يسمير آلقه الرَّخْزِ الرِّحِيدِ



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى حكلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسم الشريعة

زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري بياء الفيدة الأين المالي محمد بن أحمد الإسبيجابي ت ١٩٥١ه

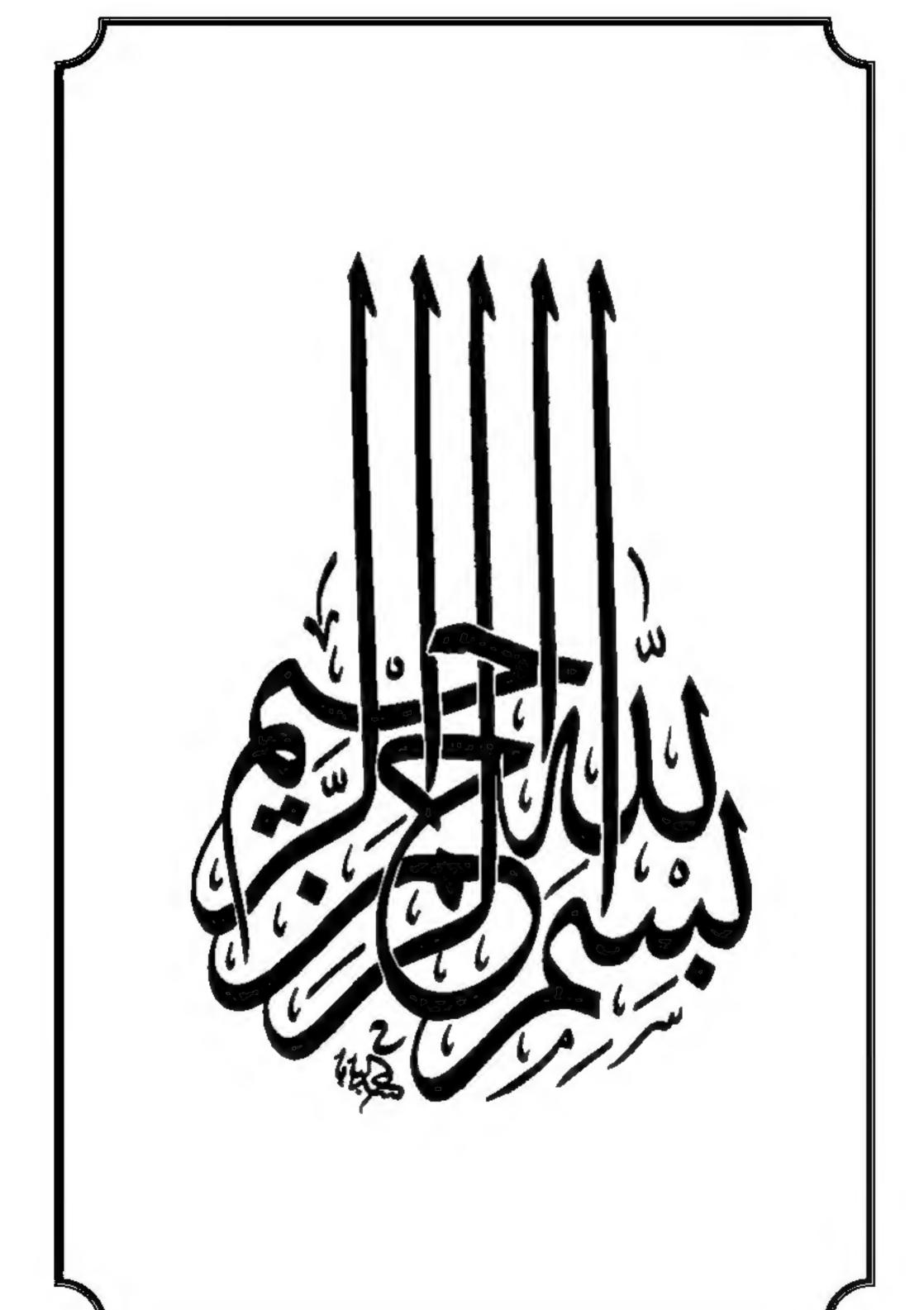
من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الإباق-دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراد) في الفقه

إعداد الطالب **ياسر بن علي بن مسعود القحطاني** الرقم الجامعي : ٢٦٧٠٠٤٥

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عوض الثمالي

المجتع الأولي





ملخص الدراسة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نقد قُمْتُ في هذه الرَّسالة بدراسةٍ وافيةٍ عن كتاب «زاد الفقها»، شرح مختصر القُدُوريَّ» لبهاء الدِّين، أبي المعالي، محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي، (ت٥٩١هـ)، وتحقيق الكتاب، من أوَّل الكتاب إلى نهاية كتاب الإباق، وهو كتاب في الفقه الحنفي، والهدفُ من ذلك المساهمة في إخراج الكتاب في أقرب صورةٍ وضَعَها مؤلَّفُه؛ خدمةً للعلم وأهله، وعموم المسلمين.

وقد تكوَّنت الرُّسالةُ من مقدِّمةٍ وقسمون:

أما المُقدَّمة : فقد بَيَّنْتُ فيها أَحميَّة المُوضوع ، وأسباب اختياره، وخطَّة البحث.

وأما القسم الأول: فهو قسم الدُّراسة، وقد تضمَّن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة صاحب المتن. الفصل الثاني: ترجمة الشارح. الفصل الثالث: التعريف بالشرح ووصف المخطوط، وبيان منهج التحقيق.

وأما القسم الثاني : فهو قسم التحقيق: وهو من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الإباق. ثم قائمة بالفهارس.

الباحث المشرف على الرسالة عميد الكلية

ياسر بن على القحطاني د محمد بن عوض الثمالي أ. د . غازي بن مرشد العتيبي



Abstract

Praise be to Allah alone, and peace and blessings be upon the last Prophet.

In this research, I prepared a complete study about the book "Science of scholars, brief explanation of Al-Kaddouri" by Baha'a Al-din Abou Al-Ma'ali Muhammad Bin Ahmed Bin Yousef Al-Isbijabi (T 591H) and review of the book from the beginning of Reviving the dead Book to the end.

This book about the Hanafi jurisprudence, the goal of this contribution in producing the book in the simplest imagination the author put it as a service for science and scholars and the whole Muslims.

The treatise consists of introduction and two parts:

The introduction showed the importance of the subject and the reasons of selecting it and the research plan.

The first part is the part of study and included three chapters:

The first chapter: identification of the writer of the subject.

The second chapter: identification of the explainer.

The third chapter: identification of the explanation, description of the manuscripts and interpretation of the method of review.

The second chapter: the quest chapter: it's from the beginning of the book to the end of Alebakk book.

Researcher Superviser Dean

Yaser bin Ali Al-Gahtani Dr. Mohammed bin Awad Dr. Ghazi bin Murshid
Al-Thimali
Al-Otaibi



القصدوحة

إنَّ الحمدَ فَهُ، نحمدُه ونسعتينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعهالِنا، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليهاً كثيراً.

أما بعد:

فإنَّ التَّفقه في الدِّينِ، ومعرفة أحكامِ العباداتِ والمعاملاتِ، مِن أهمُ المهمَّات، وأوجبِ الواجبات؛ ليكونَ المسلمُ على بصيرةِ من أمر دينهِ، فيحظى بقبولِ العمل، وهو ما كان خالصاً لوجهِ الله تعالى، صواباً على ما جاءً به الشَّرعُ.

وقد بذلَ العلماءُ – رحمهم الله – وقتهم وجهدَهم في استنباطِ الأحكامِ الشَّرعيةِ، وتقريبِها للأذهان، وبيانِ ما يتعلَّقُ بها من شروطِ وأركانِ وواجباتِ وسُننِ، وقد تنوَّعت هذه المؤلفات ما بين مُطوَّلِ وغتصرِ، ومنظومِ ومنثورِ. ومِن تلك المتونِ المنثورةِ المعتبرةِ الجامعةِ متنُ: «المختصر في الفقه» على مذهبِ الإمامِ أبي حنيفة –رحمه الله-، للإمامِ القُدُوريِّ أبي الحسين أحمد بن محمد البغداديِّ، المتوفى سنة ٢٧٨هـ – رحمه الله –، حيثُ أقبلَ الفقهاءُ على شرحِه وتتابعوا على العنايةِ به تعلَّمُ وتعليماً؛ لما اشتملَ عليه من مسائلَ المذهبِ الحنفيِّ مرتَّبةِ بعبارةِ شاملةِ، موجزةِ واضحةِ. كما أنَّه أجادَ في عرضِ وترتيبِ أقوالِ أنمةِ المذهبِ، وذكرِ الخلافِ الحاصل بينهم.

وعَنْ شرحَ كتابَ القُدُورِيِّ: الإمامُ الفقيهُ أبو المعالي بهاء الدِّين محمدُ بن أحمد بن يوسف الإسبيجابيُّ، المتوفى سنة ٩١هـ – رحمه الله – ، في كتابه الموسوم بـ (زاد الفقهاء شرح مختصر القُدُورِيِّ»، فأَظهَر فيه عُلُوَّ كعبِه، ورُسوخَ قدمِه في علمِ الفقه، فكان



يتعرَّضُ في هذا الشَّرِحِ لبيانِ خلافِ أئمةِ المذهبِ، وخلافِ الشافعيةِ والمالكيةِ، ويهتمُّ بذكرِ الأدلةِ النَّقليةِ، والتَّعليلاتِ العقليَّةِ لما يُوردُه من أقوالِ ورواياتِ، مع اهتهامِه بذكرِ وجهِ الدَّلالةِ.

فكان اختياري لهذا الكتابِ ليكونَ موضوعاً لنيلِ درجة (الدكتوراه) في الفقه، دراسةً وتحقيقاً للقسم الأول منه، من بداية كتاب الطُّهارةِ إلى نهاية كتاب الإباقِ.

أسباب اختيار المخطوط:

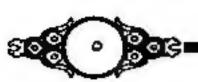
- ١- الرَّغبةُ في خدمةِ الكتاب بإخراجهِ مطبوعاً، حيثُ لم يَسبق نشرُه من قبل.
 - ٢- قيمةُ الكتاب ومكانتُه العلميَّة، فقد بَرَزت وظَهَرت من خلالِ ما يلي:
- ارتباطِه بمختصر القُدُوريِّ الذي قد بلغ شأواً رفيعاً بين كتب الحنفية المعتمدة،
 وأصبح مقصد كثيرٍ من طلاب العلم عموماً، وأتباع المذهب الحنفيِّ خصوصاً إلى يومنا هذا.
- رجوع كثير من الفقهاء إليه، وإفادتهم منه، ومن هؤلاء الأعلام الذين أفادوا من
 شرح الإمام الإسبيجابي—رحمه الله—:
 - ١) فخر الدِّين، عثمان بن علي الزَّيلعيُّ (ت ٧٤٣هـ) (١).
 - ٢) أبو محمد، محمود بن أحمد بن بدر الدِّين العَيْنِيُّ (ت ٥٥٥هـ) (٢).
 - ٣) الكمالُ بن الممام، محمد بن عبد الواحد السيواسيُّ (ت ٨٦١هـ) (٣).
 - ٤) العلَّامة الشيخ، قاسم بن قُطْلُوبُغا المصريُّ (ت ٨٧٩هـ) (٤).

⁽١) ينظر: تبيين الحقائق (٢/ ١٨٤).

⁽٢) ينظر: البناية (١/ ٣٦١)، (٢/ ٣٩٧)، (٦/ ٢٠١).

⁽٣) ينظر: فتح القدير (٤/ ٢٦٦)، (٥/ ٢٠)، (٢/ ٨٧٤).

⁽٤) ينظر: الترجيح والتصحيح (ص: ٥٩، ٦١، ٧٠، ٣٥٣، ٣٥٣).



- ه) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، الشَّهيرُ بابن عابدِين (ت١٢٥٢هـ) (١).
 ٢) الشيخُ عبد الغني بن طالب الغنيمي الميدانيُّ (ت ١٢٩٨هـ) (٢).
 - ٣- تميُّز الكتابِ عن غيرِه من شروح «مختصر القُدُوريَّ» بها يلي:
- عنايتِه في الاستدلالِ بالنص النَّقليّ من الكتابِ والسُّنّةِ، بخلافِ ما اشتُهر عن
 بعض فقهاء الحنفية.
 - إيرادِه الآثار من أقوالِ الصَّحابة والتابعين -رضوان الله عليهم أجمعين -.
- احتوائه كثيراً من الآراء والنُّقولاتِ التي قد لا تتوَّفر إلَّا من طريقهِ، كآراء أئمة الحنفيةِ عموماً، ونقولاتِه عن الكتبِ الأصليَّةِ التي فُقِدَتُ أو لا تزالُ حبيسةَ دورِ المخطوطاتِ.
 - عنايتِه بالتّصحيح والتّرجيح بين الآراءِ والأقوالِ، وتنقيحِه للمذهبِ الحنفيّ.
- وفرةِ القواعدِ والضَّوابطِ الفقهيَّةِ في الكتابِ، حيثُ كان يُورِدُها المؤلفُ –رحمه
 الله للتَّعليل لما يرجِّحه و يختاره؛ وهو ما يُوقِفُ المحقِّقَ على فوائدَ شتَّى.

وبالجُملة: فالكتابُ – على تَوشُطِ حجمِه – فريدٌ في تصنيفِه وترتيبِه، فَوْقَ شرحِه لألفاظِ المتن، وتقرير أدلَّتِه، وحلَّ إشكالاتِه.

خطة البحث:

ينقسمُ البحث إلى مقدمةِ وقسمين رئيسين:

أحدِهما لدراسة الكتاب، والآخرِ لتحقيقه، وفي كلّ منهما فصولٌ ومباحث، بيانها كما يلي:

⁽۱) ينظر: حاشية ابن عابدين (۲/ ۱۷۰، ۳٤۳)، (۳/ ۱۱۱، ۷۷۷).

 ⁽۲) ينظر: اللُّباب في شرح الكتاب (۱/ ۷۵)، (۱/ ۱۱۵)، (۳/ ۱۷)، (٤/ ۱۸۱).



- القدمة: وفيها الحديث عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث.
 - 🔿 أولاً: القسم الدراسي.
 - الفصل الأول: (الإمام القُدُوري).

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: حياته ونشأته.

المبحث الثالث:شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه.

المبحث الخاس: مصنفاته.

المبحث السادس: وقاته.

• الفصل الثاني: (الإمام الإسبيجابي)

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني: حياته ونشأته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: مصنفاته.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الثالث: كتاب (زاد الفقهاء).

المبحث الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشَّرح (وفي ضمنه مزايا الكتاب).

المبحث الثالث: مصادر الكتاب،

المبحث الرابع: المآخذ على الكتاب.



المبحث الخامس: وصف نسخ الكتاب الخطية. المبحث السادس: منهج التحقيق.

🔿 ثانياً: القسم التحقيقي:

وفيه قمتُ بنسخِ القسمِ الأوَّلِ من المخطوطِ، المبتدئ من: كتاب الطهارة، إلى آخرِ
كتابِ الإباق، وهو الواقع في المخطوط [أ] من اللوحة (١/أ) إلى اللوحة (٨٨/ب)، وفي
المخطوط [ب] من اللوحة (٤/أ) إلى اللوحة (١٢٦/ب)، وفي المخطوط [ج] من
اللوحة (١/أ) إلى اللوحة (١٠٦/أ)، وفي المخطوط [د] من اللوحة (١/أ) إلى اللوحة
(١٣٥/أ)، مع القيامِ بخدمتِه والتَّعليقِ عليه وَفْقَ ما هو موضَّحٌ في مبحثِ: منهج
التَّحقيق.

وختاماً: فإنَّ مِن نعم الله عليَّ أن هداني ووفقني لخدمةِ هذا الكتابِ الجليلِ الشَّانِ، وقد اجتهدتُ، وبذلتُ وسعي، ولا أَدَّعي بُلوغَ ما كنتُ أَصبو إليه، فضلاً عن دعوى الكهالِ أو مُقَارَبتِه، واللهَ أسألُ العفوَ والصَّفحَ، وأن يعصمني مِن فننةِ القولِ والعملِ، وأن يرزقني صدقَ الإخلاص وحسنَ المتابعةِ.

وعلي في هذا البحث حقوق كثيرة، أعظمها علي - بعد حقّ الله تعالى - حقّ والمدي الكريمين ... اللّهم فارحمها، وعافهما واعف عنهما، وأعظم أجرهما، وارزقنني برّهما، وأنزل على قبر أمّي شآبيب الرحمات والمغفرات، وأطِلْ في عُمُرِ والدي مع صالح عَمَلِ وحُسُن خاتمة.

ثمَّ الشُّكرُ لفضيلةِ شيخي الدُّكتور/ محمد بن عوض بن حامد الثُّمالي الذي اغتبطتُ بإشرافهِ عليَّ في هذهِ الرسالةِ، فقد غَمَرَني بكريم أخلاقِه وطيبِ سجاياه، وأفادني

بتوجيهاته القيّمةِ، وتعليقاته النَّفيسةِ، وأعطاني من وقتِه ما ذلَّل أمامي عقباتِ كثيرةً، فاللَّهم اغفر لَهُ، وارفع قدرَه، وأحسن عاقِبَتَهُ، وأقرَّ عينَه بصلاح ذريَّتِه.

كما أشكرُ أصحابَ الفضيلةِ المشايخَ الـمُناقِشَينِ أ.د/عبدالله بن معنق السَّهْلي، ود/علاء الدِّين بن حسين رحَّال، على تفضُّلهما بقبولِ مناقشةِ الرَّسالةِ، وإثراءِها بفوائدِهم وملحوظاتِهم القيِّمة، باركَ اللهُ في أعمارهِم وأعمالهِم وأصلحَ ذريَّاتِهم، وأجزلَ لهم الأجر والثَّواب.

والشُّكرُ موصولٌ لكلِّ من سدَّد وأعان، برأي أو كتابِ أو دعوةٍ صالحةٍ في ظهر الغيبِ، واللهُ المسؤولَ أن يجزيَهم خيرَ الجزاءِ وأوفاه، ويحقِّقَ من آمالهم فَوْقَ ما يرجون ويُؤمَّلون.

وختاماً: أرغبُ إلى الله العظيم الكريمِ: أن يجعلَ عملي في خدمة هذا الكتاب عملاً مبروراً، وسعياً مشكوراً ووسيلةً إلى جنّاتِ النّعيمِ، ومطيّّة تُنقذني من عذابِ الجحيمِ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

الباحث

أولاً: القسم الدراسي

- الفصل الأول: (الإمام القُدُوري).
- الفصل الثاني: (الإمام الإسبيجابي).
 - الفصل الثالث: كتاب (زاد الفقهاء).

- المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.
 - □ المبحث الثاني: حياته ونشأته.
 - □ المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- □ المبحث الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه.
 - البحث الخامس: مصنفاته.
 - □ المبحث السادس: وفاته.

الميحث الأول

اسمىلە ، وتسيلە ، ومولدە

هو أبو الحسين⁽¹⁾ أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القُدُوريُّ البغداديُّ، ولد سنة ٣٦٢هـ.

وقد اشتهر— رحمه الله – بالقُدُوريِّ، واختلف العلماءُ حول ما ترجعُ إليه هذه النَّسبة ، وذلك على ثلاثة أقوالِ^(٢):

١ – ١ القُدُوري * نسبةً إلى ١ القُدُور * – جمعُ: قِدْرِ – صُنْعُها أو بَيْعُها. وعلى هذا الرَّأي أكثرُ مَن ترجمَ له، ولعلَّه هو الرَّاجعُ.

٢- «القُدُوري» نسبة إلى بلدة «قُدُورة» في بغداد. وقد بحثتُ عن بلدة قُدُورة في معاجم
 البلدان فلم أعثر عليها.

٣- لا أصلَ لهذه النّسبةِ. وإلى هذا ذهب كلٌ من: الخطيب البغداديّ، وابن الجوزيّ، وابن خلطان، وابن الورديّ، والنّهبيّ، وابن قُطْلُوبُغا، وطاشكبري زاده.

وعَنَّ عُرِفَ بهذه النِّسبةِ: أبو جعفر بن أحمد الرَّملي القُدُوريُّ^(٣)، والهيثمُ بن خلفِ القُدُوريُّ^(٤)، والصَّلاحُ الطَّرابلسيُّ القُدُوريُّ^(٥).

⁽١) تصحَّفت إلى: (أبي الحسن) في كُلُّ من: الأنساب للسمعاني (١٠/٧٦)، والمنتظم لابن الجوزي (٥١/٧٥)

⁽٢) ينظر: مقدمة التَّجريد للقُدُوري (٦/١ ٧)، الجواهر المضية للقرشي (١/ ٢٤٧-٢٥٠)

⁽٣) سير أعلام النيلاء للدّهبي (١٢/ ٣٦٣).

⁽٤) الجواهر المضية (١/١١٣).

⁽٥) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٤٣٨).

البحث الثاني

حياته، ونشأته

نشأ الإمامُ القُدُوريُّ رحمه الله في بيت علم وفضل ودين وصلاح، فكان أبوه الشَّيخُ محمد بن أحمد عالماً ومحدِّثاً (١).

فتربَّى القُدُوريُّ - رحمه الله - في كَنَف والدِه، وترقَّى علماً وقدراً، وأشرقت شمسُ علومه في فنونِ عديدة، وبخاصَّةِ في الفقه والحديث.

وقد كانت بغدادً في زمن الإمام القُدُوريِّ-رحمه الله- من منتصف القرن الرَّابِع وثُلُث القرن الخامس، تنعمُّ بحركةِ علميَّةِ قويَّةِ نَشِطةٍ، تمثَّلتُ مظاهرًها في انتشارِ المدارس والمكتباتِ الحافلةِ، وانعقاد الحلقاتِ العلميَّةِ، والمناظراتِ النَّهبيَّةِ، وكثرةِ الأثمةِ الأعلامِ في شتَّى الفنونِ.

ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْجُوَّ الْعَلَميَّ الزِّاحَرَ بالْعَلْمِ والْعَلْمَاءِ ثمَا يُسهم في تكوينِ عالمِ إمام فَخْلِ مثلِ الإمام القُدُّوريُّ.

وقد وقفتُ على خبر مجملِ عن نشأة الإمام القُدُوريِّ العلميَّة، وهو ما ذكرَه الإمامُ السَّخاويُّ -رحمه الله- (ت٩٠٢هـ)، عند حديث: «العلمُ في الصَّغر كالنَّفْش في الحَجر (٢٠٠٠)، حيثُ قال:

"وهذا محمولٌ على الغالب، وإلاَّ فقد اشتغل أفرادٌ، كالقفَّال، والقُدُوريُّ، بعد كِبَرهم، ففاقُوا في علمهم، وراقُوا بمنظرِهم" (٣).

* * *

(١) ينظر: الجواهر المضية (٣/ ٩٣)، والفوائد البهية (ص:١٥٧).

 ⁽٢) أحرجه الطبراني في المعجم الكبير كما في مجمع الزوائد (٢/ ٢٥٧)، وقال: فيه مروانُ بن سالم الشامي،
 ضعّمه البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، وضعّفه أيضاً السّخاويُّ في المقاصدِ الحسنةِ

⁽٣) المقاصد الحسنة (ص:٤٦٢)، برقم (٧٠٥).



البحث الثالث

شيوخه، وتلاميده

أولاً: شيوخه:

ذكر مترجمو القُدُّوريِّ أهمَّ شيوخِهِ، ولم يُدوِّنوا إلاَّ عدداً قليلاً منهم، ومِن هؤلاء الأعلام الذين تلقَّى عنهم:

- ابو الحسين عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أحوى بن العوام بن حَوْشَب الشّيبانيُّ، المعروف بالحَوْشبيُّ، المولود سنة ٩٤٤هـ والمتوفى سنة ٩٧٥هـ -رحمه الله تعالى-.
 كان إماماً محدِّثاً ثقة ثبتاً (١)، وقد أخذ القُدُّوريُّ الحديثَ عنه، وروى عنه (١).
- ٢- أبو بكر محمد بن علي بن سُوَيْد المؤدَّب، الإمامُ المحدِّث، المتوفى سنة ٣٨١هـ(٣)، وقد أخذ عنه القُدُوريُّ الحديث، وروى عنه(٩)، وجزءُ القُدُوريُّ في الحديثِ كلَّه مرويُّ عنه.
- ٣- أبو عبدالله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجانيُّ الحَنَفيُّ، نزيلُ بغدادَ، من كبارِ أئمة وفقهاء الحنفية، وهو من تلاميذِ الإمامِ أبي بكرِ الرَّازيِّ الجصَّاصِ^(٥)، وهو الذي تفقَّه عليه القُدُّوريُّ^(٢)، وقد توفي سنة ٣٩٨هـ، رحمه الله تعالى -، ودُفن إلى جانب قبر الإمام أبي حنيفة -رحمه الله-.

⁽۱) تاريخ بغداد (۱۰/ ٣٦٢).

⁽٢) ينطر: الجواهر المضية (١/ ٢٤٨).

⁽٣) تاريخ بغداد (٣/ ٨٩).

⁽٤) الجواهر المضية (١/ ٢٤٨).

⁽٥) الجواهر المضية (٣٩٨/٣).

⁽٦) الحواهر المصية (٣/ ٣٩٨، ١/ ٢٤٧).

ثانياً: تلاميذه:

لا شكَّ أنَّه قد تتلمذ على القُدُوريِّ كثيرون، لكن لم تُدوِّن كتبُ التَّراجم إلاَّ أشهرَهم، وعدداً يسيراً منهم، فكان عَن أخذ عنه، وكان فيها بعدُ إماماً من الأثمةِ:

- ١- الخطيبُ البغداديُّ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت البغداديُّ، الإمام الفقيه الشافعيُّ، المحمدُّثُ الحافظ، المؤرِّخ المشهور، صاحب التَّصانيف الكثيرة، وصاحب تاريخ بغداد، وأَحَدُ أعيان الشافعية، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ(١).
- ٢- أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد البغداديّ، المعروف بالأقطع، الإمام الفقيه الحنفي البارع، شارح مُحتصر القُدُوري، المتوفى سنة ٤٧٤هـ(٢).
- ٣- عبدالرحمن بن محمد السَّرخييُ، الإمام الفقيه القاضي، العابد الزَّاهد، وهو عَنن تفقَّه على اللَّه دُوريُ، المتوفى سنة تقمَّه على اللَّه دُوريُ، المتوفى سنة ٤٣٩هـ(٣).
- ٤- أبو القاسم عبدالواحد بن على بن برهان العكبري، صاحبُ التَّصانيف، وكان فقهياً حنفياً، تفقَّه على القُدُوري، وكان عَلَماً من أعلام العربيةِ والأنساب، المتوفى سنة ٤٥٦هـ(٤).
- أبو عبدالله محمد بن على بن محمد بن الحسين بن عبدالملك الدَّامغانيُّ الكبيرُ، قاضي القضاة، الإمام الفقهيُّ الحنفيُّ، من كبار أعيان الحنفية، وقد انتهت إليه رئاسةُ

⁽١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠)، وينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٧)، فقد ترجم لشيخ القُدُوريّ، ونصَّ أنه كَتَتَ عنه.

⁽٢) الجواهر المضية (١/ ٣١١)، تاج التراجم (ص: ١٠)، الفوائد البهية (ص: ٤٠).

⁽٣) الجراهر المصية (٢/٣٩٧)، تاج التراجم (ص:١٨٥)، هدية العارفين (١/٦١٦)

⁽٤) الطبقات السنية (٤/٠٠٤).

2008 (10) BOB

الحنفية في زمانهِ، وهو شيخُ ابن عقيلِ الحنبليِّ (1)، الإمام المشهورِ.

وكان وافرَ العقل، كاملَ الفضل، سديدَ الرَّأي، عفيفاً نزيهاً، وكان يُنظَّر بأبي يوسف القاضي حِشمةً وجَاهاً وسؤدداً وعقلاً.

ومن مصنفاته: شرحٌ مختصرِ الحاكم، في الفقه الحنفيّ، توفي رحمه الله سنة ٧٧٨هـ.

آبو الحارث محمد بن أبي الفضل محمد السَّرخسيُّ، الإمام الفقيه الكبير، رُوي أنَّه ذُكر عند شيخه الإمام القُدُوريُّ، فقال عنه: ‹ما جاءَ مِن خراسان، وعَبِرَ النَّهر أَفقهُ منه.
 أفقهُ منه.

وهو من طبقة الدَّامغاني، ولم تُذكر سنة وفاته (٢).

٧- المفضّل بن مسعود بن محمد يحيى التنوخي القاضي الفقية النَّخوي، تفقّه على القُدُوري، وله عدة مصنفات، منها: أخبار النَّخويين، ورسالة في وجوبِ غسل الرَّجلين، توفى سنة ٤٢٣هـ(٩).

⁽١) الجواهر المضية (٣/٢٦٩)، القوائد البهية (ص:١٨٢)، تاريخ بغداد (٣/٢١).

⁽٢) الجواهر المضية (٣٠٤/٣).

⁽٣) الحواهر المصية (٣/ ٤٩٦).

المبحث الرابع

مكانة القدوري العنمية، وثناء العلماء عليه

اتَّفَق كلُّ مَن ترجم للإمام القُدُوري على أنَّه كان شيخَ الحنفيةِ، ورئيساً لهم في زمانِهِ، كم أجمعوا على الثَّناءِ عليه، وأنَّه كان ثقةٌ صدوقاً، بلُ كلُّهم نَقَلَ في ترجمته كلمةَ تلميذِه الخطيبِ البغداديِّ (ت٢٣٤هـ) فيه، حيثُ أثنى عليه بقوله:

الم يحدّث إلا بشيء يسير، وقد كتبت عنه، وكان صدوقاً، وكان عمن أنجب في الفقه لذكائِه، وانتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة، وعَظُم عندهم قَدْرُه، وارتفع جاهُهُ (١٠).

وأرادَ الخطيبُ البغداديُّ بقوله: (صدوقاً): أرادَ صيغَة المبالغة، ولم يُرد المعنى الاصطلاحيُّ عند علماءِ الجرحِ والتعديلِ، مِنْ أنَّه أدنى من الثَّقَةِ، وأنَّ حديثَه حَسَنُ، وهذا كم وصفَ ابنُ أبي حاتم الإمامَ الشافعيُّ صاحبَ المذهب (١)، بقوله: (فقيهُ البَدَنِ، صدوقٌ»، ولم يُرد المعنى الاصطلاحيُّ عند المحدِّثين.

وقال الإمامُ أميرُ كاتب الإتقانيُّ الأترازيُّ (ت١٥٧هـ)، صاحبُ غايةِ البيانِ شرح الهدايةِ^(٣):

﴿ وَالْشَيْخُ أَبُو الْحُسَنَ الْقُدُورِيُّ -رحمه الله- هو بحرٌّ زخَّار في الفقه، وغَيْثٌ مِدرارٌ في

 ⁽۱) تاريخ بغداد (۲۷۷/٤)، سير أعلام النبلاء (۷۷/۱۷)، الجواهر المضية (۲٤٨/۱)، وينظر:
 النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٥/ ٢٧)، وما علَّق من كلام شديدٍ عنى الحطيب البغدادي

 ⁽۲) مناقب الشافعي لابن أبي حاتم (ص۸۹۰)، ونقل الذهبي كلام ابن أبي حاتمٍ في سير أعلام النبلاء
 (۲/۱۰).

 ⁽٣) كما نقل عنه هذا الإمام العيني في البناية (٥/١٢٦)، وقد أشرتُ قريباً إلى أنَّ الصواب في كنيته أبو
 الحسين

الحديث، وناهيك من الدَّلالةِ على غزارةِ علمِهِ: شرحُه لمختصرِ الكرخيِّ رحمه الله ، فإذا طالعتَه عرفتَ أن محلَّه في الفقهِ كان عندَ العَيُّوقِ (١)، لا تنالُه يـدُكلِّ أحـد، ويرجعُ طَرْفُ النَّاظرِ إلى منزلِه من كَلاَلِ ورَمَدِه.

وقال الإمامُ القرشيُّ (ت٧٧هـ):

﴿ كَانَ الْقُدُورِيُّ حَسَنَ الْعِبَارَةِ فِي النَّظرِ، جريَّ اللِّسَانَ، مُديهاً لتلاوةِ القرآن (٢٠).

وقال الإمامُ ابن كثير (ت٤٧٧هـ):

«كان إماماً بارعاً عالماً، وتُبتاً مناظِراً، ... وهو صاحبُ المختصرِ الذي يُحفَّظ»(").

وقال الإمام يوسف بن تغري بَرْدِي، ت(٨٧٤هـ):

«هو الإمامُ العلاَّمةُ ...، وإنَّ شأنَ هذا الإمامِ قد تجاوزَ الحدَّ في العلمِ والزُّهدِ»(*).

 ⁽١) العَيُّرِقُ بجمٌ أحمرٌ مضيءٌ في طرف المجرَّة الأيمن، يتلو النُّريا لا يتقدَّمها. ينظر: تهديب اللعة
 (١٩/٣)، الصَّحاح (٤/ ١٥٣٤)، تاج العروس (٢٦/ ٣٦٨).

⁽٢) الجواهر المضية (٢/ ٢٤٨).

⁽٣) النداية والنهاية (٢٦/١٢).

⁽٤) النجوم الراهرة (٥/ ٢٧).



البحث الخامس

CO.

لقد باركَ الله تعالى في جهودِ الإمام القُدُوريِّ رحمه الله ، وأعمالِه العلميَّةِ، حيثُ صنَّفَ عدَّةَ كُتبِ كبارِ في خلافِ الفقهاءِ وأدلَّتِهم، تدلُّ على إمامتِه وبراعتِه في علمِ الفقهِ والحديثِ وغيرهما.

وفيها يلي أذكرُ ما وقفتُ عليه من كُتُبه، مع بيان حالها ومزاياها:

١ - التَّجريد في مسائل الخلاف بين الحنفية والشافعية:

وهو مطبوعٌ محققٌ في (١٢) مجلداً، وقد وصفه الإمام القرشيُّ –رحمه الله-بقوله:

وقال الإمامُ ابن تَغْرِي بَرْدِي (ت٤٧٨هـ) في النَّناءِ على "التَّجريد" ما نصُّه:

﴿ وَأَمَلَى النَّاجِرِيدَ فِي الحَلافِياتِ، وَأَبَانَ فِيهِ عَنْ حَفَظِهِ لِمَا عَنْدُ الدَّارِقَطْنِي مَنْ أحاديث الأحكام وعِلَلِها».

وقال عنه صاحبٌ كشفِ الظنون: «التَّجريدُ للإمام القُدُوري في مجلدِ كبيرِ، أفردَ فيه ما خالف فيه الشافعي من المسائلِ، بإيجازِ الألفاظِ، وأوردَ التَّرجيحَ، ليشتركَ المبتدئ والمتوسِّطُ في فهمِهِ (٢٠٠٠).

٢-شرح مختصر الكرخي:

مختصرُ الكرخيِّ هو من تأليفِ الإمام أبي الحسنِ عبيدِ الله بن الحسين الكرخيِّ

⁽١) الجواهر المضية (٢٤٨/١).

⁽Y) (I\F3T).

رحمه الله ، من انتهت إليه رئاسة الحنيفة في زمانه، المتوفى ببغداد سنة ٠ ٣٤٠هـ.

ويظهرُ من النَّصوصِ المنقولةِ عنه (¹) أنَّ الكرخيَّ لم يُخِلُه من ذكرِ الأدلَّة كحال بقيةِ المختصراتِ، كما أنَّه يسوقُ الحديثَ المستدَلَّ به بسنده المتَّصل.

وثمَّن شرح هذا المختصر الإمامُ القُدُوريُّ، ولم يُوقَف على اسمٍ لهذا الشَّرح، وقد بَسَط القُدُوريُّ في شرحِهِ هذا بَسْطاً واسعاً، مع سَوْقِ الأدلةِ، وذكرِ الخلافِ والمناقشاتِ.

ويقعُ هذا الشَّرِحُ في عدَّةِ مجلداتِ كبارِ، ومنه نسخٌ عديدةٌ في تركيا وغيرها، وقد جاءت نسخةُ مكتبة ولي الله بإسطنبول في خمسِ مجلداتِ، يبلغ عدد أوراقها ألفي ورقة تقريباً، وكذلك بقية النُّسخ تقع في نحو خمس مجلداتِ^(٢).

٣- التَّقريب في المسائل الخلافية بين الإمام أبي حنيفة وأصحابه:

وهو مجرَّدٌ من الأدلَّة، ويقعُ في مجلدِ، وقد ذكرَ أصحابُ الفهرسِ الشاملِ^(٣) نسخةً منه في اسطنبول، تقع في (٢٧٩) ورقة، وتاريخ نسخها ٨٠هـ.

٤ - التَّقريب النَّاني في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه (مع الأدلة):

وقد ضمَّن فيه التَّقريبَ الأوَّل، ثمَّ زادَ فيه أدلةَ كلِّ فريقٍ، ويقعُ في عدة مجلداتٍ(أ).

٥ – المختصر (مختصر القُدُوري) في فروع المذهب الحنفي⁽⁶⁾:

جَمَعَ الإمامُ القُدُّورِيُّ مختصرَه في الفقهِ هذا لابنه محمد^(۱) –رحمه الله–، ثُمَّ كَتَبَ اللهُ

⁽١) ينظر: البناية للعيني (١١/ ٣٧).

⁽٢) دراسة عن اللُّباب ومختصر القدوري (١/ ٢٩٩).

^{(4) (1/17).}

 ⁽٤) وقد سبًاه بهذا الاسم: التقريب الأول، والتقريب الثاني ابن تغري بردي في النجوام الزاهرة (٥/ ٢٧)
 وينظر: تاج التراجم ص ٩٩٠، القوائد اليهية (ص:٣١).

 ⁽٥) وهذا المختصرُ هو المتن المشروح في كتابٍ: «زاد الفقهاء» موضوع الرسالةِ.

⁽٦) الحراهر المصية (١/ ٢٤٨). وعادةُ تصنيفِ الكُتُبِ للأبناءِ عادةٌ محمودةٌ، فهـذا الإمامُ نحمُ الـدّين

لهذا المختصر القبول، ونالَ مكانةً مرموقةً عند علماء المذهب، وأجمعت كلمتُهم على اعتهاده، وأنّه متن معتبر، فقد وَضَعَ فيه زبدة الفقه الحنفي وثمرته، وغالبَ رؤوس مسائلِه الفقهيَّة، خالياً من الأدلّة، كما ضمَّنه المسائل المتداولة، وتجنَّب المسائل النّادرة، وقد حوى هذا المختصر اثنتا عشرة ألف مسألة فقهيةً. وتُرجمت بعضُ فصوله إلى اللّغة الألمانية والفرنسية في بداياتِ القرنِ التاسع عشر، وهو المشهور عند الحنفية باسم: "الكتاب" كـ "الكتاب" عند النُّحاةِ لسيبويه. فعلماء الحنفية يُطلقونَه عَلَمُ مفرداً على عنصر القدوري، ولا شكَّ أنَّ هذا الإطلاق يعكسُ شهرته وفضلَه، وتاريخُ هذا الإطلاقِ قديمٌ، فقد ذكرَهُ الإمامُ المرغينانيُّ، ت ٥٩٥هـ جذا اللَّفظ مِراراً في كتابه: "الهداية"، وفي القرن السَّادسِ نفسِه ألَّف الإمامُ الميزدي المظهر بن الحسين، ت ٥٥هـ شرّحه على غتصر القدوري، وسيَّاه: "اللَّباب شرح الكتاب". وقد وافقه في هذه النَّسمية العلامةُ الشيخُ عبدالغنيُّ الميدانيُّ، ت ١٢٩٨ هـ، فسمَّى شرحَه لمختصرِ القُدُوريُّ وحمه العلم الأسم' المنام المنتفي المعتمرِ القُدُوريُّ وسيَّاه: "اللَّباب شرح الكتاب". وقد وافقه في هذه النَّسمية العلامةُ الشيخُ عبدالغنيُّ الميدانيُّ، ت ١٢٩٨ هـ، فسمَّى شرحَه لمختصرِ القُدُوريُّ وسيَّاه: "اللَّباب شرح الكتاب". وقد وافقه في هذه النَّسمية الفلامةُ الشيخُ عبدالغنيُّ الميدانيُّ، ت ١٢٩٨ هـ، فسمَّى شرحَه لمختصرِ القُدُوريُّ وسمَّاه."

القزويني الشافعيُّ ت ٦٦٥هـ آلَف كتابه: (الحاوي الصغير) لابنه محمد، وبعـ قد الإمــامُ ابــن جــزي الكــــلبيُّ المالكيُّ، ت ٤١١هـ آلَف كتابه: (تقريب الأصول إلى علم الأصول) لابنه محمد، وكـــذلك

الإمامُ الحافظ زينُ الدِّين عبدالرَّحيم العراقيُّ، ت ٦ - ٨هـ الَّف كتابه: (تقريب الأساميد وترتيب المسانيد) لابنه أبي زرعة، ينظر الحاوي الصغير (ص٤٩:)، تقريب الأصول (ص٨٨٠)، طرح

التشريب في شرح التقريب (١٦/١).

⁽١) ينظر: دراسة عن اللُّباب ومختصر القدوري (١/٣١٢-٣١٤).



البحث السادس

وفاتسمه

تُونِّي في بغداد، يوم الأحد، الخامس من رجب، وقيل: في منتصفه، سنة ٢٨٨هـ، وله ستُّ وستون سنة.

ودُفنَ -رحمه الله- مِن يومه الذي ماتَ فيه في دارِه، بدربِ أبي خلف، نقلَهُ الخطيبُ والسَّمعانُ أُ^(۱)، وحكاه جماعة منهم ابنُ خلَّكان (۱)، وزاد: ثم نُقل إلى تُربةٍ في شارع المنصور، ودُفن هناك بجنبِ الإمام أبي بكر الخوارزميَّ محمدِ بن موسى، الفقيهِ الحنفيِّ تلميذِ أبي بكر الجُصَّاصِ الرَّازيِّ، المتوفى سنة ٤٠٣هـ.

وهكذا عاشَ القُدُّوريُّ –رحمه الله– ستاً وستين سنةً أمضاها بالعلمِ النافعِ، والعملِ الصالح، والنَّفع الخاصُّ والعامِّ.

⁽١) ينظر: الحواهر المصية (١/ ٢٤٩).

⁽٢) ونيات الأعباد (١/ ٧٩).

الفصل الثاني (الإمام الإسبيجابي)

- □ المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده.
 - المبحث الثاني: حياته ونشاته.
 - المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- المبحث الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه.
 - البحث الخامس: مصنفاته.
 - المبحث السادس: وفاته.

توطئة:

رُغْمَ شهرةِ الكتابِ وعلوِّ شأنه بين علماء الحنفيةِ، وجلالةِ مصنَّفه ومكانيّه إلاَّ أنَّ الباحثَ عن ترجمةِ الإمام الإسبيجابيَّ رحمه الله لا يكادُ يظفرُ إلاَّ بالقليلِ. وما أُقدَّمه في ترجمةِ المصنفِ هو كلُّ ما وجدتُه بعد طولِ بحثِ واستقصاءِ.

المبعث الأول

اسمة ، نسبه ، مولده

أولاً: اسمه، ونسبه:

هو: الإمام بهاء الدِّين أبو المعالي^(۱) محمد بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي^(۲)، وتعودُ هذه النَّسبةُ إلى إسبيجاب موطنِ إقامتِه، وهي بلدةٌ كبيرةٌ، من أعيانِ بلادِ ما وراء النَّهرِ، في حدود تركستان^(۲)، وعَن عُرف بهذه النَّسبةِ من العلهاءِ⁽¹⁾:

١- الإمام أحمدُ بن منصور ، القاضي أبو نصر المطهري الإسبيجابيُّ ت ٤٨٠ هـ (٥).

٢- شيخُ الإسلام عبلاءً الدِّين عبلي بن أحمد بن محمد السَّمر قنديُّ الإسبيجابيُّ
 ته ٥٣٥ هد^(١).

 ⁽١) تصحّفت إلى (أبي المحامد) في مقدمة مختصر الطحاوي (ص:٧).

 ⁽۲) وقد زاد الإمامُ الكفريُّ في كتابه: كتائب أعملام الأخيار ل ۲۸۰ لقب: (المرغيناني). وينظر في ترجمته: الحواهر المضية (۲/۲۷)، تباج الستراجم (ص:۳۵۱)، القوائد اليهية (ص:۱۵۸)، هدينة العارفين (۲/ ۵۰۵).

⁽٣) ينظر: معجم البلدان (١/ ١٧٩)، ذيل لبّ اللُّباب في تحرير الأنساب (ص:٦٣).

 ⁽٤) ومما يُذكر في هذا المقام: أنَّ كلَّ واحدٍ مِن هؤلاءِ الأعلام -رحمهم الله قد شَرَخ "مختصر الطَّحاوي"

⁽٥) ينظر مدية العارقين (ص:٨٠)، القوائد البهية (ص:٤٢)، كشف الظنون (٢/ ١٦٢٧)

⁽٦) ينظر: مفتاح السعادة (١٤٤/٢)، الجواهر المضية (١/ ٣٧٠)

2008 (11) BOB

٣- الإمام الكبير محمدُ بن أحمد الخجنديُّ الإسبيجابيُّ (١).

ثانياً: مولده:

لم أقف فيها اطلَّعتُ عليه من كتب التَّراجم على مَن ذَكَرَ شيئاً عن مكانِ ولادةِ الإمامِ أبي المعالى بهاء الدِّين الإسبيجابي-رحمه الله- وزمانها، لكن يُمكنُ أن يُستنبطَ وقتُ ولادتِه مِن بعضِ القرائنِ الـمُحتفَّة بحياتِهِ، حيثُ قد وردَ أنَّ أحدَ تلاميذِه وهو الملقَّبُ بالظَّهيرِ: قد تفقَّة عليهِ بعدَ الحُمسِهائةِ (١)؛ وهي عِبارَةٌ مُحتَمِلَةٌ لأحدِ أمرين:

١- أنْ يكونَ هذا التَّوقيتُ على ظاهرِهِ، أي: في أوائلِ القرنِ السادسِ، ونحنُ نعلمُ أنَّ ذلك التَّفقُه لا يكونُ إلاَّ بعدَ مُضيًّ أمدِ كافِ لتحمُّلِ الإمامِ الإسبيجابيُّ العلمَ، وتَّاهُّلِهِ بعدَ ذلكَ فيهِ للتَّدريسِ؛ فتكونُ ولادةُ الإمام الإسبيجابيُّ في الرُّبعِ الأخيرِ مِن القرنِ الخامسِ، ويكون -رحمه الله- عَن عُمِّرَ، إذ إنَّ وفاته كانت في أواخرِ القرنِ السادس(٣).

٢- أن لا يكونَ الكلامُ على ظاهرِه، وإنَّها المرادُ به التَّقريبُ لذلك الوقت، كالرَّبعِ الثاني من القرنِ السادسِ أو منتصفِه، وإذا استَصْحَبنا ما ذُكرَ في الاحتهال الأوّلِ من لزوم مرور زمن كاف للتّحمُّل والتَّاهُّل؛ فتكونُ ولادتُه في الرُّبعِ الأوّلِ أو بداياتِ الثاني من القرنِ السادسِ الهجريِّ —والله أعلم —.

*

⁽١) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦٢٧).

⁽٢) ينظر (ص: ٢٦) من هذا البحث.

⁽٣) ينظر (ص: ٢٩) من هذا البحث.



المبحث الثانى

حياته، ونشأته

لم يذكر من تَوْجَمَ للإمامَ الإسبيجابيّ رحمه الله شيئاً عن حياتِه ونشأتِه، ولكن مَنْ يطالعُ مؤلفاتِه وما فيها من تحقيقِ للمسائل، وترجيحِ بين الرَّواياتِ لا يُحَامِرُه شكَّ بأنَّ الإمامَ الإسبيجابيّ-رحمه الله- قد نَشَأَ نشأةً علميَّةً، وسبَحَ في بحرِ المذهبِ الحنفيّ، وعرف ادلَّة أقوالِه، وأحاطَ بها خُبْراً، فاستطاع بها آتاه الله من علم واسع أن يميز بين أقوالِ المذهبِ ويُرجِّحَ بينها؛ حتَّى تسنَّمَ مكانةً عليَّةً أورثتُه مثلَ هذا الشَّرحِ النَّافعِ، وأنجبت لنا من ثلاميذِه أمثالَ الإمامِ عبيدالله المحبوبيّ، والظَّهيرِ أبوبكرِ البَلْخيِّ – رحمةً الله على الجميع – (1).

⁽١) ينظر في ترجمتها (ص: ٢٦) من هذا البحث.



البحث الثالث

شيوخه ، وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

تفقّه الإمامُ الإسبيجابيُّ -رحمه الله- على مشايخَ ولا شكَّ إلاَّ أنَّ كتب النَّراجم التي ذكرت طرفاً من سيرته - وهي قليلةً - لم تُشِر إلى شيءِ من ذلك، ولم تَـجُد بأحدِ منهم.

ثانياً: تلاميذه:

شحَّت كتبُ النَّراجم بذكر أسهاءِ تلاميذِ الإمام الإسبيجابيَّ الذين تلقَّوا عنه العلم، ولم تُشر المصادر إلاَّ إلى اثنين منهم، وهما:

- العلاَّمة أبو الفضل، جمال الدِّين ، عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد المحبوبيُّ. المعروف بأبي حنيفة الثاني، والملقَّب بصدر الشَّريعةِ الأوَّلِ، كان مدرساً، مُحَدَّثاً، عارِفاً بمذهبِ أبي حنيفة –رحمه الله –، وكان ذا هيبةٍ، وعبادةٍ، وإليه انتهت رئاسةُ الحنفية بي وراء النَّهْر، وتفقَّه عليه خلقٌ وانتفعوا به. توفي سنة (١٣٠هـ)(١).
- الشيخ الإمامُ الملقَّبُ بالظَّهر، أبو بكر بن أحمد بن على بن عبدالعزيز البَلْخِيُ، السَّمر قنديُّ الأصل، تفقَّه على الإسبيجابيُّ بعد الخمسائةِ (٢).

 ⁽۱) ينظر الجواهر المضية (۲/ ۲۷)، الفوائد البهية (ص١٥٨)، هدية العارفين (۲/ ١٠٥)، الوافي
 بالوفيات (۱۹/ ۲۲۹)، تاريخ الإسلام (۱۳/ ۹۲۳)، سير أعلام النبلاء (۲۲/ ۳٤٥)

⁽٢) كتائب أعلام الأخيار للكفوي، مخطوط، لوح رقم (٢٨٠). وقد فرحتُ بهذا المخطوطِ بعدَ طولِ بعدَ طولِ بعدْ بعدْ التلميد بحثٍ لأظفرَ معزيد ترجمةٍ للإمام الإسبيجابي-رحمه الله- فلم أجد من زيادةٍ إلاَّ اسمَ هذا التلميد الللَّهب بالظَّهر -رحمه الله-.



المبحث الرابع

مكانته، وثناء العلماء عليه

ثناءُ العلماء يدلُّ على مكانةِ العالم ومنزلتِه بين العلماءِ، وعما يساهِمُ في ذلك كثرةً طُلاَّبه وانتشارُ مؤلفاتِه، ومع جلالةِ قَدْرِ الإمامِ الإسبيجابيِّ وماظهر لي من رسوخِهِ في العلم وإحاطتِهِ بسائرِ العلومِ المساعدةِ، إلاَّ انَّني لم أعثر إلاَّ على اثنين من تلاميذه -كم سبق-، ولم أقف إلاَّ على ثلاثةٍ من كتبه-كما سياتي-؛ فشحّت المصادرُ بذكر شيءِ من مآثره وصفاته، وإنَّما تكلموا على شرحه للمختصر، وأثنوا عليه، ووصَفُوه بالنَّفع، والحُسنِ (1).

ينظر: تاج التراجم (ص:٢٥٦ -٢٥٧).



البحث الخامس

مستقاته

خلَّف الإمامُ الإسبيجابيُّ مصنفاتِ معتبرةِ، تشهدُ له بالبراعةِ وغزارةِ العلمِ، ومن خلال تتبُّع مؤلفاتِه في كتبِ التَّراجمِ وغيرها ، وقفتُ له على ما يلي :

- ١- كتاب (الحاوي في مختصر الطّحاوي). وهو شرحٌ مطوّلٌ، أفاض فيه الشّارحُ-رحمه الله- بذكر الخلافِ واستدلالاتِ المسائلِ. منه نسخةٌ مصوّرةٌ بقسم المخطوطاتِ، بجامعةِ الإمامِ محمدِ بن سعودِ الإسلاميةِ بالرياضِ، برقم (١١٧٦٨).
- ٢- كتاب (زادُ الفقهاءِ شرح مختصر القُدُودِيُّ)، وهـ و الكتـابُ الـذي بـين أيـدينا –
 موضوع البحث .
 - ٣- كتاب (نِصَابُ الفقهاءِ)، وهو في الفروع (١٠).

⁽۱) ينظر اتباح التراجم (ص۲۵۱، ۲۵۷)، كشف الظنون (۲/ ۱۳۳۱)، هدية العارفين (۲/ ۱۰۵، ۱۰۵)
۱۰۶)



البحث السادس

وفاتسه

توقّى الإمامُ الإسبيجابيُّ سنة (٩١ هـ) (١) رحمه الله رحمةُ واسعةُ وأسكنَه فسيحَ جناتِه، ومِن المترجِمينَ مَنْ أَجَلَ سنةَ وفاتِهِ، فَجعلَها في أواخرِ القرنِ السادسِ دونَ تحديدٍ، ومنهم من قال: في حدودِ سنة ٢٠٠هـ(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

4 4 4

 ⁽۱) ينظر تاح التراجم (ص:۲۵٦)، هدية العارفين (۲/ ۱۰۵)، دراسة عن اللّباب ومختصر القدوري
 (۱/ ۲۸۰/۱).

⁽۲) ينظر: كشف الظنون (۲/۱۹۲۷).

الفصل الثالث كتاب (زاد الفقهاء)

□ المبحث الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف.
□ المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشرح (وفي ضمنه مزايا الكتاب)
🗆 المبحث الثالث: مصادر الكتاب.
🗆 المبحث الرابع: المآخذ على الكتاب.
 □ المبحث الخامس: وصف نسخ الكتاب الخطية.
□ المبحث السادس: منهج التحقيق.



المبحث الأول

اسمر الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف

أولاً: اسم الكتاب:

نصَّ المؤلفُ – رحمه الله – في مقدمةِ الكتابِ على اسمِ كتابِه قائلاً: ١٠.. وسَمَّيتُه (زاد الفقهاء)، هو النَّافعُ لهم عندَ رجوعِهم إلى مواطنِ الآباءِ، واللهُ المُوفِّقُ للصَّوابِ والسَّدادِ، والهَادي إلى سبيل الخيرِ والرَّشادِهُ(١).

وقد رأيتُ هذه التَّسميةَ على غلافِ النُّسخِ الَّتِي وقفتُ عليها.

وقد قال الشيخُ العلامةُ قاسمُ بن قُطْلُوبُغا المتوفى سنة (٨٧٩هـ): «محمدُ بن أحمد بن يوسف الإسبيجابي، شرحَ القُدُوريَّ، شَرْحاً نافعاً، وسيَّاه (زاد الفقهاء) ٣^{٧١}.

ثانياً: توثيق نسبته إلى المؤلف:

لم أجد- فيها اطلّعتُ عليه من كُتُب المذهب- مَنْ نَسَبَ كتاب (زاد الفقهاء) إلى غير الإسبيجابي - رحمه الله-، بيل إنَّ المتصفِّع لِكُتب التَّراجم التي ذكرت الإمامَ الإسبيجابي - رحمه الله- بحصلُ له ما يُقاربُ القطعَ بصحةِ النَّسبةِ؛ ولهذا يُمكننا القولُ بأنَّ الكتابَ صحيحُ النِّسبة إلى الإمام الإسبيجابي - رحمه الله - من خلال ما يلي:

١- ذكر المصادر التي تَرْجَمَت للمؤلف كتاب: (زاد الفقهاء) منسوباً إلى الإسبيجائ.

⁽١) زاد العقهاء، النسخة [ب] ل ٤.

⁽٢) تاج التراجم (ص:٢٥٦-٢٥٧).

- ٢ تصريح عدد ممَّن نقلَ عن الإسبيجابيّ من فقهاءِ الحنفيَّةِ باسمِ الكتابِ منسوباً إليه (١).
 - ٣- اتَّفَاقُ النُّسخِ الخطيَّةِ للكتابِ على نسبتِه إليه.
 - ٤- تصريحُه رحمه الله في مقدَّمة كتابِه بنسبةِ الكتابِ إلى نفسِهِ.
 - * * *

⁽١) ينظر (ص: ٤) من هذا البحث.



المبحث الثاني منهج المؤلف في الشرح (وفي ضمته مزايا الكتاب)

أَجَلَ الإمامُ الإسبيجابيُّ رحمه الله منهجَه في هذا الشَّرح وأهدافَه فيه بقول ه في مقدِّمته:

" فرأيتُ الأصوبَ في التَّدبرِ، والأوجبَ في الرَّأيِّ: أن أشرح المختصر المنسوبَ إلى الشيخِ الإمامِ الجليلِ أبي الحسين القُدُوريِّ البغداديِّ – رحمه الله – ؛ لكونه مشتملاً على جُملٍ من الفقهِ مستعملةٍ، بحيثُ لا تكونُ طولَ الدَّهر مهملةً، وأقتصرُ في ذكرِ الدَّلائل على ما عليه الفتوى في أغلبِ المسائلِ، وأضمَّ إليها شيئاً قليلاً من الواقعاتِ والنَّوازل، تتميهاً للفائدةِ، وتكثيراً للعائدةِ، وأحترزُ بذلك عن الإيجازِ والتَّطويلِ، وأبتغي فيها بين ذلك خيرَ سبيل اللهُ.

وفي هذا المنهج المجمل إشارةً إلى ما يلي:

- ١ وَشُوه كتابَه بـ ١ الشَّرح المشعر با الاستيعاب لمسائل الكتاب.
- ٢- تضميه للكتابِ أركانَ الشَّرح النَّاجح لأيُ متن، وهي: ذكرُ الأدلَّة لما يُورِدُ من مسائل، وتتميمُ الفائدة بذكر واقعاتِ ونوازل تعودُ من حيثُ أحكامُها إلى تلك المسائل.
- ٣- تصنيفُه للكتابِ على نحوِ من الشَّمولِ مبتعداً عن الإيجازِ المخلِّ أو التَّطويلِ المملِّ. أمّا منهجه التفصيليَّ، وما اتَّسمَ به الشرحُ من معالمَ وسهاتِ، ظَهرت لي خلال دراستى وعملى في الكتاب، فهى على النَّحو التالي:
- يُصدِّرُ الشارحُ رحمه الله عبارةَ من القدوريِّ في بداية كلِّ كتاب بقوله: ‹قال

⁽١) راد العقهاء، النسخة [ب] ل ٤.

رحمه الله : أو قال رحمة الله عليه : ... » ، أو قال الشيخ رحمه الله : ... » وهي قليلةً ، وما تلا ذلكَ من عباراتِ المتن فإنَّه نـادراً مـا يسبقُها بكلمـة : وقوله : ... ».

- بشرعُ المؤلفُ بعد ذلك بِشرح عبارةِ المتن، وتبيينِ ألفاظه، وتوضيح معانيه.
- كم أنَّ المؤلَّفَ-رحمه الله يَمزجُ في غالبِ شرحِهِ بين عبارة المتنِ وكلامِهِ، بأسلوبِ
 عذبِ بديع يُشعرُ القارئ بأنَّ الكلامَ قد تحدَّرَ من غمام واحدٍ.
- يكتفي في الغالبِ بذكر الخلافِ على الوجهِ الذي أوردَه القُدُوريُّ، ولذا جاء الخلافُ في المسائل بين أثمةِ المذهبِ نفسِه أو مع الإمامِ الشافعيُّ –رحمه الله –، والا يخرجُ عن ذلك إلاَّ نادراً.
- يهتمُ المؤلفُ بالاستدلالِ لم يُورد من أقوالِ ورواياتِ، وبيانِ وجه الاستشهادِ من تلكَ الأدلةِ، مع ذكر التعليلاتِ العقليَّةِ لها.
- يصرُّحُ –رحمه الله– بالتَّرجيحِ بعد عرضِ الخلاف في المسألةِ، بقوله: (ولنا ...)، أو يُعْرفُ ترجيحُه واختيارُه من خلالِ تقريرهِ للقولِ بالدَّليلِ أو التَّعليلِ.
- يعتني -رحمه الله بالتصحيح والترجيع بين الروايات، ومن عباراتِ الترجيع التي يستخدمُها الإسامُ الإسبيجائي رحمه الله قوله: اوهذا هو الأصعم ، والصحيح ، والتصحيح من المذهب، والتصحيح جواب ظاهر الرواية».
 - لم يشرح رحمه الله جميعَ عباراتِ المتن ؛ وربَّما كان ذلك لوضوحِها عندَه.
- تردُّ العلمَ بالصَّواب إلى الله في كثيرٍ من المسائل، ولا شكَّ أنَّ في هذا مِن الدَّلالةِ على
 الورعِ والتَّواضعِ ما يُظهرُ لنا شيئاً من سجاياهُ وشهائلِه التي شحَّت بها كتبُ
 النَّراجم.



- يعتني بذكر سبب الخلاف، فقد جَرَت عادتُه على تسميتِه: بـ "لقبِ المسألةِ"،
 أو "فقهِ المسألةِ"، وأحياناً يعبِّرُ عنه بعد عرضِ الخلافِ في المسألةِ بقوله: "هي فرعُ
 مسألةِ كذا"، كما في الأمثلةِ التاليةِ:
- ا فتم الطَّمانينة والقرارُ في الرُّكوع والسُّجود ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف، والشافعي فرض. ولقبُ المسألةِ: أنَّ تعديلَ الأركانِ ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد رحمها الله -، خلافاً لهااً(١).
- ٢- اوللموكّل أن يعزل الوكيل عن الوكالة؛ لأنّما حقَّ الموكّل خاصَّة، فكان إليه إبطالُه، والفقة فيه: تبدُّل المصلحة والحاجة (٢).
- ٣- «الاستنجاءُ سنّةٌ، وعند الشافعي -رحمه الله-: فرضٌ، وهو فرغٌ مسألةِ النّجاسةِ القليلةِ»(٩).
- ٤- قولُه بعد نقلِه الخلاف في مسألةِ بطلانِ الوكالةِ بِلَحاقِ الموكّلِ بدارِ الحربِ
 مرتداً: ﴿والمسألةُ فرعٌ على اختلافِهم في جوازِ تصرُّفِ المرتد، وزوالِ ملكِه على ما عُرف،﴿
 عُرف،﴿
 - بهتم بذكر ثمرة الخلاف، كما في الأمثلة التالية:
- ١- قوله في بابِ النيمم، وهل هو بدلٌ مطلقٌ أو ضروريُّ؟: اويُبنى على هذا: أنَّ عَادِمَ الماء إذا تيمَّمَ قبلَ دخولِ الوقتِ يجوزُ عندنا؛ الأنَّه خَلَفٌ مطلقٌ حالَ عدم

⁽١) ينظر القسم المحقق: (ص: ١٦١).

⁽٢) ينظر القسم المحقق: (ص: ٩٠٥).

 ⁽٣) المراد أنَّ الخلاف ناشئ من اختلافهم في حكم النَّجاسةِ القليلةِ، هل هي عفوٌ ؟ فمن قال بالعمو جعل الاستنجاء سنَّة، وإلاَّ كان لازِماً. ينظر القسم المحقق: (ص: ١٢٨).

⁽٤) ينظر القسم المحقق: (ص: ٦١٥).

الماءِ، وعنده (أي: الشافعي): لا يجوزُ؛ لأنَّه خلَفٌ ضروريٌ، ولا ضرورةَ قبلَ الوقتِ، كها قال في طهارة المستحاضة"^(١).

٢- وقوله في بابِ الغُسل، في التَّفريقِ بينَ خروجِ المنَّي لشهوةٍ، ومِن غيرِ شهوةٍ: وولو أنَّ المني إذا خرج لا عن شهوةٍ، وانفصلَ لا عن شهوةٍ، نحو أن يُضرَب على ظَهْرِ رجُلٍ، ... فلا غُسل فيه عندنا خلافاً للشافعي ﴿ رحمه الله ﴿ ... أمَّا إذا انفصلَ عن شهوةٍ، وخرج لا عن شهوةٍ فعلى قول أبي حنيفة ومحمد -رحمه الله ﴿ : يَجِبُ الغُسل، وعلى قول أبي يوسف -رحمه الله ﴿ : لا يجبُ. وثمرةُ الخلاف تظهرُ في ثلاثِ مسائل:

إحداها: إذا احتلمَ فانتبهَ، وقبضَ على عورتِه حتَّى سَكَنَت شهوتُه. ثمَّ خرجَ المنيُّ بعد ذلك بلا شهوةٍ. والثانية: إذا اغتسلَ مِن الجنابةِ قبلَ النَّومِ أو البولِ ثمَّ الحَنيُّ بعد ذلك بلا شهوةٍ. والثانية: إذا اغتسلَ مِن الجنابةِ قبلَ النَّومِ أو البولِ ثمَّ خَرَجَ منه بقيةُ المنيُّ. والثالثة: إذا وَجَدَ على فراشِه منيًا ولا يتذكَّرُ الاحتلامُ *(٢).

يعتني بِذكر الفروق الفقهية، ولهذا شواهد كثيرة، منها:

١- مسألة: جواز صرفِ الصَّدقاتِ المستحبَّةِ لآلِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم دونَ الزَّكاةِ الواجبةِ، حيثُ قال: ﴿وهذا في الواجباتِ، فأمَّا في التَّطوعاتِ والأوقافِ بجوزُ الصَّرفُ إليهم، والفرقُ: أنَّ في الواجبِ: المؤدِّي يُطهِّر نفسه بإسقاطِ الفَرْضِ، فيندنَّسُ المؤدِّى بمنزلةِ الماءِ المستعملِ، أمَّا في النَّفل يتبرَّعُ بي ليس عليه فلا يتدنَّسُ به المؤدِّى، كَمَنْ تبرَّد بالماءِ وهو طاهرٌ ﴿ (١).

٢- مسألة: جواز الصَّلاةِ النَّافلةِ على الدابَّةِ في السَّفرِ وما دونَه خلافاً للحَضَر،

ينظر القسم المحقق؛ (ص: ٩٦).

⁽٢) ينظر القسم المحقق؛ (ص: ٧٠).

⁽٣) ينظر القسم المحقق: (ص: ٣١٠).

حيثُ قال: اوالسَّفرُ وما دونَ السَّفرِ سواءً؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كان خارجَ المِضرِ ويتعلَّدُ عليه النَّزولُ لو لم نُجوِّزُ له الصَّلاةَ على الدابَّةِ ينسدُّ عليه بابُ التَّنفُّلِ، وهو خيرٌ مشروعٌ في جميعِ الأحوالِ. فإنْ كان في المِضرِ لم يجُز لعدمِ الضَّرورة. وعن أبي يوسف – رحمه الله –: أنَّه يجوزه (۱).

٣- مسألة: تقليدِ هدي المتعةِ والقِران والتَّطوعِ، وعدمِ تقليدِ دمِ الإحصارِ، ودمِ الجناياتِ، والفرقِ بينهما حيثُ قال – رحمه الله –: "والفرقُ وهو أنَّ: الأوَّل طاعةٌ فكان في التَّقليدِ إظهارُ الطَّاعاتِ، وفي الثاني إظهارُ الجناياتِ، والسُّنة فيها السَّنّة؛ تقليلاً للفاحشةِ ما أمكن (٢).

- يُورِدُ القواعدَ والضَّوابطَ الفقهيةَ بكثرةٍ، حيثُ كان يُورِدها في معرضِ التَّعليلِ لما يختارُه ويرجِّحُه، وقد أفردتُ لها فهرساً مستقلاً في آخِر الرَّسالة (٣).
 - ذكره لبعض القواعد الأصولية، وما انبنى عليها من فروع فقهية (٤).
- يَتعقّبُ تصرُّفاتِ النسَّاخِ، كها في قوله: «وقد اختلفت النَّسخُ في هذه المسألةِ،
 والغلطُ فيها وقع من النَّاسخِ، والصَّحيحُ ما ذكرناه؛ لأنَّ في زعمِ الذي أخذَ الدَّار أنَّه أَخذَها عِوَضاً عن المالِ الذي ادَّعى عليهِ (٥).
 - يستدركُ على الإمام القُدُوريُّ بعضَ ما فاته من مسائلَ، وشروط، ونحوِها:

⁽١) ينطر القسم المحقق: (ص: ١٩٥).

⁽٢) ينظر القسم المحقق: (ص: ٤٣٦).

 ⁽٣) وتصلح أن تكون مادة لرسالة علمية مستقلة بعنوان: «القواعد والضوابط الفقهية في كتاب زاد
 الفقهاء شرح مختصر القدوري - جمعاً ودراسةً».

 ⁽٤) وقد أفردتُ لها فهرساً خاصاً ضمن فهارس الرسالة.

⁽٥) ينظر القسم المحقق: (ص: ٥٦٦).

١ كقوله في باب السّلَم: ١ وهاهنا شرائطُ أُخَرُ أغمضَ عنها صاحبُ الكتابِ، وهو: أن لا يشتمل البَدَلَيْن على أحد وصفّي علّة ربا الفضلِ وهو القذرُ أو الجنسُ؛ لأنّه يتضمن ربا النّساء، فيكونُ فاسداً. وأن يكون المسلّمُ فيه مما يتعبَّنُ بالتّعيين، حتَّى لا يجوز السّلَمُ في الدّراهم والدّنانير ١٠٠٠.

٢-وقوله في باب الغَصْبِ: ﴿ولصاحبِ الثَّوبِ خيارُ أَجْرِ لَم يذكرُهُ صاحبُ النَّوبِ الطَّبانُ فيكونُ الصَّبْغُ والثَّوبُ على النَّوبِ الضَّيانَ فيكونُ الصَّبْغُ والثَّوبُ على الشَّم كةِ ﴿ اللَّم كَةِ ﴾ (١).

- يستدركُ على الإمامِ القُدُوريِّ عَالفته المشهورَ من المذهب، كما في قوله: «ثمَّ قال صاحبُ الكتابِ: وإذا ربحَ النَّانِ ضَمِنَ المضاربُ الأوَّلُ، والمشهورُ من المذهب: أنَّ ربَّ المالُ بالخيار إن شاءً ضمَّنَ الأوَّلُ، وإن شاءَ ضمَّن النَّانِ في قولهم: جميعاً "".
- يعتني بالأثر ويُقدِمُه على القياس، كها قال في مسألةِ: انتقاضِ الوضوءِ بالقهقهةِ
 داخل وخارجَ الصَّلاةِ: اوالحديثُ وَرَدَ في حالِ صلاةٍ مطلقةٍ مستتمَّةِ الأركانِ،
 فبقي حالُ خارجِ الصَّلاةِ وما ليسَ بصلاةٍ مطلقةِ على أصل القياس، والقياش: أنَّه
 لا ينتقضُ، والحديثُ مقدَّمٌ على القياس*(1).

* * *

⁽١) ينظر القسم المحقق: (ص: ٤٩٢).

⁽٢) ينظر القسم المحقق؛ (ص؛ ٦٧٧).

⁽٣) ينظر القسم المحقق؛ (ص: ٥٩١).

⁽٤) ينظر القسم المحقق: (ص: ٦٨).



البحث الثالث

مصادر الكتتاب

حوى كتابُ: (زاد الفقهاء المجلة من أسهاء الكتب التي كانت مصادر لنقول مختلفة كونتُ بمجموعها مادَّة الكتاب، كها أنَّ المؤلِّف-رحه الله يذكرُ أحياناً أسهاة بعض العُلهاء وينسبُ إليهم الأقوالَ دونَ الإشارة إلى المصدر الذي اعتمد عليه (١)، وبها أنَّ موضوعاتِ الفقه لا تختلف من حيثُ حقائقُها ومضمونها، وإن اختلفت أحياناً من حيثُ التَّقديمُ والتَّاخيرُ والعناوينُ وعرضُ المسائلِ؛ فإنَّ الحكمَ على أنَّ هذا القول أو ذلك الرَّأي قد أخذَه المؤلِّفُ من الكتاب الفلائي، لا ينبغي وخاصَّة أنَّ الأقدمين كان بعضهم يأخذُ عن كتب دونَ الإشارة إليها، وأنَّ الآراءَ قد تتَّفقُ وتتقاربُ بدون نقل بعضها عن بعض، إلى غير ذلك من الاحتهالات التي تمنعُ من الحكم على تعيينِ مصادرِ بعضِها عن بعض، إلى غير ذلك من الاحتهالات التي تمنعُ من الحكم على تعيينِ مصادرِ المؤلِّفِ طالمًا أنَّه لم ينصَ عليها؛ وعليه فإنِّ سوفَ أقتصرُ على ذكرِ أسهاءِ الكتب التي نصَّ عليها الإمامُ الإسبيجائُ – رحمه الله – ، وهي على النَّحو التالى:

- ١- الأصل لمحمد بن الحسن الشيبانيُّ.
- ٢- الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيبانيّ.
 - ٣- الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني.
 - ٤- الجامع لأبي الحسن الكَرْخِيّ.
 - ٥- المبسوط لشمس الأئمة السَّرخسيَّ.
 - ٦- البسوط لشمس الأثمة الحَلَوَانيّ.
 - ٧- النُّوادر لابن سَهَاعَة.

 ⁽١) كالإمام أبي جعفر الطَّحاوي-رحمه الله- فقد نقل عنه في مواطن عديدةٍ دون أن يُسمِّي شيئاً من كتمه،
 وإن كان بغلبُ عنى الظّن أنَّه يقصدُ: مختصر الطحاويُ.

٨- النُّوادر لابن رُسْتُم.

٩- النُّوادر لأبي سليمان الجُوزَجَاني.

١٠ - جامعُ البرامكةِ لأبي يوسف.

١١- البيوعُ للكافي.

* * *

المبحث الرابع

المآخسة على الكتاب

غنيٌ عن القولِ إنَّ إبرازَ ما قد يعدُّه النَّاظرُ في الكتابِ مأخذاً ليس منقصةً في حقَّ الكاتبِ والكتابِ، ولا حَطاً من شَانِها، ومعاذَ الله أن يكونَ مشلَ هذا العملِ تَتَبُّعاً للسَّقَطاتِ، أو فَرَحاً بالعَثراتِ، بل هو ضربٌ من المنهج العلميُّ المتّبع في البحوث المتخصّصةِ.

والذي ظَهَرَ لِي مِن المَآخِذِ على الكتابِ من خلالِ دراستي للقسمِ الأوَّلِ منه، يُمكنُ إجمالُه فيها يلي:

- ١ عدمُ تقيَّد الإمام الإسبيجابي بعبارة القُدُوريِّ أحياناً؛ فهو يتصرَّفُ فيها في بعضِ المُواضع.
 - ٧- تصديرُه لبعضِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ بلفظِ: (رُوي) ، عمَّا يشعرُ بضعفِ المنقولِ.
- ٣- إبهامُه الإحالة إلى موضع متقدّم أو متأخر ، كقوله: (على ما عُرِف»، وقوله: (وقد عُرِف في موضعه»، أو اعلى ما ذُكر في الكتابِ»، أو اعلى ما عُرِف تمامُه في المختلف» ونحو ذلك.
 - ٤- إبهامُه الأسهاءِ بعض الكتب، كقولِهِ: او في بعض الكُتب.
 - ٥- تجاوزُه لبعض عباراتِ المتنِ دونَ شرح أو تعليقِ؛ ولعلَّ ذلك لوضوحِها لَدَيهِ.
- ٦ عند استدراكِ الشارحِ على صاحبِ المتنِ في بعض المواضعِ، فإنّه لا يُبيّنُ وجة المؤاخذةِ، كقوله معلقاً على كلام القُدُوريِّ ببطلان الوكالةِ عند افتراق الشَّريكين: دوما ذكره صاحبُ الكتاب في الشَّريكين فيه نظرٌ (١).

ينظر القسم المحقق: (ص: ٦١٥).

٧ وقع في أسلوبِ المؤلّف رحمه الله شيءٌ مما هو معدودٌ في لحن الحواص وأهلِ العلم، وذلك نحو: إدخاله الألف واللام على كلمة "غير" الملازمة للإضافة، ولا شكّ أنّها إذا حُلّيت بالألف واللام لا يُمكنُ إضافتها(١)، والشّواهدُ في الكتابِ على هذا كثيرة (١)، منها قوله: "فلا يصحُّ إقرارُه فيها يرجعُ إلى إبطالِ حقَّ الغير لكونه ضرراً منفيّا (١)، وقوله: "فإن حَلَفَ فالحَيّاطُ ضامنٌ؛ لأنّه تصرّفَ في مالِ الغيرِ بالإتلافِ من وجه (١).

هذا ما ظهرَ لي ، ورحمَ اللهُ الإمامَ الإسبيجابيَّ وعفا عنَّا وعنه، وجزاهُ خيرَ الجزاءِ وأَوْفَاهُ، وصلى الله على نبيِّنا محمدِ ومصطفاهُ.

* * *

⁽١) قال سيبويه: «(وغير) .. ليس باسم متمكّن، ألا تُرى أنّها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام. ينظر: الكتاب (٣/ ٤٧٩)، المصباح المنير للفيومي (٢/ ٤٥٨)، درّة الغوّاص في أوهام الخواص للحريري (ص:٥١).

⁽٢) أحصاها الحاسوبُ فبلغت عشرينَ موضعاً.

⁽٣) ينظر القسم المحقق: (ص: ٥٤٦)

⁽٤) ينظر القسم المحقق: (ص: ٥٦٦).



البحث الفامس

وصف نسخ الكتاب الخطية

بعد بحث في فهارس المخطوطات، وسؤالِ واتصالِ بالمهتمين بالأمر والقائمين على بعضِ المكتباتِ المعتنيةِ بشأنِ المخطوطاتِ، وقفنا على أربع نسخِ من الكتابِ، وقد حصلتُ عليها مصوَّرة في قرص حاسوبيَّ مضغوطِ (CD) مما سهَّل عليَّ التَّعاملَ معها، وقراءتها باستخدام تقنيةِ الحاسوب، تكبيراً وتوضيحاً، وكُلُها من مدينةِ اسطنبول – تركيا، وهذا وصفٌ فها:

الأولى: نسخة يني جامي بالمكتبة السليهانية، برقم (٤٦٦):

وهي غطوطة كاملة للكتاب، تقع في (١٩٢) ورقة، و(٢٨٤) صفحة، ومسطرتها ٢١ سطراً، ومتوسط كلهاتها ١٦ كلمة في السّطر، والمخطوط مكتوبٌ بخط نسخ واضح متوسط الحجم، كُتبت فيه عناوين الكتب والفصول بحُمرة. وعلى غلاف هذه النّسخة عنوان الكتاب: (زاد الفقهاء شرح الإمام الزّاهد جمال الإسلام والمسلمين أبو المعالي محمد بن أحمد الإسبيجابي)، وكان الفراغُ منها يوم الأحد آخر شهر محرم سنة ٧٠٠ه، اسم ناسخها: يحيى بن يوسف بن غادي بن عبدالرحمن، وقد رمزت لها بالرّمز (أ).

الثانية: نسخة فضل الله أفندي، برقم (٧٩٥):

وهي مخطوطة كاملة للكتاب، تقع في (٢٨٦) ورقة، و(٥٧١) صفحة، ومسطرتها ٢٥ سطراً، ومتوسط كلهاتها ١٠ كلهات في السَّطر، والمخطوط مكتوبٌ بخط نسخ واضح متوسط الحجم، تُتبت فيه عناوين الكتب والفصول بخط أسود كبير. وقد وضِعَ فوق المتس خطَّ أحمر لتمييزه عن الشَّرح، وعلى غلاف هذه النَّسخة عنوان الكتاب: (شرح

القُدُوري للإسبيجابي)، وكان الفراغُ منها يوم السبت الثاني عشر من شهر رمضان سنة ٧٩٣هـ. واسم ناسخها: شيخ محمد بن جلال الدِّين المورياشي، وقد رمزت لها بالرَّمز (ب).

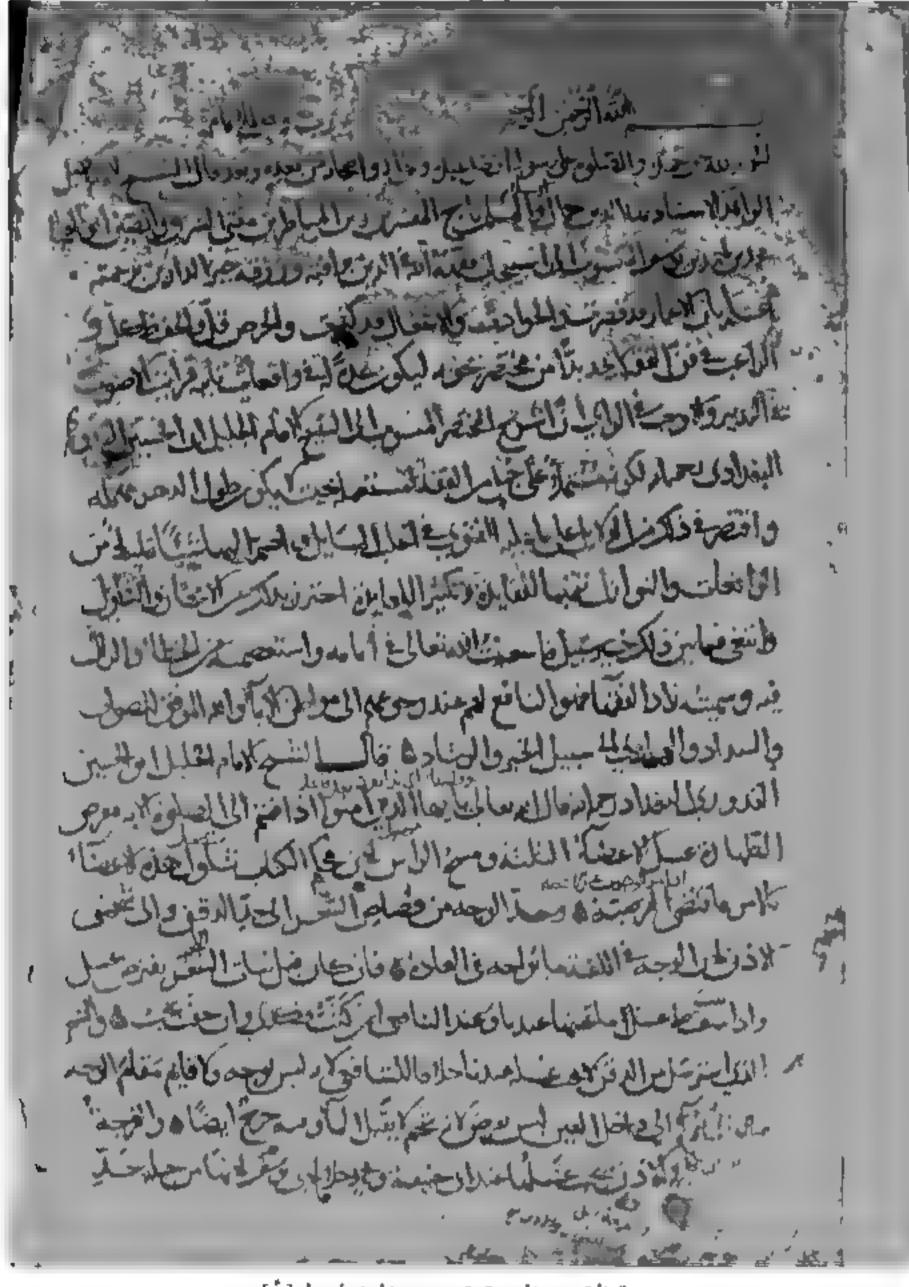
الثالثة: نسخة لاللي بالمكتبة السليهانية، برقم (١٠٠١):

وهي غطوطةً كاملةً للكتاب، تقع في (٢٤٧) ورقة، و(٤٨٤) صفحة، ومسطرتها ٢٧ سطراً، ومتوسط كلهاتها ١١ كلمة في السّطر، والمخطوطُ مكتوبٌ بخط رقعة واضح متوسط الحجم، كُتبت فيه عناوين الكتب والفصول بحُمرة. وعلى غلاف هذه النسخة عنوان الكتاب: (شرح قُدُوري زاد فقهاء للإسبيجابي)، وكان الفراغُ منها في النصف من رجب سنة ١١٧١ه، واسم ناسخها: عهاد بن محمد الكرام العرامسي، وقد رمزت فه بالرّمز (ج).

الرابعة: نسخة حافظ أفندي بالمكتبة السليهانية، برقم (٧٥):

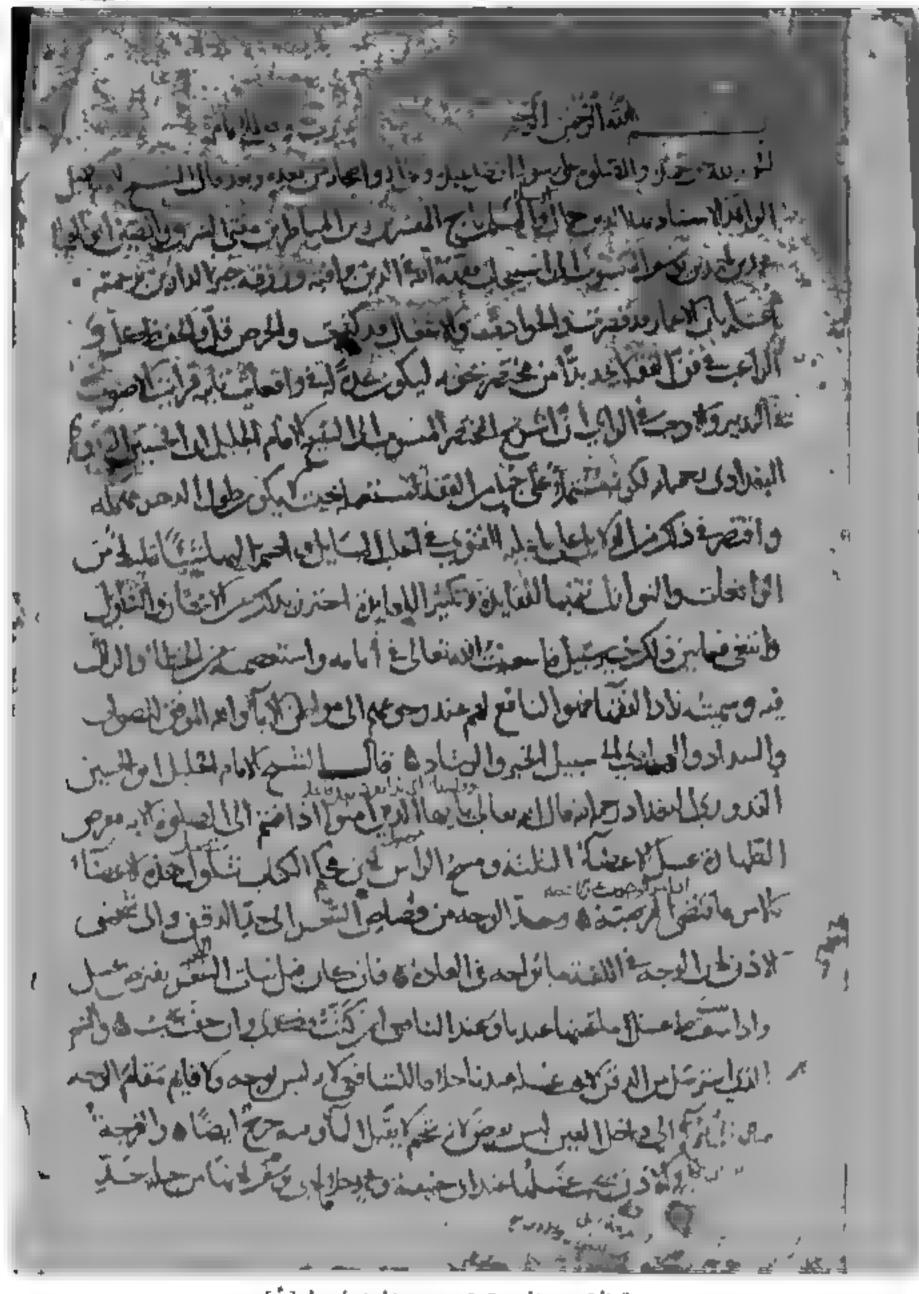
وهي مخطوطة كاملة للكتاب، عدا بعض المواضيع التي حصل فيها سقط، وتقع في (٢٨٧) ورقة، و(٥٧٤) صفحة، ومسطرتها ٢٣ سطراً، ومتوسط كلهاتها ١٠ كلهت في السّطر، والمخطوط مكتوب بخط نسخ واضح متوسط الحجم، كُتبت فيه عناوين الكتاب والفصول بخط أسود كبير، وعلى غلاف هذه النُسخة عنوان الكتاب: (شرح الفُلُوري للإسبيجابي)، ولم يظهر على هذه النُسخة تاريخُ النَّسخ، واسم ناسخها: محمد بن سليهن بن داود بن عبدالله الحنفي، ومِن المآخذ عليها: كثرة تصرُّفاتِ النُساخِ فيها مما يصلُ إلى درجة العبث بالنصَّ أحياناً، وقد رمزت لها بالرَّمز (د).

* * *



بداية القسم التحقيقي من المخطوط [أ]



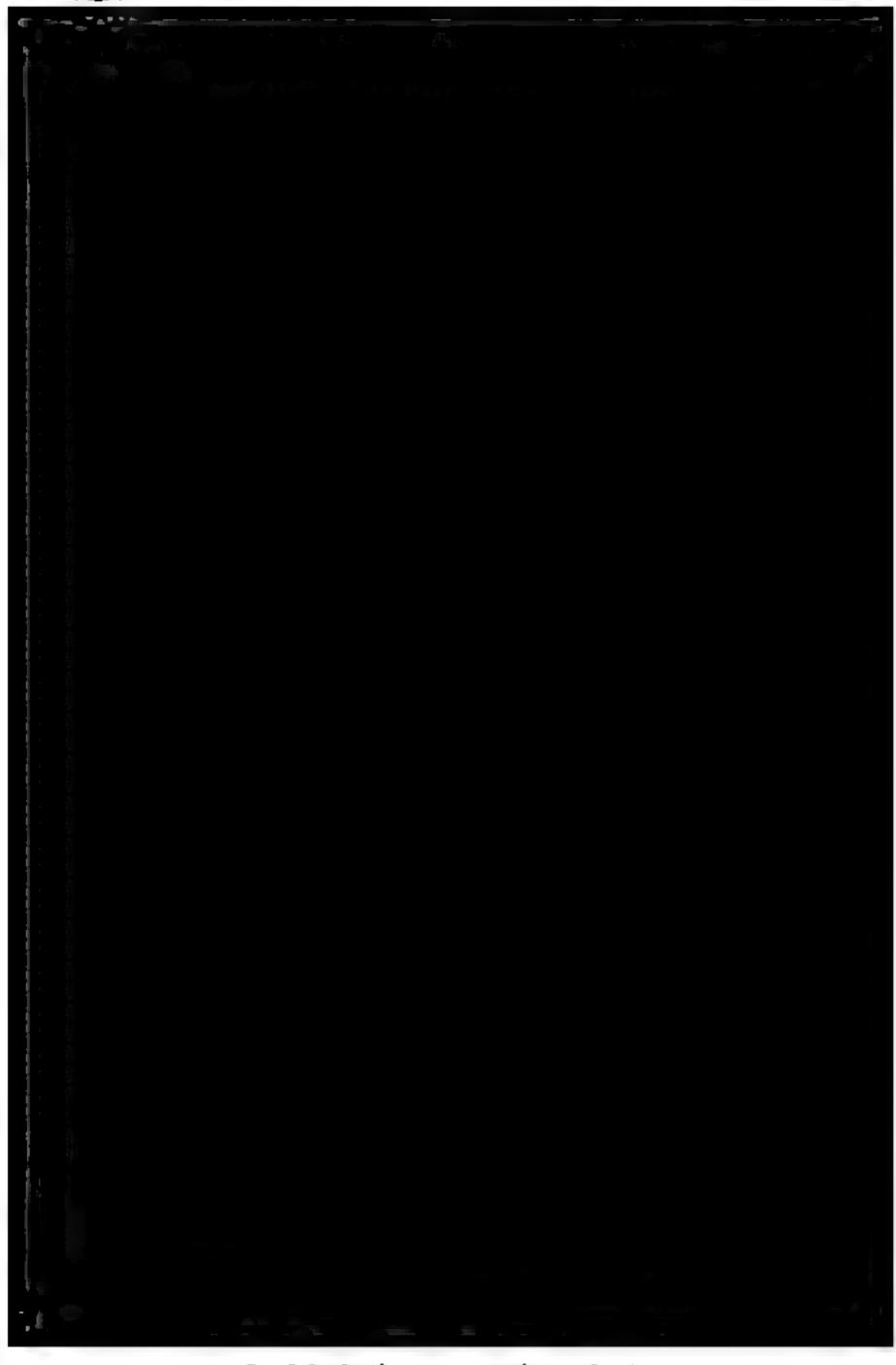


بداية القسم التحقيقي من المخطوط [أ]



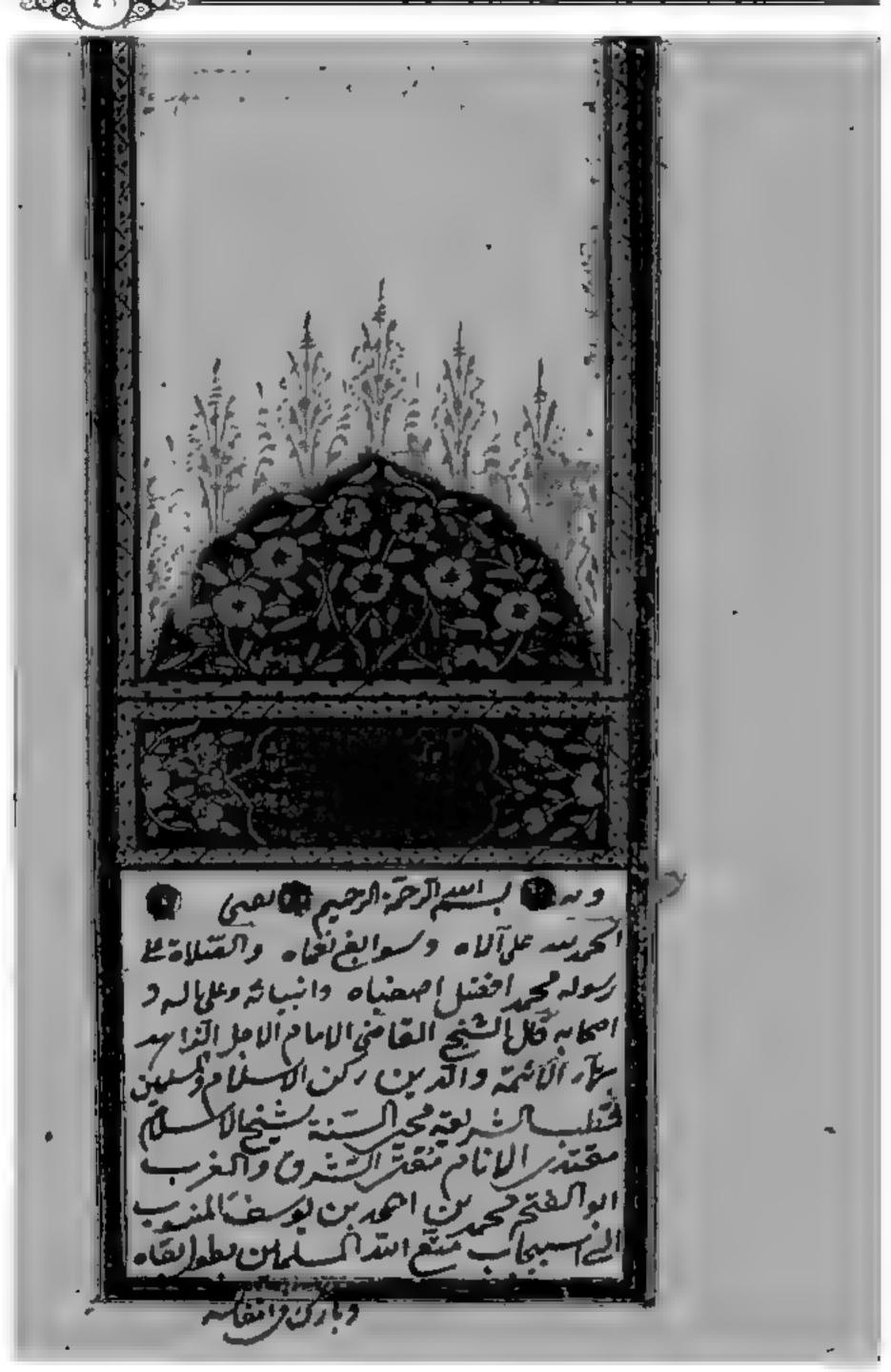






نهاية القسم التحقيقي من المخطوط [ب]

زاد الفقهاء شرح مختصر القدوري للإسبيجابي



بداية القسم التحقيقي من المخطوط [ج]

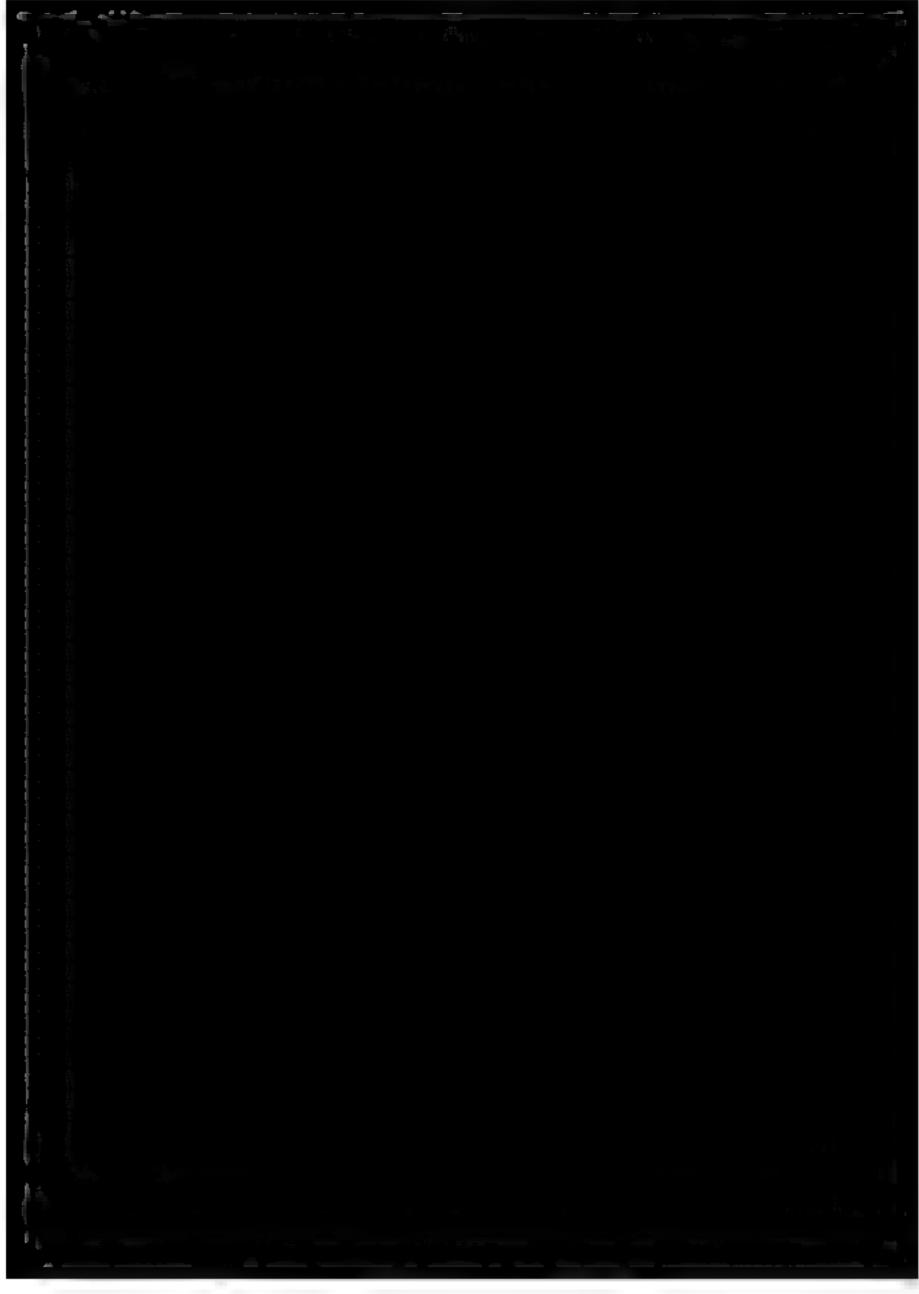


نهاية القسم التحقيقي من المخطوط [ج]



بداية القسم التحقيقي من المخطوط [د]





نهاية القسم التحقيقي من المخطوط [د]

البحث السادس

منهج تحقيق الكتاب

ا بالنّسبة لنصّ الكتابِ، فلم أعتمد على أيّ النّسخِ الأربعِ أصلاً؛ لعدم توفر ضوابط النّسخة الأمّ في أحد منها، وإنّها تمّ إثباتُ النصّ الصّحيحِ المختارِ من النّسخِ الخطيّة بِمجموعِها، حسب اجتهادي وحرصي على إثبات النصّ الأقرب للصّواب، مع الإشارة في الحاشية إلى الفوارق الجوهرية المهمة بين النّسخ، وما يتربّبُ عليها اختلافٌ في المعانى.

هذا، مع التَّذكير بأنَّ الاعتهاد الأوَّل كان على النسخة [ب] حيثُ قمتُ بنسخها أوَّلاً؛ لقلةِ الحُطأُ والسَّقطِ فيها، ثمَّ أجريتُ المقابلةَ بعد ذلك مع باقي النُّسخ.

- ٢- فيها يخصُّ منهج المقابلة بين النُّسخ فقد اتَّبعتُ المنهج التالي:
- إذا كان السّقطُ بين النّسخ في كلمةٍ، فإنّي أثبتُ هذا السقطَ وأشير في الحامش
 بقولى: ليست في نسخة كذا،
- وإن كان السَّقطُ كلمتين أو ثلاثاً أو نحوهما، فإنَّي أُثبتُ الكلام بين قوسين هلاليين، وأقولُ في الهامش: ما بين القوسين ليس في نسخة كذا.
- وإذا كان السقطُ سطراً فأكثر فإني أثبتُ النصَّ المستدركَ بين قوسين هلاليين
 وأشير في الحاشية بقولي: ما بين القوسين ساقطٌ من نسخة كذا.
- عد وجودِ فَرْقِ فِي العبارةِ بين النُّسخِ، فإني أُثبِتُ أصحَّ الأَلفاظِ بين قوسين
 هلاليين إن كان أكثرَ من كلمةٍ، وأشيرُ بالهامش إلى الفرق.
 - ٣ إذا تضمَّنت بعضُ النُّسخ زيادةً لم أرَ إثباتَها، أشرتُ بالهامش إلى تلك الزّيادة.
- ٤- تمّ تحبيرٌ كلام القُدُوريّ رحمه الله في المتنز؛ لِيُغايرَ كلامَ الإسبيجابي-رحمه
 الله في شرحِه.

بالنّسبة للتّعليق على المسائل الفقهية، فقد آثرتُ عدمَ إثقال الحواشي بنقولِ من كُتُبِ الفقهِ المتداولةِ، لسهولةِ الرُّجوعِ إليها، فقد كان القصدُ الأوَّلُ هو إخراجُ نصَّ صحيحِ لكلام الإسبيجابيُّ -رحمه الله - ما استطعتُ إلى ذلكَ سبيلاً؛ لئلاً يتضاعفَ حجمُ الكتابِ، ويُؤدِّي ذلكَ إلى ضياعِ نصَّ الكتابِ بين تلكِ الحواشي، أو مزاحمتها له.

وقد نَبَّه على ذلك الإمامُ القاضي ابنَ جماعة (ت٧٣٣هـ)، بقوله: •ولا يَكتبُ – على الكتابِ – إلاَّ الفوائدَ المهمةَ المتعلَّقةَ بذلك الكتابِ، مثلَ تنبيهِ على إشكالِ، أو احترازِ، أو رمزِ، أو خطأٍ، أو نحوِ ذلك، ولا يُسوِّدُه بنقلِ المسائلِ، والفروعِ الغريبةِ، ولا يُكثرُ الحواشي كثرةً تُظلِمُ الكتابَ اللهُ.

وعلى هذا تُرِك التَّعليقُ على نصَّ الكتابِ ما دام كلامُ الإسبيجابيُ-رحمه الله-واضحاً، وإلاَّ فيُبيَّنُ بقدر الحاجةِ.

- ٦- وَثَقَتُ مَا آورَدَه الشَّارِحُ -رحمه الله- من نصوصِ ونقولاتِ من نفس المصادر التي صرَّح بها، فإن كان المصدرُ الذي نقل الشَّارِحُ عنه مفقوداً بذلتُ الجهد في توثيق النَّصُ من المصادر التي تنقل عن ذلك المصدر.
- ٧- وتُقتُ المسائل الفقهيَّة والأقوال والآراء من مصادرها الأصيلةِ، سواءٌ في المذهب الحنفي أم غيره.
- ٨- وَتَقْتُ ما جاء في الشرح من المعلومات والمسائل غير الفقهيّة من مصادرها المتخصصة قدر الإمكان، كمسائل التفسير، والحديث وشروحه، والعقيدة والفِرَق، واللَّغة والنَّحو، وغير ذلك من العلوم والمعارف عما يطول حصره.

⁽١) تذكرة السامع والمتكلم (ص:١٨٦).

- ٩ دَوَّنْتُ بِالطُّرَّةِ نَهَاية أرقام لوحات النُسخ المعتمدة في التَّحقيق، وأَثْبَتُ بإزائها في
 صُلبِ الكتابِ خطأ مائلاً / يشير إلى الموضع الذي تنتهي إليه.
 - ١٠ وَضَعْتُ بِالطُّرَّةِ عِناوين جانبية للمسائل الفقهية راعيتُ فيها الدِّقة والإيجاز.
- ١١ أخرجتُ نصَّ الكتاب وَفَقَ قواعدِ الإملاءِ الحديثِ، مراعياً علاماتِ النَّرقيم، وتقسيمِ الجُمَلِ إلى فقراتِ، وضبطتُ أغلبَ ألفاظِ الكتابِ والمشكل منها خصوصاً، مما يُعينُ على قراءةِ النَّص وفَهمِهِ.
- ١٢ تمّ عزو الآيات القرآنية إلى موضعها من كتاب الله عز وجل، بذكر اسم السورة،
 ورقم الآية، وجُعلتْ برسم المصحف العثبان.
- ١٣ خرَّ جتُ الأحاديثَ والآثارَ الواردة في الكتاب، فها كان في الصَّحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بالعزو إليه، وما كان في غيرهما فقد حاولتُ بيانَ درجتِه بالنَّقل عن أثمةِ هذا الشَّأن، بعد عزوه إلى المشهورِ من كتب السَّنةِ المتداولةِ.
- ١٤ بالنّسبة للآثار المنقولة عن الصّحابة، أو التابعين، أو غيرهم -رضي الله عنهم الجمعين، فقد تمّ بذلُ الجهد في البحث عن الأثر في المصادر الحديثية القديمة، ولاسيّما المختصة بالآثار، كالمصنّفين: لعبدالرزاق، وابن أبي شيبة، وسُننِ البيهقي ونحوها.
- و في هذا كُلِّه، إن وُجِد حُكمٌ لهذا الأثرِ من صحةِ أو ضعف، من أقوالِ أهلِ الشَّأنِ في ذلك، بُيِّن، وإلاَّ اكتفيتُ بالعزو.
- ١٥ ترجمتُ للأعلام الواردِ ذكرهُم في الكتاب ترجمةٌ تُزيلُ اللَّبسَ والجهالةَ عنهم، دون إطالةِ، عدا المستغني ذكرُهُ عن التَّعريف به كالحلفاء الرَّاشدين الأربعة، والأثمةِ الأربعةِ الفقهاءِ أصحابِ المذاهبِ المتبوعةِ، وكذلك من وَرَدَت أسهاؤهم في قسم الدَّراسةِ، فإنَّي لم أُترجم لهم.

١٦ تم شرخ الكلهات الغريبة، والمصطلحات غير الواضحة، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٧ – عَرَّفْتُ بالبلدان والمواضع.

١٨ عرَّ فتُ بالمقاديرِ الشَّرعيةِ مع بيانِ ما تُساويه بالمقاييسِ الحديثةِ.

١٩ - تمَّ القيامُ بعمل فهارسَ علميَّةِ للدِّراسة على النَّحو التالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
 - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس القواعد والضوابط الفقهية.
 - فهرس القواعد الأصولية.
- فهرس المصطلحات والألفاظ الغربية.
 - فهرس الأماكن والبلدان.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات،

佐 佐 安

ثانياً: القسم التحقيقي

من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الإباق

[1/8]

/ بنسب الله الزُّ فَزَالَ فِي اللَّهِ الرَّالِي اللَّهِ اللَّهِ الرَّالِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ

الحمدُ لله (حقَّ حمدِه)(^{۱)}، والصَّلاةُ على رسولِه محمدِ^(۱) أفضلِ عبدِه^(۱)، وعلى آله وأصحابه مِن بعدِه^(۵).

قال (٢) القاضي (٧) الإمامُ الأجلُّ (٨)، الأستاذُ (١) بهاءُ (١) الدِّين، جمالُ (١) الإسلام والمسلمين، (حُسامُ اللَّهُ والدِّين) (١٠)، (زينُ (١٣) الأثمة، مفتي الأمة) (١٩)، محمدُ (١٥) بن أحمد بن يوسف المنسوب إلى إسبيجاب (-رحمه الله-) (١١):

⁽١) في [د] زيادة: (وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكُّلت)

⁽٢) في [د]: (على آلاه وسوابغ نعياه).

⁽٣) ليست ني [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٤) في [ج] (أصفيائه وأنبيائه).

⁽٥) ليست في [ج].

⁽٦) في [أ] زيادة: (وبعد)

⁽٧) ليست أن [أ].

 ⁽A) أِي [أ]، [ج] زيادة: (الزَّاهد).

⁽٩) ليست في [ج].

⁽١٠) في [ج] زيادة: (الأئمة و).

⁽۱۱) أِن [ب]: (زين).

⁽١٢) ما بين القومين ليس في [أ]، [ج]، [د]

⁽١٣) ق[ب]: (جال)

⁽١٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج].

 ⁽١٥) أي [أ] زيادة: (تاج المقسرين زين الناظرين مفتي الشرق والصين أبو المعالي)، و في [ج] زيادة.
 (خطيب الشريعة محيي السُّنة شيخ الإسلام مقتدى الأنام مفتي الشرق والغرب أبو الفتح)، وفي [د]
 زيادة: (فريد العصر فخر النَّظر).

 ⁽١٦) إِنَّ أَنَّ اللَّذِينَ بِرَأْفَتِه، ورزقه خيز الدَّارِينَ برحمتِه)، وفي [ج]: (متَّغ اللهُ المسلمين بطول بقائِه، وبارك في أنقاسِه، ولا أخلى العالم من أمثالِه وأجناسِه، اللَّهم آمين)

اعلم بأنَّ الأعهارَ (() قد قصرت، والحوادث والأشغال قد كثُرت، (والحرصَ قلَّ) (())، والحفظَ كلَّ، والرَّاغبَ في فنَّ (()) الفقه لا يجدُ بُداً من مختصرِ يحويه؛ ليكونَ عُدَّة له في واقعاتِ تأتيه (())؛ فرأيتُ الأصوبَ في التَّذبرِ (())، والأوجبَ (()) في الرَّائي: أن أشرح المختصرَ المنسوبَ إلى الشيخِ الإهام (()) الجليلِ أبي الحسين القُدُوريَّ البغداديِّ رحمه الله ؛ لكونه (()) مشتملاً على مجلٍ من الفقهِ مستعملة، بحيثُ لا تكونُ طولَ الدَّهر مهملة، وأقتصرُ في ذكرِ (()) الدَّلائل على ما عليه الفتوى في أغلبِ المسائلِ، وأضمُّ إليها شيئاً قلبلاً من الواقعاتِ والنَّوازل، تتميهاً للفائدةِ، وتكثيراً للعائدةِ، وأحترزُ بذلك عن الإيجازِ والتطويلِ، وأبتغي فيها بين ذلك خيرَ سبيلٍ، واستعنتُ الله تعالى في إتمامِه، واستعصمتُه (()) عن الخطأ والزَّلِ فيه، وسمَّيتُه: "زاد الفقهاء" فهو النَّافعُ لهم عند الرُّجوعِ (()) إلى مواطنِ الآباءِ (())، واللهُ الموفَّقُ للصَّوابِ والسَّدادِ، والهادي إلى سبيلِ الخير والرَّشادِ.

⁽١) ني [د]: (الأعيال).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) ق[د]: (ثابثة).

⁽٥) ني [أ]، [ج]، [د]: (التدبر).

⁽٦) أن [ج]: (الأجود)

⁽٧) في [ج] زيادة: (الأجل).

⁽٨) ليست أن [ج]، [د].

 ⁽٩) أي [د]: (ذلك على)، وفي [أ]: (ذلك من).

⁽١٠) في [ح]: (واعتصمته).

⁽١١) في [أ]، [ح]، [د]: (رجوعهم).

⁽١٢) في [ح]: (أبائهم).



كتـــاب الطهارة(١)

[الأمسسل في وجــــوب

الطهارة]

[فــــرض العابارة]

قال الشيخ الإمام الجليل (٢) أبو الحسين القدوريُّ البغداديُّ رحمه الله :

قال الله تعالى: ﴿ يُتَأَيُّهِ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلمَبْلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦] الآية، فَفَرْضُ (٦) الطَّهارة: غَسْلُ الأعضاء النَّلاثة، ومسحُ الرأس؛ (لأنَّ محكمَ)(*) الكتاب تناولَ هذه الأعضاءَ بالأمر فاقتضى(*) الفَرْضِيَّة.

وحدُّ الوجه: من قُصاص الشُّعر إلى حدُّ (٦) الذُّقَن (٧) وإلى شَحمتي الأُذنِ (٨)؛ لأنَّ الوجه في اللُّغة ما يُواجِه النَّاظرَ (*) في العادةِ (* أ).

⁽١) في [أ]، [ب]، [ج]: (الطُّهارات).

⁽٢) ليستاني [ب].

⁽٣) الفَرْض عند الحنفية: ما ثبت بدليلِ قطعي لا شُبهة فيه، ويُكفَّر جاحدُه ويعذَّب تاركُه. التعريفات (ص: ١٦٥)، وينظر: أصول السرخسي (١/ ١١١)، كشف الأمرار (٢/ ٢٠٠).

⁽٤) في [د] (وحكم)، والـمُحكّم: ما أحكِمَ المرادُ به عن التبديل والتّغييرِ. ينظر: التعريفات (ص: ۲۰۵)، الكليات (ص: ۸٤٥)، كشاف اصطلاحات الفنون (۲/ ۲۰۵٥).

⁽٥) أ.[د]: (فاتتضت).

⁽٦) في [ج]: (أسفل).

⁽٧) الذُّقن مِن الإنسان: عُجتمع لِخييه، واللُّحَى عَظْمُ الحَنكِ وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيثُ بنت الشعرُ وهو أعلَى وأسفل. المصباح المنير (١/ ٢٠٨)، (٢/ ٥٥١)، وانظر: تهذيب اللعة (٩/ ٧٤)، التوقيف على مهات التعاريف (ص: ١٧١)، .

⁽٨) في [ج]. (الأذنين).

⁽٩) ليست في [أ]، [د].

⁽١٠) ينظر المسوط للسرخسي (٦/١)، تحقة الفقهاء (٨/١)، وقد ذكر الشلبي في حاشيته عني تبيين الحفائق (١/ ٢) مَا يُؤخذُ عَنَى هذا الحَدُ، ثم قال: ولكنَّ العبارة المنقَّحة أن يُقال: وهو من قُصاص

فإذ/كان قبل نَبات اللَّحْيةِ^(١) يُفترض^(٢) غسلُ كلَّ الوجه، وإذا^(٣) نبتت لحبتُه^(٤) [١/ب] سقطَ غشلُ ما تحتَها عندنا^(٥).

وعند الشافعي -رحمه الله-: إن كثفت (١) فكذا، وإن خَفَّت يجبُ (٧).

والشَّعرُ الذي استرسلَ من الذَّقن لا يجبُ غسلُه عندنا (٨)، خلافاً للشافعي (٩) رحمه الله-؛ لأنَّه ليس بوجه ولا قائم مقامَ الوجهِ.

وإيصالُ الماءِ إلى داخلِ العينِ (١٠٠ ليسَ بفرضِ؛ لأنَّه شحمٌ لا يقبلُ الماءَ، وفيه حرَّجٌ أيضاً.

شعره إلى أسفل ذتنه، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن. وينظر: مقاييس اللغة (٦/ ٨٨)، المصباح المنبر (٢/ ٦٤٩).

 ⁽١) في [أ]: (الشَّعر).

⁽٢) في [د]: (يقرض على).

⁽٣) ني [ب]: (وإن)، وفي [د]: (فإذا).

⁽٤) ليستاني [أ]، [ج]، [د]

⁽٥) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٣)، البحر الرائق (١/ ١٢).

⁽٦) ليست في [د]، و في [أ]: (كثَّت).

⁽٧) ينظر: الحاوي للهاوردي (١/ ١٠٩)، المهلب (١/ ٣٨/)، البيان (١/ ١١٦)، العزيز (١/ ٣٤٢).

⁽٨) ينظر: المحيط البرهاني (١/ ٣٥)، تبيين الحقائق (٣/١)، درر الحكام (١/ ٨)، حاشية ابن عامدين (١٠١/١).

⁽٩) المسترسل من شعر اللّحية عند الشافعية المّا أن لا ينزلَ عن الوجه فيجب، وإمّا أن ينزلَ عن حدّ الوجه طُولًا وعرضاً، فهذا فيه قولان، وصححَّ النّوويُ وغيرُه: الوجوبَ. ينظر. الحاوي للماوردي (١/ ١٣٠)، البيان (١/ ١٩٩)، المجموع (١/ ٢٧٩).

⁽١٠) أي [ج]: (العينين).

والفُرْجةُ التي بين العِذارِ^(۱) (والأُذُنِ يجبُ غسلُها عند أبي حنيفة ومحمدِ رحمهي الله ^(۲)، خلافاً لأبي يوسف^(۲) · رحمه الله ؛ لأنّها من)⁽³⁾ جملة حدَّ الوجهِ، ولا شعرَ عليها⁽⁶⁾.

والمرافقُ^(۱) والكعبان^(۷) يُفترضُ غسلُها^(۱) عندنا^(۱)، خلافاً لزُفر^(۱) رحمه الله ؛ لأشّا^(۱۱) جَعَلت حدَّ الإسقاطِ بعد تناولِ اسمِ اليدِ والرِّجْلِ إِيَّاهما، فلا تدخلُ تحت

 ⁽١) العِذَار ُ رأسُ الحَدَّ ينظر: طلبة الطلبة (ص: ٣)، المغرب في ترتيب المعرب (٢٠٨/١)، المحكم المحيط (٧٣/٢).

⁽٢) ينظر: المبسوط (١/٦)، بدائع الصنائع (١/٤)، الجوهرة النيّرة (١/٣)، بجمع الأنهر (١/١).

⁽٣) يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي الأنصاري، صاحبُ الإمام أبي حنيفة، محدَّثُ وفقية مجتهدٌ، ت ١٨٢ هـ. ينظر السير (٨/ ٥٣٥)، الشذرات (٢/ ٣٦٧). وينظر في المسالة: المبسوط للسرخسي (١/ ٦)، المحيط البرهاني (١/ ٥٩)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٧)، الجوهرة النيرة (٣/١)

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من [ج].

⁽٥) أي[ج]: (عليها).

 ⁽٦) المرافق جمعُ مِرفق، وهو: ما بين الدّراع والعَشد. ينظر: الصحاح (٤/ ١٤٨٢)، طلبة الطلبة (ص:٣)،
 المحكم المحيط (٦/ ٢٨٢).

 ⁽٧) الكعبان مثنى الكعب، وهما العظهان الناشزان من جانبي القدم عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهها
 انة -، وعند محمد -رحمه الله - الكعب هو العظم المربع الذي عند معقد الشراك. ينظر: طلبة الطلبة
 (ص: ٣)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٠٩)، دستور العلهاء (٢/ ١٨٣).

⁽٨) أي[ج]: (غسلهم)).

⁽٩) ينظر المبسوط للسرخسي (١/١)، تحفة الفقهاء (١/١١)، الهداية (١/ ١٥)، درر الحكام (١٠/١)

⁽١٠) زُفَر بن المتنبل بن قيس العنبري البصري، فقية من أصحاب الإمام أبي حنيفة، ت ١٥٨هـ ينظر التحري المراد المنبل المنبل بن قيس العنبري البصري، فقية من أصحاب الإمام أبي حنيفة، ت ١٥٨هـ ينظر التحرير المراجم (ص: ١٦٩)، الجواهر المضية (٢/٣). وينظر في المسألة: الهداية (١/١٥)، الاختيار لتحليل المحتار (١/٧)، تبيين الحقائق (١/٣)، الجوهرة التيرة (١/٤)

⁽١١) أي: الآبة.

السُّقوطِ.

والمفروضُ في مسيح الرأسِ عندنا مقدَّرُ (١) بالنَّاصيةِ في هذه (٢) الرَّواية (٣)؛ لما رُوي: أنَّ النبي ﷺ توضَّأُ ومسح على ناصيتِه وخُفَيهِ (٤).

وفي ظاهرِ الرَّوايةِ (⁽¹⁾: أنه ^(۱) مقدَّرٌ بثلاثِ ^(۱) أصابعِ اليدِ مطلقاً ^(۱)؛ لأنَّ الله تعالى أمر بمسحِ الرأسِ ⁽¹⁾، والمسحُ يكون بالآلةِ، وآلةُ المسحِ أصابعُ اليدِ عادةً، ويكونُ المسحُ في الغالبِ بأكثرِها وهو الثَّلاثُ ^(۱)؛ فيصير تقديرُ الآيةِ: وامسحوا بثلاثِ ^(۱) أصابعِ أيديكم برؤوسِكم.

⁽١) ني[ج]،[د]: (مقدار).

⁽٢) ليست في [أ].

 ⁽٣) ينظر: المسوط للسرخسي (١/ ٦٣)، البناية (١/ ١٦٦)، البحر الرائق (١/ ١٤)، الدر المختار مع
 حاشية ابن عابدين (١/ ٩٩).

 ⁽٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعيامة (١/ ٢٣١) برقم
 (٢٤٧). وكان الأولى بالمصنف أن لا يذكره بصيغة التمريض؛ لأن الحديث صحيح.

⁽٥) في [د]: المذهب، ويُرادُ بظاهر الرَّواية، أو المذهب: ما كان في كتب محمد بن الحسن: المبسوط، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والسير الكبير، والمراد بغير ظاهر المذهب والرواية: الجرجانيات، والحاسانيات، والهارونيات. ينظر: التعريفات (ص: ١٤٣)، دستور العلياء (٢٠٧/٢)، كشاف اصطلاحات الفنون (١٤٣/٢).

⁽٦) ليست في [أ]، [د].

⁽٧) في [أ]، [د]. (بئلث)

 ⁽٨) وقيل الرّبع. ينظر الأصل (١/٤٣)، المسوط للسرخسي (١/٣)، بدائع الصائع (١/٤)، الدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (١/٩٩).

⁽٩) في [أ]. [د]: (بالمسح بالرأس)، وفي [ب] (المسح على الرأس).

⁽١٠) في [أ]، [د]: (الثلث).

⁽١١) أَوْ [أ]، [د]: (بثلث).

فصل

[سنن الطهارة]

وسُننُ (1) الطُّهارةِ:

غسلُ اليدينِ للمستيقظِ من منامِه ثلاثاً قبل إدخافِها في الإنام؛ لقوله ﷺ: ﴿إذَا استيقظ أَحدُكُم من منامِه فلا يغمس يدّه في الإناءِ حتّى يغسلَها ثلاثاً؛ فإنّه لا يدري أبن باتت يدُه، (^(۲)، أشارَ إلى المعنى وهو: الاحترازُ عن توهم النّجاسةِ.

وتسميةُ الله تعالى في ابتداءِ الوضوءِ سُنَّة (٢٠)؛ لقوله ﷺ: «كلُّ أمرِ ذي بالِ لم يُبدأ بذكر اسم الله تعالى فهو أبترُّ (٤٠).

والسُّواكُ^(*) سُنَّة (^{٢)} حالة المضمضة (^{٧)}؛ تكميلاً /للإنقاءِ، قال ﷺ: «مَطهرةٌ للفم، [5/ا] ومَرضاةٌ للرب، ومَسْخطةٌ للشيطان» (^{٨)}، وقال ﷺ: «لولا أن أشقَّ على أمنى لأمرتُهم

⁽١) في [د]: (سنَّ رسول الله غسل اليدين).

 ⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الاستجار وترا (۱/ ٤٣) برقم (۱٦٢)، ومسلم
 في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الباصية والعامة (۱/ ٢٣٣) برقم (۲۷۸).

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ٣٢٩) رقم (٨٧١٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (١/ ٦١٠) رقم (١٨٩٤)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٣) برقم (١)، وقال ابن حجر في النكاح (١/ ٢١٠) وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٣٢٣): واختُلف في وصله وإرساله، فرجح النسائي والدارقطني الإرسال.

 ⁽٥) السُّواك: استعبالُ عودٍ أو نحوٍه في الأسنان لإزالة الوَسَخ. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص ٣٣)،
 المغرب في ترتيب المعرب (ص ٣٣٩)، القاموس الفقهي (ص: ١٨٦).

⁽¹⁾ ليست في [أ]

 ⁽٧) المضمضة: تحريك الماء في الفم بالإدارة فيه. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٣)، التوقيف على مهات التعاريف(ص: ٣٠٧)، أنيس الفقهاء (ص: ٩).

⁽٨) أخرجه جذا اللَّفظ الدارقطني في سنته (١/ ٩٢) برقم (١٦٠) عن ابن عباس رضي الله عملهما موقوفاً،

بالشواك عند كل وضوء"(1).

والسَّواكُ أفضلُ، فإن لم يجد فيُعالِج (٢) فَمَه (٢) بالإصبع (٤). والمضمضةُ والاستنشاقُ (٥) سُنَّةُ (في الوضوء) (١)؛ لأنَّ النبي ﷺ فعلَهما (٧). وليسا بفرضين (٨) فيه (٩)؛ لأنَّ اسم الوجه لا يتناولُهما.

وقال في إسناده معلى بن ميمون ضعيف متروك، وأخرجه الحميدي في مسنده (١/٢٤٢) برقم (١٦٢)، وأحمد في مسنده (١٤٢/٤٠) برقم (٢٤٢٠٣)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الترفيب في النسواك (١/ ١٠) برقم (٥)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٠) برقم (١٣٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٤٣) برقم (١٣٠) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً دون قوله: «مسخطة للشيطان».

- (۱) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلاة، باب ما جاء في السواك (۲/ ۸۹) برقم (۲۱٤)، وأحمد في مسئله (۲/ ۸۹) برقم (۲۱۳)، وصححه ابن الجارود في المنتقى (۱/ ۲۷) برقم (٦٣)، وابن خزيمة في صحيحه (۱/ ۷۳) برقم (۱٤٠).
 - (٢) أي[ج]: (يسنح).
 - (٣) ليستاق [أ]
 - (٤) ﴿ إِذا (بِالأَصَابِعِ).
- (٥) الاستنشاق: اجتذاب الماء بالنَّفس إلى أقصى الأنف ينظر: طلبة الطلبة (ص: ٣)، المطلع على ألفاظ
 المقنع (ص: ٣٠)، أنيس الفقهاء (ص: ٩).
 - (٦) ما بين القوسين ليس في [د].
- (٧) كما ورد في أحاديث كثيرة، منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (١/٤٣)، برقم(١٥٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب صقة الوضوء وكماله (١/٤٣) برقم (٢٢٦).
 - (٨) في [د] (بفرضي).
 - (٩) لبست في [د].

ومسحُ الأُذنين سُنَّةٌ؛ لقوله ﷺ: «الأُذنان من الرأس»("، أراد به بيانَ الحُكم دون الحَلْقَة.

وتخليلُ اللَّحية (سُنَّةٌ، وفي رواية: أدبٌ ومستحبُّ(٢)(٢).

وتخليلُ الأصابع سُنَّةً؛ مبالغةً في إيصال الماء إليها؛ لقوله ﷺ: ﴿ خَلَلُوا أَصَالِعَكُم قَبَلُ أَنْ تَتَخَلَّلُهَا نَارُّ جَهِنَّمٍ ﴿ أَنَّ ﴾ .

⁽۱) أخرجه أحمد في مسنده (٣٦/ ٥٥٥) برقم (٢٢٢٢٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الأذنان من الرأس (١/ ١٥٢) برقم (٤٤٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي (١/ ٣٣) برقم (١٣٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أنَّ الأذنين من الرأس (١/ ٣٣) برقم (٣٧)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (١/ ٩٣)).

⁽٢) ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ١٤)، البناية (١/ ٢٢١)، حاشية ابن عابدين (١/ ١١٧).

وعند الحنفية تُقسّم السُّنن إلى: سنن الحدى، وهي ما يُناب عليها ويُدَمُّ ويُضلَّل تاركُها كالآذان، وسنن لزَّوائد، يُناب فقط ولا يُضلَّل على النَّرك، كاتباع النَّبي ﷺ في لبسه، والنَّفل وهو ما شُرع زائداً ويُناب على فعله فقط، وهو دون سنن الزَّوائد، والمندوب أو المستحب، وهو ما تعلَّق به دليل يخصُّه. كشف الأسرار (٢/ ٣١٠)، التوضيح في حل غوامض التنقيح (٢/ ٢٥٠)، تيسير التحرير (٢/ ٢٣١). وجاء في التوضيح (٢/ ٤٢): إن كان الفعلُ طريقةً مسلوكةً في الدِّين فسنةً وإلا فنفل، ومندوب. وقال السمرقندي في تحفة الفقهاء (١/ ١٤): والفرق بين السُّنة والأدب: أنَّ السُّنة ما واظب عليها رسولُ الله ﷺ ولم يتركها إلا مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، والأدب ما فعله رسولُ الله ﷺ مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، والأدب ما فعله رسولُ الله ﷺ مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، والأدب ما فعله رسولُ الله ﷺ ولم يتركها إلا مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، والأدب ما فعله رسولُ الله ﷺ ولم يتركها إلا مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، والمن مازه في المحيط البرهاني (٢/ ٤٢)، وابن مازه في المحيط البرهاني (٢/ ٤٢)، ونحوه في البناية (١/ ٤٢).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٤) قال الزيلعي في نصب الراية (٢٦/١): غريبٌ بهذا اللَّفظ، وأخرجه الدارقطني في سنه (٢٦٦١) برقم (٣١٧) عن أبي هريرة مم مرفوعاً بلقظ "خلَّلوا بين أصابعكم، لا يُخلِّل اللهُ تعالى بينها بالنَّارا، قال ابن حجر في الدارية (٢٤/١): وإسناده واه جداً.

وتكرارُ الغسل ثلاثاً في المغسولات سُنَّة؛ لأنَّ النبي ﷺ (حين توضأ مرَّةُ مرَّةُ، فقال: اهذا وضوءٌ لا يقبل الله صلاةً إلا به، ثم توضأ مرَّتين فقال: هذا وضوءٌ يضاعفُ اللهُ تعالى الأجر مرَّتين». ثم توضأ)(أ) ثلاثاً ثلاثاً، قال: اهذا وُضوئي ووُضوء الأنبياء مِن قبل، فمَن زاد على هذا أو نَقَص فقد تعدَّى وظلمه(أ).

معناهُ: إذا (٢) زاد على الثَّلاث أو نَقَصَ، ولم يرَّ (٤) الثَّلاث سُنَّةً كافيةً.

ويُستحَبُّ للمتوضئ أن ينوي (٥) الطَّهارةَ عندنا (١)؛ لقوله ﷺ: (١ الأعمال بالنيات ١٠٠٠، وفي رواية) (١٠٠٠؛ ولا عملَ إلا بالنية ١٠٠٠، والمرادُ به (١٠٠٠ نفى الكمال والفضيلة.

وعند الشافعي(١١٠ –رحمه الله-: النِّية(١٢) شرطٌ لصحَّة الطُّهارة (حتَّى لا تجوز

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [أ]، [ج]، [د].

 ⁽۲) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، بات ما جاء في الوضوء مرة، ومرتبن، وثلاثاً (۱/ ١٤٥) برقم (۲۱)، دون قوله: (فمن زاد. .)، قال التوصيري في مصباح الزجاجة (۱/ ٦٢): هذا إسناذ فيه زيد بن الحواري هو العمي ضعيفٌ وكذلك الرَّاوي عنه.

⁽٣) ليست أن [أ]، [ب]، [ج].

⁽٤) أي [د]: (يُرد).

 ⁽٥) النّية: عزمُ القلب على عملٍ من الأعمال فرضٍ أو غيرهِ. ينظر: الزّاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص:
 ٧١)، المطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٨٨)، الكليات (ص: ٢٠٩).

⁽٦) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٧٢)، البناية (١/ ٢٣٥)، البحر الرائق (١/ ٢٥)

 ⁽٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بده الوحي، باب كيف بدأ الوحي برقم (١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله : • إنها الأعمال بالنية • (٣/ ١٥١٥) برقم (١٩٠٧)

⁽٨) ما بين القوسين ليس في: [أ]، [ب]، [ج].

⁽٩) لمأنف عليه.

⁽١٠) ق[أ]. (منه).

⁽١١) ينظر الحاوي للماوردي (١/ ٨٧)، المهذب (١/ ٣٥)، نهاية المحتاج (١/ ١٥٧).

⁽١٢) ليست في [د].

الصلاة بدونها)(1).

وهي(٢) بناءٌ على أنَّ الطُّهارة ليست بعبادةٍ عندنا خلافاً له.

ويستوعبُ رأسه بالمسح؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يفعله (٢٠). وهو فرضٌ (٤٠) عند البعض (٥٠).

ويُرتّب الوضوء؛ فيبدأ بها بدأ الله تعالى؛ (لقوله 業: البدأوا بها بدأ الله تعالى»)(").

ويبدأ بالميامن؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يحبُّ التَّيامن (ويبغضُ النَّياسر)(١) في كلِّ شيء، حتى التنقُّل والترجُّل(^).

وعند الشافعي -رحمه الله -: الترتيبُ فرضٌ (٩)؛ بظاهرِ نَظْمِ آية الوضوء (١٠٠٠.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٢) ني[د]: (مذا).

⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوه، باب صبح الرأس كله (١/ ٤٨) برقم (١٨٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب في وضوه النبي (١/ ٢١١) يرقم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد في صحيحه، كتاب الطهارة، باب في وضوه النبي الله (١/ ٢١١) يرقم (٢٣٥) عن عبد الله بن زيد في صفة وضوئه الله، وفيه: (ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بها وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بها إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه).

⁽٤) في [ب]: (الفرض)

⁽٥) في [أ]: (بعض).

 ⁽٦) ما بين القوسين ليس في [ب]. والحديث أخرجه النسائي في سنته، كتاب الحج، باب القول بعد
 ركعني الطواف (٩/ ٢٣٦) برقم (٢٩٦٢)، وصنصحه ابن الملقن في تحفة المحتاح (١/ ١٧٥).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل (١/ ٤٥) برقم (١٤٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره (٢٢٦/١) برقم (٢٦٨).

⁽٩) ينظر الحاوي للهاوردي (١/ ١٣٩)، المهلب (١/ ٤٣)، مغني المحتاج (١/ ١٨٠)

⁽١٠) زِ [ب]: (الآية).

20**8**(11)303

إِلاَّ أَنَّا نَقُولَ: إِنَّه مُعطُوفٌ (بَعضُها على البعضِ)⁽¹⁾ بحرفِ الواوِ، وإنَّه^(٢) للجِمع المطلقِ دونَ التَّرتيبِ بإجماع أهلِ اللُّغة^(٣).

* * *

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [د].

⁽٢) في [ب] (فإنه)

⁽٣) نُقل عن بعض النَّحاة كقطرب، وابن درستويه، وتعلب، وغلام ثعلب، والربعي وغيرهم بأنَّ (٣) أَقل عن بعض النَّحاة كقطرب، وابن درستويه، وتعلب، وغلام ثعلب، والربعي وغيرهم بأنَّ (الواو) للتَّرْتيب. ينظر: الجنى النَّاني (ص: ١٥٨)، القصول المقيلة في الواو المزيدة (ص ١٧) وقال المرادي في الجنى النَّاني: (وقد عُلم بذلك أنَّ ما ذكره السيرافي، والقارسي، والسَّهيلي من إجماع النُّحاة، بصريم وكوفيهم على: أذَّ الواو لا تُرتَب، غيرُ صحيح).

فصل في بيان نواقض الوضوء

كلُّ ما خرجَ من / السَّبيلين ينقضُ الوضوءَ (١٠)؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَـَاهَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ [5/ب]

ٱلْغَآلِطِ ﴾ [النساء: ٤٣]، وإنه كنايةٌ عن خروج شيءِ من السّبيلين.

واللَّهُ والقيحُ إذا خرجا من بدن الآدمي الحيُّ فتجاوزا إلى موضع بلحقه حكمُ

والقيءُ إذا كان ملءُ القم ينقضُ عندنا(٣).

وعند الشافعي -رحمه الله-: الخارجُ من غير السّبيلين لا ينقضُ الوضوءَ (١٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّهَا علينا الوُّضوء مما يخرجُ ليس مما يدخلُ»(٥)، وخروجُ الطَّاهر ليس بناقض (٩) للوضوء بالإجماع(٧)؛ فتعيَّن(٨) خروجُ النَّجس(٩).

غير أنَّ الحُروج من السَّبيلين يُعرف بالظُّهور على رأسِ المخرج؛ لأنه ليس بموضع

[نـــواقض الوضوء

⁽١) ليست في [أ]، [د].

⁽٢) أن[ب]: (التطهر).

⁽٣) ينظر: الجامع الصغير (ص: ٧٢)، المبسوط للسرخسي (١/ ٧٥)، بدائع الصنائع (١/ ٣٤)، الهداية (/\V/).

⁽٤) ينظر: الحاوي للهاوردي (١/ ٢٠٠)، الوسيط (٣١٣/١)، العزيز شرح الوجيز (٣/٢)، المجموع (r/ so).

⁽٥) أخرجه بنحوه الدارقطني في سننه (١/ ٢٥٦) برقم (٥٥٣)، وإسناده ضعيف، والأصحُّ وقفُه وأنه من قول عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما ، كما قال ابن الملقِّن في خلاصة البدر المنير (١/ ٥٢)

⁽١) في[د] (بحدثٍ).

⁽٧) ينظر: تحمة المقهاء (١٧/١).

⁽٨) أ. [د] (فيتعيَّن).

⁽٩) في [د] زيادة: (مراداً).

الخارج، فكان الظُّهورُ عليه بالانتقالِ من الباطنِ إليهِ، فأمَّا البدنُ فمحلُّ الدِّماء والرُّطوبات إلاَّ أنَّها لم تظهر لقيام الجِلدة، فإذا انشقَّت الجلدةُ ظهرت في محله، فما لم تَسِل عن رأسِ الجوح لا يصير خارجاً.

وأمَّا مقدارٌ مِلاَ الفمِ، فقد رُوي عن الحسن^(٢) -رحمه الله أنه قال: إن عجزَ عن إمساكِه بكونِه مِلاَّ الفم وإلاَّ فلا^(٢).

ومِن النَّواقض للطَّهارة: النَّومُ مضطجعاً، أو متَّكثاً، أو مستنداً إلى شيءٍ لو أزيلَ⁽¹⁾ لسَقَطَ؛ لاَنَّه سببٌ لحَروجِ الرِّبحِ غالباً، فَيُقامِ⁽⁰⁾ مقامَه.

أمَّا (إذا نامَ) (أ) قاعداً مستقرّاً على الأرضِ غيرَ مستندِ إلى شيءِ لا ينقضُ؛ لأنَّه ليس بسببٍ لخروج الرَّيح غالباً.

وإن نام قائهاً أو راكعاً أو ساجداً وهو خارج الصّلاة، فالأصحُّ أنَّه ليس بحدث كم في حالة الصَّلاة (٧).

ومَن نام قاعداً مستقرّاً (على الأرض فسَقَطَ: إن إنتبه قبل السُّقوط، أو في حالة

 ⁽١) في [أ]، [د]: (وأما).

 ⁽۲) الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقية من أصحابٍ أبي حنيفة، له المجرَّد وغيره، ت ٢٠٤هـ. ينظر: الجواهر المضية (١/ ١٩٣).
 المضية (١/ ١٩٣)، تاج التراجم (ص: ١٥٠)، الطبقات السنية (١/ ٢٣٥).

⁽٣) ينظر: بدائم الصنائم (١/ ٢٦)، غرر الأحكام (١/ ١٣).

⁽٤) قر [ب]، [ح] زيادة: (السند).

⁽٥) في [ج]: (نيقرم)

⁽١) في [د] (النَّوم).

 ⁽٧) ينظر الأصل (١/ ٥٧)، المبسوط للسرخسي (١/ ٧٩)، بدائع الصنائع (١/ ٣١)، تبيين الحقائق
 (١٠/١)

السُّقوطِ، أو كلَّما سقطَ) (1) إنتبه من ساعته لا يكون ناقضاً، وإن استقرَّ نائماً بعد الوقوعِ وإن قلَّ ينقضُ الوضوءَ؛ لأنَّه وُجد النَّومُ مضطجعاً، هذا هو الصَّحيحُ (٢).

ومن النَّواقض(٣):

الغلبةُ على العقلِ بالإغهاءِ، والجُنونِ، والشُّكْرِ الذي يَسترُ العقل؛ لأنَّها (*) / فوق النَّوم [1/6] مضطجعاً (°).

وكذا المباشرةُ القاحشةُ، وهي (١): أن يُباشرَ الرَّجلُ امراَنَه (١) بشهوة (١) وانتشر لها (١) وليس بينهي ثوبٌ، ولم يرَ بللاً ناقضٌ عند أبي حنيفة وأبي يوسف (١١) خلافاً لمحمد (١١) - رحمهم الله - ؛ لأنَّ المباشرة على هذا الوجه سببٌ لخروج المذي (١١) غالباً.

فَأَمَّا مُجَرَّدُ مسَّ المرأة بشهوةٍ أو (بغير شهوةٍ، و)(١٣) مسِّ ذَكَرِه، أو ذَكَرِ غيره، فليس

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٢) في [أ]، [د]: (الأصحُ).

⁽٣) في [أ]، [د]: (النائض).

 ⁽٤) في [أ]، [د]: (ألنه)، وفي [ج]: (ألنها).

⁽٥) ليست في [ج].

⁽١) في [د]: (وهو)

⁽٧) في [د]: (زوجته).

⁽٨) في [أ]، [ح]: (لشهرة).

⁽٩) قي[ب] (اكته).

⁽١٠) ينظر الأصل (١/ ٤٨)، بدائع الصنائع (١/ ٢٩)، تبيين الحقائق (١/ ١١)، درر الحكام (١/ ١١)

⁽١١) ينظر الأصل (١/٨٤)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٣)، المحيط البرهاني (١/ ٧٥)، البحر الرائق (١/ ٤٤)

⁽١٢) سيأتي تعريفه عند المصنف: (ص: ٧٨).

⁽١٣) ما بين القوسين ليس في [د].

بحدث عندنا(٬٬ خلافاً لمالك(٬٬ والشافعي(٬٬ رحمهم الله ؛ لأنَّه ليس بسبب للخروج غالباً.

والقهقهة (1) في (كل صلاق) (1) فات ركوع وسجود ناقضة (1) عندنا (٧) خلافاً للشافعي (٨) رحمه الله ؛ لحديث الأعرابي الذي في عينيه سوءٌ فتردَّى في بنر عليها خَصَفَة (١) فضحِكَ بعضُ القوم فقال الله الأمن ضحِكَ منكم قرقرة - ويُروى: قهقهة - فليُعِد الوضوة والصَّلاة (١).

 ⁽١) يتظر: الأصل (١/ ٤٦)، الميسوط للسرخسي (١/ ٧٥)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٢)، الاختيار لتعليل
 المختار (١/ ٢٢).

 ⁽۲) ينظر: المدرنة (۱/ ۱۱۸، ۱۲۱)، التلقين (۱/ ۲۲)، الكاني لابن عبد البر (۱ (۱ ۱۲۸)، شرح الحرشي
 على تعليل (۱/ ۱۵۵).

⁽٣) ينظر: الأم (١/ ٢٩)، المهذب (١/ ٥١)، نباية المطلب (١/ ١٢٥)، مغني المحتاج (١/ ١٤٤).

 ⁽٤) القهقهة والقرقرة: الضَّجِكُ مع الصَّوت. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٨)، التعريفات (ص:١٨١)،
 الكليات (ص:٥٧٤).

⁽٥) ق[أ]: (الصلاة).

⁽٦) ﴿ [أ]، [د]: (ناتضٌ).

 ⁽٧) ينظر: الأصل (١/٩٥)، الحجة على أهل المدينة (١/٩٠١)، المبسوط للسرخسي_(١/٧٧)، تحفة الفقهاء (١/٢٤).

 ⁽٨) ينظر: الحاوي للهاوردي (١/ ٢٠٢)، نهاية المطلب (١/ ١٣٦)، الوسيط (١/ ٣١٣)، المجموع
 (٢/ ٢٠).

 ⁽٩) الخَصَفة: جِلالُ النَّمرِ، وهي أوعيةٌ من الخُوصِ يُدَّخرُ فيها وهو بمعنى الحصيرِ. ينظر: مشارق الأنوار
 (١/ ٢٤٣/)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٧)، لسان العرب (٩/ ٧٢).

⁽١٠) أحرجه الدارقطني في سننه (١/ ٣٠٢) رقم (٦١٢)، وابن الجوزي في التحقيق (١/ ١٢٤) برقم (٢١٣)، وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (١/ ٣٠١): هذا الحديثُ حديثُ أبي العالية، هو الدي رواه

2008 V1 3003

والحديثُ وَرَدَ فِي حالِ صلاةِ مطلقةِ مستنمَّةِ الأركانِ، فبقي حالُ خارجِ الصَّلاةِ وما ليسَ بصلاةِ مطلقةِ على أصل القياس^(۱)، والقياسُ: أنَّه^(۱) لا ينتقضُ، والحديث مقدَّمُ على القياس.

* * *

مرسلاً، وكلُّ من رفَّعَه فقد غَلِطَ، ومَنْ أرسلَه عن غيرِهِ فإنَّه يُرجِعُ إليه.

 ⁽۱) القياس: مساواةُ الفرعِ للأصلِ في علَّةِ حُكُوبِ. ينظر: التلويح (۲/ ۱۰٤)، التقرير والتحمير
 (۱) التعريفات (ص:۱۸۱)

⁽٢) لبست في [أ]، [د].



فصل

وفرضُ الغُسُل: المضمضةُ، والاستنشاقُ، وغَسلُ سائرِ البدنِ (١) مرَّة؛ لقوله تعالى: [فرضالفسا] ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنبُا فَاطَهَرُوا ﴾ [المائدة:٦]، وقد أمكن الاطهارُ بالمضمضة والاستنشاق؛ ولهذا يُفترض (١) إيصالُ الماء إلى أصول الشَّعر، وإلى أثناءه أيضاً (١)، إلاَّ إذا كان شعرُ النَّساء ضفيراً، فلا يجبُ إيصالُ الماء إلى أثناءه؛ لأنَّ في نقضِه حرجاً.

وإنَّما(أَ) يجبُ إيصالُ الماءِ إلى أثناءِ اللَّحيةِ كما يجبُ إلى الأُصولِ (*)؛ لأنَّه لا حَرَجَ فيه.

وسُنَّةُ الغُسلِ: أن يبدأَ المغتسلُ فيفسل يدَبه وفرجَه، ويزيلَ النَّجاسةَ أَنْ إن (١٠) كانت [سنةالفس] على بدنِه، ثمَّ ينوضاً وُضوءَه للصَّلاة إلاَّ رجليه، ثمَّ يفيضُ الماءَ على رأسه وسائر جسده ثلاثاً (١٠)، هكذا (١٠) حَكَت ميمونةُ غُسْلَ رسول الله ﷺ (١٠)، ثم يتنجَى عن ذلك المكان (١٠)،

 ⁽١) في [ج]: (الأعضاء).

⁽٢) في [ج]: (يفرض).

⁽٣) ليست في [أ]، [د]

⁽٤) في [أ]: (وأما)، وفي [ب]: (فإنها)، وفي [ج]: (فأما).

⁽٥) في [د]: (أصول الشعر).

⁽٦) في [أ]: (نجاسة).

⁽٧) في[ب]: (إذا).

⁽٨) ليست في [د].

⁽٩) في[أ]،[ح]:(كذا).

⁽١٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل (١/٥٩) برقم (٢٤٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة (١/٢٥٤) برقم (٣١٧).

⁽١١) في [د] (الموضع).

2008 V1 3003

فيغسل رجليه؛ لكونهما في مستنقع الماء / المستعمل، إلاَّ إذا كان لا تجتمعُ الغُسالةُ (١) تحت [٥/ب] القَدمين (٢)، فحينئذِ لا يُؤخِّر غَسلَهما كما (٣) في حالةِ الوضوءِ.

[]**leج____**

ثمَّ المعاني الموجبةُ للغُسل:

والتقاءُ الحنتانين من غير إنزال؛ لقوله عليه الصلاة والسَّلام: •إذا التقى الحنتانان وتوارت الحَشَفَةُ، وَجَبَ الغُسْلُ أَنزَلَ أو لم يُنزِلُ **.

والحيضُ (٢)؛ لقوله تعالى: احتى يطَّهرن »(٧) بتشديد الطَّاه.

 ⁽١) النُسالة: ما يخرجُ من النبيءِ بالغَسلِ. معجم لغة الفقهاء (ص: ٣٣١). وانظر: جمهرة اللغة
 (١/٥٤٨)، الصحاح (٥/ ١٧٨٢).

⁽٢) ني[د]:(نديه).

⁽٣) ليست أن [ج]، [د].

 ⁽٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب إنها الماء من الماء (١/ ٢٦٩) برقم (٣٤٣)، بلفظ:
 (إنها الماء من الماء).

⁽٥) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده (١١/ ٢٥٣) برقم (٦٦٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١/ ٢٠٠)برقم (٦١١) دون قوله: (وإن لم ينزل)، وقد أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الحتابين (١/ ٢٧١) برقم (٣٤٨) بلفظ: "إذا جلس بين شُعَبها الأربع ثم جَهَذها، فقد وَجبَ عليه الغُسل وإن لم ينزل، وفي لفظ آخر له (٢٤٩): "إذا جلس بين شُعَبها الأربع ومسَّ الحتان الحتان فقد وجب الغُسل وإن لم ينزل، وفي لفظ آخر له (٢٤٩): "إذا جلس بين شُعَبها الأربع ومسَّ الحتان الحتان فقد وجب الغُسل.

 ⁽٦) أ.[ب] زيادة (والنفاس)

 ⁽٧) هذه قراءة أبي بكر بن عياش، والمفضل عن عاصم، وحمزة، والكسائي. انظر: الحجة في القراءات
السبعة (٣٢١/٢)، المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٤٦)، التيسير في القراءات السبع

والنَّهَاسُ؛ لأنَّه أقوى من الحيض.

هذا كُلُّه إذا كان من أهل وجوب الصَّلاة عليه، أمَّا إنا لم يكن كالمجنونِ والكافرِ ونحوهِما لا غُسلَ عليهم؛ لأنَّ الغُسلَ إنَّها (أ) يجبُ لأجلِ (أ) الصَّلاةِ (أ) ولا صلاةً عليهم.

ولو⁽⁴⁾ أنَّ المني إذا⁽⁶⁾ خرج لا عن شهوةٍ، (وانفصلَ لا عن شهوةٍ)⁽¹⁾، نحو أن يُضْرَبَ على ظَهْرِ رجُلِ، أو حَمَلَ حِملاً ثقيلاً ونحو ذلك فلا غُسلَ فيه^(٧) عندنا^(٨) خلافاً للشافعيِّ^(٩) -رحمه الله-.

أمَّا إذا انفصلَ عن شهوةِ، وخرجَ لا عن شهوةِ فعلى قول أبي حنيفة ومحمد –رحمهم، الله –: يجبُ الغُسلُ (١٠٠)، وعلى قول أبي يوسف –رحمه الله –: لا يجبُ (١١٠).

(ص:۱۸)،

(١) ليست في [أ]، [د].

(٢) ليست في [ج].

(٣) أي [ج]: (للصلاة).

(٤) أي[ب]: (نلو).

(٥) ليستاني [ج].

(٦) ما بين القوسين ليس في [أ].

(٧) قي[ج]: (عليه).

(٨) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٦٧)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٦)، تبيين الحقائق (١/ ١٥)، الجوهرة النيرة
 (١٢/١)

(٩) ينظر الحاوي للماوردي (١/ ٢١٢)، البيان (١/ ٢٣٨)، العزيز شرح الوجيز (٢/ ١١٤)، المجموع
 (١٣٩/٢).

(١٠) ينظر عدائع الصنائع (١/ ٣٧)، المحيط البرهاني (١/ ٨٤)، البناية (١/ ٣٢٩)، الحوهرة النيرة (١٢/١)

(١١) ينظر عدائع الصنائع (١/٣٧)، المحيط البرهاني (١/ ٨٤)، البناية (١/ ٣٢٩)، الجوهرة النيرة

و ثمرةُ الخلافِ تظهرُ في ثلاثِ مسائلِ:

إحداها (أ): إذا احتلمَ فانتبه، وقبضَ على عورتِه حتَّى سَكَنَت شهوتُه. ثمَّ خرجَ المنيُّ بعد ذلك بلا شهوةِ.

والثانية: إذا اغتسلَ من الجنابة قبل النُّوم أو البول ثم خرج منه بقيةُ المنيِّ.

والثالثة: إذا وَجَدَ على فراشِه منيّاً ولا^(٢) يتذكّرُ الاحتلامُ، ذكرها ابن رستم^(٣) في نوادره^(٤).

فأبو يوسف^(ه) -رحمه الله- أخذَ بالقياسِ، وهما أخذا بالاستحسانِ^(١) احتياطاً لأمرِ العبادةِ.

ثمَّ المنيُّ هو: المَاءُ الأبيضُ العَليظُ الذي ينكسرُ منه (١٧) الذَّكَرُ، وتنقطعُ منه (١٩) الشَّهوةُ. والمذي هو: المَاءُ الأبيضُ الرَّقبقُ الذي يَخرجُ عند الملاعبةِ.

(1/77).

(١) قي [أ]، [د]: (أحدما).

(٢) ﴿ [أ]: (رلم).

(٣) إبراهيم بن رُستم أبو بكر المروزي، فقية من أصحاب محمد بن الحسن، له النّوادر، ت ١١١هـ. ينظر:
 الجواهر المضية (١/ ٣٧)، ثاج التراجم (ص: ٨٦)، الطبقات السنية (١/ ٦٠).

(٤) ينظر: تحقة الفقهاء (١/ ٢٧).

(٥) في [ب]، [ج]: (وأبو يوسف).

(٦) الاستحسان: هو اسمٌ لدليلٍ من الأدلةِ الأربعةِ يُعارِضُ القياسَ الجنيَّ، ويُعملُ به إدا كان أقوى منه! سمَّوه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياسِ الجنيِّ، فيكون قياسًا مُستَحسنًا ينظر! التعريفات (ص: ١٨)، التقرير والتحبير (٣/ ٢٢٣)، الكليات (ص: ١٠٧).

(٧) و (أاداح) (دا: (به).

(٨) زِ (أ) [ج] [د]: (به).

[الفسيسل

11/71

البيئة]

والوَدِّي هو: المَاءُ الأبيضُ الذي يَخرجُ بعد (1) البولِ.

والغُسل للجمعةِ، والعيدينِ، والإحرامِ سنةٌ. وكذا غُسْلُ يومِ عرفةً.

فالحاصل: / أنَّ الغُسلَ المشروعَ أحد عشر نوعاً:

خمسةٌ منها فرضٌ: من التقاء الختانين، ومن إنزال الماء(٢) عن شهوةٍ، ومن الاحتلام، ومن الحيض، ومن النّفاس.

وأربعةٌ منها شنةٌ، وهي ما ذكرنا.

وواحدٌ" واجبٌ: وهو غَسْلُ الميتِ.

وواحدٌ مستحبٌ وهو غُسُلُ^(٤) الكافر^(٩) إذا أسلمَ، وهذا إذا لم يكن جُنُباً، فإن كان جُنُباً ولم يغتسل حتَّى أسلمَ، فقد قال بعضُ المشايخ: لا يلزمه^(١) الغُسْلُ^(٧).

والأصحُّ أنه يلزمه؛ لأنَّ بقاءَ صفةِ الجنابةِ بعد إسلامِه كبقاءِ صفةِ الحدثِ في حقَّ وجوبِ الوضوء به^(۸).

وليس في السمَذِي والوَدِّي غُسُلُ، وفيهما الوُصَوءُ؛ لحديث مقداد بن أسود^(٩) عَلَيه: أنَّ [امود لا تُوجب

⁽١) أي [ج]: (عند).

⁽٢) ليست في [ب].

⁽٣) في [ب]: (فواحدً).

⁽٤) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٥) في [د]: (للكافر).

⁽٦) أي [ج]: (يب).

 ⁽٧) ينظر المبسوط للشرخسي (١/ ٩٠)، بدائع الصنائع (١/ ٣٥)، المحيط البرهاني (١/ ٨٣)، البماية
 (١/ ٣٤١).

⁽٨) ليست في [ح].

⁽٩) المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك البهراوي، المعروف بالمقداد بن الأسود، صحابيٌّ قديمُ الإسلام،

20**6** (V.)

النَّبِي ﷺ أوجبَ الوُّضوءَ في المَّذِي(١).

والوَدْي ما يخرجُ عَقِيبَ البول، فيكون حُكْمُه كحُكْمٍ (٢) البولِ.

فصسل

والطّهارةُ من الأحداث جائزةٌ بهاء السّهاء، والأودية، والعُيون، والآبار، وماء البحار [الماءالهور] قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَنْنَامِنَ السّمَاءِ مَا مَ طَهُورًا ﴾ [الفرقان: ٤٨]، وقال ﷺ: «الماءُ طهورٌ لا ينجّسُه شيءٌ إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو رائحته الله.

ولا تجوزُ بها اعتُصِر من الشَّجِرِ والشَّمرِ؛ لأنَّه ليس بهاءِ مطلقِ، والطَّهارةُ عن الحدث [العهـــان حُكمٌ ثَبَتَ بخلاف القياس؛ لِكون الأعضاء طاهرة حقيقة وشرعاً، ولا يُتصوَّر تطهيرُ بالمُلغا الطَّاهر فاقتُصر على مورد النَّص(*).

ولا يجوزُ بها غَلَبَ عليه غيرُه فأخرجه عن (٥) طَبُع الماء كالحُلِّ (١)، وماءِ الورْدِ، وماءِ

من السابقين، شهد المشاهد كلها مع رسول الله كالله، توفي سنة ٣٣هـ. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٨٠)، أسد الغابة (٥/ ٢٤٢)، الإصابة (٦/ ١٥٩).

⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال (۳۸/۱) برقم (۱۳۳)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب المذي (۲۲۷/۱) برقم (۳۰۳).

⁽٢) أن [أ]، [د]: (حكم)

 ⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الحياض (١/٤/١) برقم (٥٢١)، والدَّارقطني في
 سمه (١/٣٢) برقم (٤٩)، وقال النَّووي في المجموع (١/١١٠): اتَّفق المحدثون على ضعفه

⁽٤) في [أ]، [ح]: (الشرع).

⁽۵) في [أ] (من).

⁽٦) الحُلُّ مَا حُمُضَ من عصير العنب وغيره. ينظر: العين (٤/ ١٣٩)، المقرب في ترتيب المعرب

الباقِلاَّءُ(١)، والأَشْرِبةِ، والسَمَرَقِ؛ لأنَّه لا يُسمَّى ماءً مطلقاً.

[الطهــــارة بالخلوط] وتجوزُ الطَّهارة بما خالطه شيءٌ طاهرٌ فغيَّره، يُريد به: إذا خالَطه ما يزيد به التَّطهير كالصَّابون، والأُشنان (٢)، إلاَّ إذا صار الماءُ (١) غليظاً بحيثُ لا يُمكن تسبيلُه على العُضو، فإنَّه لا تجوزُ به الطَّهارةُ؛ لزوالِ اسم الماء عنه ومعناه أيضاً (٤).

وهذا في غير حالة الضَّرورةِ، أمَّا عند الضَّرورةِ يجوزُ التَّوضؤُ بِهِ.

وإن^(٥) تغيَّر لُونُه أو طعمُه أو رائحتُه بامتزاج غيره، بأن وقعت أوراقُ الأشجارِ في الحياضِ / حتى تغيَّر لُونُه (يجوزُ التَّوضؤُ به)^(١)؛ لأنَّه لا يمكنُ صَونُ الجِياض عنها، [٦/٧] وكذا^(٧) الماء الكَدِر؛ لأنَّ الماءَ غالبٌ على التَّراب، إلاَّ إذا صارَ الماءُ غليظاً.

هذا إذا كان الحلطُ (على وجهِ) (٨) لا يزولُ عنه اسمُ الماءِ ومعناهُ، فأمَّا إذا صار مغلوباً به فهو ملحقٌ بالماء المقيَّد، غير أنَّه تُعتبر الغلبةُ أوَّلاً من حيثُ اللُّونُ، ثمَّ من حيثُ الطُّعمُ،

⁽ص:١٥٣)، المعجم الوسيط (١/ ٢٥٣).

 ⁽١) الباقِلاَّه: نباتٌ عشبيٌ حرايٌ من الفصيلة القرنية تُؤكلُ تُرُونه مطبوخةً وكذلك بُذُوره. ينظر المعجم
 الوسيط (١/ ٦٦)، معجم لغة الفقهاء (ص:٣٠١)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٢٣٢)

 ⁽۲) الأشنان: شجرٌ من الفصيلة الرَّمراميَّة، ينبت في الأرض الرَّملية، يُستعملُ هو أو رمادُه في غَسل
 الثياب والأيدي ينظر المعجم الوسيط (۱/ ۱۹)، القاموس الفقهي (ص:۲۰)، معجم لعة الفقهاء
 (ص:۷۰).

⁽٣) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٤) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽ه) في [ب] (فإن).

⁽٦) مابين القرسين ليس في [أ]، [د].

⁽٧) إلى [د] (نكذا).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

ثم من حيثُ الأجزاءُ، فيقول: يُنظر إن كان شيئاً يخالفُ لونُه لونَ الماء، كاللَّبن، والعصير، والخلّ، وماء الزَّعفران (١) ونحوها، فإنَّ العبرة فيه للَّون، إن كانت الغلبةُ للَّوْن الماء: يجوز التَّوضة به، وإن كان مغلوباً: لا يجوزُ.

وإن كان يوافق لونُه لونَ الماء نحو ماءِ البطّيخِ، وماءِ الأشجارِ والثّمارِ؛ فالعبرةُ للطّعم، إن كان شيئاً له طعمٌ يظهرُ أثرهُ (*) في الماء، فإن كان الغالبُ طعمَ ذلك الشّيء لا يجوزُ التّوضؤُ به، وذلك نحو نقيع الزّبيبِ(*) وسائرِ الأنبذةِ (*).

وإن كان شيئاً لا يظهرُ طعمُه في الماء، فإنَّ العبرةَ فيه لكثرةِ الأجزاءِ، إن كان أجزاء الماء أكثر يجوزُ التَّوضةِ به، وإلاَّ فلا.

وكُلُّ (°) ماءٍ وقعت فيه نجاسةٌ (°) لم يجُز الوضوءُ به، قليلاً كان أو كثيراً؛ لقوله عليه [الماءالمتنجس] الصلاة والسلام: «لا يبولنَّ أحدُكم في الماء الدَّائم» (٧)، والأمرُ (٨) بالحفظ عن البول دلَّ

 ⁽١) الزَّعفران: نباتٌ بصنيٌ مُعمَّرٌ من الفصيلة السَّوسنية منه أنواعٌ بريَّةٌ ونوعٌ صبغيٌ طبيٌ مشهورٌ. ينظر:
 المعجم الوسيط (١/ ٣٩٤)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ٩٨٤).

⁽٢) ليست في [أ]، [د].

 ⁽٣) ليست في [أ]. ونقيع الزَّبيب: شرابٌ يُتُخذ من نقع الزَّبيب في الماء فتَخرُج حلاوتُه إليه. ينظر: طلبة الطلبة (ص: ١٦١)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٤٧٣)، المصباح المنير (٢/ ٦٢٢).

⁽٤) النّبيذ: التّمر يُنبذ في جرّة الماء أو خيرها، أي يُلقى فيها حتى يَعَلي، وقد يكون من الزّبيب والعسل. ينظر طلبة الطلبة (ص: ١٥٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٤٥٣)، معجم لغة الفقها، (ص:٤٧٤).

⁽٥) ز[ج] (نكل).

⁽٦) في [أ] (النجاسة).

 ⁽٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب النهي عن البول في الماء الراكد (١/ ٢٣٥) برقم
 (٣٨٣)

⁽٨) في [ج] (فالأمر). وليست الصيغة الواردة في الحديث بصيغة أمرٍ، بل صيغة نهي؛ حيث إمها قد

في المسساء

الجاري]

على تغبُّره به.

والمَاءُ الجاري إذا وقعت فيه النَّجاسةُ (١) جاز (٢) الوضوءُ منه إذا لم يُرَّ لها أثرٌ؛ لأنَّها مع [وقوع النجاسة جريانه (٢) لا تستقرُّ في موضع.

والجاري ما يعدُّه النَّاسُ جارياً، وهو الصَّحيحُ (4).

وهذا(٥) إذا كانت النَّجاسةُ غيرَ مرئيةِ كالبولِ(٢)، أمَّا إذا كانت مرئِبَّةُ كالجِيفةِ(٧) ونحوِها فإنَّه لا يُتوضأ به (٨) من الجانبِ الأسفل الذي وقعت فيه الجِيفةُ؛ لأنَّه مُتيفَّنٌ بوصولِ النَّجاسةِ إلى الموضع الذي يتوضَّأ منه.

هذا إذا كان ماءُ النَّهر بحالِ يجري بالجِيفةِ، فإن كان لا يجري بالجِيفةِ: إن الله كان بحالٍ يجري جميعُ المَاءِ عليها أو أكثرُه (١٠) أو نصفُه (لا يتوضَّأ)(١١)به؛ لأنَّه تنجَّس جميعُ

جاءت على هيئة: (لا تفعل) الدَّالة على النَّهي، وقد ذكر الأصوليون: أنَّ النهي عن الشيء أمرٌّ بضده من جهة الدُّلالة إذا لم يكن إلاَّ ضِدُّ واحدٌ. ينظر: الفصول في الأصول (٢/ ١٦٣)، كشف الأسرار (۲/ ۲۲۹)، التلويح شرح التوضيح (۱/ ٤٣٠).

- (١) ق.[ب]: (نجاسة).
- (۲) أي[ب] زيادة: (جاز به)
 - (٣) في [د]: (جريان الماء)
- (٤) ينظر: تحقة الفقهاء (١/ ٥٦)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٥)، البحر الرائق (١/ ٨٨).
 - (٥) في [د]: (وهو).
 - (١) ليست في [أ]، [د].
 - (٧) في [أ]، [ح]، [د]: (مثل).
 - (٨) ليست إله [ج]، [د].
 - (٩) في [ح] (وإن).
 - (١٠) في [ج] (أكثرها).
 - (١١) في [ب]: (لا يحوز التوضؤ).

الماءِ بها^(١). والماءُ النَّجسُ لا يطهرُ بالجَرَيان. وإن كان يجري عليها أقلُ الماء فهو طاهرٌ؛ لما أنَّ العبرة للغالب.

والغَديرُ^(۲) العظيمُ الذي لا يتحرَّكُ^(۳) أحدُ طرفيه بتحريك الطَّرف^(٤) الآخر إذا [نسسابط والغَديرُ^(٤) العظيمُ الذي لا يتحرَّكُ^(۳) أحدُ طرفيه بتحريك الطَّرف^(۵) المتنجما وقعت فيه^(۵) نجاسةٌ في أحد جانبيه، جازَ الوُضوءُ من الجانبِ الآخرِ؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ / النَّجاسةَ لا تصلُ إليه.

هذا الذي ذكرنا اختيارُ العراقيين من مشايخنا: أنَّ حُكم المرئيةِ وغيرِ المرئية سواءٌ في ذلك (١٠): أنه لا يتوضَّأ من الجانب الذي وقعت فيه النَّجاسةُ (٢٠).

ومشايخنا(^) فصَّلوا بين الأمرين كما قالوا في الماء الجاري، وهو الأصحُّ.

ومـوتُ مـا لـيسَ لـه (نفـسُ مـاثلةٌ)(٩) (قي المـاءِ)(١٠) لا يُنجِّسـه كـالبِّلِّ (١١)، [مسود مـالا ينجس الماء]

⁽١) ليست في [أ]، [د].

 ⁽۲) الغدير: النّهر العظيم الذي لا يخلص بعضه إلى بعض. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص: ١٥١).
 المصباح المنير (٢/ ٤٤٣).

⁽٣) في [ج]: (تنحرك).

⁽٤) ليست أن [ج]، [د].

⁽٥) ليست في [أ]، [ج]، [د]

⁽٦) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٧) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٧٣)، الجوهرة النيّرة (١/ ١٥)، البحر الرائق (١/ ٨٨).

 ⁽۸) أي: مشايخ بخارى، وبَلْخٍ ينظر: المحيط البرهائي (۱/۹۱)، تبيين الحقائق (۲۱/۱)، العناية
 (۸۲/۱).

 ⁽٩) إلى [ح]. (دم سائل) والنَّفس السائلة: الدَّم السائل. ينظر: طلبة الطلبة (١/٧)، المغرب في ترتيب
 المعرب (ص:٤٧٣)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص:٣٢)

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [أ]، [د].

⁽١١) البَقُّ: حشرةٌ من رتبةٍ نصفية الأجنحة أجزاءُ فمها ثاقبةٌ ماصَّةٌ على شكل خرطومٍ، وقيل: النُّق كبار



والبراغيث(١)، والذُّباب، والعقرب، والزُّنبورِ(٦)، وهذا عندنا(٣).

وعند الشافعي- رحمه الله-: يُنجِّس (٤).

لنا قوله و الله الله المنه الله المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه الله المنه الله المنه الله المنه المنه

البعرض. ينظر: المصباح المتير (١/ ٥٧)، المعجم الوسيط (١/ ٦٦).

 ⁽١) البُرغوث: ضربٌ من صغار الهوام عَضوضٌ شديدُ الوئب. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٥٠)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ١٩١).

 ⁽٢) الزُّنبور: حشرةٌ طائرةٌ تعيشُ في مجموعاتٍ كبيرةٍ من غشائيات الأجنحة ذات زوجين من الأجنحة،
 وفم مُتكيَّفٍ لِلَّسْع والمُصَّ، ذات لَسْعةٍ مُؤلمةٍ. معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٢١).

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٦٢)، الهداية (١/ ٢٢)، الاختيار لتعليل المختار (١٦/١)، مجمع الأنهر
 (١٣/١).

 ⁽٤) في [أ]، [ج] (يفسد)، وفي [د]: (يفسده). وفي مذهب الشافعي قولان، والصّحيحُ أنه لا ينجس الماء، كمذهب الحنفية. ينظر البيان (١/ ٣٣)، العزيز شرح الوجيز (١/ ١٦٣)، المجموع (١/ ١٢٩)، المعتاج (١/ ٨١).

 ⁽٥) أخرجه أحمد في مسئده (١٨٦/١٨) برقم (١٦٤٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في الذب بيقع في الطعام (٣/ ٣٦٥) برقم (٣٨٤٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب بقع الذب في الإناء (١٢٤٧) برقم (٣٥٠٤)، وصححه ابن حبان (٤/ ٥٥) برقم (١٢٤٧)

⁽١) في [د] (بأذً).

⁽٧) ق [د]: (طال).

 ⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د]. ويشير الشارحُ إلى ما أخرجه البخاري، في كتاب الاستقراص
 وأداء الذُّيون، باب ما ينهى عن إضاعة المال (٣/ ١٢٠) رقم (٢٤٠٨)، ومسلم، في كتاب الأقصية،

وموتُ ما يعيشُ في المَاء فِيهِ (١) لا يُفسدُه (٢) كالسَّمكِ، والضَّفدع، والسَّرَ طان (٢)؛ لأنَّ هذه الأشياء لا دَمَ لِهَا؛ لما أنَّ الحرارةَ خاصيَّةُ الدُّم، ولو كانت فيها حرارةٌ لانطفت بدوام الشُّكونِ في الماء.

وأمَّا إذا مات في غير الماء، ذكر الكَرْخيُّ (*) عن أصحابنا: أنه لا يُفسدُ (*)، واختلف المتأخُّرون فيه^(٢).

والماءُ المستعملُ لا يجوز استعهالُه في طهارة الأحداث، وعليه الجمهور(٧)، وإنَّم [المسماء الخلافُ في طهارتِه ونجاستِه، والفتوى على قول محمدِ (^) حرحمه الله -: أنَّه طاهرٌ غير

> باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥) عن المغيرة بن شعبة علم، قال: قال النبي ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّم عليكم: عقوقَ الأمهات، ووأذَ البنات، ومنعَ وهات، وكَرِهَ لكم قِيلَ وقال، وكثرة الشُّؤال، وإضاعة المال.

- (۱) ليست في [أ]، [ب]، [ج].
- (٢) في [أ]، [ج]، [د]: (يفسد الماء).
- (٣) السَّرَطان: حيوانٌ بحريُّ من القِشريات العَشريات الأرْجُل. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٧٢١).
- (٤) عبيد الله بن الحسين بن دلال بن ذَهْتُم، أبو الحسن الكَرْخي، فقيةٌ حنفيٌّ، له الجامع الكبير وغيره، ت ٣٤٠هـ. ينظر: الجواهر المضية (٣٣٧/١)، تاج التراجم (ص: ٢٠٠)، شذرات الذهب
 - (٥) ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ٦٣).
 - (١) ينظر: العناية (١/ ٨٣)، تبيين الحقائق (١/ ٢٣)، الجوهرة النيرة (١/ ١٥).
- (٧) هو مذهب الشافعية، والحنابلة في المشهور فيهها، وأما المالكية في المشهور فيرون كراهة استعهاله من عير إبطال الطَّهارة به. ينظر ' الكافي لابن عبد البر (١/ ١٥٨)، الذخيرة (١/ ١٧٤)، مواهب الجليل (١/ ٦٦)، الحاوي للماوردي (١/ ٢٩٦)، نهاية المطلب (١/ ٢٣١)، المجموع (١/ ١٥٠)، المعنى لابن قدامة (١٦/١)، الفروع (١/ ٧١)، الإنصاف (١/ ٣٥).
- (٨) ينظر المبسوط للسرخسي (١/٤٦)، تحفة الفقهاء (٧٨/١)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين

للدبوغ]

طهورٌ^(١).

والمستعمَلُ: كلُّ ما أُزيل به حدثٌ أو استعمل في البدن على وجهِ القُربة (٢).

وكلُّ إهابِ^(٣) دُبِغَ فقد طَهُر، وجازت الصَّلاةُ فيه، والوضوءُ منه؛ لقوله ﷺ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ الل

والدِّباغةُ (٥) على ضربين: حقيقيَّةٍ وحُكُميَّةٍ.

فالحقيقيَّةُ هي(١): أن يُدبغ بشيء له قيمة كالعَفْص (٧) و نحوه.

والحُكْميَّةُ: ما إذا دُبغ بشيء لا قيمةً له كالنُّراب، والإلقاء في الرّبح، و(١٠ السَّمس.

(10V/1).

(١) أن [د]: (مطهر).

(۲) التعريفات(ص: ۱۹۵)

- (٣) الإهاب: الجلدُ إذا لم يُدبغ. ينظر: طلبة الطلبة (ص: ١١)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣١)،
 المصياح المنير (١/ ٢٨).
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٨٣) برقم (١٨٩٥)، وابن ماجه في سنته، كتاب اللباس، باب لبس جلود المبتة إذا دبغت (١١٩٣/٢) برقم (٣٦٠٩)، والنسائي في سننه، باب جلود المبتة، (١٧٣/٧) برقم (٤١٤١)، وصححه الترمذي في جامعه، أبواب اللباس، باب ما جاء في جلود المبتة إذا دبغت (٣/ ٢٧٣) برقم (٢٧٢٤)، وابن حبان في صحيحه (١٠٣/٤) برقم (١٢٨٧).
- (٥) الدَّاعَة عي إزالةُ النَّنْنِ والرُّطوباتِ النَّجسةُ من الجلدِ. ينظر: التعريفات (ص: ١٠٣)، دستور العلماء (٧٠/٢)، معجم لغة الفقهاء (ص:٢٠٦).
 - (٦) ليست في [د]
- (٧) العَفْص شحرةُ البَّلُوط وثمرُها، وهو دواءٌ قابضٌ عجفَّفٌ، ورُبَّيا اتَّخذوا منه حبراً أو صغاً ينظر
 المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣١٨)، المصباح المتير (٤١٨/٢)، المعجم الوسيط (٢/ ٢١١).
 - (٨) إلى إلى (٨)

2008 AA 300 B

وحُكُمُ الدِّباغِ (1) الحقيقيِّ ما ذكرنا، أمَّا الدِّبَاغةُ الحكميَّةُ إذا وُجدت (٢)، ثمَّ أصابه الماءُ هل يعود نجساً؟ نفيه روايتان (عن عن (أ) أبي حنيفة -رحمه الله : في روايةٍ: يعودُ، وفي روايةٍ: لا يعودُ. والأصحُّ: أنَّه يعودُ (٥).

[\$/ب]

ثمَّ قال: إلاَّ جلد الخنزير؛ لأنَّه (٢) نجسٌ / العينِ.

وكذا جلد الآدمي؛ لكونه عرَّمَ الانتفاعِ كرامةً له.

[الطساهر مسل البيت] وشَعَرُ المَيتة، وريشُها، وعظمُها، وعصبُها، وصوفُها، وقرثُها " طاهرٌ عندنا (١٠٠ خلافاً للشافعي (١٠٠ – رحمه الله –؛ لأنها ليست بميتةِ لعدم الحياة فيها، (وعدمُ الحياة فيها) (١٠٠ لعدم الحِيلُ والحركةِ فيها، وإنّها فيها النّموكها في النّبات، والنّامي لا يُسمّى حيّاً؛ (فلا يكونُ ميتةً) (١٠٠).

⁽١) في [ب]، [ج]: (الدَّباغة).

⁽٢) في [أ]: (فإذا وجد)، وفي [ج]: (جنتُ)، وفي [د]: (فأما إذا وجدت).

 ⁽٣) ينظر: تبيين الحقائق (١/ ٢٦)، البحر الرائق (١/ ١٠٥)، مجمع الأنهر (١/ ٣١)، مراقي الفلاح (ص:
 (٦٩).

⁽٤) في [ب]: (عن رواية).

⁽٥) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽١) قي[د]: (فوله).

⁽٧) ليست في [أ]، [ح]، [د].

 ⁽٨) ينظر الهداية (١/ ٢٣)، الاختيار أتعليل المختار (١٦/١)، الجوهرة النيرة (١٦/١)، البحر الراثق
 (١١٢/١).

⁽٩) ينظر الحاري (١/ ٦٦)، التنبيه (ص: ٢٣)، المجموع (١/ ٢٣١)، تحفة المحتاج (١/ ٢٩٢)

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١١) في [ت] (ولا يكون ميتاً).

طهارة

الحمامة]

(وإذا وقعت في البنر نجاسةٌ نُزِحَت، وكان نزحُ ما فيها من الماء طهارةٌ لها؛ وذلك لإجماع الصحابة -رضي الله عنهم-)(١).

وإذا ماتت في البتر فَأْرَقُ، أو صَعْوةٌ (٢)، أو سُودانيَّةٌ (٢)، أو عصفورٌ، أو سامٌّ أَبرضٌ (١) نُزِحَ ما فيها من عشرين دلواً إلى ثلاثين بِحَسَبِ^(٥) كِبَر الدَّلو وصِغَرِها.

وإن ماتت فيه (٦) حمامةٌ أو دجاجةٌ أو سِنُّورٌ (٧) نُزِحَ منها (٨) ما بين أربعين دلواً إلى ستين؛ لحديث أبي سعيد الخدري على (٩) هكذا؛ ولأنَّ هذه المراتب ثبتت بإجماع الصَّحابة

ونحوهسسا فى البئرإ

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [أ]، [د] وقال ابن نجيم في البحر الرائق (١/١١٧): أما الخبر فيا روى أبو جعفر الأسروشني بإسناده عن النَّبي ﷺ أنه ٥قال في الفارة تموتُ في البتر: يُنزحُ منها عشرون، وفي روايةٍ: ثلاثون، وعن أبي سعيد الخدري أنَّه «قال في دجاجةٍ ماتت في البئر يُنزح منها أربعون دلواً،، وعن ابن عباس وابن الزبير أكمها أمرا بنزح جميعَ ماءِ زمزم حين مات فيها زنجيٌّ، وكان يِمحضرِ من الصَّحابة ولم ينكر عليهما أحدُّ فانعقد الإجماع عليه. وستأتي هذه الآثار-قريباً-، وما فيها من كلام.

⁽٢) الصَّغُوة: واحدةُ الصَّغُو، وهي صِغار العصافير. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص٢٦٧)، المصباح المنير (١/ ٣٤٠)، تكملة المعاجم العربية (١٠/ ٣١٦).

⁽٣) الشُّوداليُّة: طائرٌ يأكل العنب والتُّمر، ويُسمَّى: سواديَّة. ينظر: العين (٧/ ٢٨٢)، المحكم والمحيط (٨/ ٦٠٣)، تهذيب اللغة (٦٣/ ٢٥).

⁽٤) السُّمُّ الأبرص: كِبار الوزغ. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٣٦)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص:١٦٧)، المسياح المنير (١/٤٤).

⁽٥) ق[د]: (چتسب).

⁽١) ليست قي [د].

 ⁽٧) السُّنُور عيوانٌ أليفٌ من الفصيلة السُّنوريَّة ورُتبة اللُّواحم، من خير مآكله الفآر، ومنه أهنيّ وبريًّ المعجم الوسيط (1/202).

⁽٨) أ.[د] (عانيها).

⁽٩) قال الريلعي في نصب الراية (١/ ١٢٩): قال شيخنا علاء الدِّين: رواهما الطُّحاوي من طرق، وهذان

توقيفاً؛ لأنَّها لا تُعرف (١) رأياً واجتهاداً.

وإن كان آدميّاً نُزِحَ ماءُ البئر كلَّه؛ لما رُوي أنَّ زنجيّاً مات في بئر زمزم، فأمر عبدُ الله بن عباس ﷺ، بِنزحِه (٢) (ونَزْح ماءِ البئرِ كلَّه)(٢).

وكذا الكلبُ والشَّاةُ؛ لأنَّ جثَّتهما مثل جثةِ الآدمي.

وإن كانت (1) قد (٥) انتفخت أو انفسخت نزح جميع الماء (١) صَغُر الحيوانُ أو كبُر؛ لأنَّ أجزاء الميتةِ شَاعت في الماءِ.

(مسوت كلسب فيها) [انتفاخ الواقع فيها إ

الأثران لم أجدهما في شرح الآثار - للطّحاوي، ولكنّه أخرج عن حجاج ثنا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليهان أنه قال في دجاجة وقعت في البتر فياتت، قال: يُنزح منها قدرُ أربعينَ دلواً أو خمسينَ، انتهى والشبخ لم يقلد غيره في ذلك. ونقل الحافظ ابن حجر في الدّراية (١٠/١) مثله عن ابن التركياني.

- (١) أن[د]: (تئبت).
- (۲) أخرجه عن ابن عباس أبو عبيد في الطهور (۱۷۷)، الدارقطني في سننه (۲٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٠١)، ونقل عن الشافعي قوله: لا نَعرفه عن ابن عباس، وزمزمٌ عندنا ما سمعنا بهذا. قال أبو عبيد: أمّا حديث ابن عباس في زمزم فإنّه يُكرُ من عدة وجوو منها أنّه إنّها يحدثه عنه قتادة مرسلاً، وأدنى ما بينه وبين ابن عباس واحدٌ، ومنها: أنّ عطاة كان يخبر بتلك الفُتيا عن ابن الزّبير، وهو أعدمُ بأمر مكة وما فيها من قتادة، وأكبرُ من هذه الحجّة: أنّ المشهور من رأي ابن عباس التّوسمُ في الماه، ألسَتَ ترى أنّه بجُدّتُ عن النّبي في: "إذّ الماء لا يُنجّسُه شيءٌ " ثمّ كذلك كانت فُتياه. وقد روى عنه الشّعبي أنّه قال: لا يخبثُ الماءُ. وزوى عنه أبو عمر البهراني في الحبّام يدخُلُه الأجنابُ: أنّ ذلك لا ينجّسُه. ثم مع هذا كلّه: أنّ أهل مكة يُنكِرون تزح زمزم، ولا يَعرفونَه.
 - (٣) في [ب] (وبنزح الماء كلَّه)
 - (٤) ليست في [ح].
 - (٥) لبت في [أ]، [ح]، [د].
 - (٦) أو [ج] (ما فيها).

2**08** (1)

وعددُ الدِّلاء يُعتبرُ بالدَّلُو الوَسَطِ المستعملِ في الآبار (١)؛ لأنَّ الوَسَطَ أقربُ إلى [ضابطاللنو] العَدْل، وقد قال ﷺ: اخيرُ الأُمور أوساطُها، (٢).

> فإن نُزِح منها بدلو عظيم قَدْرَ ما يَسعُ من الدُّلاء الوَسَطِ المستعملةِ (٣) للآبار اغتُدُّ به؛ لحصول المقصود به، وهو نزحُ قَدْرِ الواجب.

وروى الحسنُ بن زيـادِ (عن أبي حنيفـة - رحمه الله-)(⁴⁾ أنـه قــال: لا يجــوز⁽⁴⁾، وهــو قــول زُفرِ ⁽⁷⁾ – رحمه الله-؛ لأنَّ^(۷) بتــواترِ الـــدَّلاءِ يصــيرُ المــاءُ في معــنى المــاء [طهارة البنــو الجــاري، وإن كان^(۸) مَعِيناً^(۱) لا يُنزفُ ^(۱۱)، ووجبَ^(۱۱) نزحُ مــا فيهــا أخرجــوا المعيناً

⁽١) ني[د]: (البندان للأبار)

⁽٢) قال العراقي تخريح أحاديث الإحياء (١٨٠٣/٤): رواه البيهقي من حديث مطرف مرسلاً ورواه الحافظ أبو بكر الجياني في الأربعين البلدانية من حديث علي بسند ضعيف. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٣٣٢): أخرجه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد بسند مجهول عن علي مرفوعاً به، وهو عند ابن جرير في التفسير من قول مطرف بن عبد انه، ويزيد بن مرة الجعفي، وكلا أخرجه البيهقي عن مطرف، وللديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً: خبر الأعمال أوسطها.

⁽٣) أي [ج]: (المتعمل).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) ينظر: الجوهرة النيرة (١٨/١)، البحر الرائق (١/٤٢١)، مجمع الأنهر (١/٥٠١)

⁽٦) ينظر الجوهرة النيرة (١٨/١)، البحر الرائق (١/٤٢١)، مجمع الأنهر (١/٣٥).

⁽٧) ليست أي[د]

⁽٨) ف[أ]، [د]: (كانت البثر).

⁽٩) الماء السمّعين. الماءُ الجاري الظّاهرُ، مِنْ قَولِهم: مَعَنَ الماءُ: جرى، فهو معينٌ، ومجاري الماء: مُعَنَاكٌ. ينظر غريب القرآن لابن قتية (ص:٤٧٦)، غريب القرآن للسجستاني (ص:٤٢٧)، المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٧١).

⁽١٠) ليست في [ب]، [ج].

⁽١١) في [ج]: (ينزح)، وفي [د]: (ينتزح).

⁽١٢) ني[ج]: (فوجب).

منها^(۱) مِقدارَ ما كان فيها.

وعن محمدِ رحمه الله : أنَّه يُنزحُ منها مائتا دلوِ إلى ثلاثمائة دلوِ (٢).

وإن وجدوا في البئر فأرةً ميتةً لا يدرون متى وقعت، ولم تنتفخ أعادوا صلاةً يوم وليلةٍ إذا كانوا توضَّأوا / منها، وغَسَلوا كلَّ شيءِ أصابَه ماؤُها.

وإن كانت قد^(٤) انتفخت أو تفسَّخت أعادوا صلاةً ثلاثةِ أيَّامٍ ولياليها في قول أبي حنيفة (٩) – رحمه الله-.

وقالاً^(۱): ليسَ عليهم إعادةً شيءٍ حتَّى يتحقَّقواً^(۱) متى وقعت فيه^(۱)؛ لأنَّ الشكَّ في فسادِ المَاءِ فيها مضى ثابتُ بيقينِ^(۱)، والوقوعُ من الحوادث، فيُحال به إلى^(۱) أقرب الأوقات وجوداً^(۱).

وله: أنَّ الوقوعَ سببٌ للموت ظاهراً، فيُضاف إلى السَّببِ الظَّاهرِ، غير أنه مقدَّرٌ (١٢)

⁽١) ليست في [أ]، [د].

⁽٢) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٥٩)، بدائع الصنائع (١/ ٨٦)، الهداية (١/ ٢٥).

⁽٣) ني[د]: (تنفسخ)

⁽٤) ليست في [أ]، [ج]، [د]

⁽٥) ينظر: الأصل (١/ ٣٥)، الهداية (١/ ٢٥)، المحيط البرهاني (١/ ١٠٨)، اللَّباب (١/ ٢٨).

⁽٦) ينظر: الهداية (١/ ٢٥)، المحيط البرهاني (١/ ١٠٨)، اللَّباب (١/ ٢٨).

⁽٧) في [ح] (بتحقق لهم).

⁽٨) في [أ]، [د] (نيها)، وليست في [ج].

⁽٩) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽١٠) في [ج] (على).

⁽١١) ينظر الأشباه والنظائر لابن نجيم (١/٥٥)، قواعد الفقه للمجددي (ص: ٥٨).

⁽١٢) في [أ]، [ح]، [د]: (قنر).

باليوم واللَّيلة احتياطاً فيها لم ينفسخ، وبالثَّلاثِ^(١) فيها إذا انفسخ؛ لأنَّ الثَّلاثَ لإبلاء العُذرِ.

ولو وَجَدَ فِي ثوبه نجاسةً، وقد صلَّى فيه (و لا يَدري متى أصابه) (٢) فقد رُوي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمها الله : أنه يحكم بنجاستِه (٢) للحالِ (٤)؛ لأنَّ النَّوب طاهرٌ مُعَايَنٌ.

وسُؤُرُ^{رْهُ} الآدمي وما يُؤكل لحمُه طاهرٌ؛ لأنَّ لُعابَ الآدميِّ وما يؤكلُ لحمُه طاهرٌ، [اعكام السور] إلاَّ في حال شُرْب الحَمرِ؛ لنجاسةِ فعِه.

> وكذا الإبلُ الجلاَّلة (٢)، والبقرُ الجلاَّلة، والدَّجاجةُ المخلاَّة (٢)؛ فإنَّ سُؤرهُنَّ مكروةٌ لاحتهال نجاسةِ فمِها، حتَّى لو كانت محبوسةً لا يُكره.

 ⁽١) في [أ]، [ج]: (وبالثلث).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) في [ب]: (بنجاسة).

 ⁽٤) ينظر: المبسوط (١/٩٥)، بدائع الصنائع (١/٧٨)، تبيين الحقائق (١/ ٣٠)، الجوهرة النيرة
 (١٩/١).

 ⁽٥) السُؤر: بقية الماء الذي يُبقيها الشَّارب في الإناء أو في الحوض ثم استعير لبقية الطَّعام وغيره. ينظر:
 المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٢١٥)، مشارق الأنوار (٢/ ٢٠١)، القاموس الفقهي (ص:١٦٢).

 ⁽٦) الجلائة التي تأكل الجنّة: وهي البَعْرة، وتُطلق على العَذِرة، وجلَّ فلانَّ البعر، جَلاَّ التقطه، فهو جالًّ
وجلاَّلُ مالغة، ومنه قبل للبهيمة تأكل العَذِرة: جلاَّلة، وجالَّة أيضا. ينظر: طلبة الطلمة (ص:١٠٤)،
 المغرب في ترثيب المعرب (١/ ٨٧)، المصباح المنير (١/ ١٠٥).

 ⁽٧) الدّحاجة المخلأة: هي المرسلةُ التي تخالط النّجاسات ويصل منقارُها إلى ما تحت قدميها حاشية اس
 عابدين (٢٢٣/١).

وسُؤْرُ الفَرَسِ طَاهِرٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوابِةِ^(۱)، أمَّا عندهما فلكونِه^(۱) مأكولَ اللَّحمِ، وأمَّا عنده فلأنه إنَّمَا لا يُؤكلُ لحمُه لكرامتِه؛ فلا يدلُّ ذلك^(۱) على كراهةِ سُؤره ومعنى التَّحريم^(۱).

وسُؤْرُ الحَنزيرِ وسباعِ الوحوشِ (٥) نجسٌ؛ لأنَّ لعابها نجسٌ.

وسُؤْرُ سباع الطَّير مكروهُ؛ لأنَّها لا تتحامى الجِيَفُ (١٠)، وكذا سُؤرُ سواكنِ البُيوت (٢٠)؛ لقوله ﷺ: الحَّروا آنيتكم (١٠).

وسُؤْرُ الهَرَّةِ (اللهُ عَد الله عند أبي حنيفة –رحمه الله –) (اللهُ خلافاً لأبي يوسف (۱۱) -رحمه الله –؛ لقوله ﷺ: ايُغسل الإناءُ من ولوغِ الكلب ثلاثاً، ومن ولوغِ الهِرَّة مرَّةً اللهُ ال

⁽١) ينظر: الأصل (١/ ٢٨)، المبسوط للسرخسي (١/ ٥٠)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٣)، الهداية (١/ ٢٦).

⁽٢) ليست في [أ].

⁽٣) ليست في [ب]، [د].

 ⁽٤) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٥) في [أ]، [د]: (الوحش).

⁽٦) في [ج]: (من الجيفة)

 ⁽٧) في [أ]، [ج] (البيت). والمراد بسواكن البيوت: الفأرةُ والحيّةُ والوَزَغةُ والعقربُ ونحوُه ينظر:
 بدائع الصنائع (١/ ٦٥)

 ⁽٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب: خمس من الدّواب فواسق، يُقتلن في الحرم
 (٣٣١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء (٢٠١٢)

⁽٩) ليستاق [أ]

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د]. وفي المسالة ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٦٥)، المحيط البرهاني (١٢٦/١)، الجوهرة النبرة (١/ ٢٠).

⁽١١) ينظر : بدائع الصنائع (١/ ٦٥)، المحيط البرهاني (١/٦٢١)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٠)

⁽١٢) أحرجه الدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب ولوغ الكلب في الإناء (١٨٦)، والبيهقي في السن

فهذا دليلٌ ظاهرٌ على الكراهة.

وسؤرُ البغلِ والحمارِ مشكوكٌ فيه (١)؛ لاشتباهِ الأدلةِ في معنى التَّحريم.

فإن لم يجد غيرَه (٢) توضَّأ به (٢) وتيمَّم؛ حتَّى يخرجَ عن عُهدةِ الواجبِ بيقينِ، وأيَّمي قدَّم أو أخَّر جازَ.

وعند زُفَر -رحمه الله-: لابُدَّ من تقديم الوُضوء؛ ليصيرَ عادماً للماءِ وقت التَّيممِ (*). ولنا: أنَّ المطهِّر إمَّا المَاءُ أو التُّرابُ، والتَّقديمُ في هذا والتَّأخيرُ سواءٌ. (والله أعلم)(*).

الكبرى، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة (١٦٦٨)، بلفظ: "طهور الإناء إذا ولغ الكلب نيه أن يغسل سبع مرات، الأولى بالنُراب، والهرة مرة أو مرتين. وحكم البيه عي قوله: (والهرة مرة أو مرتين) بالإدراح، وأنَّ الصواب فيها أنَّها من قول أبي هريرة فيه، وليست مرفوعة.

 ⁽١) ليست تي [ب]، وفي [د]: (نيهها)

⁽۲) في [ب]، [ح] (غيرهما)

⁽۳) في [ب]، [ج] (بها).

⁽٤) ينظر الاحتيار لتعليل المختار (١٩/١)، العناية (١١٧١)، مجمع الأنهر (٢٦/١)

⁽٥) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

2008 11 BOB

باب التيمم

/ ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارجُ المِصْر تيمَّم؛ لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَحِدُواْ مَا أَهُ [9/با] فَنَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٤٣]، وهذا كلُّه (أ) إذا كان بينَه وبين المِصْر نحوُ الميل (١) أو التيمم] أكثر، وهذا إذا ثبتَ عدمُ الماء عنه، إمَّا بطريقِ البقين (١)، وإمَّانُ بطريقِ الغالب ظنُّه (٥).

أمَّا إذَا غَلَبَ على ظنَّه أنَّ المَاء قريبٌ منه، أو أخبره عَذَلٌ بِقُرْبِ المَاء لا يُباح له''› التَّيمم؛ لأنَّه ليس بعادم للماء حقيقة، ولكن يجب عليه الطَّلبُ.

وكذا إن^(٧) كان قريباً مِن العُمران يجبُ عليه الطَّلبُ، حتَّى لو تيمَّم وصلَّى قبل الطَّلبُ ثُمَّ^(٨) ظهرَ المَّاءُ لا تجزئه صلاتُه؛ لكونه واجداً للهاءِ، وهذا الذي ذكرنا هو^(٩) عدم المَّاء حقيقةً.

وقد يكون عدمُ الماء من حيثُ الحكمُ والمعنى، وهو: أن يعجزَ عن استعمالِه مع

 ⁽۱) ليست في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽۲) الميل: مقياس للطول قُدر قديها ما بين ثلاثة أو أربعة آلاف ذراع، وهو الميل الهاشمي، وهو بالأمتار
 بين ١٦٠٠ إلى ١٨٠٠م. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣٤٤)، المعجم الوسيط (٢/ ٨٩٤)، المكييل والموازين (ص: ٥٣).

⁽٣) في [ج]: (التيقُّن).

 ⁽٤) في (أله [د]» [ح]: (أو).

⁽ه) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽¹⁾ ليست في [أ]. [ح]، [د].

 ⁽١٤) ﴿ [١]، [د]، [ح] (﴿ (٤١))

⁽٨) ليست في [أ]

⁽٩) في [أ]: (وهو)، وفي [ج]: (عند).

وجودِه لموانعِ مَنَعَتُه (1): بأن كان (7) مريضاً يخافُ إن استعمل الماء أن يشتد مرضُه، أو خاف إن اغتسل أن يقتلَه البردُ، أو يُعرِضه، أو لم يجد آلة الاستقاءِ وكان على رأسِ البئرِ، أو كان معه ماءٌ وهو يخاف على نفسه العطش، أو كان مع رفيقه ماءٌ لا يُعطيه منه (7)، أو يبيعه ولكن (4) يُغاليه أو نحو ذلك، فإنه يجوز تيمُّمه (6)؛ لأنَّ اللهَ تعالى نفى الحرجَ في الدَّين (1).

والنَّيمةُ ضربتان، يمسحُ بإحداهما وجهّه، ويمسحُ بالأخرى يدّيه إلى المرافق (٧)؛ لما [صفة التيمه]
روى جابر هذه عن النَّبي ﷺ آنَه قال: «التَّيمةُ ضربتان: ضربةٌ للوجه، وضربةٌ للذَّراعين
إلى المرفقين» (٨).

وكيفيته: أن يَضرب بيديه ضربةً (أ) واحدةً، فيرفعهما (على الأرض) وينفضهم حتَّى يتناثرَ النُّرابُ، فيمسح بهما وجهه ((1)، ثمَّ يضربُ ضربةً ((1) أخرى، فينفضهما،

⁽١) أي[ب]: (المانع منعه).

⁽٢) أن[ب]: (يكون)

⁽٣) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٤) ني[أ]: (أو).

⁽٥) ليست أن [أ]، [د].

⁽٦) يشير إلى نوله تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُرُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرِّج ﴾ [الحج ٧٨]

⁽٧) أي [ج]، [د]: (المرفقين).

 ⁽٨) أخرجه الدارتطي في سننه (١/ ٣٣٥) رقم (٦٣٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٨٨) رقم (٦٣٨).
 قال الدارقطني: رجالُه كلُّهم ثقاتٌ والصَّوابُ موقوفٌ.

⁽٩) ليستاق [د].

⁽١٠) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽١١) ليست في [د].

⁽١٢) ليست في [أ]، [ج]، [د].

[1/10]

ويمسحُ بباطنِ أربع أصابع يدِه اليُسرى ظاهرَ يدِه اليمنى، مِنْ رؤوسِ الأَصابع إلى المرفق(١)، ثمَّ يمسحُ بياطن كفِّه اليُسرى باطنَ ذراعه اليمنى (إلى الرُّسغ)(٢)، ويُمِرُّ بباطن (٢) إبهامِه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمني، ثم يفعلُ بيدِه اليسرى كذلك، وهذا القولُ أحوطُ⁽¹⁾.

والاستبعابُ في التَّيمُّم شرطٌ، ذُكر في ظاهر الرِّواية ما يدلُّ عليه (٥)، وعلى هذا ينبغي أَنْ يُخِلِّل بِينَ أَصَابِعِه فِي التَّيْمِمِ، هكذا روي عن محمد (١٦)-رحمه الله-.

والتَّيممُ عن الجنابة والحدث سواه؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْ لَكُمَّتُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٢٣]، والمراد به(٧) الوِقاع، حُمِل عليه ليكونَ في التَّيممُ بياناً شافياً للطَّهارتين جميعاً(^) كما في الطُّهارة بالمَّاء، ولأنَّهما / استويا في الحاجة إليهِ.

 ⁽١) في [ب]: (المرافق).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ب]، والرُّسْخ: مفصلُ ما بين السَّاعد والكف، والسَّاق والقدم، ومثل ذلك كذلك من كلِّ دائَّة. ينظر: تهذيب اللغة (٨/٦٧)، المصباح المنير (١/٢٢٦)، تاج العروس (YY\·A3).

⁽٣) ليستاق [د].

⁽٤) الاحتياط: هو فعلُ ما يتمكَّن به من إزالة الشُّك. وقيل: التَّحفظُ والاحترازُ من الوجوه لئلا يقع في مكروهِ. ينظر التعريفات (ص:١٣)، التوقيف على مهات التعاريف (ص:٤٠)، الكليات (ص:٥٦).

⁽٥) وفي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: الأكثرُ يقومُ مقامَ الكيال ينظر: الأصل (١٠٤/١)، المبسوط (١/ ١٠٧)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٦)، تبيين الحقائق (١/ ٣٨)

⁽٦) ينظر: تحمة الفقهاء (١/ ٣٧)، المحيط البرهاني (١/ ١٣٤)، الاختيار لتعليل المُختار (١/ ٢١)، العناية (1/171).

⁽٧) قِ[جِ] (يا)

⁽٨) ليست في [ج].

ويجوزُ النَّيممُ عند أبي حنيفة ومحمدِ (١) رحمها الله بكلَّ ما كان من جنسِ [مادةالتيمم] الأرضِ (١) كالتُّراب، والرَّمل، والحجر، والجَصِّ (١)، والنُّورة (١)، والكُحُل، والزَّرنيخ (٩)، والمَّمرة (١)؛ لأنَّ الصَّعيدَ وجهُ الأرض.

والطَّيِّبُ هو الطَّاهر، وعليه إجماعُ أهل اللُّغة (٧)، وهو اللَّاتقُ بالطَّهارة.

وقال أبو يوسف سرحمه الله-: لا يجوزُ إلاَّ بالنُّراب والرَّمل (٨)؛ لحديثِ خاص واردٍ

⁽١) ليست ل [أ].

⁽٢) ينظر: المسوط (١/٨/١)، تحفة الفقهاء (١/ ٤١)، الهداية (١/ ٢٨)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٢).

 ⁽٣) الجَصُّ ويقال له الجبس، من مواد البناء، وهو ما تُطنى به البيوت من الكلس ينظر: التعريفات الفقهية (ص:٧١)، المعجم الوسيط (١/ ١٠٥)، معجم لغة الفقهاء (ص: ١٦٤).

 ⁽٤) النُورة حجرٌ كلسيٌ يُطحنُ ويُخلط بالماء ويُطلى به الشَّعر فيسقط. ينظر: شمس العلوم (١٠/ ٦٧٩١)،
 التعريفات الفقهية (ص:٢٣٣)، معجم لعة الفقهاء (ص: ٤٩٠).

 ⁽٥) الزِرْنيخ: حجرٌ كثير الألوان، يخلط بالكلس فيحلق الشعر. ينظر: تاج العروس (٧/ ٣٦٣)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ٩٨٣)، معجم لغة المقهاء (ص: ٢٣٢).

 ⁽٦) السمَغْرة: طينٌ أحمر يُصبغُ بهِ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٣٠)، المحكم المحيط (٥/٥٢٥)، المعجم الوسيط (٨٧٩/٢).

⁽٧) لم أقف عديه، ولعلَّ المراد أنَّ من معاني الطَّيْب: الطَّاهر إجماعاً؛ إذ الخلافُ في تفسيرها مشهورٌ. وقال الأزهريُّ في الزَّاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ٣٤): ومذهبُ أكثر الفقهاء أنَّ الصَّعيد في قوله عز وجل: ﴿ فَتَيَنَّمُوا صَمِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: ٣٤] إنَّه الثَّرابُ الطَّاهرُ وُجِدَ على وجه الأرض أو أخرح من باطبها.

رفي تبين الحقائق (١/ ٣٩): الطُّيِّب اسمٌ مشتركُ يُرادُ به المُنبِّت، ويُرادُ به الحَلالُ، ويُراد به الطُّهرُ، وهو مرادٌ بالإجماع، فلا يكونُ غيرُه مراداً إذ المشتَركُ لا عمومَ له. وينظر في الحَلاف في المسألة أحكام القرآن للجصاص (٤/ ٣٠)، الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٣٧).

 ⁽٨) وقد دكروا عنه أنّه رجع إلى قول الشافعي، وأنَّ التّيمم لا يكون إلاّ بترابٍ. ينظر المبسوط
 (١٠٨/١)، تحمة المقهاء (١/١٤)، المحيط البرهاني (١/٢١).



في الرَّمل (1).

وقال الشافعي رحمه الله : لا يجوزُ إلاَّ بالتَّراب المُنبِت (٢)؛ لأنَّ الطَّيْبَ عبارةٌ عنه ، ثم الفاصلُ بين جنس الأرض وغيرها: أنَّ كلَّ ما يحترق بالنَّار ويصير رماداً، أو ما (٢) ينطبع ويَلين كالحديد والذَّهب ونحوهما فإنَّه ليس من جنس الأرض (٤)، وما عداها فهو من جنس الأرض (٩)،

ثمَّ اختلفَ أبو حنيفة ومحمد- رحمهما الله- فيها بينهها، فعلى قول أبي حنيفة -رحمه الله-: يجوزُ التَّيمم بكلِّ ما كان من جنس الأرض، اِلتزقّ بيدِه شيءٌ أو (١) لم يلتزِق (٧).

و عند محمد - رحمه الله-: لا محمدُ اللَّ أن دلتنقّ بسلم شم قُمه: أحناه الأد ف (٨)،

وعند محمد -رحمه الله-: لا يجوزُ إلاَّ أن يلتزقَ بيله شيءٌ من أجزاءِ الأرضِ (^)، حتَّى لو تيمَّم بأرضِ نديَّةِ جاز عند أبي حنيفة (٩) -رحمه الله-، اِلتسزَقَ بيسده شيءٌ (أو لم

⁽۱) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسئده (۱/ ۳۳۹) رقم (۳۲۱)، وأبو يعنى في مسئده (۱۰ / ۲۹۹) رقم (۱۳) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسئده (۲۰ / ۳۹۰) رقم (۲۰ ۱۱)، وضعّفه النّووي في خلاصة الأحكام (۵۷۷)، وابن حجر في الدراية (۱/ ۲۹).

 ⁽۲) ينظر: الأم (١/٦٦)، الحاوي (١/ ٢٣٧)، التنبيه (ص: ۲۰)، العزيز (٢/ ٣٠٩)، المجموع
 (۲/٣/٢).

⁽٣) في [ج]: (وما)، وفي [د]: (أو عا)

⁽٤) ليست في [أ]

⁽٥) ليست في [د].

⁽r) & [l]: (h).

⁽٧) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٥٣)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٣)، البناية (١/ ٥٣٦).

⁽٨) ينظر بدائع الصنائع (١/ ٥٣)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٣)، البناية (١/ ٥٣٦).

 ⁽٩) ينظر المحيط البرهاني (١/١٤٣)، الجوهرة النيرة (١/٣٣)، البناية (١/٣٦)، حاشية الشلبي
 (٩) ينظر المحيط البرهاني (١/٣٩)، الجوهرة النيرة (١/٣٣)، البناية (١/٣٦).

2008 (1.1) 30C

يَلتَزِقَ)(١)، وعند محمد رحمه الله : إن الترق بيسه جاز وإلاَّ فـلا^(٢)، وعـلى فـول أبي
يوسف رحمه الله-: لا يجوزُ كيف ما كان؛ لأنَّ التُّراب مخلوطٌ بها لا يجوزُ به التَّيممُ وهـو
الماء(٢).

والنَّيةُ فرضٌ في التَّيمم؛ لأنَّ التَّيممَ ليس بطهارةِ حقيقةً، فلا يُجعل طهوراً إلا بالنِّية، بخلاف الوضوء؛ فإنَّه مطهّرٌ حقيقةٌ.

فإن تيمَّم ينوي إباحة (أ) الصّلاة، أو ينوي مُطلقَ الطّهارة يُباح له كلّ فعل لا صحة له إلاّ بالطّهارة، ولو تيمّ لمس المصحف أو لدخول المسجد لا يُباح له أداء الصّلاة، ولا ما هو من جنس الصّلاة، ولا ما هو من جنس الصّلاة، ولا من أجزائها؛ لأنّ ذلك ليس بعبادة مقصودة بنفسها، ولا ما هو من جنس الصّلاة، ولا من أجزائها، ولا من ضروراتها، حتّى تكون نيّة ذلك نيّة لها؛ فجعل التّيمم طهوراً في حقّها لا غير.

[نــــوا**ڏن** ائٽيمم] وينقضُ النَّبِمُّ مَ كُلُّ شيءٍ ينقضُ الوضوءَ؛ لأنَّه خلَفٌ عن الوُضوء.

وينقضُه أيضاً رؤيةُ الماء إذا قدر على استعماله؛ لقوله ﷺ: االتَّيمم وضوءُ المسلم، ولو إلى عشرِ حِجج ما لم يجد الماءَ» (٥)، جعله طهوراً إلى غايةٍ وجودِ الماءِ.

⁽١) في [أ]، [د]: (أم لا)، وفي [ج]: (أو لا).

⁽٢) ينظر: تحفة الفقهاء (١/٤٢)، المحيط البرهاني (١/٢٤٣)، البناية (١/ ٥٣٦).

⁽٣) ينظر عفة الفقهاء (١/ ٤٢)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٣)، البناية (١/ ٥٣٦).

⁽٤) في [ج]: (إمامة).

⁽٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩٧/٣٥) رقم (٢١٣٧١)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الطّهارة، باب الطّهارة، باب الطّهارة، باب الطّهارة، باب السّهارة، باب الل

ولا يجوزُ التَّيممُ إلا بصعيدِ طاهرِ؛ لقوله تعالى (''): ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَمِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء: 23]؛ / ولهذا إذا تيمَّم بأرضِ أصابتها نجاسةً فجفَّتْ وذهبَ أثرُها، فإنَّه ('') لا (١٥٠-١٠) يجوزُ في ظاهر الرَّواية (٣٠)؛ لأنه لا يخلو عن أجزاء النَّجاسة.

وفي رواية ابن الكاس(؛) النَّخَعي() عن أصحابنا(): يجوزُ؛ لاستحالته أرضاً().

ويُستحبُّ لمن لم يجد الماء وهو يرجو أن يجلّه أن يُؤخِّر الصَّلاةَ إلى آخر الوقت؛ لأنه يرجو أداء الصَّلاة بأكمل الطَّهارتين.

فإن وجد الماء وإلاَّ تيمُّمَ.

ويصلِّ بتيمُّمه ما شاء من الفرائضِ والنَّوافلِ؛ لأنَّ التيمُّمَ بذلُّ مطلقٌ، وليس [طهـــانة بضروريٌّ لما روينا من الحديث (^^).

⁽١) في [ج]: (عليه السلام).

⁽٢) ني[ب]: (نإنه).

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٥٣)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٥)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٣٤)،
 البحر الرائق (١/ ١٥٤)

⁽٤) علي بن محمد بن الحسن، أبو القاسم النخعي، الكوفي المعروف بــابن كاس، فقيه حنفي، توفي سنة ٣٣٤هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٤٩٨)، الجواهر المضية (١/ ٣٧١)، تاح التراجم (ص: ٣١٣).

⁽٥) ليست في [أ]، [ح]، [د].

 ⁽٦) ينطر المبسوط (١/٩/١)، تحفة الفقهاء (١/ ٤٠)، المحيط البرهاني (١/ ١٤٥)، الاختيار لتعليل
 المختار (١/ ٣٤).

⁽٧) ق1ب1 (أيضاً).

 ⁽٨) هو قوله ﷺ «الصَّعيدُ الطَّيبُ وَضوءُ المسلم ولو إلى عشر سنين، فإذا و جدت الماء فأمسَّه جلدك؛ فإن
 دلك خيرًا، وقد تقدم تخريجه: (ص: ١٠١).

2008 (1.17) BOG.

وعند الشافعي رحمه الله : بدلٌ ضروريٌ (١)، وعَنى به: أنه يُباح له الصَّلاة بالتيمُّم مع قيام الحدث لضرورةِ صحَّة أداءِ الصَّلاةِ، بمنزلةِ طهارة المستحاضةِ.

ويُبنى على هذا: أنَّ عادم الماء إذا تيمَّم قبل دخول الوقت يجوز عندنا^(١)؛ لأنه خَلَفٌ مطلقٌ حال عدم الماء، وعنده (١): لا يجوزُ (١)؛ لأنه خلَفٌ ضروريٌّ، ولا ضرورةً قبل الوقت، كما قال (١) في طهارةِ المستحاضةِ (١).

ويجوز التيمُّم للصَّحيح في المِصْر إذا حضرتُه (٢) جنازةٌ والولي غيرُه، و(^) لو اشتغل [التسيمه في المعرا بالوضوءِ يخاف فَوْت الصَّلاة؛ لأنه غير واجدِ للهاءِ في حقَّ الصَّلاة على هذه الجنازة.

وكذا الذي يخاف إن اشتغل بالوضوءِ أن تفوتُه صلاة العيد.

وفي الجمعة لا يجوز التيمُّم؛ لأنَّهَا تَقُوتُ إِلَى خَلَفٍ وهو الظُّهر.

وكذا الذي يَخشى(1) فوات(1) الوقتِ يتوضأ ولا يتبمَّم، ويقضي الفائنة؛ لأنَّها تفوت

⁽١) ينظر: الأم (١/ ٦٤)، الحاوي (١/ ٣٤٣)، نهاية المطلب (١/ ١٨١)، الوسيط (١/ ٥٨٥).

 ⁽۲) ينظر: المسوط (۱/ ۱۰۹)، تحفة الفقهاء (۱/ ۶۱)، الاختيار لتعليل المختار (۱/ ۲۱)، تبيين الحقائق
 (۲/ ۲۱).

⁽٣) أي: الشاقعي. ينظر: الأم (١/ ٦٢)، الحاوي (١/ ٢٦٢)، حلية العلياء (١٨٩/١)، العزيز (٣٤٩/٢).

⁽٤) ليست أن [د].

⁽٥) ليست أي [ج].

 ⁽۲) ينظر: نهاية المطلب (۱/۲۲۳)، الوصيط (۱/۲۱۱)، العزيز (۲/۲۲۲)، روضة الطاليين
 (۱/۷۲۱).

⁽٧) أي [أ] (حضر)، وأي [ج]، [د]: (حضرت).

⁽٨) ليست في [ب].

⁽٩) أي [ج]. (كِانَ).

⁽۱۰) في [ت] (نوت).

[كلسب الساع

[V11]

التيمم]

إلى خَلَفِ وهو القضاءُ(١).

حنيفة ومحمدٍ -رضي الله عنهما-^(٣)، خلافاً لأبي يوسف^(٤) -رحمه الله-؛ لأنَّ كونه قادراً ينبني على (*) كونِه عالماً ولم يُوجد.

وليس على من يريدُ التَّيممَ طلبُ الماءِ إذا لم يغلب في ظنَّه أنَّ بِقُرْبِهِ ماءٌ.

وعند الشافعي -رحمه الله-: يجبُّ عليه الطَّلبُ مقدارَ الصَّلاة (٢).

والصَّحيحُ ما قلنا(٧)؛ لأنَّ الله تعالى أباحَ التَّيممَ عند عدم الماءِ غير مقيَّدِ بهذا الشَّرط، و لأنه / سببٌ لضياع مالِ المسافر ونفسِه عسى.

فإن كان مع رفيقه ماءً طلبَه منه؛ لأنَّ الظَّاهرَ في الماء عدمُ الضَّنَّة به.

فإن منَّعَه تيمُّم؛ لأنه عنَّن لم يجد الماء.

⁽١) القضاء: إتيانَ العبادة بعد وقتها المقدر استدراكاً لما فات. ينظر: معجم مقاليد العلوم (ص:٥١)، كشف الأسرار (1/ 132)، التعريفات (ص:177).

⁽٢) ليست في [أ]، [د].

⁽٣) ينظر: الهداية (١/٢٩)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٣٣)، تبيين الحقائق (١/ ٤٣)، الجوهرة النيرة .(Yo/1)

⁽٤). ينظر الهداية (١/ ٢٩)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٢٢)، تبيين الحقائق (١/ ٤٣)، الحوهرة المرة (Yo/1)

⁽٥) أي [ج] (يستدعى).

⁽٦) ينظر الأم (١/ ٦٣)، الحاوي (١/ ٣٦٣)، البيان (١/ ٢٨٩)، المجموع (٢/ ٢٤٩)

⁽٧) في [أ]، [د]: (قلناه).



باب السحن

المسحُ على الحقين جائزٌ بالسُّنة التي قَرُبت من التَّواتر (٢)، وبإجماع الصَّحابة رضوان شسرط لسيس الله عليهم أجمعين على ذلك قولاً وفعلاً "، وإجماعُ الصَّحابة –رضي الله عنهم– حجة الخفين

وهو قائمٌ مقامَ غَسُل القدمين في حقُّ المسافر والمقيم جميعاً.

ويجوزُ من كلُّ حَدَثِ موجِبِ للوُضوء إذا لبسهما على طهارةٍ كاملةٍ ثم أحدَث، والمراد به على طهارةِ كاملةِ عند الحدّث بعد اللَّبس، (ولا يُشترطُ أن يكون على طهارةٍ كاملةِ عند اللَّبس)(*)، حتَّى إذا غسل الرِّجلين ولبس(١) الْحُفِّين، ثمَّ أكملَ الطَّهارةَ بعد ذلك قبل الحدث، ثمَّ أحدثَ جاز له (٧) المسحُ عندنا(١).

وعند الشافعي –رحمه الله–: لبسُ الحُفِّين على طهارةِ كاملةِ شرطٌ جوازِ المسح^(١).

⁽١) في [أ]. [ج]، [د]: (باب المسح على الحمين)، والمثبت أليق بالباب لكونه شاملاً للحوائل الأخرى الواردة فيه.

⁽٢) التواتر: هو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يُتصوَّر تواطؤهم عنى الكذب. ينظر: التعريفات (ص: ۷۰)، معجم مقاليد العلوم (ص: ٦٦)، التوقيف على مهيات التعاريف (ص: ١١١)

⁽٣) ينظر: الأوسط (١/ ٤٣٣)، الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٨٨).

⁽٤) ينظر البحر المحيط (٦/ ٤٣٨)، التقرير والتحيير (٣/ ٨٣)، إرشاد الفحول (١/ ٢١٧).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١) قي [د]: (فليس).

⁽٧) ليست في [أ]

⁽٨) ينظر المسوط (١/٩٩)، تحقة الفقهاء (١/٨٥)، المحيط البرهاني (١/١٧٤)، الجوهرة النيرة (11/1)

⁽٩) ينظر: العزيز (٢/ ٣٦٥)، المجموع (١/ ٥١٢)، مغنى المحتاج (١/ ٢٠٥).

ولا يجوزُ المسحُ عن الجنابةِ؛ لأنَّ الجوازَ في الأصلِ باعتبارِ الحرجِ، ولا حرجَ في الحدث الكبرى؛ لما أنَّ ذلك يندُر وجودُه (١) في السَّفر، وإنتَّا شرطنا الطَّهارة؛ لقوله ﷺ لمغيرة بن شعبة (٢) هـ: اإذا أدخلت القدمين في الحقين وهما طاهرتان فامسخ عليهم الأنُّ.

وينهغي أن يكون لابساً خفاً يسترُّ الكعبين فصاعداً؛ لأنَّ ما يستُر الكعبين ينطلق عليه اسم الخفِّين بنه فكذا ما يسترُّهما عما سوى الحفِّ فهو في معناه نحو المِكْعَب الكهيرِ (٥)، والجِيْرَمُونَ، والمِيثَمِ (٧).

[مسيح القيم والسافر] فإن كان مقيهاً يمسحُ يوماً وليلةً، وإن كان مسافراً يمسحُ (٨) ثلاثة أيام ولياليها، هكذا رُوي في الحديث (٩).

⁽١) ليست في [أ].

 ⁽۲) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر، أبو عبد الله الثقفي، صحابي أسلم عام الخندق، وشهد الحديبية، توفي
 بالكوفة سنة خمسين. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٤٥)، أسد الغابة (٥/ ٢٣٨)، الإصابة (٦/ ١٥٦).

 ⁽٣) لم أقف عليه بهذا السياق، وهو صحيح البخاري، كتاب الطهارة، باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان
 (٣/ ١٥) رقم (٢٠٦)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٣٠) رقم (٢٧٤) عنه قال: كنت مع النبي الله في سفر، فأهويتُ لأنزع خُفيد، فقال: «دعها، فإن أدخلتُهما طاهرتين». فمستخ عليهما.

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (الخف).

⁽٥) المِكْعَب: المداس الذي لا يبلغ الكعبين. ينظر المصباح المنير (٢/ ٥٣٤).

 ⁽٦) الجرموق: ويقال له: السمُوق، ما يُلبس فوق الحفق لحفظه من الطّين وغيره. ينظر: المغرب في ترتيب
 المعرب (ص: ٨٠)، الكليات (ص: ٣٥٤)، دستور العلياء (٣/ ٣٦٥).

 ⁽٧) الميثم: الشديد الوطأة، الذي يكسر كلَّ ما مرَّ به، ويقال: خف ميثم، كأنه يثم الأرض أي: يدقُها.
 ينظر: العين (٨/ ٢٥٠)، الصحاح (٥/ ٤٨)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠١٢)

 ⁽٨) ليست في [د]، وفي [أ] (مسح).

⁽٩) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين (١/ ٢٣٢) رقم

2**08**

وابتداؤها^(١) عَقِيبَ الحدثِ؛ لأنَّ قبل الحدثِ لا يحتاجُ إلى المسحِ؛ فكان^(١) أوَّلُ وقتِه أوَّلُ وقتَ الحاجةِ إلى المسح.

والمسحُ على الخفين على ظاهرهما خُطوطاً بالأصابع؛ لقول على هذ: الوكان الدِّين وفرنه الرأي لكان باطن الحفين الولى بالمسح من ظاهره، ولكنِّي / رأيتُ رسول الله على يعسمُ [11/ب] على ظاهر الحفين (1).

ويبتدئ مِن قبل الأصابع إلى السَّاقِ؛ اعتباراً بالغَسل.

وفرْضُ ذلك ثلاثة (٥) أصابع من أصابع البير؛ لأنَّها أكثرُ آلة المسح؛ وللأكثرِ حكمٌ الكُلُّ.

ولا يجوزُ المسحُ على خفٌّ فيه خرقٌ (٢) كبيرٌ ينبيِّنُ منه مقدارُ ثلاثةِ (٢) أصابع من [صفة الغفين] أصابع الرُّجلِ؛ لأنّه يجبُ غسلُه لظهورِه، والجمعُ بين الأصلِ والحَلَفِ ممتنعٌ (٨)، وإن كان

⁽۲۷۱) من حديث علي 📤.

⁽١) في [ب] زيادة: (المسح).

⁽٢) في [أ]: (وإن كان)، وفي [د]: (وكان).

⁽٣) في [أ]، [د]: (الخفين).

⁽٤) أخرجه أبو دارد في سننه، كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١/ ٤٢) رقم (١٦٢)، والدارقطني في سننه (١/ ٣٧٨) رقم (٧٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٣٦) رقم (١٣٨٦) وصححه ابل حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤١٨).

 ⁽٥) في [أ]، [ح]: (ثلاث)، وفي [د]· (بثلاث).

⁽٦) في [ج]. (فروق).

⁽٧) إِلَّهُ [ج]، [د]: (ثلاث).

 ⁽A) ينظر القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (ص: ٦٧١)، الوجيز في إيضاح القواعد الكلية
 (ص: ٧٤).

أقلُّ من ثلاثةِ^(١) أصابع جاز عندنا^(٣)، (خلافاً للشافعي^(٣) رحمه الله)⁽⁴⁾؛ لأنَّ التحرُّز عن قليل الخَرْقِ في الخفافِ متعذَّرٌ خصوصاً في الأسفارِ.

فإن تفرَّق الحَرقُ في مواضع يُنظر (٥): إن كان في خُف واحدٍ يُجمع، ولا يجمع في خُفَّين؛ لأنَّ كلَّ عضوِ منفردٌ بحكمِه.

وينقضُ المسحَ ما يتقضُّ الوضوءَ؛ لأنَّه بعضٌ الوضوء، كغسل القدمين. [نواقش السح]

وينقضُه أيضاً نزعُ الحُفِّ؛ لأنَّ الحنفَّ مانعٌ سِرايةَ الحدثِ إلى الرِّجلين، وقد زالَ

ومضيُّ المدة أيضاً، فإذا تـمَّت المدَّةُ نزع خفَّيه وغَسَلَ رجليه، وصلَّى؛ لوجود(٢) سِراية الحَدَث إلى الرَّجلين عند تمام المدَّة، وليس عليه إعادة بقيَّة الوُضوءِ؛ لعدم النَّاقضِ فيها.

ومَن ابتدأ المسحَ وهو مقيمٌ فسافرَ قبل تمام يومِ وليلةٍ مسح ثلاثة أيامٍ ولياليها؛ لأنَّه للسح [مسافرٌ، والمسافرُ يمسحُ ثلاثاً لما روينا من الحديث(٧).

وإن مسحَ وهو مسافرٌ ثمَّ أقام، فإن كان (^) مَسَحَ يوماً وليلة نزع خُفَّيه (٩)، وإلا تيمَّم

[خمايط أيسام

⁽١) في [أ]، [د]: (ثلاث).

⁽٢) ينظر: الأصل (١/ ٩٠)، المبسوط (١/ ١٠٠)، تحفة الفقهاء (١/ ٨٧)، تبيين الحقائق (١/ ٤٩).

⁽٣) حيث يمنع من المسح عليه وإن قل، وهو قول زفر، والشافعي في الجديد، وقال في القديم: يمسحُ ما أمكنَ منابعةً المشي عليه. ينظر * الهداية (١/ ٣١)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٧)، الحاوي (١/ ٣٦٢)، نهاية المطلب (١/ ٢٩٤)، حلية العلماء (١/ ١٣٣)، المجموع (١/ ٤٩٥).

 ⁽٤) في [ج]: (وعند الشافعي: لا يجوز).

⁽ه) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽¹⁾ ليست في [أ]، [ح]، [د].

 ⁽٧) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة من حديث على .

⁽٨) لبست في [أ]، [د].

⁽٩) لبست في [أ]، [د].

يوماً وليلةً؛ لأنَّ مسحَ المقيم لا يزيدُ على يوم وليلةٍ.

ومن لبس الجُرْموق فوقَ الحُفَيْن^(۱) مَسَعَ عليه؛ لأنَّه بمنزلة طاقِ (^{۱)} من طاقاتِ الحَفَّ.

ولا يجوزُ المسحُ على الجوربين^(٢) عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلَّدين أو [المسجعلين الجوربين] منعَّلين^(٤).

وقالا: بجوزُ إذا كانا تخينين لا يَشفَّان الماء (٥)؛ لما (١) روي (٨) عن النبي ﷺ: أنَّه مَسَحَ على جورَبَيهِ (٨).

وله أنَّ مواظبةَ المشي فيهما (٢٩) سَفَراً غيرُ ممكنِ؛ فكان بمنزلةِ الجوربِ الرَّقيقِ.

⁽١) في [أ]، [ج]، [د]: (الخف).

 ⁽۲) الطاق: ما عُطِفَ وجُمِل كالقوس من الأبنية، والطّيلسانُ. ينظر: تاج العروس (۲٦/٢٦)،
 التعريفات الفقهية (ص:١٣٥)، المعجم الوسيط (٢/ ٥٧١).

 ⁽٣) الجورب: نوعٌ من الحفق يكون من الغزل والشَّعر والجلد الرقيق. ينظر: دستور العلياء (ص: ٢٨٧).
 التعريفات الغقهية (ص: ٧٤)، معجم لغة الفقهاء (ص: ١٦٩).

⁽٤) ينظر: الأصل (١/ ٩١)، المبسوط (١/ ١٠١)، بدائع الصنائع (١/ ١٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٨).

⁽٥) ينظر: الأصل(١/ ٩١)، المبسوط (١/ ١٠١)، بدائع الصنائع (١/ ١٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٨)

⁽٦) ليست في [د]

⁽٧) أخرجه أحمد في مسنده (٢٠١١) رقم (١٨٣٠٦)، وابن ماجه في مسند، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين (١/ ١٨٥) رقم (٥٥٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب المسح على الجوربين (١/ ٤٢) رقم (١٥٩)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب يا المسح على الجوربين والنعلين (١/ ٤٢) رقم (٩٩)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٩) رقم (١٩٨)، وابن حباد في صحيحه (١/ ٩٩) رقم (١٩٨))

⁽٨) أي [أ] (حوربين).

⁽٩) في[ب] (نيها).

والنَّخينُ من الجوارب أن يستمسكَ على السَّاقِ من غير أن يَشُدَّه بشيءٍ. والصَّحيحُ من المذهب جوازُ^(۱) المسحِ على الجِفافِ السَّمُتَّخَذَة من اللَّبودِ^(۱) المُتَّركيةِ^(۱).

وأمَّا المُسحُّ على الصَّاروخِ^(٤) فقد استحسنَ بعضُ مشايخِنا تجويزَ المُسحِ عليه إذا كانت / اللَّفافة ذا طاقين^(٩)، وهو بحالِ لا يسعُ فيه ثلاثةَ أصابعِ اليدِ إلاَّ بالتكلُّف؛ لأنَّه حيننذِ يكونُ بمنزلةِ جوربِ مُنَعَّلِ^(١)، وفيه دفعُ الحَرَج خُصوصاً في بلادِ النُّرُك.

ولا يجوزُ المسحُ على العِهامَة (٧)، والقَلنسُوة (٨)، والبُرقُع (٩)، والقُفَّازين (٢٠)، وهذا عند [مسالابجوز عليه المسع]

(١) أي [ج]: (أن جواز).

 ⁽۲) اللّبود: جمع اللّبد، وهو كلّ شعر أو صوف ملتصلّ بعضه بِنَعْضِ التصاقاً شَدِيداً ينظر: المغرب في
ترتيب المعرب (ص: ٣٦٥)، المصباح المنير (٢/ ٥٤٨)، إكمال الأعلام بتثليث الكلام (٢/ ٥٥٨)

⁽٣) ينظر: المبسوط (١٠٢/١)، البحر الرائق (١٨٩/١)، المحيط البرهاني (١٠٩/١)، وفيه: قال مشايخان: كان أبو حنيفة –رحمه الله – لم يعرف صلابة هذا النوع من الحفق وصلاحيته لقطع السفر وتتابع المثني به، أمّا لو عرف ذلك لأفتى به؛ لأنّ مثل هذا الحف صالح لقطع السّفر وتتابع المثني به، فكان كالحف التّخدِ من الأديم وغيره.

⁽٤) أي [د]: (الضاروج).

⁽٥) ني[ج]: (طانتين).

⁽٦) أن[ج]: (متعل).

 ⁽٧) العهمة: ما يُلفُ على الرَّأس. ينظر: المعجم الوسيط (٦٢٩/٣)، معجم اللغة العربية المعاصرة
 (٢/١٥٥٨)، معجم لغة الفقاء (ص:٣٢١).

 ⁽٨) القُلْنسُوة. غطاءٌ للرأس غتلف الأتواع والأشكال. ينظر: التعريفات الفقهية (ص:١٧٧)، المعجم الوسيط (٢/٤٤)، القاموس الفقهي (ص: ٣٠٨).

 ⁽٩) البُرتُع خريقةٌ تثقب للعينين تلبسها الدّواب ونساء الأعراب على وجوهِهنَّ، وهو النّقاب ينظر طلبة الطلبة (ص٣٦٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٤١:)، المعجم الوسيط (١/ ٥١)

⁽١٠) القُفَّارِ ْ لباس الكَفُّ من نسيجٍ أو جلدٍ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٩)، المغرب في ترتيب المعرب

عامَّةِ العلمَاءُ^(١)؛ لأنَّ غسلَ هذه الأعضاء (ومسحَ الرأسِ)^(١) فرضٌ بظاهرِ الكتابِ^(١)، فلا^(٤) تُترك إلاَّ بدليلِ مثلِه، ولم يُوجد، بخلاف المسح على الخفينِ.

أنه [السحطين الجبجة]

ويجوزُ المسخُ على الجبائرِ (٥) وإن شدَّها على غير وضوءٍ؛ لما رُوي (١) عن على الله أنه قال: كُسرت (٧) زَنداي (٨) يوم أُحدِ فأمرني (١) النبي ﷺ أن أمسحَ على الجبائر (١٠).

وهذا إذا كان^(١١)يضرُّه الغَسل، أو كان في نزعِ الجبائرِ خوفُ ^(١٢) زيادةِ العلَّة، وزيادةِ

(ص: ٣٩١)، المجم الوسيط (٢/ ٢٥١).

(١) ينظر: المبسوط (١/١١)، عيون الأدلة (١/٤١)، المجموع (١/٧١)، المغني (١/٢١٩).

(۲) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَتُحُواْ بِرُمُوسِكُمْ ﴾ [المائدة ١٠].

(3) [[],[c]:(e[).

(٥) الجبيرة: عظامٌ تُوضعُ على الموضعِ العليلِ من الجسد ينجبرُ بها. ينظر: المصباح المنير (١٩٨١)،
 الكليات (ص:٣٥٣)، دستور العلياء (١/٣٦٣).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ١٦١) رقم (٦٢٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب المسح على الجبائر (١/ ٢١٥) رقم (٦٥٧)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٢٢) رقم (٨٧٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٣٤٩) رقم (١٠٨٣). وقال الدارقطني عقبه: عمرو بن خالد الواسطي متروك.

(٧) في [ج]: (گُسرواحدٌ من زَنْدَي).

(٨) في [د]: (زنده). والزَّندان: عظيا السَّاعد أحدُهما أدقَّ من الآخر، فطرف الزَّند الذي يئي الإبهام هو الكُوع، وطرف الزَّند الذي يئي الحنصر كُرْسوع، والرُّسْغ مجتمع الزَّندين ومِن عندهما تُقطع يد السَّرق ينظر طلبة الطلبة (ص:١٦٦)، لسان العرب (٣/ ١٩٦)، تاج العروس (٨/ ١٤٥)

(٩) أن[أ] (وأمرى).

(١٠) في [ج] زيادة: (التي فوق الجراحة).

(١١) ليست في [ب].

(١٢) لِست في الْهَ [ج].

الضّرر، فإن لم يكن شيءٌ من ذلك لا يمسح، بل يَعسلُ.

هذا إذا مسحَ على الجبائرِ التي فوقَ الجِراحةِ، فأمّا إذا زادت الجبيرةُ عن (١) رأس الجراحةِ هل يجوز المسحُ على الحرقةِ الزائلةِ؟ وكذا إذا افتصدَ وربطَ رباطاً؟ فإن كان حَلَّ الجرقةِ، وغَسْلُ ما تحتَها يضرُّه يجوزُ المسحُ على الجرقة الزَّائدة، وإن كان الحلُّ لا يضرُّ بالجُرح، ولا يضرُّه المسحُ أيضاً فعليه النَّرَعُ والغَسلُ لما (١) حَول الجراحة، ويمسحُ على الجراحةِ لا على الحرقةِ، وإن كان يضرُّه المسحُ ولا يضرُّه الحلُّ، فإنّه يمسحُ على الحرقةِ الزائدةِ، هكذا فسَّره ابنُ زيادِ (١)؛ لأنَّ جوازَ المسح ثبتَ (عابشَ والقَسوورةِ فيتقدَّرُ (١) بقدرها (١).

ولو مسخ على بعض الجبائرِ دونَ البعضِ، روى الحسنُ^(٧): أنَّه إن^(٨) مسخَ على الأكثرِ جازَ وإلاَّ فلا^(٩).

فإن سقط من غير بُرُو لم يبطل المسعُ؛ لأنَّ سقوطَ الغَسلِ لمكان العُذرِ وهو قائمٌ، والمسعُ قائمٌ، وإن زال المسوحُ كما لو مسح برأسِه (١٠٠ ثمَّ حَلَقَه.

⁽١) في [ج]: (علي).

⁽٢) ق[ب]: (ماحول).

⁽٣) هو الحسن بن زياد. ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ٩٠).

 ⁽٤) ليست أن [أ]، [ج]، [د].

⁽ه) ق[أ] [د]: (نيقدر).

⁽١) ينظر الأشباه والنظائر لابن نجيم (١/ ٧٣)، قواعد الفقه للمجددي (ص ٧٣)

⁽٧) في [ب] (أبو الحسن). والصُّواب المبت، وهو الحسن بن زياد.

⁽٨) ليست في [أ].

⁽٩) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٤)، تبيين الحقائق (١/ ٥٣)، العناية (١/ ١٥٨).

⁽١٠) لِ [أ]، [ب]. [د]: (رأسه) والمثبت أرجحُ لموافقته نظم الآية الكريمة: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُمُوسِكُمْ

وإن سَقط عن بُرْءِ بطلَ المسحُ^(۱)؛ لوجوبِ غسلِ ما تحتَه؛ لأنَّه صار قادراً على الأصلِ فيبطلُ^(۱) حكمُ البدلِ، وإن كان هذا في الصَّلاةِ يستقبلُ؛ لأنَّه حصلَ بطريق التَّبَيُّنِ^(۱).

* * *

⁽١) ليستاني [ب] [ج]

⁽٢) في [د] (فطل)

⁽٣) في [أ] (اليقين)، وفي [د]: (التبيين).

2008 (111) BOB

باب العيض

قال الشيخ (1) رحمه الله : أقلَّ الحيضِ ثلاثةُ أيَّامٍ ولياليها، وأكثره عشرةُ أيَّامٍ، وهذا القدالحيف عندنا (1)؛ لروايةِ أبي أمامة (1) عن النبي ﷺ أنه قال: القلّ الحيض ثلاثةُ أيَّامٍ، وأكثرُه عشرةُ واكثرُه عشرةُ أيَّامٍ، وما نقصَ عن النَّلاثة أو زاد على العشرةِ فهو /استحاضةٌ (1)، وهذا أيضاً عندنا (10)؛ لأنَّ (1) التقديرَ الشَّرعِي (٧) يمنع أن يكون لما دون المقدَّر أو فوق المقدَّر (٨) (حكمُ المقدَّر) (١٠)؛ إذ يفوتُ به فائدةُ التَّقدير الشَّرعيُ.

⁽١) ليست في [ب]، [ج]،

 ⁽۲) ينظر: الأصل (١/ ٤٥٨)، بدائع الصنائع (١/ ٤٠)، المحيط البرهاني (١/ ٢٠٤)، تبيين الحقائق
 (١/ ٥٥).

 ⁽٣) صُدي بن عجلان بن الحارث، وقيل: عجلان بن وهب، أبو أمامة الياهليُّ السَّهميُّ، صحابيٌّ جليل،
 توني سنة ٨١هـ بالشام. أسد الغابة (٣/ ١٥)، الإصابة (٣/ ٣٣٩).

⁽٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٤٠٥) رقم (٨٤٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١/ ٢٦٠) رقم (٣٠٣)، وقال الدارقطني عن إسناده:عبد الملك رجل مجهول، والعلاء هو ابن كثير وهو ضعيفُ الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً. وضعّفه النّووي في خلاصة الأحكام (٦١٨).

 ⁽٥) ينظر: الجوهرة النيرة (١/ ٣٣)، البحر الرائق (١/ ٢٠٣)، مراقي الفلاح (ص: ٦١)، الدر المختار
 (١/ ٢٨٤–٢٨٥).

⁽١) أي[ج]: (لمني).

⁽٧) في [ب] (تقدير الشرع).

⁽٨) في [د]. (القدر).

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [أ]، وفي [د]: (المقدار).

⁽١٠) في [أ]، [د]. (زمان)

ترى البياضَ خالِصاً؛ لأنَّ الله تعالى وصفَ الحيضَ بأنه أذى، وكلُّ هذه الألوان سواءٌ في هذا المعنى.

والحيضُ يُسْقِطُ الصَّلاة عن الحائض، ويُحرَّم عليها الصَّومَ، و(1) تقضي الصَّومَ، ولا الماستها عن المَّانِينِ الصَّلاة، أمَّا الشُّقوط؛ فلقوله ﷺ: فتقعدُ إحداهنَّ شطرَ عُمُرِها لا تصومُ ولا تُصلَّى الصَّلاة، أمَّا الشُّقوط؛ فلقوله ﷺ: فتصلًا القضاء بعد الطُّهر للصَّوم دون الصَّلاة؛ فلأنَّها تُصدَّرُجُ في قضاءِ الصَّلوات لتكرُّرها في كلِّ يومٍ وليلةٍ (1) خس مراتِ، ولا حرجَ في قضاءِ الصَّلوات لتكرُّرها في سنةٍ واحدةٍ يسيرٌ.

ولا تدخلُ المسجد؛ لأنَّ ما بها من الأذى أغلظُ من صفةِ الجنابة، ثمَّ الجُنبُ يُمنعُ عن دخولِه (٥٠ فالحائضُ أَوْلَى، والفقةُ فيه: أنَّ المسجدَ مكانُ الصَّلاة، فمَنْ ليس مِن أهلها يكون ممنوعاً عن دخوله ضرورةً.

ولا تطوفُ بالبيت؛ لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين حاضت بسَرِفِ (٢٠):

⁽١) في [أ]، [ج]، [د]: (ثم).

⁽٢) قال البيهةي في معرفة السنن والأثار (٢/ ١٤٣): وأمَّا الذي يذكره بعض فقهائنا في هذه الرّواية من قعودها شطر عمرها ، وشطر دهرها لا تُصلّي، فقد طلبتُه كثيراً فلم أجده في شيء من كتب أصحاب الحديث ، ولم أجد له إسناداً بحالي، والله أعلم

وقال ابن رجب في فتح الباري (٢/ ١٥١): وأمَّا الرَّواية عن النبي ﷺ أنه قال في نقصان دين النَّساء: * تمكتُ شطرَ عمرِها لا تُصلِّي، فإنه لا يصحُّ، وقد طعن فيه ابنُ منده والبيهقي وغير هما من الأثمة.

⁽٣) ليست في [ب].

 ⁽٤) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٥) ق[د] (دخول المسجد).

 ⁽٦) سَرِف؛ هو وادِ متوسَّطُ الطُّول من أودية مكة، بأخل مياه ما حول الجعرانة شهال شرقي مكة ثم يتِّجه
 عربً، وبه مرارع منها «ثرير» وغيره، فيمرُّ على ١٢ كيلاً شهال مكة، يقطع الطريق هماك، يوجد قبر

اصنعي ما يصنعُ جميعُ الحاجِ غير أن لا تطوفي بالبيت»(1).

ولا يأتيها زوجُها؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَعَتَزِلُواْ ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِمِيضِ ۗ وَلَا لَغَرَبُوهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

[قراءة الحائض للقران] ولا يجوز لحائض ولا جُنُبٍ قراءة القرآن؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: اكان ينهى الحائض والجُنُبَ عن قراءة القرآن (١٥).

وعن الطَّحاوي (٢٠): أنَّه لا يُمنع عن قراءة ما دونَ الآية (٤٠)؛ لأنَّ المتعلَّق بالقراءة حكمان: جوازُ الصَّلاة، ومنعُ الحائضِ عن قراءتِه، ثمَّ في حقَّ أحدِ الحكمين يُفصَّلُ بين الآية وما دونها؛ فكذا (١٠) في الحكم الآخرِ إلاَّ أنَّ على هذه الرَّواية: يُمنع عن قراءةِ ما دون الآية أيضاً على قصدِ قراءةِ القرآنِ؛ لما أنَّ الكُلَّ قرآنٌ، وهذا هو الأحوطُ.

السّيدة ميمونة أمّ المؤمنين على جانب الوادي الأيمن. معجم البلدان (٢١٢/٣)، معجم المعالم المعالم المعالم المعرافية في السيرة النبوية (ص: ١٥٦).

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المناسك، باب بيان وجوه الإحرام (٢/ ٨٧٣) رقم (١٢١١).

⁽۲) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (۱/ ١٩٥) رقم (٥٩٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الجنب والحائض أنها لا يقرآن الفرآن (۱/ ٢٣٦) رقم (۱۳۱)، والدارقطني في سننه (۱/ ٢١٠) رقم (۲۱۹) وضعفه ابن حجر في نتح الباري (۱/ ٢٣٠))

⁽٣) أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الأزديُّ، الحجريُّ، المصريُّ، الطَّحاويُّ، محدثُ ونقية حنفي، له أحكام القرآن، وشرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، ت٦٢١هـ ينظر الجواهر المضية (١٠٢/١)، تاج التراجم (ص: ١٠٠١)، شفرات الذهب (١/١٥).

⁽٤) ينظر: المسوط (٣/ ١٥٢)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٢)، الهداية (١/ ٣٣)

⁽٥) في [ج]: (وكذا).

800 (11V) 3003

ولا يجوزُ لهم وللمحدِث (١) مَسَّ المصحف، إلاَّ أن يأخذه بغلافه؛ لما رُوي أنَّ النبي ﷺ كتب إلى بعض القبائل: الا يمشُّ القرآنَ حائضٌ ولا جُنُبٌ (١).

[1/13]

والحَدَثُ حَلَّ اليدَ أيضاً إلاَّ أن / يأخذه بغلافه؛ لأنَّه لا" يمسُّه.

والغلافُ هو الخريطة، وأمَّا (٤) الجِلد فهو تَبَعُّ للمصحف، والكُمُّ تَبَعُّ للحامِل.

وإذا^(۱) انقطع دمُ الحيضِ^(۱) لأقلَّ من عشرةِ أيامٍ لم يجز^(۱) وطؤُها حتَّى تغتسل (أو الطهُّ العانفرا العانفرا يمضي عليها)^(۱) (وقتُ صلاةٍ كاملٍ)^(۱)؛ لقوله: ((حتَّى يطَّهرن)) [البقرة:۲۲۲] بالتَّشديد^(۱)، أي: إلى غايةِ الاغتسالِ.

وإن انقطع لعشرةِ أيام جازَ وطؤها قبل الغُسّل؛ لقوله تعالى: ﴿ مَنَى يَعْلَهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتّخفيف (١١٠)، أي: إلى غاية الطُّهر، عَمَلاً بهما في الحالين (١٢٠)؛ لأنَّ الحمل

⁽١) في [أ]، [د]: (ولمحدث).

⁽٢) لمأنف عليه.

^{(*) ¿[[],[],[}d];(L).

⁽٤) ني[ج]: (نأما).

⁽٥) في [أ]، [د]: (نإذا).

⁽٦) ليست في [أ]

⁽٧) في[ب]: (يحلّ).

 ⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ]، [د].

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽١٠) هي قراءة أبي بكر، وحمزة، والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات (ص١٨٢٠)، التيسير في القراءات السبع (ص: ٨٠)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٧).

⁽١١) هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات (ص١٨٢٠)، التيسير في القراءات السبع (ص: ٨٠)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٧).

⁽١٢) في [أ] (حالين)، وفي [د] : (حالتين).

على عكس هذا يُوجِبُ^(١) تركَ العمل بإحدى القراءتين؛ ولأنَّ الزِّيادة على العشرةِ في الحيضِ لا تُتصوَّرُ، وإذا انقطعَ على رأسها فقد تيقنَّا بخروجها عن الحيض، فلا حاجة إلى مُؤيِّدِ آخر^(٢).

وأمَّا فيها^(٣) إذا كان أيامُها دون العشرةِ فاحتهالُ^(٤) معاودةِ الحيضِ قائمٌ فلا بدَّ من مُؤيِّدٍ يَنضمُّ إليه حتَّى ينقطع هذا^(٥) الاحتهالُ، وهو^(٢): إمَّا الطَّهارةُ حقيقةٌ^(٧)، أو إجراءُ شيءِ من أحكام الطَّهارات لصيرورة الصَّلاة دَيْناً في ذمَّتها.

والطُّهر المتخلَّل بين الدَّمين في مدَّة الحيض فهو^(٨) كالدَّم الجاري؛ لأنَّ الطُّهر الذي احتمالهم التخليل التخليل التخليل التخليل المتخليل المتخ

⁽١) ليستاق [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) ليست في [ب].

⁽٣) ليستاني [أ]، [ج]

 ⁽٤) في [ب]، [ج]: (احتمال).

⁽٥) ني[ج]: (منه).

⁽٦) أي [ج] زيادة: (فهر لهذا الأمرين).

⁽٧) في [ج]. (الحقيقية).

⁽٨) ليست في [أ]، [ج].

⁽٩) ليست في [ب].

⁽١٠) ليست في [أ]

 ⁽١١) الصحّةُ، والصّحيح عبارةٌ عن كونِ الفعلِ مسقطًا للقضاءِ في العباداتِ، ولترتب ثمراته المطلوبة منه عليه شرعًا في المعاملات وبإزائه البطلان، وقيل: ما يكون مشروعاً بأصلِه ووصفِه ينظر التعريفات

اختيار أبي يوسف رحمه الله ، وهو آخرُ أقوال أبي حنيفة (١) رحمه الله ، وهو الأيسرُ على المفتي والمستفتي (١)؛ فيكونُ أليقَ بشريعتنا على ما قال ﷺ: (بُعثت بالحنيفيَّةِ السَّمْحَةِ (٢)؛ السَّهلةُ، وهو اختيار أستاذينا (٤) للفتوى (٩).

وأقلُّ الطُّهر خمسة عشر يوماً؛ لأنَّ مدَّة الطهر نظيرُ مدَّة الإقامة من حيثُ إنه يعيد ما [اقدالطهر واقتره] واكثره] كان سقط من الصوم والصلاة، وقد ثبت لنا بالأخبار: أنَّ (٢) أقلَّ مدَّة الإقامة خمسة عشر يوماً (٨)؛ فكذا أقل مدة الطُّهر.

(ص:١٢٣)، دستور العلياء (٢/ ١٦٧)، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٠٦٥)

⁽۱) ينظر: المبسوط (۳/ ۱۰۵)، بدائع الصنائع (۱/ ۲۳)، المحيط البرهاني (۱/ ۲۱۹)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۱۹). (۱/ ۲۰).

⁽٢) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٦/٤) رقم (٢١٠٧)، وعبد بن حيد في مسنده (ص: ١٩٩) رقم (٦٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص: ١٠٨) رقم (٢٨٧)، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٨٨١).

 ⁽٤) أن [ج]، [د]: (أستاذنا)

⁽٥) في المحيط البرهاني (١/ ٢٢٠)،: وبعض مشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف حرحه الله-، وبه كان يفتي القاضي الإمام صدر الإسلام أبو البسر حرحه الله- وكان يقول: قولُ أبي يوسف أيسرُ وأسهلُ على النساء وعبى المفتي، ولا خَرَجَ في ديننا فكان الأخذُ بقوله أوْلى، وعليه استقرَّ رأيُ الصّدرِ الشّهيدِ حسامِ الدّين حرحه الله- وبه يفتي، والأصلُ عند محمد حرحه الله- وهو روايةٌ عن أبي حنيفة حرحه الله، وعليه فتوى كثير من المشايخ: أنَّ الطُّهرَ المتخلَّلُ بين الدَّمين إذا كان أقلَ من ثلاثةِ أيامٍ لا يصبرُ فاصلاً بين الدَّمين، ويجعل ذلك كلَّه كالدَّم المتوالي. وانظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٢٩٠).

⁽٦) ليست في [د].

⁽٧) لِست في [أ]

⁽٨) لم أنف عليه موفوعاً إلى رسول الله ﷺ في كتب التخريج، ولا مشاراً إليه في كتب المدهب، وتال

2008 17.) BOB

وأمّا أكثرُ ملّةِ الطُّهر قلا غاية لها، إلاَّ إذا ابتُليت بالاستمرارِ حتى ضلَّت أبامَها، ووقعت الحاجةُ إلى نصْبِ العادة لها، فحينئذِ فيه اختلاف (أ) / والاعتبادُ على قول محمد (١٣ به) بن إبراهيم الميداني (أ) -رحمه الله-: أنه يُقلَّرُ أكثرُ ملَّةِ (أ) الطُّهر (أ) في حقِّها بستةِ أشهرٍ إلاَّ ساعةً (أ)؛ لأنَّ الطُّهرَ المتخلَّل بين الدَّمين دون ملَّة الحبَل عادةً، وأدنى ملَّة الحبَل ستةُ أشهرٍ إلاَّ ساعةً.

ودمُ الاستحاضة: هو ما تراه المرأة أقلَّ من ثلاثة أيامٍ أو أكثر من عشرة أيامٍ، وحكمه [حكم الاست الاست الله السّوم، ولا الوطء، قال الله الفاطمة بنت أبي حكم الرُّعاف، لا يمنع الصَّلاة، ولا الصَّوم، ولا الوطء، قال الله الفاطمة بنت أبي حبيش (١) حين قالت: إني امرأة (٧) أُستحاض فلا أطهُر، فقال الله: «ليس ذلك دمُ حيضٍ،

الكاساني في بدائع الصنائع (1/ 90) مستدلا لذلك: ولنا ما روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنها قالا: إذا دخلتَ بلدةً وأنت مساورٌ وفي عزمك أن تقيمَ بها خمسة عشر يوماً فأكمل الصّلاة، وإن كنتَ لا تدري متى تظعن فأقصر. وهذا باب لا يُوصلُ إليه بالاجتهاد؛ لأنه من جملة المقادير، ولا يُظنُّ بها التكلُّم جزافاً، فالظاهرُ أنّها قالاه سهاعاً من رسول الله يلاً.

 ⁽۱) أي[ج] (الاختلاف). وينظر: المبسوط (۱۲۸/۳)، المحيط البرهاني (۱/ ۲۱۰)، البناية (۱/ ۲۲۰)،
 حاشية ابن عابدين (۱/ ۲۸۵).

 ⁽٢) محمد بن إبراهيم أبو بكر الضّريرُ الميدانُ، نسبةُ إلى ميدان بنيسابور، فقية حنفي، قال عنه اللّكنوي: هو شيخ كبيرٌ عارفٌ بالمذهبِ قلّما يُوجدُ مثلُه في الأعصار. الجواهر المضية (٦/٢).

⁽٣) ليست في [أ]

⁽٤) ق [أ]: (الحمل).

⁽٥) تبيين الحقائق (١/ ٦٣)، العناية (١/ ١٧٥).

 ⁽٦) داطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العُزَّى القرشيةُ الأسديةُ، صحابيةٌ أسد الغابة
 (٢١٤/٧)، الإصابة (٨/ ٢٧٠).

⁽٧) ليست في [أ].[د].

إنَّى هو دمُ عِرقِ عَنَدَ، أو داءٌ اعترض، تَوضَّني لكلِّ صلاةِ اللهِ أنه اللهِ الل

وإذا زادَ الدَّمُ على العشرة، وللمرأةِ عادةٌ معروفةٌ رُدَّتُ إلى أيامِ عادتها، وما زاد على [العــــادة في وإذا ذاك فهو استحاضةٌ؛ لقوله ﷺ: قالمستحاضةٌ تَذَعُ الصَّلاة آيَّامَ أقرائِها الله الله أيَّام أيام حيضِها.

وإن ابتدأت مع البلوغ استحاضةً فحيضُها عشرةً أيامٍ في كلِّ شهرٍ، والباقي استحاضةٌ، وهذا عندنا^(٣).

وعند الشافعي -رحمه الله-: حيضُها أقلَّ الحيضِ عنده، وذلك يومٌ وليلةٌ (⁴⁾، أَخْذاً باليقين. ولنا أنَّها رأت الدَّمَ في وقتِ أمكنَ جعلُه حيضاً، فيُجعل حيضاً أخذاً بالظَّاهر،

 ⁽١) أخرجه بنحو هذا اللَّفظ، إلا قوله: ﴿عِرْق عَنْدَ الدارقطني في سننه (١/ ٤٠٢) رقم (٨٤١)، وقال العيني في البناية (١/ ٦٣٢): قوله: ﴿عرق عَنْدَ ، ليس في كُتُب الحديث.

وهو في البخاري (٦٨/١) رقم (٣٠٦)، ومسلم (٢١٢١) رقم (٣٣٢) يلفظ: «إنَّ ذلك عِزْقٌ وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضةُ فاتْركي الصَّلاة، فإذا ذهب قَدْرها، فاغسني عنك الدَّم وصَلَّ.

⁽٢) أخرجه الدَّارمي في مسنده (١/ ٢٠٨) رقم (٨٣٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها، قبل أن يستمرَّ بها الدم (١/ ٢٠٤) رقم (٦٢٥)، وأبو داود في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها، قبل أن يستمرَّ بها الدم (١/ ٨٠) رقم (٢٩٧)، والترمذي في في سننه، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من ظهر إلى طهر (١/ ٨٠) رقم (٢٩٧)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (١/ ٢٢٠) رقم (٢١٦) وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤٣٧)؛ إسناده ضعيفً.

 ⁽٣) ينظر الأصل (١/ ٤٦٠)، بدائع الصنائع (١/ ٤١)، الهداية (١/ ٣٤)، المحيط البرهاني (١/ ٢١٩)، ثبين الحقائق (١/ ٦٤)

⁽٤) ينظر الأم (١/ ٨٥)، الحاوي (١/ ٣٨٩)، التنبيه (ص: ٢١)، نهاية المطلب (١/ ٣١٨)

بخلاف صاحبةِ العادة حيثُ (١) تُرَدُّ إلى عاديها؛ لقيامِ الدَّليل على أنَّه ليس بدمِ حيضٍ المخالفة العادة.

فإن (٢) لم تكن لها عادةً معروفةً بأن ترى مرَّةً ستاً، ومرَّة سبعاً، فاستُحيضت، فعليها أن تغتسل عند تمام السَّت، وتصوم وتصلي، ولا يطؤها زوجُها، وينقطعُ حقَّ الرَّجعة، وإذا مضى اليومُ السَّابعُ اغتسلت في اليوم الثَّامن أيضاً، وتقضي الصَّومَ الذي صامت في اليوم الشَّامعِ دون الصَّلاة، ويحلُّ للزَّوج وطؤها؛ لأنَّ الحيضَ إحدى العادتين فعليها الأخذُ بالاحتياطِ (٣)، وذلك فيها قلنا.

والمستحاضةُ، ومَن به سَلَسُ البول، والرُّعاف الدائم، والجرحُ الذي لا يَرقاً، [هستعانة] الستعانة] بتوضَّؤون^(۱) لوقت كلِّ صلاةٍ، ويُصلُّون بذلك الوضوءِ في الوقت ما شاءوا من الفرائض / والنَّوافل، فإذا خرجَ الوقتُ بَطَل وضوؤهم، وكان عليهم استثنافُ الوضوءِ لصلاةٍ [1/14] أخرى.

وقال الشافعي -رحمه الله-: يتوضَّا لكلَّ فرض (٥). والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: «المستحاضةُ تتوضَّا لوقت كلَّ صلاةٍ»(٥).

⁽١) ليستاني [ب]،[د].

⁽٢) في [أ]، [د]: (وإن)

 ⁽٣) الاحتياط: فعل ما يُتمكّن به من إزالة الشكّ. ينظر: التوقيف على مهيات التعاريف (ص:٤٠)،
 التعريفات الفقهية (ص:١٦)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤٦).

⁽٤) في [د] (يتوضأ).

 ⁽٥) ينظر: الحاوي (١/٢١)، المجموع (٥٣٥/٢)، أسنى المطالب (١٠٢/١)، تحفة المحتاح
 (٢/٧٧).

 ⁽٦) لم أقف عليه. قال النَّووي في المجموع (١/ ٥٣٥): هذا حديثٌ باطلٌ لا يُعرف، وقال الزَّيلعي في مصب الراية (١/ ٢٠٤): لم أجده هكدا وإنَّها في

وإنَّى يبطلُ وضوؤها بخروجِ الوقتِ عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله ، و لا يبطل بالدُّخول^(۱).

وعند أبي يوسف، وزُفر –رحمهما الله–: يَبطلُ بالدُّخولُ^(٢)؛ لعدمِ الضَّرورة قبل الوقتِ.

ويبطلُ بالخروجِ أيضاً عند أبي يوسف " -رحمه الله-؛ لأنَّ الحاجة إلى الطَّهارة لا تتحقَّقُ قبلَ الوقت وبعدَه تتحقَّق، إلاَّ أنَّها يقولان: لابدَّ من تقديمِ الطَّهارةِ (على الوقتِ) (على الوقتِ) (على الوقتِ) (على الوقتِ) (على الوقتِ) (المُّها يتمكنَ من () الإتيان بالعزيمةِ، وهو شَغْلُ كُلُّ الوقتِ بأداءِ الوقتيَّةِ.

* * *

حديث أمَّ سلمة إنَّ إمرأة سألت رسول الله عن المستحاضة فقال: «تدع الصَّلاة أيَّام أقرائها ثمَّ تغتسلُ وتستثفرُ بثوب وتتوضأ لكلِّ صلاةٍ».

وقال العيني في البناية (1/ ٦٧٥) معقباً: ليس كذلك؛ لأنّه لا يلزمُ من عدم اطلاعه عليه أن يكون غريباً، بل رُوي هذا الحديث بهذه اللّهظة في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «وتوضّني لوقتٍ كلّ صلاةٍ» ذكره ابن قدامة في: المغني، ورواه الإمام أبو حنيفة حرحمه الله م هكذا: «المستحاضة تتوضأ لوقتٍ كلّ صلاةٍ»، ذكره الشرخسي في المبسوط، وروى أبو عبد الله بن بطّة بإسناده عن عمنة بنت جحش: أنّه أمَرُها أن تغتسلَ لوقت كلّ صلاةٍ.

- (۱) ينظر: الجامع الصغير (ص: ۷۳)، المسوط (۱/۸۱)، تحفة الفقهاء (۱/۱۱)، المحيط البرهائي
 (۱/۳۵)
- (۲) ينظر المبسوط (۱/ ۸۶)، تحف الفقها- (۱/ ۲۱)، المحيط البرهاي (۱/ ۵۳)، المحر الرائق
 (۲/ ۲۲۷)
- (٣) ينظر المبسوط (١/ ٨٤)، تحقة الفقهاء (١/ ٢١)، المحيط البرهاني (١/ ٥٣)، المحر الرائق
 (٢٢٧/١).
 - (٤) ما بين القومين ليس في [د]
 - (٥) لبستاني [ب].



فصــــل

والنَّفَاسُ هو الدَّمُ الحَارِجُ عَقِيبَ الولادة من الرَّحم (1)؛ لأنه مشتقُّ (٢) من تنفَّس الرَّحِم، أو من النَّفُس الذي هو الولدُ (٢)، فخروجُه لا ينفكُّ (٤) عن دم يتعقَّبُه.

وما تراه المرأةُ الحاملُ من الدَّم قبل خروجِ الولدِ استحاضةٌ، وهذا عندنا^(ه)، وهو مرويٌّ عن عائشة (^{ه)} رضي الله عنها. وعُرف أنَّها إذا حَبَلَت ينسدُّ فمُ الرَّحِم، فلا يكون الدَّم المرثيُّ من الرَّحم حيضاً؛ فيكون دمَ عِرْقِ ضرورةً، فيكون استحاضةً.

وأقلَّ التَّفاس لا حدَّ له، وأكثره أربعونَ يوماً عندنا لا للحديث أمَّ سَلَمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: اتنتظرُ النُّفساء ما بينها وبين أربعين صباحاً إلاَّ أن ترى طُهْراً

⁽١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٣٧)، التعريفات (ص: ٢٤٥)، أنيس الفقهاء (ص: ١٤).

⁽٢) ليستاق [د].

⁽٣) في المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٣٧): وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذاك؛ لأنَّ النفس التي بفتحتين واحد الأنفاس وهو ما يخرج من الحي حال التنفس.

⁽٤) ني[د]: (شك).

⁽٥) ينظر: الأصل (١/ ٣٤٠)، تبيين الحقائق (١/ ٦٧)، العناية (١/ ١٨٦)، مجمع الأنهر (١/ ٥٥)

 ⁽٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ٣١٧) رقم (١٣١٤)، وابن أبي شببة في المصنف (٢٦/٣) رقم
 (٦٠٤٤)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٠٧) رقم (٨٤٩).

وقال ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٢٣٩): وقد اختلف عن عائشة في هذا الباب وروينا عنها أنها قالت٬ الحامل لا تحيض لتغتسل وتصلي، وروينا عنها أنها قالت: لا تُصلّى حتى يذهب عنها.

وقال ابن القيم في زاد المعاد (٩/ ٦٤٩): فإن كانت محفوظةً، فيشبه أن تكون عائشة كانت تراها لا تحبض، ثم كانت تراها تحيض، فرجعت إلى ما رواه المدنيَّون.

⁽٧) ينظر المبسوط (٣/ ١٤٩)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٣)، الهداية (١/ ٣٥)، المحيط البرهاني (١/ ٢٦٣)

قبل ذلك»(١).

وما زاد عن الأربعين فهو استحاضةً؛ لما ذكرنا^(٣). فإذا^(٣) كانت لها عادةٌ معروفةٌ أن في النّفاس تُردُّ إلى عادتها، والزّيادة استحاضة. وإن زاد على الأربعين، فإن كانت مُبْتَدئةً فنفاسُها أربعون كها قلنا في الحيض.

وإذا ولدت ولدين في بطنٍ واحدٍ فتفاشها من الولد^(ه) الأول، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهما الله-^(۱).

وقال محمد وزُّفر -رحمهما الله-(٧٠): يَفاسها من الوَلَد الثاني (٨٠). وأجمعوا أنَّ عِدَّتها تنقضي بالولدِ الأخيرِ (٩٠).

 ⁽١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ١٧٣) رقم (٨٣١١)، والدارقطني في سنته (١/ ٤١٠) رقم
 (١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٨٣/١) رقم (٦٢٥). قال الدارقطني عقبه: عمرو بن الحصين، وابن علائة ضعيفان متروكان.

وقال ابن حجر في الدّراية (١/ ٩٠): إستادةُ واهِ.

⁽٢) في [ج] زيادة: (رإذًا تجاوز الدُّم الأربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك).

⁽٣) في [أ]، [د]: (وإن)، وفي [ج]: (فإن).

⁽٤) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٥) ليست في [أ]

⁽٦) ينطر: الأصل (١/ ٣٤٠)، المسوط (٢/ ٣٠)، بدائع الصنائع (١/ ٤٣)، البحر الرائق (١/ ٢٣١).

 ⁽۷) ينظر ۱ الحامع الصغير (ص: ۲٤۱)، المبسوط (۲/۲)، بدائع الصنائع (۱/۲۶)، المحر الراثق
 (۱/۲۳۱).

 ⁽٨) في [ح] زيادة (الأنَّها حاملٌ بعد وضع الأوَّل فلا تحيضُ كها أنَّها لا تحيضُ ولهذا انتقصَ بالأوَّل)

 ⁽٩) ينظر الجامع الصغير (ص: ٢٤١)، بدائع الصنائع (١/ ٤٣)، الجوهرة النيرة (٢/ ٣٧)، درر الحكام
 (١/ ٣٧٨))

200 171 30G

والصَّحيحُ هو القولُ الأوَّلُ؛ لأنَّ فمَ الرَّحِمِ قد انفتحَ بوضعِ أحد / الولدين فكان^(١) [14/ب] الدَّمُ المرثيُّ من الرَّحِم، فكان يفاصاً بخلاف انقضاء العِدَّة؛ لأنَّه متعلِّقٌ بفراغ الرَّحِم، ولا فراغ مع بقاءِ شيءٍ من الشَّفل.

فإن كان بين الوَلدين أربعون (٢) يوماً فلا يَفاسَ من الولد الثَّاني، فإن خَرَجَ بعضُ الولدِ فرأت الدَّمَ، إن خرج الأكثرُ منه صارت نُفساءَ وإلاَّ فلا؛ لأنَّ للأكثر حكمَ الكُلِّ، (واللهُ أعلمُ بالصَّواب) (٣).

* * *

(١) في [ب] (كان).

⁽٢) في [أ]، [د]: (أربعين).

⁽٣) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ب]



باب تطهير النجاسة''

تطهيرُ النَّجاسةِ واجبٌ من بَكَنِ المصلِّي، وثويِه، والمكانِ الذي يُصلِّي عليه (")؛ لأنَّ الصَّلاةَ تعظيمُ الله تعالى والمناجاةُ معه؛ فيجبُ أن يكون على أحسن الأحوال، وذلك في طهارة هذه الأشياء.

و بجوزُ تطهيرُ النَّجاسة بالماء وبكلِّ مائع طاهرِ يمكنُ إزالنُها به كالحُلِّ، وماءِ الورد، والماءِ المستعمل.

وقال محمدٌ، وزفرٌ (٢)، والشافعيُّ –رحمهما الله–: لا يجوزُ (١)؛ لأنَّ الزَّوالَ بالماء حُكمٌّ ثَبَتَ شخالفاً للقياسِ (٩) فَيُقتصر على مورد الشَّرع، وصارت (١) كالحَدَث.

ولهما(٢٠): أنَّ هذه المانعاتِ إذا كانت طاهرةً كانت مشارِكةً للماء في الإزالة، فكانت كالماءِ بخلاف الحَدَث لما ذكرنا.

⁽١) في [أ]، [د]: (الأنجاس).

⁽۲) نِ[اً]،[د]:(نِه)

⁽٣) ليست في [أ]، [د].

 ⁽٤) ينظر: المبسوط (١/ ٩٦)، بدائع الصنائع (١/ ٨٣)، الهداية (٢٦/١)، الاختيار لتعليل المختار
 (١/ ٣٥)، الحاوي للماوردي (١/ ٤٣)، حلية العلماء (١/ /١٠)، البيان (١/ ١١)، المجموع (١/ ٩٢)

⁽٥) في [د]: (بالقياس).

⁽٦) أي [أ]: (نصار)، وفي [ج] (رصار)، وفي [د]: (فيصير).

⁽٧) المرادُ بهذا المصطلح اثنان من الأثمة التَّلاثة، وهم: أبو حنيفة، ومحمد، وأبو يوسف، وهما هنا: (أبو حنيفة، وأبو يوسف). وقد ذكروا أنَّ لأبي يوسف رواية أخرى فرَّق فيها بين التَّوب والندَد، فقال في التَّوب عصلُ، وفي البَدَن: لا تحصلُ. ينظر المسوط (١/ ٩٦)، بدائع الصنائع (١/ ٨٣)، الهداية (٣٦/١)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٣٥).

ثمَّ ذَكَرَ من جملةِ الماتعات الطَّاهرةِ الماءَ المستعملَ، وهذا قول محمد رحمه الله ، وهو روايةٌ (١) عن أبي حنيفة -رحمه الله-، وعليه الفتوى (٢).

وإذا أصابت الحفّ نجاسةً ولها جِرْمٌ (٢) فجفّتْ فدَلَكُه بالأرض جاز؛ لأنَّ الجِلد شيءً صلبٌ فلا يدخل فيه من أجزاء النَّجاسة إلاَّ قليل، وإذا يَبست يعود (٤) ذلك إلى جِرْم النَّجاسة فإذا دَلَكَه بالأرض زالت فلم يبق فيه (٥) إلاَّ قليل، وذلك (١) معفو شرعاً (٧)، بخلاف التَّوب؛ لأنَّه شيءٌ رَخُو تدخل (٨) فيه أجزاءُ النَّجاسة فلا تخرج منه إلاَّ بالمعالجة بالغَسلِ، (بخلافِ الرَّطْبِ) (٤)؛ لأنَّ أجزاءَ النَّجاسة المتشربة (١٠) (لم تَعُذُ) (١١) إلى جِرْمها بَعدُ.

وإن لم يكن (للنَّجاسة جِرْمٌ نحو البول والخمر، رُوي عن أبي يوسف -رحمه الله-:

 ⁽۱) في [أ]، [ب]، [ج]: (روايته).

 ⁽۲) ينظر: المحيط البرهاني (۱/۹/۱)، الاختيار لتعليل المختار (۱٦/۱)، تبيين الحقائق (١/ ٢٤)،
 حاشية ابن عابدين (۱/ ٢٠٠-٢٠١).

 ⁽٣) في حاشية ابن عابدين (١/ ٣١٠) المرادُ بذي الجِرْمِ ما تكون ذاتُه مشاهدَةً بحس البَصَر، ربغيرِه ما لا
 تكون كذلك.

⁽٤) ليست في [ج].

⁽٥) لست في [ج].

⁽١) ليست في [أ]، [ح]، [د]. واستبدلت في [ج] بقوله: (والقليل).

⁽٧) ليست في [ح].

⁽٨) ليست في [ح].

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١٠) في [د] (المشربة).

⁽١١) في [أ] (لا تعود)، وفي [د]: (لا يعود).

أنه إذا) (١) مسحّه بالتُّراب على مبيلِ المبالغةِ يَطهرُ (٢)، ويقومُ ذلك مقامَ جِرْم النَّجاسة، واعتمد مشايخُنا على هذه الرَّواية لمكان الضَّرورة (٣).

والمنيُّ نجسٌ^(٤) يجبُ غسلُ رطبِه، وإنَّ جفَّ على الثَّوبِ أَجزاً فيه الفَرْكُ، وهذا عندنا^(۵).

وعند الشافعي -رحمه الله-: المنيُّ طاهرٌ (٢).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٢) في [أ]، [د]: (طهر).

 ⁽٣) هذه الرّواية عن أبي يوسف، والتي اعتمدها المشايخ ليست فيها ليس له جِرْمٌ، بل في النّجاسةِ الرّطبةِ،
 حيثُ خالف أبو يوسف صاحبيه، وجوّز إزالتَها بالدّلْك وهذا تفصيل المذهب:

النَّجاسةُ إمَّا أن تكون رطبةً أو يابسةً، فإن كانت رطبةً فلا تزولُ إلاَّ بالغَسَل عند أبي حنيفة، ومحمد، وقال أبو يوسف: تزولُ، واعتمدها المشايخ.

وإن كانت يابسة فإمَّا أن يكون لها جِرْمٌ أو لا يكون

فإن لم يكن هَا جِرْمٌ كَثِيفٌ كَالبول والحمر لا تطهرُ إلاَّ بالغَسْل.

وإن كان ها جرمٌ كثيفٌ كالعَذرة والدَّم والرَّوثِ نيزول بالحتُّ عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعند محمد: لا، أو كالمنيُّ يزولُ بالحتُّ.

ينظر: المبسوط (١/ ٨٢)، تحفة الفقهاء (١/ ٧٠)، بدائع الصنائع (١/ ٨٤)، الهداية (١/ ٣٦)، المحيط البرهاني (١/ ٢٠٣)، الاختيار (١/ ٣٣)، البحر الرائق (١/ ٢٣٤)، مراقي الفلاح (ص٦٨٠)

⁽٤) ليست قي [د].

 ⁽۵) ينظر: الأصل (۱/ ۱۱)، الجامع الصغير (ص: ۸۰)، بدائع الصنائع (۱/ ٦٠)، الاختيار لتعليل
 المحتار (۲/ ۲۲)، العناية (۱/ ۱۹۱)، الجوهرة النيرة (۱/ ۲۷).

⁽٦) ينظر الأم (١/ ٧٢)، الحاوي (٢/ ٢٥١)، نهاية المطلب (٣٠٨/٢)، البيان (١٩/١)، العزيز (١٨٧/١).

/ لنا قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها حين سألتُه عن المنيِّ يُصيب النَّوبَ: ﴿إِن كَانَ ﴿ [1/15] رطْباً فاغْسليه، وإن كان يابساً فافركيه (١٠).

والنَّجاسةُ إذا أصابت المِرْآة، أو السَّيفَ اكتفى بمسجِها؛ لأنَّه لا نجاسةَ إلاَّ على سطحهما وقد زالت بالمسح.

وإن أصابت الأرضَ نجاسةٌ فجفَّت بالشَّمس، وذهبَ أثرُها جازت الصَّلاةُ على مكانها؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: اذكاةُ الأرض يَبَسُها اللهُ.

ومن أصابه من النَّجاسةِ المُعلَّظةِ كالبولِ، والدَّمِ، والْمَاثطِ، والحَمرِ مقدارُ الدَّرهمِ وما [هابطالطو] دونَه جازت الصَّلاةُ معَه، وإن زادَ لم يجز؛ لأنَّ القليلَ لا يمكن التحرُّز عنه، والكثيرَ يُمكنُ؛ فَفَصَلْنا بينهما بالدِّرهم؛ (أخذاً من موضعِ الاستنجاءِ، فنقولُ: الدِّرهمُ)(٣)، وما

ثمَّ قال: وقد ورد الأمرُ بفَرِّيه من طريق صحيحة رواه ابن الجارود في المنتقى عن همام بن الحارث قال: كان عند عائشة ضيف فأجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة كان وسول الله صل الله عليه وسلم يأمرُنا بحثه. وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا الوجه بلفظ: لقد رأيتني أحكَّه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري. ولم يذكر الأمر، وأمَّا الأمر بغسله فلا أصل له. وينظر التحقيق (١/٧٠١)، نصب الراية (١/٩٠١)، البدر المنبر (١/٤٩٥)، الدراية (١/٩١)

⁽۱) قال ابن حجر في التلخيص الحبير (۱/ ۱۷٤): قال ابن الجوزي في التّحقيق: هذا الحديث لا يُعرف بهذا السّياق، وإنّها تُقِل أنّها هي كانت تفعل ذلك. رواه الدارقطني، وأبو عوانة في صحيحه، وأبو بكر البزّار، كلّهم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: كنتُ أفركُ المنيّ من ثوب رسولٍ الله إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً. وأعلّه البزّار بالإرسال عن عمرة.

⁽٢) قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/١٨٣): احتج به الحنفية، ولا أصل له في المرفوع، نعم دكره ابن أبي شيبة موقوفاً (١/٥٩) رقم (٦٢٤) عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر. ورواه عبد الرزاق (١٥٨/٣) رقم (١٤٣) عن أبي قلابة من قوله بلفظ: «جفوف الأرضي طهورُها، وانظر صبب الراية (١/٢١١)، المقاصد الحسنة (ص: ٣٥٥).

⁽٣) ما بين القرسين ليس في [د].

دونه في حدُّ القِلَّة، وما زاد عليه في حدُّ الكثرة.

والمرادُ بالدِّرهم: هو الدِّرهمُ الكبيرُ المثقالُ، وتكلَّموا في أنَّ المعتبرَ فيه (1): بَسْطُ الدِّرهم (أو وزنُه (3)، فقد قال الفقيه أبو جعفر الهندواني (3): إن كان للنَّجاسة جِزمٌ، يُعتبر فيها وزنُ الدَّرهم) (4)، وإن لم يكن لها جِزمٌ يُعتبرُ فيها المساحة عملاً بهما في حالين غتلفين (6).

وإن أصابته نجاسةً محفقةً كبولِ ما يُؤكلُ لحمُه جازت الصَّلاة (٢) معه ما لم تبلغ رُبِّع الثوب؛ لأنَّ المانع من مثل هذه النَّجاسة هو الكثيرُ الفاحِشُ، وذلك مقدَّرٌ بالرُّبْع؛ لأنَّ رُبُعَ الشَّيءِ قد يُقام مقامَ الكُلِّ في بعض المواضع (٢).

وتطهيرُ النَّجاسة التي يجب غسلُها على وجهين: فيا كان^(٨) له منها عينُ مرئيةٌ [الطهارة الطهارة المالية المالي

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) ينظر: البناية (١/ ٧٢٦)، الجوهرة النبرة (١/ ٣٨)، البحر الرائق (١/ ٢٤٠).

⁽٣) محمد بن عبد الله بن محمد، أبو جعفر الهندوائيّ، البلخيُّ، الحنفيُّ، فقية حنفيٌّ، يُقال له لكهاله في الفقه: أبو حنيفة الصَّغير، ت٣٦٦هـ. ينظر: الجواهر المضية (٣/ ٦٨)، تاج التراجم (ص: ٣٦٤)، شذرات الذهب (٤/ ٣٢٨).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٥) ينطر: تحمة الفقهاء (١/ ٦٤)، تبيين الحقائق (١/ ٢٣)، درر الحكام (١/ ٤٧).

⁽¹⁾ ليست في [أ]

⁽٧) ينظر: المحيط البرهاني (١٩٣/١).

⁽٨) ليستاق [أ]

⁽٩) في [ج] (يتبقن).

سألته عن دمِ الحيضِ (1): احْتَيِه ثمَّ اقْرصِيه ثمَّ اغسليه بالماءِ، ولا يضرُّك أثرُه، (٢). وما ليسَ له (٣) عينُ مرئيةٌ قطهارتُها أن تُغسل حتَّى يَغلبَ على ظنَّه (١) أنه قد طهر. وعند الشافعي - رحمه الله - ت يطهرُ بالغَسِّل مرةً اعتباراً بالحَدَث (٥).

ولنا: (أنَّ النبي ﷺ لمَا أمر أن يغسل اليدَ ثلاثاً للمستيقظِ من منامِه)(١) عند توهَّم النَّجاسةِ، فلاَّ النِّب ﷺ لمَا أمر أن يغسل اليدَ ثلاثاً للمستيقظِ من منامِه)(١) عند تحقُّق النَّجاسة كان أَوْلى؛ ولأنَّ غلبة (١) الظنِّ قد(٨) تقومُ مقامَ اليقينِ عند التَّعلُّر على الوقوفِ على اليقينِ (٩).

 ⁽١) في [أ]، [د]: (الاستحاضة).

⁽۲) أخرجه أحمد في مسنده (۱۶/ ۳۷۱) رقم (۸۷۲۷)، وأبو داود في سننه (۱/ ۱۰۰) رقم (۳۲۵)، والبيهقي في السنن الكبرى (۲/ ۷۲۳) رقم (۱۱۱۵). وقال ابن حجر في الفتح (۱/ ۳۳٤). في رسناده ضعفٌ. وضعّفه النَّووي في خلاصة الأحكام (۶۳۸).

⁽٣) أي أن ما [ج]: (٤٤).

⁽٤) في [ب]، [ج]: (ظن الغاسل).

⁽٥) مذهب الشافعية: أنَّ النجاسة العينية لا يُدَّ من محاولة إزالة ما وجد منها من طعم، ولون، وربح، فإن فعل ذلك فبقي طعم لم يطهر، وإن بقي اللَّون وحدَه وهو سهلُ الإزالة لم يطهر، وإن كان عَسْرَهَا كدم الحيض يصيبُ النَّوب، ورُبَّها لا يزولُ بعد المبالغةِ والاستعانةِ بالحتَّ والقَرْص طَهُرَ، ولو كان ذلك كلَّه بغسلةِ واحدةٍ. ينظر: نهاية المطلب (٢/ ٢٠٠٠)، العزيز (١/ ٢٢٧)، روضة الطالبين (١/ ٢٨)، مغنى المُحتاج (١/ ٢٤٢).

⁽١) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٣٣) رقم (٢٧٨) عن أبي هريرة عله أنَّ النبي الله قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنَّه لا يدري أبن بائت يدُه

⁽٧) ق[د]. (علب عليه)

⁽٨) ليست في [د].

⁽٩) ينظر: الأشياه والنظائر لابن نجيم (١/ ٦٣)

الاستنجاءُ أن سنَّةً، وعند الشافعي رحمه الله : فرضٌ ^(٢)، وهو / فرغ مسألة [15/ب] النَّجاسةِ القليلةِ ^(٣).

ويُجزئُ فيه الحَجَرُ^(\$) والمَدَرُ^(٥)، وما قام مقامَه يمسحه به حتى يُنقَّيه؛ لأنَّ المقصود [الاستنجاء وصفته] هو الإنقاء.

وليس فيه عددٌ مستونٌّ.

وعند الشافعي -رحمه الله-: العددُ في الاستنجاء شرطٌ، وهو أن يَستنجي بثلاثة أحجارِ أو بحجرِ له ثلاثةُ أَخْرُفِ^(٢)؛ ليقوم كلُّ حرفِ مقامَ حجرِ.

لنا ﷺ: «من استجمرَ فليُوتِر، مَن فعلَ هذا فحسنٌ، ومن لا فلا حرجَ» (٧٠).

وغَسْلُهُ بِالمَاء أَنْضِل؛ لأنَّ أهل قُباء كانوا يُتبِعونَ الحجارةَ بالمَاء (^^)، فنزلَ قولُه تعالى:

 ⁽١) الاستنجاء: طلب طهارة القُبُل والدُّبُر عما يخرج من البطن بالثَّراب أو الماء. ينظر طلبة الطلبة (ص:٣)، التحريفات (ص:٢١)، القاموس الفقهي (ص:٣٤٩).

 ⁽۲) ينظر: الأم (۱/ ۳۱)، الحاري (۱/ ۱۵۹)، التنبيه (ص: ۱۸)، حلية العلماء (۱/ ۱٦۱)، البيان
 (۲) (۲۱۳/۱).

 ⁽٣) قال الكاساني في بدائع الصنائع (١٨/١): والكلامُ فيه راجعٌ إلى أصلٍ. وهو أنَّ قليل النجاسة الحقيقيَّة في الثوب والبَدَن عفوٌ في حقَّ جواز الصَّلاة عندنا، وعنده ليس بعفو

⁽٤) ليست في [أ].

⁽٥) لبست في [أ]، [د].

⁽٦) ينطر: الأم (١/ ٣٧)، الحاوي (١/ ١٦١)، المهذب (١/ ٥٨)، الوسيط (١/ ٣٠٨)، تحفة المحتاح (١/ ١٨٢).

 ⁽۷) أخرجه أحمد في مسئله (۱۱/۱٤) رقم (۸۸۳۸)، وابن ماجه في سئنه (۱/۱۲۱) رقم (۳۳۷)،
 وأبر داود في سئنه (۱/۱) رقم (۳۵)، وصححه الحاكم في المستدرك (۱/۱۱) رقم (۱۹۹۹)،
 وحسنه النَّووى في خلاصة الأحكام (۳۱۲).

⁽٨) في [أ]، [ب]، [ج]: (الماء).

﴿ يِهِ دِجَالٌ يُحِبُونَ أَن يَنظَهُ رُوا ﴾ [التوبة:١٠٨] (١٠.

وقيل: الاستنجاءُ بالماء كان أدباً في عصرِ رسولِ الله ﷺ، ثمَّ صارَ سُنَّةً بعده بإجماع الصَّحابة كالتَّراويح(٢).

فإن تجاوزت النَّجاسة مخرجها لم يجز فيه إلاَّ الماء؛ لأنَّ (البدنَ له) (٣) حرارة جاذبة أجزاءَ النَّجاسة فلا يطهرُ بالمسحِ، إلاَّ أنَّ في موضع الاستنجاء اكتفى بالأحجار للضّرورة.

هذا إذا كان وراء موضع الاستنجاء من النَّجاسة أكثرُ من قَذْرِ الدِّرهم، أمَّا إذا كان أقلَّ لكن مع موضع الاستنجاء يكونُ أكثرَ من قَذْر الدِّرهم، قال أبو حنيفة، وأبو يوسف -رحمها الله-: يكفيه الاستنجاءُ بالأحجارِ⁽³⁾.

⁽١) أخرجه بهذا اللَّفظ البزار في مسنده كيا في تفسير ابن كثير (٢١٦/٤)، وقال: وإنَّ ذكرته بهذا اللَّفظ لأنه مشهورٌ بين الفقهاء ولم يعرفه كثيرٌ من المحدثين المتأخرين، أو كلُّهم، والله أعلم.

يريد بذلك الإمام النَّووي، حيثُ قال في خلاصة الأحكام (١/ ١٦٤): وأمَّا ما اشتهر في كتب الفقه والتفسير من جمعهم بين الماء والأحجار فباطلٌ لا يُعرف.

وقال مغلطاي في شرح ابن ماجه (١/ ١٣٥): من رواية محمد بن عبد العزيز الزُّهري وهو ضعيفٌ لا يُحتجُّ به

وأخرح ان ماجه في سننه (١٢٨/١) رقم (٣٥٧)، وأبو داود في سننه (١١/١) رقم (٤٤) عن أبي هريرة عن النبي ، قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء، كانوا يستنجون بالماء، فنرلت فيهم هذه الآية، ومحمده ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٢٤٥).

⁽٢) ينظر: تحمة المقهاء (١/ ١٢)، البناية (١/ ٢٤٩).

⁽٣) ق[ب] (للبدد).

 ⁽٤) ينظر بدائع الصائع (١٩/١)، المحيط البرهاني (١/ ٥٥)، الجوهرة البيرة (١/ ٤٠)، البناية
 (١/ ٧٥٧).

وعند محمد - رحمه الله : لا بُدَّ من غَسْله (١).

والصَّحيحُ قولها؛ لأنَّ التي في موضع الشَّرْج ساقطةٌ كَأَنْ (٢) لا نجاسةَ عليه، بدليل: أنَّ تركه لا يضرُّ، فبقيت العِبرةُ لما عداها، وذلك أقلُ من قَدْر الدَّرهم.

ولا يُستنجى بعظم ولا بروث؛ لورود النَّهي عنه (٢)، ولا بطعام؛ لأنَّه استهانةٌ به، [مايمنهبه وذلك منهيٌ عنه (٤)، ولا بيمينه؛ لقوله ﷺ: «اليمينُ للوجه، واليسارُ للمَقْعَدِ» فَسَمَ، والعِسنه؛ لقوله ﷺ: «اليمينُ للوجه، واليسارُ للمَقْعَدِ» فَسَمَ، والقِسْمةُ تقطعُ الشركة (١). (واللهُ أعلم بالصَّواب) (٧).

At At At

 ⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (۱/۱۱)، المحيط البرهاني (۱/۵۶)، الجوهرة النيرة (۱/٤٠)، البناية
 (۱/۷۵۷).

⁽٢) في[ب]،[ج]: (كأنه).

⁽٣) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٢٣) رقم (٢٦٣) عن سلمان ١١٥٠ قال قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كلَّ شيء حتَّى الحراءةَ قال: فقال: أَجَل «لقد نهانا أن نستقبل القبدة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم.

⁽٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَلَقَرَعُوا وَلَا تُسْرِفُوا أَيْنَهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف: ٣١].

 ⁽٥) لم أقف عليه، ويغني عنه ما أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٤٤) رقم (١٥٣)، ومسلم في صحيحه
 (١/ ٢٢٥) رقم (٢٦٧)، واللفط له عن أبي قتادة عله أن النبي ﷺ قال ٩٤ يُمسكنَّ أحدُكم دكره
 بيمينه وهو يبول، ولا يتمشّح من الخلاء بيمينه، ولا يتنقَّس في الإناء».

⁽٦) في [د]: (بالشركة).

⁽٧) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

[وقت الظهر]



كتسباب المسسلاة

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنَا مُوقُوتًا ﴾ [النساء:١٠٣]. أي: فرضاً مؤقتاً؛ فلا بُدَّ من معرفة الأوقات فنقول:

أوَّلُ وقتِ الفجر، إذا طلع الفجر الثَّاني⁽¹⁾، وهو البياضُ المعترضُ في الأُفق؛ لقوله [وقت النجر] عِنْ: الايغرَّنَكُم أذانُ بلالِ، ولا الفجرُ المستطيلُ، وإنَّما الفجرُ المستطيرُ في الأُفقُ⁽¹⁾.

وآخرُ وقتِها عند (٣) طلوع الشَّمس؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنَيِّحٌ بِحَمَّدِ رَيِّكَ فَبَلَ طُلُوعِ الشَّمْس؛ القوله تعالى: ﴿وَمَنَيِّحٌ بِحَمَّدِ رَيِّكَ فَبَلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ [طه:١٣٠]، يعنى: الصَّلاة.

وأوَّلُ وقتِ الظُّهر حين تزول الشَّمس.

وآخــره إذا صَار ظلُّ / كلَّ شيءٍ مثليه سوى فيء⁽¹⁾ الزوال، عند أبي حنيفة⁽⁰⁾ –رحمه [1/16] الله-.

وقالا: إذا صار مثله (٢٠) لما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: • أمَّني جبر ثيلُ عليه السلام

(١) ليستاني [ج].

(۲) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب بيان أنَّ الدُّخول في الصَّوم بحصل بطنوع الفجر
 (۲/ ۷۱۹) رقم (۱۰۹٤).

(٣) ليست في [أ]، [ج]، [د].

- (٤) الفيء: ما بعد الزَّوال من الطُلُّ. ينظر: الصحاح (١/ ٦٣)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٢٤٩٠)،
 غرى ألفاظ التنبيه (ص:٥٠).
- (٥) ينظر: الأصل (١٤٤/١)، تحفة الفقهاء (١/١٠٠)، الهداية (١/٤٠)، الاختيار لتعديل المختار
 (٥) ينظر: الأصل (١٤٤/١)، تحفة الفقهاء (١/١٠٠)، الهداية (١/٤٠)، الاختيار لتعديل المختار
- (٦) ينظر الأصل (١/١٤٤)، بدائع الصنائع (١٢٢/١)، تبيين الحقائق (١/٧٩)، الحوهرة النيرة
 (١/١٤)

عند البيت مرَّتين، وصلَّى الظُّهر في اليومِ الأوَّل حين زالت الشَّمس، وفي اليوم الثاني حين صار ظلُّ كلِّ شيءِ مِثْله، ثمَّ قال: يا محمد، الوقتُ ما بين هذين الوقتين»(١).

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ عند تعارض الأدلة، يقعُ الشكُّ في خروجِ وقتِ^(٢) الظُّهر ودخول وقت العصر؛ فلا يثبت بالشكُ.

[وقت:العمر]

وأوَّلُ وقتِ العصر إذا خرجَ وقتُ الظُّهر على اختلاف القولين.

وآخرٌ وقتها ما لم تغرب الشَّمس.

[وقت:الفرب]

وأوَّلُ وقت المغرب إذا غربت الشَّمسُ؛ لحديث إمامة جبرئيل عليه السلام^(٣).

وآخرُ وقتها ما لم يغب الشَّفَقُ، والشَّفقُ هو البياض بعد الحُمرة عند أبي حنيفة -رحمه له-(⁶⁾.

وقالاً: هو الحُمرة (*)؛ لأنَّها المرادُ في أغلبِ الاستعمالِ.

لأبي حنيفة -رحمه الله- أنه اسمٌ مشتَّركٌ بين الحُمَّرة والبياض، فيقع الشكُّ في خروج وقت المغرب فلا يخرج بالشكُ.

⁽۱) أخرجه أحمد في مسئده (۲۰۲) رقم (۲۰۸۱)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في المواقيت (۱) أخرجه أحمد في مسئده (۲۰۷۱) رقم (۳۹۳)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي (۲۷۸/۱) رقم (۱٤۹)، وصححه ابن خزيمة (۱/۸۱۱) رقم (۳۲۵)، والحاكم في مسئدركه (۱/۸۱۱) وقم (۳۰۱).

⁽٢) ليست في [أ]

⁽٣) تقدم تحريجه (ص: ١٣٦)، وفيه: «ثمَّ صلى المغرب حين وجبت الشَّمس وأفطر الصَّائم،

 ⁽٤) ينظر: الأصل (١/١٤٥)، المبسوط (١/١٤٤)، بداتع الصنائع (١/١٢٤)، المحيط البرهائي
 (١/٤٧١).

 ⁽٥) ينظر الأصل (١/ ١٤٥)، الحجة على أهل المديئة (١/ ٧)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٣٩)، تبيين
 الحقائق (١/ ٨٠).

[وقنت العشاء والوتر] وأوَّلُ وقتِ العِشاء حين غاب⁽¹⁾ الشَّفَق بلا خلافِ بيننا⁽⁷⁾. وآخرُ وحين يطلع الفجرُ الصَّادقُ عندنا (٣).

وأوَّلُ وقتِ الوتر ما بعد العشاء، وآخرُ وقتها ما لم يطلع الفجر؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهِ تعالى زادكم صلاةً هي خيرٌ لكم من حُمر النَّعَم ألا وهي الوتر، فصلُّوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر»(*).

[ما يستحب في التوقيت] ويُستحبُّ الإسفارُ بالفجر، والإبرادُ بالظّهر في الصَّيف، وهذا عندنا (٥٠).

أمَّا الفجر؛ لقوله ﷺ: «أسفِروا بالفجر؛ فإنَّه أعظم للأجر""، وأمَّا الظُّهر: «أبردوا

(١) ليست في [أ]

- (٢) ينظر: الأصل (١/ ١٤٥)، تحفة الفقهاء (١/ ١٠١)، المحيط البرهاي (١/ ٢٧٤)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٢٩).
- (٣) ليست في [أ] ، [د]. وينظر: الأصل (١/٦٤١)، المبسوط (١/ ١٤٥)، يدائع الصنائع (١/ ١٢٤)، البناية (٢/ ٢٩).
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩/ ٢٧١) رقم (٢٣٨٥١)، والحارث بن أبي اسامة في مسنده كي في بغية الباحث (١/٣٣٦) رقم (٢٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (١/٤٣٩) رقم (٢٤٩٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٢٧٩) رقم (٢١٦٨)، وصححه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٨٤) رقم (٢٥١٤)، وقال ابن رجب في فتح الباري (١٤٦/٩): إسناده جيَّدٌ.
- (٥) ينظر: الأصل (١٤٦/١)، الحجة على أهل المدينة (١/١)، تحفة الفقهاء (١٠٢/١)، اهداية (1/13).
- (٦) أخرجه أحمد في مسئده (٧٨/ ٥١٨) رقم (١٧٢٨٦)، وابن ماجه في منته، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العجر (١/١١) رقم (٦٧٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب وقت الصبح (١/ ١١٥) رقم (٤٢٤)، والنسائي في سنته، كتاب الصلاة، باب الإسفار (١/ ٢٧٣) رقم (٥٤٨)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الإسفار بالعجر (١/٢٨٩) رقم (۱۵۶)، وابن حباد في صحيحه (۲/ ۳۵۷) رقم (۱٤۹۰)



بالظُّهر؛ فإنَّ الحَرَّ من فَيْح جهنَّم (1).

ويُقدَّم في الشِّتاء؛ إظهاراً للمُسارعة إلى المغفرة(٧).

وتأخيرُ العصر أفضل عندنا^(٣)؛ لقول عبد الله بن رافع (أن النبي الله بتأخير العصر الفقير المسلم الله المساء المساء

ويُستحبُّ تعجيلُ للغرب؛ لقوله ﷺ: «لن تزالَ أُمتي بخيرِ ما لم يُؤخّروا المغرب إلى اشتباك النَّجوم» (٨).

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر (١١٣/١) رقم (١١٣/١) رقم (٥٣٣)، مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باستحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة (١/ ٤٣٠) رقم (٦١٥)

 ⁽٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَسَادِعُوا إِلَى مَضْفِرَةٍ مِن رَّبِعَكُمْ وَجَنَّةٍ عَهْمُهَا النَّسَوَتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتُ يَشْمِ إِلَى قوله تعالى: ﴿ وَسَادِعُوا إِلَى مَضْفِرَةٍ مِن رَّبِعِكُمْ وَجَنَّةٍ عَهْمُهَا النَّسَوَتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتُ لِللَّهُ وَهَا إِلَى مَضْفِرَةً إِنْ مَضْفِرَةً مِن رَّبِعِكُمْ وَجَنَّةٍ عَهْمُهُا النَّسَوَتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَتُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّمُ وَاللَّهُ وَاللَّالْمُواللَّا اللللللْمُ الللَّهُ وَاللَّا الللللْمُ اللِي الللِلللْمُ الللللْمُ الللْمُ

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١٤٧/١)، المبسوط (١٤٧/١)، المحيط البرهاني (١/ ٢٧٥)، الاختيار لتعليل
 المختار (١/ ٤٠).

⁽٤) عبد الله بن رافع بن خديج أبو محمد الحارثي الأنصاري، تابعي ثقة، توفي سنة ١١١هـ. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ١٩٧)، الثقات لابن حبان (٥/ ٢٢).

 ⁽٥) أخرجه أحمد في مسنده (١٠٨/٢٥) رقم (١٥٨٠٥)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٧٢) رقم (٩٩٠)،
 والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٢٦٧) رقم (٤٣٧٦).

قال الدارقطني: لا يصحُّ هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصَّحابة، والصَّحيحُ عن رافع بن خديج وعن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ ضدُّ هذا.

⁽٦) سيأتي من حديث عقبة بن عامر في أوقات النهي.

⁽٧) ف[1]: (المغرب).

 ⁽٨) أحرجه الدارمي في مسئله (٢/ ٧٧٢) رقم (١٣٤٦)، والبزار في مسئله (٤/ ١٣٢) رقم (١٣٠٦)،
 (٨) أحرجه الدارمي في مسئله (٢/ ٧٧٧) رقم (٣٤٠)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة

ويُستَحبُّ تأخيرُ العِشاء إلى ما قبل ثُلُث الليل؛ لقوله ﷺ: «لولا شُقْم السَّقيم وضعف الضَّعيف لأخَّرتُ العِشاء إلى ثُلُث الليل*(١).

هذا إذا لم يكن يومَ غيمٍ، فإن كان (يومَ غَيْمٍ) (٢) عجَّل (١) العصرَ؛ كيلا يقعَ في وقتِ مكروهِ، والعشاءَ؛ /كيلا يقعَ النَّاسُ في الظُّلَم والأَوْحال. [16/ب]

ويُستحبُّ في الوتر لمن بألف الصَّلاة (*) آخرُ الليل، فإن لم يثق بالانتباء أوتر قبل النَّوم؛ [الانسل في ويُستحبُ في الوتر لمن بألف الصَّلاة (*) آخرُ الليل، فإن لم يثق بالانتباء أوتر قبل النَّوم؛ الوتوا الوتوا القوله ﷺ: "من خشي منكم أن لا يستيقظ فَليُوتِر في أوَّل الليل، ومن طمع أن يستيقظ فليُوتِر في آخر الليل، (*).

ثمَّ الوترُ سُنةٌ مطلقةٌ عند الشافعي(")-رحمه الله-، مؤكَّدةٌ عند أبي يوسف ومحمد(" -

(۸/ ۳۸۳) رتم (٤٧٣).

(١) أخرجه البزار في مسنده (١١/ ٤٦١) رقم (٥٣٣٣)

وأخرج الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في تأخير العشاء الآخرة (١/ ٣١٠) رقم (١٦٧) عن أبي هويرة عله قال: قال النبي على: قلولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم أن يؤخّروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه». وقال: حديث حسنٌ صحيحٌ.

- (٢) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [د].
 - (٣) في [د]: (يعجل).
 - (٤) في [د]: (صلاة).
- (٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله
 (١/ ٥٢٠)رقم (٧٥٥).
 - (٦) ينظر الأم (١/٨١١)، الحاوي (٢/٨٧٢)، البيان (٢/ ٢٦٥)، المجموع (٤/ ١٢).
- (۷) ينظر المسوط (۱/ ۱۵۵)، بداتع الصنائع (۱/ ۲۷۰)، الجوهرة النيرة (۱/ ۲۲)، البحر الرائق
 (۲/ ٤٠)

رحمهم الله ، واجبة عند أبي حنيفة (1) رحمه الله ؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الله تعالى زادكم صلاةً الا وهي الوتر (⁴⁾؛ والزِّيادةُ من جنس المزيد عليه، وقال فيه (⁴⁾؛ ﴿فَأُوتِروا اللهُ ، وهو أمرٌ وإنَّه للإيجاب، (والله أعلم بالصَّواب) (٥).

* * *

⁽۱) قال السَّرخسي في المبسوط (۱/ ۱۵۵): واختلفوا وراء هذا فروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة -رحمه الله تعالى-: أنَّ الوتر فريضةٌ، وروى يوسف بن خالد السمتي عنه: أنَّها واجبةٌ، وهو الظَّاهر من مذهبه، وروى أسد بن عمرو عنه: أنَّها صنةً مؤكدةٌ، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

وفي البحر الرائق (٢/ ٤٠): وهذا آخرُ أقوالِ أبي حنيفةً، وهو الصَّحيحُ، كذا في المحيط، والأصحُّ كما في الجانية، وهو الظَّاهر من مذهبه كذا في المبسوط، ورُوي عنه أنَّه فرضٌ، وعنه: أنَّه سنةٌ، ووفَّق المشايخ بينهما بأنَّه فرضٌ عَمَلاً، واجبٌ اعتقاداً، شُنَّةٌ ثُبُوتاً ودليلاً. وانظر: حاشية ابن عابدين (٢/ ٤).

⁽٢) ينظر (ص: ١٣٨) من هذا البحث.

⁽٣) ليست في [ب].

⁽٤) أحرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند (٢/ ٣٨٩) رقم (١٢١٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنَّ الوتر ليس بحتم (٣/ ٣١٦) رقم (٤٥٣)، وحسنه، وأبو يعني في مسنده (٢/ ٤٥٣) رقم (٥٨٥)، وصححه التُّووي في خلاصة الأحكام (١٨٥٤).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].



باب الأذان

الأذانُ سنةُ للصَّلوات الحُمس، والجمعة دون ما سواها؛ للتَّوارث.

وصفةُ الأذانِ ما هو المعهودُ اليومَ، ولا ترجيع^(١) فيه عندنا^(٣)؛ للتَّوارثِ، والرِّواياتِ [الاذان ومنته] المشهورةِ.

ويزيدُ في أذانِ الفجرِ بعد الفلاح: "الصّلاةُ خيرٌ من النّوم" مرّتين؛ لأنّه إن لم يكن من أصل (") الأذان فالنّاسُ أدخلوه فيه، فاستحسنوا ذلك (") وأخسّنوا (")؛ وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن "(").

والإقامةُ مثل الأذان إلاَّ أنَّه يزيد فيها(٧) بعد الفلاح: "قد قامت الصلاةُ" مرَّتين، [صفةالإقامة]

 ⁽١) في [د]: (يرجّع). والنّرجيع في الأذان: أن يخفض صوته بالشّهادتين، ثمّ يرفعه بهيا. التعريفات (ص:٥٦). وانظر: طلبة الطلبة (ص:١٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٥٦)

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (١/٨/١)، تحقة الفقهاء (١/ ١١٠)، الاختيار لتعليل المختار (١/٢٤)، تبيين الحقائق
 (١/ ٩٠/١)

⁽٣) أن [ج]: (أمل).

⁽٤) ليست أي [أ]، [ج]، [د]

⁽٥) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽¹⁾ يشير إلى ما أخرجه أحمد في مستده (٦/ ٨٤) رقم (٣٦٠٠)، والبزار في مستده (٥/ ٢١٢) رقم (١٨١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١١٢/٩) رقم (٨٥٨٣)، وصححه الحاكم في المستدرك (٨٣/٣) رقم (٨٣/٣) رقم (٤٤٦٥) عن عبد الله بن مسعود عله قال: "إنَّ الله نظر في قلوب العباد توجد قلب محمد خبر قلوب، ثمَّ نظر في قلوب العباد قوجد قلوب أصحابِه خير قلوب العباد فجعلهم أنصار دينه، ما رآه المؤمنون حَسَناً فهو عند الله حَسَنٌ، وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيحٌ،

⁽٧) ليست في [ب]، [ج]، [د].

هو^(۱) المأثور المتوارث^(۱).

ويترسَّلُ^(٣) في الأذان، ويحدُر⁽¹⁾ في الإقامة؛ لقوله ﷺ لبلال⁽¹⁾: اإذا أذَّنت فترسَّل، وإذا أقمت فاخدُر، (١).

ويستقبل لهم (٧) القبلة فإذا بلغ إلى (٨) "الصلاةِ"، و"الفلاحِ" حوَّلَ وجهَه يميناً وشهالاً؛ لأنَّ في (١١) القبلةِ، وفي المناداة وشهالاً؛ لأنَّ في (١١) القبلةِ، وفي المناداة

⁽١) ليست في [ج].

⁽٢) ني[أ]: (التواتر)

⁽٣) المترشل: هو الذي يتمهّل في تأذينه، ويبيّنُ كلامَه تبييناً يفهمُه من يسمعُه، وهو من قولك: جاء فلانٌ على رسلِه، أي: على هِينته غير عجل ولا متعبٍ لنفيه. ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص:٥٦)، طلبة الطلبة (ص:٠١)، المطلع على ألفاظ المقنع (ص:٦٦).

 ⁽٤) أي [ج]: (وينحدر). والحُدر: الإسراع في الأذان والقراءة. ينظر: طلبة الطلبة (ص: ١٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ١٠)، كشاف إصطلاحات الفنون (١/ ٣٨٧).

 ⁽٥) بلال بن رباح، مولى أبي بكر الصديق، وأعتقه فله عز وجل وكان مؤذناً لرسول الله الله وخازناً، شهد بدرا، والمشاهد كلّها، وكان من السّابقين إلى الإسلام، توفي سنة ١٨هـ. ينظر: الاستيعاب (١٧٨/١)، أسد الغابة (١/ ٤١٥)، الإصابة (١/ ٤٥٥).

⁽٦) أخرجه عبد بن حميد في مسنده (ص: ٣١٠) رقم (١٠٠٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النرسل في الأذان (١/ ٣٧٣) رقم (١٩٥)، وقال: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسنادٌ مجهولٌ.

⁽٧) ليست في [م]، وفي [أ]، [د]: (بها).

⁽٨) ليست ق[ب].

⁽٩) ليست في [أ]، [د].

⁽١٠) ني[ج]: (فيوجُّه).

⁽١١) ليست في [أ]، [ب]، [د].

يتوجَّه إلى مَن (١٠) عن يمينِه وشهالِه، كها في الصَّلاة يستقبل القبلةَ في أفعال الصَّلاة، ويحوِّلُ وجهه يميناً وشهالاً في السَّلام.

 ويُؤذِّذُ للفائنة ويقيمُ؛ كما فَعَلَ رسولُ الله الله على غداة (١) ليلة التَّعريس (١).

قإن فاتنه صلواتُ أذَّن للأُولى وأقامَ، وكان مخيِّراً في الثانية إن شاء أذَّن وأقام، وإن شاء اقتصر على الإقامة؛ لما رُوي عن النبي ﷺ لما شغله الكفُّار⁽¹⁾ بومَ الأحزاب عن أربع صلواتِ: فقضا مُنَّ على الولاءِ والتَّرتيبِ، (كلَّ صلاةٍ بأذانِ وإقامةٍ (١٠). ورُوي في هذا الحديث: أنَّه قضا هُنَّ على الولاءِ والتَّرتيب بإقامة (١٠) (١٠)؛ فخيَّرناه لهذا.

 ⁽۱) ليست في [أ]، [د].

⁽٢) أن [أ] ، [ج] ، [د]: (في حديث).

 ⁽٣) التّعريس: النّزول آخر الليل ليناموا ويريحوا إبلهم ساعة. ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٧٧)، طلبة
 الطلبة (ص:١٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢١)

وخبر التَّعريس، أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف يقضى الفائت من الصلاة (٢٩٨/١) رتم (٦٢٤)، وأصله في صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها (١/ ٤٧١) رقم (٦٨٠)، وليس فيه ذكر الأذان.

⁽٤) في [د]: (اللقاه).

 ⁽٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٧٢) رقم (١٢٨٥). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٤):
 نيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيفً.

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ٥٠٣) رقم (٤٢٣٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦/١٤) رقم (٤١٦/١) وأحمد في مسئله (٢٩٣/١٧) رقم (١١٩٨)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٤٧٨٠) رقم (٩٩/١) رقم (٩٩٦).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [د].

وينبغي أن يؤدَّن ويقيم / على طُهرٍ، فإن أذَّن على غير وضوءِ جاز، ومع الجنابة بُكره؛ [1/17] لأنه ذكرٌ مُعظَّمٌ فأشبة قراءة القرآن، فكُره (١) مع أفحش الحَدَثين دونَ أخفَهما. [العهدان]

ويُكره (أن يقيم) (٢) على غير وضوءٍ؛ لأنه حينئذِ يقعُ الفصلُ بين الإقامة والشُّروع. ويُستحبُّ إعادةُ أذانِ أربعةِ نفر: الجُنُب، والمرأةِ، والصبيِّ، والسَّكرانِ؛ لاختلال الإعلام بأذان هؤلاه.

والإقامةُ لا تُعاد أصلاً؛ لما أنَّ تَكْرار الإقامة غيرُ مشروعٍ، وتَكْرار الأذان مشروعٌ في الجملة.

ولا يؤذُّن لصلاةٍ قبل دخولِ وقتِها؛ لأنَّ الأذانَّ للإعلامِ^(٣) بدخولِ الوقتِ فلا يجوز قبلَه.

وعن أبي يوسف -رحمه الله-: أنه جوَّز أذانَ الفجرِ قبل الوقت بعد نصف الليل⁽¹⁾، وهو قول الشافعي⁽¹⁾-رحمه الله-! لأنَّ بلالاً كان يفعل ذلك⁽¹⁾.

⁽١) أي[ج]: (يكره).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) أي[ج]: (الإعلام)

 ⁽٤) ينظر الاختيار لتعليل المختار (١/٤٤)، تبيين الحقائق (١/ ٩٣)، البناية (٦/ ١١٢)، البحر الرائق
 ٢٧٧/٠١).

⁽٥) ينظر: الأم (١٠٢/١)، الحاوي (٢٦/٢)، البيان (٢/ ٦٢)، العزيز (٣/ ٦٣).

⁽٦) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أذان الأعمى إدا كان له من بخبره (١٢٧/١) رقم (٦١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطدع العجر (٢١٨) رقم (٢٩٨) وقم (٢٩٠١) عن ابن عمر رضي الله عنها أنَّ النبي الله قال الله بلالاً يؤذّن بليل، قكلوا واشربوا حتَّى ينادي ابنُ أم مكتوم».

ولنا قوله ﷺ لبلال: الا تُؤذّن حتى يستبينَ لك الفجر هكذا»، ومدَّ يديه (١)، وبه تبيَّن انَّ أذان بلال قبل ذلك ما كان للإعلام بدخول الوقت، بل لِيرجعَ القائمُ (٢) على فراشه، وينسحَّر الصَّائمُ، كها نطق به حديثُ آخرُ (٢). والله أعلم (٤).

* * *

⁽١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (١/٧٤) رقم (٥٣٤)، وقال: شداد مولى عياض لم يُدرك بلالاً.

⁽٢) أي[ج]: (النائم).

⁽٣) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الأذان قبل الفجر (١/١٢) رقم (٢٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب بيان أنَّ الدخول في الصَّوم يحصل بطلوع الفجر (٢٢١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب بيان أنَّ الدخول في الصَّوم يحصل بطلوع الفجر (٢/ ٧٦٨) وقم (١٠٩٣) عن عبد الله بن مسعود، عن النبي الله قال «لا يمنعنَّ أحدَكم - أو أحداً منكم - أذانُ بلال من سحوره، فإنَّه ينادي بليل ليرجع قائمُكم، ولينبه نائمَكم، وليس أن يقول المجر»

⁽٤) لبست في [ب]



باب شروط الصلاة التي يتقدمها

(شــــروط الملاة] يجبُ على المصلِّي أن يُقدِّم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ما قدَّمنا ('')؛ لقوله ﷺ: ﴿ لا صلاةَ إِلاَّ بِالطَّهارة السَّهارة أَلطَّهارة مطلقاً فيتناولُ ('') الطَّهارة عن الأنجاسِ والأحداثِ جميعاً.

ويسترُ عورتَه؛ لقوله تعالى: ﴿ مُلُوا زِبنَتَكُرٌ عِندَكُلٌ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]، وأدنى الزّينة ما يُواري (٤) العورة.

وأخرح أحمد في مسنده (١١/ ٣٦٩) رقم (٢٥٥٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر العلام بالصلاة (١/ ٣٦٩) رقم (٤٩٦)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٣٠) رقم (٨٨٧) من حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدَّه مرفوعاً بلفظ: «مُرُوا صبيانكم بالصَّلاة لسبع، واصرموهم

⁽١) في [أ] ، [د]: (قدمناه).

 ⁽۲) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور (۱/۱۰۱) رقم
 (۲۷۲)، وأبو يعني في مسئده (۱۰۲/۱۱) رقم (۲۲۳۰)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (۱/۸)
 رقم (۹)، وابن حبان في صحيحه (۱۸۸۸) رقم (۲۳۶۱).

⁽٣) أن [ج]: (يتناول).

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (وارى).

⁽٥) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث (١/ ٢٦٤) وقم (١٤٣). قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٦٦٦): وفيه شيخ الحارث داو د بن المحبّر رواه عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو سلسلةُ ضعفاءٍ إلى عطاء.

 ⁽٦) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، قال الزيلعي في نصب الراية (١/ ٢٩٧): غريب، وقال ابن حجر في الدَّراية
 (١/ ١٢٢): لم أجده.

والرُّكبة من العورة عندنا الله الحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: الرُّكبة من العورة اللهُ عند ال

وعَظْمُ الفَخِذ عورةٌ، وعَظْمُ السَّاقِ ليس بعورةِ، فعندَ الاجتهاعِ^{٣)} يترجَّحُ الموجِبُّ⁽¹⁾؛ لكونها عورةً احتياطاً.

وبَدَنُ المرأةِ الحرَّةِ كُلُه (*) عورةً إلاَّ وجهها وكفَّيها وقدميها؛ لقوله ﷺ: «المرأة عورةٌ [عودةًالمائة]
مستورةٌ (*)، والمراد: كونها واجبةَ السَّتر، وأمَّا استثناءُ الوجهِ والكفَّين والقدمين (*)؛
فلقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبَدِينَ زِمِنْتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ [النور: ٣١]، قال عليٌّ، وابنُ
عباسٍ -رضي الله / عنهها-: ما ظهر منها (*): الكحلُ والحاتمُ (*)، أي: موضعُها. [1/ب]

عليها لعشرٍ، وفرَّقوا بينهم في المضاجع، وإذا زوَّج أحدُّكم عبدَه أمنَه أو أُجيِرَه قلا ينظر إلى ما دون السُّرة وفوق الرُّكبة، فإن ما تحت السُّرة إلى الرُّكبة من العورة».

⁽١) ينظر: الأصل (٣/٥٦)، المبسوط (١٠/١٤٧)، الهداية (١/ ٥٥)، تبيين الحقائق (١/ ٩٦).

⁽٢) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٤٣١) رقم (٨٨٩)، وقال عقيه: أبو الجنوب ضعيفً

⁽٣) أ.[ج]: (الإجاع).

⁽٤) ني[ج]: (موجب).

⁽٥) ني[ب]،[ج]: (كلها).

⁽٦) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقال ابن حجر في الدراية (١٢٣/١): لم أجده. وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الرضاع (٣/ ٤٦٨) رقم (١١٧٣)، وصححه هو، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٩٣) رقم (١١٧٦)، وصححه هو، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٩٣) رقم (١٦٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٤١٢/١٢) رقم (٥٩٩٨) عن ابن مسعرد على مرفوعاً بلفط: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان».

⁽٧) ليست أن [أ]، [ب]، [د].

⁽٨) ليت في [ب].

 ⁽۹) أخرجه عن ابن عباس الطبري في جامع البيان (۲۵۸/۱۷)، والطحاوي في شرح معاني الأثار
 (۲۲۱۶) رقم (۲۲۱۶)، والبيهقي في السنن الكبرى (۲۱۹/۲) رقم (۳۲۱۵).

وقالت عائشة - رضي الله عنها: تُبدي^(١) إحدى عينيها^(١). وقال ابن مسعود ﴿ الله عنها ومُلاءتُها (١).

إِلاَّ أَنَا أَخَذَنَا بِقُولَ عَلِي وَابِنَ عِبَاسٍ -رَضِي الله عَنهَمَا-؛ لأَنَّا أَجْمَعَنَا عَلَى أَنَّه يُبَاحِ النَّظُرُ إلى ثيابِها، فكذا إلى وجهِها وكفَّيها.

وأمَّا قدمُها فلأنَّها كما تُبتلى بإبداءِ وجهِها في المعاملةِ مع الرِّجال، وبإبداءِ كفُّها⁽¹⁾ في الأخذِ والإعطاءِ، تُبتلى بإبداءِ قدميها إذا مَشَت حافيةً أو متنعِّلةً.

و في جامع البرامكة عن أبي يوسف –رحمه الله–: أنَّه يُباح النَّظرُ إلى ذراعها أيضاً (**)؛ لأنَّها في الحَبْزِ وغَسْلِ الشِّياب تُبتلى بإبداء ذراعِها أيضاً.

وهذا إذا لم يكن النَّظرُ عن شهوةِ، فإن كان يَعلم أنَّه يشتهي لو نظر لم يحلّ له النَّظرُ إلى شيء منها؛ لقوله ﷺ: امّن نظرَ إلى محاسن أَجنبيةِ صُبَّ في عينيه الأَنِكُ (٢) يومَ القيامة »(٧)،

ولم أقف عليه عن عني عليه، وقد قال الزيلمي في نصب الراية (٤/ ٢٣٩): وأمَّا الرُّواية عن علي فغريبٌ. وقال ابن حجر في الدّراية (٢/ ٢٢٥): أمَّا عنِّ فلم أجد ذلك عنه.

⁽١) ليستاني [ب]، [ج]، [د].

⁽٢) لمأقف عليه.

 ⁽٣) لم أفف عليه بهذا اللَّفظ، ولكن أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٤٣٣)، والطبري في جامع البيان
 (١٧/ ١٧). وقال ابن حجر في الشراية (١/ ٣٢٥): إسنادُه قويٌّ

 ⁽٤) أِي [ج]، [د]: (كفَّيها).

⁽٥) ينظر المبسوط (١٠/ ١٧٣)، المحيط البرهاق (٥/ ٣٣٤)، البناية (٢/ ١٢٥).

 ⁽٦) الأنِك الرَّصاص الخالص، ويقال: الرَّصاص الأسود. ينظر: مقايس اللغة (١/ ١٤٩)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٧٧)، المصباح المنير (١/ ٢٦).

⁽٧) قال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٤٠): غريب، والمعروف: "من استمع إلى حديث قوم، وهم له كارهون، صُبَّ في أذنه الأنِكُ يوم القيامة. أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التعبير. وقال ابن حجر في الشراية (٢/ ٢٢٥): لم أجده.

وكذا(١) إذا كان أكثر رأيه أنَّه لو نظر يشتهيها؛ لأنَّه كاليقين فيها لا يُوقَّف على حقيقتِه.

ولا يحلُّ له أن يَمَسَّ وجهها، ولا كفَّها وإن أَمِنَ الاشتهاءَ؛ لقوله ﷺ: "من مسَّ كفَّ امرأة ليس منها بسبيلٍ وُضِعَ في كفَّه جمرةً يوم القيامة حتى يُفصَلَ بين الخلائقِ الألام، إلاَّ إذا كانت عجوزة لا تُشتهى فلا بأسّ بمصافحتِها.

وما كان عورة من الرجل فهو عورة مِن الأَمَة بطريق الأَولَى، وبطنها وظهرها عورة الأنَّ النظرَ إلى هذين العضوين ومسَّهما قد يكون سبباً للفتنة ، وما سوى من ذلك من بدنها ليس بعورة لما رُوي عن أنس (٣) هذه ولأنَّ جواري عمر يَخْدِمْنَ الضَّيفان كاشفاتِ الرُّووس مضطرباتِ النَّديين (٤) و الأنَّ فيهنَّ ضرورة وبلوى الأنَّهنَّ يخرُجُن لحوالج مواليهنَّ في ثيابٍ مِهنتهنَ و فكان حالهنَّ مع الرِّجالِ في النَّظرِ والمس كحالِ الرَّجلِ في ذوَاتِ محارمِه.

* * *

(١) في [ج]. (وكذلك).

⁽٢) قال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٣٤٠): غريب. وقال ابن حجر في الدراية (٢/ ٢٢٥): لم أجده.

 ⁽٣) أنس بن مالك بن النضر الأنصاريَّ الحزرجيُّ النجاريُّ، خادمُ رسول الله ﷺ، توفي سنة ٩٣هـ، وقيل ٩٣ أنس بن مالك بن النضر الأنصاريُّ الحزرجيُّ النجاريُّ، خادمُ رسول الله ﷺ (١/ ٩٤)، الإصابة ٩٠هـ، وقيل ٩٢هـ، وقيل: ٩٩هـ، ينظر: الاستيعاب (١/ ٩٠٩)، أسد الغابة (١/ ٢٩٤)، الإصابة (١/ ٢٧٥).

 ⁽٤) أحرجه يجيى بن سلام في تفسيره (١/ ٤٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٢٠) رقم (٣٢٢٢)
 قال البيهقي: الآثارُ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ذلك صحيحةً.



فصل

[المسلاة مسع عجز الطهارة]

[V18]

ومَن لم يجد ما يُزيل به النجاسة صلَّى معها ولم يُعد الصَّلاة. وهذا إذا كان الرَّبع من التَّوبِ طاهراً أو أكثر؛ (لأنَّ الرَّبع قد يُقام (1) مُقامَ الكهالِ، وإن كان الطَّاهرُ)(1) أقلَ من الرُّبع يتخبَّرُ إن شاءَ / صلَّى معه بركوع وسجود، وإن شاء صلَّى عرباناً بالإيهاء، وهذا قول أي حنيفة، وأي يوسف - رحمها الله - (1).

وقال محمدٌ -رحمه الله-: يُصلي فيه لا محالة (⁽⁴⁾؛ لأنه ابتُلي بين أن يتركَ فرضاً واحداً، وبين أن يتركَ الفرائض؛ فكان تركُ الفرض الواحدِ⁽⁴⁾ أيسرَ، فيتعيَّن عليه ⁽¹⁾.

ولهي:أنَّ كلَّ واحدِ منهما مانعٌ جوازَ الصلاةِ حالةٌ (٧) الاختيارِ وعدمَ العذرِ، فكانا (^{٨)} سواءٌ فيتخبَّر.

⁽١) ني [ج]: (يقوم).

 ⁽٢) ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١١٧/١)، الهداية (٢/١١)، تبيين الحقائق (١/ ٩٧)، الجوهرة النيرة
 (٢/١٤).

 ⁽٤) ينطر: المبسوط (١/ ١٨٧)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٤٦)، العناية (١/ ٢٦٣)، البحر الرائق
 (١/ ٢٨٨).

⁽٥) ليست في [ب].

⁽٦) في [ج] (عليهيا).

⁽٧) في [ج] (حال).

⁽٨) في [أ]، [د]: (تكاتوا).

وينوي الصَّلاة التي يدخل فيها بنيِّة، لا يَقصل بينها وبين التَّحريمة بفعل(١٠)؛ لأنَّ النِّية شُرِعتْ لتعيين الفعل وتحقَّق الإخلاص.

وذا إنَّى يتحقُّقُ حالةً الشُّروع في الأداءِ، وأمَّا إذا تقدمت النِّية على حالةِ الشُّروع فعند محمد رحمه الله في جملةِ العباداتِ: إذا لم يشتغل بعدَها بعملِ آخَر يجوزُ (٢)؛ لأنَّها وُجدت حقيقةً فتبقى حُكمًا إلى أن يوجدَ ما يُبطلُها.

وعند أبي يوسف -رحمه الله-: لا يُجزئه إلاَّ في الصَّوم (٢٠)؛ لمساس الحاجةِ في الصَّوم دونَ غيره من العباداتِ.

وعند الشافعي -رحمه الله-: يُشترط مخالطاً للتَّكبير (١)، وهو قولُ الطُّحاوي (٩). فأمَّا(٦) إذا تأخَّرت النِّيةُ عن وقتِ الشُّروع لا يصحُّ في ظاهرِ الرُّوايةِ(٧). وقال أبو الحسن الكرخيُّ: تصبُّح مادام في الثَّناءِ (٨).

⁽١) ﴿ إِنَّ [ج] زيادة: (شيء).

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٢٩)، المحيط البرهاني (١/ ٢٨٩)، البحر الرائق (١/ ٢٩١)، مجمع الأنهر (١/ ٨٥) وفي المبسوط (١/ ١٠): والأفضل أن تكون نيته مقارنة للتكبير، فإن نوى قبله حين توضأ ولم يشتغل بعده بعمل يقطع نيته جاز عندنا، وهو محفوظ عن أبي يوسف ومحمد جميعاً.

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٢٩)، المحيط البرهاني (١/ ٢٨٩)، البحر الرائق (١/ ٢٩١)، مجمع الأنهر (1/ OA).

 ⁽٤) ينظر: الأم (١/ ١٢١)، الحاوي (٦/ ٩٢)، التنبيه (ص: ٣٠)، المجموع (٦/ ٢٧٧)

⁽٥) عتصر الطحاوي مع شرح الجصاص (١/ ٥٧٤).

⁽¹⁾ ليست في [أ]،[د].

⁽٧) ينظر المسوط (١٠/١)، بدائع الصنائع (١٩/١)، المحيط البرهاني (١/ ٢٩٠)، تبيير الحقائق (99/1)

⁽٨) ينظر عفة الفقهاء (١/٦٢١)، الجوهرة النيرة (١/٨٤)، البناية (٢/ ١٣٩)، درر الحكام (١/ ٦٢)

2008 (10 T) 3003 I

فإن اشتبهت عليه القِبلةُ وليس بحضرتِه مَن يسألُه عنها اجتهدَ، فإن علم أنه أخطأ بعدما صلَّى فلا إعادةَ عليه عندنا (١).

وقال الشافعي – رحمه الله-: أعادَ إن استدبرَ الكعبةُ (٢)؛ لأنَّه ترك الفرض وهو: استقبالُ القبلةِ بيقين.

ولنا: أنَّه مأمورٌ في هذه الحالةِ بالصَّلاةِ إلى جهةِ هي جهةُ الكعبةِ عندَه، وقد أدَّى، فيخرجُ عن العُهدة، كها لو تيامَن أو تياسَر.

فإن علمَ ذلك في الصَّلاة استدارَ إلى القبلةِ (٢)، وبنى عليه (٤) كما فعلَ أهلُ قُباء (٩) حين أخبروا بانتقالِ القبلةِ إلى الكعبة استدارُوا (١) (إلى الكعبة (٧) (٨).

 ⁽۱) ينظر: الأصل (۲/۲)، المبسوط (۱۹۲/۱۰)، تحفة الفقها. (۱/ ۱۲۱)، الاختيار لتعليل المختار
 (۱/۷۶).

 ⁽۲) في الأصلح. ينظر: الأم (١/٤/١)، الحاوي (٢/٨٠)، نهاية المطلب (٢/١٠٥)، المجموع
 (٣/٣).

⁽٣) في [ج]: (الكعبة).

⁽٤) أ.[أ]: (عليها).

⁽٥) أباء: بلدة عامرة تطيف بذلك المسجد، كثيرة البساتين والشّكان، وتكادُ تتَّصل بالمدينة عمرانياً، بل التصدت المدينة بها، مسجدُها جنوب المسجد النبوي بسئةِ أكيالٍ، وهي واقعةٌ في حرَّة تُسمَّى حرَّة قباء، وهي الجزء الشرقي من حرَّة الوبرة. ينظر البلدان لليعقوبي (ص:١٥٢)، معجم البلدان (٤/ ٢٠١)، معجم المعالم الجغرافية (ص:٢٤٨).

⁽١) ليست في [د].

⁽٧) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ومن لم ير الإعادة على من سها، نصى إلى غير القبلة (١/ ٨٩) رقم (٤٠٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (١/ ٣٧٥) رقم (٥٢٦).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [ج] ، [د].

باب صفة الصلاة

[فــــرائض

ومِن فرائض الصَّلاةِ:

المبلاة] [18/ب]

التَّحريمةُ؛ / لقوله ﷺ: امفتاح الصلاة الطُّهورُ، وتحريمها التكبيرُ اللهُ وقال ﷺ: الا يقبل الله تعالى صلاةَ امرئِ حتَّى يضع الطَّهور مواضعَه، ويستقبل القبلة، ويقول: اللهُ اكبرُ اللهُ.

والقيامُ؛ لقوله (٢٠ تعالى: ﴿ وَقُومُوا يِعْمِ فَكَنِيتِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

والقراءةُ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَمُوا مَا نَيْسَرَمِهُ ﴾ [المزَّمل: ٢٠].

والركوعُ والسجودُ؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ ٱرْصَحَكُمُواْ وَٱسْجُـدُواْ ﴾ [الحج:٧٧].

فُهم من هذه الأوامر تعلُّق جوازِ الصَّلاة بها.

والقَعْدةُ في آخِرِ الصَّلاةِ مقدارَ التَّشهد؛ لقوله ﷺ: ﴿إِذَا رَفَعَتَ رَأْسَتُ مِنَ آخِر

⁽۱) أخرجه أحمد في مسئده (۲/ ۲۹۲) رقم (۲۰۰۱)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب مفتاح الصلاة الطهور (۱/ ۱۰۱) رقم (۲۷۵)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء (۱/ ۱/ ۱) رقم (۱۱)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (۱/ ۱۲) رقم (۳)، وصححه الحاكم في المسئدرك (۱/ ۲۲۳) رقم (۲۵۷)، والنّووي في خلاصة الأحكام (۱۰۵۱).

⁽٢) قال ابن الملقّن في البدر المنير (١/ ١٨٣): هذا الحديث غريبٌ بهذا اللَّفظ، لا أعلمُ من خرَّجه كذلك وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٢٧٤): لم أجده بهذا اللَّفظ، وقد سبق الرَّافعي إلى دكره هكدا ابن السمعاني في الاصطلام، وقال النَّووي: إنَّه ضعيفٌ غير معروف، وقال الدارميُّ في جمع الجوامع ليس بمعروف ولا يصحُّ.

⁽٣) في [•] (كفوله).



وإذا دخلَ الرَّجلُ في صلاتِه كبَّر؛ لما رَوينا، ورفع يديه مع التَّكبير حتَّى يحاذي بإبهاميه [سنة التكبير] شحمة أُذنيه (٢)؛ لما رُوي: قأنَّ النبي ﷺ كان يرفع يديه حِذاء أُذنيه إذا افتتح الصلاة»(٣).

> وكيفيةُ الرَّفعِ⁽¹⁾: أن يرفعِ يدَيه^(۱)، ناشراً أَصابِعَه عن^(۱) الطيِّ^(۱)، مستقبلاً بباطن كفَّيه^(۱) إلى^(۱) القبلةِ.

> (۱) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقريب منه ما أخرجه أحمد في مسئده (۷/ ۲۰۹) رقم (۲۰۰۱)، والدارمي في مسئده (۲/ ۲۵۲) رقم (۱۳۸۰)، وأبو داود في سئنه، كتاب الصلاة، باب التشهد (۱/ ۲۰۵۶) رقم (۹۷۰) رقم (۹۷۰)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۹/ ۲۱) رقم (۳۸۰۰) عن ابن مسعود في أنَّ رسول الله كالله أخذ بيده، فعلَّمه التشهد في الصلاة: «التحيات فقه والصلوات، والطبيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، إذا فعلت هذا أو قضيت، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم، فقم، وإن شئت أن تقعد، فاقعده.

وقد بيَّن الدارقطني في سننه (٢/ ١٦٤)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٩٢-٢٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٤٨) وغيرهم أنَّ قوله: (إذا فعلت هذا أو قضيت، فقد قضيت صلاتَك) إنيًا هو من قول ابن مسعودٍ، وليس من كلام النبي ﷺ؛ حيثُ أدرجه راويه: زهيرٌ بن معاويةً في الخبر.

- (۲) أي[ب]: (الأذنين).
- (٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة (١٩٢/١) رقم (٧٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨/٢) رقم (٣٠٦)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٤٢) رقم (٤٧٧).
 - (٤) أي [د]: (الصلاة).
 - (٥) ليست إن [ب]، [ج]، [د].
 - (٦) أي[د] (على).
 - (٧) في [أ]. (الوطي).
 - (٨) ليست في [أ].
 - (٩) لِست في أأله [ح]، [د].

كذا ذكره الطَّحاوي(١).

فإن قال بدلاً عن التكبير: اللهُ أجلُّ أو أعظمُ أو قال: الرَّحنُ أكبُر، أَجزأَهُ عند أبي العينالجزنة وعمدِ (٢) - رحمهم الله - ؛ لأنَّ المفروض ذكرُ اسمِ اللهِ تعالى على الحُلوص، قال الله على الله على الحُلوص، قال الله تعالى: ﴿ قَدَ أَلْكَ مَن تَرَكَى اللهُ وَقَدَرُ اسْمَ رَبِّهِ وَقَدَلًا ﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٥].

وعند أبي يوسف - رحمه الله-: لا يصحُّ إلاَّ بقوله: اللهُ أكبرُ، اللهُ الأكبرُ، اللهُ الكبيرُ إذا كان يُحسنه (٣).

وعند الشافعي - رحمه الله-: لا يصعُّ إلاَّ باللَّفظين الأوَّلين(1).

وعند مالكِ: لا يصحُّ إلاَّ باللَّفظِ الأوَّل لا غير "".

والصَّحيحُ قولُمها؛ لأنَّ التَّكبيرَ هو التَّعظيمُ وقد حَصَل.

ولو قال: الله، ولم يزد عليه، رُوي عن أبي حنيفة - رحمه الله-: أنَّه يصحُّ (١). وبقوله: اللَّهم اغفر في، لا يصحُّ بالإجماع (٧).

⁽١) مختصر الطحاوي مع شرح الجشاص (١/ ٥٧٤).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۱/۱۱)، تحفة الفقهاء (۱/۱۳)، الهداية (۱/۸۱)، الاختيار لتعليل المختار
 (۱/۸۶)

 ⁽٣) ينظر: الجامع الصغير (ص٩٥٠)، المحيط البرهاني (١/ ٢٩٣)، تبيين الحقائق (١/ ١٠٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٥١).

 ⁽٤) ينطر: الأم (١/ ١٢٢)، الحاوي (٢/ ٩٣)، نهاية المطلب (٢/ ١٢٩)، المجموع (٩/ ٢٩١)

 ⁽٥) ينظر المدرنة (١/١٦١)، التلقين (١/٤١)، الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٠٠)، مواهب الجليل
 (٥) ينظر المدرنة (١/١١)، التلقين (١/٤١)، الكافي لابن عبد البر (١/ ٢٠٠)، مواهب الجليل

 ⁽٦) ينظر الاحتيار لتعليل المختار (١/ ٤٨)، الجوهرة النيّرة (١/ ٥١)، البناية (٢/ ١٧٥)، مجمع الأنهر
 (١/ ٩٣/١)

⁽٧) ينظر بدائع الصنائع (١/ ١٣١)، المحيط البرهاني (١/ ٢٩٣)، تبيين الحقائق (١/ ١١١)، الحوهرة

[مسفة وضبع

اليسدين حسال

القيسساء في

[1/19]

السلاة]

ولو قال: اللَّهم، ففيه اختلافُ المشايخ (١).

ويجوزُ افتتاحها بالفارسيَّةِ عند أبي حنيفة (٢)- رحمه الله ، خلافاً لمم (٢).

ويَعتمدُ الله اليمنى على اليُسرى ويَضعُهما تحت سُرَّته (٥)؛ لأنَّه أقربُ إلى التَّواضع، وأبلغُ في الحُشوع والحَضوع، وأبعدُ عن التشبُّه بأهلِ الكتابِ، وأقربُ إلى سَنْر العورة، وأحفظُ للإزار من (١) السُّقوط؛ فكان أَوْلى من الوضع على الصَّدر كم هو / قول الشافعي (٧) - رحمه الله -.

ثمَّ هذا الوضع سُنَّةُ القراءةِ عند محمد - رحمه الله- (٨). وعندهما: سُنَّةُ القِيام (٩).

النيرة (١/ ١٥).

 ⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (۱/ ۱۳۱)، الاختيار لتعليل المختار (۱/ ٤٨)، تبيين الحقائق (۱/ ۱۱۰)، البناية
 (۲/ ۱۷۵).

 ⁽۲) ينظر: تبيين الحقائق (۱/۱۱)، الجوهرة النيرة (۱/ ۵۱)، درر الحكام (۱/ ۲۳)، مجمع الأنهر (۹۳/۱).

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٣١)، تبيين الحقائق (١/ ١١٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٥١)، مجمع الأنهر
 (٩٣/١)

⁽٤) في [د]: (ريعقد).

 ⁽٥) في [أ]، [ج]: (الشُرّة).

⁽٦) في [أ]، [د]: (عن).

 ⁽٧) إن مذهب الشافعي قولان: أحدهما: تحت الصَّدر، وفوق الشُّرَة، وهو الصَّحيح، والأخر عت سرَّته،
 كقول أبي حنيفة. ينظر: الحاوي (٢/ ١٠٠)، حلية العلماء (٢/ ٨٢)، العزيز (٣/ ٢٨١)، المجموع (٣/ ٣٠٠).

⁽٨) ينظر المبسوط (١/ ٣٤)، بداتع الصنائع (١/ ٢٠١)، تبيين الحقائق (١/ ١١١)، العناية (١/ ٢٨٧)

⁽٩) ينظر المبسوط (١/ ٢٤)، الجوهرة الثيرة (١/ ٥١)، البناية (٢/ ١٨٣)، اللباب (١/ ٦٧)

والمختارُ: أنَّ كلَّ قيامٍ فيه (١) ذكرٌ مسنونٌ فالسُّنَّة فيه الاعتهادُ، وما ليس فيه (٢) ذكرٌ مسنونٌ فالسُّنَّة فيه الإرسال (٣).

ثمَّ يقول: سبحانك اللَّهم وبحمدك وتبارك اسمُك.. إلى آخره؛ لروايةِ عانشة عن النبي ﷺ: أنَّه كان يقول كذلك (أ).

ثُمَّ يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم؛ (لقوله تعالى: ﴿ فَإِنَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْمَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الصلاة] الشَّيَطَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨])(٥)، معناه: إذا أردتَ قراءةَ القرآن.

وفي كيفيةِ التَّعوُّذِ اختلافٌ بين القُرَّاءِ يُعرف في موضع آخر(١).

ثمَّ التَّعوَّذُ لأجلِ القراءةِ عند محمد - رحمه الله -، وهو روايةٌ (٧) عن أبي حنيفة (٨) - رحمه الله -، فيأتي به مَن يقرأ حين يقرأ.

⁽١) ني[ب]: (من).

⁽٢) ني[ج]:(له).

 ⁽٣) ينظر: المسوط (١/٦٦/١)، تحفة الفقهاء (١/٥٠١)، المحيط البرهائي (١/٦٥٦)، الجوهرة النيرة
 (١/١٥)

⁽٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسئده (٢/ ٤٣٣) رقم (١٠٠٠)، وأبو داود في سنده كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحائك اللهم وبحمدك (٢/ ٢٠١) رقم (٢٧٦)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢/ ١١) رقم (٢٤٣)، والدارقطني في سند (٢/ ٢٠) رقم (١١٤١)، وضعّفه أبو داود، والترمذي

⁽٥) ما بين القوسين ليس في: [د].

 ⁽¹⁾ ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٢٨٩)، الكامل في القراءات العشر (ص٤٧٢)، النشر في القراءات العشر (١/ ٢٤٣).

⁽٧) في[ب]: (روايته).

⁽٨) ينظر بدائع الصنائع (١/ ٢٠٢)، المحيط البرهاني (١/ ٣٥٧)، الاختيار لتعليل المحتار (١/ ٤٩)،

وعند أبي يوسف رحمه الله الأجل الصَّلاة (١)، وقد عُرف في موضعِه.

ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ويُسِرُّهما.

وعند الشافعي - رحمه الله -: يَجهر في صلاة الجهر (٢)؛ لأنَّها (٢) فاتحة القراءة (١).

ولنا قولُ ابن مسعودٍ ﴿ مَا جَهَرَ بَهَا رَسُولُ الله ﷺ في صلاةٍ مكتوبةٍ قطُّ، ولا أبو بكرِ ولا عمرِ رضي الله عنهما^(ه).

ثمَّ يُسمى في الركعة الأولى لا غير.

وقــال أبو يوســف – رحمه الله –: يُسمِّي في كلِّ ركعةِ (٢٠). وهو روايةٌ عن أبي حنيفة – رحمه الله – أيضاً (٧).

وعند محمد – رحمه الله–: أنَّه يُسمِّي بين الفاتحة والشُّورة في صلاةِ المخافتة دون الجهرِ (^).

العناية (1/ ٢٩١).

⁽١) ينظر: تحفة الفقهاء (١/ ١٢٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٥١)، البناية (٢/ ١٩٠)، مجمع الأنهر (١/ ٩٥).

⁽٢) ينظر: الحاوى (١٠٨/٢)، حلية العلماء (٦/ ٨٦)، البيان (٢/ ١٨٥)، المجموع (٣/ ٣٣٣)

⁽٣) إِ [أ]: (لا)، وإِ [ج]: (لأن)

⁽٤) في [د]: (الكتاب).

⁽٦) ليست في [أ]،[د].

 ⁽٧) ينظر: المبسوط (١٦/١)، المحيط البرهاني (١/٩٥١)، تبيين الحقائق (١١٢/١)، مجمع الأنهر
 (١/٩٥)

 ⁽٨) ينظر المسوط (١٦/١)، المحيط البرهاني (١٩/١)، تبيين الحقائق (١١٢/١)، مجمع الأنهر
 (٩٥/١)

ثم يقرأ فاتحة الكتاب وصورة، أو ثلاث آياتٍ من أيّ سورةٍ شاء.

فأصلُ القراءة في الركعتين غير عينِ فرضٌ، والقراءةُ على هذا الوجه في الأولَيين على سبيل التَّعيين واجبٌ، واظبَ رسولُ الله ﷺ والصَّحابةُ من بعده على ذلك.

وإذا قال الإمامُ: {ولا الضالِّين} قال: آمين، ويقولها: المؤتمَّون (1) ويُخفونها؛ لقوله ﷺ: اإذا قال الإمام: {ولا الضالِّين}، فقولوا: آمين؛ فإنَّ الإمامَ يقولها والملائكةُ يؤمِّنون، فمن وافقَ تأمينُه تأمينَ الملائكة عُفر له ما تقدَّم من ذنبه (٢).

[كيفية الركوع والسجود] ثمَّ بركعُ ويكبِّر؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يكبِّر عند كلِّ خفضٍ ورفعٍ "".

ويَعتمدُ بيديه على ركبته في الرُّكوع، ويُفرِّجُ بين أصابعه، وهما من السُّنن، / قال 19/ب]
النبي الله الأنس بن مالك الله: وإذا ركعت فضع يديك على ركبتيك، وفرَّج بين أصابعك الماله.

ويبسطُ ظهره، ولا يَرفع رأسه ولا ينكُسه؛ لروايةِ زيدِ بن أسلمَ (٥٠): أنَّ النبي ﷺ كان إذا ركع يُسوِّي ظهرَه حتى لو وُضِعَ قدحٌ (١٠) من ماءِ على ظهرِه لاستقرَّ (٧٠).

⁽۱) أي[ج]: (ظرتم).

 ⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب جهر المأموم بالتأمين (۱/ ١٥٦) رقم (٧٨٢)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل قول المأموم آمين (١/ ٣٠٧) رقم (٤١٠).

⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إتمام التكبير في الركوع (١/ ١٥٦) رقم (٧٨٤).

 ⁽³⁾ أخرجه أبو يعنى في مسئده (٦/٦/٦) رقم (٣٦٣٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٦/٣٢١) رقم
 (4) أخرجه أبو يعنى في مسئد (٦/١٠٠) رقم (٨٥٦). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٣٧٢): فيه محمد بن
 الحسن بن أبي يزيد، وهو ضعيفٌ.

 ⁽٥) زيد بن أسلم أبر عبد الله العدوي العمري المدني، تابعي محدث، وفقية، توفي سنة ١٣٦هـ ينطر سير
 أعلام النبلاء (٥/ ٣١٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٥)، شذرات الذهب (١٥٩/٢).

⁽٦) أي [د] زيادة: (فيه).

⁽٧) لم أقف عليه من حديث زيد بن أسلم وقد أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب الركوع في

ويقولُ في ركوعِه: سبحانَ ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه، وفي سجودِه: سبحانَ ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه، (يريدُ به: أدنى الكهالِ)(١)؛ لروايةِ ابن مسعود ، عن النبي 寒: أنَّه قال: ﴿إِذَا رِكُمَ أَحَدُكُم فَلْيَقِل فِي رِكُوعِه: سبحانَ ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه، وإذا سجدَ فليَقُل في سُجودِه: سبحانَ ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه " (٢).

ولو زاد على الثَّلاثِ فهو أفضلُ بعد أن يكون وتراً، فالأدني هو الثَّلاثُ، والأوسطُ خسّ مرات، والأكمل سبعٌ مرات.

ئمَّ يرفعُ رأسَه ويقول: سمعَ الله لمن حمده. ويقول المؤتمُّ: ربَّنا لمك الحمد؛ لقوله ﷺ:

الصلاة (١/ ٢٨٣) رقم (٨٧٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٤٧) رقم (٤٠٠) من حديث وابصة بن معبد ﴿ وَالطَّبْرَانِ فِي المُعجم الأوسط (٦/ ٢٢) رقم (٦٧٦) من حديث أبي برزة ﴿ ٢٣٠) وحسنه ابن المُلقِّن في تحفة المحتاج (١/ ٣٧٣)، والطبراني في المعجم الصغير (١/ ٤٤) رقم (٣٦) من حديث أنس علمه، وفي المعجم الكبير (١٢/ ١٦٧) رقم (١٢٧٨١)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ١٠١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهيا. وصحح الحديث الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (TTT1)

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب]، [ج].

⁽٢) أخرجه أبو دارد الطيالسي في مسنده (١/ ٣٤٣) رقم (٣٤٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب التسبيح في الركوع والسجود (١/ ٢٨٧) رقم (٨٩٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود (١/ ٢٣٤) رقم (٨٨٦)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء بي التسبيح في الركوع والسجود (٤٦/٢) رقم (٢٦١)، وقال: حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عون بن عبدالله بن عتبة لم يلق ابن مسعود.

وقال ابن رحب في فتح الباري (٧/ ١٧٥): وهو مرسل، يعني: أنَّ عون بن عبد الله لم يسمع من ابن مسعود -: قاله الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، وقد روي بهذا الإسناد موقوفاً، وقد روي من وجوهِ أخر عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً، ولا تخلو من مقالٍ.

2008 (111) BOS

إذا قال الإمامُ: سمعَ اللهُ لمن حمده. فقولوا: ربَّنا لك الحمد»(١). قَسَم، والقِسمةُ تقطعُ الشَّركةَ.

وعند أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله -: يقول الإمام: ربنا لك الحمدُ الله عمير تاركاً ما الله المحمدُ الله عمد الله عمد تاركاً ما الله صار آمِراً به.

وأمَّا المنفردُ فعن أبي حنيفة - رحمه الله - روايتان (⁶⁾؛ (في روايةِ: أنه يُسَمِّعُ لا غيرُ. وفي روايةِ: يجمعُ) (⁶⁾.

وعندهما: يجمعُ بينهها(١).

فإذا استوى قانهاً كبَّر وسجد؛ لما رَوينا^(٧)، واعتمدَ بيديه على الأرض، ووضعَ وجهَه [كيفيــــة العجود] بين كفَّيه، كذا رُوي مِن فعل^(٨) رسولِ الله ﷺ^(٩).

- (۱) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد (۱/۱۵۸) رقم (۱/۲۹۱) ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التسميح، والتحميد، والتأمين (۱/۲۰۳) وقم (٤٠٩)، بلفظ: (فقولوا: اللَّهم ربنا).
- (۲) ينظر: الأصل (۱/٥)، الجامع الصغير (ص:۸۸)، المبسوط (۱/۲۰)، المحيط البرهاني (۱/۳۲۱)،
 الاختيار لتعليل المختار (۱/٥١).
 - (٣) في [ج]: (لما)، وفي [د]: (مما).
- (٤) ينظر: المحيط البرهاني (١/ ٣٦٢)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥١)، تبيين الحقائق (١/ ١١٦)،
 العناية (١/ ٢٩٩).
 - (٥) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].
- (٦) ينطر المحيط البرهاني (٢١٢/١)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥١)، تبيين الحقائق (١١٦/١)،
 العناية (١/ ٢٩٩).
 - (٧) يشير إلى ما تقدُّم ذكرُه: أنَّ النبي ﷺ كان يكبِّر في كلُّ خفض ورفع.
 - (٨) لبست في [د].
- (٩) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصلاة، باب رفع البدين في الصلاة (١/١٩٢) رقم (٧٢٣)،

ويسجدُ على أنقه وجبهته، وإن اقتصر على أحدِهما جاز (عند أبي حنيفة) (١) رحمه الله -.

وقالا: لا يجوزُ الاقتصارُ على الأنفِ (٢)؛ لقوله ﷺ: المُرتُ أن أسجدَ على سبعة أعضاء: الوجهِ، والكفَّين، والرُّكبتين، والقدمين»(٣).

ولأبي حنيفة ··· رحمه الله - أنَّه ﷺ في هذا الحديثِ أشارَ إلى الأنف؛ ولأنَّم، عظمٌ واحدٌ فبأيُّ طرفِ^(٤) وضعَ كَفَاهُ.

وإن سجد على گؤرِ (٥) عمامته، أو (١) فاضلِ ثوبه يجوزُ (٧)، ويُكره.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٥٧) رقم (١٥٣٤)، وصححه ابن حبان في صحيحه (١٥٣٥) رقم (١٨٦٢) رقم (١٨٦٢) من حديث وائل بن حجر ه . وهو في صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام (١/ ٢٠١) رقم (٤٠١) بلفظ: (فلها سجد سجد بين كفيه).

- (١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د]. وينظر في المسالة: الأصل (١٣/١)، المبسوط (١/ ٣٤)،
 المحيط البرهاني (١/ ٣٣٧)، تبيين الحقائق (١/ ١١٦)، الجوهرة النيرة (١/ ٥٣).
- (٢) وهو رواية أسد بن عمرو عن أي حنيفة. ينظر: البسوط (١/ ٣٤)، المحيط البرهاني (١/ ٣٣٧)،
 الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥١)، تبيين الحقائق (١/ ١١٦).
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب السجود عنى الأنف (١ / ١٦٢) وقم (٨١٨)، وقم (٨١٢) وقم (٨١٠)، بلفظ: «أمرت أن ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود (١/ ٣٥٤) وقم (٤٩٠)، بلفظ: «أمرت أن أسجد عنى مبعة أعظم عنى الجبهة، وأشار بيده عنى أنفه واليدين والرُّكبتين، وأطراف القدمين ولا نكفت النياب والشُّعرَ».
 - (٤) في [أ]، [ج]، [د]: (طرنيه).
 - (٥) كَوْرِ العَمَائِمِ: دورها إذا أدارها على رأسِه. المغرب في تريب المعرب (١/ ٤١٨).
 - (٦) ي[ج] (أوعلي).
 - (۲) إزاء[د]: (جاز).

وعن أبي يوسف رحمه الله: أنه لا يجوز (١)، وهو قول الشافعي (٣) رحمه الله . والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه تبعُ له.

ولو سجدَ على كُمّه إن كان ثَمَّة ترابٌ أو حصاةً أو نحوهما / لا يُكره؛ لأنَّه يدفعُ [1/20] الأذي عن نفسه، وإن لم يكن جازً ويُكره (٢٠).

ولو سجدَ على ظَهْرِ رجلِ إن كان في موضعِ الزِّحامِ يجوزُ كها في يوم الجمعة، وإن كان⁽⁴⁾ لا يُصلِّي لا يجوز في الحالين.

وإن سجد على ظَهْرِ ميَّتِ إن وُجد حجمُهُ لا يجوز، (وإن لم يجد) في بأن كان عليه لِبْدُّ جازَ.

ويُبدي ضَبْعَيه (٢٠)، ويجاني بطنَه عن فَخِذَيه؛ لأنَّ النبي ﷺ كان إذا سَجَدَ يُجاني (٢٠) عَضْديه (٢٠) عن جنبيه حتَّى يُرى عُفرةُ إبطيه (٢٠).

⁽١) لم أقف عليه بعد البحث الشديد.

⁽٢) ينظر: الحاري (٢/ ١٢٧)، نهاية المطلب (٢/ ١٦٦)، العزيز (٣/ ٥٦)، المجموع (٣/ ٤٢٤).

⁽٣) ف[د]: (وكره).

 ⁽٤) أي[ج]: (كان ذلك).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٦) الضّبع: العَضْد، وقيل: الضّبعُ الإبط، وقيل: ما بين الإبط إلى نصف العَضُد، وقيل عو وسط العَضُد.
 ينظر: مشارق الأنوار (٢/ ٥٥)، المخصص (١/ ١٣٨)، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٧٣).

⁽٧) ق[أ]،[د]: (جاق).

 ⁽٨) العَضْد ما بين المرفق إلى الكتف. ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٨٧)، الصحاح (٢/ ٥٠)، المصباح المير
 (٢/ ٥١٥).

 ⁽٩) أحرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب صفة السجود (٢١٣/٢) رقم (١١٠٨).
 وفي صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به (١/٣٥٦) رقم



وفي رواية: حتَّى أنَّ بهيمةً لو أرادت أن غَرَّ بين يديه لَــمَرَّ ت^(١). والبهيمة: السَّخْلةُ (٢)، والعُفرة: البياضُ (٣).

ويوجُه أصابع رجليه نحو القبلة؛ لقوله ﷺ: ﴿إذَا سجد العبدُ المؤمن سجد كلُّ عضوِ من أعضائه معه، فليوجِّه من أعضائِه نحو القبلةِ ما استطاعً (﴿).

ئم يرقع رأسه ويكبّر؛ لما زُوينا^(٥).

(فإذا اطمأنَّ جالساً كبَّر وسجد) أنَّ، فإذا اطمأنَّ ساجداً كبَّر (٧)، كذلك أمرَ رسولُ الله ﷺ (٨).

⁽٤٩٥) عن عبد الله بن مالك ابن بحينة: «أنَّ رصول الله ﷺ كان إذا صنَّى فرَّج بين يديه، حتَّى يبدو بياضُ إبطيه».

 ⁽۱) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به
 (۳۵۷/۱) رقم (٤٩٦).

⁽٢) ينظر: المصباح المنير (٢/ ٥٤٨).

⁽٣) ينظر: المصباح المنير (١/ ١٤).

 ⁽٤) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقال الزيلعي في تصب الراية (١/٣٨٧): غريب، وقال ابن حجر في الهداية
 (١/٧١): لم أجده، ولعلَّ قوله: (فليوجُه...) مدرجٌ من كلام المصنف -والله أعلم-.

وني صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٢٥) رقم (٦٤٥)، وصحيح ابن حبان (٥/ ٢٤٢) رقم (١٩١٤)، وصحيح ابن حبان (٥/ ٢٤٢) رقم (١٩١٤)، ومستدرك الحاكم (١/ ٣٥٠) رقم (٨٣٧) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا تبسط ذراعيك كَبُسُطِ السَّبُع، وادعم على راحتيك وتجاف عن ضَبْعَيك، فإنَّك إذا فعلت ذلك مسجد كلَّ عضو منك.

⁽٥) يشير إلى ما تقدم ذكره أنَّ النبي ١٤ كان يكبر في كلِّ خفضٍ ورفع.

⁽٦) ما بين القرمين ليس في [أ]، [د].

⁽٧) في [ج] (واستوى).

⁽٨) الدي يظهر أن المراد بذلك التكبير، ولم أقف على الأمر بذلك تصاً، وأقرب شيء إليه ما أخرحه أبو

ثمَّ الطُّمَأَنينة والقَرارُ في الرُّكوع والسُّجود ليس بفرضِ عند أبي حنيفة ومحمد (١٠)، وعند أبي يوسف (٢٠)، والشافعي فرضٌ (٣).

ولقبُ المسألةِ: أنَّ تعديلَ الأركانِ ليسَ بفرضِ عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -، خلافاً لحماً.

واستوى قائمًا على صدور قدميه، ولا يقعد، وهـذا عنـدنا^(٤)؛ لما رُوي: أنَّ رسـول الله ﷺ وعمر، وعلياً، وابنَ مسعـودِ^(٥)، وابنَ الزبير^(١) كانوا ينهضون على صُـدُورِ

داود في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (٢٢٦/) رقم (٨٥٧)، وابن الجارود في المنتقى (ص٥٨) رقم (١٩٤)، والدارقطني في سننه (١٦٦/) رقم (٨٥٧)، وابن الجارود في المستدوك (١٦٦/) رقم (٨٨١) عن رفاعة بن رافع على عن النبي كالله أنه قال: «لا تتم صلاةً لأحد من الناس حتى يتوضأ إلى قوله: ثم يكبر، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى يطمئن ساجدا، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى يستوي قائماً ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يوفع رأسه حتى يستوي قاعداً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يوفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك فقد تمتّت صلائه.

- (۱) ينظر: تحفة الفقهاء (۱/ ۱۳۳)، المحيط البرهاني (۱/ ۳۳۳)، المناية (۱/ ۳۰۰)، الجوهرة النبرة
 (۱/ ۵۶).
- (۲) ينظر: بدائع الصنائع (۱/ ۱۰۵)، الاختيار لتعليل المختار (۱/ ۵۲)، تبيين الحقائق (۱۰٦/۱)،
 حاشية ابن عابدين (۱/ ٤٦٤)
- (٣) ينظر الحاوي (١١٩/٢)، نهاية المطلب (١٥٧/٢)، الوسيط في المذهب (٨٦/٢)، العزيز
 (٣٦٨/٣)، المجموع (٣/ ٤١٠).
- (٤) ينظر الأصل (١/٧)، المسوط (١/ ٢٣)، بدائع الصنائع (١/ ٢١١)، المحيط البرهاني (١/ ٣٦٦)،
 الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥٢).
- (٥) عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي، صحابي جليل، من أوائل من أسلم، توفي سنة
 ٣٢هـ ينظر: الاستيعاب (٣/ ٩٧٨)، أسد الغابة (٣/ ٣٨١)، الإصابة (٤/ ١٩٨).
- (٦) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، صحابي، أول مولود ولد في الإسلام بعد

أقدامِهم (١)، وعن النبي ﷺ: «أنَّه كان (٢) إذا قامَ مِن الأُولَى إلى الثَّانية قامَ كأنَّه على الرَّاضَف (٢)، وهي الحِجارةُ الـمُحهاةُ (١).

ولا يعتمدُ بيديهِ على الأرضِ عندنا^(٥)، كذا رُوي عن النبي ﷺ ^(٢). ويفعلُ في الرَّكعةِ الثانيةِ مثلَ ما فعلَ في الركعةِ الأُولى إلاَّ أنَّه لا يستفتحُ^(٧)، ولا

الهجرة للمهاجرين، توفي سنة ٧٣هـ. ينظر: الاستيعاب (٣/ ٩٠٥)، أسد العابة (٣/ ٢٤١)، الإصابة (٤/ ٧٨).

(۱) لم أقف عليه بهذا السياق، وأخرج ابن أي شيبة في المصنف (۱/ ٣٤٦) رقم (٣٩٨٢)، وابن الملار في الأوسط (١/ ٢٩٨) رقم (١٥٠٢) عن الشعبي «أنَّ عمر، وعليّاً، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينهضون في الصلاة على صُدور أقدامِهم».

(٢) ليست في [أ]،[د].

(٣) لم أقف بهذا اللفظ، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ١٦٨) رقم (٣٥٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في تخفيف القعود (١/ ٢٦١) رقم (٩٩٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في مقدار القعود في الركمتين الأوليين (٢/ ٢٠٢) رقم (٣٦٦)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب التخفيف في التشهد الأول (٢/ ٣٤٣) رقم (١١٧٦) عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، «أن النبي ﷺ كان في الركمتين الأوليين كأنه على الرضف»، قال: قلنا: حتى يقوم؟ قال: قلنا: حتى يقوم؟
قال: ٥ حتى يقوم».

قال ابن رجب في فتح الباري (٧/ ٣٤٣): وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه، {لاَّ أَنَّ أَحَادِيثُهُ عَنْهُ صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه، قاله ابن المديني وغيره

- (3) ينظر: فريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٨٠)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٣١)، المصباح المير
 (1/ ٢٢٩).
- (٥) ينظر. المبسوط (١/ ٢٣)، بدائع الصنائع (١/ ٢١١)، المحيط البرهاني (١/ ٣٦٦)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٥٤).
- (٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٧٤) رقم (١٣٩)، وضعَّفه ابن الملقَّن في البدر المنير
 (٣/ ٦٧٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٣٥): فيه الخصيب بن جحدر وهو كذَّابٌ
 - (٧) ي[ج]: (يفتتح).

يتعوَّذ، ولا يرفعُ يديه إلاَّ في الرَّكعة الأولى، يُريد به: تكبيرةَ الافتتاح؛ لما روى ابنُ مسعود هنه: «أنَّ النبي ﷺ كان يرفعُ يدَيه عندَ تكبيرةِ الافتتاح، ثمَّ لا يعود» ((أ).

نإذا^(۱) رفعَ رأسَه من السَّجدةِ الثانيةِ في الركعةِ الثانيةِ قعدَ وافترشَ رجلَه البُسرى، [قعدالتشهد وجَلَس عليها، ونصّب / رجلَه اليمنى^(۱)، ووضعَ يديه على فخذيه، ويبسطُ أصابَعه نحو [20/ب] القبلةِ، كذا حكت عائشةُ رضي الله عنها قَعْدةَ النبي ﷺ وما يُروى^(۵) أنَّه كان يقعد

(۱) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع (۱/ ۲۰۰) رقم (۷٤۹)،
 وأبو يعلى في مسنده (۲٤٨/۳) رقم (۱٦٩٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (۱/ ٢٢٤) رقم (۱۳٤۷).

قال ابن الملقّن في البدر المنير (٣/ ٤٨٧): هو حديثٌ ضعيفٌ باتّفاق الخُفَّاظ، كسفيان بن عيينة والشافعي، وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري، وأحمد بن حنيل، ويحيى بن معين، والدارمي، والبخاري، وغيرهم من المتقدمين، وهؤلاء أركانُ الحديث وأئمةُ الإسلام فيه، وأمَّا الحفَّاظ المتأخرون الذين ضعّفوه فأكثر من أن تُحصر كابن عبد البر والبيهقي وابن الجوزي وغيرهم.

- (٢) في[د]: (نون).
- (٣) أن [ج] زيادة: (نصباً).
- (٤) قال الزيلعي في نصب الرابة (١/ ٤١٨): غريبٌ بهذا اللَّفظ، وفي مسلم بعضُه. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به (١/ ٣٥٧) رقم (٤٩٨) بلفظ: (وكان إذا رفع رأسه من السجدة، لم يسجد حتى يستوي جالساً، وكان يقول في كل ركعتين التحية، وكان يفوش وجله اليسرى وينصب رجله اليمنى)
- (٥) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩/٩) رقم (٢٣٥٩٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب إتمام الصلاة (١/ ٢٣٧) رقم (١٠٦١)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة (١/ ١٩٤) رقم (٢٠٧)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وصف الصلاة (٢/ ١٠٥) رقم (٢٠٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٩٧) رقم (٥٨٧)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ١٧٨) رقم (٥٨٧).

متورُّكا الضَّعفِ محمولٌ على حالة الضَّعفِ.

ويتشهَّدُ^(۲)، والتَّشهدُ: التَّحيات فه، والصَّلوات والطَّبات، السَّلام عليك أيَّها النَّبي [التفهد] ورحمةُ الله (وبركاته، السَّلام علينا وعلى عباد الله الصَّالحين) أله أله أن لا إله إلاَّ الله وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

ولا يزيدُ على هذا (في القَعَدة الأولى)(⁴⁾، وهذا عندنا^(۵)، وهو تشهُّدُ جماعةِ كثيرةِ من الصَّحابة^(۱).

رجَّحنا هذا على غيره بها رُوي عن ابن مسعود ﷺ، أنَّه قال: كان (٢٠ يُعلِّمنا رسولُ الله ﷺ هذا التَّشهد كها يُعلِّمنا سورةً من القرآن، وكان يأخذُ علينا بالواو والألف (١٠).

ويقرأ في الرَّكعتين الأُخْريين بفاتحة الكتاب خاصةً، وهي واجبةٌ عندهما(٢)، ورواية

 ⁽١) التَّورُّك في الصَّلاة: هو أن يقعد عنى وَرِكه الأيسرِ ويخرِج رجليه إلى يمينه. ينظر: المصباح المنير
 (٢/ ٢٥٦)، التحريفات الفقهية (ص:٦٤)، القاموس المقهي (ص:٣٧٨).

⁽٢) ليست في [أ]

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج].

 ⁽٥) ينظر الأصل (١/٩)، المبسوط (١/٩٦)، تحفة الفقهاء (١/٢٧)، المحيط البرهاني (١/٣٦٦)،
 الاختيار لتعليل المختار (١/٣٥).

⁽٦) ينطر: المصنف لعبد الرزاق (٢/ ٢٠١)، المصنف لابن أبي شية (١/ ٢٦٠).

⁽٧) ليت في [ب].

 ⁽۸) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وهو في صحيح مسلم، كتاب الصلاة، (۱/ ۳۰۲) رقم (٤٠٣) دو ٥ توله.
 (وكان يأخذ علينا .).

⁽٩) لم أقف عليه بعد طول بحثٍ.



ابن زياد عن أبي حنيفة - رحمه الله - (١).

وظاهرُ الرَّواية عنه (^{٣)}: أن يتخيَّر في الأُخْرَيين بين قراءتها وبين التَّسبيح، وبين الشُّكوت.

> ثمَّ الصَّلاة على النبي ﷺ واجبةٌ في عمره مرَّةً عند الكَرْخيِّ (*)؛ لأنَّ (مطلقَ الأمرِ) (*) لا يقتضي التَّكرارَ (١).

وعند الطَّحاوي: كلُّها ذُكِرَ اسمُ النَّبي كَثَرٌ أو سُمِعَ اسمُه يجبُ عليه أن يُصلِّي عليه (٧)؛

 ⁽۱) ينظر: الاختيار لتعليل المختار (۱/ ٥٤)، تبيين الحقائق (۱/ ۱۲۲)، العناية (۱/ ۳۱۵)، درر الحكام
 (۱/ ۷۵).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (١/٣/١)، الحجة على أهل المدينة (١/٦٠١)، بدائع الصنائع (١/١١٢)، المحيط البرهاني (١/٢٩٧)، الجوهرة النبرة (١/٧٣).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١/ ٢٤)، بدائع الصنائع (١/ ٢١١)، الجوهرة النيرة (١/ ٥٣)، البحر الرائق
 (٣٤٦/١).

⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٢١٣)، المحيط البرهاني (١/ ٣٦٧)، البحر الرائق (١/ ٣٤٦)، مجمع الأنهر (١/ ١٠١).

 ⁽٥) في [أ]: (مقتضى الأمر)، وفي [د]: (المطلق).

⁽٦) ينظر أصول السَّر خسى (١/ ٢٠)، كشف الأسرار (١٢٢١)، التقرير والتحبير (١/ ٣١١)

 ⁽۷) ينظر تحفة العقهاء (۱۳۸۱)، الهداية (۹۳/۱)، تبيين الحقائق (۱۰۸/۱)، الدر المحتار (۱۰۸/۱).

لقوله ﷺ: "من ذُكرتُ عنده ولم يصلُّ عليَّ فقد جَفاني "(١)، وهذا هو الصَّحيحُ.

ئم يُسلّم عن يمينه فيقول: السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله، وعن يساره مثل ذلك، وهذا عند الجمهور (١)؛ لقول ابن مسعود هه: اكان النبي الله يُسلّمُ عن يمينه حتَّى يُرى بباض خدَّه الأيسر الله عن يمينه عن يساره حتَّى يُرى بياض خدَّه الأيسر الله .

وإصابة لفظةِ السَّلامِ / فرضٌ عند الشافعي - رحمه الله- (¹⁾؛ لقوله ﷺ: اوتحليلُها [1/21] التَّسليم»^(ه).

⁽۱) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وأخرج أحمد في مسنده (۳/ ۲۰۷) رقم (۱۷۳۱)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب فضل التوبة والاستغفار (٥/ ٥٠١) رقم (۲۰۱۹)، وابن حبان في صحيحه (۲۸۹/۳) رقم (۹۰۹)، والحاكم في مستدركه (۱/ ۲۲۲) رقم (۲۰۱۵) عن الحسين بن علي رضي الله عنها أن النبي مملاً قال: (ان البخيل من ذكرت عنده فلم يصل علي .

⁽۲) يريدُ التسليمتين، إشارة إلى خلاف مالكِ وقولهِ بتسليمةِ واحدةِ يعض الروايات عنه. ينظر: المسوط للشرخسي (۱/ ۳۰)، الاستذكار لابن عبد البر (۱/ ٤٨٩)، المجموع شرح المهذب (۳/ ٤٨١)، المغنى لابن قدامة (۱/ ۳۹٥).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢١٨/٢) رقم (٢١٢٧)، وأحمد في مسنده (٢/٢٢٩) رقم (٢٩٦٩) رقم (٢٩٦٩)، وأبو داود في (٣٦٩٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب التسليم (٢/ ٢٩٦) وقم (٩١٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب أصلاة، باب أصلاة، باب أصلاة، باب أصلاة، باب أصلاة، باب كيف السلام على الشيال؟ (٣/ ٣٦١) رقم (١٣٩٩)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٣٥٩) رقم (١٩٩٠).

 ⁽³⁾ يريدُ الحروجَ من الصلاة بلفظ التَّسليم. ينظر: المبسوط (١/ ١٢٥)، بدائع الصنائع (١/ ٩٤)،
 الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥٤)، البحر الرائق (١/ ٣١٨).

⁽٥) أحرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب مفتاح الصلاة الطهور (٢٧٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء (٦١)، والترمذي في جامعه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (٣)، وصححه الحاكم في المستدرك (٤٥٧)، والضياء المقدسي في الأحاديث



وعندنا واجبُ(١)؛ لأنَّ الفرضية لا تثبت بمثل هذا الخبر(٦).

ويجهرُ بالقراءةِ في الفجرِ، وفي الرَّكعتين الأُوليين من المغربِ والعشاءِ^(٣) إن كان (الجهدوالسر في القراءة) إماماً، ويُخفى القراءةَ فيها بعد الأُوليين، هذا هو المأثورُ المتوارثُ.

> ولو كان منفرداً قهو مخيرٌ إن شاء جهرَ وأسمعَ نفسه؛ لآلَه إمامٌ في حتَّ نفسِه، وإن شاءَ خافّت؛ لأنه ليس معه مِّن يُسمعهُ.

> > ويُخفِي الإمامُ القراءةَ في الطُّهرِ والعصرِ؛ للتَّوارث هكذا.

والمتطوّع بالنَّهار يُخافِت، وبالليل إن شاءَ خَافَت وإن شاء جَهَر، وتكلَّموا في الأفضليَّةِ، والمتوسَّطُّ^(٤) عند الأكثرين أفضلُّ^(٩).

وحدُّ المخافتة، قيل: هو تبيينُ الحروفِ. وقيل: أَنْ يُسمعَ نفسَه إلاَّ بهانعِ^(١)، هو

المختارة (٧١٨).

 ⁽١) ينظر: الأم (٧/ ١٧٣)، الحاوي (٢/ ١٤٣)، نهاية المطلب (٢/ ١٨١)، العزيز (٣/ ١٩٩٥)، المجموع
 (٣/ ٣٧٤).

⁽٢) يُشير إلى تفريقهم بين الفرض والواجب خلافاً للجمهور، بأنَّ الفرضَ ما ثبتَ بدليلٍ قطعي من القرآن أو الشنة المتواترة، وأنَّ الواجبَ ما ثبت بخبر الأحاد. ينظر: الفصول في الأصول (٣/ ٢٣٦)، أصول الشرخسي (١/ ١١١)، كشف الأسرار (١/ ٤٥).

⁽٣) ليست في [ب].

⁽٤) في[د] (والمتوسطة).

⁽٥) ينظر: المحيط البرهاني (١/ ٣٠٠)، وفيه: وأمَّا نوافل الليل لا بأس بالجهر فيها لأنه مشروعٌ في برائض الليلة، لكنَّ الأفضل أن يكون بين الجهر والإخفاء أهـ وأكثرُ المراحع فيها تفصيل الجهر ينظر المبسوط (١/١١)، بدائع الصنائع (١/ ١٦١)، تبيين الحقائق (١/ ١٢٧)، البناية (٢/ ٢٩٥)

⁽٦) في [ج] (بلا مانع)، وفي [د]: (إلا لمانع).

الصَّحيح، والجهرُ: إسماعُ غيره(١).

والوترُ ثلاثُ ركعاتِ، لا يفصلُ بينهنَّ بالسَّلام، وهذا عندنا(٢٠)؛ لمَا رُوي عن ابن مسعود ﴿ أَنه قال: قبتُ عند رسول الله ﷺ أرقبُ صلاتَه بالليل، فأَوْتَرَ بثلاثِ وقَنَتَ قبل الرُّكوع، قال: وأرسلتُ والدي في الليلة القابلة فَوَأَتْ كذلك»(؟).

ويقنُّت في الثالثة قبل الرُّكوع؛ لهذا الحديث.

ويقرأً في كلِّ ركعةٍ في الوتر بفاتحة الكتاب والشُّورة (٤)، بلغنا عن النبي ﷺ: أنَّه قرأً في الأُولى من الوتر بسبِّح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد، وقَنَت فيها بعدما فرغ من القراءة قبل أن يركعَ الثالثة (*).

[القنوت]

⁽١) الأوَّل لأبي الحسن الكرخي، والثاني لأبي جعفر الهندواني. ينظر: تبيين الحقائق (١/ ١٢٧)، الجوهرة النيّرة (١/ ٥٦)، درر الحكام (١/ ٨٢).

⁽٢) ينظر: تبيين الحقائق (١/١٧١)، الجوهرة النبرة (١/٧١)، البناية (٢/٤٨٢)، مجمع الأنهر (I\AYI).

⁽٣) لم أقف عليه، وقد ذكر العيني في البناية (٢/ ٤٨٤-٤٨٤) جملةً من الأحاديث في الوتر بثلاث، ليس فيها ما يرويه ابن مسعودٍ، وقد أخرج ابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيها يقرأ في الوتر (١/ ٣٧٠) رقم (١١٧١)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقرأ في الوتر (٢/ ٦٣) رقم (١٤٢٣)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف الوتر يثلاث (٣/ ٢٣٥) رقم (١٧٠١). والطحاوي في شرح مشكل الأثار (١١/ ٣٦٨) رقم (٤٥٠١)، والبيهقي في السنن الكبري (٣/ ٥٨) رقم (٤٨٦٤)، واللَّفظ لهما عن أبي بن كعب ﷺ قال: كان يوتر ثلاثَ ركعاتِ لا يُسلُّمُ فيهنَّ حتى ينصرف، أزَّل ركعةٍ بسبِّح اسم ربك الأعلى، والثانية بقل يا أيها الكافرون، والثالثة بقل هو الله أحد، وأنَّه قبت قبل الرُّكوع، فلما انصرف من صلاته، قال: «سبحانَ الملكِ الْقُدُّوسِ»، مرَّتين يرفع صوته، و يجهر بالثالثة. وصحَّحه العيني في عمدة القاري (٧/ ٥).

⁽٤) في [أ]، [د]: (وسورة).

 ⁽٥) تقدم قريباً من حديث أبي بن كعب شه.

506 (1/1) BOB

وإذا أراد أن يقنُت كبَّر ورفعَ يديه ثمَّ قَنَتَ (1)؛ لقوله ﷺ: • لا تُرفع الأيدي إلاَّ في سبع مواطن، وعدَّ منها: القنوتَ في الوترِ، ولا يقنتُ في صلاةِ غيرها»(٢).

وقال الشافعي - رحمه الله-: في الفجر قنوت (١٦).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقولِ ابن مسعودِ ﷺ: قَنَتَ رسولُ الله ﷺ في الفجر شهراً ثمَّ تَوْكُ^(٤).

وليس في شيء من الصَّلوات قراءةً سورةٍ بعينِها، ويُكرهُ أن لا يقرأ غيرَها؛ لأنَّ فيه [منة القراءة] هجرَ^(ه) الباقي من وجهِ، وليس شيءٌ من القراءةِ مهجوراً.

⁽١) ليست أن [د]،

⁽۲) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقد قال الزيلعي في نصب الرَّاية (۱/ ۳۹۰): غريبٌ بهذا اللَّفظ، وقال ابن حجر في الدَّراية (۱/ ۱۵۸): لم أجده هكذا بصيغة الحصر الصَّريحة ولا بذكر القنوت ولا تكبيرات العيدين وإنَّها أخرج البزاد والبيهقي من طريق ابن أبي لين عن نافع عن ابن عمر وعن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً: (لا تُرفع الأيدي إلاَّ في سبع مواطن: في افتتاح الصلاة، واستقبال القبلة، وعلى الصفا والمروة ويعرفات، وبجَمْع، وفي المقامين، وعند الجمرتين) وفي رواية: (والموقفين) بدل (المقامين). وذكره النَّووي في الأحاديث الضعيفة من خلاصة الأحكام (۱۰۸۳)، وقال: قال البخاري وغيره: هو ضعيفً موسلٌ.

 ⁽٣) ينظر الأم (١/ ٢٣٦)، الحاوي (٢/ ١٥٠)، نهاية المطلب (٢/ ١٨٥)، المجموع (٣/ ٤٩٤).

⁽٤) أخرجه البزار في مسنده (٥/١٥) رقم (١٥٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٨/٤٥) رقم (٥٠٤٣)، والطحاري في المعجم الكبير (١٩/١٠) والطحاري في المعجم الكبير (١٩/١٠) رقم (١٤٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/١٠) رقم (٩٩٧٣). قال الزيلعي في نصب الراية (٢/٢٧): وهو معلولٌ بأبي حمزة القصاب، قال ابن حان في كتاب الضعفاء: كان فاحشَ الخطأ، كثيرَ الوهم، يروي عن التُقات ما لا يُشبهُ حديث الأشات، ثركه أحمدُ بن حنيل. ويجيى بن معينٍ.

⁽٥) في [ج] (هجران).

وأدنى ما يُجزئ من القراءة في الصَّلاة ما يتناولُه اسمُ القرآنِ^(١) عند أبي حنيفة (^{٢)} | [21/ب]

-رحمه الله - ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا يَهُتَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [المزَّمل: ٢٠].

وقالا: لا يُجزئ أقلَّ من ثلاثِ آياتِ قِصارِ، أو آيةٌ طويلةٍ (٣)؛ لأنَّ القرآنَ هو المعجِز، والكلمةُ الواحدةُ مثل (٤) قوله: ﴿ ثُمَّ نَطَرَ ﴾ [المدَّثر: ٢١] لا يكون معجزاً.

وأمَّا مقدارُ المستحبُ فقد ذَكَرَ في كتابَ الصَّلاةِ (*): أنَّه يقرأ في الفجرِ بأربعينَ آيةً سوى فاتحةِ الكتابِ. وفي الظُّهر مثلَ (١) ذلك أو دونَه. وفي العصرِ والعِشاءِ نِصفَ (١) ذلك. وفي المغربِ يقرأ بسورةِ قصيرةِ خسَ آياتِ أو ستَّ آياتٍ سوى فاتحةِ الكتابِ.

وفي الجامع الصَّغيرِ: (أربعينَ أو خسينَ أو ستَّينَ) (^) آيةً سوى فاتحةَ الكتابِ ^(٩). وفي روايةِ ابن زيادِ: مائةً (١٠).

⁽١) في [ج]: (القراءة).

 ⁽۲) ينظر: بدائع الصنائع (۱/ ۱۱۲)، تبيين الحضائق (۱/ ۱۲۹)، الجسوهرة النبيرة (۱/ ۵۸)، البناية
 (۲/ ۲۰۲).

 ⁽٣) وهــوروايــة عــن أي حنيفــة ينظــر: التنــف في الفتــاوى (١/ ٤٦١)، المبـــوط (١/ ٤٦١)، البنايــة
 (٣/ ٣٠٢)، البحر الرائق (١/ ٣٥٨)

⁽٤) ق [أ]، [د]: (نحو).

⁽٥) الأصل (١٦٢/١).

⁽٦) في [ج]: (نحر) ، وفي [أ] . [د]: (نحواً من).

⁽٧) ئي[د]·(مثل)

⁽٨) في [أ] ، [ب] ، [د] (أربعين خمسين ستين).

⁽٩) الجامع الصغير (ص:٩٦).

⁽١٠) ينظر المبسوط (١/ ١٦٢)، تحقة الفقهاء (١/ ١٣١)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٥٦)، السناية (٣٠٦/٢).

2008 (141) BOB

قيل: الأربعون من الطُّوال، والسُّتُّون من الأوساط (١)، والماثة من القِصار (٢).

وقيل: المائسةُ للزَّهادِ، والسَّتُّون في الجهاعيةِ المعهودةِ، والأربعون في مساجدِ الشَّوارع^(٣).

وقيل: إنَّهَا اختلفت الرواياتُ لاختلافِ الأحاديثِ التي وردَّت فيها على نحوِ ما قلنا^(٤).

ولا يقرأ المؤتّمُ خَلْفَ الإمامِ عندنا^(ه)؛ لقوله ﷺ: قمن كان له إمامٌ فقراءةُ الإمام له [قراءةالنوند] قراءةٌ الأ^(١).

* * *

(١) في [ج]: (الأوسط).

⁽٢) ينظر: المحيط البرهاني (١/ ٣٠٢)، تبيين الحقائق (١/ ١٣٠)، مجمع الأنهر (١/ ١٠٥).

⁽٣) ينظر: الاختيار لتعليل المختار (١/٥٦).

⁽٤) ينظر: تبين الحقائق (١/ ١٣٠)، البحر الرائق (١/ ٣٦١).

 ⁽٥) ينظر الحجة على أهل المدينة (١/ ١١١)، الغرة المنيفة (ص:٤٢)، البحر الرائق (١/ ٣٦٣)، مجمع الأنهر (١/ ١/١).

 ⁽٦) أخرجه أحمد في مسنده (١٣/٢٣) رقم (١٤٦٤٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا قرأ الإمام مأنصتوا (١/ ٢٧٧) رقم (٥٠٩)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (١/ ٢١٧) رقم (١٢٩٤)، والدارقطني في سننه (١/ ٢٠٧) رقم (١٢٣٣).

قال ابن ححر في التلخيص الحبير (١/ ٥٦٨): مشهورٌ من حديث جابرٍ وله طرقٌ عن جماعةٍ من الصّحابة وكلُّها معلولةٌ.



قصـــل

ومَن أرادَ الدُّخولَ في صلاة غيره يحتاجُ إلى تبيين^(١) نيَّة الصَّلاة ونيَّة المتابعة؛ لأنَّه لا انية المتابعة؛ يكون داخلاً في صلاة غيره بلا إرادةِ^(١).

> فلو أنَّه نوى الاقتداءَ به ولم يَنْوِ غيرَ ذلك كفاهُ عن كلِّ نيَّةٍ؛ لأنَّه جعلَ نفسَه تَبَعاً للإمام مطلقاً، وإنَّها تظهر تبعيَّتهُ إذا صار شارعاً في صلاة الإمام، هو الصَّحيحُ (٣).

> فلو نوى صلاةً الإمام لا غير لا يجزئه؛ لأنَّ أداء صلاة الإمام قد يكون منفردًا، وقد يكون مُقتدياً فلا يتعبَّن له الاقتداء إلاَّ بالنَّية.

> ولو نوى الشُّروعَ في صلاة الإمام، الصَّحيحُ أنَّه يُجزئه (⁴⁾؛ لأنَّه جَعَلَ نفسَه تبعاً من كلِّ وجهِ، ولا تثبتُ التبعيَّة من كلِّ وجهِ مع المخالفة من وجهِ.

والجماعةُ سنَّةُ مؤكدةً؛ لقوله تعالى: ﴿وَآزَكُمُواْ مَعَ ٱلرَّكِمِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣]. وأَوْلَى النَّاسِ بالإمامةِ أعلمُهم بالسُّنة، فإن تساوَوا فأقرأهم، فإن تساوَوا فأورعهم،

[حكسم مسلاة الجماعة] [الأوثويسة في الإمامة]

⁽١) ليست في [د]، وفي [ج]: (تعين)

⁽٢) في [أ]: (إرادة اختياره)

⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (١٢٨/١)، المحيط البرهاني (٢٨٧/١)، البحر الرائق (٢٩٨/١)، وفيه عند قوله: (والمقتدي ينوي المتابعة أيضاً): أشارَ بقوله (أيضاً) إلى أنّه لا بُدَّ للمقتدي من ثلاثِ نيَّاتٍ: أصلِ الطَّلاة، وبيَّةِ التَّعيين، ونيَّةِ الاقتداء، وأنَّ نيَّة الاقتداء لا تكفيه عن التَّعيين، حتَّى لو نوى الاقتداء بالإمام أو الشَّروع في صلاة الإمام ولم يعيِّن الصَّلاة فإنَّه لا يجوز، وهو قول البعض، والأصحُّ الجواز، كما نقله الشَّارح وغيرُه، وينصر فُ إلى صلاة الإمام وإن لم يكن للمقتدي عِلْمٌ بها؛ لأنَّه جَعَل نعسه تبَعاً لصلاة الإمام.

 ⁽٤) ينظر المحيط البرهاني (١/ ٢٨٧)، تبيين الحقائق (١/ ١٠٠)، درر الحكام (١/ ٦٤)، مراقي الفلاح
 (ص ٨٤).

[1/22]

EEE IVA BOB

فإن تساوّوا فأسنُّهم، لقوله ﷺ: أيومُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله، فإن تساوّوا فأعلمهم بالشُّنَة، فإن تساووا / فأقدمُهم هجرةً، فإن تساوّوا فأكبرُهم سِنَّاً اللهُ.

وإنَّى قدَّم في الحديثِ الأقرأَ؛ لأنَّه كان هو أعلم بالقرآن ومعانيه، ثمَّ الأعلم بالسُّنَّة وهو الأعلم بمعانى الأخبار.

وأمَّا قوله: ﴿فَأَقدمهم هجرةً»، فنقول: انتسخت الهجرةُ إلى المدينةِ؛ لقوله ﷺ: ﴿لَا هُجُرُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الله اللهُ الل

ويُكرهُ تقديمُ العبدِ، والأعرابيُ، والفاسقِ، وولدِ الزَّنا، والأعمى ''؛ لأنَّ العبدَ يكون اسنيك، مشغولاً بعمل السَّيد '' فلا يتفرَّغ للتَّعلُم، والغالبَ من حالِ الأعراب هو الجهل، وولدَ الماتهم الزَّنا ليس له أبَّ يُعلِّمُه ولا سايسٌ يؤدِّبه، والفاسقَ لا يُؤتمنُ على الأمانةِ الشَّرعيَّةِ، (والأعمى قلَّما يُمكِنُه أن يصونَ ثيابَه عن النَّجاسات) '''.

وإن تقدُّموا(٧) جاز؛ لقوله ﷺ: اصلُّوا خَلْفَ كُلُّ بَـرٌّ وفاجرٍ اللهُ.

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من أحقُّ بالإمامة (١/ ٤٦٥) رقم (٦٧٣)

 ⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: لا يجل القتال بمكة (۳/ ۱٤) رقم (۱۸۳٤)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها (۹۸٦/۲)
 رقم (۱۳۵۳).

 ⁽۳) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيهان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 (۱۱/۱) رقم (۱۰) بلفظ: «والمهاجرُ مَن هَجَر ما نهى الله عنه».

⁽٤) ليست ق[ا]،[د]

⁽٥) في [ج]. (سيده)

⁽¹⁾ في [ب] (والأعمى لا يتحرَّز عن النَّجاسات).

⁽٧) في [د] (تنموا)

⁽٨) أحرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور (١٨/٣) رقم (٢٥٣٣)،

2008 (1V1) 3003

(مـــا ينيفــــي للإمام_] وينبغي للإمام أن لا يطوِّل بهم (١) الصَّلاة؛ لقوله ﷺ لمعاذ بن جبل (١) ﷺ: اصلَّ بالقوم صلاة أضعفِهم؛ فإنَّ فيهم الصَّغيرَ والكبيرَ وذا الحاجة (٣)، ورُوي عن النبي ﷺ أنه كان أخف النَّاس صلاة في تمام (٩).

ويُكرهُ للنّساء أن يُصلّبن وحدَهُنَّ جماعة؛ لعدم ورود السَّنة بالجهاعة في حقِّهنَّ؛ و لأنَّ مبنى حالهنَّ على التَّستُّر^(٥)، وفي الصَّلاة بالجهاعة (في حقِّهن) (٢) مجالفةٌ في هذه الحالة.

والدارقطني في سننه (٢/ ٤٠٤) رقم (١٧٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٦٩) رقم (٦٨٣٢) عن مكحول عن أبي هريرة على مرفوعاً.

قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دوته ثقات.

قال البيهقي: قد روي في الصلاة على كل بر وفاجر والصلاة على من قال لا إله إلا الله، أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف، وأصحُّ ما رُوي في هذا الباب حديثُ مكحول، عن أبي هريرة، وقد أخرجه أبو داود في كتاب السُّنن، إلاَّ أنَّ فيه إرسالاً كيا ذكره الدارقطني -رحمه الله-.

- (١) ق[ب]: (شم).
- (٢) معاذبن جبل بن عمرو الأنصاريُّ الحزرجيُّ ثمَّ الجُشَميُّ، صحابيٌّ جليلٌ، أحدُ السَّبعين الذين شَهِدو، العقبة من الأنصار، وشهد بدراً وأحداً، والمشاهد كلَّها مع رسولِ الله ﷺ، توفي في طاعون عمواس سنة ١٨هـ. ينظر: الاستيعاب (٢/ ١٤٠٢)، أسد الغابة (٥/ ١٨٧)، الإصابة (٦/ ٢٠٧).
- (٣) أخرجه بهذا اللّفظ أبو عوانة في مستخرجه عنى صحيح مسلم (١/ ٤٢٠) رقم (١٥٥٦)، وهو في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره (١/ ٣٠) رقم (٩٠)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأثمة بتخفيف الصلاة في تمام (١/ ٣٤٠) رقم (٤٦٦).
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (١ ١٤٣) رقم (٢٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تخفيف الصلاة في تمام (١/ ٣٤٢) رقم (٤٦٩).
 - (٥) في [أ] (السَّثر).
 - (٦) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

[موقف إمامة النساء] فإن فَعَلْنَ قَامت الإمامةُ (١) وَسَطَهنَّ؛ تحرُّزاً عن زيادة التكشُّف والظُّهورِ، كم في صلاةِ العُراةِ.

ومُن صلَّى مع واحدٍ أقامَه عن يمينه، كما أقامَ رسولُ الله ﷺ ابنَ عباس رضي الله عنهم حين صلَّى معه فقال ابنُ عباس: فانْخَنَسْتُ وقمتُ خلفه فلَّمَا فرغ قال لي: «مالَكَ أقمتُكَ بحذائي فَانْخَنَسْتَ؟، فقلتُ: أَوَ يجوزُ أَنْ أَقُومَ بِحِذَائكُ وأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فقال: داللُّهم عَلُّمه الحكمةَ»(").

وإن كانا اثنين تقدَّمَ عليهما؛ لأنَّهم (") جماعةً، فيتقدَّم الإمامُ كما في الثلاثة، فإن لم يتقدّمهم لا يُكره أيضاً؛ لأنهم ليسوا بجهاعةِ تامةِ بخلاف الثلاثة والأكثر، فإنهم إذا كثروا وقام الإمام وسطهم أو في ميمنة الصف أو في ميسرته فقد أساءً؛ لمخالفةِ السُّنَّةِ وعمل الأُمَّة، وجازت صلاتُهم؛ لاستجماع شرائطِ / الصَّحةِ.

[22/ب]

[مسزلاتجسوز [1000] ولا يجوزُ للرِّجال أن يقندوا بامراةٍ؛ لإجماع الأُمَّة (1).

⁽١) - في [أ]، [ب]، [ج]: (إمامهنُّ).

⁽٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٥) رقم (٦٢٧٩)، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ عن شرط الشيخين، ولم يخرّجاه يهله السياقة.

وقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب السمر في العلم (١/ ٣٤) رقم (١١٧)، ومسلم ني صحيحه، كتاب الصلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/ ٥٢٥) رقم (٧٦٣) صلاته مع النبي ﷺ.

وأمَّا الدَّعاء له، فقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهم (٥/ ٢٧) رقم (٢٥٦).

⁽٣) في [ج] (لأنهيا)

 ⁽٤) لي نقل الإجماع نظرٌ، فقد نُقل الخلافُ في هذه المسألة عن أبي ثورٍ، والمزنيّ، والطبريّ بنظر بداية المجتهد (١/ ١٥٥)، المجموع (٤/ ٢٥٥).

200 (1A1) BOB

فإن قامت امراةً إلى جنبٍ رجلٍ وهما مشتركان(٤) في صلاةٍ واحدةٍ فَسَدت صلاتُه.

وقال الشافعي رحمه الله : لا تفسدُ (٥)، وهو القياسُ (٦)، كما لا تفسدُ صلاتُها.

ولنا: أنَّ الرَّجل أخطأً مكانَ صلاتِه، فتفسدُ صلاتُه كالمقتدي إذا تقدَّم على إمامِه، وبيانُه: أنَّ مكانَ الرَّجل في صلاةٍ مشتركةٍ مطلقةٍ أمامُ المراّةِ؛ لأنَّ الشَّرع أَمَرُ أَنَّ بتأخيرها عن عن الصَّف بقوله ﷺ: «أخروهُنَّ من حيثُ أخرهُنَّ الله الله على فإذا وجب عليه تأخيرُها عن الصفُّ صار مكانُ صلاتِه أمامَها ضرورةً، فإذا أخطأً مكانَه (٩) تفسدُ صلاتُه.

ويُكره للنِّساء خُضورٌ الجماعة (١٠٠؛ لما في حضورهنَّ من خوفِ الفتنةِ.

[الــــــرأة في الجماعة]

- (١) في [ب]: (النسوان).
- (۲) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، وإقامتها، وفضل الأول فالأول
 منها (۱/۳۲۳) رقم (٤٣٢).
- (٣) قبال الزيلعي في نصب الراية (٢١/٢): حمديث غريب مرفوعاً. وقبال ابس حجر في الدراية
 (١/١١): لم أجده مرفوعاً.
- وهو في مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٤٩) وقم (٥١١٥)، والطبراني في المعجم الكهير (٩/ ٢٩٥) وقسم (٩٤٨٤) موقوفاً على ابن مسعودٍ.
 - (٤) في [ج]. (بشتركان).
 - (٥) ينطر: الأم (١/١٩٧)، حلية العلماء (٢/ ١٨١)، العزيز (٤/ ٣٤٠-٣٤١)، المجموع (٣/ ٢٥٢).
 - (١) ليست ق[د].
 - (٧) في [ب] (أمره)، وفي [أ]: (أمرها).
 - (٨) تقدم تخريجه بالحاشية رقم (٣) أعلاه.
 - (٩) في [ج] (مكان صلاته).
 - (١٠) في [أ] (الجهاعات).

EEE IAT BOB

ولا بأس بأن تخرج العجوزُ في الفجر، والمغرب، والعِشاء، والجمعة، والعيدين؛ (لأنَّ في العِشاء نامَ (أ) الفَسَقَةُ، وفي الفجرِ لم يخرجوا بعدُ، وفي المغربِ مشغولونَ بالتَّعشِّي، وفي الجمعةِ والعيدين) (أ) (الغلبةُ لأهلِ) (أ) الصَّلاحِ، فأمَّا في غيرها يُتوهَّم الفتنةُ، وهذا (أ) قول أبي حنيفة (أ) – رحمه الله –.

وقالاً: لهنَّ شهودُ كلِّ الصَّلواتِ(٢٠)؛ اعتباراً بالمُتَّفق عليه، إلاَّ أنَّ الفرقَ ما قُلنا.

ولا يُصلِّي الطَّاهرُ خَلْفَ مَنْ به سَلسُ البولِ^(٧)، ولا الطَّاهرات خَلْفَ المستحاضة؛ [المــــانجة، الاقتداء] لأنه لا طهارة لهؤلاء الأثمة في حقَّ الأصحَّاء؛ لأنه قارنها ما بنافيها.

ولا القارئ خَلْفَ الأُمسِّي، ولا المُكتسي خَلْفَ العارِي (^)؛ لأنَّه لا صلاةً لهم؛ لعدم شرطها أو ركنها، وإنَّها جُعلت (أ) صلاةً في حقِّهم للضَّرورة، ولا ضرورةً في حقِّ المقتدِين.

⁽١) في [ج]: (نيام).

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من [د].

⁽٣) أي [د]: (لغلبة أمل).

⁽٤) في [د]: (وهو)

⁽٥) ينظر المبسوط (٢/ ٤١)، العناية (١/ ٣٦٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٦١)، البحر الرائق (١/ ٣٨٠).

 ⁽۱) وهو المذهب المفتى به. ينظر: المبسوط (۲/ ٤۱)، البناية (۲/ ٤٥٤)، مجمع الأنهر (۱/ ۹۰۱)، الدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (۱/ ۵٦٦)

 ⁽٧) سَلَسُ النول: استرسالُه وعدمُ استمساكِه لحدوثِ من ضي بصناحيِه ينظر: طلبة الطلبة (ص٠٨)،
 المصباح المنير (١/ ٢٨٥)، معجم لغة الفقهاء (ص:٢٤٨).

⁽٨) فِي [أ]، [ح]، [د]: (العربان).

 ⁽٩) في [أ]، [ب]، [د]: (جُعِل).

ويجوزُ أن يؤمَّ المتيمِّمُ للمتوضَّتين (¹)، والماسحُ على الحَفين للغاسِلِين (¹). وكذا يؤمَّ القاعدُ القائمَ.

وقال محمدٌ - رحمه الله -: لا يجوزُ إمامةُ المتيمَّم والقاعدِ^(٢)، وهو القياسُ؛ لأنَّه اقتداءُ كامل الحال بمَن هو ناقصُ الحالِ، فلا يصحُّ، كاقتداءِ اللَّابِسِ بالعارِي.

ولنا: أنَّ القُعُودَ خَلَفٌ عن القيام، والتَّيمم خَلَفٌ عن الوضوء، فيقوم مقام / الأصل [1/23] عند عدم الأصل، فيصحُّ الاقتداء كاقتداء الغاسِل لمن يمسحُ على الحُفَّين، بخلاف العاري؛ لأنَّه لا خَلَفَ ثمَّة، ولا بناءً على العَدّم.

> ولا يُصلِّي الذي يركع ويسجد خَلْفَ المومِئ؛ لأنَّ المومِئ لا يأتي بأركان الصَّلاة، ولأنَّما هو خَلَفٌ عنها.

> ولا يُصلِّي المفترضُ خَلْفَ المتنفَّل؛ لأنَّه بناءً الموجود على المعدوم في حقَّ صفةِ الفَرْضيَّة وهو محالٌ.

> ولا مَن (°) يُصلِّي فَرْضاً خَلْفَ من يُصلِّي فرضاً آخر عندنا (۱)؛ لما رُوي عن كثير بن جُمهان (۷) أنَّه قال: (أتيتُ المدينةَ) (۸) فوجدتهم يُصلُّون، وكنتُ أُصلِّي الظُهر فصلَّيتُ

 ⁽١) في [أ]، [ج]: (المتوضئين).

⁽٢) ق [أ]، [د]: (الغاسلين).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/٦٦/١)، الحجة عنى أهل المدينة (١/ ٥٢/١)، المبسوط (١/ ١١١، ٢١٣)، النتف في الفتاري (١/ ٩٦/١)، بدائع الصنائع (١/ ٥٦/١)، المحيط البرهاني (١/ ٩٦/، ٤٠٨)

⁽٤) أي[د]: (ينني).

⁽٥) ليست أن [د].

 ⁽٦) ينظر المحيط البرهاني (١/ ٤١٩)، تبيين الحقائق (١/ ١٤٢)، العناية (١/ ٣٧١)، الجوهرة النيرة
 (١/ ١٢).

⁽٧) لم أقف على ترجمته، وفي مصادر التَّخريج: أذَّ الرَّاوي كثير بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاريّ

⁽٨) في[د]: (بِتُّ بالمدينة).

معهم، ثم عَلِمتُ أنَهم يُصلَّون العصر، فأعدتُ الظُّهر ثمَّ صلَّيتُ العصر، فلمَّ خرجتُ رأيتُ أصحابَ رسولِ الله ﷺ متوافرين، فسألتُهم عن ذلك فَكُلُّهم أَفتَوْني بها فعلتُ (١). وهذا إجماعٌ.

ويصلي المتنفلُ خَلْفَ المفترضِ؛ لأنَّه بناءُ الضعيفِ على القويِّ.

وإذا لم يصح اقتداؤه عند تغاير الفرضين هل يكون شارعاً في صلاة نفسِه تطوعاً؟ ففيه روايتان^(٢): في روايةٍ: يصيرُ، وفي روايةٍ: لا يصيرُ متطوعاً أصلاً.

ومَن اقتدى بإمامٍ ثمَّ علمَ أنَّه على غير طهارةٍ أَعادَ الصَّلاةَ، وهذا أيضاً عندنا^(٣)؛ لأنَّ الاقتداءَ بناءً، ولا بناءً على العدم.

* * *

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۲/٥) رقم (٢٢٥٧) عن كثير بن أفلح قال: "انتهيتُ إلى المدينة وهم يصلُّون العصر ولم أكن صلَّبتُ الظُّهر، قال: «فصلَّبتُ معهم، وأنا أحسبُ أنّها الظُّهر، قال: «فلمًا فرغتُ علمتُ أنّها العصر، قال: «فصلَّبتُ الظُّهر، ثمَّ صلَّبتُ العصر، ثمَّ صلَّبتُ العصر، قال: ثمَّ سألتُ بالمدينة، فكلُّهم أمرني بالذي فعلتُ، قال ابن سيرين وأصحابُ رسولِ الله عِنْ يومئذِ بها.

⁽٢) ينظر المبسوط (١/ ١٣٧)، بدائع الصنائع (١/ ١٤٤)، المحيط البرهاني (١/ ٤١٩)، وفيه: إذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندنا، ولم يصر شارعاً في الفرض، هل يصيرُ متطوَّعاً شارعاً في الصَّلاة؟ ذكر في باب الحدث أنه لا يصيرُ شارعاً، وذكر في باب الأذان أنّه يصيرُ شارعاً، فمِن المشايخِ من قال في المسألة روايتان، ومنهم من قال ما ذكر في باب الحدث قولُ محمدٍ، وما ذكر في باب الأدان قوهها، بناءً على أنّ الفريضة إذا بَطَلت هل تنقلبُ تطوَّعاً.

 ⁽۳) ينظر الاحتيار لتعليل المختار (۱/ ٦٠)، الجوهرة النيرة (۱/ ٦٢)، البناية (۲/ ٣٦٨)، درر الحكام
 (۸۹/۱)



نصل

ويُكرَه للمصلي أن يعبَثَ بثوبِه أو بجسدِه؛ لأنَّ العَبَثَ خارجَ الصَّلاةِ حرامٌ، ففي [متدومسات الصلاة] الصَّلاة أَوْلى.

ولا يُقلُّبُ الحصى إلاَّ مرَّة؛ لِيمكنه من (1) السُّجود عليه (٢)؛ لما رُوي: أنَّ أبا ذر (٣) سألَ رسولَ الله ﷺ عن ذلك فقال له: ايا أبا ذرِ مرَّةً أو ذَرَه (٤).

ولا يُقَرقِعُ أَصابِعَه؛ لأنَّه من العَبَث.

ولا يتخصِّرُ (*)، ولا يُشبِّك أصابعَ يديه؛ لأنَّه تَرَكَ سُنَّة أخذِ اليدِ.

ولايَسدِلُ^(٢) ثوبَه.

ولا يَعقِصُ شعرَه، وهو: أن يَلْوِيه على الرَّأس وبجمعَه (٧٠)؛ لأنَّه قال في حديث سلمان (٨)

(١) ليست في [د].

(٢) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

 ⁽٣) جُندُب بن جُنادة بن سفيان أبو ذر العفاري، صحابي جليل، أسلم والنبي على بمكة أوّل الإسلام،
 توني سنة ٣٢هـ بالزّبَذَة. ينظر: الاستيعاب (١/ ٢٥٢)، أسد الغابة (١/ ٥٦٢)، الإصابة (٧/ ١٠٥)

 ⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٦/٢) رقم (٧٨٣٤)، وأحمد في مسنده (٣٥١/٣٥) رقم
 (٢١٤٤٦)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٢٠) رقم (٩١٦).

 ⁽٥) الاختصار: وضعُ البدعلى الخصر، وهو: المستدقَّ فوقَ الوَرْكِ. ينظر: طلبة الطلبة (ص٥٠)، المغرب
في ترتيب المعرب (ص:١٤٦)، المصباح المنبر (١/ ١٧٠).

 ⁽٦) سدلُ الثَّرب: هو أن أن يلقيه على رأسه ويُرخيه على منكبيه ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٢٢١)، المهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٥٥)، التعريفات الفقهية (ص:٢٢١)

⁽٧) إ. [ج]: (والجمع).

 ⁽٨) سلمان الفارسيُّ أبو عبد الله، ويُعرف بسلمانِ الحير، مولى رسول الله ﷺ، توفي سنة ٣٥هـ ينظر الاستيعاب (٢/ ٦٣٤)، أسد الغاية (٢/ ٥١٠)، الإصابة (٣/ ١١٨).

الشيطان»(١)، أي: مقعدُه(١)، أي: مقعدُه(١)، أي: مقعدُه(١).

ولا يكفُّ ثويَه؛ لقوله ﷺ: «أمرتُ أن أسجدَ على سبعةِ أعظمٍ، وأن لا أكفُّ ثوباً، ولا شَعَراً» ("").

ومعناه: أن (يرفعَ ثوبه)^(٤) أو يرفعَ شَعَرَه؛ ولأنَّه تقزُّرُّ، /وإزالةُ اليدِ عن موضعِ [23/ب] الشُّنَّة.

> (ولا يلتفت) (^(٥)؛ لما رُوي: أنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً التفتّ في الصَّلاة، فقال: «تِلك خَلسةٌ يختلسُها الشَّيطان مِن صلاةِ العبدِ» (١).

> ولا يُقمي؛ لأنَّ النبي ﷺ نهى عن إقعاءِ كإقعاء (٧) الكَلْب، وهو الجلوسُ على العَقِبين (٨).

⁽١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٤٠٢) رقم (١٢٤٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي عاقصا شعره (١٤٦)، وحسنه الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية كف الشعر في الصلاة (٢٨٤)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٩١١)، وابن حبان في صحيحه (٢٢٧٩)

⁽٢) ينظر: طلبة الطلبة (ص:٥)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٢٣)، التعريفات الفقهية (ص:٩٩)

⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب لا يكف ثوبه في الصلاة (١٦٣/١) وقم (٨١٦)، وعقص ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود، والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة (١/٤٥٤) رقم (٤٩٠).

⁽٤) قي[أ]،[ح]،[د]:(يرقعه).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) أحرجه البحاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الالتفات في الصلاة (١/ ١٥٠) رقم (٧٥١)

⁽٧) ليست في [ب]، [د]

⁽٨) ينظر طلبة الطلبة (ص٥٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٠٠٠)، التعريفات العقهية (ص٣٣)



ولا يَردُّ السَّلامَ بلسانِه؛ لأنه كلامٌ من كلِّ (1) وجهِ، ولا بيدِه؛ لأنَّه تَرَكَ سُنَّةَ الأَحذِ (⁽¹⁾. ولا يتربُّعُ إلاً من عُذرِ؛ لأنَّه تَرَكَ القَعْدَةَ المسنُونةَ.

ولا يأكلُ ولا يشربُ؛ لأنَّه مُنافِ للصَّلاة (٢)، وأنَّه عملٌ كثيرٌ أيضاً.

وإن سَبَقَهُ حَدَثُ^(ء) انصرفَ، فإن كان إماماً اِستخلفَ وتوضَّاً، وبنى على صلاتِه، [سبقالعث] وهذا عندنا^(ه)، وهو استحسانٌ؛ لقوله ﷺ: امن فاءً أو رَعَفَ في صلاتِه» الحديث^(١).

والاستثنافُ أَفضلُ؛ لِيكونَ مؤدِّياً للصَّلاة بالا خلل.

وكذا القهقهة، والكلامُ ناسياً أو عامداً. أمَّا القهقهة فلانّه حَدَثٌ عَمْدٌ، وأمَّا الكلامُ؛ فلِقوله عَدِّد وإنَّ صلاتنا هذه لا يَصلحُ فيها شيءٌ من كلام النَّاس الأَّه، وفي حديثِ سبقِ

⁽١) ليستان[د].

⁽٢) في [د]: (أخذ اليد).

⁽٣) أ. [د]: (ينافي الصلاة)

⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (الحدث).

⁽٥) ينظر: الأصل (١٦٨/١)، بدائع الصنائع (١/ ٢٣٠)، تبيين الحقائق (١/ ١٤٥)، مجمع الأنهر (١١٣/١).

⁽٦) أحرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في البناء على الصلاة (١/ ٣٨٥) رقم (١٢٢١)، والدار نطني في سننه (١/ ٢٨٠) رقم (٥٦٣)، والبيهةي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٢) رقم (٦٢١) و البيهةي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٢) رقم (٦٦٩) و البيهةي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٢) رقم (٦٦٩) مرسلاً وقل الدار قطني: الحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن السي الله مرسلاً وقل البيهةي تضعيفه عن أحمد بن حنبل، وضعّفه النّووي في خلاصة الأحكام (٢٩٠)

⁽٧) ليست في[ب]

⁽٨) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كاذ من إماحته

الحَدَث: اوليبن على صلاتِه ما لم يتكلُّم، فإذا تكلُّم فليستقبل الصَّلاة».

وإن سَبَقه الحَدَثُ بعد التَّشهد توضًّا وسلَّم؛ لأنَّ إصابةَ لفظةِ السَّلام واجبٌ، فيتوضَّأ بعد التشهد] ويّبني إحرازاً للواجب.

> وإن تعمَّد الحَدَثَ في هذه الحالة أو تكلُّم أو عَمِلَ عملاً يُنافي الصَّلاة تُتَ صلاتُه؛ لأنَّه لم يبق عليه شيءٌ من فرائض الصَّلاة، والخروجُ حصَلَ بفعلِه.

وإن رأى المتيمَّمُ الماءَ في صلاتِه بَطَلَت صلاتُه؛ لأنَّ طهارةَ المتيمِّم (١) تنتهى بوجود [زوال السهيب المبيح] الماء.

فإن رآه بعدما قَعَد قَدَر النَّشهد، أو كان ماسحاً فانقضت مُدَّة مسحه، أو خَلَعَ خُفِّيه بعمل رفيق، أو كان أميّاً فتعلُّم سُورةً، أو عُرياناً فوَجَدَ ثوباً، أو مومثاً فَقَدَرَ على الرُّكوع والسُّجود، أو تذكِّر أنَّ عليه صلاةً قبلَه، أو أَخْدَث الإمامُ القاري فاستخلفَ / أميّاً، أو طلعت الشَّمسُ في صلاة الفجر، أو دخل وقتُ العصر في الجمعة، أو خرج وقتُ صلاةٍ صاحبِ العُذر، أو كان ماسحاً على الجبيرة فَسَقَطَت عن بُرْءِ بَطَلَت الصَّلاةُ في قول أبي حنيفة(٢) - رحمه الله-.

وقالا: تسمَّتُ (٣٠)؛ لقوله ﷺ: •إذا قُلتَ هذا أو فعلتَ هذا فقد ثمَّت صلاتُك» (٥٠).

[1/24]

⁽۱/ ۲۸۱) رقم (۲۲۵)

⁽١) في [أ]، [ج]، [د]: (التيمم).

⁽٢) وهي اثنا عشر مسألة ينظر: الأصل (١/١٢٣)، بدائع الصنائع (١/٢٢٢)، المحيط البرهاني (١/ ١٥٢)، الجوهرة النبرة (١/ ٦٦).

⁽٣) ينظر الأصل (١/ ١٢٣)، المسوط (١/ ١٨٢)، اليناية (٢/ ٢٩١)، البحر الرائق (١/ ١٩٨)

⁽٤) يريد ما حاء عن ابن مسعود ﴿ أَنَّ النبي ﷺ أَخَذَ بِيلِه فعلَّمه التَّشهد: ﴿ التَّحيات لله والصَّلوات والطَّيات، السَّلام عليك أيُّها النبي ورحمة الله وبركاته، السُّلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. أشهدُ أن لا إله إلا الله وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله، ، فإذا قلتَ ذلك فقد تُمَّت صلاتُك فإن شنتُ فقُم رإن شئت قاتعد. وقد تقدم تخريجه: (ص: ١٥٥).

2008 (1A1) BOB.

و لأبي حنيفة رحمه الله : أنَّه قد بقي عليه شيّ من الفرائض (١)، وهو الخروجُ عن (٢) الصَّلاة بفعله، فصار كما لو وُجدت هذه الأفعال قبل أن يقعد قدرَ التَّشهد، وأمَّا الحديث قُلنا: أرادَ به تمامَ أفعالِ الصَّلاة، والتَّحللُ فرضٌ؛ لأنَّه من أفعالها. (والله أعلم) (٣).

* * *

⁽١) في [د] (فرائض الصلاة).

⁽٢) ني[ج] (من).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ب].



باب قضاء الفوائت

وهذا عندنا(٢) خلافاً للشافعي(٢) - رحمه الله -.

إلا إذا كان يخافُ فَوْتَ صلاةِ الوقتِ، فيقدِّمُ ملاةَ الوقتِ ثُمَّ يقضي الفائنة؛ لأنَّ اخرَ الوقتِ للفائنة بخبرِ اللواحدِ، آخرَ الوقتِ للفائنة بخبرِ الواحدِ، المواحدِ، الموقتِ للفائنة بخبرِ الواحدِ، بخلاف ما إذا كان في الوقت سَعَةً؛ لأنَّه أَمكَنَ العملُ بالدَّلِيلين، وكثرةُ الفوائتِ بمعنى ضيق الوقتِ، وكذا النِّسيان؛ لما ذكرنا.

وإن فاتته صلواتٌ رتَّبها في القضاءِ، كها قضى رسولُ الله ﷺ أربعَ صلواتِ يومَ [الترتيب في الخندق^(۱).

إلاَّ أن تزيد الفوائتُ على ستِّ صلواتِ(٧)، فيسقطُ (٨) الترتيب فيها؛ لكثرةِ الفوائتِ،

 ⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائنة، واستحباب تعجيل قضائها
 (١/ ٤٧٧) رقم (٦٨٤).

 ⁽۲) ينظر الأصل (١/١٥١)، المبسوط (١/١٥٢)، تحفة الفقهاء (١/٢٢١)، المحيط البرهاني
 (١/ ٥٣٠)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٦٤).

⁽٣) ينظر: الحاوى (٢/ ١٥٨)، البيان (٦/ ٥١)، العزيز (٣/ ٥٢٤)، المجموع (٣/ ٧٠)

⁽٤) أي[ج]: (نقدم).

⁽٥) ليست أن[ب]،[د]

⁽٦) تقدم تخريجه: (ص: ١٤٤).

⁽٧) في الجوهرة النيرة (١/ ٦٧): مراده: أن تصير الفوائث ستاً ودخل وقت السّابعة، فإنه بجوز أداء السّاعة، وفيه إشكال، وهو: أنَّ بدخول السّابعة لا تزيد الفوائث على ست، وإنَّها ذلك بخروج وقت السّامعة! والجوابُ: أنَّ هذا من باب إطلاق اسم الأغلب على الكُلِّ؛ فإنَّ الأغلب أنَّ خروج السّادسة لا يكون إلاَّ بدخول السّابعة، وعند دخول السّابعة تحقَّق فواتُ السّت، والسّابعة بعرصية أن تفوت وقبل: معناه إلا أن تصير الفوائت ستاً، وتحمل الزّيادة على السّت بالوثر

⁽٨) في [ج] (فسقط)



(والأصحُّ على خمس صلواتِ(١)(١).

باب الأوقات التي يكره فيها الصلاة

فأمَّا⁽⁴⁾ أداء التَّطوُّعات في هذه الأوقات يجوزُ مع الكراهة (⁶⁾، وهذا عندنا (¹⁾؛ لحديث عقبة بن عامر الجُهني (⁷⁾ أنَّه قال: / اثلاثُ ساعاتِ كان رسولُ الله عَدِّ ينهانا أن نُصلِّي [24/ب] فيها، وأن نقبرَ فيها موتانا، إذا طلعت الشَّمسُ حتَّى ترتفع، ونِصفُ النَّهار، وإذا تضيَّفت الشَّمس للغروب، (⁸⁾ مِن غيرِ فصلِ.

 ⁽١) هي رواية ابن سياعة عن محمد، والأولى ظاهرُ الرّواية ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٣٥)، المحيط البرهاني (١/ ٥٣٣)، البناية (١/ ٥٩٣)، حاشية ابن عابدين (١/ ٦٨).

 ⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) في[أ]: (وقتها)

⁽٤) ني[د]: (نلنا).

⁽٥) ليست قي[د].

⁽٦) ينظر الأصل (١/٩٤١)، بداتع الصنائع (١/ ٢٩٥)، تبيين الحقائق (١/ ٨٥)، البناية (٢/ ٥٤).

 ⁽٧) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، صحابي، وَلِيَ مصرَ وسَكنَها، وتوفي بها سنة ٥٨هـ. ينظر: الاستبعاب
 (٣/ ١٠٧٣)، أمد الغابة (٤/ ٥١)، الإصابة (٤/ ٩/٤).

 ⁽٨) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة قيها (١/ ٥٦٨) رقم
 (٨٣١)

ولا يُصلِّي فيها^(١) على جنازةٍ؛ لما رَوينا.

ولا يسجدُ للتِّلاوة؛ لأنَّها من أبعاضِ الصَّلاة.

إلاَّ عصرَ يومِه (عند غروب الشَّمس)(٢)، كذلك وردَ التَّقييدُ في بعض الألفاظ(٣).

ويُكره أن يتنفلَّ بعدَ صلاةِ الفجرِ حتَّى تطلعَ الشَّمس، وبعدَ صلاةِ العصرِ حتَّى [ما يجوزها ه تغربَ الشَّمسُ (¹⁾؛ لقوله ﷺ: ﴿ لا صلاةً بعدَ الفجرِ حتَّى تطلعَ الشَّمس، ولا بعدَ العصرِ حتَّى تغربَ الشَّمس» (⁰⁾.

> والمرادُ هو: النَّفُلُ^(٣)، والمعنى فيه: لِيكونَ ابتداءُ اليومِ بالفرضِ، وختمُه بالفرضِ الذي يعدلُ سبعينَ نافلةٌ.

> ولا بَأْسَ بأن يُصلِّي في هذين الوقتينِ الفوائتَ وسجدةَ التّلاوةِ، وقوله ﷺ: الاصلاةَ» ينفى الاستحبابَ دُونَ الأصل (٧٠).

⁽١) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) يُشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة (١/ ١٢٠) رقم (٥٧٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصبح (١/ ٤٢٤) رقم (٢٠٨) عن أبي هريرة هذه مرفوعاً: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر».

⁽٤) ليست في [أ]،[د].

⁽٥) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (١/ ١٢١) رقم (٥٨٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة نيه (١/ ١٧٥) رقم (٨٢٧).

⁽٦) في [ج] (التغل).

⁽٧) في [د]: (أصل الصلاة).

ولا يُصلِّي ركعتي الطُّواف؛ لأنَّ النَّهي الذي(١) رَوينا ليسَ فيه فصلٌ.

ويُكرَهُ أن يتنفَّل بعدَ طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لروايةِ (ابن عمرِ)^(۱) عن النبي ﷺ أنه قال: قال صلاةً بعد طلوع الفجر إلاَّ ركعتي الفجر»^(۱).

وكذلك بعدَ الغروبِ قبل صلاةِ المغربِ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تأخيرِ المغرب، وأنَّه مكروةً. وأمَّا أداءُ الواجبِ الذي وَجَبَ بصُنعِ العبدِ من النَّذْرِ، وقضاءُ التَّطوع الذي أَفْسَدَهُ ونحو ذلك يُكرّه في ظاهر الرَّواية (٤).

ويُكرَه أداءُ العِشاء بعد نِصف الليل؛ كيلا يؤخّر العِشاء إلى النَّصف؛ لما فيه من تقليلِ الجماعة،

ويُكرَه أداءُ الصَّلاة وقتَ الحُطبة؛ لأنَّه سَبَبٌ لتركِ استهاع الخطبة.

ويُكرَه الشَّروع في صلاة التَّطوع وقت خروجِ الإمامِ قبل أن يشتغلَ بها، وبعد الفراغ عنها قبل الشُّروع في الصَّلاة عند أبي حنيفة (*) - رحمه الله -، خلافاً لهما(*).

⁽١) ليست في [ب].

⁽٢) ﴿ [أ]، [ج]، [د]: (عمر).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٣) رقم (٤٧٦٠)، وأحمد في مسئده (٨/ ٣٧٦) رقم (٤٧٥١)، وأبو دارد في سننه، كتاب الصلاة، باب من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة (٢/ ٢٥) رقم (١٢٧٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين (٢/ ٢٧٨)، وشم (٤١٩)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٣٣٢).

 ⁽٤) ينظر بدائع الصنائع (١/ ٢٩٧)، المحيط البرهائي (١/ ١٧٧)، تبيين الحقائق مع حاشية الشلبي
 (١/ ٨٦/١)، المناية (٢/ ٦٩).

⁽٥) ينظر أنحفة المقهاء (١/٨٠١)، الجوهرة النيرة (١/٧٠)، البناية (٣/ ٨٤)، درر الحكام (١/٤٥)

 ⁽٦) يأتي في باب الجمعة قول المصنّف: (وإذا خرجَ الإمامُ يومَ الجمعة تركَ النّاسُ الصّلاة والكلامَ حتّى يفرغَ عن خُطيته عند أبي حنيفة -رهم الله-؟ لقوله ١٤٪: "إذا خرجَ الإمامُ يومَ الجمعة فلا صلاةً ولا

2008 (111) BOG.

وبعد شُروعِ الإمامِ في الجهاعة يُكرَهُ للقومِ التَّطوعُ قضاءً لحقَّ الجهاعةِ إلاَّ في ركعتي الفجرِ.

ووقتُ آخرٌ يُكرَهُ التَّنفُلُ فيهِ^(١)، وهو ما قبل صلاةِ العيدِ لمن حَضَرَ الـمُصلَّى يومَ العيد.

كلامَ و قالاً: يُكره الصَّلاةُ في هذين الوقتين، ولا يُكره الكلام). وقد يكون ظاهرُ النَّفلين النَّعارضُ، ولكنَّه يرولُ بالاطلاع على ما في المسوط (٢/ ٣٩): وقال أبو حنيفة ﷺ: يُكره الكلامُ بعد خروح الإمام قبل أن يأخذ في الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة قبل الاشتغال بالصلاة كها تُكره الصَّلاة، وقال أبو يوصف وعمد -رجمهها الله تعالى-: تُكره الصَّلاةُ في هذين الوقتين ولا يُكره الكلامُ

⁽١) ليست في أأه [ب]ه [د].



باب النوافل

السُّنَةُ في الصَّلاة / أن يُصلِّي ركعتين بعد طلوع الفجر، وأربعاً قبل الظُهر، وركعتين [1/25] بعدها، وأربعاً قبل العصر، وإن شاء ركعتين، وركعتين بعد المغرب، وأربعاً قبل العِشاء، [سندالرواتب] وأربعاً بعدها، و(إن شاء)(()ركعتين؛ لقوله ﷺ: "مَنْ ثابرَ على ثنتي عشرةَ ركعةٍ في كُلِّ يومٍ وليلةٍ بَنَى اللهُ تعالى له بيتاً في الجنَّة (()). وأحاديثُ أُخَرُ وَرَدَت فيها، وعَمَلُ الأُمَّةِ على هذا أيضاً.

نافلةُ الليلِ جائزةُ، والزِّيادةُ على الشَّهانِ مكروهُ (عند أبي حنيفة – رحمه الله – بتسليمةٍ واحدةٍ)^(٣).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽۲) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (۲/ ۱۹) رقم (۹۷٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من الشئة (۱/ ۳۱۱) رقم (۱۱٤۰)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن صئى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة (۲/ ۲۷۳) رقم (۱۱٤)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب ثواب من صئى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركمة سوى المكتوبة في سننه، كتاب الصلاة، باب ثواب من صئى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركمة سوى المكتوبة (۳/ ۲۱۰) رقم (۱۷۹٤)، وضفّقه المترمذي.

وهو في صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب فضلُ السُّنن الراتبة قبل الفرائض وبعدفُنَّ، وبيانُ عددمُنَّ (١/٣/١) رقم (٧٣٨).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د]. وينظر في المسألة: بدائع الصنائع (١/ ٢٩٥)، تبيين الحقائق (١/ ١٧٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٧)، مراقي الفلاح (ص:١٤٧). وفي البناية (٢/ ١٥٥): وهو اختيارُ القُدُوريِّ وفخرِ الإسلام وقال شمسُ الأئمة: لا يُكره، وفي السَّهاية: والأصحُّ أنَّه لا يُكره؛ لأنَّ فيه وصلاً بالعبادة وذلك أفضلُ. وقال الأكملُ ناقلاً عن السغناقي: لا فائدة في تحصيص أبي حنيفة بهدا الحكم، لأنَّ كلا الحكمينِ: الجوازَ في ناقلة الليل إلى النهان بغير كراهة، والكراهة فيها وراءها اتعاقاً في عامَّة روايات الكتب، ثمَّ قال قلتُ بجوزُ أن يكون ذَكَرَ أبي حنيفة للاحترار عن قول

والثهار]

وفي نوافل النَّهار يُكرَهُ الزِّيادة على الأربع؛ لأنَّ الـمَثنى والأربعَ فيها أحاديثُ (تعنوالليس مشهورة "١"، وفي الثَّمان حديثٌ خاصٌ (٢)، فكرهنا الزِّيادة على الثَّمان؛ لعدم ورودِ الخبرِ.

والأفضلُ في التَّطوع ليلاً ونهاراً مثنى" مثنى، عند الشافعي (*)- رحمه الله-.

وقالا: بالليل مثنى مثنى ()؛ لقوله ﷺ: اصلاةً الليل مثنى مثنى ا(")، واعتباراً بالتَّراويح، وبالنَّهار أربعٌ اعتباراً بالفرائض.

وقال أبو حنيفة - رحمه الله-: بالليل والنَّهار أربعٌ أفضلٌ (٢٠)؛ لأنَّها أدومُ فكان أشقَّ

الشافعي، فإنَّه يقول: لا يزيدُ على أربع، ولو زادَ كُرِه ذلك، انتهى قلتُ (العيني)؛ فيه نظرٌ، لأنَّه نَصَبَ الحَلافَ بين أبي حنيفة وصاحبيه، فيكون تخصيص أبي حنيفة بالذِّكر عن قول الشافعي، وفي مثل هذا الموضع لا يتَّأتي ما ذكرٌه.

- ینظر: نصب الرایة (۲/ ۱۶۳ ۱۶۱).
- (٢) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٤٣): روي عن النبي ﷺ أنه لم يزد على ثبان ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، قلت: غريبٌ، وفي صحيح مسلم خلافَه، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب جامع صلاة الليل (١/ ١٣/٥) رقم (٧٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كُنَّا نعدُّ له سواكه وطَّهوره، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل، فيتسوَّك، ويتوضَّأ، ويصلي تسعَّ ركعاتٍ لا يجلسُ فيها إِلاَّ فِي الثَّامَنَةِ، فَيَذَكُر الله ويجمده ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلُّم، ثمَّ يقوم فيصلُّ التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه، ثم يسلُّم تسليهاً يُسمعنا.

 - (٤) ينظر الحاري (٢/ ٢٨٩)، نهاية المطلب (٢/ ٣٤٩)، العزيز (٤/ ٢٧٤)، المجموع (١/ ٥١).
- (٥) ينظر: الأصل (١/١٥٧)، الحجة على أهل المدينة (١/٢٧٢)، البسوط (١/١٥٨)، المحيط البرهاني (1/ 133).
- (٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الوتر (٢/ ٢٤) رقم (٩٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى (١١/٥١٥) رقم (٧٤٩).
- (٧) ينظر الأصل (١/١٥٧)، الحجة على أهل الدينة (١/ ٢٧٢)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٦٧)، نبين الحقائق (١/ ١٧٢).

(على البَدَذِ)(1)؛ فكان أولى؛ لقوله ﷺ: ﴿ أَفْضُلِ الأَعْمَالُ أَحْرَهَا ﴾ (أي: أَشْقُها) (٣).

والقرآءةُ واجبةٌ في جميع ركعات النَّفل؛ لأنَّ كلَّ شفعِ أصلٌ بِخلافِ الفَرْضِ؛ لأنَّ (القسداءة في الصّلاة) العلاة الصّلاة كانت في الأصلِ ركعتين زِيدت في الحَضَر وأُقِرَّت في السَّفر⁽³⁾؛ فتجبُ القرآءةُ، في الحَضَر وأُقِرَّت في السَّفر⁽³⁾؛ فتجبُ القرآءةُ، في الأصلِ دُونَ النَّبَع كيلا يُؤدِّي إلى التَّسوية بين الأصلِ والتَّبَع.

(ومَن دخلَ)^(٥) في صلاةِ النَّفلِ ثمَّ أَفسَدَها قَضاها، وهذا عندنا^(١)، لأنَّه بجبُ صيانةُ إنسي، (الـمُودَّى من العمل)^(١) عن البُطلان؛ لأنَّ الإبطالَ حرامٌ بالنَّص^(٨)، ولا مجصلُ ذلك إلاَّ الفاسنة بالإتمام، وكذا الصِّيامُ على هذا.

> فإن صلى أربع ركعاتٍ وقرأ في الأوليين وقعد ثم أفسد الأخريين قضى ركعتين؛ لأنَّ كل شفع في التطوع صلاةً على حِدَةٍ، وقد تمَّ الشَّفعُ الأوَّلُ.

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٢) قال السُّخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ١٣٠): قال المزّي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يُرو في شيء من الكتب السئة.

 ⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء؟ (١/ ٧٩) رقم (٣٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين وقصرها (٤٧٨/١) رقم (٦٨٥).

 ⁽٥) أِي [ج] (رجلٌ شَرَعٌ).

 ⁽٦) ينظر المحيط البرهاني (١/ ٢٧٧)، تبيين الحقائق (١/ ٢٧٤)، العناية (١/ ٥٥٥)، الجوهرة السرة
 (١/ ٧٣/١).

⁽٢) في [ج]. (عمل المرء).

⁽٨) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱلْمِيعُوا ٱللَّهُ وَٱلْمِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَلَا نَبْطِلُوا أَعَمَلَكُو ﴾ [محمد: ٣٣]

ولو لم يقرأ في الكُلِّ قضى ركعتين عند أبي حنيفة، ومحمد (1) رحمهما الله . وعند أبي يوسف – رحمه الله -: يقضى أربعاً (٢).

وإن صلَّى النَّافلة قاعداً مع القدرةِ على القيامِ جاز؛ لأنَّ ترْكَها جائزٌ، فَتَرْكُ وصفِها القعدة في النظرا النظرا أَوْلِي (أَنْ يجوزٌ)^(٣).

وإن افتتحها قائماً ثُمَّ قَعَدَ جازَ عند أبي حنيفة (1)- رحمه الله-.

/ وقالا: لا يجوز (٥)؛ لأنَّ الشُّروع كالنَّذر.

وله (١): أنَّه أمكنَ صيانةُ المؤدَّى بأصل الباقي، فلا حاجةَ إلى وصفِه.

ومَن كَان خَارِجَ الْمِصْرِ تَنقُل على دَابَّتِه إلى أَيِّ جهةٍ توجَّهت به (٢٠ يومي ايها ١٤ لما رُوي أَنَّ ابنَ عمر رضي الله عنهما كان يُصلِّي على دَابَّته حيثُ مَا توجَّهت به (٨٠). وكان يقرأ قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُواْ فَشَمَّ وَجُهُ أَللَهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].

[₄/25]

 ⁽۱) ينظر: الأصل (۱/ ۱۱۰)، بدائع الصنائع (۲٤٩/۱)، المعيط البرهائي (۱/ ۲۱۳)، درر الحكام
 (۱۱۷/۱).

 ⁽۲) ينظر: تبيين الحقائل (۱/۱۷۱)، الجوهرة النيرة (۱/۲۲)، البناية (۲/۲۳۱)، البحر الرائل
 (۲/۲)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٤) ينظر المحيط البرهاني (١٤٣/٣)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٧)، العناية (١/ ٤٦١)، الجوهرة النبرة (١/ ٧٤).

 ⁽٥) ينظر المحيط البرهاني (٢/ ١٤٣)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ١٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٧٤)،
 البناية (٢/ ٤٢)

⁽٦) أي [د]: (والأبي حنيفة).

⁽٧) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٨) أحرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ينزل للمكتوبة (٢/ ٤٥) رقم (١٠٩٨).

والسَّفرُ وما دونَ السَّفرِ سواءً؛ لأنَّ الإنسانَ إذا كان خارجَ المِصْرِ ويتعذَّرُ عليه النُّزولُ لو لم نجوِّز^(۱) له الصَّلاة على الدابَّة ينسدُّ عليه باب التَّنفُّل، وهو خيرٌ مشروعٌ في جميع الأحوالِ.

فإذْ كان في المِضرِ لم يَجُزُ لعدم الضَّرورة. وعن أبي يوسف رحمه الله : أنَّه يجوز (٢).

* * *

⁽١) أَوَ [أ] (جُورُز)، وفي [ج]، [د] (جيز).

 ⁽۲) ينظر الحوهرة النيرة (۱/ ۷۵)، البحر الرائق (۱/ ۲۹)، مجمع الأنهر (۱/ ۱۳۵)، الدر المحتار
 (۲) بنظر الحوهرة النيرة (۱/ ۷۵)، البحر الرائق (۱/ ۲۹)، مجمع الأنهر (۱/ ۱۳۵)، الدر المحتار



باب سجود السهو

[مسقة مسجدة المهو] سجودُ السَّهو واجبُّ في الزِّيادة والنُّقصان بعد السَّلام، وهذا عندنا (١)؛ لما روي عن النَّبي ﷺ أنَّه سَجَدَ (١) للسَّهو بعد السَّلام (١)، ولأنَّه علَّ لوجوبِ السَّجدتين، فلا يكون محلاً للأداء كما قبل النَّشهُد (١)، وما يُروى (١) أنَّه سجدَ قبل السَّلام (١)، فمحمولُ على سلام النشهُد توفيقاً بين الأخبارِ.

ثمَّ يتشهَّدُ ويُسلُّمُ؛ لأنَّه عادَ إلى حُرمةِ الصَّلاةِ، وعليه عملُ الأمَّةِ.

[متسىيلسزمر المهوا] وسجودُ السَّهو يلزمُ إذا زادَ في صلاته فعلاً من جنسِها ليس منها، أو تركَ فعلاً مسنوناً، أو تركَ قراء ق^(٨) فاتحةِ الكتاب، أو القنوتَ (في الوتر)^(٩)، أو التَّشهدَ، أو تكبيراتِ

⁽١) ليستاق[ب].

 ⁽۲) ينظر: الحجة على أهل المدينة (١/ ٢٢٣)، الميسوط (١/ ٢١٩)، تحفة الفقهاء (١/ ٢١٤)، المحيط البرهاني(١/ ٥٠٠).

⁽٣) ليست ق[أ].

 ⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إذا صنى خساً (٢/ ٦٨) رقم (١٢٢٦)، ومسلم في
 صحيحه، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (١/ ٤٠١) رقم (٥٧٢).

⁽٥) ئيست في [أ]، [ب]، [د].

⁽١) أن [ج]: (يدرر).

⁽٧) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة (٧) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (٦٧/٢) رقم (١٢٢٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (١/ ٣٩٩) رقم (٥٧٠).

⁽٨) لبست في [أ]، [ب]، [ج]

⁽٩) ما من القوسين ليس في [ب]، [ج]، [د].

العيد(١)، أو جَهَرَ الإمامُ فيها مُجَافَت، أو خافت فيها يُجهَر فيه(٦)، أو أخَّرَ القراءةَ عن موضعها؛ لأنَّ سجودَ السَّهوِ إنَّها يجبُ بِتركِ^(٣) الواجبِ،وهذه الأشياءُ متضمَّنةٌ تركَ

وسهوُ الإمامِ يُوجِبُ على المؤتمِّ السُّجودَ؛ لأنَّ النَّقص يُمكن في صلاتهم أيضاً، وهُم [سهو الإمام] أتباعُه شرعاً، فإن لم يسجد الإمامُ لم يسجد المؤتمُّ.

> وإن سهى المؤتمُّ لم يلزم الإمامَ ولا المؤتمَّ؛ لأنَّه لو سَجَدَ وحدَه خَالَف إمامَه، وإن(١٠) سَجَدَ معه الإمامُ يصيرُ تَبَعاً له، وجَعُلُ النَّبَع متبوعاً لمتبوعه قلبُ الموضوعِ وتغييرُ

ومَنْ سهى عن القَعْدةِ الأُولَى ثُمَّ تذكَّر وهو إلى القعود أقربُ عادَ فَجَلَسَ وتَشَهَّد، القمدة الأولى] وإن كان إلى حال (*) القيام أقربَ لم يَمُد ويسجدُ / للسَّهو؛ لأنَّ القيام فرضٌ، والقَعدة [1/26]الأولى واجبةً، فلا يجوز تركُ الفَرْض لأجلِ الواجبِ.

وإن سهى عن القَعدةِ الأخبرةِ فقام إلى الخامسةِ رَجَع إلى القَعْدةِ ما لم يسجد، وألغى الخامسة، وسَجَدَ للسُّهو، لأنَّ القَعْدَة الأخيرةَ فرضٌ، وما قام إليهِ فليسَ بفرضِ ولا القعدة الأخيرة]

وإن قيَّد الخامسة بستجدة بطلّ فرضُه؛ لأنَّه انتقل إلى النَّافلة قبل إكمالِ الفّر ض، ولكن

[المسهوعسن

[النسهو هسن

⁽١) أي [ح]: (العيدين).

⁽٢) لست إن [أ]، [ب]، [ج]

⁽٣) ق[د]·(ترك).

⁽٤) أن [ج]، [د]: (ولو).

⁽٥) لِست في [أ]،[ب]،[د].

عند محمد رحمه الله : إذا رفع (١)، وعند أبي يوسف رحمه الله : كما وضع (٢).

وتحوَّلت صلاتُه نفلاً على قياسِ قولِ أبي حنيفة وأبي يوسف (٣) -رحمهم الله ، وكان عليه أن يضمَّ إليها ركعةً سادسةً حتَّى يكون متنفِّلاً بالشَّفْع.

ولو لم يضمّ لا شيءَ عليه عندنا^(٤)، خلافاً لزُفر^(٥) رحمه الله ؛ لأنَّه شَرَع في الشَّفع الأخير على ظنَّ أنَّه عليه، ثمَّ تبيَّن أنَّه ليس عليه.

فإن سجد في الخامسة ضمَّ إليها ركعةً أخرى ليُتمَّ شفعاً (وقد ثمَّت صلاتُه، والرَّكعتان نافلةً له.

ومَن شَكَّ في صلاتِه ولم يدرِ أثلاثاً صلَّى أم أربعاً، وذاك أُوَّل ما عَرَضَ له'^(٧) استأنف (الشكافي عدد الرعاد)

(۱) ينظر: بدائع الصنائع (١/٩٧١)، المحيط البرهاني (١/ ٥١٠)، العناية (١/ ٥١٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٧٨)

(٢) ينظر: تبين الحقائق (١/ ١٩٦)، البناية (١/ ٦٢١)، درر الحكام (١/ ١٥٢)، مجمع الأنهر (١/ ١٥١).

(٣) ينظر: الهداية (١/ ٧٥)، تبيين الحقائق (١/ ١٩٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٧٨)، الدر المختار (٦/ ٨٦).

(٤) ينظر: الهداية (١/ ٧٥)، تبيين الحقائق (١/ ١٩٦)، البحر الرائق (١١٢/٢)، اللّباب شرح الكتاب
 (٤/ ٩٧/١).

(٥) ينظر حاشية الشلبي على تبيين الحقائق (١٩٧/١)، درر الحكام (١٥٣/١)، مجمع الأنهر
 (١٥٠/١).

(٦) أي [د]: (شقعها).

(٧) قال العيني في البناية (٢/ ٦٣٠): اختلفوا في معناه، وقال صاحب "الأجناس": معناه أوّل ما سها في عمره، وقال شمس الأئمة السَّرخسي: معناه أنَّ السَّهو ليس بعادةٍ له، لا أنَّه لم يشته في عمره، قال الفقيه أوّل ما سها في هذه الصَّلاة، وقيل: أوَّل السَّهو وقع له، ولم يكن سها في صلاته قط من حين بلع

200 (T.T) 300G

الصَّلاة، كذا رُوي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم: أنَّه يستقبلُ (1).

وإن كان الشكُّ في ذلك يعرِضُ له كثيراً بنى على غالب ظنَّه إن كان له ظنَّ، وإن لم يكن له ظنَّ بنى على اليقين؛ لقوله عَقَّ: "إذا شكَّ أحدُكم في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلَّى أم أربعاً فليتحرَّ الصَّواب، وليبن عليه، وليسجد (") سجدتي السَّهو بعد السَّلام» (").

وعند الشافعي - رحمه الله-: (إذا شكَّ)^(\$) بنى على الأقلَّ بكلِّ حالِ^(ه)، ويَروي في ذلك حديثاً^(١) إلاَّ آنَا نحملُه على ما قُلنا، عملاً بالأخبار كلِّها.

* * *

 ⁽١) لم أنف عليه عن ابن عباس رضي الله عنهيا، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٣٨٥) رقم
 (١) لم أنف عليه عن ابن عمر رضي الله عنهيا في الذي لا يدري ثلاثاً صئى أو أربعاً قال: ﴿يعيد حتَّى يجفظ».

⁽٢) أي[ج]: (ويسجد).

 ⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان (٨٩,١) رقم
 (٤١١).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽٥) ينظر: الأم (١٩٦/٢)، الحاوي (١/ ٢١٢)، تهاية المطلب (١/ ١٦٩)، البيان (٢/ ٢٢٢)، المجموع
 (١٠٦/٤).

 ⁽٦) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (١/ ٤٠٠) رقم
 (۵۷۱)

باب صلاة الريض

إذا تعذَّر على المريض القيامُ صلَّى قاعداً يركعُ ويسجدُ، فإن لم يستطع الرُّكوع [هينــةســـلاة العريضا والسُّجود أَوْماً إيهاءً، ويجعلُ^(١) (الرُّكوعَ أرفعَ من السُّجود)^(١)، ولا يُرفعُ إلى وجهِدِ شيءٌ يسجدُ عليه.

امًّا / الإيهاء فلقوله ﷺ (لعمران بن الحصين) ("": "صلَّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً " (قامر) الحديث، وأمَّا لا يُرفع إليه؛ لقوله ﷺ في مثله: "إن قدرت أن تسجدَ على الأرض فاسجد وإلاَّ فأوم برأسك " " . [حالة عليه]

فإن لم يستطع القُعودَ استلقى على قفاه، وجَعَلَ رِجليهِ إلى القبلةِ وأَوْمَأُ بالرُّكوعِ والشَّجود، وهذا عندناً (١٢).

وقال الشافعي - رحمه الله -: الأولى أن يُصلِّي على الجُنْبِ (٧)؛ لحديث عمران بس

(مسلم استطاعة الإيماء]

(١) أن [أ]،[د]: (وجعل).

(٢) في [د]: (الشَّجودَ أَخفضَ من الرُّكوع).

- (٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د]. وعمران بن حصين بن عبيد الخزاعي الكعبي، صحابي، أسلم عام خيبر، وغزا مع رسول الله ﷺ غزوات، توفي سنة ٥٦هـ. ينظر: الاستيعاب (٣/ ١٢٠٨)، أسد الغابة (٤/ ٣٦٩)، الإصابة (٤/ ٥٨٤).
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب (٤٨/٢) رقم
 (١١١٧).
- (٥) أخرجه أبو يعنى في مسئده (١٨١١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٦٩) رقم (١٣٠٨٢)،
 والسهقي في السنن الكبرى (٣٦٦٩)، وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٠٩): رواته ثقات
 - (٦) ينظر المبسوط (١/ ٢١٣)، الهداية (١/ ٧٧)، المحيط البرهاني (٢/ ١٤٣)، الجوهرة الديرة (١/ ٧٩)
- (٧) في [ح] ريادة: (الأيمن). وهذا أحد الوجهين في مذهب الشافعي، وهو الأصحُّ، والآخر كمدهب



الحُصين: افإن لم يستطع فعلى الجنب يُومئ إيهاءً".

ولنا: أنَّ فِ^(٢) حديثِ عبدالله بن عمر رضي الله عنها: افإن لم يستطع فعلى قَفَاهُ يُومئ إلى الله القبلةِ الله عنها: الأخذُ بها رَوينا أَوْلى الله الله إذا استلقى على قَفَاه كان أقربَ إلى استقبالِ القبلةِ الله النهائة الله القبلةِ على الله الله القبلةِ الله القبلةِ الله الكعبةِ (الله الفبلةِ على جنبِه تقعُ الله الكعبةِ (الله الفبلة على الله الله الله وذلك ليس بقبلةٍ الله الله وذلك ليس بقبلةٍ الله الله وذلك ليس بقبلةٍ الله الله وذلك الله الله الله وذلك الله الله وذلك الله الله وذلك الله و الله وذلك الله وذلك الله و الله وذلك الله و الله وذلك الله و اله و الله و اله و الله و اله و الله و اله و اله و اله و الله و اله و اله و ا

وحديثُ عمران: كان في مرضِ لا يستطيعُ أن يستلقيَ على قَفَّاهُ.

وإن اضطجعَ على جَنبِه ووجهُه إلى القِبلة وأَوْماً جاز، يريدُ به: في حالةِ العجزِ عن

الحنفية. ينظر: الحاوي (٢/ ١٩٧)، نهاية المطلب (٢/ ٢١٥)، الوسيط (٢/ ١٠٤)، حلية العلم، (٢/ ١٠٤)، العزيز (٣/ ٢٩٠)، المجموع (٤/ ٣١٦).

⁽١) تقدم تخريجه، وهو في البخاري دون قوله (يومئ إياة).

⁽۲) ليست أن [ج].

⁽٣) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٧٦): حديث غريب، وأخرج الدارقطني في سننه (٢/ ٣٧٧) رقم (٢/ ٢٧٦) عن الحسن بن الحسين العربي ثنا حسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عني بن حسين عن الحسين بن عني عن عني بن أبي طالب عن النبي كلاء قال: "يصلي المريض قائيا، فون لم يستطع صنى قاعدا، فإن لم يستطع أن يسجد، أوماً، وجعل سجودَه أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصني قاعداً، فإن لم يستطع صلى مستلقياً، رجلاه مما يني أن يصني قاعداً، صلى على جنبه الأيمن، مستقبل القبلة، فإن لم يستطع صلى مستلقباً، رجلاه مما يني القبلة، وضعَفه النّروي في خلاصة الأحكام (٢٠ ١٠)، وقال ابن الملقن في البدر المنبر (٣/ ٥٢٥)؛ الحديث ضعيف؛ لاشتهال إستاده على ضعفاء ومجاهيل.

قال الربلعي: راعلم أنَّ المصنف احتجَّ بهذا الحديث على أنَّ المريض إذا عَجَزَ عن القعود استلقى على ظهره، ماذًا رجليه إلى القبلة، والشافعي يخالفُ، ويقول: يصلِّي على جنبه مستقبلاً بوجهه، وحجَّته حديثُ عمران بن حصين المتقدَّمُ، وحديثُ على ليس بحجَّةٍ لنا

⁽٤) في [أ] (القبلة).

الاستلقاء (١)؛ لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قال الضَّحَّاكُ^(٢) في تفسيره: هو بيانُ حالِ المريضِ في أداءِ الصَّلاةِ بِحَسَبِ الطَّاقةِ^(٣). ولا يُومئ بعينيه، ولا بقلبه، ولا بحاجبَيهِ.

وعند زُفر، وابن زياد رحمهما الله : يُومئ بحاجبيه، فإن عَجَزَ عن هذا⁽⁴⁾ يومئ بعينيه (⁶⁾، فإن عَجَزَ عن هذا^(۱)، فعند زُفَر - رحمه الله-: يُومئ بقلبِه، فإن عَجَزَ عن ذلك أيضاً الآن يؤخّرُ الصَّلاة (^{٧)}؛ لأنَّ الطَّاعة بقدر الطَّاقة.

ولنا: أنَّ الأفعالَ أصلٌ في الصَّلاة ولم يُوجد فعلٌ^(٨) في هذه المواضع؛ فإنَّ بالعينين يكون إيجاءً^(٩) لا إيهاءً^(١٠)، وبالقلب يكون نيَّة.

فإن قَدَرَ على القيامِ ولم يقدر على الرُّكوعِ والسُّجودِ لم يلزمه القيامُ؛ لأنَّ القيامَ لافتتاح

⁽١) أي [د]: (الاستقبال).

 ⁽۲) الطَّنجَّاك بن مزاحم أبو محمد الهلالي، تابعيُّ محدثٌ ومفسَّرٌ، توفي سنة ۱۰۲هـ. ينظر: سير أعلام
 النبلاء (۱۸/۶)، تهذيب التهذيب (۶/ ۵۳٪)، شذرات الذهب (۱۸/۲).

 ⁽٣) الذي رقفتُ عليه هو: من رواية الضّحاك عن ابن مسعود - رضي الله عنه -، كذلك أخرجه ابن أبي
 حاتم في تفسيره (٣/ ٨٤١).

⁽٤) قِ[ج]:(ذلك).

 ⁽٥) ينظر: تبيين الحقائق (١/ ٢٠١)، الجوهرة النيرة (١/ ٨٠/)، البناية (٦٤٢/٢)، البحر الرائق
 (١٢٥/٢).

⁽٦) أَيْ [ج]: (ذلك).

 ⁽٧) ليست في [أ]، [ب]، [ح]. وينظر في المسألة: تبيين الحقائق (١/ ٢٠١)، الجوهرة النبرة (١/ ٨٠)،
 البناية (٢/ ١٤٢)، البحر الرائق (٢/ ١٢٥).

⁽٨) ليمت في [ح].

⁽٩) إنجالاً)!

⁽١٠) ئىست في[د].

الرُّكوعِ والسُّجودِ به، فكلُّ قيام لا يتعقَّبُه (ركوعٌ و)(١) سجودٌ لا يكون رُكناً، ولأنَّ إيهاءَ القاعدِ أقربُ إلى الشَّبَهِ^(٣) بالسُّجودِ من إيهاءِ^(٣) القائم، وهو المقصودُ من الإيهءِ: فكان

فإن صلَّى الصَّحيحُ بعضَ صلاتِه قائهًا، ثمَّ حَدَثَ به / مرضٌ تـمَّمها قاعداً، يركعُ ويسجدُ، أو يُومئ إنَ لم يستطع الرُّكوع والسُّجود، أو مستلقياً إنْ لم يستطع القعودَ؛ لأنَّه [السرف|أثناء الملاة] لو استقبلَ وقع الكُلُّ ناقصاً، ولو مضى يقعُ البعضُ ناقصاً، فكان هذا أَوْلى.

ومَن صلَّى قاعداً يركعُ ويسجدُ ثمَّ صحَّ، بني على صلاتِه قائماً؛ لأنَّ صلاة القاعد ملاة الريش] بالرُّكوع والسُّجود مستجمعةٌ (*) للأركان (*)؛ ولمذا جازت إمامةُ القاعدِ للقائم (١)، إلاَّ في قولِ محمدِ^(٧٧)- رحمه الله - بخلاف الـمُومئ.

> فإن صلَّى بعضَ صلاتِه بإبهاءٍ (^)، ثمَّ قَدِر على الرُّكوع والسُّجود استأنف؛ لأنَّه قَدِر على الأصل قبل تمام الحكم بالحُلَف، فيبطلُ حكمُ الحُلَف، ولأنَّه تقوَّى حالُه، وبناءُ القويِّ على الضَّعيف لا يستقيمُ.

الإيماءً قاعداً أَوْلِي.

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) في[ج]: (التشبيه).

⁽٣) ليست قي [د].

⁽٤) أي[د]: (مستجمع).

⁽٥) في [أ]، [ج]: (الأركان).

⁽١) أي [ح] (للقاعد)

⁽٧) حيثُ قال: يستقبل. ينظر: الأصل (١/ ٢٢٣)، تحقة الفقهاء (١٩٣/١)، المحيط البرهاني (١٤٧/٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٨٠).

⁽٨) ني[ح] (بالإياء)



(خــــابط الآرتيـــبافي القضاء) ومَن أُغمي عليه خمس صلواتٍ فها دُونها (١) قضاها إذا (٦) صحَّ، فإن قاته (٦) بالإغهاء أكثرُ من ذلك لم يقض، وهذا عندنا (٤)، وهو استحسانٌ.

وقال بِشُرٌ (٥): عليه القضاءُ وإن طالت المُدَّةُ (١)؛ لأنَّه بمنزلةِ المرضِ.

وقال الشافعي رحمه الله : إذا استوعبَ الإغياءُ وقتَ صلاةِ كاملِ فلا قضاءَ عليه^(۷).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الإغهاءَ إذا (قَصُرَ فهو معتبرٌ بها يَقصرُ عادةً، وهو النَّومُ، فلا يُسقِطُ القضاءَ، وإذا طال) (^) كان معتبراً بها يطول عادةً وهو الجنون والصَّغَر، فيُسقطُ (¹) القضاءَ، ففصلنا بين (الطَّويل والقَصيرِ) (¹) بيومٍ وليلةٍ، فإذا زادَ على يومٍ وليلةٍ كان طويلاً، لأنَّه بدخلُ به الصَّلوات في حدَّ التَّكْرار.

⁽١) أن [ج]: (درث).

⁽۲) إلى [ج] (إد).

⁽٣) ق[د] (فاتنه).

 ⁽٤) ينظر: الأصل (١/ ٢٢١)، الحجة على أهل المدينة (١/ ١٥٤)، المحيط البرهاني (٢/ ١٤٥)، تبيين
 الحقائق (١/ ٢٠٤).

 ⁽٥) في [ج] زبادة: (بن غياس) والصّحبحُ أنّه: بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المرّيسي العدويُ،
 متكلمٌ معتزيُّ، من أصحاب أبي يوسف، وله رواياتٌ كثيرةٌ عنه، توفي سنة ٢٢٨هـ ينظر ' تاريخ بغداد (٧/ ٦١)، الواني بالوفيات (١٠/ ٦٤)، الجواهر المضية (١/ ١٦٤).

⁽٦) ينظر: المبسوط (١/ ٢١٧)، بدائع الصنائع (١/ ١٠٨)، البناية (٦/ ٦٤٩).

 ⁽٧) ليست في [ح]. وينظر في المسألة: الحاوي (٢/ ٣٨)، نهاية المطلب (٢/ ٣٤)، حلية العلماء (٣/ ١٧١)،
 المجموع (٣/ ٦).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٩) أي[ح] (نسقط).

⁽١٠) في [ح]: (التَّطويل والتقصير)

باب سجود التلاوة

سجودُ التَّلاوة في القرآن أربعُ عَشَرَةَ سجلةً (1) في (1) آخرِ الأعراف، وفي الرَّعد، وفي السّعدة التلاوة التلاوة التلاوة التلاوة التلاوة التلاوة التلاوة التلاوة التلون وبني إسرائيل، ومريم، وأوَّلِ (1) سورةً (1) الحجّ، والمفرقانِ، والنَّملِ، وألم تنزيل، وص، وحم السّجدة، والنَّجم، وإذا السَّاءُ انشقت، واقرأ (باسم ربَّك) (10)؛ لأحاديث مختلفة وَرَدت في هذه المواضع (1)، وفي بعضها اختلاف الصّحابة (٧)، واختلاف مالك (٨)،

[متس تجب السجد؟] [27/پ] والسُّجود واجبُ في هذه المُواضع على التَّالِي والسَّامع، سواءٌ قَصَدَ سماع القرآن أو لم يقصِد؛ لِقولِ الصَّحابة رضي الله عنهم: السَّجدة على / من سمعها، وعلى من تلاها (٩).

وموضع ذلك كتاب الصلاة.

 ⁽١) أي [د] (موضعاً).

⁽٢) ليست ق [أ].

⁽٣) ق[د] (والأول ق).

⁽٤) ئيست قي[أ]،[د].

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٦) ينظر: نصب الراية (٢/ ١٧٩)، البدر المنير (٤/ ٢٧٤).

 ⁽٧) والحلاف في السّجنة الثانية في الحجّ، وص، والنّجم، والمقصّل. ينظر: المصنف لعبد الرزاق
 (٣/ ٣٣٥–٣٤٣)، المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٣٧٧–٣٧٨)، الأوسط (٥/ ٢٦٧).

 ⁽٨) ذهب مالكُ إلى أنَّ سجدات التَّلاوة إحدى عشرة سجدة، ليس فيها شيءٌ من المُفصَّل، وليس منها السَّجدة الثانية في الحج، ولا النَّجم. ينظر: المنتقى للباجي (١/ ٣٤٩)، المقدمات المهدات (١/ ١٥١)، مواهب الجليل (١/ ٢١)

⁽٩) وَرَدَ عن عددٍ من الصّحابة -رضي الله عنهم-: كعثمان، وابن عباس، وابن عمرَ وعبرِهم قولُم، "السّجنةُ عنى من سمعها" دُون قوله: "ومَن تلاها". لكن قد يُقال: بأنَّها في حقَّ التَّالِي آكد، والله أعلم. ينظر: المصنف لابن أبي شبية (١/٣٦٧)، الأوسط (٥/ ٢٨٠).

وإذا تلا الإمامُ آية السَّجدة (١) سَجَدَها وسَجَدَ المَامومُ (٦) معه، وإن تلا المَامومُ (٦) لم (يسجد أحدٌ) (٤)؛ كيلا يؤدِّي إلى خالفة الإمام.

وإن سمعوا وهُم في الصَّلاةِ آيةً (٥) سجدةٍ (١) من رجلٍ ليس معهم في الصَّلاة لم يسجدوها في الصَّلاة، وسجدوها بعد الصَّلاة.

وقال محمدٌ - رحمه الله- في تلاوة الـمُقتدِي: أنَّهم يسجدوها بعد الصَّلاة (٧٠)؛ لوجود السَّببِ الموجِب وزوالِ المانع.

وعندهما: لا يجبُ؛ لأنَّه محجورٌ عليه، فلا يتعلَّقُ بها حكمٌ، كطلاق الصَّبي، بخلاف الجُنُب والحائض، (حيثُ يجبُ فيهما على السَّامع وعلى الجُنُب القارئ، دُونَ الحائض) (١٩٠٠) لأنَّهما منهيَّان غيرَ محجورين، ودلالةُ كونِه محجوراً نفاذُ قراءةٍ (١٩٠٠) الإمام في حقَّه.

فإن سَجَدوا فيها لم يُجزِهِم ولم تَفْسُد صلاتُهم.

أمًّا عدمُ الجواز فلأنَّهَا ليست بصلاتيَّةِ، وأمَّا عدم الفساد فلأنَّهَا تحتملُ زيادة

⁽١) أي[د] (سجلة).

⁽٢) في [ج]: (المؤتم)

⁽٣) في [ح]: (المؤتم)

⁽٤) في [د] (بلزم الإمامَ ولا المؤتمَ السُّجودُ).

⁽٥) ئيست أن [أ]، [ب]، [د].

⁽٦) ليست ف[د]

 ⁽٧) ينظر: الأصل (١/ ٣٢٨)، المسوط (٢/ ١٠)، المحيط البرهاني (٢/ ١٢)، تبيين الحقائق (١/ ٢٠١)،
 الجوهرة النثرة (١/ ٨٢).

⁽٨) ما من القوسين ليس في [د].

⁽٩) في [ج] زيادة: (القرآذ).

سجدةٍ^(ا).

[تكسرار تسلاوة السجدة] ومَن تلا آية (٢) سجدةٍ فلم يسجدُها حتَّى دُخَلَ في صلاةٍ (٢) فَتلاها، وسَجَدَ أَجزَأَتُهُ السَّجدةُ عن التَّلاوتين، وهذا في ظاهر الرُّواية (3).

ووجهُه أنَّ السَّبِبَ واحدٌ لأنَّ المتلوَّ آيةٌ واحدةٌ، والمكانُ متَّحدٌ أيضاً، والمؤدَّاةُ أكملُ مِن الأُولِي؛ لما أنَّ لها خُرِمتان، ولو كانت مثل الأولى نابَت عنها، فإذا كانت أكملَ كان أوْلى.

وإن تلاً " في غير الصَّلاة فَسَجَد ثمَّ دخلَ في الصَّلاةِ فَتلاها سَجَدَ لها "، ولم تُجزِنُه السَّجِدة الأولى؛ لأنَّ الأولى ليست بصلاتيَّةِ، فكانت أضعفَ من الثانية؛ فلا تنوبُ عن

ومَن قَرَأُهَا في صلاتِه فلم يسجدُها حنَّى خرجَ منها لم يَقضِها؛ لأنَّها صلاتيَّةٌ فلا تُؤدَّى خارج الصَّلاة (٧).

ومَن كرَّر تلاوة سجدةً واحدةً في مجلسِ واحدِ أَجزَ أَنه سجدةٌ واحدةٌ؛ لأنَّه بحتاجُ إلى التَّكرار للتَّحفُّظِ، أو للتَّعليم (أو للتعلُّم) (١٠)، فلو لزمه لكلُّ مرَّةٍ سجدةٌ لَوَقَع في الحَرّج،

⁽١) في [د]: (الشجلة)

⁽٢) ئىست ق[أ]،[ب].

⁽٣) في [ج]، [د]: (الصلاة).

⁽٤) ينطر: الأصل (١/٣٢٨)، تبيين الحقائق (١/٣٠٧)، العناية (٢/ ٢١)، الجوهرة النيرة (١/ ٨٢)، مجمع الأنهر (١/٨٥١).

⁽٥) أي[د] (تلاما).

⁽٦) ق[ح] (سجدها).

⁽٧) ليست ق[أ].

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

وانه مَنفيٌ^(۱) شرعاً.

ومَن أرادَ السَّجود كبَّر ولم يرفع يدَيه، وسَجَد، ثمَّ كبَّر ورفع رأسه، ولا تشهُّدَ عليه [سنةسجدة التلاوة] ولا سلام؛ للشُّنَةِ المتوارثةِ.

ولم /يذكر ماذا يقولُ في سُجوده، والأصحُّ آنَّه يقول فيها ما يقولُ في سجدة [1/28] الصَّلاة (٢٠).

* * *

(۱) في [ح] (مُنِع)

⁽٢) ينظر المبسوط (٢/ ١٠)، بدائع الصنائع (١/ ١٩٢)، تبيين الحقائق (١/ ٢٠٨)، البناية (٢/ ٦٨٢)



باب صلاة المسافر

السَّفُرُ الذي (1) تتغيَّر به الأحكام هو: أن يقصدَ الإنسانُ موضعاً بينه وبين ذلك مسيرةُ احدالسنو السني يقسر السني يقسر ثلاثةِ أيَّامٍ ولياليها (٢)، سيرَ الإبلِ ومثي الأقدامِ.
تعافر بسبه إ

ولا يُعتبرُ في ذلك السَّير في الماءٍ، وهذا عندنا (٣).

أَمَّا التَّقَديرُ بِثلاثَةِ أَيَّامٍ؛ فلقوله ﷺ: ﴿ لا تُسافِر المرآةُ فوقَ ثلاثَةِ أَيَّامٍ ولياليها إلاَّ ومَعَها زوجُها أو ذُو محرم منها ﴾ (٤) .

معناه: ثلاثة أيَّامٍ. وكلمةُ "فوق" صِلَةٌ كها في قولِه تعالى: ﴿ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ ٱلأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال:١٢]، وهي لا تُمنع من الحروج لغير السَّفر بدونِ المَحْرَم.

وأمَّا سيرُ (أ) الإبل ومشي الأقدام (٧)، فَيلانَّ العدل هو اعتبار الوَسَط في السَّر؛ (لأنَّ أسرعَ السَّيرِ) (٨) ميرُ البريدِ (٩)، وأبطره سيرُ العَجَلَة، وأوسطه

⁽١) ئىست في [ب].

⁽٢) ليستان[أ]،[ج].

 ⁽٣) ينظر: المحيط البرهاني (٢/ ٢٣)، الاختيار لتعليل المختار (١/ ٧٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٨٥)، البناية
 (٣/٨).

⁽٤) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة (١٠٨٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١٣٣٨).

⁽٥) ليست ف[ب].

⁽١) ليستال[د].

⁽٧) ليست في [د].

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٩) البَريد الرَّسول، ومنه قول بعض العرب: الحُمَّى بريدُ الموت، أي: رسولُه، ثم استُعمِل في المسافة

سيرُ (1) القافلةِ، وخيرُ الأمورِ أوساطها(٦).

[قرض الماقر]

وفرضُ المسافر عندنا في كلِّ صلاةٍ رباعيةِ: ركعتان، لا يجوزُ الزِّيادةُ عليها (٣). وقال الشافعي - رحمه الله -: أربعُ (٤).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: افُرِضت الصَّلاة في الأصل ركعتين إلاَّ المغرب؛ فإنَّها وترُ النَّهار، ثمَّ زِيدت في الحَضَر، وأُقرَّت في السَّفر على ما كانت، (٥).

التي يقطعُها، وهي اثنا عشرَ ميلاً. ينظر: المصباح المنير (١/ ٤٧)، المعجم الوسيط (ص:٤٨)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤٥١).

⁽١) ليست في [ج]،

⁽٢) في [أ] ، [د]: (أوسطها).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١/ ٢٣٩)، بدائع الصنائع (١/ ٩١)، المحيط البرهاني (٢/ ٢١)، الاختيار لتعليل
 المختار (١/ ٧٩)، تبيين الحقائق (١/ ٢١٠).

 ⁽٤) في الكلام تجوَّز، والمرادُ: إن صلاَّها أربعاً، ويجوز الترخُّص بركعتين. ينظر الأم (١/٨/١)، الحاوي
 (٢/٣٦٢)، البيان (٢/ ٤٤٩)، العزيز (٤/ ٤٢٩)، المجموع (٤/ ٣٢٢)

 ⁽٥) أخرجه بنحره البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب الناريخ، من أين أرخوا التاريخ
 (٩٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين وقصرها (٦٨٥)

⁽٦) أحرجه أحمد في مسئده (١/٣٦٧) رقم (٢٥٧)، وابن ماجه في سئنه، كتاب الصلاة، ١٠٠ تقصير الصلاة في السفر، والنسائي في سئنه، كتاب الصلاة، باب عدد صلاة الجمعة (١٤٢٠)، وصححه ابل حزيمة (١٤٢٠)، وابن حبان (٢٧٨٣)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٣٩)

لأنَّها هي(١) القعدةُ الأخيرةُ في حقَّه بمنزلة الفجرِ في حتَّ المقيم.

ومَن خَرج مسافراً صلَّى ركعتين إذا فارقَ بُيوتَ المِصْر؛ لأنَّه ما دام في المِصْرِ فهو ناوِ [ابتنداءقسر السافر] للسَّفر، لا مسافرٌ فإذا جَاوَز عمرانَ المِصْرِ صار مسافراً؛ لاقتران النَّيةِ بعمل السَّفر.

ولا يزالُ على حكم السَّفر حتَّى ينوي الإقامة في بلدِ خمسة عشر يوماً فصاعداً، فيلزمه الإتمام، وإن نوى إقامته أقلَ من ذلك لم يُهَمِّم (٢)، ومذهبُنا مذهبُ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهم (٣).

وقال الشافعي – رحمه الله–: / أقلَّ مدَّة الإقامةِ أربعةُ أيَّامِ^(٤)، وبه كان يقول عثمان [28/پ] عثر^(ه).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ مدَّة الإقامة في معنى مدَّة الطُّهر؛ لأنَّه (يعيد ما) (١) سَقَطَ من الصَّومِ والصَّلاةِ، ثمَّ أدنى مدَّة الطُّهر قُدَّرت بخمسةِ عَشَرَ يوماً، فكذا أدنى مدَّة الإقامة. ولو قال: غداً أخرجُ أو بعدَ غد أخرجُ، حتَّى بقي على ذلك سنين صلَّى ركعتين،

⁽١) ليست في [أ].

 ⁽۲) ينظر: الأصل (٢/٦٦/١)، الحجة على أهل المدينة (١/٨١١)، المبسوط (١/٣٦١)، بدائع الصنائع
 (١/٧٩)، المداية (١/٨٠)

 ⁽٣) أخرجه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (١/ ١٧٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٠٧/٢)
 رقم (٨٢١٧).

 ⁽٤) ينظر ١٠ لحاوي (٢/ ٣٧١)، تهاية المطلب (٢/ ٤٣٠)، حلية العلياء (١٩٩/٢)، البيان (٢/ ٤٧٣)،
 المجموع (٤/ ٣٦١)

 ⁽٥) قال البيهقي تي انسنن الكبرى (٣/ ٢١١): وقد رويت في ذلك أحاديث منها عن قتادة، عن عثماد
 ابن عمان مثل ذلك. ثمَّ قال: أمَّا حديث عثمان الحديث عثمان الحديث عاد إسناده.

⁽٦) أي[د]: (بعندبها).

وهذا عندنا^(۱).

وقال الشافعي رحمه الله : إذا زادَ على ثهانِ (٢) عَشْرةَ ليلةَ أَتَمَّ الصَّلاة (٢).
والصَّحيحُ قولُنا (٤)؛ لما رُوي أنَّ النبي اللهِ أقام بتبوكِ عشرينَ ليلةً يقصرُ الصَّلاة (٥)،
وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما أقام بأذْرَبيجان (١) ستةَ أشهر يقصرُ الصَّلاة (٧).

وإذا دخلَ العسكرُ أرضَ الحرب، ونَووا الإقامةَ خَسةَ عَشَرَ يوماً لم يُتِمُوا (١٠) الصّلاة؛ لأنَّ نية الإقامة لا تصحُّ إلاَّ في موضع الإقامة، ودارُ الحرب ليس بمكان الإقامة في حقّ

 ⁽۱) ينظر: الأصل (١/ ٢٦٦)، المبسوط (١/ ٢٣٧)، بدائع الصنائع (١/ ٩٧)، تبيين الحقائق (١/ ٢١٢)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٨٦).

⁽٢) أِي [د]: (تمام).

⁽٣) نرَّق الشافعيةُ فيمن زادت إقامتُه على الثَّلاث بين الغازي وغيره، فغيرُ الغازي لا يترخَّص، وأمَّا الغازي فلهم فيه قولان: الجواز، والمنع، وهل يزيدُ على ثبانية عشر يوماً فيه قولان أيضاً: الجواز، والمنع، ينظر: الحاري (٢/ ٣٧٣)، نهاية المطلب (٢/ ٤٣٥)، البيان (٢/ ٤٧٨)، الوسيط (٢/ ٢٤٨).

⁽٤) ليست في [ج].

⁽٥) أخرجه أحمد في مسئد (٢٢/ ٤٤) رقم (١٤١٣٨)، وأبو داود في سئنه، كتاب الصلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر (١٢٣٥)، وصححه ابن حبان (٢٧٤٩)، وأعلّه أبو داود والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٢٧٢) بالإرسال.

⁽٦) أذربيجان كورة تلى الجبل من بلاد العراق وهي مفتوحة الألف وتلى كور أرمينية من جهة المغرب، يُنسب إليها أذربي، من مشهور مدائنها: تبريز، خوي، وسلهاس، وأرمية، وأردبيل، ومرند، افتتحت أذربيجان صنة اثنتين وعشرين، افتتحها المغيرةُ بن شعبة الثقفي في في خلافة عثهال بن عفان في ينظر: اللبدال لليعقوبي (ص:٧٨)، معجم البلدان (١/ ١٢٨)، الروض المعطار (ص:٢١)

 ⁽٧) أحرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٣٣٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٦)، وقال النووي في
 حلاصة الأحكام (٢٥٦٩)؛ إسنائه صحيحٌ

⁽٨) في [د] (يتمموا).

الغُزاةِ؛ لأنه لا يُمكَّنُ من القرارِ بنفسِه، بل هو متردَّدٌ بين أن يَهزِم العدوَّ فسيتقرُّ، وبَينَ أن ينهزم فيِفرُّ،

وقال زُفَر - رحمه الله-: إن كانت القُوَّةُ (١) والشَّوكةُ للغُزاة صحَّت نيَّةُ الإقامةِ منهم، (وما لا)(١) فلا(١).

وقال أبو يوسف ~ رحمه الله ~: إن كانوا نزلوا أبنيةً صحَّت (٤)، وإن كانوا في خيامٍ لم بصحُّ (٥).

والأصحُّ ما قلَّنا؛ لما مرَّ^(١).

[مبلاةالمسافر مع المقيم] وإذا دَخَلَ المسافرُ في صلاة المقيمِ أَتمَّ الصَّلاة، وإن دَخَلَ معه في فائتةٍ لم تُحُرُ صلاتُه خلفه؛ لأنَّ الوقت ما دام قائهاً كان فرضه قابلاً للتَّغير، فيصيرُ بالاقتداء فرضه وفرضُ الإمام واحداً، أمَّا إذا خرجَ الوقتُ فقد يُقدَّر الفرضُ في حقَّه ركعتان (٧)؛ فلا يُقبل التَّغير، فيصيرُ اقتداءً مُفترضِ بمتنفَّل (٨)؛ لأنَّه إن كان في الشَّفع الأوَّل، فالقعدةُ فرضُ في حقَّه، نفلٌ في حقًه، نفلٌ في حقًه، نفلٌ في حقًه الإمام، وهذا لا يجوزُ.

⁽١) ليست في [ج]

^(∀) ½[¬] (∀)

⁽٣) ينظر: المبسوط (١/ ٢٤٩)، النتف في الفتاوي (١/ ٧٧)، بدائع الصنائع (١/ ٩٨)، الحداية (١/ ٨١).

⁽٤) أن [د]؛ (صبح).

⁽٥) ينظر المحيط البرهاني (٢/ ٢٧)، البناية شرح الهداية (٣/ ٢٣)، الجوهرة التيرة (١/ ٨٦)، محمع الأنهر (١/ ١٦٣)).

⁽٦) ليست في [د]

⁽٧) ف[د]: (ركعتين).

⁽٨) في [د] (متنفلاً).

⁽٩) في[د] (الأخير).

(إمامة المسافر

وإذا صلَّى المسافرُ بالمقيمين ركعتين سلَّم، ثمَّ أَتمَّ المقيمون (١) صلاتَهم، كَم فَعَل (إمامة المسافرُ المسافرُ بالمقيمين وإذا صلَّى والمعتين بهم، ثمَّ قال: التَّسَمُوا صلاتكم يا / أهل المستقمين الله ﷺ بأهل مكّة؛ فإنَّا قومٌ سَفْرٌ (١).

ويُستحبُّ (له إذا سلَّم أن يقول)(1): (أغنوا صلاتكم؛ فإنا قومُ سَفرٌ)؛ افتداء بالنبي

وإذا دَخَلَ المسافرُ مِصْرَه أَتمَّ الصَّلاة؛ لأنَّه مقيمٌ فيه لتعيُّنه للإقامةِ في حقّه.

ومن كان له وطنٌ فانتقل عنه واستوطن غيرَه، ثم سَافَر فَدخَلَ وطنّه الأوَّل لم يُتمَّم [الـــوطن في القصر] الصلاة.

وحاصلُه أنَّ الأوطان ثلاثةً:

وطنُ قرارٍ، وهو البلدُ الذي هو^(*) منشؤه ومولدُه، أو تأمَّل به وتوطَّن، وهذا لا ينقُضُه إلاَّ وَطنٌ مثله، كمكَّة (³⁾ في حتَّ رسول الله ﷺ.

والثاني: وطنَّ مستعارٌ، وهو البلدُ الذي ينوي المسافرُ الإقامةَ فيه خمسةَ عَشَرَ يوماً فصاعداً، وهذا الوطنُ ينقضُه الوطنُ الأصليَّ؛ لأنَّه فوقه، ووطنٌ مستعارٌ؛ لأنَّه مثله، والسَّفر؛ لأنَّه ضدُّه.

⁽١) أ.[أ]: (المقيمين).

⁽٢) نيست في [د].

⁽٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مستده (٨٧٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب مثى يشم المسافر؟ (١٢٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٩/١٨) رقم (٥١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٣٨٧)، وصححه ابن خزيمة (١٦٤٣).

⁽٤) في [د] (أن يقول لهم إذا سلَّم).

⁽٥) ليست في [ح]

⁽٦) لبست في [د]

والثالث: وطنُ السُّكْني، وهو موضعٌ ينوي المسافرُ الإقامةَ فيه أقلَ من خمسةَ عَشَر يوماً. وهذا ينقُضُه كلُّ شيءٍ، إلاَّ الخروج منه لا عن نيَّة السَّفر.

وإذا نوى المسافرُ أن يقيمَ بِمكَّة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصَّلاة؛ لأنَّه لم ينوِ الإقامة بأحدهما مدَّة الإقامة، فإن عَزَم على الإقامة بالليالي في أحدهما، ويخرج بالنَّهار (١) إلى الموضع الآخر. فإن دخلَ بالليل الموضع الذي عزمَ الإقامة بها ليلاً يصيرُ مقيهًا، وإن كان على العكس لا يصيرُ (١) مقيهًا؛ لأنَّ موضعَ إقامةَ الرَّجل حيثُ يَبيتُ فيه.

ومَن فاتنه صلاةً في السَّفر قضاها في الحضرِ ركعتبن، ومَن فاتنه صلاةً في الحضرِ في حالة الإقامةِ صلاةً السَّفر أربعاً؛ لأنَّ القضاءَ يحكي الفائت (٣) فيعتبر حالة الفواتِ.

والمطبعُ والعاصي في سَفَرِه في الرُّخصة (*) سواءً، وهذا عندنا (*)، خلافاً للشافعي (١) - رحمه الله -؛ لأنَّ الرُّخصة إنَّها تثبتُ بالسَّفر، وهو عاصي في سفرِه لا بِسفرِه؛ لأنَّ السَّفر عبرَّدُ قطع المسافةِ؛ فجازَ أن تثبتَ الرُّخصةُ بها لا عِصيان فيه.

وإذا صلَّى في السفينة توجَّه إلى القبلة على أي حالِ كانت السَّفينة؛ لأنَّها بمنزلة البيت؛ لأنَّ سَيرَها غيرُ مضافِ إلى / راكبها.

[29]پ

أقضاء السقر

في الحني

والمكس

⁽١) في [ب]، [د]: (النَّهر).

⁽٢) أ.[ج] (يكون).

⁽٣) في [د]: (الفائنة). وينظر في المسألة: كشف الأسرار (٢/ ٣٤٣).

 ⁽٤) الرُّخصة: إطلاقٌ بعد حظرٍ لعذر تيسيراً، أو ما استبيح للعذر مع بقاء الدليل المحرَّم. ينظر: تقويم
 الأدلة في أصول الفقه (ص:٨١)، أصول السرنحسي (١/١١٧)، التعريفات (ص:١١٠)

 ⁽٥) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٩٣)، الهداية (١/ ٨١)، المحيط البرهائي (٢٤/٢)، تبيين الحقائق
 (١/ ٢١٥)، درر الحكام (١/ ١٣٢).

 ⁽٦) ينظر الأم (١/ ٢١٢)، الحاوي (٢/ ٣٧٨)، التنبيه (ص:٤)، نهاية المطلب (٢/ ٤٥٩)، العزيز
 (٤٥٦/٤).

وإن كان يصلي في السَّفينة قاعداً، وهو يقدِرُ على القِيامِ أَجْزَأَهُ عند أبي حنيفة (١) رحمه الله .

وعندهما (٢): لا يجزئه (٣)؛ لأنَّ القيامَ ركنٌ فلا يسقط إلاَّ بعذرٍ.

وله: أنَّ الغالبَ هو دورانُ الرَّأسِ فيها، والغالبُ بِمنزلةِ الواقِع (٤٠).

والجمعُ بين الصَّلاتين يجوز^(a) فعلاً ولا يجوزُ وقتاً، وهو أَن يُؤخِّر الظُّهرَ إلى آخر الوقتِ، ويُصلِّى العصرَ في أوَّل الوقت، وهذا عندنا^(١).

وعند الشافعي - رحمه الله -: يجوزُ وقتاً لعذر المطر والسَّفر (٧).

والصّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: "مِن أكبرِ الكبائرِ تأخيرُ الصَّلاة عن وقتِها» (^^) من غير فصلِ.

⁽۱) ينظر: الأصل (۱/٦٠٦)، الجامع الصغير (ص:١٠٨)، بدائع الصنائع (۱/٩٠١)، المحيط البرهاني (١/٩٥)، تبيين الحقائق (١/٣٠١).

⁽۲) أي [د]: (وعند أي يوسف وعمد).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٢٠٦)، الجامع الصغير (ص:١٠٨)، العناية (١/ ٨)، منحة السلوك (ص:١٢٨)،
 درر الحكام (١/ ١٣١).

⁽٤) ويقال أيضاً: الغالب كالمتحقَّق، أو المحقَّق. ينظر: الأشباء والطائر لابن نجيم (١/ ٦٣).

⁽٥) ليست في [د].

 ⁽٦) ينظر: الأصل (١/١٤٧، ٦٢٤)، الحجة على أهل المدينة (١/٩٩١)، المبسوط (١/٩٤١)، بدائع الصنائع (١/٦٢١)، البحر الرائق (٢/٧١).

 ⁽٧) ينظر الأم (١/ ٩٥)، الحاوي (٢/ ٣٩٢-٣٩٧)، نهاية المطلب (٢/ ٤٦٥)، البيان (٢/ ٤٨٤ (٤٨٤)، العزيز (٤/ ٤٦٩).

⁽٨) لم أقف عليه بهذا اللّفظ، والذي وقفتُ عليه ما أخرجه النرمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين (١٨٨)، وأبو يعنى في مسئله (٢٣٤٨)، والدار قطني في سننه (١٤٧٥) عن ابن عباس رضي الله عنها، عن النبي الله قال: المن جمع بين الصّلاتين من غير عذر نقد أتى باباً من أبواب الكبائرة. وضعّفه الترمذي، والدار قطني



باب الجمعة

لا تصحُّ الجُمُعَةُ إلاَّ في مصرِ جامع أو في مُصلَّى المِصْر.

الجبعة]

أمَّا الأوَّلُ فهو عندنا (١)، خلافاً للشَّافعي (١) - رحمه الله -؛ لقوله ﷺ: ﴿ لا جُـمُعَةُ، ولا تشريقَ، ولا فطرّ، ولا أضحى إلاَّ في مصر جامع (١).

وأمَّا النَّانِي فَلاَّنَّه متَّصلٌ بِهِ (أَنَّ فَكَانَ حُكُمُهُ حُكَمَه (أَنَّ النَّانِي فَلاَّنَّه متَّصلٌ بِهِ (أَنَّ فَكَانَ حُكُمُهُ حُكَمَه (أَنَّ

ولا تجوزُ في القُرى؛ لما قُلنا(٢).

ولا تجبُ إلاَّ على الأحرار البالغين العُقلاء الأَصحَّاء (٢) من الرِّجال المقيمين لما تُبيِّن.
ولا يجوزُ إقامتُها إلاَّ بسلطانِ أو من أمّره السُّلطان، وهذا عندنا (١) خلافاً للشافعي (١) - رحمه الله -: قَاسَه بأَداء سائرِ المكتوباتِ.

⁽۱) ينظر: الأصل (۱/ ٢٤٥)، المبسوط (٢/ ٣٢)، بدائع الصنائع (١/ ٢٥٩)، الهداية (١/ ٨٢)، الاختيار (١/ ٨٢).

 ⁽۲) ينظر: الأم (١/ ٢١٩)، الحاوي (٦/ ٤٠٤)، الوسيط (٦/ ٣٦٣)، حلية العلماء (٢/ ٢٢٩)، المجموع
 (٤/ ٥٠٥).

⁽٣) لم أقف عليه مرفوعاً، وقد قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٩٥): غريب مرفوعاً، وإنَّها وجداً، موقوفاً عنى عنيٍّ. وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢١٤): لم أجده، وروى عبد الرزاق (١٧٧٥) عن عني موقوفا: لا تشريق و لا جمعة إلاّ في مصرِ جامع. وإسنادُه صحيحٌ.

⁽٤) ليست قي [أ].

⁽٥) ن [ح]،[د]: (كحكمه).

⁽١) في [د]. (رويتا)

⁽٧) ليست في [أ]، [ج].

 ⁽٨) ينظر: المبسوط (٢/ ٢٥)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦١)، المحيط البرهاني (٢/ ٦٨)، الاختيار (١/ ٨٢)، التعيين الحقائق (١/ ٢١٩).

⁽٩) ينظر الحاوي (٢/٤٤٦)، الوسيط (٢٦٨/٢)، حلية العلماء (٢/٠٥٢)، العزيز (٤/٢٣٥)،

ولَنَا: أنَّ النَّاس يتركون الجهاعاتِ لإقامة الجُمُعة، فلو لم يُشترط فيها الشَّلطانُ يُؤدِّي إلى الجُمُعة فيُقيمونها لغرض لهم، وتفوتُ على إلى الجُمُعة فيُقيمونها لغرض لهم، وتفوتُ على غيرهِم، فيؤدِّي إلى الفتنةِ، فشَرَطنا فيها الشَّلطان؛ لِيكونَ أقربَ إلى تسكينِ الفتنةِ.

[شــــروط الجمعة] ومِن شرائطها: الوقتُ، فتصحُّ في وقت الظُّهر، ولا تصحُّ بعدَه؛ لقوله ﷺ لمصعب بن عُمير (٣) حين بَعَثه إلى المدينة قبل هجرته: "إذا مالتِ الشَّمسُ فَصَلِّ بالنَّاس الجَّمُعةَ»(١).

ومِن شرائطها: الحُطبةُ قبل الصَّلاة؛ لأنَّ النبي ﷺ ما صلَّى الجَّمُعةَ في عُمُره بغير خُطبةِ، فلو جازَ ذلك لَفَعلَه مرَّةٌ * عليهاً للجَوازِ.

وهلْ تقومُ الخطبة مقام ركعتين؟ (٢) اختلف المشايخ فيه (٧):

المجموع (٤/ ٥٠٩).

⁽١) ليست أن [أ].

⁽٢) ليست ق[أ].

⁽٣) مصعب بن عمير بن هاشم القرشيَّ العبدريُّ، من فصلاء الصَّحابة وخيارهم، ومن السَّابقين إلى الإسلام، أسلمَ بدار الأرقم، هاجر إلى الحبشة، ثمَّ إلى المدينة بعد العقبة الأولى، تُتِل ﴿ بأحدِ شهيداً. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٤٧٣)، أسد الغابة (٥/ ١٧٥)، الإصابة (٦/ ٩٨)

 ⁽٤) لم أنف عليه، وقد قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٩٥): غريبٌ، وقال ابن حجر في الدَّراية (٤/ ٢١٥): لم أجده، وأخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصلاة، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس (٩٠٤) عن أنس ف قال: «كان رسول الله إيُصلي الجمعة حين تميل الشمس».

⁽٥) في [د] زيادة: (واحدة).

⁽١) أي [أ] (الركعتين) وقال المعلّمي -رحمه الله في رسالة "سنة الجمعة القبلية" من مجموع رسائله (١) إن (٣٥١): "كأنَّ هذا القائلَ غرَّه اتّفاقُ العَدَدَ بين الرَّكعتين والخطبتين، ولا أدري ماذا يقولُ في حطبتي العيدين والكسوفين والاستسقاء عِوَضَ عن ماذا؟ والاستدلال بنحوٍ هذا محضُ التّكلفِ والنّمخُل الذي لا حاجة بطالب الحقَّ إليه".

⁽٧) ينظر: المبسوط (٢٤/٢)، المحيط البرهاني (٢/ ٧٤)، تبيين الحقائق (١/ ٢٢٠)، السحر الرائق

منهم مَن قال: تقومُ؛ ولهذا لا تجوز إلاَّ بعدَ(١) دخولِ الوقتِ(٣).

ومنهم مَن قال: لا تقومُ، وهو /الأصحُّ؛ لأنَّه لا يُشترط لها سائرُ شرائطِ الصَّلاة، [1/30] مِن استقبالِ القبلةِ، والطَّهارةِ وغيرِ ذلك.

> ويخطُبُ^(۱) الإمامُ خُطبتين يَفصلُ بينهما بِقَعْدةِ، هكذا^(۱) جرى التَّوارثُ مِن لَدُن رسولِ الله ﷺ إلى يومنا هذا.

> ويجوزُ الاكتفاءُ بخُطبةِ واحدةِ عندنا (°)، خلافاً للشافعي (١) - رحمه الله -؛ لما رُوي أنَّ النهي ﷺ كان يخطبُ قائماً خطبة واحدةً، فلمَّا أَسنَّ جعلها خُطبتين بينهما جلسةٌ خفيفةٌ (٧)؛ ففيه دليلٌ على أنَّ الجلسةَ للاستراحةِ، لا لِكونها شرطاً (٨).

ويخطُبُ قانياً على الطَّهارة (١)، أمَّا القيامُ فلِقوله تعالى: ﴿ وَتُرَّكُوكَ فَآيِمًا ﴾. وأمَّا الطَّهارةُ

(10A/Y)

⁽١) إِلَّا: (تِل).

⁽٢) ليست في [أ].

⁽٣) أ. [ج] زيادة: (نيها).

⁽٤) نِ[أ]: (كذا)

 ⁽٥) ينظر المبسوط (٢٦/٢)، المحيط البرهاني (٦/ ٧٥)، ثبيين الحقائق (١/ ٢٢٠)، العناية (٦/ ٥٨)،
 البناية (٣/ ٥٥).

⁽٦) ينظر: الأم (١/ ٢٢٩)، نهاية المطلب (٢/ ٥٣٦)، المجموع (٤/ ١٤٥).

 ⁽٧) لم أقف عليه، وقال العيني في البناية (٣/ ٥٥): هذا الحديثُ غريبٌ، وهو عن ابن عباس برواية الحسل
 ابن عهارة. والحسنُ بن عهارة البجئُ، متروكٌ كها في تقريب التهذيب (١٣٦٤).

⁽٨) في [ب] (شرط)، وفي [ج]: (من شرائطها)

⁽٩) قي[أ]: (طهارة).

فكيلاً (١) يقع الفصلُ بين الخُطبة وبين الشُّروع في الصَّلاة.

فإن اتتصرَ على ذكرِ الله تعالى جازَ عند أبي حنيفة (٢) رحمه الله-.

وقالا("): لابد من ذكر طويل يُسمى خُطبة (1).

لهما: أنَّ الشَّرطَ هو الخُطبة، فما لم يأتِ بها (٥) يُسمَّى خُطبة لم يتمَّ شرطُ الجُمُّعة.

ولأبي حنيفة - رحمه الله - قولُه تعالى: ﴿ فَأَسْعَوْاً إِلَىٰ ذِكْرِ آللهِ ﴾. [الجمعة: ٩]، والمرادُ به الخطبة، والذِّكر يحصلُ بقوله: الحمد لله، أو لا إله إلا الله، فها زاد عليه (٢) يُجعلُ شرطَ الكهالِ لا شرطَ الجوازِ؛ كيلا يؤدِّي إلى ترك العمل بالكتابِ.

وإن خَطّب قاعداً أو على غير طهارةٍ (٧) جارً.

وعن أبي يوسف^(٨)، وهو قول الشافعي^(٩) –رحمها الله–: لا تجوزُّ بغير طهارةٍ؛ لأنَّ

⁽١) أ[ب]: (نكيلا).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۱/ ۲۰۱۱)، بدائع الصنائع (۱/ ۲۲۲)، الحداية (۱/ ۸۲)، الاختيار (۱/ ۸۳)، الجوهرة النيرة (۱/ ۸۹).

⁽٣) في [د]: (وقال أبو يوسف ومحمد)

 ⁽٤) ينظر: الأصل (١/ ٢٥١)، درر الحكام (١٣٨/١)، مجمع الأنهر (١٦٨/١)، تبيين الحقائق
 (١/ ٢٢٠)، الدر المختار (١٤٨/٢).

⁽٥) نيست في [ح]

⁽٦) أي[د] زيادة: (نهر)

⁽٧) ليست في [ح]

 ⁽٨) ينظر: المسوط (٢/ ٢٦)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٣)، المحيط البرهاني (٢/ ٧٨)، المناية (٩٦/٥٥).
 الجوهرة النبرة (١/ ٨٩).

 ⁽٩) لي الجديد حلافا للقديم. ينظر: الحاوي (٢/ ٤٤٤)، التنبيه (ص:٤٤)، حلية العلم، (٢/ ٢٣٥)،
 العزيز (٤/ ٨٤٤)، المجموع (٤/ ٥١٥).

الخُطبة بمنزلةِ شَطْرِ^(۱) الصَّلاة، قالت عائشةُ رضي الله عنها: إنَّا قصرُ ت الجمعةُ لمكان الخُطبة (^{۲)}.

ولنا: أنَّ الحُطبة ذِكرٌ، والـمُحدِثُ والجُنُبُ غيرُ ممنوعين عن ذِكرِ الله، ما خلا قراءة القرآنِ في حقَّ الـجُنُب.

وتأويلُ الحديثِ: أنَّهَا كشطْرِ الصَّلاة في حقَّ الثَّواب، لا في حقَّ اشتراطِ شرائط الصَّلاة.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: ائنان سوى الإمام (*).

أمَّا اشتراطُ أصلِ الجهاعةِ فلأنَّها سمِّيت جُسمُعةً لاجتهاع الجهاعاتِ فيها، إلاَّ عند أبي يوسف -رحمه الله- للمُثّنى حكمُ الجهاعة حتَّى يتقدَّمَ الإمامُ عليهها، وفيهها معنى

⁽١) ق[أ]: (شرط).

⁽٢) قال الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٧٢): لم أقف عنى إسناده عنها، وقد روى ابن أبي شيبة (٢) قال الألباني في إرواء الغليل (٣/ ٧٢): لم أقف عنى إسناده عنها، وقد روى ابن أبي كثير قال: حدثت عن عمر بن الخطاب أنّه قال " إنّها جُعلت الخطبة مكان الركعتين ، فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعاً ". وعن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب قال. " كانت الجمعة أربعاً فجُعِلت ركعتين من أجل الخطبة ، فمن فاتته الخطبة فليصل أربعاً ". قلت: ورجاله ثقات لكنه منقطع بين يحيى وبين عمرو وعمر.

⁽٣) ليست في [آ]، [ب]، [ج].

 ⁽٤) ينظر: الأصل (١/ ٣٦١)، المسوط (٢/ ٤٢)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٦)، الهداية (١/ ٨٢)، درر
 الحكام (١/ ١٣٨).

 ⁽٥) ينظر المحيط البرهاني (٦/ ٧١)، تبيين الحقائق (١/ ٢٢١)، الاختيار (١/ ٨٣/)، الجوهرة المبرة
 (١/ ٩٠)، المناية (٣/ ٦٤).

الاجتهاع أيضاً(1).

وهما يقولان: بأنَّ أهل / اللَّغة فَصَلوا بين المُثنَّى والجمع، واشتراطُ الجمعة ثابتُ [30/ب] مطلقاً، والمثنَّى وإن كان فيه معنى الاجتماع فليس بجمع مطلق؛ لأنَّ الجمع المطلق ما يُوجد فيه الفرُدُ^(٢) والشَّفعُ، (وأقلُّ ذلك ثلاثةٌ)^(٣).

> وعند الشافعي -رحمه الله-: لابُدَّ من أربعين رجلاً من الأحرار البالغين المقيمين (1). وهذا فاسدٌ؛ لأنه رُوي أنَّ أهل المدينة لما رأوا تجارةً أو لهواً انفضُوا إليها (١)، ويقي مع رسولِ الله ﷺ اثنا عشر رجلاً فصلًى بهم الجمعة (١).

> > ويجهرُ الإمامُ بالقراءةِ (٧٠) في الرَّكعتين؛ للتَّوارث.

وليس فيها قراءةُ سورةِ بعينِها؛ لإطلاقِ النصّ، وهو قوله تعالى: ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَبَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرَءَانِ ﴾[المزمل: ٢٠].

ولا تجبُ الجمعةُ على مسافرٍ، ولا امرأةٍ، ولا مريضٍ، ولا عبدٍ؛ لقوله ﷺ: امن كان [سنديجب مسيم ولا تبدُ؛ لقوله ﷺ: امن كان مسيم مسيم على المسيم الأخر فعليه الجمعةُ إلاّ مسافراً، أو مملوكاً، أو صبيّاً، أو امرأة، أو العبيمة]

⁽١) ئىست ق[أ].

⁽٢) في [ج]: (الشفع والوتر).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٤) ينظر الأم (١/ ٢١٩)، الحاوي (٦/ ٤٠٤)، نهاية المطلب (٦/ ٤٨١)، العزيز (٤/ ١٠٥)، المجموع (٤/ ٤٨٧).

⁽٥) في [أ]، [ح]، [د]: (فَفَرُوا).

⁽٦) أخرجه بمحوه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، باب في قوله تعالى (وإدا لصلاة الإمام ومن بقي جائزة (٩٣٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب في قوله تعالى (وإدا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائها) (٨٦٣).

⁽٧) أ. [أ]، [ج]، [د]: (بقراءته).

مريضاً، فمن استغنى عنها بلهو أو تجارةِ استغنى اللهُ عنه، واللهُ غنيٌّ حميدٌ اللهُ.

فإن حَضروا وصَلُّوا مع التَّاس أَجزأُهُم عن (٢) فرض الوقت؛ لأنَّ سقوطَ فرض السُّعي عنهم لا لمعنىّ في الصَّلاة، بل للحَرج والضَّرر، فإذا تحمَّلوها التحقوا في الأداء بغيرهم،

ويجوزُ للمسافرِ والعبدِ والمريضِ أنْ يؤمُّ في (١) الجمعة؛ لكمال الأهليَّةِ (١) في حقَّهم. ومَن صلَّى الظُّهرَ في منزله يومَ الجمعة قبلَ صلاةِ الإمام ولا عُذر له^(٥) كُرِه له ذلك،

يوم الجمعة]

وجازت صلاتُه، خلافاً لزُّ فر^(۱).

وقال الشافعي: لا تُجزئه (الظُّهر إلاَّ بعد)^(٧) خروج الوقت^(٨)؛ لأنَّ من أصلِهِ^(٩): أنَّ الفرضَ في حقَّه هو الجمعةُ، والظُّهر بدلُّ، فيا لم يتحقَّق العجزُ عن الأصل لا يجوزُ المصيرٌ إلى البَدَل.

⁽١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٨/ ١٨٢)، والدارقطس في سننه (١٥٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٣٤)، وضعَّفه ابنُ الملقِّن في البدر المنير (٤/ ٦٤٢)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ١٦١).

⁽٢) ق[أ]،[ب]: (من).

⁽٣) ليست في [ب].

⁽٤) أي [ج] (أهليته).

⁽٥) ق[ب]: (به)

⁽١) ينطر: المبسوط (٢/ ٣٢)، المحيط البرهاني (٢/ ٦٣)، الاختيار (١/ ٨٤)، تبيين الحقائق (١/ ٢٢٢). الجوهرة النترة (١/ ٩٠).

 ⁽٧) في [ح] (إلا الظهر بعد).

⁽٨) أي قبل فوات الجمعة. وهذا قوله في الجديد، وقال في القديم: يجزئه. ينظر: الأم (١/ ٢١٩)، نهاية المطلب (٢/ ٢١٥)، العزيز (٢/ ٢٠٧)، روضة الطالبين (٢/ ٤٠).

⁽٩) أَي [ب]، [ج]: (أصلهم)).

وعندنا أصلُ الفرْض هو الظُّهر، بدليل أنَّه ينوي القضاءَ في الظُّهر إذا أدَّاه بعدَ خروج الوقت، وقد أدَّاه في وقته فتُجزئه.

وقد رُوي عن محمدِ -رحمه الله-: أنَّ الفرضَ أحدُهما لا بعينِه، ويتعبَّن بفعله'``.

والأفضلُ هو الجمعةُ، فإن بدا له أن يحضرَ الجمعةَ فتوجُّه (نحوها بَطَلت صلاة [1/31] الظُّهر بالسَّعي)(٢)، فإن كان خروجُه من بيته بعد فراغ الإمام منها / فليس عليه إعادةً الظُّهر، وإن كان قبل قراغ الإمام عنها فعليه إعادة الظُّهر عند أبي حنيفة -رحمه الله-٢٠٠٠.

وقالا: لا يبطلُ ظُهره حتَّى يدخلَ مع الإمام (4).

لهما: أنَّ فرض الظُّهر قد صار مؤدّى، فلا يتتقضُ إلاَّ بها هو أقوى منه وهو الجمعة.

وله: أنَّ السَّعي إلى الجمعةِ من خصائصِ الجمعةِ، فكان (الاشتغالُ به كالاشتغالِ)(*) بها من وجهِ، فيصيرُ به رافضاً للظُّهر.

ويُكره أن يصلِّي المعدّورُ (يوم الجمعة صلاةَ الظّهر بجهاعةٍ)(")، وكذلك أهل السُّجن (٧)؛ لإجماع الأمَّة على تركِ الجهاعةِ (٨) يومَ الجمعة، مع أنَّ المِصرَ قلَّ ما يخلو عن العِممة]

⁽١) ينظر: المبسوط (٢/ ٣٣)، بدائع الصنائع (١/ ٢٥٧)، الاختيار (١/ ٨٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٩١)، البحر الرائق(٢/ ١٦٥).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في[أ]. [ب]، وفي [ج]: (إليها بطُّلَ صلاةً الظهر عند أبي حنيفة بالسعي)

⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٢٥٥)، تحفة الفقهاء (١/ ١٦٠)، المبسوط (٢/ ٣٢)، المحيط البرهاني (٢/ ٨٨)، المداية (١/ ٨٢).

⁽٤) ينظر الهداية (١/ ٨٣)، تبيين الحقائق (١/ ٢٢٢)، الجوهرة النبرة (١/ ٩١)، درر الحكم (١/ ١٣٩)، اللبات (۱/۱۱۲).

⁽٥) في [د]: (اشتغاله به كاشتغاله).

⁽٦) في [د]: (الظهر بجهاعة يوم الجمعة).

⁽٧) أي [ح] (الشَّجون).

⁽٨) ق [ح]: (الجياعات).



معذورين(١) يتعذَّر عليهم إتيانُ الجامع(٢).

ومَن أدركَ الإمامَ يومَ الجمعةِ صلَّى معه ما أدرك، وينى عليه الجمعة؛ لقوله ﷺ: اما إبداك الجمعة] الجمعة] الجمعة] الجمعة] الجمعة] الجمعة]

فإن أدركهُ في التشهُّد أو في سجود السُّهو بني على الجمعة.

وقال محمد -رحمه الله-: إن أدرك معه أكثرَ الركعة الثانية بنى على (٤) الجمعة، وإن أدرك أقلّها بنى الظُهر عليها (٥)؛ لأنّه أدركَ الجمعة تحريمة، لا أركاناً، فيجمع بينهي احتياطاً.

وهي جمعةً في حقّه عندَه؛ ولهذا ألزمه القراءة في كلّ ركعةٍ، وألزمه القعدة الأولى أيضاً على رواية الطّحاوي عنه (١٠).

وفي رواية المُعلَى (٢) عنه: لا يَلزمه القعدةُ الأُولى (١٠)؛ (لأنَّه ظُهْرٌ من وجهِ؛ فلا تكون القعدة الأولى والجبةُ فيه.

⁽١) أ [ب]: (المعلورين).

⁽٢) أِي [ج] (الجمعة).

 ⁽٣) أخرجه أحمد في مسنده (١٩٢/١٣) رقم (٧٢٥٠)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب السعي
 إلى الصلاة (٨٦١)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٢١٤٥).

⁽٤) ليست في [ح]، وفي [د]: (عليه.

 ⁽٥) في [د]: (عليه الظهر). وينظر في المسالة: الهداية (١/ ٨٤)، تبيين الحقائق (١/ ٢٢٢)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٩٢/١)، درر الحكام (١/ ١٣٩)، اللَّباب (١/ ١١٣).

⁽٦) ينظر: المبسوط (٢/ ٣٥)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٧)، المحيط البرهاني (٢/ ٩٣)، الناية (٣/ ٨١)

 ⁽٧) المعنى بن منصور أبو يحيى الرازي، محدث وفقية من أصحاب محمد بن الحسن وأبي يوسف، توفي سنة
 ٣) المعنى بنظر: الجواهر المضية (٢/ ١٧٨)، مغاني الأخيار (٣/ ٦١)، شذرات الذهب (٣/ ٥٦)

⁽٨) ينظر المبسوط (٢/ ٢٥)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٧)، المحيط البرهاني (٢/ ٩٣)، البناية (٣/ ٨١)

إِلاَّ أَنِّهَا يِقُولَانَ)(1): هذا باطلٌ؛ لأنَّه إن كان ظُهِراً لا يمكنهُ أن يَبنيها على تحريمةِ عَقَدَها للجمعة، وإن كان جمعةً فهي لا تكون أربعَ ركعاتِ.

وإذا خرجَ الإمامُ يوم الجمعة تركَ النَّاسُ الصَّلاةَ والكلامَ حتَّى يفرغَ من (*) خُطبته [خروج الإمام عند أبي حنيفة (*) -رحمه الله ؛ لقوله ﷺ: ﴿إذَا خرجَ الإمامُ يومَ الجمعةِ فلا صلاةَ ولا كلامَ»(*).

وقالا: يُكره الصَّلاةُ في هذين الوقتين، ولا يُكره الكلامُ^(٥)؛ لقوله ﷺ: اخروجُ يقطعُ الصَّلاةَ، وكلامُه يقطعُ / الكلامَ»^(١).

وإذا أذَّن المؤذَّنُ (يومَ الجمعةِ الأَذَانَ الأوَّلَ)(٢) تركَ النَّاسُ البيعَ والشُّراء (٨)، وتوجَّهوا [سايعسره باذان الجمعة] إلى الجمعة (٩)؛ لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ

(١) ما بين القوسين ساقط من [د].

⁽٢) أن [ب]،[ج]: (عن).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (٢/ ٢٩)، بدائع الصنائع (١/ ٢٦٤)، المحيط البرهاني (١/ ٨٤)، تبيين الحقائق
 (٢/ ٢٢٢).

⁽٤) قال الزيلمي في نصب الراية (٦/ ٢٠١)، والميني في الناية (٣/ ٨٥)، والنَّووي في المجموع (٤/ ٥٥٢): غريبٌ مرفوعاً وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢١٦): لم أجده وقال ابن الملقّن في البدر المنير (٤/ ٢٩٠): غريبٌ ضعيفٌ.

 ⁽٥) أي: إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يُكبّر. ينظر: العناية (٢/ ٦٧)، منحة السلوك
 (ص:١٦٧)، البحر الرائق (٢/ ١٦٧)، مجمع الأنهر (١/ ١١٧).

⁽٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦٨٧ه)، وأعلَّه بالوقف على سعيد بن المسيَّب.

⁽٧) أي [د] (الأذان ليوم الجمعة).

⁽٨) ليست في [أ]، [ب].

⁽٩) في [د]: (الجامم)

2008 (111) BOB

فَأَسْعَوَا إِلَىٰ ذِكْرِ أَشَهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩].

وإذا صَعَدَ الإمامُ المنبرَ جَلَسَ (1)، وأذَّن المؤذَّنون بين يدي المنبر، فإذا فرغ من الخطبة (٢) أقامُوا، هكذا توارثنا من لدن رسولِ الله على إلى يومنا هذا.

⁽١) أَي [أ] زيادة: (عليه).

⁽٢) ني[د] (خطبته).



باب العيدين

ويُستحبُّ يومَ الفطر أَن يَطعَمَ الإنسانُ قبلَ الحُروجِ إلى المصلَّى، فَصْلاً بينه وبين يومِ الساعب يوم الفطر] لصَّوم.

ويغتسلُ ويتطيُّب، هو الشُّنة المتوارثةُ، وصيانةٌ للنَّاس(١) عن الرائحةِ الكريهةِ.

ويتوجَّهُ إلى المصلى؛ توسَّلاً إلى إقامةِ الواجبِ أو السُّنةِ على حَسَبِ اختلافِ الرَّوايات، والأَوجهُ: أنَّها واجبةُ (٢).

وينبغي أن يُخرِجَ صَدَقةَ الفِطر^(٣) قبل الحروج إلى المصلى، هو السُّنَّة المتوارثة؛ لقوله ﷺ: اأغنوهم عن المسألة في هذه الآيًام، (٤).

ولا يُكبِّر في الطُّريق عند أبي حنيفة (٥) -رحمه الله -، يُريد به: جهراً.

(١) ف[د] (الناس).

(۲) ينظر: الأصل (۱/ ۲۷۱)، الجامع الصغير (ص:۱۱۳)، المبسوط (۲/ ۳۷)، بدائع الصنائع
 (۱/ ۲۷۶)، المحيط البرهاني (۲/ ۹۶)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۲۲)، البناية (۹/ ۹۰)، حاشية ابن عابدين(۲/ ۲۱۶).

وفي البحر الرائل (٢/ ١٧٠): والظاهر أنَّه لا خلاف في الحقيقة؛ لأنَّ المراد من السنة المؤكدة كها صرَّح به في المبسوط، وقد ذكرنا مراراً: أنها بمنزلة الواجب عندنا؛ ولهذا كان الأصحُّ أنه يأثم بترك السنّة المؤكدةِ كالواجبِ.

- (٣) في [ب]: (نطرة)، وفي [د]: (الفطرة).
- (٤) أخرجه بنحود ابن وهب في موطئه (١٩٧)، والدَّارقطني في سننه (٢١٣٣)، والبيهةي في السنن الكبرى (٧٧٣٩)، وضعَّفه أبو زرعة العراقي في طرح الشريب (١٤/٤)، وابن الملقِّن في في المدر المنبر (٩/ ٧٢٣)، ونقل عن ابن عساكر قوله: حديثٌ غريبٌ جداً من هذا الوجه بهذا اللَّفط، وليس إسنادُه بالقوئ.
- (٥) ينظر عفة الفقهاء (١/١٧٠)، الهداية (١/ ٨٤)، درر الحكام (١/ ١٤٢)، الدر المختار مع حاشية ابن



وعندهما: يُكبِّر جهراً".

وفي عيد الأضحى يكبِّر جهراً حال ذهابه إلى المصلى، فإذا انتهى إلى المصلى يَتركُ. والصَّحيحُ قول أبي حنيفة -رحمه الله-؛ لأنَّ الأصلَ في الأذكارِ هو الإسرارُ، وإنَّى

يُصارُ إلى الجهر بدليلِ زائدٍ، وقد ثَبَتَ في عيد الأضحى عن رسول الله ﷺ أنَّه كان يكبِّر في الطّريقِ جهر ألاً، ولم يثبت في عيدِ الفطر"،

ولا يتنفَّلُ قبلَ صلاةِ العيدِ^(\$)، يُريد به: في المصلَّى؛ لقولِ عليَّ ﷺ: اصلَّبتُ مع رسولِ الله ﷺ صلاةً العيدِ فلم يتنفَّل قَبْلها "(*).

(ورُوي أنَّه رأى رجلاً كان يتنفَّل في المصلى)(١) فقيل له: ألا تنهى؟ فقال: أخشى أن

عابدين (۲/ ۱۷۰).

⁽١) ينظر: العناية (٢/ ٧٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٩٣)، البحر الرائق(٢/ ١٧٢)، اللباب (١/ ١١٥)

⁽۲) أخرجه الحاكم في المستدرك (۱۱۰۵)، والبيهقي في السنن الكبرى (۱۲۱)، وقال عَقِبَهُ: موسى بن عمد بن عطه منكر الحديث ضعيف، والوليد بن محمد المقرئ ضعيف، لا يُمتجُ بروايةِ أمثالها ، والحديث المحفوظ عن ابن عمر من قولِه.

⁽٣) أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٦١٣٠) عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبد الله، والعباس، وعني، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامة بن زيد، وزيد بن حارثة، وأيمن بن أم أيمن رضي الله عنهم رافعاً صوته بالتهليل والتكبير، فيأخذ طريق الحدادين حتى يأتي منزله. وأعلَّه بالوقف.

⁽٤) في [أ]، [ج]: (العيدين)

⁽٥) إأ]، [ح]، [د]: (قبله). والأثر لم أقف عليه، ولكن أخرج البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الصلاة قبل باب الصلاة قبل العيد وبعدها (٩٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (٩٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنهها: أن النبي # خرح يوم المطر، فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها.

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [د].

أكونَ من الذين قِيل فيه: ﴿ أَرَّهُ بِنَ ٱلَّذِي بَنَعَىٰ ﴿ عَبْدًا إِنَا صَلَّىٰ ﴾ [العلق: ٩ - ١] (١٠).

وإن أحبَّ أن يُصلي^(٣) بعدها صلَّى أربعاً، هكذا قال صاحب الكتاب، إلاَّ أنَّ مشايخنا قالوا: المستحبُّ أن يصلِّي أربعاً بعد الرُّجوع إلى منزلِه^(٣)؛ كيلا يظنَّ ظانُّ أنَّه هو السُّنة المتوارثةُ.

فإذا حلَّت الصلاةُ بارتفاع الشَّمس دخل / وقتُها إلى الزَّوال، فإذا زالت الشَّمس [1/32] خرج وقتُها؛ لما رُوي أنَّ النبي ﷺ كان يُصلِّي العيدَ والشَّمسُ على قدرِ رُمح أو رُمحين (*).

ويصلِّ الإمامُ بالنَّاسِ ركعتين يكبِّر في الأُولَى تكبيرة الإحرام^(°)، وثلاثاً^(°) بعدها، ثمَّ إسسنة مسلاة يقرأ فائحة الكتابِ وسورة، (ويكبِّر تكبيرةً^(۷) يركعُ بها، ثمَّ يبتديء في الرَّكعةِ الثانيةِ العيدا

 ⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٦٢٦)، وإسحاق بن راهويه كما في المطالب العالية (٧٥١)، وفي إسناده رجلٌ مبهمٌ.

⁽٢) أن [ج] زيادة: (فيه).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٢٧٩)، المحيط البرهاني (٢/ ١١١)، البحر الرائق (٢/ ١٧٢)، الدر المختار
 (١١٢/١).

⁽٤) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٢١١): غريب، وقال ابن حجر في الدراية (١٩ ٢١): لم أجده، وقال في الندليجي في نصب الراية (١٩١٢): وفي كتاب الأضاحي للحسن بن أحمد البنا من طريق وكيع عن المحلّى بن هلال عن الأسود بن قيس عن جندب قال: كان النبي اليوم الفطر والشَّمسُ على قيد رمع. والمعلّى بن هلال الطحّان، كذَّابٌ كها في التقريب (١٨٠٧). وأخرج أبو داود. وابن ماجه عن يزيد بن تخير، قال: خرج عبدًا بن بسر، صاحبُ النبي الله مع الناس يوم عيد فطر، أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، وقال: إن كنّا مع النبي الله قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التّسبيح قال النووي في الخلاصة (٢٩١٤)؛ إسناده صحيح، على شرط مسلم

⁽٥) في [ح]، [د]: (الانتتاح).

⁽٦) أِي [أ]، [ج]: (وثلاثةً).

⁽٧) في [ح] زيادة: (رابعة).

2008 (170) 30G

بالقراءةِ، فإذا فرغ من القراءة كبَّر ثلاثَ تكبيراتٍ) (أ)، ويكبِّر تكبيرة رابعة يركعُ بها، وهذا قول عبدالله بن مسعودِ ﷺ، وبه أخذ علماؤنا (أ) -رحمهم الله ؛ لأنّه وافقه كثيرً من أصحابِه، وأنّه لا اضطرابَ في قولِه، بخلافِ قولِ غيرِه.

وعن ابن عباس ﴿ رواياتٌ كثيرةٌ ﴿ ، والمشهورُ منها (٥٠): أنه يكبِّر ثلاثَ عشرةَ تكبيرةٌ (): ثلاثُ أصليًاتُ، وعشرٌ زوائدٌ، في كلِّ ركعةِ خسٌ في العيدين جميعاً (٧).

ويُقدُّم التَّكبيرات على القراءة في الرَّكعتين جميعاً، وتكبيرُ عامَّة البلاد اليوم على هذا؛ لأنَّ الولاية لما انتقلت إلى آل عباس (^) – رضي الله عنهم – أمروا الوُلاة والنَّاسَ بالعملِ في التكبيراتِ بقولِ جدِّهم.

ويرفعُ يديه في تكبيرات العيد؛ لأنَّ المقصود منها إعلامُ مَن لا يسمعُ؛ بخلاف تكبيرتي الرُّكوع؛ لأنَّه يُؤتى بهما في حالة الانتقال فلا حاجةً إلى رفع اليدِ للإعلام.

ثمَّ يَخطُب بعد الصَّلاةِ خُطبتين يُعلُّمُ النَّاسَ فيها صدقةَ الفطرِ وأحكامَها، كذا [خطبة العيد]

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [د].

 ⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٦٨٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥٦٩٧)، وابن المنذر في الأوسط (٢١٥٧)، وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٢٠): إسنائه صحيحٌ.

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٣٧٢)، المبسوط (٣/ ٣٨)، بدائع الصنائع (١/ ٢٧٧)، البناية (٣/ ٢٠٧)، البحر الرائق (٣/ ١٠٧).

 ⁽٤) ينطر: المصنف لعبد الرزاق (٣/ ٢٩١٠)، المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٤٩٤)، الأوسط
 (٤/ ٢٧٥)، السنن الكبرى للبيهقى (٣/ ٤٠٧)

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٧٦٥)، وابن أبي شبية في المصنف (٥٧٠١).

⁽٦) في [ح] (تكبيرات).

⁽٧) ليست في [ح]

⁽٨) في [د]: (بني العباس).

200 (171) BOB

وردت السنَّة (1).

ومَن فاتَتُه صلاةً العيد مع الإمامِ لم يقضُها (٢)، بمنزلةِ صلاةِ الجمعةِ؛ لما أنَّ الجمعةَ والشَّلطانَ (٣) شرطٌ فيها، وليس في وسع المتفرَّد تحصُّلُهما.

قَإِن غُمَّ الْحَلالُ على الناس فشهدوا^(٤) عند الإمام برؤيةِ الحلالِ بعد الزَّوال صلَّى الإمامُ [إناغُـــمُ في الله العيدَ من الغَدِ؛ لقوله ﷺ: افطرُكُم يومَ تُفطِرون، وأضحاكُم يوم تُضَحُّون (٥).

> قَانِ حَدَثَ عُذَرٌ مَنَعَ النَّاسَ^(١)مِن (الصَّلاة في)^(٧) اليوم الثاني لم يُصلُّها بعدّه، وإن تُركّت بغير عُذر سَقَطت أصلاً.

⁽۱) الذي وتفتُ عليه أنَّ النبي ﴿ حتَّ في خُطبة عبد الفطر على مطلق الصَّدقة، ففي صحيح البخاري، كتاب العبدين، باب موعظة الإمام النَّساء يوم العبد (۹۷۸) عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، قال: سمعتُه يقول: "قامَ النبي ﴿ يومَ الفطرِ فصلَى، قبداً بالصَّلاة، ثمَّ خطب، قليا فرغ نزل، فأتى النَّساء، فذكَّر مُنَّ وهو يتوكَّا على يدِ بلالٍ، وبلالٌ باسطٌ ثوبه يُلقي فيه النَّساءُ الصدقة؛ قلت لعطاء: زكاة يوم الفطر، قال: لا، ولكن صدقة يتصدقن حيننا، تُلقي فتخها، ويلقين، قلتُ: أترى حقاً على الإمام ذلك، ويذكرهن؟ قال: إنه لحقَّ عليهم، وما لهم لا يفعلونه؟

⁽٢) في [ج] زيادة: (و لأن صلاة العيد)

⁽٣) ف[أ]: (والسلطي).

⁽٤) في [أ]، [ح]: (فشهد)، وفي [د]: (وشهد).

⁽٥) أحرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في شهري العيد (١٦٦٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب إذا أخطأ القوم الهلال (٢٣٢٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء في أن الفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون (٦٩٧)، وقال: حسنٌ غريبٌ وصحّحه النّووي في المحموع (٥/ ٢٧)

⁽٦) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٧) ما بين القرسين ليس في [ج].

2008 (1 TV) 303

[ما يستحدثي الأضعى] ويُستحبُّ في يوم الأضحى أن يغتسلَ ويتطيَّب؛ للتَّوارثِ.

ويُؤخِّر الأكلَ إلى ما بعد الصَّلاة حتَّى يكونَ الفِطرُ بتناول الْقَرابين، بخلافِ يوم الفطر وفي الرَّساتيق^(۲).

ويتوجُّه إلى المصلى وهو يكبُّر؛ لما رَوينا (من الحديثِ)(٣) في عيدِ(١) الفطرِ (٥).

ويُصلي الأضحى (٢٠ ركعتين (كصلاةِ الفطرِ) (٧٠)، ويخطُب بعدها خُطبتين يُعلَّم فيها [صلاة وخطبة الاضحية، وتكبيرَ أيَّام التَّشريق، هكذا جرى التَّوارثُ.

وتكبير ^(^) أيَّامٍ ^(٩) النَّشريقِ أوَّله عَقِيب صلاةِ الفجرِ مِن يوم عرفة، وآخره عَقِيبَ [ابتداء التكبير ونهايته]

⁽١) ق[د]: (بعلر أو بغير علر)

 ⁽۲) الرَّشْتَاق: معرَّبٌ، ويستعمل في النَّاحية التي هي طرف الإقليم. ينظر: الصحاح (١٤٨١/٤)،
 المصباح المنير (٢/٦/١)، لسان العرب (١١٦/١٠).

⁽٣) ني[ح] (نيالإرث)

⁽٤) ليست في [أ]

⁽٥) تقدم في (ص: ٣٣٣).

⁽١) ليست في [أ]. [ب].

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب].

⁽۸) في [ح] (وتكبيرات)

⁽٩) ليست في [أ]، [ج]، [د]

وقالا: إلى صلاةِ العصرِ من آخرِ أَيَّامِ التَّشريق وهو ثلاثٌ وعشرونَ صلاةً ^(١)، وهو قول على ﷺ؛ أخذاً بالاحتياطِ في باب العباداتِ بالإتيانِ بالأكثر.

والتَّكبيرُ عَقِيبَ الصَّلواتِ المفروضاتِ في الجهاعات المستحبَّةِ على المقيمين في [صنةالتتهيد] الأمصارِ: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد. وهذا قولُ أي حنيفة (^^) - رحمه الله - ؛ لقوله ﷺ: أو لا تشريقَ إلاَّ في مصرِ جامع (^^)، والمرادُ بالتَّشريق

 ⁽۱) ينظر: الحجة عنى أهل المدينة (۱/ ۳۱۰)، المبسوط (۲/ ۲۲)، تحفة الفقهاء (۱/ ۱۷٤)، الهداية
 (۱/ ۸٦/۱).

 ⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٣٣٥)، وابن المذر في الأوسط (٢٢٠٤)، وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٢٢): إسناده صحيح.

⁽۳) ينظر: المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٤٨٨ – ٤٩٠)، الأوسط (٤/ ٣٠٠ – ٣٠٠)، السنن الكبرى (٣/ ٤٤٠ – ٤٤٤).

 ⁽٤) البدعة هي الأمرُ المحدَثُ الذي لم يكن عليه الصَّحابةُ والتَّابِعون، ولم يكن عمَّا اقتضاه الدَّليل الشَّرعي. ينظر: التعريفات (ص:٤٣)، الحدود الأنيقة (ص:٧٧)، التوقيف على مهيات التعاريف (ص:٧٧)

⁽٥) لعلَّ السمُراديها، جمعُ كلمة: ثناء.

 ⁽٦) ينظر الحجة عنى أهل المدينة (١/ ٣١٠)، بدائع الصنائع (١/ ١٩٥)، المحيط البرهاني (٦/ ١١٦).
 تبيين الحقائق (١/ ٢٢٧).

 ⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥٦٣١)، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٠٣)، والسهقي في السنن
 الكبرى (٦٢٧٥).

 ⁽٨) ينظر: الأصل (١/٢٨٦)، المسوط (٢/٤٤)، بدائع الصنائع (١٩٧/١)، المحيط البرهاني
 (١١٨/٢)، العناية (٢/٢٨).

⁽٩) قال البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٣٢١): إنَّيَا يُروى عن عليٌّ موقوقاً، فأمَّا السبي ﷺ فإنه لا

هو التّكبير (١)، كذا رُوِي عن نضر بن شُميل (٢).

وقالا: يجبُ على كلِّ من يصلِّي المكتوبة (٢)؛ لأنَّها تبعُ للمكتوبةِ.

(وقال الشافعي) (٤) -رحمه الله -: على كلِّ مَن يُصلي الصَّلاةَ مطلقاً (٥) فرضاً كانت (٢) أو نفارً (٧).

يُروى عنه في ذلك شيءٌ.

وأخرجه موقوفاً الطّحاوي في أحكام القرآن (٢١٠) وغيره، وقال: وهذا نما يحيط علمٌ أنَّ علياً لله لم يقله رأياً؛ لأنَّ مثله لا يقول بالرَّأي، وإن لم يقله إلاَّ توقيفاً.

- (۱) لم أقف عليه في كتب اللَّغة والمعاجم، وقال أبو عبيد في غريب الحديث (٣/ ٤٥٣): يعني: أنه لا صلاة يوم العبد، ولا جمعة إلاَّ على أهل الأمصار، وإنَّيا سميت صلاة العبد تشريفاً لإشراق الشَّمس، وهو إضاءتُها؛ لأنَّ ذلك وقتها، وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق إلى التكبير في دير الصَّلوات، يقول: لا تكبير إلاَّ على أهل الأمصار تلك الأيام، فيقول: من صلى في سَفَرٍ أو في غير مصر فليس عليه تكبير وهذا كلامٌ لم نجد أحداً يعرفه: أنَّ التكبير يقال له التشريق، وليس يأخذ به أحدٌ من أصحابه، لا أبو يوسف، ولا محمد، كلَّهم يرى التكبير على المسلمين جيعاً حيثُ كانوا، في السَّفر والحَضَر، وفي يوسف، ولا محمد، كلَّهم يرى التكبير على المسلمين جيعاً حيثُ كانوا، في السَّفر والحَضَر، وفي الأمصار وغيرها.
- (۲) النضر بن شميل بن خرشة أبو الحسن المازي التميميُّ البصريُّ، محدثٌ، وإمامٌ في اللُّغة، توفي سنة
 ۲۰۳هـ. ينظر: البُلْغة في تراجم أثمة النَّحو واللُّغة (ص:۳۰۵)، يُغية الوعاة (۲/۳۱۳)، شذرات الذهب (۲/۳/۳).
- (٣) ينظر الأصل (١/ ٣٨٦)، المبسوط (١/ ٤٤)، بدائع الصنائع (١٩٧/١)، المحيط البرهاني (١٩٧/١)، العناية (١/ ٨٢).
 - (3) i. [c] (eill).
 - (٥) ليست ف[أ]
 - (٦) ليست في [أ]، وفي [ج]، [د]: (كان).
- (٧) في مذهب الشافعي القولان، وغلَّط بعضُهم هذا القول. ينظر الحاوي (٢/ ٥٠١)، بهاية المطلب
 (٢/ ٢٢٨)، حلية العلماء (٢/ ٢٦٤)، العزيز (٣/ ٣٦٧)، المجموع (٥/ ٣١).



باب صلاة الكسوف

وإذا انكسفت الشَّمسُ صلَّى الإمامُ بالنَّاس ركعتين كهيئة النَّافلةِ، في كلَّ ركعةِ ركوعٌ (سنة سلاة التعوف] واحد (١).

أمَّا الصَّلاةُ فلقوله ﷺ: اإذا رأيتم من هذه الأفزاع، فافزعوا إلى الصَّلاة الآلام عتَّى قال بعضُ مشايخنا: بأنَّها واجبةً (٣)، أخذوا بظاهر الأمر.

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - ما يدلُّ على أنَّها سُنَّةٌ (⁴⁾؛ فإنَّه خَيَّر بين أن يصلي ركعتين، وبين أن يُصلي أربعاً، وبين الأكثر من ذلك، والتَّخييرُ يكون في التَّطوع.

وقال الشافعي -رحمه الله -: يركعُ في كلِّ ركعةِ بركوعين وسجودين (٥). وكلُّ ذلك مرويُّ (١) إلاَّ أنَّ ما قُلنا موافقٌ للأصول، فكان الأخذُ به أولى. ويُطوُّلُ القراءة فيها، / ويُخفى عند أبي حنيفة (٧) -رحمه الله -.

[1/33]

⁽١) ليست ق[أ].

 ⁽۲) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف (۲،٤٦)،
 رمسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف (۹۰۱).

⁽٣) ينظر: تحفة الفقهاء (١/١٨١)، البحر الرائق (١/١٨٠)، البناية (١٣٦/٣)، الدر المختار (١/٣٨).

⁽٤) ينظر الأصل (١/ ٤٤٣)، بدائع الصنائع (١/ ٢٨٠)، المحيط البرهاني (١٣٤/٢)، حاشية ابن عابدين (١٨٣/٢).

 ⁽٥) ينطر الحاوي (٢/ ٥٠٥)، نهاية المطلب (٦٣٥)، البيان (٢/ ٦٦٤)، العزيز (٣٧٢/٢)، المجموع
 (٥/٥)

⁽٦) ينظر: صحيح مسلم (٢/ ٦٢٠).

 ⁽٧) ينظر الأصل (١/٥٤٥)، الجوهرة النيرة (١/٩٦)، البناية (٣/١٤٤)، درر الحكام (١/١٤٧)،
 اللُّمات (١/٧١).



وعند أي يوسف - رحمه الله -: يجهر (١).

وقول محمد مضطربٌ^(۲).

والصَّحيحُ قولُ أبي حنيفة -رحمه الله-،؛ لأنَّ الأصلَ في صلاة النَّهار المخافتةُ، إلاَّ إذا قام الدَّليلُ بخلافه.

ثمَّ استحبابُ الجماعةِ فيها بثلاثةِ أشياءِ: بالجماعةِ، وبالإمامِ الذي يقيم الجمعة والعيدين؛ لأنَّ الاجتماعَ بدونِ الإمامِ ربَّما يُفضي إلى الفتنةِ والفسادِ، وبالمكانِ الذي تُقام فيه الجمعةُ أو صلاةً العيد؛ لأنَّ الغالبَ أنَّهم لا يَسْعَون إلاَّ في هذين الموضعين.

ويُكرهُ أداءُ^(٣) كلِّ قومٍ^(٤) بجهاعةٍ في كلِّ موضعٍ، فإن لم يجتمع النَّاسُ، صلاَّها^(٩) النَّاسُ فُرَادَى إلاَّ أنَّ الصَّلاة جمعاً^(١) أفضلُ.

وإذا فرغوا منها دَعَوُا (الله تعالى)(٧) حتَّى تنجلي الشَّمسُ، كذلك فعلَ رسولُ الله الله (٨).

 ⁽١) ينظر: الأصل (١/ ٤٤٥)، المبسوط (٢/ ٧٦)، تحمة الفقهاء (١/ ١٨٢)، العناية (٢/ ٨٧)، تبيين
 الحقائق (١/ ٢٢٩).

 ⁽۲) حيث ورد عنه القولان. ينظر: المبسوط (۲/۲۷)، بدائع الصنائع (۱/۲۸۱)، الهداية (۱/۸۷۱)،
 المحيط البرهانی (۲/۲۳۱).

⁽٣) زيادة في [ج]: (الصلاة).

⁽٤) في [د]: (فريق).

⁽٥) أي[ح] (صلُّوها).

⁽٦) أي[م] (جميعاً).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [د].

 ⁽٨) الذي وقفتُ عليه من قوله، ففي صحيح البخاري، كتاب الكسوف، باب الدعاء في الحسوف
 (٨) الذي وقفتُ عليه من قوله، ففي صحيح البخاري، كتاب الكسوف، باب الدعاء في الحسوف
 (١٠٦٠) عن المغيرة بن شعبة ، قال: انكسفت الشَّمسُ يوم مات إبراهيم، فقال النَّاسُ الكسفت

الخسوف]

وليسَ في خسوفِ القمرِ جماعةُ، وإنَّها يُصلِّي كلُّ واحدِ وحدَه، وهذا عندنا(١)؛ لأنَّ الاجتماعَ بالليل عا يشقُّ على النَّاس، ورُبَّما يفضي إلى الفتنةِ (٢) أيضاً.

وليس في الكسوفِ خُطبةً، كذا رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: دو لا خطبةَ فيها »(٣).

لموتِ إبراهيم، فقال رسولُ الله ﷺ: «إذَّ الشَّمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته، فإذا رأيتموهما، فادعوا الله وصلُّوا حتَّى ينجل. .

⁽١) ينظر: الأصل (١/ ٤٤٣)، بدائع الصنائع (١/ ٢٨٢)، الهداية (١/ ٨٧)، المحيط البرهاني (٢/ ١٣٧)، الاختيار (١/ ٧٠).

⁽٢) في [ح]: (العساد)، وفي [د]: (القساد والفتنة)

⁽٣) لمأقف عليه.

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة -رحمه الله-: ليس في الاستسقاءِ صلاةً مسنونةً في جماعة (١٠)، فإن صلى النَّاسُ وُحداناً جازَ، وإنَّما الاستسقاءُ بالدُّعاءِ والاستغفارِ (٢٠)؛ لقوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ النَّاسُ وُحداناً جازَ، وإنَّما الاستسقاءُ بالدُّعاءِ والاستغفارِ (٢٠)؛ لقوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ السَّمَةُ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ [نوح:١٠-١١]، فمن زاد الصَّلاة لا يستغني عن دليل.

وقال عمدٌ -رحمه الله-: يُصلِّي الإمامُ بالنَّاسِ ركعتين (٢٠).

وقول أي يوسف مضطرب (٤).

ويجهرُ الإمامُ فيهماُ " بالقراءةِ، ولا يكبِّر (" فيهما سوى تكبيرةَ الافتتاحِ، وتكبيرتي (") الرُّكوع في المشهورِ (") .

⁽١) في [ج] (الجياعة).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (١/ ٤٤٧)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٣٣٢)، المبسوط (٢/ ٢٧)، تحلمة الفقهاء
 (١/ ١٨٥)، الاختيار (١/ ٧١).

 ⁽٣) ينظر: الحجة عنى أهل المدينة (١/ ٣٣٦)، الهداية (١/ ٨٧)، المحيط البرهاني (١٣٨/٢)، الجوهرة النبرة (١/ ٩٧).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٢٨٢)، تبيين الحقائق (١/ ٢٣٠)، درر الحكام (١/ ١٤٩)، مجمع الأنهر (١/ ١٣٩).

⁽٥) ليست في [أ]

⁽١) أي [ح] (تكبير).

⁽٧) أي[د]: (ريكبر أي).

 ⁽٨) في [ح] (المشهورة من الرّواية). وينظر في المسألة: الأصل (١/٤٤٩)، تحفة الفقهاء (١/ ١٨٥)،
 الاختيار (١/ ٧٢)، البتاية (٣/ ١٥٢)، مجمع الأنهر (١/ ١٣٩).

وفي رواية: يكبّر فيهم كما في صلاة العيد^(١).

ثمَّ (٢) يخطُب، ويستقبلُ القِبلةَ بالدُّعاءِ، ويقلبُ رِداءهُ دُونَ القوم، وهو أن يجعل أسفله أعلاه عند مضيِّ صدر (٢) مِن (٤) خُطبيِّه.

(وعن أبي حنيفة -رحمه الله-: لا يخطُّبُ)(٥).

وفي الجُلُوس في خُطبته^(٢) روايتان^(٧).

وإنَّم يُخطبُ على الأرض قاتماً معتمداً على قوس أو سيف مستقبلاً بوجهِهِ إلى النَّاس، (فإذا فرغَ من الحُطبةِ يجعلُ ظَهرَه إلى النَّاس)(٨)، ووجهَه إلى القبلةِ، (ويقلبُ رداءه)(٩).

ئمَّ يشتغلُ بدعاءِ الاستسقاءِ مستقبلَ (١٠) القبلةِ؛ لأنَّ الدُّعاءَ / مستقبلَ القبلةِ أقربُ إلى الإجابةِ، فيدعو اللهَ تعالى، ويستغفرُ للمؤمنين، ويجدُّدون التَّوبةَ ويَستسقون (١٠٠، وهذا

[4/33]

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (١/ ٢٨٣)، المحيط البرهاني (٢/ ١٣٨)، البناية (٣/ ١٥٢)، مجمع الأنهر .(179/1)

⁽٢) ليست في [ج].

⁽٣) أن[ج]: (صدرة).

⁽٤) ليست ق [أ]،[د].

⁽٥) ما بين القوصين ليس في [أ] ، [د]، وفي [ج]: (وعند أبي حنيفة الخطبة). وينظر في المسالة: تحفة الفقهاء (١/ ١٨٥)، الهداية (١/ ٨٧)، دور الحكام (١/ ١٤٧)، مجمع الأنهر (١٣٩/١)، الدر المختار .(1AE/Y)

⁽١) أ. [ج] (الخطبة).

⁽٧) ينطر: المبسوط (٢/ ٧٧)، بدائع الصنائع (١/ ٣٨٣)، المحيط البرهاني (٢/ ١٣٩)، الجوهرة النيرة (4Y/1)

⁽٨) ما بين القوسين ليس ف[أ].

⁽٩) ما بين الفوسين ليس في [ب]، [ج]، [د].

⁽١٠) ق[د]: (فيستقبل).

⁽١١) في [ح]: (ويستغفرون).

عندهما^(۱).

فأمَّا عند أبي حنيفة رحمه الله: تقليبُ الرِّداءِ ليس بسنةٍ في دعاءِ الاستسقاءِ".

ثمَّ المستحبُّ أَن يَخرُجَ الإمامُ بالنَّاس (إلى الاستسقاء)(٣) ثلاثةَ أيامِ متتابعات؛ لأنَّ التَّلاثَ مدةٌ لإبلاء الأعذار(٤).

ولا يحضرُ أهلُ النمَّةِ (٥) الاستسقاء؛ لأنَّ الخروجَ لطلبِ الرَّحَةِ، والكفرةُ أهلُ الشُّخُطِ (١) والعقوبةِ.

* * *

(١) ينظر: الأصل (١/ ٤٤٩)، تحفة الفقهاء (١/ ١٨٦)، الهداية (١/ ٨٧)، المحيط البرهاني (٢/ ١٣٩)، الدر المختار (٢/ ١٨٤).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۱/ ٤٥٠)، الاختيار (۱/ ۷۲)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۳۱)، العناية (۲/ ۹٤)، الجوهرة النبرة (۱/ ۹۷)، درر الحكام (۱/ ۱٤۸).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٤) ينظر المبسوط (٢/ ٧٧)، بدائع الصنائع (١/ ٢٨٤)، الاختيار (١/ ٢٢)، البحر الرائق (٢/ ١٨٢)،
 مراقي الفلاح (ص:٧٠٧).

 ⁽٥) أهل الدَّمَة المعاهَدون مِن أهل الكتاب، ومن جرى مجراهم. ينظر: طلبة الطلبة (ص٦٨٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٤٧٦)، القاموس الفقهي (ص٤٣٨).

⁽٦) أن [ح]: (القمة).



باب قیام شهر(۱) رمضان(۲)

[مــــالاة التراويح]

وهي سُنَّةٌ لا يَسعُ تركها؛ إذ الأمَّةُ أجمعت على شرعيَّتها وجوازها^(١)، ولم يُنكزها^(٧) أحدٌ من أهل القبلةِ إلاَّ الرَّوافض^(٨).

ويُصلُّون في كلِّ ليلةِ عشرين ركعةً بفاتحة الكتاب، وقَدْرِ عشرِ آياتِ أقلَّ أو أكثرَ؛ لأنَّ السُّنَّة في التَّراويح الحتمُ مرَّةً "؟ لأنَّ عددَ الرَّكعاتِ في جميع الشَّهر سِتُّمائة، وعددُ آي

⁽۱) نیست فی[ب]،[ج].

⁽٢) في [ج] (التّراويح)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٥) أ.[ب]،[د]: (من).

⁽٦) ينظر: الإتناع في مسائل الإجماع (١/٤٧١).

⁽٧) أي[د]: (ينكر بها).

⁽A) الرَّافضة: فرقةٌ من شيخة الكوفة كاتواجع زيد بن عني خير وهو ممن يقول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، فلها سمعوا منه هذه المقالة وعرفوا أنه لا يبرأ من الشَّيخين، رفضوه أي: تركوه فلقوا بذلك ثم لزم هذا اللَّقب كلَّ من غلا في مذهبه، واستجاز الطَّعن في الصَّحابة رضي الله عنهم أجمعين ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٩٨)، التوقيف على مههات التعاريف (ص:١٧٩)، الكليات (ص ٤٧٩)

⁽٩) لم أقف على ما يدلُّ عليه صريحاً، وقال العيني في البناية (٢/٥٥٧): فإن قلت: ما المرادُ في قول المصنفِ: على أنَّ السُّنَّة في الحتمِ؟ قلتُ: قال في الدِّراية: أيْ: سنَّةُ الحَلفاءِ الرَّااشدين. قلتُ: أثر عن الحلفاء الرَّااشدين وأرهم أبو بكر الصديق ، وكانت التَّراويح تُركت في أيَّامٍ أبي بكر وفي أيَّامٍ عمر الحلفاء الرَّاشدين وأرهم أبو بكر الصديق ، وكانت التَّراويح تُركت في أيَّامٍ أبي بكر وفي أيَّامٍ عمر

القرآنِ سنَّةُ آلافِ وشيءٌ، فإذا قرأً في كلِّ ركعةِ عشرَ آياتِ يحصلُ الحتمُّ فيها.

ومشايخ بُخارى⁽¹⁾ رحمهم الله جعلوا القرآنَ خمسَهاته وأربعين رُكوعاً، وأعلموا المصاحف بها؛ ليقعَ^(٢) الحتمُ في ليلةِ السَّابع والعشرين^(٢)، رجاءَ أن ينالوا فضيلةَ ليلةِ التَّذرِ؛ إذِ الأخبارُ قد كَثُرت على أنَها هي ليلةُ (³⁾ السَّابع والعشرين من رمضان^(۵).

رضي الله عنها، والدَّليلُ عليه ما ذكرناه من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري أنَّه قال: خرجتُ مع عمر بن الخطاب إلى آخره في رمضان. الحديث، فهذا يدلُّ على أنَّها تُركت في رمضان، بدليل أنَّ عمر عبد النَّسَ على أبَّها تُركت في رمضان، بدليل أنَّ عمر عبد النَّسَ على أبَّ بن كعب عبد فدلَّ على أنَّ المرادَ من قول المصنف: (أنَّ السنَّة)، هي سنَّةُ عمر بن الخطاب، و مَن بعده من الخلفاء الرَّاشدين. وهذا ردَّ أيضاً على من قال من أصحابنا: إنَّ التَّراويح سنَّةُ العُمْرين، وأرادوا به أبا بكر وعمر رضي الله عنها، وليس كذلك.

وقال ابن باز -رحمه الله - في مجموع فتاويه (١٥ / ٣٢٦): ويُمكن أن يفهم من ذلك - أي من مدارسة النبي القرآن مع جبريل في رمضان - أنَّ قراءة القرآن كاملةً من الإمام على الجهاعة في رمضان نوعً من هذه المدارسة؛ لأنَّ في هذا إفادةً لهم عن جميع القرآن؛ ولهذا كان الإمام أحمد -رحمه الله - يحبُّ ممن يؤمهم أن يختم بهم القرآن، وهذا من جنس عمل السلف في عبة سياع القرآن كله. والله أعلم

- (۱) بُخارى: من أعظم مدن ما وراء النَّهر وأجلُها، يُعبَرُ إليها من آمل الشَّطَّ، وبينها وبين جيحون يومان، وهي مدينة قديمة نزهة البسائين، وبينها وبين سمرقند سبعة أيَّامٍ. ينظر: اللبدان لليعقوبي (ص:۱۲۳)، معجم البلدان (٢٥٣/١)، مراصد الاطلاع (١٦٩/١).
 - (٢) أي[د]: (نيقم).
 - (٣) ينظر: المبسوط (١٤٦/٢)، المحيط البرهاني (١/ ٤٦٠)، الجوهرة التيرة (١/ ٩٨)
 - (٤) إِلَا [ب]، [ب]: (الليلة).
- (٥) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو النراويح (٥) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الترغيب في قيام رمضان، وهو النراويه (٧٦٢) أنَّ أبي بن كعبٍ قِيل له: إنَّ عبد الله بن مسعود، يقول: «من قام السَّنة أصاب لبلة القدره، فقال أبي «والله الذي لا إله إلا هو، إنَّها لفي رمضان، يحلفُ ما يستثني، ووالله إني لأعلم أيَّ ليلةٍ هي، هي الليلةُ التي أمرنا بها رسول الله تله بقيامها، هي ليلةً صبيحةٍ سبعٍ وعشرين، وأمارتها أن تطلع الشَّمسُ في صبيحة يومها بيضاء لا شُعاعَ لها».

2008 TEA 3000

ثمَّ يُونِرُ بِهم إمامُهم (١)، ولا يُصلِّي الوِترَ جماعة في غيرِ شهر رمضان، توارثنا هكذا من لدن (٢) زمنِ عمر هد.

* * *

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) أي [ح] زيادة: (رسول الله).



باب صلاة الخوف

[مسفة مسلاة الحوف]

[1/34]

قال('): وإذا(') اشتد الحوف جمل الإمام النّاس طائفتين: طائفة إلى وجه العدو، المحلفة خلفه، فيُصلّي بهذه الطّائفة ركعة وسجدتين، فإذا رفع رأسه من السّجدة الثانية (') مضَتُ هذه (') الطّائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة، فيُصلّي بهم الإمام ركعة وسجدتين (') ويسلّم، ولا يسلّم القوم وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطّائفة الأولى فصلّو أوحدانا ركعة وسجدتين بغير قراءة، وتشهّدوا وسلّموا ومَضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطّائفة الأولى وجاءت الطّائفة الأولى وجاءت الطّائفة الأولى فصلّو أوحدانا ركعة وسجدتين بغير قراءة، وتشهّدوا وسلّموا ومَضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطّائفة الأخرى فصلّوا ركعة وسجدتين بقراءة، وتشهّدوا وسلّموا وسلّموا ومَضوا إلى وجه العدو،

وهذا في صلاةِ الفجرِ، وذواتِ الأربع في حالةِ السَّفرِ.

وإن كان الإمامُ مقيهاً صلَّى بالطَّائفةِ الأُولَى ركعتين، وبالثانيةِ (ركعتين، ويصلَِّي بالطَّائفةِ الأُولَى ركعتين، وبالثانيةِ (ركعتين، ومِن (٧٠) المغربِ، وبالثانيةِ (٨٠) ركعةً (٩٠).

⁽۱) ئىست في[د].

⁽۲) ق[د]: (رؤن).

⁽٣) ليست في [ج]

⁽٤) ئيست في [ح]

⁽٥) في [ح] زيادة: (وتشهُّد)، وفي [أ]: (ويتشهد)

⁽١) ليست أن [ح]

⁽٧) في [ح] (من).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٩) في [أ] زيادة: (واحدةً).

ولا خلافَ أنَّ صلاةً الحُوفِ كانت^(۱) مشروعةً في زمن النبي ﷺ أمَّا بعده هل بقيت مشروعةً؟ فعلى قول أبي حنيفة، ومحمد رحمها الله ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله – أوَّلاً: بَقِيَت^(۱)، ثمَّ رَجَعَ، وقال: لم تَبْقَ مشروعةً بعدَه⁽¹⁾. ذكره في نوادر أبي سليهان⁽⁶⁾.

والصّحيحُ: هو الأوَّلُ (لمَا أَنَّ) (أَ) الصَّحابةُ رضي الله عنهم أجمعين (١) أقاموا بعد رسولِ اللهﷺ (م) وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ ﴾ [النساء:١٠٢]، معناه، واللهُ أعلم: أنتَ أو مَنْ يقومُ مقامَك في الإمامة.

وصفتُها عندنا ما ذكر في الكتابِ، وهو أَوْلى؛ لأنَّه أُوجَهُ وأُوفَقُ لظاهر الكتاب. ولا تجوزُ الصَّلاةُ مع الـمُقاتَلَة، وهذا عندنا^(٩)، وقال مالكُّ^(٩)، وهو قول الشافعي

⁽١) ليست أن [ج]، [د].

⁽٢) للأحاديث الواردة في ذلك. ينظر لها: تصب الراية (٢/ ٢٤٣).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٢٩٠)، الحجة عنى أهل المدينة (١/ ٣٤٠)، تحفة الفقها، (١/ ١٧٧)، مجمع الأنهر
 (١/ ١١٥).

 ⁽³⁾ ينظر: المسوط (٢/ ٥٥)،بدائع الصنائع (١/ ٢٤٣)، الهداية (١/ ٨٨)، المحيط البرهاني (٢/ ١٤٢)،
 الاختيار (١/ ٨٩).

 ⁽٥) موسى بن سليهان أبو سليهان الجوزجاني، فقية من أصحاب محمد بن الحسن، وأبي يوسف، توفي سنة
 ٣٦٧هـ. ينظر: ثاريخ بغداد (٣٦/١٥)، تاريخ الإسلام (٥/ ٤٦٣)، تاح التراجم (ص:٢٩٨)

⁽٦) في [أ]: (الأذَّ)، وفي [ج]: (الماروي أنَّ).

⁽٧) ليست في [ب]، [ج]، [د].

⁽٨) ينظر: مصنف عبد الرزاق (٢/ ٥٠٩-٥٠٩)، مصنف ابن آبي شبية (٦/ ٢١٣ ٢١٦)

 ⁽٩) ينظر الأصل (١/٨٩١)، المبسوط (١/٨٨)، تحقة الفقهاء (١/٨٨)، الهداية (١/٨٨)، الاختيار
 (٨٩/١)

⁽١٠) في [أ] زيادة: (يجوز). وينظر في المسالة: المدونة (١/ ٢٤٠)، التوادر والزيادات (٣/ ٢٩٣)، التلقين



- رحمهم الله - في القديم (١): يجوز (٢).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ القتالَ عملٌ كثيرٌ ليس من أعمال الصَّلاة، ولا تمسُّ الحاجةُ إليه لا محالة؛ فكان مُفسِداً كاتِّباع السَّارق لاسترداد المالِ (٢)، ولو جاز هذا لما أخَّر رسولُ الله ﷺ أربع صلوات يوم الخندق(2).

شدة الخوف]

وإن اشتدَّ الحَوفُ (٥) صَلَّوًا رُكباناً وُحداناً، يُومِئون بالرُّكوع والسُّجود إلى أيَّ جهةِ [السلامنــد شاءوا، إذا لم يقدروا على التوجُّهِ إلى القِبلةِ؛ لأنَّ بينهم وبين الإمام طريقٌ، فيمنعُ ذلك صحَّة الاقتداء.

وعن محمدِ -رحمه الله-: أنَّه جوَّزَ لهم أن يُصلُّوا رُكباناً بالجهاعة (أ)؛ إحرازاً لفضيلة

⁽١/ ٥٣)، الشامل ٢٠/ ١٧٠)، شرح الحرشي على خليل (٢/ ٩٥).

⁽١) لم أقف عن قولين في هذه المسألة في كتب المذهب. ينظر: الأم (١/١١٧)، الحاوي (٢/ ٤٧٠)، نهاية المطلب (٢/ ٩٠)، البيان (٢/ ٢٧٥)، العزيز (٤/ ٦٤٦)، المجموع (٤/ ٣٣٤).

ولكن قال النُّووي في روضة الطالبين (٢/ ٦١): وأمَّا الأفعالُ الكثيرةُ، كالطُّعنات، والضربات المتوالية، فهي مبطلةٌ إن لم يُختج إليها، فإن احتاجَ، فثلاثة أوجه. أصحُّها عند الأكثرين، وبه قال ابن سُريح، والقفَّالُ: لا تبطلُ. والثَّاني: تبطلُ. حكاه العراقيُّون عن ظاهر النَّص. والثَّالث: تبطلُ إن كان في شخص واحدٍ، ولا تبطلُ في أشخاص، وعبَّر بعضُهم عن الأوَجهِ بالأقوالِ.

⁽٣) في [ج] زيادة: (في الحال).

⁽٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٧/١) رقم (٣٥٥٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل تفرته الصلوات بآيتهن يبدأ (١٧٩)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، بابالأذان للمائت من الصدوات (٦٦٢)، والبيهقي في السنن الكبري (١٨٩٢) عن أبي عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عل أبيه. قال الترمذي: ليس بإسناده بأس، إلاَّ أنَّ أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله.

⁽٥) ق [ج] (الحرب)

⁽٦) ينظر المبسوط (٢/ ٤٨)، بدائع الصنائع (١/ ٢٤٥)، الهداية (١/ ٨٨)، تبيين الحقائق (١/ ٢٣٣)

200 TO T 300G

الجهاعة (١)، إلاَّ أنَّا نقولُ: ما أثبتناه من الرُّخصة أثبتناه بالنَّصِّ، ولا مدخلَ للرَّأي في إثبات الرُّخصة (٢).

* * *

(١) في [د] (الصلاة)

⁽٢) ينظر: الفصول في الأصول (٤/ ١٠٥)، قصول البدائع (٢/ ٢٧٢).

ياب الجنائز

 إذا احتضرَ الرَّجلُ(١) وُجِّه إلى القبلةِ على شِقَّه الأيمن(٢).

واختار أهلُ بلادنا الاستلقاءَ على قفاه، وقِيل: بأنَّه أيسرُ لخروج الرُّوح".

والأوَّلُ أفضلُ لأنَّه هو السُّنَّة، ولأنَّه قَرُّب (*) إلى الموت فَيُضجَع في هذه الحالة كي

[34/پ]

ويُلقَّنُ الشُّهادة (٥)؛ لقوله ﷺ: القِّنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله (١).

والمرادُ منه: الذي قَرُّب من الموت، لا الميَّت حقيقة.

فإذا ماتَ شَدُّوا لَـحُبِيه وغَمَّضُوا صِنَيه؛ لأنَّه إذا تُرك كذلك يكون (٢٠) كَرية المنظر، ويَقْبُحُ فِي أَعِينِ النَّاس (٨)، وعليه توارث الأمَّة أيضاً.

فإذا^(ه) أرادوا غسلَه وضعوه على سريرٍ، أي: تختِ، وجعلوا على عورته خِرقةً، المسلليد] ونزعوا ثبابَه.

أمَّا غسلُ المُيِّتِ واجبٌ؛ لإجماع الأمَّة من لدُّن آدم عليه الصَّلاة والسَّلام إلى يومنا

/ يُضْجَع في القبر بعد الموت.

⁽١) في [د] زيادة: (بالموت).

⁽٢) أن [د] زيادة: (ولقن الشهادتين).

⁽٣) ينظر عملة الفقهاء (١/ ١٩١)، الهداية (١/ ٨٨)، الاختيار (١/ ٩١)، الجوهرة النبرة (١/ ١٠١).

⁽٤) في [ح]: (أقرب).

⁽٥) في [د] (الشهادتين).

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله (٩١٦)

⁽٧) أي [أ]، [ج]، [د]: (يصير).

⁽٨) قَ [أ] (الناظر).

⁽٩) في [أ]. [ب]: (فإن).

هذا(١)، وأمَّا الوضعُ على السَّرير وتجريده عن الثِّياب؛ للتَّمكُّن من الغَسْل المُطهِّر.

ويُوضًا أوَّلاً وُضوءَه للصَّلاة إلاَّ أنَّه لا يُمضمض، ولا يُستنشق، ولا يُمسح على رأسِه، ولا يُؤخَّرُ غَسْلُ قدميه.

(أمَّا تركُ المُضمضةِ والاستنشاقِ؛ فلأنَّ إخراجَ الماء منه متعذَّرٌ أو متعشِّرٌ)(*)، وأمَّا عدمُ المسح (على رأسه)(*) فلأنَّه لا فائدةً فيه.

وأمَّا غَسْلُ الرِّجلين فلأنَّ الغُسالةَ لا تجتمعُ تحتّ قدميه.

ثمَّ يُفيضون المَاءَ عليه، ثمَّ يُضجَعُ على شِقَّه الأيسر، فَيُغسل حتَّى يُرى أنَّ المَاءَ خَلُص (١) إلى ما يلى التَّخت؛ لأنَّ المسنونَ هو البَداءةُ بالميامن.

والسُّنَّةُ أَن يُعلَى المَاءُ بِالسَّدر، أو الجِطميِّ (*)، أو الحُرُضِ (١٠)، فإن لم يكن فالماء القراحُ (٢) يكفي، ويُغسلُ رأسُه ولحيتُه بالجِطميُّ؛ تنقيةً له عن التَفَث، وتطهيراً له عن النَّجاسة والدَّرَن.

⁽١) ينظر: الإجماع لابن المنقر (ص:٤٤)، الإقباع في مسائل الإجماع (١/ ١٨٢).

⁽٢) ما بين القوسين ليسي في [أ].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٤) أي [ج]، [د]: (وصل).

 ⁽٥) الجطميَّ: شجرةٌ من الفصيلة الحبازية، كثيرةُ النَّفع، يُدَقَّ ورقُها بابساً، ويُجعل غِسلاً للرأس، فينقيه.
 ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٤)، التعريفات الفقهية (ص:٨٨)، القاموس الفقهي (ص:١١٨)

⁽٦) الحُرُض هو الأشنان، وهو نباتٌ من فصيلةِ السرمقيات تُستخرجُ منه الصودا المستعملة في صناعة الرُّخاح، وكان يُستعمل قديماً في غسل الثياب كأداة من أدوات التنظيف. ينظر: المعرب في ترتيب المعرب (ص:١٦٢)، المعجم الوصيط (ص:١٦٧)، معجم لغة الفقها، (ص:٧٠).

 ⁽٧) الماء القراح: الذي لا يخالطه شيءً. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٤)، المصباح المنبر (٢٩٦/٢)،
 التعريفات الفقهية (ص:٧٢).

ثمَّ بُضجِعه على شِقَّه الأيمن فيغسلهُ بالماءِ القراحِ، (الذي أَعَلَى فيه ما ذكرنا) ('' حتَّى يُنقِّبه، ويَرى أنَّ المَاءَ قد (") خَلُصَ (") إلى ما يلي التَّخت.

ثمَّ يُجلسِهُ (ويُسنده إلى يدِه) (أ)، ويمسحُ بطنَه (٥) مسحاً رفيقاً، فإنْ خَرَجَ منه شي الأر) مسحَه (٧)، ولا يُعبِد غسلَه.

ثمَّ يُضْحِعُه على شقَّه الأيسر، فيغسلُه بالماءِ القراحِ حتَّى ينقِّبه؛ لأنَّ السنَّةَ في (^) غَسْلِ المَّتِ هو النَّلاث (⁽⁾ اعتباراً باغتسال الحيُّ.

ويُجمَّرُ سريرُهُ وِثْراً، أي: يُعطَّرُ بالمِجمر.

وقوله: وتراً، أي: واحداً أو ثلاثاً أو خساً؛ لأنَّ الوِترَ أحبُّ الأعداد إلى الله تعالى، ففي الخبر: دأنَّ الله تعالى وترَّ يجبُّ الوتر الأ^{و ١٠}٠.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب].

⁽٢) ئيست ني [ج]، [د]

⁽٣) في [د]: (وصل).

⁽٤) في [ج] (ويسند إليه شيئاً).

⁽٥) في [ج] زيادة: (عليه).

⁽١) ليست في [أ].

⁽٧) أي [ح]، [د]: (غسله).

⁽٨) ليست في [ح]

⁽٩) في [أ]، [د] (الثلث).

⁽١٠) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)

2008 (101) 300G

ثمَّ يُنشَّفُ المَيْتُ () بخِرقة كيلا تبتلَّ أكفائهُ، ويُجعل الحَنوط () في () رأسه ولحينه، والكافورُ / على مَسَاجِلِه () يعني به: جبهته، وأنفَه، ويدّيه، وركبتيه، وقَدّميه؛ لأنَّه كان [1/35] يسجدُ على هذه الأعضاء، فَتُخَصُّ بزيادةِ الكرامةِ، وذلك بعدما جُعل في أكفانِه (٥)، وهذا لأنَّه يُلبسُ كفنَه للعَرُضِ على ربَّه، وفي حياتِه كان إذا لبِس ثوبَه للجمعةِ والعيدِ تطيّب (١)، فكذلك بعد الموتِ يُفعل بكفنِه.

والسُّنَّة أن يُكفَّنَ الرَّجل في ثلاثةِ أثوابِ: إزارِ، وقميصِ، ولفافةٍ، وهذا عندنا^(٧)؛ [كفن الرجل] لحديث ابن عهاس ﷺ: اكفُّنَ النَّبيُّ ﷺ في ثلاثةِ أثوابِ بيضِ سَحُوليَّةٍ (١) فيها قميصُه (١٠).

⁽١) ئيست أن [د].

 ⁽۲) الحنوط: أنواع من الطيب تُخلط للميّت خاصّة، قال الأزهري: يدخل في الحنوط الكافورُ والصندلُ وذريرةُ القصّبِ. تحرير ألفاظ التنبيه (ص:٩٦)، المصباح المنير (ص:٩٥٤)، المعجم الوسيط (ص:٢٠٢).

⁽٣) أي[ج] (عي).

⁽٤) أي[ج]: (مسجده).

⁽٥) ق[أ]: (كفته).

⁽٦) أِي [أ]، [ج]، [د]: (يتطيب).

 ⁽۷) ينظر: الأصل (۱/ ٤٣٩)، المسوط (۲/ ٦٠)، بدائع الصنائع (۱/ ٣٠٦)، الحداية (۱/ ٨٩)، الاختيار
 (۱/ ۹۲/۱).

⁽٨) السَّحُوليَّة: يُروى بفتح السين وضمها، فالفتح منسوبٌ إلى السَّحول، وهو: القصَّار؛ لأنه يسحَلُها: أي يغسلُها، أو إلى سَحول وهي قرية باليمن، وأمَّا الضم فهو جمع سُحل، وهو: الثوب الأبيض النَّقي، ولا يكون إلاَّ من قُطن. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٤٧).

 ⁽٩) أحرجه أحمد في مسنده (٣/ ١٤٤٤) رقم (١٩٤٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجمائز، باب ما جه في كناب الجمائز، باب ما جه في كنا النبي (١٤٧١)، وأبو داود في سننه، باب في الكفن (٣١٥٣)، وقال النووي في الحلاصة (٣٣٧٥)؛ إسناده ضعيف.

فإن اقتصرَ على ثوبين جاز؛ لأنَّ المقصودَ هو السَّترُ والإكرامُ وقد حَصَلَ.

فإذا أرادوا (أن يَلفُّوا)⁽¹⁾ اللَّفانة عليه^(۲) ابتدأوا بالجانبِ الأيسرِ فألقَوْهُ عليه، ثمَّ بالأيمن، فإذا خافوا أن ينتشر الكَفَّنُ عنه عَقَدُوه، اعتباراً بالـمُتَقَبِّي^(۲) في حياته ⁽⁴⁾.

وإذا وُضع في قبره تُحَلَّ العُقلةُ، ولم يُبيِّن أنَّه (*) هل تُحشى مخارقُه؟ قالوا: لا بأس بذلك في أنفِه وفعِه، كيلا يَسيلَ منه شيءً (*).

وفي تعميم الميّت اختلافُ المشايخ "، وقد استحسّنه (١) بعضُ المشايخ (١)؛ لحديثِ ابنِ عمر هذا: الله كان يُعمَّمُ الميِّت، ويَجعلُ ذَنَبَ العِهامةِ على الوجهِ (١١٠)، بخلافِ حالة الحياةِ حيثُ يُرسَلُ قِبَلَ القَفا؛ لمعنى الزَّينة، وقد انقطع ذلك بالموتِ.

وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النياب البيض للكفن (١٢٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت (٩٤١) عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله كفن في ثلاثة أثواب بيانية بيض، سحولية من كرسف ليس فيهن قميص و لا عِيامة».

- (١) ن [ج] (لَكُ).
- (٢) ليست في [أ]، [ب]، [د].
- (٣) في [د]: (المتشر). والمتفبّي: من يلبس القباء، وهو: ثوبٌ يُلبس فوق الثّياب، أو القميص، ويتمنطقُ
 عليه. ينظر: المعجم الوسيط (٢١٣/٢)، التعريفات الفقهية (ص:١٧٠)، القاموس الفقهي
 (ص:٢٩٥).
 - (٤) في [ح] (حالة الحياة).
 - (٥) نيست في [ح]
 - (٦) ينطر المبسوط (٢/ ٢٠)، تبيين الحقائق (١/ ٢٣٧)، البناية (٣/ ١٨٩)، مراقي الفلاح (ص٢١٤)
 - (٧) ينظر: المبسوط (٢/ ٦٠)، بدائع الصنائع (١/ ٣٠٦)، البناية (١٩٨/٣)، مجمع الأنهر (١/ ١٨١)
 - (٨) في [د]: (استحسن).
 - (٩) ني[د]زيادة: (ذلك).
 - (١٠) أحرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ٤٢٥) رقم (٦١٨٣).

وتكفَّنُ المَرَأَةُ فِي خَمْسِ أَتُوابٍ: إِزَارٍ، وقميصٍ، وخِمَارٍ، ورداءٍ، وخِرقةٍ تُربط بها [كفزالراة] ثدييها(١)، رَوَت أمُّ عطيَّة (٣): «أنَّ النبيﷺ كفَّن ابنته رقيَّة في خمس أثوابٍ،(٣).

وإن اقتصروا على ثلاثةِ أثوابٍ جاز، ويكون الجهار فوق القميصِ تحتّ اللَّفافة، كذا وردت السنَّة (٤٠).

ويُجعل شعرُها على صدرِها، ولا يُعقَص ولا يُسرَّحُ شعرُ الميِّتِ^(٩)، ولا^(٢) (لحيةُ الرَّجل)^(٧)، ولا يقلَّم^(٨) ظُفُرُه، ولا يقصُّ^(٩) شعرُه؛ لأنَّ ذلك^(٢) أمرٌ يفعله الحيُّ للزِّينة، وقد انقطع ذلك بالموت، ولأنَّه لو فُعل به ذلك ربَّها يتناثر شعرُه.

والسُّنَّة دفنُه على ما مات عليه، وتُجمَّر الأكفانُ قبل أن يُدرَج فيها وتراً، (أي: تُجمع)(١١٠)؛ لما روينا: أنَّ أحبَّ الأعداد إلى الله تعالى الوترُّ^(١٢).

⁽١) ق [أ]: (ثرياما).

 ⁽۲) نُسيبة بنت الحارث أم عطية الأنصارية، صحابية اشتهرت بكنيتها، وهي التي غسَّلت بنت رسولِ الله
 شيبة بنت الحارث أم عطية الأنصارية، صحابية (۱۹۱۹)، الإصابة (۸/ ٤٣٨).

⁽٣) لم أقف عليه. وقال العيني في البناية (٣/ ٣٠٢) عند قول المرغيناني في هذه المسألة: (لحديث أمّ عطية: الله «النبي ﷺ أعطى اللّوائي ضملن ابنته خمسة أثوابٍ») قال: حديثها بهذا اللّفظ غريب. ومثله في نصب الراية (٢/ ٢٦٣).

⁽³⁾ Aliberates.

 ⁽٥) إلى [أ]، [ج] (الرأة).

⁽٦) ليست في [ج]

⁽٧) أ. [د] (لحبته).

⁽۸) أن[د]. (يقس).

⁽٩) أي[ج]،[د] (يعقص).

⁽١٠) ليست في [ح].

⁽١١) ما بين القوسين ليس في [أ] . [ج].

⁽١٢) يشير إلى ما تقدم (ص:٢٤٧) من قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَتَرُّ يُحَبُّ الْوَتَرِّ، وهو في صحيح مسلم

[35/ب]

فإذا فرغوا / منه صلَّوا عليه، هو السُّنَّة المتوارثة.

وأولى النَّاسِ بالصَّلاة: السُّلطانُ إذا حَضَر، فإن لم يحضر فالقاضي أو الوالي^(۱)، وإن لم إنوى النساس عضر واحدٌ منهم فإمام الحيِّ^(۱)؛ استحساناً لا استحباباً، فإن لم يكن فوليَّهُ الأقربُ اليت] فالأقربُ على ترتيب العصبات^(۱).

أمَّا تقديمُ السُّلُطانَ فلأنَّ له وِلايةً عامةً، وفي التَّقديم عليه ازدراءٌ به⁽⁴⁾، وكذا من يقومُ مقامَه.

وأمَّا إمامُ الحي فلأنَّه رَضِيَ بإماميَّه في حالِ حياتِه.

وإن صلَّى عليه غيرُ الولِيِّ والسَّلطان أعاد الولِيُّ؛ لأنَّ الصَّلاة لم تَجُزُ بدون الوليِّ لحقه، وإن صلَّى الوليُّ لا تُعاد؛ لأنَّه لو جازَ إعادةً صلاةِ الجنازة لصَلَّيْنا على رسول الله ﷺ.

وإن دُنِنَ المينَّتُ ولم يُصلَّ عليه صُلِّي على قبرِه؛ لأنَّه قد سُلَّم إلى الله تعالى، وخرجَ عن [الصلامات القبر] أيدِيهم، قال تَثَارُ: ‹القبرُ أوَّلُ منزلِ من منازلِ الآخرةِ الآنَّهُ إلاَّ أنَّهم لم يُؤدُّوا حقَّه (١) بالصَّلاة

⁽١) إ. [ج] (الرلي).

⁽٢) في [أ]، [ب]، [د]: (المسجد).

⁽٣) العَصَبَةُ قرابةُ الرَّجل لأبيه، وهم: أبو الإنسانِ، وابنُه، والذُّكورُ المدلُون بها بحيثُ لا يتخلَل أنثى. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٤٣)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣١٧)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص:٣٤٧).

⁽٤) في [ح] زيادة: (استخفافاً به).

⁽٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبنى (٤٢٦٧)، والترمذي في جامعه، كتاب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت (٣٣٨)، وصححه الحاكم في المستدرك (١٣٧٣)، وقال الترمذي حسن غريب.

⁽٦) أن [ح]: (حقهم)

عليه، والصَّلاةُ على القبر ممَّا يتأتَّى، قد فعلَه رسولُ الله ﷺ فيُصلَّى على قبرهِ ما لم يُعلم انه (") تفرَّقَ جسدُه (").

والصَّلاة: أن يُكبِّر تكبيرةً يحمدُ اللهَ عَقِيبَها، ثمَّ يكبِّر الثانية ويُصلِّي (أنَّ على النَّبي اللهُ ولا استفسلاة المُضَالة على النَّبي اللهُ ولا البنازة] الجنازة] برفعُ يديه، ثمَّ يُكبِّر الثالثة يدعو فيها للميِّت ولنفسه وللمسلمين، ثم يُكبِّر الرَّابِع ويسلِّم.

والتكبيراتُ أربعٌ عند أهل السُّنَة والجهاعة، وقالت الرَّوافضُ: خمسٌ، ويَرْوُون (٥) ذلك عن على عَلَى (١٥) و يَكُذبونَ، فقد جمع عمرُ على الصَّحابة بعد رسولِ الله على حين اختلَفُوا (٧) في هذا، فاتَّفقوا على آخر صلاةِ صلاَّها رسولُ الله على، وقد كان صلَّى على (٨) سُهيل بن (١) البيضاء (١٠)، وكبَّر عليه أربعاً (١)، فاتَّفقوا عليه.

 ⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان
 (٤٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٩٥٦).

⁽٢) ليست في [ج]،

⁽٣) ئىست ق[ب]،[د].

⁽٤) أ.[د] زيادة: (نيها).

⁽٥) ئىستۇ[ج]

 ⁽٦) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٩٦) وقم (١١٤٥٢)، عن عبد خير قال: كان على دير على الحيار على أحل بدر ستاً، وعلى أصحاب النبي المحساء وعلى سائر الناس أربعاً، وقال الألباني في أحكام الجنائز (ص:١١٣): سندُه صحيحٌ

⁽٧) ليست في [ب].

⁽٨) ليست في [ح]

⁽٩) في [ح] زيادة: (أبي).

⁽١٠) سهيل ابن بيضاء أبو أمية القرشيُّ الفهريُّ، صحابيٌّ، والبيضاءُ أمَّه، هاجر إلى الحشة، وشهد بدراً، وتولي ني حياة رسول الله ﷺ ينظر: الاستيعاب (١٦/٣)، أسد الغابة (١٦/٣)، الإصابة (١٦/٣).

هذا إذا كبَّر الافتتاحُ (٢) مع الإمامِ، فإن (٣) كبِّر الإمامُ تكبيرةً أو تكبيرتين ثم جاءَ رجلٌ، فإنَّه ينتظرُ (عند أبي حنيفة ومحمد)(٤) حتى يُكبِّر الإمامُ فيكبِّر معه (٩)، وعند أبي يوسف – رحمه الله –: يكبِّر (٢) حين مجضر (٧).

ومذهبهم مروي عن ابن عباس -رضي الله عنهم ا-(١٠).

ويقومُ المصلِّي عليها بِحذاءِ صدر الميِّت؛ إشارة إلى أنَّا نُشفِّعه لإيمانِه.

ولا يُصلَّى على ميَّتِ في مسجدِ / جماعةٍ، وهذا عندنا^(٩)؛ لحديث أبي هريرة ﴿ عن [1/36] النهى ﷺ أنَّه قال: •مَنْ صلَّى على جنازةٍ في المسجدِ فلا أُجرَ له ﴿ ١٠٠٠.

لمأقف عليه.

⁽٢) أِن [أ] ، [ج]: (للانتتاح).

⁽ツ しけいはいは)。

⁽⁴⁾ al no ni ni ila (4) al ni ni (4). [1]. [1].

 ⁽٥) ينظر: الأصل (١/ ٤٢٧)، الحجة عنى أهل المدينة (١/ ٣٦٤)، المحيط البرهائي (٢/ ١٨١)، العناية
 (١٢ / ٢٠).

⁽٦) ق[ب] (كير).

⁽٧) ينظر: الأصل (١/٤٢٧)، المبسوط (٢/٦٦)، بدائع الصنائع (١/٤١٣)، البحر الرائق (١/٤١٨).

⁽٨) لم أنف عليه.

 ⁽٩) ينظر المبسوط (٦/ ٦٨)، الهداية (١/ ٩١)، المحيط البرهاني (٥/ ٣٠٧)، تبيين الحقائق (١/ ٢٤٣)،
 الجوهرة النبرة (١/ ١٠٨).

⁽١٠) لم أقف عليه بهذا السّياق، وأخرجه أحمد في مسئده (١٥/ ٥٣٥) رقم (٩٨٦٥)، وأبو داود في سئنه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائزة في المسجد (٣١٩١)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (٢٨٢٤)، بلفظ (فلا شيء لَه)، وقد ضعّقه النّووي في الحلاصة (٣٤٥١)، وقال ضعّمه الحماظ منهم أحمد بن حنل، وأبو بكر بن المنذر، والحطابي، والبيهقي، قالوا: وهو من أفراد صالح مولى التوأمة

وإذا وُضعت الجنازةُ خارجَ المسجدِ، والإمامُ مع صفِ واحدِ قامَ^(١) خارجَ المسجدِ هل يُكره؟ ففيه اختلاف المشايخ^(٢).

وإذا كلوه على سريرِه أَخذُوا بقواتمِه الأربعِ، ويمشون بها^(٢) مُسْرعينَ دُون الحسل الجنازة] الجنازة] الحبّب (٤)، وهذا عندنا^(٥).

أمَّا الأخذُ فلتعظيمِ الميَّتِ، وأمَّا الثَّاني فلما رُوي عن النبي ﷺ: أنَّه سُئل عن المشي بالجنازة. فقال: اما دُونَ الحَبَبِ، فإن يكُ خيراً عجَّلتموه، وإن يك شراً وضعتموه عن رقابكم» أو قال: افْبُعداً لأهل النَّارِ * ٢٠٠٠.

فإن^(٧) بلغوا إلى قبره كُرِهَ للنَّاسِ أن يجلسوا قبل أن يُوضَعَ عن أعناقِ الرِّجالِ؛ (وشعالبته القبر) موافقةً للذين يحملونَ الجنازة، واستعداداً لإعانتِهم؛ ولأنَّهم إنَّها حَضَروا إكراماً له^(٨)،

(١) ليست ق [أ].

 ⁽۲) ينظر: الهداية (۱/ ۹۱)، المحيط البرهاني (۳۰۷/۰)، تبيين الحقائق (۲٤٣/۱)، الجوهرة النيرة (۱۰۸/۱).

⁽٣) ق[أ]: (به).

 ⁽٤) الحَبّب: ضربٌ من العَدو. ينظر: المغرب في ثرتيب المعرب (ص:١٣٧)، النهاية في غريب الحديث
 (٢/٢)، المصباح المنير (ص:١٦٢)

 ⁽٥) ينظر الهداية (١/ ٩١)، تبيين الحقائق (١/ ٢٤٤)، الجوهرة النيرة (١٠٨/١)، الدر المختار
 (٣٣١/٢).

 ⁽٦) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٧٩) رقم (٣٧٣٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجمازة (٣١٨٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في المشي خلف الجنازة (١٠١١)، وضعّفه أبو داود والترمذي.

⁽٧) أي[ح] (نإط).

⁽٨) أ.[أ]: (للمبت)

فكاذ الجلوسُ قبلَ الوضعِ عنِ المناكبِ نوعَ استخفافِ وازدراءِ به، وبعدَ الوضعِ لا يؤدِّي إلى ذلك.

ويُحفُرُ القبرُ، ويُلحَدُ، وهذا عندنا (١٠)؛ لقوله ﷺ: •اللَّحدُ لنا، والشُقُ لغيرنا (١٠). ويُدخلُ المَيْتُ مما بلي القبلة عندنا (١٠)؛ لأنَّ النَّبي ﷺ أدخل (١٠) أبا دُجانة (١٠) ﴿ من قِبَلِ القِبلةِ (١٠).

 ⁽۱) ينظر: الأصل (۱/ ۲۲۲)، المبسوط (۲/ ۲۱)، تحفة الفقهاء (۱/ ۲۰۰)، الهداية (۱/ ۹۱)، الاختيار
 (۹٦/۱).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاه في استحباب اللحد (١٥٥٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في اللحد (٣٢٠٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاه في قول النبي اللحد لنا، والشق لغيرنا (١٠٤٥)، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب اللحد والشق (٢٠٠٩)، وابن الملقن في البدر المنبر (١٩٨٨).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١/ ٤٢١)، المبسوط (١/ ٦١)، بدائع الصنائع (١/ ٢١٨)، المحيط البرهاني
 (١٩٠/٢)، تبيين الحقائق (١/ ٢٤٥).

⁽٤) ق [أ]، [د]: (أخذ).

 ⁽٥) سهاك بن خرشة أبو دجانة، الأنصاريُ الحزرجيُّ السَّاعديُّ، صحابيٌّ جليل، شَهِدَ مع النبي # بدراً
 وأُحداً، وكان من الأبطال الشَّجعان، استشهد ، البهامة. أسد الغابة (٦/ ٩٢)، الإصابة (٧/ ٩٩).

⁽٦) نصب الراية (٦/ ٢٠٠) عند قول صاحب الهداية: (فإذا وضع في لحده، يقول واضعه: بسم الله، وعلى ملّة رسول الله، كذا قال النبي على حين وضع أبا دجانة الأنصاري في القبر)، قلت هكذا وقع في "الهداية" و"المسوط"، وهو وهمّ، فإنّ أبا دجانة الأنصاري توفي بعد النبي على في وقعة البيامة، وكانت في شهر ربيع الأول سنة اثنتي عشرة، في خلافة أبي بكر الصّديق ، كذا ذكره ابنُ أبي خيثمة في قاريخه.

وتَبِعَهُ على هذا التنبيه ابنُ الملقَّن في البدر المنير (٥/ ٣١٢)، والعيني في البناية (٣/ ٢٥٠)، وامن حجر في الدراية (١/ ٢٤٠).

20**2** (111)

فإذا وُضِعَ في لَحَدِه قال الذي يضعُه: بسمِ الله وعلى ملَّةِ رسولِ الله. هكذا^(١) وَرَدَت اللهُ الل

ويوجُههُ إلى القبلةِ؛ لما رُوي في الخبر: «خيرُ الأماكن ما استُقبلت بِهِ (٢٠) القبلةُ »(١٠). ويَحُلُّ العُقدة ويُسوِّي اللَّينَ عليه، ويُكره الآجرُّ والخشبُ، ولا يُكره القَصَبُ؛ لأنَهم السيكره في المبارا القبرا للبقاءِ، والقبرُ للبِل والفَناءِ، هكذا وَرَدَ في الأثر (٥٠).

ثم يُهالُ النُّرابُ عليه (٢)، ويُسَنَّمُ القبرُ ولا يُسطَّحُ، أي: لا يُربَّع، وهذا عندنا (٢)؛ لأنَّ النَّبي ﷺ انهى عن تربيع القُبور (٨)، وعن عبدالرحمن بن رافع (٩) أنَّه قال: ارأيتُ قبر

⁽١) ليست في [د].

 ⁽۲) أخرجه أحمد في مسنده (۸/ ۲۹۹) رقم (۲۸۱۲)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جه في اخرجه أحمد في مسنده (۱۰۵۰)، والترمذي في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر (۱۰۶۰)، وصححه ابن حبان (۲۱۰۹)، والحاكم (۱۳۵۳)

⁽٣) ليست في [ج].

 ⁽٤) أخرجه عبدُ بن حميد في مسنده (٦٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٢٠) رقم(١٠٧٨)،
 والقضاعي في مسند الشهاب (١٠٢٠)، وضعّفه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٥٦٠).

 ⁽٥) يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٣٨٦)، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٥/٠٣) رقم
 (١١٧٧٠) عن إبراهيم النَّخَعي قال: «كانوا يستحبُّون اللَّحد، ويكرهون الشَّقَ، ويكرهون الآجُرَّ في
 القبر، ويستحبون اللَّبِن والْقَصَب»

⁽٦) ليست في [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٧) ينطر: الأصل (١/ ٢٢٤)، المسوط (٢/ ٦٢)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٥٦)، الهداية (١/ ٩٢)، الاختيار
 (٩٦/١)

 ⁽٨) أخرجه محمد بن الحسن في الآثار (٢٥٧) عن أبي حنيفة عن شيخ له مرفوعاً.
 وفي البناية للعيني (٣/ ٢٥٩): قال الشروجي: قوله في الكتاب أنَّه نهى عن تربيع القور لا أصل له
 (٩) لم أعرفه



[36/با]

رسولِ الله ﷺ مسنَّمًا»(1).

(ولا يُجصَّصُ) لا رُوي ﴿أَنَّ النبي ﷺ نهى عن تَقْصيصِ القُبورِ ﴿ (٣)، وهو: تجصيصُها.

و لا يُطيِّنُ ولا يُبنى عليه؛ لأنَّه يُشبهُ عمارة الدُّنيا.

ويُسجَّى قبرُ المرأة، ولا يُسجَّى قبرُ الرَّجلِ؛ لأنَّ بناءَ^(٤) حالِـهِنَّ^(٥) على السَّنْر، ومرَّ عليُّ ﷺ، بقبرِ رجلٍ قد/سُجِّي فنحَّاهُ^(١)، وقال: إنَّها هو رجلٌ^(٧).

ومن استهلَّ بعد الولادة سُمِّي وغُسِّل وصُلِّي عليه، ومعنى الاستهلال: رفعُ الصَّوت امتسىيمسلى علىاللولود] بالبُّكاءِ^(٨)؛ لأنَّه حيُّ^(٩) كسائر الأحياءِ.

وإن لم يستهلّ أُدرِجَ في خرقةٍ ولم يُصَلُّ عليه.

وعن محمدِ -رحمه الله -: أنَّه يُغسَّلُ (١٠٠).

 ⁽١) لم أقف عليه من حديث ابن رافع، وهو في صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي
 (١) لم أقف عليه من حديث ابن رافع، وهو في صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي
 (١) لم أقف عليه من حديث الله عنهما (١٣٩٠) من حديث سفيان الثّمار.

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ج]. والتُّجصيص: طُنُّ البِناء بالجَصُّ. البحر الرائق (٢/ ٢٠٩).

⁽٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (٩٧٠).

⁽٤) ق[أ]: (مبنى)

⁽٥) في [ح] (حالتهن).

⁽٦) قي [ح] (فنهاه).

 ⁽٧) لم أقف عليه من فعل عني هـ، ولكن أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٣١٠) من فعل عبد الله ابن
 يزيد الأنصاري مع جازة الحارث الأعور.

⁽٨) ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٥)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٥٠٦).

⁽٩) ليست في [د]

⁽١٠) وهو الأصحُّ الْفَتَى به. ينظر: المبسوط (٢/٥٧)، تحفة الفقهاء (١/٨٤٨)، الهداية (١/٩١)، المحيط

وهل يُسمَّى؟ رُوِي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : أنَّه لا يُسمَّى (١)، وعن محمد -رحمه الله -: أنَّه (١) يُسمَّى (١).

* * *

البرهاني (١٥٨/٢)، منحة السلوك (ص:٢١٢)، مجمع الأنهر (١٨٥/١)، مراقي الفلاح (ص:٢٢٢)، الدر المختار (٢٢٨/٢)

⁽۱) ينظر بدائع الصنائع (۱/ ٣٠٢)، المحيط البرهاني (۱/ ۱۵۸)، البناية (۲/ ٢٣٢)، مجمع الأنهر (۱/ ۱۸۵).

⁽٢) ليست في [أ].

 ⁽٣) في [د] (سيّاه). وهو الأصحُّ اللّفتي يه. منحة السلوك (ص:٢١٢)، مجمع الأنهر (١/ ١٨٥)، مراقي الفلاح (ص:٢٢٢)، الدر المختار (٢/ ٢٢٨)



باب الشهيد

الشَّهيدُ مَنْ قَتَلَه المشركون، أو وُجدَ في المعركةِ قتيلاً وبه أثرُ الجِراحةِ، أو قتلَه اسنهوا الشهيد]
المسلمون ظُلُهَا، ولم يجب بقتلِه ديةٌ؛ لأنّه في معنى شُهداء أُحُدِ، وقد قال ﷺ في حتَّ شهداء أُحُدِ: وزمُلوهم (١) بكُلُومِهم (١) ودمائِهم؛ فإنهم يُبعثون يومَ القيامةِ وأوداجُهم (١) تَشْخُبُ (١) دَماً، اللَّونُ لونُ الدَّم، والرِّبحُ ربحُ المِسكِ (٩).

فَيكفَّنُ ويُصلَّى عليه عندنا^(٢)، ولا يُغسَّلُ، خلافاً للشافعي^(٢) -رحمه الله-! لما رُوي

⁽١) زملّوهم: أي: لغُّوهم فيها، يقال: تزمَّل بثوبه إذا التفَّ فيه. ينظر: الصحاح (١٧١٨/٤)، النهاية في غريب الحديث (٢/٣١٣)، المصباح المنير (١/ ٢٥٥).

 ⁽۲) الكُلُوم: جمع كَلْم، وهو الجُرْح . ينظر: الصحاح (٥/ ٢٠٢٣)، النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٩٩)،
 المصباح المنير (٢/ ٥٣٩).

 ⁽٣) الأوداج: هي ما أحاط بالعُثق من العروق التي يقطعها الذّابح، واحدها: وَدَج، وقيل: الودجان: عرقن غليظان عن جانبي ثغرة النّحر. ينظر: الصّحاح (٢٤٧/١)، النهاية في غريب الحديث (١/٥٥)، المصباح المدير (٢/ ٢٥٢).

 ⁽٤) تشخُب: تسيل. ينظر: الصّحاح (١/ ١٥٢)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٥٠)، تباح العروس
 (١٠٥/٣).

⁽٥) أخرجه بنحوه ابنُ أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٦٠٨)، والجهاد (١٧٦)، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب مواراة الشهيد في دمه (٢٠٠٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٥٧٣).

 ⁽٦) ينظر: الأصل (٢/٣/١)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٦٠)، الهداية (١/ ٩٢)، الاختيار (٩٨/١)، تبيين
 الحقائق (١/ ٢٤٨).

 ⁽۷) ينظر الأم (۱/۲۰۱)، الحاوي (۳/ ۳۳)، نهاية المطلب (۳/ ۳۷)، العزيز (۲/ ۱۱۸)، المجموع
 (۵/ ۲۲۰).

2008 (11A) 30G

اذَّ النَّبي ﷺ: اصلَّى على حمزة سبعينَ صلاقًا (١) أي على سبعين نفراً، وحمزةُ موضوعٌ بين يدّيهِ يدعو له مع كلِّ صلاةً (٢).

[مزيّفسلُ من الشهداء] وإذا استُشهد الجُنبُ غُسِّلَ عند (٢) أبي حنيفة (٤) -رحمه الله-، وكذلك الصَّبي (٥). وقالا: لا يغسَّلان (٢)؛ لإطلاق الحديث في شهداء أُحُدِ.

قال الهبشمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٣٠): فيه أحمدُ بن أيوب بن راشدٍ وهو ضعيفٌ

- (٣) ليست في [أ].
- (٤) ينطر: الأصل (١/ ٢١٤)، المبسوط (٢/ ٥٤)، تحقة الفقهاء (١/ ٢٦٠)، تبيين الحقائق (١/ ٢٤٨)،
 الجوهرة النيرة (١/ ١١١).
- (٥) ينظر: الأصل (١/ ٤٠٩)، الاختيار (١/ ٩٧)، الجوهرة النيرة (١/ ١١١)، المحر الرائق (٢/ ٢١٣)، عمم الأنهر (١/ ١٨٩).
- (٦) في [أ]، [ج]: (يفسل). وينظر في المسألة: الأصل (١/ ٤٠٩، ٤١٧)، المبسوط (٢/ ٥٤)، المحيط
 البرهان (٢/ ١٧٠)، العناية (٢/ ١٤٧)، اللباب (١/ ١٣٤).

 ⁽۱) أخرجه أحمد في مسنده (۷/ ۱۸) رقم (٤٤١٤) عن الشعبي عن ابن مسعودٍ. قبال ابنُ حجرٍ في الدُراية (۱/ ۲٤٣): والشعبي لم يسمع من ابن مسعودٍ، وقد أخرجه عبد الرزاق (٦٦٥٣) من مُرسل الشعبي، وهو أصحَّح

⁽۲) يشهدُ لهذا التفسيرِ ما أخرجه الطبراي في المعجم الكبير (۲/ ۲۱) رقم (۱۰۰۱) عن ابن هياس، قال: لما وقف رسولُ الله على حزة فنظرَ إلى ما به قال: «لولا أن تحزن النّساءُ ما غيّسبتُه، ولتركتُه حتَّى يكونَ في بطونِ السّباعِ وحواصلِ الطّيور حتَّى يبعثَه اللهُ مما هنالك، قال: وأحزنَه ما رأى بيو، فقال: «لتن ظفرتُ بقريشٍ لا تُمثلُنَ بثلاثينَ وجلاً منهم، فأنزل الله عز وجل في ذلك {وإن عاتبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به} [النحل: ۲۲۱] إلى قوله (يمكرون) [النحل: ۲۲۷]، ثمَّ أمرَ بِهِ فَهُنيَ فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) [النحل: ۲۲۱] إلى قوله (يمكرون) [النحل: ۲۲۷]، ثمَّ أمرَ بِهِ فَهُنيَ اللهُ القبلةِ ثمَّ كبَّر عليه تسعاً، ثمَّ جمعَ عليه الشَّهداء كلَّيا أي بشهيدِ وُضِع إلى حزة فصنَّ عليه، وعلى الشُّهداء اثنين وسبعينَ صلاةً، ثمَّ قام على أصحابه حتَّى وَارَاهُم، ولما نزلَ القرآنُ عفا وسولُ اللهُ و تجاوز وتركَ المثل.

2008 (111) 303

ولأب حنيفة رحمه الله حديثُ غَسْل الملائكةِ لحنظلة بـن أبي عـامر (١) حـين استُشهدَ جُنْباً (٢).

والصَّبيُّ ليس في معنى شهداءِ أُحُدِ في كونِ القتلِ مُكفِّراً " للذَّنْبِ؛ فلا يكونُ في معناهم (٤).

ولا يُغسَلُ عن الشَّهيد دمُه، ولا يُنزعُ عنه ثيابُه؛ لحديثِ زيد بن صُوحان (٥) ﴿ عنه المالشهيد وثيابه] وثيابه] اشتهد يوم الجمل (٢) قال: الا تغسلوا عني دمّاً، ولا تنزعوا عني ثوباً، وازمِسُوني (٧) في التُرابِ رمساً؛ فإني رَجلٌ محاجٌ أحاجٌ يوم القيامة من قَتَلَني (٨).

⁽۱) حنظلةً بن أبي عامر الأنصاريُّ الأوسيُّ، من سادات الصَّحابة وفضلائهم، وهو المعروفُ بغسيل الملائكة، تُولَ هو شهيداً يوم أُحُدِ. ينظر: الاستيعاب (۱/ ۳۸۰)، أسد الغابة (۲/ ۸۵)، الإصابة (۲/ ۲۸۰).

 ⁽۲) أخرجه ابن حبان في صحيحه (۷۰۲۵)، والحاكم في مستدركه (٤٩١٧)، والبيهتي في السنن الكبرى
 (۲۸۱٤)، وقال النووي في الخلاصة (٣٣٦٦): إسناده جيدٌ.

⁽٣) في [ج] (كفراً).

⁽٤) أي[د] زيادة: (أي الغسل).

 ⁽٥) زيد بن صوحان بن حجر أبو سليهان الربعي العبدي، مخضرم، أسلم في عهد النبي الله واختُلِف في صحبته، شهد وقعة الجمل مع عني الله وتُتِل فيها ينظر: الاستيماب (١/ ٥٥٥)، أسد الغابة (٢/ ٣٦٣)، الإصابة (١/ ٥٣٢).

⁽٦) ليست في [ح].

 ⁽۷) ارْمسُونی ادفنونی، والرَّمس ترابُ القبر ينظر: الصحاح (۹۳۶/۳)، المصباح المنبر (۱/ ۲۳۸)، تاح
 العروس (۱۹/۱۹).

 ⁽٨) أحرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٤٤٢) رقم (١٦٤٠)، وابن أبي شبية في المصنف (٢/ ٥٤٧) رقم
 (١٠٩٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦٨٢٤)، وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤ / ٢٤٥)

£**€**(1√.)**30**€

ويُنزعُ عنه الفَرْوُ والحشو والسخُفُّ (١) والسَّلاحُ وما لا يَصلحُ كَفَناً؛ (لأنَّ ما يُنزكُ كَفَناً، وهذه الأشياءُ لا تَصلحُ كَفَناً) (٢).

ومن ارتُثَ غُسُّل، معناه: من خَلُقَ أمرُه في باب الشَّهادة، يُقال: ثوبٌ رَثُّ، أي: [الارتثاث] خَلِقٌ؛ لآثارِ^(۱) وَرَدَت في غَسْلِ^(٤) الـمُرتَثُّ (ولأنَّ المرتثُّ لا يكونُ في معنى شهداءِ أُحُدِ، لأنَّهم لم يرتثُّوا) (١).

والارتثاث: أن يأكل، أو يشرب، أو يُداوى، أو يبقى حياً حتَّى يمضيّ وقتُ صلاةٍ وهو يُمرَّضُ، أو يُنقل / من المعركة حيّاً ثمَّ مات (٧٠٪ لأنَّ هذه الأمور من مرافق الأحياءِ [١/37] فَيَخِفُ أثرُ الظُّلْم بسببِ هذه الأشياءِ، فَتَبْطُلُ المقايسةُ بشهداءِ أُحدٍ.

ومن تُتِلَ في حدَّ أو قصاصِ غُسُّل وصلَّي عليه؛ لأنَّه ليس في معنى شهداءِ أُحُدِ. العسلاملس المسلاملس المسلاملس

ومن قُتل من البُغاة أو قُطَّاع الطَّريق لم يُصلَّ عليه؛ لأنَّهم يحارِبُون اللهَ ورسولَه والهافي) فَيستحقُّونَ الإهانةَ دُونَ^(٨) الْكَرَامة.

* * *

⁽١) ليست في [أ]، [د].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) ينظر: نصب الراية (٢/٣١٨)

⁽٤) ني [د]: (حقّ)

⁽٥) في [ح]، [د]: (الميت)، وفي [ج] زيادة: (مأخوذٌ من الرُّثاثة).

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٧) ينظر الفائق في غريب الحديث (٣/ ٣٧)، النهاية في غريب الحديث (١٩٥/٢)، لماد العرب
 (١٥١/٢).

⁽٨) إلى الحا: (لا)



باب الصلاة في الكعبة

الصَّلاةُ في الكعبةِ جائزةٌ فرضُها ونفلُها؛ لأنَّه متوجَّهٌ إلى بعضِ الكعبةِ، وهذا هو الفرضُ في حقَّه كما في حقَّ من هو خارجُ الكعبةِ، (وهذا عندنا)(١)، خلافاً لمالكِ - رحمه الله - في صلاةِ الفرض(٦).

فإن صلَّى الإمامُ بجهاعةٍ فَجَعَلَ بَعضُهم ظَهرَه إلى ظهرِ الإمامِ جازَ؛ لأنَّه وُجدَ استقبالُ القبلةِ من الكلِّ على وجهِ ليسَ فيه تَقدُّمُ أحدِهم على الإمام فيجوزُ.

ومَنْ جَعَلَ منهم ظَهرَهُ إلى وَجْهِ الإمام لا يجوزُ؛ لِتقدُّمه على إمامِه.

ومَنْ كَانَ عن يمينِ الإمامِ أو عن الله الله الله عن الله يَكُن أقربَ إلى الجدارِ الذي توجّه إليهِ الإمام الأمام؛ لما قُلناءَ إنَّ الجهاتِ كلَّها قِبلةٌ، ولا تقدُّمَ فيها على الإمام.

وهذا بخلافِ قومٍ صَلَّوا بالتَّحرِّي في المفازة (*) عند الاشتباهِ إلى جهاتِ مختلفةِ، حيثُ لا تجوزُ صلاةً مَنْ عَلِمَ بِمخالفةِ جِهةِ (*) إمامِه؛ لأنَّ تِلك (١) الجهةِ ليست بِقْبلةِ عِنْدَهُ، فكانَ إمامُه على الخطأ عندَه.

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [د]. وينظر الأصل (١/ ٤٥٣)، الهداية (١/ ٩٣)، الاختيار (١/ ٩٠)،
 الجوهرة النبرة (١/ ١١٢)، البحر الوائق (٢/ ٢١٥).

 ⁽۲) ينظر: النوادر والزيادات (۱/ ۲۳۰)، شرح التلقين (۱/ ٤٩٠)، نتائج التحصيل (۱/ ٣٤٥)، الذخيرة
 (۲/ ۱۱۵)، مواهب الجليل (۱/ ۱۰).

⁽٣) ليست في [آ]

 ⁽٤) المعازة الموضع المُعلِك، من فَوَّز إذا مات؛ لأنّها مظنةُ الموت، وقيل: مِن قازَ إذا نَجا وسَلِم، وسُمّيت به
 ثقاؤ لا بالسّلامة ينظر: الصحاح (٣/ ٨٩٠)، المصباح المثير (٢/ ٤٨٣)، تاح العروس (١٥/ ٢٧٣)

⁽٥) ليست في [أ]، [د]

⁽٦) إلى [ع]: (ذلك).

وإذا صلَّى الإمامُ في المسجدِ الحرام فَيتحلُّقُ (١) النَّاسُ حولَ (١) الكعبةِ، (وصَلُّوا بصلاة الإمام فَمَنْ كان منهم أقربَ إلى الكعبةِ) (٢) مِن الإمام جازَت صلاتُه، إذا لم يكن في جانبِ الإمام؛ لاستقبالِ (*) الكُلِّ (٥) القبلة، وعدم تقدُّمِهِم (١) على إمامِهم (٧).

ومَنْ صلَّى على ظَهْرِ الكعبةِ جازَت صلاتُه عندنا^(٨)، خلافاً للشافعي^(١) رحمه الله ؛ فلهر الكعبة] لأنَّه يكونُ مُتوجُّهاً إلى هواءِ الكعبةِ، وهو منها.

⁽١) ن [أ]، [د]: (تحلق).

⁽٢) أ.[د] (بصلاة).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (الاستقبال)

⁽٥) أ. [ج] زيادة: (إلى).

⁽٦) أِي [أ]: (تقدم).

⁽V) [[c] (الإمام).

⁽٨) وإن لم يكن بين يديه سترةٌ يستقبلها. ينظر: بدائع الصنائع (١/ ١٢١)، الهداية (١/ ٩٣)، الجوهرة النترة (١/١١٣)، اللِّياب (١/ ١٣١)

⁽٩) إدا لم يكن بين يديه سترةً يستقبلها ينظر: الحاوي (٢٠٧/٣)، نهاية المطلب (٢/ ٨٨)، حلية العلم، (٢/ ٦٠)، العزيز (١/ ٤٤٢)، روضة الطالبين (١/ ٢١٥).

كتساب الزكساة

(قال رحمه الله)(١): الزَّكاةُ واجبةٌ على الحرِّ البالغِ المسلمِ العاقلِ إذا مَلَكَ نصاباً اشروط الزكاة ا مِلْكاً تاماً وحال عليه(١) الحَوْلُ.

اعلم بأنَّ الزَّكاة (واجبةٌ و)(٢) هي الطُّهرةُ والنَّهَاءُ لغةٌ (١)، سُمِّيت بها شريعةً؛ لما فيه من طُهرةِ المؤدِّي بالمغفرةِ، ونهاءِ المؤدَّى عنه / بالبَركةِ.

ووجوبها ثابتُ بالكتاب والسنَّة وإجماع الأُمَّة (٥).

وأمَّا اشتراطُ الحريَّة؛ فلأنَّ غيرَ الحرِّ لا يَملكُ، والمِلْكُ شرطٌ.

وأمَّا البُّلوغُ والعقلُ؛ فلأنَّ الخطابَ لا يتوجَّهُ على الصَّبي والمجنون على ما عُرِف^(١). وأمَّا الإسلامُ؛ فلأهليَّة الثَّوابِ الموعودِ فيها.

وأمَّا الغِني بملُّكِ النَّصابِ فلقوله ﷺ: ﴿ لا صدقةَ إلاَّ عن ظهر غني ﴿ (٧).

وأمَّا تمامُ المِلْكِ؛ فلأنَّ المِلْكَ النَّاقصَ لا يِكفي لوجوب الزَّكاةِ، كَمِلْكِ المكاتَب ٢٨٠.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب]

⁽٢) أ.[ج]: (عليها).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٤) ينظر: الصَّحاح (٦/ ٢٣٦٨)، تهذيب اللغة (١٠/ ١٧٥)، مقايس اللغة (١/ ١٧).

⁽٥) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١٩٣/١).

⁽٦) ينظر أصول السرخسي (٢/ ٣٤٠)، كشف الأسرار (٤/ ٢٧٤)، قصول البدائع (١/ ٣١٣).

 ⁽٧) أخرحه أحمد في مسئده (٦٩/١٢) رقم (٧١٥٥)، والبزار في مسئده (٩٢٨٢)، وعلقه المخاري
 بصيعة الجزم في صحيحه (١١٢/٢).

 ⁽٨) المُكاتَب العبدُ الذي يُكاتِب على نفسِه بثمنِه، فإنْ سَعَى وأذَّاه عُتِقَ. ينظر: طلبة الطلمة (ص٦٤٠)،
 أنبس العقهاء (ص:٦١)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص:٢٧٩).

[مسزلاتجيب

الزكاة عليهم]



وأمَّا حَوَلانُ الحَوْلِ فلقوله ﷺ: ﴿ لا زِكَاةً في مالِ حتَّى مجولَ عليه ﴾(١).

وليس على الصَّبيِّ و لا المجنونِ ولا المكاتّب زكاةٌ، وهذا عندنا(٢).

وعند الشافعي -رحمه الله-: تجبُ في مال الصّبيّ والمجنونِ (٢٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لِقوله ﷺ: ارَّفعَ القلمُ عن الثَّلاث: عن الصَّبي حتَّى بحتلمَ، وعن المُجنوذِ حتَّى يُفيق، وعن النَّائمِ حتَّى يَستيقظَ (أ)، وفي إيجابِ الزَّكاةِ عليهما إجراءُ القلمِ عليهم، وهذا لا يجوزُ؛ ولأنَّها (أ) عبادةٌ خالصةٌ، فلا تجبُ عليهما كالصَّومِ والصَّلاةِ. ودليلُ كونها عبادةٌ أنَّها من الخمس التي بُني عليها الإسلامُ.

وأمَّا المُكاتَب؛ فلأنَّه عبدٌ ما بَقِي عليه درهمٌ، وأنَّه (١) ليسَ مِن أهلِ المِلك، فلا يَتحقُّقُ في حقّه الغِنى الذي هو شرطٌ وجوب الزَّكاةِ.

⁽۱) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب من استهاد مالاً (۱۷۹۲)، والترمذي في جامعه، كتاب الزكة، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول (۱۳۲)، والدار قطني في سننه (۱۸۸۷)، وأعله الترمذي والدار قطني بالوَقْفِ.

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/۸)، المبسوط (۲/۱۹۲)، تحفة الفقهاء (۱/۳۱۱)، الهداية (۱/۹۰)، الاختيار
 (۱/۹۹).

 ⁽٣) ينظر. الأم (٢/ ٢٨)، الحاوي (٣/ ١٥٢)، نهاية المطلب (٣/ ١٦٩)، العزيز (٢/ ٥٦٠)، المجموع (۵/ ٣٢٩).

 ⁽٤) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٢٢٤) رقم (٢٤٦٩٤)، والنسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (٣٤٣٣)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١٠٠٣)، والحاكم في المستدرك (٩٤٩)

⁽ه) أراً (والأن الزكاة).

⁽٦) أراح]: (والعبد).

ومَنْ كَانَ عَلَيْهُ دِينٌ يَحِيطُ بِهِالِهِ فَلَا زَكَاةً عَلَيْهِ ''، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ زَكَّى الْفَاصُلَ إِذَا بِلْغَ نَصَاباً، وهذا عندنا (''؛ لأنَّ قَدْرَ الدَّيْنِ مُسْتَحَقُّ الصَّرْفِ إِلَى الدَّيْنِ، فَهُو كَالْمُصروفِ إليه في حقَّ جُوازِ التَّيْمِ.
كَالْمُصروفِ إليه، كَالمَاءِ المُستَحقِّ للشَّفَةِ ('')، كَالْمُصروفِ إليه في حقَّ جُوازِ التَّيْمِ.

وليس في دور الشّكنى، وثيابِ البِذُلة، وأثاثِ المنازلِ، ودوابُّ الرُّكوبِ، وعبيدِ [الايجباليه الزكاة] الحندمةِ، وسلاح الاستعمالِ زكاةً؛ لانعدام وصفِ النَّماءِ في الكلِّ.

ومَنْ تَصَدُّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ لَا يَنُويِ الزَّكَاةَ سَقَطَّ فَرْضُهَا هَنه؛ لأَنَّ الرُّكنَ (١٠) الزَّكويَ (١٠) قد تمَّ، وهو التَّمليكُ مِن الفُقراءِ (١٠) على سبيلِ الـمَبَرَّةِ لِتَعَيُّنِ جُزءِ من النِّصابِ لأداءِ الواجبِ.

* * *

⁽١) فِ [أ] زيادة: (يريد به الدَّينَ له مُطالبٌ جهة العباد).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/ ۳۰)، المبسوط (۲/ ۱۱۰)، يسائع الصسنائع (۲/ ۲)، الحداية (۱/ ۹۰)، الجسوهرة النيرة (۱/ ۱۱٤).

⁽٣) أهل الشفة: هم الذين لهم حق الشرب بشفاههم وسقي دوابهم والاستقاء بالأواني دون سقي الأراضي. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٥٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٥٤)، أنيس الفقهاء (ص:١٠٦).

⁽٤) أي[ح] (دوث).

⁽a) [1]. (leta).

⁽٦) في [د] (شرائطها).

⁽٧) في[د] (الزكاة)

⁽٨) ئىست ق [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٩) في [أ]، [ج]، [د] (الفقير).



باب زكاة الإبل

[1/38] الإيل]

وليسَ في أقلُّ / مِن خمس دَّوْدِ^(١) (من الإبل)^(١) صدقةً، فإذا بلغت خمساً سائمةً^(٣) شَاةً» (٧)، وفي العَشْر شاتان (٨) إلى أربعة عشر، فإذا كانت خمسةً عشرَ ففيها ثلاثُ شياهِ إلى تسعة عشر (٩)، فإذا كانت عشرين فقيها أربعُ شياهِ إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت خمساً وعشرين نفيها بنتُ مخاصِ – (وهي التي تــمَّت لها السَّنة)(١٠) (وطعنت في الثانية)(١١) – إلى خمس وثلاثين، فإذا كانت ستةً وثلاثين ففيها بنت لبون – (وهي التي تـمَّت لها

⁽١) الذُّود من الإبل: من الثَّلاثِ إلى العشرِ، وقيل: من الثنتين إلى التَّسع من الإناثِ دون الذُّكورِ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٧٨)، المصباح المنير (١/١١١).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [د].

⁽٣) السائمة: هي حيواناتٌ مكتفيةٌ بِالرَّعي في أكثر الحول. ينظر: طلبة الطلبة (ص١٦٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٤٠)، التعريفات (ص:١٦٦).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [ب].

 ⁽٥) أي [ج] (الشاة).

⁽٦) ما بين القوسين ليس أي [أ] ، [ب] [د].

⁽٧) أخرجه الدارتطني في سننه (١٩٨٣)، وقال عَقِبه: كذا رواهُ سليهانُ بن أرقم وهو ضعيفُ الحديث متروك

⁽٨) ليست في [ح]

⁽٩) ليست في [ح]

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽١١) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [ج]، [د].

2008 (TVV) 303

السَّتان)(1) (وطَمَنت في الثَّالَثة)(2) إلى خمس وأربعين، فإذا كانت (2) ستةً في واربعين ففيها حِقَّة (وهي التي تمَّت لها ثلاث سنين)(1) (وطَعَنت في الرابعة)(1) إلى ستين ففيها حِقْق (وهي التي تمَّت لها ثلاث سنين) إلى خمس وسبعين، فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بتنا لبون إلى تسعين، فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حِقَّتان إلى ماثة وعشرين، ثمَّ الستناف تُستأنفُ الفريضة، فيكون في الحمس شاةً مع الجِقَّتين، وفي العشر شاتان، وفي خمسة عشر الفريضة للاكُ شياه، وفي العشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض (١٩) إلى ماثة وخمسين، فيكون فيها ثلاثُ حقاق، ثم تُستأنف الفريضة على نحو ما قُلنا. ففي كلِّ خمس شاةً (مع ثلاثِ حِقاقِ)(١٠)، وفي العشرين أربع شياه، وفي حمسة عَشَرَ ثلاثُ شِياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمسة عَشَرَ ثلاثُ شِياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمسة عَشَرَ ثلاثُ شِياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمسة وثلاثِ بنتُ لبون، (فتصيرُ الجملةُ مائة شياه، وفي خمس وعشرين بنتُ مخاض، وفي ستّة وثلاثين بنتُ لبون، (فتصيرُ الجملةُ مائة

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [ج] ، [د] .

⁽٣) في [أ]، [د]: (بلغت).

⁽٤) ني[د]: (ستاً)

⁽٥) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج].

⁽٦) ما بين القوسين ليس أي [أ] ، [ج]، [د].

 ⁽٧) في [د] زيادة: (وهي التي مضى عليها أربعُ سنين، وطعنت في الخامسةِ). والجُذَعة: هي التي استكملت أربعاً، ودخلت في الحامسة. ينظر طلبة الطلبة (ص:١٦)، دستور العلماء (١/٢٦٧)، التعريفات العقهية (ص:٧٠).

⁽٨) أي [ح] زيادة: (مع الحقتين).

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽١٠) في [ح]: (العشرين).

2008 (TVA) 3003

وستة وثهانين) أن فإذا بلغت مائةً وستَّة وتسعين ففيها أربعُ حِقاقِ إلى مائتين، ثمَّ تُستأنفُ الفريضةُ كها تُستأنفُ ألى مائةِ وعشرين لا الفريضةُ كها تُستأنفُ أن في الحمسِ التي بعد المائةِ والحمسين، وإلى مائةِ وعشرين لا خلاف بين الأمَّة (٣).

فإذا زادَ فعندنا الجوابُ ما ذُكر في الكتابِ(1).

وعند الشافعي - رحمه الله - إذا زادتِ الإبلُ على مائةٍ وعشرين ففي كلُّ أربعينَ بنتُ لبوذٍ، وفي كلُّ خمسين حِقَّةٌ.

وهو مذهب مالك – رحمه الله – إلاَّ أنَّ مالكاً يشترطُ الزِّيادة عشرةٌ أَنَّ والشافعي – رحمه الله –: يَعتبر واحداً (٢٠).

⁽١) ما بين القرسين ليس أي [أ] ، [ج]، [د].

⁽٢) أن[د] (استونف).

⁽٣) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/٣٠١).

 ⁽³⁾ ينظر: الأصل (٢/٢)، المبسوط (١/١٥١)، تحمة الفقهاء (١/ ٢٨٢)، الهداية (١/ ٩٧)، الاختيار
 (١/ ٢٠١).

⁽٥) المشهور في مذهب مالك أنَّ النّصاب إذا زاد واحدةً عنى عشرين ومائة فالسّاعي محيِّرٌ بين أخذِ حِقّتين أو ثلاث بدتِ لبون، حتَّى تبلغَ ثلاثين ومائة، ففيها حِقَّتان وبنتا لبون. وقيل لا يُخير، بل يُلزم بثلاث بناتِ لبون، وهو رأيُ ابن القاسم، وقيل: ليسَ له إلاَّ حِقَّتان. ينظر: المدونة (١/ ٣٥٣)، التوسط بين مالك وابن القاسم (ص:٤٠)، النوادر والزيادات (١/ ٢١٥)، المعونة (١/ ٣٨٣)، الكافي مالك وابن القاسم (ص:٤٠)، النوادر والزيادات (١/ ٢١٥)، المعونة (١/ ٣٨٣)، الكافي

⁽٦) مذهب الشافعية أنَّ النَّصاب إذا زاد واحدةً على عشرين ومائة، ففيها ثلاثُ بناتِ لبود، ثم في كلَّ أربعين بنتُ لبود، وفي كلَّ حسين حقَّةٌ، فيجب في كلَّ أربعين بنتُ لبود وفي كلَّ حسين حقَّةٌ، فيجب في مائةٍ وثلاثين بنتا لبود وحقَّةٌ، فيتغير القرضُ هنا بِتسوة، ثم يتغير بعشرةٍ عشرة أبداً، ففي مائةٍ وأربعين حقَّنان وبنتُ لبون، ومائةٍ وحمسين ثلاثُ حقاقي. ينظر: الحاوي (٣/ ٨٠)، نهاية المطلب (٣/ ٧٨)، حلية العلماء (٣/ ٢٠)، البياد (٣/ ١٦٦)، العزيز (٢/ ٢١٤)، المجموع (٥/ ٣٩٠)

2008 (TV1) 303

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الأحاديثَ قد^(١) تَعَارَضَت فقد رُوي كها قلنا^(٢)، وقد رُوي كه قالا^(٣)، إلا أنَّا رجَّحنا ما قلنا؛ لأنه مذهبُ عليُّ^(٤) وابن مسعود رضي / الله عنهها^(۵)، وكانا [38رب]

(١) أي[ج] (نقد).

(٢) يشير إلى ما أخرجه الطّحاوي في أحكام القرآن (٦١٧)، وأبو داود في المراسيل (٢٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٢٦٨) عن حاد بن سلمة، قال: قلتُ لقيسٍ بن سعدٍ: اكتب لي كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فكتبه في في ورقةٍ، ثمَّ جاة بها وأخبرني أنَّه أخذه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأخبرني أنَّ النبي قَدُّ كتبه لجده همرو بن حزم في ذكر ما يُخرج من فرائض الإبل، فكان في ذلك: أثبًا إذا بلغَت تسمين، ففيها حِقَّتان إلى أن تبلغَ عشرين ومائة، فإذا كنت أكثرَ من ذلك ففي كلَّ خسين حِقَّة، فيا فضل فإنَّه يُعادُ إلى أوّل فريضة الإبل، فيا كان أقلَّ من خمسٍ وعشرين ففيه الغنمُ في كلَّ خس دودٍ شاةً.

قال البيهةي: هو منقطعٌ بين أبي بكر بن حزم إلى البي علاء وقيسُ بن سعد أخذه عن كتابٍ لا عن ساع، وكذلك حمادُ بن سلمة أخذه عن كتابٍ لا عن سياع، وقيسُ بن سعد وحمادُ بن سلمة وإن كانا من الثقات فروايتُهها هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتابٍ عمرو بن حزمٍ وغيره، وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخرٍ عُمُره، فالحفاظ لا يحتجُون بها يخالفُ فيه، ويتجنبون ما يُتفرَّدُ به عن قيس بن سعد خاصَّة وأمثالِه، وهذا الحديثُ قد جمع الأمرين مع ما فيه من الانقطاع

- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (١٤٥٤) في كتاب أبي بكر على الحديث الصدقات، وفيه: «فإذا زادت على عشرين ومائة، ففي كلَّ أربعين بنتُ لبون وفي كلَّ خسين حِقَّةٌ».
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٩١١)، والطحاوي في أحكام القرآن (٦١٩)، والبيهةي في السنس الحرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٩١١)، والطحاوي في أحكام القرآن (٦١٩)، والبيهةي في السنس الكبرى (٧٢٦٠) وقد تُكُلِّمَ فيه كثيراً؛ إذ رُوي عن عني علي الحافة. فانظر: الأموال لأبي عبيد (ص٤٤٧)، السنن الكبرى (٤/٥٥١).
- (٥) أخرجه الطَّحاوي في أحكام القرآن (٦٢٠) عن خصيف الجزري، عن أبي عبيدة، وزياد بن أبي مريم، عر عبد الله بن مسعودٍ، وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٦/٦): منقطعٌ بينهما وبين عبد الله ابن مسعودٍ، وخصيفُ الجزري غيرٌ محتجٌ به.

من فقهاءِ الصَّحابةِ، وهذا بابُ لا مَدْخل للرَّأي فيه (1)؛ فكان ذلك دليلاً على الاستقرار على الوَّجْهِ الذي قالا من التَّوقيف عن النبي ﷺ.

والبُختُ والعِرابُ (٢) في وجوب الزَّكاة سواءٌ؛ لشمولِ (٢) اسم الإبلِ الكُلُّ.

* * *

⁽١) في[ب]،[ح]:(فيها).

 ⁽۲) العِراب من الإبل، خلاف البَخاتي، وهي: الإبلُ الخراسانيةُ ذوات السَّنامين، وهي متولدةٌ من عـراب
و الج ينظـر: المطلـع عـلى ألفـاظ المقنـع (ص:١٥٩)، الوسـيط (٢/ ٥٩١)، معجـم لعـة المقهـاء
(ص:١٠٤).

⁽٣) في [د] (الاشتهال).



باب صدقة البقر

وليسَ في أقلَّ مِن ثلاثين من البقر صدقةً. فإذا بلغت ثلاثين سائمة (وحال عليها انساب كات البقرا المول) فقيها تَبِيعٌ أو تبيعةً، وهي التي تُمَّت لها سنةٌ وطَعَنت في الثانية. وفي أربعين منها منها أمر رسولُ الله على معاذ بن جبل حين بَعَثَه في وعلى هذا إجماع الأمَّة (المَّهُ).

فإذا زادت (١) إلى (٧) الأربعين وَجَبَ في الزِّيادةِ بِقدرِ ذلك إلى ستِّين عند أبي حنيفة – رحمه الله –، ففي الواحدِ ربعُ مُشْرِ مُسِنَّةٍ أو ثُلُثِ عشرِ تَبِيعٍ، وفي الاثنين نصفُ مُشرِ مُسِنَّةٍ، وفي النَّانِين نصفُ مُشرِ مُسِنَّةٍ، وفي النَّلاثِ ثلاثةُ أرباع عُشرِ مُسِنَّةٍ (أو تبيعةٌ)(٨).

وقالا: لا شيء في الزِّيادة حتَّى تبلغَ ستِّبن، فبكون فيها تبيعتان (٩٠).

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) ليست في [د]

 ⁽٣) المُسِنَّة: التي جاوزت الحولين. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٥١)،
 التعريفات الفقهية (ص:٢٠٦).

⁽٤) سيأتي تخريجه: (ص: ٣٠١)

⁽٥) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/٥٠١).

⁽٦) في [د]: (زاد).

⁽٧) في [أ]، [ح]، [د]: (على).

 ⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د]. وينظر في المسألة: الأصل (٢/ ٦١)، اختلاف أبي حنيفة وابس أبي ليني (ص ١٢٧)، المبسوط (٢/ ١٨٧)، الهداية (١/ ٩٨)، درر الحكام (١/ ٢٧١)

 ⁽٩) ينظر الأصل (٢/ ٦٢)، تبين الحقائق (١/ ٢٦٢)، الجوهرة النيرة (١١٨/١)، الساية (٣/ ٣٢٧)،
 الدر المختار (٢/ ٢٨٠).

وهو روايةُ أسدِ بن عمرو⁽¹⁾ عن أبي حنيفة⁽¹⁾، وهو قول الشافعي⁽¹⁾ رحمهم الله ؛ لقوله ﷺ: "لا تأخذوا من أوقاص⁽³⁾ البقرِ شيئاً "(⁶⁾، وفسَّروا الأوقاص بها بين الأربعين إلى ستِّين، وهذا هو⁽¹⁾ أعدلُ الأقاويل.

وفي سبعبنَ مسنةً وتبيعٌ، وفي ثهانين مستّتان، وفي تسعبنَ ثلاثةُ أتبعةٍ، وفي مائة تبيعتان (٧) ومُسِنَّةٌ؛ وعلى هذا يتغيَّر الفرضُ في كلِّ عَشَرِ (٨) من تَبِيع إلى مُسِنَّةٍ؛ لقوله ﷺ لمعاذ ﷺ حين بَعَثه إلى اليمن: • في كلِّ ثلاثين من البقر تبيعٌ أو تبيعةٌ، وفي كلِّ أربعين مسنةٌ (٩).

⁽١) أسدين همروين عامر، أبو عمرو، البَجَنُّ القُشيريُّ الكُونُّ، فقيةٌ من أصحاب الإمام أبي حنيفة، تولَّى العُضاء، توني سنة ١٨٨هـ. ينظر: الجواهر المضية (١/ ١٤٠)، تاج النراجم (ص:١٢٩)، الطبقات السنية (١/ ١٦٩).

 ⁽۲) ينظير: بندائع الصنائع (۲/ ۲۸)، المحيط البرهناي (۲/ ۲۰۶)، العناينة (۲/ ۱۷۹)، الاختيار
 (۱/ ۷/۱).

 ⁽۳) ينظر: الأم (۲/۹)، الحساوي (۳/ ۱۰۸)، التنبيسه (ص:۵٦)، نهايسة المطلسب (۱۱٦/۳)، العزيسز
 (۲/ ۲۷۲)، روضة الطالبين (۲/ ۱۵۲).

 ⁽٤) الوَقْص: ما بين الفريضتين. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٩٢)، التعريف تا الفقهية
 (ص: ٢٣٨)، معجم لغة الفقهاء (ص: ٥٠٨)

 ⁽٥) أخرجه البنزار في مسنده (٤٨٦٨)، والمدارقطني في مسئنه (١٩٠٤)، والبيهقني في السنن الكبرى
 (٧٢٩٣).

⁽٦) أو [ح] (قول).

⁽٧) أي [١] [ج] [د]: (ثبيعان).

⁽٨) في [ح]، [د]: (عشرة).

 ⁽٩) أحرحه أحمد في مسده (١٠/ ٤٠٢) رقم (٢٢٠٨٤)، وابن ماجه في سنته، كتاب الركاة، باب صدقة المقر (١٨٠٣)، وأبو داود في سنته، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١٥٧٦)، والترمدي في



(والجواميسُ(١) والبقرُ سواءٌ؛ لاشتهالِ اسم البقرِ عليهما)(٢).

* *

باب صدقة الغنم

وليس في أقلَّ من أربعين شاةً صدقةً. فإذا كانت (٢) أربعينَ سائمةً وحالَ عليها انساب صدقة الحولُ ففيها شاءً إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدةً ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدةً ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدةً ففيها ثلاثُ شياهٍ. فإذا بلغت أربعً إئةٍ ففيها أربعُ شياهٍ، ثمَّ في كلَّ مائةٍ شاةٍ شاةً.

هكذا كَتَب أبو بكر الصَّديق علله كتابَ الصَّدقات لأنسِ بن مالكِ علله أن وعليه [1/39] إجماعُ الأمَّة (1)، وطريقُ معرفةِ / النُّصُبِ النَّصُّ دونَ الاجتهاد.

والضَّأْنُ والمَعْزُ سواءٌ؛ لشمولِ اسمِ الغَنَمِ الكلِّ.

جامعه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة البقر (٦٢٣)، والنسائي في مننه، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر (٢٤٥٠)، وصححه ابن حبان (٤٨٨٦)، وأعله الترمذي بالإرسال.

⁽١) الجاموس: نوعٌ من البقر. وقبل بأنَّه: خاصٌّ ببقرٍ مِضر. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٨٩)، المصباح المنير (١/٨٠١)، المعجم الوسيط (١/٤٢١).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [د].

⁽٣) قي [د]: (بلغت).

⁽٤) أخرحه المخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغتم (١٤٥٤).

⁽٥) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٢٠٥).

[44



باب زكاة الخيل

الخيلُ إذا كانت سائمةً ذكوراً وإناثاً فصاحِبُها بالخيار، إن شاءَ أعطى عن كلِّ فَرَسِ [شروط الزكاة ديناراً أحمَر، وإن شاءَ قوَّمَها وأُعطى من (١) كلِّ مائتين (١) خمسةَ (١) دراهم، وفي الذُّكورِ في الغيل! الحُقِّص والإناثِ الحُلِّص روايتان (١).

وقالا: لا زكاة في الخيل؛ لقوله ﷺ: اعفوتُ لكم صدقة الخيل والرَّقيقِ المنا.

وليس على الرَّابطِ (٧) شيءٌ؛ قياساً على ساتر السَّواتم.

ولا شيءَ في البغالِ والحميرِ؛ لقوله ﷺ: البسَ في النَّخةِ، ولا في الجبهةِ، ولا في السَّيهانكسات

(١) أِن [أ] ، [ج]، [د]: (من).

(۲) أي [ج]، [د]: (مائتي درهم).

(٣) ليست في [ج]،

(3) ينظر: المسوط (٢/ ١٨٨)، تحفة الفقهاء (١/ ٢٩٠)، الهداية (١/ ٩٩)، المحيط البرهاني (٢/ ٢٥٥)،
 عجمع الأنهر (١/ ٢٠١).

- (٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٢٨٢) رقم (٩٨٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق والذهب (١٧٩٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة (١٧٩٠)، والترمذي في جامعه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الذهب والورق (٦٢٠)، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق (٢٢٨٤)، والضياء المقدسي في باب زكاة الورق (٢٤٧٧)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢٢٨٤)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٥١١).
- (٦) أخرحه بمحوه الطبراني في المعجم الأوسط (٧٦٦٥)، والدارقطني في سننه (٢٠١٩)، والبيهةي في السنن الكبرى (٧٤١٩)، قال الدارقطني: تقرَّد به غورك ، عن جعفر وهو ضعيف جداً ومن دونه ضعفاة
 - (٧) ق [أ]: (الرابطة).



الكسعة صدقةً»(1).

قيل: النَّخة: الرَّقيقُ، والجبهة: الخيلُ، والكُسعة: الحميرُ (٢).

إلاًّ أن تكونَ للتُّجارة؛ اعتبارا بسائرِ عروضِ التِّجارةِ".

وليس في الفِصلان^(٤)، والعَجاجيل، والجِملان^(٥) صدقةٌ عند أبي حنيفةٌ، وهو قولُ محمدِ إلاَّ أن يكونَ معها كبارٌ^(١)،

وقال أبو يوسف: تجبُّ (٧) فيها واحدة منها (٨).

وهذا فيها إذا كانت خمسةً وعشرين، وفي أقلَّ منها لا يجبُ شيءٌ عنده في روايةٍ له^(٩)

 ⁽١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧٤٠٩)، وقال: كذا رواه بقيّة بن الوليد عن أبي معاذ وهو سليهان
 بن أرقم متروكُ الحديث لا يُحتجُّ به.

 ⁽۲) ينظر: طلبة الطلبة (ص:۱۷)، المغرب في ترتيب الممرب (ص:۴۰۱)، التعريف ات الفقهية
 (ص:۲۲٦).

⁽٣) ق[د]: (التجارات).

 ⁽٤) الفصلان، جمعُ الفصيل: وهو ولدُ النَّاقة؛ لأنه يُفصلُ عن أمّه. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٣٦١)، المصباح المنير (٢/ ٤٧٤)، التعريفات الفقهية (ص:١٦٥).

 ⁽٥) الحملان، جمعُ الحمل: وهو ولدُ الضَّان في السنَّة الأولى. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص١٢٩٠)،
 كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٥٥٥)، القاموس الفقهي (ص١٠٣٠).

⁽٦) ينظر: الأصل (٢/٤)، المبسوط (٦/ ١٥٧)، تحفية الفقهاء (١/ ٢٨٩)، الهدايية (١/ ٩٩)، الجسوهرة النيرة (١/ ١١٩).

⁽٧) ليست في [أ]، [ح]، [د]

 ⁽٨) وقيل رَجْعَ عنه، وكان زُقرُ يقولُ برأي أبي حنيفة، ثمَّ رَجْعَ إليه. ينظر: الأصل (٢/ ٥)، بدائع الصنائع
 (٢/ ٣١)، المحيط البرهاني (٢/ ٢٥٦)، الاختيار (١/ ٩٠١)، تبيين الحقائق (١/ ٢٦٦)

 ⁽٩) ليست في [ح]، [د]. والمرادُ بقوله: (رواية له) أي: الآبي يوسف عن أبي حنيفة -رجمهم الله - ينظر المسموط (٢/ ١٥٩)، بداتع الصنائع (٢/ ٣١)، المحيط البرهاني (٢/ ٢٥٦)، تبيين الحقائق

(1): أنَّ الفائتَ هو وصفُ الكِبَر، وهذا لا يمنعُ وجوب الزَّكاة كالمهازيل.

ولهي: أنَّ النَّصَّ وَرَدَ بأسنانِ معلومةِ -وهي بنتُ مخاضِ فها فَوقها في نُصُبِ مُرتَّبةِ، ولا يوجدُ فيها بنتُ مخاض؛ ولأنَّه جنسٌ لا يُؤخذُ (٢) منه في الصَّدقة، فلا تجبُ فيه أيضاً، بخلافِ المهازيل؛ لأنَّه يُوجدُ فيها المنصوصُ عليه، وهو بنتُ مخاضِ فصاعداً، وبخلافِ ما إذا كان معها كبارُ؛ لأنَّها أتباعٌ لكبار، فكانت العبرةُ بالمتبوع، فصار كأنَّ الكلَّ مسانٌ.

[البـــــدل في المنطقة] ومَنْ وَجَبَ عليه في إبلِه سِنَّ فلم يُوجِد ذلكَ أَخَذَ المَصَّدَّقُ أَعلى منه وردَّ الفضل، أو أَخَذَ دونها وأَخَذَ الفَضْلَ؛ تحرُّزاً عن الإضرارِ بالفقراءِ أو الإجحافِ بأربابِ الأموال.

ويجوزُ دفعُ القِيَمِ في الزَّكاة، وكذا في العُشورِ (°)، والكفَّاراتِ، وهذا عندنا ('')، خلافاً للشافعي ('')-رحمه الله-.

(1/Arr).

⁽١) أي عسن أبي يوسمف. ينظسر: المبسوط (٢/ ١٥٩)، يسدانع الصمنائع (٢/ ٣١)، المحميط البرهماني (٢/ ٢٥٦)، تبيين الحقائق (١/ ٢٦٨)

⁽٢) أِي [أ]، [ج]، [د]: (يوجد).

⁽٣) في [ج] (مسن)، وفي [د]: (شيءً).

⁽٤) في [ب]، [ج]، [د]: (منها).

 ⁽٥) العُشور، جمع العُشر وهو ما يُؤخذ من زكاة النُّروع. ينظر معجم مقاليد العلوم (ص:١٦٠)،
 التعريفات الفقهية (ص:١٤٧)، معجم لغة الفقهاء (ص:٣١٣).

 ⁽٦) ينظر الأصل (٢/٩١٣)، المبسوط (١٥٦/٢)، بدائع الصنائع (٧٣/٢)، الهداية (١٠٠١)،
 الاختيار (١/٣/١).

 ⁽٧) ينظر الحاوي (٣/ ١٧٩)، حلية العلماء (٣/ ١٣٩)، البيان (٣/ ٧٠٧)، المجموع (٥/ ٢٢٨)، النجم
 الوهاج (٣/ ٢٣٧).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المقصودَ^(١) من إيجابِ الزَّكاةِ إغناءُ الفقيرِ، وهذا يحصلُ / بأداءِ [39/ب] القيمةِ كما يحصلُ بأداءِ الشَّاة.

وليس في العواملِ والعَلوفةِ (٢) والحواملِ صدقةً؛ لأنَّ الزَّكاة لا تجبُ إلاَّ في المال النَّامي، (والنَّهَاء في) (٣) الحيوانِ بالإسامةِ، وقال عَلَّهُ: «ليس في العوامِل والحواملِ صدقةٌ (١)).

ثم السَّائمةُ هي التي تسام في البراري لِقصد الدَّرِّ والنَّسلِ.

والشَّرطُ أن تُسام في أكثر السَّنةِ وإن كانت تُعلَف في الأمصارِ في أقلَّ السَّنة، لا أن تُسام في جميع السَّنة.

ولا يأخذ المصَّدِّقُ^(*) خِيارَ المَالِ ولا رُذالته (^{٢)}، ويأخذُ الوَسَطَّ؛ لأنَّ به يعتدلُ النَّظرُ مِن الجانبين.

⁽١) ق[أ]: (المقصد).

⁽٢) ق[د] (المعلوفة).

⁽٣) في[أ]: (والنامي).

⁽٤) أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٧٥)، والدارقطني في سننه (١٩٠٧)، وابن الجوزي في النحقيق (٩٥٤) عن الصَّعق بن حبيبٍ عن أي رجاء عن ابن عباسٍ مرفوعاً، بلفظ: «ليس في الخضر اواتِ صدقة، ولا في العرايا صدقة، ولا في أقل من خسةِ أوسيِ صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في العرايا عدقة، ولا في أقل من خسةِ أوسيِ صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في العرايا عدقه، ولا في العرايات. فقلمه الصَّعقُ على أي رجاء، وهو يأتي بالمقلوبات.

⁽٥) ليست أن [أ]. [ب].

 ⁽٦) في [د] زيادة: (لقوله عليه السلام: إيَّاكَ وكرائِمَ أموالِ النَّـاسِ، وخُدذَ من حواسيسها، واتّــق دعــوة الظلوم؛ فإنَّه ليس بينه وبين الله حجابٌ).



[المال المستفاد]

المستفادُ من جنس النَّصابِ في أثناءِ الحولِ يُضمُّ إلى ما عِنْدَه عندنا(١).

وعند الشافعي رحمه الله - لا يُضمُّ إلاَّ الأولادُ والأَرباحُ (١)؛ لأنَّ المستفادَ أصلٌ في حقّ الوظيفة (١) والمِلك والسَّببِ، فكذا في حقّ الحول. أمَّالُ الأولادُ والأرباحُ فهي تابعةٌ للأصولِ حقيقةٌ.

ولَنَا: أَنَّه تَبَعٌ من حيثُ إِنَّ الأصلَ يَتكَثَّرُ به ويزدادُ، والزِّيادةُ تبعٌ للمزيد عليه فاعتبرنا جهة التبعيَّة في حقَّ الحولِ احتياطاً لأمرِ الزَّكاة. والمستفادُ بخلافِ جنسِه لا يضمُّ لانعدام الجنسيَّة. فإن أعلف السَّائمة نصف الحولِ أو أكثرَ فلا زكاةً فيها؛ لأنَّ (*) جهة الإسامةِ لم تترجَّح فلا تجبُ.

والزَّكَاةُ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةً وأَبِي يُوسَفَ -رحمهما الله - فِي النِّصَابِ دُونَ الْعَفُو^(١). وعندَ محمدِ-رحمه الله-: في الكُلِّ^(٧)؛ لأنَّ الزَّكَاةَ وجَبَت شائعةً في الكُلِّ، فَيتعلَّق

⁽۱) ينظر: المبسوط (۲/ ۱۲۶)، بدائع الصنائع (۲/ ۱۳)، الحداية (۱/ ۱۰۰)، الاختيار (۱/ ۲۰۲)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۷۲)

 ⁽۲) ينظر: الحاري (۲/ ۱۱۵)، حلية العلماء (۲/ ۲۲)، البيان (۳/ ۱۵۱)، العزيـز (۲/ ۲۲۵)، المجمـوع
 (۵/ ۵۳۵).

⁽٣) في [ح]، [د]: (الوضيفة).

⁽٤) إِ [أ]: (بخلاف).

⁽٥) أي[ح] (نون)

⁽٦) ينظر بدائع الصنائع (٢/ ٢٣)، الحداية (١/ ١٠١)، الجوهرة النيرة (١/ ١٢١)، منحة السنوك (ص:٢٣٢)، دور الحكام (١/ ١٧٩)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١/ ١٤٥).

 ⁽٧) وهو قول رُفر. ينظر: المحيط البرهائي (٢٩٨/٣)، الاختيار (٢/٢١)، تبيين الحقائق (١/٢٦٨)،
 العماية (٢/٢٦٧)، مجمع الأنهر (٢/٤/١).

الواجبُ بالكلِّ (١).

ولهما^(۱): أنَّ النَّصابَ هو الأصلُ وما عَدَاه تابعٌ؛ ألا تَرى أنَّه تتعلَّقُ الزَّكاةُ بالنَّصابِ ولم تجب في العفرِ ابتداءً، والحكمُ يتعلَّقُ بالأصلِ دُونَ التَّبَع.

قإن هَلَك المَالُ بعد وجوبِ الزَّكاةِ سَقَطَّت.

وعند الشافعي -رحمه الله-: إذا هَلَك بعد التَّفريطِ لا يَسقطُّ^(٣)؛ لأنَّه صار جانياً (فصار ضامناً)^(٤).

* * *

 ⁽١) أي [د] زيادة: (بيانُه إذا كان له ثيانون من الغنمِ فَهَلك مها أربعونَ بعدَ الحولِ، فعليه شاةٌ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي قول محمدٍ نصفُ شاةٍ).

⁽٢) ق[د] (ولنا).

⁽٣) التّفريط هو في إمكان الأداء من عديه بعد تمام النّصاب والحول، وهو أن يُفرّق زكاتها بنفسه على أهل السهان، وبين أن يدفعها إلى الإمام أو إلى السّاعي، فمتى قدر عنى أحد هولاء الثلاثة نقد أمكنه الأداء، وهل هو شرطٌ في الوجوب، فتسقطُ الزّكاة بعديه، وهو القولُ القديم، وعليه فلو أتلف النّصاب قبل الإمكان لم يضمن الزّكاة إلا أن يقصد الفراز، أم هو شرطٌ في الضّيان، فلا تسقطُ بعديد، وهو القول الجديد؟ ينظر: الحاوي (٣/ ٩١)، نهاية المطلب (٣/ ١٠٢)، حلية العلماء (٣/ ٢٦)، البيان (٣/ ١٥٩)، العزيز (٣/ ٣٦)، المجموع (٥/ ٣٧٤).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٥) ليست في [أ]

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٧) أر[د] (لقدار النَّصاب).



ياب زكاة الفضة

ليس فيها دون ماتني / درهم صدقة ، فإذا كانت ماتني درهم وحالَ عليها الحولُ ففيها [1/40] خسة دراهم ؛ لقوله ﷺ في كتاب عمرو بن حزم (١٠) : اليس فيها صدقة حتى تبلغ انعاب الففة اماتنين الأنباء أو لم يَنْو، وسواءٌ ماتنين الفيها خسة دراهم ، سواءٌ نوى التّجارة أو لم يَنْو، وسواءٌ كانت مضروبة أو تِبْراً (٢٠) أو حُليّاً.

وهذا عندنا (*)؛ لما روينا من الحديث من غير فصل. ولا شيء في الزَّيادة حتَّى تبلغ أربعين درهماً فيجبُ درهم. وقالا: يجبُ في الزِّيادة بقدرِه (*)؛ لقوله ﷺ: ﴿ فِي الرَّقَةِ ربعُ العُشْرِ (*) مطلقاً (٧).

⁽۱) عمرو بن حزم بن زيد الأنصاريُّ الحزرجيُّ، صحابيُّ أوَّلُ مشاهدِه الحندقُ، واستعملَه رسولُ الله ﷺ على أهل نجران، وهو ابنُ سبع عشرة سنةٍ، بعد أن بعث إليهم خالدَ بن الوليد فأسلموا، وكتب لهم كتاباً فيه الفرائض، والسُّنن، والصدقات، والديات، توفي سنة ٥١هـ. ينظر: الاستبعاب (٣/ ١١٧٢)، أسد الغابة (٤/ ٢٠٢)، الإصابة (٤/ ٥١١).

 ⁽۲) أخرجه ابن زنجويه في الأموال (۱۶۸۳)، والحاكم في المستدرك (۱٤٤٦)، وقال: صحيحٌ على شرط مسلم.

 ⁽٣) التَّبْر: ما كان من الذهب والفضة غيرَ مصوع ينظر: طلبة الطلبة (ص١٨٠)، المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٥٨)، المصباح المنير (١/ ٧٢).

 ⁽٤) يُشير -رحمه الله- إلى وجوبِ الزكاة في الحني في المذهب، خلافاً للأثمة الثلاثة ينظر: الأصل
 (٢/ ٢٨)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٤٤٨)، المبسوط (٢/ ٢٩٣)، تحقة الفقها، (١/ ٢٦٤)، الهداية
 (١/ ٣/١).

 ⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٨٣)، البسوط (٢/ ١٨٩)، بدائع الصنائع (٢/ ١٧)، الهداية (١٠٢/١)، الاختيار
 (١/ ١١١).

⁽٦) أخرحه المخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم (١٤٥٤).

 ⁽٧) إ [د] ريادة: (ولقوله عليه السلام: "في كلّ ماثتي درهم خسةُ دراهم، وفي الزّيادة بجسابِ دلك،



(له: أنَّ)(١) في اعتبار الكسورِ حَرَجاً بالنَّاس، والحَرَجُ مرفوعٌ(١).

وإذا كانَ الغالبُ على الوَرِق الفضةُ فهو في حكمِ الفضةِ؛ لأنَّ الغشَّ مستهلكٌ فيها، [الفساء الفش] وإن كان الغالبُ عليها الغشِّ فهو في حكم العُروض، وفي العُروض إذا كانت للتّجارة تُعتبرُ بالقيمة إن بلغت نصاباً تجبُ، وإلاَّ فلا إلاَّ أن تكونَ كثيراً، يبلغُ ما فيها من الفضة نصاباً فحينئذِ تجبُ؛ هذا إذا لم تكن ثَمَناً رائجةً، فأمّا إذا كانت ثمناً رائجةً إن بلغت نصاباً من أدنى ما يجبُ (من الزَّكاة من الدَّراهم الرَّديثةِ) أن تجبُ فيها الزَّكاة، وإلاَّ فلا.

⁽١) في [د] (ولأن).

⁽٢) ني [أ]، [د]: (موضوع)، وفي [ج]: (مدفوع).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].



باب زكاة الذهب

ليس فيها دون عشرين مِثْقَالاً (من الذَّهب)(١) صدقةً. فإذا كانت(١) عشرين مثقالاً (نصاب النعب)
وحالَ عليها الحولُ ففيها نصفُ مثقالٍ؛ لِقوله ﷺ لعليَّ ﷺ: اليسَ عليك في الذَّهبِ زكاةً
ما لم يبلغ عشرينَ مثقالاً، فإذا بلغ(١) عشرينَ ففيها نصفُ مثقالِ (٤)، ثمَّ في كلِّ أربعِ
مثاقيلَ قيراطان(٩).

وليس فيها دونَ أربع (١) مثاقيلَ صدقةٌ عند أبي حنيفة (١) -رحمه الله -.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج]. والجفال: لغة: ما يوزن به قليلاً كان أو كثيراً وعُرْفاً: ما يكونُ موزونُه قطعةُ ذهبٍ مقدر بعشرين قيراطاً، والقيراطُ خش شعيراتٍ متوسطةٌ غيرُ مقشورةٍ مقطوعةٍ ما امتدَّت من طرفيها. فالمثقالُ مائةُ شعيرةً، وكلُّ عشرةٍ دراهم سبعةُ مثاقيل، وقدَّر، بعضُ المعاصرين يـ (٣٠، ٤ جراماً). ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٤٤٩)، التعريفات الفقهية (ص:١٩٤)، تحويل الموازين والمكايل الشرعية، للمنبع، ضمن عجلة البحوث الإسلامية، العدد:٥٩ (ص:١٩٤).

⁽٢) أ.[ج] (بلغت).

⁽٣) ق[ب]: (بلغت).

⁽٤) لم أنف عليه من حديث علي عليه، وأخرجه ابن زنجويه في الأموال (١٨٠٤)، والدارقطني في سننه (١٩٠٢) او ابن الجوزي في التحقيق (٩٨٠)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وضعّفه النُ حجر في التلخيص الحبير (٣٨٢/٢).

⁽٥) الفيراط: معيارٌ في الوزنِ والمساحةِ، اختلَفَت مقاديرُه باختلافِ الأزمنةِ، مقدارُه في الوزنِ يختلفُ في الفضةِ عنه في الذَّهبِ، ومقدارُه في وزنِ الفضةِ والأشياءِ ٤٢، ٣ حباتِ شعيرٍ، وهو ما يُعادل (٢١٢ . فراماً) ينظر. كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٤٤٩)، التعريفات الفقهية (ص ١٧٩)، معجم لعة المقهاء (٣٧٤).

⁽٦) لعلَّ الصَّواتَ أَن يُقال: (أربعة)؛ لأنَّ الأصلَ في العددِ أن يخالف المعدودَ تذكيراً وتأنيناً

⁽٧) ينظر الأصل (٢/ ٨٧)، المسوط (٢/ ١٩٠)، تحقة الفقهاء (١/ ٢٦٦)، الهداية (١/ ٢٠٢)، الحوهرة

وعندهما(1)، والشافعي(٢): تجبُّ في الكسورِ.

و الصَّحيحُ قولُ أبي حنيفة · رحمه الله -؛ لما قلنا في الدَّراهم.

وفي تِبْرِ الذَّهبِ والفضةِ وحُليَّهما والآنيةِ منهما الزَّكاةُ^(٢)، خلافاً للشافعي⁽⁴⁾-رحمه

الله - في الحليِّ كما في الفضة.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لما روينا من الحديثِ.

* * *

النيّرة (١/ ١٢٣)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١/ ١٣٢).

⁽۱) ينظر: الأصل (۲/ ۸۷)، المبسوط (۲/ ۱۹۰)، بدائع الصنائع (۲/ ۱۸)، الاختيار (۱/ ۱۱۱)، العناية (۲/ ۲۱۵).

⁽٢) ينظر: الأم (٢/ ٤٣)، الحساوي (٣/ ٢٦٨)، التنبيب (ص:٥٩)، حليبة العلماء (٩/ ٧٨)، البيسان (٣/ ٢٨٧)، المجموع (٦/ ١٦)

 ⁽٣) ينظر الأصل (٢/ ٨٧/)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٤٤٨)، المبسوط (٢/ ٢٩٢)، تحمة الفقهاء
 (١/ ٢٦٤)، الهداية (١/ ٢٠٣).

 ⁽³⁾ في القول الأصح ينظر: الأم (٢/ ٤٤)، الحاوي (٣/ ٢٧١)، البيان (٣/ ٢٩٦)، العزيز (٣/ ٩٤)،
المحموع (٦/ ٣٥).

باب زكاة العُروض^(١)

الزَّكاةُ تجب (٢) في المُروضِ إذا كانت للتَّجارةِ، وحال عليها الحولُ، وبلغت قيمتُها السون العروض المنابِ من الوَرِق أو اللَّهبِ، يقوِّمها بها هو أنفعُ (٤) للمساكين منهها؛ لأنَّ السَّببَ هو المال النَّامي الفاضلُ عن الحاجةِ. (والنَّهاء في) (٤) مالِ التَّجارةِ بالاسترباحِ؛ إلاَّ / أنَّ حقيقةَ النَّهاءِ عالى التَّجارةُ التي هي سببُ النَّهاء مع الحولِ الذي هو زمانُ الاستنهاء (٢) مقامت، فمتى حال الحولُ على مال التَّجارة يكون نامياً فاضلاً عن الحاجةِ تقديراً، ويُقوَّم بها هو الأنفعُ نظراً للفقراء.

وإذا كان النَّصابُ كاملاً في طَرَفي الحولِ، فنقصاتُه فيها بين ذلك لا يُسقطُ الزَّكاة، وهذا عندنا (٨).

وقال زُّفر –رحمه الله–: يُعتبرُ كيالُ النَّصابِ مِن أَوَّل الحولِ إلى آخرِه (٩)، وهو قول

 ⁽١) العُرُوض: جمع عَرْض، وهو المالُ من غير النَّقدين الذَّهبِ والفضةِ. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٣١٠)، التعريفات الفقهية (ص:١٤٦)، معجم لغلة الفقهاء (ص:٣١٠).

⁽٢) في [ج]، [د]: (واجبة).

⁽٣) في [أ] زيادة: (للفقراء و)

 ⁽٤) أو [ح] (والنَّامي).

 ⁽٥) في [أ]، [ج]، [د]: (اعتباره).

⁽٦) أي[ب]، [ج]، [د]: (فأقيم).

⁽٧) في [ح] زيادة: (مقام مدَّة الحول الذي هو زمان الاستنهاء).

 ⁽٨) ينظر الأصل (٢/ ٢٢)، بدائع الصنائع (٢/ ١٥)، الهداية (١٠٣/١)، الانحتيار (١/ ١٠١)، المحر
الرائق (٢/ ٢٤٧)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١/ ١٣٢).

⁽٩) ينظر المبسوط (٢/ ١٧٢)، تحقة الفقهاء (١/ ٢٧٢)، تبيين الحقائق (١/ ٢٨٠)، العباية (٦/ ٢٢١)،

الشافعي (١) - رحمه الله -.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ كَهَالَ النِّصَابِ شرطُ وجوبِ الزَّكَاة فَيُعتبر حالُ انعقاد السَّببِ، وحالُ ثبوتِ الحُكمِ وهو أوَّلُ الحولِ وآخرُه. فأمَّا إذا هَلَكَ كلُّ النَّصَابِ يُستأنف الحولُ؛ لأنَّه لم يمق شيٌ من النَّصَابِ حتَّى يُضمَّ إليه المستفادُ بخلافِ الفصلِ الأوَّلِ؛ لأنَّ ثمَّة بعضُ الأصل فيُضمُّ إليه المستفادُ، فيتكاملُ الحولُ.

وتُضمَّ قيمةُ العُروضِ إلى الذَّهبِ والفضةِ؛ لا تُعَاد معنى الكلِّ فيها يرجعُ إلى النِّجارة إلاَّ أنَّ الذَّهبِ والفضة للتِّجارة وَضَعاً، وغيرَهما للتِّجارة جَعْلاً، لكن عند أبي حنيفة – رحمه الله – يُقوَّم بأنظرِهِما للفُقراءِ مِن الدَّراهمِ والدَّنانيرِ حتَّى بَلَغت نصاباً بِالفِضة دون الذَّهب يقوَّم بالفضة دون الذَّهب لأنَّها في (٣) حُكم النَّمينة سِيَّان، فيُعتبر الأرفقُ للفقراء احتياطاً.

وعند محمد -رحمه الله-: يقوَّمُ بالنَّقدِ الغالبِ على كلَّ حالٍ.

وقال أبو يوسف: يُقوَّمُ بالنَّمنِ الذي اشتراها، وإن كان الثَّمنُ مِن العُـروضِ، يُقـوَّمُ بالنَّقدِ الغالبِ.

الجوهرة النيرة (١/٤/١)

⁽۱) في مذهب الشافعي أربعةُ أقوالٍ في اعتبار النّصاب في زكاة التّجارة، أحدُها: هذا، والنّاني لا يعتبرُ إلا في آخرِ الحول، والثالثُ أنّه يعتبرُ في أوّل الحولِ وآخرِه، كمذهب الحنفية، والرابعُ: أنّ النقصان بانخفاض الأسعارِ في أثناءِ الحولِ لا يُعتبر، ولكن إن صار محسوساً بالردّ إلى النّاض فيعتبر، والأصحُّ منها الذني ينظر: الحاوي (٢/ ٢٩٤)، نهاية المطلب (٢/ ٤٩٤)، حلية العلماء (٣/ ٨٨)، الوسيط (٢/ ٤٨١)، البيان (٣/ ٢٨١)، العزيز (٣/ ٢١١)، المجموع (٥/ ٥٥).

⁽٢) ليست في [ج].

⁽٣) ني[أ]زيادة: (حق).

[شمر القيم في الزكاة] ويُضمُّ الذَّهبُ إلى (1) الفضةِ بالقيمةِ عند أبي حنيفة رحمه الله (1). وقالا: بالأجزاء (1).

وقال الشافعي -رحمه الله-: لا يُضمُّ، بل يُعتبر كهالُ النَّصاب من كلَّ واحدِ منهي على حِدَةٍ (1)؛ لأنَّهها جنسان مختلفان فلا يُضمُّ أحدُهما إلى الآخرِ في حقِّ (1) تكميلِ النَّصابِ كالسَّوائم.

ولنا حديث بُكير بن عبدالله بن الأشجّ (٢) قال: «من السَّنة أن يُضمَّ الذَّهبُ إلى الفضة في إيجابِ الزكاةِ» (٨) ومطلقُ اسمِ السُّنَّةِ ينصرفُ إلى سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ.
وهما (٨) قالا: لأنَّ (١) الشَّرعَ اعتبرَ الأجزاءَ في كلِّ فردِ منهما.

⁽¹⁾ ij [i]:(e).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/ ۸۷)، المبسوط (۲/ ۱۹۲)، بدائع الصنائع (۱۹/۲)، الهداية (۱/ ۲۸۱)، تبيين
 الحقائق (۱/ ۲۸۱).

 ⁽٣) وهو رواية عن أبي حنيفة ينظر المحيط البرهاني (٢٤١/٢)، الجوهرة النيرة (١/ ١٢٥)، البناية
 (٣/ ٢٨٨)، درو الحكام (١/ ١٨٢)، الدر المختار (١/ ١٣٢).

⁽٤) ينظر: الأم (٧/ ١٥٢)، الحاوي (٣/ ٢٦٨)، البيان (٣/ ٢٨٥)، العزيز (٣/ ٩٠)، المجموع (٦/ ٨).

⁽٥) ليست في [أ]

 ⁽٦) أكبر بن عبد الله بن الأشبخ القرشي، مولى بني مخزوم المدني، نزيل مصر، محدثُ ثقةٌ من أتباع التابعين،
 توفي سنة ١٢٠هـ. ينظر: تهذيب الكهال (٢٤٢/٤)، تقريب التهذيب (٧٦٠)، شدرات الذهب (٩٥/٢).

⁽٧) لم أنف عليه

⁽٨) ليست في [ج].

 ⁽٩) ليست في [ح]، وفي [أ]: (أن)، وفي [د]: (بأن).

2008 11V 30G

ولأبي حنيفة رحمه الله : هما عينان وجبَ ضمَّ أحدِهما إلى الآخر لإيجاب (١) الزَّكاةِ؛ فكان الضمُّ باعتبار/القيمةِ كعُروضِ التُجارة؛ وهذا لأنَّ (٢) النَّصاب إنَّما يُسْترطُ [1/41] للغِنى (٣)، والغِنى بالماليَّة لا بالأجزاء.

* * *

⁽١) أَن [أ] (في إيجاب).

⁽۲) في اح ا (ان)

⁽٣) في [د] زيادة: (لقوله عليه السلام: «لا صدقة إلاَّ عن ظهرِ غِني»).



باب زكاة الزروع والثمار

قال أبو حنيفة -رحمه الله-: ما أخرجت الأرضُ ففيه الْعُشرُ، قلَّ أو كثُرُ، سواءٌ سُقي (كاةالندوع سَيْحاً () أو سَقَتهُ السَّهاءُ، ما له ثمرةٌ باقيةٌ أو لم تكن له ثمرةٌ باقيةٌ إلاَّ الحِطَب والقَصَب () والثمار والحُشيش ().

وقالا: لا يجبُ العُشرُ إلا فيها له ثمرة باقبة إذا بلغ خسة أوسي (*). والوّشقُ ستُّون صاعاً بصاع النّبي عُلاه ". وليس في المخفر (٢) عندهما شيء (٧).

(١) السَيْح: الماءُ الجساري صنى وجب الأرض. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٩)، تحريس ألفساظ التنبيسه
 (ص:١١٢)، التعريفات الفقهية (ص:١١٨).

 ⁽۲) القصّب: كلَّ نباتٍ كان ساقُه أنابيب وكعوباً. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:۳۸٤)، المصباح المنير (۲/ ۵۰٤)، الكليات (ص:۲۷).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (١٤٢/٢)، الحجة على أهل الدينة (١/ ٤٩٧)، السير الصغير (ص ٢٧٩٠)، المسوط
 (٣/ ٢-٣)، المداية (١/ ٧٠١)، المحيط البرهاني (٢/ ٣٢٧).

 ⁽³⁾ أي محمد بن الحسن، وأبو يوسف. ينظر: الأصل (١٤٣/٣)، الحجة على أهل الدينة (١/ ٥٠٤)، السير الصغير (ص:٢٧٩)، المسوط (٢/ ٢٠٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٥٩)، الاختيار (١/ ١١٣).

⁽٥) وهو علُّ إجماع بين أهل العلم. ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٣٢٠).

⁽¹⁾ في [أ]، [د] (الحضروات).

 ⁽٧) في [ج] (عشر). وينظر في المسألة: الجامع الصغير (ص:١٣١)، الأصل (١٦١/٢)، المبسوط
 (٢/٣)، بدائع الصنائع (٢/٣٥)، الهداية (١٠٧/١)، المحيط البرهاني (٢/٥٢)، الاختيار
 (١١٣/١).



[العمل والكيـل في الزكاة] وما سُقي بغَرُبِ(1) أو داليةِ(٦) (أو ساقيةِ)(٦) ففيه نصفُ الْعشرِ في القولين(1).

لهما: أنَّ حقَّ الله تعالى إنَّما يجبُ فيها يعزُّ وجودُه، فينالُه الأغنياءُ دونَ الفقراءِ كالسَّوائم، ومالُ التَّجارة وما له ثمرةٌ باقيةٌ يعزُّ وجودُه، فأمَّا الحُّضَر والرَّباحين تافِهُ عادةً، فلا يجبُ فيها العشرُ، كها لا يجبُ في الصَّيود، والحَطَب، والحشيش.

وفي الثُّومِ والبَصلِ عن محمدِ - رحمه الله - روايتان، في روايةٍ: هما من الحُضّر فلا شيءَ فيهما. وفي روايةٍ: يقعّان في الكيلِ، ويبقيان في أيدي النَّاسِ من حولِ إلى حولِ فيجبُ فيهما العشرُ^(۱).

وفي اشتراطِ الوَسْقِ احتجًا بقوله ﷺ: «ليس فيها دون خمسةِ أوسقِ صدقةٌ »(٧). ولأبي حنيفة – رحمه الله – قوله ﷺ: «ما أخرجت الأرضُ ففيه العشرُ »(٨).

 ⁽١) الْغَرّب: الدَّلُو العظيمة، ينظر: طلبة الطلبة (ص: ٢٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣٣٧)،
 المصباح المنير(٢/٤٤٤).

 ⁽۲) الدَّالية: جِدْعُ طويلٌ يركَّب تركيبَ مداقٌ الأرز، وفي رأسِه مغرفةٌ كبيرةٌ يُستقى بها. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٦٧)، دستور العلماء (٢/ ٦٨)، المعجم الوسيط (١/ ٢٩٥).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٤) ينظر: الأصل (٢/ ١٥٧)، الحجة على أهل الدينة (١/ ٤٩٨)، السير الصغير (ص: ٢٧٥)، المبسوط
 (٣/ ٤)، الهداية (١/ ١٠٨)، المحيط البرهاني (٢/ ٣٢٥).

⁽٥) في [ج]: (غير باقية)، وفي [د]: (فليست باقية)

 ⁽٦) وهو رواية أيضاً عن أبي يوسف في البصل. ينظر: المسوط (٣/٣)، بدائع الصنائع (٢/ ٦٠)، المحيط المبرهاني (٣/٦/٢)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣٦).

 ⁽٧) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق (١٤٤٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، (٩٧٩).

 ⁽٨) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٣٨٥)، وتبعه العيني في البناية (٣/ ٤٢٠).
 هذا الحديث غريبٌ بهذا اللَّفظ، ومعناه ما أخرجه البخاري [كتاب الزكاة، باب العشر فيها يسقى من

والمستثنى عند أبي حنيفة - رحمه الله - خمسةُ أشياءِ: السَّعَفُ^(١)، والتَّبن، والحُشيش، والقَصَب^(٣).

أمَّا السَّعَفُ فلأنَّه من أغصانِ الشُّجرِ ولا في الشُّجرِ.

وأمَّا النَّبِّنُّ فلأنَّه سياق الحَبِّ فكان كالشجر للثُّمر.

وأمَّا الطرفاءُ والحشيشُ فلانَّه لا يُقصدُ استغلالُ الأرض بهما عادةً،

وكذا القصبُ والمراد به القصبُ (٤) الفارسيُّ؛ فأمَّا قصبُ السُّكَّر ففيه العُشرُ، وكذا عندهما إذا كان بحيثُ يُنَّخذُ منه السُّكَر (٩)، وكذا في قصب النَّريرةِ (١) العُشرُ.

وإنَّى لم يشترط النَّصاب عند أبي حنيفة - رحمه الله - في (باب العُشرِ)(٧)؛ لما أنَّ العُشرَ

ماء السهاء (١٤٨٣)] عن الزُّهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً: "فيها سقت السَّهاء والعيون أو كان عَثْرِياً العُشر، وفيها سقي بالنَّضح نصفُ العشر". قال العيني: وليس فيه إشارةٌ إلى النَّصاب؛ لأنَّه عامٌ يتناول القليل والكثير، فيدلُّ على الوجوب من غير قيدٍ.

- (١) السَّعَف: جريدُ النَّخل الذي يُسوَّى منه الزُّبُل والمراوحُ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٢٦)، المصياح المنير (٢/٧٧).
- (٢) الطَرْفاء: شجرٌ، وهي أربعةُ أصناف، منها: الأثل. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٩)، تاج
 العروس (٢٤/٣٤)، المعجم الوسيط (٢/ ٥٥٥).
- (٣) ينظر: السير الصغير (ص:٢٧٥)، المسوط (٣/ ٢)، تحقة الفقهاء (١/ ٣٢١)، المحيط البرهاني
 (٣/ ٣٢٥)، الجوهرة النيرة (١/ ١٢٥).
 - (٤) ئيست في [د]
 - (٥) ينظر الأصل (٢/ ١٦٣)، السير الصغير (ص: ٢٨١)، المسوط (٣/ ٢)، بدائع الصنائع (٢/ ٦٠).
- (٦) في [ح] زيادة: (قصب له رائحة طيبة ففيه). وقصب الذريرة: فُتاتٌ من قصبِ الطَّيبِ يُجاءُ به من بلادِ
 الهند ينظر: تهدّيب اللغة (٢٩١/١٤)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٣٨٥)، المصماح المنير
 (٥٠٤/٢)
 - (٧) ن [د] (ذلك)

مؤنةُ الأرضِ النَّاميةِ، والخارجُ وإن قلَّ تَصيرُ الأرضُ به ناميةً.

وتأويلُ مَا رَوينا^(١) مَن الحَديث نَفَى^(١) زَكَاةَ التَّجَارَةِ؛ فَإِنَّهُم كَانُوا يَتَبَايِعُونَ / بالأوساقِ، وكانت قيمةً خمسةِ أَوْسُقِ مائتي درهم.

ثمَّ ما سَقَتُهُ السَّمَاءُ أو سُقي فَيْحاً ويُقال: سَيْحاً، وهو المَاءُ (الذي يجري في الأنهارِ على وجهِ الأرضِ - ففيه العُشرُ، وما سُقي بغَرْبِ، أو دالية، (أو سانية) فله نصفُ العُشرِ (أ)، هكذا وَرَدَ في الحديثِ عن رسولِ الله ﷺ فهذا تقديرٌ شرعيٌ يُعتقدُ فيه المصلحةُ وإن لم يقف عليه.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: في القُطن والزَّعقران وما لا يدخلُ تحت الوَسْق يُعتبر أن تبلغ قيمتُه قيمةَ خمسةِ أوستِي من أدنى ما يدخل تحت الوَسْق^(٨)؛ حِفظاً للنَّصاب

⁽١) أن [أ]، [د]: (رّويا).

⁽٢) أن[ب]: (يقي).

⁽٣) ليست إ [ج].

⁽٤) ليست ق[أ].

 ⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج] و الشانية: النَّاقةُ التي يُستقى عليها. ينظر: طلبة الطلبة (ص: ٢٠)،
 المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣٣٧)، المصباح المنير (١/ ٢٩٣)

⁽٦) في [ج] زيادة: (في القولين جميماً).

⁽٧) ثقدًم تخريجُ أصلِ هذا الحديث قريباً، وهو في صحيح البخاري، وأمّا هذا اللّفظ فقد أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، (٩٨١) من حديث جابر على مرفوعاً "فيها سقت الأنهار، والغيمُ العشور، وفيه سقي بالسّانية نصفُ العشرِ"، وأخرجه ابن ماجه في سنته، كتاب الزكاة، باب صدقة الزروع والثهار (١٨١٨) من حديث معاذبن جبل على قال: بعثني رسولُ الله على إلى اليمن فأمري أن آحذ مما سقت السهاء، وما سقي بعلا المعشر، وما سقي بالدّوالي نصف العشر.

 ⁽٨) ينظر المبسوط (٣/ ١٥)، الهداية (١/ ١٠٨)، المحيط البرهاني (٢/ ٣٢٧)، الجوهرة النيرة (١/ ١٢٦)،
 المحر الرائق (٢/ ٢٥٦).

المذكور في الحديث معنى.

وقال محمدٌ ﴿ رحمه الله : نصابُه خمسةُ أمثالِ أعلى ما يُقدَّرُ به نوعُه، ففي القُطْن (١) الأَحمالُ (٢)، وفي الرَّعفران (٣) الأَمْناءُ (٤)، وكذا في السُّكر (٥).

وفي العسلِ إذا أُخذ من أرضِ العشر عشرٌ؛ لأنَّ النبي ﷺ: «كان يأخذُ العُشرَ من خلايا كان يجميها»(٢٠).

ئمَّ عند أبي حنيفة -رحمه الله-: يجبُ قلَّ أو كَثُر؛ لما ذكرنا (٧).

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا شيء فيه (٨) حتَّى يبلغَ عشرة أرطالِ بالخبر (٩).

⁽١) أ.[ج] زيادة: (خسة).

 ⁽۲) الأحمال جمع حِل، وهو ما يحملُه البعيرُ عنى ظهرٍ أو رأسٍ، وعن الكَرْخيُّ: هو ثلاثيانة بالعراقيُّ.
 ينظر:المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٢٩)، المصباح المنير (١/ ١٥١)، الكليات (ص:٣٧٨).

⁽٣) أي[ج] زيادة: (خمسة).

 ⁽٤) الأمناء، جمع المنّ، وهو مكيالٌ سعتُه رطلان عراقيّان، أو أربعون إستاراً، وقدَّره بعض المعاصرين بـ:
 ٣٩، ٨١٥ غراماً. ينظر: الكليات (ص:٨٧١)، التعريفات الفقهية (ص:٣١٧)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤٦٠).

 ⁽٥) ينظر: الحجة على أهل المدينة (١/ ٢٨٠)، المبسوط (٣/ ١٥)، المحيط البرهاني (٣٢٨/٢)، الاختيار
 (١/ ١١٤)، تبيئ الحقائق (١/ ٢٩٣)، العناية (٢/ ٢٤٢).

 ⁽٦) لم أنف عليه بهذا السياق، وفي الباب أحاديث ينظر تخريجها في: نصب الراية (٣٩٠/٣)، التلخيص
 الحبير (٣١٩/٢)، وقد قال الترمذي: وليس في زكاة العسل شيءٌ يصحح.

 ⁽٧) في [ج] (ذكر). وينظر في المسألة: الأصل (٢/١٥٤)، الهداية (١٠٨/١)، الاختيار (١/١١٤)،
 الجوهرة النيرة (١/١٢٧)، درر الحكام (١/١٨٦).

⁽٨) أَيْ [أ] (عليه).

 ⁽٩) ينظر المسوط (٣/ ١٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٦١)، الهداية (١٠٨/١)، تبيين الحقائق (١/ ٢٩٣)، محمع الأمر (٢/٧١)

رحمه الله : خمسةُ أفراقِ، والفَرَقُ ستَّةٌ وثلاثون رطلاً ١ اعتباراً للصُّورة (٣).

ولا شيءَ فيه (٢) إذا كان في أرضِ الحَراج؛ لأنَّ الحَراجَ إنَّهَا يجبُ بنهاءِ حقيقيُّ (أو تقديريُّ بالتَّمكُنِ من الزِّراعةِ؛ والتَّمكُنُ لا يتحقَّقُ)(*) ها هُنا(*)، فيكون متعلَّقاً بحقيقةٍ الخارج، وذلك عُشْرٌ؛ والعُشْرُ (إنَّهَا يجبُ إذا كان العَسلُ في أرضِ العُشرِ)(٢) بالنَّصّ، والعُشر مع الخراج (٧) لا يجتمعان في أرض واحدة (٨) عندنا؛ لقوله ﷺ: ﴿ لا يجتمعُ في أرض مسلم عشرٌ وخراجٌ»(٩).

⁽١) ينظر: طبية الطلبة (ص:١٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٥٨)، التعريفات الفقهية (ص:۱٦٤).

⁽٢) في [ج]: (للضرورة). وينظر في المسألة: الأصل (٢/ ١٥٤)، السير الصغير (١/ ٢٨٠)، المبسوط (٣/ ١٥)، لهداية (١/ ١٠٨)، المحيط البرهاق (١/ ٣٢٨).

⁽٣) ليست **ن** [ج].

 ⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٥) لبست في [د]

⁽٦) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٧) في [ب]: (الخوارح).

⁽٨) في [أ]: (واحدٍ).

⁽٩) أخرحه ابنُ حبان في المجروحين (٣/ ١٢٤)، وابن عدي في الكامل (١٢٨/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٤٩٩)، وابن الجوزي في التحقيق (٩٧٤)، قال النَّووي في المجموع (٥/١٥٥). حديثٌ باطلٌ مجمعٌ على ضعفِه.



باب من يجوزُ دفعُ الصدقة إليه ومن لا يجوز

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلمُبْدَقَتُ الْمُنْدَقِّ ﴾ الآية [التوبة: ٢٠]، فهذه ثمانية أصناف النزكاة) قد (١٠ سَقَط منها المؤلفة قلوبهم (٢٠؛ لأنَّ الله تعالى أعزَّ الإسلامَ وأغنى عنهم، وعليه إجماعُ الصَّحابة (في صدر خلافة أبي بكر ﴿) (٢٠).

والفقيرُ مَن له أدنى شيءٍ، والمسكينُ مَن لا شيءَ له.

وقد قيل: على القُلُبِ (*). وهو قول الشافعي (*) -رحمه الله-، والأوَّلُ أصحَّ.

وفائدةً هذا^(٢) الحلافِ تظهرُ في الوصايا والأوقاف، أمَّا الزَّكاةُ يجوزُ صرفُها / إلى [1/42] صنفِ واحدِ عندنا^(٧)، فلا يَظهرُ فيها^(٨) الحلافُ.

⁽١) ليست في [أ].

⁽٢) المؤلفة تلوبهم عند الحنفية: قومٌ من أشراف العربِ كان يَثِرُ يُعطيهم من الصَّدقات، بعضهم دفعاً الأذاه عن المسلمين، وبعضهم طمعاً في إسلامه، وبعصهم تثبيتاً لِقُرْبِ عهدِ بالإسلام. المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٧)، التعريفات الفقهية (ص:١٩١)، القاموس الفقهي (ص:٢١).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

 ⁽٤) في [أ]، [ج]: (العكس) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (٥/ ٣٠)، الإشراف على مذاهب العلماء (٩٠/٣).

⁽٥) ينظر: الأم (٢/٧٧)، الحاوي (٨/ ٢٧٠)، نهاية المطلب (١١/ ٥٤٠)، حلية العلماء (٣/ ١٢٧)، البيان (٣/ ٢١٣).

⁽١) ليست ف[أ]

 ⁽۷) ينظر الأصل (۲/ ۱۷۲)، المبسوط (۳/ ۹)، الهداية (۱/ ۱۱۱)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۹۹)، السدر المحتار (۲/ ۳٤٤).

⁽٨) ز[ع]: (نيه).

والعاملُ يُدفعُ إليه^(١) بقدرِ عملِه، كفايةً له، وهو الذي يستعملُه الإمامُ على جمعِ الصَّدقات.

ولا يتقدَّرُ بالنُّمْنِ عندنا (٢) خلافاً للشافعي (٣) -رحمه الله-؛ لأنَّهم فرَّغوا أنفسهم (١) لعملِ الفقراءِ، فكانت كفايتُهم في مالهم كالقاضي (٥)؛ ولِسهذا حلَّ لهم الأخذُ (١) مع غِناهُم.

ولو هَلَك مَا في يدِ العامل بعدَ الجمعِ قبلَ الدَّفعِ صَقَطَ حَقَّهُم (٧)، كالمضارِب (^ اإذا هَلَتُ في يدِه مالُ (٩) المضاربةِ بعد الضَّرْبِ (° أ)، وجازت الزَّكاةُ عن المؤدِّين؛ لِكويْهم ناتبين

⁽١) أن [د] زيادة: (الإمام).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/ ۱۸۰)، الجامع الصغير (ص:۱۲٤)، الحجة على أهل المدينة (۱/ ٩٤٤)، الهداية
 (۱/ ۱۱۰)، الاختيار (۱/ ۱۱۹)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۹۷)، الجوهرة النيرة (۱/ ۱۲۸).

⁽٣) وهذا بناءٌ على قوله في وجوبٍ تعميم المصرفِ على الأصنافِ الثهانيةِ جيماً، حيثُ يُعطَى كُلُ صنفِ النُّمُن إن وُجدوا جيعاً، فإن كان نصيبُ العاملِ من الزَّكاة قدرَ أجرتِه فقط أخلَه، وإن كان أكثر من أجرته أخذ أجرته والباقي للأصناف، وإن كان أقلَّ من أجرتِه وجَبَ إثمَامُ أجرتِه. ينظر: الوسيط أجرته أخذ أجرته والباقي للأصناف، وإن كان أقلَّ من أجرتِه وجَبَ إثمَامُ أجرتِه. ينظر: الوسيط (٥/ ٥٥٧)، المبيان (٣/ ٤٠٦)، المجموع (٦/ ١٨٨)، كفاية النبيه (٦/ ١٣٩)

⁽٤) ف[ب]: (لأنفسهم).

⁽٥) ئيست ني [أ]،[ج]،[د].

⁽٦) في [د]: (الأجر).

⁽٧) ق[د] (عنهم).

 ⁽٨) النصارِب عامِلُ المضاربةِ، وهي: معاقدةُ دفع التَّقدِ إلى من يعملُ فيه على أنَّ ربحَه بينهما على ما شرط طلمة الطلبة (ص:١٤٨)، التعريفات (ص:١٨)، التعريفات الفقهية (ص:٢٠٩).

⁽٩) ليست في [ب].

⁽١٠) في [ح]: (التصرف).



عن الفقراء في القبض (١).

والرِّقابِ أَرادَ بِهِ المُكاتَبِينَ يُعانُونَ (٢) في فكُّ رقابهم، وهـذا عنـدنا (٣)، خلافـاً لمالـك -رحمه الله-(٤).

والغارمُ من لزمه دينٌ، وهذا أيضاً عندنا^(ه).

وعند^(۱) الشافعي -رحمه الله -(۱): المرادُ به من يتحمَّلُ غرامةُ (۱) في إصلاحِ (۱) ذاتِ البينِ، وإطَّفاء النَّائرةِ بين القبيلتين (۱۰).

(١) ق [أ]: (الرقاب).

(٢) لَ [ب]، [د]: (يُعادُ).

(۳) ينظر: الأصل (۲/ ۱۱۱)، المبسوط (۳/ ۹)، بدائع الصنائع (۲/ ۵۵)، الهداية (۱/ ۱۱۰)، الاختيار (۱/ ۱۱۹).

(٤) حيثُ قال مالكُ في المشهور عنه: المرادُ بها أن يشتري رقبةً يفتديها، فيعتقُها فيكون والأوها لجميع المسلمين. ينظر: المدونة (٢/ ٥٧٨)، النوادر والزيادات (٢/ ٢٨٤)، التلقين (١/ ٢٧)، الكافي (١/ ٣٢٢)، شرح الحرشي (٢/ ٢١٧).

(٥) ينظر: الأصل (٢/ ١١١)، المبسوط (٣/ ١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٥)، الهداية (١/ ١١٠)، تبيين الحقائق (١/ ٢٩٨)

(٦) ق[د]: (خلافاً).

(٧) في[د] زيادة: (لأن عنده).

(٨) في [أ]: (الغرامة المؤتة).

(٩) في [د]: (اصطلاح).

(۱۰) الذي وقعتُ عليه من مذهب الشافعي خلافُ ذلك، قال الشافعي: والغارمون صنفال صنف إدَّالوا في مصلحتِهم أو معروفي وغير معصية، ثمَّ عَجَزوا عن أداء ذلك في العرض والنَّقد، فيُعطُول في عرمهم لِعجزهم وصنف إدَّانوا في حمالاتٍ وإصلاحٍ ذاتٍ بينٍ، ومعروفٍ ولهم عروض تحملُ عرمهم لِعجزهم، أو عمِّتها إن بِيعت أضرَّ ذلك بهم، وإن لم يفتقروا فيُعطى هؤلاء. ينظر الأم (٢/٧٨)،

وقوله: في سبيل الله منقطعُ الغزاةِ، وهذا قولُ أبي يوسف رحمه الله (''). وقال محمدٌ -رحمه الله -: هم فقراءُ الحاجِ الـمُنقطعُ بهم (").

والصَّحيحُ قول أبي يوسف -رحمه الله-؛ لأنَّ الطاعاتِ كلَّها سبيلُ الله تعالى، إلاَّ انَّ^(٣) عند الإطلاقِ يُفهم منه الغزاةُ.

ولا يُضرَفُ إلى أغنياءِ الغزاةِ عندنا(٤) خلافاً للشافعي(٥)-رحمه الله-.

وابْنُ السَّبيلِ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ في وطنه، وهو في مكانٍ لا شيءَ لَه، فهو غنيٌ مِلْكاً حنَّى تَجبَ عليه الزَّكاة، ويُؤمرَ بالأداء عند وصولِه إليه، فقيرٌ بداً حتَّى تُصرفَ إليه الصَّدقة للحالِ دفعاً لحاجة الحاليَّة.

وللهالكِ أن يدفعُ إلى كلِّ واحدٍ منهم، (وله (أن يصرف) (١) إلى صنفٍ واحدٍ)(٧).

[إمطناء كاميل الزكاة لواحد]

> الحاري (٨/ ٧٠٥)، نهايسة المطلسب (١١/ ٥٥٣)، البينان (٣/ ٤٢١)، العزيسز (٧/ ٣٩٠)، المجمسوع (٢/ ٢٠٢).

 ⁽١) وهو رواية عن محمد، وهو المصحّم. ينظر: المبسوط (٣/ ١٠)، الهداية (١/ ١١٠)، تبيين الحقائق
 (١/ ٢٩٨)، مجمع الأنهر (١/ ٢٢١)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٣٤٣/٢).

 ⁽۲) ينظر: المسوط (۳/ ۱۰)، بدائع الصنائع (۲/ ۲۱)، الجدوهرة النبيرة (۱/ ۱۲۸)، درر الحكم
 (۱/ ۱۸۹)، البحر الرائق (۲/ ۲۳۰).

⁽٣) ئىست ق [أ].

 ⁽٤) ينظر: المبسوط (٣/ ١٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٤٦)، الهداية (١/ ١١٠)، تبيين الحقائق (١/ ٢٩٨)، بحمم الأنهر (١/ ٢٢١).

 ⁽٥) ينظر الأم (٢/٢٧)، الحاوي (٨/ ١١٥)، نهاية المطلب (١١/ ٥٥٧)، العزيز (٧/ ٣٩٦)، المجموع
 (٦/ ٢١٣).

⁽٦) في [د] (الصرف)

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ].

وقال الشافعي رحمه الله : لا يجوزُ (صرفُه إلى صنفِ واحدِ)(^(۱)، استدلَّ بظاهر الآيةِ؛ فإنَّ الله تعالى أضاف إليهم بلام التَّمليك.

ولنا قولُه ﷺ لمعاذ ﷺ قورُدَّها في فقرائهم، (^{٣)}، ولأنَّ المقصودَ إغناءُ المحتاجِ، وذلك حاصِلٌ بالصَّرْف إلى صنف واحد.

والمرادُ من الآية بيانُ المصارف(٢) (لا أنهم)(٤) مستحقُّون(٥)؛ لأنَّهم مجهولون.

ولا يجوزُ أن تُدفعَ الزَّكاةُ إلى ذمِّي؛ لما روينا من حديث معاذ الله(ال).

ولا يُبنى منها (١ مسجدٌ، ولا يُكفَّن منها ميَّتُ (١)، ولا تُشترى منها (١ أُمتقُ؛ لأنَّ التُّكنَ: هو / التَّمليكُ عَمَلاً بالإيتاء، والتَّمليكُ لا يتأثّى في (هذا الموضع) (١٠٠).

ولا يدفع إلى غنيٌّ؛ لقوله ١٤٤٪ • لا تحلُّ الصَّدقةُ لغني ١١١٠٠.

الزكاة]

[السينيلا

[42/پ]

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]. [ج]. [د]. وينظر في المسألة: الأم (٢/ ٩٩)، الحماوي (٨/ ٧٨٤)، البيان (٣/ ٤٠٤)، المجموع (٦/ ١٨٥)، كفاية النبيه (٦/ ١٣٤).

 ⁽٢) لم أقف عليه بلفظ الأمر، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيهان، باب الدُّعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (٢٩) بلفظ: (فترة في فقرائهم).

⁽٣) في[د]: (المصرف).

⁽٤) في [د]: (لأنهم).

⁽٥) أي[د] (بستحقُّونه).

⁽٦) وهو قوله: «ورُدّها في فقراتهم».

⁽٧) ق [أ]: (يا مسجداً)

⁽٨) في [أ]: (جاميتاً)

⁽٩) في [أ] (بها).

⁽١٠) في [أ]، [ح]، [د]: (هذه المواضع).

⁽١١) بأي تخريجه قريباً.

ولا يَدفعُ الـمُزكِّي زكاتَه إلى أبيه وجدَّه وإن علا، ولا إلى ولذِه وولدِ ولدِه وإن سَفَلَ؛ لأنَّه لا ينقطعُ حقُّه عن المؤدَّى من كلَّ وجهِ لاتصالِ منافعِ الأملاك بين (١) هؤلاء؛ فلا تخلُصُ لله تعالى، فلا تجوزُ.

ولا إلى امرأتِه؛ (لأنّه لا)(*) يتمُّ الإيتاءُ؛ فهالُ الزوجةِ من وجهِ لزوجِها، قال الله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآبِلَا فَآغَنَ ﴾ [الضحى: ٨]، قيل: بهالِ خديجةَ رضي الله عنها.

وعند الشافعي – رحمه الله –: يجوزُ (٣).

والمرأةُ لا تُعطى زوجَها مند أبي حنيفة (*) – رحمه الله –.

وعندهما: تَدفعُ إليه (°)؛ لأنَّه لا حقَّ للزوجةِ في مالِ زوجِها، فيتمُّ الإيتاءُ كالصَّر فِ إلى الأخ الأخ الفقيرِ (٢)، بخلافِ الزَّوجِ على ما بيَّنا.

ولأبي حنيفة - رحمه الله -: أنَّ الزوجيةَ أصلُ الوِلاد (٢٠)، ثمَّ ما يتفرَّعُ من هذا الأصلِ يَمنعُ صرفَ زكاةِ كلِّ واحدِ منهما إلى صاحبِه؛ فكذلك الأصلُ؛ ولهذا لا تُقبل شهادتُه لها.

⁽١) أن [ج] (من).

⁽٢) ﻧၞ[ɛ]:(iK).

 ⁽٣) في أحديد القدولين، والمشهورُ أنتها لا تُعطى. ينظر: الأم (١/ ٨٨)، الحداوي (٨/ ٥٣٦)، البيان
 (٣/ ٤٤٣)، العزيز (٧/ ٣٨٠)، روضة الطالبين (١/ ٣١٠)، كفاية النبيه (٦/ ١٥١).

 ⁽٤) ينظر: الأصل (١٤٩/٢)، الجامع الصغير (ص:١٢٣)، المسوط (٣/ ١١)، بدائع الصنائع (٢/ ١٤)،
 الحداية (١/ ١١١)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/ ٣٤٦).

 ⁽۵) ينظر الأصل (۱/۹/۲)، الجامع الصغير (ص:۱۲۳)، الاختيار (۱/ ۱۲۰)، تبيين الحقائق
 (۱/۱۳)، الجوهرة النيرة (۱/۹۲۱)، درر الحكام (۱/۹۸۱).

⁽٦) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٧) في [ح]: (الولادة).



ولا يَدفعُ (١) إلى من كاتَّبه، ولا إلى مملوكِه، ولا إلى أمَّ ولدِه.

أَما مَنْ عدا المكاتَب فلأنَهم عماليكُه، وكسبُهم لَه، وأمَّا المكاتَبُ فكسبُه دائرٌ بين المكاتَب وبين مولاه؛ فلا يتمُّ الإيتاءُ بالصّرفِ إليهم.

ولا يدفعُ إلى مملوكِ غنيٌّ؛ لأنَّه إيتاءً (١) إلى الغنيِّ معنيّ.

ولا يدفعُ إلى ولدِ غنيُّ إذا كان صغيراً مع علمِه بحالِه؛ لأنَّه أداءٌ إلى الغنيُّ من وجهٍ.

فإن صرفَ إلى زوجةِ غني وهي فقيرةً، أو إلى ابنةِ بالغةِ لغني وهي فقيرةً، جازَ عند أبي حنيفة ومحمد^(٣)-رحمهما الله-؛ لأنَّ استحقاقَها النَّفقةَ على الغنيُّ لا يُخرجُها عن كونها مضرِ فاً، كأُختِ فقيرةِ لغنيٍّ فُرِضَ عليه نفقتُها.

ولا يَدفعُ إلى بني هاشم، (ولا إلى مولى بني هاشم) (أن إذا كان يعلمُ بحالِه؛ لقوله ﷺ: الا تحلُّ الصَّدقةُ لمحمدِ، ولا لآل محمدِ ﷺ! (الا تحلُّ الصَّدقةُ لمحمدِ، ولا لآل محمدِ ﷺ ("").

وهم: آل عليّ، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارثِ بن عبدالمطلب ومواليهم؛ لأنّهم كلهم يُنسبون إلى هاشم بن عبدِ منافِ إلاّ من أبطل النّصُ قرابتَه، وهم بنو أبي لهب، وقد قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللهُ تعالى كرِه لبني هاشم غُسالُةَ النّاسِ، وإنّ مولى القوم من أنفُسِهم (١٠).

⁽١) ليست في [د].

⁽٢) ق[أ]: (صرف).

 ⁽٣) ينظر: المسوط (١٣/٣)، الهداية (١/١١١)، الاختيار (١/ ١٢٢)، مجمع الأنهـر (١/ ٢٢٥)، الـدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/ ٣٥٣).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [ب].

 ⁽٥) أخرحه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة (١٠٧٢) بلفظ "إلى هذه الصدقات إنبًا هي أوساخُ النّاس، وإنّها لا تحلُّ لمحمد، ولا لآل محمد.

⁽٦) لم أقف عليه بهذا السياق، وقد تقدم قبلَه قولُه ١١٪ في صحيح مسلم: (إنَّ هلد الصدقات إنَّها هي أوساح

[1/43]

وهذا في / الواجبات، فأمّا في التّطوعات والأوقاف يجوزُ الصّرفُ إليهم، والفرق: أنَّ في الواجبِ⁽¹⁾: المؤدِّي يُطهِّر نفسَه بإسقاطِ الفَرْضِ، فيتدنَّسُ المؤدَّى بمنزلةِ الماءِ المستعملِ، أمّا في النَّفل يتبرَّعُ بها ليس عليه فلا يتدنَّسُ به المؤدَّى، كمن تبرَّد بالماءِ وهو طاهرٌ.

وإذا دفعَ الزَّكاةَ إلى رجلِ يظنُّه فقيراً ثم تبيَّن أنَّه غنيٌّ أو هاشميٌّ أو كافرٌ، أو دفعَ في ظُلُمةٍ إلى فقيرِ فَبَانَ^(٢) أنَّه أبوه أو جدُّه أو ولدُه^(٢) فلا إعادةَ عليه⁽⁴⁾.

وقال أبو يوسف: عليه الإعادةُ؛ لأنَّه ظَهَرَ خطؤُه بيقينِ (*).

ولنا: أنَّ الواجبَ عليه الصَّرفُ () إلى مَن هو فقيرٌ عنده أو أجنبيٌّ عنده وقد فعلَ ا فيجوزُ كها في () باب الصَّلاة إذا صلَّى بالتَّحرِّي ثمَّ تبيَّن الخطأ () وهذا لأنَّ الفقرَ والغنى قد لا يُوقف عليه، والتَّكليفُ يُبتنى على الوُسع () .

النَّاس)، والجملةُ الأخيرةُ من هذا الحديث أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب مولى القوم من أنفسهم، وابن الأخت منهم (٦٧٦١).

⁽١) في [ج] (الواجبات).

⁽٢) أي[ج]: (ثم بان).

⁽٣) قِ[ج]: (ابته).

⁽٤) ئىست ق [أ]

 ⁽۵) ينظر: المسوط (٣/ ١٢)، الهداية (١/ ١١٢)، الاختيار (١/ ١٢٢)، مجمع الأنهر (١/ ٢٢٥)، الدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (٣/ ٣٥٣).

⁽١) ليست في [د].

⁽٧) ليست في [أ]

⁽٨) أي [ح]: (أنه أخطأ).

 ⁽٩) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ أَنَّهُ فَقَدْ اللَّهِ وُسْمَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

و فيها إذا تبيَّن أنَّه أبوهُ أو جلُّهُ حديثُ معنِ بن يزيدِ^(١) (وهو معروفٌ)^(٢).

ولو دفعَ إلى شخصِ ثمَّ علمَ أنَّه عيدُه، أو مكاتِيُه لم يجُز في قولهم جميعاً؛ لما قلنا: أنَّه لا يتحقَّقُ الإيتاءُ^(١٢).

ولو تديَّنَ أنَّه حربيٌّ قال في كتاب() الزَّكاة: يجوز ().

و تأويلُه: إذا كان مُسْتَأْمناً في دارِنا(١).

ولا يجوزُ دفعُ الزَّكاةِ إلى مَنْ يملكُ (٢) نصاباً من أيِّ مالِ كان؛ لأنَّه غنيٌ. ويجوزُ (دفعُ الزَّكاةِ)(^) إلى مَنْ يملكُ أقلَّ مِن ذلك، وإن كان صحيحاً مُكْتَسِباً (٩)،

[ضابطمسم اسستحقاق الزكاة]

 ⁽١) معنُ بن يزيدٍ بن الأخنس بن حبيبٍ أبو يزيد السُّلَويُّ، شَهِدَ بدراً مع أبيه وجدَّه، ينظر: أسد الغابة
 (١/ ٢٣٠)، الإصابة (٦/ ١٥٢).

⁽٢) في [د] زيادة: (أنَّ أباه وكُل رجلاً بدفع الزَّكاة فدفع إلى معنٍ قاختصها إلى رسول الله، فقال النبي هليه السلام: "يا معنُ لك ما أخذت، ويا يزبد لك ما نويتَ»). والحديثُ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر (٢٤٢٢) عنه علىه حدثه، قال: بايعت رسول الله تلله أنا وأبي وجدّي، وخطب عني، فأنكحني وخاصمت إليه، وكان أبي يزيدَ أخرجَ دنانيرَ يتصدّق بها، فوضَعها عند رجلٍ في المسجد، فجئتُ فأخذتُها، فأتيتُه بها فقال: والله ما إيّاك أردتُ، فخاصمتُه إلى رسول الله بلاء فقال: «لك ما نويت يا يزيدٌ، ولك ما أخذت يا معنُ».

⁽٣) ينظر: الأصل (٩/٣)، المبسوط (٣/٣)، بدائع الصنائع (٢/ ٥٠)، الهداية (١١٢/١)، الاختيار (١/٢٢)

⁽٤) ليست أر[ب].

 ⁽٥) وفي رواية: لا يجزئه. ينظر: الميسوط (٣/ ١٣)، المحيط البرهاني (٥/ ٤١٨)، تبيين الحقائق (١/ ٣٠٤)،
 البحر الرائق ومعه منحة الخالق (٢/ ٢٧).

⁽۲) ف[أ] (ديارتا).

⁽٧) ف[ب] (يملكه).

⁽٨) في [أ]: (الدَّنع).

 ⁽٩) أي [د] زيادة (وعن الحسن البصري -رحمه الله - قال: يجوز دفعُ الزَّكاةِ لمن له عشرةُ الاف درهم، قيل الله عشرةُ الاف درهم، قيل الله عشرةُ الاف درهم الله على الله عشرةُ الاف درهم الله على الله على الله عشرةُ الاف درهم الله على الله ع

وهذا عندنا^(۱).

وعند الشافعيِّ - رحمه الله -: لا يجوزُ^(٢)؛ لقوله ﷺ: الا تحلُّ الصَّدقةُ لغنيُّ، ولا لِذي مِرَّةٍ^(٢) سويِّ ا(⁴⁾.

وتأويلُه عندنا: حرمةُ السُّؤالِ والطَّلب.

ويُكره نقلُ الزَّكاةِ من بلدِ إلى بلدِ، وإنَّها تُفرَّقُ صدقةُ كلِّ قومٍ فبهم؛ لقوله ﷺ: [نقل الزكاة] اورُدَّها في فقرائهم الأُ^ه).

إلاَّ أَن يَنْقَلُها (٢) الإنسانُ إلى قرابتِه، أو إلى قوم أحوجَ من أهل بلدِه؛ إيفاءً لحقَّ القرابة لكونه أقوى.

* * *

فكيفَ بِمَنْ يكونُ له دارٌ وخادمٌ وكراعٌ وسلاحٌ ؟ وكانوا ينهون عن بيع ذلك).

 ⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ٤٨)، الهداية (١/ ١١٢)، الاختيار (١/ ١٢٢)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣١)، عجمع الأنهر (١/ ٢٢٠).

 ⁽۲) ينظــر: الأم (۲/ ۹۱)، الحــاوي (۸/ ٤٩٠)، البيــان (۳/ ۱۱۱)، العزيــز (۷/ ۳۷۷)، المجمــوع
 (۲/ ۲۲۸).

 ⁽٣) المِرَّة: القُوَّة والنَّسُعة ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٤٣٩)، الفائق في غريب الحديث
 (٣/ ٣٦٢)، المهاية في غريب الحديث (٤/ ٣١٦).

⁽٤) أخرجه أحمد في مسنده (٢١/ ٣٠٤) رقم (٢٧٩٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة، وحد الغنى (٢٣٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الزكاة، باب من لا تحل له الصدقة (٢٥٢)، وصححه ابن الجارود في المنتقى (٣٦٣)، والحاكم في المستدرك (١٤٧٨).

⁽٥) تقدم تخريحه: ص (٣٠٣)

⁽١) أ.[-]: (ينقله).



ياب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على الحرِّ المسلم، إذا كان مالكاً لمقدار النَّصاب، فاضلاً عن [وجوب نكاة مسكنِه وثيابِه ولباسِه وأثاثِه (1) وسلاحِه، يُحرِج ذلك عن نفسِه وعن أولادِه الصَّغارِ، وعن الفطر]
مملكنِه وثيابِه ولباسِه وأثاثِه (1) وسلاحِه، يُحرِج ذلك عن نفسِه وعن أولادِه الصَّغارِ، وعن الفطر]
مماليكِه للخِدمةِ.

أمًّا الوجوبُ فلقوله ﷺ: فأدُّوا عن كلِّ حرَّ وعبدٍ، صغيرِ أو كبيرٍ، ذكرِ أو أنثى، [43/بٍ] نصفُ / صاع من بُرَّ أو صاعاً من تمرِ أو صاعاً من شعيرٍ»(").

وسببُ وجوبِها رأسٌ يمونُه بولايتِه عليه؛ لقوله ﷺ: ﴿أَذُوا عَمَّن تَمُونُون ﴾(٢) وحرفُ "عن " للانتزاع من (٤) الشّيءِ، فيَحتملُ أحدَ وجهين (٥): إمّّا إن كان سبباً يُنتزعُ منه الحكم، أو محلاً يجبُ عليه ثمّ يُؤدّى عنه. أمّّا الأوّل صحبح، والثاني باطلٌ؛ لاستحالةِ (١) الوجوبِ على العبدِ والكافرِ، فيتعيَّنُ الأوّلُ، ولأنّه ينضاعفُ بتضاعفِ الرُّؤوس.

أمَّا اشتراطُ الحربَّةِ للوجوبِ؛ فلأنَّ حالَ العبدِ دونَ حالِ فقيرِ لا يملكُ شيئاً؛ لأنَّ

⁽١) ليست في [أ].

 ⁽۲) أخرجه الدارقطني في سننه (۲۱۰۳)، وقال العيني في شرح سنن أبي داود (۱/ ۳۳۹): سنده صحيحً
 قويً.

 ⁽٣) أخرجه بنحود الدارقطني في سننه (٢٠٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦٨٧)، وابن الجوزي في التحقيق (٩٦٦): هذه اللفطة (ممن تمونون)
 التحقيق (٩٦٦)، وضعفه البيهقي، وقال النووي في المجموع (٦/٤/١): هذه اللفطة (ممن تمونون)
 ليست بثابتة

⁽٤) أن [أ]، [د]، [ج]: (عن).

⁽٥) في [د] (الوجهين).

⁽٦) أي [د]: (الستحقاق).

الفقيرَ من أهل المِلك، (والعبدُ ليس من أهلِه، فلمَّا لم يجب على الفقيرِ) (1)، فلَأَنْ لا يجبُ على العبدِ أوْلى.

وأمَّا اشتراطُ الإسلامِ فلأنَّها عبادةٌ فلا تجبُ إلاَّ على مَنْ هو أهلٌ لثوابِها وهو المسلمُ. وأمَّا اشتراطُ (مالكيَّةِ مالِ)(٢) مُقدَّرِ بالنِّصابِ فاضلاً ٢) عن حاجتِه فمذهبُنا(١).

وعند الشافعي - رحمه الله --: مَن مَلَكَ قُوتَ يومِه، والزَّيادةَ بِقدرِ ما يؤدِّي صدقةَ الفطر، (فعليه صدقةُ الفطر)(⁶⁾.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: ﴿ لا صدقةَ إِلاَّ عن ظهرِ غنى ﴿ ﴿ وَلاَنَّ الشَّرَعَ لا يَرِدُ بِي لا يُفيدُ، فلو قلنا: بأنَّه يأخذُ من غيرِه، ويؤدِّي (عن نفسِه) (٧) كان اشتغالاً بها لا يُفيد.

ويتعلَّقُ بهذا اليَسارِ^(٨) أحكامٌ ثلاثةٌ: حرمةُ أخذِ الصَّدقةِ، ووجربُ صدقةِ الفطرِ، والأُضحيةُ.

وكي يُخرِجُ عن نفسِه يؤدِّي عن أولادِه الصِّغار؛ لأنَّ رأسَ أولادِه في معنى رأسِه؛ [مسنتجب

⁽١) ما بين القرسين ليس في [د].

⁽٢) في [د] (المالكية لمالي)

⁽٣) كذا وردت منصوبة في جميع النّسخ، ولعلَّ الصّواب: فاضلٍ؛ لكونها صفةً لـهال. ويُعبِّرُ عن هذا الشَّرط في بعض الكتبِ اختصاراً: بالغِنى أو اليَسَار ينظر: الأصل (٢/ ٢٦٠)، المبسوط (٣/ ١٠٢)، المُحْمَة الفقهاء (١/ ٣٣٤)، الهداية (١/ ١١٣)، الاختيار (١/ ١٢٣)، درر الحكام (١/ ١٩٣)

⁽٤) في [د]: (وهذا مذهبنا).

 ⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ]. وينظر في المسألة: الأم (٢/ ٦٩)، الحاوي (٣/ ٢٧٢)، البيان (٣/ ٢٥١)، العزيز (٣/ ١٥٨)، المجموع (٦/ ١١٢).

⁽٦) تقدم تخریجه (ص:٢٩٩)

⁽٧) أَوْ اللَّهُ [ج]: (بنفسه)

⁽٨) أن [-]: (القساد).



لأنَّه يمونُّهم بولايتِه عليهم.

وأمَّا عن مماليكِه للخِدمةِ؛ فلأنَّه يمونُهم بولايتِه عليهم، القِنُّ (١)، والسمُدبَّرُ (١)، وأمُّ الولدِ (١) في ذلك سواءً (١)؛ لأنَّ ولايتَه عليهم لا تنعدمُ، أمَّا (١) قد تَختُلُ الماليَّة بهما، ولا عبرةَ للماليَّة فيها.

ولا يؤدِّي عن زوجتِه، ولا عن أولادِه الكبارِ، وكذا عن مكاتبِه ومماليكِه للتُجارة، وهذا عندنا^(۱).

وقال (٧) الشافعي –رحمه الله–: يؤدِّي عن زوجتِه وأولادِه الكبارِ إذا كانوا زَمْنَى (٨) مُغْسِرين (٩).

⁽١) في [ج]: (والعبد)، و القِنُّ: من العبيد الذي مُلِكَ هو وأبواه. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٢٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٩٥)، أنيس الفقها، (ص:٥٣).

 ⁽٢) المديّر: العبدُ الذي أعنى عن دُبُر، أي: بعد موتِ المولى. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٢٦)، التعريفات
 (ص:٢٠٧)، التعريفات الفقهية (ص:١٩٩).

 ⁽٣) أمُّ الولد: هي الأمنة التي استولدها مولاها. ينظير: دستور العلياء (١/ ١٣١)، القياموس الفقهسي
 (ص:٢٥)، معجم لغة الفقهاء (ص:٨٨).

⁽٤) ليست في [ج].

⁽٥) ف[د] زيادة: (أن).

⁽٦) ينظر: الأصل (٢/ ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٥٢٦)، المبسوط (٣/ ١٠٥)، اهداية (١/ ١١٣)، الاختيار (١/ ١٢٣)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣٣).

⁽٧) في [أ]: (وعند).

 ⁽٨) الزَّمْنَى، جمعُ زَمِن، وهو المُقعَد الذي لا يستطيعُ على الحركةِ. ينظر طلبة الطلبة (ص: ٣٠)، المغرب في ثرتيب المعرب (ص: ٣٩٠)، المصباح المنير (٢/ ٥١٠).

⁽٩) ينظر الأم (٢/ ٦٨)، الحاوي (٣/ ٢٥٢)، حلية العلم، (٣/ ١٠٣)، البيان (٣/ ٣٥٣)، المجموع (٢/ ١٠٣).

والصَّحيحُ قولنا؛ (لمَا قُلنا)(١): إنَّ السَّببَ رأسٌ يمونُه بولايتِه عليه ليكونَ في معنى رأسِه، ولا ولايةَ له عليهم مطلقاً.

/ وكذا الجدُّ لا يُؤدِّي عن نوافِلِه (٢) الصِّغارِ، وإن كانوا في عيالِه لهذا(١).

وأمَّا عن بماليكه للتُّجارة فلأنَّه لا تجتمعُ الزَّكاةُ وصدقةُ الفطرِ.

العبدُ بين شريكين لا قطرة على واحدِ^(٤) منها؛ لأنَّه ليس في مؤنةِ كلِّ منهما مطلقاً، وهذا عندنا^(٥).

وعند الشافعي - رحمه الله -: تجبُ (على كلُّ واحدِ منهما بقدرِ نصيبِه)(٢٠.

وإن كان بينهما مماليكُ للخِدمةِ فعلى قولِ أبي حنيفة -رحمه الله-: لا تجبُ على كلُّ^(٧) واحدِ منهما صدقةُ الفطرِ عنهم^(٨).

وعند محمد -رحمه الله-: تجبُّ على كلِّ واحدِ منهما الصَّدقةُ في حصَّتِه إذا كان كاملاً

[1/44]

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، وفي [ج]: (لما بينًا).

 ⁽۲) النواقل، جمع نافلة، وهي: ولد الولد. ينظر: تهذيب اللغة (۱۵/۲۵۲)، لسان العرب (۱۱/۲۷۲)،
 المصباح المنير (۲/۲۱۲).

⁽٣) فِ[أ]:(الماقلنا).

 ⁽٤) في [أ]: (أحد)، وفي [ج]: (كل واحد).

 ⁽٥) ينظر. الأصل (٢/ ٢٥٢)، تحقة الفقهاء (١/ ٣٣٧)، الهداية (١/ ١١٤)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣٣)،
 درو الحكام (١/ ١٩٤).

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د]. وينظر في المسألة: الأم (٢/ ٦٨)، الحاوي (٣/ ٣٦٣)، نهاية المطلب (٣/ ٣٨٤)، حلية العلماء (٣/ ٣٠١)، المجموع (٦/ ١١٣).

⁽٧) ليست في [ح]، [د].

 ⁽٨) ينظر الأصل (٢/٨/٢)، المسوط (٣/١٠١)، الهداية (١/١١٣)، المحيط البرهاني (١/١١١)،
 تبين الحقائق (١/٧٠١).



ڧ نفسِه^(۱).

وقولُ أبي يوسف · رحمه الله · مضطربٌ (٢)، والأصحُّ أنَّ قولَه كقولِ أبي حنيفة رحمه الله - ؛ بناءً على أنَّه لا يَرى قِسمةَ الرَّقيق جبراً ؛ فلا يَملكُ كلُّ واحدِ منهما ما يُسمَّى عَـداً.

ومحمدٌ - رحمه الله - مرَّ على أصلِه في (٢) أنَّه يرى قِسمةَ الرَّقيقِ (١).

وأبو يوسف يقولُ: القِسمةُ تُبتنى على المِلكِ، أمَّا الصَّدقةُ تُبتنى على الوِلايةِ لا على المِلك، وليس لكلَّ منهما ولايةٌ كاملةٌ.

ويؤدِّي المسلمُ صدقةَ الفطرِ عن عبدِه الكافرِ.

وقال الشافعي –رحمه الله–: لا يُؤدِّي (*)؛ بناءٌ على أنَّ الوجوبَ عندَه على العبد، والمولى بتحمَّلُ عنه؛ فيُعتبر كونُ العبدِ أهلاً.

وعندنا الوجوبُ على المولى من عبدِه، فتُعتبرُ أهليَّهُ المولى لَه؛ لقوله ﷺ: وَأَدُّوا عمَّن تَمونون، (٢) فيكون (٧) الوجوبُ على مَن خُوطبَ بِالأداءِ، ولأنَّا (٨) قد بيَّنا أنَّ السَّببَ رأسٌ

⁽۱) ينظسر: الأصسل (۲/ ۲۶۸)، المبسبوط (۳/ ۱۰۱)، المحسيط البرهساني (۲/ ۱۱۱)، تبيين الحقسائق (۱/ ۳۰۷)، النَّباب (۱/ ۱۵۹).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۳/ ۲۰۱)، بدائع الصنائع (۲/ ۷۱)، العناية (۲/ ۲۸۸)، حاشية الشلبي على تبيين
 الحقائل (۱/ ۳۰۷)

⁽٣) ئىست قى[أ].

⁽٤) في [ح] زيادة: (جبراً).

⁽٥) ينظر الأم (٢/ ٧٠)، نهاية المطلب (٣/ ٤١٠)، البيان (٣/ ٣٦١)، العزيز (٣/ ١٥٢)، المجموع (٦/ ١٤١).

⁽٦) تقدم تخریجه (ص:٣٠٨)

⁽۲) أي[د] (ليكون).

⁽٨) أي [ح]: (والإنابة).



يمونُه ويَلِي عليه، وهذا لا يختلفُ بكفرِ المملوكِ^(١) وإسلامِه.

والفِطرةُ نصفُ صاعِ من يُرِّ، (أو صاعٌ من تمرٍ)(*)، (أو صاعٌ من زبيبٍ)(*)، أو صاعٌ إمقداد سدقة من شعير.

وقال الشافعي -رحمه الله-: من البرِّ صاع (عُ).

والصَّحيتُ قولُنا؛ لما روينا.

ومن الزَّبيبِ صاعٌ عندهما^(ه)، وهو روايةُ أسد بن عمرو، وعن أبي حنيفة – رحمه الله – لأنَّه أنقصُ من التَّمر^(١).

وفي ظاهرِ الرَّواية عنه: يُقدَّرُ من الزَّبيبِ بنصفِ صاعِ^(٧)؛ لأنَّه يُؤكَّلُ بجميعِ أجزايِه؛ فأشْبَة الجِنطة، بِخلافِ النَّمرِ فإنَّه يُلقى نواهُ. والشَّعيرُ يُؤكَّلُ لُبُّه ويُلقى نخالتُه^(٨).

والصَّاعُ عند أبي حنيفة وعمدٍ –رحمهما الله – ثبانيةُ أرطالِ بالعراقيُّ (٩).

(۱) أي[ج] (العبد).

(٢) ما بين القوسين ليس في [د].

(٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

- (3) ينظر: الأم (٢/ ٧٢)، الحساوي (٣/ ٣٧٩)، نهاية المطلب (٣/ ٤٢٠)، البيسان (٣/ ٣٧٢)، العزيسز
 (٣/ ١٦٢)، المجموع (٦/ ١٤٢).
- (٥) ينظر: الأصل (٢/ ٣٢٤)، الجامع الصغير (ص:١٣٦)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٥٣٩)، تحقة الفقهاء (١/ ٣٣٧)، الاختيار (١/ ١٣٣).
- (٦) ينظر: الجسامع الصنفير (ص: ١٣٦)، المستوط (٢/ ١١٤)، بندائع الصنائع (٢/ ٧٢)، الهدايسة (١/ ١١٤)، وتبين الحقائق (١/ ٢٠٨).
- (٧) رعليه الفتوى. ينظر: الأصل (٢/ ٣٢٤)، الجامع الصغير (ص:١٣٦)، السير الصغير (ص ٢٨٠)،
 تحفة الفقهاء (١/ ٣٢٨)، الهداية (١/ ١١٥)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣٤)، الدر المختار مع حاشية اسن عابدين (٢/ ٣٦٤).
 - (۸) في[ب]: (بخاليه).
- (٩) ينظر الأصل (٢/ ٣٢٣)، السير الصغير (ص: ٢٨٠)، بنداتع الصنائع (٢/ ٥٩)، الاختيار –

2008 TY.) 300G

وقال/ أبو يوسف رحمه الله : خمسةُ أرطالٍ وثلثِ رطلٍ (١). وهو قول الشافعي (٢) [44/ي] - رحمه الله-.

والصَّحيحُ قول (أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-)(أ)، قالت عائشةُ -رضي الله عنها : «كان رسولُ الله ﷺ يغتسلُ بالصَّاعِ ثمانية أرطالِ»(أ)، وما قاله أبو يوسف رحمه الله - قُلنا: ذاك كان صاغ أهلِ المدينة (أ) حتَّى كان الحَجَّاجُ (أ) يمنُّ على أهل العراق ويقول: (ألمَ أُخرِج لكم صاغ عُمر) (أ)، وكان ذلك ثمانية أرطالِ، وهو صاغُ أهلِ المدينةِ في القديم (أ) إلاَّ أن التَّغييرَ كان من النَّاسِ.

⁽١/٤/١)، البحر الرائق (٢/٤/١).

 ⁽۱) وكنان يقبول بنالأوّل، ثبتم رجمع إلى هنذا. ينظر: الأصبل (۲/ ۳۲۵)، المبسوط (۳/ ۹۰)، الهداينة
 (۱/ ۱۱)، تبيين الحقائق (۱/ ۹۰۹)، يجمع الأنهر (۱/ ۲۲۹).

 ⁽۲) ينظر: الحاوي (۲/ ۲۸۲)، نياية المطلب (۲/ ۲۳۱)، حلية العلياء (۲/ ۱۰۹)، العزين (۳/ ۵۰)،
 المجموع (۱/ ۱۲۸).

⁽٣) ق[د] (قولنا).

⁽٤) ما بين القرسين ليس في [د].

⁽٥) أخرجه الدار تطني في سننه (٣١٤)، (٣١٥)، قال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٧٣): وهو من رواية ابن أبي لين عن عبد الكريم عن أنس، وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى وفيه موسى ابن نصر، وهو ضعيف جدًا، والحديث في الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكرُ الوزنِ.

⁽٦) في [ح] زيادة: (في القديم).

⁽٧) الحجّاجُ بن بوسف بن محمد الثقفيُّ، تولَّى لبني أميَّة العراقَ والحجازَ، شهدت ولايتُه أعهالاً في غاية الفُبِح والشناعةِ، كحصارِه لأهل مكة وقتلِه ابن الزبير، توفي سنة ١٠٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣)، البداية والنهاية (١/ ٧٠٧)، شدرات الذهب (١/ ٣٧٧).

⁽٨) أحرحه بنحوه يحيى بن آدم في الخراج (٤٧٧).

⁽٩) أ.[أ] (التقنيم).



[وقنت الوجنوب والاستحباب] ووجوبُ صدقةِ القطرِ يتعلَّقُ (١) بطلوع الفجرِ من يوم القطرِ، وهذا عندنا (١). وعند الشافعي – رحمه الله –: بغروب الشَّمس من ليلة الفطرِ (١).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الفطرَ من رمضان يَتحقَّقُ فيه، وهذا اليومُ يُسمَّى بيومِ الفطرِ فيجبُ أن يكونَ الفِطرُ من رمضانَ فيه تحقيقاً لهذا الاسمِ كيومِ الجمعةِ، ما تجبُ فيه الجمعةُ، ويؤدِّي ليتحقَّقُ هذا الاسمُ فيه.

إذا ثبتَ هذا فنقولُ: كلُّ مَن أَسلمَ من الكفَّارِ ليلةَ الفطرِ تجبُ فطرتُه، ومَن ماتَ قبل ذلك لم تجب فطرتُه، ومَن أسلمَ (⁴⁾ أو وُلِدَ بعد طلوع الفجر لم تجب فطرتُه.

والمستحبُّ أن يُحَرِجَ الإنسانُ (*) الفطرة قبل الحروج إلى المصلى يومَ الفطرِ؛ لأنَّ النبي ﷺ: «كان يأمرُ بأداء الصَّدقة قبل الحروج إلى المصلى (*)، والمقصودُ بهذا الأمر: المسارعةُ إلى الأداء.

⁽١) ئيست في [أ]. [ج].

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/ ۲۵٤)، المبسوط (۳/ ۲۰۱)، تحف الفقهاء (۱/ ۳۳۹)، الهداية (۱/ ۱۱۵)،
 الاختيار (۱/ ۱۲٤).

 ⁽٣) في أصح الأقوال، وقبل: كقول أبي حنيفة، وقبل: تجبُ بمجموع الوقتين، وهو قول مخرَّج، واستنكره بعضهم ينظر: الأم (٧٦/٢)، الحاوي (٣/ ٣٦١)، نهاية المطلب (٢/ ٣٨٢)، العزيز (٣/ ١٤٥)، المجموع (٢/ ٢٨٢).
 المجموع (٦/ ٢٦٢).

⁽٤) في [د] زيادة: (من الكفار).

⁽٥) في [د]: (النَّاس).

⁽٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر (١٨٢٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الركاة، باب زكاة الفطر (١٦٠٩)، والدارقطني في سننه (١٦٠٧)، وصحح الحاكم في مستدركه (١٤٨٨)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١١٦) عن ابن عباس رضي الله عمها، قال «ورض رسولُ الله الله زكاة الفطر طهرة للصائم من اللَّغو والرَّفَت، وطعمة للمساكين، فمن أدَّاها قبل الصلاة فهي صدقة من الصّدقات.

وإن قدَّمها تبل يوم القطر جاز.

وقال بعضُهم: لا يجوز لعدم السّبب، وهو الفطرُ (١).

و في بعضُ النُّسخ، قال: لو أدَّى قبلَ يوم الفطرِ بيوم أو يومين جازَ.

قال الشيخُ الإمامُ الأجلُّ الزَّاهدُ شمسُ الأثمةِ السَّرخسيُّ (٢) في شرح كتابِ الزَّكاة: والصَّحيحُ من المذهبِ عندنا أنَّ تعجيلَه جائزٌ لسَنَةِ أو سَنَتين؛ لأنَّ السَّببَ متقرِّرٌ (٣) وهو الرَّأْسُ، وهو نظيرُ تعجيلِ الزَّكاةِ بعدَ كهالِ النَّصابِ(*).

وفيه اختلافاتٌ أُخَر لا حاجةً بِنا^(٣) إلى^(١) ذِكرِها.

وإن أخَّروها عن يوم الفطرِ لم تسقط عنهم، وكان عليهم إخراجُها.

وقال الحسنُ بن زياد: تَسقطُ بِمُضيٌّ يوم الفطرِ (٧٠).

والأصحُّ ما قُلنا؛ لأنَّ هذهِ صدقةٌ ماليَّةٌ فلا تَسقطُ بعد الوجوبِ إلاَّ بالأداءِ وإن / طالت المدَّةُ كالزَّكاةِ، بخلافِ الأُضحيةِ؛ لأنَّها لا تكونُ قُرْبةً إلاَّ في زمانٍ مخصوصٍ، أو في مكانٍ مخصوص، فأمَّا التَّصدُّق بالمالِ قربةٌ في الأماكن أجمعُ.

[1/45]

⁽١) هو قول الحسن بن زياد. ينظر بدائع الصنائع (٣/ ٤٧)، الاختيار (١/ ١٢٤)، تبيين الحقائق (١/ ٣١١)، البناية (٣/ ٥٠٥).

⁽٢) محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السَّر خسي، شمسُ الأثمة، أصوليُّ وفقية حنفيٌّ، تـوفي سنة ٩٠ هـ. تاح التراجم (ص:٣٣٤)، الجواهر المضية (٢/ ٢٨)، الفوائد البهية (ص:١٥٨).

⁽٣) في [ح] (متقررة).

⁽¹⁾ Hunged (1/11).

⁽٥) ليست في [ح]

⁽١) أَن [ح] زيادة: (بيان).

⁽٧) ينظر المسوط (٣/ ١١٠)، تبيين الحقائق (١/ ٢١١)، البناية (٦/ ٥٠٥)، درر الحكام (١/ ١٩٥)، محمع الأمير (١/ ٢٢٨).



كتساب المسوم

الصُّومُ ضربان: واجبٌ ونفلٌ.

فالواجبُ ضربان: منه ما يتملَّقُ بزمانٍ معيَّنِ^(۱) كصومٍ رمضانَ، والنَّذرِ المعيَّن انواعالسوم باعتبارالنية] فيجوزُ^(۲) صومُه بِنيَّةٍ من الليل، وبِنيَّةٍ من النَّهارِ إلى وقت الزَّوالِ، وكذَا النَّفَل، وبِنيَّةٍ من الليل أفضلُ.

وقال الشافعي -رحمه الله - في الفرض: لا يجوزُ إلاَّ بنيَّة مِن الليل(٢٠).

وقال مالك -رحمه الله-: لا يجوزٌ في النَّطوع أيضاً (*).

ولو صامَ بنيَّةِ (*) ما بعدَ الزُّوالِ في التَّطوعِ لا يجوز عندنا (٢).

وأصحابُ الشافعيُّ -رحمه الله- مختلفونَ فيهِ (٧).

الكلامُ ها(^{٨)} مُنا في فصولِ^(٩):

⁽١) ق[د] (بعينه)

⁽٢) أي[د]: (نيصح)

 ⁽٣) ينظر: الحاوي (٣/ ٤٠٥)، نهاية المطلب (٨/٤)، الوسيط (٢/ ٥٢٠)، البيان (٣/ ٤٩٥)، المجموع
 (٣/ ٢٩٦).

 ⁽³⁾ ليست في [أ]. وينظر في المسألة: المعونة (١/ ٤٥٦)، الكافي (١/ ٣٣٥)، الذخيرة (١/ ٤٩٨)، مواهب
 الجليل (٤/ ٤١٨)، الفواكه الدوائي (/ ٣٠٤)

⁽٥) في [ج] زيادة: (من الليل، وقال مالك لا يجوز).

⁽٦) ينظر. الأصل (٢/ ٢٢٦)، المبسوط (٣/ ٨٥)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٩)، الهداية (١١٧/١)، تبيين الحقائق (٢/ ٣١٣).

 ⁽٧) فيه قولان، قديمٌ: يجوز، وجديدٌ: لا يجوز ينظر: الحاوي (٣/٣)، نهاية المطلب (٩/٤)، الوسيط
 (٣/ ٢٠)، البيان (٣/ ٤٩٦)، المجموع (٣/ ٢٩٦)

⁽٨) ليست في [ج]

⁽٩) ق[أ] (العصول)

أحدِها: أنَّ أصلَ النَّيةِ شرطٌ لأداءِ صومِ رمضان عندنا (١)، خلافاً لزُفر رحمه الله في الصَّحيحِ المقيمِ (١)؛ لأنَّ المستَحقَّ عليه فعلٌ هو عبادةً، وذا لا يتحقَّقُ إلاَّ بالإخلاصِ والعزيمةِ.

ثمَّ إِنْ أَطِلْقَ النِّيةَ ، أو نوى النَّفلَ فهو صائمٌ عن الفرض عندنا (٢).

وعند الشافعي - رحمه الله-: إنْ نوى النَّفَلَ لم يكن صائبًا، وإن أطلقَ النَّيةَ فله وجهان⁽⁴⁾.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه صومٌ عين؛ ومعناه: أنَّه هو^(ه) المشروعُ وغيرُه غيرُ مشروعِ فِيهِ. والمتعيِّنُ في زماذِ كالمتعيِّن في مكانِ، فيتناولُه اسمُ الجنسِ كها يتناولُه اسمُ النَّوع،

⁽۱) ينظر: الأصل (۲/ ۲۲۷)، المبسوط (۳/ ۹۹)، بدائع الصنائع (۲/ ۸۳)، الاختيار (۱/ ۱۱٦)، البحر الرائق (۲/ ۲۸۰).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۳/ ۹۹)، الحداية (۱/ ۱۱۶)، تبيين الحقائق (۱/ ۲۲۲)، بجمع الأنهر (۱/ ۲۳۲)، الدر
 المختار (۱/ ۱٤۳).

 ⁽۳) ينظر: الأصل (۲/ ۱۹۷)، الجموهرة النيرة (۱/ ۱۳۶)، متحة السلوك (ص:۲۵۳)، درر الحكم
 (۱/ ۱۹۷).

⁽٤) لم أجد فيها وقفتُ عليه لهذين الوجهين ذكراً في كتبِ المذهب، قال إمام الحرمين: فأمَّا كيفيةُ النية، فالتّعبين لا بدّ منه، ولو أطلق الصّوم، لم ينعقد صومُه، ولم يحصل فرضُ رمضان، وإذا أصبح كذلك، كان مفطراً يتعبّن عليه الإمساك. وقال أبو حنيفة: أداءُ صومٍ رمضان لا يفتقرُ إلى تعبين النية؛ لأنه متعبّن شرعاً، والقضاء يفتقر إليه، وكذلك المنذور المطلق، والنذر المعبّن عده كأداء رمضان.

وقال العِمراني ولا يصحُّ صومُ شهرِ رمضان إلاَّ بتعيينِ النية، وهو أن ينويَ أنه صائمٌ عدًا من شهر رمضان، وهل يفتقرُ إلى نيةِ الفرض، أو الواجب؟ فيه وجهان.

ينظر الحاري (٣/٣)، نهاية المطلب (٦/٤)، الوسيط (١٨/٢)، البيان (٣/ ٤٩٢)، المحموع (٦/ ٢٨٩)

⁽٥) ليست في [ح]

و يجوزُ بنيَّةِ مِن النَّهار قبلَ انتصافِ^(۱) النَّهارِ (عندنا، خلافاً للشافعي^(۱) رحمه الله ؛ لأنَّه صومُ عينِ، فيتأدِّى بِنيَّةِ من النَّهار)^(۱)، كالنَّفلِ خارج رمضان؛ وهذا لأنَّ الصَّومَ له ركنٌ واحدٌ، وهو الإمساكُ من أوَّل النَّهارِ إلى آخرِه، فإذا اقترنت النيَّةُ بأكثرِه ترجَّح جانبُ الوجودِ على جانبِ العدم قَيْجعلُ كاقترانِ النَّيَةِ بِجَمِيعِه.

والضَّرب الثاني: (ما يثبتُ)^(٤) في النَّمة كقضاءِ رمضان، والنَّذرِ في يومٍ بغيرِ عينِه، والكفاراتُ لا تجوز إلاَّ بالنَّية^(٥) من الليل؛ ليحصلَ التعيُّنُ.

والنَّفُلُ كلُّه يجوزُ بنيَّةٍ قبل الزَّوال؛ لما رُوي أنَّ النبي ﷺ: اكان يدخلُ على بعض نساته فيقول: هل عندكنَّ من طعام. فإن قُلن: نعم، أَكَلَ، وإن قُلن: لا، قال: إني إذاً لصائمٌ "(")! ولأنَّ النَّفل خيرٌ موضوعٌ فمَن / شاءَ استقلَّ، ومَن (") شاءَ استكثرَ.

(التماس هلال رمضان]

[45]ب[

وينبغي للنَّاسِ أَنْ يَلتَمِسُوا الْجِلَالَ فِي اليومِ النَّاسِعِ والعشرين مِن (١٠) شعبان؛ لأنَّ الشَّهرَ قد يكونُ تسعة وعشرين (١٩)، قال ﷺ: «الشَّهرُ هكذا وهكذا وهكذا»، وأشارَ بأصابع يدَيهِ كُلُّها، بأصابع يدَيهِ كُلُّها،

⁽١) أي[ج] (انصاف).

⁽٢) في الجديد كما تقدُّم.

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [د].

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٥) ليست في [ح]، رفي [د]: (بنية).

 ⁽٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر (١١٥٤).

⁽٧) أي آب آ (وإن).

⁽٨) أي [ح] (بادة: (شهر).

⁽٩) أي [ح] زيادة: (يوماً).

وخَنَسَ (١) إبهامَه في المرَّةِ الثالثةِ (١).

فإنْ رَأُوه (٣) صَامُوا، وإنْ غُمَّ عليهم أَكُملوا عدَّة شعبان ثلاثين يوماً ثمَّ صَامُوا؛ لقوله على وصُوموا لرؤيته وأَفطِروا لِرؤيته فإن غُمَّ عليكم فأكملوا شعبانَ ثلاثين يوماً ثمَّ صوموا (١). وما المُعرف المُعرف

ومَنْ رأى هلالَ رمضان وحدَه صامَ؛ لتيقَّنِه برؤيتِه، فإن أفطر بعدما شَرعَ في الصَّومِ [رؤية الواحد وشهدته] فعليه القضاءً دون الكفارةِ عندنا^(٥).

> وعند الشافعي – رحمه الله –: عليه الكفارةُ إذا أفطرَ بالجهاعِ (٢)؛ لكونِه متيقًناً بأنَّه من رمضان.

ولنا: أنَّ تفرُّدَه^(٧) برؤيتِه مع مساواةِ غيرِه إيَّاه^(٨) في النَّظرِ والمنظرِ وحاسَّةِ البصرِ^(٩)

⁽١) خَنَس: تَبَض، المصباح المتير (١/١٨٣).

 ⁽۲) أخرجه ينحوه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، ياب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال (۱۰۸۰).

⁽٣) ن[ب]،[ج]: (رأو)).

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: ﴿إذَا رأيتم الهلال قصوموا، وإذا رأيتموه فأنظروا و ١٩٠٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، اب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال (١٠٨٠).

 ⁽٥) ينظر. الأصل (١٩٩/٢)، المبسوط (٣/٦٤)، الهداية (١١٨/١)، المحيط البرهاني (٢/٧٧٧)،
 الاختيار (١/ ١٣٠).

 ⁽٦) ينظر الحاري (٣/ ٤٤٩)، نهاية المطلب (٤/ ١٩)، العزيز (٣/ ٢٣٣)، المجموع (٦/ ٣٧٧)، المنجم الوهاج (٣/ ٣٤٩).

⁽٧) في [د]: (التفرد).

⁽٨) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٩) في [أ]: (النصرة).

دليلٌ على أنَّه غالِطٌ في الرؤيةِ؛ فصارَ شُبهةً في درءِ ما يندريء بالشُّبهة وهو الكفَّارةُ.

وإن كان في السَّمَاءِ غَيمُ الإمامُ شهادةَ الواحدِ العادلِ في رؤيةِ الهلالِ، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً؛ لأنَّه خبرٌ في أمور الدَّين؛ ولهذا يُقبلُ بدونِ لفظةِ الشَّهادةِ. ومالكُ رحمه الله اشترطَ فيها (٢) العددَ (٣) كما في الدَّعاوى (٤).

وإذا لم يكن في السماء عِلَّةٌ لم تقبل الشَّهادةُ حتَّى يراه جمعٌ كثيرٌ يقعُ العلمُ بخبرِهم؛ لأنَّ مَنْ دُونَهم لَوْ أَخبر كان مكذَّباً بالظَّاهر (٥).

وتكلَّموا في تقديرِ هذه الجهاعةِ، والصَّحيحُ أن يكونوا من أطرافِ^(٢) شتَّى^(٢)؛ فإنَّهم إن^(٨) جاؤوا من ناحيةِ واحدةِ يُتَوهِمُ تواطؤهم على الكذبِ، ولا كذلك إذا جاءوا من نواحى.

⁽١) أِن [أ]: (ملة).

⁽٢) ليست في [أ]

⁽۳) أي [ب] (العداد)

 ⁽٤) ينظر: المدونة (١/ ٢٦٧)، التفريع (١/ ١٦٩)، التلقين (١/ ٧١)، الكالي (١/ ٢٦٤)، المقدمات
 (١/ ٢٥١).

⁽٥) في [أ] زيادة: (حتى قال خلف بن أيوب خمس مائة يبلغ قليل).

⁽٦) في [أ]: (نواحي).

⁽٧) وقيل اثنين، وتيل: خمسونَ رجلاً، وقيل: مائة، وقيل: أربعة آلافي، وقيل: أهل المحلة، وقيل مفوضً راك ٢٢١)، ومحتّج هذا جمعٌ كثيرٌ ينظر الاختيار (١٢٩/١)، تبيين الحقائق (١/ ٣٢١)، الجوهرة النيرة (١/ ١٣٨)، البناية (٤/ ٣٠)، مجمع الأنهر (١/ ٢٣٦)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٨٨).

⁽A) [[c] (ji)

وعلى هلال العيدِ يُشترطُ اثنان إذا كان (١) بالسَّهاء علَّةُ (٢)، والجهاعة إذا كانت صحيةً.

وعن ابن زيادِ عن أبي حنيفة - رحمه الله-: أنَّ شهادةَ الواحدِ مقبولةٌ على هلال رمضان في علَّةِ وغير علَّةِ، وعلى هلالِ شوَّال تُقبل شهادةُ رجلين أو رجلٍ وامرأتين في علَّةٍ وغير علَّةٍ (٣).

ووقتُ الصَّومِ مِن حينِ طلوعِ الفجرِ الثاني إلى غروبِ الشَّمسِ؛ لقوله تعالى: / [وقت العوم]
﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَقَّ يَنَبَيِّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَعَلُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَخْرِ ثُدَّ أَيْنُواْ القِيمَامُ إِلَى [1/46]
النَّيلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. (والحيطُ الأبيضُ بياضُ النَّهارِ، كها قال أميَّةُ بن الصامتِ،
والحيطُ الأبيضُ لُونُ الصَّبح منفتقٌ، والحيطُ الأسودُ مضمومٌ)(*).

والصَّومُ هو الإمساكُ عن الأكلِ والشُّربِ والمباشرةِ ﴿ ثَمَّاراً مع النَّيِّةِ ؛ لأنَّ الله تعالى أباحَ الأكلَ والشُّربَ والوِقاعَ إلى غايةَ طلوعِ الفجرِ ثمَّ قال: ﴿ أَيْتُوا الفِيّامَ إِلَى النَّيلِ ﴾ عرَّفه بالألف واللام فينصرفُ إلى الصِّيام عن هذهِ الأشياءِ المذكورةِ.

فإن أكلَ الصَّائمُ (١) أو شربَ أو جامَعَ ناسياً لم تُفطَّره؛ لقوله ﷺ للذي أكلَ وشربَ [سالايبطس العوم] ناسياً: اتِمَّ على صومِك؛ فإنَّما أطعمكَ اللهُ وسقاكَ (٢).

⁽١) في [أ]، [ب]: (كانت).

⁽٢) ليست في [ح]

⁽٣) ينظر المبسوط (٣/ ١٤٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٨٠)، المحيط البرهاني (٢/ ٣٧٦)، البناية (١٢/ ٢١).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من [أ]، [ب]، [ج].

⁽٥) في [د] (والجاع)

⁽٦) ليست في [أ]، [ب].

⁽٧) أحرحه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب تاسيا (١٩٣٣)،

وعند مالكِ^(۱)، وابنِ أبي ليلي^(۱)، وابنِ مقاتلِ^(۱): يفسدُ صومُه^(۱). وفي الوطءِ ناسياً خلافُ الثَّوريِّ^(۱) وعطاءِ^(۱) قالا: بأنَّ النَّصَّ وَرَدَ في^(۱) الأكلِ والشُّرْبِ^(۱).

و مسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر (١١٥٥).

- (٤) لم أقف على هذا القول منسوباً لأحدهما، وفي البناية للعيني (٢٧/٤): وقال مالك، وابن أبي ليل،
 ومحمد بن مقاتل الرازي: في الفرض يقضي، وهو القياش، كذا ذكره الإمام المحبوبي.
- رني اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليل لأبي يوسف (ص:١٣٥): وإذا توضأ الرجلُ للصلاة المكتوبة فلا خلفه أبي حنيفة على ومو صائمٌ في رمصان ذاكرًا لصومه، فإنَّ أبا حنيفة على كان يقول: إن كان ذاكرًا لصومه حين توضَّأ قدخل الماءُ حلقه فعليه القضاءُ، وإن كان ناسيًا لصومه فلا قضاءً عليه. وذكر ذلك أبو حنيفة عن حَّاد عن إبراهيم. وكان ابن أبي ليلي يقول: لا قضاءً عليه إذا توضأ لصلاةٍ مكتوبةٍ، وإن كان ذاكرًا لصومه.
- (٥) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ الكوفيُّ، إمامٌ في الحديث، ومجتهدٌ في الفقه، توفي سنة ١٦١هـ.
 ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، الوافي بالوفيات (١٥/ ١٧٤)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧٤).
- (٢) عطاء بن أبي رباح أسلم القرشيُّ مولاهم المكيَّ، إمامٌ في الحديث، ومجتهدٌ في الفقه، توفي سنة ١١٤هـ.
 ينظر سير أعلام النبلاء (٥/ ٧٨)، الوافي بالوفيات (٢٠ / ٧٨)، شذرات الذهب (٢/ ٦٩)
 - (٧) أي [م] زيانة: (حتُّ).
- (٨) لم بجتلف عن عطاء في القضاء، وأمَّا المنقول عن الثوري فروايتان. ينظر: الإشراف لابن المدر
 (٣/ ١٢٧)، مختصر اختلاف العلماء (٢٦/٢)، المحلى (٣/ ٣٥٨)، المغني (٣/ ١٣٥).

 ⁽١) ينظر: المدونة (٢٦٦/١)، المعونة (١/ ٤٧١)، الكافي (١/ ٣٤٣)، الذخيرة (٢/ ٢٠٥)، التاح
 والإكليل (٣/ ٣٥٠).

 ⁽۲) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل الأنصاريُّ الكوثُّ، محدثٌ وفقيةٌ تولَّى القضاء، توني سنة ١٤٨هـ.
 ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣١٠)، الواتي بالوفيات (٣/ ١٨٤)، شذرات الذهب (٢/ ٢٢٢).

 ⁽٣) عمد بن مقاتل الرازيُّ، فقية من أصحابِ محمد بن الحسن، تولى قضاء الريِّ، توني سنة ٢٤٨هـ.
 الوافي بالوقيات (٥/ ٣٥)، الجواهر المضية (٢/ ١٣٤)، لسان الميزان (٧/ ١٨٥).

200 Tr.)

وقُلنا: الصَّرمُ هو الكفُّ عن ذلك كلِّه، فالنَّصُّ الواردُ في بعضها نصُّ في سائرِها. فإن احتلمَ أو قَاءَ أو احتجمَ فلا شيءَ عليه؛ لقوله ﷺ: اثلاثٌ لا تفطِّرنَ الصَّائمَ: القيءُ، والحجامةُ، والاحتلامُ اللَّهُ.

فإن استقاء عمداً أن القضاء؛ لقوله على: امَن قاءَ فلا قضاءَ عليه، ومن استقاءَ القسم، والاستقاء] والاستقاء] فعليه القضاءُ»(٢).

> ولو نَظَر إلى قرحِ امرأةِ فأمنى (⁴⁾، أو ادَّهنَ، أو اكتحلَ، أو قبَّلَ، أو أصبحَ جُنُباً لم تفطِّره، أمَّا الأوَّل فلأنَّه ليسَ بمواقعةِ (⁴⁾ صورةً ومعنىً.

> > وأمَّا الادِّهانُ والاكتحالُ فلقوله ﷺ: «الفِطرُ مما يَدخُلُ»(١٠).

وأمَّا إذا أصبحَ جُنَّباً فَلِها رُوي عن النبي ﷺ: «أنَّه كان يُصبح جُنُباً من غيرِ احتلامِ وهو صائمٌ»("").

 ⁽١) أخرجه النرمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يذرعه القيء (٧١٩)، والبزار في مسنده (٥٢٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٠٣٤)، وضمَّفوه جيماً

⁽٢) ئىست ڧ [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يقيء (١٦٧٦)، والترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء فيمن استقاء عمدا (٧٢٠)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (١٩٦٠)، وابن حبان في صحيحه (٢٥١٨)، والحاكم في المستدرك (١٥٥٧)، وأعلَّه الترمذي، ونقل ذلك عن البخاري أيضاً.

⁽٤) في [د] (نأنزل).

⁽٥) في [أ]، [ب]: (بموافقة).

 ⁽٦) أخرجه بنحوه أبو يعلى في مسئده (٤٦٠٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٧/٣) فيه من لم
 أعرفه

⁽٧) أحرجه بمحوه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب اغتسال الصائم (١٩٣١)، ومسلم في

وإن قبَّل أو لَمَسَ فأنزلَ فعليه القضاءُ؛ لأنَّه قضى شهوتَه بالمباشرةِ معنى، و لا كفارةَ عليه للشُّبهةِ.

وكذلك المرأةُ إذا أنزلت؛ لأنَّها تُساوي الرَّجلَ في هذا.

ولا بَأْسَ بِالقُبِلَةِ إِذَا أَمِن على نفسِه، وتُكره إذا لم يأمن؛ لما رُوي عن ابن عباس على: آنَه سألَه شابٌ عنها فنهاه، وسألَه شيخٌ فرخُص له فيها. فقال له الشابُ: أليسَ ديني ودينُه واحداً؟ فقال: نعم، ولكنَّه يأمنُ ما لا تأمنُ أنتَ (١٠).

وهو(٢) إشارةً إلى معنى تعريضِ الصَّوم للفسادِ(٢) بالتَّجاوزِ عن الْقُبلةِ إلى غيرها.

ومَن ابتلعَ الحماة أو النَّواة أو الحديدَ أفطرَ، وعليه القضاءُ؛ لوجودِ الأكلِ صورةً، و لا كفارةً / عليه؛ لأنَّه ليس في معنى ما وردّ به النَّصُّ بإيجابِ الكفارةِ. [46/ب]

ومَن جَامَع عامداً في إحدى السَّبيلين، أو أكلَ أو شربَ ما يُتغذَّى به أو يُتداوى به، [مسبطلات الصوم] الصوم] فعليه القضاءُ والكفارةُ مثلُ كفَّارةِ السَّمُظاهِر⁽¹⁾.

> أمَّا القضاءُ فلأنه لــَّا وجبَ على المعذورِ فعلى غيرِ المعذورِ أَوْلَى، وأمَّا الكفَّارةُ في الكُلِّ الكُلِّ فمذهبنا^(ه).

صحيحه، كتاب الصوم، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١١٠٩)

⁽١) لم أنف عليه

⁽٢) قي [ح] (وهذا).

⁽٣) في [د]: (على الفساد)

⁽٤) من الظّهار: وهو تشبيه زوجتِه، أو ما عبر به عنها، أو جزء شائع منها، بعضو يحرمُ نظرُه إليه من أعضاء محارمِه، نسبًا أو رضاعًا، كأمه وابنته وأخته. ينظر التعريفات (ص:١٤٤)، معجم مقالبد العلوم (ص:٥٧)، التوقيف على مهات التعاريف (ص:٢٣١).

⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٣٢٥)، البسوط (٣/ ١٣٨)، يسائع الصنائع (٢/ ٩٧)، المحيط البرهائي (٢/ ٣٨٧)، الاختيار (١/ ١٣١).

وقال الشافعي - رحمه الله -: لا كفارةَ إلاَّ في الوقاع(١).

ولنا قوله ﷺ: فمَنْ أفطرَ في رمضانَ فعليه ما على الـمُظاهِر»(**، وعلى الـمُظاهِر الكفارةُ فكذا عليه.

وليسَ في إفسادِ صوم غيرِ رمضان كفارةٌ؛ لأنَّه أمرٌ عُرِفَ (**) بخلافِ القياس في موضع وُجِدَ هتكُ الحرمةِ الشَّهرِ والصُّوم جميعاً، ولم يوجد هاهنا أحدُّهما فرُدَّ إلى الأصلِ: القياس.

ومَن جَامَعَ فيها دون الفرج أو بهيمةً فأنزل فعليه القضاءُ؛ لوجودِ الوِقاع معنى، ولا كفارةً لقصور (٤) الصُّورةِ.

للعنوم] :

ومَن احتقنَ^(ه) أو اسْتَعَطَ^(ه) أو أَقطرَ في أُذنه، أو داوى جائفةً^(٧) أو آمَةً^(٨) بدواءِ ^{[الاعمــــال} النطـــــرة

- (١) ينظر: الأم (٢/ ١١٠)، الحماوي (٣/ ٤٣٤)، نهايسة المطلب (٤/ ٣٦)، الوسيط (٢/ ٤٥٥)، البيان (010/4)
- (٢) قال الزيلعي في نصب الراية (٢/ ٤٤٩): حديثٌ غريبٌ بهذا النَّفظِ، لم أجده. وقال ابن حجر في الدّراية (١/ ٢٧٩): لم أجدُه هكذا.
 - (٣) ئىستان[أ].
 - (٤) أن [ج] زيادة: (في).
- (٥) احتقن من الحُقنة، وهي: دوامٌ يُجعل في مُؤَخِّرِ الإنسانِ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٣٥)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٤١٦)، التعريفات الفقهية (ص: ٨٠).
- (٦) من الشُّعُوط، وهو: ما صُّبُّ في الأنفِ حتَّى يصلَ إلى النُّماغ. ينظر: طلبة الطلبة (ص ٤٩)، المغرب في ترتبب المعرب (ص: ٢٢٥)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٦٨).
- (٧) الجائفة الطُّعنةُ التي بلغت الجوفَ أو نقذتُه. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص٢٦)، النهاية في غريب الحديث (١/٣١٧)، التعريفات الفقهية (ص:٦٨).
- (٨) الآمَّة، والمأمومة: هي الضربةُ التي تصلُ إلى أمَّ الدِّماغِ، وهي الجلدةُ التي تجمعُ الدِّماعَ ينظر المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٩)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٦٨)، معجم لغة الفقهاء (ص ٢٥٨٠)

رطُبِ ('' فوصلَ إلى جوفِه أو دماغِه أفطرَ؛ لقوله ﷺ: «الفطرُ بما يدخُلُ (''')؛ و لأنَّه وُجِدَ وصولُ (''') المغذِّي إلى جوفِ الصَّائم وهو ذاكرٌ.

وما ذُكرَ في الجائفةِ والآمَّةِ فهو قولُ أبي حنيفة (*) - رحمه الله-.

أمَّا عندهما فلا شيءَ عليه (*)؛ لأنَّه يصلُ من (*) منفذِ أصليَّ إلاَّ أنَّ أبا حنيفة رحمه الله -- يقول: العبرةُ للوصولِ لا للمَحَل.

وإذا أقطرَ في إحليلِهِ (٧) لم يفطّره عند أبي حنيفة (٨) - رحمه الله - ؛ لأنَّه لا منفذٌ ها هنا، وخروجُ البولِ بالترشُّح (٩).

وحند أبي يوسف - رحمه الله-: يقطّره (١٠٠)؛ للوصولِ من منفذِ أصليّ.

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٢) تقدم تخريجه (ص: ٣٣٠)

⁽٣) أ.[د]: (وجود).

 ⁽³⁾ ينظر: الأصل (٢/ ٢١٢)، المبسوط (٣/ ٦٨)، تحفة العقهاء (١/ ٣٥٦)، الجموهرة النيرة (١/ ١٤١)،
 الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٠٤).

 ⁽٥) إذا كان الدواءُ رطباً لا يابساً. ينظر: بدائع الصنائع (٦٣/٢)، الهداية (١٢٣/١)، المحيط البرهاني
 (٢/ ٢٨٤)، الاختيار (١/ ١٣٢).

⁽٦) قِ [أ]: (إلى)، وقي [د]: (قي).

 ⁽٧) الإحليل: غرحُ البول من الذّكر. ينظر: طلبة الطلبة (ص: ٣٥)، المصباح المنبر (١٤٧١)، المعجم الوسيط (١/١٤١).

 ⁽٨) ينظر الأصل (٢/٢١٢)، البسوط (٣/ ٦٧)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٥٥)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٨٣)،
 درر الحكام (١/ ٢٠٢).

⁽٩) في [أ] (بطريق الترشح).

 ⁽١٠) في [أ]: (يقطر). وينظر في المسالة: الأصل (٢/٢١)، بدائع الصنائع (٣/٢)، الاحتيار
 (١/ ١٣٣/)، العتاية (٢/ ٣٤٤)، البحر الرائق (٢/ ٢٠٠٠).

[1/47]

وقولُ محمدِ رحمه الله مضطربٌ، في روايةٍ: توقَّف فيه، وفي روايـةٍ: كقـولِ أبي حنيفة ^(۱) وحمه الله .

وإن دخلَ ذبابٌ أو دخانٌ أو غبارٌ حلَّقَه لم يفسد صومُه. أمَّا الذُّبابُ فلعدمِ إمكانِ التحرُّزِ عنه، وهذا استحسانٌ.

وإن طارَ في حلقِه ثلجٌ أو مطرٌ فقد اختلف المشايخ فيه (٢). والصَّحيحُ أنَّه يفطُّره؛ لأنَّه يمكنُه (٢) التحرُّزُ عنه في الجَّملةِ بأن يكون تحتّ السَّقفِ.

وأمَّا الدُّخانُ والغبارُ؛ / فلأنَّه لا ينعدمُ به الإمساكُ، لا صورةً ولا معنيّ

فإن كان بين أسنانِه شيءٌ وابتلعَه لم يفسد صومُه، وهذا إذا كان دون حمَّصةِ.

وقال زُفر - رحمه الله-: يفسدُ (*)؛ لوصولِ المغذِّي إلى جوفِه.

ولنا: أنَّ القليلَ ساقطُ العبرةِ^(٥) للضَّرورةِ.

ويُكرهُ الصَّومُ في يومِ العيدِ، وأيَّامِ التَّشريقِ؛ فمنْ صامَ (فِيهنَّ فَرْضاً أو واجباً أو نذراً مطلقاً لم يُجزئه.

ولو نذرَ صومَ هذه الأيام صحَّ، ولكنَّه يفطِر ويقضِي)(٢) أيَّاماً أُخَر، وهذا عندنا(٢)،

⁽١) ينظر: الأصل (٢/ ٢١٢)، الهداية (١/ ١٢٣)، تبيين الحقائق (١/ ٣٣٠)، الجوهرة النيّرة (١/ ١٤٢)، مجمع الأنهر (١/ ١٤٥).

 ⁽۲) ينظر: المسوط (۳/ ۹۳)، الهداية (۱/ ۱۲۱)، تبيين الحقائق (۱/ ۳۲٤)، مجمع الأنهر (۱/ ۲٤۵)، الدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (۳/ ۳۳).

⁽٣) في [أ]: (يمكن)، وفي [ج]: (ممكن).

 ⁽³⁾ ينظر المبسوط (١٤٢/٣)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٥٣)، الهداية (١/ ١٢١)، تبيين الحقائق (١/ ٣٢٤)،
 الجوهرة النبرة (١/ ١٤١).

⁽٥) ق[د] (الاعتبار).

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽٧) ينظر المسوط (٣/ ٩٥)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٥)، الهداية (٥/ ٨٣)، الاختيار (١/ ١٣٦)، تبيين

خلافاً لرُفر(١) والشافعي - رحمهما الله (١).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ صومَ هذه الأيَّامِ مشروعٌ، (فلَزِمَه'^{٣)} بالنَّذر كصومِ^(٤) سائرِ الأيَّام.

وقد ورد النَّهيُ عنه (^{ه)} فأُمِر بالإفطار للنَّهي، وبالقضاءِ للوجوبِ بالنَّذر) (^(۱)، وأمَّا عدمُ جوازِ فرضِ أو واجبِ أو نذرِ مطلقِ في هذه الأيامِ؛ فلأنَّ ما في ذمَّتِه كامل، وصومُ هذه الأيام ناقصٌ لمكانِ النَّهي، والنَّاقصُ لا ينوبُ عن الكاملِ.

ومَن ذاقَ شيئاً بلسانِه لم يفطّره (^{٧٧}؛ (لأنَّ المغذِّي) (^{٨)} لم يصل إلى جوفِه، ويُكره؛ لأنَّه تعريضٌ للإفطار.

ويُكره للمرأةِ أن تمضغَ الطَّعامَ لصبيَّها إذا كان لها منه بدُّ؛ لأنَّه تعريضٌ للصَّومِ على الفسادِ من غيرِ حاجةٍ فيُكره، وإن لم يكن لها منه بُدُّ لا بأس به؛ لأنَّه يُباح لها الفطرُ لحاجةٍ (٩) الولدِ؛ فَلأَن يُباحُ مضغُ الطَّعامِ كان أَوْلى.

الحقائل (۲٤٦/١)

⁽۱) وهدو روايدةٌ عدن أبي حنيف. ينظر: بدائع الصدنائع (۲/ ۸۰)، الحدايدة (۵/ ۸۳)، تبيدن الحقدائق (۱/ ۲٤۲)، الجوهرة النبرة (۱/ ۲۹).

 ⁽۲) ينظر: الأم (۲/ ۲۸۳)، الحاوي (۳/ ٤٥٥)، البيان (۳/ ۲۱۰)، العزيز (۴/ ۲۱۰)، روضة الطالبين
 (۳/ ۳۱۹).

⁽٣) ليست في [أ]، وفي [ج]: (فيلزمه).

⁽٤) أي [ج] (قياساً على صوم).

 ⁽٥) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صيام أيام التشريق (١٩٩٧) عن عائشة
 واس عمر رضي الله عمهم، قالا: «لم يرخص في أيّام التشريق أن يُصمن، إلا لمن لم يجد الهدي،

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽٧) في [أ]: (يفطر).

⁽水) 長月 (水)

⁽٩) في [أ] (لأجل).

ومَضْغُ العِلك يُكره ولا يفطّره. قيل: بأنَّ مضغَ العِلك يَدْبغُ المعدة، ويُشهَى الطَّعام (١)، وهذا ليسَ بوقتِ الطَّعام، فكان (١) اشتغالاً بها لا يفيد، ويُكره؛ لأنَّه يقف موقفَ التَّهمةِ؛ فإنَّ النَّاظرَ يظنُّه أَكْلاً.

وقيل: هذا إذا كان العلكُ ملتثماً (٣) مُصْلَحاً، فأما إذا لم يكن ملتثماً فَمَضَغَهُ حتَّى صار ملتثماً (^{۴)} يفسدُ صومُه ^(۵)؛ لأنَّه يتفتَّتُ أجزاؤه فيدخل حلقَه مع ريقِه.

ومَن كان مريضاً في رمضان فخاف إن صام يزداد^(١) مرضُه أفطرَ وقضى؛ لقوله (دخوالفطر) تعالى: ﴿ كَانَ مِنكُمْ مَرْبِينَمَا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَمِـذَةً مِّنَ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤]، وإن كان مسافراً لا يستَضِرُّ بالصَّوم فصومُه أفضل.

وقال الشافعي –رحمه الله–: الفطرُ أفضل (٢٠)؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ تعالى / وضعَ عن ﴿47ابِ] المسافرِ شطرَ الصَّلاةِ والصَّومِ»(٨)، وقياساً على الصَّلاة.

 ⁽١) ليست في [ج]. وينظر: المبسوط (٣/ ١٠٠)، الهداية (١/ ١٢٣)، حاشية الشرنبلالي عنى درر الحكام
 (١/ ٢٠٧).

⁽٢) أِي[أ]: (ليكون).

⁽٣) ملتنهًا: أي: ينضمُ ويلتصق ويُسمَّى حينثةِ معمولاً المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٠٠).

⁽٤) إِ [أ]، [ب]: (ملتاماً).

 ⁽٥) ينظر: المحيط البرهاني (٢/ ٣٨٩)، الاختيار (١/ ١٣٤)، تبيين الحقائق (١/ ٣٣١)، الجوهرة النيرة
 (١/ ١٤٢)، الدر المختار (٢/ ٤١٦).

⁽١) في [د]: (ازداد).

 ⁽٧) هذا على قول شاذ عمر في المذهب: أنَّ الفطرَ أفضلُ بكلِّ حالٍ، وإلاَّ فمذهبُ الشافعية في هذه المسألة كمدهبِ الحنفية. قال الشافعي الأم (١١٢/٣):الصَّومُ أحبُّ إليّنا لمن قَوِي عليه. وانظر البيان (٣/ ٤٦٩)، العزيز (٣/ ٢١٨)، المجموع (٦/ ٢٦١).

 ⁽٨) أحرحه ابن ماحه في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الإفطار للحامل والمرصع (١٦٦٧)،
 رالترمذي في جامعه، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلي والمرضع (٧١٥)، والسائي في سننه،

ولنا: قوله ﷺ: المسافرُ يترخَّصُ بالفطرِ، (وإن صام فهو أفضل له)(١)(١)؛ ولأنَّ الصَّومَ عزيمةٌ (الفطرَ رخصةٌ، والتَّمسكُ بالعزيمةِ أَوْلَى من التَّرخصِ بالرُّخصةِ، بخلافِ الصَّلاةِ أصلاً، حتَّى لا يلزمه القضاءُ، فكان الظُّهرُ في حقَّه كالفجر في حقَّ الكلِّ (١).

وها هنا فصولٌ أحدُّها: ما قُلنا.

والثاني: أنَّ السُسافَرةَ في رمضان لا بأسّ بها؛ خلافاً لأصحابِ الظَّواهرِ (٧٠). والثالث: إذا أنشأً (٨) السَّفرَ في رمضان فله أن يترخَّص.

باب ذكر وضع الصيام عن المسافر (٢٢٧٢)، وصححه ابن خزيمة (٢٠٤٢) بلفظ: «إنَّ الله عز وجل وضعَ عن المسافرِ شطرَ الصَّلاة، وعن المسافرِ والحاملِ والمرضع الصَّومَّ.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٢) لمأقف عليه،

⁽٣) العزيمة: الحكمُ الثابتُ عنى وَ فَتِي الدليل. معجم مقاليد العلوم (ص: ٦٣).

⁽٤) ق[أ]: (الصوم).

⁽٥) أي[ج]: (يسقط)

⁽٦) أي[أ]،[د] (المقيم).

⁽٧) نقل هذا المذهب أيضاً عن أهل الظاهر السرخي في المسوط (٣/ ٩١)، وهذا النَّقلُ غريبٌ! إذ إنَّ إباحة السّفر في رمضان صريحُ جوازِها في كتابِ الله، فالله أعلم. قال ابنُ حزمٍ في المحل (٤/ ٣٨٤): ومن سافر في رمضان، سفر طاعة أو سفر معصية، أو لا طاعة ولا معصية ففرض عليه الفطر، إذا تجاوز ميلاً، أو بلغه، أو إزاءه، وقد بطل صومُه حينيد لا قبل ذلك، ويقضي بعد ذلك في أيّام أخر، وله أن يصومه تطوعاً، أو عن واجبٍ لزمه، أو قضاءٍ عن رمضان خال لزمه، وإن وافق فيه يوم ندره صامة لندره وقد فرق قوم بين سفر الطاعة، وسفر المعصية فلم يَرَوا له الفطر في سفر المعصية، وهو قولُ مالك، والشاهعي قال عنيٌّ: والتسويةُ بين كلّ ذلك هو قولُ أبي حنيفة، وأبي سليهان

⁽٨) في [ح] زيادة: (المساقر).

وقال عليُّ وابنُ عباس رضي الله عنهما : إن كان مسافراً حين أُهِلَّ الهلالُ فكذلك، فإن شاءَ السَّفرَ فليس له أن يفطر (١).

والرابع: يجوزُ الصُّومُ في السَّفر عند الجمهور من الفقهاء وهو قولَ أكثر الصَّحابةِ رضى الله عنهم^(۲).

وعند أصحاب الظُّواهرِ(٣): لا يجوز(٤)، وهو قولَ ابنِ عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم (٥)، لقوله ﷺ: اليسَ مِنَم برَّم صيامٌ فِم سَفَر الألك.

ولنا: قوله تعالى(٧): ﴿ فَمَن شَهِدَ وَنَكُمُ ٱلثَّهُرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة:١٨٥]، وهذا

⁽١) في المبسوط للسرخسي (٣/ ٩١): إذا أنشأ السَّفر في رمضان قله أن يترخُّص بالفطر، وكان عن وابن عباس كانا يقولان ذلك لمن أهلُّ الهلالُ وهو مسافرٌ، فأمَّا من أنشأ السَّفر في رمضان فليس له أن يفطر، رقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٧٦١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩٠٠١) عن علي

⁽٢) ينظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٢٨٠)، الإشراف على مذاهب أهل العلم (٣/ ١٤٢).

⁽٣) الظَّاهرية: أتباعُ مذهبِ داود بن علي الأصبهاني، ومن أنمة الظَّاهرية: ابنُ حزم الاندلسي، وسُمُّوا بالظَّاهرية لأنهم يأخذُون بظواهر النُّصوص الشَّرعية، ويرفضون استنباطَ العلل. ينظر: الفكر السامي (٣/ ٣٠)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٤٤٣)، معجم لغة الفقهاء (ص: ٢٩٥).

 ⁽٤) ينظر: المحنى (٤/ ٣٨٤)، الاستذكار (٣/ ٣٠٠)، الحاوي (٣/ ٤٤٥)، المجموع (٦/ ٢٦٤)

⁽٥) ينظر. الإشراف على مذاهب أهل العلم (٣/ ١٤٣)، مختصر اختلاف العلياء (١٥/٣)، المحلى (٤/ ٣٠٠)، الاستذكار (٣/ ٢٠٠).

⁽٦) كُثِتَ على هامش النُّسخةِ [ب] ل٤٧: هذا الحديثُ بلغة حمير، معناه اليس من البرُّ الصيامُ في السَّفر والحديثُ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظُلُّل عليه واشتدُّ الحرُّ " "ليسَ من البرُّ الصُّومُ في السفرة (١٩٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب حواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر (١١١٥)

⁽٧) أ. [-]: (عليه السلام).

يَعُمُّمُ السَّافَرَ والمقيمَ؛ ثمَّ قولُه تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيعَنَّا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ [البقرة:١٨٤]، لبيانِ (٣) الترخُّص (بالفطرِ، فينتفي به وجوبُ الأداءِ لا جوازُه.

وتأويلُ ما روَوُا^(٣) من الحديثِ: إن كان يُجهدُه الصَّومُ بحيثُ (٤) يخافُ عليه الهلاك بسببِ الصَّوم،

وإن مات المريضُ والمسافرُ وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء؛ لأنَّ المرضَ والسَّفرَ للَّ عَدْراً في إسقاط للَّ كان عَدْراً في إسقاط القضاءِ كان أَوْلى. القضاءِ كان أَوْلى.

وإن صحَّ المريضُ أو أَقَامَ المسافرُ (ثمَّ ماتا)(١) لزمهما القضاءُ بقدر الصَّحةِ (١) وإن صحَّ المريضُ أو أَقَامَ المسافرُ (ثمَّ ماتا)(١) لزمهما القضاءُ بقدر الصَّحةِ الإقامةِ؛ لأنَّه بقدرِ هما (٨) أدركَ عِدَّةً من أيَّام أُخر، والبعضُ معتبرٌ بالكلِّ.

وفي قضماءِ رمضان إن شماء فرَّق وإن شماءَ تَمَابَعَ (١٠٠)؛ لأنَ نمسَّ القضاءِ [قطاء ومطان] مطلقٌ (١١٠) فيجري على إطلاقِه.

 ⁽١) أي[ج] زيادة: (به).

⁽٢) ق[د] (يدلنا على).

⁽٣) في[د]: (رويا).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽٥) إلج] (نلا).

⁽٦) ما بين القرسين ليس في [أ].

⁽٧) ليست ف[أ].

⁽A) في [ب] (يقدرها)، وفي [أ]، [د]: (بقدرها).

⁽٩) في [أ]، [ج]، [د]: (قرَّق).

⁽۱۰) ني[د]: (تابعه).

⁽١١) المطلق ما يدلُّ على واحدٍ غير معينٍ. ينظر: التعريفات (ص:٢١٨)، معجم مقاليد العلوم

وإن أخَّر حتَّى دخلَ رمضانٌ آخرُ صامَ (١) الثَّاني وقضى الأوَّلَ بعدَه، ولا فديةَ عليه. وقال الشافعي رحمه الله : يلزمُه مع القضاءِ لكلِّ يوم طعامُ مسكينِ (١).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَسَيَامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤]، أوجبَ القضاءَ ولم يُوجِب معه مبباً آخرَ، والفديةُ / تقومُ مقامَ (الصَّومِ عند اليأسِ عنه)(٢) كي في (ا48] حقّ الشيخ الفاني، وبالتَّأْخيرِ لم يقع اليأسُ، فلا معنى لإيجابِ الفديةِ.

والحاملُ والمرضعُ إذا خافتاً على ولدِهما أفطرَتا وقضّتا؛ ولا فديةَ عليهما؛ لقوله ﷺ: اسوم التعامل والمرضعُ إذا خافتاً على ولدِهما أفطرَتا وقضّتا؛ ولا فديةَ عليهما؛ لقوله ﷺ: والمرضع الصَّومَ اللَّهُ، ولأنَّه يلحقُها الحرجُ في نفيها أو والشيخ الصَّومَ اللَّهُ، ولأنَّه يلحقُها الحرجُ في نفيها أو والشيخ الله ولدِها، فتكون معذورةً في الإفطارِ، قياساً على المريض والمسافرِ.

وأمَّا عدمُ وجوبِ الفديةِ مذهبُنا (*)، خلافا للشافعي (*) –رحمه الله –.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الفدية شُرِعت خَلَفاً عن الصَّومِ، والجمعُ ببن الأصلِ والخَلَفِ لا يتحقَّقُ، بخلافِ الشيخِ الكبيرِ الذي لا يطيقُ الصَّومَ؛ لأنَّ الفدية في حقِّهِ عرفناها بالنَّصِ، وهو قولُه تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِيرَ نَ يُطِيقُونَهُ فِدْرَةٌ ﴾ [البقرة:١٨٤]، قال ابن

⁽ص: ١٤)، الحدود الأنيقة (ص: ٧٨).

⁽١) في[أ] زيادة: (رمضان).

 ⁽۲) ينظر: الأم (۲/ ۱۱٤)، الحاوي (۳/ ۵۱۱)، التنبيه (ص:۱۷)، حلية العلياء (۳/ ۱۷۳)، العزيز
 (۳/ ۲٤۳)، المجموع (٦/ ٣٦٦).

⁽٣) في [أ]: (عند اليأس عن الصوم).

⁽٤) تقدم تخريجه (ص: ٣٣٧).

⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٢٤٥)، المبسوط (٣/ ٩٩)، بدائع الصنائع (٢/ ٩٧)، الهداية (١/ ١٢٤)، الاختيار (١/ ١٣٥)

 ⁽٦) في مدهب الشافعي القولان، والصَّحيحُ الوجوبُ. ينظر: نهاية المطلب (٤٣/٤)، حلية العلم،
 (٣/٧٣)، المجموع (٢/٧٦٦).

عباس(١) ﷺ: وعلى الذي يُطوَّقونه (٦) فلا يُطِيقونه (٦).

والشيخُ الفاني (الذي⁽⁴⁾ لا يقدرُ على الصِّيام^{(4))(۱)} يُفطر ويُطعم لكل يومٍ مسكيناً كما يُطعِم في الكفَّاراتِ؛ لما ذكرنا.

ومَن ماتَ وعليه قضاءُ رمضان فأوصى بِهِ أطعمَ عنهُ وَليُّه (١٠ لكلَّ يومٍ مسكيناً، كها الاسية بالقفاء) بالقفاء) يُطعِمُه (١٠ في الكفّارة (١٠ نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير أو زبيب؛ لأنَّه وقعَ اليَّاسُ عن أداءِ الصَّومِ في حقِّه، فتقومُ الفديةُ مقامته كها في حقَّ الشيخ الفاني (١٠). وإنَّى يلزمُهم الإطعامُ عنه إذا أوصى، أمَّا من غير إيصاءِ فلا يلزمُهم عندنا (١٠).

⁽١) أي [ج] زيادة: (وعنيّ).

⁽٢) أن [أ]، [ج]: (يطيقونه).

⁽٣) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قوله: (أياما معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدة من أيام أخر) (٤٥٠٥) عن ابن عباسٍ رضي الله عنها أنّه كان يقرأ: (وعلى الذين يُطَوَّ فُولَه فلا يُطِيقُونه فديةٌ طعامٍ مسكينٍ)، قال ابن عباسٍ: «ليست بمنسوخةٍ هو الشيخُ الكبيرُ، والمرأةُ الكبيرةُ لا يستطيعان أن يصوما، فيُطعهان مكان كل يوم مسكيناً»

⁽٤) ئىست ق[أ].

⁽٥) ق[د]: (الصوم)

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٧) ليست أن[د]

⁽٨) أِن [أ] ، [ح]، [د]: (يطعم).

⁽٩) في [ح]. [د]. (الكفارات).

⁽١٠) ليست في [د].

⁽١١) ينظر الأصل (٢/ ٢٣٠-٢٣١)، المبسوط (٣/ ٨٩)، يدائع الصنائع (١٠٣/٣)، الهداية (١٠٣/١)، الهداية (١/ ١٢٤)، الجوهرة النبرة (١/ ١٤٣).

وعند الشافعي رحمه الله: يلزمهم ذلك من جميع ماله أوصى أو لم يُوص (١)، وهو نظيرُ الخلاف في دَيْن الزَّكاة (٢).

وإنَّى يتقدَّرُ بنصف صاع عندنا (١)، وعنده بالمُدِّرُ ،

وأصلُ الخلافِ في طعامِ الكفَّارةِ، فنحنُ نَقيسُه على صدقةِ الفطرِ^(٥) بعلَّةِ الله أُوجبَ كِفايةً للمسكين في يومِهِ ؛ وعلى هذا إذا ماتَ وعليه صلواتُ يُطعمُ عنه لكلِّ صلاةِ نصفُ صاع من حنطةٍ.

ومن دَخلَ في صومِ التَّطوعِ أو صلاةِ التَّطوعِ ثمَّ أَفْسَدَها قضّاها عندنا (١)، خلافاً السابقسوم التطوع للشافعي (٧)-رحمه الله-.

 ⁽۱) إن مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم: أنَّه يُصام عنه. ينظر: الأم
 (۱) إن مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم: أنَّه يُصام عنه. ينظر: الأم
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم: أنَّه يُصام عنه. ينظر: الأم
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه، وفي قول يُنسب للقديم.
 (۱) إذ مات بعد إمكان القضاء، وإلا سقط عنه.

 ⁽۲) ينظر: الاختيار (۱/٤/۱)، تبيين الحقيائق (۱/۲۳۰)، الغرة المنيفة (ص: ۲۰)، مجمع الأنهسر
 (۲/۲۲)، الأم (۱۲/۲۱)، الحياوي للهاوردي (۱۵/۳۳)، حليبة العلمهاء (۱۲/۲۱)، المجمعوع (۵/ ۳۳۵).

⁽٣) ينظر: الأصل (٦/ ٢٣٠-٢٣١)، المبسوط (٣/ ٨٩)، بدائع الصنائع (٣/ ١٠٣)، الهداية (١/ ١٢٤)، المجوهرة النكرة (١/ ١٤٣))

 ⁽٤) ينظر. الحاوي (٣/ ٤٥٢)، نهاية المطلب (٤/ ٦١)، البيان (٣/ ٤٦٥)، العزيز (٢/ ٢٣٧)، المجموع (٢/ ٣٦٨).

⁽٥) ليست ق[أ].

 ⁽٦) ينظر الأصل (٢/٣/٢)، المسوط (٦/٨٢)، تحقة الفقهاء (١/ ٢٥١)، الهداية (١/ ١٢٥)، تبيين الحقائق (١/ ٢١٨).

 ⁽٧) ينظر الأم (١١٣/٢)، الحاوي (٦/ ٤٦٨)، نهاية المطلب (٤/ ٧١)، العزيز (٣/ ٢٤٤)، المجموع
 (٣٩٤/٦).

2008 (T L T) 3003

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ ما أتى به من العملِ يَيطُّلُ بالأكلِ والشُّربِ في بقيَّةِ اليومِ، وإبطالُ العملِ حرامٌ لقوله تعالى: / ﴿ وَلَا نَبْطِلُوا أَعْنَلُكُو ﴾ [محمد:٣٣]، فوَجَبَ عليه [48/ب] الصَّومُ، فكان مضموناً بالقضاءِ استدراكاً للمصلحةِ الفائتةِ، كالمنذورِ.

وإذا بلغَ الصَّبيُّ أو أسلمَ الكافرُ في رمضان أمسكا بقيَّة يومِهما، وصاما بعدّه، ولم [سزلابيب عليه القضاء] يَقْضِيا ما مَضَى.

أمَّا الإمساكُ في بقيَّةِ اليومِ تشبُّها بالصَّائمين؛ لأنَّه عَجَز عن فعلِه وهو من (أهله فتشبّه)(١) بِهِ. وأمَّا صومٌ ما بعدَه فلائتها صارا(١) أَهْلَين للوجوبِ. وأمَّا عدمُ قضاءِ ما مضى فلائتها لم يكونا أهلاً فيه.

ومَنْ أَهْمَى عليه في رمضان لم يقضِ اليومَ الذي حدثُ فيه الإغياءُ؛ لأنَّ الظاهرَ من حالِه أنَّه نوى الصَّومَ في الليلِ فلم يبقَ عليه إلاَّ مجرَّدُ الإمساكِ، والإغياءُ لا يُنافيه، وقَطَى ما بعدَه؛ لعدم النيَّة فيها بقي.

وإذا أفاق المجنونُ في بعض^(۴) رمضان قضى ما مضى منه؛ لأنّه قد يطولُ وقد يقصرُ. ^{[هزيجها عليه} القضاء) فإن قصُر فهو كالإغهاء، وإن طالَ واستوعبَ الشَّهرَ^(٤) لا يقضى كالصَّبيِّ.

وفي الصَّلاةِ أَن يستوعبَ (٥) يوماً وليلةً ويزيدَ عليه حتَّى تدخلَ الفوائتُ في حدًّ التَّكرارِ، وهذا استحسانٌ أَخذَ به علماؤنا الثَّلاثة (٢).

⁽١) في [د]: (أمل التشبه).

⁽٢) ني [ح] زيادة: (على).

⁽٣) في [أ] زيادة: (شهر)

⁽٤) ني [ح] زيادة: (كله).

⁽٥) أي [أ]، [ج] [د]: (استوعب).

⁽٦) ليست في [د]. وينظر في المسالة: المبسوط (٢/ ١٠١)، بدائع الصنائع (١/ ٢٤٦)، الهداية (١/ ٧٨)،

وقال زفر(١٠)، والشافعي(٢) رحمهما الله : لا يلزمه قضاءُ ما كان مجنوناً فيه. وهو القياسُ.

ولم يَفْصِل في الكتاب بين الجنونِ الأصليِّ: وهو إذا ما بلغَ مجنوناً "، وبين الجنونِ العارضيُّ: وهو ما إذا بلغَ مُفيقاً ثم جُنَّ. وبعضُ مشابخِنا –رحمهم الله فصَّلوا بينهم (1)، وحقَّقوا الخلافَ في العارضيِّ، وأثبتوا الوِفاقَ في الأصليُّ في عدم الوجوبِ.

وإذا حاضت المرآةُ أفطرت وقَضَت؛ لأنَّها لم تَبْقَ أهلاً لأداءِ الصوم والصَّلاةِ، إلاَّ أنَّها تقضى الصُّومَ دون (*) الصَّلاة؛ لما أنَّ معنى الحَرْج مُسقطٌ للقضاءِ كما هو مسقطٌ للأداءِ، وفي قضاءِ خمسينَ صلاةٍ في كلُّ عشرين يوماً حرجٌ ظاهرٌ، وليس في قضاءِ صوم عشرةِ أيام في أحد عشر شهراً حرجٌ ظاهرٌ.

وإذا قَدِم المسافرُ أو طهرت الحائضُ في بعض النَّهارِ أمسكا عن الطَّعام والشَّراب بقيَّة يومِهما، وهذا عندنا(٢٠).

المحيط البرهاني (٢/ ١٤٦)، الاختيار (١/ ٧٧).

⁽١) يريد إذا أفاقَ في الشُّهر لا بعد مضيَّه. ينظر: المبسوط (٣/ ٨٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٨٨)، البناية (4/ 47)، تبيين الحقائق (1/ ٣٤٠).

⁽٢) ينظر: الحاوي (٣/ ٤٦٣)، نهاية المطلب (٤/ ٥٩)، البيان (٣/ ٤٦٣)، العزيز (٣/ ٢٢٠)، المجموع (TOE/T)

⁽٣) في [ح] زيادة: (فيه).

⁽٤) ينظر المبسوط (٣/ ٨٨ ٨٨)، بدائع الصنائع (٢/ ٨٩)، تبيين الحقائق (١/ ٣٤٠)، العناية (٢/ ٣٦٩)، درر الحكام مع حاشية الشرنبلالي (١/ ٢١١)، حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٣٣)

⁽٥) في [د] (ولا تقضى).

⁽٦) ينظر المسوط (٣/٥٧)، بدائع الصنائع (٢/١٠٣)، الهداية (١/٦٢٦)، الاحتيار (١/ ١٣٥)، الجوهرة البرة (١/٤٤/١).

[1/49]

[رؤيسة هسلال

شوال]

وعند الشافعي رحمه الله : لا يُمسِك (١)؛ لأنَّ عنده: أنَّ كلَّ / من كان الأكلُ مباحاً له في أوَّل اليوم ظاهراً وباطناً لا يلزمه الإمساكُ تشبُّها بالصَّائمين في بقيَّةِ اليوم؛ لأنَّ وجوب الإمساك في يوم واحد لا يتجزَّأ، كوجوب الصَّوم.

والأصلُ عندنا (٢): أنَّ من صارَ (٢) في بعضِ النَّهار على صفةٍ لو كانَ على تلث الصَّفةِ في أوَّل النَّهارِ يلزمُه الصَّومُ؛ كانَ عليه الإمساكُ في بقيَّةٍ (٤) اليومِ؛ لِكون الإمساك خَلَفاً عن الصَّوم عند فواتِه قضاءً لحقَّ الوقتِ.

ومن تسحَّرَ وهو يظنَّ أنَّ الفجرَ لم يطلع، أو أفطر وهو يظنُّ أنَّ الشَّمسَ قد غَرَبت، ثمَّ تبيَّن بعد ذلك بِخلافِه قضى ذلك اليومَ^(٥)، ولا كفَّارة عليه.

أمَّا القضاءُ فلِفساد^(١) الصَّومِ بفواتِ ركنِه وهو الإمساكُ. وأمَّا عدمُ لزومِ الكفَّارةِ فلأنَّه معذورٌ، وكفارةُ الفِطرِ عقوبةٌ فلا تجب إلاَّ على الجاني.

ومَن رأى هلالَ الفطرِ وحدَه لم يفطر؛ لِقوله ﷺ: • فِطرُكُم يوم تُفطِرُون (^{٧٧)}.

وإن كان في السَّماءِ علَّةً لم يُقبل (^) إلاَّ شهادةُ رجلين أو رجلِ وامرأتين؛ لأنَّه شهادةٌ فيم يتعلَّق به حقوقُ العبادِ؛ لما أنَّهم ينتفعون بالفطرِ في أمر الدُّنيا بخلافِ هلالِ رمضان؛

⁽١) ينظر: الحاوي (٣/ ٤٤٧)، حلية العلماء (٣/ ١٤٥)، البيان (٣/ ٤٧٢)، العزيز (٣/ ٢٢٢)، المجموع (٦/ ٢٦٢).

⁽٢) ئىست نى[د].

⁽٣) إلى [ح] (كاد).

⁽٤) ئىست ق[ب].

⁽٥) ليت في [أ]

⁽٦) في [ح] (بإنساد)

⁽٧) نقدم تخريجه (ص: ٣٣٦)

⁽٨) في [ح] زيادة: (في هلال الفطر).

506 TE 1 30G

لأنَّ المتعلَّق به محضَّ حقَّ الشَّرع، وهي العبادةُ التي (١) يُؤخذُ فيها بالاحتياطِ. وإذا لم يكن في السَّماءِ علَّةٌ لم يُقبل إلاَّ شهادةُ جماعةٍ يقعُ العلمُ بخبرِهم؛ لما ذكرنا.



باب الاعتكاف

[تعريست الاعتكاف]

الاعتكاف مستحب، وهو اللَّبُثُ في المسجدِ مع الصَّومِ بنيَّةِ (١) الاعتكافِ؛ لقول النَّه عَبَا مِن النَّاس كيف تركوا الاعتكاف؟ ورسولُ الله عَلَى كانَ يفعلُ الشَّيءَ ويتركُه، وما ترك الاعتكاف حتَّى قُبض عليه (٣).

ولأنَّ في الاعتكافِ تفريغَ القلبِ عن أمور الدُّنيا، وتسليمَ النَّفس إلى باريها⁽¹⁾، والتَّحصُّنُ بحصنِ حصينِ، وملازمةَ بيت ربِّ العالمين. فيكون أشرفَ الأعهالِ إذا كان عن إخلاص.

وأمَّا في المسجدِ أرادَ به مسجدَ الجهاعاتِ (٥)؛ لحديثِ حُذيفةَ (١) هذه: ﴿ لا اعتكافَ إلاَّ في مسجد جماعة »(٧).

⁽١) ق[د] (رنيّة).

⁽٢) محمد بن مسلم بن عبيد انه بن عبد انه بن شهاب أبو بكر الفرشيُّ الزهريُّ المدنُّ، من أجلَّة التابعين، وأحدُ أئمة الحديثِ والفقهِ، توفي سنة ١٠٤هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦)، الوافي بالوفيات (٥/ ١٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥).

⁽۳) ينظر: عمدة القارى (۱۱/۱۱).

⁽٤) أي [أ]: (النفس).

⁽٥) في [د]: (جماعة).

حذيفة بن اليهان الفارسي، صحابي جليل، كان حليفاً لبني عبد الأشهل من الأنصار، شهد أُخداً والحندق مع رسول الله ﷺ، وتوفي علمه سنة ٣٦هـ ينظر: الاستيعاب (١/ ٣٣٤)، أسد الغابة (٢/ ٢/١)، الإصابة (٢/ ٣٩)

 ⁽٧) أحرحه سحوه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٠١) رقم (٩٥٠٩)، وهو منقطع بين إبراهيم النخعي
 رحذيمة كها قال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٨٨).

والاعتكافُ في المسجدِ(١) الجامع أفضلُ منه في سائرِ المساجدِ.

وإنَّه غيرُ واجبِ إلاَّ أن يُوجِبَه على نفسِه / بالنَّذرِ؛ لقوله ﷺ للذي سألَه أنَّه نذرَ أن [49/ب] يعتكفَ يوماً في الجاهليةِ أو قال^(٢): يومين فقال: ^وأوفِ بنذرك^(٢).

> والصَّومُ من شرَطِه عندنا^(٤)؛ خلافاً للشافعي^(٥) رحمه الله لقوله ﷺ: ﴿لا اعتكافَ إلاَّ بالصَّوم﴾(٢).

> > وأمَّا النَّبُّهُ لقوله ﷺ: الاعملَ إلاَّ بالنَّيةِ الاعملَ الاَّ بالنَّيةِ الاَّ

ويحرمُ على المعتكفِ الوطءُ واللَّمسُ والقُبلةُ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَنَشِرُوهُمَ ۖ وَأَنتُمْ اللهِ اللهِ ا الله الله المعتكف عَنكِغُونَ فِي الْمُسَنَجِدِ ﴾ [البقرة:١٨٧].

> ولا يخرجُ من المسجدِ إلاَّ لحاجةِ الإنسانِ أو الجمعةِ؛ لأنَّ حاجةَ الإنسانِ معلومٌ وقوعُها في زمانِ الاعتكافِ، ولا يُمكنُ قضاؤها في المسجدِ؛ فالحروجُ لأجلِها يكون مستثنى ضرورةً.

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٢) ليست في [أ].

 ⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف ليلا (٣٤٠)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب الأيهان، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم (١٦٥٦)

 ⁽٤) ينظر. الأصل (٢/١٨/٢)، الحجة على أهل المدينة (١/ ٤٣٠)، المبسوط (١١٥/٣)، بدائع الصنائع
 (١/٩/٢)، الهداية (١/٩/١)

 ⁽٥) ينظر الحاري (٣/ ٤٨٦)، نهاية المطلب (٤/ ٨٠)، البيان (٣/ ٥٧٨)، العزيز (٣/ ٢٥٥)، المجموع
 (٢/ ٤٨٧).

 ⁽٦) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٣٥٦)، والحاكم في المستدرك (١٦٠٥)، والبيهةي في السنن الكبرى
 (٨٥٧٩)، الدارقطني والبيهةي وقفه.

⁽٧) تقدم تخريجه (ص: ٦٧).

وإذا خرجَ للحاجةِ لم يمكث في منزلِه بعدَ فراغِه من الطَّهور؛ لأنَّ الثابتَ بالضَّرورة يُتقدَّر بِقَدْرِ^(١) الضَّرورةِ.

وأمَّا الخروجُ للجمعةِ قد يقعُ (أ) في زمانِ الاعتكافِ فصار مستثنى من نذرِه، كالخروجِ للحاجةِ، وهذا لأنَّ النَّاذر بنذرِه يقصد التزامَ القُربةِ لا المعصية، والتَّخلُفُ عن الجمعة معصيةً، فيُعلم يقيناً أنَّه لم يقصدُه بنذرِه.

فإن خرجَ لغيرِ ذلك ساعةً فَسَدَ اعتكافُه عند أبي حنيفة (٣ -رحمه الله-.

وقالا: لا^{رًا} يفسد حتَّى يخرجَ أكثر من نصف النَّهار (*)؛ لأنَّ القليلَ منه عفوٌ دفعاً للحَرَج، والكثيرَ لا؛ فَفَصَلنا (*) بينهما بأكثرَ من نصف يوم.

ولأبي حنيفة - رحمه الله-: أنَّ الحروجَ ضدُّ اللَّبثِ والقرارِ الذي هو ركنُ (١) الاعتكاف، ولا بقاءَ للشَّيء مع وجود ضدَّه، كالأكلِ في الصَّوم، والحدثِ في الطَّهارة. فإن كان متطوَّعاً فلا بأسَ بعيادةِ المرضى (٨) وحضورِ الجنائز؛ لأنَّه معتكفُ (١) ما

⁽١) ﴿ [ج]: (بقدرها).

⁽٢) أ.[ج] (يكون).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (٢/ ٢٧٤)، المبسوط (١١٨/٣)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٧٤)، الهداية (١/ ١٣٠)، تبيين
 الحقائق (١/ ٢٥١)

⁽٤) ئىست ق [أ].

 ⁽٥) ينظر: الأصل (٢/ ٢٧٣)، بدائع الصنائع (٢/ ١١٥)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٠٥)، الجوهرة النيرة
 (١٤٣/١).

⁽٦) أي [أ]: (فصلنا).

⁽٧) أي [أ] (مركن).

⁽۸) أي [ح] (الريض).

⁽٩) أ.[أ] زيادة: (بقدر).

أَفَامَ؛ لأَنَّهُ لَبَثَ فِي مَكَانِ خَصُوصٍ، فلا يكونُ مَقَدَّراً باليومِ كَالْوقوفِ بعرفةَ، والجَامعُ بينهما: أنَّ المقصودَ تعظيمُ البقعةِ، وذا يحصلُ بِبعضِ اليومِ، وعيادةُ المربضِ وصلاةُ الجنازةِ(١) حتَّ عليه؛ فَيتركُ ذا / ويشتغلُ جذا.

ولا بأسَ بأن يبيعَ أو يبتاعَ في المسجدِ؛ لأنَّ البيعَ والشَّراءَ من جنسِ الكلامِ الماحِ، وربَّما تقعُ الحاجةُ إليه للمعتكف.

فَأَمَّا إحضارُ السَّلْمَةِ فِي المُسجِدِ لَلْبَيْعِ والشَّراءِ مكروهٌ؛ لأنَّ هذه بقعةٌ محرزةٌ عن حقوقِ العبادِ، فيُكره شَغْلُها بالسَّلْعَةِ للتَّجارةِ.

ولا يتكلُّمُ إلاَّ بخيرٍ، أرادَ به لا يتكلَّمُ بها يكونُ فيه إثمٌ، فإنَّ النبي ﷺ كان يتحدَّثُ مع النَّاسِ في اعتكافِه.

ويُكره له الصَّمت، يعني به صومَ الصَّمتِ؛ لأنَّه ليس بقربةٍ في شريعتنا.

فإنْ جامعَ المعتكفُ ليلاً أو نهاراً ناسياً ^٢ أو ذاكراً بَطَلَ اعتكافُه، أرادَ به الجهاعَ في الفرج؛ لأنَّه محظورُ اعتكافِه، فكان مفسداً له كالجهاع في الإحرام.

وإن بَاشَرِها فيها دون الفرج فإن أنزل فَسَدَ اعتكافُه، وإن لم يُنزِل لا يفسدُ وقد أساءَ. وللشافعي - رحمه الله - فيه ثلاثةُ أقاويل (٢): قولٌ مثلُ قولِنا؛ لأنَّه إذا لم يتَّصل به الإنزالُ لا يَفسدُ الصَّومُ، فكذا لا يَفسدُ الاعتكافُ الذي هو فرعٌ على الصَّوم.

⁽١) في [ح] (الجنايز).

⁽۲) في [أ]، [ج] زيادة : (كان).

⁽٣) الماشرة فيها دون الفرج عند الشافعية على ضربين: لغير شهوةٍ جائزةٌ، ولشهوةٍ، وفيها ثلاثةُ أقوالٍ، الجوار مطلقاً، والبطلان مطلقاً، والتفصيل المذكور، وهو قول يُحرَّجُ، وقد منعه بعضهم ينظر الحاوي (٣/ ١٩٩٤)، نهاية المطلب (٤/ ١٠٨)، البيان (٣/ ٤٩٥)، العزيز (٣/ ٢٥٣)، المجموع (٦/ ٥٢٥)

ومَنْ أُوجِبَ على نفسِه اعتكافَ أيَّامٍ لزِمَه اعتكافُها بِلياليها، وكانت متتابعةً (١٠)؛ لأنَّ الأيَّامَ متى ذُكِرت بِلفظةِ (٢٠) الجمع ينتظمُ ما بِإزائِها من الليالي عُرفاً.

وأمَّا التَّتَابِعُ فلأنَّ الأصلَ فيه التَّتَابِعُ؛ لِيتحقَّق اللَّهَالِي والنَّهُرِ؛ فلا (يشبت التفرُّقُ) (أ) إلاَّ بدليلٍ، بِخلافِ ما لو أوجبَ على نفسِه صيامَ ايَّامِ حيثُ كان بالخيار، إن شاءَ تابِعَ، وإن شاءَ فرَقَ؛ لأنَّ الأصلَ فيه التفرُّقُ بتخلُّلِ (أ) الليالي التي هي لا تقبلُ الصَّومَ، فلا يثبتُ التَّتَابِعُ إلاَّ بدليلٍ.

ومَن أَكلَ ناسياً لم يَفسد صومُه، فلم يَفسد اعتكافُه الذي هو بناءٌ عليه. ومَن قبَّل امراتَه فأَنزلَ فَسَدَ اعتكافُه؛ لما ذكرنا.

* * *

⁽١) في [ح] (متابعة)

⁽٢) ليست أن [أ]، وأن [ج]: (بلفظ).

⁽٣) أي [أ]، [ج]، [د]: (لتحققه).

⁽٤) في [د] (تشت التفرقة).

⁽٥) في [ب]،[د]: (بتحلل).



كتصاب المصبح

الحبُّجُ واجبُ على الأحرارِ البالغين المُقَلاءِ الأصحَّاءِ المسلمين إذا قدروا على الزَّادِ [شرانط العج] والرَّاحلةِ فاضلاً أ عن مسكنِه، وما لا بُدَّرً أَن منه، وعن نفقةِ عيالِه إلى حبن عَوْدِه، وكان الطَّريقُ آمِناً.

أمَّا الوجوب فثابتُ بالكتابِ، والسنَّةِ، وإجماع الأمةِ.

أمَّا / الكتابُ فقوله (٣) تعالى: ﴿ وَاِللَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، [50/بـ] وكلمة: "على" موضوعة (٤) للإيجاب.

> وأمَّا السُّنَّةُ فلقوله (*) ﷺ: "من مَلَكَ زاداً وراحلةٌ تُبَلِّغُهُ إلى بيتِ اللهِ تعالى فلم يحج فَعَلَيهِ أَنَّ يموتَ يهودياً أو نصرانياً »(١). وعليه الإجماعُ (٧).

> > وأمَّا اشتراطُ الحربيَّةِ والبلوغِ والعقلِ؛ فلِما مرَّ في كتابِ الزَّكاةِ والصَّومِ (١٨). وأمَّا الصَّحةُ فلأنَّ هذه عبادةٌ بدنيَّةٌ، فلا بُدَّمن القدرةِ بصحَّةِ البدنِ.

⁽١) أِي[أ]: (فضلاً).

⁽٢) ني[د]زيادة: (له).

⁽٣) في[ح]: (نلقوله).

⁽٤) أي [ح] (مستعملة).

⁽٥) ق [أ]، [د]: (نقوله).

 ⁽٦) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج (٨١٢)، والسرار في مسنده (٨٦١)، وضعّفه الترمذي، والعقيلي، وابن عدي. ينظر: التلخيص الحبير (٢/ ٤٨٧)

⁽٧) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (١/ ٣٤٦).

⁽۸) ينظر: (ص: ۲۷۳)، (ص: ۳٤٤).

وأمَّا الزَّادُ والرَّاحلةُ أن يكون عندَهُ دراهمُ مقدارَ ما يُبلّغه إلى مكةَ ذاهباً وجائياً فاضلاً عها ذُكِر⁽¹⁾ في الكتابِ، فلقوله تعالى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، وفسّروها (٢) بها ذَكَرْنا.

وأمَّا أَمْنُ الطَّريقِ فلأنَّه (٣) لا يجبُ بدونِ الزَّادِ والرَّاحلةِ، ولا بقاءَ للزَّادِ والرَّاحلةِ بدونِ أمنِ الطَّريقِ.

(ويُعتبر أن يكونَ للمرأة محرمٌ) ﴿ يُحجُّ بها، أو زوجٌ، ولا يجوز لها ﴿ أن تحجُّ بغيرهما ﴿ المعدم نعج المامَّةِ اللهُ اله

أمَّا إذا كان بينها وبين مكة أقلَّ من مسيرةِ ثلاثةِ أيَّامٍ ولياليها، فحينئذِ لا تكون مُسافرةً فلا بأسَ بدونِ الزَّوجِ والمحرم.

ولا يُشترطُ رضا الزُّوجِ وإذنَّه إذا وّجَدَت محرماً عندنا(٨)، خلافاً للشافعي(١) - رحمه

⁽١) ق[أ]: (ذكرنا).

⁽٢) في [أ]، [ج]: (فسروه)، وفي [د]: (فسره).

⁽٣) في [ج]: (بأنه).

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (ويعتبر للمرأة أن يكون لها محرم).

⁽٥) نيست في [ج]

⁽٦) ليست في [أ]، [د]

⁽٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (١٣٤٠)

 ⁽٨) في [ح] (عندهما). وينظر: الأصل (٢/١٤٥)، المسبوط (٤/١١٢)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٨٨)، الهداية
 (١/ ١٣٣)، المحر الرائق (٢/ ٣٣٩).

 ⁽٩) إذا أُخرَمَت المرأة بحج بغير إذن زوجِها، فهل له منعُها، فقيه ثلاثةُ أقوالٍ: جوارُه في المرص والتطوع،
 وهو الأصحُّ، ومعُه فيهيا، وجوازُه في التطوع دون الفرض ينظر: الأم (١٢٨/٢)، الحاوي

الله ؛ لما أنَّ الحجَّ من الفرائضِ اللازمةِ، فتكون منافعُها مستثناةٌ عن مِلك الزَّوجِ. وفي حجِّ التَّطوعِ للزَّوجِ حقَّ المنعِ، كما في صلاةِ (الفرضِ مع النَّفلِ)(١٠).

ويستوي الجوابُ بينها إذا كانت شابةً أو عجوزاً فيها يرجعُ إلى اشتراطِ الـمَحْرَمِ؛ لأنّها عورةٌ كالشَّابةِ.

هذا الذي ذكرنا في حقّ من يبلغُ مالُه ما يَكتري به راحلةٌ أو (شِقَ زاملةٍ) (١) وإن كان لا (١) يكفيه (لذلك ولكن يكفيه) (١) لعَقَبةِ الأَجير (١)، أو للمشي (١) راجِلاً فلا يجبُ عليه الحجُّ عند عامَّةِ العلماءِ (١) خلافاً لمالك (١)، والضحَّاكِ بن مزاحم.

ثمَّ إنَّها تُعتبر هذه الشرائطُ وقتَ خروجِ أهلِ بلدِه / للحجِّ؛ لأنَّ ذلك وقتَ الوجوبِ [1/51] في حقّه لا قبلَه ولا بعدَه.

(٤/ ٣٦٣)، نهاية المطلب (٤/ ٤٤٠)، البيان (٤/ ٤٠٤)، العزيز (٢/ ٥٣٢)، المجموع (٨/ ٢٢٦)

⁽١) في [د]: (النقل مع القرض).

 ⁽٢) في [أ]: (زق زاملة)، وفي [ج]: (شيء في إيابه)، وفي [د]: (شق راحلة). والزَّاملة: البعيرُ الذي تُجملُ عليه الطَّعامُ والمتاعُ. ينظر: العين (٧/ ٣٧١)، جمهرة اللغة (٣/ ٨٢٦)، طلبة الطلبة (ص:١٢٧).

⁽٣) إ.[د] (ما).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽٥) عَقَبَة الأَجبِرِ: أَن يكتري اثنان بعيراً يتعاقبان في الرُّكوب عليه، فيركبُ هذا فرصخاً أو منزلاً، ثمَّ ينزل فيحقُبُه الأَخرُ في الرُّكوب فرصحاً أو منزلاً. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٢٨)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٢٢)، معجم لغة الفقها، (ص:٣١٢).

⁽١) ق[أ]: (للمشترى).

 ⁽۷) ينظر بدائع الصنائع (۲/ ۱۲۲)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف (۱/ ٤٥٧)، المجموع
 (۷/ ۷۸)، المغنى (۳/ ۲۱۵).

 ⁽٨) حيثُ قالَ من استطاع المثني وجبّ عليه. ينظر: النوادر والزيادات (٢١٨/٢)، التلقير (١/ ٧٨)،
الباذ والتحصيل (٤/ ١١)، الذخيرة (٣/ ١٧٦)، التاج والإكليل (٣/ ٤٥٧).

2**08**(700)

والمواقيتُ التي وقّتها رسولُ الله الله الله الله الإنسانُ إلا محرماً. الأهل المدينةِ ذو الحُليفة (١)، والأهلِ العراقِ ذاتُ عِرْقِ (١)، والأهلِ الشام مُحَحَفة (١)، والأهلِ النّجد قرْنَ (١)، والأهلِ السام مُحَحَفة (١)، والأهلِ النّجد قرْنَ (١)، والأهلِ اليمنِ يَلَمُلَم (١)؛ لما رُوي عن النبي اللهِ وقّت هذه المواضع الأهلِها ثمّ قال: المُنّ لهنّ، ولمن مرّ لهنّ من غير أهلهنّ ممّن أراد الحبّج والعمرة إلى يوم القيامة (١). وإن قدّم الإحرام على هذه المواقيت جاز؛ الأنّه إظهارُ المسارعة في أداء هذه العبادةِ.

⁽١) ذر الحُلَيفة: قريةٌ بينها وبين المدينة جنوباً تسعة كيلو متر في الطريق المؤدّي إلى مكة، وهي اليوم عامرة، وفيه مسجد، وتُعرف عند العامّةِ: أبيار علي. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٢٩٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص:٣٠١)، القاموس الفقهي (ص:٤٣).

⁽۲) ذات عِرق: الحدُّ الفاصل بين تهامةً ونجدٍ، شهال شرقي مكة على مرحلتين على نظام القوافل القديم، يمرُّ فيها طريق المقى المعروف بدرب رُبَيدة، وهو يعرف اليوم بالضريبة. ينظر طلبة الطلبة (ص:٣٧)، معجم البلدان (١٠٧/٤)، معالم مكة التاريخية (ص:٩٧).

⁽٣) الجُحْفة: موضعٌ على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهو في شرق مدينة رابغ بحوالي (٢٢) كيلا ينظر معجم البلدان (٢/ ٢٩٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص:٨٠)، معجم لغة الفقهاء (ص:١٦٠).

⁽٤) قُرْن المنازل: موضعٌ يُعرفُ البومَ باسمِ الشّيلِ الكبيرِ، وما زال الوادي يُسمَّى قُرُناً، والبلدةُ تسمَّى الشّيل، وهو عنى طريق الطائف من مكة المارُ بنخلة البهائية، يبعد عن مكة ٨٠ كبلاً، وعن الطائف (٥٣) كبلاً ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٣٣)، المصباح المنير (١/ ٤٢٤)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص:٤٥٤).

 ⁽٥) يَلَمُلَم: وادِ كَبِيرٌ يمر جنوبَ مكة على (١٠٠) كيل، ويُعرف أيضاً بالسَّعَدِية ينظر. معجم المندان
 (٥/ ٤٤١)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص:٣٣٩)، معجم لغة الفقهاء (ص:٥١٤)

 ⁽٦) أحرجه المخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب مهل أهل مكة للحج والعمرة (١٥٢٤)، ومسلم في
 صحيحه، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة (١١٨١).

ومَن كان بمكة فميقاتُه في الحجُّ الحَرَّمُ ليكونَ محرماً من دُويرةِ أهلِه، وفي العمرةِ (١) مِن الحَلُ ؛ لأنَّ النبي ﷺ أمرَ عائشة رضي الله عنها أن تهلَّ بالعمرةِ من التَّنعيم (٢).

ولا يُجاوِزُ^(٣) (أحدٌ الميقاتَ)^(٤) إلاَّ محرماً لما قلنا، فإن جَاوزَه^(۵) غيرَ محرمِ ثمَّ أَحرمَ فَعَليهِ أَنْ يَرجعَ ويُلبِّي منه، فإنْ رَجَع إليه ولم يُلبِّ لم يسقط عنه الدَّمُ في قول أبي حنيفة (١) - رحمه الله-.

> وقالا: إذا رجعَ إليه محرماً سقطَ عنه الدَّمُ وإن لم يُلبُّ^(٧). وعند زُّفر – رحمه الله–: لا يسقطُ لبَّى أو لم يُلبُّ^(٨).

⁽١) أ. [ج] زيادة: (يكون).

⁽٢) التنعيم: المكانُ المعروفُ بمسجد هائشة، سمّي بذلك لأنَّ عن يمينه وادياً يقال له: ناهم، وعن يساره وادياً يقال له: نعيم، وهو في وادٍ يقال له: نعيان، وعمرانُ مكة اليوم تجاوزَ التنعيم فأصبح التنعيمُ حياً من أحياء مكة. ينظر: المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسياء (١/ ٢٦٤).

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي (١٥٦١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام (١٢١١).

⁽٣) أي[ج]: (يمرز).

 ⁽٤) في [د]: (هذه المواقبت أحداً)

⁽٥) في[د]: (جاوز).

⁽٦) ينظر: الأصل (٢/ ٥٢١)، الجامع الصغير (ص:١٤٥)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٩٦)، الهداية (١/ ١٧٢)، البحر الرائق (٣/ ٥١)

 ⁽٧) ينظر: الأصل (٢/ ٥٢١)، الجامع الصغير (ص:١٤٥)، بنائع الصنائع (٢/ ١٦٥)، الهداية
 (١/ ١٧٢)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٣٦)، عجمع الأنهر (١/ ٣٠٣).

⁽٨) ينظر المبسوط (٤/ ١٧٠)، بدائع الصنائع (٢/ ١٦٥)، تبيين الحقائق (٢/ ٧٣)، العناية (٣/ ١٠٩)، العناية (١٠٩/٣)، الجوهرة السرة (١/ ١٥٧).

لهما: أنَّ حتَّى الميقاتِ في مجاوزتِه محرماً وقد تلافى ذلك حينَ عادَ إليه محرماً فلا يضرُّه تركُ التَّلبيةِ كما لو أخرمَ من دُويرةِ أهلِه.

ولأبي حنيفة - رحمه الله-: أنَّ إحرامَه داخلُ الميقاتِ وَقَعَ ناقصاً، وارتفاعُ النَّقصان بحقيقةِ الإنشاءِ إن أَمكنَ، وبِها هو في معنى الإنشاءِ إن تعلَّر، وفسخُ الإحرامِ غيرُ ممكن؛ فَشَرَطُنا ما هو في معنى الإنشاء وهو التَّلبية عند الميقات فلا يكمل بدونها، بخلاف ما لو أحرم من دُويرة أهله؛ لأنَّه وقع كاملاً في ذاته، فصحَّ مُضِيَّه فيه.

وإذا أرادَ الدُّخولَ في الإحرامِ اغتسلَ أو توضَّا، والغُسْلُ أفضلُ؛ ﴿ لأنَّ النبي ﷺ تَجَرَّدَ إِمستجانَ الإحرامِ اغتسلَ الله الإحلالِه فاغتسل " "، وهذا " الغُسلُ سُنَّة ، والمقصودُ منه حصولُ النَّظافةِ، ويقومُ الوضوءُ مقامَه كها في العيدين (والجمعةِ إلاَّ أنَّ الغُسْلَ أفضلُ؛ لأنَّ معنى / النَّظافةِ فيه [751] أنَّ الغُسْلَ أفضلُ؛ لأنَّ معنى / النَّظافةِ فيه [751] أنَّ العُسْلَ أفضلُ؛ لأنَّ معنى / النَّظافةِ فيه أَتُهُ.

ولَبِسَ ثوبين جديدينِ أو غسيلينِ إزاراً ورداءً؛ لأنَّ المحرمَ عنوعٌ عن (*) لبسِ المخيطِ (١)، ولا بُدَّ من سَتْرِ العَورةِ؛ فيتعيَّنُ للسَّتِرِ الاتَّزارُ والارتداءُ.

أمَّا غسيلين أو جديدين لأنَّ الحجَّ عبادةٌ عظيمةٌ لا يتكرَّر أداؤها في الحولِ ولا وجوبُها في العُمرِ إلاَّ مرَّة؛ فيتجمَّلُ لها بأجودَ ما يجدُ، ولأنَّ الوَسَخَ يُقْمِلُ فيتضرَّرُ بهِ.

⁽١) ئىست نى[ب]

 ⁽۲) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (۸۳۰)، والبيهقي في السنن الكبرى (۸۹٤٤)، وصححه ابن خزيمة (۲۵۹۵).

⁽٣) في [ب]: (وهو).

⁽٤) في [د] (العيد).

⁽ه) في [أ]، [د]· (من).

 ⁽٦) المحيط من الثياب: ما تُطِعَ على هيئة الجسم ثمَّ ضُمَّت أجزاؤه بالحيوط ونحوها. معجم لغة الفقهاء
 (ص١٧٠٤).

ومسَّ طيباً إن كان له، سواءٌ كان يبقى بعد الإحرامِ أو لا يبقى.

وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف^(۱) رحمهما الله-؛ لحديث أمَّ حبيبة^(۱)، أمَّها قالت: انتهينا إلى الرَوْحاء^(۱)، والطِّيبُ يَسيلُ من جِباهِنا من العَرَقِ^(۱).

وقال محمدٌ - رحمه الله -: يُكره (٥).

وهو قول مالك(٢)، وأحدُ قولي الشافعي(٧).

- (٣) الرَوْحاه: قريةٌ على بُعد ليلتين من المدينة، بينها أحد وأربعون ميلاً، وهي بثرُ الرَوحاه، وقد ظلت الروحاه أو يتر الروحاه، محطّةٌ عامرةٌ على مرَّ العصور، ولما كُثرُ الحاجُّ شاركتها بلدةُ «المسيجيد» المعروفة قديماً بالمنصرف. ولما جاءت السياراتُ خفَّ أمرُ الرَّوحاه، وتقدَّمت جارتُها فصارت بلدةً عامرةً. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٠١)، الروض المعطار (١/٢٧٧)، معجم المعالم المجدافية (ص:٢٧٧).
- (1) لم أقف عليه. وفي صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب (٢٧١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام (١١٩٠) عن عائشة قالت: «كأن أنظرُ إلى وَبيص الطّيب، في مَفرقِ النبي ﷺ وهو محرمٌ».
- (٥) وروي عنه أنه قال: كنتُ لا أرى بذاك بأساً حتى رأيتُ أقواماً يحضرون طيباً كثيراً، ويصنعون شيئاً شنعاً فكرهتُ ذلك ينظر: المبسوط (٤/ ٣)، بدائع الصنائع (٢/ ١٤٤)، البناية (٤/ ١٧٠)، مجمع الأنهر (١/ ١٢٠).
- (٦) ينظر: النوادر والزيادات (٦/ ٣٢٧)، المعونة (١/ ٥٣٠)، الكاني (١/ ٣٨٨)، بداية المجتهد (٩٣/٢)، الناج والإكليل (٤/ ٢٣١).
- (٧) مدهب الشافعي: حوازُ التَّطيبِ للإحرامِ، إلاَّ في وجهِ ضعيفٍ يُمنعُ فيه المحرمُ من التَّطيبِ بطيبٍ تبقى

⁽١) ينظر: تحفة المقهاء (١/ ٤٠١)، الاختيار (١/ ١٤٣)، المحيط البرهاني (٦/ ٢٢٤)، الهداية (١/ ١٣٥)، الدر المختار (٢/ ٤٨١).

⁽٢) أمَّ حبيبة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشية الأموية زوجُ النبي ﷺ إحدى أمهات المؤمنين، كُنيت بابنتها حبيبة بنت عبيد الله بن جحش، واسمُها رملة، كانت من السابقين إلى الإسلام، ومن مهاجرة الحبشة، توفيت رضي الله عمها صنة ٤٤هـ. ينظر: الاستيعاب (١٨٤٣/٤)، الإصابة (١/٩٤٣).

وصلَّى ركعتين؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالْصَلَوْةِ ﴾[البقرة: ٥٥]، و لأنَّ النبي ﷺ والصحابة فعلوا ذلك (١٠).

وقال: اللَّهم إني أريدُ الحجّ فيسّره لي وتقبّلُه منّي؛ لأنّه أشقُ العباداتِ فيسألُ الله تيسيرَها وقبولهًا.

ولا بُدَّ من نيَّةِ القلبِ؛ لأنَّ صحةَ العباداتِ بها بالنَّصِ، وهو قولُه ﷺ: ﴿لا عملَ إلاَّ بالنيَّة ﴾(٢).

والكلامُ فيه (٢) يقعُ في مواضعَ:

أحدِها: في مأخذِ التَّلبيةِ ومعناها.

فقيل (٥): هو مشتقٌ من قول القائل: ألبَّ الرَّجلُ، إذا أقام في مكان (٢)، فمعنى قول القائل: لبَيك، أي (٧): أنا مقيمٌ على طاعتِك.

عيثُه. ينظر: الأم (٢/ ١٦٥)، الحاوي (٤/ ٧٨)، نهاية المطلب (٤/ ٢١٧)، حلية العلماء (٢/ ٢٣٤)، البيان (٤/ ٢٢٢)، العزيز (٣/ ٣٧٨)، المجموع (٨/ ٢١٧).

[التلبيـــة في الإحرام]

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الإهلال مستقبل القبلة (١٥٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها (١١٨٤). وانظر: المصنف لابن أبي شيبة (٣/ ١٣٤).

⁽٢) تقدم تخريجه (ص: ٦٧)

⁽٣) تقدم في الحاشية رقم (١)

⁽٤) ليست في [ح]

⁽٥) ني[د]:(نيل)

⁽٦) ينظر تهذيب اللغة (٢/ ٤٣)، الصَّحاح (١/ ٢١٦)، مشارق الأنوار (١/ ٣٥٣)

⁽٧) ني[د]: (إن).

وقيل: هو مشتقٌ من قولهم: داري تُلِبُّ دارَكَ، أي: تُواجِهُها (١)؛ فمعنى قوله: لبَيكَ، أي: الِّجَاهي لك.

وقيل: هو مشتقٌ من قولهم: امرأةٌ لَـبَّةٌ، أي: تُحِبَّةٌ لِزَوجِها (٢)، فمعناه (٢): محبَّتي لكَ. والثاني: لا خلافَ أنَّ التَّلبية جوابُ الدُّعاءِ، والكلامُ في أنَّ الدَّاعي من هو؟ فقيل: الدَّاعي هو: اللهُ (٤).

وقيل: الدَّاعي: رسولُ الله (٥).

والأظهرُ أنَّ الدَّاعي هو: الخليل.

والثالث: في وقتِ التَّلبيةِ، والمختارُ عندنا ما ذكرنا(٢٠).

والرَّابِعُ: في صفة التَّلبية، وهي (٧): لبَّيك اللَّهم لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إنَّ الحمدَ والنَّعمة لك والملك، لا شريك لك. هكذا رُوي في صفة تلبية رسولِ الله تَقُوُّ (٨). والصَّحيحُ في (إنَّ الحمدَ) بِكسرة الهمزةِ، وعليه أنمةُ اللَّغة (٩).

⁽١) ينظر: الزاهر في معاني كليات الناس (١/ ١٠١)، بجمل اللغة (١/ ٧٩١)، مشارق الأنوار (١/ ٣٥٣)

⁽٢) ينظر: الزاهر في معاني كليات الناس (١/ ١٠١)، مقاييس اللغة (٥/ ١٩٩)، تاج العروس (٤/ ١٨٥).

⁽٣) ق[أ]: (معناه).

⁽٤) ينظر: مرقاة المفاتيح (٥/ ١٧٥٧).

⁽٥) ينظر: مرقاة المفاتيح (٥/ ١٧٥٧).

⁽٦) أي: عَقِيبَ الصلاة.

⁽٧) ليست أي[د].

 ⁽٨) أخرحه البحاري في صحيحه، كتاب الحج، باب التلبية (١٥٤٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج،
 باب التلبية وصفتها ووقتها (١١٨٤)

 ⁽٩) في [ب]: (اللفظ). وينظر عملة القاري (٩/ ١٧٢)، وقال الباجي في المنتقى (٢/ ٢٠٧) يُروى
 بكسر الهمزة وفتجها، وقال قومٌ: إذَّ كسرَ الهمزةِ أبلغُ في المدح وليس ذلك بِيبِّن؛ لأنَّ كسرَ الهمرة إنها

/ فإن كان منفرداً بالحجّ نوى بتلبية^(١) الحجّ، ولا يصيرُ محرماً بمجرَّدِ النَّية ما لم يأتِ [1/52] بالتَّلبيةِ أو ما يقومُ مقامَها، وهذا عندنا^(١)، خلافاً للشافعي^(٣) رحمه الله ، وهو روايةٌ عن أبي يوسف^(٤) -رحمه الله-.

> والصَّحيحُ ظاهرُ الرِّواية؛ لأنَّ مجرَّد النَّية لا يُعتبر به؛ لقوله ﷺ: ﴿إِنَّ الله تعالى عفا عن أمتى ما حدَّثت به أنفسهم ما لم يتكَّلموا أو يفعلوا ((٥)).

> ولا ينبغي أن يخلَّ بشيء من هذه الكلهات، يعني به صفة التَّلبية التي ذكرنا؛ اتِّباعاً للشنة وإكهالاً للفضيلة.

> فإن زاد فيها جاز؛ لقول ابن مسعود عله: أنَسِيّ النَّاسُ أَمْ طالَ عليهم العهدُ: لبَّيك بعددِ التُّرابِ لبَّيكِ النَّرابِ لبَيكِ النِّلُ النِّلُوبِ للنِيكِ النِّلُوبِ النِيكِ النِّلُوبِ النِيكِ اللِيكِ اللَّذِيكِ النِيكِ اللِيكِ النِيكِ النِيكِ اللِيكِ اللَّيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللْيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللَّيكِ اللْيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللْيكِ اللِيكِ اللْيكِ اللِيكِ اللْيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللِيكِ اللْيكِ اللِيكِ اللِيلِي اللْيكِ اللِيكِي

فإذا لبَّى فقد أحرم، كما لو كبِّر للصلاة (٧).

يقتضي الإخبار بأنَّ الحمد والنعمة لك وأنه ابتداءُ كلامٍ، وفتحُ الهمزة يقتضي التَّلبية من أجل أنَّ الحمد والنعمة له، وليس في أحد اللَّفظين مزيَّة مدح.

⁽١) أَوْ [أ]، [ج]، [د]: (بتلبيته).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (٤/ ١٣٨)، بدائع الصنائع (٦/ ١٦١)، الجوهرة النيرة (١/ ١٥١)، درو الحكمام
 (١/ ٢٢٠).

 ⁽٣) في الجديد الأصنع. ينظر الأم (٣/٤٦)، الحاوي (٨٣/٤)، نهاية المطلب (٢١٩/٤)، الحاوي
 (٣) ١٢٩)، العزيز (٣/٤٦٤)، المجموع (٧/٢٢٤).

⁽٤) ينظر. المسوط (١٣٨/٤)، بدائع الصنائع (٢/ ١٦١)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٢٠)، تبين الحقائق (١١/٢)

⁽٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره (٢٦٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيهان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر (١٢٧)

⁽¹⁾ أخرحه أبو يوسف في الآثار (٤٧٤).

⁽٧) أي [-]: (أي الصلاة).

2008 TIT 3003

وينبغي أن يرفعَ صوتَه بالتلبية؛ لقوله ﷺ: ﴿أَفْضُلُ الحَجُّ الْعَجُّ وَالنَّبُّ ﴿''. فالعجُّ : رفعُ الصَّوتِ بالتلبيةِ . والثجُّ : هو تسييلُ الدَّم بالذَّبح ('').

وإذا صارَ عرماً فليتقَّ عبًّا نهى اللهُ تعالى عنه مِن^(۱) الرَّفَثِ والفُسوقِ والجِدال؛ لقوله [سطواد] الإعراد] تعالى: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوتَكَ وَلَا حِدَالَ فِي ٱلْحَجَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهذا هي بصبغةِ (١)

نعابي. هر فلا رفت ولا فسوف ولا چـدان في الحج على البهرة. ١٦٧)، وهدا نهمي بِصبعهِ النَّهٰي، وهو أكبرُ ما يكونُ من النَّهي.

وتفسيرُ الرَّفثِ: هو الجهاع^(٥).

وقيل: هو الكلامُ الفاحشُ بِحضرةِ النِّساء (١).

والفُسوقُ: اسمٌ لِلمَعاصي(٧٠).

والجِدال: أن يُجادل رفيقَه في الطَّريق (^).

وقيل: مجادلةُ المشركين؛ لِتقديم وقتِ الحجّ وتأخيرِه^(٩).

ولا يقتلُ صيداً، ولا يُشيرُ إليه، ولا يَدلُّ عليه؛ لأنَّ القتلَ (١٠٠ حرامٌ في حقَّه(١٠٠﴿ لَا

⁽١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب رفع الصوت، بالتلبية (٢٩٢٤)، والترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر (٨٢٧)، وأبو يمنى في مسئده (١١٧)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢٦٣١)، والحاكم في مستدركه (١٦٥٥).

⁽٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٢٥٤)، النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٠٧).

⁽٣) ليست إلج].

⁽٤) ق[د]: (بصفة).

⁽٥) ينظر: جامع البيان (١٢٩/٤)، تقسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٤٦)

⁽٦) ينظر: جامع البيان (٤/ ١٣٦)، معالم التنزيل (١/ ٢٣٦).

⁽٧) ينظر: جامع البيان (٤/ ١٣٥)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٤٧).

⁽٨) بنظر: جامع البيان (٤/ ١٤١)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٤٨)

⁽٩) ينظر: جامع البيان (١٤٦/٤)، تفسير ابن أبي حاتم (١/٨٤٣)

⁽١٠) ليست في [ب].

⁽١١) في [أ] زيادة: (بقوله)، وفي [ج]، [د]: (لقوله تعالى).

[52/پ]

نَقْنُلُواْ اَلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٥]، فكان المحرَّم على السُمُحرِم التَّعرُّض للصَّيد بي يُزيل الأمنَ عنه، وذا يحصل بالدَّلالة والإشارة والأنَّه رُبِّها يتطرَّقُ به إلى القتل، وما يكون محرَّمٌ العين فهو محرَّمٌ بدواعيه كالزِّنا.

ولا يلبس تميصاً، ولا سراويلاً، ولا عهامةً، ولا قَلَنْسُوهَ، ولا قَباءً، ولا خُفَين إلا أن لا بجد نعلين أن فيقطعهما أسفل الكعبين؛ لنهي النبي الله عن هذه الأشياء في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنهماً.

ولا يُغطّي رأسه، ولا وجهه، والمرأة تُغطّي رأسها إلاًّ⁽¹⁾ وجهها، وهذا عندنا⁽¹⁾! لقوله ﷺ: / (إحرامُ المرأةِ في وجهِها، وإحرامُ الرَّجل في رأسِه" .

وتأويلُه: هو الفرقُ بين الرَّجل والمرأة في تغطية الرَّأس.

ولا يَمَسُّ طبياً، ولا يدَّهن؛ لقوله ﷺ: «الحَاجُّ الشَّعِثُ(٦) التَّفِل(٧)»(٨)، واستعمال

⁽١) أن [أ]، [د]: (التعلين).

⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله (۱۳٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه (۱۱۷۷). وليس فيه ذكر القلنسوة، والقباء.

⁽٣) في [أ]، [ج]: (لا)، وفي [د]: (ولا تغطى).

 ⁽٤) ينظر: الأصل (٢/ ٤٨٢)، المبسوط (١٣٨/٤)، بدائع الصنائع (١/ ١٨٥)، الجوهرة النيرة
 (١/ ١٥٢)، البحر الرائق (٣٤٩/٢).

⁽٥) أخرجه الدارقطي في سننه (٢٧٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٠٤٩)، وأعلُّه بالوقف

 ⁽٦) الشّعث: مصدر الأشعث، وهو: المغبّر الرأس. ينظر: الصحاح (١/ ٢٨٥)، المخصص (١/ ٨٤)، طلبة الطلبة (ص:٢٩).

 ⁽٧) في [د] زيادة: (أي مغبّر الرأس غير متطيّب). والتَفِل: الذي قد تُرَك استعمال الطّيب، من التَفَل، وهي الرّيح الكريهةُ. ينظر: العين (٨/ ١٢٣)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٠)، النهاية في عريب الحديث (١/ ١٩١).

⁽٨) أحرجه الن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب ما يوجب الحج (٢٨٩٦)، والترمذي في جامعه، كتاب

الطِّيبِ والدِّهنِ يزيلُ هذه الصُّفة، فيكونُ حراماً بعدَ الإحرام.

ولا يحلقُ رأسَه، ولا شعرَ بدنِه، ولا يقصُّ ظفرَه، ولا أنه يزيلُ النَّه يزيلُ الشَّعَتَ.

ولا يلبس ثوباً مصبوعاً بعُصفر (٢)، ولا بزعفران (٢)؛ لقوله ﷺ: الا يلبس المحرمُ ثوباً مسَّه زعفرانُ أو وَرْسُ (٤) (٩).

إلاَّ أن يكون غسيلاً لا ينفض، أي: لا يتناثر، فلا بأس بلبسه؛ لأنَّ المنهي نفسُ الطَّيب، لا لونَه، وبعد الغَسل لا يبقى فيه عينُ الطَّيب.

ولا بأسّ بأن يغتسل، أو يدخل الحمَّام، أو يستظلَّ بالبيت؛ لأنَّ الصحابة رضي الله [مسايبساح للمحرم] عنهم كانوا لا ينهون عن ذلك.

ولا بأسَ بأن يَشدُّ في وسطهِ الهِميان (٢)؛ لما فيه من الحاجةِ والضَّرورةِ، ولأنَّه لا يكون

التفسير، باب ومن سورة آل عمران (٢٩٩٨)، والدارقطني في سننه (٢٤٢١)، وضعفه الترمذي.

⁽١) أن [ج] زيادة: (يأخذ).

⁽٢) العُصْفُر نباتٌ صيفيٌ من الفصيلة المركبة أنبوبية الزَّهر يُستعمل زهرُه تابلاً ويُستخرجُ منه صبغٌ أحمرُ يُصبغُ به الحرير ونحوه. ينظر: العين (٢/ ٣٣٥)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١٥٠٩/٢)، المعجم الوسيط (٢/ ٢٠٥).

⁽٣) أي [ج] زيادة: (ولا بورس).

⁽٤) الوَرْس: نبتٌ من الفصيلة الفرنية (الفراشية) ينبت في بلاد العرب والحبشة والهند، وشهرتها قرن مغطى عند نضجِهِ بغدد حمراء، كها يُوجدُ عليه زغب قليلٌ يُستعملُ لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراة ينظر: الصحاح (٣/ ٩٨٨)، المحكم والمحيط (٨/ ١١٠)، المعجم الوسيط (١٠٢٥/٢)

⁽٥) تقدم تخريجه قريباً، (ص: ٣٦٣)

 ⁽٦) اهِمْبان كيسٌ يحعل فيه النَّفقة، ويشدُّ على الوَصطِ. ينظر: تهـذيب اللغـة (١٧٦/٦)، المصباح المنير
 (٢/ ١٤١)، معجم لغة الققهاء (ص:٤٩٥).

لبْسَاً.

ولا يغسلُ رأسَه ولا لحيتَه بالجِطْمي؛ لأنَّه يَقتلُ هوامَّ الرَّأْسِ ويُزيلُ الشَّعثُ، وهو نوعٌ من قضاءِ التَّفَثُ⁽¹⁾ أيضاً.

ويُكثِر من التَّلبيةِ عَقِيبَ الصَّلواتِ، وكلَّما عَلا^(٢) شَرَفَاً، أو هَبَط^(٣) وادياً، أو لَقِي رَكْباً، وبالأسْحارِ؛ هو المنقولُ عن النبي ﷺ المختارِ والصحابةِ الأخبارِ (٢).

فإذا دخلَ مكة اِبتداً بِالمسجدِ الحرامِ (ص)؛ لأنَّه قَصَدَ زيارةَ البيتِ، والمسجدُ فيه البيتِ. فإذا عَايَنَ البيتَ كبّر وهلّل؛ لما رُوي عن ابن (٢٠) عمر أنَّه إذا لقي البيتَ كان يقول: باسم الله واللهُ أكبر (٧٠).

وعن عطاء أنَّ النبي ﷺ كان إذا لقي البيتَ قال: ﴿أَعُوذُ بربِّ البيتِ من الدَّينِ،

 ⁽١) التَّــفَـــ: الوسخُ والشَّحَــُ. ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ١٩١)، المغرب في ترتيب المعرب (٦٠:٦٠)، لسان العرب (٢/ ١٢٠).

⁽٢) ليست في [ج]

⁽٣) أي [ج]: (تهبط).

⁽٤) أخرح ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١٣٠)رقم (١٢٧٥٠) عن خيثمة قال: كانوا يستحبُّون التَّلبية عند ستٍ: دُبرِ الصلاةِ، وإذا استقلت بالرَّجل راحلتُه، وإذا صعد شرفاً، وإذا هبط وادياً، وإذا لقي بعضهم بعضاً.

⁽ه) ليست في [أ]، [ع].

⁽١) ليست أراح]

⁽٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩٢٥٠)، وصححه النووي في المجموع (٨/ ٣١)، لكن إما قاله عند استلام الحجر، ولهذا قال العيني في البناية (٤/ ١٩١): هذا غريب، والذي رواه البيهقي عنه أمه كان يقول ذلك عند استلام الحجر الأسود

والفقرِ، ومن ضِيق الصَّذرِ، وعذابِ القبرِ»⁽¹⁾.

وعن النبي ﷺ أنَّه كان إذا وَقَعَ بصرُه على البيتِ قال: «اللَّهم زِدْ بيتَك تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبرّاً ومَهَابَةً ﴿ (٢).

إلا أنّه لم يُعيِّن في الكتابِ شيئاً من الأدعية؛ لأنَّ التَّوقيتَ بالذُّعاءِ يَذَهَبُ بِرِقَّةِ القلبِ.

ثُمَّ ابتداً بالحجرِ الأسود فاستَلَمه وقبَّله إن استطاع، مِن غيرِ أن يُؤذي أحداً " ؛ لِيه روى جابرٌ أنَّ النبي ﷺ فَبَلَ الحجرَ ووضعَ شَفْتَيه عليهِ وبَكَى / طَويلاً، ثمَّ نَظَرَ فإذا هو المعمر هُ فقال: ايا عُمر هاهنا تُشكبُ العَبَرَاتُ اللهِ ...

وقولُه: إن استطاع من غبر أن يؤذي أحداً؛ لأنَّ استلامَ الحجرِ سنَّة، والتَّحرُّزَ عن أذى المسلم واجب، فلا يشتغلُ بِتركِ الواجبِ لإقامةِ السُّنَّةِ، ولكن إن استطاعَ تقبيلَه (١) قبَّلَ، وإلاَّ مسَّ الحجرَ بيدِه وقبَّل يدّه، وإن لم يستطع ذلك أمسَّ الحجرَ شيئاً في يدِه من عُرْجونِ أو غيرِه ثمَّ قبَّل ذلك الشَّيّة، رُوي أنَّ النبي ﷺ: «كان يستلمُ الحجرَ

[1/53]

⁽١) لمأنف عليه.

 ⁽۲) أخرجه الشافعي في الأم (۲/ ۱۸٤)، وابن أبي شبية في المصنف (۱/ ۸۱) رقم (۲۹٦٢٤)، والأزرقي
 أخبار مكة (۱/ ۲۷۹)، والبيهقي في السنن الكبرى (۹۲۱۳) مرسلاً

⁽٣) ليست في [د]، وفي [أ]: (مسلم)).

 ⁽٤) في [أ]. [ج]. [د] زيادة: (بدأ بالحجر الأسود فاستلمه ، وعن عمر رضي الله عنه أذّ النبي عليه السلام)، وفي [د]: (مرّ) بدلاً من (بدأ).

⁽٥) أخرجه عبد بن حميد في مسئده (٧٥٨)، والفاكهي في أخبار مكة (٨٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب استلام الحجر (٢٩٤٥)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢٧١٢)، والحاكم في المستدرك (١٦٧٠)، وضعفه البوصيري في مصياح الزجاجة (٣/ ١٩٣).

⁽١) ليست ق [أ].

بمِخجَنه (۱) و (۱) لم يستطع شيئاً من ذلك اسْتَقْبَلَه وكبَّر وهلَّل وجَمِدَ اللهَ تعالى، وصلَّى على رسولِه؛ لِقوله ﷺ لعمر ﴿ وَإِنَّك رجلٌ قويٌ، وإنَّك لَتُؤذي الضَّعيف، فإذا وجدتَ مَسْلَكاً فاسْتَلِم وإلاَّ فَذَغ وكبِّر وهلِّل (۱).

ثمَّ أَخَذَ عن يمينِه بها يلي البابَ، فيطوفُ سبعةَ أشواطِ، يجعلُ طوافَه من وراءِ [طــــواف القدوم] القدوم] الحطيم (١٠)، ويرمُلُ في الأشواطِ الثلاثةِ الأُولِ.

وقولُه (ه): وقد اضطبع (^{۱)} قبل ذلك، والمراد من الاضطباع: هو أن يُدخِلَ إحدى جانبي ردانِه تحتّ إبطِه، ويُلقيهِ على المنكب الآخَرِ (٧).

 ⁽١) المخجّن: خشبة في طرفها اعوجاحٌ مثل: الصَّوجَان. ينظر: غريب الحديث ألي عبيد (٣/ ٢١٦)،
 النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٧)، المصياح المنير (١/ ١٢٣).

⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب استلام الركن بالمحجن (۱۲۰۷)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز الطواف عنى بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب (۱۲۷۲).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ١٧١) رقم (١٣١٥٢)، وقال ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٣١٥): إسناده جيد، لكن واويه عن عمر مبهم لم يسمّ، فاقة أعلم به والغالب أنه ثقةٌ جليلً

⁽٤) الخطيم. ما كان في الأصل في بناء الكعبة، شمّي به لأنّه خُطِم وأزيل من بناء الكعبة، وله اسهان آخران أحدهما: الحِبْر من الحَبْر، وهو المنع، شمّي به لأنه منع عن الإدخال في بناء الكعبة، واسمُه الآخر الحظيرة، وهي من الحظر، أي: المنع؛ لمنعه عن بناء الكعبة. ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٣١)، مشارق الأنوار (١/ ١٩٢)، طلبة الطلبة (ص:٣٠).

⁽٥) ليست في [د].

⁽٦) أي [د] زيادة: (راده).

⁽٧) ينظر ' مشارق الأنوار (٦/ ٥٥)، طلبة الطلبة (ص: ٢٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٢٧٢)

والمرادُ من الرَّمَل: أن يَهُزَّ الكِيْفِين في مَشْيهِ، كالـمُبارِزِ الذي يَتبخرُ بين الصَّفَّين (١)؛ لحديثِ جابر وابن عمر رضي الله عنهم: ﴿ أَنَّ النَّبِي ﷺ طَافَ يومَ النَّحرِ في حجَّةِ الوداعِ، ورَمَلَ في الثَّلاثِ الأُولِ (٢)، ولم يبقَ المشركون بمكةَ في (٢) حجَّةِ الوداعِ.

وإنَّها يطوفُ وراء الحَطِيم؛ لأنَّه من البيتِ، ويمشي فيها بقي على هِينَته، كذا رُوي من فعل رسولِ الله ﷺ (4).

ويَستلمُ الْحَجَر كلما مرَّ به إن استطاع، وإلاَّ استقبله وكبَّر وهلَّل، ويختمُ بالاستلام، على هذا اتَّفقَ رواةً نُسُكِ رسولِ اللهِ ﷺ وهذا لأنَّ اشواطَ الطَّوافِ كركعاتِ (١) الصَّلاةِ، فكما يفتتحُ كلَّ دكعةِ يقومُ إليها بالتكبير، فكذلك يفتتحُ كلَّ شوطِ باستلامِ الحَجَر.

ويقولُ في رَمَلِهِ: (ربِّ اغفر وارْحَمْ وتجاوزْ عَيَّا تعلمُ؛ إِنَّكَ أَنتَ الأَعزُّ الأَكرمُ»، كذا حُكى (في الآثار)(٧) عن الأخيار (٨).

⁽١) ينظر: حلية الفقهاء (ص:١١٨)، مشارق الأنوار (١/ ٢٩١)، تحرير ألفاظ التنبيه (ص:١٥٢).

 ⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب من ساق البدن معه (۱۹۹۱)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب الحج، باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله (۱۲۲۷)

⁽٣) في [أ]، [ج]، [د]: (عام).

 ⁽٤) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢٧٤٠)، والحاكم في المستدرك (١٦٨٨)، والبيهقي في السئن الكبرى
 (٤) أخرجه ابن خزيمة في صحيح الإسناد، ولم يخرجاه هكذا.

⁽٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحبح، ضمن حليث جابر في وصف حجة النبي 後(١٢١٨)

⁽٦) في [د]: (كركعتا).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٨) أخرحه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٤٢٠) رقم (١٥٥٦٥)، والطبراني في الدعاء (٨٧٠)، عن ابن

فإذا فَرَغَ من الطَّوافِ يأْتِي المَقامَ فَيُصلي عندَه ركعتين، أو حيثُ ما تيسَّرَ عليه من المسجدِ: لما روى جابرٌ: (أنَّ النبي صلَّىﷺ لما فَرَغَ من طوافِه أتى المقامَ فصلَّى ركعتين) (١٠).

/ وهاتان الرَّكعتان عندَ الفراغِ من الطَّوافِ واجبٌ^(٢)؛ لقوله ﷺ: «وليُصلِّ الطَّائفُ [53/بِ] لكلِّ أُسبوع ركعتين ^(٣)، أمرٌ، والأمرُ للوجوبِ.

> وقولُه: أو حيثُ ما^(٤) تيسَّر عليه من المسجدِ، مرادُه: أنَّه رُبَّما يكثرُ الزِّحامُ عند المقام فلا ينبغي أن يتحمَّل المشقَّة لأجله، بل المسجدُ كلُّه موضعُ الصَّلاةِ؛ فَيُصلِّي حيثُ تيسَّر عليه.

> > ثمَّ عادَ إلى الحَجَرِ وفَعَلَ كما ذكرنا(٥).

والأصلُ فيه: أنَّ كُلَّ طوافِ بعده سعيٌ يعود إلى استلام الحجر فيه بعد الصَّلاة، وكُلُّ طوافِ ليس بعده سعيٌ لا يعودُ إلى الاستلامِ فيه بعدَ الصَّلاةِ؛ لأنَّ الطَّوافَ الذي ليسَ بعدَه سعيٌ لا يعودُ إلى الاستلامِ فيه بعدَ الصَّلاةِ؛ لأنَّ الطَّوافَ الذي ليسَ بعدَه سعيٌ عبادةً " قد تمَّ فراغُه منها.

فأمَّا الطَّوافُ الذي ليسَ(٧) بعدَه سعيٌّ، فكما يفتتحُ طوافَه باستلامِ الحَجَر فكذا

مسعود عله، وقال العراقيُّ في تخريح أحاديث الإحياء (٧/ ٧٩٩): إسناده صحيحٌ

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، صفة حجة النبي 粪(١٢١٨).

⁽٢) ليست في [أ].

 ⁽٣) لم أفف عليه، وقال الزيلعي في نصب الراية (٣/٤)، والعيني في البناية (٤/ ٢٠٠): غريب زاد
 العينى: وقيل: لا أصل له. وقال ابن حجر في الدراية (٣/ ١٦): لم أجده.

⁽١) ليست ف [أ]، [د]

⁽٥) ليست في [أ].

⁽٦) ليست في [د]

⁽٧) ليست في [ح]، [د].

يفتتحُ (١) السَّعيّ باستلام، فلهذا يعودُ إلى الحَجَرِ فَيَستلِمَه.

وهذا الطَّوافُ^(۱) طوافُ التَّحيَّة، وطوافُ القُدوم، وطوافُ (أوَّل عهدِ)^(۱) بالبيتِ، وهو سنةٌ وليس بواجب، لا يلزمُه بتركِهِ شيءٌ.

وليسَ على أهلِ مكة طوافُ القُدومِ؛ لأنَّه لا يكونُ لهم تجديدُ العهدِ (*) بالبيتِ.

[العسمي بسين الصفا والروة] ثم يخرجُ إلى الصّفا ويبدأ به؛ لقوله ﷺ: "إبدءوا بها بدأ الله تعالى» أن يُريد به (١) قوله: ﴿ إِنَّ الصّفا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ اللهِ ﴾ [البقرة:١٥٨]، فيصعدُ عليه، ويستقبلُ البيت، ويكبّر ويُملِّلُ، ويُصلِّي على النبي ﷺ ويدعو الله بحاجتِه؛ لأنَّ الصَّعودَ على الصَّفا ليكونَ البيتُ بمرأى العينِ منه (١)، فإنها يصعدُ بِقَدْرِ ما يحصلُ له هذا المقصودُ، وإنها بحصلُ هذا المقصودُ باستقبالِ القبلةِ.

وإنَّى يقدِّمُ النَّناءَ والصَّلاةَ على النبي ﷺ؛ لأنَّ قصدَه أن يسألَ حاجَتَه من الله تعالى فيجعل النَّناءَ والحمدَ مقدِّمةَ دعائِه (٨)، وبعدَه الصَّلاةَ على النبي ﷺ كما يفعلُه الدَّاعي عند ختم القرآن وغيرِ ذلك.

ثم يهبطُ نَحُوَ المروةِ بمشي على هِيتَتِه، فإذا بَلَغَ إلى بطنِ الوادي سَعَى بين الِيلَين

⁽١) أي[ج] (يفتح).

⁽٢) ئىست في [د].

⁽٣) في [د]: (أمل عهده).

⁽١) أِي[أ]:(عهد).

⁽٥) أخرجه السائي في سننه، كتاب الحج، باب القول بعد ركعتي الطواف (٢٩٦٢).

⁽٦) ليست في [ح]

⁽٧) أي [ح] زيادة: (قائمًا).

⁽۸) أ.[أ]: (حاجته).

[1/54]

الأخضرين سعباً حتَّى يأْتِيَ المروةَ، فَيصعدُ عليها، ويفعلُ كها فعل على الصَّفا، وهذا شوطٌ، فيطونُ سبعةَ أشواطٍ يبدأ بالصَّفا ويختمُ بالمروةِ؛ لأنَّ رُواة نُسُكِ رسولِ الله ﷺ / اتَّفقوا على أنَّه بينهما سبعةُ أشواطِ (١).

ثمَّ يقيمُ بمكة حَراماً؛ لأنَّه أحرمَ بالحجِّ فلا يتحلُّلُ ما لم يأتِ بأفعالِ الحجِّ.

ويطوفُ بالبيتِ كُلِّما " بَدَا لَه؛ لأنَّ الطَّوافَ بالبيتِ صلاةً، قال النبي ﷺ: «الطَّوافُ بالبيتِ صلاةً إلاَّ أنَّ الله تعالى أحلَّ فيه المنطق، فَمَنْ نَطَقَ فلا يَنطقنَّ إلاَّ بخيرٍ " "، ثمَّ الصَّلاةُ خيرٌ موضوعٌ، فمنْ شاءَ استقلَّ ومنْ شاءَ استكثرَ، فكذلك الطَّوافُ.

ويُصلِّي لكلِّ أُسبوعِ ركعتين، ولا يسعى عَقِيبَ سائرِ الأطوفةِ؛ لأنَّه لو سعى كان متنفَّلاً به، والتَّنفلُ بالسَّعي غيرُ مشروعِ.

فإذا كانَ قبل التروية (4) بيوم خطبَ الإمامُ خُطبةً (*) يُملَّم النَّاس فيها الحروجَ إلى منى، والصَّلاةَ بعرفاتٍ، والوقوف، والإقاضةَ، هكذا وردت (٢) السُّنة (٧).

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي علا (١٢١٨).

⁽٢) ق[أ]: (كيا).

⁽٣) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣٠٥)، والنسائي في سننه، كتاب الحج، باب إباحة الكلام في الطواف (٣٩٢٢)، وصححه ابن الجارود في المنتقى (٤٦١)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٣٦)، والحاكم في المستدرك (١٦٨٦).

 ⁽٤) يوم النَّروية: هو اليومُ النَّامن من ذي الحجَّة، سُمِّي بذلك الأنَّ الحُجَّاجَ يروون إِيلَهم فيه ترويةً. ينظر: الصَّحاح (٦/ ٢٠١٤)، مشارق الأنوار (١/ ٣٠٢)، طلبة الطلبة (ص: ٣٠).

⁽٥) ليست في [أ]

⁽٦) في [أ]، [ج] (ورد).

 ⁽٧) أخرحه أبو داود الطيالي في مسئله (١٧٨١)، وأحمد في مسئله (٢٠٢/٢٣) رقم (١٤٩٤٣) من
 حديث جابر على في صفة حجة الوداع، وقد تقدَّم أصله في صحيح مسلم (١٢١٨).

[عمسل يسوم

عرفة]

فإذا صلَّى الفجرَ يومَ التَّروية بمكة خرج (إلى منى)(١)، فأقام بها حتَّى يصبي الفجرَ يومَ [عسديسوم عرفة، ثمَّ يتوجُّه إلى عرفات، هكذا رُوي من فعل رسول الله ﷺ و الله علم بها، فإذا زالت الشَّمسُ من يوم عرفة صلَّى الإمامُ بالنَّاس الظُّهرَ والعصرَ في وقت الظُّهر.

> قال ابن مسعودٍ (٣) ﴿: (ما صلَّى رسولُ الله ﷺ إلاَّ لمواقيتها ما خلا عرفةَ والجَمْعَ)(٢). نُمَّ (٥) يَبتدئ نَبخطبُ خُطبةً قبل الصَّلاة يُعلُّمُ النَّاس فيها الوقوفَ بعرفة، والمزدلفة، ورمي الجِهار، والنَّحرَ، وطوافَ الزِّيارةِ، هكذا فعله رسولُ الله ﷺ^(۱).

> وإذا صَعَدَ الإمامُ المنبرَ جَلَسَ أَذَّنَ المؤذَّنُ كيا في الجمعةِ، فإذا فَرَغَ من الخُطبةِ أَقَامَ المؤذذُ، وصلَّى'* الإمامُ بالتَّاس الظُّهرَ والعصرَ في وقت الظُّهر بأذانِ وإقامتين.

> و لا يتنفَّلُ بين الصَّلاتين؛ لأنَّ تقديمَ العصرِ على الوقتِ إنَّها كان لِيُتوصَّل به إلى الوقوف؛ فلولم يشتغل بالنَّافلةِ بين الصَّلاتين لِتَحصيلِ هذا المقصود كان أَوْلَى.

> ولو اشتغلَ بالنَّفل بين الصَّلاتين أعادَ الأَذانَ؛ لاشتغاله بعمل آخر يَقطعُ فَوْرَ الأذانِ.

⁽١) قِ[ج]:(بمني).

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي 幾 (١٢١٨).

⁽٣) ق[د]: (عباس)

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: مثى يصلي الفجر بجمع (١٦٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر (١٣٨٩).

⁽٥) ليست أن [أ]، [د].

⁽٦) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي ﴿(١٢١٨)

⁽٧) أو [ح]: (ويصلي).

ومَن صلَّى في رحلِه صلَّى كلَّ واحدة "منها في وقتِه عند أبي حنيفة " رحمه الله ؛ لأنَّ تقديمَ الصَّلاةِ على وقتِها أمرُ " عُرِف بخلافِ النَّص لِدَفْع مشقَّةِ الاجتهاعِ، فإنَّهم بعد الفراغِ من الصَّلاةِ يتفرَّقون في الموقفِ، فيختارُ كلَّ منهم موضعاً " خالياً يُناجي / فيه (بَّه، وهذا المعنى ينعدمُ في حقَّ المنفردِ؛ لأنَّه يُمكنُه أداءُ العصرِ في وقتِه في موضعِ خَلُوتِه، فبقي الحكمُ في حقَّ المنفردِ؛ لأنَّه يُمكنُه أداءُ العصرِ في وقتِه في موضعِ خَلُوتِه، فبقي الحَكمُ في حقَّ المنفردِ؛ لأنَّه يُمكنُه أداءُ العصرِ في وقتِه في موضعِ خَلُوتِه، فبقي الحَكمُ في حقَّه على ما يقتضيه النَّصُّ.

ثمَّ يتوجَّهُ إِلَى المُوقفِ فيقفُ بعرفاتِ بقُرْبِ الجَبل، وعرفاتُ كُلُّها موقفٌ إِلاَّ بطن عُرَنة (٥)؛ لحديثِ عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ النبي ﷺ قال: اعرفةُ كلُّها موقفٌ، وارتفعوا عن بطن عُرَنة، والمزدلفةُ كلُّها موقفٌ، وارتفعوا عن وادي محسِّر (٢) الأ٧).

⁽١) في [أ]، [ب]، [ج]: (واحدٍ).

 ⁽۲) ينظر: المسدوط (٤/ ٥٣)، بدائع الصنائع (٦/ ١٥٣)، الاختيار (١/ ١٥٠)، الجدوهرة النبرة
 (١/ ١٥١)، الدر المختار (٦/ ٥٠٥).

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) أن [د]: (مرتفاً).

⁽٥) عُرَنَة: الوادي الفحل الذي يخترق أرض المغشر، فيمرَّ بطرف عرفة من الغرب عند مسجد نَهِرَة (٥) عُرَنَة، فيمرُّ مسجد عرفة) ثمَّ يجتمعُ مع وادي نعيان غير بعيد من عرفة، ثم يأخذ الواديان اسم عُرَنة، فيمرُّ جنوب مكة على حدود الحرم، ثم يُغرِّبُ حتَّى يفيض في البحر جنوب جدة على قرابة (٣٠) كيلاً. ينظر: معجم البلدان (١١١/٤)، معجم المعالم الجغرافية (ص:٢٠٥)، معجم لغة الفقهاء (ص:٣١).

⁽٦) عُشر: هو رادٍ صغيرٌ يأتي من الجهة الشرقية لثبير الأعظم من طرف (ثَقَبَة) ويذهب إلى وادي عُزنة، فإذا مر بين مِنى ومزدلفة كان الحدَّ بينهها، فيتَّجِه جنوباً، ويمرَّ سيلُه عند عين الحُسَينية قبل أَنْ يصتَ في عُرَنة وهو قبل ذلك يختلطُ بأودية المفاجر الثَّلاثة، فتصير وادياً واحداً، وقد عُمُر اليوم اجتهاعها فصار حياً من أحياء مكة. ينظر: معجم البلدان (٥/ ٢٢)، معجم المعالم الجغرافية (ص:٢٤٨)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤١١).

⁽٧) أخرحه أحمد في مسنده (٣١٦/٢٧) رقم (١٦٧٥١)، وابن ماجه في سنته، كتاب الحح، باب الموقف

وينبغي للإمام أن يقف على راحلتِه يدعو، ويعلَّم النَّاسَ المناسك؛ كذا رُوي عن النَّبي ﷺ النَّاسَ المناسك؛ كذا رُوي عن النَّبي ﷺ النَّبي ﷺ الله إلا الله وحده لا النَّبي ﷺ إلى آخره أن اللَّهمَ اجعل لي في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بَصَرِي نوراً، اللَّهمَ الجعل لي في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، وفي بَصَرِي نوراً، اللَّهمَ المري، ويسِّر لي أمري.

إِلاَّ أَنَّا نَقُولُ: يَخْتَارُ مِنَ الدُّعَاءَ مَا يِشَاءُ.

ويُستحبُّ أن يغتسلَ قبل الوقوفِ^(٣)، ويجتهدُ في الدُّعاءِ؛ لأنَّ غُسْلَ يوم عرفة فيه فضائلُ جَّهُ^(٤)، ورُوي أنَّ النبي كَلَّةِ كان يدعو يوم عرفة ماذاً يديه كالـمُسْتَطعِم المسكينِ^(٥).

[وقست السدطع إلى مزدلفة] فإذا غربت الشَّمسُ أفاضَ الإمامُ والنَّاسُ معه على هِينَتِهم، اتَّفق على هذا رواةُ نُسُكِ

بعرفة (٣٠١٢)، وصححه ابن حبان في صحيحه (٣٨٥٤).

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

 ⁽۲) أخرجه أحمد في المسند (۱۱/۸۵) رقم (۱۹۶۱)، والترمذي في جامعه، كتاب الدعوات، (۳۵۸۵)،
 رله شاهد مرسل، أخرجه مالك في الموطأ (۷۲٦)، وصحّمه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (۱۵۰۳).

⁽٣) في [ج]، [د] زيادة: (بعرفة).

⁽٤) ما ورد من المرفوع في فضله ليس بالكثير، ومنه ما رواه الفاكة بن سعدٍ، أنَّ رسول الله ﷺ: "كان يغتسلُ يوم الحمعة، ويوم عرفة، ويوم الفطر، ويوم النَّحر"، قال: "وكان الفاكة بن سعدٍ، يأمرُ أهله بالخُسل في هذو الأيَّامِ". أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد على المسند (٢٧٧/٢٧) رقم (١٦٧٢)، وم (١٦٧٢)، واس ماحه في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين (١٣١٦)، قال الموصيري في مصباح الزجاجة (١/١٥٦): إسناد ضعيفٌ لضعف يوسف بن خالد قال فيه ابنُ معينٍ كذَّابٌ خبيثٌ زندينٌ. وأمَّا ما رُوي عن السَّلف فكثيرٌ. ينظر: المصنف لابن أبي شيبة (٣/١٥٤).

 ⁽٥) أخرجه السخاري في التاريخ الكبير (١/٧٧١)، والبزار في مسئله (٢١٦١)، وقال ابن حجر في الدراية (٢/٣٠): فيه حسين بن عبد الله وهو ضعيفً.

EEE TVO BOB

رسولِ الله ﷺ أنَّه و قف بعرفة حتَّى إذا غربت الشَّمسُ دَفَعَ (1) منها(٦).

وروى جابرٌ: (أنَّ النبي ﷺ كان يمشي على راحلتِه في الطَّريق على هِبنَتِه)(٣)، حتَّى يأتوا المزدلفةَ فينزلون بها حيثُ أَحبُّوا.

والمستحبُّ أن ينزلَ بقُربِ الجَبَلِ الذي (أ) يُقال (أ) له: قُزَح (أ)؛ لأنَّه من وراءِ الإمامِ عن يمينه، وإنَّها ينزلُ عن يمينِ الطَّريقِ أو عن يسارِه كيلا يتأذَّى المَارَّةُ بهم عند النَّزولِ على الطَّريقِ.

[المسسلاة بمزدلفة] ويُصلِّي الإمامُ بالنَّاسِ المغربَ والعشاءَ (٧) بأذانٍ وإقامةٍ واحدةٍ.

وعند زُفَر - رحمه الله - بأذانِ وإقامتين (٨)، وهو أحد قولي الشافعي (٩) - رحمه الله -.

(١) أي[د] (رجع).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

(٣) قال جابر على قلم يزل واقفاً حتى خربت الشَّمسُ، وذهبت الصَّفرة قليلاً، حتى خاب القُرْصُ، وأردف أسامة خلفَه، ودَفَعَ رسولُ الله يللا وقد شَنَقَ للقَصْواء الزَّمام، حتَّى إن رأسها ليصيبَ مَوْدِكَ رحلِه، ويقولُ بيده اليُمنى «أيَّها النَّاسُ، السَّكينةُ السَّكينةَ كُلَّها أتى حبُلاً من الجِبال أرخى لها قليلاً، حتَّى تصعد، حتى أتى المزدلفة. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، صف حجة النبي كالله (١٢١٨).

- (٤) في [ج]، [د] زيادة: (عليه المقلة و).
 - (٥) أي[ج] (بنار).
- (١) تُزَح أَكُمةٌ بِحوارِ المشعرِ الحرامِ في المزدلفة، وقد يُني عليها القصرُ الملكي، والنَّاسُ يصلون الفحرَ في المشعرِ الحرامِ، ويتحرَّرُنَ الإشراقُ هناك. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٤١)، المصباح المنير (٦/ ٢٠٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص.٢٥٥).
 - (٧) في [ح] زيادة. (في وقت العشاء).
- (٨) ينظر: المبسوط (١٩/٤)، بدائع الصنائع (١/٤٢)، الهداية (١/٣٤١)، منحة السلوك (ص٠٧٠٣)،
 عمم الأجر (١/٨٧١).
- (٩) وهو المذهب القديم، والأصح، والجديد: بإقامتين من غيرِ آذانٍ. ينظر: الأم (٢/ ٢٣٣)، الحاوي

والصَّحيحُ قولُنا، رواه أبو أيوبِ الأنصاريُّ^(۱)، وما رويناه أشهرُ مما (رَوَى الخَصُوم)^(۱).

و لا يَتطوَّعُ بِينِ الْفَرْضِينِ، به وردت السُّنةُ، وعليه عَمَلَ الأُمَّة.

ومن صلَّى المغرب في الطَّريق لم يجزئه عند أبي حنيفة (٢) رحمه الله ؛ لحديث أسامة بن زيدِ (١) قال: / كنتُ رديف رسولِ الله ﷺ وهو يسيرُ من عرفاتِ إلى المزدلفة فقلتُ: [١٥٥٥] الصَّلاةُ يا رسولَ الله. فقال: «الصَّلاةُ أمامَك» (٥).

ومُراده من هذا اللَّفظ: إمَّا الوقت أو المكان، ولم يُصلِّ حتَّى انتهى إلى المزدلفة، فكان ذلك دليلاً ظاهراً على آنَّه لا يشتغلُ بالصَّلاة قبل الإتيان إلى المزدلفة.

⁽۱/۲۶)، البيان (۱/۲۱)، العزيز (۱/۲۱)، روضة الطالبين (۱۹۸۱)، كفاية النبيه (۲/۲۱). (۱۹۸۲). (۲/۲۱).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٦٤) رقم (١٤٠٥١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٣/٤) رقم (٣٨٧١)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٦٥): ولا يصحُّح تولُّه فيه بإقامةٍ وأحدةٍ؛ لأنَّ مالكاً وغيرَه من الحفاظ لم يذكروا ذلك فيه.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٣/ ٦٩): وحديث أبي أيوب الأنصاري هذا رواه البخاري، ومسلم، ليس فيه ذكر الإقامة.

⁽٢) في [ح] (رواه الخصم).

 ⁽٣) وهو قول محمدٍ، خلافاً لأبي يوسف. ينظر: الأصل (٢/ ٤٣١)، المسوط (١٨/٤)، بدائع الصنائع
 (٢/ ١٥٥)، الهداية (١/ ١٤٣)، الاختيار (١/ ١٥١)، تبيين الحقائق (٢/ ٢٨).

 ⁽٤) أسامة من زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، صحابي، الحبُّ ابنُ حبّ رسولِ الله ﷺ، توفي سنة ١٥٤هـ ينظر: الاستبعاب (١/ ٧٥)، أسد الغابة (١/ ١٩٤)، الإصابة (١/ ٢٠٣)

 ⁽٥) أحرحه المخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء (١٣٩)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب الحج، باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر (١٢٨٠)

ثمَّ يبيتُ بها تلك الليلة، فإذا طَلَعَ الفجرُ صلَّى الإمامُ بالنَّاس الفجرَ بغَلَسِ (1)؛ لأنَّ الإسفارَ (1) بالفجر -وإن كان أفضلُ في سائرِ المواضع في هذا الموضع التَّغليسُ أفضلُ؛ لحاجتِه إلى الوقوفِ بعدَه، وفي الإسفارِ بالفجرِ تأخيرُ الوقوف، فلمَّا جازَ تعجيلُ العصرِ على وقتِها للحاجةِ إلى الوقوفِ بعدها؛ فلاَّن يجوزُ التَّغليسُ بالفجرِ كان أوْلى.

ثمَّ وقفَ ووقفَ النَّاسُ معه يحمدُ الله، ويُثني عليه، ويُهلِّلُ، ويكبِّرُ، ويُلبِّي، ويُصلِّي على النبي ﷺ، ويدعو الله بحاجته.

وهذا الموقفُ منصوصٌ عليه في القرآن، قال الله تعالى: ﴿ فَأَذَ حَكُرُوا الله عِنْ عِنْ الْمَشْكِرُوا الله عِنْهِ الْمَشْكِرِ الله عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ ا

وهذا الوقوفُ واجبٌ وليس بفرضِ عند الجمهور (أن)، خلافاً لعلقمة (أن) فإنه فرضٌ عندَه (١)، ولو تركه لم يفسد حجُّه وعليه دمٌ، ولو كان بعذرِ فلا شيءَ عليه.

⁽١) الْغَلَس: ظلامُ آخرِ اللَّيل. ينظر: العين (٤/ ٣٧٨)، عبليب اللغة (٨/ ٦٩)، المصباح المنير (٢/ ٤٥٠)

 ⁽٢) الإسفار: الإضاءة، يقال: أَشْفَرَ الصَّبِحُ، إذا أَضَاءَ. ينظر: الصحاح (٢/ ١٨٥)، تهذيب اللغة
 (٢٧٨/١٢)، أنيس الفقهاء (ص:١٧).

 ⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب الدعاء بعرفة (٣٠ ١٣)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٣٠٣): إسناده ضعيف.

⁽٤) ينظر: التمهيد (٩/ ٢٧٢)، المجموع (٨/ ١٥٠)، المغني (٣/ ٢٧٦).

 ⁽٥) علقمة بن وَقَاص اللَّيثي المدني، تابعي محدث، وفقية، تُوني في خلافة عبد الملك بن مروان الأموي
 ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٦١)، الواني بالوفيات (٢٠/٣٠)، تقريب التهذيب (٤٦٨٥)

 ⁽٦) وهو قول الشعبي، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري. يتظر: الإشراف على مذاهب أهل العلم
 (٣) ٣١٩)، التمهيد (٩/ ٢٧٢)، المغنى (٣/ ٣٧٦).

ومزدلفةُ كلُّها موتف إلاًّ وادي محسّر؛ لما روينا(١).

نإذا أسفرَ جِداً دنعَ على هِيتَتِه منها قبل طلوعِ الشَّمسِ، والنَّاسُ معه حتَّى يأتوا منى؛ لأنَّ أهلَ الجَاهليةِ كانوا يدفعون (٢) بعد طلوع الشَّمسِ، فَخَالَفَهم رسولُ اللهِ ﷺ ودفع قبل (٣) طلوع الشَّمسِ، فَخَالَفَةِ المشركين.

فيبتدئ بجمرةِ العقبةِ فيرميها من بطنِ الوادي بسبعِ حَصَياتٍ مثلِ حصى الخَذَف^(ه)، [عسديسوم العاشر] ويُكبِّرُ مع كلِّ حصاةِ؛ لأنَّ النبي ﷺ فعل ذلك (٢٠).

(وحصى الحذف)(٢) أن يضعَ رأسَ إبهامهِ على وسط سبَّابيّه، ويضعَ الحصاةَ على رأسِ إبهامِهِ فَيرمِيها.

و لا يرمي في ذلك اليوم غيرَها، / و لا يقف (^{٨)}، هو ^(٩) المأثورُ المتوارَث ^(١٠). ويقطعُ التلبيةَ مع أوَّل حصاةٍ، رُوي أنَّ النبي ﷺ قطعَ التلبيةَ عند أوَّل حصاةٍ رَمَى بها

تقدم تخریجه (ص: ۲۷۳).

⁽٢) ني[د]: (يرجمون).

⁽٣) ليست في [ج]

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب متى يدفع من جمع (١٦٨٤).

⁽٥) الحَذَف الحَصى الصَّغار. ينظر: العين (٢٤٥/٤)، تهذيب اللغة (٧/ ١٤٣)، المصباح المنير (١/ ١٦٥).

⁽٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب يكبر مع كل حصاة (١٧٥١)

⁽٧) في [أ] (وصفة الرمي).

⁽٨) أن [أ] زيادة: (بعده).

⁽٩) في[د] (منا)

⁽١٠) أحرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة السي 孝(١٢١٨)

جمرةً عند العقبةِ (1).

وابتداءُ وقتِ الرَّمي من وقتِ طلوعِ الفجرِ من يومِ النَّحرِ عندنا (^(۱)، وعند الشافعي - رحمه الله-: يجوزُ بعد النصفِ الأولِ من ليلةِ النحر⁽¹⁾.

وعند سفيان الثوري من وقتِ طلوع الشَّمسِ(٤).

ثمَّ يذبِعُ إن أحبَّ، ثمَّ يحلقُ أو يُقصِّرُ، والحلقُ أفضلُ، وذَكَرَ في كتاب المناسك الحلقَ والتقصيرَ ولم يذكر الذَّبِعَ؛ لأنَّه وضعَ المسألةَ في المفردِ^(١) بالحجِّ، ولا ذبحَ عليه إلاَّ أن يتطوَّعَ ولا أضحيةَ عليه؛ لأنَّه مسافرٌ، وها^(١) هنا عَلَّقه بالمحبة فدلَّ ذلك على أنَّه إن تطوَّع به فهو حَسنٌ.

والتقصيرُ أن يقطعَ من رؤوسِ شعورِه بقدرِ أنملةِ أو نحوِها، وإنَّهَا كان الحَلْقُ أفضلَ؛ لأنَّه أبلغُ وأكملُ.

⁽١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩٦٠٣)، وصححه ابن خزيمة في صحيحه (٢٨٨٦).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (٤/ ۲۱)، بدائع الصنائع (٦/ ١٣٧)، الهداية (١/ ١٤٧)، البحر الرائق (٦/ ٣٧١)،
 الدر المختار (٦/ ٥١٥)

⁽٣) ينظر. الحاوي (١/ ١٨٤)، تهاية المطلب (٣١٧/٤)، حلية العلياء (٣/ ٢٩٤)، العزيز (٣/ ٢٢٧)، المجموع (٨/ ١٦١).

⁽٤) ينظر: مختصر اختلاف العلماء (٢/ ١٥٤)، المحلى (٥/ ١٣٣).

 ⁽٥) أخرجه الطحاري في أحكام القرآن (١٤٥٤)، والبيهةي في السنن الكبرى (٩٥٦٧)، وقال الألباني في إرواء الغليل (٤/ ٢٧٥): سنلُه جيدٌ.

⁽٦) في [ح] (التغرد).

⁽٧) ليست في [أ].

ولا حَلْقَ للنِّساءِ^(١) ويُقصِّرنَ. ويُخالِفُنَ الرِّجالَ في أشياءَ منها: أَنَّهنَّ يلبسن المخيطَ، ولا يَرمُلُن، ولا يَسعين، ولا يَرفَعْنَ أصواتَهن بالتَّلبيةِ، ويُغطِّينَ رؤوسَهُنَّ.

وإذا حَلَقَ حلَّ له كلُّ شيء إلاَّ النساءُ؛ (لقوله ﷺ: اإذا رَمَيتم وحَلَقْتُم حلَّ لكم الطِّبُ والثيابُ وكلُّ شيءِ إلاَّ النساء)(٢)،(٣).

وأمَّا بعد الرمي قبل الحلق فيحلُّ له كلُّ شيءِ إلاَّ الطَّيبُ والنَّساءُ.

وعن أبي يوسف - رحمه الله-: أنَّه يحلُّ له الطَّيبُ أيضاً (٤).

⁽١) أي[د]: (على النساء).

⁽٢) ليست في [د].

⁽٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند (٢٩٣٧)، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٤٩٤): ولأبي (١٥٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٣٧)، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٣٤٤): ولأبي داود: ﴿إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء ، وفي روابة الدارقطني: ﴿إذا رميثم وحلقتم وذبحتم، فقد حل كل شيء إلا النساء ومداره على الحجاج وهو ضعيف ومدلس، وقال البيهقي: إنه من تخليطاته.

⁽٤) ينظر: درر الحكام (١/ ٢٢٩)، البحر الرائق (٢/ ٣٧٢)، حاشية ابن عابدين (٢/ ١٧٥)

⁽٥) أن [أ] (وهن)، وفي [ب]: (وهو).

⁽٦) أَيْ [أ]. [ج]، [د] زيادة: (وعنيٌّ)

⁽٧) الأثر عن ابن عباس، أخرجه الطحاوي في أحكام القرآن (١٥٧١)، وأما عن عمر، ققال ابن حجر في

فإن كان سعى بين الصفا والمروة عَقِيبَ طوافِ القُدومِ لا سَعي له هنا؛ لأنَّ الأمرَ بالشيء لا^(١) يقتضي التَّكرارَ^(١).

ولا يرمُلُ في هذا الطَّوافِ؛ لأنَّ الرَّمَلَ سُنَّةٌ أَوَّلَ طوافِ يأتي به في الحجِّ وقد أنى به في طوافِ التَّحيةِ.

ويُصلِّى ركعتين (عَقِيبَ الطَّواف) ^(٣)؛ لأنَّ خَتْمَ كلُّ طوافِ يكون بركعتين، / واجباً [1/56] كان الطَّوافُ أو نفلاً.

وإن لم يكن قدَّم السعي رَمَل في هذا الطواف وسعى بعدَه على ما قدَّمنا؛ لأنَّ الشرعَ إِنِّي جوَّز أداءَ هذا الواجبَ عقيبَ طوافِ هو⁽³⁾ سنةٌ تيسيراً عليه؛ لما أنَّ يوم النَّحرِ يكون على الحاجِ أعهل كثيرة، فلو وَجَبَ عليه أداءً السعي في هذا اليومِ لحقتهُ المشقَّة، فإذا لم يأتِ به في طوافِ التحيةِ يأتي بعد طوافِ الرُّكنِ، وقد حلَّ له النَّساءُ؛ لأنه تمَّ إحلاله.

ويُكره تأخيرُ هذا الطُّوافِ عن أيَّامِ النَّحرِ، فإذا أخرَّه عنها لزمه دمٌّ عند أبي حنيفة (٥)-رحمه الله-١ لكونِهِ جنايةً فيجبُ تكفيرُ ها بالدَّم، كالحلقِ.

ثمَّ يعودُ إلى منى فيقيم بها، فإذا زالت الشَّمسُ من اليوم الثاني من يومِ النَّحرِ رمى [مسديسهم الجهار الثلاث، يبتدئ بالتي تلي مسجدَ خيفي^(٦)، فيرميها بسبع حصياتِ، يكبر مع كلِّ العادي عشراً

الدراية (٢/ ٢١٥): لم أره

⁽١) ئىست قى[أ].

⁽٢) ينظر: الفصول في الأصول (٢/ ١٣٥)، تقويم الأدلة (ص:٤٠)، أصول السرخسي (١/ ٢٠)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽١) ليست ق [أ]

 ⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٤٦٨)، المسوط (٣٩/٤)، الهداية (١٤٦/١)، الجوهرة النيرة (١٦٠/١)، درر
 الحكم (٢٤٤/١).

⁽١) أِي [أ]، [ج]، [د]: (الخيف)

حصاةٍ، ويقفُ عندُها، فيحمدُ الله، فيثني عليه ويهلُلُ ويكبِّر، ويصلِّي على النبي ﷺ، ويدعو الله تعالى بحاجتِه، ثمَّ يرمي الجمرة الوُسطى مثل ذلك ويقف عندها، ويفعل على نحو ما بيَّنا.

ثمَّ يرمي جمرةَ العقبةِ كذلك، ولا يقفُ عندها، هو المأثورُ المتوارثُ(١).

ويرفعُ يديه عند الجمرتين، بطونَ كفيَّهِ إلى السهاءِ حِذَاء منكبيه؛ لقوله ﷺ: الا تُرفع الأيدي إلاَّ في سبع مواطنٍ، وذَكَر منها: عند الجمرتين، (٢٠)، ولم يذكر الجمرة الثالثة؛ دلَّ أنَّه لا يقومُ عندها.

وإذا كان من الغدِ رمى الجمارَ الثلاثَ بعد زوال الشَّمسِ كذلك.

فإن أرادَ أَن يَتعجَّلَ النَّفُرَ (اليوم الثاني بعدَ يومَ النَّحرِ) (٣) (إلى مكةَ نَفَرَ) (١)؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَـكَمْ إِثْمَ عَلَيْتِ ﴾ [البقرة:٣٠٣].

وإن أرادَ أن يقيمَ رمى الجهارُ الثلاثَ يومَ الرَّابِعِ بعدَ زوالِ الشَّمسِ؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن تَأَخَّرُ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْدِ ﴾ [البقرة: ٣٠]، فيكون جملةُ الحصاةِ سبعين: سبعةً في اليوم الأوّلِ، وهو يوم الأضحى، ثمَّ بعد ذلك في كلِّ يومٍ أحدٌ وعشرون في ثلاثةِ أيّامٍ.

 ⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويُسهِل مستقبل الفبلة
 (۱۷۵۱).

 ⁽۲) أخرجه البخاري في رفع اليدين (۸۱)، والطبراني في المعجم الكبير (۱۱/ ۳۸۵) رقم (۱۲۰۷۲)،
 وضعّمه النووي في خلاصة الأحكام (۱۰۸۳).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) أي [-] (نفر إلى مكة).

فإن قدَّمَ الرَّمي في اليومِ الرابعِ^(١) قبل الزوالِ بعدَ طلوعِ الفجرِ جازَ عند أبي [56،ب]
 حنيفة^(٢) رحمه الله ؟ لأنَّه لو تركَه أصلاً يجوزُ، فهذا / أَوْلى.

ويُكره للإنسان أن يُقدِّم ثقلَه (٢٠) إلى مكة ويقيمَ حتَّى يرمي؛ لأنَّه رُبَّما يشتغلُ قلبُه بِهِم، فلا يرمي الجهارَ على وجهها.

فإذا نَفَرَ إلى مكةَ نَزَلَ بِالمحصّبِ، ويُسمّى أَبطح الله وهو سُنَّةٌ عند عامَّةِ الصحابةِ (٥) خلافاً لابن عباس (١)؛ لأنَّ النبي ﷺ نزلَ به، وداومَ عليه (٧)، ولو لم ينزل فلا شيءَ عليه؛

⁽١) ئىست أو [ج].

 ⁽۲) ينظر: الأصل (۲/ ۲۹)، المبسوط (۱/ ۲۸)، بدائع الصنائع (۱/ ۱۳۸)، الهداية (۱/ ۱۶۱)،
 الاختيار (۱/ ۱۵۵).

 ⁽٣) النَّقَل: متاعُ المسافرِ وحَشَمُه. ينظر: تهذيب اللعة (٩/ ٧٩)، الصحاح (١٦٤٧/٤)، مشارق الأنوار (١/ ١٣٤).

 ⁽٤) في [أ]: (الأبطح). والمُحَسَّب: موضعٌ فيها بين مكة ومنى، وهو إلى منى أقرب، وهو بطحاءً مكة وهو خيفُ بني كنانة، وحدَّه من الحَجُون ذاهباً إلى منى. ينظر: مشارق الأنوار (١/ ٣٩٣)، معجم البلدان (٢/٥)، معجم البلدان (٢/٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة (ص:٢٨٢).

 ⁽٥) أخرح مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به
 (١٣١٠) عن أبن عمر: «أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح».

وقال ابن بطال في شرح البخاري (٤/ ٤٦٨): وهو مستحبُّ عند العلماء، إلاَّ أنَّه عند الحجازيين أوكدُ منه عند الكوفيين، وكلُّهم مجمعون أنَّه ليس من مناسك الحج.

 ⁽٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب المحصب (١٧٦٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب
 الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به (١٣١٢).

 ⁽٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به
 (١٣١٠).

EEE TAE BOB

لقولِ عائشةً رضي الله عنها: "التَّحصيبُ ليس بِنُسُكِ الله. الله عنها: "التَّحصيبُ ليس بِنُسُكِ الله الله عنها:

ثمَّ يطوفُ بالبيتِ سبعةَ أشواطٍ لا يرمُل فيها، وهو طواف الصَّذَر، ويُسمَّى طوافَ [طواف الوداع] الوداع، وطواف الإفاضة، وطواف آخرِ عهدِ بالبيتِ، (وهو واجبُّ؛ لقوله ﷺ: امن أرادَ أن يرجعَ إلى أهلِه فلْيَكُن آخرُ عهدِه الطوافُ بالبيتِ) (١) الاَّ على أهلِ مكَّة (١)؛ لأنَّه عبدُه الطوافُ بالبيتِ) (١) الاَّ على أهلِ مكَّة (١)؛ لأنَّه عبدُ أن أهلِه فلْيَكُن آخرُ عهدِه الطوافُ بالبيتِ) (١) الاَّ على أهلِ مكَّة (١)؛ لأنَّه عبدُ أن أهلِه فليَكُن آخرُ عهدِه الطوافُ بالبيتِ النَّهاتِ لا يَصْدُرُ، ثمَّ بعودُ إلى أهلِهِ.

وقال الشيخُ الإمامُ شمسُ الأثمةِ الحَلَواني (٢٠ - رحمه الله -: يُستحبُّ له أن يأتي الباب ويقبِّلَ العَنَبةَ ويأتي المُلتَزَمَ (٩٠ فيلتزمُه ساعة، يبكي ويتشبَّثُ بأستارِ الكعبةِ ويُلصِقُ جسدَه بالجدارِ إن تمكّن، ثمَّ يأتي زمزمَ فيشربُ (٩٠ من مائِه، ويصبُّ منه (١٠٠ على بَدَنِه، ثمَّ بنصرفُ

 ⁽۱) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب المحصب (١٧٦٥)،
 ومسدم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به (١٣١١)
 قالت: ﴿إِنَّهَا كَانَ مَنْزِلَ يَنْزِلُهُ النبي ﷺ ليكون أسمحَ قروجِه».

⁽٢) ما بين القوسين ليس لي [أ].

 ⁽٣) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب طواف الوداع (١٧٥٥)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب الحج، ياب وجوب طواف الوداع وسقوطه هن الحائض (١٣٢٧).

⁽٤) في [د] زيادة: (فإنه لا يجب طواف عليهم).

⁽٥) ليست في [د].

⁽٦) ليست في [د].

 ⁽٧) عبد العزيزُ بن أحمد بن نصر بن صالح، شمس الأثمة الحَلَواني، فقيةٌ حنفيٌّ، من تصانيفه: المبسوط،
 ثرني ممة ٤٤٨هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ٧١)، الجواهر المضية (١/ ٣١٨)، تاج التراجم
 (ص١٨٩٠)

 ⁽٨) الْمُلتَزم هو ما بين بابِ الكعبةِ إلى الحجرِ الأسودِ من حائطِه. ينظر: طلبة الطلبة (ص٣٢٠)، مشارق الأنوار (١/ ٣٩٣)، المغرب في ترثيب المعرب (ص٤٢٥٠)

⁽٩) ق[م] (نشرب).

⁽١٠) ليستاني[ج].

وهـو(١) يمشي وراءَه، ووجهه إلى البيتِ متباكياً متحسِّراً على فراقِ البيتِ حتَّى بخرجَ من المسجدِ، فهذا بيانُ تمامِ الحجِّ الذي أرادَهُ (٢) رسولُ الله ﷺ بقوله (٣): امنْ حجَّ هذا البيت فلم يرفُث ولم يفسُق خَرَج من ذنوبِه كيوم ولدتُه أَمُّه (٤).

وإن لم يدخل المحرمُ مكةَ وتوجَّه إلى عرفاتٍ ووقَفَ بها على ما قدَّمنا جاز، وقد سقطَ عنه طوافُ القدوم ولا شيءَ عليه بتركِه؛ لأنَّه لم يترك واجباً.

ومَن أدركَ الوقوفَ بعرفةَ ما بين زوال الشَّمسِ من يوم عرفة إلى طلوعِ الفجرِ من [الالدائمة]
يومِ النَّحر فقد أدركَ الحج (*)؛ لأنَّ النبي ﷺ وقف (*) بعدَ الزَّوال (*)، فقد بيَّن بفعلِه ابتداءَ
الوقوفِ، وقال في حديثِ آخر: "مِّن أدركَ عرفةَ بليلٍ فقد أدركَ الحبَّج، ومَن فاته (^) عرفةُ
فقد فاته الحبُّج *(*)، فبيَّن أنَّ آخر وقته آخرُ الليل.

⁽١) إلى [ج]: (ثم).

⁽٢) أن [ب]: (أرادَبه).

 ⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور (١٥٢١)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب الحج، ياب في فضل الحج والعمرة، ويوم عرفة (١٣٥٠).

⁽٤) المسوط للسرخسي (٤/ ٢٤).

⁽٥) ئىست ق[د].

⁽٦) في [د] زيادة: (بمرقة).

⁽٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي 幾 (١٢١٨).

⁽٨) في [ح] (فائته).

⁽٩) أخرحه بهذا اللفظ ابن أبي شبية في المصنف (٣/ ٢٢٥) رقم (١٣٦٧١)، من مرسل عطاء.

وأحرج أحمد في المسند (٣٠١٦) رقم (١٨٧٧٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب من أتى عرفة، قبل الفجر، ليلة جمع (٣٠١٥)، والنسائي في سننه، كتاب الحج، باب فرض الوقوف بعرفة (٣٠١٦)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج (٨٨٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٢٢)، والحاكم في المستدرك (١٧٠٣) عن عبد الرحمن بن

ومن اجتازَ بعرفة وهو نائمٌ، أو أُغمى(١) عليه، أو لم يعلم أنَّها عرفةُ أجزأُه ذلك عن الوقوف؛ لقوله/ ﷺ: «من وقفَ بعرفةَ فقد تمَّ حَجُّه» (٢) وقد قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا [1/57]أَفَضَىتُم مِنْ عَرَفَنتِ ﴾ [البقرة:١٩٨].

> والمرأةُ في جميع ذلك كالرَّجل؛ لأنَّ الأدلةَ ليس فيها فصلٌ بين الرَّجل والمرأةِ، إلاَّ أنَّها لا تكشفُ رأسَها، وتكشف وجهها؛ لقوله ﷺ: ﴿ إحرامُ المرأةِ في وجهِها ﴿ "، ولا ترفعُ صوتَها بالتلبية؛ لأنَّ صوتَها فتنةُ، ولا ترَّملُ في الطُّوافِ، ولا تسعى بين المِيلَين تَستُّراً (1)، ولا تحلقُ؛ لأنَّ ذلك مُثلةً لها.

يعمر الديلي ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «الحجُّ عرفة، فمن جاء قبل صلاة الفجر، ليلةُ جمع، فقد تمُّ حجُّه، أيَّام منى ثلاثة، فمَن تعجَّل في يومين، فلا إثم عليه، ومن تأخَّر، فلا إثم عليه.

⁽١) ئي[أ]،[ج]، و (مغمى).

⁽٢) مخرح في الذي قبله.

⁽٣) تقدم تخريجه (ص: ٣٦٣)

⁽٤) أِي [ح]: (سيراً)



باب القران

القِرانُ أفضلُ من التَّمتع والإقرادِ عندنا (١)، خلافاً للشافعي (٢) - رحمه الله -؛ لأنَّه جمعٌ [سنة القران] بين عبادتين، فكان أولى من إفرادِ عبادةٍ.

> والقِرانُ " أَن يُحرم بالحج والعمرة من الميقات، يقولُ عَقِيبَ الصَّلاة: اللَّهم إن أُريدُ الحج والعمرة فيسَّرهما لي وتقبلُهما متَّى.

> فإذا دخلَ مكة ابتدأ فطاف بالبيت سبعة أشواط، يرمّل في الثلاث الأوّل منها، ويسمى بعدها بين الصَّفا والمروةِ.

> وهذه أفعالُ العمرة، فيبدأ بها؛ لقوله تعالى: ﴿ فَن تَمَنَّعَ بِٱلْعُبْرَةِ إِلَى [البقرة: ١٩٦]؛ وإذا ثبتَ تقديمُ أفعالِ العمرةِ على أفعالِ الحجَّة في المتعةِ ثبتَ في القِرانِ؛ لأنَّه في معناها على معنى: أنَّه (٤) جمعٌ بين النُّسُكين.

> ثمَّ يبدأً بأفعال الحج، فيطوف طواف القدوم سبعةَ أشواطِ، يرمُلُ في الثلاثِ الأوَّل، ويسعى كما ذكرنا في المقرد بالحج.

وإذا رمى الجمرة يوم النَّحر ذبح شاةً أو بقرةً أو سُبع بدنةٍ، فهذا دمُ القِران؛ لأنَّ وقته

⁽١) ينظر: الجامع الصغير (ص:١٥٩)، المسوط (٤/ ٢٧)، تحقة الفقهاء (١/ ٤١٣)، الهداية (١/ ١٥٠)، الجوهرة النيرة (١/ ١٦٢)، مجمع الأنهر (١/ ٢٨٧).

⁽٢) في مذهب الشافعية قولان، أنَّ الإفراد أفضل، وهو الأصحُّ، والثاني: أنَّ التمتعُ أفضلُ ينظر الحاوي (٤٤/٤)، نهاية المطلب (٤/ ١٩٠)، حلية العلماء (٢١٩/٣)، العزيز (٣٤٣/٣)، المجموع (101/V)

 ⁽٣) ليست في [أ]، [ج]، [د] (والقارن).

⁽٤) ليستاني [م]،[د].



أيًامُ النَّحرِ، وتجزئه الشاةُ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدَي ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والبقرةُ أفضلُ لكونها أكبرَ منها، والجزورُ أفضلُ من البقرةِ لهذا.

والرُّوايةُ (في الهدايا)(١) تكونُ رِوايةً في الضَّحايا(١).

فإن لم يكن له ما يُذبع صامَ ثلاثةَ أيّامٍ في الحج آخرها يوم عرفة؛ لأنَّ أيّامَ الحجِّ التي [عنــدفقـــدان الده] يجوزُ فيها الصَّومُ هذه الأيّام.

فإن فاتَّه الصَّومُ حتَّى مضى يومُ النحر لم يجزنُه إلاَّ الدَّمُ؛ لفواتِ الصَّوم بفواتِ وقتِه.

ثم يصومُ سبعةَ لَيَامٍ إذَا رَجَعَ إله أهلِه؛ لقوله تعالى: ﴿ رَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦].

فإن لم يدخل القارنُ (٤) مكةً، وتوجَّه إلى عرفاتٍ صارَ رافضاً لعمريّه بالوقوفِ؛ لأنَّه لا يمكنُه أن / يسبقَ بالعمرةِ على أفعالِ الحجَّة، ويبطلُ عنه دمُ القِرانِ؛ لأنَّه لم يصِر قارناً، [57/ب] وعليه دمٌ لرفض العمرةِ، وعليه قضاؤها؛ لوجودِ الشُّروع فيها.

* * *

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽۲) ينظر الأصل (۲/۲۷)، الميسوط (۲۹/۶)، البحر الرائق (۳۸۷/۳)، مجمع الأمر (۱/۲۸۸)،
 حاشية ابن عابدين (۲/ ۵۳۲).

⁽٣) أي [أ] (يقتفي).

⁽٤) ليست أن [ح]



باب التمتع

التَّمتعُ أفضلُ من الإقرادِ عندنا اللهُ اللهُ جمعٌ بين قُرْبَتين، فكانَ أَوْلَى من الإفرادِ كالقِرادِ.

والتمتعُ على وجهين: متمتعٌ يسوقُ الهذي، ومتمتعٌ لا يسوقُ الهذي. [أنواع التمتع]

وصفةُ التمتع: أن يبتدئ من الميقاتِ فيُحرم بالعمرةِ في أَشْهُر الحَجِّ، وليسَ هو من [صفةالتمته] أهلِ مكةً، وسواءٌ تحلَّلَ بينهم أن أحرمَ بالحجِّ أو أحرمَ بهِ قبلَ التَّحللِ، فتكونُ عمرتُه أَعرمَ بالحجِّ أو أحرمَ بهِ قبلَ التَّحللِ، فتكونُ عمرتُه أَعرمَ بالحجِّ أو أحرمَ بهِ قبلَ التَّحللِ، فتكونُ عمرتُه أَعرمَ به أَهلِ مكةً أَفاقيةً، وحَجَّتُه مكيَّةً؛ لأنَّه لما فَرَغَ من عُمرتِه يصيرُ كواحدِ^(۱) من أهلِ مكةً.

(وَإِنَّهَا اخْتَصَّ بِهَا غَيْرُ أَهُلَ مَكَةً)(*) نظراً لهم، وتخفيفاً عليهم، وأصلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ، حَمَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

ويدخلُ مكةَ فيطوفُ لما (٥)، ويسمى ويحلقُ أو يقصِّرُ، وقد حلَّ من عمريِّه.

ويقطعُ التَّلبيةَ إذا ابتدأَ الطَّوافَ ويقيمُ بمكةَ حلالاً، فإذا كان يومُ الترويةِ أحرمَ بالحجّ من المسجدِ، وفَعَل ما يفعله الحاجُّ المفرِد، وعليه دمُ التمتع، فإن لم يجد صامَ ثلاثةَ آيَّامٍ في الحجُّ، وسَبَعةٍ إذا رَجَعَ إلى أهلِه؛ لما ذكرنا في القارِن وغيره.

[سوق التمتــع الهدي]

وإن أرادَ المتمتعُ أن يسوقَ الحديَ أحرمَ وساقَ الحديَ، وقلَّدَ هدَيه إن كانت بدنةً.

⁽١) في الأصحّ، وفي روايةٍ عن أبي حنيفة: أنَّ الإفرادَ أفضلُ. ينظر: المبسوط (٤/ ٢٥)، بدائع الصنائع (٢/ ١٧٤)، اهداية (١/ ١٥٠)، الجوهرة النيرة (١/ ١٦٤)، مجمع الأنهر (١/ ٢٨٧).

⁽٢) أي[ح] (منها)

⁽٣) أن [د]: (كأحد).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٥) أن [ح]: (يا).

وتقليدُ^(۱) الهدي سُنَّة: وهو أن يُعلِّق بعُنقها قطعةً^(۱) مزادةً أو نعلاً^{۱۱)}، هو المتوارث⁽¹⁾.

وأَشْعَرُ^(ه) البدَنةَ عند أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله-؛ لأنَّ الآثارَ مرويَّةٌ في الإشعارِ^(۱).

وعند أبي حنيفة يُكره (٧)؛ لأنَّه مُثْلَةً.

وصفتُه: أن يَشُقُّ سنامَها من الجانب الأيمن (٨).

فإذا دخلَ مكة طاف وسمى ولم يتحلَّل حتَّى يُحرمَ بالحجِّ يومَ الترويةِ؛ لقوله ﷺ: "مَن

⁽١) أِي [أ]: (وتعليق).

⁽٢) ليست أن [أ]، [د].

⁽٣) ينظر: العين (٥/ ١١٧)، طلبة الطلبة (ص:٣٦)، المغرب (ص:٣٩٢).

⁽٤) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب فتل القلائد للبدن والبقر (١٦٩٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب بعث افدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده (١٢٢١) عن أن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ: يهدي من المدينة، فأفتل قلائد هديه، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنبه المحرم.

 ⁽٥) من الإشعار، وهو الطّغن في سنام الهدي حتى يسيل منه دمّ، فيُعلمُ به أنّه هديّ، وصفحةُ سنامها الأيمن: جانبه. ينظر: الصحاح (٢/ ٦٩٩)، طلبة الطلبة (ص:٣٦)، تاح العروس (١٢/ ١٩٠).

⁽٦) منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب من أشعر وقلد بذي الحديفة، ثم أحرم (٦) منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده (١٣٢١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «فتلت قلائد بدل النبي ﷺ بيدي، ثم قلدها وأشعرها وأهداها، فها حرم عليه شيء كان أحل له».

⁽۷) ينظر الأصل (۲/ ٤٩٢)، المبسوط (۱۳۸/٤)، الهداية (۱/ ١٥٤)، الاختيار (۱/ ١٥٩)، درر الحكم (۱/ ٢٣٧)

⁽٨) في [أ] (الأيسر).

2**08** (71)

ساقَ الهدي فليس له أن يُحلَّ الله أن يُحلَّ وإنَّها يُحرمُ يومَ التروية؛ لأنَّه جاءَ وقتُ أداءِ أفعال الحجِّ. وإن قدَّمَ الإحرامَ قبلَه جاز، وعليه دمٌ؛ لارتكابِه ما هو محظورُ / إحرامِه.
[1/58]
فإذا حلقَ يومَ النَّحر فقد حلَّ من الإحرامين (٢)؛ لوجودِ ما ينا في الإحرام.

وليس لأهلِ مكة تمتعٌ، (ولا قِرانٌ) (")؛ لقوله تعالى في آخر آيةِ التمتعِ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَمْ [حيماها، عنه] يَكُنْ أَهْلَهُ، حَمَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

> وإذا عاد المتمتعُ إلى بلدِه بعد فراغه من العمرةِ، ولم يكن ساقَ الحديُ (٤) بَطَل تمتُّعُه؛ لأنَّه لم يتمتَّع بسفرِه تمتُّعاً كاملاً.

> ومَن أحرمَ بالعمرةِ قبلَ أشهرِ الحج، فطافَ لها أقلَّ من أربعةِ أشواط، ثمَّ دخلَ أشهُر الحج، فتمَّمها وأحرمَ بالحجِّ كان متمتعاً؛ لأنَّه وُجدَ أكثرُ طوافِ العُمرةِ في أشهرِ الحجِّ (٥) حتَّى لو طاف لعمرتِه قبلَ أشهرِ الحجِّ أربعةَ أشواطٍ فصاعداً ثمَّ حجَّ من عامِه ذلك لم يكن متمتعاً؛ لاختلافِ الوقتِ.

وأَشْهُر الحَجِّ: شوال، وذو القعدة، وعشرٌ من ذي الحجة، كذا قالوا في تفسير قوله ﴿ الشهرالحج|

⁽۱) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب النمني، باب قول النبي ﷺ "لو استقبلت من أمري ما استدبرت (٧٢٢٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران (١٣١١) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ "لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما شقتُ الهدي، و لحمَلَتُ مع النّاس حينَ حلُّوا؟

 ⁽٢) في [ح] (الإحرام).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) ليست في [ب].

⁽٥) في أن [ح]، [د] زيادة: (فوجد أكثر أحد النسكين، والنسك الآخر في أشهر الحج)

تعالى: ﴿ الْعَجُّ أَشَّهُ مَّ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [البقرة:١٩٧] (١).

فإن قدَّم الإحرامَ بالحجَّ عليها جازَ إحرامُه عندنا (٢)، خلافاً للشافعي (٢)- رحمه الله-، وانعقدَ حجَّا؛ لأنَّ الإحرامَ شرطً، فيجوزُ تقديمُه على الوقت، كالطهارةِ في باب الصلاةِ.

وإذا حاضت المرأةُ عند الإحرامِ^(٤) اغتسلت وأحرمت وصَنَعَت كما يصنعُه الحاجُّ، [مجالعانف] غبر أنّها لا تطوفُ بالبيت حتَّى تطهُر ؛ لأنَّ الحائض بمنوعةٌ عن دخولِ المسجد.

وإن حاضت بعد الوقوفِ بعرفةً وطوافِ الزِّيارةِ انصرفت مِن مكةً، ولا شيء عليها لترُّكِ طوافِ الصَّدَر؛ لأنَّ النبي ﷺ لمَا أُخبر بأنَّ صفيَّة (٥) حاضَت بعدما طافت للزَّيارةِ وأمرها بأن تَنْفَرَ معهم (١).

⁽۱) هذا القول أحدُ الأقوال، وقبل: شوال، وذو القعدة، وذو الحبجة، وهو مرويٌّ عن ابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، لكن قال الجصاص: وجائزٌ أن لا يكون ذلك اختلافاً في الحقيقة، وأن يكون مراد من قال وذو الحبجة أنَّه بعضُه لأنَّ الحبج لا محالة إنَّها هو في بعض الأشهر لا في جميعها؛ لأنَّه لا خلاف أنَّه نيس يبقى بعد أيام منى شيءٌ من مناسك الحبج، وقالوا: ويحتمل أن يكون من تأوَّله عن ذي الحبجة كلّه مراده: أنَّها لما كانت هذه أشهرُ الحبّج كان الاختيارُ عنده فعلُ العمرةِ في غيرها. ينظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٧٣)، أحكام القرآن للهراسي (١/ ١٠٨)، أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٨٦).

 ⁽۲) ينظر: المسلوط (٤/ ٦٠)، بدائع الصنائع (٦/ ١٦٠)، الهداية (١/ ١٥٥)، الاختيار (١/ ١٤١)، تبيين
 الحقائق (١٩/٣).

 ⁽٣) وهل ينعقد إحرائه عمرة، أو يتحلّل بعمرة؟ قولان ينظر: الأم (٢/ ١٤٠)، الحاوي (٢٨/٤)، نهاية المطلب (٤/ ١٦٤)، البيان (٢/ ١٦٦)، العزيز (٢/ ٣٢٩)، المجموع (٧/ ١٤٢).

⁽٤) في [د]: (الوقوف)

⁽٥) أن [د] زيادة: (قد).

 ⁽٦) أحرحه البحاري في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة الوداع (٤٤٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب
 الحج، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض (١٢١١)



باب الجنايات

إذا تطيّب المحرمُ نعليه الكفارةُ لا أنَّه باشَرَ محظورَ إحرامِه، فيتمكَّنُ (فيه الطيب ا النَّقصُ)(٢). ونقائصُ الحج تَّجبر بالدَّم.

> فإن طيَّب (٢٠) عضواً كاملاً فها زادَ عليه فعليه دمٌّ، وذلك كالفخذ والسَّاق ونحوهِما. وإن استعملُه فيها دونَ ذلك فعليه الصَّدقةُ (٤).

> > وعن محمد - رحمه الله -: أنَّ عليه بحصَّتِه من الدم (٥).

وقال الشافعي (٥): يجبُ الدمُ في القليل والكثير (٧).

والصَّحيحُ جوابٌ ظاهر الرُّواية؛ لأنَّ الجزاء إنَّها يجبُ بحسب الجناية، والجنايةُ إنَّى تتكاملُ بها هو مقصودٌ من قضاءِ التَّفَتِ (٨)، والمعتادُ / استعهالُ الطّيب في عضو كامل فتتمُّ به الجناية، وفيها دونَ ذلك في جنايته نقصانٌ، فتكفيه الصَّدقةُ.

[\\ \/ \(\) \

⁽١) أ.[د] (كفارة).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٣) في [أ] زيادة: (المحرم).

⁽٤) أن [ج]، [د]: (صدقة).

⁽٥) يربد يقوَّم ما يجبُ فيه الدم، فيتصدَّق بذلك القُدْر، حتَّى لو طَيَّبَ ربعَ عضوٍ، فعليه من الصَّدقة قدرَ قيمةِ ربع شاةٍ. ينظر المبسوط (٤/ ١٣٢)، بدائع الصنائع (١/ ١٨٩)، الحداية (١/ ١٥٧)، الجوهرة النرة (١/ ١٢٨).

⁽١) أي [أ]: (الشعبي)

⁽٧) ينظر الأم (١٦٨/٢)، نهاية المطلب (٢٦٦/٤)، البيان (٢١٢/٤)، العزيز (٣/ ٤٦٨)، المحموع (YVY/V)

⁽٨) زيادة في (وغيره).



[غنيس وحشق الحرم] وإن لبس ثوباً مخيطاً، أو غطَّى رأسَه يوماً كاملاً فعليه دمّ.

وقال الشافعي - رحمه الله · : إذا لبسَ ^(١) المخيطَ لزمَه ^(٢) الكفارةُ، وإن كان في ساعةِ واحدةِ ^(٢).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ جنايتَه إنَّها تتمُّ بلُبسِ مقصودِ (أ)، واللُّبسُ المقصودُ (أ) فيها بين النَّاسِ عادةً يكون في يومِ (أ) كاملِ؛ فإنَّ مَن أصبح بلُبسِ (أ) الثيابِ ثمَّ لا ينزعُها إلى الليل فإذا لبسَ في هذه المدَّةِ تكاملت الجنايةُ باستمتاعِ مقصودِ (أ)، وفيها دونَ ذلك لم تتكامل جنايتُه باستمتاع مقصودِ (أ)

وكذا إذا كان نائهاً فغطًاه غيرُه (١٠) فعليه دمٌ؛ لأنه من (١١) محظوراتِ إحرامه، وهو لبسٌ تامٌ (١٢) معتادٌ.

 ⁽١) أو [ج] زيادة: (الثوب).

⁽٢) إِزَّا: (نمليه).

⁽٣) ينظر: الحاري (٤/ ١٠٧)، البيان (٤/ ٢١٢)، العزيز (٦/ ٤٥٩)، المجموع (٧/ ٩٩٧)، النجم الوهاج (٣/ ٥٨٧).

⁽٤) ق[د]: (المخيط).

⁽٥) في[د]:(المعهود)

⁽١) في [ح] زيادة: (واحدٍ).

⁽٧) في [أ]، [ج]، [د]: (يلبس).

⁽٨) في [د] (القصود).

⁽٩) في [د] (مقصوده).

⁽۱۰) في [د]: (عده).

⁽١١) ليست في [د].

⁽١٢) ليست في [د].

وإن حَلَقَ رُبِعَ رأْسِه قصاعداً فعليه دمُّ؛ لأنَّ الرُّبِعَ بمنزلة الكهالِ^(١)، وهذا لأنَّ حَلُقَ (^{٢)} بعضِ الرَّأسِ لتحصيلِ معنى الزِّينةِ والرَّاحةِ معتادٌ، كها في حقَّ بعضِ (^{٣)} الأتراكِ وبعضِ العَلَويَّة، فتتكاملُ الجنايةُ؛ (فتُوجبُ الجبِّرَ بالدَّم.

وإن كان أقلَّ من الرُّبع قعليه صدقةٌ؛ لما أنَّه ليس بمقصود، فلا تتكامل الجنايةُ)(1).

وإن حَلَقَ موضعَ المحاجمِ (*) فعليه دمٌ عند أبي حنيفة (*) - رحمه الله -؛ لأنه يقصد بالإزالة للحجامةِ فأشبه الرَّأس.

وقالاً^(۷): فيه صدقة ^(۸)؛ لأنَّه قليلٌ ليس بمقصود، فكان كشعرِ السَّاقِ ^(۱) والصَّذرِ والسَّاعدِ.

وإن حَلَقَ الإبطين أو أحدَهما أو نتفَ أو أطلى بنَوْرةِ فعليه دمُّ؛ لأنَّ كلَّ واحدِ منهم مقصودٌ بالحَلقِ لمعنى (1°) الرَّاحة.

وإن قصَّ أظافيرَ يدّبهِ ورجليهِ فعليه دمّ.

[قص الأظافر]

 ⁽١) أي [ج]: (الكامل)، وفي [د]: (الكل).

⁽٢) ليست في [ب].

⁽٣) ئىست ني[أ]،[ب]،[د].

⁽٤) ما بين القرسين ساقط من [ج].

⁽٥) في [أ]، [ج]، [د]: (الحجامة).

⁽٦) ينظر: المبسوط (٤/٤)، بدائع الصنائع (٢/ ١٩٣)، الهداية (١/ ١٥٨)، الاختيار (١/ ١٦٢)، تبيين الحقائق (٢/ ١٥٢).

⁽٧) في [أ]، [ب]: (وما لا).

⁽٨) أ.[د]: (الصدنة).

⁽٩) أي [د] (الرأس).

⁽١٠) في [د] (بمعنى).

[1/59]

وقال عطاءً: لا شيءَ عليه (١)؛ لأنَّه من الفطرةِ (٢) فصار كالجُتان.

ولنا(٣): أنَّه من قضاءِ التَّفَثِ لمعنى الرَّاحة، فصار كحلقِ الرَّأسِ.

وإن قصَّ بدأ أو رِجلاً فعليه دمُّ؛ لأنَّ الرُّبع كالكُلِّ.

وإن قصَّ أقلَ من خمسةِ أظافر فعليه صدقةٌ لكلِّ ظفرِ نصفُ صاع، إلاَّ (أن يبلغ)⁽¹⁾ دماً فينقص ما شاء؛ لأنَّ الجنايةَ غير متكاملةِ؛ لأنَّ معنى الرَّاحةِ والزِّينة لا يحصل به.

وإن قصَّ خسةَ أظافرِ متفرقةٌ من يديه ورجليه فعليه صدقةٌ.

وقال محمد - رحمه الله-: عليه الدمُ (٥)؛ / لأنَّه رُبعٌ.

ولهي: أنَّه إذا كان على الوجه لا يحصلُ به التزيُّن (١) والارتفاق.

وإن تطبَّبَ أو لبسَ أو حَلَقَ من عذر فهو غبَّرٌ إن شاءَ ذبحَ شاةً، (وإن شاءَ تصدَّق [وتكــــاب وإن تطبَّبَ أو لبسَ أو حَلَقَ من عذر فهو غبَّرٌ إن شاءَ فبحَ شاةً، (وإن شاءَ تصدَّق الجناية بعنرا على ستةِ مساكين ثلاثة أصوع من طعامٍ) (٧)، وإن شاء صامَ ثلاثة أيّامٍ؛ لما رُوي عن كعبِ بن عُجْرة (١): أنّه سُئل عن قوله تعالى: ﴿ فَهَن كَانَ مِنكُم مَهِيضًا أَوْ يِوِدَ أَذَى مِن زُأْسِو، فَيَدْيَةٌ مِن

⁽١) ينظر: الإشراف لابن المنذر (٣/ ٢١٦)، المبسوط للسرخسي(٤/ ٧٧)، المغني (٣/ ٤٣٣).

⁽۲) ق[د]: (الخلقة).

⁽٣) إلى إلى (وأما).

⁽٤) في [أ]: (إذا بلغ).

 ⁽۵) ينظر: الأصل (۲/ ۲۳۱)، المبسوط (۷۸/۶)، بدائع الصنائع (۱۹٤/۲)، الهداية (۱۹۹۱)، الاختيار (۱/ ۱۹۳۱).

⁽١) في [أ] (الزينة).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٨) كَغَبُ بن عُجْرةً بن أُميَّة البَلَويُّ، صحابيُّ، شهد مع رسول الله ﷺ الحديبية، توني سنة ٥١هـ ينظر الاستبعاب (٣/ ١٣٢١)، أسد الغابة (٤/ ٤٥٤)، الإصابة (٥/ ٤٤٨).

صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ شُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦] فقال: على الحبير (()الكبير سَقَطَتُ، كنتُ محرِماً وكنتُ أُوقدُ النَّارَ تحت القِدْر، وكانت القملُ تتهافتُ من رأسي فمرَّ بي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فقال: ايا كعبُ، أَيؤذيكَ هوامُّ رأسِك. فقلتُ: نعم. فأنزلَ الله تعالى هذه الآية فقال: النسكُ شاةً، والصدقةُ ثلاثةُ أَصُوعٍ على ستةِ مساكين، والصَّومُ ثلاثةُ أَيَّامٍ (()).

وكذلك كلُّ ما اضطَّرَ إليه مما لو فعله غيرُ مضطرِ كان عليه دمٌ، فإذا فعله المضطرُّ فعليه المضطرُّ عليه أيُّ (٣) هذه الكفارات شاءَ (٤)؛ لأنَّه في معنى المنصوصِ عليه (٥) مِن كلُّ وجه، فكان مُلحقاً به، إلاَّ أنَّه إن اختار الصَّومَ أو الإطعامَ يجزئان في كلُّ مكان، والذَّبعُ لا يجوز إلاَّ في الحَرَم لقوله: ﴿ ثُمَّ يَعِلُهَا إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْمَتِيقِ ﴾ [الحج: ٣٣].

وإن قبّل أو لمسَ بشهوةٍ فعليه دم، ويستوي فيه الإنزالُ وغيرُ الإنزال؛ لأنّه في الحالين [الساهالعج] جاني على إحرامِه؛ (لارتكابِه محظورَ إحرامِه) (٢)، ولكونِه (٢) داعياً إلى الجهاع.

ومَن جامَعَ في أَحَدِ السَّبيلين قبل الوقوف بعرفة فَسَدَ حجُّهُ، وعليه شأة، ويمضي في الحج كما يمضي مَن لم يُفسدُه (^^)، وعليه القضاء، هكذا رُوي عن النبي ﷺ: أنه سُئل عمَّن

 ⁽١) في [أ]، [ج]: (الخبر)، وفي [ب] زيادة: (الكبير).

⁽۲) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (۱۹۰٪)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جراز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها (۱۲۰۱).

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) ليست في [د]

⁽٥) ليست في [ح]

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٧) ليست في [ح]

⁽٨) ق [أ] (بفسد حجه).

واقَعَ امرأته، وهما محرمان بالحجّ، قال: ايُريقان دماً ويَمضيان في حجَّتهما، وعليهم الحج (١) من قابل»(٢)، وهكذا رُوي عن الصحابة(٣).

وليس عليه أن يُقارق امرأته، إذا حجُّ (³⁾ في ستةٍ أخرى؛ لأنَّ ما لا يكون نُسُكاً في الأداءِ لا يكون نُسُكاً في الأداءِ لا يكون نُسُكاً في القضاءِ.

و في هذه المُسألة اختلافاتُ خسةُ (٥)، وما ذَكَرْنا (١) مذهبُ علمانِنا (٧) -رحهم الله-.

ومَن جامَع بعد الوقوف بعرفةً لم يفسد حجَّه، وعليه بَلَنَةٌ؛ كذا رُوي عن ابن عمر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضوان الله عليهم أجمعين(^^).

وإن جامَع بعد(٥) / الحلق فعليه شاةً؛ لأنَّه عرم بعدُ.

[4/59]

ومَن جامَع (في العمرة)(^(۱) قبل أن يطوفَ أربعةَ أشواطٍ أَفسَدَها ومضى فيها [السادالعمرة] وقضاها، وعليه شاةً؛ لأنَّه لم يأتِ بأكثرِ العمرةِ، وكفارتُه دونَ كفارةِ الحبِّج.

⁽١) ق[أ]: (القضاء).

⁽٢) أخرجه بنحوه أبو داود في المراسيل (١٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٧٧٨)، وقال: منقطع.

⁽٣) ينظر: المصنف لابن أي شيبة (٦/ ١٦٤)، السنن الكبرى للبيهقى (٥/ ٢٧٣).

⁽٤) في [د] زيادة: (معها).

⁽٥) في[أ]،[ج]: (جُمّة). وينظر في المسألة: البناية (٤/ ٣٥١)، المجموع (٧/ ٤١٥)، المغني (٣/ ٣٣٤).

⁽٦) أي[أ]:(ذكر في).

⁽٧) في [أ] زبادة: (الصحابة ، وليس عليه أن يفارق امراته أو إلى علمإينا).

⁽٨) المرويُّ في وجوبِ البدنة، وليس صريحاً في عدم الإفساد. أخرجه مالك في الموطأ (١٤٣٢) عن ابن عباس، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٣٦٠) رقم (١٤٩٣٦) عن ابن عمر. وأنظر نصب الراية (١٢٧/٣).

⁽٩) أَوَالَهُ [ج]، [د]: (قبل)

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [ج].

وإن وطيء بعد ما طاف أربعة أشواط فعليه شاةً، ولا " تفسدُ عمرتُه، ولا بلزمُه قضاؤها؛ لأنَّ أكثر (أشواطِ الطَّوافِ) (" في حكم التَّحلل كجميع الطَّوافِ، فكأنَّه جامَع (") بعد تمام طوافِه إلاَّ أنَّه لم يحلق (") فيلزمه شاةً لأنَّه محرمٌ.

ومَن جامَعَ ناسياً كَان كُمَن جَامَعَ عامداً، وكذا تستوي حالةُ النَّومِ، واليقظةِ، والطَّوْعِ، والإكراهِ، والبالغِ وغيرِ البالغ، والعاقلِ^(۵)، والمعتوهِ كلُّ ذلك يُفسده، وهذا عندنا^(۱)؛ لأنَّ هذا الحكمَ تعلَّقَ بعينِ^(۱) الجِهاع، وبسببِ النِّسيان لا تنعدمُ عينُهُ^(۱)؛ وهذا لأنَّه اقترنَ بحالِه ما يُذكِّره، وهو هيئةُ المُحْرِمين، فلا يُعلَّد بالنِّسيان، كها في الصلاة إذا أكلَ أو شرب، بخلاف الصَّومِ؛ لأنَّه لم يقترن بحالِه ما يُذكِّره^(۱)، فجُعلَ النِّسيانُ فيه عذراً في (المنعِ من)^(۱) فسادِ الصَّومِ، وكذا ما عدا النِّسيان: أعذارٌ في رفعِ^(۱) المأثم لا في إعدامِ في (المنعِ من)^(۱) فسادِ الصَّومِ، وكذا ما عدا النِّسيان: أعذارٌ في رفعِ^(۱) المأثم لا في إعدامِ

⁽¹⁾ 責団:((長).

⁽٢) في [ج]: (الأشواط).

⁽٣) ليست في [ب]

⁽٤) أي[ب]: (يلحق).

⁽٥) أن [ج] زيادة: (وغير العاقل).

 ⁽٦) ينظر. الأصل (٢/ ٥٧٣)، المبسوط (٤/ ١٣١)، بدائع الصنائع (٢/ ٢١٧)، الاختيار (١/ ١٦٥)،
 تبيين الحقائل (٢/ ٥٨).

⁽٧) في [أ] (بغير).

⁽۸) أي[ح] (عليه)

⁽٩) في [ح] زيادة: (به).

⁽١٠) في [أ] (منع)

⁽١١) في [ح]: (راس)!



أصلِ الفعلِ، ألا ترى أنَّه يلزمُه الغُسل، وتثبتُ به حرمةُ المصاهرةِ؛ فكذا يتعلَّقُ به فسادُ^(١) النُّسُكِ.

لصيال

ومَن طافَ طوافَ القدومِ محدِثاً فعليه صدقةً؛ لأنَّ تركَه لا^(۲) يُوجب الدم، فنقصُه العدد] المعند] أوْلى؛ لأنَّه^(۲) تركُ^(٤) شيءِ منه، ولكن تمكَّنَ فيه نوع نُقصانِ، فيُجبر بالصَّدقة.

ومَن طاف طوافَ الزيارة تُحدثاً فعليه شاةً، وإن كان جُنُباً فعليه بدنةٌ، والأفضلُ أن يعيدَ الطَّوافَ ما دام بمكة ولا ذبحَ عليه. وهذا عندنا (°).

وعند الشافعي - رحمه الله -: لا يُعتدُّ بطواف المحدث أصلاً".

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المأمورَ به بالنَّص هو الطَّواف، قال الله تعالى: ﴿ وَلَـيَطُّوَّفُواْ مِلْ السَّمِ اللَّوران حولَ الكعبة (٣٠)، وهذا يتحقَّق من مِالْبَـيْتِ ٱلْعَشِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، وهو اسمُ الدَّوران حولَ الكعبة (٣٠)، وهذا يتحقَّق من

⁽١) ق[د]:(نسك).

⁽Y) **[**,[-] (ζ).

 ⁽٣) في [أ] زيادة: (ما)، وفي [د]: (لم).

⁽٤) أي [د]: (بترك).

 ⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٣٩٣)، الهداية (١/ ١٦١)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٦٢)، تبيين الحقائق (٢/ ٥٩)،
 الجوهرة البيرة (١/ ١٦١).

⁽٦) ينظر الأم (٢/ ١٩٥)، الحاري (٤/ ١٤٤)، نهاية المطلب (٤/ ٢٧٩)، البيان (١٩٩/١)، العزيز (١/ ١٧٣)، المجموع (٢/ ٦٧)

⁽٧) في [أ]. [ج]، [د]: (البيت)

غير طهارة؛ فيكون اشتراطُ الطهارةِ زيادةً على النّص، ولأنّ سائرَ أركان (١) الحجِّ يتأدَّى بغير طهارة؛ فكذا هذا الرُّكن، / إلاَّ أنَّه متعلقٌ بالبيتِ فيستدعي الطَّهارةَ كالصلاة، وما تميّل بين أصلين يُؤمَّر (١) عليه بحظِّهما من الحُكم؛ فلِشَبَهِهِ (١) بالصَّلاةِ كانت الطَّهارةُ واجمةً فيه؛ ولكونه من أركانِ الحجِّ يقعُ معتبراً إذا حصلَ بغير طهارةٍ. والأفضلُ هو الإعادةُ ليتحقَّق الجبرُ بها هو من جنسِه، وإن لم يُعِدْ فعليه دمٌ؛ للنَّقصان المتمكن فيه، إلاَّ أنَّ النَّقصان المتمكن فيه، إلاَّ أنَّ

ووجوبُ الْبَدَنَةِ في موضوعين في باب الحجِّ : في هذا، وفي الجهاعِ بعد الوقوف. وإن أعاد طواقه متقط ^(ه) عنه البَدَنةُ ^(۱).

والحتلف المشايخ - رحمه الله - في أنَّ المعتبرَ (طوافَه الثاني أو الأوَّل) (١٠) والأصحُّ : أنَّ المعتبرُ الطوافُ الثاني واللوَّل الشيخُ الإمامُ الأجلُّ أنَّ السُعتَّد به هو الطوافُ الثاني، والأوَّلُ ينفسخ بالثاني، وإليه مالَ الشيخُ الإمامُ الأجلُّ شمسُ الأثمة السَّر حسي (٨) - رحمه الله-.

ومَن طاف طواف الصَّدَر عُدِثاً فعليه صدقةٌ، وإن طاف جُنُباً فعليه شاةٌ، هو المذكور

[i/60]

⁽١) في [ج] (أنعال).

⁽٢) أِي [أ]، [ج]، [د]: (يوقر).

⁽٣) في [ج]: (فيشبهه)، وفي [د]: (فأشبه).

⁽٤) أ.[ج] (أتبع).

⁽٥) في [أ]: (سقطت)، وفي [ج]: (يسقط).

⁽٦) ليست ف[د].

 ⁽٧) في [د]: (الطواف الأول أو الطواف الثاني). وينظر: بدائع الصنائع (٢/ ٢١٩)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٦٢)، ثبيين الحقائق (٣/ ٢٠)، الجوهرة النيرة (١/ ١٧٢)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٢/ ٤٦٢).

⁽٨) المسوط (٤/٣٩).

في رواية أبي سليهان^(۱)، وفي رواية أبي حفص^(۱): أوجبَ الدمَّ فيهها^(۱)، وهو القياسُ، والأصحُّ هو الأوَّلُ؛ لأنَّ الطهارة ليست بشرط لصحةِ الطوافِ، ولكنَّه شرط الأفضليَّة والكهلِ؛ فكان الحدثُ (١) والجنابة مُنَقَصِين له، والنَّقصانُ الفاحشُ بمنزلةِ الهلاك من وجهِ؛ فأوجبَ العدمَ من وجهِ فأوجبَ الدمَ، والنَّقصانُ بالحدَثِ غيرُ متفاحشِ فلم يُجعل معدوماً (٥) من وجهِ فأوجبَ الصَّدقة.

[تسرند بمسض الأشواط] ومَن تركَ من طوافِ الزيارةِ ثلاثةَ أشواطِ فعليه شاةً؛ لأنَّه أتى بالأكثر فيُعطى له حكمُ الكلِّ، كالآتِي بأكثرِ الرَّكعةِ في بابِ الصَّلاة، إلاَّ أنَّه تمكَّنَ فيه النَّقصانُ بتركِ الأقلَّ فيُجبر بالدمِ.

وإن تركَ أربعة أشواطِ بقي محرماً أبداً حتَّى يطوفَها؛ لأنَّ الأكثرَ باقي عليه "، فكان إحرامُه باقياً في حقَّ القضاءِ "، ولا يقومُ الدَّمُ مقامَ ما بقي عليه، بل يلزمه العَوْدُ إلى مكة إن خرجَ منها ليُعيد بقيَّة الطَّوافِ الذي عليه، ثمَّ يُريقُ دماً لتأخيرِه عند أبي حنيفة "،

⁽١) في [ج] زيادة: (الجرجاني).

 ⁽۲) في [ج] زيادة: (الكبير). وهو: أحمدُ بن حقص المعروف بأيي حفص الكبير البخاري، فقيه من أصحاب محمد بن الحسن، ينظر: سير أعلام النبلاء (۱۰/۱۰)، الجواهر المضية (۱/۲۷)، تاج التراجم (ص:٩٤).

⁽٣) ينظر. الأصل (٢/ ٣٩٨)، الميسوط (٤/ ٤٤)، الهداية (١/ ١٦٢)، الجوهرة النيرة (١/ ١٧٢)، مجمع الأنهر (١/ ٢٩٤).

⁽٤) ليست في [ح]

⁽٥) أن [أ]: (عدماً).

⁽١) ليست في [أ].

⁽٧) أَيْ [أ]، [ب]، [د]: (النساء).

⁽٨) ينظر البسوط (٤/ ٤٣)، الهداية (١/ ١٦٢)، درر الحكام (١/ ٢٤٢)، البحر الرائق (٣/ ٢٢)، اللباب



[60/ب]

- رحمه الله ؛ لأنَّ تأخيرَ الأكثر / كتأخيرِ الكلِّ.

ولو تركَ ثلاثةَ أشواطٍ من طوافِ الصَّدَر فعليه صدقةٌ.

وإن تركَ طوافَ الصَّدَر أصلاً أو أربعة أشواطٍ منه (١) فعليه شاءً الأنَّ (تَزَكَ أكثرِه أو تركَ كله منه (٢) فعليه شاءً الأنَّ (تَزَكَ أكثرِه أو تركَ كله) (٢) يُوجبَ الدَّم جبراً للنُّقصان (المتمكِّنِ فيه) (٣) فترْكُ أقلَه (١) وجبَ أن يُوجبَ الصَّدقة الكون النُّقصان أقلَّ.

ومَن تركَ السعي بين الصفا والمروة فعليه دمٌ، وهذا عندنا^(٥).

وعند الشافعي - رحمه الله-: لا يتم لأحد حج و(١٠)عمرة إلا بالسعي(٧).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱغْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنَ يَظُوّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨]، ومثلُ هذا اللَّفظ للإباحةِ دونَ الإبجابِ. فظاهرُ الآية يقتضي أن لا يكون واجباً إلاَّ أنَّا تركنا هذا الظَّاهرَ في حكم الإبجابِ بالإجماع (١٠٨)، فيبقى ما

(/\A+Y).

⁽١) ليست في [أ].

⁽٢) في [أ]: (تركه أو ترك أكثره).

⁽٣) في [د]: (الذي عليه).

 ⁽٤) ني[أ]: (أوله)، وفي [ج]: (أصله)، وفي [د]: (كله).

⁽٥) ينظر: الأصل (٢/ ٤٠٧)، المبسوط (٤/ ٥٠)، تحقة الفقهاء (١/ ٣٨٢)، الهداية (١/ ١٦٣)، الاختيار (١/ ١٤٨)، الجوهرة النيرة (١/ ١٧٢).

⁽۲) أي [أ]، [ج]، [د] زيادة: (لا).

 ⁽۷) ينظر الأم (۲/۲۱)، الحاوي (٤/٥٥/)، البيان (٤/٢٠٣)، العزيز (۲/۲۱۶)، المجموع
 (٧٦/٨)

 ⁽٨) في هذا الإجماع المنقولِ نظرٌ، فقي الإقناع في مسائل الإجماع لابن القطان الفاسي (١/ ٢٦٧) واختلموا
 في السعي بين الصفا والمروة، هل هو فرضٌ أو سنةٌ.

20**6** (1.1) 300 c

وراءَه على ظاهرِه، على أنَّ في الآيةِ بيانُ أنَّ المقصودَ حبَّجُ البيت؛ فكان هذا دليلاً على أنَّ ما لا يتَّصلُ بالبيت، ولا تبلغُ درجةَ النَّبَعِ لا يتَّصلُ بالبيت، ولا تبلغُ درجةَ النَّبَعِ درجةَ "النَّبَعِ درجةَ" الأَصلِ؛ فتثبتُ فيه صفةُ الوجوبِ دون الرُّكنيَّة.

[ترك الواجب]

ومَن أَفَاضَ مِن عرفة قبل الإمام فعليه دمٌ؛ لأنَّ نفسَ الوقوف ركنٌ.

واستدامة الوقوف إلى غروب الشمس واجبة؛ لأنَّه فعلُ رسولِ الله ﷺ وأمرَ به إظهاراً لمخالفة المشركين، وتركُ الواجب يوجبُ الجبرَ بالدَّم.

فإن عاد ووقف بها إن كان قبل (غروب الشمس) الله حتَّى أَفَاضَ مع الإمامِ اختلافُ (عُنْ عاد ووقف بها إن كان قبل (غروب الشمس) الختلاف (عُنْ الله الله الله الله عنه الله عنه الله الله عنه الله الله عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه

وإن كان رجوعُه (^{٣)} بعدَ غروبِ الشَّمسِ لا يَسقط عنه الدمُ إلاَّ في روايةٍ رُوي عن أبي حنيفة – رحمه الله–: أنه يُسقط^(٧).

ومَن تركَ الوقوفَ بمزدلفة فعليه دمٌ؛ لتركِه الواجب، إلاَّ إذا كان بِعُذرٍ، رُوي أنَّ

⁽١) ئىست ق[أ].

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، ضمن حديث جابر في وصف حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

⁽٣) في [أ]، [د]: (الغروب).

 ⁽٤) في [أ]، [ج]: (اختلف)، وف [د]: (اختلفت).

⁽٥) ينظر: المبسوط (٤/ ٥٦)، بدائع الصنائع (٢/ ١٢٧)، الهداية (١/ ١٦٣)، الجوهرة النيرة (١/ ١٥٧)، المبحر الرائق (٣/ ٢٥)، حاشية ابن عايدين (١/ ٥٠٨).

⁽¹⁾ ليست ف [أ]

 ⁽٧) في [أ] زيادة: (عنه الدم). وهي رواية ابن شجاع عنه، والأصح أنه لا يسقط ينظر المسوط
 (١٦/٤)، بدائع الصنائع (٢/ ١٢٧)، الهداية (١/١٦٣)، الجوهرة النيرة (١/١٥٧)، السحر الرائق
 (٢/ ٢٥)، حاشية ابن عايدين (١/ ٥٠٨).

رسولَ الله على قدَّم ضعفة أهلِه من المزدلفة بليل (١٠).

ومَن تركَ رمي (٢) الجهارِ في الأيّامِ كلّها فعليه دمٌ، يريدُ بِه (٣): إذا (٤) تَركَها حتَّى غابت الشَّمسُ من آخرِ أيّامِ الرَّمي سَقَطَ عنه الرَّمي ؛ / لفواتِ الوقتِ (٤)؛ فإنَّ معنى القُرْبة في الرَّمي غير معقولِ، عَرفناه (قُرْبةً بفعلِ) (١) رسولِ الله يَظِّ، وهو إنَّها رَمّى في هذه الأيّام؛ فلا يكون الرَّمي قُرْبة بعد مُضِيِّ وَقْتِها، كإراقةِ الدَّم، لا يكونُ قربة بعد مُضِيِّ أيّامِ النَّحر، وعليه دمٌ واحدٌ؛ لأنَّ الرَّمي (٩) تُعليه دم) واحدٌ، وهو واجب، فتركُه يُوجبُ الجبرَ بالدَّم. (وكذلك إن نتركَ رَمْيَ يوم (٨) فعليه دم) (٩).

وكذا لو تَرَكَ ('' جمرة العقبة يوم النَّحر؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ تركُ البعضِ موجباً للدَّم وإن كان لا يجبُ بتركِ الكُلِّ إلا دمٌ واحدٌ، كها إذا قصَّ أظافرَ يدِ واحدةٍ (وجبَ

[1/61]

⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله بليل، فيقفون بالمؤدلفة، ويدعون، ويقدم إذا غاب القمر (١٦٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلغة إلى منى في أواخر الليل قبل زحمة الناس (١٢٩٣).

⁽٢) ئىست ني[د].

⁽٣) ليست في [أ]

⁽٤) ني[ج] زيادة: (كاذ).

⁽٥) في [ح] (الواجب).

⁽٦) في [د] (بقرينة فعل)

⁽٧) في[د]: (الدم)

⁽۸) في [د] زيادة: (واحد).

⁽٩) ليست في [أ].

⁽١٠) في [ح] [د] زيادة: (رمى).

صمح عليه)'' دمٌ''، ثمَّ إذا قصَّ الأظافرَ كلَّها'^(٢) لا يجبُ إلاَّ دمٌّ واحدٌ أيضاً، كذا هُنا.

وإن تَرَكَ رَمِّيَ إحدى الجمار الثلاثِ في يومِ (٤) فعليه صدقةً؛ لأنَّ تركَ وظيفةِ اليومِ لمَّا كان يوجبُ الدَّمَ فَتَرْكُ ما دونَه يوجبُ الصَّدقة.

ومَن أَخَّرَ الحَلقَ حتَّى مضى أيامُ النَّحرِ فعليه دمٌ عند (أي حنيفة) (°) رحمه الله . [تاخيرالامر جُملتُه: أنَّ الحَلقَ للتَّحلل (¹) في الحجِّ يتوقَّتُ بالزمانِ وهو أَبَّام النَّحرِ، وبالمُكانِ (٧) وهو الحرمُ عندَه (٨).

وعند أبي يوسف - رحمه الله-: لا يتوقَّتُ بها (٩).

وعند محمد - رحمه الله -: يَتوقَّتُ (بالمكانِ دون الزمانِ)(١٠٠.

والصَّحيحُ قولُ أبي حنيفةً – رحمه الله-؛ لأنَّ الحلقَ لا يُعقلُ فيه معنى القُرْبة، إلاَّ ٱلَّا

⁽١) أن[د] (نعليه).

⁽٢) ني[أ]زيادة: (واحد).

⁽٣) أ] زيادة: (في مجلس).

⁽٤) في [د]: (اليوم الثاني).

 ⁽٥) في [ج]: (الحنفية). وينظر في المسألة: الأصل (٢/ ٤٣١)، المسوط (٤/ ٧١)، بدائع الصنائع
 (١/ ١٤١)، الهداية (١/ ١٦٤)، الاختيار (١/ ٤٥١).

⁽١) أ.[ج] (التحليل).

⁽٧) في [ج] زيادة: (دون الزمان).

 ⁽٨) ينظر: الأصل (٦/ ٤٣١)، المبسوط (٤/ ٧٠)، بدائع الصنائع (١٤١/٢)، الهداية (١٦٤١)، الاختيار (١/ ١٥٤).

 ⁽٩) ينظر الأصل (١/ ٤٣١)، المبسوط (٤/ ٧٠)، بدائع الصنائع (١٤١/٢)، الهداية (١/ ١٦٤)، الإختيار (١/ ١٥٤).

⁽١٠) في [أ]: (بالزمان دون المكان). وينظر في المسألة: الأصل (٢/ ٤٣١)، المسوط (٤/ ٧٠)، بدائع الصمائع (٢/ ١٤١)، الهداية (١/ ١٦٤)، الاختيار (١/ ١٥٤).

2008 (1.V) 3003

إنَّى عرفناه قُرْبةً بفعلِ رسولِ (١٠) الله ﷺ، وهو ما حَلَقَ للحجِّ إلاَّ في الحَرْمِ يومَ النَّحرِ، في وافقَ هذه الصَّفة كان قُربةً، وما لا فلا يلزمه الجبرُ بالدم، وعلى هذا تأخيرُ طوافِ الزِّبارة عن أيّام النَّحرِ.

* * *

 ⁽١) لي [د] (النبي). والأثر أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن
يرمي، ثم ينحر، ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المحلوق (١٣٠٥)



فصل

إذا قتلَ المحرمُ صيداً أو دلَّ عليه فعليه الجراء، وهذا استحسانٌ أَخَــذَ به عليؤنا^(١) [جراء قتــل العيد] - رحمهم الله -.

> وقال الشافعي - رحمه الله-: لا جزاءً على الدَّالِ^(٣)، قياساً (على ما)^(٣) إذا كان الدَّال حلالاً.

ولنا قولُه ﷺ: «الدَّالُ على الشرِّ كفاعِله»(³⁾؛ ولأنَّه بإحرامِه النزمَ أن لا يُزيل أَمْنَ الصَّيدِ، وبالدَّلالةِ فوَّتَ أَمنَه؛ (لأنَّ أَمْنَه)(⁶⁾ بِتَوحُّشِه وخفاءِ مكانِه، وقد /ضَمِنَ تَركَ [16/ب] التعرُّضِ بإحرامِه، فيلزمُه ضهائه؛ لكونِه مُهلكاً له معنى (¹⁾، كالـمُودَع إذا دلَّ على سرقةِ الوديعة، بخلافِ الأنفسِ والأموالِ؛ لأنَّ المسلمَ ما التزمَ بإسلامِه (⁴⁾ أَمِنَ مالَ الغير، بل ذاك يَثبتُ بعصوةِ صاحبِه، والعصمةُ تثبتُ بالإسلامِ أو بالدارِ، وهاهنا يثبتُ هذا الأمنُ بعقدِ الإحرام، وهذا بخلافِ ما لو كان الدَّالُ حلالاً؛ لأنَّه ليس بمحرمِ حتَّى يُقال: اِلتزمَ

 ⁽۱) ينظر: الأصل (۲/۲۲)، المبسوط (۷۹/٤)، بدائع الصنائع (۲/۲۰۱)، الهداية (۱/ ۱٦٥)، الاختيار (۱/ ۱٦٥).

 ⁽۲) ينظر: الأم (۲/ ۲۲۹)، الحاوي (٤/ ۳۰٦)، نهاية المطلب (٤/ ۳۹۸)، العزيمز (٣/ ٤٩٧)، المجمعوع
 (٧/ ۲۰۰٠).

⁽٣) ما بين القرسين ليس في [ج].

 ⁽٤) أخرجه الإسماعيلي فعليي معجم شيوخه (١/ ٤٦٥)، وقبال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء
 (١/١٨/١): إسنائه ضعيفٌ جداً.

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٦) ليست في [ح].

⁽٧) أو [ح] زيادة: (لم يلزم)



بإحرامِه ذلك، (بل الحرمةُ للمكان، فيجبُ على المباشِر دونَ الدَّالِ.

وأمَّـــا الجــــزاءُ عــــلى القاتــــلِ) (١)؛ فلقولـــه تعــــالى: ﴿ فَجَزَآهُ يَمثُلُ مَا قَلَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويستوي في ذلك العاملُ، والنّاسي، والمبتدئ، والعائدُ؛ لأنّه لا يختلفُ إتلافُ المحلِّ. والجزاءُ عند أبي حنيفة وأبي يوسف -رجها الله- قيمةُ الصّيدِ في المكانِ الذي قتلَه فيه أو في أقربِ المواضعِ منه، يقوِّمه ذوَا عدلٍ، ثم هو غيَّرٌ في القيمة، إن شاء ابتاع بها هدياً فذبح إن بلغت قيمته هدياً، وإن شاء اشترى بها طعاماً، وتصدَّق به على (أ) المساكين، على أن كلَّ مسكين نصف صاع (أ) من بُر، أو صاعاً من شعيرٍ، أو صاعاً من ثيرٍ، وإن شاء صام عن كل نصف صاع من بر (يوماً، وعن كلّ) (أ) صاعٍ من شعيرٍ يوماً، فإن فَضَلَ من الطَّعامِ أقلُ من نصفِ صاعٍ فهو غيَّرٌ، إن شاء أطعمَه، وإن شاء صامَ عنه يوماً؛ لأنَّ الصّومَ لا يتجزَّ إلى الله عنه يوماً؛ لأنَّ

وقال محمد "- رحمه الله-: عليه الحيارُ إلى الحَكَمين، فإنَّ حَكَما هدياً يجبُ في الصَّيدِ النَّطيرِ فيها له نظيرٌ: فقي الظَّني شاةٌ، وفي الضَّبُعِ شاةٌ، وفي الأَرنبِ عَناقٌ (^)، وفي النَّمامةِ

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [ج].

⁽٢) ئىست في [ج]

⁽٣) ليست في [أ].

⁽٤) ئيست في [ب]، [ج]، [د].

⁽٥) ليست في [ح]

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٧) ينظر الأصل (٢/ ٤٣٩)، الجامع الصغير (ص:١٥٠)، البسوط (٤/ ٨٣)، تحفة الفقهاء (١/ ٤٢٣)، الحمالة (١/ ٢٢٣)، الحقائق (٢/ ٦٣).

⁽٨) في[ح] زيادة: (وفي الجربوع جفرةٌ وهو عناقٌ يمضي عليه أربعةُ أشهرٍ). والعَمَاق: الأنثى من ولدِ المعزِ

بدنة، لا يُنظر إلى قيميه (١).

فصار الخلافُ في موضعين: فيمن له الخيارُ، وفي معنى المِثلِ.

والصَّحيحُ قولُ أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهما الله- في الموضعين؛ لأنَّ عبدَالله بن عباس فسّر "المثلّ المذكورةَ في الآيةِ بالقيمةِ(*)، ولأنَّ الحيوانَ ليسَ من ذواتِ الأمثالِ من جنسِه، وهكذا يكونُ (٣) مضموناً بالقيمةِ في حقوقِ العباد، فكذا في حقوقِ الله تعالى.

وقوله: ﴿ مِنَ ٱلنَّعَدِ ﴾ أي: المقتولُ من النَّعَم، لا أن يكونَ المثلُ من النَّعم.

وفي مسألةِ الخيارِ قالا: الحاجةُ إلى الحَكَمين لإظهارِ قيمةِ الصَّيدِ(*)، / فبعدما ظهرت القيمةُ فهي كفارةً واجبةٌ على المحرم، فكان التَّعيينُ فيها يؤدِّي إليه كها في كفارةِ اليمين.

فإن اختارَ التَّكفيرَ بالهدي فعليه الذُّبحُ في الحسرم، والتَّصدقَ بلحيمه عبلي الفقراء؛ لقوله تعالى: ﴿ هَذَيًّا بَلِغَ ٱلْكُمِّيَةِ ﴾ وإن اختارَ التكفيرَ بالطعام أو بالصِّبام جازَ في كـلُّ موضع؛ لأنَّ هذه الأفعال قربةٌ في نفسِها.

ومَن جرحَ صيداً، أو نَتف شعرَه، أو قطعَ عضواً منه ضمنَ قيمةً (*) ما نقصَه؛ لأنَّ إتلافَ الكلِّ موجبٌ للضَّهان، فكذا إتلافُ البعض؛ اعتباراً للبعض بالكُلِّ.

[1/62]

قبل استكها فما الحول. المصياح المنير (٢/ ٤٣٢).

⁽١) ينظر: الأصل (٣/ ٤٣٩)، بدائع الصنائع (١٩٨/٣)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٤٠)، الاختيار (١/٧١)، الجوهرة النيرة (١/ ١٧٤).

⁽٢) لم أقف عليه، بل وقفتُ على تفسيره له كقول محمدٍ. ينظر: جامع البيان (١٠/١٠)، الدر المنثور (Y/ AA1).

⁽٣) ليست في [م]

⁽٤) أي [أ]: (الصدقة).

⁽٥) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

وإن نَتفَ ريشَ طائرٍ، أو قَطَعَ قوائمَ صيدٍ، فخرجَ من حيِّز الامتناعِ فعليه قيمتُه كاملاً؛ لأنَّ معنى الصَّيديةِ قد بَطَلَ بإبطالِه.

ومَن كسرَ بيضَ صيدٍ فعليه قيمتُه؛ لأنَّ البَيْضَ أصلُ الصَّيدِ، فإتلافُه مُلحَقِّ بإتلافِ الصَّيدِ احتياطاً.

فإِنْ خَرَجَ مِن البَيض صيدٌ ميَّتٌ فعليه قيمتُه؛ لأنَّه احتملَ أنَّه تَلِفَ بصُّنعِه (١).

وليس في قتل الغراب والجِدَأَة والذئب والحيَّة والعقرب والفارة جزاء، والمراد بالغُراب: الغراب الأبقعُ (٢) الذي يَبتدئ بالأذى؛ لقوله ﷺ: «خسٌ من الفواسق يُقْتلنَ في الحِلَّ والحَرَّم بلا جزاء: الجِدَأَة، والحَيَّة، والعقرب، والفارة، والكلب العقور (٣)، والذئب في معناه.

وقيل: المرادُ من الكلبِ (*) العقورِ الذئبُ (*). فكان قتلُ هذهِ الأشياءِ مباحاً مطلقاً، فلا يكونُ موجِباً للجزاءِ.

⁽¹⁾ i.[l]:(yukis)

 ⁽۲) الغراب الأبقع الغراب الذي فيه سواد وبياض، وقيل: في صدرِه بياض. ينظر: الصحاح
 (۲/ ۱۱۷۸)، مقاييس اللغة (۱/ ۲۸۱)، مشارق الأنوار (۹۹/۱)

⁽٣) لم أقف عليه بهذا السياق، ولكن أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب: خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم (٣٢١٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (١١٩٨) بلفظ: «الغراب، والجداة، والعقرب، والفأرة، والكدب العقور»، وفي لفظ لمسلم: «الحية» بدل «العقرب».

⁽٤) ليست في [ح]

 ⁽٥) ينظر التمهيد (١٦١/١٥)، وقد حمل زُفرُ الكلبَ على الذئبِ وحدَه، وقال جمهور العلماء المرادُ كلُّ معترس عالبًا. ينظر: طرح التثريب (٥/ ٦٩)، فتح الباري (٤/ ٣٩).

وذُكِرَ في بعض الرواياتِ الغرابُ(1).

وليس في قتلِ البَعوضِ والبَراغيث والقُرَادِ^(٣) شيءٌ؛ لأنَّها مؤذيةٌ فالتحقت بالفواسقِ لخمس.

ومَن قتلَ قَملةً تصدَّق بها شاء؛ لما أنَّها تَنشأ من الدَّرَن؛ فكان قتلُها من قضاءِ التَّفَثِ. وروى ابنُ زيادٍ: أنَّ فيه كِسرةً "، وفي الثلاثِ قُبضة (⁴⁾ من طعام، وفي الأكثرِ نصفُ صاع (⁶⁾.

ومَن قتلَ جرادةً^(۱) تصدَّق بها شاء، وتمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ، هكذا رُوي عن عمر عليه(۱).

ومَن تَتَلَ مَا لَا ^{(^^} يَؤْكُلُ لَحَمُّهُ مِن السِّبَاعِ والصَّيدِ ونحوهِما فعليه الجزاء، ولا يتجاوزُ بقيمتِها شاةً.

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بده الخلق، باب: خس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم (٢٣١٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (١١٩٨).

 ⁽٢) القُراد: دُوَيبةٌ متطفلةٌ ذاتٌ أرجلٍ كثيرةٍ تعيشُ على الدُّواب والطيور، ومنها أجناس، الواحدة قرادة.
 ينظر: تاح العروس (٩/ ٢٦)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٣٤)، القاموس الفقهي (ص:٢٩٩).

⁽٣) في [ج] زيادة: (خبزه).

⁽٤) ليست في [ح]

⁽٥) ينظر: بدائع الصنائم (١٩٦/٣)، البناية (٤/ ٣٩٤).

⁽١) أن [ب]: (وتصدق).

 ⁽٧) أخرحه مالك في الموطأ (١٥٧٣)، وعبد الرزاق في المصنف (٨٢٤٧)، وابن أبي شيبة في المصنف
 (٣/ ٤٢٥) رقم (١٥٦٢٦)، والطحاوي في أحكام القرآن (١٧١٨).

⁽٨) ليست في اح ا

2117 30G

وقال الشافعي رحمه الله: لا شيءَ عليه ^(١)، كها في الفواسقِ الخمسِ، والجامعُ / بين [62/ب] الكلِّ كونُها مؤذيةً.

ولنا قوله تعالى: ﴿ لَا نَقَنْلُواْ اَلْصَيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة:٩٥]، وهذا يتناولُ المأكولَ وغيرً المأكول، بدليل قولِ القائل(٢):

صيندُ الملوكِ ثعالبٌ وأرانبٌ وإذا ركبتُ فَصَيْدِيَ الأبطالُ.

وأمَّا عدمُ المجاوزة (٣) فمذهبنا(٤).

وقال زُفر - رحمه الله-: تجبُ قيمتُه بالغة ما بَلَغَت (٥٠)؛ استدلالاً بها يُؤكلُ لحمُه من الصَّيود.

ولنا^(۱): أنَّ وجوبَ الجزاءِ^(۷) فيها هو غيرُ مأكولِ اللَّحمِ باعتبارِ معنى الصيديَّةِ فقط، لا باعتبارِ عينِه، (فإنَّ عينَه)^(۸) غيرُ مأكولِ، وباعتبارِ معنى الصيديَّةِ يكونُ مرتكباً محظورَ إحرامِه، فلا يلزمُه أكثرُ من شاةٍ كسائرِ محظوراتِ الإحرام.

⁽١) ينظر: الأم (٢/ ٢٢٩)، الحاوي (٤/ ٣٤١)، الرسيط (٦/ ٦٩٣)، حلية العلماء (٣/ ٢٥٤)، المجموع (٧/ ٣٢٣).

⁽٢) لم أنف على نسبته لقائل

⁽٣) ني[د]زيادة: (دماً).

 ⁽٤) ينظر. الأصل (٢/ ٤٤٥)، المبسوط (٤/ ٩٠)، الهداية (١/ ١٦٨)، ثبيين الحقائق (٢/ ٦٧)، الجوهرة النبرة (١/ ١٧١).

⁽٥) ينظر: المبسوط (٤/ ٩٠)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٠١)، العناية (٣/ ٨٧)، البحر الرائق (٣/ ٣٣)، مجمع الأنهر (١/ ٢٩٩).

⁽١) أي [ح] زيادة: (قوله).

⁽٧) ليست في [ح]

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [ج].

فَأَمَّا فِي (مَأْكُولِ اللَّحَمِ)⁽¹⁾ وجوبُ الجزاءِ باعتبارِ عينِه؛ لأنَّه مُفسِدٌ للحمِه بفعله، فتجبُ قيمتُه بالغةُ ^(٧) (مَا بَلَغَتُ)^(٣)، فافْترقا.

وإنْ صالَ السَّبُع على الـمُحرمِ فقتلَه الـمُحرمُ ⁽³⁾ فلا شيءَ عليه؛ لأنَّ الحقَّ نه تعالى فيه، وقد أَذِنَ له بدفعِه، بخلافِ (الجملِ الصَّائلِ)⁽⁶⁾؛ لأنَّ الحقَّ فيه لمالكِه، ولا إِذْنَ منه.

وإن اضطرَ المحرمُ إلى أكلِ لحم الصَّيدِ فقتلَه (١) فعليه الجزاءُ.

وكذا إذا قتلَه خطأً؛ لأنَّ بقتلِه مضطراً أو خطأً لا يَبْطُل اسمُ الصَّيدِ عنه، وإنَّه فوقَ الدَّلالةِ والإشارةِ ٣٠، وفي ذاك الجزاء، فهذا أَوْلى.

[مسا يجسوز تلمحرم العله]

ولا بأسّ بأن يَذبحَ المحرمُ الشَّاةَ (^)، والبقرَ، والبعيرَ، والدَّجاجة، والبطَّ الكسكريَّ - [م وهو الكبيرُ الذي يكونُ في المنازل-؛ لأنَّ الـمُحرمَ منهيٌّ (أ) من قتلِ الصَّيدِ - وهو اسمٌ الله لوحشيُّ ممتنع بقوائمِه أو جناحيهِ-، وهذه الأشياءُ ليست كذلك.

⁽١) في [د]: (المأكول).

⁽٢) ليست ق[د].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٤) ئىست ني[د].

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) ليست في [ح]

 ⁽٧) دلالة الإشارة: دلالة اللَّفظ على حكم غير مقصوب ولا سِيق له النَّص، ولكنَّه لازمٌ للحكم الذي سيق الكلام لإفادته، وليس بظاهرٍ من كلَّ وجهٍ. ينظر: أصول السرخسي (١/ ٢٣٦)، أصول النزدوي (١/ ١٨٦)

⁽٨) ليست في [د].

⁽٩) إ[د] (عنرع).

[1/63]

وإن قتلَ حماماً مُسروَلاً أو الظّبي المستأنسَ فعليه الجزاءُ؛ لأنَّ الحمامَ والطّبيَ ممتنعٌ متوحشٌ، فكان صيداً وإن كان بعضُه قد يستأنس، كالنَّعامة وحمارِ الوحش.

وإذا ذبحَ المحرمُ صيداً فذبيحتُه ميتةٌ لا يحلُّ أكلُها؛ لأنَّ الذبحَ عرَّمُ عليه لمعنى في نفسِه وهو الإحرامُ فأشبَة ذبحَ المجوسيُّ والمرتدُّ.

ولا بأسَ أن (") يأكلَ المحرمُ لحمَ صيدِ اصطادَه حلالٌ وذبحَه إذا لم بدلّ المحرمُ عليه، ولا أَمْرَهُ بصيدِه؛ لقوله ﷺ في حديث (") أي قتادة (") الله : «هل أعنتم وهل أشرتم ؟» قالوا: لا. قال: دفهل بقي منه شيءٌ؟» قال: نعم، فأَخَذَهُ وتناول / منه (").

وفي صيدِ الحرمِ إذا ذبحَه الحلالُ فعليه (^{١)} الجزاءُ، يريد به: قيمتَه يُهدِي بها، ويُطعِم، [سيدالعملا فيالعوم] و لا يُجزئه الصَّومُ.

> وقال الشافعي – رحمه الله –: يجزئه الصَّومُ (٧)، وقاسَه على صيدِ قتلةُ محرمٌ. ولنا: أنَّ ذاك كفارة، وهذا غرامةٌ.

⁽١) الحيام السُمَسَرُولُ الذي في رجليه ريشٌ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٢٢٤)، المعجم الوسيط (١/ ٤٣٨)،

⁽٢) ني[ج]،[د]: (يأكل).

⁽٣) في [د] زيادة: (إمامه)

⁽٤) الحارث بن ربعي أبو قتادة الأنصاريُّ الحزرجيُّ السلميُّ، فارسُ رسولِ الله ﷺ، توفي سنة ٤٥هـ. ينظر: الاستيعاب (١/ ٢٨٩)، أسد الغابة (٦/ ٢٤٤)، الإصابة (٧/ ٢٧٢).

⁽٥) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب: لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال (١١٩٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٦)

⁽٦) ليست في [أ]، [د]

 ⁽٧) ينظر ١٠ الحاري (٤/ ٢١٥)، التنبيه (ص:٤٧)، نهاية المطلب (٤/ ٤١٤)، الوسيط (٢/ ٢٠١)، البيان (٢/ ٢٠١).

وإن قطعَ حشيشَ الحرمِ أو شجرة " ليست لملوكِه " ولا" هي مما يُنبتُه النّاسُ فعليه قيمتُه؛ لقوله ﷺ: «لا يُختل خلاؤها، ولا يُعضدُ شوكُها، وهو ما يَنبتُ بنفسِه مما لا يُنبِّتُه النّاس، فأمّا ما أَنبتَه إنسانٌ " فهو مِلكُه، وكذا " ما نَبتَ بنفسِه وهو من جِنسِ ما يُنبِّتُه النّاس؛ لأنّه "كالأثهار.

وأمَّا الشَّوكُ وأمُّ غيلان (^{٨)} فلا تُقطعُ، وعلى قاطعِه قيمتُه في ذلك المكان، حلالاً كان أو حراماً؛ لأنَّ حُرِمتَه لأجل الحَرّم، لا لأجلِ الإحرام.

ولو اشترك فيه جماعةً فعليهم جميعاً قيمةً واحدةً؛ لأنَّه غرامةً لا كفارةً، ولهذا لا مدخلَ للصَّوم فيه.

وما انكسرَ أو يبسَ فلا بأس بقطعِه؛ لأنَّه احتطابٌ ولا بأسّ بهِ.

وكلُّ شيءٍ فعلَه القارنُ ثما ذكرنا أنَّ على المفردِ فيه دمٌ فَعَلَى القارنِ دمان: دمٌ لحجَّته،

⁽١) أ.[د] زيادة: (الذي).

⁽٢) فِ [أ]، [ج]: (بمملوكه)، وفي [د]: (بمملوك).

⁽٣) ليست إ[ج]

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجزية، باب إثم الغادر للبر والفاجر (٣١٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد عنى الدوام (١٣٥٣).

⁽٥) في [د] (الناس).

⁽١) في [د] زيادة: (كل).

⁽٧) ليست في [د].

 ⁽٨) أمَّ غيلان شجرُ السمر، وهي: الطَّلُحُ. ينظر: الصحاح (١٧٨٨/٥)، طلبة الطلبة (ص٣٤٠)،
 المحصص (٤/٤/٤).

ودمٌ لعُمرتِه؛ لوجودِ الجنايةِ على إحرامين، وهذا عندنا^(١)، إلاَّ أن يتجاوزَ الميقاتَ غيرَ حرم، ثمَّ يُحرِمُ فيلزمه دمَّ واحدٌ لمجاوزتِه الميقاتَ بغير إحرام، لا لجنايتِه على الإحرام.

وإذا اشترك حلالان في قتل صيدِ الحرمِ فعليهما جزاءٌ واحدٌ، وإذا اشترك عرمان في قتلِ صيدِ (٢) فعلى كلَّ واحدِ منهما الجزاءُ الكاملُ؛ لأنَّ الأوَّلَ غرامةُ المحلِّ (٦)، والثاني كفارةُ الجِنايةِ (٤).

وإذا باغ المحرمُ صيداً أو ابتاعَه فالبيعُ باطلٌ؛ لأنَّ حُرمةَ الإحرام مانعةٌ من بيعهِ، كحُرْمة الحَـرَم.

* * *

 ⁽۱) ينظر تحفة الفقهاء (۱/ ۱۱۱)، الهداية (۱/ ۱۷۱)، الاختيار (۱/ ۱۲۸)، تبيين الحقائق (۲/ ۷۰)،
 الجوهرة النيرة (۱/ ۱۷۷).

⁽٢) في [ح] : (الحرم).

⁽٣) في [أ] زيادة: (والمحلُّ متَّحدٌ).

⁽٤) في [أ] زيادة: (وهي متعددةً).



باب الإحصار

[مسايفســل المحصر]

[4/63]

وإذا أُحصِرَ المحرمُ بعدوً أو أصابَه مرضَ منعَه من المفيّ (١)، قِيل له: ابعثُ شاةً تُذبحُ في الحرم، ووَاعِد منْ يحملُها يوماً (١) بعينِه يذبحُها فيه، ثمّ يتحلّل؛ (لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرُ ثُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: مُنعتُم من إتمامها في استيسر من الحدي، وهو شاةٌ يبعثونها إلى الحرم للذّبُح ثمّ يُحلقون (١٩)؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا غَلِقُوا رُهُ وَسَكُو مَنْ بَلُغَ الْمَدَى عَمِلَهُ لَهُ اللّه عَلَا اللّه الحرم اللّه الحرم اللّه المعادن الله عندنا: أنّ هدي الإحصار يختصُّ بالحرم (١٤).

وعند الشافعي – رحمه الله-: لا يختصُّ بالحرم، بل يُذبحُ الهديُّ في الموضعِ الذي يُحصرُ فيه^(ه).

ولنا قوله تعالى: ﴿ مَنْ بَنِكَ آلْمَدَى عَمِلَهُ ﴾ (() والمرادُ به: الحَرَمُ ؛ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّ مَعِلَهُ اللهِ عَلَمُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَمْ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْ اللهُ عَلَى اللهُ عَمْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

⁽١) أي [ج] زيادة: (حل له التحلل).

⁽٢) ئىست في [ج]

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽٤) ينظر: الأصل (٢/ ٤٦٧)، الحجة على أهمل المدينة (٣/ ١٩٦)، المبسوط (٤/ ٢٠٦)، تحفة الفقهاء
 (١/ ١١٤)، الهداية (١/ ١٧٦).

⁽۵) ينظر الحاري (۲۲۹/۶)، الوسيط (۷/ ۲۸۲)، البيان (۶/ ۳۹۶)، العزيز (۲/ ۲۸۱)، الجموع (۸/ ۲۹۹).

⁽٦) الآية الكريمة ليست في [د].

⁽٧) ينظر عَفة الفقهاء (١/ ٤١٣)، الهداية (١/ ١٧١)، الاختيار (١/ ١٦٨)، تبيين الحق ثق (٢/ ٧٠)،



ولا يجوزُ ذبحُ دم الإحصارِ إلا في الحرم؛ لما ذكرنا(١).

ويجوزُ ذبحُه قبل يوم النَّحرِ عند أبي حنيفة (٢) - رحمه الله . .

وقالا: لا يجوزُ إِلاَّ في يومِ النَّحرِ^(١)؛ لأنَّ هذا ذبحٌ^(٤) يقعُ به النَّحلُّلُ فيتوقَّتُ بيومِ النَّحرِ كالحلقِ ودمِ الـمُتعةِ.

ولأبي حنيفة - رحمه الله-: أنَّه دمُ كفارةٍ حتَّى لا يَجِلُّ أكلُه منه (٥)، ودماءُ الكفاراتِ تختصُّ بالحرّمِ، ولا تختصُّ بيومِ النَّحر، بخلافِ دمِ المتعةِ، والقِرانِ فإنَّه نُسُكُّ يُباحُ منه التناولُ بمنزلةِ الأُضحيةِ.

ودمُ إحصار العمرةِ يجوزُ في كلِّ وقتِ، بالإجاعِ (١)؛ لعدمِ اختصاصِ العمرةِ بوقتِ. والمُحصَر بالحجِّ إذا تحلَّل فعليه حجةٌ وعمرةٌ، أمَّا الحجَّة فلأمَّا قضاءٌ، وأمَّا العمرةُ فلأنَّ فائتَ الحجِّ يتحلَّل بأفعال العمرة.

وقال بعضُ النَّاسِ: عليه حَجَّةٌ لا غيرُ (٧)؛ قياساً على ما لو أحصرَ عن العمرةِ، إلاَّ أنه

الجوهرة النيرة (1/ ١٧٧).

^{(1) [}门:(北江).

 ⁽٢) في [ج]: (الحنفية). وينظر في المسألة: الأصل (٢/ ٤٣٤)، الهداية (١/ ١٧٦)، الالحتيار (١/ ١٦٩)،
 الجوهرة النيرة (١/ ١٧٨)، درر الحكام (١/ ٨٥٨).

 ⁽٣) ينظر: الأصل (٢/٤٣٤)، البناية (٤/٠٥٤)، مجمع الأنهر (١/٣٠٦)، الدر المختار (١/٥٩١)،
 اللباب(١/٢١).

^{(3) £[[}a] (a).

⁽٥) ليست ف[آ]

⁽٦) ليست في [د]. والمراد إجماعُ الأثمةِ التلاثة، أبي حنيفة، وصاحبيه

 ⁽٧) هو قول محاهد، والشعبي، وعكرمة، وهو مبني على القولِ بوجوبِ القضاء، والحمهورُ من المالكية،
 والشافعية، والحمايلة على عدمٍ وجوبه، وبه يتبين ما في عبارة المصتف من قصورٍ. ينظر معالم السسن

رُوي عن ابن مسعود ﴿ مثلُ قولِ عامَّة العلماء (١).

وعلى المُحصَر بالعمرةِ القضاءُ؛ لأنَّه صحَّ الشُّروع فيها، وهو كالنَّذر"،

وعبى القارِن حجَّةٌ وعمرتان: حجَّةٌ وعمرةٌ لأجل القضاءِ"، وعمرةٌ لأجلِ الفسادِ الثابتِ للحجِّ.

[روال الإحصار قبل الحج] وإذا بعثَ المُحصَر هدياً وواعَدهم أن ينبحوه في يوم بعينه ثمَّ زال الإحصار، (فإن قَدِرَ على إدراك الهذي دون الحج، تحلُّل؛ لفوات الأصلِ)(⁴⁾، وإن قدر على إدراك الهذي والحجِّ لم يجز له التحلُّل ولزمه المضيُّ، وإن قدر على إدراك (الحجِّ دون الهدي)(*) جاز له التحلُّل استحساناً، وهذا يتأتَّى على قول أبي حنيفة (١) - رحمه الله - خاصَّة (٧)؛ لأنَّه لـــّـ كان غيرَ قادرِ على إدراكِ الهدي صارَ كأنَّ الإحصارَ زالَ عنه بعد النَّبع.

ومَن أَحصرَ بمكةَ وهو ممنوعٌ عن الوقوفِ والطُّوافِ كان تُحصراً، وإن قدر على االإحســــ أحدِهما فليس بمُحصَرِ؛ لأنَّ الـمُحصّرَ مَن يكون عنوعاً عن الحجِّ وهو عبارةٌ عن

⁽٢/ ١٨٩)، الاستذكار (٤/ ١٧٢)، المغني (٣/ ٣٢٧)، البناية (٤/ ٤٥١).

⁽١) ﴿ إِن [د]: (الْفَقَهَاء). والأثرُ أخرجه محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة (٢/ ١٩٨). وقوله: (عامة العلماء) فيه نظرٌ يتبيَّنُ عما سبق.

⁽٢) النَّذر: إيجابُ عينِ الفعلِ المباح على نفسِه؛ تعظيمًا لله تعالى. ينظر: التعريفات (ص: ٢٤٠)، أنيس الفقهاء (ص:١١٣)، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٦٨٥).

⁽٣) أي [ح] (الصفا).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) في [أ] (الهدي دون الحج).

⁽٦) ينظر المسوط (١١٠/٤)، تحفة الفقهاء (٤١٩/١)، تبيين الحقائق (٢/ ٨٠)، الجوهرة النيرة (١/٩٧١)، مجمع الأنهر (١/٢٠٦).

⁽٧) ليست ق[أ].

الركنين جميعاً أَعني: /الوقوفَ بعرفة، وطوافَ الزيارة، فإذا صارَ ممنوعاً عنهما كان [1/64] عُصَراً، وإن كان ممنوعاً عن أحدهما لا يصيرُ (1) مُحصَراً.

⁽١) في[أ] (لا يكون)، وفي [د]: (لم يكن)



باب القسبوات

ومَن أحرمَ بالحجَّ، وفاتَه الوقوفُ بعرفةَ حتَّى طلعَ الفجرُ من يوم النَّحر فقد فاتَه [فوات العج] الحجُّ، وعليه أن يطوفَ ويسعى، ويتحلَّل، ويقضي الحجَّ من عامِ ('' قابل، ولا دمَ عليه؛ لقوله ﷺ: 'مَن أدركَ عرفةَ بليلٍ فقد فاته الحجُّ ومَن فاته عرفةُ بليلٍ فقد فاته الحجُّ وليتحلَّل بالعمرةِ، وعليه الحجُّ من قابل "(").

وعن عمر ﴿ أَنَّه قال: مَن فاتَه الحَجُّ تحلَّل بعمرةٍ ولا دمَ عليه، وعليه الحَجُّ مِن قابِل^{٣)}.

ثمَّ عند أبي حنيفة ومحمدِ - رحمهما الله -: أصلُ إحرامِه للحجِّ⁽⁴⁾ باقي، ويتحلَّلُ بعمل العمرةِ⁽⁶⁾.

وعند أبي يوسف - رحمه الله-: يصيرُ إحرامُه إحرامَ عمرةِ (٢).

⁽١) ليست في [د].

⁽٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٥١٨)، وقال عَقِبَه: رحمة بن مصعب ضعيفٌ ، ولم يأتِ به غيرُه.

⁽٣) لم أفف عليه، وأخرج البيهفي في السنن الكبرى (٩٨٢٣) عن الأسود قال: سألتُ عمرَ عن رجلٍ فاته الحج، قال: "يُهلُّ بعمرةٍ وعليه الحجُّ من قابل" ثمَّ خرجتُ العام المقبل فلقيتُ زيدَ بن ثابتٍ فسألتُه عن رجلٍ فاته الحج، قال: "يُهلُّ بعمرةٍ وعليه الحجُّ من قابل". وقال النَّووي في المجموع (٨/ ٢٩١): إسنادُه صحيحٌ

⁽٤) في [أ] (للحل)، وليست في [د].

 ⁽٥) ينظر المبسوط (٤/ ١٧٥)، المحيط البرهاني (٢/ ٤٧٤)، الجوهرة النيرة (١/ ١٨٠)، البحر الرائق
 (٦١/٣)

 ⁽٦) ينظر المبسوط (١/٥/٤)، بدائع الصنائع (٢/٠٢٠)، الجوهرة النيرة (١/٠١٠)، المهر العائق
 (١٦٠/١)، اللياب (١/١٢١)

وعند زُفر رحمه الله : ما يؤدّيه من الطَّواف والسعي بقايا أعمالِ الحجِّ (١). والصَّحيحُ قولمُها؛ لأنَّه لا يُمكنُ جعلُ إحرامِه للعمرةِ إلاَّ بفسخِ إحرامِ الحجِّ الذي كان شَرَعَ فيه، ولا وَجْهَ إليه لوقوعِه لازماً.

والعمرةُ لا تفوتُ لأنَّها جائزةٌ في جميعِ السَّنة إلاَّ خمسةَ أيَّامٍ يُكره فعلها فيها (٢): يوم [متسهنك. والعمرةُ لا تفوتُ النائريق؛ لأنه لو اشتغلَ بالعمرةِ في هذهِ الأبَّامِ رُبَّها يتطرَّقُ العمرةِ الخللُ في أفعالِ الحجِّ.

والعُمرةُ سُنَةٌ وهي الإحرامُ والطَّوافُ والسعي؛ لأنَّه (٢) عُرفت شرعيتُها على هذا الوجه بالسُّنَّةِ.

* * *

⁽١) ينظر: المسوط (٤/ ١٧٥).

⁽٢) ليست في[ب]

⁽٣) ليست في [أ].



باب الاسدى

الهَدي أَدناه شاقٌ، وهو من (1) ثلاثةِ أنواع: الإبلِ والبقرِ والغنم؛ لأنَّه اسمٌ لما يُهدى إلى [انواع الهدي] الحرم، وهو يتحقَّق في هذهِ (٢) الثلاثةِ.

ويُجزيء (٢) في ذلك النَّنِيُّ نصاعداً، إلاَّ من (١) الضَّانِ فإنَّ الجَلَعَ يُجزيءُ؛ (لقولِه ﷺ: الضَّعْرَبِءُ الضَّعْرِيءُ؛ (لقولِه ﷺ: الضَّعُوا بالجُذُعانِ» (١) إلاَّ الجَذَعَ العظيمَ (١) (٢) مِن الضَّان (١).

(والجَّذَعُ من الضَّانِ)(⁽⁾ عندَ الفقهاءِ: ما أَتى عليه (سبعةُ أَشهرِ)^('')، وعند أهلِ اللَّغةِ: ما تمَّ له (ستةُ أشهرِ)^('').

⁽١) ليست ق [أ].

⁽٢) أَن [أ] زيادة: (الأيام الأنواع).

⁽٣) أي [ج]، [د]: (وتجوز).

⁽٤) ليست ق [أ].

 ⁽٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرج مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية (١٩٦٣)
 عن جابر ١٥٥، قال: قال رسول الله تلا: ٥لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضّان».
 الضّان».

⁽٦) ق[ب]،[د]: (العظم).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٨) في [أ]، [ج]، [د] زيادة: (لقوله عليه السلام: نِعمَ الأَصْحية الجَدْعُ مِن الضأن).

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽١٠) في [د]: (تسعة أشهر)

⁽١١) في [د] (سنة). وفي المصباح المنير (١/ ٩٤): قال ابن الأعرابي: الإجلاعُ وقتٌ وليس بسِنُ، فالعَناقُ عَدْعُ لسمةٍ وربها أَجذعت قبل تمامِها للخصب فتَسمنُ فيُسرعُ إجلَاعُها فهي جدّعة، ومن الضّاد إذ كاد من شائين بحدّع لستةٍ أشهرٍ إلى سبعة، وإذا كان من هَرِمَين أَجذعَ من ثهانيةٍ إلى عشرةٍ وانظر تاح

[64]ب]

والثَّنِيُّ من الغنمِ عند الفقهاء: ما تمَّ له سنةٌ، وطعنَ في الثانيةِ، وعند أهلِ اللُّغة: ما تمَّ له سنتان، وطَعَن في / الثالثةِ^(١).

والثَّنِيُّ من المعز والبقر: ما تمَّ له سنتان، وطَعَن في الثالثةِ (٢).

ومِن الإبلِ النَّنِيُّ (٢): ما تمَّ له خسُّ سنين، والجذع ما تمَّ له أربعُ سنين (١).

ولا يجوزُ في الحدايا ("مقطوعةُ الآذان أو أكثرِها، ولا مقطوعةُ الذَّنبِ، ولا مقطوعةُ (") اللهِ والرِّجلِ، ولا ذاهبةُ العين (")، ولا العجفاءُ (")، ولا العرجاءُ التي لا تمشي إلى المنسكِ؛ لأنَّ مطلقَ الاسمِ يقعُ على السَّالم، فلا يجوزُ المعيبُ، إلاَّ إذا كان العيبُ قليلاً، فقلَ ما يخلو عنه الحيوان، فلا يُمكن اعتبارُه.

والحدُّ الفاصلُ بين القليلِ والكثيرِ عند أبي حنيفة - رحمه الله-: أن يكونَ الذَّاهبُ أكثرَ من الثُّلُثِ^(٩)، قال ﷺ: التُّلُثُ كثيرٌ *(١٠).

العروس (٢٠/ ٤٢٢).

⁽١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٢٦)، المصباح المنير (١/ ٨٥)، التعريفات الفقهية (ص: ٦٧).

⁽٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٢٦)، المصباح المنير (١/ ٨٥)، التعريفات الفقهية (ص: ٦٧).

⁽٣) ئىس**ت ن**[د].

⁽٤) ينظر: النهابة في غريب الحديث (١/ ٢٢٦)، المصباح المنير (١/ ٨٥)، التعريفات الفقهية (ص: ٦٧).

⁽٥) أِنِ [أ]، [ج]، [د]: (المدي)

⁽٦) في [أ]، [ح]، [د]: (مقطوع)

⁽٧) في [ح] (العينين).

 ⁽٨) العجفاء المهزولة. ينظر غريب الحديث لأبي عبيد (٢٠٩/٢)، طلبة الطلبة (ص:٣٦)، النهاية في غريب الحديث (١٨٦/٣).

 ⁽٩) ينظر المسوط (١٦/١٢)، تحفة الفقهاء (٣/ ٨٥)، الهداية (٢٥٨/٤)، تبيين الحقائق (٦/٦)،
 الجوهرة السرة (١٨١/١).

⁽١٠) أحرجه المخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا

2008 (1 1) BOC

والشاةُ جائزةٌ في كلِّ شيءِ إلاَّ في الموضعين: مَن طاف طواف الزِّيارة جُنُباً، ومَن جامَع بعد الوقوف بعرفة؛ فإنَّه لا يجزئه (1) إلاَّ البَدنة؛ لتفاحش الجِنايةِ على ما ذكرنا.

[إجـزاءالبقـرة عنصبعة] والبَدنةُ والبقرةُ يجوزُ كلُّ واحدٍ منهما عن سبعةٍ إذا كان كلُّ واحدٍ من الشركاءِ يريدُ^(۲) القُرُبةَ.

أمَّا الجوازُ عن سبعةٍ؛ فلقوله ﷺ: «البَدَنةُ عن سبعةٍ، والبقرةُ عن سبعةٍ»(٢)، وأمَّا التَّاني فلأنَّ قصدَ الكلِّ لـمَّاكان هو(٤) التَّقَرُّبُ كانت الإراقةُ خالصةٌ لله تعالى.

فإن أرادَ أحدُ الشَّركاءِ اللَّحم بنصبيه لم يُجُز عن الباقين عندنا (*)، خلافاً للشافعي (١) رحمه الله -؛ لأنَّ الذي نوى اللَّحمَ فكأنَّه نفى معنى (١) القُرْبة، وذا يمنعُ الجوازَ، وإراقةُ الدمِ لا تتجزَّأ، فإذا اجتمعَ فيه المانعُ مِن الجوازِ مع السُمَجَوَّزِ يترجَّحُ المانعُ، كها لو كان أحدُهما كافراً.

ويجوزُ الأكلُ من هذي المتعةِ والقِرانِ والتَّطوعِ، ولا يجوز الأكلُ من بقيَّةِ الهدايا؛ لأنَّ

الناس (٢٧٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث (١٦٢٨).

⁽١) في[أ]،[ب]،[ج]:(يجوز).

⁽٢) في [ج] زيادة: (وبه).

 ⁽٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب الاشتراك في الهدي وإجزاء البقرة والبدنة كل منها عن
 سبعة (١٣١٨).

⁽٤) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) ينظر الأصل (٢/ ٤٩٧)، المبسوط (٤/ ١٤٤)، تحقة الفقهاء (٣/ ٨٥)، الاختيار (٥/ ١٨)، الجوهرة النبرة (١/ ١٨١).

 ⁽٦) ينظر الحاري (١/١٥)، البيان (٤/ ٤٦٠)، العزيز (٣/ ٥٤٠)، المجموع (٢٢/٨)، تحفة المحتاج (٣/ ٣٤٩).

⁽٧) ليست في [د].

فِ^(١) الجناياتِ التكفيرُ هو الواجبُ، وذا إنَّها يحصلُ بإراقةِ الدَّمِ والتَّصدقِ جميعاً، ولا كذلك الأوَّل؛ لأنَّه بمنزلةِ الأُضحيةِ.

ولا يجوزُ ذبحُ هدي^(٢) التَّطوعِ والمتعةِ والقِرانِ إلاَّ يوم النَّحرِ؛ لأنَّ السَّنة^(٣) وردَت [يسهم نبسح الهدي) مؤقتةٌ بيوم النَّحرِ.

و يجوزُ ذبحُ بقيَّة الهدايا في أيِّ وقتِ شاءً؛ لأنَّ النصوصَ الواردةَ فيها مطلقةٌ ، / إلاَّ أنَّ [65] الهدي لا يجوزُ ذبحُه إلاَّ في الحَرّم؛ لقوله تعالى: ﴿ هَدّيًّا بَالِغَ ٱلْكَفّيَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويجوزُ التصدُّقُ بها على مساكين (*) الحرمِ وغيرِهم؛ لما أنَّ النص مطلقٌ لا فصل فيه.

ولا يجوزُ التَّعريفُ^(٣) بالهدايا؛ لأنَّ النَّص^(٣) الذي فيه أمرٌ بالهدي^(٧) غير مقيَّدِ بالتَّعريفِ.

والأفضلُ في البُدُن النحرُ؛ لقوله تعالى: ﴿ فَصَلِ لِرَبِكَ وَانْحَـرُ ﴾ [الكوثر: ٢]، جاء [الانفساري في التفسير، أي: وانحر الجزورَ^(٨).

وفي البقر والغنم اللذبع قبال الله تعبالي في البقر: (﴿ إِنَّ أَلَهُ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَعُوا بَقَرَةً ﴾

⁽١) ليست إ[ج]

⁽٢) ليست في [أ]

⁽٣) في [أ] زيادة: (فيها).

⁽٤) في [د]: (المساكين من أهل الحرم).

 ⁽۵) التعریف بالهدي: إخراجه إلى عرفات. ینظر طلبة الطلبة (ص:۳۱)، المغرب في ترتیب المعرب
 (ص:۳۱۲)، دستور العلهاء (۱/ ۲۱٤).

⁽٦) ليست في [س].

⁽٧) أي [ح] (بادة: (مطوع).

⁽٨) ينظر الفسير عبد الرزاق (٣/ ٤٦٦)، جامع البيان (٢٤/ ٦٩٢)، الدر المنثور (٨/ ٦٥١)

[البقرة: ٦٧]، وفي الشَّاةِ، قال) (١):﴿ وَفَلَيْنَكُ بِذِبْجِ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧]، وهو ما أُعدُّ للذَّبح وهو الكَبشُ، (هكذا ذكر) (٢) في التفسير (٣).

والأونى أن يتولَى الله والمُعلى الله والله على الله والله والله والله والمُعلى الله والمُعلى الله والمُعلى المؤلى المؤلى المؤلم الله والمؤلم المؤلم الله والمؤلم المؤلم الله والمؤلم الله والمؤلم المؤلم ا

ويتصدُّقُ بِجِلاها(٢)وخِطامها؛ إتماماً للقُرْبةِ.

ولا يُعطى أُجرة الجزَّار منها، هكذا أمرَ النبي ﷺ(٧).

ومَن ساقَ بدنةً فاضطُّرَ إلى ركوبِها رَكِبَها، وإن استغنى هنها (^) لم يركبُها؛ لأنَّه يجب [ســــتعمال الهدي] تعظيمُ شعائرِ الله تعالى، إلاَّ في موضع الضَّرورةِ.

> وإن كان لها لمِنَّ لم يحلبُها، وينْضَعُ ضَرْعها بالماءِ الباردِ حتَّى ينقطعَ اللَّبَن ا لأنَّ هذا مِن جملةِ الانتفاع بها، وهذا ممتدَّ إلى غاية جَعْلِها بدنةً؛ لقوله تعالى: ﴿ لَكُرُّ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَنَّى ﴾ [الحج:٣٣].

> > قال مجاهد: إلى أن تُجعل بدنةً (٩).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب]

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د]، و في [ج] زيادة: (إظهاراً للجموع).

⁽٣) ينظر: جامع البيان (١٩/ ٥٨٧)، الدر المنثور (٧/ ١١٣)، الجامع لأحكام القرآن (١١٧/١٥).

⁽٤) في [د] زيادة: (الإنسان).

⁽٥) ما بين القرسين ليس في [د].

 ⁽٦) في [د] زيادة (وبرها). والجِلال: الغطاءُ الذي تليسه الإبل لتُصان به. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم
 (٢٠٦/٧)، لسان العرب (١١٩/١١)، تاج العروس (٢٨/٢٨).

⁽٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب في الصدقة بلحوم الهدي و جلودها و جلالها (١٣١٧)

⁽٨) ئيست أن [أ]، [ج]، [د]

⁽٩) أخرجه الطبري في جامع البيان (١٦/٥٤٣).

وهذا عندنا(١)، خلافاً للشافعي(٢)- رحمه الله-.

ومَن ساقَ هدياً نعطب، فإن كان تطوعاً فليس عليه غيره، وإن كان واجباً فعليه أن الهدي] يقيم غيره مقامه.

أمَّا الأوَّلُ فلفواتِ المحلِّ، وأمَّا الثاني فلإسقاطِ الواجب عنه.

ولو أصابها عَيبٌ كبيرٌ أقامَ غيرَه مقامَه، وصَنعَ بالمعيبِ ما شاء؛ لأنَّ الواجبَ يَسقطُ عنه بالكامل.

وإذا عطبت البَدَنَةُ في الطَّريقِ (يفعلُ بها ما يشاء؛ لأنَّ الواجبَ لا يتأدَّى بالتي عطبت في الطّريق) ^(۴).

وإن كان تطوعاً أوجبَه على نفسَه يفعلُ بها ما أَمَرَ النبيُّ ﷺ ناجية الأسلميُّ (1): وهو أَنْ يَصِبِغَ نَعْلَهَا بِدَمِهَا ويَضربَ بِهَا صَفَحَةً /سَنامِهَا، وبُخلِّي بينهَا وبين النَّاس، ولا يأكل [4/65] منها، ولا أحدُّ من رفقتِه إذا كانوا أغنياءً (٥). وهذا أولى من أن يتركُّه للسُّباع.

⁽١) ينظر: الأصل (٢/ ٤٩٧)، المبسوط (٤/ ١٤٥)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٢٥)، الهداية (١/ ١٨٢)، الاختيار (١/٤٧١).

⁽٢) في المشهور ينظر: الأم (٢/ ٢٤٧)، حلية العلياء (٣/ ٣١٤)، البيان (٤/ ٤١٦)، العزيز (١٢/ ١١٤)، المجموع (١/٣٦٦).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]

⁽٤) ناجيةً بن جدب بن كعب الأسلمي، صاحبُ بُذُنِ رسولِ الله كلاِ، توثي ﴿ فِي خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٢٢)، أسد الغابة (٥/ ٢٧٩)، الإصابة (٦/ ٢١٤).

⁽٥) أخرحه أحمد في المستد (٣١/ ٢٧٤) رقم (١٨٩٤٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب في اهدي إدا عطب (٣١٠٦)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب في الهدي إذًا عطب قبل أن يبلغ (١٧٦٢)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الحج، باب ما جاء إذا عطب الهدي ما يصنع به (٩١٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٧٧)، وابن حيان في صحيحه (٤٠٢٣).

ويُقلِّد هدي المتعةِ والقِرانِ والتَّطوعِ، ولا يُقلِّد دمَ الإحصار، ولا دمَ الجنابات. والفرقُ وهو أنَّ^(۱): الأوَّل طاعةٌ فكان في التقليدِ إظهارُ الطَّاعاتِ، وفي الثاني إظهارُ الجناباتِ، والشَّنة فيها السَّثر؛ تقليلاً للفاحشةِ ما أَمكن.

* * *

(۱) ليست إلب]

كتحصاب البيوع

البيعُ ينعقدُ بالإيجابِ والقَبولِ إذا كانا بلفظِ الماضي، نحو أن يقولَ البائعُ: بِعتُ [انعقد البيع] منث هذا العبدَ بكذا، ويقولَ المشتري: اشتريتُ أو ابتعتُ أو ما يؤدِّي معناه، كقوله: قبلتُ، وأخذتُ، ورضيتُ، وفعلتُ ونحو ذلك؛ لأنَّ هذا (١) في عُرف أهل اللَّغة والشَّرع مستعمَلُ لإيجاب المِلك للحالِ بعوض.

فإذا أُوجبَ أحدُ المتعاقدين البيعَ فالآخَرُ بالحيار، إن شاء قَبِل في المجلس، (وإن شاء ردَّ، وأيَّهما قامَ مِن المجلسِ)(٢) قبلَ القبولِ بَطَلَ الإيجابُ؛ لوجود دليلِ الإعراضِ.

فإذا حصلَ الإيجابُ والقبولُ لزِم البيعُ، ولا خيار لواحدِ منهها، إلاَّ من عيبِ أو [انزورالبيع: عدم رؤيةٍ، وهذا عندنا^(٣).

وعند الشافعي -رحمه الله-: خيارٌ المجلس الله ثابتُ الله.

والصَّحبحُ قولُنا؛ لأنه بعدما تمَّ فهو عقدٌ بَاتُّ تعلُّقَ حَقُّ^(١) كلِّ واحدِ منهما به؛

 ⁽١) أي [ج] زيادة: (اللفظ).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٣) ينظر. الحجة على أهل المدينة (٦/ ٦٨٠)، المبسوط (١٥٦/١٥)، تحفة الفقهاء (٣/٣)، الهداية
 (٣/٣)، تبيين الحقائق (٤/٣)، مجمع الأنهر (٢/٧).

 ⁽٤) خيار المجلس أن يكون لكل من المتعاقدين حتى فسنح العقد ما داما في مجلس. ينظر: المطلع على ألفاظ
 المقمع (ص:٢٧٩)، الكليات (ص:١١٨)، معجم لغة الفقهاء (ص:٢٠٦).

 ⁽٥) ينظر الأم (٣/٤)، الحاوي (٩/٤)، نهاية المطلب (٩/٤)، العزيز (١٥٩/٤)، المجموع
 (٩/٩))

⁽٦) ليست في [أ]، وفي [د]: (حكم).

فلا يَملكُ أحدُ مما فسخَه وإبطالَه بغير رضا صاحبه كما بعد الافتراقِ، وما رُوي عن النّبي 寒: أنَّه قال: «المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا»(أ) محمولٌ على ما قبلَ تمام(أ) الإيجابِ والقبول، إن شاءا أُتمَّا وإن شاءا تَرَكَا ١٠٠٠.

والأعواضُ المشارُ إليها لا تحتاجُ إلى معرفةِ مقدارِها في جواز البيع.

والأثهانُ المطلقةُ كالدَّراهم والدَّنانير لا تصحُّ إلاَّ أن تكون معروفةَ الصَّفةِ والقَدْرِ؛ لأنَّ في الفصل الأول يتعلَّق صحةً العقد بها عيناً استحقاقاً، وأنَّها تصير معلومةً بالإشارة التي هي أبلغُ أسبابِ التَّعريف، فلا تمسُّ الحاجةُ إلى بيان القَذرِ والصَّفةِ (*).

و في (الفصل الثاني يتعيَّنُ في حتَّ الجنس والقَدْرِ والصَّفةِ)(*)، أمَّا لا يتعيَّنُ في حتَّى الاستحقاقِ؛ لأنَّ المثلَّ يقومُ مقامَها في / كلِّ عرَض (٢٠) يكونُ في عقودِ المعاوضاتِ، وكان التَّعيينُ وتركُّه في استحقاقِ العينِ سواءً.

> إذا تمهَّدَ هذا نقول: إذا لم يُبيِّنِ المقدارَ رُبِّها يهلكُ البعضُ من المبيع، فيفسدُ (٧) بقدرِه، فيؤدِّي إلى المنازعةِ المانعةِ من التَّسليم والتَّسلُّم (٨)، وذلك مفسدٌ، وإنَّها يقعُ الاحترازُ عن هذا ببيان القَدْرِ والصَّفةِ.

[1/66]

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيع، باب إذا بين البيعان ولم يكتها ونصحا (٢٠٧٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايمين (١٥٣١).

⁽٢) ئىست ق[أ].

⁽٣) ق[د]: (فسخة).

⁽٤) في [ح] زبادة : (والجنس).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) أي [ح]، [د]: (عوض)

⁽٧) أي [ح] زيادة: (البيع).

⁽٨) ليست في [ح]، [د].

ويجوزُ البيعُ بنمنِ حالٌ ومؤجَّلِ إذا كان الأجلُ معلوماً؛ لأنَّ كلَّ واحدِ منهى مما^(١) وَرَدَ بِهِ الشَّرعُ.

ومَن أطلق الثَّمنَ في البيعِ كان على غالبِ نقدِ البلدِ؛ لأنَّ المغلوبَ في مقابلة الغالبِ كالمعدوم^(٣).

وإن كانت النقودُ مختلفةً فالبيع فاسدًا لجهالة الثَّمنِ، إلاَّ أن يبيِّن أَحدَها(٣) فتزولَ الجهالةُ فيجوزُ.

ويجوزُ بيعُ الطَّعامِ والحبوبِ مكايلة، ومجازفة (أ)، وبإنام بعينِه لا يُعرف مقدارُه، أو بوزنِ حَجَرٍ بعينِه (لا يُعلمُ)(أ) مقدارُه (أ)؛ لأنَّه بيعُ مالِ معلومِ مقدورِ النَّسليمِ حالاً، فلا يتأخَّرُ التَّسليمُ غالباً فلا يؤدِّي إلى المنازعةِ؛ فيجوزُ.

والسَّلَمُ في مثلِه لا يجوزُ؛ لأنَّه يتأخَّرُ التَّسليمُ إلى وقتِ محلِّ الأجلِ، ورُبَّها يهلَك ذلك الشيءُ الذي قُدَّر به (٧) الـمُسْلَمُ فيه؛ فيؤدِّي إلى المنازعةِ.

ومن باع صُبْرةً (المعام كلُّ قَفيزٍ (أ بدرهم جاز البيعُ في قَفيزٍ واحدٍ عند أبي

⁽١) ئىست قى[د].

 ⁽۲) أي[أ]، [ج]، [د]: (كالعدم)

⁽٣) أي [أ]، [ج]، [د]: (أحدهما)

 ⁽٤) المجازئة: أخذُ الشيء بالاكيل و لا و زن. ينظر: المطلع (ص:٢٨٧)، معجم مقاليد العلماء (ص:٥٢)،
 أنيس الفقهاء (ص:٧٣).

 ⁽٥) في [أ]، [ج]، [د]: (الا يعرف).

⁽t) [[c] (وژنه).

⁽٧) أي[ح] (فيه)

 ⁽٨) في [أ] (من) والصُبْرة: ما جُمع من الطعام بالاكيل و لا وزن. ينظر: تحوير ألفاظ التنبيه (ص١٧٦٠)،
 أنيس المقهاء (ص٤٣٠)، الكليات (ص٤٠٠٥)

 ⁽٩) القَمير مكيالٌ محدودٌ، وهو ثهانية مكاكيك، والمكوكُ صاغٌ ونصف، فالقفيز ٢٢ صاعاً، وقبل في

حنيفة (١) - رحمه الله - إلاَّ أن يُسمِّي جملةً تُقْرَانها (٢).

وبمثلِه لو باعَ قطيعَ غنم، كلَّ شاةِ بدرهم، فالبيعُ فاسدٌ في جميعِها. وكذلك لو باعَ ثوباً مذارعةً، كلَّ ذراع بدرهم ولم يُسمَّ جملةَ الذَّرعان^(۱).

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يجوزُ في الكلِّ الأنَّ طريق المعرفةِ يُقامُّ (٥) مقامَ المعرفةِ.

ولأبي حنيفة - رحمه الله -: أنَّ النَّمنَ (١) مجهولٌ، إلاَّ أنَّ عند أبي حنيفة - رحمه الله - لحمّ الله - لحمّ الله عند أبي حنيفة - رحمه الله - لحمّ لم يصحّ (١) البيعُ في الكلِّ لجهالةِ الثَّمنِ؛ انصرفَ إلى الأدنى (وهو الواحدُ) (١)، إلاَّ أنَّ البيعَ (١) في شاةٍ من القطيع، وذراعٍ من الثَّوبِ لا يجوزُ لكونِه مجهولاً جهالةً تُفضي إلى المبيعَ لنفاوتٍ فيها؛ ففسدَ في الكلِّ لهذا، بخلاف قفيز حنطةٍ (١٠)؛ لأنَّه غيرُ مجهولِ لعدم

تقديره غيرُ ذلك. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص:٤٠٥)، معجم لغة الفقهاء (ص:٣٦٨)، الموازين والمكاييل الشرعية (ص:٣٩).

⁽۱) ينظر: الجامع الصغير (ص:٣٣٩)، المبسوط (١٣/٥)، الهداية (٣/٤٤)، الاختيار (٢/٥)، الجوهرة النيرة (١/١٨٦).

⁽٢) ق[أ]: (القفزان).

⁽٣) في [أ]، [ج]، [د] زيادة: (لم يجز)

 ⁽٤) ينظر: الجامع الصغير (ص٣٩٠)، بدائع الصناع (١٥٨/٥)، المحيط البرهاني (٢/٣٣٦)، درر
 الحكام (٢/٧٢)، النهر الفائق (٢/٨/٢).

⁽٥) في[ح] (نائم).

⁽٦) في [د] زيادة: (كله).

⁽٧) أ.[أ]،[ج]:(يجز).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٩) ليست في [أ]

⁽١٠) في [ح]: (واحد).

[66/ب]

التفاوت فيها؛ فجازً في قفيزٍ واحدٍ.

ومَن ابتاعَ صُبْرةً على أنَّها مائةً قفيزِ بهائةِ درهم، فوجدَها أقلَّ (منه كان)(١) المشتري (الــــــنقس والزيــــادة في بالخيارِ: إن شاءَ أخذَ الموجودَ بحصَّتهِ، وإن شاءَ فسخَ البيعَ.

وإن وجدَها أكثرَ فالزيادةُ للبائعِ؛ / لأنّه لما عُلِمَ ثمنُ الكلّ عُلِمَ ثمنُ البعضِ إلاّ أنّ التّخيرُ (") بِحُكمِ (") التّغيرُ ، والزّيادةُ إنّها لم (*) تَدْخُل في البيعِ لأنّ البيعَ وقع على مقدّر بمقدار معلوم.

ومَن اشترى ثوباً على أنّه عشرة أذرعٍ بعشرةِ دراهم، أو أرضاً على أنّها مائةُ ذراعٍ بهائةِ درهم، فوجدَها أَنقض، فالمشتري بالخيار إن شاءَ أخذُها بالجملة، وإن شاءَ تركها، وإن وجدَها أكثرَ من الذّرع (٥) الذي سبًاه فهو للمشتري ولا خيار للبائع.

ولو قال: بِعتُكَها على أنّها مائةُ ذراعٍ كلَّ ذراعٍ بدرهم، فوجدَها ناقصةً فهو بالخيار، (إن شاة أخذَها بحصَّتِها مِن النَّمن، وإن شاة تركّها، فإن وجدَها زائدةً فالمُشتري بالخيارِ) (أ)، إن شاة أخذَ الجميع كلَّ ذراعٍ بدرهم، وإن شاة فسخَ البيعَ؛ لأنَّ الذَّرْعَ فيه يُذرَعُ بمنزلةِ الصَّفة في الأعيانِ؛ لأنَّه طُولٌ (أ) فيه، فيُستَحقُ باستحقاقَ الأصل، غير أنَّه يُحتملُ أن يصيرَ مقصوداً، فإذا قابَلَ كُلِّ ذِراعٍ بدرهم (أ) صارَ أصلاً، فإذا زادَ خُيرُ المُشتري

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، وفي [ج]: (من ذلك).

⁽٢) ني[ب]: (التحبُّر).

⁽۳) ق.[-]،[د]: (إنها كان لا).

⁽٤) ليست ف[أ].

⁽٥) أي[ح] (الذراع).

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽٧) في [د] زيادة: (والطول صفة).

⁽٨) ق[د] (بكنا)

لكونِه نفعاً يَشُوبُه ضررٌ.

وإن انتقصَ يخيَّر المشتري أيضاً؛ لأنَّه وإن قلَّ الثَّمنُ فقد انتقصَ المبيعُ أيضاً، فكان هذا نفعاً (١) يَشُوبُه ضررٌ، فلهذا خُيِّر.

ومَن باع داراً دخلَ بِناؤُها في البيعِ وإن لم يُسمِّ؛ لأنَّ الدارَ اسمٌ للعَرْصة وهي التي [مايدخل أدير عليها الحائط(٢) والعهارة، والبناءُ وصف أن مرغوبٌ فيها لأهل الحَضَر، فكان تبعاً ضعن البيع! أدير عليها الحائط(٢) والعهارة، والبناءُ وصف من مرغوبٌ فيها لأهل الحَضَر، فكان تبعاً ضعن البيع! لها، فيُستَحقُّ باستحقاقِ الأصلِ، وإن كان اسمُ الدَّارِ شاملاً للعَرْصة والبناءِ فهو ظاهرٌ.

> ومَن باع أرضاً دخل ما فيها من الشَّجر والنَّخل في البيع وإن لم يُسمُّ؛ لأنَّه مُركَّبٌ فيه ومتصلٌ به للبقاء، فكان تابعاً له.

> ولا يدخل الزرعُ في بيعِ الأرضِ إلاَّ بالتَّسميةِ؛ (لأنَّ الزَّرعَ)(1) أُودعَ فيه لا للبقاءِ، بل للقطع والفضلِ.

> ومَن باعَ شَجَرًا فيه ثمرٌ فئمرتُه للبائع إلاَّ أن يكون شَرَطَها السَّبتاعُ؛ لقوله ﷺ: امَن باع نخلاً وله ثَمَر فثمرتُه للبائع إلاَّ أن يشترط السُّبتاع»(٥).

⁽١) ئىست ق[أ].

⁽٢) أن [ج]. [د]: (الحوائط).

⁽٣) أي[د]: (صنف).

^{(3) \$\(\}bar{\psi}\) [1] [7]; (\$\(\bar{\psi}\)).

⁽٥) لم أتف عليه بهذا اللَّفظ، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/٥): غريبٌ بهذا اللفظ.

والمشهور ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب من باع نخلا قد أبرت، أو أرصا مزروعة أو بإجارة (٢٢٠٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب من باع نخلا عليها ثمر (١٥٤٣) عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله الله يقول: "من ابتاع نخلاً بعد أن تؤثر فتمرتها للدي باعها، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً فهاله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع،

EEE (1 TV) BOE

وقال ابنُ أبي ليلى: يدخلُ فيه مِن غير شرطِ^(١)؛ لأنَّه تَبَعٌ للشَّجرِ كالشَّجرِ للأرض^(١).

إِلاَّ أَنَّا قُلنا: الشَّجرُ مُركَّبٌ فيها (ومتِّصلٌ بهِ)^(۱) للبقاءِ، والثَّمرُ /كالموضوعِ فيه [1/67] للقطع⁽¹⁾؛ فلا يدخلُ تحتّ البيع.

وإذا لم يدخل في البيع^(ه) يُقال للبائع (١): اقطَعْها، وسلّم المبيعَ^(٧) (إلى المشتري)^(٨)؛

لأنَّه قَدَرَ على (تسليم المبيع)(٩) بواسطة القطع.

[بیع ثمرة لم یبدملاحها]

ومَن باعَ ثمرةً لم يَبْدُ صلاحُها بعدُ، أو قد بدا جازَ البيعُ (١٠٠.

اعلم بأذَّ شراءَ النَّهارِ قبلَ أن يصيرَ مُتَنَفعاً بها لا يجوزُّ؛ لأنَّه (١١) إذا كان بحيثُ لا يصلحُ لتناولِ بني آدم، ولا لِعلفِ الدَّوابِ فهو ليس بهالِ مُتقوَّمٍ، فإن صارَ مُنتَفعاً بها ولكن لم يبدُ صلاحُها بعدُّ (١١) بأن كان لا يُؤمنُ العاهةُ والفسادُ عليه فاشتراه (١٣) بشرطِ

⁽١) أي: للمشتري. ينظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليل (ص:٢١).

⁽٢) أي [د] (مع الأرض).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) في[د]: (للرقع).

⁽٥) ئىست ني[د]

⁽¹⁾ 長巾(4)。

⁽٧) ئىست نى[أ].[ج]

⁽٨) ما بين القرسين ليس أي [د].

⁽٩) في [أ]، [ج]: (التسليم).

⁽١٠) ليست في [أ].

⁽١١) ليست في [أ].

⁽١٢) لِست في [د].

⁽١٣) ليست في [د].

القطع يجوزُ، وإن اشتراه بِشرطِ التَّركِ لا يجوزُ.

وإن اشتراه مطلقاً يجوزُ عندنا^(١)؛ لأنَّ مطلقَ العقدِ يقتضي^(٢) تسليمَ المعقودِ عليه في الحالِ؛ فهذا وشرطُ القطع^(٣) سواءً.

وما رُوي عن النبي ﷺ: ﴿أَنَّه نهى عن بيعِ الثهارِ حتَّى يبلو صلاحُها ﴿ أَو ﴿ حتَّى تُرْهِي ﴿ أَنَّ الو ﴿ حتَّى يُومنُ العاهةُ ﴿ أَنَّ عَالِما اللَّهِ عَندنا: البيعُ بشرطِ التَّركِ، بدليلِ قوله ﷺ ﴿ أَرابَتَ لُو أَذَهَبَ اللهُ تعالى الثمرة بِمَ يَستحلُّ أَحدُكم مالَ أَخيهِ ﴿ إِنَّ اللَّهُ يَتُوهً مُ ﴿ أَا الشَّرى بشرطِ النَّركِ إلى أن يبدو صلاحُها.

فأمًّا إذا اشترى بعدَ ما بدًا صلاحُها إلاًّ أنَّها لم تُدرَك بعد؛ إن اشتراه بشرطِ القطع

 ⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۲/ ۱۹۵)، تحقة الفقهاء (۲/ ۵۰)، الهداية (۲/ ۲۷)، الجوهرة النيرة (۱/ ۱۸۹)،
 البحر الرائق(۵/ ۲۲٤).

⁽٢) في [د] زيادة: (تمام).

⁽٣) ق[ب]: (العقد)

⁽٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من باع ثهاره، أو نخله، أو أرضه، أو زرعه (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثهار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع (١٤٨٧).

⁽٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من باع ثهاره، أو نخله، أو أرضه، أو زرعه (١٤٨٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (١٥٥٥).

 ⁽٦) أخر حه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثيار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع
 (١٥٣٤).

 ⁽٧) أخرحه المحاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا باع الثهار قبل أن يبدو صلاحها، ثم أصابته عاهة
 وهو من البائع (٢١٩٨).

⁽A) في [أ] زيادة: (وذلك).

جازً، وكذلك مطلقاً، ويُؤمرُ بالقطع عندنا(1).

وعند الشافعي · رحمه الله · : يتركُها إلى وقتِ الإدراك (٢)، فعندَه للتَّعارف، وعندنا لمقتضى مطلق العقدِ.

ولو اشتراها بشرطِ التركِ فَسَدَ عندنا (٣)، وجازَ عندَه (٤).

فإن تناهى عِظَمُ الثهارِ ولم يبقَ إلا النَّضج، فإن اشتراه بشرطِ القطعِ أو مطلقاً يجوزُ، وإن اشتراه بشرطِ التركِ (فَسَدَ العَقدُ)(٥) عند أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهما الله-قياساً(١).

وجازَ (٧) عند محمدِ -رحمه الله- استحساناً ٢٨).

(۱) ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ١٧٣)، الهداية (٢/ ٢٧)، الجوهرة النيرة (١٨٩/١)، النهر الفائق
 (٣/ ٢٥٩)، مجمع الأنهر (١٧/٢).

(۲) مذهب الشافعية: أنَّ البيع إذا كان بشرط القطع يلزمُ البائعَ تبقيتُه إلى أوانِ الجَنْدَاذِ والحَصادِ، وإن كان مطلقاً فللمشتري تركُها إلى وقتِ الجَنْدَاذِ. ينظر: الحاوي (١٩٣/٥)، البيان (٥/ ٢٥٦)، العزيز (٢/ ٢٥٦)، روضة الطالبين (٣/ ٥٥٥).

(٣) ينظر: الحجة على أهل المدينة (٦/ ٥٤٣)، بدائع الصنائع (٥/ ١٧٣)، الهداية (٣/ ٢٧)، الجوهرة النيرة
 (١/ ١٨٩)، البحر الرائق (٥/ ٣٢٤).

(٤) ينظر: الحاوي (٩/ ١٩٣)، التنبيه (ص:٩٣)، البيان (٩/ ٢٥٦)، العزيز (٤/ ٣٤٦)، روضة الطالبين (٩/ ٥٥٥).

(٥) في [أ]، [ج]: (لا يجوز)، وفي [د]: (فسد).

(٦) ينظر تحفة العقهاء (١/ ٥٦٥)، الهداية (٢٧/٣)، المحيط البرهاني (٣٣٣/٦)، تبيين الحقائق (٦/ ٢٣٣)، تبيين الحقائق (١٢/٤)، مجمع الأنهر (١٨/٢).

(٧) ليست في [د].

(٨) وقيل الفترى على قوله. ينظر بدائع الصنائع (٥/ ١٧٣)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٣٣)، الاختيار
 (٢/ ٧)، الجوهرة البيرة (١/ ١٨٩)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١٤/ ٥٥٦)

وإذا صارَ بعضُ الثَّمارِ مُنتَفعاً بِهِ ولم يخرج البعضُ بعدُ، أو خَرَجَ لكن(١) لم يَصِرُ مُنْتَفَعاً به كالتَّينِ والرُّمَّانِ ونحوهِما فاشترى الكُلُّ فظاهرُ المذهبِ: أن لا يجوز هذا العقدُ عندنا(٢)؛ لأنَّ هذا جَمَعَ (في العقد)(٢) بين الذي يجوزُ فيه العقدُ وبين الذي لا يجوزُ (فيه العقدُ)(أُنَّ)، وحِصَّةُ كلِّ واحدِ منهما (من الثَّمنِ)(٥) غيرُ معلوم فَفَسَدَ.

وكان الشيخُ الإمامُ شمسٌ / الأثمةِ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الحلوانيُّ -- رحمه الله – يفتي بجوازِ البيع في الثَّهارِ والباذنجان والبطيخ وغيرِ ذلك (٣)، وهكذا (يُحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل (٧٠) - رحمه الله - قال: إجعل الموجود أصلاً)(٨)، وما بحدث بعد ذلك تَيَعامُ ١٩٠٠.

> استَحْسَنَ فيه لتعاملِ النَّاسِ في بيع ثهارِ الكرِّم بهذه الصَّفةِ، وفي نزعِ النَّاسِ عن عاداتهم حرجٌ ظاهرٌ (١٠٠٠.

[4/67]

 ⁽١) ئيست أن [ج]، [د].

⁽٢) ينظس: بندائع الصنائع (٥/ ١٣٩)، المحيط البرهباي (٦/ ٣٣٤)، الاختيبار (٢/ ٧)، البدر المختبار (4) 100).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) ينظر: المسوط (١٦/ ١٩٧)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٣٤)، الاختيار (٧/٧)، تبيين الحقائق (١٣/٤).

⁽٧) محمدُ بن الفضل أبو بكر، البخاريُّ، الفضلُّ، فقيةٌ حنفيُّ، توفي سنة ٣٨١هـ. ينظر: الجواهر المضية $(Y \setminus Y \cdot I)$.

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٩) ينظر المسبوط (١٢/ ١٩٧)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٣٤)، الاختيار (٢/ ٧)، تبيين الحقائق (١٢/٤)

⁽۱۰) ليستاق[ب]

وكان الشيخُ الإمامُ الأجلُّ شمسُ الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السَّرَحسيُّ رحمه الله يقول: (الأوَّلُ عندي أصحُّ؛ لأنَّا)⁽¹⁾ إنَّها نصيرُ⁽¹⁾ إلى هذا الطَّريقِ⁽¹⁾ عند تحقُّقِ الضَّرورةِ، ولا ضرورة أن في البطيخِ والباذنجان؛ لأنَّه يُمكنُه أن يبيعَ أصولهَا حتَّى يكونَ ما يحدثُ من (مِلكِ المشتري)⁽⁰⁾ لَهُ، وفي الثَّهارِ يُمْكِنُهُ أن يَشتريَ الموجودَ بِجميعِ الثَّمنِ، ويُحِلُّ له البائعُ الانتفاعَ بها يَحَدُّثُ، فيحصلُ مقصودُهما بهذا الطَّريقِ⁽¹⁾.

ولا يجوزُ أن يبيعَ ثمرةً ويستثني منها أرطالاً معلومةً؛ لجوازِ أن لا يبقى مِن الثَّمرةِ إلاَّ هذه الأرطالُ فكان هذا بيعاً فيه غَرَرٌ وخَطَرٌ، وأنَّه لا يجوزُ.

ويجوزُ بيعُ الحنطةِ في سُنبُلِها والباقِلَاءِ في قشرهِ عندنا (٧٠)؛ لأنَّ هذا بيعٌ مالِ متقوَّم (٥٠) مقدورِ التسليمِ بِخلافِ اللَّينِ في الضَّرعِ، والولدِ في البطنِ؛ لأنَّ ذاك بيعٌ فيه غررٌ وخطرٌ (٩٠) ونهى النبي قَدُّ عن الغَررِ (٩٠)، والغَرَرُ: ما يكونُ مستورَ العاقبةِ (١١)، وقد تحقَّق

⁽١) ما بين القوسين ليس أي [أ].

⁽٢) أن [أ]: (يصار).

⁽٣) ليست في [د].

 ⁽٤) أي [أ]، [ج] زيادة: (ماهنا الأن).

⁽٥) أي[د]: (ملكه).

⁽٦) المبسوط (١٢/١٢).

⁽٧) ينظر: الهداية (٣/ ٢٨)، الاختيار (٢/ ٧)، الجوهرة النيّرة (١/ ١٨٩)، درر الحكام (٢/ ١٥٠)، البحر الرائق(٥/ ٣٢٩).

⁽٨) في [أ] زيادة: (معلوم).

⁽٩) ليست في [د]

⁽١٠) أخرحه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر (١٥١٣)

 ⁽١١) في [د] (العيبة). وينظر في المسألة: المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٣٣٨)، التعريفات (ص ١٦١)،
 التعريفات العقهية (ص:٤٨٤).

[1/68]

2008 (111) BOB

لأنَّه لا يُدرَى أنَّ ما في الضَّرع رِيحٌ أو دَمُّ أو لبنَّ، وكذا في البطنِ بخلافِ الجِنْطةِ.

ومَن باع داراً دخلَ (َفِي البيع)^(١) م<mark>فاتيحُ أغلاقِها</mark> تَبَعاً^(٢)، لأنَّها (تُعدُّ من جملةِ)^(٣) الدَّارِ فِي البيع عُرُفاً.

وأجرةُ الكيَّالِ وناقدِ النَّمنِ على البائعِ؛ لأنَّه محتاجٌ إلى تسليمِ المقدَّرِ⁽¹⁾، وأجرةُ (أجرة خدمات البيع) ورَّانِ^(۵) الشَّمنِ على المشتري، لأنَّه محتاجٌ (في التَّسليم)^(۱) إلى الوزنِ، وعليه التَّسليمُ، فكان مؤنتُه عليه، فأمَّا الانتقادُ لمعرفةِ المعيب، والمشتري غيرُ مفتقرِ^(۱) إليهِ (عند التسليم)^(۱).

ومن باع سلعةً بثمن قيل للمشتري: ادفع النَّمن أوَّلاً، فإذا دفع قيل للبائع: سلَّم المبيع؛ ليصير الثمن بالقبض عيناً؛ (فيكون (٩) / عيناً بعينٍ)(١٠).

وإن باع سلعة بسلعة أو ثمناً بثمن قيل لهما: سلّما معاً؛ لأنّبها في حقُّ (١١) التّعيُّن، وثُبوتٍ مِلك الرَّقبةِ سِيّان.

* * *

⁽١) في [أ]: (فيها)، وليست في [د].

⁽٢) أي[د]: (وإن لم يسمها).

⁽٣) في [د]: (جزء من).

⁽٤) أي[د]: (النقد).

⁽٥) في [ح] (الوزَّان يعني وزن).

⁽¹⁾ ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٧) في [ح] (عتاح).

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٩) ني[ح] (نيصير).

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١١) ليست في [ح]، [د].



باب خيار الشرط⁽¹⁾

خيارُ الشَّرطِ جائزُ (في البيعِ) (" للبائعِ والمشتري، ولها (" جيعاً " ثلاثةُ أيَّامِ فها اسة الغيادا دونها؛ لما رُوي أنَّ حَبَّان بن مُنقِذ الأنصاريَّ (" كان عظيمَ التَّجارةِ وكان يُغبَنُ في البَيّاعَاتِ (")، وكان (^" لا يصبرُ عن التَّجارةِ فَشَكَا أهلُه إلى رسولِ الله ﷺ فقال عليه (الصلاة والسلام) (": إذا بايعتَ أو شاريتَ فقل: لا خِلابة ولي الخيارُ ثلاثةَ أيَّامِ (" ".

وقد أخرجه الحميدي في مسنده (۱۷۷)، وابن أبي شبية في المصنف (۱/۲۰۳) رقم (۱۳۳۲۸)، وابس ماحه في سننه، كتاب الأحكام، باب الحجر على من يفسد ماله (۲۳۵۵)، وابن الجارود في المنتقى (۲۳۵۵)، والدارقطني في سننه (۳۰۰۸)، والحاكم في المستدرك (۲۰۰۱)، وفيه (فحقل له رسول الله على المنتدرك (۲۰۱۱)، وفيه (فحقل له رسول الله على الحياز فيها اشترى ثلاثاً).

 ⁽۱) خيار الشرط: أن يشترط أحد المتعاقدين الخيار ثلاثة أيام أو أقل ينظر: التعريفات (ص١٠٢٠)،
 دستور العلماء (٢/ ٦٦)، كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٢٦٦).

⁽٢) أن [ج] (غيرز).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽٤) أن [ج]، [د]: (الحيار).

⁽٥) ئىست ق[د]،

 ⁽٦) حبًان بن مُنقِد بن عمرو الأنصاري الحَزْرَجي المازِني، توفي في خلافة عثمان. ينظر: الاستيعاب
 (١/ ٣١٨)، أسد الغابة (١/ ٦٦٦)، الإصابة (١/ ١١).

⁽٧) أ.[ج]: (التجارات).

⁽٨) ليست في [أ]

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [ب].

⁽١٠) الحديث في صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يكره من الحداع في البيع (٢١١٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب من يخدع في البيع (١٥٣٣) من غير ذكر الشرط.



و لأنَّ بالناس حاجةً إليه لِدفع الغَبْنِ.

ولا يجوزُ أكثرُ منها عند أبي حنيفة (١) - رحمه الله-.

وقالا: يجوزُ إذا سمَّى مدةً معلومةً (٢)، فإذا اشترطَ خيارَ الأبدِ لم يَجُز بالإجماع.

لهم (ما رُوي)(*): (أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما باغ جاريةً، وجعلَ للمشتري الحيارَ شهراً)(⁶⁾.

وله: أنَّ النبي ﷺ قدَّرَ الحَيارَ بثلاثةِ أيَّامٍ فيها روينا من الحديث^(٥)، والتَّقديرُ إمَّا أن يكونَ لمنعِ الزِّيادةِ والنَّقصانِ جميعاً، أو لمنعِ أحدِهما. وهذا التَّقديرُ ليسَ لمنعِ النُّقصانِ

ونقل ابن الملقّن في البدر المنير (٦/ ٥٣٨) عن الرافعي قوله: وأما اللفظةُ المرويةُ في «الوجيز» وهي قوله «ولي الحيار ثلاثةُ آيًامِ» فلا تكادُ توجدُ في كتابِ حديثٍ ولا فقهٍ، نعم في «شرح مختصر المزني» للموفق ابن طاهر «قُل: لا خلابة، واشترط الحيازَ ثلاثاً» وهما متقاربان.

 ⁽۱) ينظر: الجامع الصغير (ص:٣٤٣)، الأصل (٥/١٢٤)، المبسوط (١٢/١٤)، الهداية (٣/٢٩)،
 الاختيار (١٢/٢).

 ⁽۲) ينظر: الأصل (٥/ ١٢٤)، المبسوط (١٣/ ٤١)، الجوهرة النيرة (١/ ١٥١)، درر الحكم (١/ ١٥٢)،
 البحر الرائق (٦/ ٥)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د]. ولم أقف على هذا الأثر، وقال العيني في البناية (٨/ ٥٠) هذا غريبٌ جداً، والعجبُ من الأكملِ أنه قال: ولهما حديث ابن عمر: «أنَّ النبي ﷺ إجازَ الحياز إلى شهرين، ونفسُ إسادِه إلى ابنِ عمر لم يصحّ، فكيف يُرفعُ إلى النبي الله. وقال الأترازي: وقد روى أصحابُنا في شروح الجامع الصغير: أنَّ ابنَ عمر شرط الحيار شهرين، كذا ذكر فخر الإسلام وقال العتابي إن عبد الله بن عمر باغ بشرطِ الحيارِ شهراً، وقال في "المختلف": رُوي عن ابنِ عمر أنه باغ حاريةً وجعل للمشتري الحيار شهراً، وكل هذا لم يثبت.

⁽٥) ليست في [أ]. [ج].



بالإجماع؛ (فعَلِمنا أنَّه) (أنَّ لمنعِ الزَّيادةِ إذْ لو لم يكن لمنعِ الزَّيادةِ لم يكن لهذا التَّقديرِ معنى و فائدةٌ، و تنصيصُ صاحبِ الشَّرع ﷺ لا يُخلو عنِ الفائدةِ.

وحديثُ ابن عمر رضي الله عنهما يحتملُ التَّأْجيلَ^(٢) في أداءِ الثَّمنِ، فلا يكونُ حُجَّةُ (بالشكُ والاحتمالِ)^{٣)}.

وخيارُ البائع يمنعُ خروجَ المبيعِ عن مِلكهِ؛ لأنّه لا يتمُّ رضاه (⁴⁾ بالسَّبَبِ مع [اللكية في ملة الخيارِ، شرطِ (⁶⁾ الخيارِ، (وخروجُ المبيع) (¹⁾ عن مِلكهِ يعتمدُ تمامَ الرِّضا.

فإن قبضَه المشتري فهَلَكَ في يدِه ضَمِنَه بالقيمةِ؛ لأنَّه لا يكون أدنى حالاً من المقبوضِ على سَوْم الشِراءِ، وذلك مضمونٌ بالقيمةِ، فَهذا أَوْلَى.

وخيارُ المُشتري لا يمنعُ خروجَ المبيعِ (٢٠) عن ملكِ البائعِ؛ لأنَّ البيعَ (٨) من جانبِه باتُ، ولا يملكه المشتري عند أبي حنيفة (٩) – رحمه الله –.

وعندهما: يملكُه (١٠٠)، كي لا يُؤدِّي إلى تسييبِ العينِ.

⁽١) في [أ]: (فتعين)، وفي [ج]: (فيتعين).

⁽٢) ئىست ق[د].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) أ. [د] زيادة: (إلا).

⁽٥) ئىست في [أ].

⁽٦) في[أ].[ج]:(خروجه).

⁽٧) ليست أن [أ]، [ج]، [د]

⁽٨) أي [ح] (العقد).

 ⁽٩) ينظر المسرط (١٣/ ٥٠)، تحفة الفقهاء (٧٧/٢)، الهداية (٣/ ٣٠)، تبيين الحقائق (١٦/٤)، درر
 الحكم (٢/ ١٥٢).

⁽١٠) ينظر المبسوط (١٣/ ٥٠)، بدائع الصنائع (٥/ ٢٦٥)، الاختيار (٢/ ١٣)، الجوهرة النيرة

ولأبي حنيفة رحمه الله : أنَّ البائعَ لا يملكُ الثَّمنَ بالاتفاق؛ فالمُشتري وجبَ أن لا يملكَ المبيعَ أيضاً تحقيقاً للمعادلةِ في عقدِ^(١) المعاوضةِ.

فإن هَلكَ في يدِ المشتري هَلَكَ بِالثَّمنِ عندنا (٢).

وقال زُفر (٢)، والشافعي (٤) - رحمها الله -: عليه القيمة.

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنه لـــَّمَا أشرفَ على الهلاكِ فقد عَجَزَ المُشتري عن الردِّ، فيبطلُ

/ خيارُه.

وكذلك إن دَخَلَه عيبٌ، بفعلِهِ أو بِفعلِ غيرِه أو لا بفعلِ أحدِ؛ لما أنَّه عَجَزَ عن الردِّ فيتمُّ البيعُ.

[ومن شُرطُ له الحيارُ فله أن يفسخَ في مدَّة الحيار'°، وله أن يجيز؛ لأنَّ المقصود من [النسخالناه الغيار] شرط الحيار هذا، وهو أن يتأمل إن وافقه يجيز، وإلاَّ فيردُّ.

> فإن أجازَ (بغير حضرةِ)(٢) صاحبِه جاز، وإن فَسَخ لم يَجُز، إلاَّ أن يكون الآخر حاضراً.

> > (١/ ١٩١)، البحر الرائق (٦/ ١٤).

⁽١) قِ [أ]، [ج]: (باب).

 ⁽۲) ينظر. الأصل (٥/ ١٢٥)، الهداية (٣/ ٣٠)، الاختيار (٢/ ١٤)، نبيين الحقائق (١٦/٤)، الجوهرة النبرة (١٩٣/١).

⁽٣) ينظر: البناية (٨/٨٥).

 ⁽٤) في أحد القولين. ينظر: الحاوي (٥/ ٦٤)، البيان (٥/ ٤٨)، العزيز (٤/ ٢٠٠)، المجموع (٩/ ٢٢٠)،
 كماية النبيه (٨/ ٤٣٢).

⁽٥) أَ [أ] زيادة: (إن شاء).

⁽٦) أي [أ]: (بدون محضر).

وعند أبي يوسف رحمه الله : يجوزُ^(١)، وإن لم يحضرِ^(١) الآخَرُ^(١)؛ لأنَّه حينَ أَثبتَ له الخيارُ فقد رَضِيَ بهِ.

ولهم: أنَّ الفسخَ تصرُّفٌ على صاحبِهِ (٤) (بإدخالِهِ المبيعَ أو الثَّمنَ في ملكِه؛ فلا ينفُذ عليه من غيرِ علمِه؛ دفعاً للضَّررِ عنه، بخلافِ الإجارةِ لأنَّه تصرُّفٌ على نفسه لا غير) (٥)؛ (فجاز أن ينفذ) (١).

وإن ماتَ مَن له الحيارُ بَطَّلَ خيارُه، ولم ينتقل إلى ورثيِّهِ.

وقال الشافعي – رحمه الله –: ينتقلُ (إلى ورثيِّهِ)(٧).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ البائعَ رَضِيَ بأن يكون (^^ذلك (٩) برضا المورَّث لا (١٠) الوارثِ، بخلافِ خيارِ العيبِ؛ لأنه يثبت للورثة ابتداءً؛ لأنَّهم يستحقُّون المبيع سليهاً عن العيوبِ.

(٥) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽١) أي[د] (يفسخ).

⁽٢) ق[أ]: (القسخ).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١٣/٤٤)، تحقة الفقهاء (٧٩/٢)، المحيط البرهاني (٦/٥٠٤)، الهداية (٣/٣)،
 الجوهرة النيرة (١/ ١٩٢)

⁽٤) ليست في [د].

⁽¹⁾ ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽٧) ما بين القرسين ليس في [د] وينظر في المسألة: الحاوي (٥/ ٥٨)، نهاية المطلب (٥/ ٢٥)، البيان
 (٥/ ٣٧)، العزيز (٤/ ١٧٤)، روضة الطالبين (٣/ ٤٤١).

⁽۸) أي [د] (ينقل).

⁽٩) أي [أ] (الفسخ).

⁽١٠) في [أ]، [د] زيادة: (برضا).

2008 (1 t A) 3003

وخِيارُ التَّعيين في أحدِ الثَّوبين يَسقطُ بالموتِ أيضاً إلاَّ أنَّه يختلطُ ملكُهم بِمِلكِ غيرِهم؛ فيثبتُ لهم حقُّ التَّعيين، أمَّا (هذا الخيار)(١) فثبوتُه بالشَّرطِ، ولا شرطَ في حقِّهم آ^(٢).

* * *

⁽١) في [د]. (خيار الشرط).

⁽٢) النصُّ الطويلُ بين المعكوفين ساقط من [ج].

⁽٣) في [د] (فوجده المشتري).

⁽٤) ق[د]: (نهو).

⁽٥) في [د] (شرط)

⁽٦) في [أ]. [ج]: (بتلك الصفة).

باب خيار الرؤية

[شراء السلعة الفائية] ومن اشترى شيئاً لم يرَه فالبيع جائز عندنا(١).

وعند الشافعي رحمه الله : لا يجوز^(۲)؛ فإنَّ عنده إن لم يكن جنس^(۳) المبيع معلوماً للمشتري (فالبيع باطلٌ)^(٤) قولاً واحداً، وإن كان (جنسُ المبيع)^(٥) معلوماً للمشتري^(۱) فله فيه قولان^(۷).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: «مَن اشترى شيئاً لم يرَه فهو بالخيار إذا رآه» (^{٨)}، والهاء في قوله: «لم يرَه» كنايةً، فينصرفُ إلى الـمُكنَّى السَّابِيّ وهو الشِّيءُ (^{٩)} الـمُشترى.

 ⁽١) ينظر: الأصل (٩/ ١٤٩)، المبسوط (١٣/ ٦٨)، تحفة العقهاء (١/ ٨١)، الحداية (٣/ ٣٤)، درر الحكام
 (١٥٦/٢).

 ⁽۲) في أصح القولين. ينظر: الحاوي (٥/ ١٤)، نهاية المطلب (٥/ ٢)، البيان (٥/ ٨١)، العزيز (١٤/ ٥٠)، المجموع (٩/ ٣٠١).

⁽٣) ئىست ق[د].

⁽٤) أي[د]: (فالعقد فاسد).

⁽٥) في[أ]،[ج]:(جنسه).

⁽٦) ئيست في [أ]، [ح]، [د].

 ⁽٧) في أصح القولين. ينظر: الحاوي (٥/ ١٤)، نهاية المطلب (٥/ ٦)، البيان (٥/ ٨١)، العزيز (٤/ ٥١)، المجرع (٣٠١).

 ⁽۸) أخرجه الدارقطني في سنته (۲۸۰۳)، والبيهقي في السنن الكبرى (۱۰٤۲۰)، وابن الجوزي في النحقيق (۱۳۸۷)، وقال الدارقطني: باطلٌ لا يصح لم يروها غيره، وإنَّها يُروى عن ابن سيرين موقوفاً مِن قولِه

⁽٩) ليست في [د].

والمراد خيارٌ لا يثبتُ إلاَّ بعد تقدُّم (¹) الشَّراء، وهو خيارٌ أن يفسخَ أو يجيزَ، وتصريحُه بإثباتِ هذا الحيار تنصيصٌ على جواز شرائِه /.

وله الخيار إذا رآم، إن شاءَ أَخذُه وإن شاء ردُّه؛ لما روينا.

ومَن باع شيئاً^{؟؟} لم يرّه **قلا خيارَ له عند**نا^{؟؟}؛ لأنَّ الشَّرعَ أَثبتَ الحيار في الشّراءِ لا في البيع.

[رويسة جسزء السلمة]

[1/69]

وإن نظرَ إلى وجه الصُّبْرةِ، أو إلى ظاهر النَّوب مطويّاً، أو إلى وجهِ الجارية، أو إلى وجهِ الجارية، أو إلى وجهِ الله الله وجهِ الله الله والله والله

الأصلُ في هذا النَّوع من المسائل وهو: أنَّ غير المرثي إن كان تَبَعاً (١) للموثي فلا خيارَ له (في غير المرثي) (١)، وإن كان رؤيةُ ما رأى لا يُعرِّف حالَ (ما لم يرَه) (١)؛ لأنَّ حكمَ التَّبعِ حكمُ الأصلِ، وإن لم يكن تَبَعاً للمَرثي (١) بأن كان مقصوداً بنفسِه يُنظر: إن كان رؤيةً (١) ما رأى لا يُعرِّفُ حالَ غير المرثي كان على خيارِه فيها لم يرَه؛ لأنَّ (ما هو) (١)

⁽١) أِي [أ]: (تحقق).

⁽Y) **&**[أ],[ج],[د]:(ط)

 ⁽۳) ولأبي حنيفة قول مرجوع عنه بثبوته. ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ٢٩٢)، الهداية (٣/ ٣٤)، الاختيار
 (١٦/٢)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٥)، درر الحكام (٢/ ١٥٧)

 ⁽٤) ليست في [د] والكفل: كساءٌ يُدار حولَ سَنامِ البعيرِ، كالحوية ثمَّ يركب ينظر عهرة الللغة
 (٢/ ٩٦٩/٢)، المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٣٧)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٩١٣)

⁽٥) ز[ب]: (بيماً).

⁽٦) في [ج]. (فيها لم يره).

⁽٧) في [أ]، [ح]: (غير المرثى).

⁽٨) ليست في [أ].

⁽٩) ليست أي[د].

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [أ].

المقصودَ من الرُّؤيةِ فيها لم يرَّه لم يحصل برؤيةِ ما رأى، وإن كان يُعرِّف حالَ غيرِ المرثي فلا خيارَ له في غير المرثي إذا كان غيرُ المرئي (مثلَ المرثي)(١) أو فوقه؛ لأنَّه حصلَ برؤيةِ البعضِ رؤيةُ الباقي(٢) مِن حيثُ المعنى.

إذا ثبتَ هذا الأصل يُـخرَّجُ عليه المسائلُ التي ذكرناها، بيع الأعمى وشراؤه جائزٌ عندنا (٢)، وله الخيار إذا اشترى؛ لأنه اشترى (٤) ما لم يرَه.

ويسقطُ خيارُه بحَسَّ المبيعِ إن كان يُعرف بالحَسَّ، وبشمَّه إن كان يُعرف بالشمَّ، وبذُوْقه إن كان يُعرف بالذَّوْق؛ لأنَّ هذه الأشياء تُعرَّف حالَ المعقودِ عليه.

ولا يسقطُ خيارُه في العقارِ حتَّى يُوصفَ له، بأبلغ ما يُمكن؛ لأنَّ ذكر الوصف قد يُقام مقامَ الرؤية في بعض المواضع، كما في عقد السَّلَم، والمقصود دفع الغبن عنه (٥)، وذلك يحصل بذكر الوصف، وإن كان بالرؤية أتمَّ.

ومَن باع مِلك غيرِه فالمالكُ بالحيار إن شاءَ أجازَ البيعَ^(١)، وإن شاء فَسَخَ. [بيع النطولي] وقال الشافعي – رحمه الله–: لا ينعقدُ أصالاً^(٧).

⁽١) نِ [أ]، [ج]: (مثله).

⁽۲) ن [ا]،[ج]: (الكل)

 ⁽٣) ينظر. الأصل (٤/٤١)، الهداية (٣/ ٣٥)، الاختيار (٢/ ١٠)، الجوهرة النيرة (١/ ١٩٥)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٨).

⁽٤) في [أ]، [ج] زيادة: (شيئاً).

⁽٥) ليست في [١]

⁽١) ليست في [أ].

 ⁽٧) في أصح القولين ينظر: الحاوي (٥/ ٣٢٨)، الوسيط (٣/ ٢٢)، البيان (٥/ ٦٦)، العزير (١/ ٣١)،
 المحموع (٩/ ٢٥٩)، كقاية النبيه (٩/ ٢١).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ هذا تصرُّفٌ صَلَرَ من أهله، مضافٌ إلى محلَّه عن ولاية، ولا نزاع في الأهليَّة والمحليَّة. وأمَّا الوِلايةُ فلأنَّهَا تُستفاد بالمِلك، والمِلك للفُضولي^(۱) فيه يرجع إلى الانعقاد دون النَّفاذ ثابتُّ ؛ لأنا لو لم نُثبت له المِلك كان فيه إلغاءُ تصرفه، وأنه ضررٌ في حقَّه، والضَّرر منفيًّ إلا أنَّ جانب المالك مُراعي أيضاً، (وضررُ المالك)^(۱) يندفعُ بامتناع / النَّفاذ، وتمكينِ المالك من الفسخ مع الانعقاد في حقَّ المباشر على ما عُرِف [69/ب] تمامُه في المختلف.

وله الإجارة إذا كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدان بحالها؛ لأنَّ عندَ وجودِ هذه الأمور كان العقدُ باقياً فتلحقُه الإجارةُ.

ومَن رأى أحدَ النَّوبِين فاشتراهما، ثمَّ رأى الآخَر جازَ له أن يردَّهما؛ لأنَّ رؤية [الغيسادهي الفيسادهي المينا] المين أنه المين بمقصود، وأنه لا يُعرِّف حالَ الآخَر، فكان له الخيارُ في ردَّ الغائب، ورَدُّ الآخَر معه إنَّها كان نظراً للتَّابِع؛ كيلا يؤدِّي إلى تفريقِ الصَّفقةِ (أ).

ومَن ماتَ وله خيارُ الرُّؤيةِ بطلَ خيارُه؛ لأنَّ الحيارَ كان له، وأنَّه ليس بباقي بعد الموتِ حتى يجريَ فيه الإرثُ.

ومَن رأى شيئاً ثمَّ اشتراه بعد مدَّةٍ: فإن كان على الصَّفة التي رآها فلا خيارَ له؛ لأنَّه (اشترى شيئاً قدرآه.

 ⁽١) الفُضُولي هو من لم يكن وليًا ولا أصيلًا ولا وكيلًا في العقد. ينظر: التعريفات (ص:١٦٧)، التوقيف
 على مهمات التعاريف (ص:٣٦١)، دستور العلماء (٣/٣)

⁽٢) أي [أ] (ضرره)، وفي [ج]: (والضرورة).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) أي [ح]، [د] زيادة (عليه).

وإن وجدَه متغيّراً فله الخيارُ؛ لأنَّ (١) بالتغيّر صار شيئاً آخَر، فصار مشترياً شيئاً لم يره؛ فيثبتُ له الخيار.

⁽١) ما بين القرسين ليس في [ج].



باب خيار العيب

[العيب في البيع] إذا اطَّلع المُشتري على عيبِ بالمبيع فهو بالخيارِ، إن شاءَ أخذَه بجميع النَّمن، وإن شاء ردَّه (١)؛ لأنَّ سلامة البَدَلين في عقد المبادلة مطلوبة (٢)؛ لأنَّ سلامة البَدَلين في عقد المبادلة مطلوبة (٣) عادة، فكان (بمنزلة المشروط) (٣) صريحاً.

وليس له أن يُمسكه ويأخذ النَّقصان؛ لأنَّ الفائت وصفٌ (لا يُقابله)(⁴⁾ شيءٌ من الشَّمنِ⁽⁶⁾ إلاَّ عند الضَّرورة.

[خابط عيوب العلمة] وكلُّ ما أوجب نقصان الثمن والقيمة (١٠) في عادة التُّجار فهو هيبٌ، يُوجبُ الحيار، وما لا فلا؛ لأنه يُعدُّ عيباً عرفاً.

والإباقُ (٧)، والبولُ في الفراش، والسرقة ليس بعيبٍ في الصَّغيرِ (٨) الذي لا يعقلُ، (بأن كان) (٩) لا يأكلُ وحدَه، (ولا يشربُ وحدَه، ولا) (١٠) يلبسُ وحدَه؛ لأنه لا يعرفُ الأمتناعَ عن هذه الأشياءِ. فأمَّا إذا كان صبياً عاقلاً فإنه يكون عيباً، ولكن يُوجب حقَّ

⁽١) ق[د]:(تركه).

⁽٢) ق[أ]: (مشرطه)

⁽٣) في [ج]، [أ]: (كالمشروط).

⁽٤) أي[ج] (يفارقه).

⁽٥) أِي [أ]: (البدل).

⁽٦) ليست في [د].

⁽٧) الإباق هرث العبد من السيد خاصة ، ولا يُقال للعبد آبق إلا إذا استخفى وذهب من غير خوف ولا كدُ عملٍ وإلا قهو هارب. ينظر: الكليات (ص:٣٢)، دمتور العلماء (١٦/١)، كشاف اصطلاحات الفنون (١/ ٨١).

⁽٨) ق[د] (يريديه الصغير).

⁽٩) أَوْ [أ]، [ج]: (بأن لم يكن)، وفي [أ]، [ج] زيادة: (بحال).

⁽١٠) ما بين القوسين ليس في [أ]، [د].

الردِّ (عند الحِّاد)^(۱) الحالةِ بأن أَبق عند البائعِ، ثمَّ أَبق عند المشتري، وكلاهما في حالة الصَّغَرِ أو كلاهما في حالةِ الكِيَرِ؛ لما أنَّ سببَ وجودِ هذه الأشياءِ في حالة الصَّغَر غيرٌ، وهو قلَّة المبالاةِ، (وقصورُ العقلِ)^(۱)، وضعفُ المثانةِ، وفي حالةِ الكبر (غيرٌ، وهو)^(۱) سوءً / اختباره، وداءٌ في باطنه، فإذا اتَّفقَ الحالان^(٤) يُعلم أنَّ (١ السَّببَ واحدٌ، فيكون هذا [1/70] عيباً ثابتاً عند البائع، فإذا اختلف الحالان فلا يُعرف الاتِّحاد^(١).

أمَّا في الجنونِ لا يُشترط اتِّحادُ الحالةِ؛ لما أنَّ سببَه في الحالين متَّحدٌ، (وهو الخللُ في الدَّماغ)(٧).

والْبَخَر والذَّفَر عيبٌ في الجارية دون الغلام، فالبَخَرُ هو نَتَنُ الفمِ (^^)، والذَّفَر هو نَتَنُ الاستفراش، ولا يُخلاَّن بها نَتَنُ الإبط^{رة)؛} لأنهما يُخلاَّن بها هو المقصود من الجواري وهو: الاستفراش، ولا يُخلاَّن بها هو المقصود من الغلام؛ لأنَّ المالك يستخدمُه بالبُعدِ من نَفسِه.

إِلاَّ أَن يكونَ عن داءِ أو يكون فاحشاً؛ لأنَّ الدَّاءَ بنفسه عيبٌ، وكذا إذا كان فاحشاً لا يكونُ في النَّاس مثلُه، فهذا يكون لداءِ (١٠٠ في البَدَنِ.

⁽١) في [أ]، [ج]: (إذا اتحدت).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في[أ].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

^{(3) [[1]: (1-}LIU).

⁽٥) في[أ], [ج]: (اتحاد).

⁽١) في [أ] (اتحاد السبب).

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٨) ينظر طلبة الطلبة (ص١١١٠)، المطلع على ألفاظ المقنع (ص:٩٤٤)، الكليات (ص٢٢٦٠)

⁽٩) ينظر طلة الطلبة (ص١١١١)، المصباح المتير (ص ٣٤٩)، الكليات (ص ٢٤٧)

⁽١٠) أِي [ح]: (كذا).

والزِّنا^(١)، وولدُ الزنا عيبٌ في الجارية دون الغلام؛ لأنه يُخلُّ بمقصودِه منها وهو: الاستيلادُ؛ (لأنَّ الولدَ يُعيَّرُ بكونِ أمَّه ولدَ الزِّنا)^(١)، ولا كذلك في حقَّ الغُلامِ؛ لأنَّ المقصودَ منه الاستخدامُ.

وإذا حدَثَ عيبٌ عند المشتري واطَّلع على عيبٍ كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيبِ "، ولا يردُّ المبيعَ إلاَّ أن (يرضى البائعُ) (أ) أن بأخذَه بعيبِه، وهذا عندنا (ه)؛ لأنَّ المبيعَ خَرَجَ عن ملكِه بعيبِ واحدٍ، فلو رُدَّ لرُدَّ بعيبِن.

وشرْطُ الردِّ أن يَردَّ على الوجه الذي أخذَه ولم يُوجد.

وإن قطعَ النَّوبَ وخاطَه، أو صَبَغه، أو لَتَّ السَّويق بالسَّمن ثمَّ اطَّلع على عيبِ به يرجع بنقصانه، وليس للبائع أن يأخذَه؛ لأنَّ المانعَ هو الشَّرعُ، فإنَّ الفسخَ في المبيعِ وحده لا يمكن، وفي الزَّيادة لا يجوزُ فيرجعُ (٢٠).

وكذا إن باعه لا يبطلُ حتَّ الرُّجوع بالنُّقصان.

ونقصانُ (٧) العيبِ أن يُقوَّمَ وليس به العيبُ، ويُقوَّم وبه العيبُ، وإن كان العيبُ ينقصه العُشرَ يرجعُ عليه بعشرِ النَّمنِ؛ لأنَّ المبيعَ دخلَ في العقدِ سليمً عن العيوب فيُقوَّمُ سليمً ويرجعُ بها قلنا.

⁽١) ليست في [أ]. [د]

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) في [أ]، [ج]: (القيمة).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د]، وفي [ج]: (يكون برضي البائع).

 ⁽٥) ينظر الهداية (٣/ ٣٨)، الاختيار (٢/ ١٩)، تبيين الحقائق (٤/ ٣٤)، الجوهرة النيرة (١/ ١٩٨)، درر
 الحكم (٢/ ١٦١).

⁽٦) أَوْ [أ]، [ج]، [د] زيادة: (بالنقصات).

⁽٧) أ.[أ].[د] (وحصة).

[معرفة العيب بعد الهلاك] ومَن اشترى عبداً فأَعتقه أو مات ثمَّ اطَّلع على عبيه رجعَ بنقصانه، وكذا في التَّدبير والاستبلاد والكتابة؛ لأنَّه لم يَسلم للمشتري جميعُ المبيعِ⁽¹⁾ فلا يَسلم للبائع جميعُ التَّمنِ، (فيرجعُ بالنُّقصان)^(٢) تحقيقاً للمعاوضةِ المقتضيةِ للتَّسويةِ.

ولو خرجت السلمة عن مِلكه / يبيع أو هبة أو صدقة لم يرجع بالنَّقصان؛ لأنها [70/ب]
مِلْتُ غيره، والضَّررُ على غيره؛ فلا يكون نفعُ الرُّجوع له لضررٍ على غيرِه لا عليه.
بخلاف العتق؛ لأنَّه عتقَ على مِلكه، فكان الضَّررُ عليه، فجازَ أن يعودَ النَّفعُ إليه،
وبخلافِ ما لو أعتق على مالِ ثمَّ وجد به عيباً لم يرجع بالنَّقصان في إحدى الرَّوايتين (٣)؛
لأنه أخذ بدلّه فصار كالبيع.

فإن قتلَ المُستري العبدَ أو كان طعاماً فأكلَه لم يرجع بشيءِ عند أبي حنيفة - رحمه $(^{4})$.

وعندهما: يرجعُ (٥)؛ لأنّه وصلت إليه قيمتُه معيباً، فيرجعُ على البائعِ بذلك القَذر. وله -وهو جوابُ الظاهر - أنه يملكُ العتنّ، ولا يملكُ القتلَ، فكان قتلُه وقتلُ غيرِه سواءً، (وفي قتلِ)(١) غيرِه لا يرجعُ بالنُّقصان(١)؛ لِــها أنه سلم له بَدلُ العبدِ، فصار

⁽١) في [د] (الثمن).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ٢٨٩)، الحداية (٦/ ٣٨)، المحيط البرهاني (٦/ ٦٤٥)، الاختيار (٦/ ٢٠)، تبين الحقائق (٤/ ٣٦).

 ⁽٤) ينظر: الأصل (٥/ ١٨٣)، الهداية (٢/ ٣٨)، المحيط البرهاتي (١/ ٥٥٧)، الجوهرة النيرة (١/ ١٩٩)،
 ثبيين الحقائق (٤/ ٤٤).

⁽٥) ينظر الأصل (٥/ ١٨٣)، المبسوط (١٠١/١٣)، الاختيار (٣/ ٤)، درر الحكام (٢/ ١٦٢)، البحر الرائق (١٨/ ٥٠).

⁽¹⁾ في [أ]. [ح]. (ولو قتله).

⁽٧) ليست ق [د].

المبيعُ كالمملوكِ للقاتلِ ببدلِ. وهذا لأنَّ القيمةَ إنَّها لا تجبُ لأنها لو وَجَبت عليه لَوَجبت له، فلا يُفيد. وبسببِ مِلكه إيَّاه استحقَّ براءةَ ذمَّتِه عن القيمة فتسلم القيمة له (من حيث المعنى)(''). وسلامةُ القيمةِ كسلامةِ العين فكان مِلكُه بالقتلِ، أمَّا في العتنِ والموتِ بقي على مِلكه مِن كلِّ وجهِ؛ (فحصلَ الفرقُ.

[الضابط في رد العبد بالعيب] ومَن باع عبداً فباعَه المشتري ثمَّ رُدَّ عليه بعيبٍ، فإن قَبِله بقضاءِ القاضي فله) (٢) أن يردَّه على باتعه، وإن قَبِله بغير قضاء القاضي فليس له أن يردَّه؛ لأنَّ الأوَّلَ فسخٌ مِن كلَّ وجهِ، فصارَ كأن لم يكُن، والثاني بيعٌ جديدٌ في حقَّ الثالثِ، فكان تجدُّد سببِ المِلك (بمنزلة تجدُّد) (٣) المِلك.

ومَن اشترى حبداً وشَرَط البراءة من كلِّ حيبٍ فليس له أن يردَّه بعيبٍ، وإن لم يُسمُّ^(٤) العيوبَ ولم يعدَّها.

وقال الشافعي – رحمه الله-: شرطُ البراءةِ من العيوبِ المجهولةِ باطلٌ، إلاَّ أن يكون عيباً في باطن الحيوان فله في ذلك قولان^(ه).

وهل يفسدُ البيعُ عندَه؟ في قولِ: يفسدُ. وفي قولِ: البيعُ^(١) صحيحٌ، والشَّرطُ باطلٌ^(٧).

⁽١) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) أي[أ]، [ج]: (كتجدد).

⁽٤) نبست في [ح]، وفي [د] زيادة: (جملة).

 ⁽٥) ينظر الحاوي (٩/ ٢٧٢)، نهاية المطلب (٩/ ٢٨١)، البيان (٩/ ٣٢٥)، العزيز (١٣٩/٤)، كماية النبيه (٩/ ٢٥٤).

⁽٦) يُ [أ]، [ج]: (العقد).

⁽٧) ينظر الحاري (٥/ ٢٧٢)، نهاية المطلب (٥/ ٢٨١)، البيان (٥/ ٣٢٥)، العزيز (٤/ ٢٣٩)، كماية

2008 (101) 30E

وعلى هذا الحلاف البراءة عن الدُّيون المجهولةِ، والصُّلحُ عن الدُّيون المجهولةِ.
والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ هذا إسقاطُ حقِ^(۱) لا يحتاج فيه إلى التَّسليم؛ فيصحُّ في المجهولِ كالطَّلاقِ والعِتاقِ.

* * *

النبيه (٩/٤٥٢).

(١) أي [ح]: (حتى).

باب البيع الفاسدن

[العقد في

إذا كان أحدُ العوضين أو كلاهما عرَّماً قالبيعُ فاسدٌ، كالبيع بالميتة أو بالدم أو المحرم] بالخنزير أو بالخمر، وكذلك إذا كان غيرَ عملوك كالحرِّ وأمَّ الولدِ والمدبَّر / والمكاتَب؛ لأنَّ [1/71]هذه الأشياء لا تصلحُ مبيعاً وثمناً، غير أنَّه إن كان مبيعاً يكون البيعُ باطلاً، وإن كان ثمناً ينعقد بيعاً فاسداً عندنا (٢).

فأمَّا إذا ذكرَ الميتةَ والدمَ ثمناً اختلف المشايخ (في بطلانِ هذا)(٢) العقدِ وفسادِه(٤). ولا يجوزُ بيعُ السَّمكِ (٥) قبل أن يصطادُه، ولا بيعُ الطيرِ في الهواءِ، ولا بيعُ الحمل، ولا بيعُ التَّتاجِ (٢)، ولا بيعُ اللَّبن في الضَّرع؛ لأنَّ في هذه الأشياء غرراً، ونهى النبي ﷺ عن بيع فيه غررٌ^(٧).

[بيع الجهول]

⁽١) البيع القاسد: هو الصحيحُ بأصلِه لا بوصفِه، ويفيدُ المِلك عند اتَّصال القبض به، حتى لو اشترى عبدًا بخمر وقبضه وأعنقه يُعتق. ينظر: التعريفات (ص:١٦٤)، أنيس الفقهاء (ص:٧٥)، التعريفات الفقهية (ص:٤٨).

⁽٢) ليست في [د]. وينظر في المسألة: تحفة الفقهاء (٢/ ٤٧)، الهداية (٣/ ٤٢)، الاختيار (٣/ ٢٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٠٠)، درر الحكام (٢/ ١٧٠).

⁽۴) أن [ج]، [د]: (بطلانه).

⁽٤) ينظر. بدائع الصنائع (٥/ ٣٠٥)، تبيين الحقائق (٤٣/٤)، البناية (٨/ ١٤٠)، مجمع الضيانات (1/0/1).

⁽٥) في [ح] زيادة: (في الماء).

⁽٦) بيع النِتاح، أو بيع حَبّل الحَبّلة: هو أن يقول بعثُ منك ولدّ ولدِ هذه الناقة، يعني: إذا ولدّت هذه أشي وكبرت تلك الأنثى وولدَت فذلك الولدُ لك بكذا. ينظر: المغرب (ص٤٥٣)، المصباح المنير (٢/ ٩١)، التعريقات الفقهية (ص٤٨).

⁽٧) تقدم تخريجه (ص: ٤٣٦).

ولا يجوزُ بيعُ الصُّوفِ على ظهرِ الغَنَمِ، وذراعِ من ثوبٍ، وجِذَعِ في سقفِ، وضربةِ القانص^(۱).

أمَّا الأوَّلُ فلأنَّه لا يُدرى موضعُ القَطْعِ، أو ينمو فيختلطُ المبيعُ مع غيرِه، وأمَّا الثاني والثالث فلأنّه لا يُمكنُ تسليمُه إلاَّ بضررِ، والضَّررُ لا يلزم البيع، وأمَّا الرابعُ فلأنه مجهولٌ.

والمرادُ من ضربةِ القانصِ: ضربةُ الصيَّاد، (ومن الغائصِ)(٢) إن كانت الرَّوايةُ على هذا(٣)، هو الذي يغوصُ في البحر.

وبيعُ المزابنةِ لا يجوزُ، وهو ببعُ التَّمرِ على (*) النَّخلِ بخَرْصِه تمراً (*)؛ لنهي النبي ﷺ عن السُمُزابنة (٢).

ولا يجوزُ البيعُ بإلقاءِ الحَجرِ، والملامسةِ (٧٠)؛ لأنَّه تعليقُ التَّمليكِ بخطرٍ، فيكون قهاراً.

ولا يجوزُ بيعُ ثوبٍ من ثوبين؛ (الكوذِ المبيعِ) (^) مجهولاً جهالةً مفضيةً إلى المنازعةِ،

⁽١) في [ج] (القابض)، وفي [د] زيادة: (و لا بيع القانص)

⁽٢) في [ج]: (وفي القابض).

⁽٣) ينظر: طلبة الطلبة (ص١٤٥٠)، المغرب (ص: ٢٨١)، التعريفات الفقهية (ص: ١٣٤).

⁽٤) في [د] زيادة: (رؤوس).

⁽٥) ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٥٠)، المغرب (ص:٢٠٦)، التعريفات الفقهية (ص:٢٠٢).

⁽٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب، والطعام بالطعام (٢١٧١)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا (١٥٣٩)

 ⁽٧) سع الملامسة: أن يقول لصاحبه: إذا لمستُ ثوبك أو لمستَ ثوبي ققد وجبَ البيعُ. ينظر المعرب في ترتيب المعرب (ص:٤٢٨)، أنيس الفقهاء (ص:٧٦)، التعريفات الفقهية (ص:٢١٦)

⁽A) أ.[أ] (لكوته).

هذا إذ لم يذكر فيه الخيار، أمَّا إذا ذكرَ الحيارَ^(۱) الثلاث أو الاثنين وشَرَط الحيارَ لنفسِه بين أن يأخذ واحداً منها ويردَّ الباقي فهذا جائزٌ استحساناً^(۱)؛ اعتباراً بشرَّطِ الحيارِ ثلاثة أيَّامٍ. وهل يُشترط (في جوازِه)^(۱) ذِكْرُ خيارِ الشَّرطِ؟ اختلفَ المشايخُ فيه^(۱).

ومَن باغَ عبداً على أن يُعتقَه المشتري أو يُدبُّرَه أو يكاتبَه، أو أَمَةً على أن البيعوشطا يستولدَها فالبيعُ فاسدٌ عندنا (١٠).

وعند الشافعي - رحمه الله-: جائزٌ (٧).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ هذا شرطٌ لا يقتضيه العقدُ، وللبائع فيه منفعةٌ، وهو امتناعُ الردُّ بالعيبِ، وللعبدِ منفعةٌ أيضاً؛ فيكون مُفسِداً؛ لنهي النبي كلاُ عن بيع وشرطِ (^^)، والمرادُ بِهِ شَرُطٌ لا يقتضيه العقدُ؛ لإجماعنا على أنَّ الشَّرطَ الذي يُلاثم العقد ويقتضيه غير

⁽١) ليست في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽۲) ینظر: المبسوط (۱۳/ ۵۵)، بدائع الصنائع (۵/ ۱۵۷)، الحدایة (۳/ ۳۲)، تبیین الحقائق (۱/ ۲۱)،
 درر الحکام (۲/ ۱۵٤)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ج]، وفي [د]: (فيه).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ١٥٧)، المحيط البرهاني (٦/ ١١٣)، البتاية (٨/ ٧٥)، البحر الرائق
 (٢٤/٦).

⁽٥) ليست في [ح]

 ⁽٦) بنظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي (ص:١٦)، الأصل (٤/ ٢٠٤)، الهداية (٣/ ٤٨)، الجوهرة النبرة (١/ ٢٠٢)، مجمم الأنهر (٦/ ٦٣).

 ⁽٧) في أصح الأقوال الثلاثة. ينظر: الأم (٧/ ٧٠١)، الحاوي (٥/ ٣١٤)، نهاية المطلب (٥/ ٣٧٧)، العزيز
 (١١٠/٤)، المجموع (٩/ ٣٦٤).

 ⁽٨) أحرحه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٣٦١)، وأبو نعيم الأصبهاني في مسند أبي حيمة (ص١٦٠١)،
 وقال ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٢٧): وعلَّتُه ضعفُ أبي حنيفة في الحديث

منهی عنه⁽¹⁾.

فلو اشتراهُ على هذا وأُعتقَه ينقلبُ جائزاً عند أبي حنيفة ﴿ رحمه الله ، حتَّى يلزمَه الثَّمنُ دونَ القيمةِ (٢)؛ لأنَّ مِلكَ الإعتاقِ حكمُ العقدِ، فكانَ الإعتاقُ من حُكمِه أيضاً، إلاَّ أذَّ (في وجودِ الإعتاقِ)(٣) / خطرٌ فاسدٌ، وبالإعتاقِ زالَ الخطرُ، فزال المفسدُ.

[شرطلا يقتضيه العقد مع منقعة]

[71/ب]

وكذا لو باعَ عبداً على أن يستخدمَه البائعُ شهراً، أو داراً على أن يسكنَها(1)، أو على أن يُقرضَه المشتري درهماً، أو على أن يُهدي له هديةً، أو يَتصدَّق به، أو يبيعَه كذا؛ فالبيعُ فاسدٌ هٰذا المعني.

(ومَن باعَ عيناً على أن يُسلِّمها إلى رأس الشُّهرِ أو إلى شهرِ قالبيعُ فاسدٌ)(*)؛ لأنَّ تركَ التَّسليم يُنافي مقتضى العقدِ، فقد شرَطَ شرطاً منافياً للعقدِ.

ومَن باعَ جاريةً إلاَّ حُمَّلُها فسدَ البيعُ؛ لأنَّ الجنينَ في البطن مجهولٌ لا يُدرى أذكرٌ أو أنشى، واحدٌ أو اثنين(")، وإذا كان المستثنى مجهولاً كان المستثنى منه مجهولاً أيضاً، وجهالةُ المعقودِ عليه تمنعُ جوازَ العقدِ.

ومَن اشترى ثوباً على أن يُقطِعَه البائعُ ويَخيطَه قميصاً أو قَباءً، أو نَعْلاً على أن بحذوها ويُشرِّكها فالبيع فاسدُّ؛ لأنَّه كان بعضُ البَدَلِ بمقابلةِ العملِ المشروطِ عليه، فهو

ينظر: المغنى (٤/ ١٧٠)، المجموع (٩/ ٣٦٤).

⁽٢) ينظر: تحفة الفقهاء (٢/٥٤)، المحيط البرهاني (٦/٣٩٣)، تبيين الحقائق (٤/٥٧)، مجمع الأنهر (17/77).

⁽٣) أي [ح]. [د]: (وجوده)

⁽٤) أي [د] زيادة: (البائع شهراً).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) أَنِ [أ]. [ب]. [ج]: (مثني).

إجارةٌ مشروطةٌ في البيع^(١)، وإن لم يكن بمقابلتِه شيءٌ من الثَّمن فهو إعارةٌ مشروطةٌ في البيع^(٢)، (وهو مفسدٌ للعقد)^(٣).

وإن كان الشَّرطُ مما للنَّاس فيه تعاملٌ نحو: أن يشتري صَرْماً⁽⁴⁾ على أن يخرزَها⁽⁴⁾ البائعُ، أو خُفاً على أن يُنعَّلَها⁽⁷⁾، (أو نَعْلاً)^(٧) وشِراكاً على أن يعقدَ له البائعُ الشَّراك أو (على أن)^(٨) بحدوَه النَّعْلَ، أو قَلَنسوةً على أن يَبطَّنها البائعُ فالبيعُ جائزٌ؛ (لأنَّ للنَّاسَ فيه تعاملاً)^(٩).

والبيعُ إلى النَّيروز''' والِهُرجان''' وصومِ النَّصارى وفطرِ اليهودِ إذا لم يَعرف ﴿ البيعِ إلى وقتُ هيرمعوم]

(١) ق [أ]: (العقد).

(۲) أَنِ [أ]: (العقد)، وأني [د]: (أيضاً).

(٣) أن [أ]: (وأنه مفسد).

(٤) الضرم: بالفتح الجلد وهو معربٌ وأصلُه بالفارسية جرم. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٢٦٦)، المصباح المنير(٢/٩٣١)، المعجم الوسيط (١/٤/١).

(٥) الحَرْز: خياطة الجلود. ينظر: العين (٢٠٧/٤)، المصباح المتير(١٦٦١)، المعجم الوسيط
 (٢٢٦/١).

(٦) أي[د]: (ينعل خفه).

(٧) ما بين القوسين ليس في [د].

(٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

(٩) ما بين القوسين ليس في [أ].

(۱۰) النّبروز هو اليوم الحادي والعشرون من شهر مارس من السّنة المبلادية، وهو عيدُ الفرح عند
 الفرس، وعيد رأسِ السّمة عندهم. ينظر: المصباح المنير (۱۹/۳)، المعجم الوسيط (۱/۹۱۲)،
 معجم لعة العقهاء (ص:٤٩٠)

(١١) المِهْرَجاد: عبدُ الحَريف عند الفُرس. ينظر: المصباح المنير (٢/ ٥٨٢)، المعجم الوسيط (٢/ ٨٩٠)، معجم لعة الفقهاء (ص:٤٦٧). المتبايعان ذلك فالبيع فاسدٌ؛ لكون الأجل مجهولاً جهالةً متفاحشةً (1).

و(لا يجوز البيعُ)(^{٢)} إلى الحصادِ، والدِّياسِ، والقِطافِ،(^{٣)} (وقدومِ الحاجُّ)(⁴⁾؛ لجهالةِ الأجلِ أيضاً.

وإن تراضيا بإسقاطِ الأجلِ قبل أن يأخذَ النَّاسُ في الحصادِ والدِّباس وقبلَ قدومِ الحاجِّ جازَ البيعُ عندنا^(ه).

وقال زُفر(١١)، والشافعي(٧) - رحمهما الله -: لا يجوزُ.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المانعَ من صحةِ البيعِ قد زالَ قبل تقرُّره فيصحُّ. كما لو باع فَصًا في خاتم أو جِذعاً في سقفِ ثمَّ نَزَعه وسلَّمه كان البيعُ صحيحاً، كذا هذا.

وإذا قبض المُسْتري المبيعَ في البيعِ (^{٨)} الفاسدِ / بأمرِ البائعِ وفي العقدِ عِوضان^(١) كلُّ واحدِ منهما مالٌ، مَلَكَ (^{١)} المبيعَ (^{١)} ولَزِمته قيمتُه (^{١)}، ولكلُّ واحدٍ منهما فسخُه؛ دفعاً

[3/72] [قيش البيع في البيع الفاسد]

⁽١) ليست أي [د].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) أ. [ج] زيادة: (قبل).

⁽٤) في [أ]: (وإلى وقت قدوم الحاج فاصد).

⁽٥) ينظر: الأصل (١١٧/٥)، المبسوط (٢٧/١٣)، بدائع الصنائع (١٧٨/٥)، الهداية (٣/٥٠)، الجوهرة النيرة (٢٠٤/١).

 ⁽٦) ينظر: المحيط البرهاني (٦/ ٤٠٥)، الاختيار (٢٦/٣)، تبيين الحقائق (٤/ ٦٠)، مجمع الأنهر
 (٦٤/٢)، حاشية ابن عابدين (٥/ ٨٢).

⁽٧) ينظر: الأم (٣/ ٩٧)، البيان (٤/ ٢٩٥)، المجموع (٩/ ٢٤٠).

⁽٨) في[أ]: (العقد).

⁽٩) في [أ]: (عوضاً).

⁽۱۰) ق[[] (ملكه).

⁽١١) لبست في [أ]، وفي [د] (المشتري).

⁽١٢) في [أ] (القيمة).

لسَبّب (١) الفساد،

فإن باعَه المشتري نَفَذَ بيمُه عندنا(٢).

وقال الشافعي - رحمه الله-: لا ينقُذُ^{را)}؛ لأنَّ البيعَ القاسدَ عندَه⁽⁴⁾ غيرُ مفيدِ للمِلك؛ لكونه منهياً عنه، فيكون منسوخاً.

وعندنا: يفيدُ اللِلك^(ص)؛ لأنه بيعٌ مشروعٌ صَدَرَ ركنُه مِن أهلِه، مضافاً إلى محلّه، قابلٌ لحكمِه عن وِلايةٍ، فَيفيدُ اللِلك؛ دفعاً لحاجة المتعاقِدَين، على ما عُرف تمامُه في المُختلفِ.

وإذا باغ المشتري (شِراءً فاسداً انقطعَ حقَّ البائعِ الأوَّلِ؛ لتعلُّق حقَّ المشتري)(^{١)} الثاني به.

[الجمسع بسين الجسسسائز والحرام] ومَن جَمَعَ بِين حرِ وعبدٍ، أو بِين شاةٍ ذكيّةٍ ومينةٍ بطلَ البيعُ فيهما؛ لأنَّ الحرَّ والمينة ليسا بهالِ (٧) لينعقدَ فيهما البيعُ، فينعقدُ (٨) فيهما هو مالٌ بنصيبِه من القيمةِ ابتداءً، وهذا لا يجوزُ.

⁽١) ليست ق [أ].

 ⁽۲) ينظر: تحفة الفقهاء (۲/ ۵۸ - ۵۹)، الهداية (۳/ ۵۱)، الاختيار (۲/ ۲۲)، تبيين الحقائق (٤/ ٦١)،
 الجوهرة النيرة (۱/ ۲۰۵).

 ⁽٣) ينظر: نهاية المطلب (٥/ ٣٨٣)، البيان (٥/ ١٣٧)، العزيز (٤/ ١٢٢)، الحاوي (٥/ ٣١٦)، المجموع
 (٣/ ٩٩).

⁽٤) ليستان[أ]،[د].

⁽۵) ينطر نهاية المطلب (۵/ ۳۸۳)، البيان (۵/ ۱۳۷)، العزيز (۱۲۲ ٪)، الحاوي (۳۱۶/۵)، المجموع (۹/ ۳۲۹)

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من [ج].

⁽٧) في [ح] زيادة: (البيع)

⁽٨) ليست في اح ا

ومَنُ جَمَعَ بِينَ عبدِ ومدبَّرٍ، أو بين عبدِه وعبدِ غيرِه صحَّ البيعُ في العبدِ بحصَّتِه من التَّمن، (وهذا عندنا)(١).

وقال زفر - رحمه الله -: لا يجوز (٢).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ (المدبَّرُ وعبدَ الغيرِ) (أ) مالً مملوك فينعقد البيع (أ) عليها، إلاَّ أنه لا يتمكَّن من التَّسليم لحقَّ المولى أو لحقَّ الغير (أ)؛ فيبقى العقد بحصَّةِ العبدِ من الثَّمنِ كها لو باع عبدين له ثمَّ استحقَّ أحدَهما.

ونهى رسولُ الله ﷺ عن النَّجْشِ^(۱)، وعن السَّوْم على سوْمِ أَخيه (۱)، وعن تلقَّى [البيوعالمنهي الجَلَب (۱)، وعن بيع الحاضر للبادي (۱)، وعن البيع عند أذان الجمعةِ (۱)، وكلُّ ذلك يُكره

 ⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]. وينظر في المسالة: الهداية (٣/ ٥١)، الاختيار (٢/ ٢٦)، تبيين الحقائق
 (١) ١٠ أجوهرة النبرة (١/ ٢٠٢)، مجمع الأنهر (٢/ ٤٥).

⁽٢) ينظر: العناية (٦/ ٥٦٤)، النهر الفائق (٢/ ٤٣٩).

⁽٣) ق[أ]: (العقد).

⁽٤) في [د]: (العبد المدبر عبد ومال الغير)، وفي [أ]: (العبد والمدبر).

⁽٥) أ.[د] (العبد).

 ⁽٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: «لا يجوز ذلك البيع» (٦١٤٢)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه (١٥١٥).

 ⁽٧) في [أ]، [ج]، [د] (غيره). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب الشروط في الطلاق (٢٧٢٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (١٤٠٨).

⁽٨) أخرحه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم تلقي الجلب (١٥١٩).

 ⁽٩) أخرحه البحاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب: هل يبيع حاضر لباد بغير أجر، وهل يعينه أو
 ينصحه (٢١٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١٥٢٠)

⁽١٠) لم أتف عليه، ويغني عنه قوله تعالى: (يا أيها الذين أمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا

ولا يَقسدُ به العقدُ⁽¹⁾.

أمَّا النَّجْش فهو الإثارة، وهو أن يُظهِر الرَّغبةَ في شراءِ العينِ، (مع أنَّه ليس بمشتري)(٢) لينبعثَ المشتريعلى شرائِه (٣)؛ وهو منهيٌّ لما فيه من الضَّررِ والغرورِ.

وأمَّا السَوْمُ على سوْمِ أخيهِ (⁴⁾ أن يتراضيا على ثمنٍ مُسمَّى ثمَّ يزيدُ الآخَرُ في التَّمنِ (⁴⁾، فأمَّا قبل ذلك فلا بأسّ به.

وأمَّا تلقِّي الجَلَب وهو أن يستقبلَ مَن يجلبُ الطَّعامُ إلى المِضرِ (ليشتري خارجَ المِضرِ)^(۱) بأرخصَ (^{۷)} مِن السِّعْرِ الذي يكون في المِضرِ^(۱)، وهو منهيٌّ لما فيه مِن تعميةِ الأسعارِ على الواردِين، وتضيُّقِ الأمرِ على الحاضرين^(۱).

وأمَّا بيعُ الحاضرين^(۱۱) للبادي فهو أن يتوكَّلَ مَن هو داخلُ^(۱۱) / المِصْر نمَّن هو [72/پ] خارج ليُغالي في البيع^(۱۲)، ورُبَّها يبيع الموكِّل بأرخصَ مِن ذلك فيكون مكروهاً.

إلى ذكر الله و ذروا البيع) [الجمعة: ٩].

⁽١) ليست في [ج]، وفي [أ]، [د]: (البيع).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ب]، [ج]، [د].

 ⁽٣) في [ج]: (ليلتفت). وينظر في المسالة: طلبة الطلبة (ص:١٣٤)، المغرب في ترتيب المعرب (ص ٢٥٦)،
 معجم لغة الفقهاء (ص:١٩٥).

⁽٤) أي [د]: (آخر)

⁽٥) ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٣٤)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٤٠)، دستور العلم، (٢/ ١٣٧).

⁽٦) ما بين القرسين ليس في [أ]

⁽٧) أي[د]: (بأنقص).

⁽٨) ينظر: دستور العلماء (١/ ٢٣٦)

⁽٩) في [د] (الآخرين).

⁽١٠) في [أ]، [ح]، [د]: (الحاضر)

⁽١١) ني [ب]. [ح]: (أهل)، وفي [أ] زيادة: (من خارج أهل).

⁽١٢) ينظر: معجم لغة الفقهاء (ص:١١٣).

وإنَّى لا يفسُدُ البيعُ بهذه الأسباب(١) لأنَّها منفصلةٌ عن البيع وجوداً وعدماً.

ومَن مَلَكَ مُلُوكَين صغيرين، وأَحدُهما ذو رَحِمٍ عُحرَّمٍ مِنَ الآخَر لم يُفرَّق بينهما، وكذلك إذا كان أحدُهما كبيراً فإن فرَّق بينهما (") يُكره، (وهذا عندنا) (").

وقال الشافعي رحمه الله : يُكره في الوالدين والمولودين، ولا يُكره فيم سواهم (٤).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ فيه ضرراً بهما؛ لأنَّ الصَّغيرَ ينتفعُ بشفقةِ الكبيرِ في الحضانةِ والتَّربيةِ؛ وذا يفوتُ بالتَّفريقِ. وينتفعُ الكبيرُ بالصَّغيرِ انتفاعَ أُنْسِ به (ويَشكُنُ بِهِ) (*)؛ والتَّفريقُ يُفوَّت فَيُكره. ويجوزُ العقدُ (١) لاستجماع ركنِه وشرائطِه.

وإن كانا كبيرين لا يُكره التَّفريقُ؛ لأنَّ ضررَ التَّفريق يزولُ بالبلوغِ أو يَخِفُّ؛ إذ التَّزاورُ يتأتَّى بعدَ البلوغ.

وبِخلاف الزَّوجين الصَّغيرين؛ لأنَّ بينهما أُنْسُ شهوةٍ، وذا يتحقَّقُ بعد البلوغِ، فلا يتحقِّق ضَرَرُ التَّفريقِ في الحالِ.

و لهذه المسألةِ تفريعاتُ خسةٌ (٧) مذكورةٌ في باب على حِدَةٍ في الزياداتِ.

 ⁽١) في [د]: (الأشياء).

⁽٢) ليست في [أ]، [ج]، [د]

 ⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د]. وينظر في المسألة: المبسوط (١٣٩/١٣)، تحفة الفقهاء ١٠٥/١٠)،
 الهداية (٣/ ٥٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٠٦)، مجمع الأنهر (٢/ ٧٠)، حاشية ابن عابدين (٥/ ١٠٣).

 ⁽³⁾ والمراد كراهة التحريم. ينظر: الحاوي (١٤/ ٢٤٤)، نهاية الطلب (١٧/ ٥٣٠)، البيان (١٢/ ١٧٣)، العزيز (٤/ ١٣٣)، المجموع (٩/ ٣٦١).

 ⁽٥) أي [أ]، [ج]، [د]: (وسكنه إليه).

⁽٦) في [أ]، [ج] (البيع)

⁽٧) نِ أَن [ج]، [د]: (جمة).



باب الإقالة(1)

الإقالة جائزة في البيع بمثل الثّمن الأولِ (٢٠)؛ لجوازِ تبدلُكِ المصلحةِ من البيعِ إلى الإقالةِ.

فإن شرطَ أكثرَ من النَّمنِ الأوَّل أو أقلَ فالشرطُ باطلٌ؛ لأنَّ الإقالةَ رفعُ العقد (٣) الأوَّل وفسخُه؛ فيكون بالثمَّن الأوَّلِ.

ئمَّ الإقالةُ فسخٌ في حقِّ المتعاقدين، بيعٌ جديدٌ في حقِّ غيرهما عند أبي حنيفة - رحمه الله-(1).

وقال محمد - رحمه الله -: الإقالة فسخ إلا إذا لم يمكن (فيجعل بيعاً جديداً (م). وقال أبو يوسف - رحمه الله -: هي بيع جديد ما أمكن، فإذا لم يمكن (م) تجعل فسخاً (٧).

 ⁽١) الإقالة: رفعُ العقدِ بعدَ وقوعِه. ينظر: معجم مقاليد العلوم (ص:٥٣)، أنيس الفقهاء (ص:٧٦)،
 التوقيف على مهيّات التعاريف (ص:٥٨)

⁽٢) ليست في [ب]، [ج].

⁽٣) أو [أ]، [د]: (البيع).

 ⁽٤) ينظر: المبسوط (١٤/ ١٠)، تحفة الفقهاء (١/ ١١٠)، الهداية (٣/ ٥٥)، الاختيار (١١/٢)، تبيين الحقائق (٤/ ٧٠).

⁽٥) ينظر بدائع الصنائع (٤/ ٢٥٤)، المحيط البرهاني (٧/٧٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٠٨)، البحر الرائق (١١٢/٦).

⁽¹⁾ ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٧) ينظر المسرط (١٦٦/٢٥)، تحفة الفقهاء (١١١/٣)، الهداية (٣/ ٥٥)، النهر العائق (٣/ ٢٥١)،
 حاشية ابن عابدين (٥/ ١٢٠).

[1/73]

وقال زفر - رحمه الله -: هي فسخٌّ في حقَّ الكلِّ (١).

والصَّحيحُ قولُ أبي حنيفة -رحمه الله ؛ لأنَّ الإقالةَ رفعٌ وإسقاطٌ لغــة، وهــذا لا يحتملُ معنى الإنشاء والابتداءِ بحالٍ.

وهلاكُ الثمنِ لا يمنعُ صحَّةَ الإقالةِ، كها لا يمنعُ صحَّةَ البيع، وهلاكُ المبيعِ يمنعُ صحَّةَ الإقالةِ؛ اعتباراً لملاكِ المبيع في باب البيع.

وإن هلكَ بعضُ المبيع جازت الإقالةُ في الباقي؛ اعتباراً / للبعض بالكلُّ (٢٠).

* * *

⁽۱) ينظر بدائع الصنائع (۳۰۷/۵)، المحيط البرهاني (۷//۶)، الاختيار (۱۱/۲)، مجمع الأنهر (۲/۲۷)

⁽٢) ليست في [أ].

باب المرابحة والتولية

[تعریسیف الرابعسیة والتولیة]

اعلم بأنَّ البيوعَ (١) خمسةُ أنواع:

بيعُ مساومةٍ: وهو البيعُ بأيُّ ثمنِ اتَّفق وجودُه (٧)، وهو المعتادُ.

والثاني: بيعُ المرابحةِ، وهو نقلُ ما مَلَكَه بالعقدِ بالنَّمنِ الأوَّلِ مع زيادةِ ربحِ^{٣٠}. والثالث: بيعُ التَّوليةِ، وهو نقلُ^(٤) ما مَلَكَه بالعقدِ الأوَّلِ بـالنَّمنِ الأوَّلِ مِـن غـيرِ زيادةٍ ولا نقصان^{٥٠}.

والرابع: الإشراك، وهو بيعُ التَّوليةِ في بعضِ المبيعِ مِن النَّصفِ والثُّلُث وغيره (١). والخامس: بيعُ الوَضيعةِ، وهو نقلُ ما مَلَكَه بالعقدِ الأوَّلِ بالنَّمنِ الأوَّلِ مع نقصانِ شيءٍ منه (٧).

[أحكام نثرابحة والتولية] ولا تصعُّرُ (^{٨)} المرابحةُ والتَّوليةُ حتَّى يكونَ الثَّمنُ عما له مثلٌ؛ ليكونَ الثَّمنُ الأوَّلُ مع الرِّبحِ معلومين، فيَعْرَى البيعُ عن الجهالةِ حقيقةً وشبهةً.

ويجوزُ أن يضيفَ إلى رأسِ المالِ أُجرةَ القصَّارِ والصبَّاغِ والطَّرَّاذِ والفَتْ لِ وأُجرةَ

⁽١) زيادة في : (على).

⁽٢) ينظر: أنيس الفقها، (ص٧٦٠)، الكليات (ص: ٢٤٠)، كشاف اصطلاحات الفون (٢/ ١٥٠٥)

⁽٣) ينظر: طلبة الطلبة (ص١١١)، أنيس الفقهاء (ص٢٦:)، الكليات (ص٢٤٠).

 ⁽٤) أو [أ]، [ج]: (بيع).

⁽٥) ينظر طلبة الطلبة (ص:١١١)، أنيس الفقهاء (ص٢٢٠) ، الكليات (ص:٢٤٠)

⁽٦) ينظر طلبة الطلبة (ص١١١)، تحرير ألفاظ النبيه (ص١٩٢)، دستور العلماء (٢/ ١٥١)

⁽٧) ينظر؛ طلبة الطلبة (ص١١١٠)، أنيس الفقهاء (ص٢٦٠)، الكليات (ص٢٤٠).

⁽۸) أي [أ]، [د] (يجوز).

حمل (1) الطُّعام، ويقولُ: قامَ عليَّ بكذا، ولا يقول: اشتريتُه بكذا؛ لئلا^(٢) يصيرَ كاذباً.

والأصلُ فيه: أنَّ كلَّ مُؤنةِ حَصَلت في السَّلعةِ وأوجبت زيادةً في المعقودِ عليه، إمَّا مِن حيثُ العينُ، وإمَّا مِن حيثُ القيمةُ، وعند التُّجار هو معتادٌ إلحاقه برأسِ المالِ، (فإنه يُلحقُ برأسِ المالِ) (فإنه يُلحقُ برأسِ المالِ) (فانه وذلك نحو الكِراء، وطعامِ الرَّقيق وكسوتِهم، وعَلَفِ الدَّوابُ وثيابِها، وأُجرةِ القِصارةِ والخياطةِ ونحوها.

وأمَّا أُجرةُ تعليمِ الأدبِ والقرآنِ والشعرِ، وأُجرةُ تعليمِ الحرفةِ لا تُلحقُ بِرأسِ المالِ، وإن أوجبت زيادةً في القيمةِ لعدمِ التَّعارفِ (من التُّجار في إلحاقها) (٥٠)، وكذا أُجرة الطبيب وثمنُ الدَّواء وأُجرةُ الفَصَّاد والحُجَّام وأُجرةُ الرَّاعي وجُعْلُ (٥) الآبقِ، وأمَّا أُجرةُ السَّمسارِ تُلحق برأسِ المالِ هو المعتادُ بين التُّجار.

 فإن اطلع المشتري على خيانةٍ في المرابحة فهو بالحيار عند أبي حنيفة – رحمه الله –، إن شاءَ أخذَه بجميع النَّمنِ، وإن شاء ردَّ^{٧٧}، وإن اطلع على خيانةٍ في التَّوليةِ أسـقَطَها مـن الثَّمنِ (^).

⁽١) أي[د] (نقل).

⁽٢) ﴿ [أ]، [ج]، [د]: (كيلا).

⁽٣) في [د]: (معتبر).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج]، [د].

 ⁽٦) الجُعْل ما خُعل للإنسان من شيء عنى الشيء يفعلُه. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٩٥)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٨٤)، التعريفات (ص:٧٦)

 ⁽٧) ينظر الأصل (٥/ ١٦٤)، المبسوط (١٣/ ١٨)، تحفة الفقهاء (٢/ ١٠٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٠٩)،
 درر الحكام (٢/ ١٨١).

⁽٨) ينظر الأصل (٥/ ١٦٤)، المبسوط (١٦/ ٨٦)، تحفة الفقهاء (٢/ ١٠٩)، الجوهرة البيرة (١/ ٢٠٩)،



وقال أبو يوسف - رحمه الله : يُحطُّ فيهما⁽¹⁾. وقال محمدٌ - رحمه الله-: لا يُحطُّ فيهما^(٢).

هما سويّاً فيها بينهها، وأبو حنيفة - رحمه الله - فرَّق، ووجهُ الفرقِ / من وجهين: [73ب]

احدِهما: أنَّ التَّوليةَ بناءٌ على السببِ الأوَّلِ من كلِّ وجهِ، (فلا يثبتُ فيه ما لم يكن ثابتاً (") في العقدِ الأوَّلِ من كلِّ والمحهُ فليست ببناءِ على العقدِ الأوَّلِ من كلِّ وجهٍ) (ف) وإن بُنِيت (") عليه مِن وجهٍ؛ ولهذا سمَّيا فيه ما لم يكن مسمى في العقدِ الأوَّلِ، فكان الثاني سبباً مبتداً باشَرًاه باختيارِهما، فينعقدُ بالثَّمن (") المسمَّى فيه.

(والوجه الثاني)(^^): أنَّ في إثباتِ الحيانةِ في التَّوليةِ تغييرٌ للعقدعيَّا صرَّحا به؛ لأنه يصيرُ البيعُ مرابحةً لا توليةً، وقد صرَّحا بالتَّولية فكان هذا منهما نفياً لمقدارِ الحيانةِ.

فأمَّا في المرابحةُ لو أثبتا جميعَ المسمَّى لا يتغيَّر بــه العقــدُ عــيًّا صرَّحــا بــه؛ (الأنَّهــي

درر الحكام (۲/ ۱۸۱)

⁽۱) ينظر: الأصل (٥/ ١٧١)، المبسوط (١٣/ ٨٦)، بدائع الصنائع (٥/ ٢٢٦)، تبيين الحقائق (٤/ ٧٥)، مجمع الأنهر (٧٦/٢)

 ⁽۲) ينظر: الأصل (٥/ ١٧١)، المبسوط (١٣/ ٨٦)، الهداية (٣/ ٥٧)، الاختيار (٢/ ٢٩)، البحر الرائق
 (٦/ ١٢٠).

⁽٣) ليست في [ح]

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٥) ليست في [أ]، [ج].

⁽٦) أي [ح] (ثث)

⁽٧) ليست في [د].

⁽٨) في [ح]. [د]. (والفرق الثاني).

200 (1 Vo) 300 B

صرَّحا ببيعِ) (^{١)} المرابحةِ، وهذا مرابحةٌ (^{٣)} إلاَّ أنَّ الرِّبحَ فيه أكثرُ، فأثبتنا الخيارَ للمشتري؛ لعدم رضاه ^(٣) بهذا المبلغ.

[البيع بعد القبش] ومَن اشترى شيئاً مما يُتقلُ ويُحوَّلُ لم يجُز له بيعُه حتَّى يَقبضَه، وهـذا عنـذ عامَّـة العلماءِ (١).

وقال مالك: يجوز فيها عدا الطعام (٥).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ لعتَّاب بن أُسيدِ (٢) حين وجَّهه إلى مكة قاضياً وأميراً: سِر إلى أهل بيتِ الله وانهَهُم عن أربعةِ: (عن بيعِ ما لم يقبضوا (٢). وكلمة "ما" للتَّعميم في لا يَعقلُ؛ ولأنَّه يُتوهَّم هلاكُ المعقودِ عليه قبل القبض، وذا يُوجبُ بطلانَ العقد؛ لفواتِ القبض المستحقِّ بالعقد؛ فلِتوهِم الغَرَر في المِلكِ المطلقِ للتَّصرُّف، أو لِعجزِه عن التَّسليم، قُلنا: بالله لا يجوزُ تصرُّفُه قبلَ القبض.

فأمَّا الهبةُ والصَّدقةُ في المبيعِ قبل القبضِ لا تجوزُ عندَ أبي يوسف(٨).

⁽١) ما بين القرسين ليس في [د].

⁽٢) ليست إ[ج]

⁽٣) أي [ج]: (الرضا).

⁽٤) ينظر: تبيين الحقائق (٤/ ٨٠)، المجموع (٩/ ٢٦٤)، المغنى (٤/ ٨٦)

 ⁽٥) ينظر: النوادر والزيادات (٣١/٦)، التلقين (١٤٦/٢)، الكافي (١٦١/٢)، شرح الحرشي
 (٥/ ١٦٣). كفاية الطالب(٢/٢).

 ⁽٦) عتَّاب بن أسيد أبو عبد الرحمن القرشيُّ الأمويُّ، صحابيٌّ من مُسْلِمَةِ الفتح، توفي سنة ١٣هـ وقيل في خلافة عمر عثه ينظر: الاستيعاب (٣/ ٢٣٣)، أسد الغابة (٣/ ١٠٤٩)، الإصابة (٣/ ٢٥٦)

 ⁽٧) أخرحه الطبراني في المعجم الأوسط (٩٠٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٦٨٢)، وقال عَقِبه '
 تقرَّد به يجيى من صالح الأبئي، وهو متكرِّ جذا الإسناد.

⁽٨) ينظر المبسوط (٨/١٣)، المحيط البرهاني (٦/٦٧٦)، الجوهرة النيرة (١/ ٢١٠)، البحر الرائق

وعند محمدٍ: كلُّ تصرُّفِ لا يتمُّ إلاَّ بالقبضِ فهو جائزٌ في (المبيع قبلَ القبضِ)(١) إذا سلَّطَه على قبضِه فَقَبَضَهُ (٢)؛ لأنَّ تمامَ هذا العقدِ لا يكونُ إلاَّ بالقبض، والمانعُ زائلٌ عند ذلك، بخلاف البيع والإجارة فإنَّه ملزمٌ بنفسِه (٢٠)، وقاسَه بهبةِ الدَّين مِن غير مَنْ عليه الدِّينُ يجوزُ عند التَّسليطِ.

ولأبي يوسف: أنَّ البيعَ إنَّها لم يجُز لقيام الغَرَر في مِلكه، وهـ ذا المعنى موجـودٌ في الهبةِ، بل أَوْلَى؛ لأنَّ الهبةَ في استدعاءِ المِلك أقوى من البيع؛ بدليلِ أنَّ الهبةَ مـن المـأذون(٢٠) والمكاتب: لا تصحُّ، والبيعُ يصحُّ منهها.

ويجوزُ بيعُ العقارِ قبلَ القبضِ / عندَ أي حنيفة وأي يوسف (*) - رحمهما الله -. [1/74]وقال محمدٌ - رحمه الله -: لا يجوزُ (٢)؛ لعموم النَّهي عن بيع ما لم يقبض. ولنا: أنَّ بيعَ العقار قبل القبضِ في معنى بيـع المنقـولِ بعـدَ القـبضِ؛ لأنَّ المطلـقَ

⁽٦/ ١٢٧)، مجمع الأنهر (٧٩/٢).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٢) ليست في [ج]. وقول محمدٍ هو الأصحُّ ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ١٨٠)، تبيين الحقائق (٤/ ٨١)، حاشية ابن عابدين (٥/ ١٤٨)

⁽٣) أن: (بنصيبه).

⁽٤) المأذرن: هو العبدُ المأذونُ له في التَّجارة، والفقهاءُ يحدَّفون الصَّلةَ تَحْفيفاً، فيقولون: العبدُ المأذون، كما قالوا محجورٌ بحذف الصَّلة، والأصلُ: محجورٌ عليه. التوقيف على مهمات التعاريف (ص٤٤)

⁽٥) ينظر المبسوط (١٣/٩)، بدائع الصنائع (٥/٧٠)، الهداية (٣/٩٥)، تبيين الحقائق (١٩/٤)، الجوهرة النبرة (١/ ٢١٠)

⁽٦) ينظر عملة الفقهاء (١١١/٣)، العناية (٦/ ٥١٣)، درر الحكام (١/ ١٨٣)، البحر الرائق (٦/ ١٢٦)، محمع الأمر (٢/٧٩)

للتَّصرُّف: المِلكُ دونَ الدِد؛ بدليلِ أنَّه إذا باع عيناً (') في يدِ غاصبٍ مُقرِّ بالمِلك له: يجوزُ، إلاَّ أنَّه إذا كان في المِلك المطلقِ للتَّصرُّ ف له ('') غَرَرٌ يُمكنُ الاحترازُ عنه قُلنا: بأنَّه يَمنعُ جوازَ التَّصرُّ ف له ('').

وفي المنقولِ في المِلكِ غررٌ قبل (⁶⁾ القبض؛ لأنَّه بهلاكه ينتقض البيعُ، ويبطلُ مِلكُ المُستري، فإذا قبضَه انتفى هذا الغررُ، فلم يبقَ إلاَّ معنى الغَرَرِ بِظهورِ الاستحقاقِ، وهذا لا يُمكِنُ التحرُّرُ عنه، وفي العقار قبل القبض ليس في مِلكه إلاَّ غررُ الاستحقاقِ؛ لأنَّ هلاكَه قبل القبض لا يُتصوَّر إلاَّ نادراً غاية النَّدْرَةِ، وهذا غررٌ لا يُمكن التَّحرُّرُ عنه أصلاً، فلا يكون مُعتبراً.

[التصرف في الكيل والوزون] ومن اشترى مكيلاً مكايلةً، أو موزوناً موازنةً، فاكتاله أو اتَّزنه، ثم باعه مكايلةً أو موازنةً، لم يجز للمشتري منه أن يبيعه، ولا أن يأكله، حتَّى يعيدَ الوزنَ والكيلَ ؛ لنهي النبي النبي عن بيع الطعام حتَّى يجري فيه صاعان، صاعُ البائع وصاعُ المشتري (١٠)؛ ولأنَّ البيع وقع على مقدارِ معلوم، فلو كيلَ (ثابتاً أو وُزِنَ ثابتاً) (١٠) رُبَّها يزدادُ، فلا تُسلَّمُ له الزيادة أو ينتقص، فيستردُّ من الشَّمنِ بحصَّيه، فلو قلنا: بأنه يجوزُ التَّصرفُ قبلَ الكيلِ والوزنِ أدَّى

⁽١) في[د]: (مقداً).

⁽٢) ليست في [ج]، [د]

⁽٣) في [أ]، [د]: (البيع).

⁽٤) تقدم تخريجه (ص:٤٣٦)

⁽٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض (٢٢٢٨)، والدار تطني في سننه (٢٨١٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧٠)، وقال: روي موصولا من أرجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوى.

⁽٧) زِ [أ] [ج]،[د]: (ثانياً).

إلى أن يصيرَ (1) أكلاً لمال الغير، وهذا لا يجوزُ.

فأمًّا إذا وَزَنَ المُشتري أو كَالَ بحضرةِ رجل، ثمَّ باعَه منه، هل يكتفي بذلكَ الكيل والوزدِ؟ اختلف المشايخُ فيه(٢).

منهم من قال: لا يكتفي مطلقاً تمسُّكاً بظاهر النَّهي.

وقال عامَّتُهم: إن كانَ قبلَ العقدِ لا يكتفي، وإن كانَ بعدَ جريان العقدِ بين(٢) المشتري الأوَّلِ والثاني يكتفي، (والحديثُ محمولٌ على الوجهِ الأوَّلِ) (*).

والتَّصرُّفُ في النَّمنِ قبلَ القبضِ جائزٌ؛ لأنَّه لا غَرَرٌ (٥) في المِلك؛ لأنَّه دينٌ في البانع والشتري] الذمَّة.

ويجوزُ للمشتري أن يزيدَ البائعَ في الثَّمنِ، ويجوزُ للبائعِ أن يزيـدَ في المبيـعِ، وهـذا

وقال الشافعي – رحمه الله –: لا يجوزُّ^{ردم}.

والصّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه لما زادَ في الثَّمنِ تبيَّنَ أنَّه باعَ المبيعَ بالزِّيادةِ مع المزيدِ عليه (٨)،

[تصرفات

⁽١) ق[د] (يكون).

⁽٢) ينظر: المبسوط (١٦/ ١٦٦)، الهداية (٣/ ٥٩)، تبيين الحقائق (٤/ ٨٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٢١١)، مجمع الأنهر (٢/ ٨٠).

⁽٣) ني[د] زيادة: (يديُّ).

⁽٤) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽ه) في[د]· (يوز).

⁽٦) خلاما لرفر ينظر: الهداية (٣/ ٥٩)، المحيط البرهاني (٦/ ٤٧٣)، الاختيار (٨/٢)، درر الحكام (۲/ ۱۸۵)، اللاب (۲/ ۲۱).

⁽٧) ينظر: نهاية المطلب (٥/٢٥٦).

⁽٨) في [د] زيادة: (فتين أنه باع الزيادة مع المزيد عليه).

2008 (1 V 1) 30 C I

(74/ب]

/ فتبيَّن أنه كان بائعاً به، وبيانُه: وهو أنَّ البيعَ تمليكُ الشيءِ بها يُساويه، فإذا زاد تبيَّن أنَّ المساوي كان هو الزِّيادةُ مع المزيدِ عليه؛ إذْ لو لم يكُن هكذا كانت الزِّيادةُ إلحاقاً للضَّرر بنفسِه، والظَّاهرُ من حال العاقلِ آنَه لا يُضرُّ بنفسِه؛ فيثبتُ المِلكُ في المبيعِ (مقابلاً بهها)(١)، كها لو باغ المبيع بالزَّيادةِ والمزيد عليه ابتداءًا.

[تأجيل الحالّ] ومَن بِاعَ بِثمنِ حَالً، ثُمَّ أَجَّلَه أَجلاً معلوماً، صار مؤجلاً؛ لأنَّ التَّأْجِيلَ إِنْبَاتُ بِرَاءةٍ مؤقّتةٍ كَان ذلك أَوْلى، براءةٍ مؤقّتةٍ كان ذلك أَوْلى، ويُلحقُ بأصلِ الْعقدِ.

وكلُّ دينِ حالٌ إذا أجَّله صاحبُه صار مؤجَّلاً إلاَّ القرض؛ فإنَّ تأجيله لا يصحُّ؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يصيرَ بائعاً الدِّراهم بِمثلها مؤجَّلاً، وهذا رباً، فلا يجوزُ، بخلافِ سائرِ الذَّيون؛ لأنَّها قابلةٌ للإبراءِ المؤقَّتِ، كما هي قابلةٌ للإبراءِ المؤبَّدِ.

* * *

 ⁽١) ق[د]: (جيعاً فلأنها).



باب الربان

الرَّبا محرَّمُ في كلِّ مكيلِ أو موزونِ بِيعَ بجنسِه، فالعلَّةُ عندنا: الكيلُ مع الجنسِ أو [الرباوعلته] الوزنُ مع الجنس^(۱).

فإذا بِبِعَ المُكيلُ أو المُورُونُ بِجنسِه مِثْلاً بِمِثْلِ جازَ البيعُ، وإن تفاضلا لم يُجُز البيعُ، والأصلُ فيه: (الحديثُ المشهورُ) (أ)، وهو قولُه ﷺ: الحنطةُ بالحنطةِ مثلٌ بمثلٍ يدٌ بيدٍ، والفضلُ رباً (أ) إلى آخره. فهذا حديثٌ معمولٌ به في الأشباءِ السُّتةِ بإجماعِ الأُمَّةِ (أ). واتَّفَقَ القائسون على أنَّ هذا الحديثَ معلولٌ بعلَّةِ، واختلفوا في تلك العِلَّةِ.

فقال مالك – رحمه الله –: العلَّةُ هي الاقتياتُ والادِّخارُ، فيُعدَّى الحكمُ إلى كلِّ مُقتاتِ ومدَّخَر^(١).

وقال الشافعي - رحمه الله -: العلَّةُ هي الطُّغم في المطعومات، والجنسُ شرطُ عنده، فيُعدِّيه إلى كلِّ الماكولاتِ والمشروباتِ(٧)، وله في السَّدَّهِ والفَضَّةِ

 ⁽۱) الرّبا: فضلٌ خالٍ عن عوضي شُرِط لأحدِ العاقدين. ينظر: التعريفات (ص:۱۰۹)، أنيس الفقهاء (ص:۷۷)، دستور العلياء (۲/۹۳).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۱۱۳/۱۲)، تحفة الفقهاء (۲/ ۲۵)، الهداية (۳/ ۲۰)، الاختيار (۳/ ۳۰)، تبيين
 الحقائل (٤/ ۸۵)

⁽٣) في [د]: (حديث أبي سعيد الخدري).

⁽٤) أخرجه بنحره مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٨).

⁽٥) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (٣/ ٢٣٠).

 ⁽٦) ينظر شرح التلقين (٢/ ٣٦٤)، مناهج التحصيل (٢/ ١٢٠)، القوانين الفقهية (ص١٦٨٠)، التاح
 والإكليل (٦/ ١٩٧)، كفاية الطالب (٢/ ١٤٢).

 ⁽٧) في الجديد، وفي القديم: الطُّعم مع الكيل أو الوزن. يتظر: الحاوي (٥/ ٨٣)، نهاية المطلب (٥/ ٦٥)،
 الميان (٥/ ١٦٤)، العزيز (٤/ ٧٢)، المجموع (٩/ ٣٩٧).

قو لان(١١)، أحدُهما: أنَّه غيرُ معلولٍ، والثاني: أنَّه معلولٌ بالثَّمَنِيَّةِ، فلا يُعدَّى هذا الحكمُ إلى (وزن آخَر)(٢) ليسَ بثمن،

وعندنا العلَّةُ هي اجتماعُ القَدِّرُ والجنسُ، ونعني بالقَدْرِ: الكيلَ فيها يُكالُ، والوزنَ

والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ بعد ذكر الأشياءِ السُّتَّةِ: اوكذلك كلُّ ما يُكالُ أو يُوزِنُ *(٢)، فقد عطف سائر الأشياء (على الأشياءِ)(٤) الستَّةِ بصفةِ الكيل والوزنِ، فيكون دليلاً على أنَّ العلَّةَ فيها الكيلُ والوزنُّ، والصفةُ من اسم العَلَم تجري مجرى العلَّة للحُكم، /كما في قوله ﷺ: افي خمس مِن الإبل السَّائمةِ شاقًّه (*)، وعلى وجِه الابتداءِ مِن حيثُ [1/75] المعنى، نقولُ: لمَّا استويا قَدُراً فقد استويا صورةً، وإذا استويا جنساً فقد استويا معنى، وإذا استويا حَرُّمَ الفضلُ؛ لأنَّ اشتراطه يكون سبباً للمنازعةِ؛ لأنَّ أحدَهما يطالبُه بحكم الشَّرطِ، والثاني يمتنعُ عنه بحكم الشَّرع؛ فيتنازعان.

⁽١) والمشهور الثاني. ينظر: الحاوي (٩١/٥)، البيان (٥/١٦٣)، العزيز (٤/٤٤)، روضة الطالبين (4/ PV4).

⁽٢) ما بين القرسين ليس في [ج].

⁽٣) لم أقف عليه. وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب الوكالة، باب الوكالة في الصرف والميزان (٢٣٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلا بمثل (١٥٩٣) عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهيا: أنَّ رسولَ ﷺ استعمل رجلاً على خيبر، فجاءهم بتمر جنيب، فقال ﴿ أَكُلُّ تَمْرِ خَيْرَ هَكَذَا؟؟، فقال: إنَّا لنأخذَ الصَّاعَ من هذا بالصَّاعين، والصَّاعين بالثلاثة، فقال "لا تفعل، بع الجَمْعَ بالدَّراهم، ثم إبتغ بالدَّراهم جنيباً، وقال في الميزان مثل ذلك.

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج].

⁽٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (١٤٤٧).

ولا يجوزُ (بيعُ الجيِّدِ)(١) بالرديء مما فيه الرِّبا إلاَّ مثلاً بمثل؛ لقوله ﷺ: اجيَّدُها وردينُها سواءً»(٢).

[الحكم يدور مع العلة] وإذا عُدِم الوصفان: الجنسُ والمعنى المضمومُ إليه، حلَّ التفاضلُ والنَّسَاءُ، كالحنطةِ باللَّراهم، وإذا وُجِدا حَرُمَ التَّفاضلُ والنَّسَاءُ، وإذا وُجِدَ أحدُهما وعُدِمَ الآخَرُ حلَّ التفاضلُ وحَرُمَ النَّسَاءُ، نحو أن يبيع ثوباً مرْوياً بمرْوييّن بداً بيد يجوزُ، ولا يجوزُ النِّساءُ؛ لقوله ﷺ الذا اختلف النَّوعان فبيعوا كيف شئتم بعدَ أن يكونَ بداً بيد ""، فالنبي ﷺ القي ربا النَّساءَ عند انعدامِ الجِنسيّة ببقاءِ أحدِ الوصفين، فكان ذلك بياناً على أنَّ الموجبَ له أحد الوصفين،

[الأصل في الريا] وكلُّ شيءٍ نصَّ رسولُ الله على تحريمِ التفاضلِ فيه كيلاً فهو مكيلٌ أبداً أن وإن ترك النّاسُ الكيلَ فيه، مثل الحنطة والشعير والتّمر والملح، وكلُّ ما نصَّ على تحريم النفاضلِ فيه (٥) وزناً فهو موزونٌ أبداً، مثل الفضة والذهب؛ لأنَّ طاعةَ الرَّسولِ ﷺ فرضٌ.

وما لم ينصّ عليه تُعتبرُ ^(١) عاداتُ النَّاسِ فيه، لأنَّ العادةَ إذا لم تَرِدْ بِخلافِها شريعةٌ

⁽١) ما بين القرسين ليس في [ج].

⁽٢) لم أقف عليه، وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٧/٤)، وابن حجر في الدراية (١٥٦/٢)تبعاً له: غربب، ومعناه يُؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد الخدري ١٠٥٠. وقال السُّبكي في تكملة المجموع (٣٨/١٠٠): لم أَرُ هذا اللَّفظ في حديث.

⁽٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع اللهب بالورق نقدا (١٥٨٧)

⁽٤) أن [ح] (يناً)

⁽٥) في [د] زيادة: (أنه).

⁽٦) في [ح] زيادة : (قية)، وفي [د] زيادة: (فيه).

ESE EVE

فهي من جملةِ الأدلَّةِ، (قال النبي ﷺ: اما رآه المسلمون حَسَناً فهو عند الله حسنٌ)(١) (٢).

وعقدُ الصَّرِّف ("): ما وقعَ على جنسِ الأثبان يُعتبر قَبْضُه وقبضُ عِوَضِه في [عقدانسون] المجلس؛ لقوله ﷺ: ايداً بيدِ»(3).

والمرادُ منه التَّعيينُ عندنا هو الصَّحيحُ، إلاَّ أنَّ التَّعيينَ في النَّقود لا يتمُّ إلاَّ بالقبضِ؛ لأنَّها لا تتعيَّنُ بالإشارةِ في عقودِ المعاوضاتِ، إلى هذا وقعت الإشارةُ في قوله ﷺ: اهاءً وهاءً ه^(٥) أي: هذا جذا.

وما سواه مما فيه الرَّبا يُعتَبر فيه التَّعيينُ ولا يُعتبرُ فيه التقابضُ؛ لأنه مما يصيرُ عيناً بالتَّعيين، بخلافِ الدَّراهمَ والدَّنانير.

ولا يجوزُ بيعُ الحنطةِ بالدَّقيقِ ولا بالسَّويقِ (١)؛ لأنَّ بين الحنطةِ والدَّقيقِ شبهةُ البيعالجنس بجنسه] المجانسةِ؛ لأنَّ / عملَ الطَّحْنِ في الصُّورةِ وهو تفريقُ الأجزاءِ فلا بُدَّ من التَّساوي كيلاً، [75/ب

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٢) لم أنف عليه إلا موقوفاً عن ابن مسعود، وقال الزيلعي في نصب الراية (١٣٣/٤)، وابنُ حجرٍ في الدّراية (١٨٧/٤): غريبٌ مرفوعاً، ولم أجذه إلا موقوفاً على ابن مسعود، والموقوف أخرجه ابن الأعراي في معجمه (٨٦١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٦٠٢)، وقال ابن حجر: إسنادُه حسنٌ.

 ⁽٣) الطّرف: بيع الأثبان بعضِها ببعضٍ. ينظر: التعريفات (ص:١٣٢)، أنيس الفقهاء (ص:٨٠)،
 الكليات (صك٦٦٥).

⁽٤) تقدم تخريجه قريباً (ص: ٤٧٦).

⁽٥) أخرحه البحاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (٢١٣٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٦)

 ⁽٦) السَّويق ما يُعملُ من الحنطة والشعير. ينظر المخصص (١/ ٤٣٧)، المصباح المنير (٢٩٦/١)، لسان العرب (١٠/ ١٧٠).

EEE (1 A1) BOB.

و لا يُعرف التَّساوي بين الحنطةِ والدَّقيقِ كَيْلاً، والرَّبا مبنيُّ على الاحتياطِ، فالشُّبهةُ فيه (١) تعملُ عملَ الحقيقةِ.

> وكذا لا يجوزُ بيعُ الحنطةِ بالنُّخالةِ (^{٣)}؛ لأنَّ النُّخالةَ أجزاءُ الحنطةِ كالدَّقيقِ. وأمَّا بيعُ الدَّقيقِ بالدَّقيقِ كيلاً بكيلِ يجوزُ عندنا^(٣).

ولا يجوزُ بيعُ الدَّقيقِ بالسَّويقِ عند أبي حنيفة - رحمه الله - تساوياً أو تفاضلاً⁽¹⁾. وقالا: يجوزُ تفاضَلاً أو تساوَياً⁽⁰⁾؛ لأنَّهما جنسان مختلفان، بدليل اختلاف الاسم والمقصود منهما.

ولأبي حنيفة – رحمه الله –: أنَّ السَّويق أجزاء حنطةٍ مقليَّةٍ، والدَّقيقُ أجزاءُ حنطةٍ غير مقليَّةٍ، وبيعُ الحنطةِ المقليَّة بغير المقليَّةِ لا يجوزُ بحالٍ، فكذا أجزاؤها.

ويجوزُ بيعُ اللَّحمِ بالحيوان عند أي حنيفة وأبي يوسف – رحمهما الله – (٢). وقال محمد – رحمه الله –: لا يجوزُ بيعُ اللَّحم بحيوانِ من جنسِه إلاَّ على طريق

⁽١) ئىست ق[د]،

 ⁽۲) النخالة: قِشرُ الحبّ. ينظر: المصباح المنير (۲/ ۹۹۱)، تاج العروس (۳۰/ ٤٦٧)، المعجم الوسيط
 (۹،۹/۲).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١٧٨/١٦)، بدائع الصنائع (١٨٧/٥)، الحيط البرهاني
 (٣) ينظر: المبسوط (١٧٨/١٦)، بدائع الصنائع (١٨٧/٥)، المحيط البرهاني
 (٣) ينظر: الحقائق (٤/٩٥)

 ⁽٤) ينظر: الأصل (٥/ ٥٣)، الاختيار (٢/ ٣٢)، درر الحكام (١٨٨/٢)، الدر المختار (٥/ ١٨٤)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٢١٤).

⁽٥) ينظر الأصل (٥/ ٥٣)، المبسوط (١٧٨/١٢)، البناية (٨/ ٢٨٤)، البحر الرائق (٦/ ١٤٦)، مجمع الأسر (٦/ ٨٧).

 ⁽٦) ينظر الأصل (٥/٥٥)، المبسوط (١٢/ ١٨١)، الهداية (٣/ ٦٣)، الاختيار (٢/ ٣٣)، درر الحكام
 (١٨٨/٢).



الاعتبار، وهو أن يكونَ اللَّحمُ الصَّافي أكثرَ (١).

والصَّحيحُ قولُما؛ لأنَّ هذا بيعُ عدَدِيٌّ بِوَزنِيٌّ فيجوزُ مطلقاً، كما لو باعَ ثوباً بقُطنِ، وتخفيقُه: وهو أنَّ اللَّحمَ في شراءِ الحيوان غيرُ مقصودٍ، وإنها المقصودُ منه الدَّرُ والنَّسلُ أو الإسامةُ لتزدادَ عينُها بالسَّمَن، واللَّحم آخِرُ المقاصدِ من الحيوان. وإنَّها تُعتبر المجانسة بي في الضَّمن إذا كان مقصوداً كما في الجوزِ مع دهنِ الجوزِ ولم يُوجد فلا يُعتبر.

(بيع الرطب باليابس] ويجوزُ بيعُ الرُّطبِ بالتَّمرِ كيلاً بكيلٍ عند أبي حنيفة (٢) - رحمه الله -. وقا لا^{٣٧}، والشافعي^(٤) - رحمهم الله -: لا يجوز.

والصَّحيحُ قولُ أبي حنيفة - رحمه الله -؛ لأنَّه باعَ النَّمرَ بالنَّمرِ مِثلاً بمثلِ في الكيلِ، فيجوزُ قياساً على ما كانا يابسين. وبيانُ كونِ الرُّطَبِ تمراً استعهلُ النَّاس اسمَ التَّمرِ في الرُّطَبِ في محاوراتهم وأشعارِهم. وأما كيلاً بكيلِ ظاهرً. وأما الجواز مستفادٌ من قوله تَهِ: التَّمرُ بالتَّمرِ الآء معناه : بيعُ التَّمرِ بالتَّمرِ. وإن كان الـمُضْمَر: بِيعوا، فالرُّواية بالنَّصْبِ: كَيْلاً بكيلٍ.

والعنبُ بالزبيبِ يجوزُ إذا تساويا، وهذا قول أي حنيفة وأبي يوسف – رحمهي

 ⁽١) ينظر: الأصل (٥/٥٥)، بدائع الصنائع (١٨٩/٥)، تبيين الحقائق (١/٤)، الجوهرة النيرة
 (١/٤١٢)، مجمع الأنهر (٢/٢٨).

⁽٢) ينظر. الأصل (٥/ ٥٨)، المبسوط (١٢/ ١٨٥)، الهداية (٣/ ٦٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢١٤)، النهر الفائق (٣/ ٤٧٦).

⁽٣) ينظر الأصل (٥/ ٥٨)، بدائع الصنائع (٥/ ١٨٨)، البحر الرائق (٦/ ١٤٤)، مجمع الأنهر (١/ ٨٨)، اللماب (٢/ ٤٠).

 ⁽٤) ينظر الأم (٣/ ٢٥)، الحاوي (١٣١/٥)، نهاية المطلب (١٩٩/٥)، البيان (١٩٩/٥)، العزيز
 (٨٩/٤)

⁽٥) أحرحه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٧)

الله - فيما يُقال(1).

وقيل: يجوزُ إذا كان (٢) الزبيبُ أكثرَ، وهو قول محمد (٢) - رحمه الله . وقال آخِراً: لا يجوز (٤).

ولا يجوزُ بيعُ الزَّيتون بالزَّيتِ، والسَّمسِم بالشَيْرَج^(۵) حتَّى يكونَ الزَّيتُ والشَّيرِجُ بِفرعه] بفرعه] أكثرَ مما في الزَّيتون والسَّمسم؛ فيكون الدِّهنُ بعثلِه، والزِّيادةُ بالتَّجير^(۱)، وكذا إن كان لا يُدرى لا يجوزُ؛ لأنَّ^(۱) عدمَ الجوازِ غالبُه على / جهةِ الجواز.

ويجوزُ بيعُ اللَّحيان المختلفةِ بعضِها ببعضِ متفاضلاً، وكذا ألبانِ البقرِ والغنمِ، [بيعمختلفة الاصول] وخلَّ الدَّقل بخلِّ العنب؛ لأنَّها (أجناس مختلفة) (^^).

(ويجوزُ بيعُ الحبرِ بالحنطةِ والدَّقيقِ متفاضلاً؛ لاختلاف الجنسِ) (٩٠).

(۱) ينظر: المحيط البرهاني (۱/ ۳۵۳). والنقل في عامّة كتب الحنفية بنسبة الجواز لأبي حنيفة، والمنع للصاحبين من غير تفصيل. ينظر: المبسوط (۱۸۱/۱۲)، بدائع الصنائع (٥/ ١٨٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٢١٥)، البناية (٨/ ٢٨٩). درر الحكام (١٨٨/٢).

(٢) إ[ب]: (كانت).

(٣) ينظر: المحيط البرهاني (٦/ ٢٥٣)

(٤) ينظر: المحيط البرهاي (٦/ ٣٥٣).

- (٥) الشّيرج: معرّبٌ من شيره، وهو دهن السمسم، وربّها قيل للدهن الأبيض، وللعصير قبل أن يتغيّر شيرج تشبيها به لصفائه. المصباح المنير (٣٠٨/١)، المعجم الوسيط (١/ ٥٠٢)، تكملة المعجم العربية (١/ ٣٩١).
- (٦) الشَّجيرَ كلُّ شيءٍ يُعضَر، وهو معرَّبٌ، وقال الأصمعي: الشَّجير، عصارةُ النَّمر. ينظر: العين (٦/ ٩٧)، تهذيب اللعة (١١/ ١٥)، المصباح المتير (١/ ٨٠)
 - (٧) في [ح]، [د] زيادة (جهة).
 - (۸) في [د] (جنسان مختلفان).
 - (٩) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

500 (1 AV) 3003

ولا ربا بين المولى وعبده؛ لأنَّ ملكَ العبدِ واقعٌ للمولى. ولا بين المسلمِ والحريِّ في دار الحربِ؛ لأنَّ مالَه غيرُ معصومٍ.

* * 3



باب السلَّم(١)

السَّلمُ جائزٌ في المكيلاتِ والموزوناتِ والمعدوداتِ التي لا تتفاوتُ كالجوز إما يجوزفيه والبيضِ، والمذروعاتِ؛ لأنه بيعُ (٢) أجلِ (٣) بعاجلِ، سُمِّي سَلَها وسَلَفاً وإسلاماً وإسلافاً السعما لما فيه من تسليم رأس المال للحال، فلابدَّ من أن يكون معلوماً مضبوطاً؛ كيلا يؤدِّي إلى الجهالة المفضية إلى المنازعة المانعة من التسليم والتسلُّم.

ولا يجوزُ السَّلمُ في الحيوانِ عندنا^(٤)، خلافاً للشافعي^(٩) –رحمه الله– إذا وصفه [السلمانيما يتفاوت اليه] بوصف يتميَّز به عن غيره،

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه يُفضي إلى المنازعةِ المانعةِ من التَّسليم والتسلَّم؛ لتمكن تفاوتِ فاحشِ بين الحيوانين بعد تحقُّقِ المساواةِ فيها ذَكَرا من الأوصاف في العقد، فيكون مفضياً بفسادِه.

ولا يجوزُ السَّلَم في أطرافِ الحيوانِ، ولا في الجلودِ عدداً، ولا في السُخطب حِزَماً، ولا في الرَّطبة جُرزاً؛ لتفاوتِ مفضيةِ إلى المنازعةِ.

ولا يجوزُ السَّلَم حتى يكونَ المُسلِّم فيه موجوداً في أيدي النَّاس من حينِ العقدِ إلى

 ⁽١) السَلَم: اسمٌ لعقدٍ يُوجبُ الملكُ للبائعِ في الثَّمنِ عاجلًا، وللمشتري في النَّمنِ آجلًا ينظر: التعريفات (ص:١٢)، معجم مقالبد العلوم (ص:٥٣)، أنيس الفقهاء (ص:٨٠).

⁽٢) ليست في [أ].

⁽٣) ليست ل[د].

 ⁽٤) ينظر الحجة على أهل المدينة (٢/ ٤٧٩)، المبسوط (١٣/ ١٣١)، تحقة الفقهاء (٢/ ١٥)، الهداية
 (٣/ ٢٧)، الاختيار (٢/ ٣٧).

⁽۵) ينظر الأم (۱۲۳/۳)، الحاوي (۹۹۹۹)، نهاية المطلب (۱، ۲۰)، البيان (۹۸/۵)، العزيز (۱۲/٤). (۱۲/٤).

حين المحلِّ.

وقال الشافعي رحمه الله : يجوزُ فيها كان موجوداً وقت المحلِّ (1).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه أسلمَ فيها لا يَقدرُ على تسليمِه عند محل الأجل لأنَّ القُدرة على التسليم بوجود المسلم فيه في يدِه وملكِه، وذا إنَّها يتحقَّقُ بالاكتساب فلابدَّ له من مدَّةِ، وزمانُ الانقطاعِ زمانٌ لا يتمكَّنُ من الاكتساب فيه فلا يقدرُ على التَّسليم عند محل الأجل فلا يجوزُ.

ولا يصحُّ (٢) السَّلمُ إلاُّ مؤجُّلاً.

[شروطالعلم]

وقال الشافعي – رحمه الله –: يجوزُ حالاً؟

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المسلَم إليه إمَّا إن كان قادراً على تسليم مثل المسلَم فيه حالاً أو لم يكن قادراً، (فإن كان قادراً)⁽³⁾ وَجَبَ أن لا يجوزُ لأنَّ السَّلمَ ما جُوِّز إلاَّ بطريقِ الرُّخصةِ، والرُّخصةُ: استباحةُ الشيءِ مع قيامِ الحاظرِ للضَّرورةِ، (كالميتةِ حالة المخمصةِ)⁽³⁾. فإذا قَدَر على تسليمِه حالاً أمكنَ بيعُه لا بطريقِ انسَّلَم فلا يكونُ فيه ضرورةٌ. (وإن لم يكن قادراً حالاً لا يجوزُ أيضاً؛ لأنَّه لا يتَّصلُ بهِ / غرضُ العقلِ)⁽¹⁾ 167/بإ

 ⁽١) أي: وإن كان معدوماً من قبل. ينظر: الحاوي (٥/ ٣٩١)، نهاية المطلب (٦/ ٨)، البيان (٥/ ٣٩٧)،
 العزيز (٤/ ٤٠١)، روضة الطالبين (٤/ ١١).

⁽٢) أي[ح] (بيرز).

⁽٣) ينظر: الحاوي (٥/ ٣٩٥)، نهاية المطلب (١٦/٦)، البيان (٥/ ٣٩٦)، العزيز (٣٩٦/٤)، روضة الطالبين (٤/٧).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج].

 ⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج]. وينظر في المسألة: أصول السرخسي (١١٨/١)، كشف
 الأسرار (٢٩٩/٢).

⁽¹⁾ ما بين القرسين ليس في [د].

ومقصودِه، وهو الوصولُ إلى مِلك الـمُسلَم فيه فيفسدُ ضرورةً.

وينبغي أن يكون الأجلُ معلوماً، كيلاً يؤدِّي إلى المنازعةِ بسببِ جهالةِ الأجلِ. ولا يصحُّ السَّلَمُ بمكيال رجلٍ بعيته، أو بذراع رجلٍ بعينه، ولا في طعام قرية بعينها، أو تمر (نخلةٍ بعينها)(1)؛ لاحتهال فواتِ الـمُسْلَم فيه بفواتِ هذه الأشياء في هذه المواضع،

ولا يصحُّ السَّلَم عند أبي حنيفة إلا بسبع شرائط تُذكر في العقد: جنسٌ معلومٌ، ونوعٌ معلومٌ، وصفةٌ معلومةٌ، ومقدارٌ معلومٌ، وأجلٌ معلومٌ، ومعرفةُ مقدارِ (٢٠ رأسِ المالِ إذا كان رأسُ المالِ يُمكن معرفتُه يقيناً، وبيان المكان الذي يوفّيه فيه إذا كان له تحل ومؤنة.

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -: معرفةُ مقدارِ رأسِ المالِ ليس بشرطِ بعد أن يكون معينًا ""، وكذلك بيانُ مكانِ الإيفاء ولكن يسلّمه في موضع العقدِ (*).

أمَّا الحَمسُ الأُولَى فلأنَّ تركَ بيانِ هذه الأشياء يُوجبُ (*) جهالةً مفضيةً إلى المنازعةِ، وهي مُفسِدةٌ للسَّلَم بالإجماع (٢).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٢) ئىست في [د].

 ⁽٣) ينظر: الأصل (٥/ ١٣)، تحفة الفقهاء (٦/ ٩)، الهداية (٣/ ٧٣)، تبيين الحقائق (١١٦ /٤)، الجوهرة النيرة (١١٦ /٤).

 ⁽٤) ينظر المسرط (١٢٧/١٢)، تحقة الفقهاء (١٣/١)، الهداية (٣/ ٧٣)، الاختيار (٢/ ٣٥)، البحر
الرائق (١٧١/٦).

⁽٥) ليست في [د].

⁽٦) أي: إجماع الإمام وصاحبيه. ينظر: تحفة الفقهاء (٢/ ١١).

وأمَّا (إعلامُ قدرِ) (أُ رأسِ المالِ عند أبي حنيفة (أُ فلأنه رببًا يجدُ البعض زيوفاً (أُ أو سَتُوقةً (أُ فيردُّه (أُ ولا يستبدلُه في المجلس، فيفسدُ العقد بقدره، ولا يعرف مقدار الباقي، واحتهل الفساد في باب السَّلم يوجب الفساد؛ لأنَّ العقدَ وَرَدَ على ما هو معدومٌ في الحال، فإنَّما يصحُّ في موضع التيقُّن (أُ بالقدرةِ على التَّسليم ولم يُوجد (ألا).

وأمَّا بيانُ مكان الإيفاءِ (^{٨)} فلأنَّ مكانَ العقدِ لا يتعيَّنُ ولا يجبُ التسليم للحال ليتعيَّن ضرورةً وجوب التسليم، فلو لم يُبيِّن مكاناً ما يُؤدِّي إلى المنازعة.

ولا يجوزُ السَّلَم حتَّى يقبضَ رأسَ المالِ قبل أن يُفارقه؛ لأنه لو لم يقبض يكون دَيْناً بدَيْنِ، و (نهى النبي ﷺ عن بيع الكاليء بالكاليء)(٩) أي: النَّسيئة بالنَّسيئة.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

 ⁽۲) ينظر: الأصل (٥/ ١٣)، تحفة الفقهاء (٢/ ٩)، الهداية (٣/ ٣٢)، تبيين الحقائق (٤/ ١١٦)، الجوهرة النيّرة (١١ ٢١٩).

 ⁽٣) الدَّراهم الزُّيوف: هي التي خُلط بها نحاسٌ أو غيرُه، ففاتت صفةُ الجودةِ ولم تخرج من اسم الدَّراهم.
 ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٠٩)، المصباح المنير (١/ ٢٦١)، معجم لغة الفقهاء (ص:٢٣٥).

⁽٤) الدَّرهم السَّتُوق: هو ما كان على صورةِ الدَّراهم وليس له حكمُها؛ إذ جونُه نحاسٌ ووجهاه جعل عليها شيءٌ قليلٌ من الفضة لا يخلص. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٠٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢١٧)، التعريفات (ص:١١٧).

⁽٥) نيست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٦) أ.[د]: (يوصف).

⁽٧) في[د]: (التسليم).

⁽٨) في [ح]: (التعين).

⁽٩) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٥٥٤)، والدارقطني في سننه (٥٥٥٤)، والحاكم في المستدرك (٢٣٤٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٧٦)، وقال ابن حجر في الدراية (١٥٧/٢). في إساده موسى بن عبيدة وهو متروك.

وهاهنا شرائطُ أُخَرُ أغمضَ عنها صاحبُ الكتاب، وهو:

أن لا الله البَدَلَيْن على أحد وصفّي علّة ربا الفضلِ وهو القدرُ أو الجنسُ؛ لأنه يتضمن ربا النَّساء، فيكون فاسداً.

وأن يكون المسلَمُ فيه مما يتعيَّنُ بالتَّعيين، حتَّى لا يجوز السَّلَمُ في اللَّراهمِ والدَّنانير.

وأمَّا السَّلَم في التَّبْر فيه روايتان (٢).

وأن يكون الـمُسْلَم / فيه موجوداً من وقتِ العقدِ إلى وقتِ حلولِ الأجلِ بحيثُ [1/77] لا يتوهمُ انقطاعه عن أيدي النَّاسِ.

> وأن يكون العقدُ باتاً ليس فيه خيارُ (الشَّرطِ لهما أو) (٣) لأحدِهما؛ لأنَّ البيعَ بشرطِ الخيارِ حكمٌ ثَبَتَ بخلافِ القياسِ لحاجة النَّاسِ، ولا حاجة إليه في السَّلَم.

ولا يجوزُ النَّصرفُ في رأس المالِ، ولا في السُسْلَمِ فيه حتَّى يُقبضَ. أمَّا في رأسِ السلمِ السلمِ المُسْلَمِ فيه حتَّى يُقبضَ. أمَّا في رأسِ السلمِ السلمِ المالِ فلأنَّ قبضَه واجبٌ والاستبدال يُفوِّته، وأمَّا في المسلّم فيه فلأنَّه مبيعٌ منقولٌ فلا يجوز بيعُه قبل القبض.

ولا تجوزُ الشركةُ ولا التوليةُ في المسلّم فيه؛ لما ذكرنا أنَّه بيعُ المنقول قبل القبض. ويجوزُ السَّلَمُ في النِّيابِ إذا بَيَّلَ طولاً وعرضاً ورقعةً.

وهل يُشترط بيانُ الوزنِ في الثوبِ الحريرِ؟ اختلف المشايخُ فيه⁽⁴⁾؛ لحديث ابن

⁽١) ليست في [أ]، [د]

⁽٢) ينظر بدائع الصنائع (٥/ ٢١٢)، المحيط البرهاني (٧/ ٧١)، حاشية الشرنبلالي (٢/ ١٩٥)

⁽٣) ما بين القوسين ليس ف[د].

 ⁽٤) والصَّحيحُ اشتراطه ينظر: تحفة الفقهاء (١٦/٣)، المحيط البرهاني (٧٩/٧)، المحر الرائق
 (١٧١/٦)، حاشية ابن عابدين (٢١١/٥).

200 (117) Back

عباس الماذ (أجاز السَلَم في الكرابيس (١)) (١).

ولا يجوزُ السَّلَم في الجواهرِ والحَرَز؛ لأنَّ السَّلَم عما يثبت ديناً في الذَّمَّة، وهذه الأشياءُ لا تثبت دَيْناً في الذَّمَةِ.

ولا بأس بالسَّلَم في اللَّبِن والآجُرِّ إذا سمَّى مِلْبناً معروفاً (٣)؛ لأنه إذا كان معلوماً [طابط السلم] كان من العدديّات المتقاربة، فيجوزُ السَّلَم فيها.

وكلُّ ما أمكن ضبطُ صفته، ومعرفةُ مقداره جازَ السلم فيه، وما لا تُضبط صفته، ولا يعرف مقداره لا يجوز السَّلَم فيه؛ لأنَّ الـمُسْلَم فيه يُباع ديناً، والدَّين إنها يَصيرُ معلوماً إذا كان تُضبط صفته، ويُعرفُ مقدارُه أمَّا بدون ذلك فلا.

* * *

 ⁽۱) الكرابيس الثياب الحشنة. ينظر: الصحاح (۳/ ۹۷۰)، المصباح المنير (۲۹/۳)، تاج العروس
 (۱۳۲/۱۹)

⁽٢) أخرحه الن أي شيبة في المصنف (٤/ ٣٩٤) رقم (٢١٤١٠)

⁽٣) تي[د]: (معلوماً).





فصل

ويجوزُ بيعُ الكلبِ والفهدِ والسِّباعِ.

وقال الشافعي -رحمه الله -: لا يجوزُ بيعُ الكلب(١).

والصّحيحُ قولُنا؛ لأنّه مالٌ مُتَقَوَّمُ؛ لأنّ المالَ ما يكون منتفعاً به حقيقةً مُطلق الانتفاع به شرعاً، وهو غير الآدمي، والـمُتَقَوَّم ما يُبلل العوض لإدخاله في مِلكه، وقد وُجد هذا في الكلب؛ فوجب أن يكون محلاً للبيع؛ لأنّ شرع البيع إنّها كان لحاجة العباد؛ فإذا كان الكلبُ مالاً متقوَّماً تمسُّ الحاجة إلى بيعه وشرائه فمسّت الحاجة إلى إثبات محليّة البيع وصار كالفهد والبازي.

ولا يجوزُ بيعُ الحمر والحنزير؛ لأنَّ النَّبي ﷺ قال في الحمر: «إنَّ الذي حرَّم شربها حرَّم بيعها، وأَكُلَ ثمنها» (٢).

ولا يجوزُ بيعُ دود القزُّ إلا أن يكون مع القزُّ، ولا النَّحل إلا مع الكوَّارة".

وعن محمد –رحمه الله–: أنَّه يجوز بيعُه (الله على الله عَمَرُوا)، أي: مجموعاً (الله على الله على الله

 ⁽۱) ينظر: الأم (۱۳/۳)، الحاوي (٥/ ٥٧٥)، نهاية المطلب (٥/ ٤٩١)، البيان (٥/ ٥٠)، العزيز
 (٤/ ٢٣)، المجموع (٢٣/٧٩)

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الخمر (١٥٧٩).

⁽٣) في [ح] زيادة: (فيه ثلاث لغات).

⁽٤) أي: بيع السَّحل مع الكوَّارة.

 ⁽٥) ينظر بدائع الصنائع (٥/ ١٤٤)، الهداية (٣/ ٤٥)، المحيط البرهاني (٣/ ٢٤٧)، البحر الرائق
 (٦/ ٨٥/١)، مجمع الأنهر (٢/ ٥٨).

⁽٦) في حواز بيعه طائراً قولان، والأصحُّ جوازه. ينظر ٔ الحاوي (٥/ ٣٢٧)، البيان (٥/ ١٠٠)، العزيز

2 10 30 C

/ والصَّحيحُ جوابُ ظاهر الرِّوايةِ؛ لأنَّه من الهوامِّ فلا يجوزُ بيعُه كالزَّنابير، إلاَ¹¹ (77/ب) إذا كان مع الكوَّارة؛ لأنَّه مالٌ متقوَّمٌ فيجوز بيعُه.

وأمًّا دودُ القَرِّ فالمذكور (٢) قول أبي حنيفة -رحمه الله-٢٦).

وقال محمد -رحمه الله-: يجوزُ بيعُه (٤).

وقال أبو يوسف -رحمه الله -: إنَّ ظَهَرَ القَرُّ فيه يجوزُ بيعُه، وما لا فلا (٥٠).

وأهلُ الذَّمَّة في البيع كالمسلمين إلاَّ في الحمر والحُنزير خاصةً؛ فإنَّ عقدهم على [بيسوع الهسل الحمر كعقد المسلم على الشاة؛ لأنهم المناه الحمر كعقد المسلم على الشَّاة؛ لأنهم المناه الخنزير كعقد المسلم على الشَّاة؛ لأنهم النامة ما لان متقوَّمان في حقِّهم (١).

भर भर म

(٤/ ٢٨)، المجموع (٩/ ٣٢٢)، تحلمة المحتاج (٤/ ٣٤٢).

⁽١) ئىست **ن**[د].

⁽٢) أي: لا يجوز بيعه إلاَّ مع القرِّ.

⁽٣) ينظر. بدائع الصنائع (٥/ ١٤٤)، الاختيار (٢٥/٣)، تبيين الحقائق (٤٩/٤)، درر الحكام (٣/ ١٧١).

 ⁽٤) والعثوى عنى قوله. ينظر: الهداية (٣/ ٤٥)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٤٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٢٠)،
 اللماب (١/ ٤٦).

 ⁽٥) ليست في [ح]. وينظر في المسالة: بدائع الصنائع (٥/ ١٤٤)، المحيط البرهاني (٦/ ٣٤٧)، البحر
 الرائق (٦/ ٨٥)، الدر المختار (٥/ ٦٨).

⁽٦) أي[د] (دينهم).



كتباب المب ف

[تعريـــــف الصرف] الصَّرفُ هو: البيعُ إذا كان كلَّ واحدٍ من عِوضيه من جنسِ الأثهان، فإن باع فضة بفضة، أو ذهبا بذهب، لم يجُرُ إلاَّ مثلاً بمثل وإن اختلفا في الجودةِ والصَّياعةِ؛ لقوله ﷺ: الذهبُ بالذهبِ مثلٌ بمثل، يد بيد، والفضلُ ربا، والفضةُ بالفضةِ مثلٌ بمثل، يد بيد، والفضلُ ربا، والفضلُ ربا، والقضر ف من يد إلى يد. والفضلُ ربا، والقضر ف من يد إلى يد.

وأمَّا عدمُ التفاوتِ بين الجودةِ والرَّداءةِ، فلقوله ﷺ: «جيَّدُها وردينُها سواءً»(٢).

[شـــــروط المبرق] ولا بُدَّ من قَبْض العِوضين قبلَ الافتراق؛ لأنَّ المرادَ من قوله ﷺ: ايداً بيدِه إنها هو القبض؛ لأنه لا يتعيَّن إلاَّ بالقبض.

وكذلك الذهبُ بالفضةِ لا يجوزُ فيه النّساء؛ لأنّ هذا مبادلة الثّمن بالثّمن، والثّمن يثبت دّيْناً في الذّمة، والدّين بالدّين حرامٌ؛ لقوله ﷺ: ﴿لا تبيعوا الكالئ بالكالئ»(")، فيجبُ قبضُ أحدِهما احترازاً عن الدّين بالدّين، ويجبُ قبضُ الآخر ليتعيّن لما أنّ بيع الدّين لا يجوز إلاً سَلَهاً.

فإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض، أمَّا الأولَ فلقوله ﷺ: الذا اختلف النَّوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد، والمراد به اختلاف الجنسين وقد وُجد، وأمَّا وجوبُ التقابض فليا قُلنا.

⁽١) أخرحه بنحوه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة (٢١٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٤).

⁽٢) نقدم تخريجه (ص:٤٧٦)

⁽٣) تقدم تخريحه في مطلع هذا الكتاب (ص: ٤٨٤).

⁽٤) أخرحه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٧)

فإن افترقا في الصَّرف قبل قبض العوضين أو أحدِهما بطلَّ العقدُ؛ لما بيَّنا.

ولا يجوزُ النَّصرُّف في ثمنِ الصَّرف قبل قبضه؛ لأنَّه مبيعٌ منقولٌ من وجه، وبيعُ المبيع المنقولِ قبل القبض لا يجوزُ؛ لما مرَّ في كتاب البيوع^(١).

ويجوزُ بيعُ الذهب بالفضة مجازفة؛ لأنه لا يحرمُ فيه التفاضلُ / بالحديث الذي [1/78] روينا.

ومَن باعَ سيفاً محلىً بهائة درهم وحِلْيتُه خسون^(۲)، فدفعَ من ثمنِه خسين، جازَ [بيع^{اللختلط} باحدالنقديز] البيعُ وكان^(۲) المقبوضُ من حصَّةِ الفضةِ وإن لم يُبيِّن ذلك.

وكذلك إذا قال: خُذُ هذا الحمسين من ثمنِها؛ لأنّا لو صرفناه إلى الفضة يجوزُ العقدُ، ولو صُرفَ إليهما أو إلى النّصلِ (*) والجنفن (*) والحيائل (*) يفسدُ في شيء من الفضة؛ لوجود الافتراق قبل التقابض، وحملُ تصرُّف المسلم على الصّحة واجبٌ ما أمكنَ، وذلك في قلنا.

وإن لم يتقابضا حتَّى افترقا بَطَلَ البيعُ في الجِلْية؛ لكونه صرَّفاً، وأما في السَّيف إن كانت الحلية لا تتخلَّص إلاَّ بضررِ يفسد البيع فيه أيضاً؛ دفعاً للضَّررِ، وإن كان تتخلَّص

⁽۱) (ص:٤٦٨).

⁽٣) في [د] زيادة: (درهم).

⁽٣) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) النَّصل حديدةُ السَّهم. ينظر: العين (٧/ ١٣٤)، المخصص (٣٨/٢)، مشارق الأنوار (٢/ ١٤)

 ⁽٥) جَمْن السَّيف غِلاقه الذي يُغمد فيه. ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٧٧)، الصحاح (٥/ ٢٠٩٢)، المساح النبر (١/ ٤٠٩).

 ⁽٦) حمائل السَّيف جمعُ حمولة، وقيل: محمل، علاقة السَّيف. ينظر: تهذيب اللغة (٥/ ٦٠)، الصحاح
 (١٦٨٧/٤)، طلبة الطلبة (ص:١٦٦).

2008 (11A) BOB

بغير ضرر بجوز البيعُ في السيف، ويبطلُ (١) في الجِلْية؛ لعدم التقابض فيها.

وهذا البيعُ في الحاصلِ على أربعةِ أوجهِ:

إِنْ كَانَ يَعِلُمُ أَنَّ فَضَةً الْحَلَّيِّةِ أَكْثُرُ فَهُو فَاسَدُّ.

وإن كانت الحليةُ (^{٢)} مثلَ النَّقدِ في الوزنِ فكذلك؛ لأنَّ ماعدا الحلية في السيف فضلٌ خالي عن العِوض.

وإن كان يُعلم أنَّ الفضةَ في الجِلية أقلَّ: يجوز؛ لأنه يُجعل المثلُ بالمثلِ، والباقي بإزاءِ الجَفن والحيائل والنَّصل، وهذا عندنا^{رم،}، (خلافاً للشافعي^(٤) –رحمه الله–.

وإن كان لا يُدرى أيبها أقل فالعقد فاسدٌ عندنا) (*)؛ لتوهُم الفضل، وعند زفر – رحمه الله– يجوز هذا^(٢).

ومَن باعَ إِنَاءَ فَضَةٍ وقبض بعض ثمنه ثم افترقا بَطَلَ البيع فيها لم يقبض، وصحَّ فيها البعــــين الثمن] قبض، وكان الإناء مشتركاً بينهها؛ لأنَّ الفسادَ فيها لم يُقبض ثمنُه إنَّها جاءَ لمعنى طارئ وهو عدمُ القبض، فلا يَشيعُ في الكلِّ.

فإن استَحقُّ بعضَ الإناءِ كان المشتري بالخيارِ، إن شاءَ أخذَ الباقي بحصَّتِه، وإن

(١) في [ج] زيادة: (البيع).

⁽٢) ئىست ق[د].

 ⁽٣) ينظر: الحجة على أهل المدينة (٦/ ٤٧٥)، المبسوط (١٤/ ١٢)، الهداية (٦/ ٨٢)، الاحتيار (٦/ ٤٠)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٢٢٢).

 ⁽٤) ينظر الحاري (٩٥/١٠)، نهاية المطلب (٩٦/٥)، البيان (٩١/١٩)، العزيز (٨٤/٤)، تكملة السبكي للمجموع (١٩٦/٧٠).

 ⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج] وينظر في المسألة: الحجة على أهل المدينة (١/ ٥٧٤)، تحفة العقهاء
 (٣٢/٣)، المحيط البرهاني (١/ ١٩٦)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٢٢)، البحر الرائق (٦/ ٢١٣)

⁽٦) ينظر: المسوط (١٤/ ١٢)، بدائع الصنائع (٥/ ١٩٥).

شاء ردُّه؛ لأنه تعيَّبَ بعيبِ الشَّركةِ من غيرِ صنع وُجد منه، فأوجبَ الخيارَ.

ولو باعَ قطعةَ نُقرةٍ^(١) فاستحقَّ بعضَها أخذَ ما بقي بحصَّتِه، ولا خيارَ له؛ لأنَّ الشركةَ فيها ليس بعيب؛ لأنه لا يتبعَّضُ^(٢) بالتَّبعيض، بخلافِ الإِناءِ.

ومَن باع درهمين (وديناراً بدرهم ودينارين) بيجوز البيعُ، وتجعل الجنسُ بخلافه، [قسمة الاعتبار عندنا (عندنا (عندنا((عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (عندنا (

وإنَّم فعلنا هكذا تصحيحاً للتَّصرفِ الصَّادرِ مِن العاقلِ؛ بناءً على ظاهرِ حالِه في موضع الإمكادِ.

ومَن باعَ أحدَ عشر درهماً بعشرةِ دراهمٍ (١) ودينارِ جازَ / البيع، وكانت العشرُة [78/ب] بمثلها والدينارُ بدرهم؛ فعلنا هكذا تصحيحاً للعقدِ.

> ويجوزُ ببعُ درهم صحبح ودرهمين غلَّة بدرهمين صحبحين ودرهم غلَّة؛ لأنَّ^(٧) الصَّحةَ صفةُ جودةٍ في الدَّراهم، وهي ساقطةُ العبرةِ عندَ المقابلةِ بجنسِها.

 ⁽١) النُقرة: القطعة المذابة من الفضة أو الذهب، وقبل الذّوب هي تبر ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٤٧٣)، المصباح المنير (٢/ ٦٢١)، المعجم الوصيط (٢/ ٩٤٥).

⁽٢) في [ب] (يبعض)، رفي [ج]: (يتقض بالتنصيص)، وفي [د]: (ينتقص).

⁽٣) في [د]: (ودينارين بدرهم ودينار).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصائع (٥/ ١٩٢)، الهداية (٨٣/٣)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٢٣)، البحر الرائق
 (٢/ ١١٥)، الدر المختار (١/ ٤٤٧).

 ⁽٥) ينظر بدائع الصائع (٥/ ١٩٢)، تبيين الحقائق (١٣٨/٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٢٣)، الساية
 (٥/ ٤٠٣/٨)، درر الحكام (٢/٤/٢)

⁽١) ليست في [أ]، [ج].

⁽٧) أي [أ] زيادة (الفضل).

وإذا كان الغالبُ على الدَّراهمِ الفضَّةُ فهي دراهمُ (١) فضةٍ (١) وإن كان الغالبُ على الدَّنانبِرِ الذَّهبُ فهي ذهب، ويُعتبر فيها من أحكام الرَّبا ما يُعتبر في الجِياد؛ لأنَّ المغلوبَ في مقابلة الغالبِ عَدَمٌ حُكمًا وحقيقة، وإن كان الغالبُ عليهما الغشُ فليسا في حكم الدَّراهم والدَّنانير.

وإن بِيعت بجنسها متفاضلاً جاز؛ لأنَّ الغِشَّ معتبرٌ لكونه غالباً، والفضةُ أيضاً معتبرةً؛ فكان لكلِّ واحدِ^(٣) منهها حكم نفسه.

وإذا اشترى بها سلعةً ثمَّ كَسَدَت (٤)، فترك النَّاسُ المعاملة بها بَطَلَ البيعُ عند أبي حنيفة (٩) - رحمه الله -.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: تجبُّ عليه قيمتُها يومَ البيع(١).

وقال محمد -رحمه الله-: تجبُ (٢) عليه قيمتُها يومَ ترَكَ النَّاسُ التَّعاملَ بها (١٠)؛ لأنه انتقلَ من النَّقديةِ إلى غيره في هذهِ الحالةِ.

⁽١) في [أ]: (في حكم)، في [ب]: (درهم)، وليست في [د].

⁽٢) ق[أ]: (الفضة).

⁽٣) ليست في [ب].

⁽٤) في [ح] زيادة: (قبل القبض).

⁽٥) ينظر. تحفة الفقهاء (٢/ ٤٠)، الهداية (٣/ ٨٥)، الجوهرة النيَّرة (١/ ٢٢٤)، مجمع الأنهر (٢/ ١٢١)، الدر المختار(٥/ ٢٧٥).

⁽٧) ليست في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽۸) رعلیه الفتوی عند الأکثرین. ینظر: النهر الفائق (۳/ ۳۳۹)، حاشیة ابن عابدین (۵/ ۲۷۰)، الداب
 (۵۱/۲)

ولأبي يوسف رحمه الله : أنَّه المضمونُ في البيع فتُعتبر قيمتُه يومئذٍ.

ولأبي حنيفة رحمه الله : أنَّه فاتَ أحدُ العِوضين قبل القبض، وذلك مبطلٌ للبيع قياساً على العِوض الآخرِ، وهو المبيع إذا هَلَكَ قبل القبض.

ويجوزُ البيعُ بالفلوس(١٠)، فإن كانت نافقةً جازَ البيعُ وإن لم تُعيَّن؛ لأنه لا يتعلَّق بتعيُّنه غَرّض إذا كانت في الرّواج سواءً.

وإن كانت كاسدة لا يجوزُ البيعُ بها حتى تُعيَّن ؛ لأنَّها سلعةٌ تختلف الأغراض بها. وإذا باعَ بالفلوسِ النَّافقةِ ثمَّ كَسَدَت بَطَلَ البيعُ عند أبي حنيفة (٢) –رحمه الله –؛ لما قُلنا: إِنَّ الكسادَ ملاكَّ.

ومن اشترى شيئاً بنصفِ درهم فلوسِ جازَ البيعُ، وعليه ما يُباع بنصفِ درهمِ من [بيع النرهم بالفنوس] القلوس؛ لأنَّ المتعارفَ من نصف درهم فلوسٌ هذا.

> ولو دفعَ إلى صبر في (٣) درهماً، وقال: أعطني بنصفِه فلوساً، وبنصفِه نصفاً إلاّ حبَّةً فسَدَ البيعُ.

ولو أعطى درهماً، وقال: أعطني به درهماً صغيراً وزِنَةَ نصفٍ درهم إلاَّ حَبَّةً وبالباتي فلوساً جاز البيع، وكانت الفلوسُ (والنَّصفُ إلاَّ حبَّة بدرهم)(*)؛ وإنَّه فعلنا هكذا تصحيحاً / لعقدهما، وفي الفصل الأول صرَّح بالرِّبا فلا يمكن تصحيحُه. [1/79]

[البيع

بالفلوس

النافقة

والكاسلية

⁽١) في [د]؛ زيادة (النافقة). والفُلوس؛ عملةٌ يُتعامل بها، مضروبةٌ من غير النَّاهب والفضة، وكانت تُقدَّرُ بِسُدُسِ درهم. ينظر المعجم الوسيط (٣/ ٢٠٠)، القاموس الفقهي (ص: ٢٩٠)، معجم لغة الفقهاء (ص: ۴۵۹).

⁽٢) ينظر. المبسوط (١٩٨/١٣)، بدائع الصنائع (٥/ ٢٤٢)، تبيين الحقائق (١٤٢/٤)، درر الحكام (٢/ ٢٠٦)، الدر المختار (١/ ٤٤٨).

⁽٣) الصَّيْرِ فِي والصَّيْرِ ف، والصَّرَّاف: بيَّاعُ الدَّراهم والدراهم ونَقَّادها. ينظر: تاح العروس (٢٤/١٩)، التعريفات الفقهية (ص:١٣٢)، المعجم الوسيط (١/ ١٣٥).

⁽٤) في[د] (بنصف درهم وحية).



كتاب الرهن

[انعقاد الرهن]

(اعلم بأنَّ)(1) الرَّهن عقدُ وثيقةِ بهالي، شُرع لتوثيقِ جانبِ الاستيفاءِ. ولهذا كان موجَبُه ثبوتَ يدِ الاستيفاءِ حقاً للمرتَهن عندفا(٢)؛ لأنَّ موجَب حقيقةِ الاستيفاء ملكُ رقبة المستوفي وملكُ اليد جميعاً؛ فموجَب العقد الذي هو وثيقة الاستيفاء بعضُ ذلك وهو ملك اليد، وأنه ينعقد بالإيجاب والقبول كسائرِ العقودِ، وأنّه جائزٌ في السَّفر والحضر جميعاً؛ خلافاً لأصحاب الظُّواهر، فإنَّ عندهم يجوز في السَّفر لا غير (١).

والصّحيحُ قولُنا؛ لجريانِ التّعاملِ به من لدُن رسولِ الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير نكير (*) في السّفرِ والحَضرِ، وقولُه عز وجل: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَنَ سَعَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَانِهَا فَرِهَنَ مَعَن سَعَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَانِهَا فَرِهَنَ مَعَن سَعَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَانِهَا فَرِهَنَ مُعَنَّرُهُمَ فَي السّفرِ وَالحَضرِ، وقولُه عز وجل: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَنَ سَعَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَانِهَا فَرَهُنَ مُعَامِلاتهم؛ فإنهم يميلون إلى الرّهن معاملاتهم؛ فإنهم يميلون إلى الرّهن عند تعذر التّوثّق (*) بالكِتاب والشهود، وذا إنّها يكون في السفر غالباً.

ويتمُّ بالقبض؛ لقوله عز وجل: ﴿ فَرِعَنَّ مَّقَبُونَكَ ۚ ﴾، فإذا قبض المرمهن (١) الرَّهن (٧) عوزاً مفرَّغاً متميَّزاً تَمَّ العقدُ فيه؛ لقولِ الصحابة –رضي الله عنهم–: لا تجوزُ الهبةُ إلاَّ

^{(1) [[}c]: (bL).

⁽٢) ينظر: المبسوط (٢١/ ٦٣)، الهداية (٤/ ٤١٣)، درر الحكام (٢/ ٢٥٢)، البحر الرائق (٨/ ٢٩٥)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٠١)

⁽٣) ينظر: الحاري للهاوردي (٦/ ٤)، شرح التلقين (٣/ ٣٣٣).

⁽٤) أي[ع] (مكور).

⁽٥) في [ح]، [د]: (التوثيق)

⁽٦) ليست في [د].

⁽٧) ليست في [ح]

20**8** (0.1)

محورةً مقبوضةً (أ)، (فلها كانت الهبة محوزاً شرطاً؛ فكذلك في الرَّهن؛ لأنَّ كلَّ واحدِ منهم عقدُ تبرُّع، وهو مضمونٌ يعني الرَّهن)(*).

وما لم يقبضه فالرَّاهنُ بالحيار إن شاءَ سلَّمه، وإن شاءَ رجعَ عن الرَّهنِ؛ لأنَّه قبل القبضِ غيرُ لازم عندنا^(۱)؛ خلافاً لمالك -رحمه الله-(¹⁾.

ثمَّ القبضُ (٥) فيه يثبتُ بالتَّخليةِ، بمنزلةِ قبضِ المبيعِ.

فإذا سلَّمه إليه وقبضَه دخلَ في ضهانِه.

ولا يصحُّ الرُّهن إلاَّ بدينٍ مضمونٍ؛ لما ذكرنا أنَّه شُرِع وثيقةٌ لجانبِ الاستيفاءِ. [معة الرهن]

وهو مضمون " بالأقل من قيمتِه ومِن الدَّين، فإذا هلك في يدِ المرتَهن، وقيمتُه والدَّين سواءٌ صار المرتَهن مستوفياً لدَينه حكماً؛ لأنه مستوفى بداً وقد تقرَّر هذا الاستيفاء بالهلاكِ عندَه، فلو لم يسقط الدَّينُ يجبُ عليه الإيفاءُ رقبةً ويداً ثانياً؛ فيودِّي إلى الرَّبا فيه

⁽۱) لم أقف عليه، وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٩/ ١٠١) رقم (١٠٥٩) عن عمر بن الخطاب على قال: "ما بال أقوام يتحلون أبناءهم فإذا مات الابن قال الأب: مالي وفي يدي وإذا مات الأب قال: قد كنت تحلت ابني كذا وكذا، لا تحل إلاً لمن حازه وقبضه عن أبيه. وقال ابن حجر في الدّراية (١٨٣/٢) إسنادُه صحيحً

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) ينظر: المسوط (٢١/ ٦٨)، تحفة الفقهاء (٣/ ٣٧)، الهداية (٤/ ١١٤)، الاختيار (٢/ ٦٣)، مجمع الأنهر (٢/ ٥٨٥).

 ⁽٤) ينظر المعونة (١١٥٣/١)، الكاني (١١٧/٢)، المقدمات الممهدات (٣٦٣/٢)، بداية المجتهد
 (٥٧/٤)، كفاية الطائب (٢/١٧٢).

⁽٥) في [د] (المِلك).

⁽١) ليست في اح ا

يرجعُ إلى اليدِ، وهذا لا يجوزُ، وهذا عندنا(١).

وعند الشافعي رحمه الله : الرَّهنُ أمانةً لا يسقط بهلاكِه شيءً من الدَّين (٢).
وإن كانت قيمةُ الرَّهن أكثر / فالفضل أمانةً، وإن كانت أقلَّ سقط من الدَّين [79/ب]
بقدرها، ورجع المرتَّهن بالفضل، وهذا عندنا (٣).

وعند شُريحِ -رحمه الله-: هو مضمونٌ بالدَّين، قلَّت قيمته أو كثُرت (1). والصَّحيحُ قولُنا؛ لقوله ﷺ: «الرَّهن بها فيه» (٥) أي: بها فيه من الدَّين. ولا يجوزُ رهنُ الـمُشاع (١) عندنا (٧) خلافاً للشافعي (٨) -رحمه الله-؛ لأنَّه لا يُقدَّر السيجودِبـه الدهذا

⁽۱) ينظر: المبسوط (۲۱/۲۱)، الحداية (٤/٤١٤)، تبيين الحقائق (٦/ ٦٣)، الجوهرة النيَّرة (١/ ٢٢٨). درو الحكام (٢/ ٢٤٩).

 ⁽۲) ینظر: التنبیه (ص:۱۰۱)، نهایة المطلب (٦/ ۲۹۱)، العزیز (٤/ ۵۰۸)، روضة الطالبین (٤/ ۹۹)، آسنی المطالب (۲/ ۱۷۰).

 ⁽۳) ينظر: المسوط (۲۱/۲۱)، الهداية (٤/٤١٤)، تبيين الحقائق (٦/ ٦٢)، الجموهرة النيرة (١/ ٢٢٨)،
 درر الحكام (٢/٩٤٢).

⁽٤) ينظر: شرح التلقين (٣/ ٤٠٣)، الحاوي للهاوردي (٦/ ٢٥٥)، المغني (٤/ ٢٩٧).

 ⁽٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٥٢٢)، والدارقطني في سننه (٢٩١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى
 (١١٢٢٤)، وقال الدارقطني: لا يثبت.

 ⁽٦) المشاع: حصَّةٌ مِن شيءٍ غيرِ مقسومٍ. ينظر: دستور العلهاء (١٨٤/٣)، التعريفات الفقهية
 (ص:٢٠٦)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤٣٠).

⁽٧) ينظر المبسوط (٢١/ ٦٩)، تحفة الفقهاء (٣/ ٣٨)، الهداية (٤/ ٤١٧)، درر الحكام (٢٤٨/٢)، مجمع الضيادات (١/ ٢٩٤)

 ⁽٨) ينظر ١٧ أم (٣/ ١٩٤)، نهاية المطلب (٦/ ٨٢)، الوسيط (٣/ ٤٦٣)، اليبان (٦/ ٣٢)، روصة الطالبين
 (٤/ ٣٨).



على تسليمه إلاَّ التَّهايؤ(١)، وذلك يُفوِّتُ القبضَ على اللَّوامِ.

ويستوي الجوابُ في الـمُشاع الذي ينقسم وفي^(٢) الذي لا ينقسم من الشريك وغيره، وأمَّا الشُّيوعُ الطَّاريءُ (٢) يُبطِلُ الرَّهنَ أيضاً، وهو روايةُ الأصلِ (٤)؛ ولهذا لا يجوز رهنُ ثمرةٍ على رؤوسِ النَّخيلِ (دونَ النَّخلِ) (٥)، (ولا(١) زرعٍ في الأرض دون الأرص، ولا يجوز رهنُ الأرضِ والنخلِ) (٢) دونها.

ولا يصحُّ الرَّهنُ بالأماناتِ، كالودائعِ، والعواري^(٨)، والمضارباتِ، ومالِ الشَّركةِ؛ لأنَّ ما ليس بمضمونِ لا يصيرُ مستوفياً بهلاكِه، فلا يمكنُ تحقيقُ حكمِ الرَّهنِ فيها.

ويَصحُّ الرَّهن برأسِ مالِ السَّلَم، وثمنِ الصَّرفِ، والـمُسْلَمِ فيه، فإن هَلَكَ في [سايجوزب

(۱) النّهايؤ (أو المهايأة): أن يتواضعوا على أمرٍ فيتراصَوْا بِهِ، وحقيقتُه أنَّ كُلاً منهم يرضى بحالةٍ واحدةٍ واخدةٍ ويختارها، ويُقال: هايأ فلانٌ فلاناً وتهايأ القومُ. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٢٧)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٥٠٩)، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/٣/٣).

(٢) في [ج] زيادة: (المشاع).

- (٣) قال في مجمع الضيانات (١/ ٩٥): وصورتُه: الرَّاهن إذا وكُل العدلَ ببيع الرَّهن مجتمعاً أو متفرقاً كيف شاء، فباع بعض الرَّهن، بطلَ فيها بقي، وإن استحقَّ شيء مقدر يبقى الرَّهن صحيحاً فيها بقي، ويكون البائي مجبوساً بجميع الدَّين، فإن هَلكَ البائي وفي قيمتِه وفاء بجميع الدَّين، فإنَّه يهلكُ بحصَّتِه من الدَّين.
- (٤) وروى ابنُ سياعة عن أبي يوسف أنَّه لا يبطل. ينظر: تحفة الفقهاء (٣/ ٣٨)، الهداية (٤/٧/٤)، تبيين
 الحقائق (٦/ ٦٩)، مجمع الضيانات (١/ ٩٥)
 - (٥) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج].
 - (٦) ليست في [ح]
 - (٧) ئي[د] زيادة: (رهن).
 - (٨) ليست في [أ]، [ج]، [د]



مجلس العقدِ تمَّ الصَّرفُ والسَّلَمُ، وهذا عندنا(1).

وعند زُفر رحمه الله -: يجوزُ بالـمُسْلَم فيه، والا يجوزُ برأسِ المَالِ (٢٠).

وعند الحسن البصريِّ -رحمه الله-: أنَّه لا^(٢) يجوزُ بذلك كُلِّهِ^(١)، فكذا هذا الحلافُ في أحدِ بَذَكِيُّ الصَّرفِ.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه دينٌ مضمونٌ يُمكنُ إيفاؤه منه، فإذا هَلَكَ قبل افتراقهم صار مستوفياً، وهذا ليس باستبدالِ؛ (لأنَّ الدَّين جُعل فيه)(٥)، فإذا هَلَكَ هَلَكَ بها فيه.

وإذا اتّفقا على وضع الرّهن على يدي عدل جاز؛ لأنّ الحاجة قد تمسَّ إلى هذا، فإنّ الرّاهن رُبّ لا يَأْمَنُ (٢) المرتهن على عينِ مالِه، وعند ذلك طريق طمأنينة القلب لكل واحد منهها: الوضعُ على بدي عدل.

وليس للمرتبن ولا للرَّاهن أخذُه من يده؛ تحقيقاً لغرض كُلُّ واحدِ منهما. فإن هَلَكَ في يده هَلَكَ من ضهان المرتبن، وهذا عندنا (٧).

وقال ابن أبي ليل: لا يتمُّ الرَّهنُّ بقبضِ العدّلِ، حتَّى إذا هلكَ في يدِ العدلِ لم

 ⁽۱) ينظر: الهداية (۱۹/٤)، الجوهرة النيرة (۱/۲۳۰)، درر الحكام (۲/۳۰۲)، البحر الرائق (۱/۲۷۹)، بجمع الأنهر (۲/۵۰۵).

 ⁽۲) وله في السُلَم روايتان. ينظر: المبسوط (۲۲/ ۱۵۱)، تحفة الفقهاء (۲/ ۱۹)، العناية (۱۰/ ۱۵۷)،
 لسان الحكام (۱/ ۳۷٤)، مجمع الضهائات (۱/ ۹۸).

⁽٣) ليست في [ح]

⁽٤) ينظر: تحفة المقهاء (١٩/٢).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١) أِن [أ]، [ج]، [د]: (يأتن).

 ⁽٧) ينظر الهداية (٤/٦٦٤)، الاختيار (٢/ ٧٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٣٠)، درر الحكام (٢/ ٢٥٤)،
 المحر الرائق (٨/ ٢٩٢).

يسقط شيءٌ من الدَّين (١).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ الرَّهن لا يصحُّ إلاَّ مقبوضاً بالنَّص، وإنَّما يحصلُ القبضُ بأن يُجعلَ قبضُ^(٢) العَدْلِ بمنزلةِ قَبضِ المرتَّهنِ.

قال: ويجوزُ رهنُ الدَّراهمِ والدَّنائيرِ والمكيلِ والموزونِ، لأنَّ الدَّلائل المجرِّزة [رهن العواهم والننائج] للرَّهن لا فَصْلَ فيها بين مالِ ومالِ.

فإن رُهِنَت بجنسِها وهلكَت هلكَت بمثلِها مِن الدَّين -وإن اختلفا في الجَودة-؛ لأنَّ قبضَ /الرَّهن قبضُ استيفاء يداً، وقد تقرَّر ذلك بالهلاك عند المرتَهن، والجودةُ [80] ساقطةُ العبرةِ عند المقابلةِ بجنسِها.

> ومَن كان له دينٌ على غيره فأخذ منه مثل دينه وأنفقه، ثم عَلم أنه كان زُيوفاً، فلا شيء عليه عند أبي حنيفة –رحمه الله–^(۲).

> > وقالاً: يَردُّ مثل الزُّيوف، ويَرجع بالجياد(*).

وذكر في الجامع الصغير قولَ محمدِ مع أبي حنيفة -رحمهما الله-(٥)، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّ الزَّيوف جنسُ حقَّه فوقع به الاستيفاءُ، وإنَّما يبقى حقَّه في الجودةِ، ولا يمكنُ تداركُها إلاَّ بضهانِ الأصلِ، والقضاءُ بالضَّهانِ على القابض حقاً له غيرُ ممكن.

⁽١) ينظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي (ص:٥٣).

⁽٢) ليست في [أ].

 ⁽٣) ينظر الجامع الصغير (ص:٣٦٧)، تبيين الحقائق (٤/ ١٣٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٣٢)، درر الحكام
 (٣) النهر الغائق (٢/ ٣١٥).

 ⁽٤) والمشهورُ أنَّ قول محمدٍ كقول أبي حنيفة، ولكن الفتوى على قول أبي يوسف. ينظر: حاشية الشلبي
 على تبيين الحقائق (٤/ ١٣٠)، حاشية ابن عابدين (٤/ ٤٥)، اللباب (٧/ ٥٧).

⁽٥) الجامع الصغير (ص:٣٦٧).

ومَن رهنَ عبدين بألفِ^(۱)، فقضى حِصَّة أحدِهما، لم يكن له أن يقبضَه حتَّى يؤدِّيَ باقي الدَّين؛ لأنَّ العقدَ صفقةٌ واحدةٌ، وكلُّ جزءِ مما يتناوله العقدُ يكون محبوساً بجميع الدَّين، فها لم يقض^(۱) جميع الدَّين لا ينعدم المعنى المثبتُ لحقَّ الحَبْس^(۱) في شيءِ من الرَّهن كها في البيع.

ولو رهنَ (*) عبدين بألفِ (*) كُلَّ عبد (*) بخمسانة، ثمَّ قضاه خمسانة، فالجوابُ الصَّحيحُ: أنَّ في هذه المسألة روايتين (*): على رواية كتاب الرَّهن: ليس له أن يستردَّ أحدَهما (*)، وعلى رواية الزيادات: (له أن يسترد.

وجهُ هذه الرِّواية: ما ذكرنا، وجهُ روايةِ الزيادات)(١): أن تتفرَّقَ التَّسميةُ بتفرُق الصَّفقةِ في الرَّهن، بدليل أنَّه لو رهنَه عبداً بألفِ درهم: كلَّ نصفِ منه بخمسهائةِ لا يجوزُ؛ فعَلِمنا أنَّ بتفرُّق التَّسميةِ تتفرَّقُ الصَّفقةُ، فكأنَّه رَهَنَه كُلَّ عبدِ بعقدِ على حِدَةِ، بخلافِ البيع؛ فإنَّ هناك تتفرقُ التَّسميةُ لا بتفرُّقِ الصَّفقة، بدليل أنَّه لو باعه (١٠)

⁽١) في [د] زيادة: (درهم)،

⁽٢) أِي [أ]، [ج]، [د]: (يقبض).

⁽٣) في [أ]، [ج]: (الجنس).

⁽٤) ئىست نى[ج]

⁽٥) في [د] زيادة: (درهم)

⁽٦) في [د]: (راحد).

 ⁽٧) ينظر الهداية (٤/٤/٤)، الاختيار (٢/ ٦٨)، تبيين الحقائق (٦/ ٧٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٣٢)،
 مجمع الأنهر (٣/ ٩٨/٤).

⁽٨) في [أ] زيادة: (خسمائة).

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١٠) في إحله [د]: (باع).

عبدين (١) بألف: كُلِّ واحدِ منهما بخمسائةِ فَقَيِلَ في أحدِهما دونَ الآخَر لا يجوزُ، كم في حالةِ إجمالِ الثَّمن.

وإذا وكَّل الرَّاهنُ المرتَهنَ أو العَدُّلَ أو غيرَهما ببيعِ الرَّهنِ عندَ حلول [وكالة الواهن] الدَّين^(٢)فالوكالةُ جائزةٌ.

> فإن شُرطت الوكالةُ في عقدِ الرَّهن فليس للرَّاهن عزلُه عنها بدون رضا المرتهن؛ لأنه ثبتَ في ضِمْنِ عقدِ لازم، فيكون نظيره التَّوكيل بالخصومةِ بالتهاسِ الخصم، إذا أرادَ الموكّلُ عزلَه بغير محضرِ من الخصم لم يصح ذلك عليه؛ لدفع الضَّررِ عنه، كذا هذا.

> > فإن كان (٣) بعدَ تمامِ العقدِ في ظاهرِ الرَّوايةِ: لا يُجبرُ العدلُ على البيعِ (٤). وعن أبي يوسف -رحمه الله-: أنَّه يُجبر (٩).

وإن مات الرَّاهن لم ينعزل، بخلافِ الوكالة إذا مات الموكَّل قبل بيع الوكيلِ؛ لأنَّ موتَ الوكيلِ كعزلِه، فبعدَ العزلِ في الوكالة / ليس للوكيلِ أن يبيعَ، وللعَدْلِ أن يبيعَ كى [80] بيَّنا، فكذا بعد الموتِ.

⁽١) ليست في [ج]

⁽٢) في [د]: (الأجل).

⁽٣) أي: التوكيل بالبيع.

 ⁽³⁾ وصحَّحه بعضهم. ينظر: البسوط (۲۱/۲۱)، بدائع الصنائع (۱۵۱/۱)، اهداية (۲۸/٤)،
 الاختيار (۲/۲۷)، البحر الرائق (۸/۲۹۲)

 ⁽٥) وهو الأصحُّ عند الأكثرين، وعن أبي يوسف كالقول الأول. ينظر: تبيين الحقائق (٦/ ٨٣)، العناية
 (١٧١/١٠)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٠٠)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٠٥).

⁽٦) ليست في [ح] [د].

و لاية مطالبة حقُّه في الرَّقبة ثبوتُ (٢) ولاية المطالبة بدينه يداً (٢)، وينتقضُ ذلك الاستيفاء.

وليس على المرتَهن أن يُمكّنَه من بيعِه حتَّى يقضيَه الدَّين مِن ثمنِه، فإذا قضاه الدَّين قبل المَّين على المرتَهن إليه؛ لأنه قد استوفى حقَّه بكهاله، فلم يبق له حقَّ الحبس.

وإذا باع الرَّاهن الرَّهنَ بغير إذن المرتَهن فالبيع موقوفٌ، فإن أجازه المرتَهن جاز، وإن قضاه الرَّاهنُ دينَه جاز؛ لأنَّ حتَّ المرتَهن قد تعلَّق بعينه.

وإن أعتق الرَّاهن عبد الرَّهن (*) نفذ عتقُه عندنا (*)، خلافاً للشافعي (*) - رحمه الله-. [عتق الراهن او والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَه أعتق عبداً هو ملكه رقبةً؛ لأنه كان مملوكاً له رقبة ويداً قبل استهلاكه عذا العارض؛ فلا يزول إلا بقدر ما أزال، وهو أزال ملك اليد، ومِلكُ اليد ليس بشرطِ لصحَّةِ الإعتاق، كما في إعتاق الآبق والمغصوب.

فإن كان الدَّين حالاً طُولِبَ بقضاء (٢) الدَّين، وإن كان مؤجَّلاً أخذ منه قيمة العبد، فجُعلت رهناً مكانه حتى يحلَّ الدَّين؛ ليكون رهناً وثيقةً قائمةً مقام الرَّهن دفعاً للضرر عن المرتَهن، وإن كان مُعْسِراً (١) استسعى (٩) العبدُ في قيميّه فقضى به الدَّين؛ لأنَّ للضرر عن المرتَهن، وإن كان مُعْسِراً (١) استسعى (٩) العبدُ في قيميّه فقضى به الدَّين؛ لأنَّ

⁽١) ليست في [ج]

⁽٢) ليست في [ج]

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) أي: العبد المرهون.

 ⁽۵) ينظر: تحفة الفقهاء (۲/۲۶)، الهداية (٤/٠٤)، الجوهرة التيرة (١/٤٣٤)، البحر الرائق
 (٨/ ٣٠٠)، مجمع الأنهر (٢/٤/٢).

 ⁽٦) في مذهب الشافعي ثلاثة أقوالي، الثالث، وهو الأصحُّ: أنَّه ينفذ إن كان موسراً وإلاَّ فلا. ينظر ١- لحاوي
 (٦/ ٥٥)، السان (٦/ ٧٤)، العزيز (٤/ ٤٨٥)، روضة الطالبين (٤/ ٧٥).

⁽٧) في [ح] (بأداء الدين)، وفي [د]: (بأدائه).

⁽٨) في [أ]: (موسراً)، وفي [ج]: (متعسراً)

⁽٩) في [ج] (استبقى). والاستسعاء: هو أن يكلف العبد الاكتساب حتى يحصَّلَ قيمةَ نصيبِ الشَّريك

العبدَ صاحبُ شرطِ التَّلفِ، وهو المحلُّ، وعلى صاحبِ الشَّرطِ الضهانُ عندَ تعذُّر تضمينِ صاحبِ السَّببِ.

وكذلك إن استهلك الرَّاهنُ الرَّهنَ، وإن استهلكه أجنبيٌ فالمرتَهن هو الخصمُ؛ لأنَّ اليدَ له وبأخذِه القيمة، فتكون رهناً مكانه عندَه، (وجنايةُ الرَّاهنِ على الرَّهنِ مضمونةٌ لأنَّه مملوكٌ للمرتَهن بداً)(١).

وجنايةُ المرتمَن عليه تُسْقِطُ من دينِه بقدرِها، ويضمنُ ما زادَ للرَّاهنِ؛ لأنَّ ما زاد على قدرِ الدَّين أمانةٌ عندَه، واستهلاكُ الأمين^(٢) سببٌ لضهانِ الأمانةِ.

وجنايةُ الرَّهن على الْرَّاهن، وعلى المرتَهن، وعلى مالهما هدرٌ.

أمَّا على الرَّاهنِ، معنى المسألة (٣): إذا كانت الجناية خطأً في نفس أو دونها؛ لأنَّ الرَّهنَ بعد عقدِ الرَّهنِ باقي على ملكِ الرَّاهن رقبةٌ، وجنايةُ المملوكِ على المالكِ فيه يوجِبُ المال تكون هذراً؛ لأنَّه لو جنى على غيرِه كان المستحَقُّ به ملك المولى، وماليَّتُه فيه، فإذا جنى / عليه لا يثبتُ له الاستحقاقُ على نفسِه، بخلافِ الجنايةِ الموجبةِ للقصاصِ؛ لأنَّ ثمة المستحقُّ دَمه، والمولى من دّمِه كأجنبى آخَر،

وأمَّا جنايتُه على المرتَهن خطأً في نفسِ أو ما دونها فهو هدرٌ أيضاً. والمذكور في الكتاب قول أبي حنيفة –رحمه الله–⁽¹⁾.

[1/81]

ومعنى (استسعى): اكتسبّ بلا تشديد فيه، أو استخدم بلا تكليفِ ما لا يطاق ينظر: المطلع (ص:٣٨٣)، الكليات (ص:١١٣)، القاموس الفقهي (ص:١٧٣).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب].

⁽٢) ني [د] زيادة: (للأمانة).

⁽٣) في [ح] (المالية)

⁽٤) ينظر المبسوط (٢١/ ١٧٨)، تبيين الحقائق (٦/ ٩٠)، درر الحكام (٢/ ٢٥٩)، مجمع الضهامات

وقالا: معتبرٌ اللهُ المرتَهِنَ غيرُ مالك العين، والـمُستحَق بالجناية ملكُ العين.

وله: أنَّ المرتَهن في الرَّهن إذا كانت قيمتُه مثلَ الدَّين بمنزلة المالك في حكم جنايته، ألا ترى أنه لو جنى عليه غيرُه كان الفداء له كها لو كان مالكاً؛ فكذا في الجناية عليه، يُجعل كالمالك فلا تُعتبر جنايتُه عليه.

وأُجرةُ البيت الذي يُحفظُ فيه الرَّهنُ على المرتَهن، وأجرةُ الرَّاعي على الرَّاهن، [منظان والجهنون]
وكذلك نفقةُ الرَّهن؛ لأنَّ أجرةَ البيتِ الذي يُحفظ فيه من ضروراتِ البير، والحفظُ
ومؤناته (على المرتَهن، فكذا ما كان من ضروراته ومؤناته)(٢).

فأمًّا أجرةُ الرَّاعي والنَّفقةُ فهما يرجعان إلى البقاءِ، والعبنُ باقي على ملكِ الرَّاهِن، ونفقةُ المملوكِ على المالكِ. وفي استحقاق اليد عليه للمرتَهن منفعةٌ للرَّاهن؛ لأنه يصير قاضياً دينه بهلاكه، فهو نظيرُ العبدِ المؤاجَرِ تكونُ نفقتُه على الأُجراءِ (٣). وكذا كفتُه على الرَّاهن إن مات لما قُلنا.

فالحاصلُ: أنَّ كُلَّ نفقةٍ ومُؤنةٍ كانت لمصلحةِ الرَّهن وتَبْقِيبَه فعلى الرَّاهن، وكُلُّ ما كان لحفظه أو لردَّه إلى بد المرتهن (٤) أو لردَّ جزءِ منه فاتَ بسببِ حادثِ فعلى المرتهن،

ونهاؤُه للرَّاهن ويكون رهناً مع الأصل، على معنى: أنَّ له أن يجبسها بالدَّين، وإن لم يكن مضموناً حتى لا يسقط شيءٌ من الدَّين بهلاكه، كالزِّيادة على قدْرِ الدَّين من

⁽١/ ١١٥)، الدر المختار (٦/ ١٧٥).

⁽۱) ينظر بدائع الصنائع (١٦٧/٦)، الهداية (٤٣٥/٤)، الاختيار (٧٢/٧)، البحر الرائق (٨/ ٣١١)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٠٨).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٣) أو [أ] [ج] [د]: (الأجر).

⁽٤) أو [ح]: (الراهن).

الرَّهن، وهذا عندنا(1).

وعند الشافعي رحمه الله : لا يثبتُ حكمُ الرَّهن في الزيادةِ أصلاً، بل الرَّاهنُ أحقُّ بها^(۲).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ حقَّ المرتَهن في العين متأكَّدٌ فيسري إلى الولدِ كَمِلْك الرَّاهن.

فإن هَلَكَ هَلَكَ بغير شيء؛ ليا أنه لم يَصِرْ أصلاً في عقد الرَّهن، فإذا هَلَكَ جُمِلَ كأن لم يَكُن.

وإن هلك الأصلُ وبَقي النهاءُ افتكَّه الرَّاهن بحصَّته، ويُقسّم الدَّينَ على قيمةِ الرَّهن يوم القبض، وقيمةِ النَّهاء يوم الفكاك؛ لأنه يصيرُ أصلاً بالفكاكِ فلهذا تُعتبر قيمتُه يوم الفكاكِ، والأصلُ صار مضموناً بالقبض فتُعتبر قيمتُه يوم القبض.

فيا / أصاب⁽³⁾ الأصل الذي هَلَكَ سقط، والذي أصابَ النَّياء افتكَّه الرَّاهنُ [81]ب}
 حصَّتِه⁽⁰⁾.

وتجوزُ الزِّيادةُ في الرَّهنِ.

وقال زُفر -رحمه الله-: لا تجوزُرا)، وهو القياس.

 ⁽١) ينظر: الهداية (٤/ ٤٣٩)، الاختيار (٢/ ٦٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٣٦)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٢)،
 عجمع الأنهر (٢/ ٦١٥).

 ⁽۲) ينظر: الأم (٧/ ١٣٤)، الحاوي (٦/ ٣٠٣)، نهاية المطلب (٦/ ٣٤٣)، البيان (٦/ ٦٢)، كفاية النبيه
 (٤٥٦/٩).

⁽٣) في [ع] (حكم).

⁽٤) أي[ب] زيادة: (من الدين)

⁽ه) أَوْلِأَلِهِ إِنَّا إِنَّهُ [د]: (به).

⁽٦) ينظر عمة المقهاء (٣/٤٤)، الهداية (٤/٤٤)، الاختيار (٢/٦٦)، الجوهرة النبرة (٢٣٦/١)،

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ بالناسِ حاجةً إلى تصحيحِ هذه الزيادةِ؛ لأنَّ المرتَهن عيني (١) يَظنُّ في الابتداء أنَّ في الرَّهن وفاءً، ثم تبيَّن أنَّ الأمر بخلاف ما ظنَّ، فيحتاج الرَّاهن إلى أن يزيده عيناً آخر ليطمئنَّ قلبُه، وصار كالزيادةِ في الثَّمنِ في بابِ البيع.

ولا تجوزُ الزَّيادة في الدَّين عند أبي حنيفة ومحمد (٢) -رحمهما الله ، فلا يصيرُ الرَّهن رهناً به.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: تجوزُ كها في الزيادةِ في الرَّهن (٢٠).

والفرقُ لهما من وجهين:

أحدهِما: أنَّ الزيادة في الدَّين تؤدِّي إلى الشَّيوع في الرَّهن؛ (لأنَّ بعض الرَّهن)() يَفُرغ من الدَّين الأول ليثبت فيه ضهان الدَّين الثاني، فيبقى حكم الرَّهن الأول في البعض مشاعاً، فأما الزيادة في الرَّهن تؤدِّي إلى الشَّيوع في الدَّين؛ لأنَّ بعض الدَّين يتحوَّل ضهائه من الرَّهن الأوّل إلى الثاني، وهذا لا يضرُّ.

والثاني: أنَّ الزيادةَ إنَّها تصحُّ مُلتحقاً بأصل العقد في المعقود عليه أو المعقود به، والدَّينُ والدَّينُ ليس بمعقود عليه ولا معقود به؛ لأنَّ المعقود به: ما يكون وجوبُه بالعقد، والدَّينُ كان واجباً قبل عقدِ الرَّهن، ويبقى بعد فسخ الرَّهن، فلا يملكُ (٥) إثباتَ الزيادةِ فيه

البحر الرائق (٨/ ٣٢٥).

⁽١) أِي [أ]، [ج]: (عسى).

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۲۱/۹۷)، تحفة الفقهاء (۲/۲۱)، الهداية (٤/٤١)، تبيين الحقائق (٦/٩٥)،
 الجوهرة النيرة (٢/٧٢١).

⁽٣) ينظر بدائع الصنائع (٩/ ٣٥٨)، الاختيار (٦٦/٢)، البحر الرائق (٨/ ٣٢٥)، مجمع الصهانات (١/ ١٠٥)، محمع الأنهر (٢/ ٦١٢).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٥) أ.[د] (بمكن).

ملتحقاً بالعقدِ. فأما الرَّهنُ معقودٌ عليه لأنَّه لم يكن محبوساً قبلَ عقدَ الرَّهنِ، ولا يبقى محبوساً بعدَعقدِ الرَّهن؛ فافترقا.

[الـــــرهن المُشتَرك] وإذا رهنَ عيناً واحدةً عند رجلين بدين لكل واحدٍ منها جاز؛ لأنَّ البعض (١) قد وُجِدَ منها (على وجهِ التَّهامِ ويكون جميعُ الرَّهنِ محبوساً بدينِ كلَّ واحدٍ منها) (٢)؛ لاتحاد الصَّفقة؛ ولأنَّه لا شُيوعَ في المحلِّ لأجلِ عددِ المستحقين، كقصاص يجبُ لجهاعة على شخص، فإنَّه لا ينمكَّنُ الشَّيوعُ في المحلِّ باعتبارِ عددِ المستحقين.

والمضمونُ على كلِّ واحدِ منها حصَّةُ دينِه منها، حتَّى لو هلكَ الرَّهنُ عندَه استردَّ مِنَ الذي قضاه ما أعطاه؛ لأنَّ بهلاكِ الرَّهنِ يصيرُ كلُّ واحدِ منها مستوفياً دَينه (من نصفِ ماليَّةِ الرَّهنِ) لأنَّ بهالاكِ الرَّهنِ وفاءً بدينِها، فتبيَّن أنَّ القابضَ استوفى حقَّه مرَّتين؛ فكان عليه ردُّ ما / قبضه.

[1/82]

ثانياً: فإن قضى أحدُهما دينَه كانت كلَّها رهناً في يدِ الآخَر حتَّى يستوفي دَينَه؛ لثبوتِ حتَّ الحبسِ لكلِّ واحدِ منهما في جميع الرَّهن بدَينِه.

ومَن باع حبداً على أن يرهنه المشتري (*) بالنَّمنِ شيئاً بعينِه، فامتنعَ المشتري عن تسليم الرَّهنِ لم يُجبر عليه؛ لأنَّ حقَّه في النَّمن لا في الرَّهن، والبائعُ بالخيارِ إن شاءَ رضي بتزكِ الرَّهنِ، وإن شاءَ فسخَ البيعَ؛ لتغيَّر شرطِه عليه، إلاَّ أن يدفعَ المشتري النَّمنَ حالاً أو يدفعَ قيمة الرَّهنِ؛ لأنَّ البائعَ لم يرضَ بالبيع إلاَّ وأن يكونَ له رهنُ بالنَّمنِ.

وللمرتَهِن أَن يُحفظ الرُّهن بنفسِه وزوجتِه وولله وخادِمه الذي في عيالِه؛ لأنَّ [طنقاارهن]

 ⁽١) في [أ]، [ج]، [د]: (القبض).

⁽٢) في [أ]، [ح]، [د] زيادة:

⁽٣) قي[د] (من مالية المرهون).

⁽٤) ليست في [ح]

الإنسازَ إنَّى يحفظُ مالَ نفسِه عادةً بهؤلاء؛ فكذا مالُ غيرِه الذي تعلَّق حقُّه به.

وإن حفظه بغيرِ مَنْ في عيالِه، أو أودَعه ضَمِنَ؛ لأنَّ الرَّاهنَ لم يرضَ ألاَّ بحفظه.

وإذا تعدَّى المرتَهِن في الرَّهنِ ضمنَه ضمانَ الغصبِ لجميع قيمتِه؛ لوجود التَّعدِّي.

وإذا أعارَ المرتَهِنُ الرَّهن للرَّاهن فقبضه، خرج من ضهان المرتَهن، فإن هلكَ في بدِ [عارة الرهن] الرَّاهِن هلكَ بغير شيءٍ؛ لأنَّه فاتت بدُّ المرتَهِنِ.

وإن نزع (١) فللمرتَهن أن يعيلَه إلى يلِه؛ لأنَّ عقدَ الرَّهن باقي بعدُ.

فإنْ أَخدُه عادَ الضَّمانُ؛ لأنَّه عادَ إلى قبضِه.

وإذا ماتَ الرَّاهنُ باعَ وصيُّه الرَّهنَ وقضى الدَّينَ؛ لقيامِ الوصيِّ مقامَ المُوصِي.

فإن لم يكن له وصيٌّ نصبَ القاضي له وصيًّا وأمرَ ببيعِه؛ إيصالاً لحقَّ المرتَهن إليه.

وللقاضي ولايةُ التَّصرفِ في النَّركِة فيها يَرجعُ إلى الخيرِ.

* * *

⁽١) في[أ].[د]: (فرع)، وفي [ج]: (نزع).



كتاب المجرن

[أمياب الحجر] قال ﴿: الأسبابُ الموجبةُ للحَجْرِ (٢): الصَّغَرُ، والرِّقُ، والجُنونُ.

فلا يجوزُ تصرُّف الصغير إلا يإذن وليه؛ لنقصانِ في عقله الذي هو عهاد ثبوتِ الأهليّة.

[تصرف الحجورعلية]

[4/82]

ولا تصرُّفُ العبدِ إلاَّ بإذن سيّده؛ لما أنه أهلَّ للتَّصرُّف بعد حدوثِ الرِّق كها كان قبلَه؛ لأنَّ رُكنَ التصرُّف كلامٌ معتبرٌ في الشَّرع، وذا يتحقى من الرَّقيق، فاعتبار الكلام شرعاً لكونه صادراً عن مميِّز أو مخاطب، وذلك لا ينعدم بالرَّق، ومحلُّ التصرُّفِ ذقة صاحةٌ لالتزام الحقوق، وهذا أيضاً لا ينعدم / بالرِّق؛ فإنَّ صلاحية الذمة للالتزام من كرامات البشر، وبالرُّق لا يخرج من أن يكون من البشر، إلاَّ أنَّ الذمة تضعف بالرُّق؛ فلا يجب المال فيها إلاَّ شاغلاً مالية الرَّقبة، وذلك حقُّ المولى، فكان محجوراً عن التصرُّف لحقً المولى في ماليّة الرقبة، وذلك يسقط بوجود الرَّضا مِن المولى.

ولا يجوزُ تصرُّف المجنون المغلوبِ بحالٍ؛ استدلالاً بالصَّبي، فإنَّ الصبيَّ عديمُ العقلِ إلى الإصابةِ عادةً، والمجنونَ عديمُ العقلِ لا إلى الإصابةِ عادةً؛ ولهذا جازَ إعتاقُ الصَّبي في الرَّقابِ الواجبةِ دونَ المجنونِ والمعتُّوهِ.

على هذا فإن باع شيئاً أو اشتراه وهو يعقلُ البيعَ ويقصِده، فالولي بالخيار إن شاء أجازه إذا كان قيه مصلحة، وإن شاء فسخه؛ لأنه تصرُّفٌ من غير ولايةٍ، فيتوقف على

 ⁽١) الحَجْر مع نفاذ تصرف قولي لا فعلي؛ لصغر، ورقَّ، وجنون ينظر: التعريفات (ص١٨٢)، معجم مقاليد العلماء (ص٤٥)، معجم لغة الققهاء (ص٤٠).

⁽٢) ني [د] زيادة: (ثلاثة).

إجازة (1) من له ولايةً.

وهذه المعاني الثلاثة توجبُ^(٣) الحَجْرَ في الأقوال دون الأفعال؛ لأنَّ الفعل أمرٌ حسِّي لا يمكن ردُّه بخلاف القول.

والمجنونُ والصبيُّ لا يصحُّ عقودُهما ولا إقرارُهما، ولا يقعُ طلاقُهما ولا عتاقهما؛ لأنَّ هذه التصرفاتِ كلَّها قوليةٌ، والحجر مؤثَّرٌ في الأقوال.

فإن أتلفا^(٣) شيئاً لزمهما^(٤) ضهانه؛ لأنه وُجد إبطالُ حقَّ^(٥) المتلف عليه حقيقةً، فيجب ضهانه دفعاً للضرر عنه، وإظهاراً لعصمة ملكه.

وأمَّا العبدُ فإقراره نافذٌ في حقَّ نفسه؛ لكمال أهلبته، غيرُ نافذٍ في حقَّ مولاه؛ لدفع الضَّرر عن مولاه.

فإن أقرَّ بهالِ لزمه بعد الحرية، ولم يلزمه في الحال؛ لأنَّ إقراره غيرُ ظاهرِ في حقَّ مولاه، وإن أقرَّ بحد أو قصاص لزمه في الحال؛ لأنه يختصُّ بالإنسانيَّة وهو غير مُتَّهم فيه، وينفذُ طلاقُه لقوله عُثِرُ: «لا يملكُ العبدُ والمكاتب شيئاً إلاَّ الطَّلاق»(١).

* * *

⁽١) ليست في [د].

⁽٢) في [ب]: (تجب)، وفي [أ]: (يوجب).

⁽٣) في [ب]: (أتلف).

⁽٤) في [ب]: (لزمها)

⁽a) ¿[c] (b).

 ⁽٦) لم أنف عليه، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/١٦٥): غريب، وقال ابن حجر في الدراية
 (١٩٨/٢) لم أجده.



قصـــل

[الحجــر علــی السفیه] وقال أبو حنيفة -رحمه الله-: لا يُحجَر على الحرِّ العاقلِ البالغِ (') السَّفيه، وتصرُّفه في ماله يجوز، وإن كان مبدَّراً (') مفسداً (') يتلفُ المالَ (') فيها لا غرض له فيه ولا مصلحة له فيه (')؛ لأنَّ فيه إبطالَ أهليّة، وهي نافعة في حقّه؛ لأنه يمتازُ به عن البهائم، فإبطالها يكون إلحاقاً له بالبهائم والجهادات، وهذا إضرارُ به، وبيانُ أنه إبطالٌ لأهليته: أنه يصبرَ بحالٍ لو باشَرَ التصرَّفَ بَعدَ الحَجر وصحَّتِه لا ينفذ تصرُّفه.

إلا أنه إذا بلغ الغلامُ غير رشيدِ لم يُسلّم إليه مالُه حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة؛ لقوله عز وجل: ﴿ وَلَا تُؤتُوا السُّعَهَاتَ آمَوَلَكُمُ الَّتِي جَمَلَاللَهُ لَكُر قِينَا ﴾ [النساء:٥]، فإذا / تصرّف قبل ذلك نفذ تصرفه؛ لقيام أهلية التّصرف، واستجماع شرائط النفاذ.

[1/83]

فإذا بلغ خماً وعشرين سنة دُفِع إليه مالُه وإن لم يُؤنس منه الرَّشد؛ لأنه يقبح أن يكون جَدَّالًا ولا يدلُّه بلاً على ماله، ويتوهّم في هذه المُدَّةِ أن يصير جدَّاء لأنَّ البلوغ بالإنزال بعد ثنتي عشرة سنة يتحقَّق، فإذا أحبلَ جاريتَه ووَلدت لستَّةِ أشهرٍ، ثُمَّ إنَّ ولده أحبل جاريته ومار الأول جدَّاً بعد تمام خمس أحبل جاريته بعد ثنتي عشرة سنةٍ، وولدت لستة أشهرٍ، صار الأول جدَّاً بعد تمام خمس

⁽١) نيست في [د].

 ⁽٢) أي [ح] (مسرفاً).

⁽٣) في [د] زيادة: (مثلقاً).

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (ماله).

 ⁽٥) ينظر المسرط (٢٤/ ١٥٧)، الهداية (٣/ ٢٧٨)، الاختيار (٢/ ٩٦)، البحر الرائق (٨/ ٩٠)، مجمع الأجر (٢/ ٤٣٨).

⁽٦) في[د] (حراً).

 ⁽٧) إِ [أ] [ج]،[د]: (يَدَلُه).

وعشرين سنةٍ.

ومَنْعُ المَالِ منه كان على سبيلِ التأديبِ له، والاشتغالُ بالتأديب إنَّمَا يكون إذا لم ينقطع رجاءُ التأديبِ، فمَن صار فرعه أصلاً فقد تناهى في الأصليَّة، فإذا لم يُؤنس رشدُه عرفنا أنه انقطعَ رجاءُ التأديبِ؛ فلا معنى لمنع المال منه بعدَّ ذلك.

وقال أبو يوسف ومحمد -رحمها الله-: يُحجر على السَّفيه ويُمنع من التصرُّف في ماله (¹¹)؛ لأنه مبذَّرٌ في ماله فيكون محجوراً عليه كالصَّبي، بل أَوْلى؛ لأنَّ الصَّبي يكون محجوراً عليه كالصَّبي، بل أَوْلى؛ لأنَّ الصَّبي يكون محجوراً عليه محجوراً عليه بحجوراً عليه بطريق الأوّل.

ولا يُدفعُ إليهِ المَالُ عندهما ما لم يُؤنس منه الرَّشد؛ لقوله عز وجل: ﴿ فَإِنْ مَاكَمْتُمُ مِنْهُمْ رُهُكُ اللّهُ اللهِ قبل إيناس الرشد منه، إلا أنَّ أبا حنيفة -رحمه الله- يقول: بأنه إذا بلغ خسا وعشرين سنة لا بُدَّ أن يستفيد رُشداً ما بطريقِ التجربةِ والامتحانِ، فإن كان منعُ المالِ بطريقِ العقوبةِ فقد تمكَّنت شبهة بإصابة نوعٍ من الرُّشدِ، والعقوبةُ مما يَسقطُ بالشَّبهة، وإن كان حُكماً ثابتاً بالنَّس غيرَ معقول المعنى فقوله: ﴿ رُشُكَ ﴾ [النساء:٦]، منكَّرُ في موضع الإثبات فتَخُصُّ (٢)، فإذا وَجِدَ رشدٌ ما فقد وُجدَ الشَّرطُ؛ فيجبُ دفعُ المالِ إليه.

ثمَّ على قولهما إذا باع لا ينقُدُ بيعُه، وإن كان فيه مصلحة إجازة الحاكم. وإن أعتق عبداً نَفَذَ عتقُه؛ لأنَّ الإعتاق نافذٌ مع الهزلِ، (فمعَ السَّفَه أَوْلى؛ لأنَّ)(")

 ⁽۱) وعليه العتوى ينظر: درر الحكام مع حاشية الشرنبلالي (۲/ ۲۷٤)، الدر المختار مع حاشية ابس
 عابدين (۱٤٨/٦)، اللباب (۲/ ۱۹).

⁽٢) ينظر اتقويم الأدلة (ص١٣٠١)، أصول السرخسي (١/ ٣١)، كشف الأسرار (١٤/٢)

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

[4/83]

السَّفَه يُزيل الرِّضا بحكمِ العقدِ، والرَّضا بحكمِ العقدِ ليس بشرطِ في الطَّلاق والعِتاقِ. وعلى العبدِ أن يسعى في قيمتِه.

وقال أبو يوسف -رحمه الله- آخِراً: لا يسعى (١)؛ لأنه لو سعى إنَّما يسعى لمعتقِه، والمعتَق قطُّ لا يلزمه السَّعايةُ لحقَّ / مُعتِقه، بل لحقَّ غيره؛ ولأنَّ تأثيرَ السَّفَهِ كتأثيرِ الهزلِ. ومَن أعتق مملوكه هازلاً بلزمُه السِّعايةُ في قيمتِه؛ فكذا هذا.

ولمحمد -رحمه الله-: أنَّ الحجْرَ على السَّفيه لمعنى النَّظر له، فيكون نظيرُ الحجْر على المريض لأجل النَّظرِ لغريمِه ووارثِه، ثُمَّ هناك إذا أعتق عبداً تجبُ عليه السَّعايةُ؛ فكذا هذا.

وإن تزوَّج امرأة جازَ نكاحُها، وإن سمَّى مهراً جاز منه مقدارُ مهرِ مثلِها، وبطلَ الفضلُ؛ لأنَّ التَّزوُّج من حوائجِه، ومِن ضرورةِ صحَّنِه وجوبُ مقدارِ مهرِ المثلِ، فأمَّا فيه زادَ عليه التزامُّ بالتَّسميةِ، (و لا نظرَ له)(٢) في هذا الالتزامِ، فلا تثبتُ هذه الزيادة، وصار كالمريض إذا تزوَّج.

وقالا فيمن بلغ غيرَ رشيدٍ: لا يُدفعُ إليه مالُه أبداً حتَّى يُؤنسَ (٣) رشدُه، ولا يجوز تصرُّفه فيه (٤)؛ لما ذكرنا.

⁽۱) وهو رواية عن محمد. ينظر: تبيين الحقائق (١٩٦/٥)، مجمع الضيانات (١٩٧/١)، مجمع الأنهر (١٩٨/٢) وهو قول أبي (٢/ ٤٣٩). وقال في البناية عند قوله: "وإن أعتق عبدا نفذ عتقه عندهما" (١١/ ٩٨) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضا، ولم يخصّ قولها بالذكر احترازاً عن قوله لأنَّ عند أبي حنيفة رحمه الله الحكم قبل الحجر وبعده سواء في نفاذ تصرفات المحجور بسبب الشَّفَه؛ لأنه لا تأثير للحجر عنده، بل احترازاً عن قولها في سائر التصرفات التي يؤثر فيه الحجر كالبيع والشراء والإقرار بالمال.

⁽۲) قي [د]: (والنظر واجب).

⁽٣) أي [ح]، [د] زيادة · (منه).

⁽٤) ينظر الهداية (٣/ ٢٧٩)، الاختيار (٢/ ٩٧)، تيين الحقائق (٥/ ١٩٥)، مجمع الصمانات (١/ ٤٣٦)،



[النفقـــة مـــن مال السفيه] وتُخرِجُ الزكاةُ من مال السَّفيهِ، ويُنفِق على أولاده وزوجته، ومن تجب عليه نفقته من ذوي أرحامه؛ لأنَّ الدَّلائلَ الموجبةَ للزكاة لا فصلَ^(۱) فيها، والنَّفقةُ تجبُ لأحياء الأقاربِ؛ ولهذا تجب في مال الصَّبي.

قإن أرادَ حَجَّة الإسلام لم يُمنع منها؛ لأنَّه وإن كان مفسداً فهو نُحَاطَب، فيكون بمنزلة الفاسق الذي يقصِّر في أداء بعض (٢) الفرائض، لا يستحق التخفيف في حكم الخطاب، وهذا بخلاف ما أوجبه على نفسه؛ لأنَّ السبب ثمَّة التزامُه، فيتمكَّن فيه معنى التبذير فيها يرجع إلى أمور (٣) الدنيا، فيكون بمنزلة التَّصدُّق بهاله.

ولا يُسلُّم القاضي النَّفقةَ إليه، بل يُسلِّمها إلى (ثقةِ من الحاج)(1) ينفقها عليه(0).

فإن مرض فأوصى بوصايا في القُرّب وأبواب الخير جاز ذلك من ثُلُثه، وهذا استحسانٌ (۱)؛ لأنَّ الحَمْر عليه لمعنى النَّظر له، حتَّى لا يتلف ماله فيُبتلى (٧) بالفقر الذي هو الموتُ الأحرُ، وهذا المعنى لا يوجدُ في وصاياه؛ لأنَّ أوانَ وجوبِها ما بعدَ موتِه الذي هو حالُ (استفناء به) (٨) عن مالِه في أمر دنياه.

* * *

الجوهرة النبرة (٣/ ٤٣٩)

⁽١) أَإِ: (نَصْل)، رَيِ [ج]: (تَصَد)

⁽٢) ئىست أن[د].

⁽٣) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) في [ح] زيادة: (في طريق الحاج).

⁽٥) في [د]: (بعض الحاج)

⁽٦) أي[د]: (استحساب).

⁽٧) في [د] (ولا يصير مبتلي).

⁽٨) في [ح]: (استغنائه).

فصل

بلوغُ الغلامِ بالاحتلامِ، والإحبالِ، والإنزالِ إذا وطيء، فإن لم يُوجد ذلك حتَّى [سزالبلوغ] يَتِمَّ له ثماني عشرة سنة عند أبي حنيفة (١) -رحمه الله-.

> وبلوغُ الجارية بالحيض، والاحتلامِ، والحَبَل، فإن لم يُوجد ذلك حتَّى يَبَتُمَّ لها سبعُ عشرة سنةً (٢).

وقالاً: إذا تمَّ للغلام / والجارية خسَّ عشرة سنة فقد بَلَغالً^(٣). [1/84]

فَهُم بَنَيا الأمرَ على الغالب، وأبو حنيفة –رحمه الله– احتاط فيه، وهذا دَأَبُه.

وإذا راهق (٤) الغلامُ والجارية، وأشكل أَمْرُهما في البلوغ، فقال: قد بلغت (٩) فالقول قولُه، وأحكامُه (٩) أحكامُ البالغين؛ (لأنَّ هذا أمرٌ) (٧) لا يُوقَفُ عليه إلاَّ من جهيه، فَوَجَبَ أن يُقبل قولُه كحيض المرأةِ.

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ١٧٢)، الهداية (٣/ ٢٨١)، الاختيار (٢/ ٩٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٤٤)،
 البحر الرائق (٨/ ٩٦).

 ⁽۲) ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ١٧٢)، الهداية (٣/ ٢٨١)، الاختيار (٢/ ٩٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٤٤)،
 البحر الرائق (٨/ ٩٦).

 ⁽٣) وهو رواية عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى. ينظر: تبيين الحقائق (٥/ ٢٠٣)، العناية (٩/ ٢٧٠)، مجمع
 الأنهر (٢/ ٤٤٤)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ١٥٣)، اللباب (٢/ ٢١).

 ⁽٤) المراهق صبي قَارَبَ البُلوغَ وتحرَّكَت آلتُه واشتهى. التعريفات (ص٢٠٨٠)، التعريفات المقهية (ص:٢٠١)، معم لغة الفقهاء (ص:٤٣٠).

⁽٥) في [ح]، [د]: (بلغنا)

⁽٦) أي [ح]، [د]: (أحكامها).

⁽٧) في [أ]. [] ج] [د]: (لأنه).

وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه لم أَحْجُرْ عليه، وإن كان له مالًا لم يَنصرُ ف فيه الحاكم، ولكن يجبسه أبداً حتى يبيعه في دَيْنه؛ لما مرَّ أنَّ حَجْرَهُ إبطالُ أهليَّنه، وإلحاقُ له بالبهائم، وهذا ضررٌ في حقّه (1)، وإن كان دَينُه دراهمَ وله دنانيرُ باعها القاضي (1) في دَينه؛ لأنهى جنسٌ واحدٌ حُكْمًا، فصار كها لو كانا مُتَّحِدَيْن حقيقة (1).

وقالا: إذا طَلَبَ غُرماءُ المفلس الحجرَ عليه حَجَرَه القاضي، ومنعه من البيع وللتَّصرف (أ) والإقرار حتى لا يَضُرَّ بالفُرَماء، وباغ ماله إن امتنع المفلسُ من البيع وقسمة بين غرمائه بالحصص (")؛ لحديث معاذ رائه فإنه ركبته الدُّيون فباغ رسولُ الله على ماله وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص (")، وهكذا فعلَ عمر رائه بالله بين غرمائه بالحصص (")، وهكذا فعلَ عمر رائه بالله أَسْبِفعَ بن جُهينة () .

فإن أقرَّ في حال الحَجْرِ بإقرارِ (^ كَزِمَه ذلك بعد قضاء الدُّبون؛ دفعاً للضَّرر عن

⁽١) في [ج] زيادة: (وإن كان له دراهم ودينه دراهم قصاها القاضي بغير أمره).

⁽٢) ليست ق [أ].

 ⁽۳) ينظسر: الجسامع الصسغير (ص:۲۲)، الحدايسة (٦/ ۲۸۲)، الاختيسار (٦/ ٩٨)، الجسوهرة النسيرة
 (١/ ٢٤٥)، لسان الحكام (١/ ٣١٥).

⁽٤) ني[د] زيادة: (والسفر).

 ⁽٥) ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٠٢)، المبسوط (١٦٣/٣٤)، البناية (١٤٦/١١)، مجمع الضهائات
 (١/ ٤٣٦)، اللباب (٧٣/٢).

⁽٦) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٩٣٩)، والدارقطني في سنته (٤٥٥١)، والبيهقي في السنس الكبرى (٦/ ٨٠) رقم (١١٢٦٢)، وصححه الحاكم في المستدرك (٢٣٤٨)، وقال ابن عبد الهادي في المحرر (٨٩٨)؛ وفي قوله نظر، والصحيح أنه مرسل.

 ⁽٧) أخرحه مالك في الموطأ (٢٨٤٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٥٣٦) رقم (٢٢٩١٥)، والسيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٨١) رقم (١١٢٦٥).

⁽۸) أ. [د]: (يال).

الغرماء (١) الأوّل.

ويُنفَقُ على المفلسِ من مالِه، وعلى زوجتِه، وأولادِه^(٢) الصَّغار، وذوي أرحامِه؛ لأنَّ الإنفاق في هذه الوجوه من ضروراتِ الحياة.

وإن لم يُعرف للمفلس مالٌ، وطَلَبَ غرماؤه حبسه ، وهو يقول: لا مالَ لي، حَبَسَه [حبسالفس] الحاكمُ في كلَّ دينٍ لزمه بدلاً عن مالٍ حصل في يدِه كثمنِ المبيعِ وبدِل القرض (٣)؛ لأنَّ مِلك المعوَّضِ دلَّ على غناه.

وكذا في كُلِّ دينِ اِلترَّمه بعقد كالمهر والكفالة؛ لأنَّ التزامه دليلٌ على قدرته على أدائه، وذا يتحقق بثروته. ولم يحبسه فيها سوى ذلك كيوَضِ المغصوبِ، والمستهلكِ (٤)، وأرش الجناية (٥) إلا أن يقيم البيِّنة أنَّ له مالاً؛ لأنَّ هذه الأمور لا تدلُّ على غناه.

وإذا حبسَه القاضي شهرين أو ثلاثة أشهرِ سألَ عن حالِه، فإن لم ينكشف له مالُّ خلَّى سبيلَه.

وكذا إن أقام البينة أنه لا مال له؛ لقوله عز وجل: / ﴿ وَإِن كَانَكَ ذُو عُسْرَرَ فَنَظِرَةً اللهِ اللهُ الله

وقالا: إذا نلَّمَه الحاكمُ حالَ بينَه وبين غرمانِه، إلاَّ أن يُقيموا البيُّنةَ أنَّه حَصَّلَ له

⁽١) في [د] (الغريم).

⁽٢) في [أ]، [ج]، [د]: (وولده).

 ⁽٣) في [أ]، [ج]، [د]: (القرض).

⁽٤) ليست في [د].

⁽٥) في [د] (الجمايات).

EEE (. 1.) BOB

مالٌ (١)؛ لأنَّه لما قُضِي بالإفلاس تبيَّن أنَّه لا مالَ له، فيستحقُّ النَّظِرَة إلى الـمَيْسرة بالنَّص (٢).

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ القضاءَ بعدم المال الله على الله عا لا يُوقفُ على الله عا الله على الله على الله على عليه حقيقةً، إلا أنا جوَّزناه ظاهراً فيها يرجع إلى دفع الحبس.

ولا يُحجرُ على الفاسق إذا كان مُصْلِحاً لمائه، والفِسقُ الأصلي فيه والطاريء [العجرعاس الفاسةالمعاج] سواءً⁽¹⁾؛ لأنَّه لا يُعدم ما يُبتنى عليه صحَّةُ التَّصرف.

ومَنْ أفلسَ وعنده متاعٌ لرجلِ بعينِه ابتاعه منه قصاحبُ المتاعِ أسوةٌ للغُرماء فيه عندنا^(۱)؛ لأنّه (لا يختصُّ به البائع)^(۱) لا يداً^(۱) ولا مِلكاً، بخلاف المرتَهن؛ لأنّه مختصٌ به يداً، فكان هو أَوْلى.

* * *

.4

 ⁽۱) ينظر: اهداية (۲/۳/۲)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٠١)، الجوهرة النيّرة (١/ ٢٤٧)، مجمع الأنهر
 (١٦٣ /٢)، اللباب (٢/ ٧٥).

⁽٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿

⁽٣) نيست في [ح]

⁽٤) ليست في [أ].

⁽٥) ينظر المبسوط (١٣/ ١٩٧)، بدائع الصنائع (٥/ ٢٥٢)، الهداية (٣/ ٢٨٤)، درر الحكام (٢/ ٢٧٥)، المدر المرائق (٨/ ٩٥).

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٧) في [د] زبادة (للبائع عليه).



كتاب الإقرار(1)

[مسایلسزم بالإقرار] (قال ﴿) () : إذا أقرَّ الحرُّ العاقلُ البالغُ بحقٌ لزمه إقرارُه، مجهولاً كان ما أقرَّ به أو معلوماً، ويُقال له: بيّن المجهول؛ لأنَّ الظاهر من حاله أن يكون صادقاً في خبره، (خصوصاً فيه لا يكون متهم فيه) () ، وهو مأمورٌ بذلك أيضاً لقوله عز وجلَّ : ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا كُونُوا قَوْرَمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدًا وَ يَقُووَلُو عَلَى أَنفُسِكُمْ ﴾ [النساء: ١٣٥].

قإن قال: لفلانِ عليَّ شيءٌ، لزمه أن يُبيِّن ما له قيمةٌ؛ لأنَّ الشَّيءَ اسم لما هو موجودٌ، ما لا كان أو غيره، إلاَّ أنَّ قرينة الوجوب عليه دلَّ على ما له قيمةٌ، والثابت بدلالة اللفظ⁽⁶⁾ كالثابت بصريحه.

والقولُ فيه قولُه إن ادَّعَى المقرَّ له أكثر من ذلك، يُريد به: مع يمينِه؛ لأنَّه خرجَ عن موجَبِ إقرارِه بها ببَّن، فإذا كذَّبه المقرُّ له فيه صار رادًّا (*) لإقراره. يبقى دعواه شيئاً آخَر عليه أو زيادة عليه، وهو منكِرٌ لذلك، فكان القولُ (١) قولُه مع يمينِه.

ولو قال: لفلان عليَّ مالَّ، فالمرجعُ إلى بيانه. ويُقبل قولُه في القليل والكثير؛ لأنه هو المُجمل، فكان إليه بيانه.

 ⁽١) الإقرار، إخبارُ الشَّخص بحقَّ عليه. ينظر: أنيس الفقهاء (ص:٧٤)، التعريفات الفقهية (ص:٣٣)،
 معجم لعة الفقهاء (ص:٤٨).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) ليست ف[أ]

⁽٤) في [أ]: (النص).

⁽٥) ليست في [د].

⁽٦) نِ [أ] زيادة (نبه)

2008 0 TA 3003

فإن قال: مالاً عظيهًا، لم يُصدَّق في أقل من مائتي درهم؛ لأنَّ العِظَم (1) من المالِ ما يحصلُ به الغنى لصاحبِه، وهو النَّصابُ (٢) الذي تجب / فيه الزكاة، وعلى هذا قياس [85] مذهبهها (٣)، ولم يذكر قول أبي حنيفة -رحمه الله- هنا (٤).

وقيل: (قول أبي حنيفة رحمه الله)(٥) هاهنا كمذهبهما(٢).

والأصحُّ: أنَّ على قوله يُبنى على حال السُقِرِّ في الفقر والغنى (١٠٠)؛ فإنَّ القليلَ عند الفقيرِ عظيمٌ، وأضعافَ ذلك عند الغني قليلٌ، وكها أنَّ المائتين عظيمٌ في حكم الزَّكاة، فالعَشَرةُ مالٌ عظيمٌ في قطع السَّرقة، وتقديرِ المهرِ بها (١٠٠)؛ فيقعُ التَّعارض فوَجَبَ الرَّجوع إلى حال الرَّجل فيها بيَّنه.

وعند الشافعي –رحمه الله–: البيانُ في ذلك إلى المقرِّرُ * الأنَّ الإبهامَ حَصَلَ

⁽١) أن [أ]، [ج]، [د]: (العظيم).

⁽٢) لِست في في [ب].

 ⁽۳) ينظر: المسوط (۱۸/۱۸)، بدائع الصنائع (۲۲۰/۷)، العناية (۱/۲۲۸)، الجوهرة النيرة (۱/۹۶).

⁽٤) ليست في [ب]

⁽٥) ﴿ [أ]، [ج]، [د]: (مذهبه).

⁽٦) ينظر: المبسوط (١٨/ ٩٨)، تحفة الفقهاء (٣/ ١٩٨)، البناية (٩/ ٤٣٣)، دور الحكام (٢/ ٢٥٩)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٩٠).

 ⁽٧) وهو الذي صحّحه الشرخسيُّ. ينظر: المبسوط (١٨/ ٩٨)، تبيين الحقائق (٥/٥)، حاشية الشرنبلالي
 عنى درر الحكام (٣/ ٣٥٩)، مجمع الأنهر (٣/ ٢٩٠).

 ⁽٨) يشيرُ إلى أنَّ المنحبَ في تقديرِ المهرِ أن لا يقلَّ عن عشرةِ دراهم. ينظر: المسوط (٦٦/٥)، بدائع
 الصنائع (٢/ ٢٧٦)، الاختيار (٣/ ١٠١)، البحر الرائق (٣/ ١٥٢).

 ⁽٩) ينظر الأم (٦/ ٢٣٤)، نهاية المطلب (٧/ ٦٢)، البيان (١٣٩/١٣)، العزيز (٥/ ٣٠٥)، روصة الطالبين (٤/ ٣٠٥).

منه (١) إلاَّ أنَّا نقول: في هذا إلغاءُ وصفه بالعَظَمَة، وهذا لا يجوزُ.

وإن قال: دراهم كثيرة (٢) لم يُصدَّق في أقلَّ من عشرة، وهذا قول أبي حنيفة (٣) رحمه الله -؛ لأنَّ أكثرَ ما يتناوله هذا اللَّفظ مقروناً بالعدد عشرةً.

وعندهما: يلزمُه مائتا (درهم⁽⁴⁾؛ لأنَّ الكثيرَ)⁽⁰⁾ من الدَّراهمِ ما يحصلُ به الغِنى شرعاً.

فأبو حنيفة -رحمه الله-بني الجوابّ على لفظِه، وهما على المعنى المقصود باللَّفظ.

وإن قال: دراهم، فهي ثلاثةً؛ لأنَّ إقراره (١) حصلَ بصيغةِ الجمعِ، وأدنى الجمعِ المُتَّفق عليه ثلاثةً (٧).

وعند الشافعي –رحمه الله–: يلزمُه درهمان على ما عُرِفَ في موضعِه إلاَّ أن يُبيِّنُ أكثرَ^(^)؛ لأنَّ اسمَ الجمع يتناولُه.

⁽١) ليست ق [أ].

⁽۲) أي[أ]، [ج]، [د]: (كثيرة).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١٨/ ١٨)، تحفة الفقهاء (٣/ ١٩٧)، الهداية (٣/ ١٧٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٤٩)،
 درر الحكام (٣/ ٣٥٩).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصائع (٧/ ٢٢٠)، تبيين الحقائق (٥/٥)، لسان الحكام (١/ ٢٦٨)، مجمع الضيانات
 (١/ ٣٦٩)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٩١).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽١) في [د] (الإقرار).

⁽٧) ينظر تقويم الأدلة (ص:١٦٣)، كشف الأسرار (٢/ ٢٨)، التقرير والتحبير (١/ ١٩٠)

 ⁽٨) في [د] زيادة: (منها). و هذا قولٌ لبعض الفقهاء، وليس في مذهب الشافعي، ومذهب الشابعي
 كمـذهبِ أبي حنيفة. ينظر: الأم (٦/ ٢٣٤)، الحاوي (٧/ ١٦)، الوسيط (٣/ ٢٣٦)، البيان
 (٣١/ ٤٤٨)، العزيز (٥/ ٣١٣)، روضة الطاليين (٤/ ٣٨٠).

وإن قال: له عليَّ كذا كذا درهماً، لم يُصدَّق في أقل من أحد عشر درهماً؛ لأنَّه ذكر عددين مبهمين مركباً^(١) غير معطوف، وأدنى العددين المفشَّرين بهذه الصَّفة أحد عشر.

ولو قالَ: كذا كذا لم يصدَّق في أقلَّ من أحدٍ وعشرين درهماً؛ لأنَّه ذكر هما معطوفاً أحدَهُما على الآخَر، وأدنى ذلك في المفسَّرين أحدٍ وعشرين درهماً، فكذا المبهم يُعتبر به.

> ولو قال: عندي، فهذا إقرارٌ^(۲) بأمانة في يده؛ لأنَّ "عندَه" عبارةٌ عن القُرْب، وهو يحتمل القُرْب من يده، فيكون إقراراً بالأمانة، ومن ذمَّته فيكون إقراراً بالدَّين، إلاَّ أنَّ الأمانة أقلُّ فوجب أن يثبت به الأقلُّ.

ولو قال: قِبَلِي، فهو إقرارٌ باللَّدِين؛ لأنَّ هذه عبارةٌ عن اللَّزوم، حتى يُسمَّى الصَّك الذي هو حجَّةُ الدَّين قَبالة، والكفيلُ / يُسمَّى قبيلاً "؛ لكونه ضامناً للهال. [85] [85]

ولو قال له رجلٌ: لي عليك ألفُ درهم، فقال: اتَّزنها، أو انتقدها، أو أجَّلني بها، أو قد قضيتها (٥) ، فهذا إقرارٌ؛ لأنَّ الهاء والألف في هذا كلَّه كنايةٌ عن الألف المذكورة، فلا بدَّ من حمل كلامه على الجواب، بخلاف ما إذا قال: اتَّزن، أو انتقِد، أو خُذ، حيثُ لا يكون إقراراً؛ لأنَّ هذا كلامٌ مستقلَّ بنفسه، وليس بكنايةٍ عن المالِ المذكورِ، فحُمل على الابتداء.

⁽١) ليست أن [د].

⁽٢) ق[ب]: (أثرُّ له).

 ⁽٣) ينظر طلبة الطلبة (ص:١٠٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٧١)، معجم لغة الفقهاء
 (ص ٢٠٦٠).

⁽٤) في [أ]. [ج]. [د] (تضيتكها). وفي [ج] زيادة: (وأرسل غداً من يقبضه أو غداً أعطيتكها)

⁽٥) أ.[د]: (كلامه).

ومَن أثرَّ بدينِ مؤجَّلِ فصدَّقه (اللَّقَرُّ له في) (١) الدَّين، وكذَّبه في الأجل لزمه الدَّينُ حالاً؛ لأنَّه أقرَّ بالدَّين على نفسه، ثم ادَّعى عليه (١) إبراءً (١) مؤقتاً، ولو ادَّعى عليه إبراءً مطلقاً لا يُقبل قوله بغير حجةٍ، فكذا هذا، ويُستحلف اللَّقرُ له على الأجل؛ لأنَّه ادَّعى عليه أمراً لو أقرَّ به لزمه؛ فوجبَ أن يُستحلفَ رجاءً للنُّكولِ (١).

4 4 4

⁽١) في [د] (الغريم)

⁽٢) ليست ق[د]

⁽٣) في [أله [ج]، [د]: (أبرأه).

 ⁽٤) النُكول الامتناعُ عن اليمينِ ينظر: طلبة الطلبة (ص:٤٣)، معجم مقاليد العلوم (ص:٦٠٠)، معجم لعة الفقهاء (ص:٤٨٨).

قصـــل

ومَن أقرَّ واسنثنى متَّصلاً بإقراره صحَّ الاستثناء، ولزمه الباقي، سواء استثنى الأقل أو الأكثر؛ لأنَّ الاستثناء تكلُّمُ بالحاصل بعدَ الثُنيا، أصله قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ فَلَمِتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَمَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، فلو لم يكن الاستثناءُ عبارةً عمَّا وراء المستثنى كان هذا رجوعاً أو استدراكاً كاللَّغط، وهذا محالٌ على الله عز وجل.

فإن استثنى الجميع لزمه الإقرارُ وبطل الاستثناءُ؛ لأنَّ استثناءَ الكُلِّ رجوعُ، والرُّجوع باطلٌ^(۱).

وإن قال له: عليَّ مائةُ درهم إلاَّ ديناراً، أو إلاَّ قفيزَ حنطةٍ، لزمه مائةٌ (١) إلاَّ قيمةُ الدِّينار والقَفيز، وهذا استحسانُ أخذ به أبو حنيفة وأبو يوسف (١) -- رحمهم الله-.

والقياسُ أَلاَّ يصحَّ هذا الاستثناءُ؛ (لأنَّ هذا استثناء الجنسِ مِن خلاف الجنسِ) (أُنَّ)، وهو قول محمدِ وزُّفر^(ه) –رحمها الله–.

والصَّحيحُ جوابُ الاستحسان؛ لأنَّ المَصَدَّراتِ جنسٌ واحدٌ معنى (وإن اختلف)(١) أجناسُها صورةً؛ لأنَّها تثبتُ في الذَّمة ثمناً وحالاً ومؤجَّلاً، ويجوزُ

⁽١) ليست في [ج]

⁽٢) في [د] زيادة: (درهم)

⁽٣) ينظر: المبسوط (١٨/ ٨٧)، الهداية (٣/ ١٨٢)، الاختيار (٢/ ١٣٢)، مجمع الضهانات (١/ ٢٧١)، اللَّماب (٢/ ٧٩).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ] ، [ج]، [د].

 ⁽٥) ينظر المبسوط (١٨/ ٨٧)، تحفة الفقهاء (٣/ ١٩٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٢)، البناية (٩/ ٤٥١)،
 درر الحكام (٢/ ٣٦٤).

⁽٦) تي[أ]:(واختلقت).

2008 0 TT 3003

استقراضُها؛ فكان الكلُّ في حكمِ التُّبوتِ في الذَّمة كجنسِ واحدِ معنى، والاستثناءُ استخراجٌ بطريقِ المعنى؛ فلهذا صحَّ.

وإن قالَ له: عليَّ^(١) مائةٌ ودرهمُّ، فعليه مائةُ درهمٍ ودرهمُّ؛ لأنَّ في العُرف يُرادُ به الدُّرهمُّ^(٢).

وإن قال: مائةٌ وثوبٌ فعليه ثوبٌ، ويُرجعُ في تفسيرِ المائة إليه؛ / لأنَّه يُقال في [1/86] العُرف: أعطاهُ فلانٌ مائةٌ وثوباً لا يُريدون به الثَّياب؛ لما أنَّ الجمعَ في الْكسوة والنَّفقةِ معهودٌ.

ومَن أقرَّ بحقُّ، وقال: إن شاء الله متَّصالاً بإقراره لم يلزمه الإقرار؛ لأنَّه علَّى الإقرارَ بم ومَن أقرَّ بحقُّ، وقال: إن شاء الله متَّصالاً بإقراره لم يلزمه الإقرار؛ لأنَّه علَّى الإقرارَ بشاءَ التزامه بشرط لا يُحاط^(۱)، فإنَّ اللهَ تعالى شاءَ الأشياءَ كُلِّها كها هو، فلا يُدرى أنَّه (1) شاءَ التزامه هذا المال للمُقَرِّ له بعينه أم لا؟.

ومَن أقرَّ بدارٍ واستئنى بناءَها لنفسِه، فللمُقرَّ له الدَّارُ والبناءُ؛ لأنَّ اسم الدَّار لا يتناولُ البناءَ لفظاً، والاستثناءُ إنَّها يتحقَّق بما تناولَه الكلامُ نصاً؛ لأنَّه إخراجُ ما لولاه لكان الكلام متناولاً له.

وعند الشافعي -رحمه الله-: هذا الاستثناءُ صحيحٌ، على ما يُعرف في كتاب الإقرار^(ه).

وعلى هذا لو قال: هذا البستانُ لفلانِ إلاَّ نخلَه بغير أصلِه فإنَّه لي، أو قال (1): هذه

⁽١) نيست في [د].

⁽٢) في [أ]، [ج]، [د]: (الدراهم).

⁽٣) ني[أ]، [ج]، [د] زيادة: (به).

⁽٤) أي [د]: (أن الله تعالى).

⁽٥) ينظر: الحاوي (٧/ ١٤)

⁽١) ليست في [د].

2008 0 TE 3003

الجُنَّة لفلان إلا بطانتها فإنَّها لي، أو قال^(١): هذا السَّيفُ لفلانِ إلاَّ حليتَه فإنَّها لي، وأمثال ذلك.

وإن قال: بناءً هذه الدَّارِ لِي والعَرْصَةُ لفلانِ فهو كها قالَ، هكذا ذكرَها هُنا وذكَرَ في كتاب الإقرار.

ولو قال: بناءً هذه الدَّارِ لِي وأرضُها لفلانِ، كانت الأرضُ والبناءُ لفلانِ؛ لأنَّ أوَّل كلامِه -وهو قولُه: بناءً هذه الدَّارِ لِي- غيرُ معتبرِ؛ فإنَّه قد كان له ذلك قبل أن يذكرَه، بقي قولُه: وأرضُها لفلانِ، والإقرارُ بالأصلِ يُوجِبُ ثبوتَ حقَّ الـمُقَرِّ له في التَّبع.

ولو قال: البناءُ لفلانِ والأرضُ للآخِرِ، كان البناءُ للأوَّلِ والأرضُ للثاني كما أقرَّ به؛ لأنَّ أوَّلَ كلامِه اقرارٌ بالأرضِ والبناءِ لكن الأنَّ أوَّلَ كلامِه إقرارٌ بالأرضِ والبناءِ لكن إقراره فيها صارَ مُستَحقًا لغيرِه لا يَصحُّ؛ فكان للثاني الأرضُ خاصَةً. فأمَّا في المسألة الأولى: آخرُ كلامِه إقرارٌ بالأرض والبناءِ جميعاً، وهما جميعاً مِلكُه.

ومَن أقرَّ بشيء لغيرِه وشَرَطَ الحَيارَ لزمه الإقرارُ وبطل الحيارُ؛ لأنَّ الإقرار إخبارٌ، والخيارُ لا يتحقَّق في الأخبارِ.

ومَن أقرَّ بِتمرِ فِي قُوْصَرَّةِ (٢) لَمِنَه التَّمر والقُوصرَّة؛ لأنَّ القُوصرَّة تابعةٌ للتَّمر في العُرف.

ومَن أقرَّ بدابَّةٍ في اصطبل لزِمَه الدَّابةُ (٣) دونَ الاصطبل؛ لعدم العُرفِ فيه.

* * *

⁽١) نيست في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽٢) الْقُوْصَرَّة وعاءً النمرِ يُشَخذُ من قصبٍ. ينظر: العين (٥٩/٥٥)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٨١)، المعرب في ترتيب المعرب (ص:٣٨٥).

⁽٣) في [ح] زيادة: (خاصة).



نصل

وإن قال: /غصبتُه ثوباً في منديل لزماه جميعاً؛ لأنَّ الثوب يُجعل في المنديل صوناً له [86]. عادةً. وكذا لو قال: عليّ ثوبٌ في ثوب لزماه.

> وإن قال: في عشرة أثوابٍ، لم يلزمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهم الله إلا ثوت واحدٌ^(۱).

> وقال محمدٌ -رحمه الله-: يلزمُه أحد عشر ثوباً (١٠٠٠)؛ لأنَّه قد يُصان التَّوب في عددٍ من النيابِ إذا كان نفيساً فصار بمنزلة قوله: حنطةٌ في جوالتي (٣٠)، ويجعل كلامه على التقديم والتأخير، فيصير كأنه قال: عشرةُ أثوابِ في ثوب، والثوب الواحد يكون وعاءً للعشرة عادةً؛ فوجب العمل بصريح كلامه ما أمكن.

ولهم: أنَّ العشرة لا تكون وعاءً للثَّوبِ الواحدِ عادةً، فصار كالاصطبل للدابَّة، وهم: أنَّ العشرة لا تكون وعاءً للثَّوبِ الواحدِ عادةً، فصار كالاصطبل للدابَّة، وحملُه على التَّقديمِ والتَّأخيرِ اشتغالُ^(٤) بإيجابِ المال في ذمته بالمجمل^(٥)، وبتأويلِ هو

 ⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۷/ ۱۹۳)، بدائع الصنائع (۷/ ۲۲۱)، الهداية (۳/ ۱۸۱)، الاختيار (۲/ ۱۳۱).
 مجمع الضيانات (۱/ ۳۶۱).

 ⁽۲) ينظر المبسوط (۱۷/ ۱۹۳)، الجوهرة النيرة (۱/ ۲۵۳)، البناية (۹/ ٤٤٤)، درر الحكام (۲/ ۳٦۲)،
 عجمع الأنهر (۲/ ۲۹٤).

 ⁽٣) في [ج] (الحواليق). والجوالق: وعام من صوف أو شعرٍ أو غيرِهما. ينظر: الصحاح (٤/ ١٤٥٤)،
 لسان العرب (١٠/١٠)، المعجم الوسيط (١/ ١٤٨).

⁽٤) ليست ق[د].

⁽٥) في [أ]، [ج]: (بالمحتمل)، وفي [د]: (محتملاً). والمجمل: هو ما خَفِيَ المرادُ منه بحيثُ لا يُدرَكُ بِنفسِ اللَّفظِ إلاَ بِبيانٍ من المجمِل؛ سواءٌ كانَ ذلك لتزاحُمِ المعاني المتساويةِ الإقدام، كالمشترك، أو لغرابةِ اللَّفظِ كالمُلوع، أو لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غيرُ معلوم، فترجعُ إلى الاستفسارِ ثمَّ الطلّبِ ثمَّ الطلّبِ ثمَّ التَّأملِ، كالصَّلاة والزَّكاة والرَّبا. ينظر: التعريفات (ص:٢٠٤)، معجم مقاليد العلوم (ص ٤٠)،

غالفٌ للظَّاهر^(١)، وهذا لا يجوز.

ومَن أقرَّ بغصبِ ثوبٍ وجاء بثوبٍ معيبٍ فالقول فيه (") قوله، وكذا لو أقرَّ له (") بدراهم، وقال: هي زيوفٌ؛ لأنه ليس للغصبِ ومطلقِ الإقرار اقتضاءً في السَّلامة عن العيب، وهو الـمُجمِل، فكان إليه بيانُه، بخلاف ما لو قال: له عليَّ مائة درهمِ ثمن بيع، أو قرضٍ، ثم قال موصولاً: هو زيوفٌ، لم يُصدَّق عند أبي حنيفة (أ) -رحمه الله -؛ لأنهى يقتضيان السلامة عن العيوب، فكان رجوعاً عن بعض ما أقرَّ، فلا يصحُّ.

ومِن المشايخ –رحمهم الله – مَن قال: إنَّ مطلق الإقرار بالدراهم الزُّيوف على هذا الحلاف (*) أيضاً (*)؛ لأنَّ مطلقَ الإقرارِ بالدَّين ينصرفُ إلى الالتزام بطريق التِّجارة، فيصير كها لو نصَّ عليه.

ولوقال: لهُ علي (٢٠) خسةٌ في خسرٌ، يُريد الضَّربَ والحسابَ لزمه خسةٌ، وقال زُفر -رحمه الله-: لزمه عشر أيه».

الحدود الأنيقة (ص: ٨٠).

 ⁽۱) الظّاهر؛ هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملًا للتأويل والتخصيص.
 ينظر: التعريفات (ص:١٤٣)، معجم مقاليد العلوم (ص:٠٠)، الحدود الأنبقة (ص:٨٠).

⁽٢) ليست ق[د].

⁽٣) ئيست ني [أ]، [ج]، [د].

 ⁽٤) ينظر: الحامع الصغير (ص:٤١٧)، المسوط (١١/ ١٨)، تحفة الفقهاء (٣/ ٢٠٠)، الهداية (٣/ ١٨٤).
 الاختيار (٢/ ١٣٦)، تبيين الحقائق (٥/ ١٩).

⁽٥) أ.[أ] (الاختلاف).

⁽٦) ينظر المسوط (١٨/ ١٣)، الهداية (٣/ ١٨٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٥)، حاشية الشلبي على تبيين الحقائق (٩/ ١٩٠).

⁽٧) ليست أن [ح]

 ⁽٨) وفي بعض المصادر أنَّ قول زُفر كقول الحسن ينظر: ع الصنائع (٧/ ٢٢١)، تبيين الحقائق (٥/ ١٠).

وقال الحسنُ بن زيادِ رحمه الله : خمسةٌ وعشرون (^(۱)؛ لأنَّه المرادُ عند أهل الحساب.

(ولزُفَرِ -رحمه الله-: أنَّ)(٢) حرف "في" بمعنى حرفِ "مع"، فيُحمل عليه تصحيحاً لكلامه.

ولنا: أنَّ حسابَ الشَّربِ في الممسوحات، والمزروعات، لا في الموزونات مع أنَّ عملَ الضَّربِ في تكثيرِ الأجزاءِ لا في زيادةِ المالِ، وخمسةُ دراهم وزناً، وإن تكثّر أجزاوها لا تصيرُ أكثرَ من خمسةِ، وحرفُ "في" يكونُ بمعنى "مع "" مجازاً، (ويكون بمعنى "على"، وليس أحدُهما بأولى من الآخرِ، فَبَقِي المعتبرُ حقيقةً كلامُه) في فيلزمُه خمسةً (بأوَّلِ كلامِه، ويلغو ما ذَكَرَ في آخرِ كلامِه، إلاَّ إذا قال: أردتُ خمسةً) مع خمسةٍ، فحينئلِ بلزمُه عشرةً.

ولو قال: له عليَّ من درهم إلى عشرةٍ لَزِمَه تسعةٌ عند أبي حنيفة (٢) -رحمه الله-؛ لأنَّ ما جُعل غايةٌ لا يدخلُ تحتَ المضروبِ له الغاية، إلاَّ أنَّ الأوَّلَ دَخَلَ لأجلِ الضَّرورةِ.

[1/87]

الاختيار (٢/ ٢٣١)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٩٤).

 ⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ٢٢١)، الهداية (٣/ ١٨١)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٤)، مجمع الضيانات
 (١/ ٣٦٦).

⁽۲) في [ح] (مثا وإقرار).

⁽٣) ليست في [ح]

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ].

 ⁽٦) ينظر بدائع الصائع (٧/ ٢٢٠)، الهداية (٣/ ١٨١)، الاختيار (٢/ ١٣١)، تبيين الحقائق (٥/ ١١)،
 الجوهرة الميرة (١/ ٢٥٤).

وقالا: يلزمه العشرة كلُّها (1)؛ لأنَّ الحدَّين بما يدخلان في الإباحات كقولهم: خُذْ من دراهمي من درهم إلى مائة كان إباحة لأخذِ المائة، كذا هذا.

وقال زُفر -رحمه الله-: لا يدخل الحدَّان(٢).

وإذا قال: له علي الفُ درهم من ثمن عبدِ اشتريتُه، فإن ذكر عبداً بعينه قبل للمُقرِّ له: إن شئت فَسَلَّم العبد وخذ الألف وإلا فلا شيء لك؛ لأنه لما سَلَّمه إليه فقد أقرَّ بذلك فثبت المال بتصادقهم].

ولو قال: العبدُ عبدي (ما بعتُه) (٢) منك، وإنها بعتُك غيره لم يكن عليه شيء؛ لأنه إنه أقرَّ له بالمال بشرط أن يَسلم له العبد، ولم يسلم له، والـمُعلَّق بالشرط عدمٌ قبله، ويتحالفان؛ لأنَّ كلَّ واحدِ منهما مدَّعي ومُدَّعَى عليه.

ولو قال: من ثمن عبدٍ، ولم يُعيّنه لزمه الألف في قول أبي حنيفة (٤) –رحمه الله–.

وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله-: لا يلزمه هذا إذا قال موصولاً: لم أقبضه، وأمّا إذا قال مفصولاً: يُسأل الـمُقَرُّ له عن المال، أهو من ثمن البيع أم لا؟ فإن قال: نعم، فالقول قول الممقرِّ أنّي لم أقبضه، وإن قال من جهةِ أخرى: سوى البيع، فالقول قول الـمُقرِّ له\.
الـمُقرُّ له\.

⁽١) ليست في [د]. وينظر في المسألة: بدائع الصنائع (٧/ ٢٢٠)، البناية (٩/ ٤٤٥)، درر الحكم (١/ ٣٦٢)، مجمع الأنهر (٦/ ٢٩٤)

 ⁽۲) ينظر: اهداية (۲/ ۱۸۱)، الاختيار (۲/ ۱۳۱)، تبيين الحقائق (٥/ ١١)، درر الحكام (۲/ ۲۹۲)،
 اللباب (۲/ ۸۱/).

⁽٣) في [ح] (بايعتُهُ)

 ⁽٤) ينظر الهداية (٣/ ١٨٣)، الاختيار (٢/ ١٣٥)، الجروهرة الشيرة (١/ ٢٥٤)، مجمع الصهامات
 (١/ ٢٧٢)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٩٩).

⁽٥) ينظر بدائع الصنائع (٧/٢١٦)، الاختيار (٢/ ١٣٥)، تبيين الحقائق (٥/ ١٨)، الباية (٩/ ٤٥٦)،

لهم أنَّ قوله: لفلانِ عليَّ ألفٌ، إقرارٌ بوجوبِ المالِ عليه، وقولُه: مِن ثمنِ عبدِ اسْتريتُه منه، بيانٌ لسببِ الوجوبِ، فإذا صدَّقه الـمُقَرُّ له في هذا السَّبب يثبتُ السَّببُ لتصادقهما، وهذا المالُ واجبٌ قبل القبضِ إلاَّ أنَّه يُتأكد بالقبض فصار (١) البائعُ مدَّعياً عليه تسليم المعقود عليه، وهو منكرٌ لذلك فكان القولُ قولَ المنكر في إنكار القبض، أمَّا إذا كذَّبه في السَّببِ فهو بيانٌ مُغيَّرٌ فيصحُّ إذا وصلَ، ولا يصحُّ إذا قصَل.

ولأبي حنيفة -رحمه الله- أنَّ قولَه: لفلانِ^(٢) عليَّ ألفٌ، بالنَّظرِ إليه يقتضي الوجوب، وقوله: مِن ثمن عبدِ محتملِ، والـمُتَيقَّنُ لا يبطلُ بالمحتملِ.

وعلى هذا لو قال: له عليَّ درهمٌ من ثمن خمرِ أو خنزيرٍ، لزمّه الألفُ عند أبي حنيفة –رحمه الله–، ولا يُصدَّقُ وَصَلَ^{٣)} أم فَصَلَ^{٤)}.

وعندهما: يَصحُّ إذا وَصَلَ^(٥)؛ لأنه بيانُ السَّببِ، وفيه معنى الإبطالِ فيَصِحُّ موصولاً كالاستثناءِ.

/ وله: أنَّ في آخر (٢) كلامه ما يُبطل أوَّله (٧)؛ فيكون هذا رجوعاً عمَّ أقرَّ به، فلا [87]...]

اللباب (۲/ ۸۲).

⁽١) أن [ج]: (و).

⁽٢) ئيست أي[أ]، [ج]، [د]

⁽٣) نيست ني[ح]

 ⁽٤) ينظر: المبسوط (١٨/ ٢٢)، بدائع الصنائع (٧/ ٢١٦)، الهداية (٣/ ١٨٣)، تبيين الحقائق (٥/ ١٨)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٤).

⁽۵) ينظر: العدية (٨/ ٣٦٦)، عجمع الضيانات (١/ ٣٧٢)، عجمع الأنهر (٢/ ٢٩٩)، الدر المختار (٥/ ١٠٨)، اللياب (٢/ ٨٢).

⁽٦) أو [أ] (أول)

⁽٧) ليست في [ح]، [د].

نصخ.

ولو قال: عليَّ أَلفُّ من ثمنِ متاعِ وهي زيوفُ، وقال اللَّقَرُّ له: جِيادٌ، لزمه الجِيادُ في قول أن حنيفة (١) -رحمه الله-.

وعندهما: لا يلزمُّهُ كها في الغصبِ(٢).

ولأبي حنيفة -رحمه الله- ما ذكرنا من الفرق، أو قوله: من ثمن متاع، يقتضي وجوب الجياد؛ لأنَّه النّمنُ المعتادُ، فلا يُصدَّق في دعوى العيب، بخلافِ الغصب.

ومَن أقرَّ بخاتم لغيره فله الحَلقَةُ والفَصُّ؛ لأنَّ اسمَ الحَاتمِ يتناولُهُم، وكذا أقرَّ [الإقراربجن بسيفٍ فله ً والجَفْنُ والحَماثلُ، وإن أقرَّ بحَجَلةٍ (٣) فله العِيدانُ والكسوةُ.

وإذا قال: لحمل فلانة علي الفّ. فإن قال: أوصى به فلان، أو مات أبوه فَوَرِثه صحّ الأنَّ هذا في الحقيقة إقرارٌ للمورث والموصي؛ فإنَّ المالَ مبقيٌّ على حقَّه ما لم يُصرف إلى وارثِه أو إلى من أوصى له (٤)؛ وهما مِن أهلِ الإقرارِ لهما.

وإن بيَّن شيئاً مستحيلاً بأن قال: من ثمن بيع بايعتُه، أو قرض أقرَضَنيه فهذا باطلٌ؛ لأنّه لا يُصوَّر له حقيقةً وحكهًا، أمَّا حقيقةً فلا يُشكِل، وأمَّا حُكُم فلانّه لا ولاية لأحدِ على الجنين حتَّى يكونَ تصرُّفُهُ كتصرُّفِ الجنين.

⁽۱) ينظر: الهداية (۳/ ۱۸۶)، الاختيار (۲/ ۱۳۲)، ثبيين الحقائق (۱/ ۱۹)، الجوهرة النيرة (۱/ ۲۵۵)، درر الحكام (۲/ ۳۲۳).

 ⁽۲) الذي وقفتُ عليه أنتمها قالا: إذْ وصلَ يُصدَّق، وإن فَصلَ لا يُصدَّقُ. ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ٢١٥)، الحدية (١/ ١٨٤)، تبيين الحقائق (٥/ ١٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٥)، درر الحكام (٢/ ٣٦٦)، محمع الضيامات (١/ ٣٧٢)

 ⁽٣) الحَجَلة بيت كالقبة يستر بالثياب، ويجعل له باب من جنسه فيه زر وعروة ويشد به إدا أغلق ينظر الصّحاح (١٦٦٧/٤)، تفسير غريب ما في الصحيحين (ص:٧٠٤)، طلبة الطلمة (ص ١٦٩٠)

⁽٤) في [أ]، [ح]، [د] زيادة: (به)

وإنْ أَبْهَمَ الإقرارَ بالعينِ أو باللَّين لم يصحّ عند أبي يوسف (١) رحمه الله . وقال محمدٌ رحمه الله : يَصحُّ ويُحملُ على الإرثِ والوصيَّةِ (٢)؛ تحرُّياً للصّحة.

ولأبي يوسف -رحمه الله-: أنَّ الإقرارَ يقع للجنين ابتداءً هاهنا، والجنينُ ليس من أهلِ أن يثبتَ له الحقُّ ابتداءً ما لم ينفصل؛ لأنَّه لا وِلاية لأحدِ عليه ما دام مُجتناً.

ولو أقرَّ بحملِ جاريةٍ أو حملِ شاةٍ لرجلٍ صحَّ الإقرارُ ولزمّه؛ لأنَّه يُتصوَّرُ أن يستحقَّه بسبب الوصيةِ.

وإذا أقرَّ لرجلٍ في مرض موته بديونٍ، وعليه ديونٌ في صحته، وديونٌ لزمته في [إقمادالمريخ بالديون] مرضه بأسبابٍ معلومةٍ، فدَينُ الصحة والدُّيون المعروفةُ بالأسباب مقدّمةٌ على غبرهما.

وقال ابن أبي (٢) ليل -رحمه الله-: هما سواء (٤)، وهو قول الشافعي (٣) -رحمه الله-. والصّحيح قولُنا؛ لأنّه تَعلَّقَ حتَّى غرماءِ الصّحةِ بها له في مرضِ موتِه، لأنّه مكلّف بقضاءِ الذّين من مالِه، وليسَ له مالٌ سواه؛ فيتعيَّنُ لقضاءِ الذّين، ولا يعني بتعلُّقِ حقّ غرماءِ الصّحةِ سوى تعيَّن هذا المالِ لقضاءِ دينِهم، لأنَّ حتَّى المرءِ ما ينتفعُ به، وهؤلاء ينتفعون بتعيَّن هذا المالِ لقضاءِ حقّهم، فلا يصحُّ إقرارُه فيها يرجعُ إلى إبطالِ حتَّى الغير

⁽۱) ينظر: الحداية (۲/ ۱۸۱)، الجسوهرة النسيرة (۱/ ۲۵۵)، يجمسع الأنهسر (۲/ ۲۹۵)، يجمسع الضسيانات (۱/ ۳۲۹)، الدر المستمتار (۵/ ۲۰۰).

⁽٢) ينظر: تبيين الحقائق (٩/ ١٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٥٥)، البناية (٩/ ٤٤٨)، درر الحكام (٢/ ٣٦٢)، اللياب (٨٣/٢).

⁽٣) ليستاق[ب].

⁽٤) ينظر: اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي (ص:٦٣).

 ⁽٥) ينظر الأم (٧/٧٧)، البيان (١٣/ ١٣٠)، تهاية المطلب (٧/ ٦٩)، العزيز (٥/ ٢٨١)، روصة الطالبين (٤/ ٣٥٤)، أسنى المطالب (٢/ ٢٩٠).

500 0 1 1 300 B

لكونه ضرراً منفيًّا، وإن لم يكن عليه دينٌ في /صحَّتِه جازَ إقرارُه، وكان السَّفَةُ له أَوْلى (1/88) مِن الوَرَثَةِ: لأنَّ الدَّينَ ظَهَرَ بإقرارِه؛ لِكونه غيرَ مُتَّهمٍ في حقَّ الأجنبي، والدَّينُ مقدَّمٌ على الإِرث.

وإقرارُ المريضِ لوارثِه باطلٌ (*).

وقال(١٦)الشافعي -رحمه الله-: يصحُّ (٤).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه لو صحَّ رُبَّها يُفضي إلى العداوةِ وقطيعةِ الرَّحِم عادةً، إلاَّ أن يُصدُّقه فيه^(ه) بقيَّةُ الورثةِ.

ومَن أقرَّ لأجنبي في مرضِه ثمَّ قال: هو ابني، وهو مجهولُ النَّسَبِ، يَثبتُ نسبُه ويَبطلُ إقرارُه؛ لأنَّه أَقرَّ^(٢) للوارِثِ.

ولو أقرَّ لأجنبيَّةِ ثمَّ تَزوَّجَها لم يَبطُل إقرارُه لها؛ لأنَّها صارت وارثةُ (٧) بسببِ حادثِ بعد الإقرارِ، والحكمُ لا يسبقُ سببَه فلا يَظهرُ أنَّ الإقرارَ حين حَصَلَ كان للوارِثِ بخلافِ الابن.

ومَن طلَّق رُوجتَه في مرضِه ثلاثاً ثمَّ أقرُّ هَا بدينٍ وماتَ فلها الأقلُّ من الدَّينِ ومِن

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [ج].

 ⁽٢) في [ج] زيادة (بدين أو عين وإن لم يكن عليه دين إلا بإجازة سائر الورثة إلا أن يقر لامرأته مهرها صدق إلى تمام مهره مثلها ولا يصدق في الفضل).

⁽٣) ليست في [ب].

 ⁽٤) في [أ]، [ح]، [د] (يجوز). و في أظهر القولين. ينظر: الحاوي (٧/ ٣٠)، البيان (١٣/ ٤٢١)، العزيز
 (٥/ ٢٨٠)، روضة الطالبين (٤/ ٣٥٣).

⁽ه) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٦) أِلَّهُ [ج] [د]: (إقرار).

⁽٧) ني[ج] (پارت).

ميراثِها إن كان قبلَ انقضاءِ العِدَّةِ؛ نفياً للتُهمة، وإن كان بعد انقضاء العِدَّةِ: يجوزُ؛ لأنَّ المعتبرَ عند موتِ المورِّثِ.

ومَن أقرَّ بغلامٍ يُولَدُ مثلُه لمثلِه، وليسَ له نَسَبٌ معروفٌ أنَّه ابنُه، وصدَّقه الغلامُ ثَبَتَ نسبُه وإن كان مريضاً، ويُشارِكُ الوَرَثةَ في الميراثِ لثبوتِ نَسَبِهِ.

[الإقـــــرار بالنسب] ويجوزُ إقرارُ الرَّجلِ بالوالدِ (١) والولدِ والزُّوجةِ والمولى.

ويُقبلُ إقرارُ المرأةِ بالوالدِ^(٢) والزَّوجِ والمولى؛ لأنَّ في هذه المواضع إقرارٌ على نفسِه. ولا يُقبلُ إقرارُ المرأةِ بالولدِ إلاَّ أن يُصدِّقها زوجُها؛ لآنَّه إقرارٌ على الزَّوجِ بِحَملِ النَّسَب عَليهِ.

ومَنْ أَقَرَّ بنسبٍ غيرِ الوالدِ والولدِ، مثلِ الأخِ والعمَّ لم يُقبل إقرارُه في النَّسَبِ؛ لأنَّه حمُّلُ النَّسَبِ على الغير وهو الأبُّ أو الجدُّ.

فإن كان له وارث معروف قربب أو بعيدٌ فهو أولى من السمُقرَ له؛ لأنه لم يثبت النسب في حقَّ غيره، وإن لم يكن له وارث معروف استحقَّ السمُقر له ميراثه؛ لأنه نفذ (1) على المقرّ دون غيره.

ومَن مات أبوه فأقرَّ بأخِ لم يثبت نسبُ أخيه، ويشاركه في الميراث؛ لأنه في حتَّى الميراث؛ لأنه في حتَّى الميراث إقرارٌ على نفسه، بخلافِ النَّسَب.

* * *

⁽١) في [ج]، [د]. (بالوالدين).

⁽٢) في [ح]، [د]. (الوالدين).

⁽٣) في [ح] زيادة: (بالميراث).

⁽٤) أي[د] (بقدر).



كتاب الإجارات()

الإجارةُ عقدُ على المنافع بعوض، يريدُ به عِوضاً هو مالٌ، عَرَفْنا جوازَه بالكتاب الإجارة الإجارة الإجارة الإجارة على المنافع بعوض، يريدُ به عِوضاً هو مالٌ، عَرَفْنا جوازَه بالكتاب الإجارة والشُّنَة، أما الكتاب فقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ لِيَسَّخِذَ بَعَضُهُم / بَعْضَا سُخْرِيًا ﴾ [88ب] [الزخرف:٣٢]، أي: في العمل بأجرٍ، وأما السُّنة فقوله ﷺ: اأَعْطُوا الأَجيرَ حقَّه قبل أن يَجفُّ عَرَقُه "(٢)، فالأمر (بإعطاء الأجر)(٢) دليلُ صِحَّة العقد.

ولا يصحُّ حتَّى تكونَ المنافع معلومةً، والأجرةُ معلومةً؛ كيلا يؤدِّي إلى الجهالة المفضية إلى المنازعة.

وما جاز أن يكون ثمناً في البيع جازَ أن يكون أُجرةً في الإجارةِ؛ لمَا أنَّ الأجرةُ ⁽¹⁾ ثمنُ المنفعةِ.

والمنافعُ تارةً تصير معلومةً بالمدَّة كاستنجار الدُّور للسُّكني، والأرض للزراعة، [اقسه المجادة] فيصبحُ العقد على مدَّةٍ معلومةٍ أيِّ مدَّةٍ كانت، وتارةً تصير معلومةً بالعمل والتَّسميةِ، الإجادة كَمَنْ استأجر رجلاً على صَبْغ ثوبٍ أو خياطةٍ، أو استأجر دابَّةً ليحمل عليها مقداراً معلوماً، أو بركبها مسافة سيًاها، وتارةً تصير معلومةً بالإشارة والتَّعيين، كمَّن استأجر رجلاً لينقل له هذا الطعام إلى موضعٍ معلومٍ.

 ⁽١) الإجارة: عبارةٌ عن العقد على المنافع بعوض هو مالً. التعريفات (ص:١٠) وانظر المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٠)، معجم مقاليد العلوم (ص٠٥٠).

 ⁽۲) أخرحه ابن ماجه في سننه، كتاب الرهون، باب أجر الأجراء (٣٤٤٣)، وأبو يعني في مسنده (٦٦٨٢)،
 وقال ابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٣٧): روي من طرقي كلُّها ضعيفةً.

⁽٣) في [ح] (بالإعطاء)

⁽٤) ني [ب]: (الإجارة).

20**6**(010)303

[اســــتنجار الدور] ويجوزُ استنجارُ الدُّور، والحوانيتِ للسُّكنى وإن لم يُبيِّن ما يَعمل فيها، وله أن يعمل كلَّ شيءٍ إلا (الجدادة والقِصارة)(أوالطِّحان؛ لأنَّ البيتَ موضوعٌ للسُّكنى، والنَّاس لا يتفاوتون فيه، فصار المعقود عليه معلوماً عادةً، فكان مُسْتَغناً عن بيانه صريحاً.

وله أن يعمل في الحوانيت والدُّور (كلَّ شيءِ)(") إلا ما يضرُّ بالبناء، وهو ما ذكرنا.

 ويجوزُ استئجارُ الأرضِ للزِّراعةِ، ولا يَصحُّ العقدُ حتَّى يُسمَّيَ ما يَزرَع فيها؛ لتفاوتِ فاحشِ يقع في ذلك، فها (٣) لم يُبيَّن لا^(٤) يصير المعقود عليه معلوماً، أو يقول^(٥)؛ على أن يزرع فيها ما شاء.

ويجوزُ أن يستأجر السَّاحة للبناء فيها، وكذا لِيَغرسَ فيها نخلاً أو شجراً، وإذا انقضت المدة لزمه أن يقلع البناءَ والغرسَ، ويُسلِّمها فارغةً كها قَبَض، إلا أن يختار صاحبُ الأرض أن يضمَن له قيمة ذلك مقلوعاً ويتملَّكه؛ لأنَّ له أن يتملَّكها تَبَعاً للأرض، أو يرضى بتركها على حالها؛ فيكون البناءُ فذا، والأرضُ فذا؛ لتراضيها على ذلك.

[اسستنجار النوابوالثياب] [1/89] ويجوزُ استئجارُ الدُّوابِ للرُّكوبِ والحمل؛ للتَّمارِفُ^(٦)، فإن أطلق الرُّكوبِ جازَ أن يُركبها من شاء؛ / لإطلاق العقدِ، إلاَّ إذا ركبَ بنفسِه، فحينئذِ ليس له أن يُركب غيره.

⁽١) في [أ]، [ج]، [د]: (الحَدُّاد، والقصَّار).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٣) أي [ح] (فيها)

^{(3) £[-1 (¡}Vأc).

⁽٥) أي [د] (بعرَّل).

⁽١) ليست في [د].

أو إذا أركبَ غيرَه ليس له أن يَركَب بنفسِه بعد ذلك؛ لأنَّ النَّاسَ يتفاوتون في ذلك.

وكذا إذا استأجر ثوباً للبس وأطلق، فهو على هذا(١٠).

قال: على أن يَركبها قلانٌ أو يلبسَ الثوبَ قلانٌ قاركبها غيرَه أو ألبسه غيره (كان ضامناً)(٢)؛ لأنَّه رضيَ بلبسِهِ وركوبِهِ دونَ غيرِهِ، والنَّاسُ متفاوتون فيه (٢).

وكذلك كلُّ ما يختلف باختلاف المستعمِل.

فأمًّا العقارُ فها لا يختلف باختلاف المستعمِل إذا شرط شُكُنى واحدٍ معبَّنِ فله أن يُسْكِنَ غيرَه؛ لأنَّ التقييدَ في هذا غيرُ مفيدٍ.

نإن سمّى نوعاً وقَدْراً بحمله على الدَّابة مثل أن يقول: خسة أتفرة حنطة، فله أن يحول ما هو مثل الحنطة في الضّرر أو أقلُّ، كالسّمسِم والشَّعير، وليس له أن يحمل ما هو أضرُّ (1) من الحنطة كالملح والحديد؛ لأنه لا يتحقَّقُ الرِّضا به من المالكِ.

وإن استأجرها ليحمل عليها قُطناً سيَّاه، فليس له أن يحمل مثل وزنه حديداً؛ لأنه أضرُّ على الدابَّةِ؛ لأنّه ياخذُ موضعاً معيناً من ظهروِ^(ه) فَيُدِقَّهُ.

وإن استأجرها ليَركبَها فأَرْدَفَ معه رجلاً فعَطِيت، ضَمِنَ نِصْفَ قِيمتِها، ولا يعتبر بالثُقَل؛ لأنَّ ضررَ الدَّابةِ من الرَّاكبِ لِـخُرْقِه في الرُّكوبِ، لا لِيُقَله.

⁽١) قي [د] زيادة: (الوجه).

⁽٢) في [د] (ضهان).

⁽٣) أ.[د] (ف ذلك)

⁽٤) أي [ح]، [د]: (أثقل).

⁽٥) أ.[د] (ظهرها).

وهذا إذا كانت الدابَّةُ (١) تطيقُ خَلِّ اثنين، فإن كان يَعلَم أنَّها لا تُطيق يَضمنُ جميعَ قيمتها؛ لِكُونِهِ متلِفاً لها.

وإن استأجرها لبحمل عليها مِقداراً من الحنطة فحمل أكثر منها فعطبت، ضَمِنَ ما زاد الثُّقُلُ فيه؛ لأنَّ ثَمَّة التَّلف حصل بالثُّقَل.

فإن كَبَحَ الدَّابة بِلجامها أو ضَرَبَها فعطَبت ضَمِن عند أبي حنيفة -رحمه الله- إلاَّ أن يأذن له صاحبها في ذلك^(٢).

وقالا: إن لم يتعدُّ في ذلك، وضَرَّبَ كها يضربُ النَّاسُ في موضعِهِ لا يضمنُ استحساناً (٣)؛ لأنَّ بالعقدِ يستفيدُ الإذنَّ فيها هو معتادٌ، (وهذا معتادٌ)(٤).

(ولأبي حنيفة – رحمه الله–)(*) وهو القياسُ: أنَّه ضَربَها بغيرِ (*) إِذْنِ صاحبِها، وهذا تعدِّي مُوجِبٌ للضَّمان، وهذا لأنَّ السمُستَحقُّ بالعقدِ^(٧) سَيرُ الدَّابة لا صفةُ الجَودةِ، والضَّربُ والكَبْحُ غيرُ محتاج إليهما في / أصلِ تسيرِ النَّابةِ، بل يُستخرجُ بذلك منها نهايةُ السَّيرِ والجودةُ، والإِذنُّ ثابتٌ لمقتضى العقد، فيُقتصرُ على ما هو المستَحقُّ به، بخلاف ما

[99/ب]

 ⁽١) ئيست أي [أ]، [ج]، [د]

⁽٢) ينظر: المبسوط (١٧٤/١٥)، الهداية (٣/ ٣٣٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٦٣)، البحر الرائق (٧/ ٣٠٩)، مجمع الضيانات (١/ ١٣).

⁽٣) وصححه بعضهم. ينظر: بدائع الصنائع (٢/٣/٤)، الاختيار (٢/ ٥٣)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٧٩)، الدر المختار (١/ ٣٩)، اللياب (٢/ ٩٢).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽a) i [c]: (els)

⁽٦) ليست في [د].

⁽٧) ليست في [د].



لو أَذِنَ له المالك فيه نصّاً؛ لأنَّ بعدَ الإذنِ فعلُه كفعلِ⁽¹⁾ المالكِ.

•

فصسل

[أنواع الأجراء}

الأُجَراءُ (٢) على ضربين: أجيرٌ مشتَّرك (٢)، وأجيرٌ خاصٌ (٤).

فالمُشتَّرك: من لا يستحقُّ الأجرة حتَّى يعملَ، كالصَبَّاغ والقَصَّار، والمَتاعُ أمانةٌ في يدو إن مَلَكَ لم يَضمن شيئاً عند أي حنيفة (٥) –رحمه الله –.

ويَضمنُه عندهما إلا إذا تلف بأمر لا يمكنُ التحرُّز عنه (كالخرقِ الغالب، والسَّرقةِ الغالبة) (١٠ ؛ لأنَّ هؤلاء لا يتمكَّنون من العملِ إلاَّ بالحفظِ؛ وما لا يُتوصَّل إلى المستَحقَّ إلاَّ بالحفظِ؛ وما لا يُتوصَّل إلى المستَحقَّ إلاَّ به يكون مستَحقاً، والمستحقُّ بالمعاوضة السَّليمُ دون المعيب، والبدل إن لم يكن بمقابلة الحفظِ هاهنا، ولكن لـــًا كان مستَحقاً بعقد المعاوضة يُعتبر فيه صفةُ السَّلامة

⁽١) أي[ب]: (لقمل).

⁽٢) أ.[ج] (الأجر).

 ⁽٣) الأجير المشترك: هو الذي يعمل لمن شاء ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٢٥)، المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٢٤٩)، أنيس الفقهاء (ص:٦٩).

 ⁽٤) الأجير الخاص: هو الذي يستحقَّ الأجرة بتسليم نفسه في المدة، عمل أو لم يعمل، كراعي الغنم. ينظر:
 التعريفات (ص: ١٠)، التوقيف على مهات التعاريف (ص: ٣٩)، الكليات (ص: ٤٨)

 ⁽٥) ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٤٨)، تحفة الفقهاء (٢/ ٣٥٢)، الهداية (٣/ ٣٤٣)، الاختيار (٢/ ٥٣)، الجوهرة النيرة (١/ ٣١٤)، درر الحكام (٢/ ٥٣٥).

⁽٦) ما بين الفوسين ليس في [أ]، [ج]، [د]. وينظر: الجامع الصغير (ص:٤٤٨)، بدائع الصنائع (٦/ ٢١٠)، المحيط البرهاني (٩/ ٢٠١)، تبيين الحقائق (٥/ ١١٠)، وفي الدر المحتار (٦/ ٦٦)، واللماب (٢/ ٣٩): وأفتى المتأخرون بالصلّع عنى نصف القيمة، وقيل: إن كاد الأجيرُ مصلحاً لا يصمنُ، وإذ بخلافه يضمنُ، وإذ مستورُ الحالِ بُؤمر بالصّلع.

كأوصاف المبيع، إلا أنَّ ما لا يمكن التحرُّز عنه يُجعل عفواً، كها في السَّراية^(١) في حقَّ البزَّاغ^(٢)،

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنه قَبَض العينَ بإذن المالكِ لمنفعتِه، وهو إقامةُ العمل فيه له؛ فلا يكون مضموناً عليه كالمودّع^(٣)، وأجيرِ الواحد^(٤).

وما تَلِف بعمله كتخريق الثَّوب من دَقَّه، وزَلَق الحهار^(ه) (من سَوْقه)^(۱)، وانقطاع الحَبْل الذي يَشدُّ به المُكاري الجِمْلَ^(۷)، وغَرق السَّفينة من مَدِّها مضمونٌ.

وقال زفر –رحمه الله–: غيرُ مضمونِ (^(۱)؛ لأنه تَلِف بعملِ مأذونِ فيه، فلا يكونُ مضموناً عليه كها^(۹) في فَصْد ^(۱۰) (الفصَّاد وبَزْغ) ^(۱۱) البَزَّاع، وأجير الواحد.

⁽١) السّراية: تجاوزُ العطب عها هو مقرَّرٌ في الحدِّ إلى غيره، كمن اقتَصَّ منه بقطع أصبعه، فالتهب مكانُ القطع، وسرى ذلك إلى جميع البدن قهات الإنسان. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٣٤)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٢٥)، معجم لغة الفقهاء (ص:٢٤٣).

 ⁽٢) أي [ج]: (النزاع)، والبزّاغ: فَعَّال من بزغ الحجَّام والبيطار بمبزغه بزغًا: شَرَط، والبزَّاغ للتّكثير،
 والمرادبه: البيطار. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٦٧)، المطلع عن ألفاظ المقنع (ص:٣٢٠).

 ⁽٣) الموذع: من الوديعة: وهي أمانةٌ تُركت للحفظ ينظر: طلبة الطلبة (ص٩٨٠)، المغرب في ترتيب
 المعرب (ص:٢٩)، أنيس الفقهاء (ص:٩٢).

⁽٤) هو الأجير المختص، وسيأتي تفسيره.

⁽٥) أن [ج]، [د]: (الحُمَّال).

⁽١) ما بين القرسين ليس في [د].

⁽٧) أ.[ج] (الحيل).

 ⁽٨) ينظر المبسوط (١٥١/١٥)، الهداية (٣/ ٢٤٢)، الاختيار (٢/ ٥٤)، تبيين الحقائق (٥/ ١٣٥)، مجمع الأنهر (٢/ ٣٩٢).

⁽٩) في [د] زيادة: (أجير الواحد).

⁽١٠) زِ [أ]، [ح]، [د]: (فعل).

⁽١١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

2**08**

ولنا: أنه أتلف مالَه بغير إذنه؛ لأنه مأذونٌ بالإصلاحِ دونَ الإفسادِ؛ فوجبَ أن يكون مضموناً عليه، أمَّا أجيرُ الواحدُ فثمَّةَ المستحَقُّ منافِعه، وتلك لا تختلف بالصَّرْف إلى المصلح من العمل والمفسد.

ومَن غرق في السَّفينة أو سقط من الدَّابَّة لم يضمنه (١)؛ لأنه غيرُ فاعل فيه شيئاً.

وإذا فَصَدَ الفصَّاد^(۱) أو بَزَغَ البَرَّاغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضهان عليه فيها عطب من ذلك؛ لأنَّ المعقود عليه ما هو في وُسْعه وهو الجَرَّحُ دون الجَرِحِ^(۱) الذي هو غير ساري؛ لأنَّه يلتزم بعقد المعاوضة ما يقدر على تسليمه دون ما لا يقدر⁽¹⁾، فأمَّا التحرُّز عن التَّحرُّق في وُسْع / القصَّار⁽⁹⁾ في الجُملة، إلا أنَّه رُبَّها يلحقه الحَرَجُ^(۱) فيه، وذا [1/90] لا يمنع صحة التزامه بعقد المعاوضة.

والأجيرُ الخاصُ: الذي يستحقَّ الأجرة بتسليم نفسه في المُدَّة وإن لم يعمل (١٠)، كمن استأجر رجلاً شهراً للخدمة أو لرعي الغنم، فلا ضيان على الأجير الخاص فيها تلف في يده، ولا ما تلف من عمله؛ لأنه لما سلَّم النَّفس صار عملُه كعمل ربِّ (الملك)(٨).

[المسسرف في الإجارة]

الإجارة تُفسدِها الشروطُ كما تُفسد البيعَ؛ لأنَّها نوعُ بيع.

⁽١) أِ [د] زيادة: (مالكها).

 ⁽۲) الفصّاد من تُخرِح الدّم من الوريد بقصد العلاج. ينظر: لسان العرب (۳/ ۳۳۳)، تاح العروس
 (۸/ ۸۸)، المعجم الوسيط (۲/ ۱۹۰).

⁽٣) ليست في [د].

⁽١) أي [ح] زيادة: (على تسليمه).

⁽٥) ق[د]: (الفصاد).

⁽٦) ق[د] (الحرف)

⁽٧) أ. [ح] زيادة: (أن الله).

⁽٨) أي [-]: (١٤١٥)

ومَن استأجر عبداً للخدمة فليس له أن يُسافر به إلاَّ أن يشترطَ ذلك؛ لأنَّ السُفرة به تبعيدٌ له أن عن مالكِه، ولأنَّه تتفاوت الخدمة، فخدمة السَّفر أشقُّ من خدمة الحَضر.

ومَن أستأْجرَ كِمَلاً ليحملَ عليه محملاً وراكبين إلى مكةَ جازَ، وله المحملُ المعتادُ؛ (لأنَّ المطلقَ ينصرفُ إلى المعتادِ)(٢).

وإن شاهد الجيَّال المحملَ فهو أجود؛ قطعاً للمُّنازعة الموهومة.

وإن استأجر بعيراً لِيحملَ عليه مقداراً من الزَّاد فأكل في الطَّربق، جاز له أن يزيد عوضَ ما أكلَّ حتَّى يتمَّ شرطُه فيها هو المحمول.

الأجرةُ لا تجبُّ بنفس العقد حندنا(")؛ لأنه عِوضٌ منفعةٍ لم تُستوفَ بعدُّ.

وتُستحقَّ بإحدى معاني ثلاثِ: إما بشرط التَّعجيل، أو بالتَّعجيل من غير شرطٍ، [السستعلق أو باستيفاء المعقود عليه.

وعند الشافعي –رحمه الله–: تملك بنفس العقد، ويجبُ تسليمها عند الدَّار أو الدَّابة (٤).

والصحبحُ قولُنا؛ لأنه عقدُ معاوضةِ مُرْسلةِ، فيقتضي التَّساوي في موجّبه؛ استدلالاً بالبيع، إلا أنه يتغيَّر بالشَّرط، فلا يبقى العقدُ مطلقاً.

ومْن استأجرَ داراً فللمؤاجر أن يطالبَه بأجرة كلِّ يوم لوجود استيفاء المنفعة

⁽١) ئيست في [ج]، [د].

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) ينظر المبسوط (١٠٨/١٥)، تحقة الفقهاء (٣٤٨/٢)، الهداية (٣/ ٢٣١)، الاختيار (٢/ ٥٥). الجوهرة النبرة (٢٦٦/١).

 ⁽٤) ينظر الحاري (٧/ ٩٩٥)، العزيز (٦/ ٨٣)، روضة الطالبين (٩/ ١٧٤)، كفاية النبيه (١١/ ٢٤٣)،
 تحفة المحتاج (١/ ١٢٦).

[·•/90]

بقسطه، إلا أن يتبيَّن وقتُ الاستحقاق بالعقد، فحينئذِ يكون بمعنى التَّأجيل.

ومَن استأجرَ بعيراً إلى مكة فلِلْجَيَّالِ أن يطالبَه بأُجرةٍ كلِّ مرحلةٍ، والقياسُ: أنَّه كُلُّها سار شيئاً، ولو خطوةً أن يجب تسليمُ ما يُقابله من الأُجرة إلا أنَّ ذلك القدرَ لا يُعرف، فلو أخذنا بالقياس لا يتفرّغ (كلُّ واحدِ منهم)^(١) لِشُغْل آخر^(٢)، فقدَّرنا بالمرحلة لكونه أيسي

وليس للقصَّار والحَيَّاط أن يُطالب (٢) بالأُجرة حتَّى يفرغَ من العمل؛ لأنه لا يُوجد تسليمُ المعقود عليه إلا أن يشترط التَّمجيل على ما / مرَّ.

ومَن استأجر خبَّازاً لبخبزَ له في بيته قفيزاً من (*) دقيقِ بدرهم لم يستحق الأجَر حتّى تخرج الخبز من التنور.

وكذا إن استأجر طبَّاخاً ليطبخ له طعاماً للوَليمة، فالغَرِّف عليه؛ (للعُرِّف فيهيا)^(ه).

ومَن استأجر رجلاً ليضربَ له لبناً استحقَّ الأجرَ إذا أقامه عند أبي حنيفة (١) -رحمه الله-، يُريد به إذا كان السمِلْبَن (٢٠) معلوماً، الأنَّ العمل يتفاوت (٨) بتفاوت السمِلْبَن.

⁽١) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٢) ني[د]: (أحمد).

⁽۴) أ.[د]: (يطالبا).

⁽٤) لبست في [د].

⁽٥) ق[د]. (نيغرف منها).

⁽٦) ينظر المبسوط (١٦/ ٥٧)، تحفة الفقهاء (٢/ ٣٥٤)، الهداية (٣/ ٢٣٢)، تبيين الحقائق (٥/ ١١٠)، اللَّاب (۹۷/۲).

⁽٧) الْمِلْيَن: مَا يُلِنَن بِهُ وهُو القالب. ينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٦١)، طلبة الطلبة (ص: ١٢٩)، المعرب في ترتيب المعرب (ص:٤٢١)،

⁽٨) ليست زراح ا

وقالاً "؛ لا يَستحقُّها حتى يُشرُّجَه (")؛ لأنه عليه عُرْفاً.

ولأبي حنيفة -رحمه الله : أنَّ اسم اللَّبِن لا يتناول التَّشريج، وما ذُكر من العُرف فهو مشتركٌ.

إذا قال للخيّاط: إن خِطت هذا الثّوب فارسيّاً فبدرهم، وإن خِطته روميّاً الإجارةعلى مجهول) فبدرهمين جاز، وأيُّ العملين عمل استحقَّ أُجرته.

> والقياسُ أن يفسد العقد وهو قول أبي حنيفة -رحمه الله- الأوَّلُ^(٣)، وبه أخذ زفر^(٤)، والشافعي^(٥) -رحمهما الله-؛ لكون المعقود عليه مجهولاً عند العقد، وكذا البَدّل.

> ولنا: أنه مخيَّرٌ بين نوعين من العمل كلِّ واحدٍ منهما معلومٌ في نفسه، والتَّسمية في كلِّ واحدٍ منهما صحيحةً، فيجوز العقدُ.

وإن قال: إن خِطته اليومَ فبدرهم، وإن خطته غداً فلا شيءَ لك، فهو فاسدٌ بالاتّفاق^(۲)؛ لأنه مخاطرةً، (وهو التّرديد بين الوجود والعدم)(۲).

 ⁽۱) وقيل: الفتوى على قولها. ينظر: بدائع الصنائع (٤/ ٢٠٥)، الاختيار (٢/ ٥٦)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٦٨)، البحر الرائق (٧/ ٣٠٢)، تصحيح الفدوري (ص:٢٢٦)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٢٢).

 ⁽۲) تشريج اللّبِن: تنضيلُه وضمّ بعضه إلى بعضي ينظر: العين (۳۳/۱)، طلبة الطلبة (ص۱۲۹۰)،
 المغرب في ترتيب المعرب (ص:۱٤۷).

⁽٣) ينظر: المبسوط (١٥٠/١٠٠)، البناية (١٠/ ٢٢٢).

⁽٤) ينظر: مدائع الصنائع (٤/ ١٨٥)، تيين الحقائق (٥/ ١٣٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٦٨)، محمع الأنهر (٢/ ٣٩٤)

 ⁽۵) ینظر البیان (۷/ ۳۹۰)، العزیز (۲/ ۸۵)، روضة الطالبین (۵/ ۱۷۵)، أستی المطالب (۲/ ۵۰۵)،
 مغنی المحتاح (۳/ ٤٥٥).

⁽٦) ينظر: المسوط (١٥٠/١٥)

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

أمَّا إذا قال: وإن خِطته غداً فبنصف درهم فعند أبي حنيفة رحمه الله الشَّرطُ الأوَّل جائزٌ، والثاني فاسدُّ^(۱).

وعندهما: الشَّرطان جائزان (٢).

وعند زُفر: الشَّرطان فاسدان (٢٠)، كما قال في الفصل الأوَّلِ.

وهما اعتبراه بالفصل الأوَّل حيثُ سمَّى عملين، وسمَّى بمقابل⁽¹⁾ كلُّ واحدٍ منهما بدلاً معلوماً.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنه لو لم يذكر اليومَ وخاطه غذاً يستحقَّ ما شُرِط له في اليوم الأول، فصار كأنه قال: إن خِطته غذاً فلك درهم، أو نصفُ درهم، فكانت الإجارة فاسدة، فيجب أجر المثل، ولأنَّ هذا تعليق البراءةِ عن بعض الأجرة بشرطِ فوقَ^(٥) منفعة التَّعجيل، وتعليق البراءاتِ الشُروطِ لا يصحُّ.

ولو قال له: إن خطتَ هذا النُّوبِ اليوم بدرهم فخاطه غذاً، فعنه (٧) روايتان(٨)،

⁽١) ينظر: النَّتُف في الغتاوى (٢/ ٥٦٠)، بدائع الصنائع (٤/ ١٨٦)، المحيط البرهائي (٧/ ٤٢٣)، تبيين الحقائق (٥/ ١٣٩)، الدر المختار (٦/ ٧٢).

 ⁽٢) ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٤٣)، المبسوط (١٥٠/١٠٠)، المحيط البرهائي (٢٣/٧٤)، الجوهرة النبرة (٢١/٢١)، البناية (١٠/ ٣٢٥).

⁽٣) ينظر. المبسوط (١٥/ ١٠٠)، الهداية (٣/ ٢٤٤)، ثبيين الحقائق (٥/ ١٣٩)، دور الحكام (٢/ ٢٣٧)، مجمع الأنهر (٣/ ٣٩٥)

⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (بمقابلة).

⁽٥) أِي [أ]، [ج]، [د]: (فوت).

⁽٦) في [ب]: (البروات).

⁽٧) في [أ]، [ج]: (نفيه)

⁽٨) ينظر: المسوط (١٠١/١٥)، بدائع الصنائع (١٨٦/٤).

فِي روايةِ: يجبُّ الْمُسمَّى، وفي روايةٍ: يجبُ أجرُ المثل.

وإن قال: إن^(۱) أسكنت هذا الحانوت عطَّاراً فبدرهم في الشهر، وإن أسكنته حداداً فبدرهمين جاز، وأيُّ الأمرين فعل استحقَّ الـمُسمَّى / فيه، كما في مسألة خِياطة الرُّوميَّة والفارسيَّة.

وقالا: الإجارةُ فاسدةٌ ٢٠٠ بجهالة المعقودِ عليه، والبَدَلِ جميعاً.

[الإجــــارة بـــــالعلوم والجهول] ولو استأجر داراً كلَّ شهرِ بدرهم، فالعقدُ صحيحٌ في شهرِ واحدِ؛ لكونه معلوماً، فاسدٌ في بقيّة الشَّهور (*)؛ لكونه مجهولاً، إلاَّ أن يُسمِّيَ مُجلةً أَشهُرٍ (*) معلومةٍ، فحينئذِ يصيرُ معلوماً فيجوزُ.

فإن سكنَ ساعةً من الشَّهر النَّاني صحَّ العقدُ فيه، ولم يكن للمؤاجرِ أن يُخرجَه إلى أن ينقضي الشَّهرُ (*)، وكذلك كلُّ شهرِ سَكَن (*) أوَّلَه؛ لأنَّ الآخر قد رَضِي به، وقدَّر الأُجرة فلمَّا قبضه المستأجرُ انعقدَ بينهما عقدٌ بالنَّعاطي.

وإذا استأجرَ داراً سنةً بعشرة دراهم، جازَ وإن لم يُسمَّ قِسطَ كلَّ شهرِ من الأُجرة؛ لكون البدل والمبدل معلوماً.

ويجوزُ أَحَذُ أُجِرةَ الحَيَّامِ وَالْحَجَّامِ.

⁽١) ليست في [أ].

⁽٣) ينظر: اهداية (٣/ ٣٤٤)، تبيين الحقائق (٥/ ١٤٠)، الاختيار (٢/ ٥٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٦٨)، مجمع الأنهر (٣/ ٣٩٦).

⁽٣) في [ب]: (الشهر).

⁽٤) ق [ب] (شهر).

⁽٥) ليست في [أ]، [ب].

⁽١) في [ح]، [د] زيادة (في).

وبعضُ العلماءِ كرهَ أُجرةَ الحَمَّامِ؛ لأنه بيتُ الشَّيطان سمَّاه رسولُ الله ﷺ: "شرُّ بيتِ تُكشفُ فيه العوراتُ، وتُصبُّ فيه الغسالاتُ والنَّجاماتُ" (١).

ومنهم من فصَّل بين حَمَّام الرجالِ وحَمَّام النِّساءِ.

والصَّحيحُ مَا ذَكَرِنَا؛ لأنَّهُ صحَّ فِي الحَديثُ أَنَّ النَّبِي ﷺ دخل حَمَّام جُحفةٍ (٢)، وتأويل ما روّوا من كراهة الدُّخول: إذا كان مكشوف العورة، فأما بعد التستر (٢) فلا.

وأما أُجرة الحجَّام حرامٌ في قول أصحاب الظَّواهر؛ لقوله ﷺ: عمن السُّخْتِ
كَسُّبُ الحُجَّامُ ﴿ أَنَّا نَدَّعي انتساخَ ﴿ هذا الحديث بحديث ابن عباس –رضي الله
عنها – قال: ااحتجم رسول الله ﷺ، وأعطى الحجَّام أجرةً ﴾ (أ). ولو كان حراماً لم يُعْطِه؛

 ⁽۱) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (۱۱/۲۰) رقم (۱۰۹۲۱)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد
 (۱/۲۷۸): فيه يجيى بن عثيان السمتي، ضعفه البخاري والنسائي، ووثقه أبو حاتم وابن حبان، وبقية
 رجاله رجال الصحيح.

⁽٢) لم أقف عليه، وقال ابن كثير في كتابه آداب الحيام (ص:٣٥): والحديث الذي يُروى أنَّ النبي الله دخل حمَّام المحفة، موضوعٌ باتّفاق أهل المعرفة بالحديث، وليس بصحيح، وإنَّها روى الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي شببة في كتابه الذي صنفه (١٠٣/١): عن إسهاعيل بن علية عن أيوب عن عكرمة: أنَّ ابن عباس وضى الله عنهها، دخل حمَّام الجحفة، وهذا إسناد صحيح.

⁽٣) في [د]: (اللبس).

 ⁽٤) أخرجه البزار في مستده (٩٣٢٠)، والنسائي في الستن الكبرى (٤٦٧٧)، وأبو عوانة في مستخرحه
 (٤) أوصححه ابن حبان (٤٩٤١).

 ⁽٥) الانتساخ، والنَّسخ، وهو: أن يرد دليلٌ شرعيٌ متراخياً عن دليلٍ شرعيٌ مقتضياً خِلاف حكم، ينظر ا التعريفات (ص:٣٤٠)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص:٣٢٤)، الكليات (ص/٨٩٢)

 ⁽٦) أحرحه المحاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب خراج الحجام (٢٢٧٩)، ومسلم في صحيحه،
 كتاب المساقاة، باب حل أجرة الحجامة (١٢٠٢).

لأنَّه كما لا يحلُّ أكلُ الحرام (1) لا يحلُّ إيكاله، إلا أنَّ أخذ أُجرة الحجَّام من الدناءة.

ولا نجوزُ أُجرة عَسْبِ التَّيس؛ لقوله ﷺ: امن السُّحت عسبُ التَّيس، ومهرُ البغي الله المنها والمراد بعَسَب التَّيس: أخذُ المال على الضَّراب، وهو إنزالُ (٢) الفحول على الإناث (٤)، وذلك حرامٌ؛ لأنه أخذُ المال بمقابلة الماء، وهو مَهينٌ لا قيمة له، أو استئجارٌ (٩) لاستيفاء العين قَصْداً، أو لأنّه يلتزم ما لا يقدر على الوفاء به، وهو الإحبال.

والمرادُ بمَهْرِ البغي ما تأخذه الزَّانية شَرْطاً على الزُّنا.

ولا يجوزُ الاستتجار على الأذان والحج، وهذا عندنا(١).

وقال الشافعي -رحمه الله-: يجوز (٧).

[الاسستنجار على القريسات والملاهي]

[91/پ

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه لو استحقَّ الأجرَ، إما / أن يستحقَّ بمقابلة نفس العمل أو بمقابلة منفعة العمل، فالأوَّلُ لا يُمكن؛ لأنَّ نفس العمل قائمٌ بالفاعل لا يعدوه، ولا

⁽١) ق[ب]: (الحيام).

 ⁽٢) قال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ١٣٥): غريب بهذا اللفظ، وقال ابن حجر في الدراية (١٨٨/٢): لم
 أجده هكذا.

رأخرج البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب عسب الفحل (٣٣٨٤) "نهى النبي ﷺ عن عسب الفحل».

⁽٣) في [ب]: (إنزا).

⁽٤) ينظر: طلبة الطلبة (ص:١٣٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣١٥)، المصباح المنير (٦/ ٤٠٨).

⁽٥) في [ح] (استخبار).

⁽٦) ينظر بدائع الصنائع (٤/ ١٩١)، الهداية (٣/ ٢٣٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٦٩)، لسان الحكم (١/ ٣٦١).

 ⁽٧) في الأصح ينظر: نهاية المطلب (١٣/١٣)، البيان (٨٩/٢)، العزيز (١٠٣/٦)، المجموع
 (٣/٣)، نهاية المحتاج (١/٨١٤).

وَجْهَ إِلَى الثَّانِ؛ لأنَّ منفعة العمل مقصورة على العامل؛ لقوله عز وجل: ﴿ مَّنْ عَيلَ صَلِمًا فَلِمُ الثَّانِ الْمَالَةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُسْكِلُ على أحدٍ افكان المرادُ به فلم ألم يُرد به نفس العمل؛ لأنه لا يُشْكِلُ على أحدٍ افكان المرادُ به حكمُ العمل، فإذا لم يحصل للمستأجر شيءٌ من هذا العقد وجب أن لا يجوز أصلاً الأنه حينئذ يتمحَّضُ إيجابُ الأجرة ضرراً (١٠).

ولا يجوزُ إجارةُ المشاع عند أبي حنيفة -رحمه الله- إلا من الشَّريك (٢٠)؛ (لأنَّ [اجارة المشاع] الانتفاع بالمشاع، وهو مشاعٌ لا يُتَصوَّر إلا من الشَّريك)(٢٠).

وقالا: يجوز (4)؛ لإمكان الانتفاع بالمشاع بطريق التَّهايو.

ويجوزُ استئجار الظِفْر (*) بأجرةٍ معلومةٍ؛ لأنَّ بالنَّاس إليه حاجةً؛ لأنَّ الصَّغار لا

⁽۱) قال ابن تُطنّوبُغا في تصحيح القدوري (ص:۲۲۸): هذا جواب المتقدمين، وأجازه المتأخرون، فقال في الهداية: وبعضُ مشايخنا استحسنوا الاستنجار على تعليم القرآن، وعليه الفتوى، واعتمده النّسفي، وقال في المحيط: ولا يجوز الاستنجار على الطّاعات كتعليم القرآن والفقه والإمامة والحجّ عنه، وبعضُ أصحابنا المتأخرين جوَّزوا ذلك؛ لِكَسَلِ النّاس، ولحاجتِهم. وفي الدَّخيرة: ومشايخُ بلنج جوَّزوا الاستنجار لنعليم القرآن إذا ضرب لذلك مدَّة، وأمتوًا يوجوب المسمّى، وإذا كان بدون ذكر المدَّة أفتوًا بوجوب المسمّى، وإذا كان بدون ذكر المدَّة أفتوًا بوجوب المعمّى، وقال صدر الشريعة: ولم يصح للعبادات كالأذان والإقامة وتعليم القرآن، ونفتي اليوم بصحّتها

 ⁽۲) ينظر: تحفة الفقهاء (۲/۷۰/۲)، الهداية (۲/۸۳۲)، الجوهرة النيرة (۱/۲۷۰)، البحر الرائق
 (۲/۸۳)، مجمع الأنهر (۲/۸۳).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٤) ينظر بدائع الصنائع (٤/ ١٨٠)، تبيين الحقائق (٥/ ١٢٦)، البناية (١/ ٢٨٣)، حاشية الشرنبلالي (١/ ٢٣١)، وقيل: الفتوى على قولها، ولكن قال في تصحيح القدوري بعد أن ذكر من صحّح الأوَّل (ص: ٢٣١): شاذٌ مجهولُ القائل فلا يُعارضُ ما ذكرنا.

 ⁽٥) الظِفْر الحاضة. المغرب في ترتيب المعرب (ص:٢٩٧). وانظر: المطلع على ألفاظ المقمع (ص ١٧٠٣)،
 المصباح المنير (٢/ ٣٨٨).

يُربَّوْنَ إِلاَ بِلَبَنِ الآدميَّةُ⁽¹⁾، والأُمُّ قد تعجز عن الإرضاع بموتِ أو مرض، فَجُوَّز ذلك للحاجة.

ويجوزُ بطعامِها وكسوتِها.

وقالا: لا يجوز^(٣)، وهو قول الشافعي^(٣) رحمه الله ؛ لأنَّ هذا عقدُ إجارةٍ، فلا يصحُّ إلا بإعلام الأُجرة، كسائر الإجارات.

(ولأبي حنيفة -رحمه الله) (أن الله أنجوّز هذا في سائر الإجارات؛ لنمكّن المنازعة في الثّاني (أن وذا لا يوجدُ ها هُنا؛ فإنّهم لا يمنعون الظِنْر كِفايتَها من الطّعام والكسوة؛ لأنّ منفعة ذلك راجعة إلى وَلَدِهِم بَلْ (أ) رُبّها يُكلّفونها بالأكل فوق الشّبَع لتكثير لَبَنِها، فلا تكونُ هذه الجهالةُ مفضية إلى المنازعة، فلا تمنع صحّة الإجارة.

وليس للمستأجر أن يَمنع زوجَها من وطثها؛ إيصالاً لكلَّ واحدِ منهما إلى حقّه، فإن حبَلَت فلهم فسخُ الإجارة إن كان يَضُرُّ بالصَّبي؛ لأنه حيننذِ يتعيَّبُ المعقودُ عليه. وعليها أن تُصلِحَ طعامَ الصَّبى؛ لمكان العُرف.

وإن أرضعتُه في المُدَّة بلبنِ شاةٍ فلا أُجرة هَا؛ لأنَّهَا مَا أَوْفَتِ المُعَمُّودَ عليه.

* * *

⁽¹⁾ E[c]: (1/4)

 ⁽۲) ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٤١)، المسوط (١١٩/١٥)، بدائع الصنائع (١٩٣/٤)، الهداية
 (٣/ ٢٣٩)، الاختيار (٢/ ٥٩)، تبيين الحقائق (٥/ ١٢٧)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٧٠).

 ⁽٣) ينظر البيان (٧/ ٣٢٨)، العزيز (٦/ ٨٤)، روضة الطالبين (٥/ ١٧٤)، النجم الوهاح (٥/ ٣٢٤)،
 جواهر العقود (٢/ ٢١٦).

⁽٤) في [د] (ولو تال).

⁽٥) في [د] زيادة: (الحال).

⁽١) ليست في [ب].

[1/92]

فصل

وكُلُّ صانع لعمله أثرٌ في العين كالقصَّار والصَّبَّاعَ فله حبسُ العين بعد فراغه من [حبس العين عمله حتَّى يستوفي الأُجرة؛ لأنَّ المعقود عليه الوصفُ الذي أَحدَثه (١) في النَّوب، وهو بالاجر] قائمٌ فكان له أن يجبسَه ببدلِه.

ومن ليس تعمله أثرٌ فليس له أن يجبس العين للأجرة (كالحيّال والملاَّح (٢)) (٢)؛ لأنَّ المعقودَ عليه نفسُ العمل، ولم يبق بعد الفراغ منه، فلا يكون له أن يجبسَ.

وإذا اشترط على الصَّانع أن يعمل بنفسه فليس له أن يَستعملَ غَيرَه؛ لأنَّ السَّاجر لم يرض به.

وإن / أطلق فله أن يستأجر من يعمل (٥)؛ جَرْياً على الإطلاق.

وإذا اختلف الحيَّاطُّ (١٠) وصاحبُ النَّوبِ فقال صاحبُ النَّوبِ: (أمرتُك أن تعمله قباءً، وقال الحيَّاط: قميصاً، أو قال صاحبُ النَّوبِ) (٧٠): أمرتُك أَنْ تصبغه أحمرَ فصبغته أصفرَ، فالقولُ لصاحبِ النَّوبِ مع يمينِه؛ لأنَّ الإذنَ يُستفاد من جهيِّه.

⁽١) في [أ]، [د]: (أخذبه).

⁽٢) الملأح: قائدُ السفينة. ينظر: المعجم الوسيط (٦/ ٩٦١)، معجم لغة الفقهاء (ص:٤٥٧).

⁽٣) في [ح] (كالحيال والحلاج).

⁽٤) ليست في [أ]. [ب].

⁽٥) أي [أ]، [ج]، [د]: (يعمله)

⁽٦) في [د] (الصباغ)

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [د].



(فإن حَلَفَ فالحياطُ ضامنٌ؛ لأنه تصرَّفَ في مالِ الغيرِ بالإتلافِ من وجهِ)(١).

فإن قال صاحبُ النَّوب: عملتَه في بغير أُجرِ (*)، وقال الصَّانع: بل (*) بأجرٍ، فالقولُ (أ) لصاحب النَّوب مع يمينه عند أبي حنيفة (أ) –رحمه الله—! لأنه يُنكر التزام الأُجرة.

وعن أبي يوسف -رحمه الله-: إن كان جِرِّيفاً فله الأُجرةُ وإلا فلا (٢٠)؛ لأنه إذا كان حِرِّيفاً كان حالُه دليلاً على أنه عاملٌ له بأجرٍ.

وقال محمد -رحمه الله-: إن كان الصَّائعُ معروفاً بهذه الصَّنعة بالأُجرة فالقول قولُه (٧٠)؛ لكون الظَّاهر شاهداً له.

والواجبُ في الإجارةِ الفاسدةِ أجرُ المِثْل؛ لأنَّ أَجرَ المِثْل في الإجارات كالقيمة في البياعات، ثم فساد البيع يُوجِب القيمة ؛ ففسادُ الإجارة وجبَ أن يُوجب أجر المثل؛ لأنَّ كلَّ واحدِ منهما بيعٌ ؛ إلا أنَّه لا يُجاوِز به المسمَّى؛ لوجود الرِّضا بقدر المسمَّى.

وإذا قبض المستأجِرُ الدَّار فعليه الأُجرة، وإن لم يسكُنْها؛ لأنَّ الأُجرة إنَّى تجبُ

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [د].

⁽٢) أِي [ج]، [د]: (أجرةٍ).

⁽٣) ليست في [د].

 ⁽٤) في [أ]. [د] زيادة: (قول حد).

 ⁽٥) ينظر: الهداية (٣/ ٢٤٦)، المحيط البرهاني (٧/ ٥٣٨)، تبيين الحقائق (٥/ ١٤٣)، الجوهرة الميرة
 (١/ ٢٧٢)، درر الحكام (٢/ ٢٣٨)

⁽٦) ينظر البناية (١٠/ ٣٣٩)، الجرهرة النيرة (١/ ٢٧٢)، البحر الرائق (٨/ ٣٩)، مجمع الأنهر (٦/ ٣٩٨). (٣٩٨/٢)

 ⁽۷) رقبل الفترى على قوله. ينظر البناية (۱۰/۳۳۹)، درر الحكام (۲۳۸/۲)، تصحيح القدوري
 (ص:۲۳۱)، الدر المختار (٦/ ۷٥)، اللّباب (۱۰۳/۲).

بمقابلة تسليم المعوَّض دون الانتفاع، وقد وُجد.

فإن غَصَبَها غاصبٌ من يده مَقَطَت الأُجرةُ؛ لأنه حينئذِ لا يَسْلَمُ للمستأجر المعوَّض.

وإن وَجَدَ بِهَا عِيبًا يُضرُّ بِالسُّكني فله الفسخُ؛ لأنه يتمكَّن الحَللُ فيها هو المقصودُ بالعقد لأجل العيب، فكان بمنزلة العبد المستأجر للخدمة إذا مرض.

ثمَّ إِنَّهَا يكونُ له حقُّ الفسخ بحضرة ربِّ الدَّار(١)، فإن كان غاثباً فليس له حقُّ الفسخ؛ لأنَّ هذا بمنزلة الردِّ بالعيب.

وإذا خربت الدَّارُ، وانقطع شِرْبُ الضَّيْعة، أو انقطع المَّاءُ عن الرَّحَا انفسخت الإجارةُ؛ لِتعذُّر إمكان الانتفاع به على الوجه الذي قصدَه بالاستنجار، والتَّمكُّنُ من الانتفاع شرطٌ لوجوب (٢٠) الأُجرةِ، ولا كذلك إذا تعبَّبَ؛ لأنَّ النَّمكُّن من الانتفاع ثابتٌ إلا أنه يتطرَّقُ إليه الخللُ.

وإن مات أحدُ المتعاقدين، وقد عقد الإجارة لنفسه انفسخت؛ لأنَّ الإجارة تمليك المنفعة(٣) بعوض، ومنافعُ الدَّار تحدُّث شيئاً فشيئاً، فكان / لبقائه حُكمُ الابتداء، أو بعد موت العاقد لا يُتصوَّرُ منه مباشرةُ العقد حقيقةً، فلا يُمكنُ تصويرُه تقديراً؛ لأنه يكون تقدير المحال.

وإن كان عَقَدَها لغيره لم تنفسخ؛ لبقاء مَنْ وقعَ العقدُ له؛ فكان العاقدُ باقياً تقديراً. ويصحُّ شرطُ الخيارِ في الإجارةِ.

921/پ

⁽¹⁾ is [c] (IIIL).

⁽Y) is [c] (be sec)

⁽٣) أ. [د] (المناقم)



وفي أحد قولي الشافعي - رحمه الله : لا يجوز (١).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ هذا عقدُ معاوضةِ مالِ بهالِ، فيجوزُ شرطُ الخيار فيه م.

وتفسخ الإجارة بالإعذار، وهذا عندنا(٢).

وعند الشافعي -رحمه الله-: لا تنقض بعذرٍ وبغير عذرٍ (٣).

وقال بعض النَّاس: تنقض بعذر وبغير عذر (*).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ المعقودَ عليه في باب الإجارة وهو المنفعةُ لا يصيرُ مقبوضاً إلاَّ بالاستعبال، فكان هذا عذراً حاصلاً قبل القبض، فكان بمنزلةِ العيبِ الحاصلِ قبل القبض، والجامعُ بينهما: أنَّه لا يمكنه المضيُّ في موجَب العقدِ إلاَّ بضررِ يلزمُه، وهو لم يرضَ بذلك، فيثبت له حتَّ الفسخ دفعاً لضررِ غير مرضي به.

وذلك بأن استأجر دُكَّاناً في السُّوق ليتَّجر فيه فذهب مالُّه، وكمن أجَّر دُكَّاناً أو

⁽۱) الخلاف في الإجارة هو وجو عند بعض الشافعية في إحدى الطريقتين، والأصحُّ أنَّه لا يصحُّ، وبعضهم كالماوردي، والشَّيرازي، لم يجك خلافاً أنَّ خيار الشَّرط فيها لا يصحُّ والشَّيرازي، لم يجك خلافاً أنَّ خيار الشَّرط فيها لا يصحُّ الحيار في الإجارة المتعلقة بالزَّمان، قبل الدَّميري وصحَّع المصنف (أي: النَّووي) في تصحيحه ثبوت الخيار في الإجارة المتعلقة بالزَّمان، ويلزم منه النَّبوت فيها عدا ذلك بطريق أولى، لكنَّ الصَّحيحَ المعتمد في أكثر كُتبه وكُتب الرَّافعي عدمُ ثبوته فيها. ينظر: الحاوي (٧/ ٣٩٤)، المهذب (٣/ ٢٥٣)، نهاية المطلب (٥/ ٣٢)، البيان (٥/ ٢٧)،

روضة الطالبين (٣/ ٤٤٨)، كفاية النبيه (١١/ ٢٣٣)، النجم الوهاج (١١١/٤)

 ⁽۲) ينظر الأصل (۳/ ۶۲)، المبسوط (۱۱/ ۲)، تحفة الفقهاء (۲/ ۳۲۰)، الهداية (۲/ ۲٤۷)، الاختيار (۲/ ۲۱).

 ⁽٣) ينظر الأم (١/٤)، الحاوي (٧/ ٣٩٣)، البيان (٧/ ٣٣٨)، العزيز (٦/ ١٦٣)، روصة الطالبين
 (٥/ ٢٣٩)، مغني المحتاج (٤/ ٤٨٣)

⁽٤) هو قول شريح القاضي. ينظر: الأم (٤/ ٣١)، بدائع الصنائع (٤/ ٢٠١).

داراً ثم أفلس ولزمه ديونٌ، ولا يقدر على قضائها إلا من ثمن ما أجَّر فسخ القاضي العقدَ وباعها في الدَّين.

وهذه الرَّواية موافقةً لرواية الزَّيادات^(۱)، أما على رواية الجامع الصَّغير: قضاءُ القاضي ليس بشرط في النَّقض بسبب الدَّين^(۱)؛ لأنه في معنى العيب قبل القبض، فتثبتُ ولاية الفسخِ من غير قضاء ولا رضا، كها في بيع العين، وإنها يُحتاج إلى القضاء إذا كان عذراً يحتمل الاشتباه، كالدَّين الذي يحتمل أن يكون له وفاءً بغير البيع.

ومَن استأجرَ دابَّةً ليُسافرَ عليها ثمَّ بدا له من السَّفر فهو عذرٌ؛ لأنه قد يتعذَّر على المستأجر السَّفرُ؛ لانقطاع أسبابِه.

وإن بدا للمُكاري في السَّفر فليس ذلك بعذر؛ لأنه يمكنه أن يبعث تلميذَه لِيقومَ على الدَّوابِ.

وإذا أجَّر العينَ المستأجِرُ قبل قبضها (٢٠) لم يجز، بمنزلة بيع العينِ قبل القبض.

* * *

 ⁽١) وقيل: هو الأصحُّ. ينظر عدائع الصنائع (٤/ ٢٠٠)، المحيط البرهاني (٧/ ٤٩٨)، الاختيار (٢/ ٦٢)،
 حاشية الشرنبلائي (٢/ ٢٣٩).

⁽٢) ومنهم من فرَّق فقال إن كان العذرُ ظاهرًا انفسخت، وإلاَّ يفسخُها الحاكم، قال قاصي خان والمحوبي وهو الأصحُّ. ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٢٩)، الهداية (٢٤٨/٣)، تبين الحقائق (١٤٦/٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٧٤)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٠١).

⁽٣) في [ح]، [د]. (القبض).



كتاب الشُفَعة(١)

اعلم بأذَّ الشَّفْعةَ مأخوذةً من الشَّفْعِ، وهو الضَّمُّ الذي هو ضِدُّ الوِثْر، / ومنه شفاعةُ [1/93] رسولِ الله ﷺ للمذنبين؛ فإنه يَضمُّهم جا إلى الفائزين، فكذلك الشَّفيعُ بأخذه يَضُمُّ الماخوذَ إلى مِلْكه، فشمَّى شُفْعةً فذا.

وقد دلَّ على ثبوته أحاديثٌ مشهورةٌ، وهي على مراتب، وبه بُدِيءَ الكتابُ.

قال: الشُّفَّعةُ واجبةٌ للحَليط^(٢) في نفس المبيع، ثم للحَليط في حقَّ المبيع كالشِرْب [مسن... الشفعة] والطَّريق، ثم للجار، وليس للشَّريك في الطَّريق والشَّرْب، والجار، شُفْعةٌ مع الحَليط.

وقال الشافعي -رحمه الله-: لا تجبُّ الشُّفعة إلا للشَّريك في نفس المبيع (").

والصَّحيحُ قولنا لقوله ﷺ: «الشَّريكُ أحقُّ من الخليط، والخليطُ أحقُّ من الجار»(*)،

 ⁽١) الشُفعة عبي تملُّك البقعة جبرًا بها قام على المشتري بالشركةِ والجوارِ. التعريفات (ص:١٢٧)، وانظر:
 طلبة الطلبة (ص:١١٩)، أنيس الفقهاء (ص:١٠١).

⁽٢) الخليط الشّريك، والمراد: أنَّ الشّريك في البقعةِ أولى من الشّريك في الأساس، والشّريك في الأساس أولى من الجارِ، فالشّريك في البقعة هو الشّريك في الجقوق، والشّريك في الحقوق أولى من الجارِ، فالشّريك في البقعة هو الشّريك في الجارين، أجزاه العقار الذي يُباع، والشّريك في الأساس هو أن يكون الحائط بين العقارين مشتركاً بين الجارين، والطّريك في الحقوق هو أن يكون حتَّ الشّرب أو حتَّ المرور في الطريق مشتركاً بينها، والجارُ هو الملزق، فإن كان بينها طريقٌ نافلًا فلا شُفعة له. انظر: طلبة الطلبة (ص:١٢٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٥١)، كشاف اصطلاحات الفنون (١/٣٧١)

 ⁽٣) فلا شُفعة للجار، ولا للشَّريك في حقَّ البيع. ينظر: الأم (١١٦/٧)، الحاوي (٧/ ٢٣٤)، البيان
 (٧/ ١٠١)، العزيز (٥/ ٤٨٩)، روضة الطالبين (٥/ ٧٧).

⁽٤) لم أقف عليه. وقال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ١٧٦): غريب، وذكره ابن الجوزي في التحقيق، وقال، إنّه حديثٌ لا يُعرف، وإنّها المعروفُ ما رواه سعيد بن منصور عن عبد الله بن المبارك عن هشم بن المعيرة الثقفي، قال: قال الشعبي: قال رسول الله ١٤٥ «الشّفيعُ أولى من الجار، والجار أولى من

[متسى تجسب

الشفعة؟ ومتى

تستقرا

وفي حديث جابر أنَّ النبي ﷺ قال: «الجارُ أحقُّ بشفعته (١) يُنتظر بها، وإن كان غائباً»(١).

وَإِنْ سَلَّمَ الْحَلِيطُ فَالشَّفَعَة لَلشَّرِيكَ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرِبِ، فَإِنْ سَلَّمَ أَخَذَهَا الجَارُ؛ لِا روينا، والجَارُ المقابل لا شُفْعة له؛ لأنه ليس بجارٍ مطلقٍ.

والشُفَعةُ تَجِبُ بعقد البيع، وتستقرُّ بالإشهاد، وتُملكُ بالأخذ إذا سلَّمها المشتري أو حَكَمَ بها حاكمٌ.

أمَّا الواجبُ بِهِ بِالعقد فلأنَّ سببَ تحقيق الضَّرر من الدَّخيل هو البيعُ في وأمَّا استقرارُه بالإشهاد (فلأنَّه أَظُهرَ بطلبه رغبته في الأخذ لدفع الضَّرر عن نفسه) في وهو حقَّ ضعيفٌ يسقطُ بالإعراض عنه، ولا يُعلم أنه على الطَّلب (٢) إلاَّ بالإشهاد، فإذا كان عِلْمُهُ بالبيع بمحضر من المشتري فالجوابُ واضحٌ.

وكذا إن كان بمحضرٍ من الشُّهود ينبغي له أن يُشهدُهم على طلبه ثم يتوجُّهُ إلى

الجنب، وقال ابن حجر في الدراية (٢٠٣/٢): لم أجده.

⁽١) الشَّقْب والصَّقْب: القُرْب. ينظر: طلبة الطلبة (ص:١١٩)، المغرب في ترتيب المعرب (ص ٢٢٨)، المصياح المنير (١/ ٢٨٠).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الشَّفعة، باب الشُّفعة بالجوار (٢٤٩٤)، وابو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في الشُّفعة (٢٥١٨)، والترمذي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الشُّفعة للغائب (١٣٦٩) بلفظ: «أحق بشُفعة جاره». قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

والحديث في صحيح البخاري، كتاب الشُّفْعة، باب عرض الشُّفْعة على صاحبها قبل البيع (٢٢٥٨): بلفظ: ٣ الجار أحقَّ بسقيه فقط.

⁽٣) لبست في [أ]، [ج]، وفي [د]: (الوجوب).

⁽٤) في [ح] زيادة: (فيجب بعقد البيع).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٦) أي [د] (طلب البيم).

من في يده الدَّار، أو إلى موضع الدَّار فيشهد على الطَّلب عنده أيضاً. والطَّلبُ صحيحٌ من غير إشهاد إلا أنَّ الإشهاد لمخافة الجُحود، فإذا ترك هذا تبطل شفعتُه لقوله ﷺ: «الشُفْعة كنِشُطة العِقال إن أخذتها ثبتت وإلا ذهبت "الا أنَّ المِلك إنَّا يثبتُ إمَّا بالأخذِ بالنَّراضي أو بحكم من له ولايةً بالنَّراضي أو بحكم من له ولايةً عامةً.

وإذا علم الشَّفيعُ بالبيع أشهد في مجلسه ذلك على المطالبة، ثم ينهض منه فبُشهد على المطالبة، ثم ينهض منه فبُشهد على المباتع إن كان المبيع في يده أو على المبتاع أو عند المقار، فإذا فعل ذلك استقرت شفعته؛ لما^(۲) قلنا.

ثمَّ لا تسقطُ بالتَّاخير عند أبي حينفة (٣) -رحمه الله -؛ لأنَّ حقَّه قد تقرَّر بالطَّلب، / فلا يسقطُ بعد ذلك إلا بإسقاطه صربحاً أو دلالةً، وهذا هو القياس. [93/4]

وقال محمد -رحمه الله-: إن تركها شهراً بعد الإشهادِ بَطَلَت شفعتُه ()، وهذا استحسانًا؛ لأنه لو لم تسقط لتضرَّر به المشتري؛ فإنه يتعذَّر عليه التَّصرُّ فُ مخافة أن ينقض الشَّفيع تصرُّفه، والضَّرر مدفوع، وإنها قُدِّر ذلك بالشَّهر؛ لأنَّ الشَّهر في حكم الأجل، وما دونه عاجلٌ على ما عُرف في كتاب الأيهان.

⁽١) لم أنف عليه، وأخرج ابن ماجه في سننه، كتاب الشَّفْعة، باب طلب الشُّفْعة (٢٥٠٠)، والبزَّار في مسنده (٥٤٠٥) عن ابن عمر مرفوعاً: «الشُّفْعة كحلَّ العِقال»، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣١/٣)؛ إسناده ضعيف.

⁽٢) ف[د] (كإ)

⁽٣) وهو رواية عن أبي يوسف. ينظر: المبسوط (١١٨/١٤)، تحفة الفقهاء (٣/ ٥٥)، الهداية (٤/ ٣١١)، الاختيار (٢/ ٤٥)، تبيين الحقائق (٥/ ٤٤٤).

 ⁽٤) رعليه العنوى ينظر: بدائع الصنائع (٩/٥)، النتف في الفتاوى (١/ ١٠٥)، البناية (١١/ ٢٠٧)،
 درر الحكام مع حاشية الشرنبلالي (٢/ ٢١٠)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٢٢٦)

وعند أبي يوسف رحمه الله : أنه إذا تَرَكَ الحُصومةَ في مجلسِ من مجالس القاضي بطلت شفعتُه حتَّى إذا كان القاضي يجلسُ في كل ثلاثة أيامٍ، فإذا مضى مجلسٌ من مجالسه ولم يُخاصِم الشَّفيعَ فيه اختياراً بطلت شفعتُه (١).

[ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز] والشُّفْعةُ واجبةٌ في العقارِ وإن كان (٢) لا يُقسمُ؛ لأنَّه لا فَصْلَ في الأدلَّةِ المثبتةِ لحقَّ الشُّفْعة.

ولا شُفعة في العُروضِ والسُّفُنِ، ولا في البناءِ والنَّخلِ إذا بِبِعَ دون العَرْصة (١٠)؛ لأنَّهَا عُرِفت شرعاً. وقد نصَّ صاحبُ الشَّرع على الشُّفعة في العقار خاصَّة، قال ﷺ: الشُّفعة في كلِّ شيءِ: عقارِ أو رَبْع (٤٠)، والرَّبْع هو الدَّار.

والرَّجلُ والمرأةُ، والكبيرُ والصغيرُ، والمسلمُ والنَّمِّي في الشَّفْعة سواءً، فإنَّ هذا من المعاملاتِ، والاستحقاقُ يُبتنى على السَّببِ وهو مُستَحقُّ (*) في حقَّهم، وثبوتُ الحكم بثبوتِ سبيه.

 ⁽١) ينظر: المبسوط (١١٨/١٤)، المحيط البرهائي (٧/ ٢٧١)، الاختيار (٢/ ٤٥)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٢٧١)، البحر الرائق (٨/٨٨).

⁽٢) ئىست ق[أ].

 ⁽٣) العَرْصة؛ كلَّ بقعةٍ بين الدُّور ليس فيها بناءً. معجم لغة الفقهاء (ص:٣٠٩)، وانظر: الكليات
 (ص:٤٤٠)، كشاف اصطلاحات الفنون (٣/ ١٩٩٢).

⁽٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسئده كها في نصب الراية (٤/ ١٧٧) بلفظ: ٥الشَّريك شفيعٌ، والشُفعة في كلَّ شيءٍ، وقال ابن حجر في الدراية (٣/٣): رجال إسئاده ثقات، وأعله البيهقي في معرفة السنن (٨/ ٣١٩) بالإرسال

وأحرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٠١٥): بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشُّفعة في كلَّ شيءٍ وأَعلَه الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/ ٦٤) بالشُّنوذ، وأنَّ الصَّواب فيه قوله: (في كُلُّ شِرَكٍ)

⁽٥) نِ [أ]، [ج]، [د]: (متحقَّق)

وإذا ملكَ العقارَ بعوضِ هو مالٌ وَجَبَت فيه الشُّفْعة، ولا شُفْعةَ في الدَّارِ يتزوَّجُ الرَّجلُ عليها(١)، أو يُخالع(٢) المرأة بها(٢)، أو يستأجرُ لها(٤) داراً، أو يُصالح عليها من دم عمدٍ، أو يُعتق عليها عبداً، أو يصالح عنها بالإنكار؛ لأنَّ العِوض في هذه المواضع ليس بهالٍ، والشُّفَعة عُرِفَ استحقاقُها فيها إذا كان العِوضُ ما لاَّ؛ لأنَّ الشَّفيع يتملَّكُ بمثل ما يملك به المشتري إلا أنَّ المثل إما أن يكون من حيثُ الصورةُ أو في معنى المالية.

فإن كان التَّمن مما له مثلٌ من جنسه يأخذه بمثله صورةً ومعنى. وإن لم يكن له مثل يأخذه بمثله في صفة المالية وهو القيمة استدلالاً بالغاصب.

فإن صالَحَ على العقار بإقرارِ أو سكوتِ أو إنكارِ وجبت الشُّفْعةُ؛ لِتحقُّق المعاوضة بالمعاطاة (*).

(وقد اختلفت النُّسخُ (٢) في هذه المسألة، والغلطُ فيها وقع من النَّاسخ، والصَّحيحُ ما ذكرناه؛ لأنَّ في زعم الذي أخذ الدَّار أنه أخذَها عِوَضاً /عن المالِ الذي ادَّعي

وإذا تقدُّم الشَّفيعُ إلى القاضي فادُّمى الشِّراءَ وطلبَ الشُّفعةُ، سأل القاضي المدَّمى [إثبـــات

[1/94]

⁽١) ليست في [أ]، وفي [ج]: (بها)

⁽٢) الحُلُع: إزالةُ ملكِ النَّكاحِ بأخذِ المالِ. التعريفات (ص:١٠١)، وانظر: أنسيس الفقهاء (ص:٥٧)، التوقيف على مهات التعاريف (ص:١٥٩).

⁽٣) ليست في [أ].

⁽٤) ق [أ]، [د] (يا).

⁽٥) بيعُ المعاطاة: أن يُناول المُشتري الثَّمنَ للبائع فيناولُه البائعُ السُّلعةَ دون إيجابِ ولا قبولِ معجم لعة الفقهاء (ص:١١٤)، وانظر: الطلع على ألفاظ المقنع (ص:٢٧١)، المصياح المنير (٢/٢١٧)

⁽٦) في [د] (المشايخ).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من [د].

2008 OV.)

عليه (1)، فإن اعترف مَلَكَّه (الذي يتشفَّعُ بِهِ) (1)، وإلا كلَّفَ الشَّفيعَ (1) إقامة البيَّنة، فإن عَجزَ عن البيَّنة استُحلِف المشتري بالله (1): ما (1) تَعْلَمُ أَنَّه مالكُ للَّذي ذكره مما يتشفَّع به، فإن نَكَلَ أو قامت للشَّفيع بيَّنةٌ سألَه القاضي: هل ابتاعَ أم لا؟ فإن أنكر الابتياع، قيل للشَّفيع: أقِم البيَّنة، فإن عَجَزَ عنها استُحلِفَ المشتري بالله: ما ابتاع أو بالله ما استحقَّ عليه في هذه الدَّار (1) شُفْعة من الوجه الذي ذكره؛ لأنه لا بُدَّ من كون الشَّفيع مالكاً للذَّار التي يتشفَّع بها.

ولا بُدَّ أيضاً (٢٠ أن تكون الدَّار التي يدَّعي الشُّفْعة فيها مبيعة ؛ حتَّى يمكن إثباتُ هذا الحُكْم، ولا يَظهرُ ذلك إلا بالبيَّنة، أو بالنُّكول، أو الإقرار من المَدَّعي عليه.

وتجوزُ المنازعةُ في الشَّفعة، وإن لم يُخْضِر الشَّفيعُ النَّمنَ إلى مجلس القاضي، فإذا قضى [النانفة في الثنانة الثنعة] القاضي بالشُّفْعة فللشَّفيع أنْ يؤديُّ النَّمن، ويأخذ الدَّار.

> وقال محمدٌ -رحمه الله-: لا يُقضى له بالشُّفْعة حتى يُخضِرَ النَّمن (^)؛ لأنَّ تمكُّنه (⁾ من الأخذِ إذا أدَّى النَّمنَ، فلا يقضي القاضي له بالمِلك قبل ذلك؛ دفعاً للضَّرر عن

⁽١) في [د] زيادة: (عنها)

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ب]، [د].

⁽٣) ليست **ن** [ج]،[د]

⁽٤) ئىست ني[د].

⁽٥) أن [ح] زيادة: (لم).

⁽٦) ليست في [أ]ه:[ب]، [ج].

⁽٧) ليست أي[د].

⁽٨) ينظر المسرط (١١٩/١٤)، تحفة الفقهاه (٣/ ٥٥)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٤٥)، مجمع الأنهر (٨) ينظر ١٨٤٢)، اللباب (١١٢/٢).

⁽٩) أِي [أ]، [ج]: (يمكنه)، وفي [د]: (قلكه).

المشتري إلاَّ أنَّا نقول: ما لم يجب الثَّمنُ عليه لا يُطالبُ بإحضارِه. والوجوبُ بالقضاء ويكون المشتري أحقُّ بإمساكها إلى أن يستوفيَ الثُّمنَ.

وللشَّفيع الردُّ بخيار الرؤية والعيب؛ لأنه يتملَّكُ بالثَّمَن كالمشتري إلاَّ أنَّ رضا المشتري ليس بشرطٍ في حقَّه شرعاً.

وإذا أَحضَرَ الشَّفيعُ البائعَ والمبيعُ في يدِه فله أن يخاصِمه في الشُّفْعة؛ لأنَّ المدَّعَى عليه^(۱) في يده.

ولا يَسمعُ القاضي البيِّنةَ حتَّى يَحضُرَ المشتري؛ لأنَّ المِلك للمشتري، واليدَ للبائع فيقضي بحضرتِهما(*)، ويقضي بالشُّفْعةِ على البائع؛ لأنَّه هو المُذَّعَى عليه، والعُهُدَّةُ على البائع؛ لأنَّ الدَّارِ أَخِذَت منه ببدل.

وإذا تركَ الشَّفيعُ الإشهادَ حين عَلِمَ (٣) وهو يَقدِرُ (٤) على ذلك يَطلت شفعتُه.

وكذلك إن أشهد في المجلس الذي عَلِم، ولم يُشهد على أحد المتبايعين (*) أو (^{١)} عند العقارِ؛ لأنَّ تأكُّدَ حقَّ الشُّفعة إنها يكون بطلب المواثبة وذلك فيها قلنا.

وإن صَالَحَ مِن شُفعتِه على عِوضِ أَخَذَه بطَلَت^(٧) الشُّفْعة^(٨)؛ لِتركِ الطَّلب أو التَّسليم، ويَرُدُّ العِوضَ؟ لأنَّه طمعَ / في غير مَطْمع وهو المَالُ؛ لأنَّه لا يستحقُّه إلاَّ بمقابلة [94/پ

الشنعة]

⁽١) نيست في [أ]، [ج]، [د]

⁽٢) ني[د]: (بها).

⁽٣) أ [د] زيادة: (بالبيع)

⁽٤) أي [د] (نادر).

⁽٥) في [أ]، [ج]: (المعاقدين).

⁽t) i [c] (e[l).

⁽٧) في [ح] (بطلب)

⁽٨) أي[د] (شفعته)

مِلكِ له، وحقُّ الشُّفْعةِ ليس بمِلكِ له، فلا يستوجب المالَ بمقابلة إسقاطه.

ولو ماتَ الشَّفيعُ بطلت شفعتُه عندنا (١٠)؛ لأنَّ حقَّ التَّملُك ثبت له مخالفاً للقياس فلا يثبت في حقَّ وارثه.

وإن ماتَ المشتري لم تبطل؛ لأنَّ من له الحق قائمٌ.

وإذا باع الشَّفيعُ ما ينشفع به قبل أن يَقضي له بالشُّفُعة بطلت شفعته؛ لأنَّ السبب انعدم وقت القضاء.

ووكيلُ البائع إذا باع وهو الشَّفيع فلا شُفَعةً له، وكذلك إن ضمن الدَّرَكَ^(٢) عن [من_{الاشن}ه البائع الشفيعُ؛ لأنه هو التارك للشركة والمجاوّرة، فيكون راضياً به، فلا يتضرر به.

ووكيلُ المُشتري إذا ابتاع فله الشُّفعة؛ لأنه كالمشتري في حتَّ التملُّك.

ومَن باعَ بشرطِ الحيار فلا شُفْعة للشَّفيع؛ لأنه لم يخرج به عن ملك البائع.

فإن أَسقطَ الْخِيارَ (٢) وجبت الشُّفُعةُ؛ لِتحقُّق السَّبب.

وإن اشترى بشرط الحيار وجبت الشَّفْعة؛ لأنَّ المِلكَ زال عن البائع، والشُّفْعةُ تتعلَّقُ بزواله عن مِلك البائع.

ومن ابتاع داراً شراءً فاسداً فلا شُفْعة فيها، أمَّا قبل القبض فَلِبقاء مِلك البائع فيها، وأمَّا بعد القبض فَلِبقاء حقُّه في استردادها، ولأنَّ في إثبات حقَّ الأخذ للشَّفيع تقريرُ البيع الفاسدِ وهو معصيةٌ، والتَّقرير على المعصيةِ معصيةٌ.

⁽۱) ينظر المبسوط (١١٦/١٤)، تحقة الفقهاء (٦/ ٦١)، الهداية (٤/ ٣٢١)، تبيين الحقائق (٢/ ٢٥٧)، الجوهرة الديرة (١/ ٢٨٠).

 ⁽٢) الدَّرَك أن يأحد المشتري من البائع رهنًا بالثَّمنِ الذي أعطاه خوفًا من استحقاق المبع التعريفات (٣) الدَّرَك أن يأحد المشتري من البائع رهنًا بالثَّمنِ الذي أعطاه خوفًا من استحقاق المبع التعريف (٣٢٣)
 (ص١٠٣٠)، وانظر: طلبة الطلبة (ص١٤٣)، التوقيف على مهمات التعريف (ص٢٢٣)

⁽٣) ليست في [د].

فإن سقطَ حتُّ الفسخ وَجَبَت الشُّفعةُ؛ لِثبوتِ المِلكِ للمشتري بالمعاوضةِ.

وإذا باعها ذِمِّي (١) بخمر أو خنزير وشفيعُها ذِمِّي أَخَذَها بِمثل الخَمرِ، وقيمةِ الحنزير، وإن كان شفيعُها مسلماً أَخَذُها بقيمةِ الحمرِ والحنزيرِ؛ لأنَّ في الفصل الأوَّل: الخمرُ من ذوات الأمثال، فيأخذها الشُّفيعُ بِمثل ما يملك المشتري به صورةً ومعنى. وفي الخنزير يأخذها بِمثله معنىً وهو القيمةُ، أمَّا المسلمُ عاجزٌ عن تمليك الخمر والخنزير قصداً، فكان عليه قيمتُها.

ولا شُفَعةً في الهبةِ إلاَّ أن تكون بعوض مشروط؛ لأنَّ الشَّفيعَ في المعاوضةِ كان أحقَّ بالعَرْضِ عليه قبل البيع، فإذا لم يفعل البائعُ ذلك جعلَه الشَّرعُ أحقَّ بالأخذِ ليندفعَ الضَّررُ، وهذا لا يُوجد في التَّبرُّع؛ فإنَّه ليس على من يُريد هِبةَ دارِه أن يعرِض بيعَها أوَّلاً على جارِه، ولا أَن يَهبَها من جارِه، إلاَّ أن تكونَ بعِوضِ مشروطِ، / فحينتذِ تجبُ الشُّفْعةُ به بعدَ التَّقابض عندنا^(٧).

وعند زُفر -رحمه الله- قبلَ التقابض (٣)؛ لأنَّ عندَه هذا: بيعٌ ابتداءاً وانتهاءاً، وعندنا هو: برُّ (٤) ابتداءً، بيعٌ عند القبض.

[1/95]

 ⁽١) أن [ح] زيادة: (دار).

⁽٢) ينظر المبسوط (١٤/ ١٤١)، تحقة الفقهاء (٣/ ٥٠)، الحداية (٣/ ٢٢٧)، البحر الرائق (٧/ ٢٥٧)، مجمع الأنهر (٢/ ٣٦٤).

⁽٣) ينظر المسرط (١٤١/١٤)، بدائع الصنائع (٥/١١)، تبيين الحقائق (٥/٢٠١)، العناية (٩/٩)، درر الحكام (٢/ ٢٢٤).

⁽٤) أن [د]: (بيم).

<u>ن</u>صـــــــل

وإن أقاما جميعاً البيئة فالبيئة بيئة الشّفيع عند أبي حنيفة ومحمد الله -. وقال أبو يوسف - رحمه الله -: البيئة بيّنة المشتري (أ)؛ لأنه يُثبت الزّبادة في النَّمن. وفي: أنه لا (أ) تنافي بين البيّنتين في حقّ الشّفيع ألا ترى (أ) أنه لو اشترى مرّتين: مرّة بألفي، ومرّة بألفين فللشّفيع أن يأخذ بأيّها شاء، فيُجعل في حقّ الشّفيع كأنَّ الشّر البن جميعاً كانا؛ فكان له أن يأخذ بأيّها شاء.

وإن ادَّعى المُشتري ثمناً، وادَّعى البائعُ أقلَّ منه، ولم يقبض الثَّمنَ أَخذَها الشَّفيعُ بها قال البائعُ؛ لأنَّ البائعُ إذا لم يقبض الثَّمنَ بَعْدُ، كان إقرارُه هذا حطاً (٧) عن المشتري، وله

⁽۱) ئىست في[د].

⁽۲) أ. [د] (أكدً).

 ⁽٣) ينظر. الجامع الصغير (ص: ٣٦١)، المسوط (١٤/ ٩٩)، تحفة الفقهاء (٣/ ٦٠)، الهداية (٤/ ٣١٤)،
 تبيين الحقائل (٥/ ٣٤٧)، الدر المختار (٦/ ٣٤٨).

 ⁽٤) ينظر المبسوط (٩٩/١٤)، بدائع الصنائع (٣١/٥)، المحيط البرهاني (٢٩٣/٧)، البحر الرائق
 (١٥١/٨)، اللباب (٢/١٥١)

⁽٥) ليت في [ح]

⁽٦) ني[ب]:(يري).

⁽٧) ق [أ]، (حظاً)، وفي [ج] (خطاً).

و لاية الحطّ⁽¹⁾.

وإن كان قد^(٢) قَبَضَ النَّمنَ أَخذَ (٤) بها قال المشتري ولم يلتفت إلى قول البائع؛ لأنَّه لا ينفذُ قولُ الغيرِ على الغيرِ إلاَّ بولاية ولم تُوجد.

وإذا حطَّ البائعُ عن المُشتري بعضَ الثَّمن، سقط ذلك عن الشَّفيع عندنا (٥).

وعند الشافعي -رحمه الله-: لا يسقط، بل هو بمنزلة الحِبة الممُّبتدأة (٢).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه بلتحتُّ بأصل العقد.

وإن حطَّ جميعَ النَّمن لم يسقط عن الشَّفيع شيءٌ؛ لأنَّه يتعذَّر إلحاقُه بأصل العقد؛ لأنه يُبطل البيعَ (٧)، فيُجعل إبراءً عن الدَّيْن.

وإذا زاد المشتري البائع في الثّمن لم تلزم الشّفيع الزيادة؛ لأنَّ العقد الأوَّل يكفي للبوت حقَّ الشَّفيع، ولأنَّه بهذه الزِّيادة يُلزم نفسَه شيئاً للبائع، ويلزم الشّفيع مثلُ ذلك في حقَّ الشَّفيع، وسوَّى بينهي في فيعمل ذلك في حقَّه دون الشفيع فرَقَّ بين الزِّيادة والحطَّ في حقَّ الشَّفيع، وسوَّى بينهي في بيع المرابحة؛ لأنَّ بيع المرابحة غيرُ مستَحقُ على المشتري، فليس في التزامه الزِّيادة في باب

⁽١) ق [أ]: (الحظ).

⁽۲) ئيست في [ب]، [ج]، [د].

⁽٣) ني[د]: (ئيل).

⁽٤) أ.[د]: (أخذها).

 ⁽٥) ينظر الجسوط (١٠٧/١٤)، بداتع الصنائع (٥/٢٧)، الهداية (٤١/٢٤)، الاختيار (٢/٢٤)،
 الجوهرة البيرة (١/ ٢٨١).

 ⁽٦) ينظر الحاوي (٧/ ٢٨٧)، المهذب (٢/ ٢١٥)، نهاية المطلب (٧/ ٤٠٥)، روضة الطالبين (٥/ ٩٠)،
 الغرر اليهية (٣/ ٢٧٥).

⁽٧) ليست في [د].

بيع (١) المرابحة إبطالُ حق مستَحقُ عليه بخلاف الشُّفعة.

وإذا اجتمعَ الشَّفعاءُ فالشُّفْعةُ بينهم على عددِ رؤوسِهِم، ولا يُعتبرُ اختلافُ^(٢) الأملاكِ.

وقال الشافعي رحمه الله : الشَّفْعةُ بينهم على قدْرِ أنصبائِهم (٣)؛ / (لأنَّه من [95/ب] حقوقِ المِلك)(⁴⁾.

> والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ سببَ الاستحقاقِ هو أصلُ الاتَّصال بين المِلْكَيْن لِيندفعَ ضررُ الدَّخيلِ^(ه).

> > وإذا اشترى داراً بِعَرَضٍ أَخذُه الشَّفيعُ بقيميِّه.

وعند أهل المدينة: بأخذُها بقيمة الدَّار (٢٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الشَّفيع يتملَّك بمثل ما تملَّك به المشتري، ومثلُ العَرَض^(٧) متُه.

⁽١) ئىست قى[د].

⁽٢) ني[ب] (اختلف).

⁽٣) في الأصبح. ينظر: المهدّب (٢/ ٣٢٠)، نهايسة المطلسب (٧/ ٣٥٣)، البيسان (٧/ ١٤٤)، العزيسز (٥/ ٢٧٥)، كفاية النبيه (١١/ ٦٠). وفي [د]: (أنصابهم).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) في [د]: (الرَّجل)

 ⁽٦) الذي وتفتُ عليه أنَّ مذهب المالكية كمذهب الحنقية، إلاَّ أن يكون المرادُ غيرَ مالك من أهل المدينة قال الفاضي عبد الوهَّاب: إذا بِيع الشَّقْصُ بِعَرُضٍ أو حيوانٍ أَخذَه الشَّفيعُ بقيمةِ ذلك العَرْض ينظر المدونة (٢/ ٢٣٢)، التفريع (٢/ ٣٤٥)، النوادر والزيادات (١١١/ ١٦٣)، المعونة (١٢٧٦/١)، المكونة (١٢٧٦/١)، الكونة (٨٦٢/٢)، الكونة (٨٦٢/٢)،

⁽٧) أ.[أ.[ج]: (العوض).



وإن اشترى داراً بمكيل أو موزون أَخلَها بِمثْلِه؛ لأنَّ الواجبَ عليه هو المِثلُ.
وإن اشترى داراً بعقارٍ ولكلَّ واحدٍ منهما شفيعٌ، أَخذَهُما الشَّفيعُ بقيمتِهما؛ لأنَّه لا

ورد باع عدارا بعدار ولحل واحد منها تنفيع الحداث السفيع بقيمرها الله وأله من جنسها فكان الواجبُ على كلّ شفيع بمقابلة ما يأخذ قيمة الدّار الأخرى، فإن كان أحد الشتريين شفيعاً أيضاً أخذ الشّفيع نصف الدّار بنصف القيمة الأخرى، فإن كان أحد الشتريين شفيعاً أيضاً اخذ الشّفيع الآخر أن يأخذ منه إلا مقدار لأنّ إقدامه على الشّراء لا يُسقطُ شُفعته، فلا يكونُ للشّفيع الآخر أن يأخذ منه إلا مقدار حصّته.

وإذا بلغ الشَّفيعَ أنَّها بِيعت بألفِ مَسَلَّمٍ، ثم عَلِمَ أنَّها بِيعت بأقلَّ أو بحنطةٍ أو شعيرِ قيمتها ألفٌ أو أكثرُ، فتسليمُه باطلٌ، وله الشُّفْعةُ؛ لأنَّ الرَّضا بتركها بأكثر الأثهان، أو بجنس آخر لا يدلُّ على الرِّضا بتركها بالأقل أو بجنس آخر.

ولو أُخبر أنَّ النَّمن ألفُ درهم فسلَّم، ثم تبيَّنَ أنَّ النَّمن مائةُ دينارِ قيمتها أقل من ألفِ درهم، فهو على شُفْعته عندنا^(١). وإن كان (ألفاً أو أكثرَ)^(٢) فلا شُفْعةَ له.

وقال زفر -رحمه الله-: له الشُّفعةُ في الوجهين جميعاً (٣).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّهما جنسٌ واحدٌ في حقَّ الماليَّة والثَّمنيَّة، فإنَّما يَتقيَّدُ رضاه بالمعنى لا بالصُّورة.

وإذا قيل له: إنَّ المُشتري فلانٌ فسلَّم الشُّفْعة، ثم عَلِمَ أَنَّه غيرُهُ فله الشُّفْعةُ؛ لأنَّ المسين المُثَنَّيَا الرَّضا بأحد الدَّخيلين لا يكونُ رضاً بالآخر.

 ⁽۱) ينظر المبسوط (۱۱/۵۱٤)، بدائع الصنائع (۱۹/۵)، الجوهرة النيرة (۱/۲۸۲)، البحر الرائق
 (۱/۳/۸).

⁽٢) في [أ]. [ج]: (ألقاً أو أكثر).

 ⁽٣) ليست في [أ]، [ج]، [د]. وينظر: المسوط (١٠٦/١٤)، المحيط البرهاني (٧/ ٢٨٩)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٢٨٢)، البحر الرائق (٨/ ١٦٣).

ومن اشترى داراً لغيرِه فهو الخصمُ للشَّفيع؛ لأنَّ حقوقَ العقدِ راجعةٌ إلى العاقد لا إلى مَن و قع له العقدُ، إلاَّ أَنْ يُسلِّمها الشَّفيعُ (١) إلى الموكِّل، فحينئذِ تُبطِل حقُّه.

⁽١) ليست في [د].



فصل

ولو باعَ داراً إلاَّ مقدارَ ذراعٍ في طول الحدِّ الذي يلي الدَّار (١) إلى (١) الشَّفيع فلا شُفْعةً له؛ لعدم المجاورةِ.

وإن ابتاع منها سهماً بثمن ثم ابتاع بقيمتها فالشُفْعة للجار في السَّهم الأوَّل لا في الباقي؛ لأنَّه شريثٌ في عين البُقعة في الباقي، فكان هو أَوْلَى.

ولا تُكرهُ الجِيلةُ (*) في إسقاطِ الشُّفْعةِ (عند أبي حنيفة (*) –رحمه الله–)(*)، وكذا في إسقاط الزُّكاة (*)؛ لما أنَّه يُبقي / ملكه، وهو امتناعٌ عن إيصال النَّفع.

⁽١) ليست في [د].

⁽٢) أِن [أ]، [ج]: (التي).

⁽٣) الحيلة: اسمٌ من الاحتيال، وهي التي تحول المره عيًّا يكرهه إلى ما يميّّه. ينظر: التعريفات (ص: ٩٤)، الحدود الأنيقة (ص: ٧٠)، التوقيف على مهيات التعاريف (ص: ٩٥). وقال الشاطبيُّ – رحمه الله – حقيقتُها المشهورةُ: تقديم عمل ظاهره الجواز لإبطال حكم شرعيُّ، وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر. ينظر: الموافقات (٢/ ٣٨٥). وقال الحافظ العراقيُّ: والتَّحيل لإسقاط الشفعة عمولٌ على الكراهة لا على التُحريم . ورأيتُ في كلام بعض أصحاب الشافعيُّ بمن صنَّف في الألفاز أنَّ الحيل ليس فيها منافاة للشريعة، بل قد ورد الشَّرع بتعاطي الحيل كقوله تعالى: ﴿ وَمُدَّ بِيَدِكَ ضِفْتُا فَأَسَرِب يِّهِد وَلا فَتَى من عَنْ عَنْ عَنْ مَشْرَقٌ له فهو حَسنٌ مشروعٌ، وما أدَّى من الحيل إلى إسقاطِ حتَّ الغير فهو مفعومٌ منهيًّ عنه. ينظر: طرح التشريب (٢١/ ٢١).

 ⁽٤) ينظر المبسوط (٣٠/٣٠)، تحقة الفقهاء (٣/ ٦١)، الهداية (٤/ ٣٢٣)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٦١)،
 الجوهرة السيرة (١/ ٢٨٣).

 ⁽٥) أي [أ]، [ج]، [د]: (عندأيي يوسف - رحمه الله -]

 ⁽٦) ينظر بدائع الصنائع (٢/ ١٥)، الهداية (٤/ ٣٢٣)، البحر الرائق (٨/ ١٦٥)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٢٨٣)، درر الحكام (٢/ ٢١٥).

ε**εξ**(•Λ•**)}ο**ει

وقال محمد - وحمه الله: تُكره (١)؛ لأنَّه إضرارٌ بالغير، وهو الأَصحُّ.

وإذا بنى المشتري أو غرسَ ثمَّ قضى للشَّفيع بالشُّفْعة فهو بالخيار إن شاءَ أَخذَها التنساء بالثَّمن، وقيمة البناء والغرس تبعاً للعَرْصة، وإن شاء كلَّف المشتري قلقه؛ لأنه مَلَكَ العَرْصة بالأَخذ بالشُّفْعة فله الحيارُ.

وإذا أخذَ الشفيعُ فبنَى أو غرسَ ثم استُحِقَّت الدَّارُ رجع بالنَّمن، ولا يَرجع بقيمة البناء والغرس، يريدُ به على مَنْ كانت عهدتُه عليه، فرَّق بينه وبين المشتري إذا بنى ثمَّ استُحِقَّت الدَّار، ونُقِض بناؤه حيثُ يرجع بقيمة البناء على البائع؛ لأنَّ المشتري مغرورٌ فالبائع أوجب له العقدَ باختياره وضمنَ له السَّلامةَ عن عيبِ الاستحقاقِ، فإذا استحقَّ كان له أن يرجع على البائع بحكم الغرور، فأمَّا الشَّفيعُ لم يَصِر مغروراً من جهةِ (أحدِ؛ لأنه)(١) أخذ الدَّار على كُرهِ منه فلا يصيرُ مغروراً.

وإذا انهدمت الدَّارُ، أو احترق بناؤُها، أو جفَّ شجرُ البستان بغير فعلِ أحدٍ، فالشَّفيعُ بالخيار إن شاء أَخذَ بجميع الثمن، وإن شاء تركَ.

وإن نقضَ البناءَ بيدِه، قيل للشَّفيع: إن شنتَ فَخُذ العَرْصة بحصَّنها، وإن شنتَ فَدَع.

وللشافعي (٢) قولان في أحدهما: لا يأخذ إلا بجميع الثَّمنِ في الفصلين جميعاً. وفي قول: يأخذُ الأرضَ بحصَّتها في الوجهين،

أصلُه: في البُّيوع: أنَّ عندنا الثُّمن بمقابلةِ الأصلِ دونَ الأوصافِ؛ لأنَّ

 ⁽١) وقال الكاماني: فإن كانت بعد الوجوب قيل إنّها مكروهة بالا خلاق. ينظر: عيون المماثل
 (ص٤٥٢)، بدائع الصنائع (٥/ ٣٥)، درر الحكام (٢/ ٢١٥)، مجمع الأنهر (٤٨٦/٢)

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) في [ح] زيادة: (فيه).

قيام (١) البناء في الأرض كقيام (٢) الوصف بالموصوف، فإذا فات من غير صنع أحد فقد فات ما هو بيع (٣) فلا يسقطُ شيءٌ من الشَّمنِ، وإذا فوَّته المشتري فقد صار مقصوداً بتناوله فلابدً أن يكون الثَّمن بمقابلته كها لو فوَّت البائعُ طَرَفَ المبيع قبل التَّسليم. وليس للشَّفيع أخذُ النُقض؛ لأنَّ تبعيَّته قد بطلت.

ومَن ابتاع أرضاً وعلى نخلها تمر أخذها الشَّفيع بتمرها تبعاً، فإذا جزَّه (أ) المشتري [خيارالشفيع] سقط عن الشَّفيع حصَّته؛ لأنَّ التَّمر (أ) (في الوجه الأول) (أ) متصلٌ بها هو مركَّبٌ، وما كان من المنقول متَّصلاً بالعقار، و يستحقُّ بالشُّفعة تَبَعاً كالأبواب والسُّرُر (٧) المركَّبة.

وفي الوجه الثاني لم يَبق / مركّباً، فلو أخذه كان أخذاً للمنقول بالشَّفْعة مقصوداً، [96/بـ] وهذا لا يجوز.

وللشَّفيعِ خيارُ الرؤيةِ، وخيارُ العيب يعني يرَدُّها على من أخذها منه، وإن كان المشتري قد رآها وتبرَّأ من عيوبِها عند الشِّراء؛ لأنَّ الأخذ بالشُّفعة بمنزلة الشُراء، والمشتري لم يكن نائباً عن الشَّفيع، فرؤيته ورضاه بالعيب لا يعتبر في حتَّ الشَّفيع.

وإذا ابناع بشمن مؤجلٍ فللشَّفيع الخيار إن شاء أخذها بشمنِ حالً، وإن شاءَ صَبّر حتى ينقضي الأجل ثم بأخذها؛ لأنَّ الأجل شرطٌ زائدٌ حصل مع المشتري، فلا يظهر في

⁽١) في [أ] [ج] [د]: (قوام).

⁽٢) في [أ]، [د]: (كقرام)

⁽٣) إلى [د] (ثبع)

⁽٤) أي [ح]، [د]: (أخلم).

⁽٥) أي [أ]، [ج]: (الثمن).

⁽٦) في[د] (من وحو).

⁽٧) في [ب]: (السَّرير)

حقُّ الشُّفيع.

وإذا قسمَ الشريكان العقارَ فلا شُفعة لجارهم؛ لأنَّ القسمة ليست بمعاوضة مطلقةٍ؛ ولأنَّ الشريك في عين البُقعة مقدَّمٌ على الجار.

وإذا اشترى داراً فسلُّم الشَّفيعُ النُّهُمة ثم ردَّها المشتري بخيار الرؤية أو بخيار الشَّرط أو(١) بعيبِ (بقضاء فلا شُفِّعة للشَّفيع؛ لأنه فسخٌ من كلِّ وجهِ.

وإن ردَّها بغير)(٢) قضاءِ، أو تقايلا فللشَّفيع الشُّفْعةُ؛ لأنَّه بيعٌ جديدٌ فيها لا يختصُّ

147

⁽١) في [ح] زيادة: (بخيار).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [ج].



كتساب الشركة(١)

قال رحمه الله : الشَّركةُ على ضربين: شركةُ أملاك (٢)، وشركةُ عقود (٢).

انسواع فشركة الملك (*): العينُ يَرتُها رجلان أو يَشتريانها، أو يقبلان الصَّدقة أو الوصية الشرعة الله عوزُ لأحدها أن يتصرَّف في نصيب الآخر إلا بأمره، وكُلُّ واحدٍ منهما في نصيب صاحبه كالأجنبيُّ فها يَتولد من الزِّيادة يكونُ مُشتركاً بينهما بقدر المِلك.

والضَّربُ النَّاني: شركةُ العقودِ، وهي (٥) أربعةُ أوجهِ: مفاوضةٌ، وعِنانٌ، وشركةٌ الصَّنائع ويُسمَّى هذا شركة التقبُّل، وشركةُ الأبداذِ، وشركةُ الوجوه.

 ⁽۱) الشركة: هي اختلاط النّصيبين فصاعداً، بحيثُ لا يتميّز، ثم أطلق اسمُ الشَّر-كة عنى العقد، وإن لم
يوجد اختلاطُ النَّصيبين. التعريفات (ص:٢٦١)، وانظر: أنيس الفقهاء (ص:٦٨)، التوقيف عنى
مهات التعاريف (ص:٢٠٢)

 ⁽۲) شركة المِلك: أن يملك اثنان عيناً إرثّنا أو شراء التعريفات (ص:۱۲٦)، وانظر: دستور العلماء
 (۲/ ۱۵۱)، القاموس الفقهي (ص:۳٤٠).

 ⁽٣) شركة العقد: أن يقول أحدهما: شماركتُك في كمذا ويقبل الأخر. التعريفات (ص:١٢٦)، وانطر:
 الكليات (ص:٥٣٧)، دستور العلياء (٢/ ١٥١).

⁽٤) إِ [ح]،[د]: (الأملاك).

⁽٥) في [ح]، [د] زيادة: (على).

⁽٦) ينظر التعريفات (ص١٣٦٠)، الكليات (ص٥٣٧٠)، كشاف اصطلاحات الفوذ (٢/ ١٦٠٧)

⁽٧) في[د] (البالغين).

⁽٨) ينظر المسرط (١١/ ١٥٣)، تحفة الفقهاء (٩/٣)، المداية (٣/٥)، تبيين الحقائق (٣/ ٣١٣)،

لمالكِ^(١) والشافعي^(٢) رحمها الله .

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّهما يحتاجان إلى هذه الشُّر كةِ، وهي في الحقيقةِ توكيلٌ من كلُّ واحدِ منهي لصاحبه، وكفالةُ كلِّ واحدِ منهيا عن صاحبه، فتجوزُ عامةً، كم تجوز / خاصةً.

ولا تجوزُ بين الْحُرِّ والمملوك، ولا بين الصَّبي والبالغ، ولا بين المسلم والكافر؛ لعدم التَّساوي بينهما، وهي تُبْتنِّي على التَّساوي.

وتتضمَّنُ الوكالةَ والكفالةَ فيها يشتريه كلُّ واحدِ منهما؛ تحقيقاً للتَّساوى.

ويكونُ السَّمُسْترى على الشَّركة إلاَّ طعامَ أهلِه، وكسوتَهم؛ لأنَّ في ذلك ضرورةً.

وما يلزمُ كلُّ واحدٍ منهما من الدُّيون بدلاً عبَّا يَصحُّ فيه الاشتراك، فالآخرُ ضامنٌ له، فإن ورث أحدُهما ما لا تُصحُّ فيه الشَّركةُ، أو وَهَبَ له ووصل إلى يده، بطلت المفاوضةُ، وصارت الشِّركةُ حِناناً.

أمَّا بطلانُ المفاوضة فلِفواتِ المساواةِ؛ وأمَّا انقلابُها عِناناً فلأنَّه ليس من ضرورةِ بطلانِ الوصفِ (٣) بطلانُ الأصل.

ولا تنعقدُ الشَّركةُ إلا بالدَّراهم والدَّنانير؛ لأنَّ الشَّركةَ تختصُّ برأس مالٍ يكون الشركة] أوَّلَ التَّصرُّف به بعدَ العقدِ شراءً لا بيعاً، وفي غيرِ الدَّراهم والدَّنانير يكون أوَّل التَّصرُّف

[1/97]

الجوهرة النيرة (١/ ٢٨٥).

⁽١) الذي وتفتُ عليه في مذهب المالكية هو جوازُ شركة المقاوضة. ينظر: المعونة (١/٤٦/١)، الكافي (٢/ ٧٨٣)، المقدمات المهدات (٣/ ٣٥)، بداية المجتهد (٤/ ٣٧)، الذخيرة (٨/ ٥٤).

⁽٢) ينظر الأم (٣/ ٢٣٦)، اللَّباب (ص:٢٥٥)، الحاوي (٦/ ٤٧٣)، المهذب (٢/ ١٥٨)، نهاية المطلب (٧/ ۲۲)، المزيز (٥/ ١٩٢).

⁽٣) في [د]: (الفارضة).

بيعاً؛ ولأنَّ في الشَّركةِ بالعروض رُبيًا يظهرُ الرِّبحُ في مِلك أحدهِما من غير تصرفِ بأن يتغيَّر السَّعرُ، فلو جاز استحقَّ الآخرُ حصتَّه من ذلك الرِّبح من غير ضهانِ له فيه، ورُبَّي يخسر أحدُهما بتراجع سعرِ عروضه، ويربح^(۱) الآخر فلا تجوزُ إلاَّ بالدَّرهم^(۱) والدَّنانير.

وذكر في الكتاب الفلوسَ النَّافقةَ (٢)، وهذا قول محمد(٤) رحمه الله .

فأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف -رحمهم الله-: لا تجوز (٥).

ولم يذكر صاحبُ الكتاب هذا الاختلاف لمحمدِ -رحمه الله-: أنَّ الفُلوسَ ما دامت رائجةً (٢٠) فهي والنُّقود بمنزلةِ.

ولهي: أنَّ الرَّواجَ فيها عارضيٌّ ثابتٌ باصطلاحِ لا النَّاسِ، وهذا يتبدَّل ساعةً فساعةً، فلو جوَّزنا الشَّركةَ بها أدَّى إلى جهالةِ رأسِ المالِ عندَ قسمةِ (^{٨)} الرِّبحِ عند كسادِ

⁽١) أي[د]: (ترويح).

⁽٢) فِ[أ]، [ج]،[د]: (الدُّرامم).

⁽٣) ليست في [ج]،

 ⁽³⁾ ينظر: المبسوط (٢١/٢٢)، بدائع الصنائع (٦/ ٥٩)، المداية (٦/ ٧)، النتف في الفتارى (١/ ٥٣٩)، عجمع الأنهر (١/ ٧٢٠).

وفي تصحيح القدوري لابن قُطْلُوبُغا (ص:٣٤٧): وقال الإسبيجابي في مبسوطِه: الصَّحيحُ أنَّ عقد الشَّركةِ يجرزُ على قولِ الكلَّ؛ لأنَّها صارت ثمناً بالاصطلاح، واعتمدُه المحبوبي، والنَّسفي، وأبو الفضل الموصل، وصدرُ الشريعة.

 ⁽٥) ينظر المبسوط (٢١/٢٢)، الاختيار (٣/ ١٤)، المحيط البرهاني (٦/ ٦)، الجوهرة النبرة (١/ ٢٨٧)،
 المحر الرائق (١٨٦/٥).

⁽١) أي [أ]، [ج]، [د]: (رابحة).

⁽٧) في [د] (بإصلاح).

⁽٨) ني[ح]: (قيمة).

تلكَ الفلوسِ وإحداثِ غيرها؛ لأنَّ رأسَ المالِ يحصلُ باعتبارِ المَاليَّةِ دون العددِ، وماليَّةُ الفُلوسِ تختلفُ بالرَّواجِ والكسادِ.

وروى الحسن عن أبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ المضاربةَ بالفلوسِ الرائجةِ صحيحة (١).

وعن أبي يوسف --رحمه الله --: أنّه تصحُّ الشَّركةُ بها، ولا تصحُّ المضاربةُ (١). ولا تجوزُ بها سوى ذلك إلاَّ أن بتعاملَ النَّاسُ بها، / كالتَّبْر، والنُقرة، فتصحُّ الشَّركةُ [97/ب بهها؛ للتَّعامل.

> وإن أرادَ الشَّركةَ بالعروض باع كلُّ واحدِ^(۴) منهما نصف مالِه بنصف مالِ الآخر؛ لتتحقَّقَ شركةُ الأملاك بينهما.

وأمَّا شركةُ العِنان^(٤) فتنعقد على الوكالة دونَ الكفالة، وتصحُّ مع التَّفاضل في [شركة العناد] المال، سُمَّيت عِناناً بمعنى: أن يكون للدَّابَّة عِنانان، أحدُهما أطولُ، والآخرُ أقصرُ^(٥).

> ويَصحُّ أن يتساويا في المال، ويتفاضلا في الرَّبح، ويكونَ استحقاقُ من شُرِطَ له فضلُ الرِّبح بإزاءِ عملِه.

(ويجوز أن يعقدها كلُّ واحدٍ بيعض ماله دون البعض؛ دفعاً لحاجتهم])(١).

⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۱/ ۱٦٠)، بدائع الصنائع (٦/ ٨٢)، المحيط البرهاني (٦/٦)، البناية (٧/ ٣٩١)، اللباب (٢/ ١٢٤).

⁽٢) ينظر: المسوط (١١/ ١٦٠)، بدائع الصنائع (٦/ ٥٩)، العناية (٦/ ١٧٠).

⁽٣) في [ح] زيادة: (واحد).

 ⁽٤) شركة العِمان: أن يأذن كلُّ واحدٍ عن له أهلية التَّوكيل والتَّوكل للآخر في التَّصرف في مالٍ مشتركٍ
 معجم مقاليد العلوم (ص:٥٥)، وانظر: التعريفات (ص:١٢٦)، أنيس الفقها، (ص:٦٩)

⁽٥) ينظر عهديب اللغة (١/ ٨١)، المصياح المنير (٢/ ٤٣٢)، تاج العروس (١٦/٢٥)

⁽¹⁾ ما بين القوسين ليس في [د].



(ولا تجوزُ)(١) إلاَّ بها بيِّنَّا: أنَّ المفاوضة تَصِحُّ به؛ لما قُلنا.

ويجوزُ أن يشتركا، ومِن جهةِ أحدِهما دنانير، ومِن جهةِ الآخرِ دراهم.

وما اشتراهُ كلُّ واحدٍ منهما للشركةِ طُولبَ بثمنِه دونَ الآخَر (٢)؛ لأنَّه هو العاقدُ (٢)، والآخرُ لم يكفُل به، ثمَّ يرجعُ على شريكِه بحصَّته منه، لأنَّ المِلك في نصفِ المشترى ثابتٌ لشريكِه.

وإذا هَلَكَ مالُ الشَّركة أو أحدُ المالين قبل أن يشتريا شيئاً بَطَلت الشُّركة؛ لأنَّ كلَّ المسلام سال واحدِ منهم أمينٌ في رأس مالِ صاحبِه، فسواءٌ هلكَ في يدِه، أو في يدِ صاحبِه يكونُ هلاكُه عليه، والمقصودُ بالشَّركة التَّصرُّفُ بها لا عينُها، فإذا اعترضَ بعدَ العقدِ قبل حصولِ المقصودِ ما لو اقترنَ بالعقدِ كان مانعاً من العقدِ، فكذا إذا اعترضَ يكون مُبطلاً، وانعدامُ رأس المال لهم أو الأحدهما لو اقترن بالعقدِ كان مانعاً؛ فكذا إذا اعترضَ.

> وإن اشترى أحدُّهما بهاله، وهَلَك مالُ الآخر قبل الشُّراء فالمُشتري بينهها على ما شَرَطًا، ويَرجعُ على شريكه بحصَّته من الثَّمن.

> و في بعض الكُتُب يقول: يكونُ لصاحبه خاصَّةً، وإنَّما اختلفَ الجوابُ لاختلاف الموضوع، فموضوعُ ما ذُكرَ في موضع آخرِ: إذا أطلقا عقدَ الشَّركةِ، وموضوعُ ما ذُكرَ هاهنا: إذا صرَّحا عند عقدِ الشَّركةِ على أنَّ ما اشتراه كلُّ واحدِ منهما بهاله هذا يكون مشتركاً بينهما، فعند هذا التَّصريح تكون الشَّركةُ في المُشتّري من قضيَّة الوكالةِ ،

⁽١) في [د]: (ولا تصح).

⁽٢) ني[د] (صاحبه)

⁽٣) ني [د] زبادة (دون).

EEE 0 AA 30 CS

وتجوزُ الشَّركةُ وإن لم يخلطا المالين (١) عندنا(٢)، خلافاً لزُفر(٢)، والشافعي(١) رحمهما الله-.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ جوازَ الشَّركة باعتبارِ الحاجةِ وهي لا تختلفُ.

ولا تصحُّ الشَّركة إذا شرطا لأحدهما دراهم /مُسمَّاةً من الرَّبح؛ لأنَّه يؤدِّي إلى [1/98] قطع الشَّركة عسى، فبكون مخالفاً لقضيَّة العقد فيكون مفسداً له.

> ولكلَّ واحدٍ من المفاوضين وشريكي^(٥) العِنان أن يُبضَّعَ^(٢) المال ويَدفعَه مضاربةً، ويُوَكَّل من يتصرَّفُ فيه.

> فالحاصلُ أنَّ كلَّ ما كان من عادةِ التَّجار في بابِ التَّجارة تتضمنها (هذه العقودُ)(٧).

ويدُه في المال يدُ أمانةٍ؛ لأنَّ صاحبَ المالِ رضي بقبضِه.

(١) ق[د]: (المال).

⁽۲) ينظر: المبسوط (۱۱/ ۱۵۲)، بدائع الصنائع (٦/ ٦٠)، الحداية (٣/ ١٠)، مجمع الضيانات (١/ ٢٩٨)، اللّباب (١٢٧/٢).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١١/ ١٥٢)، تحفة الفقهاء (٣/ ٦)، العناية (٦/ ١٨١)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٨٨)،
 البحر الرائق (٥/ ١٨٩).

 ⁽٤) ليست في [د] وينظر: الحاوي (٦/ ٤٨٢)، البيان (٣٦٧/٦)، روضة الطالبين (١/ ١٣٢)، النجم الوهاح (١/ ١٣٢)، كفاية الأخيار (ص:٣٦٩).

⁽٥) في [ح] (وشريك).

 ⁽٦) الإبضاع إعطاء شخص آخر رأس مال على كون الربع تماماً عائداً له. القاموس العقهي (ص٣٧)
 رابظر: معجم لغة الفقهاء (ص٣٩)

⁽٧) أي[د] (منا العقد).



الصنائع]

ويكون الكسبُ بينهما؛ جُوِّز ذلك باعتبار الحاجةِ.

> وما يتقبُّلُه كلُّ واحدٍ منهما من العمل يلزمُه، ويلزمُ شريكَه؛ لوجودِ عقدِ الشُّركةِ بصفة الإطلاق.

> وإن عملَ أحدُهما دونَ الآخَر فالكسبُ بينهما(٢٠)؛ لأنَّ العاملَ بقضيَّةِ شرطِهم يكون عاملاً لنفسِه في النَّصفِ، مُعِيناً صاحبَه في النَّصفِ.

وأمَّا شركةُ الوجوه وتُسمَّى شركة المفاليس(٣)، فالرَّجلان يشتركان، ولا مالَ لهما [شرية|الوجوم] على أن يشتريا بوجوههما وببيعاً (أ)، فتصعُّ الشَّركة على هذا، وكُلُّ واحدٍ منهما وكيلٌ للآخر نيها يشتريه؛ لوجودِ المساواةِ بينهها.

> فإن شرطا أنَّ الْمُشتَّرى بينهما نصفان، والرَّبحَ كذلك لا يجوزُ أن يتفاضلا فيه؛ لأنَّ الرّبحَ بناءٌ على مِلكِ المبيعَ، وهما سيَّان في مِلكِ المبيع (*).

> ولا تجوزُ الشَّركةُ في الاحتطاب والاصطيادِ (١٦)، وما اصطادَه أو احتطبُه أحدُهما(٧) فهو له دونَ صاحبِه؛ لأنَّ هذا توكيلٌ فيها تملُّك الوكيل قبلَ التَّوكيلِ فلا يكون مفيداً.

ولو اشتركا لأحدهما بغلُّ، وللآخر راويةٌ يُستقى عليها الماء، والكسبُ بينهما لاً^

⁽١) إلى [ج] (تتقيد).

⁽٢) ني[ج]،[د]زيادة: (نصفان).

⁽٣) في [ب]: (المفائسين).

⁽٤) ينظر طلبة الطلبة (ص١٠٠١)، المغرب في ترتيب المعرب (ص٤٧٨)، التعريفات (ص١٢٦)

⁽٥) في [ب]، [ج]: (البيع).

⁽٦) أي [أ] زيادة: (دوماً اصطاده كل).

⁽Y) ليست أن[د].

⁽۸) ق [أ]، [ج]، [د] (لم).

20**6**(01)**30**361

تصحُّ، والكسبُ كُلُّه (١) للَّذي استقى (٢)، وعليه أجرُ مِثل البغل؛ لأنَّه صارَ مستأجِراً للبغل بنصف ما يكتسبُه عليه، وأنَّه مجهولٌ.

وكلُّ شركةِ فاسدةٍ فالرُّبح فيها على قدر (٣) المال؛ لأنَّ الرِّبحَ نهاءُ المالِ.

ويَبِطل شرطُ التَّفاضل؛ لأنَّه يصحُّ بالعقد، وقد فسد العقدُ.

وإذا مات أحدُ الشَّريكين، أو ارتدَّ، ولحق بدار الحرب بطلت الشَّركة؛ لأنَّه تنقطعٌ تصرُّ فاتُه حقيقةٌ أو حكماً.

وليس لواحد من / الشريكين أن يؤدّي زكاة مال الآخر إلا بإذنه؛ لأنّه ليست⁽¹⁾ [98/ب] من التّجارة في شيء.

> فإن أذن كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه أن يؤدِّي زكاته فأدَّى كُلُّ واحدٍ منهما، فالنَّاني ضامنٌ، عَلِمَ بأداء الأوَّل، أو لم يَعْلَم.

> أما إذا علم فلأنه أدَّى مع علمه بخروجه عن الوكالةِ، وإن لم يعلم فلأنه انعزل حكماً فلا يتقيَّد بالعلم كالموت، وهذا قول أبي حنيفة (٥) –رحمه الله-.

أما عندهما: إن لم يعلم بقي وكيلاً ^(٢)، كها لو عزله قصداً لا يَصحُّ من غير علم الوكيل.

⁽١) نيست في [أ]، [د].

 ⁽٢) في [أ]، [ح]، [د] زيادة: (وعليه أجرُ مثل الرَّاوية إن كان صاحب البغل؛ لأنَّ صاحب الرَّاوية صار
 آجراً راويته بأجرِ مجهولٍ، وإن كان العاملُ صاحبَ الرَّاوية).

⁽٣) في [د] زيادة: (رأس).

⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (ليس).

 ⁽٥) ينظر المبسوط (٣/٤٠)، الهداية (٣/١٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٩١)، البحر الرائق (١/ ٢٠١)،
اللّباب (٢/ ١٣٠).

 ⁽٦) ينظر المسوط (٣/ ٤٠)، الهداية (٣/ ١٤)، الجوهرة النيّرة (١/ ٢٩١)، البحر الرائق (٥/ ٢٠١)،
 اللّماب (٣/ ١٣٠).



كتاب المضاربة(١)

(شــــــركة المضاربة) المضاربة: عقدٌ على الشَّركةِ بهالِ مِن أحدِ الشَّريكين (وعملِ من الآخر) (اللهُ ولا تصحُّ المضاربةُ إلاَّ بالمال الذي (تصحُّ به الشَّركة؛ لما قلنا) (اللهُ اللهُ بالمال الذي (تصحُّ به الشَّركة؛ لما قلنا) (اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ ال

ومِن شرطِها أن يكونَ الرَّبِحُ بينهما مشاعاً لا يَستحقُّ منه دراهم مسَّاةً؛ لما ذكرنا في الشَّركةِ.

ولا بُدَّ أن يكون المالُ مسلَّماً إلى المضاربِ، ولا يَد لربُّ المَالِ فيه؛ تمكيناً له من التصرُّفِ بصفةِ الإطلاقِ.

فإذا صحَّت المضاربة مطلقة جاز للمضارب أن يشتري، ويبيعَ، ويُسافرَ، ويُبضعَ، المُسسادية الطلقة] ويُوكِّل؛ لأنَّ هذه الأشياءَ من ضروراتِ التَّجارةِ.

> وليسَ له أن يدفعَ^(٤) مضاربةً إلاَّ أن يأذنَ له ربُّ المالِ^(٩)؛ لأنه رضي لشريكِه ^(١) دونَ شركةِ غيرِه.

وإن خَصَّ ربُّ المال له التصرفَ في بلدِ بعينهِ، أو سلعةِ بعينها لم يجُز له أن

⁽١) المضاربة: معاقدةً دفع النَّقد إلى من يعملُ فيه على أنَّ ربحه بينها على ما شرطا. طلبة الطلبة (ص:١٤٨)، وانظر: التعريفات (ص:٢١٨)، أنيس الفقهاء (ص:٩٢).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) في [د] (بينًا أذَّ الشركة تصحُّ به).

⁽٤) في [أ] زيادة: (المال)، وليست في [ج].

⁽٥) في [ح] زبادة: (في ذلك أو يقول اعمل).

⁽٦) أي [أ]، [ج]، [د]: (بشركته).



يتجاوز (١)؛ لأنه يستفيدُ الإذنَ من جهيه.

وكذلك إن وقَت للمضاربةِ وقتاً جاز، وبطل العقدُ بمضيّه؛ لأنَّ رضاه مؤفَّت جذا الوقتِ، فلا يتعدَّاه كالتَّوكيلِ المؤقَّتِ.

(مسالا يجسوز الشسسسراء للمضارب] وليسَ للمضاربِ أن يشتري أبّ ربّ المال، ولا ابنّه، ولا من يعنُّق عليه؛ لأنَّ ولايتَه مقيَّدةً بتصرُّف يكون تجارةً، ولا تتحقَّق بهم التجارةً.

فإن اشتراهم كان مشترياً لنفسه دون المضاربة؛ لأنَّ الشَّراءَ وُجدَ نفاذاً على مشتريه؛ لكونه أصيلاً (*) في حقَّ الحقوقِ، فصارَ كالوكيلِ بالشِّراءِ (*) إذا خَالفَ أمرَ مُوكِّله صار مشترياً لنفسه كذا (*) هذا.

وإن كان في المال ربعٌ فليس له أن يشتري مَن يعتُق عليه؛ ليتمكن من التجارة بالمُشترى.

وإن اشتراهم ضَونَ مال المضاربة؛ لكون الشَّراءِ واقعاً لنفسِه دونَ المضاربةِ، فإذا قضى الثَّمنَ من مالَ المضاربةِ ضمنَه، كها لو قضى ديناً عليه بهالِ المضاربةِ.

وإن لم يكن في / المال ربعٌ جاز أن يشتريهم؛ لأنه لا يملك شيئاً منهم، فيمكنه أن [1/99] يتجّر بهم.

وإن زادت تبمتهُم على (نصِيبِه منهم) (ه) عَتَق (نصِيبُه منهم) (٩)، ولم يضمن لربّ

 ⁽١) ني[أ]، [ج]، [د] زيادة: (ذلك).

⁽۲) أي [ح]، [د]: (أصلاً).

⁽٣) في [ح] زيادة: (فالوكيل بالشراء).

⁽٤) ليست ني[ب]

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج]، [د].

⁽٦) ما بين القوسين ليس في [أ].

المال شيئاً.

أمَّا العنقُ فلأنَّه بازديادِ القيمةِ صارَ له من الرَّبح حصَّةٌ، فعتق عليه ذا القدرُ الـذي عَلكَّه (١٠)، وأمَّا عدمُ الضهانِ فلأنَّه دخلَ في ملكِه حكماً لا بِصُنعِه، فشَابَه ما لَـوْ وَرِثَ بعضَه.

ويسعى المعتق لربُ المال في قيمة نصيبِه منه؛ لأنّه إذا أعتق نصيبَ أحدِ الشّريكين من العبدِ المشتَرك حُكمًا من غيرِ ضهانِ يلزمُه كانّ على العبدِ السّفايةُ؛ دفعاً للضّررِ عن المولى، كذا هذا.

وإذا دفع المضاربُ المالَ مضاربة، (ولم يأذن له ربُّ المال مضاربةً) (*)، ولم يأذن له (تصحفات وإذا دفع المضاربُ المالَ مضاربةً، (ولم يأذن له ربُّ المالِ في ذلك لم يضمن (*)؛ لأنه ما لم يربح الثاني فهذا إيداعٌ، وله أن يُودِع (ولا يتصرَّف المضارب الثَّاني حتَّى يربح) (*)، فإذا ربح الثَّاني (*) ضمن الأوَّل لربَّ المال، لأنَّه الآن صار الثَّاني شريكاً لربِّ المال، وهو لم يرض بشركتِه (*).

وهذا الذي ذكره قول أبي حنيفة (٧) -رحمه الله-.

فأما عند صاحبيه: يضمن إذا تصرَّف المضاربُ النَّاني، ربح أو لم يربح (٨).

⁽١) فِ[أ]،[ج]،[د]: (بملكه).

⁽٢) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) في [ج] زيادة: (بالدُّفع).

⁽٤) ما بين القوسين لبس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٥) ليست في [ب]

⁽٦) في[ب]:(لشركته).

 ⁽۷) ينظر الهداية (۳/ ۲۰۶)، بدائع الصنائع (٦/ ۹٦)، تبيين الحقائق (٥/ ٦٣)، الجوهرة النيرة
 (۱/ ۲۹۶)، مجمع الأنهر (٢/ ٣٢٨).

⁽٨) ينظر بدائع الصنائع (٦/٦)، البناية (١٠/٥١)، درر الحكام (١٤/٣)، مجمع الضهابات

وقال زُفر رحمه الله -: يضمنُ بالدَّفع (1).

وهو روايةٌ عن أبي يوسف^(٢) رحمه الله · ؛ لأنَّه لا يملكُ الدَّفعَ مضاربةً؛ فَوجبَ أن يضمن له^(٢) كالمودّع إذا أودع.

ولهي: أنَّ مِحرَّد الدَّفع لا يتعلَّقُ به ضهانً؛ لكون المضارب أميناً (بدليل أنَّ المضارب إذا أودَع مال المضاربة جاز)(⁴⁾ كالمُودَع، فإذا تصرَّف فيه الثاني فقد تصرَّف في ملك الغير بدون رضاهً؛ فيضمنُ.

و لأبي حنيفة –رحمه الله–ما ذكرنا.

ثمَّ قال صاحبُ الكتابِ: وإذا ربحَ الثَّانِ ضَمِنَ المضاربُ الأوَّلُ، والمشهورُ من المذهبِ: أنَّ ربَّ المال بالخيار إن شاءَ ضمَّنَ الأوَّلَ، وإن شاءَ ضمَّن الثَّاني في قولهم: جميعاً (٥).

أمَّا على قول أبي يوسف ومحمد -رحمهما الله- ظاهرٌ؛ لأنَّ الأوَّلَ ضمن بقبضِ الثَّاني، فلا يضمنُ النَّاني بقبض نفسِه؛ لما أنَّ المقبض (") الواحدَ لا يُوجِب ضهاناً على اثنين

⁽١/ ٤٠٤)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٨).

 ⁽۱) ينظر: عيرن المسائل (ص:٣٩٥)، بدائع الصنائع (٩٦/٦)، تبيين الحقائق (٥/ ٦٣)، العناية
 (٨/ ٤٦١)، اللباب (٢/ ١٣٤).

 ⁽۲) ينظر. بدائع الصنائع (٦/٦)، البناية (١٠/ ٦٥)، درر الحكام (٦/٤/٢)، مجمع الضيانات (١٠٤/١)، مجمع الأنهر (٣٠٤/٢).

⁽٣) ق [أ] [ج] [د]: (به).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽٥) ينظر المسرط (٢٢/ ٩٩)، الهداية (٣/ ٤٠٤)، تبيين الحقائق (٥/ ٥٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٩٤)، عمم الضيانات (١/ ٣٠٤).

⁽١) ليست في [أ].

على كلَّ واحدِ منهما جميع الضَّمان، فعلى هذا الوجهِ حَمَل / المسألةَ صاحبُ الكتاب، وهو _[99] اختيارُ بعض أصحابنا⁽¹⁾.

ومنهم من قال: بينهم فرقٌ؛ لأنَّ المضاربَ الثَّاني يعملُ في المَالِ لمنفعةِ نفسِه، وهو طلبُ الرِّبح، فجازَ أن يضمنَ، فأمَّا المودّع الثَّاني يقبضُ لمنفعةِ الأوَّل، لا لمنفعة نفسِه، فلا يضمنُ الثَّاني^(۲).

وإن دفع إليه مضاربة بالنّصف وأذن له أن ينفعها مضاربة فدفعها بالثلث جاز؛ لأنه فوض إليه ذلك، فإن كان ربَّ المال قال له: على أنَّ ما رزق الله تعالى بيننا نصفان، فلربِّ المال نصف الرّبع، وللمضارب الثّاني ثلث الرّبع، وللأول السّدسُ؛ لأنَّ ربَّ المال شرَط أن يكون له نصفُ ما رزَقَ الله تعالى، وما رزَقَ الله تعالى: جميعُ الرّبع، فيكون له نصفٌ، ويكون لله نصفٌ ما رزَقَ الله تعالى، على ما شرط له الأوَّل، يبقى السَّدسَ فيكون للأوَّل.

وإن كان (٣) قال (٤): علي أنَّ ما رزقك الله تعالى بيننا نصفان كان للمُضارب النَّاني النُّلثُ، والباقي بين ربِّ المال والمضارب الأوَّل نصفان؛ لأنَّ ما رَزَقَ اللهُ للمضاربِ الأوَّلِ هو الثلثان، فاستحق ربُّ المال نصف ذلك، بخلافِ المسألةِ الأُولى؛ لأنَّ ثمةَ ربُّ المال

⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (٦٦/٦)، الهداية (٣/٤/٣)، تبيين الحقائق (٥٨/٥)، الجوهرة الميرة (١/٤/١)، درر الحكام (٣١٤/٢)

 ⁽۲) ينظر بدائع الصنائع (۱/ ۹۲)، الهداية (۲۰٤/۳)، تبيين الحقائق (۵/ ۵۰)، الجوهرة النيرة
 (۱/ ۲۹٤)، درر الحكام (۲/ ۳۱٤)

⁽٣) ليست في [ح]

⁽٤) في [د] زبادة (له).

شَرَطَ نصف ما رَزَقَ اللهُ تعالى مطلقاً من غير إضافةٍ، فينصر فُ إلى نصفِ جميع الرّبح (١٠).

ولو قال: على أنَّ ما رَزَقَ اللهُ تعالى فلى نصفُه فلفعَ المالَ مضاربة بالنصف فللثاني نصفُ الربح، ولربِّ المال النَّصف، ولا شيءَ للمُضارب الأوَّل؛ لأنَّ المضارب الأوَّل عقَدَ على جميع حقَّه، وهو يملكُ ذلك، فلا يكونُ له شيءٌ، بمنزلةِ رجل استأجر خبَّاطاً لبخيطَ له ثوباً بدرهم، فإنه لا يَسلمُ للأوَّل شيءٌ؛ لما ثوباً بدرهم، فإنه لا يَسلمُ للأوَّل شيءٌ؛ لما ثانه عقد على جميع حقَّه، كذا هذا.

قإن شَرَطَ للمضاربِ الثاني ثلثي الرَّبع قلربِّ المال نصفُ الرِّبع، وللمضاربِ الثاني نصفُ الرَّبع، وللمضاربِ الثاني نصفُ الرَّبع، ويَضمنُ المُضارب الأوَّل للمضارب الثاني مقدارَ سُدُسِ الرَّبع؛ لأنه غرَّه بالتسميَّة، والغرورُ في العقود يتعلَّقُ به الضَّمان، فيلزمه السُّدُسُ تكملةً للنُّلثين.

> وإن ارتدَّ ربُّ المالِ عن الإسلام، ولحقَ بدارِ الحَرْبِ بَطَلَت المضاربةُ؛ لأنَّ الحكمَ بلحاقه يُزيلُ مِلكَه، ويُوجبُ قسمةَ مالِه بين ورثتِه، فكان بمنزلةِ موتِه.

وإذا عزل ربُّ المال المضاربَ فلم يعلم بعزله حتى اشترى وباعٌ فتصرُّفُه جائزٌ^(۱)؛ [عزل المضارب) لأنَّ العزل نهيَّ، والحكم المتعلق بالأمر لا^(٤) يؤثَّرُ فيه النهيُ قبل العملِ! استدلالاً بأوامرِ صاحبِ الشَّرعِ ونَواهيهِ.

وإن علم يعزلِه والمالُ عروضٌ فله أن يبيعَها ولا يمنعُه العزلُ مِن ذلك؛ أنَّه قد

^{(1) ¿[}i] (IUL).

⁽٢) ئي [د] زيادة: (ذكرنا)

⁽٣) ني [د] زيادة: (في ماله).

⁽٤) ليست أي [د].

تَمَّت المضاربةُ فيها اشتراه، ويُعلَّقُ حقَّ المضاربِ به، وحقَّه في الرَّبحِ ('' إنَّها يظهرُ وقتَ القِسمةِ. والقِسمةُ لا تتحقَّقُ إلاَّ على رأسِ المالِ، ولا يُمكنُ ذلك إلاَّ بعدَ أن يَنُضَ ('') المَّالُ، وذا يتحقَّقُ بالبيع، فلا يكونُ العدلُ ('' مؤثّراً في إسقاطِ حقَّه.

ثمَّ لا يجوزُ له (¹⁾ أن يشتريَ بشمنِها شيئاً آخر؛ لأنَّه صار معزولاً (الآن لزوال) (⁰⁾ ما ذكرنا من المعنى، فلا يملكُ التَّصرُّ فَ بعدَه.

وإن عزله ورأس المال دراهم، أو دنانير قد تُضَّت (١)، فليس له أن يتصرَّفَ فيه؛ لأنه صار معزولاً في قدر نصيب رب المال.

وإذا افترقا وفي المال ديونٌ، وقد ربح المضاربة فيه أجبره الحاكم على اقتضاء [الالهـتراقـمـع المُدّيون، وإن لم يكن فيه (^(٧)ربحٌ لم يلزمه الاقتضاء. ويُقال له: وكُّل ربَّ المال في ^{الديون}! الاقتضاء (^(٨).

وقال الشافعي –رحمه الله-: يلزمه الاقتضاءُ وإن لم يكن في المالِ ربحٌ (٩)؛ لأنَّه

 ⁽١) أي [د] (أي الشرع).

 ⁽٢) في [ج] زيادة (نقد). والتَّنضيض: تحوُّل المال من متاع إلى نقدٍ. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب
 (ص:٤٦٧)، المصباح المنير (٣/ ٦١٠)، معجم لغة العقها، (ص:٤٧٢)

⁽۳) أي[أ]، [ج]، [د]: (العزل).

⁽٤) نيست في [ح]

⁽٥) في [د]: (إلا أنَّ الزوال)

⁽٦) في [ح] زيادة: (أي بعدت).

⁽٧) ليست أن [د].

⁽٨) في [ح] زيادة: (وإن لم يكن)

 ⁽٩) ينظر المهدب (٢/ ٢٣٢)، البيان (٧/ ٢٣٧)، روضة الطالبين (٥/ ١٤١)، كفاية النيه (١٤٨/١١)،
 النجم الوهاج (٥/ ٢٨١).

2008 0 1 A BOOK

يلزمه ردُّ رأسِ المالِ على الوجهِ الذي قبض، وذلك يقبضُ (^{۱)} الدَّيون حتَّى يصيرَ بصفتِه^(۲).

ولنا: أنَّه إذا كان فيه ربحٌ فقد استحقَّ بعضَه بمقابلة عمله، فصار كالأَجبر على العمل إذا أخذ الأَجرة فيُجبر على إتمامه، وإذا لم يكن فيه ربحٌ لم يستحقّ بدلاً في مقابلة عمله، فصار بمنزلةِ الوكيلِ، فلا يُجبرُ على العملِ، ويُقال له: وكَل ربَّ المالِ بالاقتضاء؛ لما عُرف من أصلِنا: أنَّ حقوقَ العقدِ متعلقةٌ بالعاقدِ.

وما قاله (^{۳)}: إنَّه يلزمه ردُّ رأس المال، قُلنا: لا يلزمه التَّسليم بل يلزمه رفعُ يده، فإذا أحال به فقد أزال يدَه عنه، فلا يلزمه أكثر منه.

/ وما هلك من مال المضاربة فهو من الرّبح دون رأس المال؛ لأنَّ الرَّبح فرغ على [100/ب] رأس المال، فلا يثبت له حكمٌ قبل ثبوت أصله.

إذا زاد (٤) الحالك على الرّبع فلا ضيانَ على المضاربِ قيه؛ لأنَّ المضاربَ أمينٌ في رأس المالِ.

وإن كانا اقتسها الرَّبح والمضاربة بحالها، ثم هلك المال أو بعضه، ترادًا الرَّبح حتَّى يستوني ربُّ المال رأسَ ماله، فإن فضل شيءٌ كان بينهها، وإن عجز عن تسليم رأسِ المالِ لم يضمن المضارب؛ لأنه لا يستقرُّ حكمُ الرَّبح ما لم يَسلم إلى ربَّ المالِ رأسُ مالُه، فإذا هلك قبل أن يسلم له بطلت القسمة؛ فيجبُ على المضاربِ أن يردَّ منه تمام رأسِ المالِ. وإن عجز لم يَلزم المضاربِ ضهانٌ؛ لأنَّه أمينٌ فيه.

⁽١) ني[ح] (يقتضي).

⁽٢) ئي[د]: (نضة).

⁽٣) في [أ]، [ج]، [د] (تلال)

⁽٤) أو [ج]: (أراد).

2008 (· 11) 3003 •

وإن كانا اقتسها الرَّبِعَ وفسخا المضاربة، ثم عقداها، ثم هلك المالُ، لم بترادًا الرَّبِع الأوَّل؛ لأنَّ ربَّ المال لما فسخَ المضاربة، وقبضَ رأسَ مالِه زالت المضاربة، وصحَّت القسمةُ وانبرمت، فإذا ردَّ المالَ إليه على وجهِ المضاربةِ فهذا عقدٌ آخَر، فهلاكُ المالِ فيه لا يُبطلُ القسمة في عقدِ غيره.

[بيع المشارب]

ويجوزُ للمُضارِب أن يبيعَ بالنَّقد والنَّسيئة، وقد مرَّ هذا.

ولا يُزوِّج عبداً ولا أمةٌ من مالِ المضاربةِ.

أمَّا تزويجُ العبدِ فلأنَّه يُوجِبُ المهرَ والنَّفقةَ في ذمَّة العبدِ، فيؤدِّي إلى إتلاف المال

وأمَّا تزويجُ الأَمَة فكذلك لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد (١) -رحمهما الله- خلافاً لأبي يوسف (١) -رحمه الله-؛ لأنَّ النَّزويجَ (٣) ليسَ من جنسِ النَّجارةِ، فلا يدخلُ تحت الإذنِ.

* * *

 ⁽۱) ينظر المبسوط (۱۲۲/۲۲)، بدائع الصنائع (۲/ ۲٤٥)، المحيط البرهاني (۱۳۷/۲۲)، الاختيار
 (۲۱/۳)، العناية (۸/ ٤٧٣).

⁽٢) ينظر المسوط (١٣٢/٢٢)، تبيين الحقائق (٥/ ٥٥)، البناية (١٠/ ٨٧)، مجمع الأنهر (٣٢٧/٢)، اللُّمات (١٣٧/٢).

⁽٣) في [أ]. [د] (التزويج).

كتاب الوكالة(1

قال (٢) رحمه الله : كلَّ عقد جاز أن يعقده الإنسان (٣) جاز أن يُوكل به (١)؛ لأنه [ما يجوز فيها التوكيل] التوكيل] ربَّى لا يقدر على تحصيله بنفسه، فيحتاج إلى إقامة غيره مقامه فيه.

ويجوزُ التَّوكيل بالخصومةِ في سائرِ الحقوقِ وإثبائها، وهذا قول أبي حنيفة (٥) -رحمه الله-..

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا تجوز في إثبات الحدِّ^(۱) والقَصاصِ^(۱) فيه^(۱). وقول محمد -رحمه الله- مضطرب، والأظهرُ: أنَّه مع أبي حنيفة ^(۱) -رحمه الله-.

 ⁽١) الوكالة نيابة فيها يتعبّن منه المباشرة بإيجابِ مكلّفٍ. معجم مقاليد العلوم (ص: ٥٥)، وينظر: التوقيف
 عن مههات التعاريف (ص: ٣٤٠)، الكليات (ص: ٩٤٧).

⁽٢) في [ج] زيادة: (أبو حنيفة).

⁽٣) ئي[أ]، [ج]، [د] زيادة: (لنفسه)

⁽٤) ني[ج]،[د]زيادة: (غيره).

⁽٥) ينظر: المبسوط (١٠٦/١٩)، بدائع الصنائع (٦/ ٢١)، الحداية (٣/ ١٣٦)، الجسوهرة النبيرة (١/ ٢٩٨)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٢).

⁽٦) في [د]: (الحدود).

⁽٧) أي [أ]، [ج]، [د]: (الحصومة).

 ⁽٨) ينظر: المبسوط (١٠٦/١٩)، تحف الفقهاء (٢٢٨/٣)، الاختيار (٢/ ١٥٧)، تبيين الحقائق
 (١٠٥٧)، الدر المختار (٥/ ١٥٣).

⁽٩) ينظر الحداية (٣/ ١٣٦)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٥٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٢٩٨)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٣)، اللَّبَاب (١٣٨/٢).

والصَّحيحُ قولُهُما؛ لأنَّ التَّوكيلَ تناولَ ما ليس بحدِ ولا قَصاصِ (''، ولا يُضاف إليه الحدُّ والقصاصُ؛ لأنَّ الوجوبَ يُضافُ إلى علَّةِ الوجوبِ، والظُّهورُ يُضافُ إلى علَّة الظُّهورِ، فالظُّهورِ، فأشبهت سائرَ [101/ن] الظُّهورِ، فأمَّا الخصومةُ شرطُ / محضٌ، لا حظَّ لها في الوجوبِ والظُّهورِ، فأشبهت سائرَ [101/ن] الحقوقِ.

إِلاَّ أَنه عند أَبِي حنيفة -رحمه الله-: إنَّمَا يَجُوزُ التُوكُّلُ^(۱) حالَ غيبةِ المُوكُّل أو حال مَرضِه^(۱).

وعند محمد -رحمه الله-: جائزٌ كيف ما كان(٤).

ويجوزُ النَّوكيل بالاستيفاء إلاَّ في الحدودِ والقَصاصِ؛ لأنَّ سائرَ الحقوقِ عما لا تؤثَّر فيها الشَّبهةُ، فجازَ التَّوكيلُ باستيفائِها كالبيع.

وأمَّا استيفاءُ الحدودِ حالَ غيبةِ المقذوفِ والمسروقِ منه ووليَّ القَصاصِ (*)؛ لأنَّ القاضي مأمورٌ بِدرْءِ الحدودِ والقَصاصِ، وفي اشتراط حضرةِ صاحبِ الحقَّ درءُ ذلك (١) كلَّه؛ لأنَّه إذا عَايَنَ العُقوبةَ رُبَّها يترحَّمُ على الجاني، فيعفو إن كان للعفو فيه مجالٌ، أو يُكذِّبُ احْجَةً وهو الشَّهودُ والإقرارُ فيبطلُ الحدُّ.

فَأَمَّا عند حضرةِ المُوكِّلِ بجوز التَّوكيلُ بالاستيفاء استحساناً؛ لأنَّ المستَحِقَّ رُبَّى لا تجسنُ الاستيفاء، فيحتاجُ إلى إقامةِ الجلَّادِ مقامَه.

⁽١) في [ح] زيادة: (الأنه وكله بالخصومة الا بالحد)

⁽٢) في [أ]، [ج]، [د]: (التوكيل).

⁽٣) ينظر: المسوط (١٠٦/١٩)، بدائع الصنائع (٦/ ٢٢)، العناية (٧/ ٥٠٧).

⁽٤) ينظر: المسوط (١٠١/١٩)، بدائم الصنائم (٦/ ٢٢)، العناية (٧/ ٧٠٠).

⁽٥) في [د] زيادة: (لا يحوز).

⁽١) ليست في اح ا

2**08** 1.13303

والتَّوكيلُ بغير رضا الخصمِ لا يجوزُ إلاَّ أن يكون المُوكِّلُ مريضاً أو غائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً.

وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله -: يجوزُ التَّوكيلُ بغير رضا الخصمِ (١).
وبه قال الشافعي (٢) رحمه الله ؛ الأنَّه توكيلٌ في حقَّ نفسِه، فلا يُعتبر فيه رضا الخصم، أصلُه التَّوكيل باستيفاء الدَّين.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ التَّوكيلَ من غير رضا الخصم إبطالٌ لحقه من غير رضاه؛ لأنَّ الجوابَ واجبٌ عليه حقاً له. أمَّا كونُه واجبًا فلأنَّ القاضي مأمورٌ بالقضاء قطعاً للمنازعة، ولا يتمكّنُ من ذلك إلاَّ بعد سهاعِه كلامَ الآخَوِ؛ لقوله ﷺ: "لا تقضي لأحدِ الخصمين حتَّى تسمع كلامَ الآخر الآّ؛ فكان الواجبُ أو اجباً عليه. وأمَّا حقاً له فلأنَّ حقّ المرءِ ما ينتفعُ به، وأحدُ الخصمين ينتفعُ بجوابِ الآخرِ، فلو صحَّحنا التَّوكيلَ لا يبقى الجوابُ واجباً عليه؛ فيؤدِّي إلى إبطالِ حقّه فوجبَ أن لا يصحَّ من غير رضاه، بخلاف المريضِ؛ لأنه لا يلزمُه مع تعذُّرِه منه، وكذا الغائب لا يلزمُه الحضورُ، فصارَ كالميت فينتقلُ إلى نائبه.

 ⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۹/۳)، بدائع الصنائع (۱/۲۲)، الهداية (۳/۱۳۷)، الاختيار (۲/۲۰۱)، تبيين
 الحقائق (٤/ ٢٥٥).

 ⁽۲) ينظر: نهاية المطلب (۷/ ۲۲)، الوصيط (۲/ ۲۷۸)، البيان (۲/ ۲۹۸)، العزيز (٥/ ٢٠٩)، روضة المطالبين (٤/ ٢٠٤).

⁽٣) أخرجه أحمد في المسند (١٠٣/٢) رقم (٦٩٠)، والترمذي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامها (١٣٣١)، والطحاوي في أحكام القرآن (٨٠٥)، وصحّحه ابن حيان في صحيحه (٥٠٦٥)، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ.

 ⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (الجواب).

ومِن شَرْطِ الوكالةِ أن يكونَ الموكِّلُ(١) يملكُ التَّصرُّف، وتلزمُه الأحكامُ، [شرطانوكانة] والوكيلُ (٢) عَنْ يعقلُ العقدَ (٣) ويقصدُه؛ لأنَّ الوكيلَ (١) يتصرَّفُ من جهةِ الأمر فكان هو الأصلُ، / فإذا كان الأصلُ لا يملكُ التَّصرفَ، فالوكيلُ أَوْلى، وإذا كان الوكيلُ لا يعقلُ [101/ب] العقدَ، بأن كان مجنوناً أو صبيًّا لا يعقلُ لا يصحُّ أيضاً؛ لأنه لا يتعلَّقُ بقوله حكمٌ، وليس له قولٌ^(٥) صحيحٌ.

> وإذا وكُّل الحَرُّ البالغُ أو المأذونُ مثلَهما جاز؛ لأنَّ الحرَّ والمأذونَ جائزُ النصرُّف، ويملكان العقد؛ فصحَّ توكيلُهما ووكالتُّهما.

> وإن وكَّلَ صبيّاً محجوراً يعقلُ البيعَ والشّراءَ، أو عبداً محجوراً جازَ، ولا يتعلُّقُ لهما الحقوق، ويتعلُّقُ بموكِّلها، وهذا عندنا(٢٠٠.

> > وقال الشافعي -رحمه الله-: لا يجوز توكيل الصّبي (٧٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الصبيَّ العاقلَ له عبادةٌ معتبرةٌ شرعاً، حتَّى ينفذَ تصرُّفه بإذن المولى في مِلْثِ نفسِه، فكذا ينفذُ تصرُّفه في ملكِ غيرِه بتوكيل المَالَكِ إيَّاه، وهذا لأنَّ

 ⁽١) أ. [ج] زيادة: (ممن).

⁽٢) أَوْ [ج]: (التوكيل)، وفي [أ]: (التوكيل).

⁽٣) أي [د]: (البيم).

 ⁽٤) في [ح]: (التوكيل)، وفي [أ]: (التوكيل).

⁽٥) في [ح]، [د] زيادة (قول)، وفي [أ] (حكم).

⁽٦) ينظر بدائع الصائع (٦/ ٢٠)، الهداية (٣/ ١٣٧)، الاختيار (٢/ ١٥٦)، الجوهرة البيرة (١/ ٢٩٩)، محمع الأنهر (٢/ ٢٢٢)

⁽٧) ينظر الحاري (٦/ ٥٠٥)، المهذب (٢/ ١٦٤)، العزيز (٥/ ٢١٧)، روضة الطالبين (٤/ ٢٩٩). تحمة المتح (٥/ ٢٩٩)

200 1.1 30 B

في اعتبار عبادتِه منفعة محضة له؛ حيثُ (يمتاز به من البهائم) ويحصل معنى النجربة (١)، فيصير مهتدياً إلى التَّصرفات متحرَّزاً عن أسبابِ الغَبنِ إلاَّ أنَّه لا تلزمه العُهدة، لأنَّ فيه ضرراً به، والصَّبيُّ يُبَعَّدُ أَنَّ من المضارَّ، فإذا تعذَّرَ إيجابُ العُهدة عليه يتعلَّقُ بأقرب الناس إليه، وهو المنتفعُ بهذا التصرُّف وهو الآمر، فكانت العُهدة عليه إلا أنَّ في العبد المحجور تلزمه العُهدة بعد العتق؛ لأنَّ قول العبد ملزِمٌ في حتَّ نفيه؛ لكونه مخاطباً إلا أنه امننع اللَّزوم لحقَّ المولى، وقد سقطَ حقَّه بالعتق بخلافِ الصَّبيُّ؛ لأنَّ قوله ليسَ بملزم.

والعقودُ التي يعقدها الوكلاءُ على ضربين: كلَّ عقدٍ يُضيفه الوكبلُ إلى نفسِه مثلِ [عقد العكدء] المبيع، والإجارةِ، فحقوق (ذلك العقد) (3) تتعلَّقُ بالوكبل دون الموكّل، فيسلّم المبيع، ويقبض الثّمن، ويُطالب بالثّمن إذا اشترى، ويقبض المبيع، ويخاصم في العيب.

وقال الشافعي -رحمه الله-: الحقوقُ تتعلَّق بالموكِّل (٥٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه لو تعلَّق بالموكَّل وهو غير معلومٍ في العقدِ يؤدِّي إلى الضَّرر بمن يُعاملُه.

وكلُّ عقدٍ يُضيفه إلى موكِّله كالنَّكاحِ، والسخُلعِ، والصَّلحِ عن دمِ العمدِ، فإنَّ

⁽١) في [د]: (غيزت عبارته عن البهائم).

⁽٢) أي[ج]: (العجزية).

⁽٣) في [ح] (مبعد).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٥) الدي يظهرُ لي -والعلم عند الله- أنَّ هذا النقلَ غيرُ دقيقٍ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الذي وقعتُ عديه أنَّ للوكيل تسليمَ المبيعِ، وفي قبض الثمن، والخصومة في ذرَكِ الشَّمنِ وجهان، والأصحُّ أنَّ له ذلك ينظر الحاري (١٦/٦)، المهذب (١٦٧/٢)، نهاية المطلب (٧/٥٠)، البيان (١٦/٦)، العزيز (٩/٥٠)، وضة الطالبين (٢/٧٤).

2**08** 1.0 303

حقوقه تتعلَّق بالموكِّل دون الوكيل، فلا يُطالب وكيلُ الزَّوج بالمهر، ولا يُلزم وكيلُ المرآة تسليمها؛ لأنَّ العقدَ أُضيفَ إلى غيره، فلا يَضُرُّ / العاقدَ؛ لأنَّه يعرفه، ولأنه يقلُّ وجودُه. [1/102] ثمَّ في العقودِ التي يتعلَّقُ فيها الحقوقُ بالعاقد يثبتُ الملكُ للوكيل أولاً، ثمَّ ينتقلُ من جهته إلى الموكِّل أو يثبتُ للموكِّل (1) ابتداءً.

قال الشيخ الإمامُ أبو الحسن -رحمه الله-: يثبتُ للوكيل أوَّلاً ". وقال الشيخ الإمامُ أبو طاهر (٢) -رحمه الله-: ينتقلُ إلى الموكّل ابتداءً (١). وبه قال الشافعي (٥) -رحمه الله-.

وإذا طالبَ الموكِّلُ بالبيعِ المشتريَ بالنَّمن فله أن يمنعها إيَّاه؛ لما بيَّنا أنَّ حقوق العقد تتعلَّقُ بالعاقد؛ فكانت المطالبةُ حقَّ الوكيل دون الموكِّل.

فإن دفعه إليه جاز، ولم يكن للوكيل أن بطالبه به ثانياً؛ لأنه لا يفيدُ لأنه يحتاجُ إلى الإعادةِ.

 ⁽١) أ.[د] (للوكيل).

 ⁽۲) ينظر: البناية (۹/ ۲۲۹)، الجروهرة النبيرة (۱/ ۳۰۰)، درر الحكام (۲/ ۲۸۳)، البحر الرائق
 (۷/ ۱۵۱)، حاشية ابن عابدين (٦/ ۸٦).

⁽٣) محمد بن محمد بن سفيان، أبو طاهر الدَبَّاسُ البغداديُّ القاضي، إمامُ أهلِ الرَّأي بالعراقِ، لا يعلم له ثريخ وفاة. ينظر الجواهر المضية (١١٦/٢)، ثاج النراجم (ص:٣٣٦)، الواقي بالوفيات (١٣٧/١).

⁽³⁾ وبه قبال شمس الأثمة السرخيي، وقبل: هو الأصبح. ينظر: المسوط (١٢٤/١٢٤)، العماية (٣/ ٤١١)، درر الحكام (٢/ ٢٨٣)، البحر الرائق (٧/ ١٥١)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٥)، حاشية ابس عابدين (٦/ ٦).

 ⁽٥) في أصح الوحهين بنظر: الحاوي (٦/ ٣١٥)، العزيز (٥/ ٢٥٠)، روضة الطالبين (٣٤٨/٣). كعاية النبيه (١٠/ ٢٥٢).

2**08** (1.1)

 ومن وكُل رجلاً بشراءِ شيءِ فلأبلد من تسمية جنسه، وصفته، أو جنسه، ومبلغ ثمنه إلا أن يُوكِّله وكالة عامة، فيقول: ابتع في ما رأيت، وهذا استحسانً؛ لأنَّ الثَّمن إذا عُلم صارت الصفة معلومة، وإذا ذكر الصفة صار الثَّمن معلوماً، فأغنى ذكرُ أحدهما (عن الأخر) (1).

وأما إذا أطلق الأمر ولم يخصه، فقال: اشتر ما رأيتَ. فإنه يصتَّع مع الجهالة؛ لأنه فوَّضَ الرأيّ إليه، فصحَّ مع الجهالة كالبضاعة والمضاربة.

وقال الشيخُ الإمامُ أبو بكر الرَّازي -رحمه الله-: (الوكالةُ الحَاصةُ) (٢) إذا كانت تجمع أجناساً مختلفة أو ما هو في حكم الأجناس لا تصحُّ الوكالة حتى يبين الصفة أو الثَّمن كقوله: اشتر لي ثوباً؛ لأنَّ اسمَ الثوب يقعُ على أجناس مختلفة. وكذا إذا قال له: اشتر لي داراً؛ لأنَّ الذّار وإن كانت جنساً واحداً إلاَّ أنَّها صارت في حكم الأجناس؛ لكثرة تفاويها. فأمَّا إذا كان الاسمُ يقعُ على جنس واحد يجوزُ، وإن لم يذكر الصفة ولا الشَّمن، كقوله: اشتر في حاراً؛ لأنَّ الصفة تصيرُ معلومة بحالِ الموكلُ (٣).

(ره ا**لوکیـــــل** پالمیپ]

وإذا اشترى الوكيلُ وقبضَ، ثمَّ اطَّلَعَ على عيبٍ، فله أن يَردَّه بالعيب ما دام المبيعُ في يدِه؛ لتعلَّق حقوقِ العقدِ به، فإن سلَّمه إلى الموكّل لم يردَّه إلاَّ بإذنه؛ لأنَّه بالتسليم إلى الموكّل انقطعَ حقَّه، ولهذا قالوا: إذا سلَّمه إلى الموكّل لم يكن للشَّفيعِ أن يطالبَ الوكيلَ بالشَّفعةِ؛ لأنه خرجَ من الوكالةِ فانقطع حقَّه، فهذا كذلك.

[102]/ب

/ ويجوزُ التوكيلُ بعقد الصَّرفِ والسَّلَم؛ لأنَّه قد تقعُ الحاجة إلى ذلك.

فإن فارقَ الوكيلُ صاحبَه قبل القيضِ بطل العقدُ، ولا تُعتبر مفارقةُ الموكِّلِ؛ لما بيَّنا

⁽١) في [د] (الأخرى).

⁽٢) في [د] (وكالة الخاصة)

⁽٣) شرح مختصر الطحاوي بتصرف (٣/ ٢٨٨-٢٨٩).

2008 (1.v) 303

أذَّ حقوقَ العقدِ تتعلَّقُ بالعاقدِ، والموكِّل ليس بعاقدِ، فكان كالأجنبيِّ، فلا يؤثَّرُ فراقُه قبل القبضِ في العقدِ بخلافِ الرَّسولِ؛ لأنَّ الرسالةَ بالعقد تتضمنُ الإيجابَ والقبولَ الذي هو العقدُ، والقبض خارجٌ عن العقد، فلا يدخلُ تحت الرسالةِ، فلا يصيرُ قبضُ الرَّسولِ كقبضِ المُرسِل.

وإذا دفعَ الوكيلُ بالشّراءِ الثّمنَ من مالِه، وقبضَ المبيعَ، فله أن يرجعَ به على الموكّل؛ لأنَّ حقوقَ العقدِ تتعلَّقُ بالوكيل، ودفعُ الثّمنِ من الحقوقِ، فصارَ مأذوناً في دفعِه، فكان له مطالبةُ الموكّل به.

فإذا هَلَكَ المبيعُ في يدِه قبل حبسِه هَلَكَ من مال الموكِّل، ولم يسقط النَّمنُ؛ لأنَّ قبضَ الوكيل وقعَ للموكِّل، فكانَ أميناً فيه فلا يضمنُ بالهلاكِ في يدِه كالمودّع.

وله أن يجبسَه حتَّى يستوفي الشَّمنَ.

وقال زُفر -رحمه الله -: ليسَ له حبسه (١).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المبيعَ ينتقلُ إلى الموكِّلِ من جهةِ الوكيلِ، كها ينتقلُ المبيعُ من البائع إلى المُشتري، فإذا كان للبائع حبسُه إلى أن يستوفيَ الثَّمنَ، فكذا للوكيلِ.

فإن حبسَه فَهَلَك كان مضموناً ضهانَ الرَّهنِ عندَ أبي يوسف (*) -رحمه الله-، وضهانَ المبيع عند محمدِ (*) -رحمه الله-.

 ⁽۱) ينظر: المبسوط (۲۱/ ۲۰۶)، بدائع الصنائع (٦/ ٣٧)، الهداية (٣/ ١٤٠)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٦١)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٣٠٢).

 ⁽۲) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ٣٧)، الهداية (٦/ ١٤٠)، الجوهرة النيّرة (١/ ٣٠٢)، مجمع الصهامات (١/ ٣٤٣)

 ⁽٣) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ٣٧)، الهداية (٣/ ١٤٠)، الجوهرة التيرة (١/ ٣٠٢)، مجمع الضهانات (١/ ٣٤٣).

وذكرَ في الجامع الصغيرِ (1) قولَ أبي حنيفة مع محمد رحمهما الله .

لأبي يوسف رحمه الله-: إنَّها عينٌ محبوسةٌ بدينِ ينفسخُ بهلاكِها، فصارت مضمونةٌ بالأقل من قيمتِها، ومن الدِّينِ (٢) كالرَّهنِ.

ولهما: أنَّهَا محبوسةٌ بالثَّمنِ كالمبيعِ في يدِ الباتعِ.

(تعسرف أحسار الوكيلين]

وإذا وكُل رجلين فليس لأحدهما أن يتصرّف فيها وُكُلا فيه دونَ الآخر، إلا أن يوكَّلها بالخصومةِ، أو بطلاقِ زوجتِه بغيرِ عِوضٍ، أو بِعتقِ عبدِه بغيرِ عوضٍ، أو يردَّ وديعة عنده، أو بقضاءِ دينِ عليه؛ لأنَّ الموكِّلُ (٣) لم يرضَ إلا برأيها، إلا أنَّ أن الخصومةِ يتعذَّرُ الاجتهاع فيها؛ (لأنه يخلٌ) (٥) بالبيان والحجة، وفي غيرها من الفصول لا افتقار / إلى الرأي.

[1/103]

وليس للوكيل أن يوكّل فيها وُكّلَ به (٢)؛ لأنَّ الموكّل رضي برأيه دونَ رأي غيرِه؛ [الوتيديولا] إلاَّ أن يأذنَ له الموكّل، أو يقولَ له: اعمل فيه برأيك؛ لأنَّا إنَّها منعناه مِن ذلك لحقَّ الموكّل، فإذا أذنَ فيه جازَ.

> وكذا إذا فوض إليه الرأي؛ لأنَّ الوكيل مما قدرآه فجاز. فإن وكُّل بغير إذن موكَّله فعقد وكيلُه بحضرته جاز؛ لأنَّه (حضر رأيه) (٧).

 ⁽١) ليست في [أ]، [ب]. وفي حاشية الشلبي على تبيين الحقائق (٤/ ٢٦١): قال الشيخ أبو نصر البغدادي:
 ذكر في الجامع الصغير قول أبي حنيفة مثل قول محمد. اهـ. ولم أقف عليه فيه.

⁽٢) في [د]: (الرَّمن)

⁽٣) في [د] (الوكيل).

⁽٤) ليست إلى [م] [د]

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽١) زُ [أ] (نِه).

⁽٧) في [د] (لأنه حضور).

وإن عَقَدَ بغيرِ حضرتِه فأَجازَ الأوَّلَ جَازَ؛ لأنَّه عندَ إمضائِه (ما فعلَ) (١) الثاني يصيرُ كأنَّه تَولاً ه^(١) بنفسِه.

وللموكّل أن يعزلَ الوكيلَ عن الوكالة؛ لأنها حتَّ الموكّل خاصَّة، فكان إليه اعزل الوكيل] إبطالُه، والفقة فيه: تبدُّل المصلحةِ والحاجةِ.

> فإن لم يبلغه العزلُ فهو على وكالته، وتصرُّفه جائزٌ حتى يَعلَم؛ لأنه لو انعزل من غير علم لوقع في غرورِ بسبب تصرفات يُباشرها فيتضرَّر ذلك.

وتبطل الوكالة بموت المُوكِّل، وجنويْه جنونًا مطبقاً، وخَاقِه بدار الحرب مرتداً.

أمَّا بطلائها بموته وجنونه فلِزوال أهليَّة موكِّله، بخلاف وكيل الرَّاهن في بيع الرَّهن إذا كان مشروطاً في عقد الرَّهن، حيثُ لا تبطلُ وكالنَّه بموت الرَّاهن وجنونه؛ لأنَّ ثمةَ تعلَّق بها حقُّ غيرِه، فمَنَعَ مِن إبطالِ وكالنِه.

وإنَّ أُغُتُّر الجنونُ المطبِقُ؛ لأنَّ غيرَ المطبِق بمنزلة الإغهاءِ. وحدُّه عند أبي يوسف -رحمه الله-: أكثرُ السَّنة (٢). وعند محمد -رحمه الله-: حولٌ كاملٌ (٤).

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٢) أي[د]: (فُعل).

 ⁽٣) ينظر المبسوط (١٩/١٩)، المحيط البرهاني (١/ ٢٥١)، الاختيار (١٦٣/٢)، المناية (١/ ٣٠٧)،
 الجوهرة الميرة (١/ ٢٠٥).

 ⁽٤) رهو الصّحيحُ عند بعض. ينظر: المبسوط (١٩/١٩)، المحيط البرهاني (١٩/٥٥)، الاختيار
 (١٦٣/٢)، لسان الحكام (١/٤٥١)، درر الحكام (١/٤٤٢)، الدر المختار مع حاشية اس عابديس
 (٥٣٨/٥).

وفي الصَّلاة: سِتُّ صلواتِ^(۱)، وفي الصوم: شهرٌ بالاتفاق^(۲)، وفي الزَّكاة: على هذا الحَلاف^(۲)، أعني عند أبي يوسف -رحمه الله : أكثرُ السَّنَةِ، وعند محمد رحمه الله : (حولُ كاملٌ)⁽³⁾.

و في قولِ أبي حنيفة –رحمه الله –: شهرٌ (٥) في بيوعِ الكافي، (وبِهِ يُفتى لا محالة) (١٠). وأمَّا قولُه: ولحاقه بدار الحرب مرتداً، فهو قول أبي حنيفة (٧) –رحمه الله –.

أمَّا عند صاحبيه: هو على وكالتِه ما لم يَمُّت، أو يُقتل، أو يُحكم بِلَحَاقِه بدارِ الحربِ (^).

والمسألةُ فرعٌ على اختلافِهم في جوازِ تصرُّفِ المرتدُّ، وزوالِ ملكِه على ما عُرف. وإذا وكُلَ المكاتَبَ ثمَّ عَجَزَ، أو المأذونَ فَحُجِرَ عليه، أو الشَّريكان فافترقا، فهذه

⁽١) ينظر: المبسوط (٢/ ٢٠٢)، تحفية الفقهاء (١/ ١٩٢)، المحيط البرهائي (٣/ ٤٥)، تبيين الحقيائق (١/ ٢٠٤)

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۳/ ۸۸)، بدائع الصنائع (۲/ ۸۸)، المحيط البرهائي (۲/ ۳۹۸)، تبيين الحقائق
 (۱/ ۳٤۰)، مجمع الأنهر (۱/ ۲۳۱).

⁽٣) ينظر: عيون المسائل (ص٣٩)، المبسوط (٣/ ٣٩)، بعائع الصنائع (٢/ ٥)، تبيين الحقائق (١/ ٢٥٣).

⁽٤) في [أ] (سنة كاملة)

⁽٥) في [أ] زيادة (كامل).

 ⁽٦) ينظر: حاشية الشرنبلالي عنى درر الحكام (٢/ ٢٩٤)، منحة الخالق عنى البحر الرائق (٧/ ١٨٩)، الدر
 المختار مع حاشية ابن عابدين (٥/ ٥٣٨)، اللَّباب (٢/ ١٤٦).

 ⁽۷) ينظر ١٠ المسوط (١٩/١٩)، بدائع الصنائع (١٩/٣)، تبيين الحقائق (١٩/٢٨)، لساد الحكم
 (١/١٥٤)، اللباب (٢/ ١٤٥).

 ⁽٨) ينظر المسوط (١٩/١٩)، الاختيار (١٦٣/٢)، البحر الرائق (١٨٩/٧)، الجوهرة النيرة (١٨٤/١).
 ٣٠٤/١).

الوجوهُ تُبطِلُ الوكالةُ، عَلِم الوكيل أو لم يعلم؛ لأنَّ الوكيلَ ينصرفُ بأمرِ هؤلاء وقد بَطَلَ أمرُهم في المالِ، فبطلت الوكالةُ (١)، وهذا عزلٌ حكميٌ، فلا يُشترط فيه العلمُ كالموتِ.

[103/ب]

وما ذكره صاحبُ الكتاب في / الشَّريكين فيه نظرٌ.

وإذا ماتَ الوكيلُ أو جُنَّ جنوناً مطبقاً بَطَلَت وكالنَّه؛ لِزوال أهليَّته فيم أُمِرَ بِه.

وإن لحقَ بدارِ الحربِ مرتدًا لم يجُز له النصرُّف؛ لتعذَّرِ النَّصرُّف بِحكمِ اختلاف الدَّارِين (١)، إلاَّ أن يعودَ مُسْلمًا؛ لأنَّ أمرَ الموكِّل (١) مراعاً قبلَ الحكمِ بِلَحاقِه؛ لتوقَّفِ تصرُّ فاتِه، فإذا عادَ مُسْلمًا صارَ كأنَّه لم يرتدًّ.

أمَّا إذا عادَ بعدما حُكِمَ بلحاقِه بدارِ الحربِ، فعند أبي يوسف -رحمه الله-: لا تعودُ الوكالةُ⁽⁴⁾.

وقال محمدٌ -رحمه الله-: تعودُ (٥).

والموكّلُ إذا ارتدَّ، ولجِقَ بدارِ الحربِ ثمَّ عاد مسلماً لا تعودُ الوكالة في قولهم جميعاً في الرُّواياتِ المشهورةِ^(١).

ومَنْ وكُلّ بشيءٍ ثُمَّ تصرَّفَ فيها وكُلّ به بطلت الوكالةُ، يجوزُ أن يوكُّلُه ببيعِ عبدِ

 ⁽١) في [ج] زيادة: (في الحال).

⁽٢) ني[د]: (الدار)

⁽٣) أي[د]: (الرئد).

⁽٤) ينظر: المبسوط (١٩/ ١٤)، بدائع الصنائع (٦/ ٣٨)، الهداية (٣/ ١٥٣)، الاختيار (٢/ ١٦٣)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٨٨)

 ⁽٥) ينظر المبسوط (١٤/١٩)، بدائع الصنائع (٣٨/٦)، الاختيار (٢/ ١٦٣)، البناية (٩/ ٩٠٩)،
 الجوهرة النيرة (٢/ ٤٠٤)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٨٤).

 ⁽٦) رروي عن محمدٍ: أنَّها تعودُ ينظر: المبسوط (١٩/١٥)، بدائع الصنائع (٦/ ٣٩)، الهداية (٣/ ١٥٣)،
 تبين الحقائق (٤/ ٢٨٨)

2008 111 BOB

ئمَّ باعه بنفسِه أو أعتقَه؛ لأنَّه تعلَّر للوكيل بيعُه لزوالِ مِلكِ المُوكِّلِ فَبَطَلَت وكالتُه، كم لو ماتَ العبدُ.

فإن رَدَّ العبدَ على الموكِّل بعيبِ بقضاءِ هل تعود الوكالة؟ قال أبو يوسف –رحمه الله : لا^(۱).

وقال محمدٌ -رحمه الله-: تعودُ (٢).

والوكيلُ بالبيعِ والشَّراءِ لا يجوزُ أن يعقدُ^(٢) عندَ أبي حنيفة -رحمه الله- مع أبيِه [مسايجهوز وجدَّه وولدِه⁽¹⁾ وزوجتِه وعبدِه ومكاتَّبِه^(٥).

وقال أبو يوسف ومحمد (٢) -رحمهما الله-: يجوزُ بيعُه مِنْهُم بِمثل القيمةِ، إلاَّ في عبدِه ومكاتبه (٢)؛ لأنَّ مِلكَ كلِّ واحدِ منهم يمتازُ (١) عن مِلكِ الآخِرِ، فجازَ البيعُ منه كالأجنبيُ.

⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۹/ ۱۰)، بدائع الصنائع (۲/ ۳۹)، الهداية (۳/ ۱۵۳)، الجموهرة النيّرة (۱/ ۳۰۰)، البحر الرائق(۷/ ۱۸۰).

⁽٢) ينظر: المبسوط (١٩/١٩)، بدائع الصنائع (٦/ ٣٩)، الهداية (٣/ ١٥٣)، الجوهرة النيَّرة (١/ ٣٠٥).

⁽٣) في [د] زيادة: (العقد).

⁽٤) في [د] رُبادة: (وولد ولده).

⁽٥) ينظر: المبسوط (١٩/ ٦٧)، الهداية (٣/ ١٤٥)، الجوهرة النيَّرة (١/ ٣٠٥)، درر الحكام (٢/ ٢٨٩)، مجمع الضيانات (١/ ٢٦١).

⁽١) ليست في [د].

 ⁽۷) ينظر المسوط (۱۹/ ۲۷)، بدائع الصنائع (٦/ ۳۱)، الاختيار (۲/ ۱۹۲)، الباية (۹/ ۲۱۲)، اللاب
 (۱٤٧/۲)

⁽٨) في [ح]،[د]. (عتاز).

(ولأبي حنيفة)^(١) رحمه الله : أنَّه متَّهمٌ فيه؛ لأنَّ^(٢) عندَه يجوزُ البيعُ بالغبنِ الفاحشِ، فيُتَّهمُ بالبيع مِن هؤلاء، ولهذا لا تُقبلُ شهادتُه لهؤلاءِ.

فأمَّا العبدُ والمكاتَبُ^{٣)} فلا مِلكَ لهم حقيقةً، بل لمولاهما، فصارَ كالبيعِ من نفسِه، فلم يُجْز إجماعاً لهذا.

والوكيلُ بالبيع يجوزُ بيعُه بالقليلِ والكثيرِ عند أبي حنيفة (٤) -رحمة الله عليه -. وقالا: لا يجوزُ (٩) بنقصانِ لا يُتغابنُ في مثله (١).

وهو روايةُ الحسنِ عن أبي حنيفة (٢٠)، وهو قولُ الشافعي (٨) –رحمهم الله-؛ لأنَّ الغبنَ إذا كان فاحشاً شابَهَ الجِبةَ، حتَّى اعتبر من الثُّلثِ في حالةِ المرضِ، وهبةُ مِلكِ الغير لا تَصيَّح.

ولأبي حنيفة –رحمه الله–: أنَّه يجبُ العملُ بإطلاقِ اللَّفظِ في غير موضعِ التُّهمةِ؛

⁽١) ني[ج]،[د]: (وله).

⁽٢) ق[ب]٠(٢).

⁽٣) في [د] زيادة: (وإن كان بمثل القيمة لكونه موسراً بهم على غيرهم بالغبن فلا)

 ⁽٤) ينظر: الجامع الصغير (ص٤٠٩٠)، المبسوط (٣٦/١٩)، الهداية (٣/ ١٤٥)، الجوهرة النيرة
 (٢/٦/١)، مجمع الضيانات (٢٤٩/١).

⁽٥) في [ج] زيادة: (بيعه).

⁽٦) ينظر: الجامع الصغير (ص:٩٠٩)، بدائع الصنائع (٦/ ٢٧)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٧٠)، البناية (٩/ ٢٦٠)، البناية (٩/ ٢٦٨)، لسان الحكام (١/ ٤٥٤).

 ⁽۷) ينظر المبسوط (۱۹/۲۹)، بدائع الصنائع (۲/۲۷)، لسان الحكام (۱/۲۰۶)، حاشية الشلبي
 (۲۷۰/٤).

 ⁽٨) ينظر الحاري (٦/ ٩٣٩)، المهذب (٢/ ١٧٢)، البيان (٦/ ٤٣٣)، روضة الطالبين (٤/ ٣١٦)، كفاية النيبه (١٠/ ٢٣٨).

استدلالاً بأوامرِ الشريعةِ، بخلافِ الهبةِ؛ لأنَّه لم يأذن له فيه، فأمَّا البيعُ بالمحاباةَ نوعٌ من العقدِ الذي تناولَه الأذنُ فَافْتَرقا.

/ والوكيلُ بالشَّراءِ يجوزُ عقدُه بمثلِ القيمةِ وزيادةٍ يُتغابن في مثلها، (ولا يجوز [104/1] بزيادةٍ لا يُتغابن في مثلها) (اللهُ اللهُ ما يشتريه ينتقلُ من جهتِه إلى موكِّله، فيتمكَّنُ فيه اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

وما لا يُتغابن فيه ما لا يدخلُ تحت تقويم المقوَّمين؛ لأنَّ ما يدخلُ تحتَ تقويم المقوَّمين؛ لأنَّ ما يدخلُ تحتَ تقويم المقوِّمين زيادةً غير ظاهرةِ، فألجِقَ بعدم الزيادةِ، ولا^(٢) كذلك التي لا تدخلُ.

وإذا ضمنَ الوكيلُ بالبيعِ النَّمنَ عن المبتاعِ قضيانُه باطلٌ؛ لأنه أمينٌ وضعاً، فلو صحَّحنا ضيانَه صار ضميناً، وبينهما منافاةً.

وإذا وكُّله ببيع عبدٍ، فباع نصفه، جاز عند أبي حنيفة (٢) -رحه الله-.

وقال أبو يوسف، ومحمد^(٤)، والشافعي^(٥) -رحمهم الله-: لا يجوز؛ لأنَّ في هذا إلحاقَ الضَّرر بالمُوكَّل؛ لما أنَّ الشركةَ عببٌ فاحشٌ، وأمرُه لم يتضمَّن إلحاقَ الضَّررِ بِهِ.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّه لو باعَ كُلَّه بهذا القدرِ بجوزٌ؛ فبيعٌ بعضِه بِهِ أَوْلَى. ولو وكَّله بشراءِ عبدٍ، فاشترى نصفَه، فالشِّراءُ موقوفٌ؛ لأنَّ الشركةَ في العبدِ

⁽١) ما بين القرسين ليس في [د].

⁽٢) ئىست في [أ].

⁽٣) ينظر: الجامع الصغير (ص:٤٠٩)، المبسوط (٢٩/١٩)، بدائع الصنائع (٢٧/٦)، الهداية (٣/٢)، الهداية (٢/٣)، الجوهرة النيرة (٢/٧١)، درر الحكام (٢٨٩/٢).

 ⁽٤) ينظر الحامع الصغير (ص:٤٠٩)، تحفة الفقهاء (٣/ ٢٣٤)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٧٢)، الباية
 (٩/ ٢٧٣)، الاختيار (٢/ ١٦٢)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٨).

⁽۵) ينظر المهدب (۲/ ۱۷۶)، الوسيط (۳/ ۲۹۹)، البيان (٦/ ٤٣٧)، روضة الطالبين (٤/ ٣٣٣)، كفاية النيبه (١/ ٢٦٦).

عيبٌ فاحشٌ، فهو أدخلَ الضَّررَ فيها عَقَدَ عليه بالوكالةِ، فلا يلزم الموكِّلَ بدون رضاه، بخلافِ المسألةِ الأولى؛ لأنَّه أدخل الضَّررَ فيها لم يبعُهُ فافترقا.

فإن اشترى باقيه لزم الموكّل؛ لأنّه إنّها لم (1) يلزمه فيها إذا اشترى النّصف دفعاً للطّرر بالشركة، فإذا اشترى باقيه فقد زال الضّررُ فيلزمه.

وإذا وكُلَه بشراءِ عشرةِ أرطالِ لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلاً بدرهم من لحم يباعُ مثله (٢) عشرة بدرهم لزم الموكِّلَ منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة (٣) - رحمه الله -.

وقالا: تلزمه العشرون⁽⁴⁾.

وذكر محمدٌ -رحمه الله- هذه المسألة في الأصل (*) من غير خلاف لهما أنه لما رَضِي بزوالِ هذا القدْرِ من النَّمنِ ليحصُلَ له عشرةٌ، فيكونَ راضياً بزوالِه بمقابلةِ تحصَّلِ عشرين بطريقِ الأَوْلى.

ولأبي حنيفة: أنَّها زيادةٌ متحقَّقةٌ ابتاعها لغيره بغير أمرِه لا ولايةً له، فوَجب أن لا تلزمه؛ قياساً على ما إذا اشتراها ابتداءً.

⁽١) ئىست **ن**[د].

⁽۲) ق[د]: (منه).

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ٣٠)، الهداية (٣/ ١٤٠)، الاختيار (٢/ ١٦١)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٦٢)،
 الجوهرة النيرة (١/ ٣٠٨).

⁽٤) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ٣٠)، العناية (٨/ ٤٢)، البحر الرائق (٨/ ١٥٨)، الدر المحتار (٥/ ١٧٥)، اللباب (٢/ ١٤٩).

⁽٥) في حاشية الشلبي على تبيين الحقائق (٤/ ٢٦٢): وهذا لأنَّ عمداً قال في الأصل في آخر باب الوكالة في الشراء وإذا وكلَّه أن يشتري له عشرة أرطال لحم بدرهم لزم الآمر منها عشرة نصب درهم، وكان للمأمور عشرة أرطال بنصف درهم. إلى هنا لفظُ الأصل، ولم يذكر للخلاف كما ترى وحهاً

ولا يلزمُ على هذهِ الزيادةِ القليلةِ؛ لأنَّها لما كانت بحالةٍ تدخلُ^(١) بين الوزنينِ لا يتحقّقُ حصولُ الزيادةِ.

وإن وكله بشراء شيء بعينه / فاشترى لنفسِه لم يَجُز؛ لأنَّا لو جَوَّزنا شراءَه لنفسِه [104/ب] كان فيه عزلُ نفسِه، وهو لا يَملكُ ذلك بغير محضرٍ من موكّلِهِ، ويقعُ الشراءُ للموكّل لما لم يقع عن نفسِه.

وإن وكَله بشراءِ عبدِ بغيرِ عينِه، قاشترى عبداً فهو للوكيل، إلاَّ أن يقولَ: نويتُ الشَّراءَ للموكِّل، أو يشتريه بهال الموكِّل (٢).

وهذا على وجوهٍ:

إن اتفقا أنَّه اشتراه لنفسِه فهو له.

وإن اتفقا أنَّه اشتراه للموكِّل فهو للموكِّل.

وإن اختلفا فقال الوكيل: اشتريتُه لنفسي، وقال الموكّل: اشتريتَه ني، فإنّه نجحكُم الثّمنُ فإن كان دفعَ دراهم الموكّل فهو له؛ حملاً لأمره على الصّحةِ والسلامةِ ما أمكن.

وإن اتَّفَعًا على أنَّه لم تحضرُهُ النيَّةُ قال أبو يوسف -رحه الله-: يُحكَّمُ الثَّمن (٢). وقال محمدٌ -رحمه الله-: هو للوكيل (٤)؛ لأنَّ الأصلَ: أنَّ الإنسانَ في تصرُّ فه لنفسِه

⁽١) ئىست نى[د].

⁽٢) ليست أي[ح]

 ⁽٣) ينظر بدائع الصنائع (١/ ١٦)، الحداية (١٤١/٣)، تبيين الحقائق (١٤١/٤)، مجمع الصهامات
 (١/ ٢٥٨)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٥١٨/٥).

 ⁽٤) في [ج] (الموكل). وينظر في المسألة: بدائع الصنائع (٦/ ٣١)، العناية (٨/ ٥٠)، المحر الرائق
 (٧/ ١٦٠)، مجمع الأنهر (٢/ ٢٣٢)، اللباب (١٤٩/٢).

يستغني عن النيَّةِ، وفي تصرُّفه لغيرِه يفتقرُ إلى النيَّةِ، فإذا تصادقا أنَّه لم تكن له نيَّةٌ كان واقعاً له ظاهراً.

ففي مسألة الكتابِ يكونُ الشراءُ لنفسِه إلاَّ أن يقول: نويتُ أن يكون للموكِّل، في مسألة الكتابِ يكونُ الشراءُ لنفسِه إلاَّ أن يقول: نويتُ أن يكون للموكِّل، فيهو قولُ (أبي يوسف)(١) رحمه فيكون له بالاتفاق. فأمَّا قولُه: أو يشتريه بهالِ الموكِّل، فهو قولُ (أبي يوسف)(١) رحمه الله – على ما بيَّنا.

والوكيلُ بالخصومةِ وكيلُ بالقبضِ عند الثلاثةِ ^(٢).

وقال زُفر –رحمه الله–: لا يكونُ وكيلاً بالقبض، وعليه الفتوى اليوم (٣)؛ لأنّه قد يُؤتمنُ على الخصومةِ مَن لا يُؤتمنُ على القبض، وإن كان القبضُ (٤) من تتهاتِ الخصومةِ ومقصودِها (٩)، وهو المعنى لنا.

والوكيلُ بقبضُ الدَّينَ وكيلٌ بالخصومةِ فيه عند أبي حنيفة (١) -رحمه الله-. وقالا -وهو روايةٌ عن أبي حنيفة -رحمه الله-: ليس بوكيل بالخصومة (٧)؛ لأنجي

⁽١) أن [ج]: (أن حنيفة).

 ⁽۲) في [د]: (أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد - رحمهم الله -). وينظر في المسألة المبسوط (١١/١٩)، تحفة
 الفقهاء (٣/ ٢٢٩)، الاختيار (٢/ ١٦٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٩٠٩)، درر الحكام (٢/ ٢٩١).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١١/١٩)، المحيط البرهاني (٩/ ٤٩١)، الاختيار (٢/ ١٦٥)، البحر الرائق ومعه
 منحة الحالق (٧/ ١٧٨)، الدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين (٥/ ٩٢٩).

⁽٤) ئيست أن [د].

⁽٥) أي [ح] (ومقصودهما).

 ⁽٦) ينظر المبسوط (١٩/١٩)، تحفة الفقهاء (٣/ ٢٢٩)، الهداية (٣/ ١٤٩)، الاختيار (٢/ ١٦٤)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٧٨).

 ⁽۷) ينظر المسوط (۱۹/۱۹)، بدائع الصنائع (٦/ ٢٥)، المحيط البرهاني (٨/ ١٥٧)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٩٠٩)، درر الحكام (٢/ ٢٩١)

أمران مختلفان، فالتَّوكيلُ(١) بأحدِهما لا يكونُ توكيلاً بالآخرِ.

ولأبي حنيفة رحمه الله : أنَّ التَّوكيلَ بالقبضِ يتضمَّنُ تمليكَ^(٢) ما في الذِّمةِ بي يأخذُ، والتَّوكيلُ بالتَّملُّكِ^(٣) توكيلٌ بالخصومةِ، كالتَّوكيلِ بالبيع.

وإذا أثرَّ الوكيلُ بالخصومةِ على موكِّله عند القاضي جاز⁽¹⁾ إقرارُه عليه، ولا بجوزُ [وكيلاالفانبا] إقرارُه عليه عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد -رحمها الله- إلاَّ أنه بخرجُ من الخصومةِ⁽⁰⁾.

وقال أبو يوسف –رحمه الله-: / يجوزُ إقرارُه عليه عند غير القاضي (١٠).

وقال زفر (٧)، والشافعي (٨) –رحمهما الله-: لا يجوزُ إقرارُه أصلاً؛ (لجواز أن يكون
كاذباً في الإمكان) (٩).

⁽١) أِي [أ]، [ج]: (فالوكيل).

⁽٢) إِنَّ [أ]: (قلك)، وقي [ب]: (بملك).

⁽٣) إِنَّ أَلَّهُ [ج]، [د]: (بالتمليك).

⁽٤) أ. [ب] خان.

 ⁽۵) ينظر: الجامع الصغير (ص:۲۰۱)، الهداية (۳/ ۱۵۰)، ثبيين الحقائق (۲/۹/۶)، الجوهرة النيرة
 (۱/ ۳۰۹)، درر الحكام (۲/ ۲۹۱)

 ⁽٦) ينظر. الجامع الصغير (ص.٤٠٦)، المحيط البرهاني (٧/ ٣٠٧)، العناية (٨/ ١١٤)، البحر الرائق
 (١/ ١٨١)، حاشية الشرئيلالي (٢/ ٢٩١)، اللّباب (١/ ١٥١).

 ⁽٧) ينظر الهداية (٣/ ١٥٠)، تبيين الحقائق (٤/ ٢٨٠)، البناية (٩/ ٢٩٣)، البحر الرائق (٧/ ١٨١)،
 مجمم الأنهر (٣/ ٤٤٣).

 ⁽۸) ينظر المهذب (۱۲۷/۲)، نهاية المطلب (۳۷/۷)، البيان (۱۱۵/۱)، العزيز (۹/۲۲۳)، روصة الطالبين (۱۳۴۰).

⁽٩) ما بين القوسين ليس في: [أ]، [ب]، [د].

والصَّحيحُ قولُ أَي حنيفة ومحمد رحمها الله ؛ لأنّه وكّله بجوابِ الخصم؛ لأنّه وكّله بالخصومةِ، والخصومةُ تصلحُ مجازاً عن جوابِها؛ لما أنّها سببُ الجوابِ، وإطلاقُ اسمِ السببِ على المسبَّبِ جائزٌ مجازاً، وقد قامَ دليلُ المجاز؛ لأنّا لو حملناه على الحقيقة لا يصحُّ تصرُّ فه بيقينِ؛ لأنّ الإنكارَ عيناً غيرُ مملوكِ له بيقينِ، والعاقلُ يقصد بتصرُّ فه الصحة فحملناه على الجوابِ؛ لأنّ أحدَ الجوابين غيرُ عينِ^(۱) مملوكِ له بيقينِ، والجوابُ تارةً بلا، وتارةً بنعم، وقد أتى به، إلا أنَّ جوابَ الخصومةِ معتبرٌ في مجلسِ القاضي، لا في غير عين عبد، فيتقيّدُ (بمجلس القاضي، لا في غير مجلسه، فيتقيّدُ (بمجلس القاضي). ".

ومن ادَّعي أنه وكيل الغاتب في قبض دينه، فصدَّقه الغريم، أُمر بالتَّسليمِ^(٣) إليه. [وكيل الفانب] وقال الشافعي –رحمه الله–: لا يجبرُ على التَّسليم^(٤).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المقِرَّ أقرَّ له بحقَّ –وهو استحقاق القبض–، فإذا طالبه فامتنع أُجبر عليه إذا لم يكن فيه إبطالُ حقَّ الغائب، كها لو أقرَّ له بدينٍ، بخلاف ما لو ادَّعى وكالةً في قبض الوديعة فصدَّقه (حيث لا يُجبر)(٥)؛ لأنَّ في التَّسليمَ إسقاطَ حقَّ المُوكِّل عن العينِ.

فإن حضرَ الغائبُ فصدَّته وإلاَّ دفعَ الغريمُ الدَّين ثانياً إليه؛ لأنَّها لا يصدَّقان على الغائب في إبطال حقَّه، فأمر بدفعِه إليه ثانياً، وليس له أن يطالبَ الوكيلَ؛ لأنَّ حقَّه في

⁽١) ليست في [أ]، [د]

⁽٢) أَنْ [أ] (بمجلسه).

⁽٣) في [د]: (متسليم المدين).

 ⁽٤) خلاماً للمزني. ينظر: الأم (٣/ ٢٣٧)، الحاوي (٦/ ٥١٠)، المهدّب (١/ ١٧٦)، البيال (٦/ ٤٤٧)،
 كماية النبيه (١٠/ ٢٠٣).

⁽٥) في [د] (المودع).

ذمَّةِ الغريمِ لم يتغيَّر بالدَّفع، والوكيلُ قبضَ مالَ الدَّافع، فلا سبيلَ لصاحبِ الدُّينِ عليه.

ورجع به على الوكيلِ إن كان⁽¹⁾ باقياً في يلِه؛ لأنَّ الوكيلَ إنها قبضَ ليكون لصاحبِ الحقَّ، ويسقطَ ما في ذمَّةِ الغريمِ ولم يُوجد؛ فكان عليه الردُّ، وإن لم يكن في يلِه فليس له الرُّجوعُ عليه؛ لأنه لما صدَّقه على الوكالة ففي زعمِه أنه أمينٌ في القبض، وأنَّ الموكّل ظالمٌ فيها يُطالبُ به ثانياً فقُبل قولُه في براءة نفسِه.

ولو قال: إني وكيلٌ^(٢) بقبضِ الوَديعةِ فصدَّقه المودَع ^(٣) لم يُؤمر بالتَّسليم إليه؛ لما التهيعة الوديعة الوديعة التهيم المناط حقَّ المالكِ عن ملكِه، وهو لا يملكُ ذلك، فإن دَفَعَها إليه مع هذا / ثمَّ جاء الغائبُ إن صدَّقه بَرِءَا جميعاً، وإن كذَّبه في الوكالة له أن يُضمَّن المودع؛ لأنه دفع [105/ب] ماله بغير أمره إلى غيره، فلزمه الضَّهانُ.

وإذا ضمَّنه وقد تلفت^(ة) الوديعةُ في يدِ الوكيلِ، (هل للمودَع أن يرجعَ على الوكيلِ، (هل للمودَع أن يرجعَ على الوكيل؟)⁽⁶⁾، فهذا على وجوهِ:

إن صدَّقه في الوكالةِ ودفعَ إليه ولم يضمَّنه ليس له أن يرجعَ؛ لأنَّ في زعمه أنَّ الموكَّلَ ظَلَمَه في أخذ الضمان منه، فلا يكونُ له أن يظلمَ غيرَه.

وإن صدَّقه في الوكالة ودفعَ إليه وشرطَ الضَّمانَ احتياطاً كان له الرُّجوعُ؛ لأنَّ هذا ضمانٌ معلَّقٌ بشرطٍ، وذلك جائزٌ عندنا^(٣)، فإذا ضمَّنه الغائبُ رجعَ عليه لأجلِ الشَّرطِ.

⁽١) قي[ج] (المال).

⁽٢) في [د] زيادة: (الغائب).

⁽٣) ليست أن [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) قي [د]: (بلغت).

⁽٥) ما بين القومين ليس في [ب].

⁽٦) ينظر: البناية (٩/ ٣٠١)، البحر الرائق (٧/ ١٨١)، لسان الحكام (١/ ٢٥٢).

2008 (111) BOB

وإن كذَّبه ومع هذا دفعَ إليه كان له الرُّجوعُ عليه أيضاً؛ لأنَّ في زعمِه (أنه اخذه)(١) بغير حقِّ، وإن لم يصدقه ولم يكذِّبه ودفع إليه فله الرُّجوعُ أيضاً؛ لأنَّ له أن يصدّقه ولم أن يكذّبه، فإذا طالَبه به فقد كذَّبه، فكان له الرُّجوعُ.

* * *

⁽١) ما بين القوسين ليس في [د].



بالنفس]

كتاب الكنالة(١)

الكفالة في اللُّغة مأخوذة من الضّم، قال الله عزَّ وجل: ﴿ وَكَفَّلُهَا ذَكِياً ﴾ [آل عمران: ٣٧]: أي: ضمَّها إلى نفسِه. سُمِّيت الكفالةُ (٢ كفالةً لما فيها من ضمَّ صاحبِ الحقِّ إحدى اللَّمتين إلى الأخرى في التَّوثُقُ (٣).

وقال الشافعي -رحمه الله- في قولٍ: لا يجوزُ (*)؛ لأنَّه غير قادرٍ على التسليم.

ولنا: أنَّ الكفيلَ التزمَ ما على الأصيل؛ لأنَّ على الأصيلِ تسليمَ نفسِه؛ لأنَّ الجوابَ لازمٌ عليه، ولا يَتمكَّنُ من الجوابِ إلاَّ بتسليم النَّفسِ فكان واجباً عليه، والكفيلُ قادرٌ على تسليم نفسه؛ لأنَّ الظَّاهرَ أن ينقادَ له المكفول به تخليصاً له عن العُهدةِ؛ فكان قادرً، فصحَّت الكفالةُ به؛ استدلالاً بالكفالةِ بالمالِ، والجامعُ بينهما دفعُ الحاجةِ.

وتنعقدُ إذا قال: تكفَّلتُ بنفسِ فلانٍ، أو برقبتِه، أو بِروحِه، أو بِجسدِه، أو بِراسِه، أو بنصفِه، أو بثلثِه.

أمَّا الرَّقبةُ والنَّفسُ فيُعَبَّرُ بهما عن الجملةِ، فصارَ كذكرِ الذَّاتِ، وأمَّا في الجزء

 ⁽١) الكفالة (ضمَّ ذمةِ الكفيلِ إلى ذمةِ الأصيلِ في المطالبةِ. التعريفات (ص:١٨٥). وينظر: المغرب في
 ترتيب المعرب (ص:٤١٣)، أنيس الفقهاء (ص:٨١).

⁽٢) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) في [ح]. [د]: (التوثيق)

 ⁽³⁾ والأصحُّح حوارُها ينظر: الأم (٦/ ٢٤٢، ٣٤٧)، الحاوي (٦/ ٢٣٤)، المهدّب (١٥٢/٢)، نهاية المطلب (١٥٢/٢)، البيان (٦/ ٣٤٣)، العزيز (٥/ ١٥٩).

الشائع فلِم ذكرنا في الطَّلاق.

وكذلك إن قال: ضَوِنْتُه، أو هو عليَّ، أو إليَّ، أو أنا زعيمٌ به، أو قبيلٌ؛ لأنَّ هذه الألفاظَ يُعبَّر بها (1) عن معنى واحدٍ، وهو اللُّزومُ، فقامَ / بعضُها مقامَ بعض.

[شرط الوقيت في التسليم]

[1/106]

نإن شرطَ في الكفالة تسليمَ (٢) المكفولِ به في وقتِ بعينِه لزِمَه إحضارُه إذا طالبه به في وقتِ بعينِه لزِمَه إحضارُه إذا طالبه به في ذلك الوقتِ؛ لأنَّ الكفالة بالمالِ صحيحة إلى أجلِ، فكذا الكفالة بالنَّفسِ، فإذا صحَّ وجبَ الحقُّ بالحُلُولِ، ويقفُ على مطالبِه صاحب الحقَّ.

فإن أحضرَه وإلاَّ حبسَه الحاكمُ؛ لأنَّ الحقَّ واجبٌ عليه فإذا لم يفعل حُبِس، كالمديون إذا امتنع من أداءِ الدَّين.

وإذا أحضرَه وسلَّمه في مكانٍ يقدرُ المكفول له على محاكمتِه بَرِيءَ الكفيلُ من الكفالةِ؛ لأنَّ المقصودَ محاكمتُه، فإذا سلَّمه في مكانٍ يقدرُ عليه (٣) فقد وُجِدَ الغرضُ، فيبرأُ من الضَّمانِ.

وإذا تكفَّلَ على أن يُسلَّمَه في مجلس القاضي فسلَّمه في السُّوق بَرِيءَ، وإن سلَّمَه في بَرِيَّةٍ لم يبرأ؛ لما بيَّنا أنَّ الغَرَضَ هو المحاكمةُ، فإذا سلَّمَه في السُّوقِ أمكنَه محاكمتُه، ولا كذلك في البريَّةِ.

ولو شرطَ عليه أن يُسلَّمه في مصرِ فسلَّمه في مصرِ آخرَ بَرِيءَ (٤).

⁽١) في [ب]: (بها).

⁽۲) في [د] (إحضار).

⁽٣) أ.[أ]،[ب]،[ج]:(عليها).

⁽٤) في محمع الأنهر (١٢٧/٢): (والمختار في زماننا أنه لا يبرأ) سواءً كان في سوق ذلك المصر أو في سوق مصر آخر، وهو قول زفر، وبه يفتى في زماننا؛ لتهاونِ النَّاسِ في إقامةِ الحَقَّ، ولمعاونةِ الفَسُقَةِ على الحَلاص منه والفَرارِ، قالنقيَّدُ بِمجلسِ القاضي مفيدٌ، وهذه إحدى المسائل التي يُقتى بقول زُفر

ولو سلَّمه في سوادِ (لا قاضي)(⁽⁾⁾ فيه لم يبرأ، وهذا قول أبي حنيفة⁽⁾⁾ - رحمه الله· . وقالا: إذا سلَّمه في مصرِ آخرَ لم يبرأ⁽⁾⁾.

وإذا مات المكفولُ به (^{٤)} بَرِيءَ الكفيلُ بالنَّفس مِن الكفالةِ؛ لأنه سقطَ تسليمُ النَّفسِ عن الأصيلِ، فيسقطُ عن الكفيلِ ضرورةً.

قالوا: إذا تعذَّر على الكفيلِ إحضارُه لغيبةِ أو غيرِ ذلك مِن الأعذارِ تأخّرت المطالبةُ عن الكفيلِ، ولا يُحبسُ، ولكن يُؤجَّلُ إذا كان غائباً مدَّةَ ذهابِه وإبابِه، فإن جاء به وإلاَّ حُبس؛ لأنَّ التَّسليمَ يجبُ بِحسبِ الطَّاقةِ.

وإن عَلِم القاضي تعذُّرَه على الكفيلِ فهو بمنزلةِ تعذُّر المالِ على الكفيلِ إذا أَعْسَر، وعَلِم الحَاكمُ أو قامت به بيَّنةً؛ فإنَّ العُسْرَ لا يُبرئه، ولكن يُنتظرُ إلى حالِ اليُسْر فكذا هذا، والجامعُ بينهما: أنَّ الإحضارَ حتَّى واجبٌ مضمونٌ كما أنَّ المالَ مضمونٌ، فاستويا.

وإن تكفَّلَ بنفسِه على أنَّه إن لم يوافِ به في وقتِ كذَا فهو ضامنٌ لمَا عليه، وهو [هـــــــــــان الكفيل] الألفُ فلم يُحضره (*) في الوقت لزمه ضيانُ المالِ، ولم يبرأ عن الكفالة بالنَّفس؛ لأنه كفل بالنَّفس، وضمن المالَ بشرطِ عدم الموافاة به، والضَّيانُ يَصحُّ (*) تعليقُه بالشَّرطِ؛ لقوله

⁽١) في [د]: (القاضي).

 ⁽۲) ينظر. اهداية (۳/ ۸۸)، الاختيار (۲/ ۱۲۷)، ثبيين الحقائق (٤/ ۱۹۷)، الجوهرة النيِّرة (۱/ ۳۱۱)،
 درر الحكام (۲/ ۱۹۷).

⁽٣) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ١٢)، العناية (١٦٩/٧)، البحر الرائق (٢٢٦/٦)، مجمع الضهانات (٣/ ٢٦٦)، اللباب (٢/ ١٥٤)

⁽٤) ني [ب] (عنه).

⁽٥) ئي[د] زيادة: (ذلك).

⁽١) في [ح] زيادة: (بغية)

508 170 BOS

ﷺ: (الزَّعيمُ غارمٌ)(١) مِن غير فصلِ بين الإيقاعِ والتَّعليقِ، فإذا لم يُوافِ به فقد تحقَّق / شرطُ ضيان المالِ فلزمه المالُ. [106/ب]

فإذا أدَّى (٢) المالَ بَرِيءَ من أَحَدِ الضَّهانَين، ولم يَبْرَأ مِن الآخَر؛ لجوازِ أن يدَّعيَ عليه ديناً آخر فيلزمُه إحضارُه.

ولا تجوزُ الكفالةُ بالنَّفسِ في الحدودِ والقَصاصِ عند أبي حنيفة (٢) -رحمه الله-. والمشهورُ من قولِ علمائنا: أنَّ الكفالةَ بالنَّفسِ في الحدودِ والقَصاصِ جائزةٌ إذا بدَّلها المطلوبُ (٤) اختياراً، أمَّا القاضي لا يُجبرُه على إعطاءِ الكفيل (٩).

⁽١) أخرجه ابن ماجه في سنته، كتاب الصدقات، باب الكفالة (٥٠ ٢٤٠)، وأبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في تضمين العور (٣٥٦٥)، والترمذي في جامعه، كتاب الوصايا، باب ما جاء لا رصية لوارث (٢١٢٠)، وحسته الترمذي، وابن الملقّن في البدر المنير (٣/٧٠١).

⁽٢) أِن [ج] (ادُّعي).

 ⁽٣) ينظر: الهداية (٢/ ٨٩/)، تبيين الحقائق (١٥١/٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٣١٢)، درر الحكام
 (٢/ ٢٩٨)، مجمع الأنهر (١٢٩/٢).

⁽٤) ليست ق[د].

 ⁽٥) قال في الهداية (٣/ ٨٩): معناه: لا يُجهر عليها عنده، وقالا: يُجهر في حدّ القذف قال في تصحيح المختصر(ص ٢٦٧). (فشره بهذا لأنَّ الإمام الإسبيجابي قال: المشهور..). وينظر: تحفة الفقهاء (٣/ ٣٤٣).

ربي الجوهرة النبّرة (١/ ٣١٣): وصورتُه ادَّعى على رجلٍ حقاً في قذفِ فأمكره فسألَ المدَّعي القاضي أن يا خذَ منه له كفيلاً بنفسه فعند أبي حنيفة لا يُجيبه إلى ذلك ولكن يقول له لازمه ما بينك وبين قيامي وب أحضر شهودَه قبل قيام القاضي وإلاَّ خُلِي سبيلُه وعندهما يأمره بأن يُقيم له كفيلاً بنفسه؛ لأنَّ الحصورَ مستَحقٌ عليه لسياع البيّنة والكفيل إنها يضمن الإحضار. وأمَّا نفس الحدود والقصاص فلا يجوزُ الكفائةُ بها في قولهم جميعاً؛ لأنَّه لا يمكن استيفاؤها من الكفيل.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمها الله : يُؤخذُ منه كفيل ابتداء آ^{١٠}؛ لأنَّ الحضور مُستَحقٌ عليه لسماع البيَّنةِ، فجازت الكفالة به كالخصومة في الأموالِ، بخلافِ الكفالة بنفسِ الحدودِ والقصاصِ حيثُ لا تَصحُّ؛ لأنه لا يمكنُ استيفاؤه من الكفيلِ، فلا تصحُّ الكفالة به.

ولأبي حنيفة سرحمه الله-: إنَّ الكفالة شُرعت للتوثُّق^(۱)، والقاضي مأمورٌ لدر، الحدود، وترك التوثق^(۱) فلا يليقُ بها (التَّكفيل جبراً)⁽¹⁾.

وأمَّا الكفالةُ بالمالِ فجائزةٌ معلوماً كان المكفولُ به أو مجهولاً إذا كان ديناً صحيحاً، مثل أن يقول: تكفَّلتُ عنه بألفِ درهم، أو بها لَكَ عليه، أو بها يُدرِكُكَ في هذا البيع. وقال الشافعي -رحمه الله-: لا تجوز (*) الكفالة بالمجهول (١٠).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه مالُ مضمونٌ فجازت الكفالةُ به كالمعلومِ، وكذا العلماء اتَّفقوا على جوازِ ضهانِ الدَرَكِ^(٧)، وهو مجهولٌ^(٨).

 ⁽١) ينظر: بدائع الصنائع (٧/ ٥٣)، الحداية (٦/ ٨٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٣١٣)، درر الحكام (٢/ ٢٩٨)،
 بجمع الأنهر (٢/ ١٢٩).

⁽٢) في [ج]، [د]: (للتوثيق).

⁽٣) في [ج]، [د]: (التوثيق).

⁽٤) أن [ج]، [د]: (الكفيل).

⁽٥) ق[د]: (تصح).

⁽٦) ينظر. الحاري (٦/ ١٥١)، المهذب (١٤٩/٢)، البيان (٦/ ٢١٦)، العزيز (٥/ ١٥٦)، كفاية النيه (١٣٨/١٠)

 ⁽٧) ضهان الدَرْك أو العُهدة: هو ردُّ النَّمن للمشتري عند استحقاق المبيع، بأن يقول: تكلَّفتُ مها يدركك في هذا المبيع. التعريفات (ص:١٣٨). وينظر: التوقيف على مههات التعاريف (ص:٢٢٣)، الكديات (ص.٢١٦).

⁽٨) قال ابن قدامة في المغني (٤/٤/٤): وعمن أجازَ ضيانَ العُهدة في الجملةِ أبو حتيقة ومالك والشافعي

وإنّى تصعّح الكفالة بدين صحيح حتى لا تصعّ الكفالة بدين الكِتابة؛ لأنه ليس بدين صحيح؛ لأنّ المولى لا يستوجب على عبدِه ديناً؛ ولأنه لو صحّت الكفالة به لا تخلو عن ثبوت الدّين في ذمة الكفيل، فلا يخلو إمّا أن يثبت كاملاً أو ناقصاً، لا جائزٌ أن يثبت كاملاً لأنه لا يلزمُه أكثرُ مما يلزمُ الأصيل، ولا جائزٌ أن يثبت ناقصاً؛ لأنّ النّقص في ذمة المكاتب لكونِه دين المولى على عبدِه، وهذا المعنى لم يُوجد في حقّ الكفيل؛ فلا تصحّ الكفالة أصلاً.

والمكفولُ له بالحيار، إن شاءَ طالَب الذي عليه الأصلُ، وإن شاء طالَب كفيلَه؛ لأنَّ الكفالةَ ضمُّ إحدى الذَّمتين إلى الأخرى في حقِّ توجَّه (١) المطالبةِ نحوّه (٣)، فلا توجب براءة الأصيل (٥).

فإذا كان الدَّين ثابتاً في ذمَّة كلِّ واحدِ منها، كان له ولايةُ مطالبة كلَّ واحدِ منها.
وإذا اختارَ مطالبة أحدَهما لا تبطلُ ولايةُ مطالبةِ الآخر، بخلافِ الغاصبِ،

/ (وغاصبِ الغاصبِ)^(*) أنه إذا اختار تَضمينَ أحدِهما ليس له أن يُضمَّن الآخر بعد [1/107]
ذلك؛ لأنَّ ثمة اختيارُ التَّضمينِ يتضمَّن نقلَ المِلكِ إلى الضَّامنِ في العَينِ المضمونةِ،
ويستحيلُ أن يكون العينُ الواحدُ مِلكاً للاثنين لكلِّ واحدٍ منها على الكالِ، وفي مسألة

ومنع منه بعض الشافعية؛ لكونه ضيان ما لم يجب، وضيان مجهولٍ، وضيان عينٍ.

وني البيان للعمراني (٦/ ٣٣٨): وخرَّج أبو العباس ابن شريج قولاً آخر: أنه لا يصحُّ، وبه قال ابن القاصُّ؛ لأنه ضمان ما لم يجب.

⁽١) في [د]: (بنفس).

⁽۲) في [ح] (يوجب)، وليست في [د].

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) أي [ح] (الأصل).

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [د].

الكفالةِ ليسَ في المطالبةِ تمليكُ من (١) الطَّالب (٢)؛ فلهذا لا تمنعُ مطالبةُ الآخر مه.

ويجوزُ تعليقُ الكفالةِ بالشَّرطِ، مثل أن يقول: ما بَايعتَ فلاتاً فعليَّ، وما ذاب(") [تمليق الكفالة لك عليه فعليَّ، وما غصبَك فعليَّ؛ لإجماع الأمَّةِ على جوازِ ضهانِ الذَّرَكِ: وهو ضهانٌ معلَّقٌ بشرط] بالشَّرطِ.

وقد قال أصحابُنا -رحمهم الله-: ما يُذكر من الشُّرطِ على وجهين (١٠):

إن كان شرطاً لوجوب الحقُّ، أو لإمكان الاستيفاء جاز تعليقُ الكفالة به، نحو أن يقول: إذا استُحقُّ المبيعُ، أو قدم زيدٌ قد يَسهل به الأداء بأن كان مكفو لا عنه.

وإن كان الشرط بخلاف ذلك لم يجز، نحو: أن يقول: إن هبَّت الربحُ، أو أمطرت السهاءُ؛ لأنَّ هذا لا يُذكر على وجه التأجيل، ولا هو سببٌ لوجوبِ الحقُّ، ولا يُسهِّلُ الاستيفاءَ، ولا يجوزُ تعليقُ وجوبِ الأموالِ بالشروطِ والأخطارِ.

وإذا قال: تكفَّلتُ بها لك عليه فقامت البينةُ عليه بألفٍ ضمنها الكفيل؛ لأنَّ الألفَ قد ثبت على الغريم بالبينة، فصحَّ الضمانُ بها.

فإن لم تقم البيِّنةُ، فالقولُ قولُ الكفيلِ مع يمينه في مقدار ما يَعترِفُ به؛ لأنه مالّ مجهولٌ لزمه بقوله، فكان القولَ قوله مع يمييه.

وإن اعترفَ المكفولُ عنه بأكثرَ من ذلك لم يصدَّق على كفيله؛ لأنَّ إقراره تضمَّن الكفول فيه] أمرين أحدَهما: على نفسه، والآخرَ: على الكفيل، فيُقبل في حقُّ نفسِه دون غيره.

[الكفائية بنامر

⁽١) ئىست ق[د].

⁽۲) في [ح] (الطالب).

⁽٣) ما داب لك على فلانٍ: أي: حصلَ وتقرَّرَ وظهرَ. ينظر: الصحاح (٢/ ٤٤٦)، لسان العرب (٣/ ٨٦)، طلبة الطلبة (ص: ١٤٠).

⁽٤) ينظر الهداية (٣/ ٩٠)، الاختيار (٢/ ١٧١)، تبيين الحقائق (٤/ ١٥٣)، الجوهرة البيّرة (١/ ٢١٣)، محمع الضيامات (١/٢٧٣).

وتجوزُ الكفالةُ بأمرِ المكفولِ عنه، وبغير أمرٍه.

أمَّا إذَا كَانَ بأمرِه فهو في معنى القرضِ، كأنه قال: أقرضني ألفَ درهم وادفعها إلى فلاذِ، وذلك جائزٌ.

وأمَّا جوازُها بغير أمره فلأنه تبرُّعُ⁽¹⁾ بقضاءِ دينِه، هذا إذا قال: اضمن عنِّي⁽¹⁾ لفلان كذا وكذا، فإن قال: اضمن الألفَ التي لفلانِ عليَّ لم يرجع عليه عند الأداء؛ لأنَّ قوله: اضمن، يحتمل أن يكون على وجه /التبرُّع⁽¹⁾، ويحتمل غيره، فلا يلزمه الضهان بالشكّ، بخلاف قوله: عليَّ⁽¹⁾؛ لأنَّ هذا لفظً يدلُّ على الضهان، فلزمه.

وإن كفل بغير أمره لم يرجع بها يؤدِّيه؛ لما قلنا: إنه تبرعٌ بقضاءِ دينِ غيرِه.

وليس للكفيل أن يطالبَ المُكفُولَ عنه بالمالِ قبل أن يؤدِّي عنه؛ لما بيَّنا أنه في حكمِ القرض، ومَن طلبَ الإقراضَ من غيره فلم يفعل لا يكون له أن يرجعَ عليه، كذا هذا.

فإن لُوزِمَ الكفيلُ^(٥) بالمال كان له أن يُلازم المكفولَ عنه حتى يُخلَّصه؛ لأنه هو الذي أوقَعه في هذه الوَرْطَةِ، فكان عليه تخليصُه منها. وكذا إن حُبس كان له أن يجبسَ المكفولَ عنه.

وإذا أبراً الطالبُ المكفولَ هنه، أو استوفى منه (١) بَرِيءَ الكفيلُ؛ لأنَّ براءة الأصلِ (٧) تُوجِبُ براءة الكفيل؛ لاستحالةِ بقاءِ الفرعِ بعد زوال الأصلِ.

[4/1-4]

⁽١) في [أ]: (يتبرع)، وفي [ج]: (متبرع)، وفي [د] (شرع).

⁽٢) ني[ب]: (عنَّ).

⁽٣) في [د] (الشرع)

⁽٤) أ.[أ]، [ج]، [د]: (عني).

⁽٥) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٦) ليست في [أ]، وفي [ب]: (عنه)

⁽٧) أو [أ] [ج] [د]: (الأصيل).

وإن أَبْراً الكفيلَ لم يبرأ المكفولُ عنه؛ لأنَّ سقوطَ الدَّين عن ذمَّةِ الكفيلِ لا يمنع بقائه على الأصيل؛ استدلالاً بها قبلَ الكفالةِ.

[مسالاتمسح الكفالة إلابه] ولا يجوزُ تعليقُ البراءةِ من الكفالة بشرطِ؛ لأنَّ فيها معنى التَّمليك، وتعليقُ التَّمليك، وتعليقُ التَّمليك بالخطر قهارٌ فلا يجوز.

وكُلُّ حَقَّ لا يُمكنُ استيفاؤه من الكفيلِ لا تَصحُّ الكفالةُ به، كالحدود، والقَصاص، وقد بيَّنا هذا.

وإذا تكفَّل عن المشتري بالثَّمنِ جازَ؛ لأنه دينٌ صحيحٌ يُمكن استيفاؤه من الكفيل، فتَصحُّ الكفالةُ به كالقَرْضِ.

وإن تكفَّل عن البائع بالمبيع لا يصحُّ؛ لأنَّ الكفالةَ عقدُ ضهادِ يلزم به ما هو مضمونٌ على المكفولِ عنه.

وإذا كانت العينُ غيرَ مضمونةِ على المكفولِ عنه، لم يصحَّ ضهانُه كالودّائع، والعوّاري، وأموالِ المضاربةِ، والشَّركةِ، والعينِ المستأجّر إلاَّ أنَّ العاريةَ يجبُّ ردُّها.

فإن ضمنَ ضامنٌ ردَّها جازَ، وما سواها غيرُ مضمون العينِ ولا مضمونُ الردُ، فلا تصحُّ الكفالة بها.

والأعيانُ المضمونةُ على نوعين: فياكان منها مضموناً بنفسه كالعين المغصوبة، والمقبوض على سَوْمِ الشَّراءِ أو ببيعِ فاسدِ فالكفالةُ بها صحيحةٌ، ويلزمُ الكفيلَ ردُّ العين حالَ بقائها، أو / دفعُ القيمةِ حال هلاكها؛ لأنَّها مضمونةٌ على الذي في يدِه على هذا [108] الوجهِ، (فيلزمُ الكفيلَ على هذا الوجهِ) (1) أيضاً.

وما كان مضموناً بغيرِه كالمبيع في يدِ البائع، والرَّهن في يدِ المرتَهن، فإن ضمنَ

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب].

ضهانَ العينِ لم يصح؛ لأنها غيرُ مضمونةِ بنفسِها، بدليلِ أنه لو هلكَ في يدِ البائع لا تجبُ عليه قيمةُ المبيع، فلا يلزم الكفيلَ شيءٌ أيضاً، وكذا الرِّهن إذا هَلَكَ في يد المرتَهن، صار مستوفياً بهلاكه، ولا يلزمه حتَّى، فكذا لا يلزم الضامن شيءٌ أيضاً.

وإن ضمنَ تسليم المبيع جازً؛ لأنَّ التسليمَ مستَحتُّ على البائع، وأمكن استيفاؤه من الكفيل فصحّت الكفالة به⁽¹⁾.

ومَن استأجَر دابة للحمل فكفل رجل بالحمل، فإن كانت بعينها لم تجز الكفالة، وإن كانت بغير عينها جازت؛ لأنَّ الدابة إذا كانت معيَّنةً فالواجبُ على المؤاجّر تسليمُ الدابة دون الحمل، فإذا كَفَلَ بِهِ فقد كَفَلَ ما لا يَجِبُ على الأصيلِ تَسليمُه؛ فلا يجبُ على الكفيل أيضاً.

وإذا كانت بغير عينها فالواجب على المؤاجَر الحملَ، وهذا ممكن الاستيفاء من الكفيل فصحَّت الكفالةُ به.

ولا تصبحُ الْكَفَالَةُ إِلاَّ بِقِبُولِ الْمُكْفُولِ لَهُ فِي مجلس الْعَقْدِ، إِلاَّ فِي مَسْأَلَةٍ واحدةٍ، وهي أَن يقول المُريضُ لوارثه: تكفُّل عنِّي بها عليٌّ من الدِّين، فتكفَّل به مع غيبةِ الغُرماء، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد^(٢) –رحمهما الله–.

> وقال أبو يوسف –رحمه الله–: المريضُ وغيره في ذلك سوامٌ، إذا يلغَ الغائبَ فرضي جاز(٣)؛ لأنَّ من أصل أبي يوسف(٤) -رحمه الله-: أنَّ قوله: تكفَّلتُ عن فلانِ بكذا

⁽١) ليست ق[د].

⁽٢) ينظر الهداية (٣/ ٩٣)، الاختيار (٢/ ١٧٠)، البحر الرائق (٦/ ٢٥٢)، مجمع الضهامات (١/ ٢٧٥)، اللَّاب (۱۵۸/۲).

⁽٣) ينظر الهداية (٣/ ٩٣)، الاختيار (٢/ ١٧٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٣١٥)، درر الحكام (٢/ ٢٠١)، عمع الأمر (٢/ ١٣٧).

⁽٤) أِي [ح]: (أبي حنيفة)

2008 1 TY 300G

(كلَّ العقدِ)(^(۱)، فيتوقف^(۲) على ما وراء المجلس، كقولِ المرأةِ: زوَّجتُ نفسي من فلاذَ، أنه جميعُ العقدِ على أصلِه.

وعندهما: هذا شطرُ ^{رمم} العقدِ، فلا يُتوقف وراءَ المجلسِ، كاليبع.

ومِن أصلِ أي حنيفة ومحمد (*) -رحمهما الله-: أنه لا تصحُّ الكفالةُ إلاَّ برضا (*) الكفولِ له؛ لأنَّ الكفالةُ عقدُ وثيقةٍ، فوجبَ أن يُعتبر فيه رضا مَن له الوثيقة؛ قياساً على الرَّهن.

وإنه استحسنَ أبو حنيفة -رحمه الله- في مسألةِ المريض؛ لأنَّ الوارثَ قائمٌ مقامَ المورِّث، والدَّينُ مستَحقٌ من ميراثه، فجازَ / أن يضمنَ، ويقومَ مقامَه من غيرِ حضرةِ [108س] (صاحبِ الحقِّ)(٢)، كما يقومُ مقامَه في قضاءِ الدَّين، إلاَّ أنه لا ينفذُر(٢) عليه من غيرِ رضاه.

وإذا قال لغيره: اضمن لفلان ألفاً، أو ادفع، أو انقُد، فَفَعَل المأمورُ لم يرجع على الآمر عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله- إلاَّ أن يكون خليطاً أو في عيالِه، فإنه يرجعُ عليه استحساناً (١٠).

وإذا كان الدَّينُ على اثنين وكُلُّ واحدٍ منها كفيلٌ ضامنٌ عن الآخر، فها أدَّى

⁽١) في[د]: (كالعقد)

⁽٢) أ.[د]: (فلا يتوقف)

⁽٣) في [د]: (شرط).

⁽٤) ليست في [د].

⁽٥) في [د] (بقبول).

⁽٦) ما بين القومين ليس في [ب].

⁽٧) أي [ح] (يبعد).

 ⁽۸) ينظر المبسوط (۲۰/۲۰)، الجوهرة النيرة (۱/۳۱۳)، درر الحكام (۲۰۳/۳)، السحر الرائق
 (۲/۳۶)، الدر المختار (٥/ ۳۱٤).

أحدُهما لم يرجع به على شريكه حتَّى يزيدَ ما يؤديه على النَّصف، فيَرجعُ بالزيادة؛ لأنه بقدر النَّصف هو أصِيل، فكان صرفُه إليه أَوْلى، ولأنَّه لو رَجَعَ على شريكِه لجازَ لشريكِه أَن يرجعَ عليه؛ لاستوائهما، فلا يكون مفِيداً إلاَّ إذا زادَ على النَّصف، فحينئذِ لا بقدرُ شريكُه أن يرجعَ عليه؛ لأنه أدَّى دَينه بأمره، فكان له الرُّجوعُ بالزيادةِ.

وإذا تكفَّل اثنان عن رجل بألف درهم، وكُلُّ واحدٍ منها كفيلٌ عن صاحبه، فها أدَّاه أحدُهما يرجع بنصفه على شريكه، قليلاً كان أو كثيراً، يُريد به إذا كفل كُلُّ واحدٍ منهما عن صاحبِه بجميع المالِ؛ لأنَّ ما لزم كُلُّ واحدٍ منهما هو ما لزم الأخر؛ لتساويهم في الكفالة، فإذا أدَّى أحدُهما شبئاً يجبُ أن يرجع على صاحبِه حتَّى يُساويَه في الأداء كه ساواه في الضهان.

ولا تجوزُ الكفالةُ بهالِ الكتابةِ، حرٌّ تكفُّل بها أو عبدٌ، وقد بيَّناه فيها تقدُّم.

وإذا ماتَ الرَّجلُ وعليه ديونٌ، ولم يترك مالاً^{؟ ()}، فكفلَ رجلٌ عنه للغرماءِ لم تصبّح [التلاسة م الله الكفالةُ عند أبي حنيفة ^(٢) –رحمه الله–.

وقالاً(٣): تصحُّ، وبه قال الشافعي (٤) -رحمه الله-.

والصَّحيحُ قول أبي حنيفة -رحمه الله-؛ لأنه لم يلتزم إلاَّ ما على الأصيل؛ لأنه لا

⁽١) ف[أ] [د]: (شيئاً).

 ⁽۲) ينظر: المسوط (۲۰/ ۲۰۱)، الهداية (۳/ ۹۳)، الجوهرة النيرة (۲/ ۱۱۲)، لسان الحكام (۱/ ۲۰۹)،
 جمع الضيانات (۱/ ۲۷۵).

⁽٣) ينظر الهداية (٣/ ٩٣)، درر الحكام (٢/ ٣٠٠)، مجمع الأنهر (١٣٦/٢)، مجمع الصهانات (٢/ ٢٧٥)، اللَّنَاب (١/ ١٥٩)

⁽٤) ينظر الحاري (٦/٤٥٤)، المهذب (١٤٧/٣)، البيان (٦/٤٤)، العزيز (٥/١٤٤)، كعاية النبيه (١٢٣/١٠)

يُبنى اللَّفظُ إلاَّ عنه، وليس على الأصيلِ تسليمُ اللَّينِ؛ لأنه عاجزٌ عنه فلا يكونُ على الكفيل تسليمُه أيضاً.

وقد قال أصحابُنا -رحمهم الله-: كُلُّ من لا يصح تبرُّعُه لا تصح كفالتُه (١)؛ لأنَّ الكفالةَ عقدُ تَبرُّعِ فَتَصِحُّ ممن يَصِحُّ تبرُّعه، فعلى هذا كفالةُ الصَّبيِّ المحجورِ عليه لا تَصحُّ كما لا يَصحُّ قرضُه.

وأمَّا كفالةُ العبدِ المحجورِ^(٢) عليه لا / يطالَب بحكمِها في الحالِ، ويطالبُ به بعدَ [١/١٥٩] العنقِ، فإن أذن له مولاه صحَّت كفالتُه وبيعت رَقبتُه في الدَّين.

وكفالةُ المريضِ تكونُ من الثُّلث كتبرُّعِه.

و لا تَصحُّ كَفَالَةُ المُكَانَب كَمَا لا يَصحُّ تبرُّعُه.

* * *

 ⁽۱) ينظر بدائع الصنائع (٦/٥)، الاختيار (١٦٧/٢)، تبيين الحقائق (١٤٦/٤)، لسان الحكام
 (۱/٥٥)، درر الحكام (٢٩٦/٢)

⁽٢) أو [أ] [ج]: (المحجوز)



كتاب الحوالة(1)

[مسحة الحوالة]

الحوالة جائزة بالدِّيون (١)؛ لأنه عقدُ ضهانٍ، فكانَ جائزاً كالكفالة.

وأمَّا بالدِّيون فلأنها مأخوذةً من التَّحويل، وتحويلُ الدَّين من ذمَّة إلى ذمَّة ممكنٌ. فأمَّا الأعيانُ فالحُقُّ المتعلُّقُ بها هو التَّسليمُ، وذلك لا يمكنُ تحويلُه إلى غيرِه.

وتصحُّ برضا المحِيلِ والمحتالِ عليه و(المحتالِ له) (٣).

أمَّا اشتراط رضا المحتالِ له^(٤) فلأنَّ حقَّه ثابتٌ في ذمَّة المحيلِ، فلا يجوزُ نقلُه إلى ذمةِ أخرى إلاَّ برضاة.

وأمَّا اشتراط رضا المجيل لهذا أيضاً.

وأمًّا رضا المحتال عليه شرطٌ عندنا(").

وعند الشافعي -رحمه الله-: إن كان على المحتال عليه دينٌ فرضاه ليس بشرطٍ (٢٠).

 ⁽١) الحوالة: نقلُ الدَّين وتحويلُه من ذمَّةِ المحيل إلى ذمَّةِ المحالِ عليه التعريفات (ص:٩٣). وانظر: أنيس
 الفقهاء (ص:٨٢)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص:١٤٩).

⁽٢) في [ج] زيادة: (دون الأعيان).

⁽٣) في [أ]: (المحال).

⁽٤) ئىست في [أ].

⁽۵) ينظر بدائع الصنائع (٦/٦)، الهداية (٣/ ٩٩)، الاختيار (٣/ ٤)، تبيين الحقائق (٤/ ١٧١)، الدر المختار (٥/ ٣٤١).

⁽٦) لم أقف على هذا التفصيل، والذي وقفتُ عليه: أنَّ مذهب الشافعية كمذهب الحنفية، وإنه ذكروا هذا وجهاً في اشتراط رضا المحيل. ينظر الحاوي (٦/ ١٤٤)، المهذب (٢/ ١٤٤)، البيال (٦/ ٢٨٦)، العزيز (٥/ ١٢٧)، روضة الطالبين (٢/ ٢٨٨)، كفاية النبيه (١٠ / ٩٣).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ المحيلَ بالحوالةِ يُريد إثبات الدَّين (للمحتال)(١) له(٢) في ذمّة المحتال عليه، فلا تَصحُّ إلا برضاهُ، كها لو لم يكن عليه دين أصلاً.

وإذا تمَّت الحوالةُ بَرِيءَ المُحيلُ من الدَّين، ولم يَرجع المحتالُ له على المحيل، إلا أن انسراتسام العوالة) يَتوى^(٣) حقَّه.

> وقال زُفر -رحمه الله-: لا يَبرأ المجيلُ (¹⁾؛ لأنه عقدُ ضهانِ لا يُوجب براءة المضمون عنه، أصلُه الكفالة.

> ولنا: أنَّ الحوالة مشتقةٌ من التَّحويل، وذا لا يتحقَّق مع بقائه في الذَّمة الأولى، وإنَّى يُشِتُ له حقَّ الرُّجوعِ عند التَّوَى، فلأنَّ النَّقلَ ثابتٌ بشرطِ السَّلامةِ، فإذا لم يسلم كان له الرَّجوعُ كما إذا اشترى بالدَّين ثوباً فهَلَكَ قبل القبض.

والتَّوَى عند أبي حنيفة -رحمه الله-: أحدُ الأمرين: إمَّا أن يجحدَ الحوالة ويحلفَ ولا بيِّنة عليها (٥)، أو يموتَ مفلساً (١).

⁽١) ق[أ]: (للمحال).

⁽٢) ئىست في [أ]. [ج].

 ⁽٣) التّوى: الهلاك. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٥٠)، المصباح المنير (١/ ٧٩)، دستور العلم،
 (١/ ٢٥١).

 ⁽³⁾ ينظر تحمة الفقهاء (٣/ ٢٤٧)، الهداية (٩٩/٣)، الاختيار (٣/٤)، تبيين الحقائق (١٧١/٤)،
 الجوهرة السيرة (١/ ٣١٧).

⁽٥) ئى[أ]،[د] (عليه).

 ⁽٦) ينظر بدائع الصنائع (١٨/٦)، الهداية (٩٩/٣)، تبيين الحقائق (٤/ ١٧٣)، الجوهرة البرة
 (١/ ٣١٧)، درر الحكام (٣/ ٣٠٨)

وقال أبو يوسف ومحمد -رحمها الله هذان، ووجة ثالث وهو: أن يحكم الحاكم بتفليسِه حالَ حياتِه (أ)، أمَّا إذا جحدَ وحلفَ فلأنَّه لا يقدرُ على المطالبةِ بعد اليمين مع عدم البيَّنة، وكذا إذا ماتَ مفلساً؛ لأنه ليسَ هناك ذمّة يتعلَّقُ بها / الحقُّ، ولا تَرِكَةٌ ينتقلُ [109/ب] إليها الحقُّ، فيكون الحقُّ تاوياً، وأمَّا إذا فلَّسَه الحاكمُ (أ) حالَ حياتِه لا تتغير الذمّة، فها كان فيها من الحقِّ يبقى (كها كان) (أ).

والأصلُ فيه ما رُوي عن عثمان ﴿ أنه قال: إذا ماتَ المحتال عليه مفلساً عاد الدَّينُ إلى ذمَّة المحيل لا تُوَاءَ على مالِ مسلم (*).

وإذا طالبَ المحِيلُ (المحتالَ له)(٧) بها أحاله به، وقال: إنها أَحلتُك لتَقبضَهُ لي، فقال

⁽۱) ينظر: بدائع الصنائع (٦/٦١)، العناية (٧/٢٤٦)، البحر الرائق (٦/٢٧٢)، مجمع الضيانات (١/ ٢٨٢)، اللَّباب (١/١٦١).

⁽٢) نست في [د].

⁽٣) في [د]. (على حاله).

 ⁽٤) أخرحه البيهقي في السنن الكبرى (١١٧/٦) رقم (١١٣٩١) مختصرا بلفظ: «ليس على مال امرئ
 مسلم توى»، وضعَّقه.

⁽ه) نی[د]·(دینه).

⁽١) أِ [ح] زبادة: (أيضاً).

⁽٧) في [أ] (المحال)، وفي [د] (المحتال).

المحتالُ (١) له (٢): بل أحلتني بدين (٢) لي عليك. فالقولُ قولُ المجيل؛ لأنه قد يُحيله بدين عليه، وقد يحيله ليستوفي به المال (٤)؛ فلم يكن (٩) في الحوالة ما يوجبُ استحقاقَ المال، فلا يجوزُ إثباتُ الاستحقاقِ على من ينكره بالشكّ.

وتُكره السَّفاتجُ (1) وهو قرضٌ استفاد فيه المقرضُ من خطر الطريق، ونهى النبي عن قرض جرَّ منفعةً (٧)؛ ولأنه تمليكُ دراهم بدراهم، فإذا شرط أن يدفعَ في بلد آخر صارَ في حكم التأجيل، والتأجيلُ في (٨) الأعيان لا يَصحُّ.

⁽١) قِ[أ]: (المحال).

⁽٢) ليست في [أ]، [د]

⁽٣) في [ج] زيادة: (كان).

⁽٤) أ. [ج] (المحال له).

⁽٥) في [ح] زيادة: (يذكر).

 ⁽٦) السفاتج جمع سفتجة، وهي كتاب لصاحب المال إلى وكيله في بلدٍ آخر، ليدفع إليه بدلًه. ينظر: تحرير ألماظ التنبيه (ص١٩٣٠)، المصباح المدير (١/ ٢٧٨)، أنيس الفقهاء (ص٨٢٠).

 ⁽٧) أخرجه الحارث من أبي أسامة في مسئده كها في بغية الباحث في زوائد الحارث (٤٣٧)، وقال ابن حجر
 في التلخيص الحبير (٣/ ٩٠): في إسئاده سوارٌ بن مصعب وهو مثروكٌ.

⁽٨) في [د] زبادة (حكم).



كتاب الصلح(١)

قال رحمه الله : الصَّلَحُ على ثلاثةِ أَضرُبِ: صلح مع إقرارٍ، وصلح مع سكوتٍ، [انواع العلج] وهو أن لا يُقرُّ المدَّعى عليه ولا يُنكرُ، وصلح مع إنكارٍ. وكُلُّ ذلك جائزٌ.

وقال الشافعي -رحمه الله-: الصُّلحُ على الإنكارِ لا يجوز (٢٠).

والصَّحيعُ قولُنا؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء:١٢٨]، وقال ﷺ: الصَّلحُ جَائزٌ بين المسلمين إلاَّ صلحاً أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً اللهُ.

فإن وقع الصلح على أن إقرار أُعْتُبِرَ فيه ما يُعتبر في البياعات، إن وقع أن عن مالي العسلاميع القواد العسلامي على القواد القواد

⁽١) الصلح: عقدٌ يرفعُ النَّزاعَ. ينظر: التعريفات (ص:١٣٤)، معجم مقاليد العلوم (ص:٥٤)، أنيس الفقهاء (ص:٩١).

 ⁽۲) ينظر: الأم (۳/ ۱۶۲)، الحاوي (۳/ ۳۲۹)، نهاية المطلب (۳/ ۲۵۲)، البيان (۳/ ۲۶۲)، العزيز
 (۵/ ۹۰).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب الصلح (٢٣٥٣)، وأبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في الصلح (٣٥٩٤)، وصححه الترمذي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما ذكر على رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس (١٣٥٢)، وابن حبان في صححيه (٩١١)، والحاكم في المستدرك (٧٠٥٩).

⁽٤) أن [أ]، [ج]، [د]: (عن).

⁽٥) في [ح] زيادة: (الصلح).

⁽٦) في [ح] زيادة: (جواز)

وإن وقعَ عن مالٍ بمنافعَ فيُعتبرُ بالإجاراتِ^(١)؛ لأنَّ المَّدَّعَى عليه جعلَ المنافعَ عوضاً عن المال الذي أقرَّ به، وهذا^(٢) / هو معنى الإجارةِ؛ فوجَبَ أن يُعتبرَ بها فيم يجوزُ من ذلك وفيها لا يجوزُ.

والصُّلحُ عن السُّكوتِ والإنكارِ في حقَّ المَّعى عليه لافتداءِ اليمين، وقطعِ الخصومةِ، وفي حقِّ المَّعي بمعنى المعاوضة (أ) أنه عُجِقٌ في دعواه (أ)، وأن ما يأخذَه يأخذَه (أ) عِوَضاً عمَّا هو حقُّه، فَيُعاملُ بها (أ) يقتضيه إقرارُه، وفي زَعْمِ المَدَّعى عليه المَّعي (٢) مُبطلٌ في دعواه، وأنَّ ما يدفعُ إليه يدفعُه لدفعِ الخصومةِ والشَّغَب عن نفسِه؛ فيعاملُ بها لا يقتضيه إقرارُه، وليس يَستحيلُ أن تختلفَ أحكامُ العُقودِ في حَقَّهها، كالإقالةِ في حَقِّ غيرهما.

[وإذا صالَحَ عن دارٍ لم تجب فيها شفعةً، يُريدُ به: إذا صالحَ مع الإنكارِ أو [السنة ملس الشّكوتِ؛ لأنَّ الذي في بدِه (^) الدَّار في زعمه أنَّه (٩) افتدى يمينَه بالمالِ، فلا يصدَّقُ عليه الشّكوتِ؛ لأنَّ الذي في بدِه (الشّفيعَ يقومُ مقامَ المدَّعي بأن أقامَ بينةً: أنَّ الدَّار كان

⁽١) في [ج]: (من الإجارات).

⁽٢) ئيست ني [ج]، [د]

⁽٣) في [أ]، [ج]، [د] زيادة: (لأنَّ في زعم المدعي).

⁽١) أن [ح] زيادة: (دائمًا)

⁽ه) نيست في [ح]، [د].

⁽١) ني [ح] زيادة: (هو)

⁽٧) ليست في [ح]

⁽٨) أي[ح] (هنه).

⁽٩) ليست في [ب]، [د]

للمدَّعي، أو حلف المدَّعي عليه، وبكُلِّ فله الشفعةُ؛ لأنه بمنزلة الشِّراء)(١)](١).

وإن صالَحَ على دارٍ وجبت فيها الشفعةُ؛ لأنَّ الذي في يلِه الدَّار يَزعمُ (٢) أنه مَلَكَها(٤) بعوض، فكأنه قال: اشتريتُها.

وإذا صالَحَ عن إقرارٍ فاستُحِقَّ بعض المصالَح عنه رجعَ المُدَّعى عليه بحصَّةِ ذلك من (٥) العِوَض؛ لما بينًا: أنَّ حُكمَ الصُّلَحِ مع الإقرارِ حكمُ البيعِ.

وإن وقع الصَّلَحُ عن إنكارِ أو سكوتِ قاستَحَقَّ المتنازعَ قيه ردَّ العِوضَ؛ لأنه في زعمِ المدَّعى عليه أنه دفعَ المال ليُسقِط الخصومة عن نفسِه ويدفعَ اليمينَ، فلها استُجقَّت الدَّارُ تبيَّنَ أنه لم يكن للمدَّعي حتَّ الخصومةِ والاستحقاقِ (١)؛ فيكون أخذَ العوضَ (١) من غير شيءِ فلزمه ردُّه.

وإن استُحِقّ بعضَ ذلك ردّ حصته؛ اعتباراً للبعض بالكلّ.

فإن ادَّعى حقاً في دارٍ لم يُبيَّنهُ فصُولِحَ من ذلك، ثم استُحِقَّ بعضُ الدار، لم يردِّ شيئاً من العوض؛ لجواز أن يكون المُدَّعى (^) قائباً فيها بقى.

والصَّلحُ جائزٌ من دعوى المال (٩) والمنافع وجنايةِ العمدِ والحَطأ.

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [أ].

⁽٢) النُّص الطويل بين المعكوفين ساقط من [د].

⁽٣) أي[د]: (من زعمه).

 ⁽٤) في [ح] (ملك بها).

⁽٥) ليست في [ح]

⁽٦) أي [ح] (والاستخلاف).

⁽٧) في [ح]: (العوضين)

⁽٨) في [أ] (المدعى عليه)، وفي [د]: (المدعى به)

⁽٩) في [د] (الأموال).

أمَّا جوازُ الصُّلحِ عن دعوى المال؛ فلما ذكرنا: أنَّ الصُّلحَ عن المالِ في معنى البيعِ.
وأمَّا المنافعُ فيجوزُ أخذُ العوضِ عنها في العقود، / فكذا بالصلح، أصله الأعيان. [110/با]
وأمَّا جنايةُ العمدِ فلأنَّ دمَ العمدِ يجوزُ عَوْدُه إلى مالِ عند تمكُّن الشُّبهةِ، فجاز
الصُّلحُ منه على مالِ، كالردِّ بالعيبِ.

وأمَّا جنابةُ الخطأ فالواجبُ فيها المالُ، والصُّلحُ عن المال جائزٌ.

ولا يجوزُ الصَّلَحُ عن دعوى حدودٍ؛ لأنَّ الحَدَّ حقَّ الله تعالى، والصَّلَحُ عن حقوقِ^(١) الله تعالى لا يَصحُّ.

وإذا ادَّعى على امرأةِ نكاحاً وهي تجحدُ، فصالحته على مالِ بذلته حتى يترك الدَّعوى جاز، وكان في معنى الخلع.

ومعنى الجواز أنه ينفّذ في الظّاهرِ، فأمّا فيها بينه وبين الله تعالى لا يحلُّ له أخذُه إن كان الأمرُّ بخلافِ ما قالَ.

وإن ادَّعت امرأة نكاحاً على رجل (١)، فصالحها على مال بذلَه لها لم يجُز؛ لأنه إذا تركَ دعوى النَّكاح فلا يخلو (إمَّا أن يُجعل هذا فُرقةً، أو لا يُجعل فُرقةً) (١)، لا وجة إلى الأوَّل؛ لأنَّ الزوجَ (لا يُعطي) (١) العِوَضَ في الفرقةِ (١) عادةً، فإذا لم يكن فُرقةً بقي الأمرُ على ما كان عليه قبل الدَّعوى، فلا يكون ما أخذه (١) عوضاً عن شيءٍ ما، فلا يجوز،

⁽١) أي[ح] (حدود)

⁽۲) ق[د]: (وهو يجحد).

⁽٣) في [د]: (إما أن يجب فرقة أو لا تجب).

⁽٤) ما بين القومين ليس في [ب].

⁽٥) في[د] (العرف)

⁽٦) إِ [أ]: (أخذته)، وفي [ب]، [ج]: (أخذبه).

ولزمها ردُّه.

[المستحقى دعوى النكاح] وإن ادَّعى رجلٌ على رجلٍ أنه عبده، فصالحه على مالٍ أعطاه جاز، وكان في حتَّ المدَّعي في معنى العتق على مالٍ، وفي حقَّ المدَّعي عليه (يأخذُه بإزاء دفع) الخصومة عن نفسه بها يعطيه، وذلك جائز، فإن أقام المدَّعي البيَّنة فلا شيء له إلا الولاء؛ لأنَّ رضاهُ بأخذ العِوضِ من عبده إعتاقٌ على مالٍ فلزمه، وإن لم يُقم البيَّنة فلا ولاية (١)؛ لأنه غير مصدَّق في دعواه.

وكُلُّ شيء وقع عليه الصلح وهو مستَحَقَّ بعقد المداينة لم يُحمل على المعاوضة، وإنها يُحملُ على أنه استوفى بعض حَقَّه، وأَسقطَ باقيه، كُمَنْ له على رجلِ ألفُ درهم (") جيادٍ، فصالحه منها على خسهائة زيوفِ جاز، وصار كأنه أبرأه عن بعض حقّه؛ لأنَّ أمور المسلمين محمولةٌ على الصحة ما أمكن.

فإذا وقع الصلحُ على ما هو مستَحَقّ بعقد المداينة لا يُمكنُ حملُه على المعاوضة؛ لما فيه من الرَّبا، فحُمِل على إسقاطِ بعضِ الحقِّ، وحقَّه ثابتٌ في الْقَدْرِ والجودةِ جميعاً وقد أسقطَ.

ولو صالحَه على ألفٍ مؤجلةٍ جاز، وكأنه أخّر نفس الحق؛ / لأنه لا يمكن حمله [1/111] على المعاوضة؛ لأنه حينئذ يصير بائعاً للدراهم بمثلها نسيئة، وهذا لا يجوز، فحملناه على التأجيل تحرّياً للصحة.

ولو صالحه على دنانير إلى شهرٍ لم يجُز؛ لأنَّ الدنانيرَ غيرُ مستَحَقَّةِ بعقد المداينةِ، فلا يمكن حملُه على تأخير حقَّه، فلا بُدَّ من الحملِ على المعاوضة، وتأجيلُ أحدِ البدَلين في

⁽١) ما بين الفوسين ليس في [ب].

⁽Y) ¿[-].[c]:(e[4b).

⁽٣) ليست في [أ]. [د]

الصَّرفِ لا يجوزُ.

ولو كانت له ألف مؤجلة، فصالحه على خمسائة حالة لم يجُز؛ لأنَّ من له دينٌ مؤجلٌ لا يستحقُّ التَّعجيل، فقد وقع الصَّلحُ على ما لم يكن مستَحَقاً بعقدِ المداينة، فكان معاوضة خمسائة (بألف وهذا لا يجوز ولو كان له ألف سودٌ فصالحه على خمسهئة)(١) بيض لم يجز؛ لأنَّ من له السُّود لا يستَحِق البيض، فقد صالح على ما لا يستَحِق بعقد المداينة فكان عوضاً، فلا يَصحُّ التفاضلُ فيه، بخلاف ما إذا كان له بيضٌ فصالحه على سود؛ لأنَّ السُّود من جنس حقّه، والمستَحَقَّ للجياد مستحِقٌ لما دونها، وهذا(١) في الحقيقة إسقاط حقَّه عن الجودة.

فإن وَكُلَ رجلاً بالصلحِ عنه، فصالَحَ لم يلزم الوكيلَ ما صالح عليه إلا أن يضمنه، والمال لازم (على الموكّل)(*)، وهذا الذي ذكره لا يَصحُّ على الإطلاق، وإنها يَصحُّ فيه لا يكونُ الصلحُ فيه في أنّه معنى المعاوضةِ كالصُّلحِ إذا وقعَ على ما يستحقُّ بعقدِ المداينة؛ لأنّه في معنى الحَطَّ والصُّلحِ عن دم العمدِ، فإذا كان هكذا لا تتعلَّقُ حقوقُه بالوكيلِ، فلا يلزمُ الوكيلَ، ويلزمُ الموكِّلَ أن بُضَمِّنَهُ الوكيلَ، فيلزمُه بحكمِ الضَّهانِ لا يعقدِ الصُّلحِ، فأما إذا وكلَّ بالصَّلحِ، فأما إذا وكلَّه بالصَّلح عن مالِ بهالِ يجب أن يلزم المال الوكيل؛ لأنه في معنى البيع، وحقوقُ البيع متعلَّقةً بالوكيل.

فإن صالح عنه على مالٍ بغير أمره فهو على أربعةِ أوجهِ: إن صالح بهالٍ وضَعِنه تمَّ

⁽١) ما بين القوسين ليس في [ب].

⁽٢) أي [ح] زيادة: (لأنه)

⁽٣) أن [أ]، [ج]: (للموكل).

⁽٤) ني[ب] (٤)

⁽٥) إِلَا [ج]، [د]: زيادة (إلا).

الصَّلَحُ؛ لأنَّ العقدَ إن لم يُوجب عليه الضَّمانَ، فالمالُ يلزمُه بالضَّمانِ، وقد سَلِم العوضُ للمدَّعي بضمانه، فتمَّ الصُّلحُ.

وكذلك إن قال: صالحتك على ألفي هذه تمَّ الصلحُ، ولزمه تسليمُها؛ لأنه يقتضي التزامَ التَّسليم، وإذا لزمه التَّسليمُ تمَّ العقدُ.

وكذلك لو قال: صالحتُك على ألف درهم، وسلَّمها؛ لأنَّ التسليمَ يوجبُ سلامةَ [111]. الها العوض للمدَّعي، وهو / مقصودُه من هذا (١) العقد، فصحَّ العقدُ.

وإن قال: صالحتُك على ألفِ (درهم ولم يسلّمها) " فالعقدُ موقوف، فإن أجازه المدّعي عليه جاز، ولزمه الألف، وإن لم يُجِز بَطَلَ؛ لأنَّ العاقد تَبرَّعَ بالعقد دون المال، فلا يجوز أن يلزمه زيادةً على ما التزم، وسقوطُ الحقِّ عن المدَّعي عليه يتوقَّفُ على سلامة المال للطالب، فإن أجاز المطلوبُ الصلح لزمه المال، فتم العقدُ بسلامة العوض للمدَّعي، وإذا لم يُجِز لم يسلم له العوض، فبَطَلَ العقدُ.

وإذا كان الدَّينُ بِين شريكِين فصالَح أحدُهما من نصيبه على ثوبٍ فشريكُه بالخيار، إن شاء اتبع الذي عليه الدَّين بنصفه، وإن شاءَ أخذَ نصفَ الثوبٍ إلا أن يضمن شريكُه له رُبعَ الدَّين. أَما له أن يتبع المديونَ بحصَّته فَلانَّ الدَّينَ ثابتُ في ذمَّته، فكان له أن يرجعَ عليه (٣) بنصفِه، كها لو اشترى شريكُه بنصفه ثوباً، وأمَّا له أن يأخذَ نصفَ النَّوبِ من الشَّريث فلانَّ الصَّلحَ وقعَ على نصفِ الدَّين مشاعاً؛ لأنَّ قسمةَ الدَّين قبل القبضِ لا تصحَّ فضارَ عوض حقهها، فيتوقَّفُ على إجازتِه، فإذا أخذَ النصفَ فقد أجاز العقدَ

⁽۱) ق[ب] (مذه).

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ب]، [د].

⁽٣) ليست في [د].

بطريق الدَّلالة فجاز، فإن ضمن شريكُه (١) رُبعَ الدَّينِ لم يكن له على الثَّوبِ سبيلٌ؛ لأنَّ حقَّه في الدَّينِ دون العَينِ.

ولو استوفى نصفَ نصيبِه من الدَّين كلَّه (٢) لشريكه أن يشركه قيه ثُمَّ يرجعان على الغريم بالباقي؛ لأنَّ المقبوضَ من النَّصيبين؛ لأنا لو جعلناه من نصيب أحدهما كان هذا قسمة الدَّين حالَ كونِه في الذمّة، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ القسمة فيها معنى التمليك؛ لأنَّ ما يأخذ أحدُهما نصفُه حقُّه، والنصفُ الآخرُ يكون عِوضاً عيًّا له في يد الآخر، فيؤدِّي إلى يأخذ أحدُهما نصفُه حقُّه، والنصفُ الآخرُ يكون عِوضاً عيًّا له في يد الآخر، فيؤدِّي إلى تمليك الدَّين من غير مَنْ عليه الدَّين وهذا لا يجوز، وإذا كان المقبوضُ بينها كان الباقي (٣) بينها أيضاً فيرجعان به.

ولو اشترى أحدُهما بِنصيبه من الدَّين سلعة كان لشريكه أن يضمّنه رُبعَ الدَّين؛ لأنه اشترى بدينٍ في ذمَّته قصاصاً بدينِه، فصار كأنَّه قَبضَ نصفَ الدَّين، ولا يكون له على السَّلعةِ سبيلٌ إلاَّ أن يتَّفقا على الشَّركةِ فيها؛ لأنَّه مَلكَها القابضُ بشرائه، إلاَّ إذا سلَّم السَّلعةِ سبيلٌ إلاَّ أن يتَّفقا على الشَّركةِ فيها؛ لأنَّه مَلكَها القابضُ بشرائه، إلاَّ إذا سلَّم الله السَّلم الله السَّلم الله السَّلم الله السَّم منه نصفَ النَّوب.

[1/112]

[العسسلج في الشسلد بسين الشريكين] ⁽١) في [أ]، [ج] زيادة: (له).

⁽۲) ﴿ [أ]، [ج]، [د]: (كان)

⁽٣) في [د]: (المقبوض).

⁽١) ليست أن [ح]

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ج].

 ⁽٦) في [د] زبادة (ومحمد – رحمه الله). ويتظر في المسألة: المبسوط (٢١/ ٥١)، الهداية (٣/ ١٩٧)، درر
 الحكام (٢/٣/٤)، البحر الرائق (٧/ ٢٦٠)، الدر المختار (٥/ ٦٤٢).

وقالا: يجوزُ الصلحُ

وذكر الحاكمُ الشَّهيدُ (*) قولَ محمدِ مع قولِ أبي حنيفة (*) رحمهما الله .

فيهي يقو لان: الصُّلحُ على رأسِ المالِ فسخُ العقدِ، ولكلِّ واحدِ منهي حقُّ التَّفرُّدِ بالفسخ في نصيبِ نفسِه، كها في بيع⁽⁴⁾ العينِ.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ الصَّلَحَ قسمةُ الدَّين قبل القبض؛ لأنَّه إن كان الصَّلَحُ عن نصيبِه خاصةً لا يتحقَّق ذلك، إلاَّ أن يتميز نصيبُه عن نصيبِ صاحبِه، وهو معنى القِسمة، وإن كان الصَّلَحُ على النَّصف من النَّصيبين لا يُمكنُ تصحيحُه بدون إجازةِ الآخرِ؛ لتناولِه نصيبه، وهذا بخلافِ ما إذا أبراً أحدُهما من نصيبه حيثُ يَصحُّ؛ لأنه ليس بقسمةٍ، بل هو إسقاطٌ محضٌ، بخلاف الصَّلَحِ في الدِّيون لا يؤدِّي إلى قسمة الذَّين في الذَّيون لا يؤدِّي إلى قسمة الدَّين في الذَّيون في الذَّية فَصَحَّ.

وإذا كانت التَّركةُ بين ورثةٍ فأخرجوا أحدَهم منها بيالِ أَعْطَوْهُ إيَّاه، والتركةُ عقارٌ [المسلحبين الوثة] أو عروضٌ جاز، قليلاً كان أو كثيراً ما أَعْطَوْهُ؛ لأنه بمنزلة البيع.

⁽١) ينظر: المحيط البرهاني (٧/ ١٢٠)، ثبيين الحقائق (٥/ ٤٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٢٣)، مجمع الأنهر (٣١٨/٢)، اللباب (٢/ ١٦٩).

⁽٢) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشهيرُ بالحاكمِ المروزيُّ السُلميُّ الوزير الشهيد أبو الفضل البلخيُّ، فقيةٌ حنفيٌّ، وجمع وصنف الكثير. من ذلك: المختصر الكافي، جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوطة، وما في جوامعه المؤلفة، قتل شهيداً وهو في صلاة الصبح سنة ٣٣٤هـ. ينظر: الجواهر المضية (٣/ ١٦٣)، تاج التراجم (ص:٣٧٣).

 ⁽٣) وهو كذلك في كثير من نُسخ المختصر. ينظر: تصحيح المختصر (ص:٢٧٤)، الجوهرة النيرة
 (١/ ٣٢٣)، اللَّباب (١/ ١٦٩)

⁽٤) أي[د] (يمنع)

قإن كانت التركةُ (1) فضَّة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز أيضاً؛ لأنه بمنزلة بيع ذهبِ بفضةِ، فيجوزُ كيفَ ما كانَ إلاَّ أنه لا بدَّ من التَّقابضِ في المجلسِ، بمنزلة عقدِ الصَّرفِ.

وإن كانت التركةُ ذهباً وفضةً وغيرَ ذلك، فصالحوه على فضةٍ أو ذهبٍ، فلا بُدَّ أن يكون ما أَعْطَوْهُ أكثرَ من نصيبِه من ذلك الجنسِ، حتَّى يكونَ نصيبُه بمثله من ذلك الجنسِ، والزيادةُ بإزاءِ بقية التركة من حَقَّه، وهذا ظاهرٌ.

وإذا كان في التركةِ دينٌ على الناس فأدخلوه في الصلحِ على أن يخرجوا المُصالَحَ على من يخرجوا المُصالَحَ عنه، ويكونَ الدَّينُ هُم فالصلحُ باطلٌ؛ لأنَّ الصلحَ يتضمَّن تمليك الدَّين من غير مَنْ عليه الدَّين، وذلك لا يصحُّ.

فإن شرطوا أن يتبرأ الغرماءُ منه ولا يرجعُ عليهم بنصيبِ المُصالَح، فالصلحُ جائزٌ؛ لأنَّ الصلحَ حينئذِ يقعُ على براءةِ الغريم، وليس فيه تمليكُ الدَّين من غير مَنْ عليه الدَّينُ فصحَّ (٢٠).

* * *

 ⁽١) أي إح إ (الشركة).

⁽٢) ليست في اح ا



كتاب العبة (1)

/ قال رحمه الله : الهبةُ تصحُّ بالإيجاب والقبول، وتتمُّ القبض. [112/ب]

أمَّا اشتراطُ الإيجاب والقبول^(٣)فلأنَّ^(٤) الهبة تَبرُّعُ، فلا تملكُ لمجرَّدِ القولِ حتى [ععقالهبة] يَنضمَّ إليه غيرُه، حتى لا يؤدِّي إلى إلزام المتبرِّع بها لم يتبرَّع به.

فإن قبض الموهوب له (ه) في المجلس بغير إذن الواهب جاز.

والقياش: أنَّ لا يجوز، وهو قول الشافعي(١) -رحمه الله-.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الواهبَ يقصدُ بالهبةِ التَّمليكَ، وذا لا يتمُّ إلا بالقبض، فصارت الهبةُ تسليطاً على القبض، فكان الإذن ثابتاً دلالةً.

وإن قبض بعد الافتراق لم يصح، إلا أن يأذن له الواهبُ في القبض؛ لأنَّ القبض بمنزلة القبول في البيع؛ ليا أنَّ المِلك يحصلُ به، ثم لا يثبت حكم القبول بعد الافتراق، فكذا القبض.

أمًّا إذا قبض بعد الافتراق بإذن الواهب، القياسُ: أن لا يجوز، وهو القياس على

 ⁽١) الهبة عليك العين بلا عوضي. التعريفات (ص:٣٥٦)، وانظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ٤٩٧)،
 أليس الفقهاء (ص:٩٥).

⁽٢) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٣) في [د]· (والقبض).

⁽٤) في [أ]، [ج]، [د] زيادة: (فلأذَّ الهبة عقدٌ، والعقدُ هو الإيجاب والقبول وأمَّا القبض)

⁽٥) ليست في [د].

 ⁽٦) ينظر الأم (٦/ ٢٣٧)، الحاري (٧/ ٣٦٥)، نهاية المطلب (٨/ ٤١٠)، العزيز (٦/ ٣١٩)، روصة الطالبين (٥/ ٣٧٥).

الاستحسان الأوَّل.

وفي الاستحسانِ: يجوزُ.

وجهُ الاستحسانِ: أنَّ العقدَ انعقد العجودِ الإيجابِ والقبولِ، والقبضُ إنَّى يُحتاجُ إليه لِيتقوَّى به السَّببُ فَيُوجِبُ المِلكَ، وهذا حاصلٌ بعد الافتراقِ، إلاَّ أنه مُحتاجُ في القبضِ إلى إذن المالك إمَّا صريحاً أو دَلالةً، والإذنُ دَلالةً لم يثبت؛ لِعدم النَّسليط، فلا بُدَّ من (التَّصريح بالإذن)".

أمَّا قوله: وهبتُ فهو صريحُ الهبة، وأما قوله: نحلتُ، فالنُّحل يُعبَّرُ بها عن الهبة، وأما قوله: أطعمتُك فلأنَّ الإطعام يقتضي وأما قوله: أطعمتُك فلأنَّ الإطعام يقتضي التَّمليكَ⁽³⁾، كالإطعام في الكفارة⁽⁹⁾ وقوله: جعلتُ هذا ⁽¹⁾ لك؛ فلأنَّ (هذا وقوله: أعطيتكُ)^(۷) سواءٌ. وأمَّا قوله: أعمرتُك هذا الشيءَ؛ فلقوله ﷺ: «أمسكوا عليكم أموالكم، وما تعمروا فمّن أعمر شيئاً فهو لمن أعمرَه» (^{۸)}. وأمَّا قولُه: حملتُك على هذه

⁽١) ليست في [د].

⁽٢) في [د]: (صربح الأذن).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من [أ].

 ⁽٤) أي [أ]، [ج]، [د]: (الهبة).

⁽٥) أي [د] (الكفالة)

⁽٦) ني [د] زيادة: (الثوب).

⁽٧) في [د] (قوله جعلت وأعطيت).

⁽٨) أخرحه ابن أبي شبية في المصنف (٤/ ٥١٠) رقم (٣٢٦٣٠)، وأحمد في المسند (٢٩٩/٢٢) رقم

[شرطالهية]

الدَّابة؛ فلأنَّ /هذا اللَّفظ^(١) يُستعملُ في الهبةِ والصَّدقةِ. وقوله: إذا نوى بالحملان الهبة؛ [113_{1]} فلأنَّ هذا اللَّفظ يحتمل العارية أيضاً فلا بُدَّ من النية في ذلك.

ولا تجوز الحبةُ فيها ينقسم إلاَّ محوزةً (٢) مقسومةً، وهذا عندنا (٢).

. وقال الشافعي -رحمه الله-: تصحُّ في المشاع⁽⁴⁾.

والصحيحُ قولُنا؛ لأنَّا لو صحَّحنا هذه الهبة لثَبَتَ الملكُ، ومتى ثَبَتَ الملكُ ثبتت له و لايةُ المطالبةِ بالقسمةِ؛ تكميلاً لمنفعة الملك.

وإذا طلب تجبُ القسمةُ، والواهبُ لم يلتزم القسمةَ لا صريحاً ولا دلالةً؛ لأنَّ الموجودَ ليس إلاَّ الهبة التي تُنبيء عن إثبات الملك، وليس من ضرورةِ إثباتِ الملك التزامُ القسمة؛ فجاء من هذا أنه يؤدِّي إلى أن يلزم الواهبَ شيءٌ لم يلتزمه (٥)؛ فوجَبَ أن لا يلزمه دفعاً للضرر.

وهِبةُ المشاع فيها لا يحتمل القسمة جائزةٌ؛ لأنه لا يلزم الواهبَ شيءٌ لم يلتزمه،

⁽١٤٤٠٧)، والنسائي في سننه، كتاب الرقبي (٣٧١٣)، وأصله في صحيح مسلم، كتاب الهبات، باب العمري، (١٦٢٥) بلفظ «أمسكوا عليكم أموالكم، والا تفسدوها، فإنه من أعمر عمري فهي لللي أعمرها حيا وميتا، ولعقبه».

⁽١) في [ح]: زيادة (محتمل).

⁽٢) في [أ]: (محورة)، وفي [ج]: (مجوزة)، وفي [د]: (مجورة)

 ⁽٣) ينظر المسوط (١٢/١٢)، تحفة الفقهاء (٣/ ١٦١)، الهداية (٢/ ٢٢٣)، الاختيار (٣/ ٥٠)، تبيين الحقائق (٥٠/٩٠).

 ⁽٤) ينظر الحاري (٧/ ٥٣٧)، نهاية المطلب (٨/ ٤١١)، البيان (٨/ ١١٩)، روضة الطالبين (٥/ ٣٧٣)،
 النجم الوهاح (٥/ ٥٤٧).

⁽٥) ني [-]: (يلزم)

بخلاف الذي(١) ينقسم على ما بيّنا.

ومن وهب شِقصاً " مشاعاً فالهبةُ فاسدةً، فإن قسمه وسلمه جاز؛ لأنَّ المانع يزول عند القسمة والتسليم فيجوز.

ولو وهب دقيقاً في حنطةٍ أو دُهناً في سمسم فالهبةُ فاسدةٌ، فإن طحن وسلم لم بجز؛ لأنَّ الفساد ها(٣) هنا(٤) لمعنى في المعقود عليه، فلا تصحُّ إلا بتجديد العقد. فأما الفساد في هبة المشاع لمعنى يعود إلى القبض، فصار بمنزلة الشرط الملحق بالعقد مجاز أن يسقط بإسقاطه.

وإذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له، ملكها بالهبة وإن لم يجدد فيها قبضاً، جملته: أنها إما إن كانت أمانةً في يده، أو كانت مضمونةً فإن كانت أمانةً كالعاريَّة والوديعة لا يحتاج إلى تجديد القبض استحساناً؛ لأنَّ صحةَ الهبة مفتقرةً" الى مُجرَّدِ القبض، وقد وُجِدَ بخلاف بيع الوديعة، فمن في يده لأنه يفتقر (٢٠) إلى قبض مضمونٍ، فلا بُدَّ من تجديد قبض آخر، وذا لا يتحقِّق إلاَّ بالتخلية بينه وبين الوديعة.

وإن كان في يدِ الموهوب له مضموناً، أمَّا إن كان مضموناً بالمثل أو بالقيمة [113/ب] كالمغصوب(٢٧) والمقبوض على سَوْم الشِّراء لا يحتاجُ إلى /تجديدِ القبض؛ لأنَّ القبض

⁽١) أي[ج] (الدين).

⁽٣) الشِّفُص: الطائفة أو الجزء من الشيء. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٣٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٥٥١)، المصباح المنير (ص:٢١٩).

⁽٣) ليست أن [أ]، [ح]، [د]

⁽٤) ليست في [ح]

⁽٥) في [ح] (منفردة)

⁽٦) أي [ج] (يقبض)

⁽٧) في [د] (كالقوض)

الذي تقتضيه الحبةُ وُجِدَ وزيادةً وهو الضهان، فإن كان مضموناً بغيره كالمبيع المضمون بالنَّمن، وكالرَّهن (١) المضمون باللَّين، فلا بُدَّ من قبض مستأنف بعد عقد الحبة، بأن يرجع إلى موضع فيه العين ويمضي وقت يتمكَّنُ من قبضها؛ لأنَّ العين وإن كانت مضمونة في يده إلا أنَّه لا يصحُّ البراءةُ عنه مع وجود القبض الموجب له، فلم (٣) تكن الحبةُ براءة، فلا يوجد القبض المستحَقَّ بالحبة؛ فلم يكن بُدٌ من تجديد قبض آخر، ولا كذلك ضهان المعصب؛ لأنَّه يصحُّ البراءةُ منه، فصار الحبةُ براءةٌ من الضَّهانِ، فبقي قبض من غير ضهانِ، فتصحُّ الحباء، أمنه، فصار الحبةُ براءةٌ من الضَّهانِ، فبقي قبض من غير ضهانِ، فتصحُّ الحباء،

وإذا وهب الأبُ لابنه الصَّغير هبةً مَلَكُها الابن بالعقد؛ لأنَّ القابض للصغير هو الأب، فإذا كان العين في يده غيرَ مضمونةٍ صار قابضاً عَقِيبَ العقد فتَمَّت الهبةُ.

وإن وهب له أجنبي هبة تمَّت بقبض الأب؛ لأنَّ للأب عليه ولايةً فيكون ذلك إلى الأب كسائر حقوقه.

وإذا وُهِب لليتيم هبةً نقبضها (٥) وليَّه جاز؛ لأنَّ قبض الهبة من حقوقه، وجميعُ حقوقه يتولاَّها وليُّه، فكذا هذا الحقُّ.

ووليُّه أبوه، أو وصيُّ أبيه بعده، أو جدُّه أبُ أبيه، ووصيه.

فإن كان في حجر أمه (فقيضتها له جاز)(٢). وكذلك إن كان في حجر أجنبي يُربيه

 ⁽١) في [ح] (وكان الرهن).

⁽٢) ليست في [أ].

⁽٣) أي [أ]، [ج]، [د] زيادة: (قلم).

⁽٤) لَيست في [ح]، [د].

⁽٥) في [د] زيادة: (له).

⁽١) في [ح]، [د]. (نقبضها له جائز).

فقبضه له جائزٌ؛ لأنَّ من يُربِّيه ويعُولُه له عليه ضربٌ^(١) من الولاية؛ ولهذا يؤدِّيه ويُسلَّمُه في الصَّنائع ^(٢) التي^(٣) تعود منفعته إليه، فجاز قبضُه له.

وإن قبض الصبيُّ الهبةَ بنفسه جاز ذلك؛ لأنَّ للصَّبي يداً معتبرةً فيصخُ قبضه، اصلُه: البالغُ^{رث)؛} ولأنَّه نفعٌ^(ه) محضٌ فيؤمَّل لذلك إيصالاً للنَّفع إليه.

وإذا وهب الاثنان من واحد (⁽¹⁾ داراً جاز^(۷)، وإن وهب واحدٌ من اثنين لم يجز^(۸) [هبةالجمئة] عند أبي حنيفة (⁽¹⁾ –رحمه الله–، وقالا: يصحَّ^(۱)، وهذا بناءٌ على ما بيَّنا من كون الشَّيوع (⁽¹⁾ مانعاً صحة الهبة.

وإذا وهبَ هبةً لأجنبي فله الرَّجوعُ فيها إلاَّ أن يعوَّضه عنها، أو يزيد زيادةَ اشروطالرجوا فيالهبة] متصلةً، أو يموت أحدُ المتعاقدين، أو تخرج الهبةُ من ملك الموهوب له.

⁽١) أي [د]: (ضررٌ).

⁽٢) أي[ج] (الضّياع).

⁽٣) أن [ج] زيادة: (إليه).

⁽٤) إِن [ج] (الثَّانع).

 ⁽٥) أي[أ]، [ب]، [ج]: (نافع).

⁽٦) أي[ج] (واهب).

⁽٧) في [ج] زيادة: (لأنَّ القابض واحدُّ والبائع).

⁽٨) في [د]: (يصحُّ).

 ⁽٩) ينظر الهداية (٣/ ٢٢٤)، الاختيار (٣/ ٥٠)، تبيين الحقائق (٥/ ٩٦)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٢٨)،
 الدر المختار (٥/ ٦٩٧)

⁽١٠) ينظر البناية (١٠/ ١٨٠)، درر الحكام (٢٢١/٢)، البحر الرائق (٧/ ٢٨٩)، محمع الأنهر (٣٥٩/٢)، اللَّياب(٢/ ١٧٤)

⁽١١) في [ج]: (الشرع).

والأصلُ فيه قوله ﷺ: «الواهبُ أحقُّ بهبيَّه ما لم يُثب عنها» (١٠)؛ ولأنَّ هذا عقدٌ / خالي عن الغرض المطلوب للواهب لأنَّ غرضه من الهبة التودُّدُ والتحبُّبُ على ما قال [1/114]ﷺ: اتهادوا تحابوا الله بعل المحبة ملازمة (٣) للهبة، وهي محتاجة إليها، وهباشره يُصرفُ له لازمه محتاجٌ إليها، يدلُّنا على أنَّ الغرضَ (٤) هذا على ما يُعرف تمامُه في المختلف.

وقوله: (إلاَّ أن يعوُّضه عنها)؛ لما روينا من الحديث.

وقوله: (أو يزيد زيادةً متصلةً)؛ لأنَّ الرُّجوع لا يتحقَّقُ بدون الزِّيادة، ومع الزِّيادة لا يمكن لأنَّها لم تدخل تحتّ الهبةِ.

وقوله: (أو يموتَ أحدُ المتعاقدين، أو تخرجَ الهبة عن ملك الموهوب له)؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إلحاقِ الضّررِ بذلك الغير الذي ملكَه.

[عبة السلة]

وإن وهبَ هبةً لذي رحم عرَّمٍ منه فلا رجوعَ فيها.

وقال الشافعي -رحمه الله-: للوالدين، يرجعُ فيها وهبّ لولدِه (٥٠).

والصَّحيحُ: قولُنا؛ لقوله ﷺ: وإذا كانت الهبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها»(١)

⁽١) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٩٧١)، والبيهثي في السنن الكبرى (٦/ ٣٠٠) رقم (١٢٠٢٤)، وأعلَّه البيهقي بالوقف عن عمر ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري في الأدب المقرد (٥٩٤)، وأبو يعلي في المسند (٦١٤٨)، والدولابي في الكش والأسهاء (٨٤٢)، وقال ابن حجر فر التلخيص الحبير (٣/ ١٦٣): إسناده حسنٌ

⁽٣) في [أ]، [ب]، [ج]: (ملازماً).

⁽٤) في [د] (العوض).

⁽٥) ينظر الحاري (٧/ ٥٤٥)، المهذب (٢/ ٣٣٥)، نهاية المطلب (٨/ ٤٢٣)، البيان (٨/ ١٢٤)، العريز (r / r r r).

⁽٦) أخرحه الدارقطي في سننه (٢٩٧٣)، والحاكم في المستدرك (٢٣٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٠٠) رقم (٢٢٠٢٦)، وقال: ليسَ بالقويّ

ولأنَّ بينهماً (') رحمٌ كاملٌ، وقد حصلَ الثَّوابُ الذي هو المقصود وهو صلةُ الرَّحِم، فصار كأنَّه عوَّضه منها('').

وما وهب أحدُ الزوجين للآخر فكذلك؛ لحصول (٢) المقصود وهو الصِّلة (١).

وإذا قال الموهوب له للواهب: خذ هذا عِوضاً من هبتك، أو بدلاً منها، أو في مقابلتها، فقبضه الواهبُ سقط الرُّجوعُ؛ لوجود التَّعويض بلفظِ بدلُّ عليه.

[مسايستط الرجــــوع في الهية]

فإن عوَّضه أجنبيٌ عن الموهوب له متبرِّعاً فقبض العِوضَ سقط الرُّجوعُ؛ (لأنَّ حقَّ الرُّجوعُ) (المَّنَّ عَقَ الرُّجوعُ) (الأَنَّ عَقَ الرُّجوعُ) (المَّنَّ عَقَ الرُّجوعُ) أَنَّ عَلَى اللهِ اللهُ الل

وإن استُحِقَّ نصف الحبة رجع بنصف العيوض؛ لأنه إذا استُحِقَ كُلَّ الهبة كان للمعوض أن يرجع في عوضه، (لأنَّه إنَّما عوَّضه) (١٠ ليتمَّ سلامة الموهوب للموهوب له بإسقاط حقَّ الواهب في الرَّجوع وقد فات، فكذا في البعض؛ اعتباراً للجزء بالكُلِّ.

وإن استُجِتَّ نصف العِوض لم يرجع في الحبة (٩).

⁽١) فِ[أ]،[د] زيادة: (صلة).

⁽٢) ق [أ]: (عنها)

⁽٣) ليست في [د].

⁽٤) ق [أ]: (اللهة)

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [ب].

⁽١) ئىست ق[د]

⁽٧) ليست في [د]

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٩) أي [ح] زيادة: (إلا أن يروا ما بقي من العوض ثم يرجع).

وقال زفر رحمه الله : يرجعُ في نصف الهبة (١)؛ اعتباراً لأحدهما بالآخر.
ولنا: أنَّ المستَحقَّ جُعِلَ كأن لم يكن، وما بقي يصلح عوضاً عن الكُلِّ إلاَّ أنَّه يختلُ
رضا الواهب، فيؤثَّرُ في إثبات الحيار، فإن شاء ردَّ ما / بقي ليدفعَ الضررَ عن نفسه به، [114/ب]
وإن شاء أمسك ما بقي.

ولا يصعُّ الرجوعُ إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم؛ لأنَّ هذا فسخُ عقد بعد تمام الجلك فيه لمعنى قارَنَه (٢): (وهو عدمُ حصولِ المقصودِ وهو المودَّةُ والمحبَّةُ) (٣) فلا يصحُّ من غير قضاءِ ولا رضا كالفسخ بالعيب.

وإذا تَلِقَت العينُ الموهوبةُ أو استحقَّها⁽³⁾ مستَحِقٌ فضمن الموهوبُ له لم يرجع على⁽⁷⁾ الواهب بشيءٍ إذا لم يعوضه؛ لأنَّ حتَّ الرُّجوع إنَّها يثبت إذا غرَّهُ، والغرورُ إنَّه يثبتُ في عقد فيه بدلٌ كالبيع، أو قبض يقع للدَّافع كالوديعة، أو في الأمر بالتصرُّف في شيء نصفُه (⁽¹⁾ إلى نفسه، نحو (^(٧) أن يقول: اهدم هذا الحائط في، ولم يوجد شيءٌ من ذلك فلا يثبت له حقُّ الرُّجوع.

وإذا وهبّ بشرط العوضِ اعتُبر التقابضُ في العوضين، لأنَّه عقدٌ هبةٍ فيهما ابتداءً؛ [الهبة بعيض] لوجود لفظة الهبة، ومِنْ شَرْط الهبة: القبضُ.

 ⁽۱) ينظر: عيون المسائل (ص:٣٥٣)، المبسوط (١٢/ ٧٧)، الهداية (٦/ ٢٢٦)، الاختيار (٣/ ٥٢)، تبيين الحقائق (٥/ ١٠٠).

⁽٢) ليست في [د].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) في [أ]، [ب]: (استحقه)

⁽٥) في [ح] زيادة: (الموهوب له)

⁽٦) أِ [أ] [ج] [د]: (بضيفه)

⁽٧) ني[ع]:(يورز).

وإن تقابضا صحَّ العقدُ، وصار في حكم البيع يُرَدُّ بالعيبِ، وخيارِ الرؤية، وتجب فيه الشفعة، فالحاصل: أنه هبةٌ ابتداءً، بيعٌ انتهاءاً عندنا^(١).

وقال زفر^(۱)، والشافعي^(۱) -رحمهم الله- في قول: هو بيعٌ ابتداءاً وانتهاءاً؛ اعتباراً للمعنى (وهو المعاوضةُ) (1).

ولنا: أنَّ شرط العِوض يَختصُّ بالبيع، وصيغةُ العقدِ تُختصُّ بالتَّبرُّع والجمع بينهها^(۵).

والعُمري(١٠) جائزةً للمعمر له حال حياتَه ولورثته بعدّه.

وصيغةُ العُمري أن يقول: هذه الدارُ لك عمري، أو أَعُمرتُك، أو هي لك حالَ حياتِك فإذا مِتَّ، فهو ردُّ عليَّ وكُلُّ ذلك هبةٌ، والشَّرطُ باطلُ؛ لما رُوِيَ عن النبي ﷺ: أنَّه

⁽۱) ينظر: المبسوط (۲۱/ ۷۹)، بدائع الصنائع (۱/ ۱۳۲)، الحداية (۳/ ۲۲۷)، تبيين الحقائق (٥/ ١٠٢)، الدر المختار (٥/ ٧٠٥)

 ⁽۲) ينظر: المبسوط (۱۲/ ۷۹)، البناية (۱۰/ ۲۰۶)، درر الحكام (۲/ ۲۲٤)، البحر الرائق (۷/ ۲۹۵)،
 مجمع الأنهر (۲/ ۲۳۶).

 ⁽٣) وفي القول الآخر: حكمها حكم الهبة، اعتباراً باللَّفظِ دونَ المعنى. ينظر البيان (٨/ ١٣٣)، العزيز
 (٦/ ٣٣٢)، روضة الطالبين (٥/ ٣٨٦)، كفاية النبيه (١٢١/ ١٣١)، مغني المحتاح (٣/ ٥٧٣).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) في [أ]، [ج]، [د] زيادة: (فجعلناه تبرعاً ابتداءً وبيعاً انتهاءً عملاً بها وجمعاً بينهها).

⁽٦) العُمْرَى الاسم من الإعيار، وهو أن يقول: لك داري عمرَك، أي: مدَّة عمرك ثمَّ تردُّ إليَّ، أو يقول: عمري، بالإضافة إلى نقسه، أي: مدَّة عمري ثم تردُّ إلى ورثتي. ينظر: طلبة الطلمة (ص٩٩)، التعريفات (ص١٩٧)، أتيس الققهاء (ص٩٦).

⁽٧) في [أ]. [د] (وصفته).



أجاز العُمري، وأبطل شرط المعمر(1).

والرُّقبي (٢) باطلةٌ عند أبي حنيفة ومحمد (٣) رحمهما الله .

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: جائزة على وهو قول الشافعي (٥) -رحمه الله-.

وصيغته (٢٠): أنَّ هذه الدَّار لك رُقبي.

والصحيح قولنا؛ لما روي أنَّ النبي ﷺ: أجاز العمرى، وأبطل الرقبى (٢٠)، ولأنَّ الملك في الرقبى متعلقٌ بالخطر؛ لأنَّ معناها: إن متُّ قبلكَ فهي لك، وإن متَّ قبلي فهي لي، وتعليق المِلك بالخطر لا يجوزُ بخلاف العُمرى؛ لأنَّه إثباتُ المِلك في الحال وتعليق الفسخ بالخطر، ويجوزُ بالفسخ ما لا يجوز في التَّمليك.

 ⁽١) يشير إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحبات، باب العمرى، (١٦٢٥) بلفظ: «أمسكوا عليكم
 أموالكم، ولا تفسدوها، فإنَّه من أعمر عُمرى فهي للذي أعمرها حياً وميتاً، ولِعقبه».

 ⁽۲) الرُّقبی: هو أن يقول صاحب الدَّار أو نحوها هذه الدَّار الآينا بقي بعد صاحبه يعني إن مِتُ أنا فهي لك، وإن مِتُ أنت فهي لي. ينظر: طلبة الطلبة (ص:۱۰۸)، التعريفات (ص:۱۱۱)، أنيس الفقهاء (ص:۹۲).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١١/ ٨٩)، الهداية (٣/ ٢٢٨)، الاختيار (٣/ ٥٣)، تبيين الحقائق (٩/ ١٠٤)،
 الجوهرة النبرة (١/ ٣٣١)

⁽٤) ينظر. بدائع الصنائع (٦/ ١١٧)، درر الحكام (٣/ ٢٢٥)، البحر الرائق (٧/ ٢٩٧)، مجمع الأنهر (٤/ ٣٦٦)، النباب (١٩٨/٢)

 ⁽٥) ينظر الحاوي (٧/ ٩٣٩)، المهذب (٢/ ٢٣٧)، الوسيط (٢٦٧/٤)، البيان (٨/ ١٤١)، العزيز
 (٦/ ٣١٣).

⁽١) أي [أ]، [ج]، [د]: (وصفته).

 ⁽٧) لم أفف عليه، وقال الزيلعي في نصب الراية (١٢٨/٤): غريب، وقال ابن حجر في الدراية
 (١٨٥/٢) لم أجده.

ومَن وهبَ جاريةً إِلاَّ مُمْلَها صَحَّت الهبةُ وبطل الاستثناءُ؛ لأنَّ الحمل جزءٌ / منها [1/115] فلا يصحُّ الاستثناءُ فيكون شرطاً فاسداً، إلا أنَّ الهبةَ لا تبطلُ بالشُّروطِ^(١) الفاسدةِ كي ذكرنا في شرط المعمر.

> والصَّدقةُ كالحبةِ لا تَصحُّ إلاَّ بالقبض، ولا تجوز^(٢) في مشاعٍ بحتمل القِسمة؛ لأنَّها تَبرُّعٌ لا يَتمَّ بمجرد العقد كالحبة.

> وإذا تصدَّق على فقيرين بشيء مجوزً؛ لأنَّ الصَّدقة إخراجُ المَالُ^(٣) إلى الله، وهو واحدٌ لا شريكَ له إلاَّ أنَّ الفقراءَ يأخذون^(٤) نيابةً عن الله تعالى.

ولا يصبُّ الرُّجوع في الصَّدقة بعد القبض؛ لأنَّ المقصود قد حصل وهو الثوابُ.

ومَن نذرَ أَن يَتَصدُّق (بهاله، تَصدُّق بِجنس مَا يَجِبُ) فيه الزكاة، وهذا استحسانٌ، والقياسُ: أَن يلزمَه التَّصدُّق بكلِّ مالِه؛ لأنَّ اسمَ المالِ يتناولُ سائرَ أجناسِ الأموالِ إلا أَنَا استحسنًا، وقلنا: بأنَّ إيجابَ العبدِ معتبرٌ بإيجاب الشَّرْعِ (١)، (ثُمَّ إيجابُ الشرع) (٧) مضافاً إلى مطلقِ المالِ ينصرفُ إلى مال الزكاة لا إلى كُلِّ مالِ، فكذا هذا.

ومَن نذر (أن يتصدَّقَ) (^{٨)} بملكه (لزمه أن) (^{٩)} يتصدَّقَ بالجميع، ويقال له:

⁽١) ف[ب]: (بالشرط).

⁽٢) ئيست أي [أ]، وأي [د]: (تصح)

⁽٣) ئيست في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) ئيست أي [أ]، [ج]، [د].

⁽٥) في [ب]: (بجنس ماله تجب).

⁽١) في [ح] (الله تعالى).

⁽٧) ليست في [أ].

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٩) ما بين القوسين ليس في [د].

2008 111 300 P

أَمْسِكُ (١) مَا تَنفَقَه على نفسِك وعيالِك إلى أَن تكتسبَ (٢)، فإذا اكتسبتَ مالاً تصدَّق بمثل ما أمسكت؛ لأنَّ الملكَ عبارةً عما يُملك، وذا مُتحقِّقٌ في جميع الأموال، وإنَّا كان له أن يُمسك قدر النَّفقة؛ لأنَّه لو تصدَّق بجميع ماله لحقَتْهُ المضرَّةُ (٢).

* * *

⁽١) أي [د] زيادة: (نقدر).

⁽٢) أَنِي [أ]، [د] زيادة: (مالاً)

⁽٣) في [د] (الضرورة).



كتاب الهقف(1)

قال رحمه الله : لا يزولُ ملكُ الواقفِ عن الوقفِ عند أبي حنيفة رحمه الله إلا [اللسسان في أن يحكم به حاكمٌ، أو يُعلِّقه بمويّه، فيقول: إذا مِتُ فقد وقفتُ داري على كذا^{ر٢)}.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: يزولُ الملكُ بمجرد الوقفِ".

وقال محمد -رحمه الله-: لا يزول حتى يجملَ للوقف ولِيّاً ويُسَلِّمه إليه (4).

لأبي يوسف -رحمه الله-: أنَّه بالجَعْل لله تعالى يُشقِطُ حَتَّى نَفْسِه، والإسقاطُ مما ينتُمُّ بقولِ الـمُشقِط كالطلاق والعتاق.

ولمحمد –رحمه الله–: أنه هبةٌ من وجه، من العبادِ بجهةِ خاصةٍ، فلا يَتِمُّ إلا بالتسليم.

ولأبي حنيفة وهو قول زفر –رحمهما الله–: أنَّ الوقف تَبرُّعٌ بالمنافع فلا يلزمُ، ولا يَتأَبَّدُ كالإعارة، إلاَّ إذا حَكَمَ به حاكمٌ؛ لأنَّ حُكمَه يُلحِقُهُ بالقطعيِّ.

وكذا إذا أوصى يصير لازماً به.

⁽١) الوقف: حبش العين على ملك الواقف والتّصدق بالمفعة عند أبي حنيفة فيجوز رجوعُه، وعندهما: حبس العين عن التّمليك مع التّصدُّق بمنفعتها، فتكون العينُ زائلةٌ إلى مِلك الله تعالى من وجهٍ. التعريفات (ص:٣٥٣). وينظر: طلبة الطلبة (ص:٩٠١)، أنيس الفقهاء (ص:٧٠)

 ⁽۲) ينظر: الهداية (۱/ ۱۵)، تبيين الحقائق (۲/ ۲۲۵)، الجوهرة النيرة (۱/ ۲۳۳)، درر الحكام
 (۲/ ۱۳۲۲)، مجمع الأنهر (۱/ ۷۳۱).

 ⁽٣) في [أ] (القول) وينظر: العناية (٢/٣٠٦)، الاختيار (٣/ ٤٠)، البحر الرائق (٥/ ٢٧٤)، لسان
 الحكام (١/٣٩٣)، اللّباب (٢/ ١٧٨).

 ⁽٤) ينظر الساية (٧/ ٤٢٢)، الاختيار (٣/ ٤٠)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٣٣)، البحر الرائق (٥/ ٢٧٤)، لساد الحكام (١/ ٣٩٣).

وإذا استحق^(۱) الوقف على – اختلافهم – / خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في [115/ب] ملك الموقوف عليه؛ لأنَّ المِلك لو انتقل إلى الموقوف عليه لما جاز التَّوقف كسائر الأملاك.

[وقف الشاع]

ووقفُ للشاع جائزٌ عند أبي يوسف(*) -رحمه الله-.

وقال محمد -رحمه الله-: لا يجوز (٢)، لأنَّ أصل القبض شرطٌ لتهامِ الوقف عندَه، فكذا ما يتمُّ به القبض، وتمامُ القبض فيها (٤) يحتمل القِسمة بالقِسمة، (وقاسه على) (٥) الصَّدقة الـمُنفَذَة.

وعلى أصل أبي يوسف -رحمه الله-: الوقفُّ (") نظيرُ العِنق، والشَّيوع لا يمنع العِنق، فكذا لا يمنعُ الوقفَ، إلاَّ أنَّ العِنق لا يتجزَّأ عنده لما فيه من تضادُ الأحكام في محلٍ

⁽١) أي[د] (صح)،

 ⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ٢٢٠)، المحيط البرهاني (٦/ ١١٤)، الاختيار (٣/ ٤٤)، تبيين الحقائق
 (٥/ ١٢٢)، مجمع الأنهر (١/ ٧٣٥).

⁽٣) ينظر: الهداية (٣/ ١٦١)، الاختيار (٣/ ٤٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٣٤)، البحر الرائق (٥/ ٢١٢). وقال في اللّباب (١٨١/٢): وأكثرُ المشايخ أخذوا يقول محمدٍ، وفي الفتح عن المنية: الفتوى عني قول أبي يوسف، وفيه عن المبسوط: وكان القاضي أبو عاصم يقول: قولُ أبي يوسف من حيثُ المعنى أقوى، إلا أن قولَ محمد أقربُ إلى موافقة الآثار، اهد ولما كثر المصحّحُ من الطرفين، وكان قولُ أبي يوسف فيه ترغيبٌ للنّاس في الوقف وهو جهةُ بر = أطبقُ المتأخرون من أهل المذهب عني أنَّ القاضي الحنفي والمقلد يخير بين أن يحكم بصحته وبطلاته، وإذا كان الأكثر عني ترجيح قول محمد، وبأيّها حَكمَ صحّ حكمُه وتَقَذَ، فلا يسوعُ له ولا لقاض غيره أن يحكم بخلافه كها صرَّح به غيرُ واحدِ

⁽٤) في [د] زيادة: (لا)

⁽٥) في [د] (فأشبه).

⁽١) ليست في [د].

واحدٍ، وهذا المعنى لا يُوجد في الوقف، فيحتملُ التَّجزؤَ ويَتِمُّ مع الشُّيوع.

ولا يَتِمُّ الوقف عند أبي حنيفة وعمد^(١) رحمها الله - حتَّى يجعلَ آخرَه لجهةِ لا تنقطعُ أبداً.

وقال أبو يوسف رحمه الله : إذا سمّى جهة تنقطعُ جَازَ، وصار بعدها للفقراء وإن لم يُسّمهم (٢)، كها(٢) رُوِيَ: (أنَّ النبي تَلَا والصَّحابة رضي الله عنهم وقفوا)، ولم يُنقل عن أحد منهم أنه جَعَلَ آخرَه للفقراء.

و لهم: أنَّ من شرط الوقف هو التَّأبيد، بدليل أنَّه لو وقَّته لم يصحّ، فإذا وقف على ما ينقطع فقد توقَّت معنى؛ فلا يَصحُّ.

[وقف المقار]

ويَصحُّ وقفُ العقار، ولا يجوزُ وقفُ ما يُنْقلُ ويُحوَّلُ.

وقال أبو يوسف –رحمه الله –: إذا وقف ضَيْعةً ببقرها وأَكْرُبُها وهم عبيدهُ جاز⁽¹⁾. وقال عمد –رحمه الله –: يجوز حبس الكُراع⁽⁰⁾ والسّلاح⁽¹⁾.

 ⁽۱) ينظر: الهداية (۳/ ۱٦)، الاختيار (۳/ ٤٢)، تبيين الحقائق (۳/ ۳۲۲)، الجوهرة النيرة (۱/ ۳۳۵)،
 النهر الفائق (۳/ ۲۱۵).

 ⁽۲) ينظر: بدائع المصنائع (٦/ ٢٢٠)، الهداية (٦/ ١٦)، الاختيار (٦/ ٤٢)، تبيين الحقائق (٦/ ٣٢٦)،
 درر الحكام (١٣٦/٢).

^{(7) ¿[}أ],[¬],[c]; (ll).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ٢٢٠)، الهداية (٣/ ١٧)، الاختيار (٣/ ٤٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٣٦)،
 درر الحكام (١٣٦/٢).

 ⁽٥) الكراع: ما دون الكعب من الدّواب، وما دون الرّكبة من الإنسان، وجمعه أكرُع وأكارع، ثم سُمّي به الحيل حاصة، وقيل: الحيل والبغال والحمير. ينظر المغرب في تريب المعرب (ص:٢٠١)، المصاح المبر (٦/ ٥٣١)، تاج العروس (١١٨/٢٢)

⁽٦) ينظر المحيط البرهاني (١١٨/٦)، البناية (٧/٤٣٨)، البحر الرائق (٢١٦/٥)، مجمع الأنهر

وقال الشافعي رحمه الله: ما يبقى أصله إذا أمكنَ الانتفاعُ به مع بقاء عينه وجاز بيعه جاز وقفه^(١).

لمحمد -رحمه الله-: أنَّ القياس (٢): يجوزُ وقفُ المنقولات؛ لما فيه من معنى التَّوقيت، إلا أنَّا تركنا القياسَ في الكُراعِ والسِّلاحِ بقوله ﷺ: "أمَّا خالدٌ فقد حَسَ أدرعاً له وأفراساً في سبيل الله تعالى (٣).

ولأبي يوسف -رحمه الله-: أنَّ العقار إنَّها جاز وقفُه لإمكان الانتفاع بغَلَّته (⁴⁾، وهذا المعنى موجودٌ فيها سواه.

ولأبي حنيفة: أنَّه مما يُنقل ويُحوَّل فلا يجوز وقفُه كالطَّعام، والمعنى فيه: أنَّه لا يتأبَّدُ.

وإذا صحَّ الوقفُ لم يجز بيعُه ولا تمليكه إلاَّ أن يكون مشاعاً عند أبي يوسف -رجمه [احكام الله- فيطلبُ (٥) الشَّريكُ القسمة فتصحُّ مقاسمتُه؛ لأنَّ القِسمة فيها تمييزُ الحقوقِ وتعديلُ الأنصباءِ، والممنوع منه هو: التَّمليكُ؛ لأنَّه ينافي ما /هو مقصودُ الوقفِ، فلا يَصحُّ [1/116] كالبيع بعد العتق.

(١/ ٧٣٩)، حاشية ابن عابدين (٤/ ٣٦٣).

 ⁽١) ينظر: الوسيط (١٤/٣٩)، البيان (٨/ ٦٠)، التذكرة في الفقه الشافعي (ص:٨٤)، كفاية الأخيار (ص:٣٠٣)، أسئى المطالب (٤٥٧/٢).

⁽٢) أي [أ]، [ج]، [د] زيادة: (أن لا).

 ⁽٣) أخرجه البحاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: {وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل
 الله } [التوبة: ٦٠] (١٤٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها
 (٩٨٣)

⁽٤) أي [ح] (معينه).

⁽٥) أي[ح]: (نبطلت).

والواجبَ أن يَبتدِأَ من ارتفاع الوقف بِعهارته شَرَطَ ذلك (1) الواقفُ أو لم يشترط؛ لأنَّ المقصودَ من الوقفِ الغلَّةُ وبقاؤهُ على وجهِ التَّأبيد، فالـمُؤَنُ (1) التي (1) تكون سبباً لزيادة الغلَّة، وتأبيدِ الوقف يجب أن يكون مستثنى من الوقفِ ليكون صوناً للوقفِ.

قان وقف داراً على سكنى ولله فالعهارة على من له السكنى؛ لأنَّ الانتفاع بطريق [وقسف على الشُّكنى لا يمكن إلاَّ بالعهارة فكانت النفقةُ (٤) على مَن له المنفعةُ، أصلُه: العبدُ الموصى بخدمته.

فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً آجرها الحاكم وعَمَرَهَا بأجرتها فإذا عمرت ردّها إلى مَن له السُّكنى؛ لأنه لو لم يعمرها يَبطلُ حتَّ الواقف، وحتَّ صاحبِ السُّكنى أصلاً. ولو عمرها بطريق الإجارة يتأخرُ حتَّ (*) صاحب السُّكنى، والتَّاخيرُ أولى من إبطال حقَّها من كلِّ وجهِ.

وما انهدم من بناءِ الوقفِ، وآلتِه صَرَفَهُ الحاكمُ في همارة الوقف إن احتاج، وإن [ممسارة العقف] استغنى عنه أمسكه حتَّى يحتاجُ إلى عمارته فيصرفُه فيها؛ لأنَّه من أجزاء الوقف فيجبُ صرفُه في عمارة في عمارة الوقف حتَّى يتأبَّدَ.

وإن استغنى عنه يجبُ حفظُه وصيانتُه إلى وقتِ الحاجةِ إلى العهارة حتَّى لا تتعذَّر العهارةُ.

ولا يجوزُ أن يقسمَ بين مستحقِّي الوقفِ لأنَّه جزءٌ من العينِ الموقوفةِ، وحتُّى

⁽١) ئيست في [ح]

⁽٢) في [د]: (والمعني).

⁽۳) أ. [أ]، [د] (الذي).

⁽٤) أي[ح] (البقية).

⁽٥) ليست في [د].

2008 (11V) 303

الموقوفِ عليه في الانتفاع بالوقف دُون العين إنَّها الرَّقبة حقُّ الله تعالى، فلا بجوزُ (الدَّفعُ إليهم)(١) ما ليس بحقُّ لهم.

وإذا جعلَ الواقفُ غلَّةَ الوقفِ لنفسِه، أو جَعَلَ^(٢) الوِلايةَ إليه جَازَ عند أبي يوسف^(٣) –رحمه الله–.

وقال محمد: لا يجوزُ (٤). وهو قول الشافعي (٥) -رحمهما الله -

⁽١) أن [د]؛ (دنم).

⁽٢) ليست في [د].

 ⁽٣) رعليه الفتوى. ينظر: النتف في الفتارى (١/ ٥٢٤)، الهداية (٣/ ١٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٣٧)،
 البحر الرائق (٥/ ٢٣٧)، الدر المختار (٤/ ٣٨٤).

 ⁽³⁾ ينظر: النتف في الفتارى (١/ ٢٤٥)، البناية (٧/ ٤٤٧)، لسان الحكام (١/ ٢٩٥)، درر الحكام
 (١٣٦ / ١٣٦)، اللباب (١/ ١٨٦).

 ⁽٥) وهي مسألة وتف الإنسان على نفيه، والأصحُّ بطلانه، وفي وجود يصحُّ، وفي آخر: يصحُّ ويلغو الشُرطُ ينظر الحاوي (٧/ ٥٣٥)، العزيز (٣٥٧/٦)، روضة الطالبين (٩/ ٣١٨)، كفاية النبيه (١٧/١٢)، النجم الوهاج (٩/ ٤٦٦).

⁽٦) لم أقف عليه بهذا اللّفظ، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب الحث عني المكاسب (٦) لم أقف عليه بهذا اللّفط، وأخرجه ابن ماجه في سننه (١١٢٥) عن المقدام بن معديكرب الزبيدي، عن رسول الله ﷺ، قال «ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه، قهو صدقة، وقال ابن حجر في الدراية (١٤٦/٢): إسنادُه جيدٌ.

⁽٧) قال ابن الملقن في البدر المنبر (٦٢٦/٥): هذا الحديث يتكرَّر على ألسةِ جماعاتِ من أصاحت، كالإمام، والغزائي، وصاحب «المهذَّب»، وغيرهم، ولم أزه كذلك في حديثٍ واحدٍ؛ نعم في «صحيح مسلم» من حديث جابر على، في قصة بيع المدبَّر: «إبناً بنفسك فتصدَّق عليها، فإن فَضَلَ شيءٌ

200 11A 3003

وجه قول محمد رحمه الله : أنَّ الوقفَ تقرُّبُ^(١) بإزالة المِلك، واشتراطُ العلَّةِ^(٢) أو بعضِها لنفسِه يمنعُ^(٣) زوالَ مِلكه؛ فلا يكون ذلك صحيحاً.

وإذا بنى مسجداً لم يزُل (مِلكُه عنه)^(٤) حتَّى يفرزَهُ عن ملكه بطريقه، وبأذن للناس _{(والاللث)عن} بالصلاة فيه، فإذا صلَّى فيه وأحدُّ زال ملكُه عن ذلك عند أبي حنيفة (٥) رحمه الله .

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: / يزولُ ملكُه عنه بقوله: جعلتُه مسجداً (١٠)؛ لأنه [16]/بر] إزالةُ ملكِ لا إلى ملكِ (٧)؛ فيصحُّ بمجرد القول كالإعتاق.

ولأبي حنيفة وهو قول محمد –رحمهما الله–: أنه حرَّرها له عن مِلكه وجعلَها لله

فلأَهْلِكَ، وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة عثه، قال رسول الله ﷺ: «أفضلُ الصَّدقةِ ما كان عن ظهرِ غنى، واليدُ العليا خبرٌ من اليدِ السَّفلى، وابدأ بمَنْ تعولُ».

قلتُ: حديث جابر على، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة (٩٩٧)، وحديث أبي هريرة على، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى (١٤٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن البد العديا خير من البد السفل (١٠٣٤).

- (١) أن [ج] (يعرف)، وفي [د]: (يصرف).
 - (٢) ئيست ني[ج]،[د].
 - (٣) أي[د]: (مع).
 - (٤) ما بين القوسين ليس في [ب].
- (٥) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ٢١٤)، الهداية (٦/ ٢٠)، تبيين الحقائق (٣/ ٣٣٠)، الجوهرة الميرة
 (١/ ٣٣٧)، الدر المختار (٤/ ٢٥٦).
- (٦) ينظر الاختيار (٣/٤٤)، البناية (٧/٤٥٤)، لسان الحكام (١/٩٥٠)، درر الحكام (١/١٣٣)،
 المحر الرائق (٥/٢١٨)، اللباب (٢/١٨٧).
 - (٧) أو [أ]، [ج]: (مالك)
 - (٨) أي[د] (أخرجها).

تعالى خالصاً، كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَجِدَ لِلَّهِ ﴾ [الجن: ١٨] إلاَّ أنَّ تمامَ التَّبرُّعِ بحصولِ ما هو (المقصود منه، والمقصودُ: إقامةُ الصَّلاةِ، فإذا صلَّى فيه واحدٌ حصلَ ما هو المقصود)(١) فَنَمَّ التَّبرُّعُ.

ومن بنى سقاية للمسلمين أو خاناً يَسكُنُهُ بنو السَّبيل، أو رِباطاً، أو جعلَ أرضَه مقبرةً لم يَزُلُ مِلكُه عن ذلك عند أبي حنيفة -رحمه الله- حتى يحكم به حاكم "".
وقال أبو يوسف -رحمه الله-: يَزولُ ملكُه بالقولِ "".

وقال محمد -رحمه الله-: إذا استقى الناس من السقاية، وسكنوا الحانَ والرباطَ، ودفنوا في المقبرة زال الملكُ (٤٠)؛ لأنَّ من أصل محمد -رحمه الله-: أنَّ القبض شرطُ لزوال ملك الواقف إلا أنَّ القبض لا يتأتى في هذه المواضع، فأقمنا وجودَ بعضِ مقصودِ الواقفِ مقامَ القبض.

ومِن أصلِ أبي يوسف –رحمه الله–: أنَّ الملكَ يزولُ بمجردِ القولِ كالإعتاقِ. ومِن أصلِ أبي حنيفة –رحمه الله–: أنَّ الملكَ في الوقف لا يزولُ إلاَّ بحكمِ الحاكِمِ.

* * *

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [ج].

 ⁽۲) ينظر: الهداية (۲/ ۲۱)، الاختيار (۳/ ۵۱)، تبيين الحقائق (۳/ ۲۳۱)، الجوهرة النيرة (۱/ ۳۳۸)،
 درر الحكام (۲/ ۱۳۲).

 ⁽٣) ليست في [ح]. وينظر في المسالة: الاختيار (٣/ ٤٥)، البناية (٧/ ٤٥٧)، البحر الرائق (٥/ ٢٧٤)،
 عمع الأنهر (١/ ٧٣٣)، اللباب (٢/ ١٨٧).

 ⁽٤) ينظر الهداية (٣/ ٢١)، الاختيار (٣/ ٤٥)، العناية (٦/ ٢٣٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٣٨)، الداب
 (١/ ١٨٧).



كتاب الغصب(١)

قال رحمه الله : ومن غَصَبَ شيئاً ^(۱) له مِثلٌ فَهَلكَ في يده فعليه ضهانُ مثلِه، وإن [النسمان في النسبا النسبا النسبا كان مما لا مثل له فعليه قيمتُه، وعلى الغاصبِ ردُّ العينِ المغصوبةِ؛ لقولِه ﷺ: «على البدِ ما أخذت حتَّى تردَّه» (()، وإن كانت ها لكةً وهي مثليَّةٌ فعلى الغاصب مثلُها؛ لأنَّ حقَّ المالك

وإن لم تكن مثلية يجب فيه القيمة؛ لأنها (إذا لم تكن) (٥) مثلية كانت القيمة أعدل، فكان القضاء بها أولى.

في الصُّورةِ والمعنى، وفي إيجابِ المثل^(٤) تحصيلُهما، فكان أُوْلَى من تفويتِ أَحدِهما.

فإن ادَّعى هلاكَها حَبَسَهُ الحاكِمُ حتَّى يعلمَ أنها لو كانت باقيةً أظهرَها، ثمَّ قضى عليه ببدلها؛ لأنَّ الأصلَ ردُّ العبن، والأصلُ بقاؤها.

فإذا ادَّعى الهلاكَ فقد ادَّعى خلافَ الأصل فيحبس إلى أن يعلم ما يَدَّعيه، فإذا ثبت الهلاكُ سَقَطَ عنه ردُّ العين فلزمه بدلُها.

 ⁽١) الغصب أخذُ مالٍ متقومٌ محترمٌ بلا إذنِ مالكِه، بلا خُفية. التعريفات (ص:٩٦٢) وانظر: طلبة الطلبة (ص:٩٦)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:٣٤٠).

⁽٢) في [ح] زيادة: (عا).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصدقات، باب العارية (٢٤٠٠)، وأبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في تضمين العور (٣٥٦١)، والترمذي في جامعه، كتاب البيوع، باب ما جاء في أن العارية مؤداة (١٣٦٦)، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ.

⁽٤) في [د] (الملك).

⁽٥) في [ح] (إذ لا يمكن).

تفوت يد المَالَك، وذا إنها يتأتَّى فيها يُنقلُ ويُحوَّلُ.

وإذا غصبَ عقاراً فهَلَكَ في يده لم يضمنه (١) / عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) رحمهم الله-.

وقال محمدٌ وحمه الله : يضمنُ (٣)، وبه قال الشافعي (٤) وحمه الله .

والصَّحيحُ: قولُنا؛ لأنَّ الغصبَ الموجِبَ للضَّماذِ: إعجازُ المالكِ عن الانتفاع بالعينِ بفعل في العينِ؛ لأنَّ موجبه، وهو أخذُ الضهان إعجازُ المالك عن الانتفاع به بفعل العين يجبُ أن يكون سببُه هكذا؛ تحقيقاً للمعَادلة في ضيان العدوانات، وبيانَ أنه لم يوجد لأنه لم يوجد منه إلاَّ شَغلُ الدَّارِ بأمتعةِ نفسِه، وهذا لا يُعجزُه عن الانتفاع بالدَّار بواسطةِ التَّفريغ (*) لولا منع الغاصبِ(*) المالكَ عن التَّفريغ (*)، والمنعُ تصرُّفٌ في المالكِ لا في

[1/17]

⁽١) قال العَيْنِي في البناية (١١/ ١٩١): وقد اختلفت عبارات مشايخنا في غصب الدُّور والعقار على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، فقال بعضُهم: يتحقُّقُ فيها الغصبُ، ولكن لا عنى وجهٍ يُوجب الضَّيانَ، وإليه مال القُدُوريُّ في قوله: (وإذَا غصب عقاراً فهلك في يده لم يضمنه عند أبي حنفية وأبي يوسف رحمها الله)؛ لأنه أثبت الغصت ونفي الضَّيانَ وقال بعضُهم: لا يتحقَّق أصلاً، وإليه مالَ أكثرُ المشايخ.

⁽٢) ينظر: الهداية (٢٩٧/٤)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٢٤)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٠)، مجمع الضيانات (١٢٦/١)، مجمع الأنهر (٢/ ٤٥٨).

⁽٣) ينظر. بدائع الصنائع (٧/١٤٦)، البناية (١١/١١)، البحر الرائق (٨/١٢٦)، مجمع الضيانات (١/٢١)، اللباب (٢/ ١٨٩)

⁽٤) ينظر الحاري (٧/ ١٣٥)، نهاية الطلب (٧/ ٢٣١)، البيان (٩/٧)، العزيز (٩/٧)، جواهر العقود (١/ ١٨٩).

 ⁽٥) أي [أ]، [ج]: (التقريع).

⁽٦) ليست في [أ]، [ب]، [د].

⁽٧) أي [أ]، [ج]: (التفريع).

الدَّار، وهذا لا يكون سبباً للضهان، كها لو حال بين المالك ومواشيه حتى ضاعت مواشيه.

وما نقصَ⁽¹⁾ منه بفعلِه وسكناهُ ضَمِنَه في قولهم جميعاً؛ لأنَّ هذا إتلافٌ لا غصبٌ. وإذا هلك المغصوبُ^(٢) في يدِ الغاصبِ بفعلِه أو لا بفعلِه فعليه الظَّمانُ؛ لأنَّ الضَّمانَ يجبُ بالغصب، إلاَّ أنه يتقدَّرُ بالهلاكِ لتعذُّرِ الردِّ.

وإن نقصَ في يدّه فعليه ضهانُ النقصان؛ لأنَّ ضهانَ الغصبِ متعلِّقُ بالقبضِ، والأوصافُ يمكنُ إفرادُها بالقبضِ، فجاز إفرادُها بالضَّمانِ، بخلافِ ضهانِ البيعِ؛ لأنَّ ثمةَ المبيعُ مضمونٌ بالعقدِ، والأَتباعُ لا يمكنُ إفرادُها بالعقدِ، فافترقا.

ومَن ذبحَ شاةَ غيرِه بغير إذنه فيالكها بالخيار إن شاء ضمَّنهُ قيمتَها وسَلَّمها إليه، وإن شاء أخذها وضمَّنهُ نُقصانها، أمَّا رجوعُه بالنقصان فلأنَّ الذَّبحَ نقصٌ في الحيوان لقيام بعضِ المقاصدِ بعدَه فصارَ كقطع الثَّوبِ.

وأمَّا جوازُ تضمينِه كلَّ القيمةِ فلأنَّه بالذَّبحِ فوَّتَ الحياةَ، فجَازَ أن يُلزمه جميعَ القيمةِ، كما لو قَتَلَها.

ومَن خَرَقَ ثوبَ غيرِه خَرْقاً يسيراً ضمن نقصانه؛ لأنه نقصٌ حصلَ بصنعِه، فيضمنه.

وإن خَرَقَه خرْقاً كبيراً^(٣) يُبطل عامَّةَ منفعته لمالكه، له^(٤) أن يُضمُّنه جميع قيمتِه.

⁽١) أن [ب]، [د]: (نقصه).

⁽۲) أي [أ]، [ب]، [د]: (الغصب).

⁽٣) أي [ب]: (كثيراً).

⁽٤) ليست في [أ]، [ج]، [د]

2008 1VT 3003

وقال الشافعي رحمه الله : يُضمَّنه النُّقصانَ لا غيرَ^(١)، وهكذا قال في مسألةِ الشَّاةِ.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه فَوَّتَ عليه المنفعةَ المقصودةَ من العينِ، فكان له أن يضمُّنُهُ^(۲)، كما لو خلطَ زيتَ إنسانِ بزيتِ أردى منه.

والفرقُ بين (اليسيرِ والفاحشِ)(٢): أنَّ اليسيرَ ما لا يفوت به شيءٌ من المنفعة، (والفَاحشَ ما يفوتُ به بَعْضُ العينِ وبعضُ المنفعةِ) (٤)، وهو الصحيح^(٥).

وإذا تغيِّرت / العينُ المغصوبةُ بفعلِ الغاصبِ حتَّى زال اسمُها وعِظَمُ منافعِها زال [117] ملكُ المغصوب منه عنها، ومَلكَها الغاصبُ وضَونَها، ولم يحلّ له الانتفاعُ بها حتى يؤدِّي ملكُ المغصوب منه عنها، ومَلكَها الغاصبُ وضَونها، ولم يحلّ له الانتفاعُ بها حتى يؤدِّي [تغيرالغموب] بدلّها، وهو كمن غصب شاةً فذبحها وشواها أو طبخها أو حنطةً فطحنها، أو حديداً فاتخذه سيفاً، أو صُفْراً فجعلها آنيةً.

أمَّا زوالُ مِلكِ صاحبِها فمذهبِّنا(١٧).

وقال الشافعي -رحمه الله-: لا ينقطعُ حتُّ صاحب العينِ، وله أن يأخذها

 ⁽۱) ينظر: الحاري (٧/ ١٣٨)، نهاية المطلب (١٩١/٧)، البيان (٧/ ٢٢)، العزيز (٥/ ٤٣٨)، روضة الطالبين (٥/ ٣٢)

⁽٢) ف[ج] زيادة: (جيم قيمته).

⁽٣) في [ج]، [د]: (اليسيرة والفاحشة).

⁽٤) ما بين القوسين ليس في [ب]، [ج]، [د].

 ⁽٥) يبطر المحيط البرهاني (٥/ ٤٦٧)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٢٩)، البناية (١١/ ٢٢١)، درر الحكام مع
 حاشية الشرئبلالي (٢/ ٢٦٦)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (١٩٤/١).

⁽١) ليست ل[د].

 ⁽٧) ينظر الهداية (١٤ ٢٩٩)، الاختيار (٣/ ٦٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤١)، البحر الرائق (٨/ ١٣٠)،
 عجمع الضيانات (١/ ١٣٥).

ويُضمُّنه النقصانَ (1).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه أحدثَ صنعةً مُتقَوَّمةً صيَّرَ العينَ (*) هالكا من وجه، وقد انعقد سببُ زوال الباقي، فوجب أن ينقطعَ حقَّهُ عن العينِ إلى القيمة، وفي إيجاب الضهان مراعاة حقَّ المالك وحقَّ الغاصبِ (*)؛ فوجَبَ المصيرُ إليه على ما عُرِفَ (*) تمَامُه في المختلِف، إلاَ أنه لا يَجِلُّ للغاصبِ الانتفاعُ بها حتى يؤدِّيَ بدلَها؛ ليكونَ الانتفاعُ برضا المالك.

وإن غصبَ ذهباً أو فضةً، فضَرَبَها دراهمَ أو دنانيرَ أو آنيةً، لم يَزُل ملكُ مالِكها عنها (٥) عند أب حنيفة (١) -رحمه الله-.

وقالا: يملكها الغاصبُ^(٧)؛ استدلالاً بالحديدِ إذا ضُرِبَ آنيةً^(٨) وغيرِها من المسائل.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّ الصِّياغة (٩) في الذهبِ والفضةِ لا تخرجهما من

 ⁽۱) ينظر: الحاري (٧/ ١٣٨)، نهاية المطلب (٧/ ١٩١)، البيان (٧/ ٢٢)، العزيز (٥/ ٤٣٨)، روضة الطالبين (٥/ ٣٢).

⁽٢) في [ج] زيادة: (بها).

⁽٣) أي [ج] زيادة: (في صنعه).

⁽٤) أو [أ]، [ج]، [د]: (يعرف).

⁽ه) نيست ني[أ].[د].

 ⁽٦) ينظر بدائع الصائع (١٤٩/٧)، الهداية (٤/ ٣٠٠)، الاختيار (٣/ ٦٢)، تبيين الحقائق (٢٢٦/٥)،
 الجوهرة النبرة (١/ ٣٤٢).

 ⁽۷) ينظر المسوط (۱۱/۱۱)، المحيط البرهاني (٥/ ٤٧٠)، العناية (٩/ ٣٣٧)، البحر الرائق
 (٨/ ١٣٠)، مجمع الضمانات (١٣٦/١).

⁽٨) في [د] (سيفاً).

⁽٩) أ.[أ].[د] (الصناعة).

جنسِهما: لقيامِ الاسمِ وعِظُمِ المنافع المطلوبةِ، وكذا يجري فيه الرِّبا، وتجبُّ فيه الزكاةُ، فإذا بقي اسمُ العين وحُكُمُ العين كان دليلاً على بقاءِ العينِ المغصوب(١)، لو تعذُّر على المالك أحدُهما إنم يتعذَّرُ (*) لأجل الصَّنعةِ والجودةِ، ولا قيمةَ للصَّنعةِ في هذه الأموال منفردةً عن الأصل، وبه فارق الحديدَ والصُّفْرَ؛ فإن الصَّنعةَ تُمَّةً تخرجهما من الوزن، ومن أن يكونَ مال الرِّبا. وللصَّنعةِ في غير مالِ الرِّبا قيمةٌ، وكذا اسمُ العينِ، وحكمُه قد تبدُّل، فافترقا.

ومَن غَصَب ساجةً (٣) فبني عليها زالَ مِلكُ مالكِها عنها، ولزمَ الغاصبَ قيمتُها. وقال الشافعي -رحمه الله-: يُنقَضُ البناءُ، وتُردُّ على صاحبها(*).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه لا بُدَّ من إلحاق الضرر بأحدهما إلاَّ أنَّ في الإضرار بالغاصب إهدارَ حقُّه أصلاً، وفي قطع حتَّى المالكِ بالقيمةِ توفيرُ حَقَّه /معنىٌ، ودفعٌ الضرر واجبٌ ما أمكنَ، فكان ما قلناه أوَّلي.

ومَنْ غَصبَ أرضاً نغرسَ فيها أو بني، قيل له: اقلع الغرسَ والبناءَ ورُدُّها؛ لأنَّ العينَ المغصوبةَ وهي الأرضُ بحالِمها صالحةٌ لِما كانت صالحةٌ لها قبلَ ذلك، لم تَصِرُ تابعةٌ لمالِ الغاصب، فلَزِمَه ردُّها كما قَبْلَ البِناءِ والغَرْس، وإذا لزِمَه ردُّها لزِمَه تفريغُها، كم لو

[[//18]

⁽١) في [د]: (المعموبة).

⁽٢) ق[د] (ينقلب).

⁽٣) السَّاحة: ضربٌ عظيمٌ من الشَّجر. ينظر: طلبة الطلبة (ص:٩٧)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٣٧)، المصباح المدر (١/ ٢٩٣)

⁽٤) ينظر المهذب (٢/ ٢٠٥)، نهاية المطلب (٧/ ٢٧٣)، الوسيط (٣/ ٤١٤)، البيان (٧/ ٥٨)، العزيز (270/0)

2008 (1V1) 3003

غَصَبَ ظَرْ فَأُ⁽¹⁾ فَجَعَلَ ⁽¹⁾ فيه طعاماً.

وإن كانت الأرضُ تنقصُ بقلع ذلك، فللمالكِ أن يضمنَ له قيمةَ البناءِ والغرسِ مقلوعاً ويكون المقلوعُ^(٣) له، لأنَّ في منعِ الغاصبِ عن قلعِ الغرسِ والبناءِ إضراراً به، لأنه عينُ مالِه فلا يجوزُ منعُه عنها.

وفي قلعِه وتسليمِه ضررٌ على ربِّ الأرضِ، وقد أمكنَ إيفاءُ حقَّ كلَّ واحدِ منهى من غير ضررِ، فَحَقُّ الغاصبِ في البناءِ والغرسِ مقلوعاً، فإذا دَفَعَ إليه القيمة فهذا أصلحُ له؛ لسقوطِ أُجرةِ القلعِ عنهُ، وفي إيجابِ القيمةِ على المالك، وإبقاءِ البناءِ والغرسِ دفعُ ضررِ النقصانِ عن ملكِه، فكانَ ما قُلناءً "أولى.

[تحریــــــــل القصوب] ومَن غصبَ ثوباً فصبغه أَحَرَ، أو سويقاً فلتَّه بِسمنٍ، فصاحبُه بالخيارِ إن شاء ضمَّنه قيمة ثوبِه أبيض، ومثل السَّويق؛ لأنَّ الصَّبْغَ مالٌ مُتقوَّمٌ للغاصب، وهو قائمٌ في الثَّوبَ وبغصبه لا تسقطُ حرمةُ مالِه، وأصلُ الثَّوبِ لصاحبِ الثَّوب، وقد تعذَّر تمييزُ أحدِهما عن الآخر، وتعذَّر إيصالُ كلِّ واحدِ منها على الانفراد إليه، إلاَّ أنَّ صَاحِبَ الثَّوبِ صاحبُ الوصفِ، وإثباتُ الخيارِ لصاحبِ الأصلِ، والغاصبِ صاحبُ الوصفِ، وإثباتُ الخيارِ لصاحبِ الأصلِ أنَّ الأصلِ، وكذا السَّويقُ والسَّمنُ أنَّ أنَّ الأصلَ قائمٌ بنفيه، والوصف قائمٌ بالأصلِ، وكذا السَّويقُ والسَّمنُ في الثَّوبِ، ولصاحبِ الثَّوبِ والسَّمنُ في الثَّوبِ، ولصاحبِ الثَّوبِ السَّويقُ والسَّمنُ في الثَّوبِ، ولصاحبِ الثَّوبِ

⁽١) ليست أر[ب].

⁽٢) لبست في [ح]، وفي [أ]: (فيجعل).

⁽٣) في [د] زيادة: (المقلوع).

⁽٤) في [ح] زيادة: (أجرة).

⁽٥) ليست في [د].

⁽١) ليست في [أ]، [ج]، [د]

خيارٌ أجرِ لم يذكره صاحب الكتاب: وهو أن يتركُّ صاحبٌ الثوب الضمانَ فيكون الصبغُ والثوبُ على الشَّركةِ؛ فإذا بِيعَ الثُّوبُ قُسِم على حصَّتهما، فيضرب صاحب الثُّوب بقيمة ثوبٍ أبيضٍ، ويضرب الغاصب بقيمةِ صبغ في ثوبٍ، كما لو هَبَّت الرِّيحُ بثوبِ إنسانِ والقته(١) في صبغ غيرِه فانصبغَ، إلاَّتُهُ أنَّ هناك (لا ضهانَ على صاحبِ الصُّبُغ؛ لانعدام الفعل مِنْهُ.

ومَنْ غَصَبَ عيناً نعيَّبها، فضمَّته المالكُ) (٣) قيمتَها، مَلَكُها الغاصبُ(١٠).

أصلُ المسألةِ: أنَّ / المضموناتِ تملكُ بالغصب عند أداء الضَّهان عندنا (٥٠). $[\psi/118]$

وقال الشافعي -رحمه الله-: لا تُملك (٢).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ المالكَ مَلَكَ بَدَلَ المغصوبِ بكمالِه، والمبدلُ قابلٌ للنَّقل من ملكِ إلى ملكِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَزُولَ المبدلُ عن ملكِه إلى ملكِ منْ وجبَ عليه الضَّمانُ تحقيقاً للمعادلة.

والقولُ في القيمةِ قولُ الغاصبِ مع يمينِه؛ لأنَّ المالكَ يدَّعي عليه زيادةَ القيمةِ وهو ينكرُ، والقولُ قولُ المنكرِ مع يمينِه، إلاَّ أن يقيمَ المالكُ بَيَّنةٌ بأكثرَ مِن ذلك؛ لأنَّ البيَّنةَ

⁽١) ني[ب]:(نألقت)

⁽٢) ليست في [ج]

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٤) ئيست في [ح]

⁽٥) ليست في [أ]، [ح]. وينظر في المسألة: المبسوط (١٦٤/٩)، بدائع الصنائع (٢١٣/٤)، الهداية (١٩٨/٤)، الاختيار (٣/ ٦١)، ثبيين الحقائق (٥/ ٢٢٥)

⁽٦) ينظر الحاوي (٧/ ١٣٨)، نهاية المطلب (١٩١/٧)، البيان (٧/ ٢٢)، العزيز (٩/ ٣٨٥)، روصة الطالين (٥/ ٣٢).

⁽٧) ني[د] زيادة: (الغاصب وقد).

أقوى من اليمين لأنها ملزمةٌ، و اليمينَ دافعةٌ.

فإن ظهرت العينُ وقيمتها أكثر مما^(١) ضَمِنَ، وقد ضمنها بقولِ المالك أو ببيُّنةٍ أقامها، أو بنكولِ الغاصب عن اليمينِ فلا خِيارَ للمالكِ؛ لأنَّ^{رًّ")} الضمانَ عا تُملكُ به العينُ، وقدرضي المالكُ بالقيمةِ التي ادَّعاها(٣) فصارَ كالعقدِ يلزمُ إذا وجدَ الرِّضا كذا هذا.

وإن كان ضمَّنه بقولِ الغاصب مع يمينِه، فالمالكُ بالخيارِ إن شاءَ أمضى الضَّمانَ، وإن شاء أخذَ العينَ وردَّ العِوض، لأنَّه لم يرضَ بزوالِ مِلكِه إلاَّ بالقذرِ (١) الذي ادَّعاه، ولم يسلم له، فبقي له الخيار فإن أمضى الضَّمانَ جاز؛ لأنه أسقطَ حقَّه في الزيادةِ وله ذلت فإن أخذ العينَ، وردَّ العِوَض جاز أيضاً؛ لما فيه من استدراكِ حقٌّ لم يرضَ بسقوطِه.

وولدُ المغصوبة^(ه)، ونهاؤها، وتمرةُ البستان المغصوب أمانةٌ في يد الغاصب، إن انهـــــا، المقصوب] هلك فلا ضمان عليه، إلا أن يتعدَّى فيها، أو يطلبها مالكها(") فيمنعه إياها.

وقال الشافعي -رجمه الله-: كلِّ ذلك (٧) مضمونٌ عليه (٨).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ الغاصبَ لم يفوِّت يدَ المالكِ عنها، فلا تُزال يدُ الغاصب

 ⁽١) أ.[د]: (من ذلك الذي)

⁽Y) i.[c]: (¡½ lc).

⁽٣) ف[د]: (أخذها).

⁽٤) ني[د]: (بالعقد)

⁽٥) في [ب]: (المغصوب).

⁽١) أ.[د] (صاحبها).

⁽٧) ليستاق[ب].

⁽٨) ينظر الحاري (٧/ ١٥٠)، نهاية المطلب (٢٠٨/٧)، العزيز (٥/ ٤٠٤)، روضة الطالبين (٥/٧)، أسنى الطالب (٢/ ٣٤٠).

عن الضَّهاذ؛ تحقيقاً للعدل^(١) والإنصاف إلاَّ أنه إذا تعدَّى، أو مَنَعَها بعد طلبِ المالك صار مبطلاً على المالك حقَّ الانتفاع، فَيَضمنُ.

وما نقصت الجارية بالولادة في يدِ الغاصبِ، فإن كان في قيمتِه وفاء به (٢) جُبرَ النُقصان بالولدِ، وسقطَ ضهائه عن الغاصب.

وهذا استحسانٌ، والقياسُ: أن لا يُجبر بِهِ^(٣)، وهو قول زفر⁽⁸⁾ والشافعي^(۵) – رحمهما الله–.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ سببَ النقصانِ: الولادةُ، والولادةُ سببُ الزيادةِ وهو الولد فلا يكون سبباً للضَّمان؛ / لأنَّ النقصانَ إذا كان سبباً للزيادةِ ينفي (١) كونَه ضرراً دون [19] سبب نقصانِ ليس بسبب للزيادة.

وأَخذُ المَالِ مِن الضَّمينِ نقصانٌ لا يكونُ سبباً للزيادةِ في حقَّ الضَّمين، فيكون الضَّمرُرُ في حقَّه أقوى، ولا يجوزُ تَحمُّلُ أعلى الضَّررين لدفع أدناهما.

ولا يضمنُ الغاصبُ منافعَ ما غَصبَه، إلاَّ أن ينقصَ باستعمالِه، فيغرم (٧) النَّقصان.

⁽١) ف[د]: (للبدل).

⁽٢) في [د] زيادة: (بالنقصان).

⁽٣) نيست **ني**[ح]

 ⁽٤) ينظر: الهداية (٢٠٣/٤)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٣٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٤)، مجمع الأنهر
 (٤) ينظر: الهداية (٢/ ٣٠٤)، تبيين الحقائق (٥/ ٢٣٢)، الجوهرة النيرة (١/ ٤٤٣)، مجمع الأنهر

 ⁽٥) ينظر الحاري (٧/١٥٤)، الوسيط (٣/ ٤٣٠)، العزيز (٥/ ٤٨٠)، روضة الطالمين (٥/ ٦٥)،
 حواهر العقود (١/٨٧١).

⁽١) يُ [أ]،[ب]،[ج]:(كادَ فِي).

⁽٧) قِ[أ]،[ب]: (فيعدم).

وقال الشافعي - رحمه الله : يضمنُ ١٠٠٠.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ ضهانَ العدوان مقيَّدٌ بالمثل، وليس للمنافعِ مِثْلٌ مِن جنسِها؛ لتفاوتها بتفاوتِ أعيانِ تحدثُ منها، ولا مثلَ لها مِن خِلافِ جِنْسِها مِن الدَّراهمِ والدنانير؛ لأنَّ المنافعَ لا بقاءَ لها، والدَّراهمُ والدَّنانيرُ لها بقاءً، ولا مساواة بينهم؛ لأنَّ ما يبقى يتعلَّقُ به المصلحةُ في حالين، وما لا بقاءَ له تتعلَّق به المصلحةُ في زمانِ واحدِ وحالةِ واحدةٍ فلا يجبُ أصلاً.

وإذا استهلكَ المسلمُ خمرَ الذمّي أو خنزيرَه ضَمِن قيمتَها عندنا^(٢)، خلافاً للشافعي^(٣) -رحمه الله-.

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنه أتلف عيناً منتفعاً بِهِ حقيقةً، والمتلَف عليه يعتقدُ إطلاقَ الانتفاع به شرعاً، ولا يَتعرَّضُ له بالمنع حِسَاً (٤)؛ فوجب أن يضمن؛ قياساً على ما إذا أتلف الحلَّ، والجامع بينهما: دفع الضرر.

وإن استهلكهما على مسلم لم يضمن؛ لأنه غيرُ منتفع به في حقَّه، فلا يضمن له، كالميتة والدم.

* * *

 ⁽۱) ينظر. الحاوي (٧/ ١٦٠)، المهذب (١٩٦/٣)، تهاية المطلب (٧/ ٢٣١)، البيان (١١/٧)، العزيز
 (١٦٠/٥).

 ⁽۲) ينظر الأصل (۲/۲۲)، المسوط (۲۰/۲۰)، الهداية (۶/۳۰۶)، الجوهرة النيرة (۱/ ۳٤٥)، الدر
 المختار (۲/۹/۱).

 ⁽٣) ينظر الحاوي (٧/ ٢٢١)، نهاية المطلب (٧/ ٢٩٥)، الوسيط (٣/ ٣٩٢)، البياد (١/ ٨١)، العزيز
 (٥/ ٤١٣))

⁽٤) ليست في [د].



كتاب الوديعة(١)

قال رحمه الله : الوديعةُ أمانةٌ في يد المودّع إذا هلكت في يده لم يضمنها؛ لأنَّ المودّع متبرعٌ في حفظها لصاحبها، فلا يُوجب ضهاناً على المتبرع للمتبرّع عليه.

وللمودّع أن يحفظها بنفسه وبمّن في عياله، وهذا استحسانٌ؛ لأنه لا يلزمه حفظ مال غيره إلا على الوجه الذي يحفظ مال نفسه، والإنسانُ يحفظ مال نفسه بيدِ مَن في عياله على مَا قِيل: قوامُ العالمَ بشيئين: بِكاسبِ يجمعُ، وساكنِه بحفظ، ولأنه لا يجدُ بُدّاً (٢) مِن هذا؛ فإنه قد يخرجُ مِن داره في حاجيّه، ولا يمكنُه حملُ الوديعةِ مع نفسِه، فإذا خلّفها في دارِه، صارت في يدِ امرأتِه حُكُما، وما لا يقدرُ المرءُ على الامتناع عنه، فهو عفو أو يصير مأذوناً من صاحب الوديعة حكماً.

/ فإن حفظها بغيرهم أو أودعها ضَمِنَ؛ لأنَّ المالك رَضِيَ بيدِه دون يدِ غيره، [119/ب] وحُكْمُ الأيدي^(٣) يَختلفُ.

> إلاَّ أن يقعَ في دارِه حريقٌ فَسلَّمها إلى جاره، أو يكون في سفينةٍ يخافُ الفَرَقَ، فَيُلْقِيها إلى سفينةٍ أُخرى؛ لأنه مأمورٌ بالحفظ، ولا يقدرُ عليهِ في هذه الحالة إلا بالإيداع فكانَ مأذوناً فيه.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا يُصدُّقُ على العُذر حتى يُقِيمَ البيِّنةَ عليه (*).

 ⁽۱) الوديعة عيى أمانةً تركت عند الغير للحفظ قصدًا. التعريفات (ص:۲۰۱). وانظر طلبة الطلبة (ص:۹۸)، أنيس الفقهاء (ص:۹۳).

⁽۲) ني[ح] (۲)

⁽٣) أ. [أ] زيادة (لا)

⁽٤) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ٢٠٨)، الهداية (٣/ ٣١٣)، الاختيار (٣/ ٢٦)، تبيين الحقائق (٥/ ٧٧)،

وهذا صحيحٌ ؛ لأنَّ الإيداعَ سببُ الضهان، فإذا ادَّعي سقوطَ الضهانِ للضَّرورة لم يُقبل قولُه إلاَّ بحجةِ، كها لو ادَّعي الإذنَ في الإيداع.

وإن طَلَبَها صاحبُها فَحَبَسَها عنه، وهو يقدرُ على تسليمها ضَمِنَ؛ لأنَّ الواجبَ عليه: التمكينُ من الأَخدِ بقوله ﷺ: قمن اقتمن بأمانةِ فليؤدها (٢) فإذا طالبه به (٣) فقد عزله عن الحفظ فيكون ممسكاً مالَ غيره بغير إذنِه فيلزمَّهُ ضهائه.

وإن اختلطت بهاله بغير فعله، بأن انشقَّ الكيسُ في صندوقه فاختلطت بدراهمه، فهو شريكٌ لصاحبِها؛ لأنَّه انعدم الصَّنعُ الموجبُ للضَّهانِ منه فلا يضمنُ، ولكن بقي المالُ مشتركاً بينهما لوقوع المخالطة في الأملاك(⁶⁾.

وإن أنفق المودّع بعضها ثمَّ ردَّ مثلَه فخلطه بالباقي ضَونَ الجميعَ؛ أما ما أَنْفَقَهُ فلانَّه أَتْلَفَهُ، وأمَّا الباقي فلأنَّ المردودَ مالُه، فإذا خلطَه بالوديعةِ خَلْطاً^{٥١} يتعذَّرُ التمييزُ صارَ مستهلكاً للباقي فيضمنُ الجميعَ.

الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٧)

⁽١) ني[ب]: (بحاله)

⁽٣) أخرجه أحمد في المسند (٣٤/ ٣٩) رقم (٣٠٦٩٥)، في حديث طويلٍ من خطبته ﷺ في حجَّة الوداع، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٣٦٦): رواه أحمد وأبو حرة الرقاشي وثَّقه أبو داود وضعَّمه ابن معين. وفيه عني بن زيد، وفيه كلام.

⁽٣) ليست في [ح]

⁽³⁾ في [د] (الإملاك).

⁽٥) ليست في [د].

وإذا تعدَّى المودَع (1) في الوديعةِ بأن كانت دابةً فركيها، أو ثوباً فلبسه، أو عبداً [تعني المودع] فاستخدمه، أو أودعها عند غيره، ثم أزال التعدِّي فردَّها إلى يده زال الضيان.

وقال الشافعي -رحمه الله-: لا يزول(٢).

والصَّحيثُ قولُنا؛ لأنَّ الأمر بالحفظ تَناولَ جميعَ العُمُرِ، والتعدَّي لا يبطل الأمرَ فإذا أزال التعدِّي عادت العينُ إلى يلِه على ما كانت عليه فَوجبَ الردُّ إلى نائب المالك فيبرأ عن الضَّمان.

فإن طلبها صاحبُها فَجَحدَهُ إِيَّاهَا صَّوِنَهَا، لأنَّ بالجحود صار متملكاً؛ لأنَّ الشرعَ جملَ القولَ قولَه فيها في يدِه، و لا يقدرُ على تملك مال الغيرِ بغير إذنِه إلا بالضَّهن، ولأنَّ المالك عَزَلَهُ عن الحفظ / حين طالبه بالردَّ فهو بالجحود صارَ مانعاً المالكَ عن ملكه مفوِّتاً [120] عليه يدَه الثابتةَ حُكهاً؛ فكانَ كالغاصب.

هذا إذا جَحَدَها في وجهِ المالكِ، فإن جحدَها في غير وجهِه لم يذكره ها هنا.

قال زفر -رحمه الله -: يضمن الله -:

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا يضمن (٤).

فإن عادَ إلى الاعترافِ لم يبرأ عن الضَّمان؛ لأنَّ بالجحود(٥) انتقض العقدُ في حقَّ

⁽١) نيست في [ب]

 ⁽۲) ينظر. الأم (٦/ ٢٣٦)، الحاوي (٨/ ٢٦١)، المهذب (٦/ ١٨٦)، نهاية المطلب (١١/ ٣٨٥)، البيان (٦/ ٥٩٥).

⁽٣) ينظر: المبسوط (١١٧/١١)، بدائع الصنائع (١/٢١٢)، المحيط البرهاني (٥٣٦/٥)، مجمع الضهانات (٢/١٨).

 ⁽٤) وهو المذهب. ينظر: الهداية (٣/ ٢١٤)، تبيين الحقائق (٥/ ٧٩)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٨)، محمع
 الأجر (٢/ ٣٤٠).

⁽٥) في [د] زيادة: (انتقض العقد وبالإقرار).

مالِه لا في حقّ ما عليه؛ لأنَّ الجحود إقرارٌ بعدمها(١) من الأصل.

وللمودَع أن يُسافرَ بهالِ الوديعةِ (٢)، وهذا الذي ذَكَرَهُ قولُ أبي حنيفة رحمه الله إلا في موضع واحد، وهو أن تكون طعاماً كثيراً، فإنّه إذا سافر به يضمنُ استحساناً (٣).

وقال أبو يوسف، ومحمد -رحمهما الله : لا يجوزُ أن يُسافرَ بها له حملٌ ومؤنةٌ (١).

وقال الشافعي -رحمه الله-: ليسَ له أن يُسافرَ بها أصلاً ^{ه)}؛ لأنَّه تعريضُ المال على ا التَّلف.

ولنا: أنَّه مأمورٌ بالحفظ مطلقاً، وقد أتى به، ولهذا قال أبو حنيفة –رحمه الله–: ما له حملٌ ومؤنثٌ، وما لا حملَ له ولا مؤنةً في ذلك سواءٌ، بَعُدت المسافةُ أو قَرُبت؛ مراعاةً لإطلاق اللَّفظ، وهو القياس.

واستحسنَ أبو يوسف -رحمه الله- فقال: ليسَ له أن يُسافرَ به (الله الله إلزام مؤنة الردِّ على صاحبها، ولا ولايةً له على ذلك.

⁽١) ق[د] (مدمها).

⁽٢) في [ج] زيادة: (وإن كان لها حمل ومؤنة).

 ⁽٣) ينظر: المبسوط (١١/ ١٦٢)، تحقة الفقهاء (٣/ ١٧٢)، الهداية (٣/ ٢١٤)، لسان الحكام (١/ ٢٧٤).
 البحر الرائق (٧/ ٢٧٨).

 ⁽٤) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ٢٠٩)، الاختيار (٣/ ٢٧)، البناية (١/ ١٣١)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٩)، عجمع الأنهر (٣/ ٣٣٩)

 ⁽٥) وفي رحو: إذا كان الطريق آمناً، لا يضمنُ. ينظر: الأم (٤/ ١٤٢)، الحاوي (٨/ ٣٥٥)، نهابة المطلب
 (١١/ ٣٧٦)، العزيز (٧/ ٢٩٥)، النجم الوهاج (٦/ ٣٥٣).

⁽٦) هذا المنقول عن أبي يوسف لم أقف عليه إلا عند السرخسي في المبسوط، وفي بقية المراجع وقفت على سبته لمحمد، وما نُسب لأبي يوسف منسوبٌ لمحمدٍ. ينظر: المبسوط (١١١/ ١٢٢)، المحيط البرهائي (٥/ ٥٣١)، المبناية (١٢/ ١٢١)، مجمع الأنهر (٣٣٩/٢).

ومحمد استحسن رحمه الله فقال: إن قُرُبت المسافةُ فله أن يُسافر مها، وإن بَعُدت فليس له ذلك(١)؛ لأنه يَعظمُ الضَّررُ والمؤنةُ على صاحب الوديعةِ عند بُعدِ المسافة عند إرادةِ الإعادةِ.

الشمسريكين الوديعة]

وإذا أَوْدعَ رجلان (عند رجلِ) (٢٠ وديعةً، ثم حَضَر أحدُهما يطلبُ نصيبَه منها، لم [طلب احد يدفع إليه شيئاً حتى بحضرَ الآخرُ عند أبي حنيفة (٢) -رحمه الله -.

> وقالا: يدفعُ إليه تصيبُه (*)؛ لأنَّ كلُّ واحدِ منهما مالكٌ لِنَصيبه حقيقةٌ فلا يتعذَّرُ عليه قبضُ نصيبِه بسبب غيبةِ الآخرِ قِياساً على الشّريكين في الدّين (*) إذا حضر كان له أن يطالب المديونَ بنصيبِه؛ وهذا لأنَّه يجبُ دفعُ الضَّررِ عن الحاضرِ كما يجبُ دفعُ الضَّرر الغائب، وذلك فيها قلنا

ولأبي حنيفة –رحمه الله–: أنَّ ما (٢٠ يُدفعُ إلى الحاضرِ لا يخلو: إمَّا إن كانَ من نصيبِهما، أو مِن نصيبِ الحاضرِ خاصةً لأُوجَّهُ إلى الثَّاني؛ لأنَّ ذا لا يكونُ إلاَّ بعد القسمةِ، و لا و لايةَ / للمودَع على الغائبِ حتَّى يقسمَ مالَه فلم يبقَ إلاَّ دفعُ ذلكَ من النَّصيبين. ودفعُ مالِ الغيرِ إلى غيرِه بغير إذنِه جنايةً، فليس للمودّع أن يُباشرَ ذلك، ولا للقاضي أن

⁽١) ينظر: المبسوط (١٣١/١١)، المحيط البرهاني (٥/ ٥٣١)، البناية (١٣١/١٠)، مجمع الأنهر

⁽٢) ما بين القوسين ليس في [أ].

⁽٣) ينظر: تحفة الفقهاء (٣/ ١٧٣)، الهداية (٣/ ٢١٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٤٩)، البحر الرائق (٧/ ٢٧٨)، مجمع الضيانات (١/ ٧٨).

⁽٤) ينظر بدائع الصنائع (٦/ ٢١٠)، تبيين الحقائق (٥/ ٨٠)، البناية (١٢٤/١٠)، درر الحكام (۲/۲۶۲)، اللَّابِ (۲/۱۹۹)

⁽٥) أَوْ [أ]، [ج]، [د] زيادة: (الدَّيْن).

⁽٦) أو [ح] زيادة: (كان).

يأمرَه بذلك أيضاً غاية ما في الباب: أنَّ الحاضر يتضرَّرُ بذلك لكنَّه اِلتزمَ هذا الضَّرر حين ساعَد شريكَه على الإيداعِ قبل القسمةِ بخلاف الدَّينِ؛ لأنَّ المديونَ يقضي من مِلك نفسِه فكان دفعُه (١) نصيبَ الحاضرِ إليه تصرُّفاً في مِلكه فجازَ أن يُؤمرُ به، أمَّا ها هنا بخلافِه.

[جمل الوديمة عند رجاين] وإن (٢) أودع رجل (٣) عند (٤) رجلين شيئاً مما يُقسمُ لم يُجُز أن بدفعه أحدُهما إلى الآخر، ولكنَّهما يقتسم إنه، فيحفظُ كلُّ واحدٍ منهما نِصفَه، وإن كان مما لا يُقسمُ جاز أن يحفظ أحدُهما بإذن الآخر، وهذا المذكور قول أبي حنيفة (٥) - رحمه الله-.

وقالا: لأحدِهما أن يحفظ بإذنِ الآخر في الوجهين جميعاً الله المالث رضي بأمانتهما مع علمِه أنَّه لا يمكنُهما اجتهاعُهما على الحفظ في مكانِ واحدِ فكان راضياً بقسمتِهم، وحفظ كلِّ واحدِ منهما الكلَّ دلالة؛ والثَّابتُ دلالةً كالثَّابتِ صريحاً.

ولأبي حنيفة -رحمه الله-: أنَّه رضي بحفظِهما، ولم يرضَ بحفظِ أحدِهما، وقد أمكنَ لكلُّ واحدِ منهما الإتيانُ بالحفظِ على الوجهِ المأمورِ به، فأمَّا فيها لا ينقسمُ الأمرُ كي قالا.

وإذا قال صاحبُ الوديعةِ للمودَع لا تُسلِّمُها إلى زوجتِك فسلَّمها إليها لم يضمن،

⁽١) نيست في [د].

⁽٢) في [د]: (ومن).

⁽٣) نيست في [أ]، [د]

⁽٤) ليست في [أ]، [ب]، [د].

 ⁽٥) ينظر بدائع الصنائع (٦/٨٠٦)، الهداية (٣/٥١٥)، تبيين الحقائق (٥/ ٨٠)، الجوهرة الميرة
 (١/ ٣٤٩)، الدر المختار (٥/ ٦٧٢).

 ⁽٦) ينظر المحيط البرهاني (٧/ ١٩٥)، الاختيار (٣/ ٢٨)، البناية (١٢٧/١٠)، البحر الرائق (٧/ ٢٧٨)،
 عمم الضيانات (١/ ٧٩).

وهذا إذا كان لا يجدُ بُدًا من ذلك، أما إذا كان يجدُ بُدًا من ذلك (فإنَّه يضمنُ) (1)؛ لأنَّ الإنسانُ قد يأتمن الرَّجلَ على ماله، ولا يأتمنُ زوجته إلاَّ أنَّه يلزمه مراعاةُ شَرَطه بقدر الإنسانُ قد يأتمن الرَّجلَ على ماله، ولا يأتمنُ زوجته إلاَّ أنَّه يلزمه مراعاةُ شَرَطه بقدر الإمكان، فإن كان يجدُ بُدًا من الدَّفع إلى من نهاه عنه فهو متمكِّنٌ من حفظِها على الوجه المأمور به فإن تَرَكَ ضَمِنَ. فأمَّا إذا كان لا يجدُ بُدًا من ذلك فالشَّرطُ (إن كان)(1) مفيداً، لكنَّ (1) العمل به غيرُ ممكن.

وإن قال له: إِحْفَظُها في هذا البيت فَحَفِظُها في اللهِ آخر من الدَّار لم يضمن، وإن حفظها في دارٍ أُخرى ضَمِنَ.

وقال الشافعي -رحمه الله-: يضمنُ في الوجهين (٥).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّ البيتين من دارِ واحدةِ قَلَّ ما يتفاوتان في الجِرْز، فلا يكون التَّقييد مفيداً؛ فلا يُعتبرُ، حتَّى لو كان مفيداً بأنْ كان الدَّارُ عظيمةً، والبيتُ الذي / نهاه الاَّادُاءِ عليمةً في الجِرْز. عورةً ظاهرةً نقول: بأنَّه يضمنُ بخلافِ الدَّارين؛ لأنَّها متفاوتةٌ في الجِرْز.

* * *

⁽١) ق[د]: (ضمن).

⁽٢) في [د] (غير).

^{(†) £[}c] (¥¿)

 ⁽٤) أي [أ]، [ج]، [د] زيادة: (هذا).

 ⁽٥) إذا كانت دونها في الحرز. ينظر الحاوي (٨/ ٣٦٩)، البيان (٦/ ٤٨٤)، العزيز (٧/ ٣١٠)، روضة الطالبين (٦/ ٣٣٠)، النجم الوهاج (٦/ ٣٥٦).



كتاب العارية(1)

فلأنَّهَا تمليكُ المنافع بغير عوض، فليًّا صحَّ تمليكُها بعوضٍ وهو الإجارة، يَصِحُّ بغير عوض كالأعيان^(٣).

> وأمَّا قولُه: وهي تمليكُ المنافع، فهو اختيار أبي بكر الرازي(٤) –رحمه الله–، وكان الشيخ أبو الحسن (٥) الكرخي (١) يقول: إنَّها إباحة المنافع (٧).

> قيل: وهو قول الشافعي(^) –رحمهما الله–، لأنَّ المستعير ليس له أن يؤاجر ما استعار، ولو كان (٩) ملك المنافع لجاز كالمستأجر.

ولنا: أنَّ العاريَّة مشتقةٌ من العَرِيَّة (١٠)، وهي العطيةُ تُستعملُ في تمليك الأعيان،

⁽١) العارية: تمليكُ منفعةٍ بلا بدلٍ. التعريفات (ص:١٤٦). وينظر: معجم مقاليد العلوم (ص:٥٥)، أنيس الفقهاء (ص:٩٤).

⁽٢) نيستان[ب].

⁽٣) ل [د]: (كالإعتاق).

⁽٤) ينظر: شرح غتصر الطحاوي له (٣/ ٣١٩).

⁽ه) إ[ح] (بكر).

⁽٦) في [د]: (القدوري).

⁽٧) ينظر: الاختيار (٢/ ٥٥)، الجوهرة النيّرة (١/ ٣٥٠)، البناية (١٢/ ٤٨٢).

⁽٨) ينظر الحاري (١٢٧/٧)، كفاية النبيه (١٠/٣٩٩)، فتح الوهاب (١/٢٧٠)، مغني المحتاح (4/317).

⁽٩) ليست في [أ]، [ج]، [د].

⁽١٠) في [أ]، [ح]، [د] زيادة: (إلا أن العربة)

وفي تمليكِ المنافعِ تستعمل لفظة العاريَّة، الدليلُ عليه: أنَّ للمستعير أن يُعير ولو كانت إباحةً لما ملك ذلك، كالمباحِ له الطَّعامَ ليس له أن يبيح غيره، وإنَّما لم يجُز تمليكُها بالإجارة (1)؛ لأنَّ المستعيرَ مَلَكَ المنافعَ على وجهِ لا ينقطعُ حقَّ المالك عنها، فلو جوَّزنا الإجارة لانقطع حتَّ المالك عنها إلى مضيِّ مدَّة الإجارة وهذا لا يجوز.

وتَصحُّ بقوله: أَعَرَّتُكَ، وأَطْمَنْتُكَ هذه الأرض، ومنحتُكَ هذا النَّوب، وحملتُكَ على هذه الدَّابِةِ، إذا لم يُرِدُ به الهبة، وأخدمتُك هذا العبد، وداري لك سُكنى، وداري لك عمري سُكنى؛ لأنَّ هذه الألفاظ يُراد بها العاريَّة في بعضها مطلقة، وفي بعضها مقيدةً فَحُمِلَت على ذلك.

وللمعير أن يرجعَ في العاريَّةِ متى شاه؛ لأنَّها تمليكُ المنافعِ وهي معدومةٌ، فإنَّى يملكُها المستعيرُ حالاً فحالاً، فها لم يُوجد فهو تبرُّعٌ لم يتَّصل به القبضُ؛ فكان للمتبرَّع أن يرجعَ فِيهِ.

والعاريةُ أمانةٌ إن هلكت من غير تعدِّي لم يضمن (٢).

وقال الشافعي -رحمه الله-: يضمن (٢).

لنا: أنَّ سببَ الضَّمانِ فعلُه، والموجود منه عقد العارية وقبض المستعار، فالعقدُ لا يصلح (أ) سبباً؛ لأنَّه عقدُ التبرُّع بالمنفعة فلا يوجب الضمانَ كعقد التبرُّع بالعين، والقبض لا يصلح لا يصلح لله فلا يصلح سبباً كالإتلاف المأذون فيه بطريق / الأَوْلى.

⁽١) في [د] (بالمارة).

⁽٢) في [د] زيادة: (المستعير)

 ⁽۳) ينظر الحاري (٧/ ١١٨)، اليبان (٦/ ٥١٠)، العزيز (٥/ ٣٧٦)، كفاية النبيه (١٠/ ٣٩٣)، النجم الوهاج (١٤٨/٥).

⁽٤) أراح إزبادة: (الأنه مأذون فيه فلا يصلح).



[استعمال المتعج] وليس للمستعير أن يؤاجر ما استعاره؛ لأنَّ الإجارة يتعلَّق بها الاستحقاق، فلا يرضى به المعبر،

وله أن يُعيره إذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمِل؛ (لأنَّ المستعيرَ مَلَكَ المنفعة مطلقاً، فكان له أن يستوفيها لنفسه وبغيره. فإن كان العينُ مما يختلفُ باختلافِ المستعمِل)(1) لها، كالنَّوب والدَّابَة فهذا على وجهين: إمَّا إن أطلقَ إطلاقاً، أو شَرَطَ أن يستعمله بنفسه ففي الوجه الأول: له أن يُعير لأنَّه لم يقيِّدُهُ بشخص دون شخص فيجبُ إجراؤه على عُمومِه.

وفي الوجه الثاني: ليس له أن يُعيرَه لأنَّه يختلفُ باختلافِ المستعمِل، وقد رضي باستعماله دون استعمالِ غيره.

وهاريةُ الدَّراهمِ والدَّنائير والمكبل والموزون قرضٌ؛ لأنَّ إطلاق العاريَّة ينصرفُ إلى إتلافِ المنفعةِ المقصودةِ من العين، والمقصودُ مِن الدَّراهم والدَّنائير يحصلُ بإتلاف عينها، وبعد الإتلافِ لا يمكن ردُّ عينها، وإنَّها يلزم ردُّ بدلها، وهذا هو معنى القرض.

هذا إذا أطلق العارية، أمَّا إذا بَيِّنَ (٢) ما استعارها (٤) لأجله كها استعارها ليعيرَ به الموازين، أو لغير ذلك مما لا يتلفُ به عينُها، فإنّها تكونُ عاريةً يملك بها المنفعة دون غيرها، ولا يجوزُ له أن ينتفع بها على وجه آخر.

وإذا استعار أرضاً ليبني فيها أو يغرس فيها جاز ذلك؛ لأنَّها منفعةٌ معلومةٌ يُمكن السستعادة الذين] الدين] الدين المتيفاؤها بالعارية، فيجوز قياساً على الإجارة.

⁽١) ما بين القوسين ساقط من [د].

⁽٢) في [ب]: (إثلاف عينها)

⁽٣) ليست في [ح]

⁽٤) قي[د]: (استعیالها).

2**08** 111)

وللمُعير أن يرجعَ فيها ويكلِّفه قلعَ البناءِ والغرس؛ لأنَّ الْمِلك في المنافعِ يَثبتُ حالاً فحالاً، فإذا رجعَ فيها لم يقبض جاز، وإذا بطلت العاريَّةُ بالرُّجوع لزمَه قلعُ البناءِ والغرس؛ لأنه شَغَلَ مِلكَ غيرِه به، فلزمه تفريغُه.

وإن لم يكُن وقَّتَ العاريَّةَ فلا ضهانَ عليه.

وقال الشافعي -رحمه الله-: إذا أطلق العاريَّةَ فليس له أن يقلعَ إلاَّ بشرطِ الضَّمانِ^(۱).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّه لم يُوجد من المعير الغرورُ في حقَّ المستعير، وإنه غرَّ المستعيرُ نفسَه، حيثُ بنى في ملك غيره مع علمه أنَّ له الرُّجوع؛ فكان له المطالبةُ بالقلعِ مع (٢) غير ضهانِ، أصلُه: إذا شَرَطَ في العاريَّةِ / القَلْع.

وإن كان وقّت العاريَّة فرجع قبل الوقت ضمن المعير ما نقض البناء والغرس بالقلع؛ لأنه غرَّه حِينَ وقَت له وقتاً فَرَجَع قَبله، وهذا محمولٌ على ما إذا كان القلعُ لا يضرُّ بالأرض، فأمَّا إذا كان يضرُّها فالخيارُ لربَّ الأرض؛ لأنَّ ملكه أصلٌ، والبناء تابعٌ؛ فكان له أن يضمن قيمتَه، وبكون (٢٠) له.

وإنَّى جازَ له الرَّجوعُ قبل الوقت؛ لأنَّ العاريَّةَ مُقتضاها الرُّجوعُ، فلا يتغيَّر ذلك بالتَّوقيت.

ويُكره له الرُّجوعُ قبل الوقتِ لأنَّه وَعَدَوَعْداً، والخُلْفُ في الوعدِ مذمومٌ.

وأُجرةُ ردّ العاريةِ على المستعيرِ؛ لأنَّ منفعةَ قبضِ العينِ عائدةً إليه، فيجب أن [اجــــرة،ه العارية]

 ⁽۱) ينظر نهاية المطلب (۱/۸/۷)، البيان (۱/۲۱)، العزيز (٥/ ٣٨٥)، جواهر العقود (۱/۱۷۱)،
 أسنى المطالب (٢/ ٢٣٣).

⁽٢) في [ح]، [د] (من).

⁽٣) في [د]: زيادة (البناء).

تكون مؤنةُ الرَّدِّ عليه؛ ليكونَ الخراجُ بالضَّهان؛ (أي: لتكونَ المنفعةُ بالضَّمان)(١).

وأجرةُ ردِّ العين المستأجرة على المؤاجر؛ لأنَّ المنفعةَ وإن كانت خاصةً لهما إلاَّ أنَّ منفعة المؤاجر خيرٌ لأنه عينٌ فكان مؤنة الردِّ عليه.

وأُجرةُ ردِّ العينِ المفصوبةِ على الغاصبِ؛ لأنَّهُ يجبُ عليه الإعادةُ إلى الحالةِ الأُولى؛ دفعاً للضَّر رعن المالك.

 وإذا استعار دابةً فركبها وردَّها إلى إصطبلِ مالِكِها لم يضمن.

والقياش: يضمنُ (٢)، وهو قول الشافعي (٢) -رحمه الله-.

وإنَّم استحسنًا؛ لعادةٍ جَرَتْ في العواري على هذا الوجه؛ فإنَّ مَنْ استعارَ دابةً من رجلٍ يردُّها إلى اصطبلِه لا إلى يلِه، والجيران يستعيرون الآتِ (⁶⁾ البيتِ ويَردُّونها إلى دار صاحبِها دون صاحبِ الذّار، فتركوا القياسَ لهذا، حتّى لو كانت العاريةُ عقدَ جوهرٍ لم يُجْز أن يردَّها إلاَّ على مالكها؛ لانعدام جريانِ العادةِ فيها كالوديعةِ.

وإن ردَّ العاريَّة إلى دارِ المالكِ ولم يُسلِّمُها إليه لم يضمن؛ لجريانِ العرفِ في ردِّ العاريةِ هكذا؛ (لأنَّ العاريَّة تُرَدُّ هكذا) (٥٠).

وفي (١) الوديعة (إذا ردَّها) (١) إلى دار المالك ولم يُسلِّمُها إليه صَّبُونَ؛ لأنَّ الوديعةَ تُردُّ إلى المالكِ عُرفاً.

⁽١) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

 ⁽٢) ليست في [أ]، وفي [ج]، [د] (أذْ يضمنَ).

 ⁽٣) ينظر: الحاوي (٧/ ١٣١)، البيان (٦/ ٥١٦)، العزيز (٥/ ٤٨١)، روضة الطالبين (٤/ ٤٤١)، حاشية الحمل على شرح المنهج (٤/ ٤٥٨).

⁽٤) في [د]. (الألة من)

⁽٥) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٦) في [أ]، [ح]، [د]: (ولورد)

⁽٧) ما بين القرسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

كتاب اللقبط(١)

قال رحمه الله : اللَّقيطُ حرَّ، إمَّا باعتبار الدَّار لأنها دارُ حريةِ وإسلامٍ، أو باعتبار الغَلَبَةِ؛ لأنَّ الغَالِبَ فيمن يَسكنُ دارَ الإسلامِ الأحرارُ المسلمون، والحَكمُ للغالب. أو / باعتبار الأصل؛ لأنَّ الناسَ أولادُ آدم وحوَّاء – صلوات الله عليهما – ، وهما (كانا [122/بها] حُرَّينِ)(٢).

ونفقتُه في (٢) بيتِ المال؛ لأنَّه ليس بين اللَّقيط والملتقِط سببٌ يُوجِبُ النَّفقة، وهو حرٌ مسلمٌ فقيرٌ، فكانت نفقتُه في بيتِ المالِ، كسائر فقراءِ المسلمين.

فإن التقطّه رجلٌ لم يكن لغيره أن يأخذه منه؛ لأنَّ يدّه سبقت إليه فكانَ هو أحقَّ [معوى البُلؤة] بحفظِه.

فإن ادَّعي مدَّعي أنه ابنه فالقولُ قولُه.

وهذا استحسانً، والقياسُ: أن لا يقبل قولُه؛ لأنَّه يُقصدُ بهذه الدَّعوى انتزاعُه من يد الملتقِط، وحقَّ الحفظِ قد تُبَتَ للمُلتقِط، فلا يُقبل فيه مجرَّدُ دَعْواهُ.

وجهُ الاستحسانِ: أنَّ اللَّقيط محتاجٌ إلى النَّسبِ، فهو في دعوى النَّسبِ⁽¹⁾ (يُقِرُّ له)⁽⁰⁾ بم يَنفعُه ويَلتزِمُ حقاً له، وليس له فيه مُكَذَّبُ، فَقُبِلَ قولُه وتُرِكَ القياش.

 ⁽١) اللَّقيط اسمٌ لما يُطرح على الأرض من صغار بني آدم؛ خوفًا من العيلة، أو فرارًا من تُهمة الزّنا.
 التعريفات (ص:١٩٣). وينظر: معجم مقاليد العلوم (ص:٥٥)، أنيس الفقهاء (ص:٦٧)

⁽٢) في[د] (أحرار).

⁽٣) أي [ح] (من).

⁽٤) ليست في [د].

⁽٥) أي [ح]، [د]. (بقوله).



وإن ادَّعاه اثنان، ووصفَ أحدُهما له علامةً في جسدِه، فهو أَوْلى.

وقال الشافعي · رحمه الله · : يُرجعُ إلى قولِ ^(١) القافةِ ^(٣)، فإن ألحقوهُ باحدِهِما فهو أولى به، وإن ألحقوهُ بهما أو لم يُلْحِقوه، فإنَّه يُترك حتَّى يبلغَ، وينتسبُ إلى احدِهما ^(٣).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّها استويا^(٤) في الدَّعوى، فجاز أن يترجَّح أحدُهما بالعلامة؛ لما فيها من الدَّلالةِ على سَبِّقِ البِدِ، أصلُه: اختلافُ الزَّوجينِ في متاعِ البيتِ، بخلاف ما إذا ادَّعى رجلان عبداً في يد غيرهما، ووصَفَ أحدُهما علامة أنَّه (لا يستحقُّ بالعلامة شيئاً؛ لأنَّ العلامة تدلُّ على (يدِ كانت) (٥)، ويدُّ كانت (١) لا يُستحقُّ بها، كها لو أقام المدَّعي البيئة أنَّ العبدَ كان في يده) (٧)، لا يَستحقُّ العبدَ بذلك، أمَّا ها هنا لو أقام أحدُهما البيئة أنَّ العبدَ كان في يده قبل ذلك كان أحقَّ به، فكذا في العلامة.

(وأمَّا إذا)(٨) لم يَصِفُ أحدُهما علامةً (فهو ابنَّهُمَا)(٩)؛ لاستهوائهما في سبب(١٠)

 ⁽۱) ئىست ق [أ]، [ج]، [د].

 ⁽۲) القافة: جمع قائف، وهو الذي يعرف النّسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود. التعريفات (ص:۱۷۱). وينظر: التوقيف على مههات التعاريف (ص:۲٦٦)، دستور العلماء (۴۹/۳).

 ⁽٣) ينظر: الأم (٦/ ٢٦٥)، الحاوي (٨/ ٥٣)، المهذب (٦/ ٣١٦)، البيان (٨/ ٢٧)، العزيز (٦/ ٤١٥)،
 النجم الوهاج (١٠/ ٤٥٤).

⁽٤) في [ح] (استوفيا).

⁽٥) في [ح] (كاتب)

⁽٦) أي [ح] (كاتب)

⁽٧) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٨) ما بين القوسين ليس في [ج].

⁽٩) في [د]: (منها سواء).

⁽١٠) أي[د] (سبيل).

الاستحقاق.

وإذا وُجِدَ في مصرٍ من أمصار المسلمين، أو قريةٍ من قُراهُم، فادَّعى ذمِّي أنَّه ابنُه، السانة القيطا ثَبَتَ نسبُه منه، وكان مسلماً، والقياسُ: أن لا يثبتَ نسبُه منه؛ لأنَّ في تنفيذِ قولِه عليه (١) في دعوةِ النَّسب نوعُ ولايةٍ، ولا ولايةً للكافرِ على المسلم.

/ وجهُ الاستحسان: أنَّ موجبَ كلامِه شيئان: أحدُّهما: ثبوتُ نسبِه منه، وهذا [1/123] ينفعُه (٢)، والآخرُ: كفره (٢)، وذلك يضرُّه، وليسَ من ضرورةِ ثُبوتِ أحدِهما ثبوتُ الآخرِا لما أنَّ النَّسب ينفصلُ عن الدِّين في الجُملة.

> وعند الشافعي -رحمه الله- يكونُ على دِينِ الذي ادَّعاه (*)؛ لأنَّه لما ثَبَتَ نسبُه تَبِعَهُ في دِينِه، إلاَّ أنَّ الجوابَ عنهُ ما ذكرنا.

> > فإن وُجد في قريةٍ من قرى أهل الذَّمَّة، أو في بيعَة، أو كنيسة كان ذمِّياً.

وهذه المسألة على أربعةِ أوجهِ:

إمَّا أَن يُجِدَّهُ مسلمٌ في مكان المسلمين فَيُحكمُ له بالإسلام.

وإمَّا أن يجدَه كافرٌ في مكان أهلِ الكفرِ كالبِيعة والكنيسة، فَيُحكمُ له بالكفرِ باعتبار الواجدِ والمحلِّ جميعاً.

وإمَّا أن يجدَه كافرٌ في مكانِ المسلمين، أو يجدَه مسلمٌ في مكانِ الكفارِ، فقد

⁽١) نيست في [ح]

⁽٢) في [د]: (منفعة).

⁽٣) في [ح] (يكره).

 ⁽٤) إذا كان الاستلحاق مع البيئة، وأمّا إذا كان الاستلحاقُ من غير بيئةٍ فوجهان، والمذهب: أنّه لا يسعُه في الكفر ينظر: الحاوي (٨/ ٥٥)، نهاية المطلب (٨/ ٥٣٧)، البيان (٨/ ٢٥)، العزيز (٦/ ٥٠٤)، النجم الوهاج (٦/ ٦٦).

اختلفت الرُّواية في هذين الوجهين:

ففي كتاب اللَّقيط: العبرةُ للمكانِ في الوجهين جميعاً (١)؛ لكونِ المكانِ أسبقَ من يدِ الواجدِ، وعند التَّمارض (٢) التَّرجيحُ للسَّابق.

و في رواية ابن سهاعة (٢) عليه : العبرةُ للواجد منهما جميعاً (٤).

و في بعض النوادر قال: يُحَكَّمُ زيُّه وعلامتُه (٩).

ومن ادَّعَى أنَّ اللَّقيطَ عبدُه، لم يُقبلُ منه وكان حُرِّاً؛ لما أنَّ الظاهرَ كونُه حُرِّاً باعتبار [اللقيطور] الأصل على ما مرَّ، فنحنُ على هذا الظاهر حتى يثبتَ خلافُه.

فإن ادَّعى عبد أنه ابنه، ثَبَتَ نسبه منه وكان حُرّاً، والقياس لا يُقبلُ قولُه؛ لأنه يدَّعي ولا بيَّنةَ له إلا أنَّ دعواهُ تضمنت شيئين: أحدَهما فيه منفعةٌ للَّقيط وهو النَّسب، وفي الآخر مضرَّة، فيثبت نسبه مِنه؛ لما فيه مِن المنفعة، ولم يثبت الرُّقُ؛ لما فيه من الضّررِ عليه (١).

وإذا ادَّعَى اللَّقيطَ حرَّ وعبدٌ، فالحُرُّ أولى، ولو ادَّعاه كافرٌ ومسلمٌ، فالمسلمُ أَوْلى باعتبار الأنفع في حقِّ الصَّبي.

⁽١) الأصل (٨/ ٧٥)

 ⁽۲) أي [أ]، [ج]، [د] زيادة: (كاث).

⁽٣) محمد من سماعة بن عبد الله بن هلال أبو عبد الله التميمي، فقية مِن أصحابِ أبي يوسف، ومحمد، توفي سنة ٣٣٣هـ. ينظر: الجواهر المضية (٦/ ٥٨)، تاج التراجم (ص: ٢٤٠).

 ⁽٤) ينظر الجسوط (١٠/ ٢١٥)، المحيط البرهاني (٥/ ٤٢٥)، تبيين الحقائق (٣/ ٢٩٩)، مجمع الأنهر
 (١/ ٢٠٢)، حاشية الشرئيلالي على درر الحكام (٢/ ١٣٠)

 ⁽٥) ينظر المسوط (١٠/ ١٠٥)، تبيين الحقائق (٣/ ٣٠٠)، درر الحكام (٢/ ١٣٠)، حاشية الشرسلالي
 على درر الحكام (٢/ ١٣٠).

⁽٦) ليست في [د].

2008 11V 3003

وإن وُجد مع اللَّقيط مالُ مشدودٌ عليه فهو له؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ مَن وضعَ معهُ المالَ إنَّم وضعَ ليُنفقَ عليه منه، وكذا لو كان مشدوداً على الدَّابَّة، فالدَّابَّةُ له؛ لما ذكرنا.

ولا يجوزُ تزويجُ الملتقِط اللَّقيطَ^(١)، ولا يجوزُ^(٢) تصرُّفه في مال اللَّقيط؛ لأنَّ التعسرة التقيط] التَّزويجَ والتصرُّفَ في المال لا يَصحُّ إلا بولايةٍ أو أمرٍ، ولا ولايةَ / للملتقِط ولا أمرَ؛ فلا يُصحُّ إلا بولايةٍ أو أمرٍ، ولا ولايةَ / للملتقِط ولا أمرَ؛ فلا يُصحُّ منه.

ويجوزُ أن يقبضَ له الهبةَ ويُسَلِّمه في صناعةٍ ويُؤاجِرَه؛ لأنَّ ما فيه منفعةٌ للَّقيط من غير إيجاب حقَّ عليه، لا يحتاجُ في فعلهِ إلى و لاية، أصلُه: إطعامُه وغَسلُ ثيابِه.

* * *

⁽١) ليستاني [أ]، [ج]، [د].

⁽٢) ليست في [أ]، [ج]، [د]



كتاب اللقطة(١)

قال رحمه الله : اللَّقَطةُ أمانةٌ (^{٣)}، إذا أَشْهَدَ المُلتقِطُ أَنَه يأخذُها ليحفظَها ويردَّها [تعريـــف اللقطة] على صاحبها، وهذا قول أبي حنيفة (^{٣)} -رحمه الله--: فإن تركَ الإشهادَ على ذلك، وأخذها (٤) ضَمِنَ.

> وقال: الإشهادُ غيرُ واجب، والقولُ قولُه مع يمينه أنَّه أَخذُها ليردَّها (*). وللشافعي -رحمه الله- قولان (١):

> > أحدُهما: أنَّه يجبُ عليه الإشهادُ، والآخرُ: أنه يُستحبُّ.

والصحيحُ قولُ أبي حنيفة –رحمه الله-؛ لقولِه ﷺ: •مَن وجدَ لقطةً فليُشهِد ذوا عدلِ منكم» (٧٠).

 ⁽١) اللَّقَطة: مالَ يوجدُ على الأرضي و لا يُعرفُ له مالك. التعريفات (ص:١٩٣).وانظر أنيس الفقهاء
 (ص:١٧)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص:٢٩١)

⁽٢) في [د]: (يد الملتقط).

 ⁽۳) ينظر: الحداية (۲/۲۱)، تبيين الحقائق (۳/ ۳۰۱)، الجوهرة النيرة (۱/ ۳۵۵)، مجمع الضيانات (۲/۹/۱)، مجمع الأنهر (۱/ ۷۰٤).

⁽٤) لبست في [د].

 ⁽٥) وفي أكثر المصادر: أنَّ قول محمد كقولِ أبي حنيفة. ينظر: تحفة الفقهاء (٣/ ٣٥٥)، المحيط البرهاني
 (٥/ ٤٥٠)، درر الحكام (٢/ ١٣١)، البحر الرائق(٥/ ١٦٣)، وفيه: وفي الينابيع ذكر في بعض الكتب قولُ محمد مع أبي حنيفة، والأصعُّ أنَّه مع أبي يوسف

 ⁽٦) والمدهب أنَّه لا يجب. ينظر: الحاوي (١٢/٨)، المهذب (٣٠٤/٢)، البيان (٩٤٤/٥)، العزيز
 (٦/ ٣٧٨)، النجم الوهاج (٦/ ١٠).

⁽٧) أخرحه أحمد في المسند (٢٧/٢٩) رقم (١٧٤٨١)، وابن ماجه في سننه، كتاب اللقطة، باب اللقطة

ورفعُها أفضلُ من تركِها عندنا (١)؛ الأنّه لو تَرَكَها لم يأمن أن تصلّ إليها يدٌ خائنةٌ (٢) فتكتُمها عن مالكِها.

وبعضُ العلماءِ يقول: يَجِلُّ له أن يرفعَها، والتَّرَكُ أفضلُ (")؛ لأنه لا يأمنُ على نفسِه أن يطمعَ فيها بعدما رفعَها؛ فكان في رفعِها مُعَرِّضاً نفسَه للفتنةِ، والأوَّلُ أصحُّ.

فإن كانت أقلَّ من عشرةِ دارهم عرَّفها أيَّاماً، وإن كانت عشرةً فصاعداً عرَّفها حَوْلاً، ولم يذكر هذا التفصيل في الأصلِ⁽⁴⁾؛ لقولِه ﷺ: "مَن التقط لُقَطةً يسبرةً درهماً أو حَبلاً أو شبة ذلك فليعرَّفه ثلاثة أيَّامٍ، فإن كان فوق ذلك فليعرَّفه ستَّة أيامٍ "(⁶⁾، وفي حديث آخر قال: "مَن التقط لُقَطةً فليعرِّفها سنة " (¹⁾.

⁽٢٥٠٥)، وأبو داود في سننه، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة (١٧٠٩)، وقال ابن عبد الهادي في المحرر (٩٣٧): رجاله رجال الصحيح.

 ⁽۱) ينظر: المبسوط (۱۱/۲)، الهداية (۲/۲۱)، الاختيار (۳/ ۳۲)، تبيين الحقائق (۳/ ۲۰۱)، الجوهرة النيرة (۱/ ۳۰۵)، درر الحكام (۳/ ۱۳۰).

⁽٢) ق[د]: (جانية).

 ⁽٣) هو مذهب الإمام أحمد، وروي عن ابن عباس، وابن عمر، و جابر بن زيد، والرَّبيع بن خثيم، وعطاء.
 ينظر: المحل (٧/ ١١٤)، المغني (٦/ ٧٣)

⁽٤) الأصل (٩/٦/٩). وفي اللّباب (٢٠٨/٢): وقيل الصّحيحُ أنَّ شيئاً من هذه المقادير ليسَ بلازم، ويفوض إلى رأى الملتقط، يعرّفها إلى أن يخلب على ظنّه أنَّ صاحبَها لا يطلبها بعد ذلك، اهـ. ومثله في شرح الأقطع قائلاً: وهذا اختيار شمس الأئمة، وفي الينابيع: وعليه الفتوى، ومثله في الجواهر وغتارات النوازل والمضمرات كما في التصحيح.

 ⁽٥) أخرحه أحمد في المسند (٢٩/ ٢٩١) رقم (١٧٥٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢٧٣) رقم
 (٧٠٠)، والبيهقي في السئن الكبرى (٦/ ٣٢٣) رقم (١٢١٠٠)، وقال: تفرد به عمر بن عبد الله بن يعلى، وقد ضعفه يجيى بن معين.

⁽٦) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة (١٧٢٢).

فإن جاءَ صاحبُها فليردَّها^(١) إليه، وإن لم يأتِ فليتصدَّق به فإن جاءَ فليُخَيِّره بين الأجرِ وبين الذي لَه.

والتَّقديرُ بالحولِ^(۲) ليسَ بأمرِ لازمِ في كلِّ شيءٍ، وإنَّما يُعرَّفُها مَدَّةً يتوهَّمُ أنَّ صاحبَها يَطلُنُها، وذلك يختلفُ بِقلَّةِ المالِ وكثرتِه، ففي العشرةِ فصاعداً يُعرِّفُها حَوْلاً؛ لأنَّ هذا مالَّ خطيرٌ يتعلَّقُ القطعُ بِسرقتِه، ويُتملَّكُ به مَا لَهُ خَطَرٌ (في الشَّرع)^(۳)، وهو البُّضْعُ، والتَّعريفُ لإبلاءِ العُذرِ.

فإن جاءَ صاحبُها وإلا تَصدَّقَ بها؛ / لأنه التزمَ حفظها على مالكها، وذلك [1/124] بإيصالِ عينِها إليه، إن وَجَدَهُ وإلاَّ فبإيصالِ ثوابِها إليه، وطريقُ ذلك هو التَّصدُّق بها.

> فإن جماءً صاحبُها فهو بالحبارِ إن شاءَ أمضى الصَّدقة، ويكونُ ثوابُها له، وتكونُ إجازتُه في الانتهاءِ كاذبةً في الابتداءِ.

> وإن شاء ضَمَنَهُ؛ لأنّه تَصدَّق بهالِه بغيرِ إذنِه، أكثرُ ما في البابِ أنه تصدَّق بإذنِ الشَّرعِ، إلاَّ أنَّ الشَّرعَ أباحَ له التَّصدُّق، وما أوجبَ عليه ذلك، ومِثلُ هذا الإذنِ مسقطٌ للإثم عنه، لا أنّه مسقطٌ لحقٌ محترم للغير، كالإذنِ بالرَّمي إلى الصَّيدِ، (حلالٌ في حقَّ الإنسانِ؛ فإنّه إذا أصابَ إنساناً يُؤاخَدُ به حتَّى تجبَ الدَّيةُ في الحَطاُ)(1).

ويجوزُ الالتقاطُ في الشَّاةِ والبقرِ والبعيرِ.

[لقطـة بهيمـة الأنعام]

⁽١) في [ب]، [ج]: (فليرده).

⁽٢) ليستان[د].

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [أ]، [ج]، [د].

⁽٤) ما بين القوسين ساتط من [أ]، [ج]، [د].

وقال الشافعي وحمه الله: لا يجوزُ (١).

والصَّحيحُ قولُنا؛ لأنَّها ضالةٌ يُحَشَى عليها الضَّياعَ، فجاز أخذُها لصاحبِها لقطةً؛ قياساً على غير الحيوان.

قان أنفق الملتقِطُ عليها بغير إذنِ الحاكم فهو متبرّعٌ في ذلك؛ لأنّه أنفقَ على مِلكِ^(٢) غيره بغير أمرِه، فكان مُتبرّعاً، كما لو أعلفَ دابَّةَ غيرِه.

وإن أَنفَقَ بِأَمْرِه كَانَ ذلك دَيناً على صاحبها (٢٠)؛ لأنَّ أَمْرَ الحَاكم كأمرِ صاحبِها؛ لما أنَّ للقاضي (ولايةَ النَّظر على صاحبِها) (٤٠) عندَ عجزِه عن النَّظرِ لنفسِه، والأمرُ بالإنفاقِ مِن النَّظرِ؛ إذ لا بقاءً للحيوانِ عادةً بدونِ النَّفقةِ.

وإذا رفع ذلك إلى القاضي نَظَرَ فيه، فإن كانَ للبهيمةِ منفعةٌ آجَرَها، وأَنفقَ عليها إنظرالهاكم من أجرتها، وإن لم يكن لها منفعة، وخاف أن تستغرقَ النَّفقةُ قيمتُها باعها، وأَمَرَ بحفظِ في النَّفظةً عنها؛ نظراً للهالك في الحالين.

وإذا حَضَرَ المَالكُ فللمُلتَقِطِ أن يَمنَعَهُ منها حتَّى بِأَخذَ النَّفقة؛ لأنَّها سلمت عليه (٥) بنفقيه، فصارَ كأنَّه استفادَ مِلكَها مِن جهيِه بتلك النَّفقة، فصارَ بمنزلةِ البائع (١).

ولُقَطَةُ الجِلِّ والحَرَم سواءٌ.

[القطلة الحرم]

⁽۱) ينظر. الأم (٤/ ٧١)، الحاوي (٨/ ٤)، المهذب (٣/ ٣٠٧)، البيان (٧/ ٤٣٥)، العزيز (٦/ ٣٥٣). كفاية النبيه (١١/ ٤٥٦)

⁽٢) ليست أن [ب].

⁽٣) في [د] (مالكها).

⁽٤) في [أ]، [ج]، [د]: (على صاحبها من ولاية النظر).

⁽ه) في [د]· (إليه).

⁽٦) أي [ح]: (التابع).

£**€(√.√)}3**033

وقال الشافعي رحمه الله : يجبُ التعريفُ أبداً حتَّى يجيءَ صاحبُها، و لا يجوزُ له عَلَّكُها والانتفاعُ بها^(۱).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّها لقطةٌ أُبيحَ أخذُها، فَجازَ الانتفاعُ / بها بعد الحول، أصلُه: [124/ب] لقطةُ الحِلِّ.

وإذا حَضَرَ رجلٌ فادَّعى اللَّقطة لم تُدفع إليه حتَّى يُقيمَ البيِّنة؛ لأنَّه يُريدُ إبطالَ يدِ التثبت في تسسسيم الملتقِطِ، فلا يَقْدرُ على ذلك إلا بِحُجَّةٍ.

(فإن أعطى) أنه علامتها جازَ للملتقِط أن يدفعها إليه، ولا يُجبرُ على ذلك في القضاء؛ لأنَّ العلامة محتملة، والمحتملُ لا يكون حُجَةً للإلزام، أما يُباحُ له الدَّفعُ؛ لجواز أنَّه مالك ظاهراً.

ولا يتصدَّق باللَّقطةِ على غني؛ لقوله ﷺ: (لا صدقةَ لغني) (١٣). وإن كان الملتقِط غنياً لم يَجُزُّ له أن ينتقع بها.

وقال الشافعي -رحمه الله-: له ذلكَ بعدَ الحَوْل، ويكون قرضاً عليه (٤).

والصَّحيحُ قولنا؛ لأنَّ المقصودَ إيصالُ ثوابِها إلى صاحبِها، وهذا لا يحصلُ بالصَّرْفِ إلى نفسِه إذا كان غنياً.

⁽١) في الأصحّ. ينظر: الحاوي (٨/٤)، المهذب (٣٠٣/٢)، البيان (٧/٦١٥)، العزيز (٦/٢٧١)، كفاية النمه (١١/٤٣٩).

⁽٢) في [د]: (نإدابين).

⁽٣) نقدم تخريجه: (ص: ٣٠٨).

 ⁽٤) ينظر الأم (٤/ ٧٠)، الحاوي (٨/ ٩)، المهذب (٣٠٦/٢)، البيان (٧/ ٥٣١)، العزير (٣٦٩/٦)،
 روضة الطائبين (٥/ ٤١٢).

وإن كان المُلتقِطُ^(١) فقيراً فلا بأسَ بأن ينتفعَ بها بعد التعريفِ؛ لأنَّ التمكُّنَ من التصدُّقِ على المحتاجِ لإيصالِ ثوابِها إلى صاحبِها، وهذا المقصودُ يحصلُ بصرفِها إلى نفسِه إذا كان محتاجاً، وحاجتُه مقدَّمةٌ على حاجةِ غيرهِ.

ويجوزُ التَّصدُّق بها إن كان غنياً على أبيه (٢) وابنِه وزوجتِه إذا كانوا فقراء؛ لأنَّه لـــّـ حلَّ له الصَّرْفُ إلى نفسِه عند احتياجه، فَلأَنْ بِحلُّ له الصَّرفُ إليهم عند حاجتِهم كان أُولى.

⁽١) ليست في [أ]، [ب]، [د]

⁽٢) أي [د] (أبويه).



كتاب الخُنثى()

قال رحمه الله : وإذا كان للمولود ذكرٌ وفرجٌ فهو ختلى، فإذا كان ببولُ من المختلى (مبالِ الرِّجالِ فهو ذكرٌ، وإن كان يبولُ مِن مبالِ النَّساءِ فهو امرأةٌ) (٢٠)؛ لأنَّ الذي يقعُ به الشكل الفصلُ بين الذكر والأنثى عنذ الولادةِ هو الآلةُ، وعندَ انفصالِ الولدِ من الأمِّ منفعةُ تلك الآلةِ: خروجُ البولِ منها، وما سواها يحدُّث بعدَها؛ فكانت المنفعةُ الأصليةُ للآلةِ كونها مبالاً، فإذا كان يبولُ مِن مبالِ الرِّجالِ، عرفنا أنَّ آلةَ الفصلِ في حَقَّه هذا، وأذَّ الآخرَ ولولِ في البَدَذِ، وهكذا إذا كان يبولُ مِن مبالِ النِّساءِ، يكونُ الآخرُ بمنزلةِ ثولولِ في البَدَذِ،

وإذا كان يبول منهما جميعاً فالعبرة للأسبق منهما؛ لأنَّ الترجيحَ /بالسَّبْقِ عند [1/125] المعارضةِ والمساواةِ أصلُّ في الشريعةِ.

> فإن استوبا في السَّبْقِ قال أبو حنيفة -رحمه الله-: لا عِلْمَ لي بِذلك (*). وقالا (*): يُورَّثُ من أكثرهما بولاً (*)؛ لأنَّ التَّرجيحَ عند المعارضة بزيادةِ القوةِ، وذا

⁽١) الخنثي: شخصٌ له آلتا الرَّجال والنَّساء، أو ليس له شيءٌ منهيا أصلًا. التعريفات (ص:١٠١). وينظر: طلبة الطلبة (ص:١٧١)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:١٥٤).

 ⁽۲) إِلَّه [ج]، [د]: (كاذ).

⁽٣) في [د]: (الفرح فهو أنثى وإن كان يبول من الذكر فهو ولد).

⁽٤) في [ح] (حدث).

 ⁽٥) ينظر المبسوط (٣٠/ ٢٠١)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٥٣)، الهداية (٤١/٤٥)، الاختيار (٣٩/٣)، ومنائع (٢٩/٣)، الجوهرة النبرة (١/ ٢٥٨).

⁽١) أي [أ] [ج] [د]: (وتال أبي يوسف وعمد -رحمها اله-).

⁽٧) ينظر عَفة الفقهاء (٣/٣٥٧)، البناية (٥٢٩/١٣)، البحر الرائق (٨/٩٣٩)، محمع الأنهر

يكونُ بالكثرةِ؛ إذ لا مزاحمةَ بين القليلِ والكثيرِ.

و لأبي حنيفةً - رحمه الله - وجهان:

أحدُهما: أنَّ كثرةَ البولِ تدلُّ على سَعَةِ المخرج، ولا (مُعتبرَ بذلك) (١)، فمخرجُ بولِ النِّساءِ(١) أَوْسعُ.

والثاني: أنَّ الكثرةَ والقلَّةَ تظهرُ في البولِ لا في المبالِ، وآلةُ الفصلِ: السمّبالُ دونَ البولِ، وباعتبار السّبُق (يأخذُ السّابِقُ) (٢) اسمَ المبال، قبل أن يأخذَ الآخرُ ذلك الاسمّ، فأمَّا إذا خرجَ منهما معاً أخذا اسمَ المبالِ في وقتِ واحدٍ على نمطٍ واحدٍ؛ لأنَّ هذا الاسمّ لا يختلفُ بقلَّةٍ ما يخرجُ منه البول وكثرتِه.

[علامات رقع الإشكال] وإذا بلغ الخنثى وخرج منه لحية، أو وَصَلَ إلى النّساء فهو رجلٌ، وإن ظهر له ثديٌ كثدي المرأة، أو نزل له لبنّ، أو رأى حيضاً، أو حَبَلَت، أو أَمكنَ الوصولُ إليه من الفرج فهي امرأة أن الأنّ هذه علاماتِ الفصلِ للبُلوغِ، والغالبُ أن يَظْهرَ عليه بعضُها عندَ بلوغه.

وإن لم تظهر هذه العلاماتُ فهي خنثى مشكلٌ، إذا وقفَ خلفَ الإمامِ قَامَ بين صفُّ الرَّجالِ^(٥) والنِّساءِ، لا يَسبِقُ الرَّجالَ؛ لاحتهال أنَّه امرأةً، ولا يسبقُها النِّساءُ؛ لاحتهال أنَّه رجلٌ.

ويُبتاع له أَمَةٌ تختنه إن كان له مال، فإن لم يكن له مال، ابتاع له الإمامُ أمَةً من بيتِ

⁽۲/ ۲۱۷)، التُّباب (۲/ ۲۱۲)

⁽١) في [د] (عبرة).

⁽٢) ليست ق[د].

⁽٣) ما بين الفوسين ليس في [د].

⁽٤) أي [د] (أشى).

⁽٥) في [د] زيادة: (وصف).

[ميراث

الخنثي]

[4/125]

المالِ، فإذا اختنته باعَها؛ لأنَّه لا يجلُّ للنِّساء مَسُّهُ؛ لاحتهالِ آنَه رجلٌ، ولا للرِّجال؛ لاحتهالِ أنَّه امرأةٌ، ومالُ بيتِ المال يُعَدُّ لمصالحِ المسلمين، وهذا مِن جُملتها؛ لأنَّ إقامةً ما هو طُهْرُهُ بمنزلةِ المستحقَّةِ شرعاً، فكان للإمام أن يحصَّل ذلك مِن مالِ بيتِ المالِ.

ولو زُوِّجَ امرأةً حَتَّانةً كان مستقيهًا؛ لأنَّ الحُنثى إذا كان امرأةً فهذا نظر الجنس، والنّكاحُ لغوَّ، وإن كان رجلاً فهو نَظَرُ المنكوحة إلى زوجها.

وإن مات أبوه وخلَّف ابناً (١) فللابن سهمان، وللخنثى سهمٌ عند أبي حنيفة (١) – رحمه الله –، وهي بنتُ عندَه في الإرثِ؛ لأنَّ في الأقل يقيناً، إلاَّ أن يثبت غيرُ ذلك.

وقال أبو يوسف -رحمه الله-: له نصفُ ميراثِ الذكرِ، ونصفُ ميراثِ الأنثى (٣). وقول محمد -رحمه الله- مضطربُ (٤)، والأظهرُ أنَّه مع أبي حنيفة-رحمه الله-. وقال الشَّعبي (٥): للختش نصفُ ميراثِ / ذكر، ونصفُ ميراثِ أنثى (١).

فالحاصلُ أنَّ عند أبي حنيفة ومحمدِ -رحمهما الله-، وهو قولُ أبي يوسف -رحمه

⁽١) في[أ] زيادة: (معه)، وفي [ج] زيادة: (فالمال بينهما على ثلائة أسهم)، وفي [د]: زيادة (والحنثى)

⁽۲) وروي عن محمد، وأبي يوسف أيضاً، وعليه الفتوى ينظر: المبسوط (۳۰/ ۹۲)، بدائع الصنائع (۲) وروي عن محمد، وأبي يوسف أيضاً، وعليه الأنهر (۲/ ۷۳۱)، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (۲/ ۳۲۸). المداية (۶/ ۹۲۰).

⁽٣) ينظر. الاختيار (٥/ ١١٥)، تبيين الحقائق (٦/ ٢١٦)، البناية (٦٥ / ٥٣٥)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٥٩)، اللُّباب(٢/ ٢١٤)

 ⁽٤) ليست في [ح]. و ينظر في المسالة: المبسوط (٩٢/٣٠)، بدائع الصنائع (٣٢٨/٧)، الهداية
 (٤/٨٤)، الجوهرة النيَّرة (١/ ٣٥٩)، اللَّباب (٢/ ٢١٤)

⁽٥) أي [ح] (الشافعي).

 ⁽٦) ينظر عتصر احتلاف العلماء (٤٥٧/٤)، الحاوي للماوردي (١٦٩/٨)، المغني لابن قدامة
 (٦/٣٣٧).

2**08**

الله أولاً لأنَّ^(١) الحَنثى يُجعل في حقَّ الميراث أنثى، إلاَّ أن يكونَ أَسْوَأَ حالةً أن يُجعل ذكراً. فحينئذِ يُجعلُ ذكراً، فيكون له في الحاصل شرُّ الحالين وأقلُّ النَّصيبين.

والصَّحيحُ قول أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-؛ لأنَّ سبَبَ استحقاق الميراثِ الفَرْضَيَّةُ أو العُصُّوبَةُ، ولا يُتيقَّنُ وجودُ أحدِهما لهذا المشكلِ، وبدون التَّيقُٰنِ بالسَّببِ لا يُمكنُ اعتبارُ الأحوالُ، فيُعطى القَدْرَ الـمُتيقَّنَ بأنَّه مستحقٌ له.

وعن أبي يوسف -رحمه الله -: أنه فسَّر قول الشُّعبي بتفسيرين (٢):

أحدِهما: أنَّ الحَّنشي مِن وجهِ كأنَّه (ابنٌّ، ومِنْ وجهِ كأنَّه)(٢) ابنةٌ (١)، والبنتُ تكونُ نصفَ الابنِ في الميراث، فَجُعِلَ كأنَّه ثلاثةُ أرباعِ الابنِ، فيُجعلُ الميراثُ على سبعةِ أسهمٍ: الابنُ أربعة، وللخُنثي ثلاثة.

والثاني من التفسير: قال: يُقسم على اثني عشر: سبعةِ للابن، وللخنثي خسةً؛ لأنَّا لها الثُّلثَ أربعةً في حالٍ، والنَّصفَ سنةً في حالٍ، فالأربعةُ ثابتٌ بيقينٍ، وقعَ الشكُّ إلى تمامِ سنةٍ فيُنطّفُ، فصارَ له خسةً مِن اثني عشر، وللابن سَبْعَةً، والله أعلم.

* * *

⁽١) إِلَّهُ [ج] (أَنَّ).

 ⁽۲) ينظر المسوط (۳۰/۹۱)، بدائع الصنائع (۳/۳۲)، تبيين الحقائق (٦/٢١٧)، لسان الحكام
 (۱/ ٤٣٥).

⁽٣) ما بين القوسين ليس في [د].

⁽٤) أر[أ] (ست).



كتاب الفقود(1)

[الناظر في أموال المفقود]

قال رحمه الله : إذا غابَ الرَّجلُ ولم يُعرف له موضِعٌ، ولا يُعلمُ هو حيّ أو ميتٌ، نَصبَ القاضي مَن مجفظُ مالَه ويقومُ عليه ويستوفي حقوقَه؛ لأنَّ الغائبَ عاجزٌ عن حفظها، والقاضي نُصِبَ ناظراً للمسلمين كما في الصَّبي والمجنونِ.

ويُنفقُ على زوجتِه وأولادِه من مالِه؛ لأنَّ للزَّوجةَ والأولادَ أخذَ النَّفقةِ من مالِه مِن غيرِ قضاء؛ لقولِه ﷺ لهندِ: ﴿خُذَي من مالِ أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروفِ"(٢)، فأمَّا غيرُ هؤلاءِ فليسَ لمُّم ذلك من غيرِ قضاءٍ، فلا يقضي القاضي لهم بها أيضاً.

وهذا إذا كان مالُ المُفقودِ دراهمَ أو دنانيرَ، فأمَّا إذا كان له عُروضٌ فالقاضي لا يبيعُ شيئاً من ذلك لأجل النَّفقة، إلاَّ ما يخافُ عليه الفساد؛ لما في بيعِه من حفظِ مالِ الغائب، فإذا باعَه وصارَ الثَّمنُ مِن جنسٍ حقُّهم، جازَ له الإنفاقُ عليهم منه.

فأمًّا ما يُخاف عليه الفساد كان في بيعِه قضاءٌ على الغائب، وهذا لا يجوزُ.

وإن كان له مالٌ (٣) على رجل ديَنَّ أو وديعةٌ في يدِه، وهو مُقِرٌّ بذلك، ومقرٌّ للمرأة [V126]بالزُّوجيةِ، أنفقَ عليهم منه استحساناً؛ لاعترافهما لغيرهما بحقُّ في / المال الذي في يدِهما. وإن أعطاهم الغريمُ والمودّعُ بغير أمر القاضي كان متبرِّعاً فيه؛ لما أنَّه دفعٌ من غير

⁽١) المفقود؛ هو الغائبُ الذي لم يُدُرّ موضِعُه، ولم يُدُرّ أحيٌّ هو أم ميتّ. التعريفات (ص٢٢٤) وينظر؛ أنيس الفقهاء (ص:٦٨)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص:٢١١).

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب إذا لم يتفق الرجل فللمرأة أن تأحذ بغير علمه ما يكميها وولدها بالمعروف (٥٣٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب قصية هند (١٧١٤)

⁽٣) ليست إزار إرام إراد]



إذٰنِ ولا ولايةٍ.

ولا يُفرَّقُ بينه وبين امرأتِه؛ لأنَّ الغيبةَ ليست بسببِ للفُرقةِ، ولا ولايةَ للقاضي على التَّفريقِ إلَّا بسببِ يوجبُ الفرقةَ، وما رُوي عن عمر ﷺ: أنَّه قال: (إذا مَضَت أربعُ سنينَ فُرِّقَ بينهمِ) (١) فقد رُوِي أنَّه رجعَ عن ذلك (٣).

وإذا تمَّ له مائةٌ وعشرون سنةً مِن يوم وُلِدَ حَكَمْنا بِموتِه، واعتدَّت امرأتُه، وقُسم [الوتالعكمي المنقود] مالُه بين ورثته الموجودين في ذلك الوقتِ، وهذا المذكور روايةُ الحسن عن أبي حنيفة ^(٣).

وذَّكَرَ محمدٌ -رحمهم الله - في الأصلِ (*): وإذا قُفَدَ الرَّجلُ بَصِفَينَ (*) أو بالجَمَلِ (*)
ثمَّ الْحَنَصَمَ وَرَثَتُهُ في مَالِه اليومَ فإنَّ هذا قد ماتَ، ألاّ ترى أنَّه لم يبقَ أحدٌ أدرَكَ ذلك
الزَّمانَ، والشَّاهدُ دليلٌ على الغائب.

وهذا هو ظاهرُ المذهبِ: أنَّه لم يبقَ أحدٌ مِن أقرانِه حيًّا يحكمُ بموتِه؛ لأنَّ ما تقعُ

 ⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧/ ٨٥) رقم (١٢٣١٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٥٢١) رقم
 (١٦٧١٨)، وصححه ابن الملقّن في البدر المنير (٨/ ٢٢٨).

⁽٢) لم أنف عليه.

 ⁽٣) ينظر: بدائع الصنائع (٦/ ١٩٧)، الهداية (٦/ ٤٢٤)، الاختيار (٦/ ٣٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٦١)،
 الهجر الرائق (٥/ ١٧٨).

 ⁽٤) الأصل (٩/ ٢٥٦). وينظر: المحيط البرهاني (٥/ ٤٥٦)، البحر الرائق ومعه منحة الحالق (٥/ ١٧٨)،
 الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٤/ ٢٩٦)، اللَّباب (٢/ ٢١٦).

 ⁽٥) صِفْين الوقعة التي كانت بين معسكر علي ومعسكر معاوية رضي الله عنها في صفر سنة ٣٧هـ.
 ينظر الكامل في التاريخ (٢/ ٦٢٨)، البداية (١٠/ ٤٩٠)، تاريخ الحلفاء (ص:٩١)

⁽٦) يوم الحمل: اليوم الذي كان فيه القتال بين المطالبين لدم عثهان (طلحة، والزبير وغيرهما)، وبين عني - رضي الله عنهم أجمعين-، في جمادى الآخرة سنة ٣٦هـ. ينظر: الكامل في التاريخ (٣/ ١٨٥)، البداية (٤٣١/١٠)، تاريخ الخلفاء (ص:٩١).

2008 (VI) 3003 I

الحاجةُ إلى معرفتِه فطريقُه في الشَّرع: الرُّجوعُ إلى أمثاله، كَقِيَمِ المتلفاتِ، ومَهْرِ مثلِ النِّساء. وكذا بقاؤه بعد موت أقرانه نادرٌ؛ ولا يُبْنَ الحكمُ على النادر.

وعن أبي يوسف -رحمه الله-: أنَّه إذا مضى من مَولده مائة سنة حُكِمَ بموتِه إلا أنَّ الأليقَ بطريقِ الفقهِ أن لا نُقدُّر بِشيءِ؛ لأنَّه لا نصَّ فيه، ونَصْبُ المقاديرِ بالرَّأي لا يُمكنُ فيكون ذلك موكولاً إلى رأي القاضي.

ومَنْ مَاتَ قبل ذلك لم يَرث منه؛ لأنَّه مَاتَ قبل الحكم بموت المقصود^(١) فصار كموته مع العلم بحياة المفقود.

ولا يرثُ المفقودُ مِن أحدِ إذا ماتَ في حالِ فقدِه؛ لأنَّ المبراثَ إنَّها يُستحقُّ بسببِ حادثِ ولم يُعلم ذلك، وهذا معنى قولِ أصحابِنا -رحمهم الله-: إنَّ المفقودَ حيٍّ في مالِه غيرِه (٣)؛ لأنَّ الأصلَ حياتُه فلا يُنقلُ مِلكُه من غير علم بموتِه، وفي توريثِه تمليكٌ له في المستأنف، ولا يُعلم في هذه الحالة أنه يصحُّ منه التَّمليكُ، فلا يثبتُ شيءٌ من ذلك بالشكَّ والاحتهالِ (٩).

* * *

⁽١) في [أ]: (المقود)، وفي [ج]: (المعقود)

⁽۲) ق[ب] (مال نفسه).

⁽٣) ينظر المسرط (٣٠/٤٥)، بدائع الصنائع (٦/٦٦)، المحيط البرهائي (٥/ ٤٥٥)، تبيين الحقائق (٣/٢٢)

⁽٤) لبست إله احه [د].



كتاب الإباق(1)

قال رحمه الله : إذا أَبَقَ عملوكٌ فرده رجلٌ على مولاه من مسيرة ثلاثة أيامٍ (٢) فصاعداً (٢)، فله عليه جُعُلُ أربعين درهماً، فإن رده من أقلَ من ذلك فَبحسابه.

والقياسُ: أن لا شيءً ^(٤) له؛ لكونه متبرًّعاً في منافعه في ردِّه، / فصارَ كم لو تَبرَّعَ [126/ب] بعينِ من أعيانِ مالِه.

> وقال الشافعي -رحمه الله-: إنْ شَرَطَ له استحقَّ ما شرط له، وإن لم يُشترط له شيءٌ، فلا شيءَ له^(ه)؛ لكونه متبرِّعاً.

> إلا أنَّا تركنا القياس؛ لإجماع الصحابة -رضي الله عنهم- على وجوب أصل الجُعل(أ)، ورجَّخنا قولَ ابن مسعود(٧) ﴿ فَ مقداره، وهو ما ذكرنا، وحَمَلْنا ما رُوي عنه أقلَّ من أولَ من أقلَ من مسيرةٍ ثلاثةٍ أيامٍ.

⁽١) تقدم تعريفه: (ص: ٥٣٤).

⁽٢) في [ج] زيادة: (ولياليها).

⁽٣) ئىست قى[د].

⁽٤) أ.[د]: (يقضى).

 ⁽٥) ينظر: الحاوي (٨/ ٢٩)، البيان (٧/ ٤٠٩)، العزيز (٦/ ١٩٦)، روضة الطالبين (٥/ ٢٦٨)، النجم الوهاج (٦/ ٩١).

⁽٦) في [ح] زيادة: (المتعل) غير واضحة.

 ⁽۷) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۸/۸/۱) رقم (۱٤٩۱۱)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٣٠)
 رقم (١٢١٢٥).

 ⁽٨) لم أقف عليه عن ابن مسعودٍ، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٤٤٢/٤) رقم (٢١٩٤١)، والبهقي
 في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٩) رقم (١٢١٢٤) عن علي الله أنه جعل في جعل الأبق ديباراً، أو اثني عشر

وقوله: (وإن ردَّه لأقل من ذلك فبحسابه)، استحسانٌ، والقياسُ: أن لا يلزمه شيءٌ؛ لأنَّ ما دون المقدَّر لا يكون له حكم المقدَّر، إذ تفوتُ به فائدةُ التقدير الشرعي إلاَّ أنا استحسنًا، وقلنا: إنَّ في مدَّة السَّفرِ إنها وَجَبَ الجُعْلُ لا لعينِ السَّفرِ بل لما يلحَقُه من النَّصَب والتَّعَب في ردَّه، وقد تحققٌ بعضُ ذلك فيها دونَه فيجبُ الجُعل بقدره.

وإن كانت قيمتُه أقلَّ من أربعين درهماً قُضي له بقيمته إلا درهماً، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد^(۱) -رحمهما الله-.

وقال أبو يوسف –رحمه الله–: له أربعون بكلّ حال (^{۲۱}؛ لما أنَّ السلفَ أوجبوا الجُعلَ من غير فصلِ بين قليلِ القيمةِ وكثيرِها.

ولنا: أنَّ الجَّعلَ إنها وَجَبَ ترغيباً في ردَّ الآبق حفظاً للعبيد على الموالي، فإذا استغرق الجَّعُلُ القيمة لا يبقى للمولى فيه فائدة، فوجب أن ينقص من ذلك درهم حتى يكون للمولى فيه فائدةً.

وإن أَبَقَ مِن الذي رَدَّهُ فلا شيءَ له؛ لأنَّ الجُعْلَ إنها يُستَحَقَّ بالردِّ إلى المولى. ولم الاشهادهان الود] يُوجَد.

وينبغي أن يُشهِدَ إذا أَخذَ: أنه يأخذُه لِيَرُدُّه؛ اعتباراً باللُّفَطة.

فإن كان رهناً فالجُعل على المرتمن؛ لأنَّ إِباقَه في يد المرتمن بمنزلة هلاكِه، فيُوجِب

درهما. وقال السهقي في السنن الصغرى (٣٤٧/٢): ولا يثبت عن النبي ﷺ ولا عن عني ﷺ ما روي عنهما في جعل ردّ الآبق.

 ⁽١) وهو رواية عن أبي يوسف. ينظر: البسوط (١١/ ٣٢)، الهداية (١/ ٤٢١)، الاختيار (٣/ ٣٦)، تبيير
 الحقائق (٣/ ٣٠٨)، الجوهرة النيرة (١/ ٣٦٣)، مجمع الأنهر (١/ ٧١٠).

⁽٢) ينظر بنائع الصنائع (٦/ ٢٠٥)، المحيط البرهائي (٥/ ٤٤٦)، البتاية (٧/ ٣٥٠)، مجمع الأنهر (١/ ٧١٠)، اللباب (٢/ ٢١٧)

SEE VIT BOB

ذلك سقوط دينِه، وفي ردَّه عَوْدُ دَيْنِه ووثيقته، فكانت الفائدةُ في ردَّ الرَّهن للمرتَهن، فكان سقوط دينِه، وفي ردِّه عَوْدُ دَيْنِه ووثيقته، فكانت الفائدةُ في ردِّ الرَّهن الرَّهن الرَّهن الله فيه (١) الرَّهنُ (٢).

* * *

⁽۱) لست في [أ]، [ب]، [ج].

⁽٢) أِي [أ]، [ج]: (النفقة).

/ 200

فهرس الآيات القرآنية.	
فهرس الأحاديث النبوية والأثار.	
فهرس الأعلام المترجم لهم.	
فهرس القواعد والضوابط الفقهية.	
فهرس القواعد الأصولية.	
فهرس المصطلحات والألفاظ الغربية	
فهرس الأماكن والبلدان.	
فهرس المصادر والمراجع.	
فهرس المضوعات.	





فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة والآية	الأيــــــة	٢
177	البقرة ' ٤٣	﴿ وَآزَكُمُوا مَعَ ٱلرَّكِمِينَ ﴾	١.
704	البقرة 10	﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾	۲
£ YV	البقرة. ٧٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْ بَعُواْ بَقَرَةً ﴾	٣
144	البقرة: ١١٥	﴿ فَأَيْنَمًا ثُولُواْ فَشَمَّ وَجَّدُ اللَّهِ ﴾	٤
		﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَظَوَّفَ	۵
£+4	البقرة: ٥٨ ١	پوسًا ﴾	
***	البقرة: ١٨٤	﴿ كَاكَ مِنكُم مَّ إِيعِنَا أَوْ عَلَىٰ سَغَرٍ فَمِدَةً ۚ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	4
41.	الْبقرة: ١٨٤	﴿ فَعِدَةٌ مِنْ أَيَّامِ أُخَرَ ﴾	٧
W E +	البقرة: ١٨٤	﴿ وَعَلَ ٱلَّذِينَ يُعِلِيثُونَهُ ﴾	٨
۳۳۸	البقرة: ١٨٥	﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلثَّهُرَ فَلْيَصَهُ ﴾	4
***	البقرة: ۱۸۷	﴿ أَنِتُوا المِيامَ إِلَى الَّتِيلِ ﴾	44
* £A	البقرة: ۱۸۷	﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُ ﴾ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِي ٱلْمُسَامِدِ ﴾	11
۳۴۸	البقرة: ١٩٦	﴿ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدِّي ﴾	17
۴۸۷	البقرة: ١٩٦	﴿ فَمَنَ تَمَنَّعَ وِٱلْمُهْرَةِ إِلَى لَلْهَجَ ﴾	14
***	البقرة: ١٩٦	﴿ وَسَيْمَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾	14
£17.47A	البقرة: ١٩٩	﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا أَسْتَيْسَرُ مِنَ ٱلْمَدِّي ﴾	۱۵
T41.TA4	البقرة: ١٩٦	﴿ ذَالِكَ لِسَ لَمْ يَكُنْ أَهَلُهُ حَسَانِينِي ٱلْمَسْيِدِ ٱلْمُوَامِ ﴾	17
		﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ * أَذَى مِن زَأْسِهِ - فَفِدْدَيَّةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ	۱۷
P47	البقرة: ١٩٦	صَدَقَةِ أَوْ نُسُكِ ﴾	
٤١٨	البقرة: ١٩٦	﴿ حَتَّى بَنْكُمَ ٱلْمَدَدُى تَحِلَّهُ ﴾	۱۸



الصفحة	السورة والآية	الآية	٢
***	البقرة: ١٩٧	﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا نُسُوفَ ۗ وَلَا حِـدَالَ فِي ٱلْمَعَجِ ﴾	14
*44	البقرة: ١٩٧	﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُم مَّعْلُومَاتٌ ﴾	۲.
۲۷۷	البقرة: ١٩٨	﴿ هَادَ ﴿ هَادَ صِحْدُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْهِ عَرِ الْحَدَامِ ﴾	41
የ ለጓ	البقرة: ١٩٨	﴿ فَمَاإِذَا أَفَضَٰتُ ثِنْ عَرَفَنَتِ ﴾	**
444	البقرة: ٢٠٣	﴿ وَمَن تَلَغَّرُ فَلَآ إِنْهَ عَلَيْهِ ﴾	44
117	اليقرة: ٢٢٢	﴿ فَأَعْتَزِلُوا ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيدِيضَ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ ﴾	4.5
117	البقرة: ۲۲۲	﴿ مَنَّ يَعْلَهُ مَنْ ﴾	40
108	البقرة: ۲۳۸	﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَدَيْنِينَ ﴾	44
640	البقرة: ۲۸۰	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	۲۷
6+7	البقرة: ۲۸۳	﴿ فَرِعَنْ ثَقْبُومَتُ * ﴾	44
ø 1 Y	اليقرة: ۲۸۲	﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَغَرٍ وَلَمْ تَهِدُوا كَانِبًا فَرِهَنَ مُقْبُوضَةً ﴾	44
*11	البقرة: ۲۹۹	﴿ لَا يُكَالِثُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	۳۰
***	آل عمران: ۳۷	﴿ وَكُفَّلَهَا زُكِّرِيًّا ﴾	41
707	آل عمران: ۹۷	﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِنَّ ٱلْبَيْتِ ﴾	۳۲
404	آل عمران: ۹۷	﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	**
		﴿ وَسَادِعُوا إِلَىٰ مَعْفِرَةِ مِن رَّبِعِكُمْ وَجَنَّةٍ عَهَمُّهَا ٱلسَّمَوَتُ	#1
179	آل عمران: ۱۳۳	وَآلِأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾	
Y+%	آل عمران: ۱۹۱	﴿ وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾	70
019	النساء: ٥	﴿ وَلَا تُؤَمُّوا ٱلسُّفَهَاتَ آمُولَكُمُ آلَتِي جَمَلَ إِلَيْهُ لَكُو فِينَا ﴾	**
٠٢٩	النساء: ٢	﴿ فَإِنْ ءَالْسَنَّمُ مِنْهُمْ رُشُدًا فَأَدْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَلَكُمْ ﴾	**
Y0+	النساء: ۲۰۲	﴿ وَإِدَا كُنتَ فِيهِمْ ﴾	۳۸



الصفحة	السورة والآية	الآيـــــة	۴
147	النساء: ١٠٣	﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِئَاً مَّوْقُونًا ﴾	44
744	النساء: ۱۲۸	﴿ وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾	٤٠
		﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا كُونُوا فَوَرَّمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَّاة لِنَّهِ وَلَوْ	13
۷۲۹	النساء: ١٣٥	عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾	
		﴿ يُتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا مُعَشَّمُ إِلَى العَبَالَةِ مَاغْسِلُوا	£ Y
4.	thus: 7	وُجُوهَكُمْ وَأَبَدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾	
٧٠	Haus, F	﴿ أَوْجَنَاهَ أَحَدُ مِنَ الْعَالِيطِ ﴾	24
٧٥	भ :इ.४३६६।	﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنبًا فَأَطَّلَهُ رُواْ ﴾	£ £
45	Maris 1	﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَاتَهُ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	to
4.4	ticus: F	وَأَوْ لَكُمْ مُنْ النِّسَاءَ ﴾	24
1 + 7	म इत्याप	﴿فَنَيَسُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾	٤٧
111	धाराहर ह	﴿ وَامْسَاحُواْ بِرُهُ وسِكُمْ ﴾	٤٨
117,777	المائدة ها	﴿ لَا لَقَنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾	14
21 - 12 - 4	المائدة. عا	﴿ فَجَزَّا مُ يُشَلُّ مَا فَلَلَ مِنَ ٱللَّمَدِ ﴾	01
41+	المائدة. ٩٠	﴿ هَدَّيًّا بَالِغَ ٱلْكَتَّبَةِ ﴾	61
140	الأعراف: ٣١	﴿ وَكُنُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْسُرِفِينَ ﴾	٩٧
117	الأعراف: ٣١	﴿ نُدُوا ذِينَتُكُمْ عِندَكُمْ مَسْجِدٍ ﴾	۳۵
* 1 **	الأثنال: ۱۲	﴿ فَأَصْرِبُوا فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾	οŧ
4 - 5	النوبة: ٣٠	﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُغَرَّآءِ ﴾	00
1718	التوبة: ١٠٨	﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْبَونَ أَن يَنظَهُ رُواً ﴾	۵٦
101	النحل ۹۸	﴿ فَإِدَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْوَانَ فَأَسْتَعِيدٌ وِأَنَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطُونِ ٱلرَّحِيدِ	٥٧

الصفحة	السورة والآية	ا لآيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٢
147	18 : 4b	﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ مُللُّوعِ ٱلشَّمْسِ ﴾	٥٨
₩ ٨•	الحج: ٢٩	﴿ وَلْـ يَظُوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَيْدِي ﴾	94
797	الحج: ٣٣	﴿ ثُمَّ عَمِلُهَا إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْمَيْدِي ﴾	4+
474	الحيج: ٣٣	﴿ لَكُرُ فِيهَا مَنَفِعُ إِنَّ لَيَلِ مُّسَمَّى ﴾	44
101	الحج: ۷۷	﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا أَرْكَعُوا وَأَمْتُمُ ثُواً ﴾	44
4٧	الحيج: ٧٨	﴿ وَمَا جَمَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	7,11
1 £A	الحتور. ٣٦	﴿ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَلْهَ رَينَّهَا ﴾	48
۸٠	القرقان: ٤٨	﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَلَةِ مَا أَهُ مَلْهُ وَزَا ﴾	40
677	العنكبوت: ١٤	﴿ فَلَيِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَسِينَ عَامًا ﴾	11
473	الصائات: ١٠٧	﴿ وَقَدَيْنَاهُ بِذِبْنِجِ عَظِيمٍ ﴾	٦٧
9 9 A	نمبلت، ٤٦	﴿ مَّنْ عَبِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، ﴾	٦٨
ett	الزخرف: ۳۲	﴿ لِيَنْ خِذَ بَعَضُهُم بَعَضَا سُخِرِيًّا ﴾	44
		﴿ يُتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱللَّهِ وَاللَّهِ وَآلِطِيمُوا ٱللَّهَ وَاللَّهِ الرَّسُولَ وَلَا مُنْطِلُوا	٧٠
147	محمد، ۳۳	أَعْمَالُكُونِ ﴾	
		﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓا إِنَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ	٧١
74.	الجمعة: ٩	فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾	
772	الجمعة: ٩	﴿ فَاسْمَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾	٧٢
***	الجمعة، ١١	﴿ وَزَرَكُوكَ فَآيِمًا ﴾	٧۴
		﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا أَنَّ يُرْسِلِ ٱلسَّمَاةَ	٧٤
717	نوح: ۱۱-۱۱	عَلَيْكُمْ مِنْدُرَارًا ﴾	
774	الجن. ۱۸	﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَنْجِدَ لِلَّهِ ﴾	۷٥



الصفحة	السورة والآية	الآيـــــة	۴
441,144	المزمل: ۲۰	﴿ فَأَقْرَءُواْ مَا نَيْسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾	٧٦
101	المرامل: ۲۰	﴿ فَأَقْرُهُ وَا مَا قِيْشَرَ مِنْهُ ﴾	V V
100	المدثر: ۲۱	وَثُمَّ مَعْلَرُ ﴾	٧٨
۱۵۲	الأعلى: ١٤	وْقَدْ أَفْلُحَ مَن تَرَكُن ﴿ ﴿ وَذَكُمُ أَسْمَ رَبِهِ عَصَلَىٰ ﴾	V4
414	الضحى: ٨	﴿ وَوَجَدَكَ عَآيِلًا فَأَعْنَ ﴾	۸۰
144	الشرح: ٨	﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ مَانَعَتْ ﴿ إِنَّ وَإِلَىٰ رَبِكَ فَأَرْغَب ﴾	۸١
44.8	العلق: ٩	﴿ أَرَهَ إِنَّ ٱلَّذِى يَنْهَلُ اللَّ عَبْدًا إِذَا صَلَّتَ ﴾	AY
£ Y Y	المكوثر: ٢	﴿ فَصَلَ لِرَبِكَ وَأَغْمَرُ ﴾	۸۳

* * *



غهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
74.	ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول	١
٦٨	ابدأوا بها بدأ الله تعالى	Y
۱۸۳	أتيت المدينة فوجدتهم يُصلون	۳
٤٩٤	أجاز السّلَم في الكرابيس	٤
777	أجاز العمري، وأبطل الرقيي	٥
٥٥٨	احتجم رسولُ الله ﷺ، وأعطى الحجَّام أجرةً	*
۳۸۷	إحرام المرأة في وجهها	٧
74.5	إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه	٨
141	أخرّ وهن من حيث أخّرهن الله	4
774	أدخل أبا دُجانة	1.
7"12	أدّوا عمّن تمونون	11
317	أدُّوا عن كل حرٌّ وعبدٍ، صغير أو كبير	۱۲
٤٨٣	إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم	14
1 - 7	إذا أدخلت القدمين في الحفين	11
١٤٣	إذا أَذَّنت فترسَّل، وإذا أقمت فاحَّدُر	10
٦٤	إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء	١٦
2 2 2	إذا بايعت أو شاريت فقل: لا خِلابة	۱۷
44.	إذا خرج الإمام يوم الجمعة فلا صلاةً	١٨



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
Y & •	إذا رأيتم من هذه الأفزاع فأفزعوا إلى الصَّلاة	11
١٥٤	إذا رفعت رأسك من آخر السجدة	۲٠
171	إذا ركع أحدكم فليُقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم	71
17.	إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك	44
۳۸۱	إذا رميتم وحلقتم حلَّ لكم الطيبُ والثيابُ	44
170	إذا سجد العبدُ المؤمن سجد كلُّ عضو	3.7
۲۰۳	إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً	40
17.	إذا قال الإمام: {ولا الضالين}، فقولوا: آمين	4.4
177	إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده. فقولوا: ربنا لك الحمد	**
١٨٨	إذا قلت هذا أو فعلتَ هذا فقد تمت صلاتك	4.4
٨٥٢	إذا كانت الحبة لدى رحم محرم لم يرجع فيها	74
* 3 7	إذا مات المحتال عليه مفلساً عاد الدِّين إلى ذمّة المحِيل	۳+
777	إذا مالت الشمس فصلُ بالناس الجمعة	7"1
VIY	إذا مضت أربعُ سنينَ فُرِّقَ بينهما	**
۸۵	إذا وقع اللباب في طعام أحدكم فامقلوه	**
7.7	ا الأذنان من الرأس	71
244	ارأيت لو أذهب الله تعالى الثمرة بم يَستحل	**
١٣٨	أسفِروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر	#4
117	اصنعي ما يصنع جميع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت	۳۷
0 2 7	أَعْطُوا الأَجيرَ حقَّه قبل أَن يَجِفَّ عَرَقُه	47



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
٦٧	الأعمال بالنيات	44
*17	أعوذ برب البيت من الدَّين والفقر	٤٠
777	أغنوهم عن المسألة في هذه الأيام	٤١
194	أفضل الأعمال أحزها	44
* 7 *	أفضل الحج العجُّ والثبِّ	٤٣
TYO	أفضل دعائي ودعاء الأنبياء من قبلي	٤٤
١٨٠	أقام رسول الله ﷺ ابن عباس رضي الله عنهيا حين صلّى معه	ţo
١١٤	أقل الحيض ثلاثة أيام	٤٦.
٧٣	ألاً من ضحك منكم قرقرة	٤٧
ጓጓ٨	أما خالد فقد حبس أدرعاً له وأفراساً	٤٨
T0V	أمر عائشة رضي الله عنها أن تهلُّ بالعمرة من التنعيم	84
174	أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء	ė+
\A\	أمرت أن أسجد على سبعة أعظم	01
144	أمرنا النبي كالا يتأخير العصر	۰۲
707	أمسكوا عليكم أموالكم	۵۳
120	أمَّني جبر ثبلُ عليه السلام عند البيت مرَّتين	٥٤
190	إنَّ الذي حرَّم شربها حرَّم بيعها	00
1 2 1	إنَّ الله تعالى زادكم صلاةً ألا وهي الوثر	۵٦
١٣٨	إنَّ الله تعالى زادكم صلاةً هي خيرٌ لكم	۷۵
*14	إِنَّ الله تعالى عفا عن أمتي ما حدثت به أنفسهم	٥٨

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
۳1.	إِنَّ الله تعالى كرِ و لبني هاشم غُسالة الناس	٥٩
W 2 •	إنَّ الله تعالى وضع عن الحامل والمرضع الصوم	٦.
~~~	إن الله تعالى و ضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم	41
717	أن النبي ﷺ أقام بتبوك عشرين ليلةً	44
۸۰	أَنَّ النَّبِي ﷺ أو جبَ الوضوءَ في المذي	74
7,7"	أنَّ النبي ﷺ توضأ ومسح على ناصيته وخفيه	7.6
٥٥٨	أنَّ النَّبِي ﷺ دخل حمَّام جُحفةٍ	٦٥
141	أنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً التفت في الصلاة	**
**4	أنَّ النبي ﷺ طاف يوم النحر في حجة الوداع	7.7
***	أن النبي ﷺ قبّل الحجر ووضع شفتيه عليه وبكى	٦٨
۳۸۰	أَنَّ النبي وَ اللهِ قَدَّم ضَعَفَةَ أهله	14
۳۸۰	أنَّ النبي ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة	٧٠
1%+	أنَّ النبي ﷺ كان إذا ركع يُسوِّي ظهره	۷۱
7 7 7	أنَّ النبي ﷺ كان يخطب قائماً خطبةً واحدةً	VY
***	أنَّ النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة مادّاً يديه	٧٣
100	أنَّ النبي ﷺ كان يرفع يديه حِلاء أذنيه	٧٤
134	أنَّ النبي ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح	٧ø
44.5	أنَّ النبي ﷺ كان يصلي العيدَ والشمس على قدر رُمح	٧٩
TV1	أنَّ النبي ﷺ كان يمشي على راحلته	٧٧
YOA	أنَّ النبي ﷺ كفَّن ابنته رفيَّة في خمس أثواب	٧٨

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
770	أنَّ النبي ﷺ نهى عن تقصيص القبور	V4
474	أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح	۸٠
774	أنَّ النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم وقفوا	۸۱
٣٧٠	أنَّ النبي صلى ﷺ لما فرغ من طوافه أتى المقام فصلى ركعتين	ΛY
777	أنَّ أهل المدينة لما رأوا تجارةً أو لهوآ	۸۳
177	أنَّ رسول الله ﷺ وعمر، وعلياً، وابن مسعود كانوا ينهضون	Αŧ
٩.	أنَّ زنجيًّا مات في بشر زمزم	۸٥
١٨٨	إنَّ صلاتنا هذه لا يُصلح فيها شيءٌ من كلام الناس	۸4
Y + 2	إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد	۸۷
14.	إن كان رطباً فاغسليه	۸۸
W4.Y	أنَسِيَّ الناسُ أم طالَ عليهم العهدُ	۸٩
***	إنك رجلٌ قوي، وإنك لتؤذي الضعيف	4+
٧٠	إنها علينا الوضوء بما يخرج ليس مما يدخل	41
777	أنه أجاز العُمرى، وأبطل شرط المعمر	44
*44	أنه سُئل عمَّن واقَعَ امرأته، وهما محرمان	44
**1	أنه سأله شابٌ عنها فنهاه، وسأله شيخ قرخُص له فيها	4.8
٧.,	أنه سجد للسهو بعد السلام	40
Y 1 A	أنه صلى ركعتين بهم ثم قال: «أتموا صلاتكم	44
۱۷۳	أنه قرأ في الأولى من الوثر بسبح اسم ربك الأعلى	4٧
1 2 2	أنه قضاهُنَّ على الوِلاء والترتيب بإقامة	4.4



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	۲
1 V 4	أنه كان أخف الناس صلاة في تمام	44
174	أنه كان إذا قام من الأولى إلى الثانية	1
mh.1	أنه كان يصبح جنباً من غير احتلامٍ وهو صائم	1+1
Yov	أنَّه كان يُعمَّمُ الميِّتَ، ويَجعلُ ذنبَ العِيامةِ على الوجه	1+4
139	أنه كان يقمد متورّكاً	1.4
101	أنه كان يقول كذلك	1+4
774	أنه كان يكبّر في الطريق جهراً	1+0
11.	أنه مسح على جوربيه	1+4
٤٣٩	أنه نهي عن بيع الثهار حتى يبلو صلاحها	1+V
441	أنه وقف بعرفة حتى إذا غربت الشمس	1+8
T 2 9	أوفِ بنذرك	1+4
AY	أيُّها إهابٍ دُّبغ فقد طَهُر	11+
070	باغ رسولُ الله ﷺ ماله وقسم ثمنه بين غرمائه بالحصص	111
174	بِتُ عند رسول الله ﷺ أرقبُ صلاته بالليل	117
£YV	البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة	118
114	ا بُعثت بالحنيفية السَّمحة	118
TOA	عَبرَّ د لإملاله فاغتسل	110
۳۸٥	التحصيب ليس بنسك	117
110	تقعدُ إحداهنَّ شطر عمرها لا تصومُ ولا تصلي	117
444	تِمَّ على صومك	118



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
٤٨٦	التمر بالتمر	111
178	تنتظرُ النُّفساء ما بينها وبين أربعين صباحاً	14+
٨٥٢	تهادوا تحابوا	171
97	التَّيممُ ضربتان: ضربةً للوجه، وضربةً للذِّراعين	144
1 - 1	التَّيمم وضوءُ المُسلم	174
191	ثلاثُ ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيها	141
**.	ثلاث لا تفطّرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام	140
£ ¥ %	النُّلُثُ كثيرٌ	144
٥٦٨	الجارُ أحقُّ بشفعته	144
443	جيدها ورديثها سواء	144
448	الحاج الشّعِثُ الْتَهِٰلِ	174
144	حُتّيه ثم اقرصيه ثم اغسليه بالماء	14+
143	الحنطة بالحنطة مثل بمثل يد بيد	141
77	حين توضأ مرَّةَ مرَّةَ، فقال	344
V11	خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك	144
74.	خروج الإمام يقطع الصلاة	348
129	خُفُها ومُلاهتُها	140
77	خلَّلوا أصابعكم قبل أن تتخلَّلها نارُ جهنَّم	144
9.8	خُمروا آنيتكم	144
£17	خسٌ من الفواسق يُقْتلنَ في الحِلّ والحَرّم بلا جزاءٍ	۱۴۸

EEE VYV BOB
-------------

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
٩١	خيرُ الأُمور أوساطها	144
٤٠٩	الدَّال على الشر كفاعله	11.
۱۸٥	ذلك كفل الشيطان	181
<b>£ 9</b> V	الذهب بالذهب مثل بمثلٍ، يد بيد	147
410	رأيتُ قبر رسول الله ﷺ مسنَّهاً	124
3 7 7	رُ فع القلم عن الثَّلاث: عن الصَّبي حتَّى بحتلم	188
1 & A	الركبة من العورة	110
0 • 0	الرَّهن بيا فيه	184
٦٢٨	الزعيم غارم	187
Y %V	زمَّلوهم بكُلُومهم ودمائهم	144
٤٧٦	سر إلى أهل بيت الله وانههم عن أربعة	184
۸۵۸	شرَّ بيتٍ تُكشف فيه العوراتُ	10.
٥٦٧	الشّريكُ أحقُّ من الخليط	101
079	الشَّفْعة كنِشْطة العِقال	104
***	الشهر هكذا وهكذا وهكذا	104
1 7 4	صلَّ بالقوم صلاةً أضعفهم	101
٧ - ٤	صلِّ قائهاً فإن لم تستطع فقاعداً	100
147	صلاة الليل مثنى مثنى	107
412	صلاة المسافر ركعنان تامٌ غير قصرٍ على لسان نبيّكم	100
727	الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً	101



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٠
١٧٨	صلّوا خلف كل برّ وفاجر	104
* 7.7	صلَّى على حمزة سبعينَ صلاة	17+
A Anh	صلَّيتُ مع رسول الله ﴿ صلاةَ العيد	111
**1	صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته	177
£ 4 0	ضحُّوا بالثنيان، و لا تضحُّوا بالجُّذعان	175
3.7	طهرةٌ للقم، ومَرضاةٌ للرب	171
***	الطواف بالبيت صلاة إلا أنَّ الله تعالى أحلَّ فيه المنطق	170
499	العبرة للواجد منهيا جميعاً	111
<b>4</b> × £	عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة	137
YAE	عفوتُ لكم صدقة الخيلِ والرَّقيق	138
774	على اليد ما أخذت حتى تردَّه	114
1 2 4	عورةُ الرجل ما بين سُرَّته إلى ركبته	14+
***	الفطر عما يدخل	171
441	فطركم يوم تُقطرون	177
Y # %	فطركم يوم تُفطرون، وأضحاكم يوم تُضحُّون	174
۲4.	في الرَّقة ربع العشر	171
£AY	في خس من الإبل السائمة شاة	140
YAY	في كلِّ ثلاثين من البقر تبيعٌ أو تبيعةٌ	174
YAŁ	في كلِّ فرسٍ سائمة دينارٌ	100
Yoq	القبرُ أَرَّلُ منزلٍ من منازل الآخرة	۱۷۸



٢	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
171	قضى رسول الله ﷺ أربعٌ صلواتٍ يومَ الحَندق	١٩٠
34.	قنت رسول الله 蒙 في الفجر شهراً	۱۷٤
141	كان إذا سجد يجافي	١٦٤
144	كان النبي ﷺ يُسلم عن يمينه	171
144	كان رسولُ الله ﷺ يغتسلُ بالصَّاع ثهانية أرطالٍ	77.
141	كان يأخذ العشر من خلايا كان يحميها	٣٠٢
140	كان يأمر بأداء الصدقة قبل الخروج إلى المصلى	441
144	كان يحبُّ التَّيامن	٨٢
144	كان يدخل على بعض نسائه فيقول: هل عندكنّ من طعامٍ	770
144	كان يستلم الحجر بمِحْجَنه	*11
144	كان يُعلَمنا رسول الله ﷺ هذا التشهد	179
14+	كان يكبّر عندكل خفض ورفع	17.
141	كان ينهى الحائض والجنب عن قراءة القرآن	117
144	كُسرت زّنداي يوم أُحدٍ فأمرني النبي صلى ﷺ أن أمسح على الجبائر	111
144	كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثلاثة أثوابٍ	707
148	كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ بذكر اسم الله تعالى فهو أبترٌ	٦٤
140	كُنَّ جواري عمر يخدمن الضيفان	10.
144	كُنَّ جواري عمر يخدمن الضيفان كاشفاتِ الرؤوس	10.
144	كنت رديف رسول الله ﷺ و هو يسير من عرفاتٍ	۳۷۷
194	لا اعتكاف إلا بالصوم	729



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
T & A	لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة	144
127	لا تُؤذُّن حتى يستبينَ لك الفجر هكذا	۲۰۰
YAY	لا تأخذوا من أو قاص البقر شيئاً	4+1
<b> </b>	لا تبيعوا الكالئ بالكالئ	4+4
۳۰۸	لاتحل الصدقة لغني	4 + 4
۳۸۳	لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطنٍ	4+1
Y 1 Y	لا تُسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها	Y+0
Y 7. 9	لا تغسلوا عني دمّاً، ولا تنزعوا عني ثوباً	4+4
7.0	لا تقضي لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر	۲۰۷
Y <b>Y</b> Y	لا جمعةً ولا تشريق و لا فطر و لا أضحى إلا في مصر جامعٍ	4+7
YVE	لازكاة في مالٍ حتى يحول عليه	Y+4
710	لا صدقة إلا عن ظهر غني	*11
710	الاصدقة إلاعن ظهر غني	711
V+0	لا صدقة لغني	YIY
\ <b>£</b> V	الاصلاة إلا بالطهارة	*14
144	لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس	711
194	لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر	710
77	الاعمل إلا بالنية	Y 1 7
144	الاهجرة يعد الفتح	717
* • *	لا يجتمعُ في أرضِ مسلمٍ عشرٌ وخراجٌ	414



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	١
77.	لا يحلُّ الصدقة لمحمدٍ، و لا لآل محمدٍ ﷺ	714
<b>7</b> 0 £	لا يحل لامرأةِ تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُسافر فوق ثلاثة	44.
£ \V	لا يُختلى خلاؤها، و لا يُعضدُ شوكُها	**1
108	لا يقبل الله تعالى صلاةً امرئ حتى يضع الطهور مواضعه	***
770	لا يلبس المحرم ثوباً مسَّه زعفران أو وَرْس	444
117	لا يمسُّ القرآنَ حائضٌ ولا جنبٌ	441
019	لا يملك العبد والمكاتّب شيئاً إلا الطلاق	770
Y 7,1"	اللَّحدُ لنا، والشُّقُّ لغيرنا	***
707	لقُّنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله	***
144	ئن تزالَ أمتي بخيرٍ ما لم يُؤخِّروا المغرب	***
***	اللهم زد بيتك تشريفاً و تعظيهاً	**4
797	لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي	***
1.4	لو كان الدِّين بالرأي لكان باطن الخفّ أولى بالمسح	741
70	لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسُّواك	744
12.	لولا سُقْم السقيم وضعف الضعيف لأخَّرتُ العشاء	744
141	ليس ذلك دمُ حيض، إنها هو دمُ عِرقِ عَنَدَ	341
444	ليس عليك في الذهب زكاةً ما لم يبلغ عشرين مثقالاً	Tto
YAV	ليس في العوامِل والحواملِ صدقةٌ	***
YAŁ	ليس في النَّخة، و لا في الجبهة، و لا في الكسعة صدقةٌ	747
799	ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة	747



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٠
Y 4 •	ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتين	744
***	ليس منم برّم صيامٌ فِم سفر	Y £ +
171	لِيَلني ذوا الأحلام منكم	137
Y 9 9	ما أخرجت الأرضُ ففيه العشر	717
444	ما أدركتم فصلُّوا، وما فاتكم فاقضوا	Y £ W
109	ما جَهَرَ بها رسول الله ﷺ في صلاةٍ مكتوبةٍ قطُّ	337
Y%Y	ما دُون الحُبّب، فإن يك خيراً عجّلتموه	710
ξΛξ	مارآه المسلمون حسناً فهو عندالله حسنٌ	74%
***	ما صلّى رسول الله ﷺ إلا لمواقيتها	7 2 7
۸٠	المَاءُ طهورٌ لا ينجُسُه شيءٌ إلا ما غيَّر لُونَه	744
£ 444	المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا	Y 4 4
Y % 0	مرَّ عليُّ ﴿ اللهِ بِقَبِر رَجِلٍ قَدْ شُجِّي فَنَحَّاهُ	70.
٨٤٨	المرأة عورةً مستورةً	701
1 2 4	مروا صبيانكم بالصلاة لسبع	707
***	المسافر يترخص بالقطر	704
١٣٢	المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة	Yot
171	المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها	700
108	مفتاح الصلاة الطُّهورُ، وتحريمها التكبيرُ	707
7.00	من اؤغن بأمانةٍ فليؤدها	Yov
۳۸٦	من أدرك عرفة بليلٍ فقد أدرك الحج	Y0A



الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	١
440	من أراد أن يرجع إلى أهله فليكن آخر عهده الطواف بالبيت	404
144	من استجمر فليوتر، من فعلَ هذا فحسنٌ	**•
٤٥٠	من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه	**1
***	من أفطر في رمضان فعليه ما على المُظاهِر	***
44.	من أكبر الكبائر تأخيرُ الصلاة عن وقتها	777
V•Y	من التقط لُقَطةٌ فليعرّفه سنة	Y%1
V•Y	من التقط لُقَطة يسيرة درهما أو حبلاً	770
009	من السُّحت عسبُ التَّيس	***
۸۵۸	من السَّحْتِ كَسْبُ الحَجَّام	***
٤٣٧	من باع نخلاً وله تُمَر فثمرته للبائع	444
190	من ثابرَ على ثنتي عشرة ركعةٍ في كل يومٍ وليلةٍ	Y14
7.47	منُ حجَّ هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق	***
1 2 +	من خشي منكم أن لا يستيقظ فليوتر في أوَّل الليل	YVI
171	من ذُكرتُ عنده ولم يصلُّ عليّ فقد جفاني	YVY
797	من ساق الحدي فليس له أن يحل	444
**1	من صلَّى على جنازةٍ في المسجد فلا أجرَ له	YVE
£ 44.	من فاته الحبح تحلل بعمرة و لا دم عليه	440
144	من قاء أو رعف في صلاته	777
77.	من قاء فلا قضاء عليه	744
177	من كان له إمامٌ فقراءة الإمام له قراءةً	***



٢	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
YV4	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة	777
44+	من مسَّ كفَّ امرأةٍ ليس منها بسبيلٍ	10.
YAY	من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله تعالى	707
YAY	من نام عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها	19.
YAY	من نظر إلى محاسن أجنبية صُّبُّ في عينيه الآنكُ يومَ القيامة	129
YAE	من وجد لقطةً فليُشْهِد ذوا عدل منكم	٧٠١
440	من وقف بعرفة فقد تمّ حجه	۳۸۷
YAY	المهاجر من هجر السيئات	144
YAV	نهى النبي ﷺ عن بيع الكاليء بالكاليء	£ 9. Y
YAA	نهي النبي ﷺ عن قرض جرَّ منفعةً	137
YA4	ا نهى رسول الله ﷺ عن النَّجْش	£7.A
44+	ا نهى عن تربيع القبور	Y 7 E
741	ا هاء وهاء	8 A 8
747	هل أعنتم وهل أشرتم؟	٤١٦
744	هُنَّ هٰنَّ، ولمن مرَّ لهنَّ من غير أهلهنَّ	707
741	الواهب أحقُّ بهبته ما لم يُثب عنها	701
790	وتحليلها التسليم	171
797	ورُدَّها في فقرائهم	٣٠٨
747	رعلى الذي يُطوّقونه فلا يطيقونه	137
Y4A	وكذلك كل ما يُكال أو يُوزن	4.43

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	٢
747	و لا تشريق إلا في مصرِ جامعِ	744
727	ولاخطبة فيها	۴٠٠
٣٧٠	وليُصل الطائف لكل أسبوع ركعتين	4.1
144	يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله	4.4
140	يا أبا ذر مرة أو ذر	4.4
١٣٦	يغرَّنكم أذانُ بلالِ، و لا الفجر المستطيل	4.1
9.8	يُغسل الإناء من ولوغ الكلب	4.0
140	اليمين للوجه، والبسار للمقعد	4.4



### فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلـــــم	٠
٧٨	إبراهيم بن رُستم أبو بكر المروزي	•
٧١	أبو بكر الخوارزمي محمد بن موسى	۲
8 + 4	أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير	۴
77	أحمد بن على بن عبدالعزيز البلخي	٤
117	أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الأزدي	٥
۱٤	أحمد بن محمد البغدادي، المعروف بالأقطع	٦
***	أسامة بن زيد بن حارثة	٧
444	أسد بن عمرو بن عامر، أبو عمرو، البجلي	٨
709	أم حبيبة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية	•
10.	أنس بن مالك بن النضر الأنصاري	1+
۲٠۸	بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن المريسي العدوي	**
Y 47	بكير بن عبدالله بن الأشبح القرشي	17
1 27	بلال بن رباح	14
140	جُندُب بن جنادة بن سفيان أبو ذر الغفاري	١٤
\$17	الحارث بن ربعي أبو قتادة الأنصاري الأنصاري	10
2 2 2	حبّان بن مُنقِذ بن عمرو الأنصاري الحرِّرُجي المازِني	7
**.	الحجاج بن يوسف بن محمد الثقفي	۱۷
<b>#</b> £A	حذيفة بن اليهان الفارسي	۱۸
۷١	الحسن بن زياد اللؤلؤي	١٩



الصفحة	اسم العلييم	۲
414	حنظلة بن أبي عامر الأنصاريُّ الأوسيُّ	۲٠
1 1	الحطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي	۲١
7.7	زُ فَر بن الهٰذيل بن قيس العَنبري البصري	**
14.	زيد بن أسلم أبو عبد الله العدوي	74
779	زيد بن صُوحان بن حجر أبو سليهان الربعي العبدي	Y &
774	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	40
100	سلمان الفارسي أبو عبد الله، ويعرف بسلمان الخير	۲٦.
444	سهاك بن خرشة أبو دجانة	۲۷
118	صُدي بن عجلان بن الحارث	۲۸
Y + 7	الضحاك بن مزاحم أبو محمد الحلالي	44
**	عبدالعزيز بن أحمد بن نصر بن صالح	٧.
144	عبدالله بن الزبير بن العوام	۳١
149	عبدالله بن رافع بن خديج	44
177	عبدالله بن مسعود	44
1 8	عبدالرحمن بن محمد السَّر حسي	٣٤
1 8	عبدالواحدبن علي بن برهان العكبري	٣٥
**	عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد المحبوبي	*1
۱۸	عبيدالله بن الحسين الكرخي	۳۷
٨٦	عبيدالله بن الحسين بن دلال بن دَلْمَم	۳۸
18	عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أحوى بن العوام بن حَوْشَب الشَّيباني	44
277	عتاب بن أسيد أبو عبد الرحمن القرشي الأموي	٤٠



الصفحة	امـم العلــــم	۲
**4	عطاه بن أبي رباح أسلم القرشي	٤١
191	عقبة بن عامر بن عبس الجهني	٤٧
774	علقمة بن وَقّاص القاف الليثي المدني	43
1+4	علي بن محمد بن الحسن، أبو القاسم النخعي	٤٤
Y+8	عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي الكعبي	٤٥
Y 9 +	عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري الخزرجي	13
14.	فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب	٤٧
*41	كعب بن عجرة بن أمية البلوي	٤٨
14.	محمد بن إبراهيم أبو بكر الضرير الميداني	٤٩
10	محمد بن أبي الفضل محمد السرحسي	۵۰
444	محمد بن أحمد بن أبي سهل	۵١
133	محمد بن الفضل أبو بكر	٥٢
799	محمد بن سياعة بن عبدالله بن هلال أبو عبدالله التميمي	۳٥
779	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري الكوفي	٤٥
141	محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الهندواني	٥٥
14	عمد بن علي بن سُويَد المؤدُّب	٥٦
14	محمد بن على بن محمد بن الحسين بن عبدالملك الدَّامغاني الكبير	٥٧
70.	عمد بن عمد بن أحمد بن عبدالله الشهير بالحاكم المروزي	۵۸
٦٠٨	محمد بن محمد بن سفيان، أبو طاهر الدّبّاس	۵۹
T & A	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب	٦.
**4	محمد بن مقاتل الرازي	٦١



الصفحة	اسم العليم	۴
۱۳	محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني الحنفي	7.7
***	مصعب بن عمير بن هاشم القرشي العبدري	74
179	معاذبن جبل بن عمرو الأنصاري	78
444	المعلَّى بن منصور أبو يحيى الرازي	10
۳۱۲	معن بن يزيد بن الأخنس بن حبيب أبو يزيد السلمي	11
1 - 4	المغيرة بن شعبة بن أبي عامر	٦٧
10	المفضّل بن مسعود بن محمد يحيى التنوخي	3.4
٧٩	المقدادين عمروين ثعلبة بن مالك البهراوي	79
Yor	موسى بن سليهان أبو سليهان الجوزجاني	٧٠
٤٣٠	ناجية بن جندب بن كعب الأسلمي	٧١
Y0X	نُسيبة بنت الحارث أم عطية الأنصارية	٧٧
749	النضر بن شميل بن خرشة أبو الحسن المازني التميمي البصري	٧٣
7.7	يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي الأنصاري	٧٤

* 4 4



### فهرس القواعد والضوابط الفقهية

# أولاً: القواعد الفقهية:

الصفحة	القاملة الفقهيـــة	٦
£ Y V	إذا اجتمع المانعُ من الجوازِ مع المجوِّز يترجُّحُ المانعُ.	1
۲۰۳	إذا كان الشكُّ يعرض كثيراً يُبنى على غلبة الظنَّ، وإلاَّ على اليقين.	۲
Y+V	بناءً القويُّ على الضَّعيفِ لا يستقيمُ.	٣
٧٠٩	بيتُ المال يُعدُّ لمصالح المسلمين.	٤
٤٠٤	تأخيرُ الأكثر كتأخير الكلُّ.	٥
<b>٤</b> ٣٦	التَّخيُّر بِحُكم التَّغيُّر.	7
118	تقديرُ الشَّرع يمنعُ أن يكون لما دونَ المقدِّرِ أو فوقَ المقدَّرِ حكمُ المقدر.	٧
411	التَّكليف يُبتنى على الوسع.	٨
۳۳۷	التَّمسكُ بالعزيمةِ أولى من التَّرخص بالرُّخصة.	٩
<b>**</b> 0 •	الثابتُ بالضرورة يتقلَّرُ بقدر الضَّرورة.	1+
448	الجزاءُ يجبُ بحسبِ الجناية.	11
١٠٨	الجمعُ بين الأصل والخلف عتنعٌ.	17
791	الحَرجُ مرفوعٌ.	١٣
450	الحرج مسقِطُ للقضاء.	18
٤٥١	حكمُ النَّبعِ حكمُ الأصل.	10
0 2 2	الحكمُ لا يسبقُ سببَهُ.	١٦
444	الحُكمُ يتعلُّقُ بالأصل دون التَّبَع.	۱۷



٢	القامدة الفقهيـــة	الصفحة
۱۸	حملُ تصرُّفِ المسلمِ على الصَّحةِ واجبٌ ما أمكن.	٤٩٨
19	الخراجُ بالضيان.	790
۲.	الشَّاهدُ دليلٌ على الغائب.	V1Y
41	الشَّرَعُ لا يَرِد بها لا يفيدُ.	410
44	الضَّررُ مدفوعٌ.	979
74	الضَّرورةُ تتقدَّر بِقدرها .	117
4.5	الطاعة بقدر الطاقة.	Y+7
Yo	العبرةُ للغالب.	٨٤
47	الغالبُ بمنزلة الواقع.	YY•
۲v	غلبةُ الظنُّ قد تقومُ مقامَ اليقين عند التَّعذُّرِ على الوقوفِ على اليقين.	144
۲۸	الفرقُ بين اليسيرِ والفاحشِ: أنَّ اليسيرِ ما لا يفوتُ به شيءٌ من المنفعة.	777
44	القضاءً يحكي الفائت.	Y 1 9
۳.	القليلُ ساقط الاعتبار.	448
٣١	لا بقاءً للشيءِ مع وجودِ ضلُّه.	٣٥٠
74	لا بناءً على العَدَمِ.	١٨٤
٣٣	لا تبلغُ درجةُ التَّبَعِ درجةَ الأصلِ.	٤٠٥
37	لا يُبْنَ الحَكُمُ على النَّادرِ.	٧١٣
40	لا يجوز تحمل أعلى الضررين لدفع أدناهما.	7.87
47	للأكثر حكمُ الكلِّ.	١٠٧
٣٧	ما نقعُ الحاجة إليه فطريقُه في الشَّرع: الرُّجوعُ إلى أمثالِهِ.	۷۱۳



الصفحة	القامدة الفقهيسة	٦
٦٨٤	ما لا يقدر المرءُ على الامتناع عنه فهو عفوٌ.	٣٨
374	ما يكونُ محرَّمَ العينِ فهو محرمٌ بدواعيه.	44
١٤٥	المتيقَّنُ لا يبطلُ بالمحتمل.	٤٠
3773	المغلوبُ في مقابلةِ الغالبِ كالمعدومِ.	٤١
440	النَّاقصُ لا ينوبُ عن الكاملِ.	٤٧
٤٠٣	النُّقصانُ الفاحشُ بمنزلةِ الهلاكِ.	٤٣
41	الوسطُ أقربُ إلى العدلِ.	3.3
9.4	الوقوعُ من الحوادث، فيُحالُ به إلى أقربِ الأوقاتِ وجوداً.	٤٥
244	يجبُ تعظيمُ شعائرُ الله إلاَّ في موضع الضرورة.	٤٦



# ثانياً: الضوابط الفقهية

الصفحة	الضابط الفقهي	١
٦٦٥	الإسقاط مما يتم بقول المشقط.	١
774	اسمُ المال يتناولُ سائرَ أجناس الأموال .	۲
YMM	الأصلُ في الأذكار الإسرارُ.	٣
137	الأصلُ في صلاة النَّهار المخافتة .	ξ
4.7	الأفعالُ أصلُ في الصلاة.	Q
٧٠٤	أمرُ الحاكم كأمرِ صاحبِ اللَّقطة.	٦
719	الإنسانُ في تصرُّ فه لنفسِه يستغني عن النيَّة، و في تصرُّ فه لغيرِه يفتقرُ	٧
	إلى النيَّة.	
774	إيجابُ العبدِ مُعْتَبِرٌ بإيجابِ الشَّرعِ.	٨
744	براءةُ الأصلِ تُوجبُ براءةً الكفيلِ.	٩
177	البيِّنة أقوى من اليمين لأنها ملزمةٌ، واليمين دافعةٌ.	1+
781	التأجيلُ في الأعيانِ لا يصحُّ.	11
700	تعليقُ البراءاتِ بالشَّرطِ لا يصحُّ.	14
०५६	التَّمكُّن من الانتفاعِ شرطٌ لوجوبِ الأُجرةِ.	15
۳۸۴	الثمنُ بمقابلة الأصلِ دونَ الوصفِ.	١٤
۸۳	الجاري ما يعدُّه النَّاسُ جارياً.	10
270	جهالةُ المعقودِ عليه تمنعُ جوازَ العقدِ.	١٦
7.1	حقوقُ العقدِ متعلقةٌ بالعاقدِ.	۱۷

الصفحة	الضابط الفقهي	٢
٤٨٥	الرِّبا مبنيُّ على الاحتياطِ.	١٨
۷۱۰	سببُ استحقاق الميراث الفَرْضَيَّةُ أو العُصُوبَةُ.	١٩
१५१	الشَّرطُ الذي يلائمُ العقدَ ويقتضيه غير منهي عنهُ.	۲.
٤٣٥	طريقُ المعرفة يقامُ مقام المعرفة.	۲١
<b>££Y</b>	الغَرَرُ ما يكونُ مستورَ العاقبةِ.	44
०९९	الغَرُورُ في العقودِ يتعلَّق به الضَّهانُّ.	44
Y <b>9</b> Y	الغِنى بالمالية لا بالأجزاء.	3.8
٧١٢	الغَيْبَةُ ليست بسببٍ للفُرقة.	۲0
707	القبض بمنزلةِ القبولِ في البيعِ.	47
180	القِسمةُ تقطعُ الشِّرِكَة.	۲۷
١٢٨	القليلُ معفوُّ شرعاً = وذلك معفوُّ شرعاً	۲۸
197	كلُّ شفع في الصلاةِ صلاةً على حدةٍ.	44
٣٧٠	كلُّ طواف بعدَه سعي، يعودُ إلى استلامِ الحَجَرِ فيه بعد الصلاة.	۴.
104	كلُّ قيامٍ فيه ذكرٌ مسنونٌ؛ فالسنَّةُ فيه الاعتبادُ.	41
<b>£ 4</b> £	كلُّ ما أمكنَ ضبطُ صفتِه ومعرفةُ مقدارِه، جازَ السَّلم فيهِ.	44
200	كلُّ ما أوجبَ نقصان الثمنِ والقيمةِ في عادةِ التُّجارِ فهو عيبٌ.	٣٣
012	كلُّ ما كان لحفظِ الرَّهنِ أو ردَّه إلى يدِ المرتَهن فعلى المرتَهن.	37
٦٣٧	كلُّ مَن لا يصحُّ تبرُّعه لا تصحُّ كفالته .	40
٥١٣	كلُّ نفقةٍ ومؤنةٍ كانت لمصلحة الرَّهن وتبقيتِهِ فَعَلَى الرَّاهنِ.	47
74.1	لا يجوزُ تعليقُ وجوبِ الأموالِ بالشّروطِ والأخطارِ.	٣٧

7		
الصفحة	الضابط الفقهي	٢
٥١٧	للقاضي ولاية التَّصرف في التَّركةِ فيها يرجع إلى الخير.	۳۸
٧٠٥	المحتملُ لا يكون حجةً للإلزام.	44
۸٧	المستعمَلُ: كلُّ ما أُزيل به حَدَثٌ أو استُعمِلَ في البدنِ على وجهِ	٤٠
	القُرْبةِ.	
१४५	مطلقُ العقد يقتضي تسليمَ المعقود عليه في الحال.	٤١
٦٩٨	النَّسَبُ ينفصلُ عن الدِّينِ في الجملة.	23
448	نقائص الحج تجبر بالدم.	23
448	نقائصُ الحج تُجبَر بالدم.	٤٤
777	هواءً الكعبةِ منها.	٤٥
774	يجوزُ بالفسخِ ما لا يجوزُ في التَّمليك.	٢٤



## فهرس القواعد الأصولية

الصفحة	القاعدة الأصولية	٢
444	الأصلُ إضافة الحكم إلى السّبب.	١
۲۸۲	الأمرُ بالشيء لا يقتضي التّكرار.	۲
181	الأمرُّ للإيجاب = أمر وإنه للإيجاب.	٣
٧٠٧	الترجيح بالسبق عند المعارضة والمساواة أصلٌ في الشريعة.	٤
V•V	الترجيح عند المعارضة بزيادة القوة.	٥
257	تنصيصٌ صاحبِ الشَّرع لا يخلو عن الفائدة.	٦
044	الثابتُ بدلالةِ اللفظِ كالثابت بصريحه.	٧
44	الحديثُ مقدَّم على القياس.	۸
£AY	الصفةُ من اسم الْعَلَم تجري جرى الْعلَّةِ للحكم.	٩
٤٨٤	العاداتُ إذا لم يرد بخلافها شريعةٌ فهي من جملة الأدلة.	١.
707	لا مدخل للرَّأي في إثبات الرُّخصة.	11
£ + Y	ما تميَّل بين أصلين يُؤمَّرُ عليه بحظِّهما من الحكمِ.	١٢
144	ما ثَبَتَ مخالفاً للقياسِ يُقتصرُ فيه على موردِ الشَّرعِ.	١٣
۳٥٥	المطلقُ ينصرفُ إلى المعتادِ.	31



# فهرس المطلحات وغريب الألفاظ

الصفحة	المصطلح أو اللقظ	t
200	الإباق	•
٥٩١	الإبضاع	۲
०६٦	الإجارة	74
۵۵۰	الأجير الحفاص	٤
٥٥٠	الأجير المشترك	٥
444	احتقن	*4
177	الاحتياط	٧
444	الإحليل	۸
4.4	الأحمال	٩
۱۸۵	الاختصار	١٠
474	ارمسوني	11
٧٨	الاستحسان	17
٥١٢	الاستسعاء	۱۳
***	استعط	18
444	الإسفار	10
441	أشغر	17
۸۱	الأشنان	17
٤٧١	الإقالة	١٨



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	٢
0 Y Q	الإقوار	۱۹
417	أم الولد	۲.
٤١٧	أم غيلان	۲١
444	الأمة، والمأمومة	44
٣٠٢	الأمناء	74
AY	الإماب	4 £
Y & 0	أهل الذِمَّة	40
Y 7.Y	الأوداج	Y7
A١	الباقِلاَء	۲۷
٨٥	البرغوث	۲۸
111	البُرقُع	44
414	المبَريد	٣٠
٨٤	البق	41
٤٦١	البيع الفاسد	۳۲
0V1	بيح المعاطاة	77
£77	بيع الملامسة	4.5
271	بيع النِتاج، أو بيع حَبَل الحَبَلة	40
44.	التِبْر	44
Y 7 Y	تشخب	۳۷
000	تشريج اللَّبِن	۳۸

الصفحة	المطلح أو اللفظ	٢
1 8 8	التعريس	44
443	التعريف بالهدي	٤٠
٣٦٦	التَفَتُ	13
Y A 9	التَّفريطُ	٤٢
4.10	المتَفِل	43
٥٠٦	التهايؤ	٤٤
1 + 0	التواتر	ξo
179	التورك في الصلاة	۲3
٤٨٧	الثّجير	٤٧
474	الثَقَل	٤٨
hhh	الجائفة	٤٩
۲۸۳	الجاموس	٥٠
111	الجبيرة	١٥
***	الجتذَّعة	۵γ
1 + %	الجئرموق	۴٥
44	الجَعَضُ	٤٥
٤٧٤	الجُعُل	٥٥
٤٩٨	جَفْن السَّيف	٥٦
244	الجِلال	٥٧
4٣	الجلاَّلة التي تأكل الجَلَّة	٥٨



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	•
٥٣٧	الجوالق	٥٩
١٠٩	الجودب	٦.
۸۱۵	الحتجر	71
0 £ Y	الحَحَجَلة	44
405	الحكوض	74
A F.T	الحقطيم	<b>ጎ દ</b>
£ 9.A	حمائل السَّيف	٦٥
440	الحملان	11
You	الحنوط	٦٧
747	الحوالة	٦٨
777	الحتب	19
073	الحقوز	٧٠
402	الجِعلَّمي	٧١
۸٠	الحفل	VY
٥٧١	الخلع	٧٣
٥٦٧	الخليط	٧٤
V•V	الخنثى	٧٥
444	خنس	٧٦
٤٤٤	حيار الشرط	٧٧
٤٣٢	خيار المجلس	٧٨



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	٢
799	الدالية	٧٩
۸٧	الدِباغة	۸٠
٩٣	الدِّجاجة المخلاَّة	۸١
<b>£9</b> Y	الدراهم الزّيوف	AY
0 V ž	الدَّرَك	۸۳
٤٩٢	الدرهم الستوق	٨٤
810	دلالة الإشارة	۸٥
*	الدُّقن من الإنسان	۸٦
Y <b>V</b> %	الذَّود من الإبل	۸٧
414	الرخصة	۸۸
744	الرستاق	۸٩
4.^	الوُسْغ	٩.
777	الرُّقْبى	41
400	الزاملة	9.4
44	الزِرْنيخ	94
۸۲	الزعفران	9 &
Y7V	زملّوهم	90
٨٥	الزنبور	97
111	الزندان	٩٧
۹۳	السُّوْر	٩٨

EEE VOT BO	3
	7

الصفحة	المصطلح أو اللفظ	•
۲۷٦	السائمة	99
٦٧٨	الساجة	١
You	السحولية	1+1
۱۸۵	سدل الثوب	1.4
١٥٥	السّراية	1.4
۸٦	السَّرَطان	١٠٤
۳۰۰	السَّعَف	1.0
781	السَّفاتج	1 - 7
۸۲°	السَّقْب والصَّقْب	1.4
١٨٢	سلس البول	۱٠۸
٤٨٩	السَّلَم	1 - 9
۸٩	السُّنُّور	11.
۸۹	المسودانية	111
٤٨٤	السَّويق	117
Y 4 A	السَّيْح	114
٥٨٦	الشركة	311
٥٨٦	شركة المعقد	110
٥٨٩	شركة العنان	117
٥٨٦	شركة المِلك	117
778	الشعث	114



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	4
V 7 0	الشُفعة	114
700	الشَّقْص	۱۲.
٤٨٧	الشَّيرج	141
£ <b>\#</b> £	الصَّبْرة	144
٤٦٥	الضّرم	174
V / Y	صِفَين	148
737	الصلح	140
۲۰۵	الصَّيْرِي	177
178	الضبع	۱۲۷
779	ضيان الدَرَك أو العُهدة	۱۲۸
1 - 4	الطاق	179
***	الطرقاء	14.
٥٦٠	المغلِثر	171
۵۴۸	الظاهر	144
441	الظِهار	177
791	العارية	188
577	العجفاء	100
14	العِدَار	141
۲۸۰	العِراب من الإبل	۱۳۷
٥٧٠	العَرْصة	۱۳۸



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	7
4.4	عُونة	144
Y 9 2	العُرُوض	۱٤٠
٣٣٧	العزيمة	181
YAN	العشور	184
Y 0 4	العَصَبَةُ	184
٥٢٣	العُصْفُر	188
١٦٤	العضد	120
۸٧	العَفْص	187
400	عَقَبة الأجير	۱٤٧
11.	العيامة	۱٤۸
٤١٠	العَناق	189
۱۷	العَيُّوق	10+
٨٤	الغدير	101
8 / 4	الغراب الأبقع	104
444	الغَرْب	104
174	الغصب	301
۳۷۸	الغَلَس	100
٦.	الفرض	١٥٦
004	الفصّاد	۱۵۷
۲۸٥	المصلان	۱۵۸

الصفحة	المصطلح أو اللفظ	د
٤٥٣	الفُضُولِي	109
۲۰۵	الفُلوس	17.
147	الفيء	171
197	القافة	144
Y 0 Y	القَباء	174
214	القُراد	١٦٤
401	المُزَح	170
<b>79</b> A	القَصَب	177
۳.,	قصب الذريرة	177
111	القُفَّاز	١٦٨
٤٣٤	الغَفيز	179
111	القَلَنسُوة	۱۷۰
٥٣٦	القوصرة	141
٧٤	المقياس	۱۷۲
797	قيراط	۱۷۴
£ 4 £	الكرابيس	178
117	الكُراع	۱۷۵
17	الكعبان	۱۷٦
740	الكفائة	۱۷۷
* 7 V	الكُلُوم	۱۷۸



الصفحة	المطلح أو اللفظ	4
174	كور العمائم	١٧٩
11.	اللُّبود	۱۸۰
٧٠١	اللَّقَطة	۱۸۱
444	اللَّقيط	۱۸۲
177	هـي	۱۸۳
۲۰٤	المؤلفة قلوبهم	١٨٤
777	ما ذاب لك على فلان	۱۸٥
91	الماء المعين	۱۸۱
٤٧٧	المأذون	۱۸۷
401	المباشرة فيها دون الفرج	۱۸۸
Y0V	المتقبي	144
Y <b>9 Y</b>	المِثقال	19.
٥٣٧	المجمل	191
*14	المِحْجَن	144
<b>40</b> %	المخيط من الثياب	194
417	المدبئر	198
7.7	المرافق	190
0 7 2	المراهق	197
۳۱۳	المِرَّة	197
7.1	المسترسل من شعر اللحية	194



الصفحة	المصطلح أو اللفظ	4
7.1	المُسِنَّة	199
۵۰۵	المشاع	۲.,
٣٠٥	المضارِب	4 - 1
098	المضاربة	Y+Y
٣٤٠	المطلق	Y + Y
99	المغرة	4 + 1
YV1	المفازة	Y + 0
V11	المفقود	Y+7
774	المكاتب	Y+V
1 + 4	المِخْعَب	۲۰۸
002	المِلْبَن	4 - 4
44.1	ملتئم	41+
۴۸۵	المُلتَزَم	411
٤٦٦	المِهْرَجان	414
١٥٥	المودّع	717
١٠٦	الميشم	317
97	الميل	410
۸۲	النبيذ	417
٤٨٥	النيخالة	Y17
٤٢١	التذر	414

الصفحة	المصطلح أو اللفظ	٢
£ 9.A	النَّصل	414
۵۰۰	النُقُرة	44.
٥٣٣	النُّكولُ	441
99	النُورة	444
173	الميروز	774
704	الهبة	448
444	الجنيان	440
٦٨٤	الوديعة	447
470	الوَرْس	444
444	الوَقْص	447
770	الوقف	444
٦٠٣	الوكالة	44.
۲۷۲	يوم التروية	741
V / Y	يوم الجمل	777



# فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	المكان أو البلد	٢
417	أذربيجان	١
77	إسبيجاب	۲
787	بُخارى	٣
401	الجنفة	٤
401	ذات عِرق	٥
401	ذو الحُتُلَيْغة	7
404	الرَوْحاء	٧
110	سَرِفٍ	٨
100	قُباء	٩
401	قَرْن المنازل	1+
448	عُسَر	11
۳۸٤	المُحَصَّب	14
۳۵٦	يَلَمْلَم	١٣



# قائمة المصادر والراجع

- ١٠ الآثار، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت١٨٩هـ تحقيق: أبو الوفا
   الأفغان، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٧٠ الآثار، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري
   ت١٨٢هـ، تحقيق: أبو الوفا الأفغان، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٣- الإجماع، محمد بن إبراهيم أبو بكر ابن المنذر ت١٨٦هـ، تحقيق: صغير أحمد
   حنيف، مكتبة الفرقان، عجمان، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني ت ٢٨٧هـ، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
- الأحاديث المختارة، محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله ضياء الدين المقدسي 
   تعدد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، 
   مكة المكرمة، ط ٣،٠٠٠ م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان= صحيح ابن حبان، محمد بن حبان أبو
   حاتم التميمي البُستي ت٣٥٤ه ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت٧٣٩ه ه تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ببروت، ط١،
   ١٤٠٨هـ
- احكام الجنائز، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢هـ، المكتب
   الإسلامي، ط٤، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- احكام القرآن، أحمد بن على أبو بكر الجصاص ت ٣٧٠هـ تحقيق: محمد صادق
   القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ
- ٩- أحكام القرآن، أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي ت ٣٢١هـ تحقيق:
   سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي،
   استانبول، ط١.
- ١٠- أحكام القرآن، علي بن محمد أبو الحسن المعروف بإلكيا الهراسي ت ٥٠٤هـ،
   تحقيق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢،
   ١٤٠٥هـ
- ١١ أحكام القرآن، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ت ٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤ هـ.
- ١٢- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس
   المكي الفاكهي ت٢٧٢هـ تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ
- ١٣ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الغساني المكي المعروف بالأزرقي ت ٢٥٠هـ تحقيق: رشدي الصالح، دار الأندلس للنشر بيروت.
- ١٤- اختلاف أبي خنيفة وابن أبي ليلى، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري
   ٣١٥ هـ، تحقيق: أبو الوقا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، الهند، ط١.
- ١٥- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ت ١٨٣هـ، ال عليها تعليها تعليها تعليها الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة الحلبي، القاهرة، وصورتها دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٥٦هـ.

- ١٠- الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسهاعيل بن إبراهيم البخاري، ت٢٥٦هـ، ١٤٠٩ هـ.
   تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.
- ۱۷ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن على الشوكاني ت-۱۷ مند عقيق: أحمد عزو عناية، دمشق كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط۱،۱۲۹هـ 1999م
- ۱۸ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني
   ت ١٤٢٠هـ المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- ١٩ الاستذكار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: سالم
   محمد عطا، محمد على معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٢٠ الاستيماب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت٣٤ ٤هـ، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١،
   ١٤١٢هـ ١٩٩٧ م
- ٢١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد
   الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير ت ١٣٠هـ، تحقيق: على محمد معوض –
   عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م
- ۲۲- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري ت ۹۲٦هـ
   دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۲۳ الأشباه والنظائر، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري تحمد الأشباه والنظائر، زين الدين بن إبراهيم بن محمد الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١٩٩٠هـ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١٩١٩هـ، ١٩٩٩م

- ٢٤- الإشراف على مذاهب العلماء، محمد بن إبراهيم أبو بكر ابن المنذر ت٣١٨هـ،
   تحقيق: صغير أحمد حنيف، دار المدينة للطباعة، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٥ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٢٥٨ه تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار
   الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ
- ٢٦ الأصل المعروف بالمبسوط، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني
   ت ١٨٩ه عن تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية –
   كراتشي
- ٢٧ أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأثمة السرخسي
   ٣٧ عـ، دار المعرفة بيروت
- ٢٨- الإقناع في مسائل الإجماع، على بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي،
   أبو الحسن ابن القطان ت٦٢٨هـ، تحقيق: حسن فوزي الصعيدي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م
- ٢٩- إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين ت٢٧٦هـ تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى مكة المكرمة المملكة السعودية، ط١، ٤٠٤ هـ ١٩٨٤م
- ۳۰ الأم، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي ت ۲۰ اهـ، دار المعرفة، بيروت،
   بدون طبعة، ۱۶۱۰هـ.
- ٣١- الأموال، أبو أحمد حميد بن مخلد المعروف بابن زنجويه ت٢٥١ه ٢هـ تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط ١٤٠٦،١ هـ ١٩٨٦ م

- ٣٢- الأموال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ت٢٧٤هـ، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر. بيروت.
- ٣٣- الإنصاف إلى معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن على بن سليهان المرداوي ت ٨٨٥هـ، تحقيق: حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بدون تاريخ.
- ٣٤ أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله الشونوي ت ٩٧٨ هـ تحقيق: يجيى مراد، دار الكتب العلمية، ط١ : ٩٧٨ هـ.
- ٣٥- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر
   النيسابوري ت ٣١٩هـ، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليهان بن أيوب، دار
   الفلاح، ط١، ١٤٣٠هـ.
- ٣٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ت ٩٧٠هـ، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن على الطوري الحنفي القادري ت بعد ١١٣٨ هـ، وبالحاشية: منحة الحالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، بدون تاريخ.
- ٣٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ت ٥٨٧هـ دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٦هـ
- ٣٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد
   القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ت ٥٩٥هـ دار الحديث، القاهرة، بدون طبعة، ١٤٢٥هـ.
- ٣٩- البداية والنهاية، أبو الفداء إسهاعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، ط١٤١٨ هـ.

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن الشافعي المصري ت ١٠٨٨ تحقيق:
   مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليهان، وياسر بن كهال، دار الهجرة للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٥ هـ
- ١٤ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو الحسن نور الدين على بن أبي بكر الهيئمي ت٨٠٧ هـ تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٤٢ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
   السيوطي ت٩١١ه تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان
   صيدا.
- 27- البلغة في تراجم أثمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ت١٧٨هـ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ٤٤- البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العينتابي الحنفى بدر
   الدين العيني ت٥٥٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ
- بيان الوهم والإيهام والإيهام في كتاب الأحكام، على بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان ت٦٢٨هـ تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- ٤٦ البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني اليمني الشافعي ت ٥٥٨هـ، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط١،
   ١٤٢١هـ.

- ٤٧ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد عمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٢٠هـ، تحقيق: محمد حجي وأخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- ٤٨ تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطلُوبغا الجهالي الحنفي ت ١٨٧٩هـ،
   تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ.
- ٤٩ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو
   الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ت ١٢٠٥هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين،
   دار الهداية.
- التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي ت ١٩٧هـ، دار الكتب العلمية، ط١،
   ١٤١٦هـ.
- ١٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ
- ٥٢ التاريخ الكبير، محمد بن إسهاعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله تحمد تحد ٥٢ الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعدد خان.
- ۵۳ تاریخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علی بن ثابت الخطیب البغدادی ت ٤٦٣ هـ.
   څقیق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامی، بیروت، ط۱، ۱٤۲۲هـ.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن على البارعي، فخر الدين الزيلعي
   الحنفي ت ٧٤٣ هـ، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣ هـ

- ٥٥ تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ١٧٦هـ.
   تحقيق: عبد الغنى الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- حفة الفقهاء، محمد بن أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي ت نحو ٥٤٠هـ،
   دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد، بدون طبعة، ١٣٥٧ هـ
- ٥٨ التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت ٩٧ ه. تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- ٩٥- تحويل الموازين والمكاييل الشرعية، محمد بن سليهان المنيع، بحث منشور ضمن
   مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٥٩
- ٦٠ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ، دار
   الكتب العلمية بيروت، ط١، ٣٠٠٣هـ
- ٦١- تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي ت ٣٢٧هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.
- ٦٢ تفسير يحيى بن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي الإفريقي القيرواني حدد ٢٠٠ تعقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.

- ۳۳ تقریب التهذیب، أبو الفضل أحمد بن علی بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانی تا ۸۵۲ می تحقیق: محمد عوامة، دار الرشید سوریا، ط۱، ۱٤۰٦ هـ ۱۹۸۲م
- ٦٤ تقريب الوصول إلى علم الأصول، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي ت٤١هـ،
   عقيق: د. محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، المدينة المنورة، الطبعة:
   الثانية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٧م.
- ٦٥ التقرير والتحبير، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي ت٩٧٩هـ، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
- ٦٦ تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدّبوسيّ الحنفي ت٤٣٠هـ تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ط١،
   ٢٠٠١هـ ٢٠٠١م
- ٦٧ تكملة السبكي للمجموع، على بن عبد الكافي أبو الحسن تقي الدين السبكي ت
   ٦٧هـ، دار الفكر.
- ٦٨ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن
   حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ
- ٦٩ التلقين في الفقة المالكي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المغدادي المالكي ت ٤٢٢هـ دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ
- ٧٠- التلويح شرح التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت٧٩٣هـ،
   مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ

- ٧١ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي ت ٦٣ ٤هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧ هـ.
- ٧٢- التنبيه، في الفقه الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت
   ٤٧٦هـ دار عالم الكتب.
- ٧٣ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ت ٤٤٤هـ، تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، الأولى ، ١٤٢٨هـ
- ٧٤ تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٧٤هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- حال الكيال في أسهاء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج،
   جال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي ت٤٤٧ه تحقيق: د.
   بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٠ه ١٩٨١م.
- ٧٦ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور ت٧٠٠هـ،
   عقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ٢٠٠١م
- التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة،
   قاسم بن خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير، أبو عبيد الجبيري ت ٣٧٨هـ،
   تحقيق: مصطفى باحو، دار الضياء، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ

- ٧٨ التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين عبد الرؤوف بن على المناوي
   ٣١٠ اهـ تحقيق: عبد الحالق ثروت، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ
- ٧٩ تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي
   ٣٦٠ تيسير الفكر بيروت
- ٨٠ التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني ت٤٤٤هـ تحقيق:
   أو تو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ٤٠٤٤هـ
- ٨١ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت٤٥٥ه، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.
- ۸۲ الجامع = سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي ت٢٧٩هـ، تحقيق: بأحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، محمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، إبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ
- ٨٣- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت ٤٤٤ هـ ٢٠٠٧ م
- ٨٤ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري ت ١٤٢٠هـ.
   تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ
- الجامع الصغير لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت١٨٩هـ وشرحه النافع
   الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم



- الأنصاري اللكتوي الهندي، أبو الحسنات ت١٣٠٤هـ، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ
- ٨٦- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه صحيح البخاري، محمد بن إسهاعيل البخاري (٣٥٦هـ)، تحقيق:
   عمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ٤٢٢هـ.
- ٨٧- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين القرطبي ت٦٧١هـ تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ت٤٤هـ، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م
- ٨٩ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو
   عمد، محيي الدين الحنفي ت ٧٧٧هـ، مير محمد كتب خانه كراتشي.
- ٩٠ الجوهرة النبرة، أبو بكر بن على بن محمد الحدادي العبادي الزّبِيدِي اليمني
   الحنفى ت ١٠٠٠هـ، المطبعة الخبرية، ط ١ ، ١٣٢٢هـ
- ٩١ حاشية ابن عابدين، (رد المحتار على الدر المختار)، ابن عابدين، محمد أمين بن
   عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ت١٢٥٢هـ، دار الفكر بيروت،
   ط٢،١٢١٨هـ ١٩٩٢م
- ٩٢- الحاوي الصغير، عبدالغفار بن عبدالكريم القزويني ت٦٦٥هـ، تحقيق: د. صالح بن محمد اليابس، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

- ٩٢- الحاوي شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ت ٤٥٠ هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٩ هـ
- ٩٤ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، ت نحو ٤٠٣هـ،
   عقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٩٥- الحجة على أهل المدينة، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ تحقيق:
   مهدي حسن الكيلاني القادري، دار عالم الكتب بيروت، ط٣، ٣٠ ١٤هـ.
- 97 حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القفال الفارقيّ، الملقب فخر الإسلام، المستظهري الشافعي ت٧٠ه، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة / دار الأرقم بيروت / عمان، ط1، ١٩٨٠م
- 9٧- الخراج، أبو زكرياء يجيى بن آدم بن سليهان القرشي بالولاء، الكوفي الأحول ت٣٠٢هـ، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٢، ١٣٨٤هـ
- ٩٨ خلاصة الأحكام في مههات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى
   بن شرف النووي ت٧٦ه تحقيق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسهاعيل
   الجمل، مؤسسة الرسالة لبنان بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- ٩٩- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الحنفي
   الحصكفي ت١٠٨٨هـ دار الفكر، بيروت.
- ۱۰۰ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي
   ت ۹۱۱هـ، دار الفكر بيروت

- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن احمد بن حمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٥٩٥٩ تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليهاني المدني، دار المعرفة بيروت
- ١٠٢ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
   ٣٠٥ من تحقيق: عبد الله هاشم اليهاني، دار المعرفة، بيروت.
- ۱۰۳ درة الغوّاص في أوهام الحقواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري،
   ت ۲ ۱ ۵ هـ تحقيق: عبدالحفيظ فرغلي ، ط ۱ ، ۱ ۲ ۱ هـ دار الجيل، بيروت.
- ١٠٤ درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بالمولى خسرو
   ت٥٨٨هـ، دار إحياء الكتب العربية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۱۰۵ درر الحكام مع حاشية الشرنبلالي، شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن
   عبي الشهير بملا أو منلا أو المولى خسرو ت٥٨٨هـ دار إحياء الكتب
   العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- ١٠٦- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري تق ١٦هـ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية لبنان / بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م
- ۱۰۷- الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاو دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤١٣،١
- ١٠٨ الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي ت ٦٨٤ هـ،
   تحقيق: محمد حجي وغيره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤ م

- ١٠٩ روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي
   ت٦٧٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ
- ١١٠ زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر شمس الذين ابن قبم الجوزية
   ٣١٥ ت ٧٥١هـ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧٧، ١٤١٥هـ
- ١١١ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو
   منصور ت٣٧٠هـ، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع
- ۱۱۲ سلسلة الأحاديث الصحيحة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح
   بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ت ۱٤۲هـ مكتبة المعارف للنشر
   والتوزيع، الرياض، ط۱، (لمكتبة المعارف)
- ١٢ سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد ماجه القزويني، ت٢٧٢هـ، تحقيق:
   عمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي
- ١١٤ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِجِستاني ت٢٧٥هـ،
   تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت.
- ١١٥ سنن الدارقطني، أبو الحسن على بن عمر الدارقطني ت٣٨٥هـ تحقيق: شعيب
   الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ
- ١١٦ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد
   القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤ هـ
- ١١٧ سنن النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ت ٣٠٣هـ، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية -حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ.
- ١١٨ سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين أبو عبد الله الذهبي
   ت٥٤٧هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ



- ۱۱۹ السير الصغير، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ت ۱۸۹ هـ تحقيق:
   مجيد خدوري، الدار المتحدة للنشر بيروت، ط۱، ۱۹۷۵م.
- ۱۲۰ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العهاد
   العكري الحنبلي، أبو الفلاح ت١٠٨٩هـ تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن
   كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م
- ۱۲۱ شرح ابن بطال على البخاري، على بن خلف بن عبد الملك أبو الحسن الشهير
   بابن بطال ت ٤٤٩هـ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢،
   ۱٤۲۳هـ
- ۱۲۲- شرح ابن ماجه (الإعلام بسنته عليه السلام)، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكوي الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين ت٢٢٧هـ، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية، ط١،
- ۱۲۳ شرح التلقين، محمد بن علي بن عمر أبو عبد الله المازري ت٤٥٣هـ، تحقيق:
   محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي.
- ۱۲٤ شرح الحَوَّشي على مختصر خليل، محمد بن عبد الله الحَوَّشي المالكي أبو عبد الله
   ت ۱۱۰۱هـ، دار الفكر للطباعة، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ
- ۱۲۵ الشرح الكبير على مختصر خليل، أحمد بن محمد بن أحمد العَدَوي، أبو البركات الشهير بالدرديرت ۱۲۰۱هـ، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٢٦- شرح اليواقيت الثمينة فيها انتمى لعالم المدينة، محمد بن أبي القاسم أبو عبد الله السجلهاسي، تحقيق: عبد الباقي بدوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ.

- ۱۲۷ شرح منن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيني ت٥٥٥هـ، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المعيني، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م
- ۱۲۸ شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن على أبو بكر الجصاص الرازي ت٣٧٠هـ،
   تحقيق: سائد بكداش وجماعة آخرون، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣١هـ.
- ۱۲۹ شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي ت٢١١هـ، حققه وقدم له:
   (محمد زهري النجار محمد سيد جاد الحق) من علياء الأزهر الشريف، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م
- ۱۳۰ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري تحدد المعيد، دمشق، العمري، مطهر الإرباني، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ۱۳۱- الصّحاح، إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري الفارابي ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ
- ۱۳۲ صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري
   ت ۱ ۱ ۳ هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمى، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ۱۲۳ صحيح الجامع وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ت١٤٢٠هـ المكتب الإسلامي.
- ۱۳۶ الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي
   ت٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية بيروت،
   ط١،٤٠٤هـ ١٩٨٤م



- ۱۳۵ الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري،
  البغدادي المعروف بابن سعد ت٠٣٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر
  بيروت، ط١، ١٩٦٨م
- ١٣٦ طرح التثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل زين الدين الدين العراقي ت٢٠٨هـ، وأكمله ابته: أحمد أبو زرعة ولي الدين، ت٢٠٨هـ، دار إحياء التراث العربي.
- ۱۳۷ طرح التثريب في شرح التقريب، عبدالرحيم بن الحسين العراقي ت١٠٠هـ،
   ١٣٧ تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، دار التراث العربي.
- ۱۳۸- طلبة الطلبة، عمر بن محمد بن أحمد بن إسهاعيل، أبو حقص، نجم الدين النسفي ت ٥٣٧- مكتبة المثنى، بغداد.
- ١٣٩ الطهور، أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي ت٢٧٤هـ، تحقيق: مشهور حسن محمود سلهان، مكتبة الصحابة، جدة الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول الزيتون، ط١، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م
- العزيز بشرح الوجيز، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ت٦٢٣هـ،
   تحقيق: علي محمد عوض عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧ م
- ۱٤۱ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني
   ته ۸۵هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ۱٤۲ العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله الرومي
   البابري ت٢٨٧هـ، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ

- ۱۶۳ العين، الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي ت٠٤٧هـ تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- ١٤٤ الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي ت ٧٧٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١،١٤٠٦هـ
- ١٤٥ غريب الحديث، القاسم بن سلام أبو عُبيد الهروي ت٢٢٤هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٨٤
   هـ
- 187 الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزخشري ت٥٣٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
- ۱٤۷ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت٥٩٨هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت
- 18۸ الفروع، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي ت٧٦٣هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ
- ١٤٩ فصول البدائع ي أصول الشرائع، محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي ت٨٣٤هـ تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسهاعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١،٢٠٦م ١٤٢٧هـ.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن
   عبد الله الدمشقي العلائي ت٧٦١هـ تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير
   عيان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ١٥١ الفصول في الأصول، أحمد بن على أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي تد٧٧هـ، وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوب النعالبي الجعفري الفاسي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١،
   ١٤١٦هـ.
- ۱۵۳ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم شهاب الدين
   النفراوي الأزهري المالكي ت ١١٢٦هـ، دار الفكر، بدون طبعة، ١٤١٥هـ
- ١٥٤ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر.
   دمشق سورية، ط٢٨٥٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- ١٥٥ القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، ط٢،
   ١٤٠٨هـ
- ١٥٦ القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار
   الفكر دمشق، ط١، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م
- ١٥٧- القوانين الفقهية، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي الغرناطي ت ٧٤١هـ.
- ١٥٨ الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن
   عاصم القرطبي ت ٤٦٣ه تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني،
   مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٠ه.

- ١٥٩ الكامل في القراءات العشر، والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن أبو القاسم الثُلُلِ اليشكري المغربي ت٥٩٥هـ تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سها للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.
- ١٦٠ الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ت٣٦٥هـ تحقيق:
   عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية بپروت-لبنان،
   ط١،١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- ١٦١- كشاف اصطلاحات الفنون العلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ت بعد ١١٥٨هـ، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية:
   د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ١٦٢ كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي ت ٧٣٠هـ، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٦٣ كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أبو الحسن، ومعه حاشية لأبي الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي ت ١١٨٩هـ، عقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ عقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ ١٦٤
   ١٦٤ كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم
- ١٦٤ كفايه النبيه في شرح التنبيه، احمد بن محمد بن علي الانصاري، ابو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة ت٠١٧هـ تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط١،م . ٢٠٠٩

- ١٦٥ الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ.
- ١٦٦ اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي
   ت١٢٩٨ه تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٦٧ لسان الحكام في معرفة الأحكام، أحمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الحكام المناف الحكام في معرفة الأحكام، أحمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشّخنة الثقفي الحلبي الحلبي ت ٨٨٧هـ البابي الحلبي القاهرة، ط٢، ١٣٩٣ ١٩٧٣ م.
- ۱۲۸ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور
   الأنصاري الإفريقي ت ۲۱۱هـ، دار صادر بيروت، ط۳، ۱٤۱٤ هـ.
- ١٦٩ لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني
   ٣٠١ تعقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٧٠ المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، أبو بكر
   ت ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية دمشق، عام
   النشر: ١٩٨١م
- ١٧١ المبسوط، محمد بن أمير أبي سهل شمس الأثمة السرخسي ت ٤٨٣هـ، دار
   المعرفة بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤هـ.
- ۱۷۲ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن الله حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت٢٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي—حلب، ط١،١٣٩٦هـ.

- ۱۷۳ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليهن المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي ت١٠٧٨هـ دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٧٤ جمع الزوائد ومنبع القوائد، أبو الحسن نور الدين على بن أبي بكر الهيثمي
   ٣٠٠ تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث.
- ۱۷۵ جمع الضهانات، أبو محمد غانم بن محمد البغدادي الحسفي ت۱۰۳۰ هـ دار
   الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۱۷۲ جمع الضيانات، أبو محمد غانم بن محمد البغدادي الحنفي ت١٠٣٠هـ، دار
   الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
- ۱۷۷ المجموع ، شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يجيى بن شرف النووي ت٦٧٦هـ، دار الفكر.
- ١٧٨- المحرر في الحديث، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي دروت، ط٣، تعقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي،دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٢١هـ.
- ۱۷۹ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسهاعيل بن سيده المرسي ت:
   ۱۷۹ هـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١،
   ۱٤۲۱ هـ ۲۰۰۰ م.
- ۱۸۰ المحلى بالآثار، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري
   ت٣٥٥هـ دار الفكر بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

- ١٨١ المحلى، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري
   ت ٢٥٦هـ دار الفكر بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ۱۸۲ المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مَازَةَ البخاري الحنفي ت٦١٦هـ تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ
- ۱۸۳ ختصر اختلاف العلهاء، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المعروف بالطحاوي ت٢١٩هـ، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بروت، ط٢، ١٤١٧هـ.
- ١٨٤ ختصر الطحاوي، أحمد بن محمد الطحاوي ت٣٢١هـ، تحقيق: أبوالوفا
   الأفغان، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد –الهند.
- ١٨٥ المخصص، أبو الحسن علي بن إسهاعيل بن سيده المرسي ت ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١،١٤١٧هـ.
- ١٨٦- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت ١٧٩هـ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ۱۸۷ المراسيل، أبو داود سليهان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّحِسْتاني ت٢٧٥هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ۱۸۸ مراصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق، القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفتي الدين (ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

- ۱۸۹ مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي ت١٠٦٩هـ اعتنى به وراجعه: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١،٥٢٥هـ ١٤٢٥م.
- ١٩٠ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور
   الدين الملا الهروي القاري ت١٠١٤هـ، دار الفكر، بيروت لبنان، ط١،
   ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م
- ۱۹۱- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع ت٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- ۱۹۲ مسند أي حنيفة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن
   مهران الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض، ط١، ١٤١٥هـ
- ۱۹۳ مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليهان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى ت ۲۰۶هـ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط ۱ ۱۶۱۹ هـ – ۱۹۹۹ م
- ١٩٤- مسند أبي يعلى، أحمد بن على بن المثنى أبو يعلى الموصلي ٣٠٧ هـ، تحقيق:
   حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث جدة، ط۲، ١٤١٠ هـ

- ١٩٥ مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه ت٣٣٨هـ تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيهان المدينة المنورة، ط١٤١٢هـ ١٩٩١م
- ١٩٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- ١٩٧ مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحالق البزار ت٢٩٢هـ، تحقيق: عفوظ الوحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الحالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- ۱۹۸ مسند الحميدي، عبدالله بن الزبير أبو بكر الحميدي (۱۹ ۲هـ)، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ۱۹۹ مسئد الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي ت ۲۵۵هـ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط۱، ۷، ۱۵هـ.
- ٢٠٠ مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري ت٤٥٤هـ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢،٧١٠ ١٩٨٦
- ٢٠١ مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب شه وأقواله على أبواب العلم،
   أبو الفداء إسهاعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت٧٧٤هـ،
   تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار النشر: دار الوفاء المنصورة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

- ٢٠٢ مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكتبي ويقال له: الكتبي بالفتح والإعجام ت٤٤٩هـ، تحقيق: صبحي البدري السامراني، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة القاهرة، ط١، ١٤٠٨ ١٤٠٨م.
- ٢٠٣- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى أبو الفضل
   البحصبي السبتي، ت٤٤٥هـ المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ٢٠٤ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسهاعيل بن سليم بن قابهاز بن عثبان البوصيري الكناني الشافعي تعمد إلى المنافي الكشافي عمد المنتقى الكشناوي، دار العربية بيروت، ط٢، ٣٠١ هـ
- ٢٠٥ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي، أبو
   العباس ت نحو ٧٧٠هـ المكتبة العلمية بيروت.
- ٢٠٦ المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليهاني الصنعاني ت ٢٠٦هـ،
   تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ٢٤٠٣هـ.
- ٢٠٧ المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي ت٢٣٥ هـ،
   تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، ط١٤٠٩، هـ.
- ۲۰۸ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثهانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت٥٠٨هـ، ١٧ رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام عمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

- ۲۰۹ المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح أبو عبد الله، شمس الدين البعلي تحمد على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح أبو عبد الله، شمس الدين البعلي تحمود الحقيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١٤٢٣هـ.
- ١١٠ معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف
   بالخطابي ت٦٨٨هـ، المطبعة العلمية -حلب، ط١، ١٩٥١ هـ ١٩٣٢ م.
- ٢١١ معالم مكة التاريخية والأثرية، عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية
   ٢١١ بن صالح البلادي الحربي ت ١٤٣١هـ دار مكة للنشر والتوزيع، ط١،٠٠١
   ٨٠٠ هـ ١٩٨٠ م.
- ۲۱۲ المعجم الأوسط، سليهان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠ عقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة.
- ۲۱۳ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي
   ت٦٢٦هـ، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥ م.
- ٢١٤ المعجم الكبير، سليهان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ت ٣٦٠ه تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط٢.
- ۲۱۵ معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر ت١٤٢٤هـ بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م.

- ٢١٦ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي الحربي، دار مكة
   للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٤١ هـ.
- ٢١٧ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- ۲۱۸ المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسهاعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسهاعيل العباس بن مرداس الإسهاعيلي الجرجاني ت٧١٥ عقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم المدينة المتورة، ط١، ١٤١٠م.
- ٢١٩ معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، دار النفائس
   للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٨٠٤١ هـ
- ۲۲- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ۱۹۹ هـ تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب القاهرة / مصر، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م
- ۲۲۱ المعجم، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي ت٠٤٥ه تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني،
   دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م
- ٣٣٧ معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي ت٥٨٠ هـ تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٢ ١ هــ

- ۲۲۳ المعونة على مذهب أهل المدينة، عبد الوهاب بن علي بن نصر أبو محمد البغدادي ت٤٢٢هـ تحقيق: عبد الحق حميش، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط٢،
- ۲۲٤ مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتايي الحنفي بدر الدين العيني ت٥٥٥ه تحقيق:
   محمد حسن محمد حسن إسهاعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١،
   ۲۲۷ هـ ٢٠٠٦م
- ٢٢٠ المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن على بن المطرز،
   مكتبة أسامة بن زيد حلب، ط١، ١٩٧٩م.
- ٣٢٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ت٩٧٧هـ دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ
- ۲۲۷ المغني عن حمل الأسفار، (تخريج أحاديث الإحباء)، عبد الرحيم بن الحسين أبو
   الفضل العراقي ت٢٠٨هـ، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية،
   الرياض، ١٤١٥هـ
- ٣٢٨ المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجهاعيلي المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي تعدم عدد بن عدامة المقدسي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي تعدم عدار الفكر، يمروت.

- ۲۲۹ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت٩٠٢هـ تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ
- ۲۳۰ مقاییس اللغة، أبو الحسین أحمد بن فارس بن زكریا القزوینی الرازی،
   ته۳۹۵ می تحقیق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ۱۳۹۹ هـ
- ۲۳۱ المقدمات المهدات لبناء ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ۲۰۵۰هـ، دار الغرب الإسلامي، ط۱،۸۰۱ هـ
- ٣٣٢- المكاييل والأوزان والنقود العربية، محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م.
- ۱۳۳- مناهِمُ التَّحصِيلِ ونتائج لطائف التَّأْوِيل في شَرِحِ المَدَوَّنة وحَلَّ مُشكِلاتها، أبو الحسن على بن سعيد الرجراجي تبعد ١٣٣هـ اعتنى به: أبو الفضل الدّميّاطي أحمد بن على، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م
- ٢٣٤ المنتقى شرح الموطاء أبو الوليد سليهان بن خلف التجيبي الباجي الأندلسي
   ت٤٧٤هـ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط١، ١٣٣٢ هـ
- ۲۳۵ المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري
   ت٣٠٧هـ تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت،
   ط١٤٠٨،١هـ.

- ۲۳٦ منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين الغيني ت٥٥٥هـ تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م
- ٢٣٧ المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
   الشيرازي ت٤٧٦هـ، دار الكتب العلمية.
- ۲۳۸ الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي،
   ت ۷۹۰هـ، مع شرح الشيخ عبدالله درّاز، ط۱، ۱٤۱٥هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٣٩ مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد
   بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرَّعيني المالكي ت
   ٩٥٤هـ، دار الفكر، ط٣، ١٤١٢هـ
  - ٠ ٢٤٠ موسوعة المدن العربية، آمنة إبراهيم أبو حجر، دار أسامة للنشر، الأردن.
- ۲٤۱ الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي، رواية يجيى بن يجيى الليثي ت ١٧٩ هـ،
   تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٣٤٢- النتف في الفتاوى، أبو الحسن على بن الحسين السُّغَدي، الحنفي ت ٢٤١هـ، تحقيق: صلاح الدين الناهي، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- ۲٤٣- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن يوسف ت ٨٣٣ هـ، المطبعة الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ، المطبعة التجارية الكبرى

- ٢٤٤- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت٢٤٤ تصب الراية كأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي تعمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ط١، ١٤١٨هـ
- ۲٤٥ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة
   شهاب الدين الرملي ت ١٠٠٤هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ
- ٣٤٦ نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين ت٨٧٨ه تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، جدة.
- ۲٤۷ النهاية في غريب الحديث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير ت٢٠١هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ۲٤۸ النهر الفائق شرح كنز الدقائق، سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي
   (ت ١٠٠٥ه عقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٢٢هـ ٢٠٠٢م
- ۲٤٩ النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد ، القيرواني، المالكي ت ٣٨٦هـ تحقيق: عبد الفتّاح محمد الحلو وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٩ م
- ٢٥٠ الهداية في شرح البداية، على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو
   الحسن برهان الدين (ت ٩٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث
   العربي، بيروت.

- ٢٥١ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ
- ۲۵۲- الوجيز في إيضاح القواعد الكلية، محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦
- ٣٥٠- الوسيط في المذهب، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥هـ، قصر العقادة، ط١، تحمد تحمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١، معمد عمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

* * *



# فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	ملخص الدراسة
۲	Abstract
٣	المقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤	أسباب اختيار الموضوع
٥	خطة البحث
٩	أولاً: القسم الدراسي
١.	• القصيل الأول: (الإمام القدوري)
11	- المُبحث الأول: اسمسه، ونسبه، ومولده
۱۲	<ul> <li>المبحث الثاني: حياته، ونشأته</li> </ul>
۱۳	- المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه
۱۳	أو لأ: شيوخه
١٤	ثانياً: تلاميده
17	<ul> <li>المبحث الرابع: مكاتة القدوري العلمية، وثناء العلماء عليه</li> </ul>
١٨	- المبحث الخامس: مصنفاته
*1	- المبحث السادس: وفاتــــــه
**	<ul> <li>الفصل الثاني: (الإمام الإسبيجابي)</li> </ul>
44	- المبحث الأول: اسمه، نسبه، مولده
Yo	<ul> <li>المبحث الثاني: حياته، ونشأته</li> </ul>
۲٦	<ul> <li>المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه</li> </ul>



الصفحة	الموضـــوع
77	أولاً: شيوخه
47	ثانياً: تلاميله
44	- المبحث الرابع: مكاتته، وثناء العلماء عليه
٧٨	- المبحث الخامس: مصنفاته
Y <b>q</b>	- المبحث السادس: وفاتـــه
۳.	<ul> <li>الفصل الثالث: كتاب (زاد الفقهاء)</li> </ul>
77	<ul> <li>المُبحث الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف</li> </ul>
44	أولاً: اسم الكتاب
44	ثانياً: توثيق نسبته إلى المؤلف
44	- المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشرح (وفي ضمنه مزايا الكتاب)
44	عميزات المشرح
44	<ul> <li>المبحث الثالث: مصادر الكتاب</li> </ul>
۲3	- المبحث الرابع: المآخذ على الكتاب
27	- المبحث الخامس: وصف تسخ الكتاب الخطية
۰۳	- المبحث السادس: منهج تحقيق الكتاب
٥٧	ثانياً: القسم التحقيقي: من بداية الكتاب إلى نماية كتاب الإباق
٥٨	- مقدمة الكتاب
7.	- كتاب الطهارة
7 8	<del>ف</del> صل
٧٠	فصل في بيان نواقض الوضوء
٧٥	فصل



الصفحة	الموضوع	
۸۰	فصل	
97	باب التيمم	
1+0	باب المسح	
118	باب الحيض	
178	فصل	
144	باب تطهير النجاسة	
1977	- كتاب الصلاة	
787	باب الأذان	
1 27	باب شروط الصلاة التي يتقدمها	
101	فصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
108	باب صفة انصلاة	
144	فصـــــــل	
۱۸٥	<del>نم</del> ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
١٩٠	باب قضاء الفوائت	
191	باب الأوقات التي يكره فيها الصلاة	
190	باب النوافل	
٧٠٠	ہاب سجود السهو	
Y + £	باب صلاة المريض	
4+4	باب سجود التلاوة	
Y 1 T	باب صلاة المسافر	
771	باب الجمعة	



الصفحة	الموضـــوع
744	بابالعيدين
Y & .	باب صلاة الكسوف
727	باب الاستسقاء
787	باب قيام رمضان
Y & 9	باب صلاة الخوف
404	باب الجنائز
YTY	باب الشهيد
441	باب الصلاة في الكعبة
444	- كتاب الزكاة
YVI	باب زكاة الإبل
YAY	باب صدقة البقر
444	باب صدقة الغنم
YAE	باب زكاة الخيل
44.	باب زكاة الفضة
Y 4 Y	بابزكاة الذهب
Y 9 2	باب زكاة الْعُروض
YAA	باب زكاة الزروع والشار
۲- ٤	باب من يجوز دفعُ الصدقة إليه ومن لا يجوز
772	باب صدقة الفطر
777	– كتاب الصوم
727	باب الاعتكاف



الصفحة	الموضوع
404	- كتاب الحج
۳۸۷	بابالقِران
۳۸۹	باب التمتع
797	باب الجنايات
٤٠٠	فصل
٤٠٨	قصل
814	باب الإحصار
277	باب الفـــوات
848	باب الحــــدي
173	- كتاب البيوع
233	باب خيار الشرط
8 8 9	باب خيار الرؤية
٤٥٤	باب خيار العيب
٤٩٠	باب البيع القاسد
٤٧٠	باب الإقالة
277	باب المرابحة والتولية
٤٨٠	بابالربا
٤٨٨	بابالسَّلَم
191	فصل
897	- كتاب الصرف
0.7	- كتاب الرهن

200 V11 300
-------------

الصفحة	الموضـــوع
٥١٧	- كتاب الحَبْر
019	فصل
٥٧٣	فصل
٥٢٧	- كتاب الإقرار
٥٣٢	فصل
٥٣٥	فصل
٥٤٤	- كتاب الإجارات
٨٤٥	فصل
٥٦٠	فصل
٥٦٥	- كتاب الشفعة
0 V E	فصبل
049	فصل
٥٨٣	- كتاب الشركة
091	- كتاب المضاربة
7	- كتاب الوكالة
777	- كتاب الكفالة
740	- كتاب الحوالة
779	- كتاب الصلح
789	- كتاب الهبة
777	- كتاب الوقف
77.	- كتاب الغصب



الموضـــوع	الصف	
كتاب الوديعة	(A)	-
كتاب العارية		-
كتاب اللقيط	94	-
كتاب اللقطة	9.4	-
كتاب الخنثى	٠٠٤	_
كتاب المفقود	· • A	-
كتاب الإباق	111	_
القهارس	118	-
فهرس الآيات القرآنية	10	
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	۲٠.	
فهرس الأعلام	YP7	
فهرس القواعد والضوابط الفقهية	٤.	
فهرس القواعد الأصولية	127	
فهرس المصطلحات وغريب الألفاظ	' E V	
فهرس الأماكن والبلدان	09	
قائمة المصادر والمراجع	73.	
فهرس الموضوعات	۹٤	